

فصل ١١ في تحريم المولود في الطلقة الذي يكون من الوكيل **باب ٤٦ في الخلع**

المتكلم بلفظ البيع والشراء **فصل ٨ في الخلع بالفاصلة** **باب ٩٠ في الظهار**

**باب ٩٢ في الإيلاء** في الفقرة بين الزوجين بسبب **فصل ٩٢ في اللعان**

**باب ٩٤ في العدة** **فصل ٩٩ في انتقال العدة** **فصل ١٠٠ في ما يحرم على المعتدة**

**فصل ١٠٣ في المعتدة التي تترك** **فصل ١٠٤ في النسب** **كتاب العتاق**

فيما يقع به العتق ومثله **فصل ١١٢ في التعليق والرضا** في الاستيلاء **د**

**فصل ١٢٠ في المكاتب** في العتاق عن الغير **فصل ١٢٣ في العتاق برعي النسب** **باب ١٢٣ في العتاق**

**فصل ١٢٣ في العتق المبهم** **فصل ١٢٧ في عتاق الجارية** **كتاب الأيمان**

**الفصل ١٢٩ في الأيمان بالفاصلة** **فصل ١٣٠ في الأيمان على فعل الغير** **فصل ١٣١ في عتق الشرط على الأيمان**

فيما يرى له الفغير ما يرى المستخلف **فصل ١٣٢ في الأيمان بيمين لصقة** **فصل ١٣٦ في الكفارة**

**فصل ١٣٨ في الأيمان باليمين** **فصل ١٣٩ في الأيمان على الفور والاباء** **باب ١٣٨ من الأيمان**

**فصل ١٤١ في التبرع** **المسائل التي لا يخفى فيها بالباشرة** **مسائل الأيمان على التبرع**

**مسائل السيرة والاخذ والتبرع** **العقود التي تتعلق حقها بالفاصلة** **فصل ١٤١ في الأكل**

**في اللبس أو الكسوة والخياطة** **فصل ١٤٨ في تعيين عليه** **فصل ١٤٩ في الدخول**

**فصل ١٨٦ في الخروج** في المساكنة والسكنى والكرن **فصل ١٩٦ في الزكوة**

**فصل ١٩٧ في الكلام والقراءة** **فصل ٢٠١ في القراءة والصلوة** **فصل ٢٠٣ في مسائل الصلوة**

**فصل ٢٠٣ في معرفة والروية** **اليمين على الشتم والقذف** **في الضرب والقتل ونحو ذلك**

**كتاب ٢٠٨ البيوع** في ما يجوز فيه المسلم **كتاب ٢١٦ البيوع**

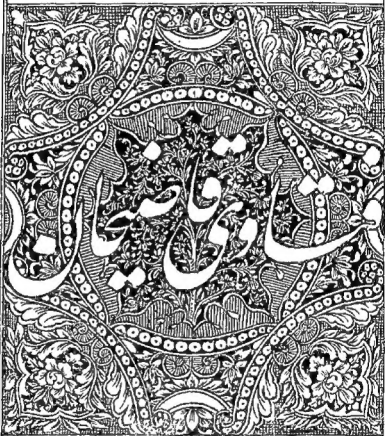
**في البيع الباطل** **باب ٢٢٣ البيع الفاسد** **في الشر وطه المفسدة**

**فصل ٢٢٣ في أحكام البيع الفاسد** **فصل ٢٢٥ في البيع الموقوف** **باب ٢٥٦ في الخيار**

**فصل ٢٤٣ في خيار الرؤية** **فصل ٢٤٩ في العيوب** **ما تكرر في ضمان العيب وما لا**

فصل في البراءة من العيب ٢٨٥ الرجوع بالعيب من له الخسرة ٢٨٦ في الاستحقاق ودعوى الحرص  
 فصل في مسائل الغرر ٢٨٦ باب يدخل في البيع بغير الذك ٢٨٩ ما يدخل في بيع الحمام والكنائز ٢٩٠  
 ما يدخل في بيع الكرم والاربعين ٢٩٠ ما يدخل في بيع المتقول ٢٩١ فصل في بيع الثمار والزرع ٢٩٢  
 باب في الصرف ٢٩٥ باب في قبض المبيع ٢٩٥ فصل المقتضى على يوم الشراء ٢٩٦  
 فصل في قبض الثمن ٢٩٨ فصل في الاجل ٣٠١ مسائل المراجعة ٣٠٢  
 الاقاله والاستحقاق ٣٠٣ مسائل الاستحقاق ٣٠٥ بيع مال الزواجر بعضهم ما ببعض ٣٠٨  
 فصل فيما يكون فداؤه الزواجر ٣١١ ما يخرج من الثمن في بيع العائذ ٣١٢ فيما يتقدم به تحرير ربحا منه ٣١٦  
 باب في بيع غير المالك ٣١٧ في بيع الزوجي وشركته ٣١٩ فصل في تصدقات الوكيل ٣٢٢  
 باب الاستبراء ٣٥٦ تم فهرس النصف الاول من قاي قاضي  
 ويتلوه النصف الثاني

إِسْرَافِيلُ مَكْرُومٌ عِنْدَ اللَّهِ أَتَمُّ



وَمُطَبَّحُ الْمَسْلُومِ بِإِتْمَامِ بَنَدِ خَوَاجَةِ نَسِيَا الدِّينِ طَبِيعُ شَدِّ سَمْعِهِ عَجْرِي



الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله أجمعين بعدا لغيرنا إلى محضات الله تعالى وكرامته وصلواته بقلوبنا  
إلى تحفة الرسول وشفاة محمد البشير في كل مقال ونخشم وصلوة نيال بها ما يطلب شتم قال شيخ الفاضل إمام الأصل  
الزاهد البارع الكبير الأستاذ وفوق الله والدين إمام الأئمة في العالمين فخر الشراطين فقيه السلف استاذ الخلف والحق  
والحكماء المحسن بن المنصور بن محمد والاوزاعي فخره الله بالرحمة والرضوان في هذا الكتاب من المسائل التي ينبغي توعها  
وتس الحاجة إليها وتدور عليها وأوقات الأئمة وتقتصر عليها رغبات القديما والأئمة هي أنواع وأقسام فمنها ما هي مودة عن أصحابنا  
المؤمنين ومنها ما هي مودة عن المشايخ المتأخرين رضوان عليهم جميعين ودقيقة ترتيب الكتب المقتضية لكل جنس فصلنا  
كل فرع أصلا ونذكر فيه الأقاليل من الآثار التي اختصرت على قول وتوليس وقعت باهر الأظهر وأخت باهر الأظهر  
أجابه للطالبين ويسهل لأصحابنا وعلى الله تركت فيما تمت واستصحت الخطا والحقا في وجهي وأهم المعين وعليه  
القول وبه استعين **فصل في زعم المقتضى المقتضى في زماننا من أصحابنا** إذا استفتي عن مسئلة مثل من وأمره  
أخانت مسئلة فزاد من أصحابنا في الزمانات الظاهرة بلا خلاف بينهم فأنيس عليهم وقوي قولهم ولا يخالفهم براه والحقان جميعا  
مستقانا الظاهر أن يكون من أصحابنا ولا يرد عليهم وانتهاءه لا يبلغ إجماعهم ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا يغفل عن  
لأنهم عرفوا الأئمة ومنهم من أصبح ونجت ومن ضده وأخانت مسئلة تحلف فيها بين أصحابنا فالحقان مع إلى حجة الله  
أحد صاحبها يأنه لقبهم بالأنور والشرائط واستجماع أدلة أصحابنا فيها وإن خالفنا باقية صاحبها وفي ذلك بيان  
أفكارهم أختلافهم مع زمان كالتفاهة الظاهر والرافعة بقول صاحبنا في قول النس وفي المرافعة والمطالبة ونحوهما  
تجاوز قولها لاجتماع المتأخرين على ذلك فيما سوى ذلك كمال مصنفهم في التحجيم ويل ما يقتضي إليه رأيه وقول عبد الله



بن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله في الحكم في الجنبه قال بعضهم من سئل من عشرة مسائل مثلاً فيسب النامية ويخطئ  
 في البقية فهو مجتهد قال نعم لا بد له من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والسنن والحكم والقول والعلم بعبادات الناس وعرفهم  
 والكتاب المستند في غير ظاهر الزوائد الخ كانت توافر أصول أصحابنا يعمل بها وإن لم يجد لها رواية عن أصحابنا وأتفق فيها  
 المتأخرون على شيء يعمل به وإن اختلفوا في غيره فليس به موهوباً عندنا وكان المقلد أخيراً يحبه يأخذ بقول من هو أئمة  
 عنده ونضيف الجواب إليه فإن كان أخذ الناس عنه في مصر آخر يرجع إليه بالكتاب وثبت في الجواب ولا يجازف خوفاً من  
 التأخر أو على أصله قال جريم الخليل رحمه الله والموثق له صواب

## كتاب الطهارة

### فصل في المياه

الماء الذي يرضأ به ثلثة الماء الجاري - والماء الراكد - والماء البير واقوا الماء الجاري المكان قوي الجري يحوز الماء نقل  
 فيه والضرورة وتنجس بوقوع النجاسة فيه بالماء غير النجس النجاسة فيه لم يزل يدرج ما دله النهر والقناة إذا اتصل عندرة  
 فافترق انسان لقرب العذرة جازو الماء ظاهر بالماء غير لونه أو طعمه أو ريح به النجاسة فمالم يزل يدرج ما دله النهر والقناة إذا اتصل من الماء لا يتغير  
 حكم جريه بافتقار الاعلى بخلافه في غير مكان يخرج الماء من الجهادية في الأخرى فوضاً انسان فيها منجهاً  
 والماء الخيرة التي اجمعته الماء فاسد الماء اذا برن على النجاسة وفيها المكان لا أكثر الاستين فيه النجاسة فالما بظاهر النجاسة  
 تسبين لعله الماء فالنجس وعن أبي يوسف رحمه الله سائبة صغيرة وقع فيها كلب فجري الماء على ظهر الكلب فوضاً انسان  
 من سائبة لا بأس به بالماء غير لون الماء وريحه الطعمه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله من ماء اذا جرى الماء على الكلب وعرف في النهر  
 فيكون الماء ناهياً عليه بحيث لا يدرى اما اذا كان يسبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانبه ما دله قوة البركان  
 فوضاً انسان من سائبة فينبى ان لا يجوز ويكون نجساً - سبع عليه نجاسة جرى عليه المطر المكان أكثر الماء يجري على النجاسة فالما  
 نجس ما أصاب الثوب من تقاطره فيه قال محمد رحمه الله كانت النجاسة في جانب واحد من السطح او جانين فالما الذي  
 جرى على السطح طاهر والنجاسة في ثلثة أبواب فالما نجس به اذا كانت النجاسة على السطح فالنجاسة عند الميزاب  
 اوقية فالما نجس باحد النجاسة فيه فان زالت النجاسة جريان الماء عليها فما بعد ما من الماء طاهر - حوض صغير يدخل الماء  
 في جانب ويخرج من جانب فالما المكان اربعاً في اربع فادوية يجوز فيه الموضى والمكان فرق ذلك لا يجوز



ولو كان الحوض مستقفاً وكوتة أقل من عشرة أذرع فيظهر المكان المانع من السقوط جازية الرضوء، وحوض كبير النجاسة  
 وقب المكان لا يمتد الحوض غير متفرق بالجد جازية الرضوء، والمكان لم يترقأ بالجد إلا أنه تحرك بالتحريك فان تحرك  
 الماء فداخلك كل مضومة جازية من غير الحوض القب والمسط على وجه الجدة والورق كالمقعد لا يتحرك بالنجاسة  
 من الجدة جازية الرضوء، والنافذ والمكان المانع في القب كالماء في الطست لا يجوز فيه الرضوء إلا ان يكون القب عشر أذرع  
 وحوض كبير في مشقة رضاء انسان في المشقة او فتل المكان المانع بالارواح بمنزلة القابوت لا يجوز فيه الرضوء  
 واتصال ما المشقة بالماء الخارج منها لا يمنع كوض كبير النجاسة من حوض صغير فترضاء انسان في الحوض الصغير لا يجوز  
 والمكان ما الحوض الصغير مستقفاً ما الحوض الكبير وكذلك في اتصال ما المشقة بما تحتها من الماء إذا كانت الارواح مشددة  
 وحوض كبير وقت في نجاسة المكان مائة كالمدة ونحوها لا يجوز الرضوء في موضع القدرة والارواح في ذلك الموضع  
 بل تنحلي الى ناحية اخرى مائة وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير والمكان النجاسة في موضع كالجوهر في موضع فليقل من مائة  
 الرافق جميع المدهى والرئيس سواء وقال شيخنا ومشايعه في موضعهم انه جاز الرضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على انه  
 لو رضاء انسان في الحوض الكبير او فتل كان فيه ان يغتسل في موضع الاتصال غدي عظيم ميسر في الصلابة  
 وراثة الماء فيه ثم دخل فيه الماء امتلاً فيظهر النجاسة في موضع دخول الماء لكل نجس وان النجاسة  
 الماء كان نجساً لان كل داخل فيه صار نجساً لا يظهر ذلك وان لم يكن النجاسة في موضع دخول الماء فاحتسب الماء في المكان  
 ظاهر في عشر في عشر ثم قدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهر او الجدة طاهر او الجدة طاهر او الجدة طاهر او الجدة طاهر او الجدة طاهر  
 اذا قل ما وفضا رابعاً في اربع وقت في نجاسة ثم دخل الماء ان صار الماء الجدة عشر في عشر فقل ان ينسل الى الخس  
 كان طاهر او حوض صغير نجس ما دخل الماء من جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ليس طاهر  
 لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري قال ابو بكر بن سعد رحمه الله لا يظهر حتى يخرج منه ثلث مرات  
 مثل مكان في الحوض من الماء نجس خندق طوله المجد ذراع او اكثر في حوض ذراعين قال مائة الشايخ لا يجوز فيه  
 الرضوء ولو كان فيه انسان تنجس من كل جانب عشرة اذرع وقال بعضهم يجوز فيه الرضوء اذا كان ما المجد ذراع  
 كثير بحيث لا يسطر يكون عشر في عشر ويجوز التوسعة في الحوض الكبير المنقح المالم يعلم نجاسة كان تارة الراحة تدرك  
 بلول المثلث اذ اورد الرجل ما فانبره سلم بانه نجس لا يجوز له ان يرضأ بذلك الماء قالوا انه اذا كان النجس

الجبر على ما كان فاسقا لا يصح وفي المستور روايان في رواية المستور بنزة الفاسق وفي رواية بنزة اول  
 حوض كبري منه رجل اخر ابري فيه الماء وتوضا ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكل من سجد رجل اخر نهرا وباري  
 فيه الماء وتوضا جاز وضوء الكل وتأويل اذ كان بين المكانين قليل مسافة وفي مسافة اخرى مكان منها قليل من  
 كان الماء انما في ظاهره اقل فاعلم ان ارب ونصف من يحيى رحمها الله وبنه الله اذ كان بين المكانين مسافة فاما الماء  
 استعماله الاول يروى عليه ما جاء في الجملة في المكان الثاني فلا يصح حكم الاستعمال المأذون من بينها مسافة فاما الذي  
 استعماله الاول قبل ان يروى عليه ما جاء في الجملة في المكان الثاني فلا يصح حكم الاستعمال المأذون من بينها مسافة فاما الذي  
 هو عشرين وعشر وقت فيه نجاسة ثم اتبع ذلك الماء في مكان اقل من عشرين وعشر فظاهر ذلك ان الماء في مكان وضعت  
 هو اقل من عشرين وعشر وقت فيه نجاسة ثم اتبع ذلك الماء وصار عشرين وعشر في مكان نجاسة في عشرين وعشر وقت فيه نجاسة  
 حوض اعلاه عشرين اسفله عشرين وقت فيه نجاسة فتجسس اعلاه ثم انتهى الى موضع عشرين وعشر فظاهر  
 وتجسس كان النجاسة وقت فيه نجاسة كالحوض النجس اذ كان الماء في نجاسة وقت فيه نجاسة فاعلم ان الماء في مكان في  
 فان قل الماء فتقل طهره والنجاسة لا يطهر بنزة الماء القليل اذ وقت فيه نجاسة ثم انبط وصار عشرين وعشر وقت فيه نجاسة  
 ان يكون الجواب على التفصيل ان الماء الذي تجسس في اعلاه الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله وقت الماء النجس  
 في الاقل حلقه كان نجسا ويغير النجس غابا على الظاهر في وقت واحد فان وقع ما تجسس الاسفل على النجس  
 والنجس ما كان ظاهره كالتغير اليابس اذ كان فيه نجاسات وموضع دخول الظاهر اقل من عشرين وعشر وقت فيه نجاسة  
 فمدى بعد ذلك الى موضع النجاسة **فصل في البرحاج الى سرقة حكم البرحاج الى سرقة حكم الواقع فيها**  
 لما اقل فقال مالك رحمه الله البر بنزة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه او لونه او ريحه  
 وقال الشافعي رحمه الله اذا وقع الماء قلين لا يفسد وقت النجاسة فيه ومنه البر بنزة الحوض الصغير لقوله لا يفسد  
 الحوض الصغير ان يكون كبر عشرين وعشر يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما  
 كان ظاهره ان حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما  
 ان ظاهره يكون ذلك بنزة النهر وكذا البرحاج عشرين وعشر يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما  
 لا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما ولا يفسد حلقه اربع وعشرين يوما

في الكتاب نجمة اذرع او سبعة وذلك غير حازم انما العبر عن عدم وصول النجاسة وتوكل تحلف لعلابة الارض وقصاها  
فصل فيما يقع في البئر الواقع في النول منها لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض  
اما الاول فانه دعى الظاهر اذ وقع في البئر لطلب الدلو او البئر وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد الماء  
ظاهرا وطورا لا يخرج منه شئ وكذا الوقت في شاة واخرت فيه الا ان ينبتا سريرا فسرور ولوا السكين القلب  
لا يفسد حتى لم ينزع وقصاها جاز في ذلك ب الا حسن ان ينزع منها دلو ولم يقدر وعن محمد بن في  
كل موضع ينزع لا ينزع اقل من عشرين دلو لان التسرع لم يرد ينزع ما دون العشرين وكذا انما والنبل اذا  
وقع في بئر فاخرج حيا ولم يصيب الماء فم الواقع وان اصاب ينزع جميع الماء وكذا الوقت في البئر ما يكل لحمه من الابل  
والغیر والطير والدجاجة المجبوتة والكلاب مخلدة فوقت في البئر فخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البئر استحسانا وقصاها  
وثقة وان قضاها بجاز كما لو شرب من الماء وكذا كلب الحان البيت كالفارة والهريرة والحية اذ وقعت وخرجت حية  
عندها يجفف راع ينزع منها دلو عشرة او اكثر كما يشاء السور وان لم ينزع وقضاها بجاز وكذا البصی اذا افلج به  
في البئر وفي الماء لا يتوضأ مستحسنا لم ينزع وان لم ينزع وقضاها بجاز اما ما يفسد ما را البئر فهو على نوعين احدهما  
ينزع بكل الماء وانما في ينزع من البعض اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غير ما من الا شربة التي لا يحل شربها  
او الهم او البول او بول البصی والجارية فيه سواء وكذا بول ما يكل لحمه وبول ما لا يكل لحمه وكذا لومات فيها شاة او  
او ما هو مثله في النجاسة الفسدة والآدمی او ماته فيه ماله دم سائل كالفارغة ونحوها اذا اتخفت او قسخت او دسخت  
وتب الفارغة او قطعت من لحم الميت اذ وقع فيها كلب فخرير مات اولم ميت اصاب الماء فلو لم يصيب الماء فخرير فلان  
غيره يفسد كلب وانه لا يبل الكلاب وانقص ما عاب الخبز كرم قد ردهم الله لولان ما داه في النجاسات وما را  
السباع فبزل كلب كذلك كذا في ظاهرا فصل لان الماء المستعمل في اعادة القرية او سقاها الفرس بحسن  
اظهر الروايات من اجنية رجمه وكذا الوقت في المحدث او النجيب في البئر لطلب الدلو وعلى اعضائه نجاسة فان لم يكن  
او كان مستحسنا بالخر فانه ينزع كل الماء وان لم يكن على اعضائه نجاسة فم اجنية رجمه كذا روايات والظاهر ان البصیر  
نجسا يخرج الزبل من الجنة ثم يتنجس بالماء الحسن حتى لو كان تمضمض استنشج حل في قراءة القرآن لو دعت الى الفس  
بوجه انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة فهي كالزبل النجيب لو وقعت قبل انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة

نجاسة فهي كالرجل الظاهر اذا انفس للبشر ولا تنالها تحرق عن الحيف بينه الوقت فلا يصير الماء مستحلاً لوقت في البر  
خرقة او خشبة نجسة ينزع كل الماء والروث واذا انفس البقر فبزل البول وعن محمد رحمه الله البقرة والبنتان عن عبد الله  
الهرة والفارة وخرقها نجس في الظاهر الروايات لعنه الماء والثوب وبول الخنازير وخرقه لا لعنه الماء والثوب لعنه  
الا حذر عنه وخرقها بول كل حيوان لا يطير لا لعنه الماء والثوب في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله وبني يوسف رحمه الله  
لعنه ولا تنقل عنه ولو وقع بول الابل والنعم في البر لا لعنه بالمفحش والعاشق فيه ما يستكثره الناس والميسر يستعمل  
وقيل الخنازير ليس كل نوع يخرقها نجس في ظاهر الرواية عن محمد رحمه الله ان اخذ ربع وجه الماء فهو حاش كثير يستوي فيه الرطب  
والياض والصحيح والمكسر كان ذلك في المصروف في المفاضة وما يعلو من جوف الدابة ثم يود حكمه حكم الروث والبقر وخرق  
بول كل حيوان لا يطير لا لعنه الماء الا اللجاجة المحلاة وفي رواية البطل والادوية فبزل العجاجة ورمى سباع الطير لعنه  
الثوب اذا نجس ولعنه ما لاواني ولا لعنه ما ليس من الطيور في الماء لعنه الماء وسوى فيه البري والبحري وموت لا دم  
له كالحكم السرطان الحية وكل الماشي في الماء لا لعنه ما لاواني وغيره وموت لا دم له كالحكم وخرقه لا لعنه  
لا لعنه غيره كالعصير وخرقه وكذا الضفدع بريه كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع غطت لها دم سائل لعنه الماء  
وكذا الوزغة الكبيرة في رواية عن أبي يوسف رحمه الله لا دمى او لحمه اذا وقع في الماء الخنازير مقدار الظفر لعنه  
الخنازير دونه لا لعنه وادوم في الماء غطره لا لعنه الماء شعر الثوب اذا وقع في الماء لعنه لانه نجس العين وشعر  
الادمى طاهر في ظاهر الرواية اذا وقع في الماء القليل لا لعنه وعلى قول من يقول بانه نجس لا لعنه ما لم يكن كثيرا الكثير  
مدر الدرهم عرق الاثان ولبنها لعنه الماء ولا لعنه الثوب بالمفحش بمنزلة سواد الحمار فظم الميتة وصومنها وشعرها  
وتوتها وظفها وحازها اذا ميسر ولم يبق عليها دسومة لا لعنه الا اذا لمحت اذا غسل اطراف اصابعه ولم ينسل عضوا  
اشار الحاكم رحمه الله في المحصر الى انه يصير مستحلاً عن أبي يوسف رحمه الله انه لا يصير مستحلاً ما لم ينسل عضواً وكذا اذا غسل  
الطاهر شيئاً من غير اعضائه وضوءه كالخيط الفخذ اذا وقع في الشربة اعدا فان كان او ثلث فارات ينزع منها عشرة  
دلو او مئزران لان الفارة لا تكون فوق البروتين لا ينزع اكثر من عشرين او ثلثين دلو او ان وقع فيها اربع  
فارات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الا بربع كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الا بربع كالثلث وفي المحصر  
ينزع منها اربعون دلو او خمسون فذلك في الاربع واذا وجب نزع بعض الماء بعد من الدلو

فالمعبر في ذلك ولو نذر البئر فان جاز في الوضوء من غير ما عشرين دلو من دلوهم جاز للحصول المقصد اذا اخرج  
الماء وحكم بطهارة البئر حكم بطهارة الدلو والرياء بقا كمن غسل يده من نجاسة بقبضة وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة  
الدلو وكذلك جاز ان يخرج اذا صار فله وحكم بطهارة ما فيه حكم بطهارة الجلب وفي كل موضع ينزح جميع الماء فبالسراطين  
في ذلك ان يجاء بقبضة ويرسل فيها ويحبل على اس الماء لانه ثم ينزح منها ولا ثم ينظر كم نقص فنزح بحاجته  
ولا يجب نزح الطين للكان الحرج وما ينزح من ماء البئر لا يطين به المسجد احتياطا بسترخص ماؤه فاراد من  
الماء بعد زمان وقد ازداد الماء خافوا فيه منهم من قال بغير الماء عند وقوع النجاسة فيحتجوا بغيره ولو نذر في ذلك  
المقدار بقى مقدار ذراع او ذراعين بغير الماء طاهر او طهر او ذمرة ذلك فظهر في الرجل اذا اخذ في النزح  
فيضي نجاء من النذر وجد الماء اكثر مما ترك فقتلهم من قال ينزح جميع الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الماء الذي  
بقى عند الترك هو الصحيح المرأة اذا وضعت ذواتها بغير غير ان غسلت ذلك اشتر لا يصير الماء مستملا  
وان غسل راس عليه شرط طويل يصير الماء مستملا فبغير الشعر لان انابت من الراس تبع لراس مادام متصلا بغير  
الماء مستملا فبغيره بخلات المسئلة الاولى عظم الغيل اذا لم يكن عليه دسوسه وفلسه لا يفيد الماء القليل ويبلغ الاتقاء  
بي في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه ان وقع في الماء لا يفيد لانه طاهر بحجج افراده وانما لا يبلغ الاتقاء  
بكراته لانه لم يتسلم الا غسل ووقع في الماء القليل لا يفيد ذلكا ففيدة وان غسل غير مرة سقط اذا  
استهل فحكم حكم الكبير ان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفيد والكان لم يستهل لا يفيد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع  
الشهيد في الماء القليل لا يفيد الا اذا سال عنه الدم الهرة اذا اكلت طعاما سقط من فيها شئ يكره اكله وكذا  
لو حلت مضرة او يعلى قبل ان ينزل ذلك العضو ولو اكلت فارة فشربت من انا ففورة يفيد وان شربت بعد ما  
لا يفيد ولو دقت الهرة في جيبها فاخرجت حية من ساعته فتوضا انسان من ذلك الماء جاز بركان  
في كل واحدة منها مرة ومات فاخرجت من البئر ونزح من احد انما ولو وصب في الاخرى ينزح من  
ان الثاني صحيح الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت بئر وجب فيها نزح اربعين دلو او اقرب ولو ما عشرين  
دلو ما عشرين جاز ولا يشترط ان يترك الماء ارك وكذا الثوب اذا نجس وجب غسل ثلث مرات غسل بياضه  
مربعين جاز للحصول المعصية بشرطه فارة ميتة النجاسة منقحة فاصلة ثلثة ايام ولها ايها النجاسة غير منقحة

غير متفرقة فادخلوه يوم وليدة في قول أبي خنيفة رحمه الله وكونوا في سرفا خرج ميتا بعد لياليل ولا يدري انه  
 متى مات بعد الوقوع كان شققا فادخلوه يوم وليدة والى اليوم لم يكن متفرقا فادخلوه يوم وليدة فارة ماتت في حبس فموت قطرة  
 من ذلك الماري سرفا في نيزج من عشرين طولوا فموتوا في ذلك المكان الفارة وقت في البروان وقت الفارة في البرج ونفست  
 ثم سب قطرة من ذلك الماري سرفا في نيزج جميع الاوكان الفارة وقت في البرج متفرقة بغيره سقطت من ماله جابت في حرقة او  
 ما لا قصد ذلك وكذا اخذت اذا سقطت من امها وقت سبيل لا قصد ذلك الا فخره او خرجت من الشاة بعد موتها اذا ماتت القتر  
 او القرد او الدابة في الناء لا يفيد وان وقت فيها طلبة مات فيها نيزج منه ولا تخم في رواية نيزج عشرين طولوا او تكونون  
 في رواية ان نيزج اقل من عشرة جاز اذا وقع في البرسام ابرص مات فيها نيزج منها عشرين طولوا في ظاهر الرواية  
 النسوة والعصفور بمنزلة الفارة لاستوائهما في النجاسة والحكمة والورشان بمنزلة اسود نيزج منها اربعون طولوا او خمسون  
 وان قتر شي من ذلك نيزج جميع الما والابل والاذرا كان صغيرا فهو كالجاجة نيزج منها اربعون وخمسون والخنان كبير فهو  
 كالجمل العظيم نيزج جميع الارصب ما والوضوء في سرفا في خنيفة رحمه الله نيزج كل الما وحده صاحبه الخنان استنجي  
 به كسب الما كسب الماء وان لم يكن استنجي به فليقل من سرفا رحمه الله لا يكون نجسا لكن نيزج منها عشرين طولوا يصير الما طهورا  
 فارة ماتت في دهن فليس المهن فالحنن اللهم جاد او راحله ويقتنع بالباقي اكلا وكل شي والخنان ذابا لا ينفع به  
 في الابان الا ان قيل في قول ابي يوسف رحمه الله وطريق غسله بالتي بعد هذا الشاة بعد طالي فارة وقت في سرفا مات  
 نيزج منها عشرين طولوا فان نيزج منها ولو وجب في سرفا كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نيزج هذا الدلو الخنان المصير  
 هو الدلو الاول نيزج في البر الثانية عشرين طولوا فان صب الدلو الثاني نيزج من الثانية تسعة عشر وان صب الدلو العاشر  
 نيزج له الثانية احد عشر طولوا هو الصحيح لان الاولى كانت قطرها قبل نيزج هذا الدلو باحد عشر طولوا فكذلك الثانية لو نيزج  
 الدلو الاخير من البر فادام الدلو الاخير في سرفا هذه البر لا يحكم بغيره ما البر حتى لا يحجز القوضي بار البروان نجي الدلو الاخير من  
 راس البر يحكم بغيره البر فارة ماتت في حبس ما نصب ما الحبس في نيزج الاكثر مما صب فيه وعشرين طولوا وعش  
 ابي خنيفة يوسف رحمه الله نيزج المصير عشرين طولوا الا ان كانا كالبئر في حكم البعرة والبعثون فيما روي عن ابي خنيفة رحمه الله وحل  
 نيزج ما برز ان نيس البر لا يضمن شيئا ولو صب بالثانية يضمن لان ما الثانية ملكوك وما البر غير ملكوك  
 فصل في ما الحكماء دخول الحمام مشروعا للرجال والنساء جميعا خلافا لما قاله بعض الناس روي ان رسول الله



سلي امثله واليه سلم دخل الحمام وتورده خالدين وليه رضي امرته ودخل حمام محض لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان  
مكتسوت العورة اذا خرج من الحمام ولم يوضأ ولم تقبل خارج الحمام لباس به عند عاتة العلماء وجهها امر واختلف المشايخ  
في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة راي يوسف وجهها امر لان ذلك الماء طهره لم  
يعلم ان فيه حاجتي اخرج انسان من الحمام وقد دخل وعليه في ذلك الماء ولم يصبها بعد الخروج ودخل جازا وحرص  
الحمام طهره عندهم بالماء لم يورع النجاسة فيه فان دخل رجل به في الخوض وعليها نجاسة فان كان الماء ساكنا لا يهتقل  
فيه شئ من نجوبه ولا تغيرت منه انسان بالقصه تتجسس بالخروض والكنان تغيرت ان من نجسها هم ولا يهتقل من الاثر  
ما واد على النجس اختل فيه كشرهم على انه يتجسس بالخروض والكنان اناس ينفرون من نجسها على ان لا يخل الماء بالنجس انما يوجب اختلاؤه  
واكثرهم على انه لا يتجسس البروي اذا التقى في الماء النجس ابتداء فليقل محمد رحمه الله لا يطهر اياه حتى لا يتخذ وامنه شر اك  
الفضل كان نجسا على قول ابي يوسف رحمه الله وعامة المشايخ فبثلاث مرات ويسرني كل مرة ويحبني في كل مرة فطهر  
وذلك انما يغلبه اذا اصابه بالنجس فشرى على قول محمد رحمه الله لا يطهر اياه وعلى قول ابي يوسف رحمه الله اذا دخل الماء الطاهر  
ثلاث مرات وثبت في كل مرة يطهر ويغني لمن دخل الحمام ان يكثر كذا ستارفا وجيب الماء صبا ستارفا من غير اسراف  
خوض الحمام اذا تجسس ودخل فيه الماء لا يطهر المخرج منه مثل كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم اذا اخرج منه مثل كان فيه مرة  
واحدة يطهر فليذهب الماء الجاري عليه والاول احوط

**فصل في الماء المستعمل** فقروا اصحابنا رحمهم الله في  
الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا ينجس طهورا ولا اختلافا في طهارته وفي سبب الذي يصير به الماء  
مستعمل في الوقت الذي يافى الماء حكم الاستعمال اما سبب فانفقوا على انه يصير مستملا اذا استعمل للظاهرة واختلفوا  
في انه لا يصير مستملا سقوط الغرض فان لم يمتد ذلك وقصد البتر او اخرج اليد من البرق قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله  
يصير مستملا وقال محمد رحمه الله في الشهور عنه لا يصير مستملا والماء وقت ثبوت حكم الاستعمال فانفقوا على انه اذا دام على العضو  
لا يغيث حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو متلفونه قال بعضهم لا يصير مستملا والكنان في العهد بعد بدليل ان النجاسة اذا غلبت  
في يومها من ان تحت عجزها يذهب الماء لا يجوز روي ذلك عن اصحابنا رحمهم الله وكذا الحديث اذا غلب  
عضو نفس لم يجمع في المكان غسل بغيره او اخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع الطنجي رحمه الله وقال بعضهم لا يصير مستملا لم  
في مكان يسكن من الشجر اما الاخذت في نهابة الماء المستعمل ونجاسته فليكن ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله في

[illegible]

جازية هم وكل الجوز في المسجد ولا يصير الاستحالة بازاء المحلة والنجاسة يصير مستحالة لكل قبل الضام وبعده وكذا  
 لا يقتل للحرام اوله سلمهم او لغيره على الفرض واصله والحكمة واصله العبد ولية غرة ولية الله ركنه اذا قتل  
 المرأة بغيره والنفاس يقتل ميتا ثم يقتل قاتلا يصير مستحالة في هذه الوجوه لاقامة القرية ولو قرضا الظاهر لانه لا يدين  
 او الدون او المعين او يقتل الظاهر ليس ولا يصير المستحالة في هذه الوجوه انما على اذ اقرضا او اقتل بغيره  
 البعير ينبغي ان يصير المستحالة في رتبة مستقرة **فصل فيما لا يجوز به التوضي** لا يجوز التوضي بالافواه  
 وتفسيره ان يدق القطن او المعرقل وقناها ثم يصير متروك عن الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق القطن او المعرقل  
 ويطنج بالماء ثم يصير متروك عن الماء وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه ليس بالامطلق ولا يجوز التوضي بما لا يطبخ والنفاس  
 والقنفة ولا بالمال الذي يسيل من الكرم في الربيع كما ذكره شمس الامنة الجلال في جرحه بعد ولا بما في الورد والزعفران ولا بما  
 الصابون والخرق اذا ذهب رفته وصار خشنا فان كسبت رفته وظاها بجاز به التوضي وكذا الوطنج بالمال لا يقصد به المبالغة  
 في التظيفت كالسدر والخرق وان تغير لونه لكن لم يذهب رفته ويجوز به التوضي وان صار خشنا مثل البسوق لا يجوز به التوضي  
 ولو قرضا بالاسيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غابا زقيقا فزائما كان او اجابا وان كان خشنا كالطين لا يجوز  
 به التوضي وكذا التوضي بالزعفران والورد والصبغ يجوز الختان ويقا بالاء وغالب ان غلبه الحرة وصار متساكلا لا يجوز به  
 التوضي ثم عندنا في يوسف رجع تفسيره فلبه من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى ذلك يصير التوضي بغيره ان لم يطعم  
 والريح ويجوز التوضي بالماء الذي اتى فيه المحصر او بالحق الملبس وتغير طعمه لونه لكن لم يذهب رفته ولو طبع فيه المحصر بالمال  
 ويرجع الباقي يوجد به لا يجوز به التوضي وذكرنا انما طهي رجع اذ لم يذهب رفته الماء ولم يلبس عنه رسم الماء جاز به الوضوء  
 وكذا الرجل الخبز بالماء وقبي رقا جاز به الوضوء وان صار خشنا لا يجوز وكذا التي الزاج في المار حتى اسود لكن لم يذهب رفته  
 جاز به التوضي ولو رجع الفرج في الماء وصار خشنا غليظا لا يجوز به التوضي لانه ينزله الجوز وان لم يصير خشنا جاز ولو قرضا في  
 حوض الخمر اده الا انه رجع نيكس تحريك الماء جاز وضوءه والختان الجوز الماء متساكلا الختان كثير الا تحرك تحريك  
 الماء لا يجوز والحكاك تحريك الماء لا يجوز فبذلك ما لو كان على وجه الاغصان او خشب تحريك تحريك الماء لا يجوز به  
 التوضي والافلا ولو قرضا بالفلج الختان يذهب رقبه اسيل الماء على اغصان الخبز والافلا وان بال جال في الماء الجاري  
 ورجل اسفل منه ان لم يتغير طعم الماء او لونه او رجع جاز والافلا والختان الماء ركا الختان طيلة لا يجوز به التوضي اصلا

اصلا والحق كغيره لا يجوز التوضي في موضع النجاسة وانه الترتيب بآية محمد في غيرهم ورجل اسفل منه يوضا ويترقب  
 جاز ان لم يظهر اثره في ذلك اذ كان على يده نجاسة وسما خرجت بميلولة ثلث مرات على من الفقيه ابى مغير مع انه  
 قال يظهر اذ كان الا متعاطا اعلى يده ولا يجوز التوضي بشي من الاستربة ولا غير من المايات نحو الخل والمزق الا  
 بنسبة التمر فانه يجوز التوضي عند عدم الماء المطلق في قول ابى شيعة الما دل وجوده يمنع التيمم في قوله وتفسير التيمم  
 في الماء فاخذ الماء ووضه ولا يصير ويخذه ولا مسكوا ان صار مسكولا يحل شربه فلا يجوز التوضي وان طسج او في طهية  
 فاصحح انه لا يجوز التوضي به على قول ابى يوسف مع يقيم ولا يوضا بنسبة التمر وهو قول اخيصة الا ترد على قول محمد مع  
 يصحح بنسبة وبين التيمم فالحال هو سور الحمار وبني التمر ترخا بسور الحمار وتيمم ولا يلفظ الى بنسبة التمر لان سور الحمار  
 كان ظهوره في الاصل انما صار شككا في التيمم اما بنسبة التمر كما هو ظاهر الاصل في صحيح من الكل ما على شرايفه انما هو بالانفidence اما اذا قلنا بظهور  
 بالبراق جاز به التوضي ويكره **فصل في الاسرار من الاسار** سور الحمار لا كراهية فيه وهو سور ما يدرك كل بحر من الاسرار  
 والظهور وسور الادمي على اى صفة كان اسر مكره وهو سور سواكن البيوت كالغارة والحية والوزغة والهرة  
 في قول اخيصة ومحمد مع استكف الناشئ في بول الهرة والغارة فنهى عن جملته فغواذ اصحاب ثوبا لا فيه ومنهم من قد  
 بالكثير الفاش ويصحح انه مقفد وسور الدجاجة الحلاء مكره وكذا اسود سبلع الظير وسور الخبث وهو سور الحنظل وسور  
 سور الكلب وسور اسبلع الخبث كالاسد والعهد وسخوة كلب وسور ينكوك وهو سور الحمار والبغل واختلفوا في  
 الشك قال بعضهم الشك في طهارته حتى لو وقع في الماء القليل نجسه وان اصاب الثوب والبدن لا فيه والصحيح ان  
 الشك في طهارته وعرقها لا يبرئها من الرواية لا فيه الماء والثوب وذكر شمس الاثر الحلاء مع ان عرقها نجس وانما  
 من غوا في الثوب والبدن لكان الضرورة وفي طهارة لبن الا تان روايتان اما سور الفرس عن اخيصة مع فيه روايتان  
 واظهرهما استظهر وطهور وهو قولهما في السور الظاهر بشرط الماء المطلق وان استعمل المكره مع القدرة على الماء المطلق  
 صحت طهارته ويكره في الشكوك صحيح بنسبة وبين التيمم ولا يكفي باحد ما وصلي لا يجوز صلوة **فصل في النجاسة**  
 التي تضيق الثوب او الف أو البدن والوض النجاسة نوحان غليظة وخفيفة فاختصة لا تمنع ما لم تقش والعليظة اذا اذات  
 على قدر الدرهم تمنع جاز العلو وفاقطو في مقدار الدرهم انه غير زنا اويضا الصحيح ان في المسجدة كالغدة  
 والردث ولحم الميتة تيمم قدر الدرهم وزنا في غير المسجدة كالخمر والدم والبول تيمم قدر سبطا واختلفوا ايضا في الدرهم

[illegible]

السباع كالغالب نحو الكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة والكنان في بقاء الوضوء كحكم باري قد خرج جازت صلوة  
 لان مؤثر الغلبه ونحوه خمس وما كان مؤثره بخلافه كالمكة وانما يظهر ان المؤثر من مؤثره بخلافه انما يظهر في جوف  
 الاصل في حكم سباع الرثس قد خرج لا يجوز صلوة ولو وقع في الماء انفسه في ذكره انما يظهر عن محمد رحمه الله اذا اضاع  
 او ذنب قد خرج جازت صلوة الكلب اذا اغترب انسان وعصوه فيه ان اغترب في الغيب لا يفيد وان اغترب في  
 المزاج والغيب لا في الوجود الاول فاذا نبتة وسنة ليس بسنة الوجود ان يغترب فيه ولا به خمس اذا اغترب في كلب  
 لم يفرغ ان رطب على ذلك الموضع الكنان الفرج رطباً بحيث يوضع عليه شيء مثل بصر الفرج بخلافه ما يصيبه يكون  
 بخلافه ان لم يكن رطباً لا تخمس وقيل بانه لا تخمس الفرج وهو محمول على الوجود ان في ذلك الكلب اذا اغترب في طين دروغه يخمس  
 الطين وانما اذا اضاع وهو حامل شهيد عليه وجازت صلوة وان اصاب دم الشهيد فرب انسان انفسه كغالب  
 الغيل خمس كغالب الغنم والاسد اذا اصابه بخرطومه تخمس الغريب الخمس اذا غسل ثلثه وعصوه من الاظهر انما رواه  
 عن ابي يوسف ربح وان غسل ثلثه وعصوه في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصاب شيئاً ان عصوه في المرة انما رواه  
 وبان بحيث لعصوه ولا يسيل منه الا انما لكل ظاهر والافاق تقاطرت بخمس فاذا اصاب شيئاً انفسه اذا غسل الثوب  
 ثلثه وعصوه في كل مرة وتوثره كثر من ذلك لكن لم يمان فيه صياته للثوب لا يجوز اذا اقام الكلب على حصير المسجد الكنان  
 ياب لم تخمس والكنان رطباً ولم يظهر اثره في فم فذلك انما اذا ربي فذرة في فم فانه يخرج الماء من ريقها فاصاب ثوباً  
 ان يظهر ان الحياض في بصره بخلافه ولا خلاف في ذلك انما رواه البخاري ما جاز فاصاب الرثس ثوب انسان لا يفيد بالمستحق ان يزل  
 والكنان المار كما انما رواه على قدر الدرهم انفسه والكلب اذا اخرج من الماء وانقض فاصاب ثوب انسان انفسه فقل  
 الكنان ذلك المظهر لا يفيد الا اذا اصاب المظهر به وفي ظاهر الرواية اطلق ولم يغسل الا على دفعه فارة رابحة  
 او رمية بخير صلوة وقد اساء وكذا كل ما يجوز التوضي للسورة والكنان في كلب اوجر وكتب لا يجوز صلوة لان سورة خمس  
 لا يجوز التوضي به ولو صلى منه جلوسه كثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة والكنان في ذبوت لان جلوسه لا يخلو البراء فلا يفتا  
 الذكاة مقام الباطح وانما يصح تحيته بذكر شمس الله تبارك وتعالى في صحيح انه ظاهر اذا صلى في كفة بيضة ذرة قد حال  
 صحتها وما جازت صلوة وكذا البيضة التي فيها قرن ميت البيضة الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفيد  
 في قياس قول الحنفية ربح امرأة حلت معها صبي ميت ان لم يكن استعمل فصلها فاسدة غسل المني في الكنان

[illegible]

بالماء البارد والسيحروا منه من الفساد ونحوه عن حد الكحل فهو واجب التحريم اذا اصابته الخجاسة ثم اصابه المطر فذلك كان ذلك  
 بمنزلة النسل كالارض اذا اصابها الخجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة النسل وان لم يصيب المطر فالارض بطيها بالخجاسة اذا  
 لم يبق اثر الخجاسة واقتصر في الشجر والكلادوام قائما على الارض بطيها بالخجاسة وبما تعلق لا يطهر الا بالنسل ولا بالحصى حكمها حكم الارض  
 اذا تحسن فثبت ذهب اثرها بالاجرة الخجاسة مفترضة حكمها حكم الارض بطيها بالخجاسة والخجاسة مفترضة شغل وتحويل من مكان الى مكان  
 الخجاسة الخجاسة على الجانب الذي على الارض جازت الصلوة عليها والخجاسة الخجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلى لا يجوز الوضوء  
 الذي بعض اطرافه تحبس جاز الصلوة على الظاهر من مواد كان يحرك الطرف الاخر تحريكه ولا يحرك لان السبب بمنزلة الارض  
 فيستر عليها طهارة مكان المصلى تحلوات ما اذا مصلى قرب من طاهر وطرف من تحبس قلبه على طاهر الفطن التحبس على الارض  
 المكان على الارض يحرك تحريكه لا يجوز صلوة اذا اراد ان يصلي على ارض عليها خجاسة فكسها بالتراب غير المكان للتراب فليست تحبس  
 سجود راحته الخجاسة لا يجوز المكان للتراب كثير لا يجزى الخجاسة سجود راحته اذا اصابته الخجاسة المكان حجر لا يشرب الخجاسة كجر الرخا  
 يكون فيه طهارة المكان في شرب لا يطهر الا بالنسل اللبن اذا اصابته خجاسة وهو غير مفترضة شغل لا يطهر بالخجاسة لانه ليس بارض  
 المكان مفترضة وحلي عليه احد بعد الخجاسة جازت صلوة لانه صار كوجه الارض فان وقع بعد ذلك بل هو وجب خجاسه وروايت ان اذا  
 قام المصلى على مكان طاهر ثم تحول الى مكان تحبس ثم عاد الى الاول ان لم يكت على الخجاسة مقدارا يمكن فيه ادراكه في ركن جازت  
 صلوة والا فلا اذا مصلى وسع ما تحبس مكان الخجاسة انما جازت صلوة لانها بمنزلة المدبوبة والخجاسة رطبة فالحجرات ما  
 دابة مدبوبة جازت صلوة لانها طاهرة وان لم تكن مدبوبة فسلوة فاسدة والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ويحلى في  
 الادوية ولا يقال بان المسك دونه لانها بالخجاسة وما قد تغيرت فصار طاهرا كالماء والبنذر العسبي اذا بابل في النور او سحت  
 المرأة النور فخرجت بملوثة نجسة ثم خبرت الخجاسة قد ميت ولم يبق لها قبل العسلان الخجاسة بالنذر لا تجزى الخجاسة لان  
 النار لا اكلت البلاء صار كالارض اذا ربت بالنفس وان انصفت الخجاسة بالنور حال قيام البدن بالخجاسة وقيل المكان الخجاسة  
 منقطع اشيع لا تحبس المكان الخجاسة لا يزاد الجاوس تحبس لان ذلك يشك اذا مصلى وسع ما تحبس جانبها الصحيح انه  
 لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم واحد وان مصلى في ثوب ذي طلاق واحد كالقميص ونحوه وعليه خجاسة اقل من قدر الدرهم  
 قد نفدت الخجاسة الى الجانب الاخر طهرت اكثر من قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قدامهم وليس بها خجاسة المفترضة في ثوب  
 واحد ولو كانت الخجاسة على البساط او الارض تحت القدمين صحيح كافي الثوب الواحد والمصلى في ثوبين على كل واحد منهما خجاسة



أقول من قدر المردم لم يكن التبر من قدر الله بهم فادعهم فيها ويمنع جوار البقرة ويوصل في ثوب ذي طين فاصابت النجاسة  
أحد الطائفتين أقل من قدر المردم وقد ذهبت إلى الآخر على قول أبي يوسف في ترك ثوب واحد لا يمنع جوار البقرة وعلى قول محمد  
يرجى بمنع وقيل كان مضر ليس عنهم وقول أبي يوسف مع ادعاء وقول محمد مراد واحد وفيما إذا كانت البطانة نجسة دون  
البطانة فإن كان نجس البطانة قول أبي يوسف مع ادعاء الذي يسئل من ثم انما ظاهره الصحيح لا يتولد من العلم إذا جعل المرتين  
في العينين وطعن برشي فبين فوض عليه من غير قبول لا تجنس أسستين الحجاب أو الثياب نجس إذا دسبت به الريح أو غلبت  
فإذا لا تجنس بالمريضة اثر النجاسة ولو لم يربح على النجاسات وفيه ثوب يبول على بعضه الريح قيل بأنه تجنس إذا أصبح  
مصابين شاة ميتة صلى بها جازت صلته وذكره أبو حنيفة في المنة وفيها غسل فيها الطين أو السمن لجازة كذا الكرش وكل  
ما فيه من السمن ويخرج من كذا الكرش فهو بطلان كان ذلك بالكرات أو بالسمن أو غيره وقال أبو يوسف مع الكرش لا يقبل إلا  
لأنه يهزأ ثم إذا دخل المنة في اليد فمرد ذكره ذلك في قول أبي حنيفة في غير موضع لأن غلبة الأبرار المتداوي يكون ما وكل محمد  
الحق إذا أصابت النجاسة النجاسة النجاسة تجدد كالمدة والذات والشيء يظهر بالحق إذا دسبت النجاسة النجاسة طين  
في ظاهر الرواية لا يظهر إلا بالنسل وعلى أبي يوسف نزع إذا سئل في وجه المباشرة بحيث لا يمتص لها أثر يظهر وعليه الفتوى معلوم  
البلوى وإن لم يكن النجاسة نجسة كالمطر والبول لا يظهر إلا بالنسل وعلى أبي يوسف نزع إذا سئل في وجه المباشرة بحيث لا يمتص لها أثر يظهر  
تصير في منسب النجاسة يؤخذ به والثوب لا يظهر إلا بالنسل الذي لا يمتص لها أثر يظهر بالكرات وقيل يسمى المرأة لا يظهر بالكرات لأنه  
لا يتبين بغير البول قال محمد الأثر الصحيح أنه لا فرق بين من شئ الرجل ومن شئ المرأة واللبان لا يظهر من حيث ذلك إلا بالنسل  
فإن لم يمتص من حيث النجاسة كانت تلك حرق ببلوة قد شرب في ذلك لا يجوز الحجاب إلا ما مضى أو إذا أضاف الثوب من غير ك  
بحكم يظهر أنه ثم أصابه ما وجد ذلك الصحيح أنه لا يجوز نجاسة الأرض إذا أصابت النجاسة نجست ثوبه ثم أصابه ما وجد ذلك الصحيح  
بعد ذلك الصحيح أنها لا يجوز نجاسة الأرض إذا دسبت اثر النجاسة ثم رش عليه الماء أو غسل عليها لا بأس به الثياب  
الطاهرة لا يمتص إلا بالنسل وعلى الكسب الصحيح أن الطين نجس بما كان نجس تحت بطنه شاة من الكرش قد ضل في خرقة  
ما تجنس فسل تحت ذلك ما يدركه ونكثت امرأة وأهزلت لا غير ظاهر لأنه لا يمتص الكرش إذا دسبت شاة من الكرش الكسب بعد فيها  
حتى دسبت اثرها يظهر كذا ليس إذا تجنس فمرد ذكره ذلك في قول أبي حنيفة في غير موضع وفيه ثوب أصابت النجاسة وطعن التي عليها ثوبا  
وقيل كان ثوبا يمكن أن يحمل من عرقه فبين كالمناهي يجوز في قول محمد مع ذلك لا يمكن أن يحمل من عرقه فبين لا يجوز

لا يجوز ولا التي عليها بعد اوصلي قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح بحجة صلواته فيه وقال شمس الائمة والحواشي روح  
 لا يجوز الا ان يطبق على هذه السطوح الطوفان الاخر ليس بجزء القومين والحائضات النجاسة ما تجازت صلواته على كل حال لا اثم  
 لا تقتصر بالثوب الملقى عليها اذا نام الرجل على فراشه اصابت به من فوق الرجل وبطل الفراش من عرقه فان لم يظهر اثره على  
 في جسده ولا تخشيس بدنه والحائض العرق كثير حتى يبل الفراش ثم احاط به بل الفراش جسيده وظهر اثره في جسده مخشيس بدنه وكذا  
 الرجل اذا غسل رجله رمشي على ارض خشبة فغير مكب فاقبل الارض من بل رجله وامره وجبه الارض لكن لم يظهر اثره بل الارض في حلقه  
 من غير جازت صلواته والحائض بل الارض في الرجل كثير رمشي على الارض واستل وجبه الارض لغا وطبقت ثم احاط به اصاب الطين رجله لا يجوز  
 صلواته قيل الحائضات النجاسة في الارض يات به فز عليها رجل مبلوطه لا تخشيس رجله والحائضات النجاسة في الارض رطب وجبله باس  
 يتخشيس الرجل رجله من رطبا فاحاط به رجله من الادوات شئني فصل قال لا لا باس به ما لم يخشيس لعمد البلوى ومن بعده اذا  
 رخص في الارض عين قدم الرى لا اى فيه من البلوى وان احاطت تحت يمينه يمينه قد ركب الرى والماء من الرى ربع ما دون  
 الكعبين لا ما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على الحنف اذا استسحب الرجل جري ما والا استسحب تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل بالاكسح  
 في جسده لا باس به ويظهر خفة ثيابه طهارة موضع الاستسحابة كالحائض في عردة انقصه اذا انقضت بايديها تخشيس وقيل يده ملنا اذا ظهرت  
 يده يظهر العروة بما احصير من البروى اذا تخشيس الحائضات النجاسة رطبة فيل بالاداء ويقوم على المحصير حتى يخرج الماء من انفا به  
 والحائضات النجاسة قد يمسيت في المحصير كالتين النجاسة وتزول بالاداء ولو كان المحصير من القوم كذا في هذا الفصل ان يغسل ثيابه  
 البساط الخش اذا التقى الماء الجاري فخرى عليه الماء لا يظهر الا جراة تخشيس وهو غير مفروض الحائض قد ياستسحب اغسل ثيابه يظهر الحائض  
 جدي يغسل ثيابه يخفف في كل مرة اذا تخشيس اليد به من تخشيس فمدها من غير عرض وبقي اثره من يده على قياس قول ابى يونس  
 يظهر اذا انحط الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا يجنب لان كل ما لا يكون حذوا لا يكون نجسا اذا وجد اشيعر في بر لابل والغنم  
 من غير ثوب ولا يكون نجسا انما يكون نجسا اذا لم يمسح بالدم ولم يغسله ونجس في قدره جاز ولا يغسله المرقاة اللحم اذا كان عليه دم  
 مسفوح كان نجسا وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجسا الطائفة اذا وقع في قدره ما به فيه ان وقع حاله النجاسات  
 فالحل باسمه يمسح به ان كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن الطيبان يغسل المرقاة ويغسل اللحم الذي كان فيه في كل اذا احسب الطيبان  
 في القدر مكان الخبز فخلطه فالحل بخش لا يظهر اذا دوى عن ابى يوسف روح انه يغسل ثوبه حرا لا يرفع به كذا انحط اذا  
 طمخت في الخمر لا يظهر اذا قال رضي المدة وفدى اذا صب في الخمر وترك حتى صار الكحل جلا لا باس به ولو صب الخمر

على حقه منزل تشابه يحذف في كل مرة البراءة التي في الحديث الطلبي فري من ساقه لا باس به وان نقت البصر في البين  
يعبر بخلافه يظهر فيه ذلك اذ اوصى على الولاية وفي سره بخلافه الخان ذلك من حرق الولاية لا باس به لانه متشابه فلا يمنع  
الجواز والخان من دم او غيره اكثر من قدر الدم لا يجوز غير العادة اذ اذ وقعت في حقه تطخت الحقة لا باس بكل الرقن  
الا ان يكون كثير البشيرة بغير الطعم وغيره فغيره في خلافه غير العادة الخان العبر على صلاته بزمي البصر ولو كل الخبر فخر  
صبي في قدر البلاء ثم صب فيه الخل وصار حاصلا بحيث لا يكمل الحقة فحقت وخرقها سمحت لا باس باكلها وعلى بن عيسى  
السائل اذ صب فيه الخل وصار خلا لا باس باكلها فارة وقت في خمر ثم استخرجت قبل التسليم ثم صارت خلا لا باس باكلها وان  
تسقت في الخمر ثم استخرجت ثم صار خلا لا يحل اكله وكذلك الكلب اذا لم يلع في خمر ثم خمر ثم تخلل لا يحل اكله لان غلب الكلب  
قائم فيه وانه لا يعبر خلا الخمر اذ صبت في ما واد الا وصب في خمر ثم صار خلا لا يحل اكله قال بعضهم يحل اكله وكذلك خل اكله الخمر  
اذا صب في خمر صار خلا لا يكون بخلافه الخمس ثم خمر اذا غسل ثلثا وكان متقاسما يظهر ذلك الوصب فيه الخمر لا يظهر  
وان تصير اذا غلظت شدة وذات بارية ولكن من العيان ولا يقص ثم صار خلا ان ترك الخمر فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخل  
الى راس الدن يصير طيرا في قول من يقول يطير النجاسة باسوى الا من الاغاثات وكذا الثوب الذي اصنابه الخمر اذا غسل بالخل  
ثلاث الرقعة اذا التي في الخمر صار الخمر خلا لا يحل اكله والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رائحة الخمر وكذا البصل اذا التي في الخمر ثم  
تخلل لان فيه من جزاء الخمر صار خلا لا يطين الخان التبن فانما يرى فيه كان بخلافه الخان كثير او لا فلا  
اذا اوصى في قميص بن غير سر اويل النجاسة الركبة والسر مستورين جازت صلوته وكذا الوكبات الركبة مستورة والسر  
مستورة وعلى العكس لا يجوز ذلك اوصى على في الوجه في الزمان واحد لان السيرة ليست عبادة في رواية الاستحسان وهذا على قول  
من يحل الركبة عند ركلا اما على قول من يحل الركبة مع الخمر عند واحد لا تقبل صلوته لان الركبة لا تبلغ رتبة العبد لا تجنب  
اذا دخل الحمام وارتد وصب الماء على جسده وخرج يحكم بعبادة الا اذا ران لم يغيره مردى فذلك عن ابى يوسف روح وان  
لم يكن الرجل سبعا فهو نجس اذا شرب الخمر واما وسال من فيه شيء على رساقه الخان لا يرى فيه عين الخمر ولا يرى فيه شيء ان  
يكون طرا في قول الجعية واني يروى بها الصبر والغير بغيره اذ وقعت النجاسة في صفة فانه يفسخ به الثوب ثم يغسل  
في يفسخه كالرأه اذا خشيته بخلافه الخمس اذا شرب الخمر وجعل لم يخرج صلوته الخان باصا به الخمر اكثر من قدر الدم ثم  
والخان اقل من ذلك جازت صلوته وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته في قول من

النجاسة والى برست مع وكذا اذا اثار الرجل فضلى فغير على نه الوجه الارض اذا تحجت بمول والقاح والناس الى غسلها فكانت  
رغوة يعيب لار عليها ثلثي نظير والحالت صلبة فالوجوب الا عليها يدك كسم ثم شئت بصوت او خرقة ليعمل كذا كسنته  
مرات فظهور ان صبت عليها ما كثر حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريجها ولا رها وتركت حتى تجفت فظهر ان كانت النجاسة  
تحت القدم اكثر من قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة والكانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم لم تمنع تغير اكثر من  
قدر الدرهم فانها تمنع ومنع جواز الصلوة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يحل كذا  
لم يضع العصفور على النجاسة هذا كما صلى رافعا احدى قدميه جازت صلوة ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا يحل كذا  
لم يضع ويكره الصلوة في سبب موطن في نزاع الطريق لانه يصير فاصبا متقيا في موضع الا بل والمطرقة والحمد لله  
المفرج والمختل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن النجاسات فابا فان غسل في الحمام موضع ليس فيه ما يثقل وصل على ما  
به وكان واحد من الزم الفصل كذا ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحمامي لانه لا نجاسة فيها ومنها الصلوة في المقبرة  
لانها تشبه باليهود فان كان فيها موضع احد الصلوة فيه ليس فيه قس ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلوة على سطح اية  
دار او بلكية لانه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلوة والسجود على الخشيش والحصى والبسط والبوارى ولو صلى على وجه  
الارض وبطلت على الارض لحياته وجهه عن القرب او لم يفر الارض او برده فجد على الكم لا بأس به ولو كانت الارض  
خشنة فخلع عليه وقام على عليه جاز ما اذا كان النمل ظاهرة وباطنة ظاهرة فظاهر فظاهر والخن بالارض من خشا فذلك وهو  
منزلة ثوب ذي طلاقين واصله خش وقام على الظاهر قدمه والخن العيل في غل او في مكبة لا يجوز وكذا الوضوء على موضع النجاسة  
وسجد على كذا لا يجوز ذاب المستراح اذا جلس على ثوب لانه لا ان قلبه وكثير ويجوز الصلوة في الثلج الخان لبدنه ويستقر فيه  
البحرين لانه يفرق الارض الخان يغيب فيه الخمين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهوا وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما كان  
فيه الجلبة كالرخس والجاديس ويجوز على الخنفة والشعر لانه يستقر فيه الخمين ويجوز على ظهر الميت الخان على الميت  
لانه لا يجوز على الميت جازت صلوة لانه سجد على اللبد والخن الخمين الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يعمل في حزين ودعوة  
لان فيه يطبخ الوجع والثوب والحانات الارض ندية بحيث لو وضع جسمه عليها لا تطبخ لانه لا بأس بالصلوة على العجولة الكائنات  
موضوعة على الارض لانها مفرقة السبر والحانات على غرض الدابة وما قيل في تفسيره لا يفسر في صلوة على الدابة اذا عمل في غير  
الغير فغير على وجهين اما الحانات لمسلم او كافرا الحانات كذا لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه والحانات لمسلم فان كانت

خروجها او كونه لا يصلح له ان يرضى بها صاحب الارض وان لم يكن ضروريا لا تقربا صلوة لا يابس به لان صاحب الارض يرى  
بذلك وان تجل من الصلوة في الطريقين وبين الصلوة في الارض غير ضروري كانت الصلوة في الطريقين أولى لان لصاحبي الطريق  
والصلى له في الارض التبريد والتمتع فاصابها المظهر ثلث مرات واشمس ثلث مرات يظهر اذ ينشئ الرجل خشيته من  
مناها عارة ميتة ان لم يكن الخشبة قسبية عليه كل صلوة صلاها من قبل لبسها وان كان الخشبة قسبية عليه صلوة ثلثة ايام واما لبسها في قول  
الشيخ في رزق وعندنا لا يسهل الا ان يسلم الوقت الذي مات فيها كالمنا في السر والسرور في الصلوة وفي كبره فخره في ظاهره  
من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يلبس على ثلثة ايام مات في الصلوة لا يبرأ الا عادة وان غلب على ثلثة ايام مات في  
في الصلوة لزمه الاعادة اذا شرع الرجل في الصلوة فزاد في ثوبه ثيابا من قدر الله بهم الختان فثبته يا معلم انه  
لوقطع الصلوة وقيل الخياطة يدرك امامه في الصلوة او يدرك جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة وقيل الترتيب  
قطع للاكمال والختان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مضى على صلوة وكررا في ثوب امامه ثيابا من قدر  
الله بهم فاختار من ذهب المقتضى ان الخياطة لا تنسج جوار الصلوة وذهب الامام انها تمنع فعلى الامام وهو لا يعلم  
جائز صلوة المقتضى ولا يجوز صلوة الامام والختان من غيرهما على العكس فكلهما على العكس او اراى الرجل في ثوب غير ثوبه  
اكثر من قدر الله بهم الختان في ثوبه لا يبرأ بذلك من ثوبه فانه يخبره ولا يسهل ان لا يخبره والختان في ثوبه انه  
لا ينفذ الى كلامه وسواء ان لا يخبره والامر بالمعروف على انه اذا اكتشف باين السرة واغفاته قدر الرب مع جوار الصلوة  
لانه انكشف برب عضة كامل بالمراد حمل جميع البدن من ذلك الموضع رجل صلى في قميص محلول الحجب جازت صلوة والختان  
بغيره يقع على عورته في الركوع سواء كان عرض الخشبة اقل من عورته لا يظهر في ثوبه انما يظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصل  
على عورته الغير لاتف صلوة في قول الشيخ في رزق وان نظر المصل الى فرج امرأة شهوة جرت عليه اما وانما ولو نظر  
الى فرج ام امرأته جرت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأة التي عليها طلاقا رجعا ليسر اجمالا وفيه صلوة في الرجوع كلها  
فانظر الى الشيخ في رزق الدين الخليل اذا اصاب ثوب انسان اقل من قدر الله بهم ثم افسط وحار اكثر من قدر الله بهم بعضهم  
اعبروا فيه وقت الصلاة وقالوا لا يمنع جوار الصلوة واذا افسط الثوب الظاهر اليابس على ارض خشبة مثله ظهرت البلية  
في الثوب لكن لم يصير طبا ولا بحال لم يصير بل من شئ متعارف لكن موضع الذرة يعرف من سائر المراض الصريح انما يصير  
نجسا وكذا لو لبس الثوب الخسيس في ثوب طاهر والخسيس طيب بطل وطهرته بغيره في الثوب الطاهر لكن لم يصير نجسا

بحال الاستنجاء من شئ يتقارن لا يصح الاستنجاء به علم **باب الوضوء والتسل** في الباب بفعل سبعة  
فصل في صفة الوضوء وفصل فيما ينقضه وفصل في الزم وفصل في صفة السيل وفصل فيما يوجب وفصل في المسح على  
الخصفين وفصل في الخفض فرض الوضوء غسل الاعضاء المفروضة والوضوء الرابع ثلثة فرض وهو وضوء المحدث عنه  
القيام الى السجدة وواجب وهو الوضوء للظلمات وان طالت باليت بدونها جاز ولو فيه ويكون ما يكمل لارب وضوء  
وذلك غير معدودة فتمتها الوضوء للزوم اذا اراد الزم يستحب ان يوضأ ومنها الحافظ على الوضوء وتفسيره ان يوضأ  
كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد النية بعد اداء الشروع منها غسل الميت ومنها الوضوء  
على الوضوء ومنها الوضوء اذا احتك فمقهة وسقى الوضوء كثيرة فتمها الاستنجاء اذا اراد ان يوضأ بعد ما احدث  
فانه فيل يوضع النجاسة فان ترك الاستنجاء بالمال الاستنجاء بالحجر او بالمدر جاز ولا يشر فيه العدة عندنا وانما المعتبر فيه  
الا نقاء والاستنجاء بالمال بعد الاستنجاء بالحجر اوجب عندنا وقيل لا يشر فيه اختلافه فيل يشر فيه قبل الاستنجاء او بعده والاصح  
انه فيل يشر فيه مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده ويسمى واختلفوا ايضا في وقت التيمم والاصح انه يسمى مرتين مرة  
قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وشر العورة ولا يسكن الاستنجاء في حدث الريح والزم وان جاوزت  
النجاسة موضع الخرج النكاح المجاوز اكثر من قدر الدرهم فيعرض عليها بالمال والنكاح ذواتها فادونه لا يفرض عليها بالمال  
في قول الخفيف والاصح في ذلك فان لم يغسل النجاسة وصلى جاز ومنه ان يمشي خطوات ثم يستنجي وضوءه الاستنجاء  
بالمال وان يمشي موضع الاستنجاء كل الارض حتى يتم التطيف ويستنجي باصبع او اصبعين وانما يطون الاصلح لابرئها  
اكثر من الاستنجاء بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقف منفردة بين يديها وقيل باظهر منها ولا بد من غسل  
اصبعها في فرجها لانتفاء في الاستنجاء بالحجر يبر الحجر الاول وقيل بان في يد يبر بان ثلثة النكاح في الصيف وفي  
قيل الرجل بالحجر الاول ويبر بان في قيل بان ثلثة لان في اصيف حضاه متدينان فلو بلس بالاول يتطلى حضاه  
ثلاثا قيل دلائل ذلك في استاء المرأة فعقل الغسل الرجل في استاء في الاوقات كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم  
عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك الموضع بخروج كليل يصل الماء الى بالته فيفد وضوءه ولا يغسل في الاستنجاء لهذا  
والاستنجاء بالمال افضل ان لم يكن ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي  
بالمال قاله من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وبالغ في الاستنجاء في استاء نون ما يبالغ في الصيف فان استنجي

في استئصالها مخنجان كان بمنزلة ما لو استسجى في الخفيف بالادوية او بالان ذواته لا ينفع فلابد من استسجى بالادوية او ذواته  
يستسجى بالمسرى فان قلت يده المسرى ولا يجيد من عيب الاول عليه لا يستسجى الا ان يقد على الاستسجاء بالادوية او المسرى  
بالنخل فان قلت نهر جار وان قلت يده وعجز عن الوضوء او التيميم مسح ذراعيه مسح الرقبتين على الارض ودوجه على الخياط  
ولا يبرع النسلوه كذا قالوا في المرض اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء ولا ان ذراع فانه يوقضه الا انه لا يمس زوجه  
الا من يحل له وطئها والمرأة المرضية اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء وطئها اربعة اوقات فوضعت وسقط عنها الاستسجاء  
واذا اراد المتوضئ ان يسئل يده ياخذ الاديان بيده اليسرى ويضعه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه ابنة صغيرة فانه  
يغضرت من التورب باصابع يده اليسرى مضغومة كالبكت ثم يغسل وجهه بغسل الايدي على وجهه حتى يجده الماء الى اسفل الذقن ولا يغسل  
على وجهه ولا على انفه ولا يغرب على جنبه فربما يغتسل ستر الشارب والحاجبين وما كان من شر الحية على اصل الذقن ولا  
لا يجب اغسال الماء الى سائر الاذن كونه شر طليانها والمنايات ولا يجب اغسال الماء الى داخل العينين ومن ان  
من قال لا يغسل العينين كل الغسل ولا يغسل كل الفتح حتى يغسل الماء الى اشاره وجنب عنده فان كان الرجل لم يجز له ان يغسل  
من الذقن وكذا الرجل شره ذواتين وشده بما حل الا ان ارسلها وكذا الحكم اذا لم يجد فانه يغسل الماء الى اصول شره  
كما كان في شر الحية ولا يغسل الحية في قول المجتهد ومحمد بن حنبل ان يغسل ثلاثا طليانها وفي بعض الروايات  
يسح كلها ودهر الاصم وغسل الموضع المكشوف من العذار والاذن في قول محمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل  
على شر الذقن ثم حلقه لا يجزى عليه غسل الذقن وكذا الرجل والحاجب او الشارب او مسح راسه ثم حلق اذقلم طليانها فيده لا يغسل  
الا عادة ولو كان به رقة فارتفع جلده او اطراف الفم فمسله بالجلد الا اطراف الذي كان يخرج منه القيح فمسل الجلدة و  
لم يغسل الماء الى تحت الجلدة بما روضوه لانه تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفرض منه غسله اذا فسلت المرأة من الحوض  
والجناية وفي اطرافها مجنات وطليانها والجناية او العليل اذا اراد ان يغسله مجنات وطليانها وما شبه ذلك احتقروا  
فيه قال بعضهم ثم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه وهو على ان المردن لا يمنع تمام غسله والوضوء  
لا يبرئ من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه ذكرنا ان طليانها ان الطعام من تمام غسل الاذن يخرج الطليان  
ويخرج الماء على ذلك الموضع الا باقية اذا غسل من الجناية ولم يغسل الماء تحت الجلدة وغسل باطن من الجلدة من الحية  
وما يخرج منه الاول عن راس الحية يخرج من الجناية لان ذلك خلقه وعن بعضهم انه لا يخرج وكذا ما يكون من البدن

من البدن يقال بان رسته فلبان لا يمنع تمام النسل لانه يتولد من بدن بنزلة الدرن ولو كان على يد يه فمفسر قد  
 وليس انفسل لا يخرج من النجا حتى يدلك ذلك الموضع ويجري الماء عليه لانه لا يخرج فيه ولو كان على العشاء فهو روزه  
 نحو المذبح وعليها جلدة ثمينة فوضا واما المار على ظهر الجلدة ثم نزع الجلدة وبعثها على جازت معلومة ولو كان  
 في الصبي فمات النكاح واما الاحتياج الى تحريكه والكان فيه فلم يحركه روى الحسن عن ابن جعفر  
 ومحمد بن اسحق بن زناد قال بعضهم في النكاح لانه في التحريك ثم مسح براسه فوضا ووضا بار واحدة واحدة وقال ابن زناد في مسح  
 مسح لانه ما غلبت مياهه عندنا الا نزل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا اوبا وسقط الموضع ربيع المراس ثلث  
 اصله فان مسح باصبع واحدة ظهره او بطنه وضاه وقت ذاك في ثنية موضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز الا ان مسح  
 بالانهاهم والرسا بانه متواتر في بعضهما مع بانهما ان كلف على راسه في مسح فلو كان ذاك بنزلة ثلث اصله وان مسح ثلث  
 اصله موضع غير محمودة روى هشام عن ابن جعفر والي يروى ان رستم بن محمد بن اسحق بن زناد لا يستحب في مسح  
 المراس سنة بصورة ذلك ان يغتسل في مسح راسه او كفيه على غيرة يد يدها الى ثنية فيحجز راسه في موضع  
 طريق آخر اعترافا عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بخلعة وسقف فيحجز الاول ولا يصير الاستعمال ضرورة افا  
 اسنة وان مسح ثلث اصله محمودة غير انه وقع على الشتران وقع على شتر تحت راسه ياروان وقع على شتر تحت يده او قبضه غير ذلك  
 لا يجوز لان على المراس يكون من المراس وانه الكلف ان لا يقع يده على راسه فلو كان موضع يده على شتر تحت راسه فلو كانت  
 المرأة فوق الشتران وصل الماء الى الشعر جاز ولا خلاف وقال بعضهم النكاح النكاح يه ان يمسح راسه لا يقبل الماء وقال  
 بعضهم ان ضربت يدها بملء فوفى النكاح حتى يصل الماء الى شرا باجازه الا فضل لها ان مسح تحت النكاح ومسح الاذنين باجازه  
 وان لم يمسح على المراس مسح الاذنين لا يوجب ذلك عن مسح المراس ولم يقل عن اصحابنا مسح او قال لا يصح في صلب الاذنين  
 ومن يمسح راسه ان كان يغسل ذلك واما مسح الرقبة فليس باوب ولا سنة وقال بعضهم يمسح راسه بعد اغتسل الا ان قال  
 كان غلة اول من تركه وحقق راسه في الماء جاز للمسح في قول ابى يوسف روح وقد مره انهم قيل عليه كما قال في الكفاية  
 عند غسل كل عضو فيقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا ورسوله واذا فرغ من الوضوء وقوم ويقول اشهد ان لا اله  
 الا الله واشهد ان محمدا ورسوله ويشرب فضل وضوئه فاما غسل عن الخباية والحصى والنفاس واحدة واحدة  
 يوضا وضوؤه للصلوة ثم يغتسل الا على راسه واما الرجيد واخلطه الله على مسح راسه في الوضوء قبل النسل قال بعضهم مسح



وقال بعضهم مسح وبرصه **فصل فيما ينقض الوضوء** والناقله تنقض الوضوء على أكثر من ذلك البول والريح  
 من البرص وان خرج الريح من الذكر اذن قبل المرأة لا تنقض الوضوء والغفلة اذا خرجت من قبلها ريح قال الشيخ الامام  
 ابو حفص البخاري مع برصه ومن مسح به غسل من قال كان يجره ذلك فهو حدث وقيل كان يسهر ما اوشا فهو حدث  
 والانه قال الكوفي في سبب لها ان توفى واخرت الدودة من قبل الغفلة ففي خبرنا الريح الذي يخرج من قبلها الدودة  
 اذا خرجت من البرص فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة او الذكر كذلك وكذلك الحنجرة ولو سقطت الدودة من الحنجرة لا ينقض  
 الوضوء والدم والعسل اذا امكن عن راس الجرح فنقض الوضوء وان غلظ او تحبس في السيل لا ينقض ولو القى عليه ترابا او ما اذا  
 او سحره فخرته ثم غتم الحنك فجعل لترك السيل فنقض الوضوء والانه قال والرعاء ينقض وكذا لو نزل الدم من الراس الى الارض لا ينقض  
 ولم يظهر في البرصه فنقض الوضوء ولو نزل في القدم طسا او ما فنقض الوضوء وان لم يزل لا ينقض واختلفوا في ما اقام قال بعضهم ما يمكن  
 اساكه الا بكنة وشدة يكون في القدم قال بعضهم ما يمكن ان يمسح به في القدم وان تاهرت من دم او راحيت لوجع ذلك يكون  
 القدم الحنك قبل سكون الشان يحجب واقفاً وانقض الوضوء وان لم يزل في القدم في قولنا تحببته ومحمود ولو كان الرجل اظلمت اذ خرج البول  
 من اظلمته وبقي في نفسه فنقض الوضوء وكذا لو خرج البول من فم الراض امرأة دون الخايع فنقض الوضوء ولو نزل البول من الشاة  
 الى الاصيل ولم يظهر على راس الاصيل لا ينقض ولو كان في البطن جاذفة ومقط منها دودة لا ينقض الجرح اذا خرج منه ما يشبه  
 البول فالحنك قادراً على اساكه ان شاء الله وبه انشاء الله فهو بول ينقض الوضوء والحنك لا يقدر على اساكه لا ينقض ما  
 لم يسيل واذا تبين ان شئ من رجل فافرن الاخر من بركة الجرح واذا تبين انه امرأة فافرن الاخر من بركة الجرح **فصل**  
 الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل ولو كان للذكر الرجل جرح لم يمان منه ما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول فان  
 يخرج منه ما يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاصيل في حكم البول على وجهه فنقض الوضوء وان لم يسيل ولا يرضى في ان  
 لم يسيل اذا دخل في اظلمته ونسبها ثم خرجت او اخرها بنفسه الوضوء ولو كان طرف من خارج لا ينقض الوضوء  
 وان اقر في اظلمته بها ثم عاد ولا يرضى فيه فخلات ما اقرت به من ثم عاد ولو اقر في جبره شيئاً وطرت منه خارج  
 ثم اقره لا وضوء عليه قالوا ويل له اذا لم يكن عليه بول الحنك عليه بول ينقض الوضوء وكذا الرجل شيئاً فطرت منه خارج  
 ثم خرج الحنك عليه بول ينقض الوضوء والانه قال من صب الدم في اذنه ثم عاد بعد يوم ان يخرج من اذنه لا وضوء عليه  
 وكذا اذا وان خرج من القدم فنقض الوضوء وان ما يخرج من القدم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجرح وان خرجت من الجرح اذا

الاول نزل من الدم والبول في موضع النجاسة وكذا السجود اذا جهاد من لاف بعد ايام لا ينقص ولا راحته المرأة  
 في الفرج الخارج فاقبل الجانب الداخل فطهرها لان الفرج الخارج بمنزلة الامين فيخرج من الفرج الداخل فاذا خرج البول  
 من الفرج الداخل فاقبل مكان في الخارج ينقص الضوء الدودة اذا سقطت من الاذن وان لفت لا ينقص الضوء والغرب  
 في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينقص الضوء وتجلب الدم مع جعل يسيل الدم من ان يخرج فترضا والدم من ثم اجلس  
 الدم وصال من المنخر الاخر ينقص الضوء ولو كان به جدي عضها يسيل وعضها يسيل على فصال التي لم يكن كذا ينقص  
 الضوء ولا ينقص من الفرج لا بمنزلة الفرج واحد واذا خاف الرجل خروج البول فحشى اصيله بقطعة لول العقيقة يخرج منه  
 البول فلما يس به لا ينقص الضوء حتى يظلم البول على العقيقة وان اقبل العرق الداخل من العقيقة فذلك ما لم يسل العرق انما  
 منها المباشرة الفاحشة تنقص الضوء استحسانا وتفسيره ان يباشرا بتجريد وانشرت الالة ولا تقي جود زيارته  
 مخدوع لا تنقص الضوء لم يعلم بالخروج والاعمال تنقص الضوء في الاحوال كلها قل او كثر خروج المني لا عن شهوة ان  
 يستظن مكان من ريق او ما يشبه ذلك لا يجب الغسل وتنقص الضوء والمني ينقص الضوء وهو ما ريق يخرج عند الشهوة  
 وكذا الردى وهو ما ريق يخرج بعد البول اذا مسحت العقيقة وامتدت من الدم ينقص الضوء لانها لو انشقت يخرج منها  
 دم سائل والفراوان كان صغيرا بمنزلة العوض والذباب لا ينقص الضوء والخن كبير يخرج منها دم ساكن فهو بمنزلة  
 العلقه ولو ريق الرجل وريقه دم النكاح الدم غايبا تنقص الضوء وان كان على السواد فذلك استحسانا وان عض شيئا  
 فراق عليه دم من استانه لا وضوء عليه وكذا الخلال لانه ليس بسائل العقيقة في صلوة لها ركوع وسجود وتنقص الطهارة  
 والصلوة رضا كانت او فدا ولا تنقص الطهارة خارج الصلوة ولو تمهقه في سجدة التلاوة او في صلوة النجاسة تبطل ما كان  
 فيها ولا تنقص الطهارة وان شحك تبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة والتيمم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة والعقيقة ضحكة  
 صوت مسمر بدت استانه ولم تدروا الحسن عن اجنيته روح والضحك بايد ولسانه وليس له صوت والعقيقة  
 عامر كان او ضاحيا تنقص الضوء ولا تنقص طهارة الغسل والخن في الصلوة وتبطل التيمم كما تبطل الضوء ولو صلى الفريضة بالايام  
 بعد ريقه فيها ينقص الضوء ولا نهات ركوع وسجود وقام الايام مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة او المقلوع  
 كالبأ خارج المصغر القرية تهقه فيها انقص الضوء والنكاح في مصراوته لا ينقص في عقل اجنيته روح لانه ليس في  
 صلوة وكذا الرافع المقلوع كالبأ خارج المصغر فضل المصغر تهقه لا وضوء عليه في قول اجنيته روح ولو صلى في المصغر

[illegible]



[illegible]

لا يوجب الغسل في قول محمد بن عبدون الا انزال اذ انزل الرجل امرأته وهي عذراء او جامعها نياما دون الفرج لا يغسل  
عليه لم ينزل لان قيام العدة يمنع سواراة الحشفة وبهذا لا يجب الغسل بالمتميز ولا يغسل على المرأة البغير  
بالمتميز لانها سبب في تحقها وهي سواراة الحشفة وكذا اذا كانت ثيابا لم توارى الحشفة فان خرج منه  
ودي او مذى كان عليه الوضوء واذا وجدت المرأة نياما دون الفرج ودخل المنى اليها رجما وهي كبراء  
مشتب لا يغسل عليها الفقدان لسبب وهو ان نزل او سواراة الحشفة حتى لو جلت كان عليها الغسل لوجود  
الانزال فلام ابن حنبل وسنين جامع امرأته البالغة عليها الغسل لوجود سبب وهو سواراة الحشفة بعد  
توجه الخطاب ولا يغسل على النائم لانعدام الخطاب الا انه يوم بالغسل احتيادا وتحلقا كما يومر بالطهارة  
والصلوة ولو كان الرجل بالعداء المرأة صغيرة فالجواب على العكس وجامع الحضي وجب الغسل على النائم  
والمنقول به لسواراة الحشفة واذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية مني الزوج لا يلزمها  
اعادة الغسل في قولهم لان الخارج اذ لم يكن مني المرأة كان بمنزلة أمة المرأة اذا احتلت ولم  
يخرج منها مني حكمي عن الفقيه اني خضرت له قال بالمخرج المنى من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل  
في الاحوال كلها وبه أخذ مشر الأئمة الحلواني رحمه الله والسيار الحكم الشهيد في المتحفة قال والمرأة في الاغتسال  
كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المنى فكذا احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاتيسين فمقتضى  
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في حديث  
ابن عبد البر بن المبارك قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في النوم مرارا اوجد في نفسي ما اجد اذ اجامعتني  
زوجتي قال لا يغسل عليها ليس للرجل ان يجامع امرأة اذا كان الحجاب الذي من القبل والبرية قد انقطع الا  
ان يمكنه ان ياتى بها في قبيلا من غير تعدي اذا احتلم الرجل والفصل المنى عن روضه الا انه لم يطهر على رأس الا حليل  
لا يلزم الغسل لان النجاسة محل سحر من خروج المنى وهو الاستحالة من روضه الى روضه لم يصب حكم الطهارة وفي المرأة ذكر اني  
الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج اذا استيقظ الرجل من منامه وموقف بالاحتلام ولم يشأ ولا يتذكر الا انزال  
عليه وان اتيه على امرأته او فتحة نيا كان عليه الغسل غير الاحتلام ولم يتذكر وان اتي الذي يلزم الغسل في قولنا سحر من روضه  
الا حليل لم يتذكر قال ابو يوسف ثم ان نكح الاحتلام لم يلزم الغسل الا ان كان في صلوة الاصل استيقظ وعنده ان لم يتحلم وجب عليه

[illegible]





من تدبر باطله السليمان بالمالح التفتان باي حيد لم يكتف ولما اذ اظهر صفة صاحبها ان الكعبين مثل فرق اكثر من ثلثة اصابع ارتفاع  
اقبل من ثلثة اصابع على الكعبين فاما غيرهما فاعلم ان ثلثة اصابع من غير اصابع الرجل لا يجوز ان يكون ثلثة اصابع فاما الكعبين فليس كذلك  
هـ اذ امكن ان يكون ثلثة اصابع على الكعبين فاما غيرهما فاعلم ان ثلثة اصابع من غير اصابع الرجل لا يجوز ان يكون ثلثة اصابع فاما الكعبين فليس كذلك  
ازى حجة ان اكثر ثلثة اصابع الكعبين لا يكون على الكعبين فاما غيرهما فاعلم ان ثلثة اصابع من غير اصابع الرجل لا يجوز ان يكون ثلثة اصابع فاما الكعبين فليس كذلك  
قد مر الى السائق ولو كان الخف «صا» اذ امكن القدم ويرتفع القدم حتى يخرج الثقب واداسع القدم عادو الثقب الى موضع  
وهذا ما لا يابس به حيز عليه السح وارتفعت رجلا من غير القدم مقدار ثلثة اصابع فليس عليها الخف جازله ان يمسح على  
الخف اذ امكن سحوقه على جميع اربابا واذا كان الذي بقي من غير القدم اقل من ثلثة اصابع لا يجوز عليه السح وكذا الذي بقي من اصابع  
الثقب مقدار ثلثة اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع واحدة وذلك لا يجوز ثلثة اصابع القدم ودون الموزة وكذا التي اقلت من  
الكعب ليس من فصل محل الخف وجب عند ما يجب عليه فصل الرجل الا قربي ولو لم يكن له الا رجل واحدة فليس عليه الخف جاز  
ان يمسح ولا يظهر من الخف الخضر والوسطى والابهام من كل اصبع منها شئ لا يجوز السح ولا يظهر من الابهام منى مقدار ثلثة  
اصابع من غير جاز عليها السح يستر في القدم الفصل الاصل في الصغير والكبير ولو كان احد الخفين جرح قدر اصبع  
وفي الاخرى قدر اصبعين جاز السح عليها ولو كان في خف فرق في مقدم الخف قدر اصبعين وفي موزة مثل ذلك وفي جاز  
مثل ذلك كل ذلك كان في الاصل من الساق لا يجوز له اذ اجمع عليه ثلثة اصابع وان تفرق ذلك في الخفين  
لا يمسح السح لان في الخفين لا يجوز في مصلحتها القطع المسافة فخللات النجاسة المفرقة في الثوب فانها تنج كانت في  
ثوب او ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذ امكن تحت كل قدم اقل من قدر المبرم وعند الجمع يصير اكثر وكذا لو كانت  
النجاسة على الخف فانها تنج كانت في خف او خفين لان الاثني ثلثة استعمال النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخن في الساق لان  
عدم هاتك لا يمسح السح فالحرق اولى المرأة في السح على الخفين بنزلة الرجل لاستراهما في الحجاب لا يمسح الخف اذ امكن  
الى السح فمخاض الارباعا صاحب طهر وابل جازله كذا الامر غير بان يمسح فمخاض الارباعا فاذ انقضت مدة مسحه وجرها  
ذاب الرجل من البرد جازله ان يمسح لكان الضرورة والنجاسات لا يباح على رجلا ينزع خفيه فليس عليه السح  
اذا لم تحصل جاز النجاسات صاحب الجرح السائل اذا لم يمسح الخف اذ احدث في المصلاة فاصبحت ليرضاه  
انقضت مدة مسحه قبل ان يرضاه كان لانه ليس عليه السح لانه ليس عليه السح لانه ليس عليه السح لانه ليس عليه السح

فانصرف ثم وجد ما كان لدان يوضأ يعني على صلوة تأسخ الخت اذا كان مسافرا قام بعد ما استكمل مدة الاقامة  
فانه ينزع خفيه ونيل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الاقامة تيمم مدة الاقامة والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل  
مدة الاقامة فانه ينزع خفيه ونيل رجله لانه لا انقضت مدة الاقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل يزيله من رجله  
رجليه ولا يلزم غسل سائر الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الاقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان لدان  
يمسح مدة السفر ثلثة ايام وليلاتها وان سافر بعد الحدث وبعد المسح وكذلك عند ما وشه طهرا والمسح على الخت ان يكون من  
الخت على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله او غسل رجله اولاً ثم لبس خفيه قبل الحدث او نسل  
احدى رجله لبس الخت عليها ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخت عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث رجل له ففتا  
الساق ان يعي من قدمه خارج الساق في الخت بعد ارتكبه اصابع سوى اصابع الرجل يارحمه وان بقي من قدمه خارج  
الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم  
لا اعتبار للاصابع تأسخ الخت اذا دخل الماخذة وابتل من قدر ثلثة اصابع او اقل لا يصلح مسح لان هذا قدر لا يجزى عن  
غسل الرجل فلا يبطل بحكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الاء الكعب بطل المسح يردى ذلك عن حقيقة رحمه الله  
اذا انقضت مدة مسحة في الصلوة ولم يجد ما يدها يمسح على صلوة لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء  
المدة الى غسل الرجلين ولو قطع الصلوة وهو خارج عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم لهذا المصنف على صلوة  
ومن الشاغل من قال نفسه صلوة والماء على الصلوة اذا تيمم عند عدمه لا ولبس الخت ثم وجد ما يدها يمسح خفيه  
ونيل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق كما يجوز المسح على الخت يجوز المسح على الجانر  
اذا كان خفيه المسح على الجراحة اذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجراحة لانه المنقصد قالوا انه اذا كان  
المنقصد والجراحة في موضع لرحل الرباط لمكنه ان يشده نفسه والتمكان لا يمكن جازا المسح على الحجرة والرباط والتمكان  
المسح على الجراحة واذا مسح على الحجرة بل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه زاد مع انه قد  
فيه الاستيعاب وان مسح اكثر جاز وان مسح على الخت وما دونه لا يجوز بعضهم شرط الاستيعاب وهو رواية  
الحسن عن اخيه في المنقصد ان يوم غيره وقيل من قبله الدم لا يوم غيره لانه يحتاج خروج الدم وقيل لا يوم على  
الغور يلزم بعد ذلك صاحب الجرح السائل اذا منع خروج الدم بطلان او بباط لا يكون صاحب جرح سائل

والمنقذ ليس بصاحب جرحه سائل لا يتمكن من منع الدم مصابة او غير انفسه كان له ان يؤم غيره رجل باحدى رجليه  
 فترد فجل عليها بحيرة وفعل رجله العتيق وليس الخف عليها ثم احدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف لم يمسح على  
 الحيرة والمسح على الحيرة كما غسل لا تحتها فليس حراما بل غسل والمسح ولو ليس الخف عليها كان له ان يمسح لانه ليس الخف  
 عليها بل غسل رجل واحد رجليه بشرة فغسل رجله وليس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخفين وصلى صلواته فلما  
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وصال منها الدم وبطل سجده وهو لا يعلم انها تنشق انشقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل بن خنيزر كان راس الخوذة قد بلس وكان الرجل قد لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع الخف بعد الغشاء لا غير فانه  
 لا يديه الفجر ويديه ما بعد من الصلوة وان نزع الخف وراس الخوذة بطل بالدم فانه لا يديه شيئا من الصلوة اذا مسح  
 على الخف ثم انشقت الجلبة الظاهرة من الخف ولقيت الباطنة لا يذرا عاده المسح بان الخف يحكم انكسب صار كشيء واحد  
 فلا يذرا عاده المسح صاحب الحيرة اذا مسح على الحيرة وليس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخف ثم غطت الخفين بر  
 بطل المسح على الخف رجل اصبه رقة وادخل المرارة في جعبه وهي تجاذر موضع الفخذ فترسا ومسح عليها جاز لمكان الفخذ  
 وكذا لو كان على يده او رجله جراحة او رقة فجل عليها الجبائر والجباير تزيد على موضع الفخذ والجراحة كان له ان يمسح بها  
 وكذا كل المنقذ قبل نه اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصابة حكى عن القاضي الامام ابو علي السنفي رحمه الله ان كان الجرح  
 المسح على عصابة المنقذ يزين خرقه المنقذ وقال باخذه العصابة يغسل بعضهم جود المسح على العصابة ايضا  
 وعليه الاعتماد اذا مسح على العصابة ثم غطت العصابة فبذلها بالآخرى الاولى ان يمسح على الخف لانه لم يديه  
 اجزائه لان المسح على الاول بمنزلة غسل ولله الا يتوقف بوقت نصارى كما لو مسح راسه ثم حلق تجلات ما لو مسح على الخف  
 ومقطه وليس فجا آخر لا يجوز له المسح على الثاني وان مسح على الجورين فهو على وجهه ان كانا فقيين غير متلين لا يجوز له المسح  
 عليها في ترويه وان كانا متلين جاز المسح عليها في ترويه ثم على رواية الحسن بن عبيد الله ان يكون النسل الى الكعبين وفي غلظ  
 اذ الجلع النسل الى اسفل القدم جاز والخفين ان يقرم على اساق من غير شدة ولا يمسح ولا يمسح وقال بعضهم لا يشترط  
 قوله لا يشترط اي لا يجاوز الا الى القدم وقيل منى قوله لا يشترط اي لا يشترط الجوارب الا الى نفسه كالأديم والعصرم  
 وان كانا متلين غير متلين لا يجوز له المسح عليها في قول الخليفة وفي قول صاحب الجور ومن اعني في قوله ان يقرم  
 من يجرز المسح على الخف الذي يكون من اليد وان لم يكن متلا لانه يمكن قطع المسافة وكذا على الخف الذي يقال له الباقرة

بالفارسية يشرح فيه وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وقول بالفارسية جابوق الكنان ستر القدم ولا يرى من القصب  
ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جازا المسح عليه قولهم وان لم يكن كذلك فغلي قياسي ظاهر الردية وهو قول عامة ائمتنا  
لا يجوز دفعهم بوزن ذلك لان عوام الناس يافون بحدود ما في بلاد المشرق ويجوز المسح على البرموقين اما اذا لم يسا  
من غير خفت نظار لا ينفذ في قطع المسافة بمنزلة الخت هذا اذا كان البرموق من الاديم او من الصرم فان كان من جلدي قال بالغة  
اشت فلكه كذا الكنان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وان لبسها على الخفين لا يخلو ان لبسها بعد ما لبس الخفين واحد  
ومسح على الخفين ولبسها بعد ما حدث قبل ان يسح على الخفين لا يجوز المسح على البرموقين بالاجل في ان لبس البرموقين بالاجل  
وان لبس البرموقين قبل ان يحدث ويسح جازا المسح على البرموقين عند اختلاف الشافعي في ان لبس الخفين فوق الخفين هو على نه  
الافاضل ايضا وان لبس الخفين واحد البرموق جاز لان يسح على الخت الذي لا برموق عليه وعلى البرموق ولو لبس الخفين  
ولبس عليها البرموقين ومسح على البرموقين ثم نزع البرموقين فانه يبعد المسح على الخفين وان نزع احد البرموقين في ظاهر  
الردية يسح على الخت الابدوي وعلى البرموق الباقي ردوي الحسن من الخفية في ان يسح على الخت الابدوي لا غير من  
يرسخت في ردائه نزع البرموق الباقي ويسح على الخفين **باب التيمم في الباب فصول**  
تتمثل في صورة التيمم فصل في من يجوز له التيمم فصل فيما ينقض به التيمم اما صورة التيمم  
ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول ان يكون  
وجه اللين دافئ ان يكون الرضخ على وجه الشدة وهذا اولى ليدخل التراب في اثناء الاصل ثم قال ابو يوسف في  
يقبل بها ويدبر غير لازم انما اقل وانما الفصل ثم يفتقها ويسح بها وجه ثم يضرب يديه مرة اخرى على الارض  
ثم يفتقها ثم يقبل بطن كذا اليسرى على ظهر كذا اليمنى ويد من اوس الاصل الى الرافق ويسح الرافق ثم يدبر بها الى بطن  
السا بعد ويد بها الى الكف ويحسح الكف فكتفها فيقال بعضهم لا يسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض  
ثم يقبل بطن كذا اليمنى على ظهر كذا اليسرى ويغسل باصل باليمنى ولم يذكر في الكتاب تحليل الاصل ولا به من التيمم الاستسنا  
وان شتم باصبع او اصبعين لا يجوز الا في مسح الخت بمسح الراس وان مسح وجهه وذراعيه بفرقة واحدة لا يجوز  
ولو تمسك بالتراب فاصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في جنب الريح او هم حائلان فاصاب  
انبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يسح دينوي به التيمم وكذا الذرر رجل على وجهه ترابا لم يجز فان مسح دينوي به التيمم

والفارس عليه جاز في قول ابن خنيفة وجعلت في استنباط العتقون في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يسجد بأكثر من الجهر  
والعنين ولم يحرك الخاتم ان كان مقيفاً وكذا المرأة السوار لم تجز بشرطه شيان التيمم والعجز عن استعمال الا  
اما التيمم اذا فرغ به التيمم جاز ولا يشترط فيه التيمم الجنبه والحديث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد بن الحنفية  
اذا تيمم يريد به الرضوخا عنه الجنبه وان تيمم لطلب الصلوة او لطلب الطهارة او لطلب التيمم جاز ولا يشترط فيه التيمم  
ايه صلواته كانت وكذا التيمم لصلوة الجنبه او لصلوة المرأة وهو ساخر جاز لا اداء الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم في  
القرآن عن ظهر القلب وعن المصحف او لزيادة القبر او لفرق الميت او لاداء الاقامة او لدخول المسجد او لخروجه بان دخل  
المسجد وهو مرضي ثم احدث او لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلفوا فيه قال عامة العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد  
البلخي جاز ولو تيمم للسلام او لداء السلام لا يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم للسلام او لداء السلام لا يجوز  
اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابن خنيفة ومحمد بن حنبل وكذا التيمم يريد به تسليم الغير لا يجوز اداء الصلوة بذلك التيمم  
في ظاهر الرواية **فصل فيما يجوز له التيمم** ويجوز التيمم للحديث والجنبه والحيف من عامة العلماء ولا يشترط  
يجزاه طلب الماء في العزات يشترط وفي الغزاة لا يشترط الا ان يكون على من السافرة لطلب الماء يجزه اذ افسره في كل  
نحو يفسر على الطلب على اعلی قدر غلة ولا يبلغ مالا ولا يكمل غير نفسه او صاحبه ومن خرج من المصرا والسواد لا خطاب او  
لا شاش او طلب الدابة فخرته الصلوة فالحكم المار في سافرة لا يجوز له التيمم وان غاب عن الوقت اختلفوا في حله  
القرب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله جاز على ان لا يجوز له التيمم اذ كان بينه وبين الماديل والحان قل من ذلك لا يجوز  
اذا كان مسلم به السافرة ان غاب عن الوقت ولا يجوز للمقيم ان تيمم اذ كان بينه وبين الماديل ولا شئ الا زيادة عن اربعة  
ومن خرج ان لا يجوز له التيمم اذ كان لا على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه ابو بكر بن الفضل بن عمر الكرخي عنه قال اذا خرج المقيم من  
المصرا من السواد لا خطاب ولا شاش فالحكم في موضع يصح صوت اهل المادله هو قريب والحكم لا يسجد فخره به اخذ  
اكثر المتأخرين جاز اذا كان في التيمم فالحكم في السافرة ومن ابي جعفر ان كان خارج المصرا لا يسجد اصرا ان افسره  
التيمم دليل السفر واكثره رواه في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصرا فالفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة  
الا فطرية المسح على الخفين ولو كان مع السافرة وهو يرحل على نفسه فطر جاز له التيمم ولو كان رايا رقيقه ما لم يكن  
في حاله ان يمشي لا يجوز له ان تيمم بل يمشي في غير موضع يسام منه ولا يحمل بالتيمم فان باع مثل الثمن او من يمشي

يسير فالتحان منه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيسر وان باعته ثمن غالي يجوز له التيسر واختلوا في حد الغالي عن الخفية  
 مع التحان لا يبيع الا بضعف القيمة فهو على وقال بعضهم لا يدخل تحت تقويم المقولين فهو غالي وقيل قيمة المار في ارب المار  
 من الموضع الذي ينزله المار ولو كان في رجله ما وزعم وقد حصص راس الحقيقة بحكمة لهدية او ما شبه ذلك وهو لا يخاف  
 على نفسه العطف لا يجوز له التيسر فلو احدث في ذلك ان يهب من غير وليم قال مولا ناضي امره هذا ليس يصح عندي فانه  
 لو راي من غيره ما لم يبيع مثل الثمن او بغيره يسير يلزمه اشترائه ولا يجوز له ان يتيسر فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيسر  
 ولو راي من غيره ما لم يبيع مثل الثمن او بغيره يسير يلزمه اشترائه ولا يجوز له ان يتيسر فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيسر  
 يتيسر فصل في ثم اسط الماء بعد ذلك لا يلزمه العودة ولو كان معه سور صار فانه يحج بنية وبين التيسر فان ترضا بسور الحار صلي  
 ثم يتيسر صلي كما لا يخفى انه لا يلزمه العودة ولو كان معه سور صار فانه يحج بنية وبين التيسر فان ترضا بسور الحار صلي  
 اهرق سور الحار يلزمه اعادة التيسر والصلوة لاحتمال ان يسور الحار كان ظهورا واجتماعا من التيسرين اذ لو امار في صلواتهم  
 قد رما يكفي لاحد من التحان الماء ما حافت صلواتهم والتحان ملوكا لرجل فقال المالك اجبت لكل واحد منكم اقل  
 من ثلثا اكم فليتوضأ فانه صلواتهم وان قال اجبت لكم جميعا لم تفد صلواتهم المسافر اذا تسرع في الصلوة بالتيسر ثم جاز  
 معه ما فانه يفيض في صلوة فاذا سلم فانه ان منع جازت صلوة وان اعطاه بطلت صلوة وعن محمد بن اذاري في الصلوة مع  
 غيره ما في غاب عنه انه يعطيه بطلت صلوة التيسر اذ صلي يقوم تيسمين ركعة فجا رجل معه كوز من ما يكفي لاحد من فقال  
 هو لفلان لرجل من القوم فمدت صلوة ذلك الرجل يرضى القوم على صلواتهم فاذا فرغوا سألوا المار ان اعطى الامام ترضا الامام  
 ويستقبل الصلوة ويستقبل القوم معه وان من الامام والقوم فصوله لكل ثمانية ثلوان الذي جاز بالكون قال التيسرين قبل  
 في الصلوة من ثلث اكم فليتوضأ انقص تيسمهم وان قال هو كرم او بهر شيكم لا ينقص تيسمهم قوم من التيسرين تسرعوا في الصلوة  
 فجا رجل معه ما يكفي لاحد من فقال من يريد شيكم المار ينقص تيسمهم قوم من التيسرين منهم تيسم الحجابة ومنهم تيسم للوضوء  
 واما منهم تسرعوا فجا رجل بكوز من ما يكفي لاحد من فقال بالكون المار ان شئ اكم فمدت صلوة التيسرين عن الحديث  
 ولم تفد صلوة التيسرين من الحجابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد من الفرقين الا اقل دون الثاني ولو كان الامام ستيما  
 لمحدث فمدت صلوة لكل واحد صلوة الامام ولو كان الامام ستيما للحجابة والماء لا يكفي للحجابة فصوله الامام وحلفه  
 من المؤمنين والتيسرين للحجابة تامة فخرجهم عن الطهارة بالماء فمدت صلوة التيسرين لمحدث قدرتهم على الطهارة

بالا والى كان الماد كفى لغيره فان كان الامام متوصيا فصوله وحلوه التوسيعين كما في حلوته التوسيعين فاسد وان كان  
الامام متوصيا من اي شي كان فسدت حلوته لكل رجلان يصلحان احداهما عريان والاخر تميم فجاز رجل وقال مكي ان توصيا  
به ايها التميم ونحوه فسدت حلوته ايها العريان فسدت حلوته كما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع تميم مرسى  
الامام وهو انهم لم ينفوا بعض الرذائل ان على قول ابي حنيفة مع تميم فسدت حلوته لان لا ينفق عند الكل لانه لو تميم  
وقبر به ما لا يعلم به يجوز تيممه عندنا انما الخلاف بين ابي حنيفة والى يوسف مع فيما اذا تميم وفي رجله ما لا يعلم به فسدت حلوته في السفر  
جب وجائز ديت ونتم ما قد تكفي لاحد هم فان كان الماد ملكا لاحد هم فهو اولى به وان كان الامام جميعا لا بصرت الى  
احد هم ويصلح التميم للكل وان كان الماد مباحا كان الحجب اولى لان غنسه خفيفه غنسل الميت سنة والرجل يصلح اما  
للزوجة فيصل الحجب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماد بين الاب والابن فالاب اولى به لان له حق تلك مال الابن  
ولو ذهب لهم رجل ما تيممه ما يكفي لاحد هم قالوا الرجل اولى به لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تقبح لانهما  
الرجل قالوا لانا رضي صدر قاضي عنه ونهنا حجاب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المتاع فيها تحصيل القسم لا يقيد  
الملك وان القبل بها القصد للسارفة انتمى الى مير ليس معه ولو كان له ان تميم فخره عن استعمال الامام وكذا اذا كان  
معه ولو ليس معه رشا قالوا ان هذا الم يكن معه من يملح له كلف فان كان معه من يملح له كلف لا تميم ولو كان  
مع رفيقه ولو مملوك رفيقه فقال له رفيقه انظر حتى يستقي الماد ثم ادفع اليك فاستجب ان ينظر الى آخر الوقت فان  
تميم لم ينظر جاز ذلك لو كان عرنا مع رفيقه فرب فقال له انظر حتى اصلي ثم ادفع اليك استجب ان ينظر الى آخر الوقت  
فان لم ينظر صلى برا انا جاز في قول ابي حنيفة مع ولو كان مع رفيقه ما يكفي لهما فقال انظر حتى اذعن من الغلظة ثم ادفع اليك  
لزم ان ينظر ان فان غرض الوقت ولو تميم ولم ينظر لا يجوز فلا يصل عنه ابي حنيفة مع ان في المملوك هبة الله  
بالبل والاباة وفي الماد ثبت القدرة بالاباة القسلي بالتيمم اذا وجبه بعد التوارع من الغلظة لا يكره الا عادة ولو وجبه  
في فضل الصلوة فسدت حلوته وكذا لو وجبه بعد التوارع من الاركان قبل الشبهة وكذا لو وجبه بعد الشبهة بكل السلام  
عند ابي حنيفة مع وان وجبه بما يسلم تسليمة واحدة لم تقص حلوته وكذا لو وجبه ما يسلم وعليه سهوان وجبه بعد  
بعد ما عاد الى الحمد السهوية فسدت حلوته في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان وجبه قبل ان يركع لا تقص عند الكل القسلي بالتميم  
اذا احدث في صلوة فانفرد التيمم الا انه لم يجد تيمما فتم حتى وجبه ما ذكر بعض العلماء فيما يحس من الفتاوى انه يشترضا

يتوضأ ويبنى قال مولانا رضي الله تعالى عنه قد ذكرت المسئلة كذا في نسخة النسخ وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر انه يتوضأ  
 ويستقبل الصلوة وذكر شمس المائتة اهلوا في حق في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه  
 يقول رجعت رواية عن ابني يوسف رحمه الله يتوضأ ويبنى قال وهذا اقيس لمذهب لان ائمة المتوضي بالميتيم يجوز عنده  
 فلكه كسب بار الوضوء على الميتيم فحقيل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول محمد بن مسافر اخيه في شرحه في الصلوة بالميتيم ثم سبقه  
 الحديث فوجد ما ذكره في الوضوء فانه يتوضأ به ويبنى ذكره البقال في فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد بن وهب رواية عن  
 ابني خيفة رحمه الله الصلي بالوضوء واذا سبقه الحديث فذهب لميتوضأ فلم يجز ما يمتهم ثم قبل انضاده الى مقامه وجه المار توضأ  
 بنى ولو انشئت الى مقامه ثم وجه المار توضأ واستقبل استحسانا لئلا يجز اذا كان بجراحات في عاتقه جده وهو لا يستطيع غسل الجراحات  
 ويستطيع غسل باقي فانه يمتهم بالصلي لانه لو غسل غير موضع الجراحة بما يصل المار الى الجراحة فيغفر له لاجرم لو امكنه ان يغسل غير موضع الجراحة  
 ويغسل الجراحة بالمار ان كان لا يضره المسح او يعقبها بخروجه ويسح على الخثرة فعل وان كان اكثر اعضائه صحيحا فان كانت الجراحة  
 على راسه وسائر جده صحيح فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويغسل موضع الجراحة لان لا تكسر الكحل وكذا لو كان محدثا  
 جراحات فان كان اكثر اعضائه الوضوء بجريائيم ولم يستعمل المار وان كان اكثر اعضائه صحيحا غسل الصحيح ويسح الجراحة ان امكنه  
 مسح من غير مرضى لو كانت الجراحة على راسه وجهه ويديه ليس على رجله يخرجه يباح له الميتيم وعلى عكس لا يباح ويسل  
 يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه وجهه ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له الميتيم اذ الممكن الاكثر من كل  
 عضو جريحا وان استوى الجرح والصحيح ككفاية قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط لا يباح الميتيم منه  
 فرت الهلاك او تلف عضو يباح له الميتيم عنه اذا اذات زيادة المرض واذا ازيل المرض المييع للميتيم ينقض تيمم الجرح الصحيح  
 في المصراذات الهلاك من الاغتسال يباح له الميتيم في قول الجنيح في المسافر اذا اذات الهلاك من الاغتسال جاز له الميتيم  
 في قولهم واما الحديث في المصراذات الهلاك من التوضي اختلفوا فيه على الجنيح في الصحيح انه لا يباح له الميتيم قال مشايخنا  
 في دياره لا يباح للميتيم ان يتيمم في غرت وادارها الجرح لم يطل به الخوف فيمكنه ان يدخل الحمام وينقل فيقل بالعرصة عند الخوف  
 ومن بعده حتى اوصبه يجوز له الميتيم لان الاغتسال يغفره ومن لا يقدح على الوضوء الا بمسقة لا يباح له الميتيم المسافر اذا مرضى  
 بما مرضه في وجب اوجوه لا ينقض تيمم ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء واليبلح في نوع لا يجوز استعماله  
 في نوع آخر الا ان يكون الماء كثيرا ويستدل لكثرة على انه وضع للشرب لا للوضوء وجها في يتوضأ ولا يتيمم وذكره القاضي



الامام ابو علي المنقلي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء المقدس للشرب يجوز في الوضوء والمضغ والوضوء  
لا يباع من الشرب الا سري وفي الغروب اذا خشي ان يضره وضوءه والصلوة يتيم بصيادها يا ثم بعد اذ خرج وكذا الرجل اذا  
قال في غير ان وضوءه حسبك او تلك فاذ يعلى بالتيم ثم بعد بئر في الحرجس المبرر اذا لم يجد ماء ووجد ترابا نظيفا  
يتيم ثم بعد ولو ان الحرجس او لم يجد ماء ولا ترابا نظيفا ليعلى في قول اخيه ومحمد بن ماجه وعلی ان الاشی لا یصلی وهو  
ولا الساج وهو ساج ولا اجساف وهو يضرب بالسيف وان خاف خروج الوقت واجس الرجل الطاهر في المكان الخس  
يعلى بالاياء ثم بعد كان ذلك في الحرج او في السفر قال محمد بن في السفر لا يديه وفي الحرج يديه يعلى بالتيم اذا راى سراجا  
وظن انه اذا فاضرت ثم علم انه كان سرا فاضدت صلوة جاوز موضع صلوة او لم يجاوز ومن هذا الخس سائل احداه  
ومنها اذا راى حمرة على ثوبه فظن انها نجاسة فاضرت ليدعها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها اذا ظن انه ترك مسح الرأس او لم يمسح  
اصلا فاضرت ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها اذا ظن في الظاهر انه لم يعلى الفجر فاضرت ثم علم انه قد صلها ومنها  
ما سج الخت اذا ظن انه انقص عدة سجته ثم علم انها لم تنقص فدت صلوة في هذه الوجوه بالاستسقاء جاوز موضع  
صلوة او لم يجاوز ويقارن في الخس سلطان الا في اذا ظن في صلوة انه وقف فاضرت ثم علم انه لم يرفع والاشية  
قوم صلوا بالجماعة فزادوا سواد فلو عدوا فاضرت بعضهم ليقوم بآراء العدة ثم علم انه كان بخار او دواب ان جاوزوا  
موضع صلوتهم فدت صلوتهم والا فلا يعلى بالتيم اذا راى سراجا المكان الكبرياء انه ما يبلغ له ان خضرت وان  
استوى الظان لا يصل في صلوة والاضوء من الصلوة ان ظهر انه كان ما يلزمه الا عادة والا فلا الموضي اذا  
بالتيم ثم راى القدي او لم يراى فدت صلوة القدي دون دون صلوة الامام التيم اذا مر بالماء وهو قائم  
تيم في قول اخيه وقيل لا ينقص عنه الكل كما لو كان قنطارا فمريض قربة باو لم يتيم به مريض لا يضره الماء الا انه لا يضر  
على استعمال الماء فنب ان لم يكن احد هناك يمينه جازله التيم بالاتفاق والمكان عند احدية على استعمال الماء كان على المين  
مرادوا امرأة جازله التيم في قول اخيه روح والمكان عند كل واحد من الشايخ من في على قول اخيه وقيل لا ينقص عنه الكل  
التيم وقيل الخس للين يمينه غير بدل لا يجوز التيم عنه الكل في خمس هذه اسائل احداه ومنها انه اذا كان لا يقدر  
على التوجه الى القبلة بنفسه وشر من وجهه الى القبلة ومنها اذا كان على فرائس خمس لا يمكن ان يتحول الى مكان ظاهر وشر احد  
يتحول ويحجوا على ان اذا غير عن القيام بنفسه وشر احد يمينه فضلى فاعاد على انها الحلات الا على ان اوجده فاعاد الى الحج اوال

الى الحكمة عند الخيفة لا يلزم التمسك بالحق القبيح اذا وجد من يحمله الى الصلوة المحمودة والتمسك بالحق القبيح اذا وجد من يحمله الى الصلوة المحمودة  
ذكر الشيخ الامام الزكي محمد بن الفضل رح الاجتهاد عليه السلام في بيان ان لا يكون عليه السلام ولا حضور الجماعة بلا غفلة  
وذكر القاضي الامام ابو علي الاسدي رح ان لكل صلاة الخلل المسافر اذا لم يكن طمأنينة من المأمنات فيصلي بصلواته يكون محزنا فواب  
لا داف في اول الوقت والكان على طمأنينة الاستحباب ان يتخير لكن لا يفرط في التأخير حتى لا يقع الصلوة في وقت كراهة ولا يفرط  
العصر الى غير شمس من غروب ولم يجد ما يقيم عليه ثم وجد ما يكفي للوضوء ولا يكتفي بالجماعة فانه لا يقيم سادس  
فصل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبرأ الا فانه يقيم الجماعة لانها باقية فان تيمم وشروع في الصلوة ثم تيمم ثم وجدها  
كيفية لا تغسل فانه يغسل به اعضاء وضوئه وباقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى ولا يغسل وجهه لانه لو اغسل  
احدا غير شحك ثم وجدها يغسل به اعضاء وضوئه وباقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تغسل التيمم في اعضاء  
الوضوء بروية الامم وقد ذكرنا قبل هذا ان الفحشاء في الصلوة تنقض طهارة الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل ومن انكسر  
من اجري اللفظ على ظاهره انها لا تنقض طهارة الغسل ولا يصحح انها تنقض ويلزم الوضوء عن ابي يوسف رح انه لا يلزم غسل  
ما غسل في اعضاء الوضوء ايضا **فصل فيما يجوز به التيمم** يجوز التيمم بكل مكان من اجزاء الارض كالتراب  
والرمل والحصى والذرة والمزقة والسجدة والزيغ والرداسنج والاشجار والخلع الطين الاحمر والنجار الذي عليه عيار  
او لم يكن بالمكان مغسولا او طمس متوقفا او غير متوق في قول الخليفة رح وقال محمد بن الحسن بن عوف بن عوف بن عوف بن عوف  
والتيمم بارض تدرش عليها الماء ولين فيها نوة جارية ويجوز التيمم بالاجرة والحصى والكثير من الحجاب والحيطان من المذرة  
ولا يجوز بالنضارة الكنان وحبها مطليا بالانكاف لم يكن غطيا او تيمم ظهر اجازة التيمم بالحدائق الكنان عليه غبار جاز  
ان لم يكن عليه غبار فالكنان متخذ من التراب الخالص لم يجز فيه شيء من الاذوية جاز ان يحمل فيه شيء من الاذوية  
ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين ظاهر لا يقيم به لكن يطبخ به بعض ثيابه او جسده ويترك حتى يجف ثم يقيم به  
وقال الشيخ الكرخي رح يجوز التيمم بالطين وذكر شمس الاثمة الخوافي رحمه الله انه لا ينبغي ان يقيم بالطين لان فيه تليخ الوجوه  
لو فعل جاز ولو نقص ثوبه او جسده فقيم بغيره جاز ويجوز التيمم بالطين والزر جاز لانها من اجزاء الارض  
لا يجوز بالمال لانها خلقت من الماء ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرصاص والحجارة والعفر وكل ما يذوب  
ويطبخ ولا بالمال الا في ما خلقت من الماء ولا يجوز التيمم بالمال لانها من اجزاء الارض لا من اجزاء الارض ولو

تيمم بالتراب او بالعبه لا يجوز وان ضرب يده عليه والرقب به تراب فتيمم به جاز وكذا ان ضرب يده على خطه او شعيره  
فلحق التراب او انما يديه فتيمم بذلك جاز واذا احرقت الارض بان نار ان اقلط بالرماد فتيمم بالتراب الخ  
الغلبة للتراب جاز به التيمم والا فلا وكذا التراب اذا خالطه ليس من اجزاء الارض فتيمم بالغلبة الارض اذا خالطها  
النجاسة فليت وذهب اثرها جاز واصله عليه ولا يجوز بها التيمم ما فرعه صور حماره ما ظاهر ولا يبرث احداهما من الارض  
قال نحو خرج يرضأ بها ولا تيمم المعلى بالتيمم اذا راي مؤرا للحمار فانه يفتى على صلوة ولا يقطع بانك ثم يبيد بمؤر الحمار  
ولو راي فيه التمر فلكل واحد مخرج وقال ابو حنيفة يقطع صلوة ويصلي بنية التمر او قراض الردة على التيمم لا يقبل  
لو اسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا بحسب تيمم يظهر وصلى ثم احث فحضره العصر ومدا وكفى للوضوء فانه يرضأ  
لان النجاسة قد زالت بالتيمم فاذا احث بعد التيمم ومدا وكفى للوضوء فانه يرضأ به فان قرأ العصر وصلى ثم فرجها وعلم  
ولم يغسل حتى حضرته المغرب وقد احث اولم يحدث ومدا وقد راي يرضأ به لانه لا امر ما وكفى لا الغسل عا وجبا فتهتد بحسب  
مدا ولا كفى لا الغسل عا وجبا فتهتد بحسب مدا ولا كفى لا الغسل فالتيمم اذا تيمم ثم شك في تحية انه احث اولم يحدث فهو على  
تيمم الاستيقين بالحدث كما اذا قرأ فاتم شك في الحدث او انما آية السجدة في المصروع ليس مدا ولا يجوز له التيمم لانه لا نجاسة  
فوتها ترضأ به ذلك ثم سجد اذا شهد الجبارة يوم العيد من الامام وضاعت الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع  
بالتيمم فان حدث في صلوة جاز له البناء بالتيمم اذا كان اشروع بالوضوء في قول ابو حنيفة مخرج وقال صاحباه لا يجوز له البناء  
بالتيمم ولو احث في صلوة لا يبنى بالتيمم لان المحبة تنوت الى خلف وهو الغهر ولا تيمم السلطان لصلوة العيد ولا الو  
الصلوة والجبارة رجل راي التيمم الى الرسخ او لو تركه واحدة وفضل ذلك زمانا ثم راي الرثثا والتيمم المرفق لا يبيد  
ما صلي قبل لانه كان محبته انما فعل ولو لم يكن من اهل الراي ففعل ذلك من غير ان يسئل احثهم سال فاقى ان التيمم الى المرفق و  
ان الرثثا فانه يبيد ما صلي لانه كان محبته فيه واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم غيره جاز ما فرحت ومدة ثوب بحسب  
فرضه ان لا يكتفى للوضوء والنجاسة ولا يكتفى لها فانه يغسل التوب به ويصلي بالتيمم فان قرأ بالاء وصلى في التوب الخمس  
جاز ولو كان سينا فاما فعل ما اذا تيمم لصلوة الجبارة وصلى جاز له ان يصلي بذلك التيمم على جبارة اخرى قبل ان يقرأ على  
الاولى ثم يكتوبه وصلى كان له ان يصلي مكتوبة اخرى رجل اتى ماء من الياه اى حيا وطلب ماء فلم يجد فغسل بالتيمم فهو على وجه  
ان راي توامن الله فلم يسلهم فصل بالتيمم ثم سألهم فاجابوه بالاء لم يجز وان سألهم فلم يجزوه اولم يقرؤا من الجبارة

جاءت صلوة سادسها في رجله  
ادنى حله ما ولم يعلم به فتيمم على جازت الصلوة في قول الحقيقة ومحمد  
وكذا لو كان على شطآنه وجنب يسر ولم يعلم به وعن أبي يوسف روى في نهدين الفضيلين روايان ولوصلوا عريانا ومحمد  
لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي انه على ما خلافت المسافر اذا وجد ما قد رافعل بكل عضو مرة واحدة لا يجوز التسليم  
الا اذا خاف على نفسه العطش او على ابنته ولو كان ستيما فوجد ما قد رافعل بكل عضو مرة واحدة فسل بعض اعضائه  
ثم فلم يبق الا رافعه بيده التسليم اذا احدثت الامام في صلوة الجماعة قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل روى ان استخلف من ضياء  
ثم تيمم وصلى خلفه اجزاء في كلهم جميعا وان تيمم في الذي احدث وام الناس وانهم جازت صلوة الكل في قول الحقيقة والى  
رجوعه على التمسك وزفر في صلوة المتوضئين فاسدة وصلوة التيممين جائزة وهذه المسئلة دليل على ان صلوة الجماعة يجوز  
البناء والاستحالة ويجوز فيها اتمه المتوضي بالتيمم كافي غير ما من الصلوة اذا اراد ان تيمم فغضب فبره واحدة ثم  
احدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضربت اخرى لليدين الى المرفقين جازت التيمم اذا قل له نصراني في هذه المار فانه  
يمضي على صلوة ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستبراء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلوة سأل ان اعطاه  
اعاد الصلوة والافلا اذا تيمم الرجل ثم اصاب بعض جسده ونجاسة اكثر من قدر الدرهم فانه يمسحها بخبره او تراب  
وفصل في ان المسح قليل النجاسة والحكم لا يستأجلها وان صلى ولم يمسح جاز وانه الاستبراء بالحجر سواء اذا ظهرت  
المسفرة من جسد او اياها اقل من عشرة فتمت ان صلت بذلك التيمم حل للزوج ان يطأها عند الكل وان لم تقبل  
لا ذكر لها في الاصل واختلف فيها الشارح روى قال بعضهم يحل للزوج وطأها قبل الصلوة عند محمد روى ولا يحل عند مالك لان  
عندهما لا يقطع حتى ارجمه قبل الصلوة وعلى قول محمد يقطع والاحوط ان لا يطأها المسافر اذا لم يجد الماء ووجد النج  
الحكم في ذلك في مكان البرد زمانه يجوز له التيمم لان التوضي بالنج لا يجوز الا بشئ طيسل الماء على اعضائه وتقاطر  
وذلك لا يتصور في زمان اشتداد فاذ اعجز عن التوضي يباح له التيمم رجل لم يجد الا سورا وكلب فانه تيمم لانه نجس فاما  
وجوده كحد مرتب من مسجد فيه عين ماء لا نجاسة فيه ولا يباح له ان يدخل المسجد عند ما من غير تيمم قال ابن القتيبي روى  
له الاجتياز ولا يبلح القدود ولو كان الرجل في المسجد فطلب النوم واقيم فظلموا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل  
التيمم وقال بعضهم يباح **فصل في المسجد** كره المصنعة والموضوء فيه الا ان يكون في موضع النجاسة  
لا يصلي فيه اعدا تيمم في الماء وقد مر في هذا ولا يبرق في المسجد لان في البراري ولا تحت الحصى لانا امرنا بتيمم المسير

عن النجاة فانه النجاة تجوز ولا يقيمها في المسجد وان وقع الى ذلك كان الاقامة فوق التحصير انهم من الالقاء  
 تحت التحصير لان البراءة ليست بمسجدية حقيقة فاما حكمه في البراءة في التراب او تحت الحصى  
 ولا يتركها على وجه الارض ولا يتركها على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبل او غيرها ويكره مسح الرجل من  
 طين والردن في بطنه المسجد او على حائطه ولو مسح بقبضة حصير لكان في المسجد لا يصلي عليها قالوا لا في ذلك  
 وان فعل فلا بأس به وان مسح بتراب المسجد لكان ذلك للتراب بمجرده في غير حائطه لا بأس به وان كان مغروشا  
 يكره لانه يتركه في المسجد وان مسح بخرق موضوعة في المسجد لا بأس به لان الخشب ليس من المسجد وان كان في المسجد  
 شمس خطا لا بأس بان يرمى بها ترابا المسجد ولا يخرج في المسجد ثم يركب لانه لا يتركه في المسجد والسوان والسيان في  
 خرقة المسجد وهما به ولو كان الشربة ياترك كغيره من وان خرج في المسجد ثم رقت فيه شئ من ان يخرج من المسجد او رجل  
 آخر باذن له لا يضمن المحذور ان يخرج قبره من المسجد يضمن المحذور ان يخرج قبره او كان السبر في المسجد او لا يفسد لو  
 جهر بتراب في ملك الغير فبما ذكره كالمعلق رجل ليس من المسجد فبما ذكره لا يضمن حائطه لا بأس به ان كان ضامنا في نزل  
 مع ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه الميتة فيشغل مكان الصلوة الا ان يكون منفعة للمسجد بالانكسار الارض منقورة لا يفسد  
 اساطينها فيفسد في الشجر لعل انقورة ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الخضر وثمار المسجد يجرى من  
 غير كبر ولا يجوز ان يتخذ في المسجد طريقا يمر من غير عذر فان فعل فبما ذكره لا بأس به في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في  
 كل مرة ولو معلق غيااب المصلي شئ من بردى المسجد او حصيره فاخرجه ولم يمسح ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه ليس في تغيير  
 ويكره ان يتخذ في المسجد لانه اهل للعبادة دون الاكساب وكذا الوراق والنفقة اذ كتب باجرة او العلم اذا علم بصيا  
 باجرة وان فعلوا غير ذلك فلا بأس به وعن محمد بن مسلم بن اذ اقامه الرجل في المسجد خياطينا فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان  
 والرداب لا بأس به ولكن لا يدق التراب واما ما شاع من المسجد لان فيه ضرورة فلا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة  
 لكن لو كنت برئت يفسد قيل لا بأس بالغرب ان ينام في المسجد ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلثة ايام او اقل واني  
 سئل المسجد يرضى للرجال ثلثة ايام والترك اولي ويكره اتخاذ الصبيان في الصبي من الشركة ان كان الوارث صغيرا او كبيرا  
 ولا بأس للمعكف ان يبيع ويشترى في المسجد ويكلموا في صلوة والحجزة في المسجد الذي يقيم فيه الجماعة قال عامة المشايخ  
 يكره ان يخرج من المسجد من كان له في المسجد ولو كان له في المسجد ولو كان له في المسجد ولو كان له في المسجد ولو كان له في المسجد

اذا كان الميت والامام ونقض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان سبب الكراهية ادخال  
 الميت في المسجد او اقتلاات المجانين بين الامام والميت وبعضهم كرهوا سبب كل حال لان عادة المساجد جرت بفصلوة الجماعة  
 بانه اذا نزع على عدة فلم يكره ذلك لما عدها لها من مضاعف على عدة مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان  
 السور حق العامة ومعنى ان يكون الجواب على التفصيل الكائنات والبلدة فتحت غنوة ونحو مسجد باذن الامام جازت فيه  
 الصلوة لان الامام ان يجعل الطريق فيه الاولى وعن ابي يوسف روح ذكره في الاطراف في الرقعات اذا بنى في أرض  
 الغضب مسجد او حمام او حائز لا بأس بالصلوة في المسجد ولا بأس بالاجازة والاحتكام به يدخل الحائز تحت المساحة  
 اما الصلوة في ارض الغير الكائنات لذي كرهه لانه يابى ذلك وتصير ذلك وتصير ربه والكائنات لمسلم فان لم تكن  
 فردوة ولا كرهته فلا بأس به لان صاحبها لا يتغير به والكائنات فردوة ويكرهه فان كان خاصة او مودة او كان صاحبها  
 حلالا غير ضيق بذلك لا بأس به اذا كان لنزل الرجل مسجد ان يذهب الى ما كان اقدم فالحائز اسوا وان يذهب الى ما كان  
 اقرب من منزله وان استخيرا فهو خير والكائنات قوم اقدمها اكثر فالحائز فيها يذهب الى الذي قومه اقل لكثرة الجمع بسببه  
 والله لم يكن يقبها يذهب حيث يحب وينبغي ان الجواب على التفصيل الكائنات يوم من الناس فذلك وان كان ممن  
 يقتدى بغيره يذهب الى ما كان امامه اصلح واقفه رجل يصلي في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد فيه فانه يصلي  
 في مسجد منزله والكائنات قوم اقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله ولا يؤذن في صلي والكائنات واحد لان  
 المسجد منزله حقا عليه فيؤذن في مسجد لا يحضر سجده واحد قالوا يؤذن به وتقيم ويصلي وهذه فذلك احب من ان  
 يصلي في مسجد آخر رجل فاته الجماعة في مسجد فيه فان ذهب الى مسجد آخر وصلي فيه جماعة فهو حسن وان صلى في مسجد وحده  
 فهو حسن وان دخل منزله وصلي فيه بالجماعة فهو حسن وان دخل مسجد ثم اقيم المسجد اخر لا ينبغي ان يخرج منه حتى يصلي لما جاء  
 في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام اذا فاتت لاصحكم صلوة في مسجد فصيلها في مسجد ولا يمنع المساجد  
 وقبل ان يهتد المسجد الحرام على الوجه الذي قلناه اذا كان الرجل من عرض الناس فاما اذا كان عالما او محروفا يذهب  
 الى المسجد ويصلي فيه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل الكائنات الرجل من يحسن القراءة فذلك والكائنات ممن لم يحسن  
 القراءة فلا يفضل ان يطلب غيره ولا يقتدى به ولان فاته الكبيرة الاولى في مسجد او ركعة او ركعتان فلا يفضل ان يصلي  
 في مسجد ولا يذهب الى مسجد اخر لانه صار محروفا فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حتى يسجد ولا ينتفع بالصلوة

ثم اتيم في مسجد وقال يا تقي الصلوة ويسكن الجحيم ما لم يصل اكثر الصلوة ولو اتقى الصلوة في منزله ثم سمع الآذان  
 في مسجد وادنى مسجد آخر فأتيم الصلوة اذا كان امام وطني زائدا ما كل يدور ان تحول الى مسجد آخر جعل بني مسجد  
 او جليل السرة قال في هذا من الناس مبرته وممارته وربط الجوارى والحصر والقناديل والآذان والآفات والابانة الكاف  
 والتركيب وان لم يكن الجاهل في ذلك الا بالحياتة وحصل الحاجة لها حكم المسجد منه اداء الصلوة حتى يصح الاقامة  
 وان لم يكن الصفوف متصلة ولا يملك المسجد حتى المردود وحرمة الدخول المحجب وبه حكم المسجد وحكم المسجد حتى لو قام في فناء  
 المسجد واتى بالامام مع ائمة اداء وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد فانا انما نأمر بحجته في باب صلوة الجمعة  
 صحيح الا انه في طاعات المسجد وسبحة وان لم يكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الضيافة الا اذا كانت الصفوف  
 متصلة لان الطاعات بالكرامة متصلة بالمسجد ليس منها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الضيافة  
 فنفسه من المسجد فباب المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فكل ما يصح الاقامة اذن قائم على الركائز التي تكون على  
 باب المسجد لانها من المسجد متصلة بالمسجد رجل عزير في دار المسجد او هم حائل المسجد فانه يبرر بالسورة ولا يقضي بالانقطاع  
 وكذا التبر في دار قوم يبرر بالسورة ولو هم حائل لدار رجل مكانه او حصر في دار الضيافة فيمنع النقصان ثم صلوا في الصلوة بجماعة  
 ووسط الصفوف مرفوعة مقدرة وحضرة فيهم فيه اعد جازت صفوفهم الكائنات الصفوف حوالى ذلك الموضع لان الصفوف  
 اذا كانت متصلة وادنى ذلك الموضع يكون الكس في حكم مسجد واحد وادنىها مسجد الكائنات الدار اذا انفلت كان المسجد جماعة  
 من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة ثبت فيه حكم المسجد من حرمة المسجد ودخول المحجب اذا كان في الدار من غير  
 من الصلوة فيه والكائنات الدار اذا انفلت لم يكن فيها جماعة وادنىها جماعة فاما الجماعة فليس في مسجد جماعة والكائنات من  
 الناس من الصلوة فيه ولا يأس بان يترك سركن المسجد في المسجد الى كثر العمل لانهم ان يبرروا الصلوة الى كثر العمل  
 ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا اشترط الاقامة ذلك او كان ذلك معاد في ذلك الموضع ويجوز ان يدررس الكتاب  
 بقراءة قبل الصلوة وبعدها مادام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم يصل فيه الناس فجاوبوا بجماعة الا  
 ان يصل فيه كل فريق باذان واقامة على جهة مسجد كبير مر رجل بين يدي الصلوة في اى مقدار يكره المراد ولا يكره على جهة  
 عن ابى نصر محمد بن سلام انه قد روي عن عيسى بن ذراع ونيادون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الاول والثاني  
 الذي عليه الخراب يكره ونيادون ذلك يكره وفيه مسائل المسئلة في كتاب الوقت انت اهدى الى كتاب

**كتاب الصلوة باب الاذان** اهـ في نسخة لاداء المكتوبة بالجماعة عن ذلك السنة  
 واجتمع الاثر من شارة الاسلام حتى لو امتنع اهل معرا وقرية او محلة اجبرهم الامام فان لم يفعلوا قاتلهم واليه الاذان في  
 منزلة القبلة والعلم بمبرائيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وادائها فيحتاج الى سرقة القبلة والاذان  
 شرع لاحضار الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلامهم بدخول وقت الصلوة وايضا لان نظار وجرمته ولا يحسن فاقا  
 لم يرتفع يكون اذنه سببا للفتنة قال رضي الله تعالى عنه فجلت الباب على نصليين فصل في سرقة القبلة فصل في سرقة  
 سوايت الصلوة وذكرت مسائل اشتباه القبلة ومسائل الاذان بعدها اما الاول فيقول على ان القبلة في كل مكان  
 بكرة على كفة ويذكر التوجه الى عينا ثم يمين لكل قوم منها مقام فلا يلزم ان المشرق والامم واليه من غير  
 دلائل اليمين والركن اليماني ولا لاهل الهند بايمن والركن اليماني الى المغرب ولا لاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم وآلهم ولا  
 في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة  
 وجهة الكعبة ثمرت بالدليل والبرهان في الاسرار والقرى المحاريب التي تعقبها العجائب والناجون رضي الله تعالى عنه فمن  
 فتح العراق جعلوا قبلة اهلها بايمن المشرق والمغرب لذلك قال ابو حنيفة في المكان بالعراق جعل المغرب عن يمينه والمشرق عن  
 عن يمينه ومكة قال محمد بن روح وانا قال ذلك لقول عمر رضي الله تعالى عنه اذ جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن  
 يسارك فاجابها قبلة لاهل العراق وحينئذ مشح خراسان جعلوا قبلة اهلها بايمن غرب العيص ومغرب شتاء فليتنا اباهم  
 واتباعهم في استقبال المحاريب المقصودة فان لم تكن فاسأل عن الابل اما في البحار والمغائر فذيل القبلة الجحوم لاروى من عمر  
 رضي الله عنه انه قال فقلوا من الجحوم ما تهندون به القبلة وعن ابى يوسف رح انه قال فليتنا اهل الردى اجعل المحدي على عكسك  
 اليمين واقلبت المشايخ رح فياسرى ذلك من الانصار وقال بعضهم اذ جعلت نبات فوش العنبري على اذنك اليمين و  
 واخرت قليلا الى شمالك فلك القبلة وقال بعضهم اذ جعلت المحدي خلف اذنك اليمين فلك القبلة وعن جده المبارك  
 وابو مطيع وابو ساذر سلم بن سالم وعلى بن ابي نسي رح انهم لما اقبلنا المغرب وعن بعضهم اذ كانت الشمس بين  
 الجوز فغنى آخر وقت الظهر اذ استقبلت الشمس بيمينك فلك القبلة عن القتيبي ابى جعفر رح انه قال اذ اوقت سبيل الحارة  
 في وقت الشتاء الاخرة يكون فوق راسك بخان خضيانا ما يوضع زوال الشمس من راسك وهما متقابلان فاذ كان  
 من يمينك يقال له انسر الماتع والذي من يداك يقال له انسر الطائر وهما اسرها مقابلة فاذ اسفط الذي من يمينك



فيسقط كون جرحه بمكبلك الامين واذا سقطت عن السائر كان سقوطه في وجهك بحد او عيك الحسين فاقبله فاجبه قال  
الفتية ابو جعفر رجع قلبه بخارجي على قلبنا ونحن القاضى الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال القلب ما بين  
النسرين السر والراش وهو الذي يسميه الناس في ديارنا سبابة وهو من فخرج القلب في ديارنا وقت النساء الاخيرة يكون  
هذا رؤسنا وبين السر والراش والله الظاهر قريب من عشرين ذراعا في عراى العين فاذ امرت ان راسك يكون القلب بيننا  
وعلى الشيخ الامام الى مصر ولا تريدى مع قال اذا اردت معرفة القلب فانظر الى من يمشى في الطريق الاول ايام السنة واجعل  
لك علامات ثم انظر الى من يمشى في الطريق الثاني واجعل لك علامات ثم دع الثقلين عن منك واجعل عن يداك  
فاقبل من ذلك وهذه الاقاويل بعضها قريب من بعض واقربا الى المقتر قال الفتية ابو جعفر والقاضى الامام صدر الاسلام  
رجل مشبه عليه القلب فاجبر وجلان ان القلب الى هذه الجانب وهو يخرج الى جانب آخر فان لم يكونا من اهل ذلك فاست  
لم يفت الى كلاهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهاده واجتهاد غيره واكتفانا من اهل ذلك الموضع فليس ان يافقه  
بقوله ولا يجوز ان يخالعها لان اهل الموضع يكون اعرف بقلبه من غيره عادة فكل من غيرهما من علم رجل دخل في الصلوة  
بالتحري واجتهاد مكانه فله لم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بجاه الاول ودخل في  
صلوة فسلوة الاول جائز وصلوة اللاحقة فاسد ومن ابى يروى مع انه يجوز صلوة الراشع الا على الاصل ركنه  
الى غير قلبه فجاء رجل ودخل الى القبلة واقضى به غير على وجهين فكان الامم حين افتتح الصلوة وجد من سبانه من القبلة فغم  
سبانه فسدت صلوة الامام والمفتى وان لم يجد الامم من سبانه جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المفتى لان المفتى  
زعم انه بنى صلوة على صلوة كان ادبها الى غير القبلة رجلا صلى الى غير القبلة سمعه اذ روى من اجنيته مع انه كثير ان اصحاب  
القبلة به اخذ الفتية ابو العيث مع ذلك اذا صلى في الثوب الخشن او بغير حماره وبعض المشايخ قالوا ان قل ذلك  
بتأويل قوله تعالى فانما قولهم وجه امره لا يكون كافر او قال مشايخ بخلافهم القاضى الامام ابو على السعدي وشمس الائمة  
المكمل الى مع اذا صلى الى غير القبلة لا يكره ذلك اذا صلى في الثوب الخشن لان الصلوة الى غير القبلة جائزة حاله الاختيار  
وهو النظر على الرتبة ومن اعلم امره بجز الصلوة في الثوب الخشن فلا يحكم بكفره اما اذا صلى بغير العمامة مستمرا  
فانه يصير كافر او قال شمس الائمة المكمل الى مع يكون زنديقا لان امره لم يجوز الصلوة بغير حماره فيكون استخفافا بامر  
تعالى رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرى ثم تبين انه صلى بغير القبلة جازت صلوة لانه ليس عليه ان يفرع ارباب الناس

الناس لسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت متقوسنة لما يكنه يتميز الحراب  
 من غيره ومضى كبره فلهذا توفيه مجازة التحري المصلى اذا نوى مقام ابراهيم ولم يتركه لعل في حلقه فيه قال الفقيه ابراهيم  
 وايضا ان لم يكن الرجل الى مكة اجزاء لان عند المقام والبيت واحد والحال في مكة لا يخرج له لانه عن ان المقام غير ثابت  
 فلا يجوز صلوة الا ان يرى به الجهر فنجوز صلوة ولو نوى ان قبله حراب سجده لا يجوز صلوة لان الحراب ليس بقبلة  
 بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلوة لانيوب من نية القبلة بعض مسائل النية ياتي في باب افتتاح الصلوة بنار  
 الله تعالى واما معرفة الادوات فاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر ان سمي الغرب الاول كاذبا وهو البيان  
 الذي يبه وكذب السرحان وبعده ظلام لا يخرج به وقت الفجر ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني في هو البيان  
 الذي يستطير ويتغير في الاوقات لا يزال فيه وادنى وقت يسمى استطير ذلك ثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب  
 للصائم وجواز اداء الفجر وآخر وقت الفجر حين يطلع الشمس واما وقت الظهر فتقوا على ان اول وقت الظهر حين تزدل  
 الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة مع آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فني الزوال و  
 قال صاحباه مع حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فني الزوال وطريق معرفة الزوال ونفي الزوال ان ترض خشبة مستوية  
 في ارض مستوية فادام النفل في الانخفاض فان شمس صالاتها فاذا اخذ النفل في الازدياد وعلم ان الشمس زادت  
 فاجعل على رأس النفل علامة فمن رفعت العلامة الى الخشبة يكون فني الزوال فاذا اذداد على ذلك وصارت الزيادة  
 مثل ظل أصلي الود سوى فني الزوال يخرج وقت الظهر في قول الجعفي رضى الله عنهما اذا صارت الزيادة مثل الود سوى  
 فني الزوال يخرج وقت الظهر ومن محمد رضى الله عنه انه جعل معرفة زوال الشمس حرفة اخرى هو ان تقوم الرجل مستقبل القبلة  
 فادام الشمس على جانب الابر فاشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زادت واول  
 وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاقلات واخر وقتها حين تغرب الشمس وكبره اواخرها الى تغرب الشمس واختلفوا  
 في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير  
 في قرصها وانما يعرف التغير في قرصها ان ينظر الى قرصها ان كان ظلها في قرصها ولم تحر عنها علم ان الشمس قد تغير  
 وان لم يكن انظر علم ان الشمس لم تتغير واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخرها حين يغيب الشفق وقال ابن عباس  
 وقتها مقدار ما يحسن فيه من اوقات ركعات حتى لو تكبر بعد غروب الشمس من اوقات ركعات ولم يحصل فيه ثم فعل

بدءه كان فاضلا لاسرديا واول وقت الشاء بين فريب الشفق واول وقت اختلاف في الشفق قال ابو يوسف ومحمد  
ورث النبي هي الحرة وقال ابو حنيفة حره بعد ان يرضى الى الحرة حتى يصلي الشاء بعد ما غاب الحرة ولم يفسد الياس  
المشترط الذي يكون بعد الحرة لا يجوز عنده ثم يفسد الشاء الى ثلث الليل سحب الى نصف الليل مباح والى آخر الليل  
مكروه والا فضل في صلوة الغر الشوير عنه ما وقال الشافعي في التمسك بصل فربنا ونجمل بالاداء في اول الوقت في  
سائر الصلوة افضل وقال الطحاوي في صلوة الغر يدا التمسك ونجيم بالتشوير اذا كان يريد اعادة القراءة وان كان يريد  
فان الشوير افضل استمر على ان المسبب صلوة الغر بالركعة هو التمسك وهذا الشوير ما قال في خمس الركعة والحكم في ذلك في  
الامام ابو علي السفي رحمه الله بالصلوة بعد الشاء الى ان يرضى في وقت لوصلي الغر بقراءة مسنونة باجلين اربعين آية الى سبتر  
آية او اكثر ومن الغر اذا فرغ من الصلوة ونظر في محرابه في صلاة فربنا يدا التمسك قبل طلوع الشمس كان افضل  
ابو بكر ومحمد رضي الله عنهما وروى الغر في الصلوة ويجعل الشاء ويخرج العصر في الضيق والشاء جميعا ويجعل المغرب  
في الضيق والشاء جميعا ويجعل الشاء في الضيق ويخرج في الشاء والى ثلث الليل ثم عليه الصلوة والسلام لتأخر منى الصلوة في  
منه آخر الشاء في الشاء فان الليل في طيل ويجعل في الضيق فان الليل في نصير اذا كانت اسما مصححة فان كانت متغيرة في  
الغمر والغمر المغرب ويجعل العصر في الشاء ووقت الزهر بين يصلي الشاء الى طلوع الغر ولا فضل ان يصليها في آخر الليل  
كان ترك في نفسه ان يستيقظ في آخر الليل وان كان لا يترك فلا فضل ان يصليها في اول الليل وان ادرك قبل الشاء استمر لا يجوز  
وان يصلي الشاء على غير طهر ثم يستيقظ في طهر فانه ترك طهر من الاثر ذكر انه صلى الشاء على غير طهر فانه مبيد الشاء  
ولا يبيد الاثر في قول الخليفة ومع وجود قضاء الغر في اي وقت شاء والا في ثلث ساعات لا يجوز فيها الطلوع ولا يجوز المكتوبة  
ولا صلوة الجفارة ولا سجدة التلاوة فلو طلعت الشمس حتى ترتفع ومنه الاوقات الى ان تزل الشمس عند اخر الشمس الى  
ان تغيب العصر بمرحله يجوز اذا ما عند الغروب ومن الى وقت مع ان قال يجوز الطلوع عند انقضاء يوم الجمعة وسنة  
اوقات يجوز فيها قضاء الغر والصلوة الجفارة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها قبل ما سبب كالمندور وكفى الطوان وتحت  
السجدة ولم يكن لها باب بعد طلوع الغر قبل صلوة الغر لا يجوز الا سبب الغر وبعد الغر قبل طلوع الشمس وبعد صلوة  
العصر في الشوير وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند  
خطبة المكرت وعند خطبة الاستسقاء ويجوز في الطلوع قبل العصر واختلوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا كانت

والعلت الشمس نال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل ح دام الانسان بقية على سطر في حصص الشمس فهي في الظهور  
 البيان فيه العبدية واذا عجز عن النظر صرح فيه الصلوة وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر  
 او رحمن ويكره اذا انما نزل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي رح لا يكره بلكه واذا افتتح المصروع في  
 الاوقات المذكورة فاني قطع ثم يفتتح في غير الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد ما عذنا <sup>الظهور</sup>  
 والعصر بعينه والمغرب والعشاء وعبروا عنه فانه يوزع الظهور ويحل العصر ويصليها في وقت الظهور ويغرب المغرب الى وقت <sup>المغرب</sup>  
 ويصليها في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يقطع قبل المغرب  
 ولا قبل صلوة السيدين في المشهور ويترك بعد صلوة السيد ماشاء وعن بعض الصحابة انهم كانوا يطعمون قبل صلوة  
 السيد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان انتسح الاربع قبل الحجة ثم خرج الامام ذكرني النوادر انه ان كان  
 صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة لقراءة فاتحة الكتاب ويثنى من السورة وبه اخذ الشافعي ولم يذكرني  
 النوادر انه لو صلى ركعتين وقد على راس الركعتين قام <sup>خطا</sup> اثنائه ولم يقبض بالسجدة حتى خرج الامام واختلف  
 فيه الشافعي قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتيمها اربعا ويخفف القراءة وتكبر اذا شرع في الاربع  
 قبل الظهور ثم اتيت للظهور وان كان في الركعة الاولى ولم يقبض بالسجدة فانه يتيمها ركعتين واذا سلم على راس الركعتين حكى  
 عن الشيخ <sup>ابو بكر محمد بن الفضل رح</sup> انه قال القاضي اربعا سائل استباه القبلة بصل على في العصور الى جهة من غير  
 شك ولا تحران بين انه اصاب القبلة او كان كبر رايه ذلك ولم يظهر من حاله شيء حتى ذهب من ذلك الموضع فصلوته جائز  
 لان فعله سلم محصل على العتقة ولكن دونه قام لا اوار الصلوة بحمل سبيل القبلة حتى تبين ثلاثة وان تبين انه اخطأ فسلوته فاسدة  
 وان شك في القبلة فعلى الى جهة من غير تحران تبين انه اخطأ القبلة او كبر رايه ذلك او لم تبين من حاله شيء فسلوته  
 فاسدة وان تبين انه اصاب فسلوته جائزة وان كان كبر رايه انه اصاب القبلة استأخروا فيه قال الشيخ الامام شمس الاية اخرى  
 رح الصحيح انه لا يجوز صلوة وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او ظهر انه اصاب او كان فيه كبر رايه ذلك  
 فسلوته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فسلوته فاسدة عندنا وان اشتبهت عليه القبلة فتحرى ووقع تحريه على جهة فعارض  
 من تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فسلوته فاسدة وعن جديفة رح انه تحري على الكفر بتأبين الامر بعد الظهور  
 من الصلوة وان ظهر الامر في خلال الصلوة فغنى الوجه الاول وبها ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحريه ان ظهر انه اخطأ

يلزم ان يستقبل لان ظهر في ذلك بد الفرج من الصلوة يلزم الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة استقبل الصلوة  
وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه الصحيح انه يتم صلوة ولا يستقبل لان صلوة كانت جائزة لم ينظر الخطا فاذا بين  
انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهذا اذا شك في القبلة وصل الى جهة من غير ان ظهر في خلال الصلوة انه  
اخطأ استقبل الصلوة لان صلوة كانت فاسدة وهذا لا يلزم فيه الفرج فيلزم الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة  
فلكذلك يستقبل الصلوة لان افتاحه كان خفي فاستحق التحريم بخلاف الصلوة بالمسلم بالاصابة فاذا اقرى حاله لا يجوز  
الانبات والتجارات فاذا علم بالاصابة بد الفرج حيث لا يبعد لان يحتاج الى البعد والافاء في المسئلة الثالثة وهذا  
وافتح الصلوة الى جهة اخرى ثم بين في خلال الصلوة انه اخطأ فاذا يستقبل الجهة الثانية ويعني على صلوة وان ظهر انه  
اصاب يعني على صلوة لان افتاحه هنا كان صحيحا فجاز الانبات في المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم عرض  
من تلك الجهة وصل الى جهة اخرى فظهر في خلال الصلوة انه اخطأ او كان كراهية ذلك فانه يستقبل الصلوة وان ظهر انه  
اصاب القبلة فلكذلك لان افتاحه كان فاسدا لهذا ظهر به بد الفرج انه اصاب القبلة يلزم الاعادة فيلزم الاستقبال  
بالطريق الاولى ولا اشبهت عليه القبلة ففضل ركعة بالتحرى فتحول رايه الى جهة اخرى وصل الى الثانية الى تلك الجهة ففضل  
اي ركعات الى اربع جهات روى عن محمد بن ابي حنيفة انه يجوز ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رايه الى جهة اخرى ففضل الركعة الثانية  
الى جهة الثانية ثم تحول رايه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ من بينهم من قال يتم صلوة الى جهة الاولى ومنهم من قال يستقبل  
الصلوة رجل اشبهت عليه القبلة فلكذلك ولم يكن بخبره من يدا فضل بالتحرى ثم ظهر انه اخطأ فلكي ابن رستم عن محمد بن ابي  
لا اعادة عليه ذلك الركعة الاستنباه بالمسئلة رجل دخل سجدة الاعواب له وقبلة مشككة ففضل بالتحرى ثم ظهر انه اخطأ  
كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاله فلا يجوز له التحرى وان بين انه اصاب القبلة جازت صلوة لمصلحة  
المعقود وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصل الى غير تحرر ثم اظهر انه اصاب القبلة فيلزم صلوة  
سائل الاذان اذا اذن قبل الوقت كبره جوا وفي الوقت وقال ابو بصير رحمه الله كبره في العجز في النقص  
الاخير من الليل ولا يعاد وكبره الاذان من الجناية ولا يكبره مع المحدث في رواية والاقامة كبره معها جميعا فذكره اذا اذن  
واذا اذن اجماعا بعض الذي لا يقبل والركعة والمجنون والمكركن والمجنون وقبلة لا يعاد واذا اذنهم المحدث في غير الرواية  
والله ما اذا اذن كبره ولا يعاد وكل الركعات في المصعد والمساكن اذا اذن ما كبره ولا يكبره ولا ينزل صلاة ولا يجوز للمساكن ان

فتفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجب الى القبلة متمسكاً بموضع الاذان او في الاقامة وجب الاستقبال  
اذا غشي على الموزن في الاذان او في الاقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات الموزن في الاذان او في الاقامة وكذا  
اذا سبقت المحدث في الاذان او في الاقامة فذهب اليه فحسب استقباله غير واجب يستقبل هو اذا رجع واذا حضر الموزن  
في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك من يقبضه بجيبه يستقبل وكذا اذا افرس في الاذان او في  
وعجز عن الاتمام يستقبل غيره وينبغي ان يكون على الميمنة او خارج المسجد ولا يكون في المسجد جماعة من اهل المسجد اذا نوا  
في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسع غيرهم ثم خفض قدم من اهل المسجد ولم يعلموا من صنع الفريق الاول فاذا نوا على وجه الجهم  
والاعلان ثم علموا ما صنع الفريق الاول فانهم لم يصلوا بالمخافة على وجهها ولا عبرة بالجماعة الاولى لانها ما اقيمت على وجه  
السنبة باظهار الاذان والاقامة فلا يخلل حتى يبايعين ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد فبغير اذان واقامة قلنا ولا كراهة  
في البيوت والكرام وضياء القرى لان اذان القرية والمصر اذا كان لهم فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان لم  
كان اولى وان صلوا بجماعة في الغارة ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره وقيل لا يشرك الاذان بغيره  
ليس بغير المكتوبة بخلافه وصلاة السيد وصلاة الجماعة والنساء اذان واقامة ولا بأس بالتقريب في الاذان  
وهو تحسين الصورة من غير ان يتغير فان تغير لحن او دوا او مشبه ذلك كره وكذلك قراءة القرآن وقيل شمس الله  
مع انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار انما في قوله صلى الله عليه وسلم على الصلاة صلى على الصلاة لا بأس فيه باذخاله من غيره الموزن اذا  
لم يكن عالماً بوقوات الصلاة قال لا يستحب قرب الموزنين ولا يحل للموزن ولا للامام ان يأخذ على الاذان والاقامة  
جرا فان لم يشاء عليهم على منى لكنهم عدا حاجته نحو الذي كل وقت شيئاً من حسن طيب ذلك ولا يكون اجراء الاذان والاقامة  
على الغارة يوم الجمعة قال شمس الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في الاذان والاقامة او في الاقامة او في الاقامة او في الاقامة  
ما يكون الاول ولا ينبغي للموزن ان يتكلم في الاذان او في الاقامة او في الاقامة او في الاقامة او في الاقامة او في الاقامة  
الاستقبال واذا انتهى الموزن في الاقامة الى قوله قامت الصلاة لا يجاز ان يشار اليها في مكانه وان شاء  
منى الى مكان الصلاة اما كان الموزن ولم يكن الاذان خمسة عشر كلمة واخر الاذان منه ما لا ادركه الا امره والاقامة سبعة  
شهر منها كلمات الاذان وكلمات منها قوله قامت الصلاة مرتين واذان الفجوة بلا وما سبعة عشر كلمة خمسة  
عشر منها كلمات الاذان والسرقة وكلمات في الصلاة غير من التوم مرتين وفي الجنبين الصليتين بالمزلة ومعرفة الاذان

للاذان في يومه ومثله لا يذون ويكره ان يذون في مسجد من مسجدين في احداهما اذا قدم في اذانها واقامته شيئا  
 بان قال لا اشد ان محمد رسول الله ثم قال الله ان لا اله الا الله فليعلم ان يقول بعد كنه الشهادتين الشهادتين  
 رسول الله راعاه لفظه والاذان مكنت ساقته ثم اخذ في الاقامة فظن انها اذان فنفس فيها اليقظة في الاذان  
 وكرهه اقامته فانه يستقبل الاقامة من اولها لان السنة في الاقامة الحمد والثناء ثم يركب سنة الاقامة  
 وصار كانه اذن مرتين فانه لا يأس به ويجوز اذان الاعرابي والعمي والامر الزنا والعبد وغيرهم اولى بالباس  
 بان يذون رجل بغير غيره ياذن الاول ويكره ان لم يرض به الاول ومن سب الاذان فليعلم ان يحجب قال رجل  
 امر صلي الله عليه وسلم من لم يحجب الاذان فاصلة له قال خمس الائمة الحمد في روح تخلم النفس في الاجابة قال  
 هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان لم يمش الى المسجد لا يكون حياء ولا مكان حاضرا في المسجد حين سب  
 الاذان فليس عليه الاجابة وقوله عليه الصلوة والسلام من قال مثل ما يقول الموزن فذلك الاجرة انهم تركه ترك ان  
 قال التراب الموعود وان لم يقل لم ينل التراب الموعود فلما ان باق اذكره له ذلك فلما اذاد اذاد الجواب باللسان  
 ليس التراب الموعود وكل ما هو ثناء وشهادة فيقول ان قال الموزن وعنه قوله حي على الصلوة حي على الفلاح يقول لا حول  
 ولا قوة الا بالله اعلى العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا يأس بالترتيب في سائر الصلوة الخمس ما شاءنا  
 وترتيب كل صلاة ما شاءنا اهل تلك البلدة ويجوز تخصيص كل من كان يشق عليه يصلح المسلمين بزيادة الاعلام ولا يشق  
 في الاذان عند ما وصرة السبوح ان ياتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم ياتي بجهنم اذ اسلم الرجل على الموزن  
 في اذانه او عطس رجل محمد اميرتعالى او سلم على المصلي او على من يقرأ القرآن او على الامام الوقت الخطبة فغيره الموزن  
 عن الاذان والمصلي عن الصلوة والقارئ عن القراءة بل يكرههم والسلام فسميت انما تسمى وتخرجه ذلك روي عن  
 البخاري عن ابن السامع يرد السلام في نفسه فسميته في نفسه ولا يكرهه شيئا من ذلك اذا فرغ عما كان فيه وعن محمد بن  
 انه لا يضر به ذلك شيئا في الاذان والصلوة وقراءة القرآن اذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام وسميته الخان  
 حاضرا عن ابن يونس روي انه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الغرغرة ولا بعده وهو الصحيح وهو اجود على ان التسوط  
 لا يكرهه روي عن ابن السامع في الحال ولا بعده لان المسلم حرام عليه ان يركب المرد وعن البخاري في الجرد اذا عظم الامام  
 في الخطبة يجوز امس في نفسه ولا يحجبه وان عطس غيره وحمد اميرتعالى لم يسميته وعن محمد بن ابي الحسن الامام يرد امير

في نفسه ولا يترك شخصيه واذا فرغ من الخطبة سجد الله تعالى بلسانه وان محطس غيره وهو مصدر قال في فانه لا يسميه ولو  
 سلم على القاضي او المدرس قال لا يجب عليه الرد ولا يؤذن بالعارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم ان س الله  
 اذ ان قيل بانه يجوز ويجوز اسلام على من كان في الحرام اذ كان مستردا عن الجفقه رر اذا سلم على المصل فان المصل  
 يرد اسلام بعد الفراغ من الصلوة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذ سلم على المصل وهو لا يعلم انه في الصلوة بان  
 رآه جالسا او نحو ذلك وسلم عليه جهنما يرد اسلام بعد الفراغ وعلى هذا اذا سلم على المنوط **باب اقصاح**  
**الصلوة** اقصاح الصلوة بعد ثبوت عدم طهارة البدن والنزب والمكان وتسلية متعلق باستقبال القبلة و  
 نية الصلوة والتحرية والاشراطية استقبال القبلة اختلافية قال بعضهم المكان يصلي الى الحرب لا يشترط وان كان  
 يصلي في الصحرا ويشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او اجتهت جاز واما نية الصلوة امر لا بد منها والحكماء في ذلك في مواضع  
 الاول في اصل النية انما هي في وقتها وانما هي في كفيها واما اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان  
 افضل وعند الشافعي راجح لا بد من الذكر باللسان اذا نوى النية اجمع علما واما على ان افضل ان تكون مقارئة للشروع  
 ولا يكون ثارا عينية متاخرة ومن الشيخ الكرخي راجح انه يجوز نية متاخرة عن التحريم واختلفوا على قوله انه لا يبيح  
 قال بعضهم الى انتهاء النساء وقال بعضهم الى التوضؤ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يركع راسه من الركوع  
 فان نوى قبل الشروع روى عن محمد انه لو نوى منه الوضوء انه يصلي الظهر والعصر الامام ولم يستعمل نية  
 باليس من جنس الصلوة الا انه لا انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلواته تلك النية كذا ادوى عن حقيقه  
 والى يوسف راجح وعن محمد بن سلمة راجح اذا كان منه الشروع بحيث كسئل اية صلوة يصلي يجيبه البدعيه من غير تفكر  
 فهي نية تامه جازت صلواته وان اجتمع الى ما نزل فذكر لا يجوز واما كيفية النية لا تحيل ما يكون مفردا او مقترنا وكل ذلك  
 على وجهين اما ان يكون مفردا ومفلا حرويا او مقترنا فالتفصيل يجوز صلوة نية الصلوة وكذا التراويح وسائر السنن  
 عند مشائخنا وان كان مفترضا فان كان مفردا لا يكفي نية الصلوة لان الفرض مشروع كما ان الفعل مشروع فلهما نية  
 الفرض ولا يكفي نية الفرض ايضا لان الفرض انواع فلا بد من التعيين فان نوى فرض الوقت يجزى الا في الجملة لان العلماء  
 اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده الجملة يجوز وان لم يفرض الوقت في غير الجملة  
 لكنه نرى الظاهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم فقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت او عصر الوقت لم يرد



الركعات جازاته لا توفى الظهر فقد توفى الله ادا ركعاته اذا كان يصلي في الوقت وان صلى فيه فخرج الوقت  
 وهو لا يعلم بخروج الوقت فظهر لا يجوز الاغتناء ولو توفى فرض الوقت لا يجوز الاغتناء ان بعد خروج وقت الظهر فرض  
 الوقت يكون العصر فاذا توفى فرض الوقت كان ما دى العصر وصلوة الظهر لا يجوز فيه العصر وان كان الغرض كثرة  
 ما شغل بالانفا ويصلح الى التمسك بالغير والعصر فخرجها لان فيه قضاء والغائبة لان تعيين البعض لا يتجزأ اليه فخرج  
 ان العصر يوم كذا ان من اجابك الظهر في الزمان لا تعيين احد ما وافقت الوقت فبذلك اقل ان اسبب الغائبات  
 الصلوة اذا اراد ان يسبب الامر فخرجها لا ظهر عليه اذا ظهر عليه فاذا اخرى المولى فصل في ما عليه يصير اوله ولا ذكره في  
 آخره عليه فصل في ما عليها يصير آخر فرق بين الصلوة وبين الصوم لان الصوم لو كان عليه قضاء ويرى من فحصى به ما لم يبين  
 به ما جاز لان في الصوم اسبب به وهو الشهر وكذا الواجب عليه لكال الله وانما في الصلوة اسبب بوقت وهو الزمان فقلت  
 اسبب بوقت الواجب فلا بد من تعيين لا جرم لو كان عليه قضاء ويرى من رمضان فيحسب الى التبيين وذكر في المتفق من  
 اخيه ربح رجل فاته عصر يوم فحصى اربعا عليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز فبذلك الوصل الى اربعا قضاء بها عليه وقدر  
 بهل الصلوة التي عليه لم يخرج حتى يربها ودينها فقلت قال ابو حنيفة ربح رجل فاته صلوة من يوم وليلة واشتب عليه  
 انها اية صلوة كانت فانه يصلي صلوة كل اليوم فخرج ما عليه رجل افترق المكتوبة وضمن انها قطوع فصل في ما عليه الظهور  
 حتى نزع فانه الصلوة هي المكتوبة لان زمان التي بكل خبر من اجزاء الصلوة متفرقة فبذلك ان النية بالجزء الاول لا تكون  
 شتم في الشك ففرض انها مكتوبة كانت صلوة قطوعا لاقتا ولا كسر قطوعا ثم كبر توفى به الفرض نصير شاما  
 في الفريضة وكذا المسبوق اذا نام الى قضاء ما سبق فتشكك في صلوة كبر توفى به الاستقبال يصير خارجا ما كان فيها  
 لان حكم صلوة المسبوق بخالف حكم صلوة المنفرد لا يجوز الاقضاء بالمنفرد ولا يجوز المسبوق كان فبذلك الفرض مع  
 القطوع اذا اراد الرجل ان يصلي ظهر يومه وعنده ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت وتوفى ظهر اليوم جاز لانه  
 لا خرج الوقت فظهر ظهر اليوم في ذمة فانا توفى ظهر اليوم فقد توفى ما عليه لانه قضى ما عليه فبذلك الاول وقضاء ما عليه فبذلك  
 الا ولا يجوز ان لا ترى ان لا يسير اذا اشتبه عليه رمضان فخرى شهر او صام فخرج صومه بعد رمضان جاز فبذلك قضاء  
 فبذلك الاول وان من صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضاء ولا يكون ادا الله اذا كان  
 منفردا فان كان اما ما هو فبذلك المنفرد ولو كان معتد ما لم يعتد توفى ما توفى المنفرد وتوفى الاقضاء ان الاقضاء

الا فتدو لا يجوز به دن الميتة فاقوى الاقتداء ولم يبين الصلوة لا يجوز لان الاقتداء بالامام يكون في الغرض يكون في المعنى  
 بعضهم يجوز وكذا لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكرني باب الحديث اذا ائتمني بالامام يتوي صلوته الامام  
 ولا يعلم ان الامام في اية صلوة في الظاهر وفي الحقيقة اخبره ايها كانت لانه نوى لدخول في صلوة الامام مقتديا به  
 فيصير شارعا في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يتو صلوة الامام لكنه نوى الظاهر فاذا هي الحقيقة فانه لا يجوز لان اختلاف  
 الغرضين بين الاقتداء ولو كانت نوى صلوة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداءه الا ان نوى فرض الامام  
 مقتديا به او نوى الشروع في صلوة الامام لانه ما نوى الشروع في صلوة الامام صار كانه نوى فرض الامام  
 مقتديا به وقال بعضهم اذا نوى الشروع في صلوة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا نظر بكثرة الامام فكيف  
 مع الامام يجوز ويكون مقتديا به والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام ولو نوى الحقيقة ولم يتو الاقتداء  
 بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الحقيقة لا تكون الا مع الامام ولو نوى الاقتداء بالامام في صلوة الحقيقة ونوى الظاهر  
 والحقيقة جميعا بعضهم جوزوا ذلك والحقيقة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يغير بيانه انه زير او غير جاز  
 اقتداءه ولو نوى الاقتداء بالامام وهو يرى انه زير فاذا هو عمر وصح اقتداءه لان العبرة بالزير لا ما يرى وهو قد نوى  
 الاقتداء بالامام ولو قال اقتديت بزير او نوى الاقتداء بزير فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة بالزير وهو قد نوى  
 الاقتداء بزير هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اتقي صوم الخمس فاذا عليه صوم يوم آخر لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه  
 من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم الخميس فاذا عليه صوم يوم آخر جاز ولو نوى الشروع في صلوة الامام والامام  
 لم يشرب بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلوة الامام اذا شرب الامام لانه ما قصد الشروع في صلوة الامام  
 للحال انما قصد الشروع في صلوة الامام اذا شرب الامام ولو نوى الشروع في صلوة الامام على ظن ان الامام  
 قد شرب ولم يشرب الامام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان المقتدي يرى شخص الامام فقال اقتديت  
 بهذا الامام الذي هو عبد الله بن عمر بن الخطاب فاذا هو عبد الله بن عمر بن الخطاب لانه عرفه بالاشارة فقلت التسمية ونسب المقتدي  
 الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله بن عمر فاذا هو عبد الله بن عمر بن الخطاب لانه عرفه بالاشارة فقلت التسمية ونسب المقتدي  
 عند كثرة القوم ان لا يبين الامام ولكن يقول اقتديت بالامام القائم في هذا المحراب فما يصلي الامام فما اصابني فقلت فاما  
 نوى ذلك جاز وكذا ذلك في صلوة انما جاز لانه لا ينبغي ان يبين الميت بان نوى الصلوة على فلان الميت لان المقتدي

١٠٠٠  
 ١٠٠١  
 ١٠٠٢  
 ١٠٠٣  
 ١٠٠٤  
 ١٠٠٥  
 ١٠٠٦  
 ١٠٠٧  
 ١٠٠٨  
 ١٠٠٩  
 ١٠١٠  
 ١٠١١  
 ١٠١٢  
 ١٠١٣  
 ١٠١٤  
 ١٠١٥  
 ١٠١٦  
 ١٠١٧  
 ١٠١٨  
 ١٠١٩  
 ١٠٢٠  
 ١٠٢١  
 ١٠٢٢  
 ١٠٢٣  
 ١٠٢٤  
 ١٠٢٥  
 ١٠٢٦  
 ١٠٢٧  
 ١٠٢٨  
 ١٠٢٩  
 ١٠٣٠  
 ١٠٣١  
 ١٠٣٢  
 ١٠٣٣  
 ١٠٣٤  
 ١٠٣٥  
 ١٠٣٦  
 ١٠٣٧  
 ١٠٣٨  
 ١٠٣٩  
 ١٠٤٠  
 ١٠٤١  
 ١٠٤٢  
 ١٠٤٣  
 ١٠٤٤  
 ١٠٤٥  
 ١٠٤٦  
 ١٠٤٧  
 ١٠٤٨  
 ١٠٤٩  
 ١٠٥٠  
 ١٠٥١  
 ١٠٥٢  
 ١٠٥٣  
 ١٠٥٤  
 ١٠٥٥  
 ١٠٥٦  
 ١٠٥٧  
 ١٠٥٨  
 ١٠٥٩  
 ١٠٦٠  
 ١٠٦١  
 ١٠٦٢  
 ١٠٦٣  
 ١٠٦٤  
 ١٠٦٥  
 ١٠٦٦  
 ١٠٦٧  
 ١٠٦٨  
 ١٠٦٩  
 ١٠٧٠  
 ١٠٧١  
 ١٠٧٢  
 ١٠٧٣  
 ١٠٧٤  
 ١٠٧٥  
 ١٠٧٦  
 ١٠٧٧  
 ١٠٧٨  
 ١٠٧٩  
 ١٠٨٠  
 ١٠٨١  
 ١٠٨٢  
 ١٠٨٣  
 ١٠٨٤  
 ١٠٨٥  
 ١٠٨٦  
 ١٠٨٧  
 ١٠٨٨  
 ١٠٨٩  
 ١٠٩٠  
 ١٠٩١  
 ١٠٩٢  
 ١٠٩٣  
 ١٠٩٤  
 ١٠٩٥  
 ١٠٩٦  
 ١٠٩٧  
 ١٠٩٨  
 ١٠٩٩  
 ١١٠٠  
 ١١٠١  
 ١١٠٢  
 ١١٠٣  
 ١١٠٤  
 ١١٠٥  
 ١١٠٦  
 ١١٠٧  
 ١١٠٨  
 ١١٠٩  
 ١١١٠  
 ١١١١  
 ١١١٢  
 ١١١٣  
 ١١١٤  
 ١١١٥  
 ١١١٦  
 ١١١٧  
 ١١١٨  
 ١١١٩  
 ١١٢٠  
 ١١٢١  
 ١١٢٢  
 ١١٢٣  
 ١١٢٤  
 ١١٢٥  
 ١١٢٦  
 ١١٢٧  
 ١١٢٨  
 ١١٢٩  
 ١١٣٠  
 ١١٣١  
 ١١٣٢  
 ١١٣٣  
 ١١٣٤  
 ١١٣٥  
 ١١٣٦  
 ١١٣٧  
 ١١٣٨  
 ١١٣٩  
 ١١٤٠  
 ١١٤١  
 ١١٤٢  
 ١١٤٣  
 ١١٤٤  
 ١١٤٥  
 ١١٤٦  
 ١١٤٧  
 ١١٤٨  
 ١١٤٩  
 ١١٥٠  
 ١١٥١  
 ١١٥٢  
 ١١٥٣  
 ١١٥٤  
 ١١٥٥  
 ١١٥٦  
 ١١٥٧  
 ١١٥٨  
 ١١٥٩  
 ١١٦٠  
 ١١٦١  
 ١١٦٢  
 ١١٦٣  
 ١١٦٤  
 ١١٦٥  
 ١١٦٦  
 ١١٦٧  
 ١١٦٨  
 ١١٦٩  
 ١١٧٠  
 ١١٧١  
 ١١٧٢  
 ١١٧٣  
 ١١٧٤  
 ١١٧٥  
 ١١٧٦  
 ١١٧٧  
 ١١٧٨  
 ١١٧٩  
 ١١٨٠  
 ١١٨١  
 ١١٨٢  
 ١١٨٣  
 ١١٨٤  
 ١١٨٥  
 ١١٨٦  
 ١١٨٧  
 ١١٨٨  
 ١١٨٩  
 ١١٩٠  
 ١١٩١  
 ١١٩٢  
 ١١٩٣  
 ١١٩٤  
 ١١٩٥  
 ١١٩٦  
 ١١٩٧  
 ١١٩٨  
 ١١٩٩  
 ١٢٠٠  
 ١٢٠١  
 ١٢٠٢  
 ١٢٠٣  
 ١٢٠٤  
 ١٢٠٥  
 ١٢٠٦  
 ١٢٠٧  
 ١٢٠٨  
 ١٢٠٩  
 ١٢١٠  
 ١٢١١  
 ١٢١٢  
 ١٢١٣  
 ١٢١٤  
 ١٢١٥  
 ١٢١٦  
 ١٢١٧  
 ١٢١٨  
 ١٢١٩  
 ١٢٢٠  
 ١٢٢١  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٩  
 ١٢٣٠  
 ١٢٣١  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠  
 ١٢٥١  
 ١٢٥٢  
 ١٢٥٣  
 ١٢٥٤  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦  
 ١٢٥٧  
 ١٢٥٨  
 ١٢٥٩  
 ١٢٦٠  
 ١٢٦١  
 ١٢٦٢  
 ١٢٦٣  
 ١٢٦٤  
 ١٢٦٥  
 ١٢٦٦  
 ١٢٦٧  
 ١٢٦٨  
 ١٢٦٩  
 ١٢٧٠  
 ١٢٧١  
 ١٢٧٢  
 ١٢٧٣  
 ١٢٧٤  
 ١٢٧٥  
 ١٢٧٦  
 ١٢٧٧  
 ١٢٧٨  
 ١٢٧٩  
 ١٢٨٠  
 ١٢٨١  
 ١٢٨٢  
 ١٢٨٣  
 ١٢٨٤  
 ١٢٨٥  
 ١٢٨٦  
 ١٢٨٧  
 ١٢٨٨  
 ١٢٨٩  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١  
 ١٢٩٢  
 ١٢٩٣  
 ١٢٩٤  
 ١٢٩٥  
 ١٢٩٦  
 ١٢٩٧  
 ١٢٩٨  
 ١٢٩٩  
 ١٣٠٠  
 ١٣٠١  
 ١٣٠٢  
 ١٣٠٣  
 ١٣٠٤  
 ١٣٠٥  
 ١٣٠٦  
 ١٣٠٧  
 ١٣٠٨  
 ١٣٠٩  
 ١٣١٠  
 ١٣١١  
 ١٣١٢  
 ١٣١٣  
 ١٣١٤

يُصِرُّ شَارِعًا حَذَّاهُ فَقَالَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي لَا يَصِيرُ شَارِعًا غَائِبًا يُصِرُّ شَارِعًا بِأَجْرٍ شَدِيدٍ وَلَوْ قَالَ الْكَبِيرُ  
أَوْ قَالَ الْكَبِيرُ أَوْ قَالَ الْكَبِيرُ شَارِعًا وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ ابْنِ خَلْفَةَ وَنَحْوُهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي سَوْفٍ رَحِمَهُ إِذَا كَانَ الْحَسَنُ الْكَبِيرُ لَا يَصِيرُ  
شَارِعًا إِلَّا لَفِيضَةٍ الْكَبِيرُ وَلَوْ قَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ خُذَا بِنُزْكٍ رَسَتْ أَوْ قَالَ خُذَا بِنُزْكٍ أَوْ قَالَ بِنَامِ خُذَا بِنُزْكٍ يَصِيرُ شَارِعًا  
أَنْ يَصْلُوهُ فِي قَوْلِ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ وَقَالَ صَاحِبُهَا لَا يَصِيرُ شَارِعًا إِذَا كَانَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَى هَذِهِ الْخِلَافَاتِ أَوَّلُهُمُ الْقُرْآنُ فِي صَلَوةِ  
بِالْفَارِسِيَّةِ عِنْدَ أَبِي خَلْفَةَ رَحِمَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ وَعِنْدَهَا إِذَا كَانَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ لَا يَجُوزُ رَدُّ صَلَوةٍ كَذَا وَكَرَّسَ  
الْأَمَّةَ الْخُلُوعَ إِلَى رَحِمِهِ عَلَى هَذِهِ الْخِلَافَاتِ جَمِيعُ أَذْكَارِ الصَّلَوةِ مِمَّا أَشْهَدَ وَالْقُوتُ وَالرَّعَادُ وَتَسْبِيحَاتُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فَإِنْ قَالَ  
بِالْفَارِسِيَّةِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ مَا زَمَرْنَا إِذَا كَانَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ لَقَدْ صَلَوةً وَعِنْدَهُ لَقَدْ صَلَوةً وَكَذَلِكَ أَمَّا لَيْسَ بِعَرَبِيَّةٍ كَالْعَرَبِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ  
وَالْحَبَشِيَّةِ وَالنُّبَطِيَّةِ وَيَتَّبِعُ عَلَى تَرَاوُعِ الْقُرْآنِ بِالْفَارِسِيَّةِ مَسَائِلُ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ هَذِهِ وَالثَّانِيَةُ إِذَا كُتِبَ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ  
عِنْدَ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ كَرِهَ مَسْحَ الْخَائِضِ وَالْحَبْثِ وَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَكْرَهُ وَقَوْلُ صَاحِبِيهِ فِي هَذَا مُشْتَبِهٌ وَالصَّحِيحُ أَنْ قَوْلَهَا  
لَقَوْلُهُ لَهَا مَا خَذَا أَنْ يَأْخُذَ وَالثَّلَاثَةُ الْأَمْرُ إِذَا عَلِمَ تَفْسِيرَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ خَرَّ الْفَاتِحَةَ وَفِيهَا بِالْفَارِسِيَّةِ  
عِنْدَ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لَا يَجُوزُ صَلَوةُ الْبَاقِيَةِ مَا عَلِمَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَنَحْوُهُ رَحِمَهُ لَنْ قَوْلَهَا فَمِنْ  
الْعَرَبِيَّةِ لَقَوْلُ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ الْخُلُوعِ إِلَى الْعَمَلِ الْفَارِسِيِّ الْأَمَامِ أَبِي عَلِيٍّ نَسَفَى رَحِمَهُ فِي صَلَوةِ الْجَنَازَةِ لَوْ دَعَا الْأَمَامُ  
بِاللُّغَةِ الْفَارِسِيَّةِ يَرُوحُ أَقْدَارَ النَّاسِ بِقَوْلِ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ سَوَاءٌ كَانَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ أَوْ لَا الْحَسَنَ وَعِنْدَهَا إِذَا كَانَ الْحَسَنُ الْعَرَبِيَّةَ  
لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْعُو بِالْفَارِسِيَّةِ وَلَا يَجُوزُ صَلَوةُ وَلَا صَلَوةُ الْقَوْمِ وَالْحُكْمَانِ لِلْحَسَنِ الْعَرَبِيَّةِ يَجُوزُ صَلَوةُ وَاقْتِدَاءُ مَنْ حَسَنَ  
الْعَرَبِيَّةِ بِاللِّسَانِ لَا يَصِيرُ مَصْلِيًّا وَحَدَّهُ عَلَى هَذَا فِي الْمَكْتُوبَةِ إِذَا كَانَ الْأَمَامُ لِلْحَسَنِ الْعَرَبِيَّةِ وَاقْتَدَى بِهِ مَنْ حَسَنَ الْعَرَبِيَّةِ  
يَجُوزُ فِي قَوْلِ ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ وَعِنْدَهَا لَا يَجُوزُ زَمْرُهَا لَهَا إِذَا اقْتَدَى بِهَا مِمَّنْ وَلَوْ قَرَأَ آيَةَ السُّجْدَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ عَلَى قَوْلِ  
ابْنِ خَلْفَةَ رَحِمَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ مَعَهَا السُّجْدَةُ عِلْمُ أَنَّهَا آيَةُ السُّجْدَةِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عَلَى الثَّانِي أَنْ يَخْرُجَ السَّامِعُ مِنْهَا آيَةَ  
السُّجْدَةِ وَعَلَى قَوْلِهَا الْكُلُّانِ أَنَّهَا لِلْحَسَنِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ تِلَاوَةُ صَلَوةٍ وَلَا حُكْمًا يَجُوزُ تِلَاوَةُهَا لَهَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَأْتِي بِهَا السُّجْدَةُ فِي الْمَكْتُوبَةِ  
عَلَاوَةً كَبِيرَ الْمُقْتَدَى رَحِمَهُ الْأَمَامُ فَإِنْ قَالَ الْمُقْتَدَى أَكْبَرُ قَوْلُهُ الْكَبِيرُ قَوْلُ الْقَوْلِ الْأَمَامُ ذَلِكَ قَالَ الْمُقْتَدَى أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ  
أَنْ لَا يَكُونَ شَارِعًا عِنْدَهُمْ وَكَذَلِكَ لَوْ رَكَّعَ الْأَمَامُ فِي الرُّكُوعِ فَقَالَ أَكْبَرُ الْأَمَامُ قَوْلَهُ أَكْبَرُ كَانَ فِي قِيَامِهِ وَقَوْلُهُ الْكَبِيرُ  
فِي الرُّكُوعِ لَا يَكُونُ شَارِعًا فِي الصَّلَوةِ وَاجْتِمَاعًا عَلَى أَنَّ الْمُقْتَدَى لَوْ خَرَّغَ مِنْ قَوْلِهِ أَكْبَرُ قَوْلَ الْأَمَامِ فَرَأَى الْأَمَامُ مِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ

[illegible]

محمد ربح والمسبق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تؤذ كما جسدنا والحق اني التؤذ هو اللفظ المنقول اعزذ بما مدر من  
 الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو خنيزر انما قد استفيد يا محمد من شيطان الرجيم يكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو  
 قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمع له بصوتك من شيطان الرجيم ثم يشترع في القراءة اما ما كان منصرفا والحق ان مقتضاها  
 لا يقرأ والحق ان الامام امير اليعصب اقتداء القاري برواد علم بالصواب **فصل فيمن يصح الاقتداء** او من  
 لا يصح لا يصح الاقتداء بالمرأة ولها المجتهدون المطبقون فالحق ان يقتدى بصح الاقتداء في زمان الاقتداء ولا يصح بالمرأة  
 ولا بالصبيان وعلى قول ائمة طائفة من اصحابنا لا يصح الاقتداء بالصبيان في التزويج واكثر المطلقة ولا يصح اقتداء القاري بالامى  
 ولا بالافرس ولا بالخرس ولا بالعمى وحده وبجنيته قاربه كمن يهرى على تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامى وان لم يكن القاري  
 في الصلوة جازت صلوة الامى ولا يصح اقتداء الامى بالافرس ولا يصح اقتداء الفرس بالامى اذا اقتدى بالافرس  
 فتعلم سورة في وسط الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من لا يقتد صلوة لان صلوة براءة وقال فيمن  
 نفسه صلوة لانه يعقوب حاله ولا يصح اقتداء الحاسي القاري ولا اقتداء الصبي بالصاحب العذر ولا اقتداء المسافر  
 بمخروج الوقت يصح اقتداء ائمة اهل البيت عليهم السلام في كل ما كان فيهم من غير ان يكونوا في وقت الصلاة ولا يصح اقتداء الرجل  
 والساجد بالمؤي وفتح اقتداء العالم بالقاعد الذي يركع ويحيد ولا يصح اقتداء المنقرض بالمنقل وعلى العكس يجوز  
 ولا يجوز اقتداء المنقرض بالغير من اختلاف الفرضين بالمكان اذ هما يصليان الظهر والآخر يصلي العصر كذا اصحابنا  
 اذا اقام لصاحب الحاجة اذ الامام يصلي الجمعة والعصر يصلي الظهر وكذا انظر للاس وظهر اليوم لا يحتاجان لمخلقان واختلاف  
 الزمانين بنسبة اختلاف الفرضين ياتي ذلك بسبب هذا ان شاء الله تعالى وقد نذر الرجل ان يصلي ركعتين ونذر الرجل  
 الاخر ان يصلي ركعتين ثم اقتدى احداهما بالآخر لا يجوز ولو نذر ان يصلي ركعتين فقال رجل آخر على ان يصلي تلك الركعتين المبنية  
 ثم اقتدى احداهما بالآخر جاز ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ورجل آخر خلف وقال واحد لاصلي ركعتين فاقتهى الرجل  
 بالناذر جاز ولو اقتدى الناذر بالناذر لا يصح ولو كان رجلين كل واحد منهما سبعا فاقتهى احدهما بالآخر في ركعتي  
 الطواف لا يصح اقتداءه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو خلف رجلان كل واحد منهما ان يصلي ركعتين فاقتهى احدهما  
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المطلق بالمستطوع ولو ان حق الزهبي اقتدى في الوتر بمن يرى منه بابن يوسف ومحمد ربح  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من صح اقتداءه لان كل واحد منهما تجلج الى ربه الوتر فلم تختلف بينهما رجل يشترع

في ركنين فطعمانم افند وبل اخر ترغ في كفن فطعمانم افند فاقدي احدها بالاخر في القضاء لا يجوز وكذا  
 اوافدي احدها بل على مندة ولان قما افندوا السطور مع الامام ثم افندوا فاقدا بالامام في قضاء ملك  
 الصلوة اوافدي بعض القوم بالمقبض صح افندوا ثم ويجوز افندوا بالتوقيف باليمين في قول المجتهد والى يوسف ربح  
 ويجوز افندوا مع الخف باص الخف وكذا افندوا بالناسل بالاسح وصاحب الجرح ببلد لا يجوز افندوا المسبوق  
 في قضاء ما سبق ببلد لا افندوا الا من ببلد فاما ان قصد فيه وقدر قبل به انه اذا كان يامن من خروجه الدم يجوز  
 ويجوز امانه الاصاب للقاء بمنزلة افندوا القائم بالقاعدة ولا يصح افندوا النازل بالركب امانه لا يفسد الا في ذكر الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل انها تصح لان ما يقول صار ثمة وقال غيره لا تصح صلوة الامام في هذه المسائل جائزة  
 الا اذا كان الامام ميا وافتى به القاري فان صلوة الامام لا يجوز وكذا الاخرى اذا افندى به الامم فانه لا يجوز صلوة  
 الاخرى ايضا وفي كل موضع لا يجوز الا افندوا بل يصير افندى شراعى في صلوة نفسه في رواية باب الحديث لا يصير شراعى  
 وكذا في رواية الزيادة حتى اضحك فبهتته لا يمتنع طهارة وفي رواية باب الاذان يصير شراعى قلنا في باب  
 الحديث قوله محمد ربح وما ذكر في باب الاذان قول المجتهد والى يوسف ربح بناء على ان فساد الحجته يوجب فساد حجته  
 في قول محمد ربح وعلى قولها لا يوجب والقاري اذا افندى بالامم في ذكر الكرخي انه يصير شراعى في الصلوة ثم اذا جاء  
 اذ ان القراءه فصد صلوة وقال غيره لا يصير شراعى في الصلوة اصلا فشرع في قضاء الفائتة فجاء مقيم  
 عليه تلك الفائتة وافتى بالسافر ثم بين الامام الحديث قد يب ليوتقنا وبقى المقيم مفردا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل ربح فصدت صلوة المقيم لانه على مكان الامام من الامام ولا يصير في القيم اما بالسافر لانه لا يصلح  
 اما بالسافر في قضاء الفائتة واما صلوة السافر في مكان كان استخلف المقيم فصدت صلوة وان لم يستخلف لا تصح لان  
 استخلافه بمنزلة استخلف المرأة نظير المرأة الرجل اذا ام ساه فبقيت الحديث قد يب ليوتقنا ولم يستخلف امرأه  
 فصدت صلوة النساء لم تصح صلوة الرجل ولان الرجل الذي ام ساه احدث ولم يستخلف واحدة منهم لكن  
 فصدت واحدة منهم قبل خروج الامام من المسجد ذكر في النوادر ان صلوة الرجل لم تصح لانه لم يعرض بامهته اذ روى  
 الحسن بن يحيى ربح انه قال فصد صلوة الرجل ذكر خمس الائمة العلواني ربح ان شيخا كان ميل الى هذه الامم سببه  
 الحديث في الصلوة فافتى به رجل قبل ان يخرج من المسجد حكى الفقيه ابو جعفر ربح انه يصح افندوا واثار محمد ربح

في الأصل إلى هذا الوجه الاقتداء بأهل الأئمة والجمعة والعبودية والرافضة العالي ومن يقول بخلق القرآن وفي بعض الروايات  
 الاضطرابية وكذا المشبهة لا يجوز الصلوة خلفهم أمان سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره وكذا الاقتداء بمن كان معروفا  
 بأكل الربا والنفس مروي ذلك عن الحقيقة وإلى يوسف راجع لا ينبغي للقوم أن يؤمهم صاحب خصومة في الدين فإن صل  
 رجل خلفه جاز قال الفقيه أبو جعفر يجوز أن يكون مرا دأبى يوسف راجع الذين يباظرون في دقائق الكلام وعن أبي يوسف  
 راجع من طلب الدين بالخصومات فقد تزدق ومن طلب المال بالكماء فقد افسد ومن طلب غريب الحديث فقد كذب  
 وأما الاقتداء بشعوى المذهب قالوا لا بأس به إذا لم يكن متصفا ولا ناشكا في إيمانه ولا متحررا متحررا فاشا عن القبلة ولا  
 ولا شك أنه إذا جاز للمغائب كان فاشا وأن يكون متوصفا من الخارج الخس من غير سبيلين ولا متوصفا بالمال  
 القليل الذي وقت فيه النجاسة الأسن إذا كان يؤم وعجز القوم عن منعه فلم ينس فيه قال بعضهم في صلوة الحجة تقيى  
 ولا يشرك الحجة بأمته لأن في الحجة لا يوجد غيره ومن شرط الاستسنة والجماعة أن يرى الصلوة خلف كل بر وناجرا وأما في غير  
 الحجة من المكتوبات فهو سبيل من أن يتحول إلى مسجد آخر ولا يأنم بذلك لأن قصده الصلوة خلف تقيى وإذا صلى الرجل  
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محزرا ثواب الجماعة لا روي من الحديث لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقى قال عليه  
 الصلوة والسلام من صلى خلف عالم تقى كان فاصلي خلف نبي من الأنبياء ورجلان بما في الفقه والصلوات سواء  
 إلا أن أحدهما أو أقدم أهل المسجد الآخر ولم يقهوا أو أقرأها فقد أساء أو لا يثمن وكذا الرجل إذا قلده العتار وهم  
 من أهل وغيره أفضل منه وكذا الروايات التي تخالفه فليس لهم أن يروا الخلافة إلا أفضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه إجماع  
 الأمة وأن اختار بعض القوم لهذا أو لبعض لهذا فالعبادة لا اجتماع الأكثر رجل أم قوما وهم ككاهن فالحجرات  
 الكراهية فساد فيه أو لأنهم اجتمع بأمته من كره له ذلك وأما كان هو الحق بالأمته لا يكره لأن الجاهل والفاست كره  
 العالم والصلح رجل أم قوما شهرانم قال كنت بحج سافرا فنهج على الإسلام ولا يعقل قوله وصلواتهم جائزة وكذا الروايات  
 حليت لكم المدة على غير وضوء وهو باجرح لا يعقل قوله وإن لم يكن كذلك وأما أنه قال ذلك على وجه التورع والاحتياط  
 أعادوا صلواتهم ألبس إذا قلده على ناحية مفعلي بهم جازت صلواتهم ولو استعفى في بعض الصلوات لم يضره بغيره المحدث  
 في العتق إذا صلى بالناس جازت صلواتهم ولو عفى أو شهد لا يجوز ويجوز بأمته الأعز والاعلى والعبدة وولد الزنا  
 وغيرهم إلى وقد مر في الأذان والباس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لا بأس مستورة بالنياب والباس وكذا



ارسلني في صورة صغيرة او صلى وسعدوا بهم عليهم تأجيل لانها صغيرة استسرى اذ اراد على ثوبه امام  
نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده وانها مائة جزاء الصلوة وعنده الامام انها لا تسبح جازت صلوة الامام ولا يحجز  
صلوة المعتدي لانه معتد فصار صلوة الامام وضوء الاقداس ولو كان رأى الامام ان النجاسة اقل من درهم الا انه  
لا يعلم النجاسة وفي رأى المعتدي انها لا تسبح جازت صلوة المعتدي لانه معتد بجزاء صلوة الامام وصحة الاقداس به المستعمل  
اذا اعتدى بالمعترض وادعت الامام وخرج من المسجد استعمل من دخلت صلواتها ان لم يستعمل جازت صلوة  
الامام وندت صلوة المعتدي وهي مسئلة انما هو اذ انعتيم اذ انعتي بالاسرار بعد خروج الوقت فانه شالوا  
فهر على به الرجوع ويكره ان يكون الامام في مكان على من القوم وعلى العكس لا يكره ذكر في الزيادة وعليه فانه المشايخ  
يحج والارفع المكره بقدر بقائه في الوسط ذكره الكرخي والحنان بين الامام والمعتدي طريق الكنانين في غير ذلك  
العجلة والاقبال لا يسبح الاقداس والكنان واساير فيه العجلة والاقبال يستعان فان قام المعتدي في عرض الطريق وادعت على الامام  
جاءه ويكره اما الجواز لانه اذا قام في الطريق لم يجز بينه وبين الامام طريق يميز فيه العجلة فان قام رجل اخر خلف المعتدي  
وراء الطريق وادعت به لا يصح اقتداؤه لان صلوة من قام على الطريق يكره ونسأله في حق من خلفه وجروه كمنه ولو كان  
على الطريق فله جازت صلوة من خلفه لان الفقه في بعض الروايات ومنه انتقال الصفوف لا يقبض الطريق حائلا وكذا  
اذا كان خلفه ثمان على قياس قول ابي يوسف يحجز صلوة من خلفه ما على قول محمد بن لا يحجز ولو قام الامام في الطريق  
واصطفت الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بينه وبين الامام طريق يميز فيه العجلة جازت صلواتهم  
وكذا في باب الصف الاول والثاني الى آخر الصفوف ولو كان بين الامام وبين المعتدي غير يميز فيه العجلة والاقبال لا يسبح الا  
لنوع عليه الصلوة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام غير طريق او صفت من المساء والنهار المطلق والطريق  
المطلق لا يكون كبير او صفة الكبير انما والكنان فيها حافظ ذكر في الاصل انه لا يسبح الاقداس لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصليون بصلوة وروى الحسن عن اخيه ربح ان الحائض  
يسبح الاقداس لما روى عمر رضي الله تعالى عنه انه قال من كان بينه وبين الامام غير طريق فليس منه قالوا ما ذكر في  
الاصل محمول على اذا كان الحائض مقبلا من غير العربة بين الصفيين وراى وذراعا ان لا يكون بين المسجد والصفيين  
استسرى وما ذكر في الزيادة محمول على اذا كان الحائض من الحج والدراسة يكون او من بين الصفيين فاذ كان

كان الحائط كبيراً وعليه باب مفتوح لوقب لوراء الوصول الى الامام مكانه ولا يشتب على حال الامام سماع اورثية صح  
 الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب مسدود وعليه قب صغير من الخيزرة لوراء الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشتب عليه حال  
 الامام استغفر فيه ذكر شمس الائمة الطوال في من العبرة في هذه الاستنباه حال الامام وعدم استنباهه لا يمكن من  
 الوصول الى الامام لان الاقتداء متابعه وح الاستنباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح به الاقتداء ما روي ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعلى في حجره عائشة رضي الله تعالى عنها وانما يصليون بصلوته ويخرجون من خلفه فلو كانوا يمكنون  
 من الوصول اليه في حجره عائشة رضي الله تعالى عنها ولتقام على سطح المسجد واقعدى يا امام في المسجد فهو على هذا التفصيل  
 ايضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتب عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن يشتب  
 عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وان اشتب عليه حال الامام لا يصح ذكره الاقام في الميمنة مستند يا امام في المسجد وان  
 قام على الجدار الذي يكون بين ارضه وبين المسجد ولم يشتب عليه حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح واه مستقل  
 بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتب عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار تحتل بمضار المكان فمقتضا  
 الا في البيت من المسجد تحتل الا الحائط فلم تحتل المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتب عليه  
 حال الامام ولتقام خارج المسجد على مكان مستقل بالمسجد فقد قبل به اولئك الزكائن في المسجد المجامع نهري تجري المكان  
 صغيرا لا يمنع وان كان كبيراً في التفسير الذي ذكرنا من ولحقى بالناس في ايجابته صلوة العيد جازت صلواتهم  
 وان كان بين الصفوف فضاء واسع لان الجبابة عند اوصلوة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصف  
 بينه وبين الامام مقدار ما يمكن الاصطغاف فيصح الاقتداء وقال بعضهم المكان بينه وبين الامام اقل ثلثة اذرع  
 لا يمنع الاقتداء قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وتختم وقد اجمعنا ان لا يجوز صلواتهم لان الطريق وصف النساء  
 مانع من الاقتداء وان كان ثمانية اذرع ظاهر الرواية لا يجوز صلوة ثلثة من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف ويجوز  
 صلوة الباقيين وان كان صف واحد اقتصد صلوة الكل وفي بعض الروايات ان ثمانية صفوف حتى لا يجوز صلوة كل  
 وان كان الذين ذوقوا ظلة خجدهم من تحتهم ساء جازت صلوة من كل على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام ساء  
 ولا محاذاة ههنا المكان الحائل فلاقتصد صلواتهم كرجل راى اذعيا صلوة واحدة ومنه ما حافظ جازت صلواتهم اذعيا  
 على الزحف التي تكون في المسجد ان كان يجيد مكانا في صحن المسجد كره وان كان لا يجيد لا يكره اذا صان المسجد على القدم لا

فإنما بان لغيره الإمام في الطاق المكان المقتضى أن قام من غير ذكره المقتضى إذا تقدم على الإمام لم يخرج صلوة  
والمكان المقتضى الطول من الإمام ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الإمام جازت صلوة وكذا المرأة إذا وصلت  
زوجه في البيت المكان قدما استخذا قدم الزوج لا يخرج صلواتها بالجماعة والمكان قدما خلف قدم الزوج إلا إذا  
طوله تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلواتها من العبرة بقدم الأخرى إن عبد الحرم إذا كان حوله  
خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل اقتضاه المكان على العكس لا يحل وكذا لو كان رأس الإمام وسجود في الطاق وقدماه  
خارج الطاق لا يكره والمكان قدما وفي الطاق يكره إذا فرغ الإمام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام أتى  
رجل قبل أن يقول عليك السلام لا يكون شارعا في صلوة الإمام لأن قوله السلام كلام تام لا ترى أن المصلي إذا أراد أن  
على غيره فقال السلام ثم تذكر أنه في الصلوة فسكت فأنكر كون خارجا عن الصلوة إذا أتى بالإمام لا يرى أنه مفقود  
أو ساغرا لا يصح اقتضاه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلوة بالجماعة وكذا اثنين الإمام من المقتضى إذا  
أدرك الإمام في الركوع فكبر كما لم يكن شارعا في الصلوة إلا أن يكون إلى القيام أقرب لأن محل تكبيرة الافتتاح  
هو القيام إذا انتهت إلى الإمام في الركوع فكبر يديه بكبيرة الركوع لأن كبره هو قائم جازت صلوة ويكون تكبيرة  
الافتتاح وأن كبره هو ركع لم يخرج لأذكارنا أن محل تكبيرة الافتتاح هو القيام أو صلى بالناس في المسجد المجامع في  
غير يوم الجمعة فقام صفت خلف الإمام هذه العسورة وقام صفت آخر في آخر المسجد فكل الناس فيه ذكر الصدر الشهيد  
سام الدين رح في دقاته وقال أقرب الأقاويل إلى العيوب أن يقيم المكان الإمام في العسورة والقوم يسرا  
خاصة يجوز وكذا لو كان الإمام بمسجد ابتداء والناس يسرا خاصة يجوز ولو كان الإمام في العسورة والقوم  
بمسجد منارة لا يخرج ذلك في سجدة التلاوة إذا قرأوا عشرين مرة في هذا المكان مرة في ذلك ففي كل موضع يصح  
الاقامة لا يكره الوجوب وأما صلواته على الدابة بجوازها جازت صلوة الإمام ومن كان معه على دابة ولا يخرج  
صلوة غيره في ظاهر الرواية إذا قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المقتضى من التشهد فإن المقتضى يتم التشهد  
ثم يقوم وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتضى من التشهد فأنتم التشهد ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ  
المقتضى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه الصلوة والسلام فأنتم يسلم مع الإمام  
تخلات التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزم السهو تركه سيما تخلات الدعاء والصلوة على النبي عليه

عليه الصلوة والسلام وكلهم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد لان الكلام غير ان السلام وان احدث  
 الامام منه اقبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم التشهد ولو فرغ الامام راسه من الركوع او السجود وقبل ان يسبح  
 المقتدى ثلثا تكلموا فيه والصحيح ان يسبح الامام لان ما يقرأ الامام فرض فلا يتركها باستثناء وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثا  
 لان من العلماء من لم يجوز الصلوة بالمسبح ثلثا ولو ترك الامام في الركعة قبل ان يفرغ المقتدى من الفقرة فانه يسبح لان الفقرة  
 ليس بركعة ولا مقدار ولو ترك الامام في الركعة ولم يقرأ المقتدى من الفقرة شيئا ان خاف فوت الركوع فانه يركع  
 والكنان لا يحتاج لثبوت ثم يركع ولو فرغ المقتدى من التشهد قبل فزع الامام وهو بوجوب او تكلم جازت صلوة لان تمام  
 الصلوة تسقط بالعدة وقد تمت عدة الامام في حق المقتدى رجل منى الفقرة ولم يترك حتى رجع راسه من الركوع  
 فانه لا يفتى لان هذه الفقرة بين الركوع والسجود وليس بها حكم القيام وسجد السهر في آخر الصلوة رجل صلى وحده فجازت  
 واقته وابعد ما صلى الرجل ركعة او ركعتين ثم سبق الامام المحدث فاخروا وتختلف واحدا من القوم ولا يدرى الامام الثاني  
 كم صلى الامام الاول ولم يبق عليه ولا يعرف القوم ايضا وقد خرج الامام من المسجد قالوا الكنان الامام سبعة المحدث وهم قائم  
 فان انى يصلى ركعة ويقعد قدر التشهد ثم يفرغ ويتم صلوة نفسه ولا يابى القوم في ذلك ولكن يمكن القدم الى ان يفرغ الامام  
 انى من الصلوة فاذا فرغ قام القوم ويرون صلواتهم بعد ان لا لان الاحتمال انه كان بقى على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى  
 انى في تلك الركعة يتم صلوة الامام فلو اذناه بحد ذلك فيما بقى من صلوة القوم نفسه صلواتهم ولا يستلطفون ايضا بالقتار  
 وحدا قبل ان يفرغ الثاني من صلوة الاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة واحدة فلو استغلوا بالقتار وقبل اتمام صلوة  
 الامام الاول نفسه صلواتهم فكان الاثر الى الصواب ما قلنا رجل اذنى بالامام في المغرب يرمى القطر فعلى الامام اربع ركعات  
 وقد على راس الثلثة وتابيه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ر نفسه صلوة المقتدى لان الرابطة  
 وجبت على المقتدى بالشرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على نفسه اربع ركعات باذنه واذنى من غيره يجوز  
 صلوة المقتدى المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام وهذه المسئلة على خمسة اوجه اما اتى بالركوع والسجود قبل الامام  
 اذنى بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام اذنى بالركوع وسجد قبل اذنى بالركوع والسجود قبل الامام ثم يركع  
 الامام في آخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلى ركعة واحدة بغير قراءة  
 ويتم صلوة دون الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم تقع متبرعا فلما نزل ذلك في الركعة الثانية تنقل الركوع والسجود الى الركعة

والا في غير ركعة ثالثة وكذا الركعة والجموع في الركعة التي تسبق الى الثانية فيغير ركعتان وينقل الى الاربعة الى الثالثة فيغير  
ثلاث ركعات بحيث لا يركع في الركعة غير ركعة ويحذف ركعة في ركعة وثم صلوة اما اذا ركع من امام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين  
لان لا ركع في الاولى من الامام المستركه فاذا سجد قبل الامام لم يغير سجود ثم لا ركع في الثانية من الامام وسجد قبله  
انقلعت السجدة من الثانية الى الاولى انقارت ركعة وظل الركعة الثانية لانها بقيت قياما ودركها بلا سجود ثم لا ركع في  
الثالثة من الامام وسجد قبله لم يغيره السجدة فاذا قل في الاربعة كذلك انقلعت السجدة من الاربعة الى الثالثة وظل الركعة  
في الاربعة فيغير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء ركعتين فيغير ركعة وثم صلوة اما اذا ركع قبل الامام وسجد بعده يجب عليه قضاء ركعتين  
ركعات في ركعة لان السجود من الامام لا يغيره الركعة فيركع في ركعات وتكون اذرك الامام في الركعة والسجود انما  
يجوز لانه في باهر الواجب كركعة وان ركع بعد الامام وسجد به جازت صلوة اذا صلى الامام اربع ركعات وقدم على راس  
الاربعة وقام الى الخامسة سائيا لا يابى المقضى بل يكف جالس فان عاد الامام الى القعدة ولم يغير الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه  
المقضى وان سجد الثانية بالسجدة سلم المقضى ولا يغير الامام فان تجتمع الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يغير شيئا  
في قول الحقيقة مع وعلى قول الخراج يعني ركعتين اذا زاد الامام في صلوة سجدة لا يابى المقضى لانه خطأ اجماعا ولا مائة  
في الخطأ بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقضى يابى ولا يقيد وكذا الزيادة في تكبيرات العيد  
يابى المقضى في ذلك الا اذا جاوز الامام تعاديل العواصية وسبح المقضى التكبير من الامام في لا يابى له تكبير في صلوة الجماعة  
خمس سائيا لا يابى المقضى ولان الامام لم يقعد على راس الاربعة وقام الى الخامسة مستبينا... وشهد المقضى وسلم على  
ان يقيد الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بالسجدة فسدت صلواتهم جميعا وجعل المقضى الى الامام بعد ما ركع الامام ورفعه راسه من الركعة  
فكبر المقضى لا تفسد الركعة وسجد سجدة من الامام لم يكن المقضى ذلك الركعة لا عرف ولا قعد صلوة وكذا لو اركب في السجدة  
الا في كبره ركع وسجد سجدة من لم قعد صلوة بخلاف ما اذا ترك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفعه راسه من السجدة  
فان قعد في الركعة وسجد سجدة من حيث قعد صلوة لان المقضى اذا شرع في صلوة الامام بعد ما رفع الامام راسه  
من الركعة قبل ان يسجد او بعد ما سجد ولم يرفع راسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم تكن السجدة محسوبة من  
صلوة لم يوجب له الا زيادة ركع فلم قعد صلوة الا اذا شرع في صلوة الامام بعد ما رفع

الامام راسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان انما زيادة ركعة وسجد وازيادة

وزيادة ركعة تامة في الصلاة بحجة نصار الصلوة رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وسكن مع الإمام ولم يقدر على أن يسجد  
مع الإمام حتى تمام الإمام إلى الثانية وسكن المقتدى معه ثانيا وسجد أربع سجدة للركعتين جميعا كانت السجدة من الركعة الأولى  
وليس الركعة الثانية كلها لأن الإمام سجد للركعة الأولى حتى سكن ثانيا فاذا سجد أربع سجدة فالحسنة ما فيها التحفظ بأحد الركعتين  
فارتفع الركعة الأخيرة فاذا سجد سجدتين والصلاة بدون الركوع لا تعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية المقتدى إذا سكن مع  
الإمام فذكر الإمام أنه ترك السجدة فهاذا إلى القيام والمقتدى كان في آخر الصف فنفى أن الإمام أخذ بالسجدة ومنه المقتدى  
سجدتين والإمام في القيام لا يجوز صلواته مع الإمام ويكون سبوقا بركعة لأن الإمام لا عاد إلى القيام ارتفع الركوع الذي  
أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدرك مع الإمام من الركعة الأولى السجدة تين فكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدى في ركعة  
حتى رآه الإمام السجدة وأدرك المقتدى في الركوع جاز ولا يكون سبوقا بركعة لأن الإمام شأركه في الركعة وان كان المقتدى  
إذا سجد راسا إلى السجدة قبل الإمام واطل الإمام السجدة وظن المقتدى أن الإمام في السجدة الثانية سجد ثانيا وكان الإمام  
في السجدة الأولى قالوا إن رأى متابع الإمام أدقوى السجدة التي كان فيها الإمام أدقوى السجدة الأولى جاز وإن فوى المقتدى  
السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام يدا عن السجدة وأخط السجدة الثانية فنقل أن يضع الإمام يديه على الأرض  
للسجدة الثانية رفع المقتدى يدا عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدى وعليه إعادة تلك السجدة حتى لم يدركت  
صلواته رجل أدرك الإمام في الركوع فأنه يركع ولا ياتى بأثناء في الركوع بل بأب السجدة لأن الشائسته والتسبيح كذا  
والسجدة في محلها فأتى بالتسبيح ولو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العبد فأتى بتكبيرات العبد في الركوع لأن التكبير  
واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى الإمام إذا فرغ من الصلوة سجدت أن يتحول إلى بين القبلة وكذا لو أراد أن  
يتطوع بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كالأشبهة على القوم وسجدت أن يتحول إلى بين القبلة ويصلي في بين القبلة لأن للمسلمين  
نفلا على اليسار وبين القبلة ما يكون بخلاف اليسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخلاف اليسار المستقبل **فصل في المسبوق**  
رجلان سبقا بعض الصلوة فقاما إلى قضاء ما سبقا واتخذ أحدهما بالآخر فحدث صلوة المقتدى رآه ولم يفرأ رجل آخر  
بالإمام في ذوات الأربع فحدث الإمام وقدمه إلى الرجل والمقتدى لا يدري أن الإمام كم صلى ولم يفرأ عليه فأن المقتدى  
يصلى أربع ركعات وليقتدى في كل ركعة احتياطا إذا ظن الإمام أن عليه سبوا من السجدة وهو تابع للمسبوق في ذلك ثم علم  
أن الإمام لم يكن عليه سوا فيه روايتان واختلفت المخرج لاختلاف الروايتين واشهرهما أن صلوة المسبوق لنفسه وقال

الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله وان لم يعلم انه لم يكن له على الامام لم يقصد صلوة المسبوق في قولهم الامام اذا سجد  
الحديث في ذواته الرابع واستختلف سبب تركه في ثمان المسبوق على ركعتين ولقد عرفت ان صلوة الامام ثم يقوم بقضاء ركعتين  
ولان هذه المسبوق على ركعتين ولم يقصد منه صلوتهم كما لا يقتضي القيمة بالمسافر فاحدث المسافر واستخلف المقيم فعلى المقيم  
ركعتين ولم يقصد منه صلوتهم لان الخليفة قائم مقام الاول بالمخرج من صلوة الاول والاول لم يركب هذه العقدة فنهت  
صلوة كائنه اذا ترك الثاني المسبوق بركته اذا سلم من الامام سابقا لا يزعمه الجمهور لانه مقتضى بعد وان سلم بعد الامام كان عليه  
السهو لانه صار منفردا بالمسبوق اذا ترك في صلوة بعد ما قام الى قضاء ما سبق از سبق بركته او ركعتين فكيف يتصور الاستقبال  
بغير خارجا عن الصلوة وكذا المسبوق اذا سلم من الامام ناسيا فنقل ان ذلك منسوخ بكبري ونزي به الاستقبال بغير خارجا  
عما كان فيه تجليات المنفرد واذا شك فكيف يتصور الاستقبال فانه لا يكون خارجا لان صلوة المسبوق تخالف صلوة المنفرد  
الا ترى انه يصح الالتفات بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق ومن كان في صلوة فكيف يتصور صلوة اخرى بالمكان في الفرض فكيف  
يتصور النقل اذ على الكس فانه يصير خارجا عما كان فيه اما على اليوم فبني الحديث واستخلف رجلا فنهت كذا الثاني وانه  
لم يعلى العجز منه صلوة الاول والثاني والقوم ولان الامام الذي سجد احدث في خروج من المسجد ترك فائته  
فنهت صلوة فاحدث لانه لا يخرج من المسجد صار كواحد من القوم وان ترك الامام الاول فائته قبل ان يخرج من  
المسجد فنهت صلوة وصلوة الثاني وصلوة القوم لان الامام الاول باقام في المسجد فكان قائما في المحراب فاذا  
نهت صلوة فنهت صلوتهم جميعا اذا ذكر الامام فائته بعد السلام وخلف مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل رحمه الله لاروايه لها في الكتب ومعنى ان صلوة المسبوق لا تقصد كوارثه الامام بعد السلام وخلف مسبوق بطل  
صلى يقوم صلوة الفرض ولم يحد من القوم بعد الفرض من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام الى ان طلعت الشمس  
فنهت صلوة الامام ولا تقصد صلوة من سجدت بالسلام وكذا لو ترك الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل منجد الامام  
للتلاوة بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلوة ظهرا وادرك الامام النجدة لا تقصد صلوة من سلم اذا لم يدرك النجدة  
وكذا المسبوق بركته اذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم ترك الامام سجدة تلاوة وسجد بها لا تقصد صلوة المسبوق  
اذا اذا ابا منه في السجدة اذا صلى الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الركعة وقام الى الخامسة ساجدا فاجاز ان  
وانتهى في صلاة الغيبة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يصح اقتداء الرجل لان الامام لم يقصد الخيصة

التي ستة بالسجدة يكون في تحريم تلك الصلوة اذا قام الامام الى الخوض وداية المسبوق الختان الامام قد  
 على الرابعة فندت صلوة المسبوق وان لم يكن قد لا تعد صلوة المسبوق حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا قعد  
 بالسجدة فندت صلوة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلوة في حق المسبوق فلا يجوز له الرجوع اليه وان لم يكن قد قعد على  
 الرابعة يكون في حكم الصلوة الاولى ولهذا قالوا لان الامام اذا لم يقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة لا يسلم المقعد  
 بالمقعد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على راس الرابعة الامام اذا لم يقعد في المغرب على راس الثالث  
 وقام الى الرابعة تشهد المقعد وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فندت صلوة لا تقا ربك ان صلبا في الصحا وادام  
 احدهما بالآخر وقام على المين الامام بخلاف ذلك وجذب الموم الى نفسه قبل ان يكبر لا قبل حكي عن الشيخ الامام الى بكر  
 بن الطرفان مع انه لا تعد صلوة الموم جذب الثالث الى نفسه قبل التكبير وبعده لان الثالث لا توجه للصلوة وقام مقام  
 الصلوة صار ذلك الموضع مسجدا لهم ويكون الثالث كالدخل في صلواتهم وقال غير من الشايع اذا جازا الثالث لا يجزئ  
 الموم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجده فيصير الثالث من كان على يمين الامام خلف الامام لان الامام  
 بالمسجد موضع سجده لا تعد صلوة اذا اقتدى المتفصل بالمفترض فاحدث المفترض وخرج من المسجد فندت صلوة الامام  
 خلافة صلوة المتفصل رجل يصلي المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل يصلي المغرب فقام الامام الى الرابعة ياسيا  
 ولم يقعد على الثالثة وداية المقعد قالوا فندت صلوة الامام والمقعد ولا يقال صلوة الامام اطلبت فقل في قول  
 الجنيقة والى برصه فينبغي ان لا تعد صلوة المقعد والمجرب عنه ان صلوة الامام وان صارت فقل الامام  
 كانت فرضا فصار في الحكم متفلا في تحريمه الفرض بخبره الفعل ويصير كانه صلى صلاتين تجربتين يصير المقعد مصليا  
 صلوة واحدة بايمان من غير عذر رخصت فلا يجوز وكذا الرقعة الامام على ان لا تقعد تحت المغرب للامام لان تحريمه الامام  
 في الرابعة كتحريمه عليه فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة المسبوق اذا سلم مع الامام على من ان عليه ان يسلم  
 مع الامام ثم سلام عمر الحين ابن دساقه صلى ركعة فجاوسا فاقعدى به فاحدث الامام وسخلف المسبوق وذهب الامام  
 لقوضه وفترى الامامة والامام الثاني في نوى الا فاحدثه انهم جاء الامام الاول كيف يقول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 مع اذا انصرف الامام الاول يقعدى بالثاني فاذا صلى الامام الثاني في الركعة الثانية يقعد قدر التشهد وسخلف رجلا سافرا في القوم  
 ادرك اول الصلوة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يشهد



فرض القوم فيه اثني المبرور اذا ابدى الاعتقاد بانما كان له ذلك لانه خالف استه ولا تقصد صلوة المسبوق  
 اذا نسي مع الامام كيف يغفل عن اعتقاده وانما يصح انه يرسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد سلام الامام واذ خاف  
 انه لا ينصرف سلام الامام غير فاسد بين يديه كان لان يقوم قضا ما سبق ولا ينظر سلام الامام المفرد الذي عليه فهو الاول  
 لما يأتي بالامام في التشهد الذي يكون قبل سجود السجود المسبق اذا ورك الامام في القراءة التي يجهر فيها بالي بانشاء واذ اقام  
 الى قضاء ما سبق بالي بانشاء وسجود القراءة وعقد بالي يرتجح تجوز هذه الفعلة في الصلوة وهذه القراءة ايضا المسبوق  
 بركعتين اذا ترك القراءة في احد جهات فقدت صلوة رجلا من قديا بالامام بعد ما دوى الامام بعض الصلوة ثم قاما فقصا  
 نفسي احد هما انه لم يكن نظرا الى صاحب رضى مقدرا ما قضى صاحب ولم يقصد به تجوز صلوة مسافر او نسي بالمقيم بعد ما  
 صلى الامام ثلث ركعات وعليه سر سجد الشهور وتاب الله القدي ثم قام رضى ما سبق به تجوز صلوة **فصل**  
**في مسائل الشك** والافصالات بين اليا هم والقوم بمصلي المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في  
 في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وتلك بعد السلام  
 ان صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالاربع بناء على الظاهر ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد بن ابي عمير صلوة الفجر والاربع  
 عليه رجل صلى رعدة او امام صلى يقوم فحاسب اخره ورجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا الختان عند الصلوة  
 ان صلى اربع ركعات لا يفتى الى قول الخبر ولو شك المصلي في قول الخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد بن ابي  
 بعد صلوة احتياط وان شك في قول رجلين عدلين بعد صلوة وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاحتياط  
 بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا فاختار الامام على اثنين لا يبعد الصلوة بقولهم  
 وان لم يكن على اثنين اخذ بقولهم فان اختلفت القوم فقال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ  
 بقول الامام والختان مع واحد لكان الامام فان اعدا الامام الصلوة واعاد القوم معه معتد بما يصح امتدادهم لان  
 الامام الختان هو الصادق كان هذا اقتداءا بالتفعل بالتفعل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداءا بالمفترض بالمفترض  
 والاربعين واحد من القوم انه صلى ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم هم في شك ليس على الامام  
 والقوم شئ لان قول المستيقن بالاعتقاد ما هو قول المستيقن بالتمام والظاهر فيه الفرض هو التمام فلا يبادر على  
 المستيقن بالاعتقاد الا عادة لان قضا لا يطل متيقن غيره ولو كان الامام مستيقنا انه صلى ثلثا كان على من

يسيد بالقوم لانه يتحقق بالنقصان ولا إعادة على الذي تحقق بانتم ما قلناه وقد استيقن واحد من القوم بالنقصان ترك  
الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوا احتياطاً وان لم يجدوا شيئاً عليهم الا اذا استيقن عدلاً بالنقصان  
واخبرنا بذلك رجل صلى صلوته يوم ولد ثم تركه في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوته تركها قال لو عيده صلوته  
الفجر والوتر لانهما ليفيدان ترك الركعة في ركعة واحدة ولو تركه ترك الركعة في الركعتين يبيح صلوته الفجر والمغرب والوتر  
ولو تركه ترك الركعة في الركعة في الركعة واحدة ولا يبيح الفجر والوتر والمغرب ولو اجتمع اهل قرية على  
ترك الوتر اجمعهم الامام وحسبهم فان لم يمتنعوا قاطعهم وان امتنعوا اداوا السنن قال مشايخنا يقاتلهم كما يقاتلهم  
على ترك الفرائض ومن عبد ابن البراءة ان قال لو انك اهل بلدة السواك قاطعهم كما يقاتلهم في الركعتين الامام صلى المغرب  
فقال بعض القوم صليت ثلثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلما الفرقين عنك فقد يؤخذ بقول الفرق الذي كان الامام معهم  
فان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالو صلوته من يقول صلى الامام ركعتين فاسد لاحتمال ان الامام كان متطلقاً في الثانية  
وصلوته الفرقين الاخر والامام جائز ولو كان خلفه مبدون فماتت يد في الثانية لا يجوز صلوته رجل صلى الوتر فتركه هو قائم  
انه حكم صلى فانه ياخذ بالاثبات احتياطاً ان لم يقع تحريره على شيء ويقعد بكل ركعة احتياطاً في كل ركعة اما الفتوى قال المشايخ  
ليفت في الركعة الاولى لا غير وعن الشيخ الامام ابي حفص الكبير مع انه لفت في الركعة الثانية ايضا وبه اخذ القاضي الامام  
ابو علي النسي مع واحبوا على ان المسبوق ركعتين اذا انت مع الامام في الركعة الثالثة لاني فت مرة اخرى وعن الشيخ الامام  
ابي بكر محمد بن الفضل مع لاني فت مرة اخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام ابو علي النسي مع بين الشك والمسبوق  
لان فترة المسبوق مع الامام وقع في موضعه لانه كان في موضع اية فترة لاني فت مرة اخرى لان تكرار الفتوة ليس بشهر مع اما  
في مسئلة الشك لم يفتين بوقوع الاول في موضعه ففت مرة اخرى ولا وترت في الثانية الفتوة ولم تغير القرآن وقرا  
الفتحة والسرور فتدكر في الركوع فانه يعود الى القيام وتقرأ وتفت ويركع لانه لما عاد في القيام كما هو في حكم الفريضة  
فان تفت ركوعه ولو في الفتوة فتدكر في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا يفت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد  
الى القيام ففت ولم يبد الركوع لم تفسد صلوته لان ركوعه قائم لم يرتفع ومن يفتي الصلوة يقضي الا وارتفع بها لان قضاء  
الوتر واجب ولا ترتب على الفتوة ومن لا يحسن الفتوة يقول ربنا اتنا في حجة الى آخره قال الفقيه ابو الليث مع  
يقول اللهم اغفر لي وكبر رتقا واخلفوا انه صلى على النبي عليه الصلوة والسلام في الفتوة قال بعضهم لا يصلي واخلفوا

ما اختلفوا فيه بل يجزى بالقنوت وخاتمة الحمد الامام من المقتضى او لا يحتمل لم يذكره في ظاهر الرواية بل في ريعون من  
 ان الامام يجزى بالقنوت وتخير المزمع انشاؤه وان شاء من واداءه انشاؤه واثباته واثباته وقال الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل رحمه الله ان يخفى الامام وكذا المقتضى لانه ذكره في الاذكار واداءه الاذكار وبكسرات الركوع والسجود ونحوهم  
 جعلوا القنوت بمنزلة القنوة فيقول الامام عن المقتضى ويجزى به على الظاهر اذا صلى ركعة فبقيتها ظهر ثم شك في الثانية انما في  
 ثم شك في الثانية انما في القنوت ثم شك في الثانية انما في الظاهر قالوا لا يكون في الظاهر والشك ليس بشي راجع صلى ركعتين  
 ثم شك في الثانية مقيم او ساكن في حال ذلك ثم علم انه مقيم فانه يعيد صلوته في تعيينه لان هذا سلام على الصلاة او لا  
 انه ترك سجدة واحدة ولا يرى انه تركها من صلوته الظاهر من صلوته العصر الذي هو فيها فانه يخرج من مكانه ثم يركع على  
 سبيل شي ثم العصر وحده سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر فيعيد الظاهر اضيا لان عمدة العصر ان لم يجد فلا شيء  
 عليه ولو قرع لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يركع في ركعة او ركعتين في ركعة او ركعتين في ركعة او ركعتين في ركعة او ركعتين  
 ام نقلا قالوا ان كان في السجدة الاولى بكية اصلها الصلوة لانه كان صلى ركعتين كان عليه تمام هذه الركعة لانها ثالثة  
 فجزءه ولو كانت ثالثة من وجوب القنوت عند غيره لانه لانه في السجدة الاولى انقضت تلك السجدة واصلها  
 صار مكانها لم يكن كما وصفت الحد في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي سابعة واثنتان هذه الشك في السجدة  
 الثانية في صلوته لاحتمال انه قد انشأ السجدة الثانية وخط المكتوبة بالثالثة قبل ان يركع المكتوبة معه المكتوبة بكون  
 شك في صلوته النحر في قيامها انها الاولى من صلوته ام ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بكية اصلها صلوته  
 بان يركع ما هو من قيامه ويعدو الى القعدة فاما كانت هذه الركعة ثالثة فقد رخصنا بالعود الى القعدة وركعت صلوته ثم يركع  
 ويصل ركعتين فيركع في كل ركعة بكتابة الكتاب وسورة ثم تشهد وسجدة ثم يسلم ان تلك الركعة كانت هي الاولى  
 فليكن من صلوته سوى الكسرة في جميع ركعاتها ولا يقيد فيها لانه في حال فريضة الركعتان وفي حال لا فريضة من ركعاتها  
 فانه اشك ولم يدركه اصل ركعتين ام واحدة فان شك في حال القيام امكن اصلها الصلوة بان يركع هذه الركعة ويقعد  
 تشهد ثم يركع ويصل ركعة ويقعد وسجدة يسلم في آخره فليكن ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى فيها لا يركع ركعتين بل يركع  
 ويقعد في تشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو لم يركع فيها فيعيد صلوته فليكن انما بالعود الى القعدة اما في الفصل الثاني  
 شك في احدى الركعتين الثانية او الاولى ١- وانما ان يكون هذه الركعة الاولى او الثانية بكية ما كان لا يقعد

لا تقصد صلوة باتمام هذه الركعة فاذا انتهت بقدر التشبه لا تزال انما تامة ثم تقوم فصيل ركعة اخرى وان شك  
سجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية بمعنى فيها سجدات السجدة الاولى ام في السجدة الثانية لانها كانت  
الاولى لزمه المعنى فيها والخاتمة ثمانية لزمه تكميلها وادارة من السجدة الثانية فتقيد قدر التشبه ثم تقوم فصيل ركعة  
والرغيب على غنى في الصلوة انه احدث اوله مسح يقين بذلك لانك لزمه ثم يقين انه لم يحدث او يقين انه قد مسح قال  
الشيخ الامام محمد بن الفضل بن نضر الخنكاني في كتابه حال ما كان يتقينا باحدث وبعد المسح فانه يستقبل الصلوة  
وان لم يوجد ركعة بمعنى في صلوة ولو شك في صلوة انه لم يكبر لا قساح ام لا وهل احدث ام لا وهل اصابته الجحاسة  
ففيه ام لا وهل مسح راسه ام لا الخنكاني ذكر اول مرة يستقبل الصلوة والخنكاني يقع في مثل ذلك كثير احرازه المعنى  
ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب الامام اذا قالم الخاتمة نسي ما قبل ان يقيد على راس الرابطة في ذوات الاربع ثم عاد الى  
الى القعدة ولم يعد مقتضى وقيل الخاتمة بالسجدة جازت صلوة الامام واختلفوا في صلوة المقتضى والاعادة احرط  
سائل الربا الامام اذا علم بحج شخص الى الصلوة فاختار لا يرفع فظل الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لا بأس به  
لانه اعانة على الطاعة لكن لا يخلو قدره فمثل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة على ذلك يصير سببا  
لتفريق الجماعة وكذا الرجل القراءة في الركعة الاولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بان يخلو مقدار ما لا يكون سببا لتفريق  
الجماعة وكذا لا بأس للمؤمن ان يؤخر الاقامة لادراك القوم مع الاحترار من البراءة انما اذا كان الامام لا يعرف الشخص الذي  
يجبى الى الصلوة فاختار ان يرفقه لا يخلو الركوع كليا يشبه الميل والاشراك فيرأسه تعالى في الصلوة وبعض مسائل الربا  
يا في في فصل القراءة انما الله تعالى رجل دخل في صلوة الظهر ثم شك انه لم يصلي الفجر ام لا فلما فرغ من الصلوة يتقن انه  
لم يصلي الفجر فانه يصلي الفجر ثم يبيد الظهر لانه لا يستطيع بعد الفراغ من الصلوة ان لم يصلي الفجر صار كأنه كان مستقنا  
في ذلك الوقت كالصلي بالتيتم اذا ارى شيئا نفل ان سراب فلما فرغ من الصلوة ظهر انه ماء فانه يتوضأ ويعيد وكذا لو تذكر  
يوم الجمعة وتخطبته انه لم يصلي الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يسمع الخطبة لانه لو لم يصلي الفجر حتى يفرغ الامام من الخطبة لا  
تضاء الفجر حتى الخطبة اذا شك في صلوة انه لم يداها ام لا فاختار ان في الوقت كان عليه ان يبيد ويخرج الوقت لا يستحي عليه  
ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلوة لا يستحي عليه وفي الصلوة يلزمه ادائها المسبوق اذا اقدمت الامام قدر التشبه وخاف  
انه لو انتظر سلام الامام غير الناس من يريه كان ان يقوم لقضاء ما سبق ولا ينظر سلام الامام ومقدار المرضع الذي

يكبر الحمد لله في السجدة وعلى هذا في الصلوة اذا لم يكن مسترد لا يكبر الركوع واما موضع السجدة ولو كان بين يديه  
سترة بين الركعتين وبين سترة رجل على الظهر ثم تذكر انه ترك من صلوة وضوءا واحدا فالواجب سجدة واحدة ثم  
يعيد ثم يقوم ويصلي ركعة بالسجدة واحدة ثم يعيد ثم يسجد سجدة في السجدة اذا علم انه ترك فلا يصح ان يصلي ركعة فان ترك  
ركعة لنفسه صلوة لا تحال ان يصلي ركعة بركعة وثلاث ركعات في ركعة واحدة رجل على الركعتين ثم غفل ان في الركعة فسلم على  
رأس الركعتين فذات صلوة وكذا المسلم في الظهر على رأس الركعتين على غفل ان في الظهر **مفصل في الترتيب**  
**وقضاء المتركات** الاصل في اداء الوقت مع تذكر الفاتحة بن تغير الى الفواتح الحيات مستان وقضاها  
بجواز ما بعد الوقت وفي رواية ابن عباس في كل الفواتح خمس ركعات اذ كانت مع تذكر الفواتح وان كثرت الفواتح  
وسقط الترتيب ثم قضى بعض الفواتح وتبقى غيرها لا يجوز اداؤها الوقتية فان بقيت الفواتح ستا جازت استا  
الوقتية ولو تذكر ركعة قد تسبها بعد ما دوى وقتية جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان واذا ذكر في ظهر الترتيب  
وان تذكر في شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الفاتحة الا اذا كانت الفواتح ستا او اكثر وكذا لو تذكر في الصلوة فذات  
صلوة ذكرنا لا يظهر الترتيب مع النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتغير الفاتحة ان يكون الباقي من الوقت مقدارا لا يساوي  
فيه الوقتية والمتركات جميعا فان كان ليس فيه المتركات والوقتية جميعا يكون قاسما والحيات المتركات اكثر من واحدة والوقت  
لا يسحب جميع المتركات مع الوقتية لكن ليس ببعضها من الوقتية لا يجوز اداؤها الوقتية فالفاتحة في ذلك البعض الذي يسد الوقت  
وتفسيره رجل لم يصلي الفاتحة والوقتية في وقت الظهر ولحق في الوقت مقدار لا يسحب فيه الا خمس ركعات على قول اخيه  
ففي الوقتية التي لم يصلي الفاتحة من الوقتية فممن جاز الوقتية ثم قضى الفاتحة بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكر في صلوة  
الظهر فذات فجوة في قول اخيه مع الا اذا كان في الوقت في وقت بان لم يبق من الوقت مقدار اربع ركعات في خمس ركعات على قول  
الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصلي الفاتحة والظهر ولم يبق من الوقت الا اربع ركعات في ثمان ركعات فانه قضى الظهر  
ثم يصلي العصر والكان لا يسحب فيه الا ست ركعات فانه يصلي الفاتحة ثم يصلي العصر واذا قضى الفاتحة من قضاء الجماعة فان كانت صلوة  
يجمع فيها الفاتحة يجمع فيها الامام بالفاتحة وان قضاها وحده يخير بين الجمع والافتاء في كل وقت في جماعة في جماعة  
فيها قضاها وكذا الامام ولو كثرت الفواتح وادوا ان قضى بها اربع الترتيب في القضاء وتفسير ذلك انه اذا قضى فاته ثم  
فاته فان كان بين الامام والاشياء فواتح ست يجوز قضاء الفاتحة والكان اقل من ست لا يجوز قضاء الفاتحة فانه لم يغير

عالم يقضي ما قبلها بيان هذا الأصل رجل ترك الصلوة شهر ثم اراد ان يقضي المتروكات تقضي ثلثين فجددته واحذر ثم ثلثين  
 ظهر انهم ثلثين عصر اكل افضل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع الفجر الاول جازئة لانه ليس قبلها متروكة  
 يتعين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره وغربه وعشاءه والفجر من اليوم الثاني  
 لان قبلها اثنان صلوات اربع من اليوم الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعدها من صلوات الفجر الى آخر الشهر جازئة واما صلوات  
 الظهر فان الظهر من اليوم الاول جازئة لانه ليس قبلها متروكة ظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلث صلوات من اليوم الاول  
 وصلوة الظهر من اليوم الثالث جازئة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعدها  
 من صلوات الظهر الى آخر الشهر جازئة واما صلوة العصر والعصر من اليوم الاول جازئة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك  
 اليوم وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة  
 لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة العصر من اليوم الرابع جازئة لان عليه  
 قبلها ست صلوات من ثلثة ايام وكذا اكل عصر الى آخر الشهر جازئة واما صلوة المغرب فالمغرب من اليوم الاول جازئة لانه ليس  
 قبلها متروكة وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلوة المغرب من اليوم الثاني  
 من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلوات العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلوة المغرب من اليوم الرابع  
 فاسدة لان قبلها ثلث صلوات عشاء واليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك  
 لان قبلها اربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جازئة ثم  
 ما بعدها من صلوات المغرب الى آخر الشهر جازئة واما صلوات العشاء وكلها جازئة لانه ليس قبلها صلوة متروكة وعن محمد بن  
 الترتيب اذا سقطت بكثرة الفوات هل يجوز فيها بقية ما لا يشي من الفوات فيه رواية ان كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل مع اختيار رواية الودود وانما شمس الائمة اسرخصي مع رواية عدم الودود رجل ترك صلوة ثم صلى بها اخبرني  
 وهو ذكر للتركة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقضي التروكة ويبيد الخمس فان لم يقض التروكة حتى صلى السادسة  
 جازت السادسة في قولهم يقضي التروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يبيد الخمس وقال ابو حنيفة  
 وعمر بن محمد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو ذاكر ان لم يصلي الخمس فانه يصلي الخمس ويبيد السادسة  
 في قولهم فان لم يقض التروكات ولم يبيد السادسة حتى صلى السابعة وهو ذاكر لافضل جازت السابعة في قولهم وعليه

ففساد الجنس المتركة وتختلفوا في البادئة قالوا في الحقيقة مع لا يبعد البادئة وقالوا لا يبعد البادئة ابو حنيفة  
فرق فقال من خرجت بعد البادئة ومن خرجت قبلها لا يبعد لان قبل خروج وقت البادئة الفرائض خمس فلم يسقط  
التربيت اما بعد خروج وقت البادئة فوجب عليه اعادة البادئة كانت الفرائض ستا فسقط الترتيب فسقط  
رجل ترك الصلوة يوم وليلة فغسل من اناء من كل صلوة من الفضة فالفرائض كلها جائزة فدها او اخرها اما الوقتيات  
ان بدأها لا يجوز وان بدأها الفرائض فالوقتيات كلها فاسدة لئلا لا يشترط وان كان عالما بالفساد فاسدة ايضا  
وبه السند فان قيل من يقول ان الترتيب اذا سقط كتبت الفرائض ثم قضى بعض الفرائض وقبضت الفرائض اقل  
من ست يرد والترتيب قال بعضهم لا يرد وهو المختار رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري ايتهما كانت ولا يتخبر ولا يعلم  
تحريرا في شيء فانه يباينها شافعيان في الظهر ففقد الظهر والعصر في يومين مختلفين ولا يدري ايتهما كانت ولا يتخبر ولا يعلم  
في الرجل اذا ترك صلوة فذكر به شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء المتركة الا اذا كانت المتركة اكثر  
من خمس ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعصى يكون الصلوات بين الظهر والعصر  
من يومين مختلفين اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر كبر في الظهر ما يبعدا الى العصر من يوم  
الثاني ست صلوات لكن لا كانت المتركة اقل من ست لم ينع الترتيب فكذا اذا تركه صلوة نفسها قبل شهر يجب مراعاة  
واعلى قول اكثر المشايخ لا يجب ويجوز اذا الوقتية قبل قضاء تلك المتركة وكذا يدعي عن ابى يوسف والشافعي مع وقالوا  
الشافعي مع اوطق وتقول غيره اوسع ولو تركت ثلث صلوات الظهر والعصر والترب من ثلثة ايام على قول ابى يوسف و  
محمد مع قضيت ثلث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما قالوا في الظهر والعصر في قضيتها ولا يبعد الاولى منها وان قلت  
الشافعي على قول احنيفة مع قال بعضهم قضيت سبع صلوات والقوى على قولها رجل اذ انتح العصر في آخر وقتها فلما صلى  
ركعتين غرب الشمس ثم تذكر انه لم يعجل الظهر فانه يقيم العصر ثم قضى الظهر لانه لا انتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز  
هذه الاولى ولا انتح العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يعجل الظهر فكذا  
ولا انتح العصر في اول الوقت وهوذا ذكر انه لم يعجل الظهر فاحال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في  
اول الوقت وهوذا ذكر انه لم يعجل الظهر لم يصح ولا انتح العصر في اول وقتها وهوذا ذكر انه لم يعجل الظهر ثم غربت الشمس  
فانه يفتش العصر فيسبقها مرة اخرى لان شروعه لم يصح ولو تركه في وقت العصر لم يعجل الظهر وهو ممكن من ادائها

من اداء الظهر قبل تغير الشمس الا ان مصروا ومنعوا من ذلك بعد التغير عنه لما يترتب من الترتيب ولا يجوز اداء العصر  
 قبل اداء الظهر وعلى قول الحسن مع لا يترتب الترتيب الا اذا كان من اداء العلوين قبل التغير ولو ترك صلاة من يومه لم يرد  
 ولا يردى فيه صلوة كانت اخلافا فيه والاحول ما روى محمد بن عيسى عن اخيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 لا يردى يومه روى ابو سليمان عن محمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 على غير ذلك كان عليه قضاء الظهر واعادة العصر فان قضى الظهر ولم يد العصر وصلى المغرب جازا والمغرب وعليه اعادة  
 العصر اما اعادة العصر فلا صلواتا عليه في غيرهما ولا يجوز المغرب فلا صلواتا عليه عليه صلوة كلها يتعين  
 قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا او كان مجتهدا وادى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يردى الترتيب لا يلزم اعادة العصر  
 ومن الحسن من لا يردى الترتيب فهو غير تركه الناسى رجل ترك الظهر وصلى بعد استصحابات وذاكر للتركه كان  
 عليه قضاء المتركه لا غير وقال ابو يوسف ومحمد ومحمد انه يقضى المتركه وحسب اداء ولو صلى بعد المتركه خمس صلوات  
 ثم قضى المتركه كان عليه اعادة الخمس التي صلى في قولهم رجل صلى تسعة كل يوم خمس صلوات في رت الفجر فادى صلاة  
 الفجر من اليوم الاول جائزة بما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام لانه صلواتها جازية  
 وصلوة الفجر من اليوم الثاني انما هي النكاح الرجل من يرى الترتيب لا يجوز ان عليه صلواتها من اليوم الاول اربع صلوات وصلوة  
 الفجر من اليوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب او لا يرى لكثرة الفرائض رجل ترك الصلوة  
 شهرا اذ سنة ثم استعمل باء الصلوة في سوايتها ثم ترك صلوة ثم صلى وقتية وهو ذاكر للمتركه المحذورة ولا يقبلها ان  
 الفرائض اخلفوا في جواز الوضوء قال بعضهم يجوز وهو الظاهر صلوات وعليه صلوات واوصى بان يطير اعنه الصلوات  
 المشايخ على انه يجب تنفيذ الوضوء من ثلث ما دعي على كل مكتوبة نصف صل من الخطه ولو ترك ذلك واخلفوا انه  
 بل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة بن قيس وقال الحسن بن علي بن ابي عمير  
 ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وقوم الله وعظام الله لم يستيقظ حتى طلع الفجر اخلفوا فيه قال ابن  
 ليس عليه قضاء النساء وقال بعضهم عليه اعادة النساء وهو المختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء النساء واجما عا  
 ونهه واقعه محمد بن سائبه باخيه في حاجه باذكرنا اعادة النساء ورجل يقضى صلوات عمره من انه لم يقم شيئا منها  
 قال بعضهم بان يكره بعضهم بان لا يكره لانه اختار باعطاء وصحح انه يجوز لكن لا يقضى فيه صلوة العصر ولا بد صلوة الفجر



لأنها نقلت من رواية عن كثير من السلف بحديثه **فصل في الاستحالات** من لا يصلح الإمامة في الصلاة  
لا يصلح خلفه الإمام سبعة أحده أن يكون رجلاً والقوم رجلاً ونزى كل واحد منهما أن يكون الإماماً فالإمام  
هو الذي قدمه الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حتى الإقلاص له وإن تقدم رجل من غير تقدم أحد وقام مقام  
الإمام قبل أن يخرج الإمام عن المسجد جاز ولو خرج الإمام من المسجد بشئ أن يعيّل هذا الرجل إلى الحرب ويقوم مقامه  
فندت صلاة الرجل والقوم لا تقضى صلاة الإمام الأول رجل صلى برجل فاجتهدوا وخرجوا من المسجد فما فعلت صلاة  
المقدمي دون صلاة الإمام الإمام أحدث تقدم رجلاً من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نزى الثاني أن يكون  
إماماً من سائر نوزي أن يذهب في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن كان على عين الخليفة  
وعلى يساره في صفة ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لأنهم صاروا إماماً للإمام وإن نزى  
الثاني أن يكون الإمام إذا قام مقام الأول وخرج الإمام الأول من المسجد قبل أن يعيّل الثاني إلى مقام الأول فندت  
صلواتهم لأن خروج الأول خلف المكان الإمام من الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يعيّل الخليفة إلى الحرب قبل أن  
يخرج الإمام عن المسجد وإن نزى الثاني أن يكون الإماماً من سائر تقدم قبل أن يعيّل إلى الحرب خرج الأول من المسجد لا  
صلواتهم لأنه ما فعل المسجد عن الإمام الإمام إذا حدث واستخلف رجلاً من خارج المسجد والصفوف متصلة لصفتهم  
لم يصبحت استخلفه فندت صلاة القوم في قول الخليفة والى يروى مع وفي سائر صلاة الإمام رداً بيان حاله صح في  
إمام سبعة أحده استخلف رجلاً واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل مع الختان الإمام لم يخرج  
عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز ويصير كان الثاني في تقدم نفسه أو تقدم الإمام الأول والختان في غير ذلك  
أو لم يكن وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل مع الختان الخليفة أدى ركناً من الصلوة لا يجوز للإمام أن يأخذ الإمامة  
مرة ثانية كمن تقدم في الخليفة لأن الخليفة ما كرت بأداء ركناً وإن لم يؤد ركناً كانت قام في الحرب قال البرقي وأبو يوسف رداً  
لأن يأخذ الإمامة مرة أخرى لأن المسجد المكان واحد فمحل كانه لم يتحول وجهه عن القبلة قال محمد بن الحارث في قوله  
وجهه عن القبلة بانك لا تبين الحديث فتقدم صلاة الكل عند محمد بن الحارث لأنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل المزدحم  
أنه على الرخصة روى الحسن بن أبي خزيمة مع أنه يستقبل الصلوة وأن من أنه أحدث فاستخلف رجلاً وخرج من  
المسجد ثم علم أنه لم يكن أحدث فندت صلاة الكل هو الصحيح فظن الإمام أنه أحدث أو على غير وضوء فأنصرت وقدم

وقد تم القوم رجلا ثم استيقن بالظاهرة فقدت صلوة لكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج الامام اذا صار رجلا بالبول  
 فذهب استخلف غيره لا يصح الاستخلافات انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا اصابه وجع البطن او المفاصل  
 او غير ذلك وكذا العجز عن القيام بذلك السبب فقد وصلي ناعدا لا يجوز امام سبعة لم يحدث فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة  
 ثم تكلم الامام قبل ان يخرج من المسجد او احدث مستمرا قالوا بغيره ولا يضر غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يقتدى  
 بالخليفة ولو بعد الاول ان يقتدى في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توفى الاول في المسجد وخلفه قائم في المحراب  
 ولم يودرك في اخر الخليفة وتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضا ثم رجع الى المسجد وخلفه لم يودرك كان الامام  
 هو الثاني وان توفى الثاني في بعد ما تقدم الى المحراب ان لا يخلف الاول ويصلي صلوة نفسه لم نفسه ذلك صلوة من انتهى به  
 رجل صلى في المسجد فحدث وليس هو غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر خروفي الدخول في صلوة ثم خرج الاول فان  
 الثاني يكون خليفة الاول عند اصحابنا راج وكذا لو توضا الاول في ناحية من المسجد ورجع فبقي ان يقتدى بالثاني لان الثاني  
 صار امامه فيه اولم يبعث اذا احدث الامام واستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الاول بعده ما توضا  
 قبل ان يقوم الثاني في مقام الاول فقدم الثاني لا يجوز تقدمه ولو جاء الاول متوضيا بعد ما قام الثاني في مقام الاول جاز  
 الثاني ان يقدمه ولكن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج  
 بنى على صلوة وقال محمد بن سيبويه يستقبله الامام انه احدث فاستخلف رجلا ثم احدث الاول مستمرا او تكلم قبل ان يخرج من المسجد  
 فقدت صلوة الكل كما لو فعل ذلك قبل ان يستخلف احد او احدث غير مستمرا ولم يود الخليفة ركنا فبقي ان يبعث الاول  
 استخلفه حتى يخرج رجل صلى القوم في الصحراء فحدث وتقدم امامه خطرتين قبل ان يقدم احدا ان تقدم مقدرا لو تاخر  
 يخرج من الصفوف فقدت صلواتهم غير التقدم بالثاني حتى يذهب الحكم واقبى بمنزلة المسجد المتقدم اذا شك في انما  
 وضوء امامه يجوز صلوة ما لم يستيقن ان الامام ترك عضوا من اعضاء وضوئه لان الاحكام تنبئ على الظاهر والظاهر  
 هو الاتمام والسر اعلم بانما حدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره وفي الباب فصول اربعة فضل ما يكره في الصلوة  
 وفيما لا يكره وفضل فيما يريه وهو فيها لا يوجب وفضل فيما يقطع الصلوة وفضل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء  
 اما الاول يكره عند الامام في الصلوة المكتوبة والمنظورة في قول الخليفة راج وقال ابو يوسف  
 راج لا بأس في المكتوبة والمنظورة قالوا ان غير بروس الا حلقه لا يكره واختلف المتأخر في كراهية عند الامام في الصلوة

خارج الصلوة ويكره ان يمشي نحو به اوجده او تحته وان كثر في ذلك ولا بأس بان يغتنق ثوبه كيلا يلتصق بحجبه  
في الركوع ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والخشيش بعد الفراغ من الصلوة وقبل اذا كان يغيره ذلك شيخنا  
عن السبكيه وان كان لا يغيره ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يمسح الخرق  
من يديه في الصلوة ويكره ان يشبك اصابعه ويفرق وان يغتنق يده على خاصرته وان يلتفت عنه ويسره بان يحول  
بعض وجهه عن القبلة فاما من غير يوق عنه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقف في التشهد او بين السجدة في تفسيره  
ان يضع اليه على الارض ويغضب فغديه ويقول تفسيره ان يضع اليه على الارض ويغضب يديه امامه يضربا ويكره التبرج  
لان من غدر بان يغفل على وجه الكبر وان تربح في الطلوع لا على وجه الكبر جاز ولا يقتصرش ذراعيه ولا ينادي ولا ينظر  
فاه ولا انه اذا غلبه الشاؤم في يضع يده على الفم ولا يغطي ولا يغمض عينيه ولا يقبل الحشا الا اذا كان لا يمكنه السجود  
فيسوي موضع سجوده مرة او مرتين ولا بأس بقيل التعرب والحجة الخبي ذرية الخبي في الصلوة بعد الاذان وقبله وقبل هذا اذا لم يحج  
الى المشي والمعالجة فان اصاب الى المشي والمعالجة الكثيرة فحلت صلوة قال شمس الائمة اشعر رحمه الله وان اصاب  
الى المعالجة لم تحل صلوة ويكره ان ياذن القلة وتقبلها لكن به نها تحت الحصر في قولنا اجنبية مع ورود غيبه انه لو اخذ قلة  
او برغوثا تقبلها او دنها فذاساء ولا يترك في الصلوة ويكره ترك النظائفة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم صلبه ويكره  
الاعتجار وهو ان يشد راسه بالمندبل ويترك وسط راسه وكذلك حقق الشعر وهو ان يحج شعره على وسط الراس ويشده  
ويكره الفراق في غير حالة القيام وكذلك بدل الثوب في الصلوة وهو ان يحل الثوب على راسه او عاتقه ويرسل جانبيه امامه  
على صدره ويكره الصلوة في الزار واحد من غير عذر ولا بأس بان يغسل في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصغار وهو  
ان يحل الثوب تحت الابطال الايمن ويخرج جانبيه على عاتقه قالوا ومن يغسل في ثوبين ان يغسل يديه في كبره ويشده بالصلوة  
مخافة السدل ويكره ان يغسل يمين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصادير وفي البساط واما ان  
والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصادير بها الا اذا كانت الصلوة كبيرة تده ولما ظن من غير تكلف فافعل  
مغيرة او محوط الراس للباس به ولا بأس بالصلوة على الفرش والسبط والبنود والصلوة على الارض او  
على ما تشبه الارض انفضل ويكره ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الطلوع ويكره تقويل الثانية على الاولى في  
جميع الصلوة ويكره تكرار السجدة في ركعة واحدة في الفراغ ولا بأس بذلك في الطلوع ويكره التقيص والعلسوة

والنفسوة والبسها ونزع الخف في الصلوة يحمل سيره ويكره ان يشم عليها وان يروح بثوبه او يمرح في الصلوة مرة  
 او مرتين ولا يقبض الصلوة ويكره الدخول في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان اقتضا ذلك شغل عن الصلوة بقطعها  
 وان مضى عليها اجزاه وقد اساء وكذا الواصا به لا يقتل ويكره ان يحرق اصابع رجليه او يديه عن القبلة في السجود  
 وغيره وينبغي ان يكون منتهي بصره الى موضع سجوده ولا يرفق راسه الى السماء ويكون ان يصلي خلف الصفوف اذا وصم  
 في الصفوف فركب ويكره بين يدي المصلي ويد المصلي للمار بين يديه ولا يقاتله ويكره ان يصلي وبين يديه نيام او قوم يجدهم  
 في روايته الحسن عن اخيه سرج وفي روايته جاسع الصغير قال لا بأس بان يصلي الى ظهر رجل فانه يحدث قال لا تأويل روايته  
 الحسن اذا رويوا اصواتهم بالحديث يصير ذلك سببا لعطف الصلوة ويكره ان يصلي وبين يديه تنورا او كان فيه نار موقدة  
 لانه يشبه عبادة النار والكنان بين يديه سراج او قنديل لا يكره لانه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بان يصلي  
 وبين يديه او فوق راسه مصحف او سيف ملق او ما يشبه ذلك ويكره ان يصلي هو مقيد على حائط او اسطوانة من غير عذر  
 ولا بأس بذلك في الظن ولا بأس ان يصلي في فيه دراهم او دينار لا يمنع عن القراءة وان منه عن القراءة لا يجوز صلوة  
 وكذا البوصلي وفي يديه مالن يسك ويكره ان يضع يديه على كتفيه في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر وكذا ان  
 رافعا الصدي قد سجد عن الارض وان رافعا لا يجوز صلوة **فصل** فيما يجب السهر وما لا يجب السهو اذا صلى  
 ولم يدرك ثلث صلوات اربعا قال النكاح ذلك اول ما سبى يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم اول ما سبى في هذه الصلوة  
 وقال بعضهم اول ما سبى في عمره وعليه اكثر المشايخ فان بقي ذلك غير مرة تجزى ياخذ بآركن اليه قلبه فان وقع تحريمه على  
 ان يصلي ركعة يضيف اليها اخرى الكفات الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فان وقع تحريمه على انه  
 ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وان لم يقع تحريمه على شئ ياخذ بالاعتل في صلوة الفجر يحمل كانه صلى ركعة فتقعد لاحتمال  
 انه صلى ركعتين ثم يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وسجود السهو ملق باستهانة او استهانة اذا قام فيها قيام فيه  
 او قام فيها جالس فيه وهو امام او خلفه او اذ بالقيام اذا استقيم قائما او كان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة وان  
 لم يكن كذلك فله ولا سهو عليه وفي رواية اذا قام على ركعتيه لينقض يقعد وعليه السهو يسير في القعدة الاولى والثانية وعليه القيام  
 وان نزع اليه من الارض وركبته على الارض مالم يرفعها يقعد ولا سهو عليه وكذا روى عن النبي لم يرفع رجلا منها اذا هم بركبها  
 فيما يخاف فيه ذلك او اكثر او خاف فيما يجهر فيه قل ذلك اكثر في ظاهر الرواية وفي المأثور لا سهو عليه مالم يخاف

مقدار ما يتعلق به جزاء العسوة على الاختلاف ورواية تيسره عند التحقيق وعند ما نلت ايات مقدار اياته على  
 وذكر شمس الائمة الخلق في حق ظاهر الرواية الجهر والمخافة سواء في كل ذلك فهو وان كانت كلمة ولا سهو على المنفرد  
 في شئ من ذلك لانه يجر من الجهر والمخافة وروى ابو سليمان عن ابن السفر واذن ان امام فخر كما يحبر الامام  
 سجود السهو وحيث اذا ترك الفاتحة في الاولين واحد فما ذكر السورة في الاولين واحد فما يترك السهو منها اذ قرأ  
 في الاولين اذ في احد منها الفاتحة ثم السورة وقرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا سهو عليه وقيل بان يترك  
 السهو ولو ترك قراءة الشهادتين في الفاتحة الاولى او في الاخيرة وذكر كرسب السلام يترك السهو من اميوس في حق  
 رواية لا سهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد سيما يترك السهو في ظاهر الرواية قالوا لا كان المصلي اماما ياذن بقول لا يسع  
 وان لم يكن ياذن بقول الحمد ومن عليه السهو على الجنب عليه العسوة والسلام في الفاتحة الاولى في قول الحنفية  
 واميوست في حق قول مخدوع في الفاتحة الثانية ولا حوط الى يصلي في الفاتحة ولا يترك السهو فيها والتشهاد في الفاتحة  
 الثانية ولو لم يأت بالسورة سيما ما قرأ بعض تذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو وان قرأ اكثر الفاتحة  
 الباقى لا سهو عليه وان بقي اكثر عليه السهو اماما كان منفردا وان لم يقرأ الفاتحة في التشهد الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية  
 ولو قرأ الفاتحة اذ في من القرآن في الفاتحة او في الركوع او في السجود او في التشهد في الركوع او في السجود كان عليه  
 السهو ولو زاد في الفاتحة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد و آل محمد و السهو ولو قد في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة الفاتحة  
 ثم تذكر ورافيه ردايمان من اميوس في رواية لا سهو عليه اذا ترك الفاتحة الاولى من فوات الاربع او اقل  
 يترك السهو ولو ترك في الظاهر لا فقه صلواته في قول الحنفية واميوست في رواية لا سهو ولو ترك الفاتحة ثم ذكر في الفاتحة  
 او بعد ما قام من الركوع لا يفت عليه السهو ولو نسي عن تكبيرات العيد يترك السهو ولو زاد في صلواته ركعا او سجدا او الفاتحة  
 صلواته ويترك السهو ولو فاتحه الصلوة ثم شك في كل كبر لا فقه ثم تذكر انه كبر ان شك الفقه عن او اشد شئ من الصلوة  
 كان عليه السهو والا فلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والتاء ثم تذكر كان عليه السهو ولا يكون الثانية مستقبلا  
 وطحا لادنى ولا فاتحه الظهر ثم نسي فظن انه في العصر فحلى ركعة او اكثر ثم تذكر كان في الظاهر لا سهو عليه لان تذكره لم يشك  
 او اركن ركعتك في ركعة او سجدة وطلال تذكره كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبق له حديث فذهب ليقول فقام ثم شك  
 انه صلى ثانيا او اربعا وشك في ركعة ثم استيقن فقام وضوءه عليه السهو فانه في حدة الصلوة وكان الشك

الشك في نهه الحاله بمنزلة الشك في ثبوت الاداء ولو شك في ذلك بيا مسلم طيلة واحدة ثم يستيقن بان تمام الصلوة  
 لا يتركه السهو لانه يحكم بعد الخروج من الصلوة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر الشك وشك الشك من السلام ثم يذكر  
 سلم كان عليه السهو وان افتتح الصلوة فقرأ الشاهد في قاعه قبل ان يشيع في قراءة الفاتحة عادة او ساءلها  
 عليه وان جهر بالتقوى او بالتسبيح او بالتسبيح لاسه عليه وان قرأ في أوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب لان تغير الفاتحة  
 في الشيعي الثاني ان شاء وان قرأ بالايكون قضا وتكون ترك الملتزمين الاولين قضا عليه السهو قرأ في الآخرين ولم يقرأ  
 واذا قرأ بما قال ايجيد يحجبه قراءة السورة ولا يحجبه قراءة الفاتحة بل حتى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك  
 انه صلى ركعة او ركعتين او شك في ان له اول الرقعة لم يخط الى من خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قد واقعه فتمه بذلك  
 فالولاباس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو ترك ركن اليمين في كسيرة الافتتاح ولا ترك ثناء الافتتاح والوقوف واليمين  
 ولا ترك التسبيح في الركعة الاولى ولا ترك سبح المدين حمده وربنا لك الحمد ولا ترك تكبيرات الركوع والسجود ولا  
 ترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا ترك ركن اليمين في تكبيرات اليمين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا اذا  
 او قرأ اكثر من اعمادها ساءلها منه بمنزلة ما قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة او الرابعة ساءلها لا سهو عليه  
 ولو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشيعي الثاني ولم يسبح عن ايجيد ان قال كان متحدا فقد اساء وان كان ساءلها  
 كان عليه سجود السهو وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح انه لا يخرج عليه في العمد ولا سجود في السهو عليه الا عند من عليه سجود  
 السهو في صلوة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر الشاهد سقط عنه سجود السهو وكذا الرمي في ثناء الفاتحة ثم  
 حتى احرقت الشمس وكذا في الحمد اذا خرج وقتها وكل ما ينشئ البناء اذا وجد بعد السلام سقط السهو اذ ييا مسلم عليه سجود  
 السهو ان سجد الامام للسر صحت الاقراء والافلا وعنه محمد رحمه الله صلى الله عليه وعلى كل حال اذا لم يسجد الامام للسهو لا يسجد  
 اذا سلم المصل على يده بل السلام عن يمينه لا سهو عليه وسلم عن يمينه اذا قد على الرابعة قدر الشاهد ثم تذكر بعد السلام انه  
 لم يشهد قال ابو يوسف ربح يعود ويشهد وقال زفر الحسن ربح لا يشهد اذا ترك صلوة الليل ناسيا فغضاها في النهار  
 رام فيها وخاف ساءلها كان عليه السهو وشي ان يحجرك لكون الغضا على وقت الاداء وان ليل في صلوة النهار يخاف ولا يحجرك  
 فان جهر ساءلها كان عليه السهو ولا رام في التطوع في الليل فخاف متحدا فقد اساء وان كان ساءلها عليه السهو واذا لم يقرأ  
 شيئا في الشيعي الاول يقرأ في الشيعي الثاني فاتحة الكتاب وسورة ويحجروا في قولهم جميعا ويسجد للسهو اذا اذرا السجدة

فصلية اربعة الصلاة من موضعها كان عليه السهو اذا سلم الميسوق سابقا لم يقرب السهو قبله اذا سلم  
 بعد الامام فان سلمت الامام لا سهو عليه الفصل اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجدا سابقا لم يجز  
 صلواته في قول الجعفي ومجروح وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرناه ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام  
 اروي الحسن بن عبيدة روح انه لم يزل السهو اذا عمل على العصر خسا وقد في الاربعة قد رتبته قالوا لا ينفيت اليها اخرى  
 لان النفل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه لغزوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطلوع ولم يتم الطلوع  
 ومن صحح انه ينفيت اليها ابدته وعليه الاحتياط لان الطلوع بعد العصر انما يكره اذا كان من اختيار اما اذا لم  
 عن اختيار فلا يكره وكذا قالوا في من اراد ان يطير في آخر الليل فلا يصلي ركعة طلع الفجر فلا تنفل ان جميعا لما قلنا اذا بدأ  
 بقراءة السورة في الركعة الاولى او الثانية فقرأ حرفا سابقا كان عليه السهو اذا سلم بعد ما قد رتبته ولم يثبت فانه  
 يثبت ويكفي سجدة في السهو ثم يثبت ثم يسلم اذا انتهى اليه في آخر الصلاة فلم يتم ثم ذكره اشتغل بقراءة التشهد فلا  
 ترا البعض سلم قبل ان تمام التشهد فانه صلواته في قول الجعفي يرفع يديه يرفع يديه كان قوله الاول ان يرفع يديه الى قراءة التشهد  
 ناذر اذا سلم قبل ان تمام التشهد فانه صلواته وبنا على مجروح لا ينفى صلواته لان قوله الاول بالرفع يديه بالعود الى قراءة التشهد وانما  
 بقدر ما زاد ولم يرفع يديه الا ان محل قراءة التشهد العدة فلا ضرورة الى ارتفاعها وعليه الفتوى ومن هذا اختلف المشايخ في  
 مسئلة لا روايتها فيها اذا انتهى النعته والسورة حتى يكسح قد ذكر في ركوعه فانتقب قائما للقرآن ثم ندم سجدة ولم يعد الركوع قال  
 فقد صلواته لانه لا انتقب قائما للقرآن او يرفع يديه فلو كان بعد الركوع فقد صلواته وقال بعضهم لا يرفع يديه كل الركوع او  
 لم يرفع يديه الا ان يرفع يديه كان لا يرفع يديه فلو كان بعد الركوع فقد صلواته وقال بعضهم لا يرفع يديه كل الركوع او  
 اخرى لا سهو عليه اذا انكس في سجدة السهو سجدة او سجدة في ركوعه ثم ذكر لا سهو عليه الميسوق اذا لم يتابع الامام  
 في سجدة السهو سبانيا ينعني كذا سجدة ان وتطم الثانية الاولى وان لم يسجد فيما يقضي وخرج عن صلواته سجدة السهو الذي كان  
 من الامام استحسانا ولتتابع الامام في سجدة السهو ثم سبانيا ينعني فانه يسجد لسهو الامام سبانيا في صلواته ثم احث تقدم  
 غيره منها الثاني ان ينعني سجدة الثاني في سجدة كذا ذلك اذا سلم وعليه هو مقام الميسوق الى قضاء ما سبق فقرأ ركع  
 فلم يسجد وسجد الامام لسهو سابق الميسوق في سجدة السهو وقيد من قدر التشهد لان القراءة لم يتركه لا جرم لسجد لا يتابع  
 الامام لان القراءة قد تكرر ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التيقيد بالسجدة بعيد القيام والركوع لان قيامه وذكره

وركوعه قبل سجود الامام للسهو ورفع يده بالثابت فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام  
الامام فان قام قبل ان يغريخ الامام من التشهد فالحكم على وجهه اما ان كان سبوقا بركعة او بركعتين او ثلثت فالحكم مسبقا  
بركعة ان وقع من قرائته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة : حازت صلواته لمضى على ذلك بان لم ينع  
من قرائته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك فحدث صلواته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من  
التشهد لم يغير فادامضى على ذلك فحدث ترك ركعة فلا يجوز ركعة الا وكان سبوقا بركعتين لانه ترك القراءة في احديهما  
والا وكان سبوقا ثلث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر المكان قام به فراغ الامام من التشهد  
او في قومه وقراني الاخوان بايجوز به الصلوة جازت صلواته وان ركع في الاصل قبل فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك  
فحدث صلواته وجعل صلى المغرب ركعتين وقد قدر التشهد وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر ثم سجد ثم تكلم ثم سلم ثم انظر  
به ما سجدة استاذ قبل ذلك فحدث المغرب لانه احتل الى استئذان قبل اكمال الغزفة ووصل الى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر ان صلواته  
قد حدثت فقام وكبر المغرب ثانيا ووصل الى ان صلى ركعة وقد قدر التشهد جازا المغرب والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم تصح فبقي  
في الاصل فاذا صلى ركعة وقد تم الصلوة والا فلا وان فتح المغرب ووصل ركعة فظن انه كبير لا فتاح فافتحا ووصل ثلث ركعات  
جازت صلواته لانه في مرة اثنية تعد على اثنية وهي ثالثة حقيقة ووصل الى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتح ووصل ثلث ركعات لا يجوز  
صلواته لانه في الاولى فاذا لم يقبل على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على راس الثالثة ففقد صلواته اذا صلى الظهر بها  
وتذكر كبره السلام انه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلوة ففعل او بعباد وسلم وذهب فحدث صلواته لانه استقبل الظهر  
لم تصح لانه كان في الاول بقضاءها المكتوبة بان فانه قبل اكمال المكتوبة ففقد صلواته وجعل صلى الثانية وسلم على راس الركعتين  
على ظن انها تروحية او سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها جمعة او اتفق سلم على راس الركعتين على ظن انه سافر فاستقبل الصلوة  
او سلم على راس الركعتين على ظن انها اربعة فانه لم يضي على صلواته وسجد للسهو لانه في المسائل الثلث سلم مع علمه انه صلى  
ركعتين فكان غايه اني اسلام على راس الركعتين فيصل صلواته اما في الثالثة الرابعة سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى  
اربعا فكان سائيا فلم يكن غايه اسلام على راس ركعتين فلا يبطل صلواته وعن محمد رح انه لا ينبغي كذا فظن انه احدث فافتر  
ثم علم انه لم يحدث وعندهما كان له ان يتبع على صلواته ما لم يخرج من المسجد وعنده محمد رح لا ينبغي فلو كان في هذه المسئلة  
الاربعة اذ ارفع راسه عن الركوع من الركعة الثالثة فذكر انه لم يجز في الثانية السجدة واحدة فانه سجد تلك السجدة ثم سجد



ثالثة ثم يسجد بها تسجدتين ثم يتم صلاته لان غوده الى السجدة المتروكة لا يرقض الركوع ويلزم السهو لانه اخر السجدة في  
 الركعة انما يتبين عليها وان تذكر وهو ركعتي في الثالثة انه ترك ركعتي السجدة فانه يسجد السجدة المتروكة ويشهد ثم يقوم  
 فيصلي الثالثة والرابعة بركوعها وجودها لانه لا يذكر في الركوع والركوع قبل رفع اليدين مما قبل الارقاءض فكان ركوعه في السجدة  
 المتروكة رقتا الركوع فيرقض سجدة ثالثة في تمام الصلاة او يسجد السجدة الثانية في الركعة الثالثة في ردها الى السجدة العلية يرقض  
 قبل ان يقعد قدر التشهد فسدت صلاته لان العودة الى السجدة يرقض العدة في ردها الى السجدة العلية يرقض  
 العدة باقيا الروايات اذ هو اختيار من الشرحي في العودة الى السجدة لا يرقض العدة باقيا الروايات اذ هو اختيار من الشرحي في العودة الى السجدة  
 وعليه سجدة السجدة الثالثة في الركعة وقعد قدر التشهد فان سجدة السجدة الثالثة في الركعة وقعد قدر التشهد فان سجدة السجدة الثالثة في الركعة  
 لا رقاءض العدة ولا تعد صلوته والقوم لا يطلع الثالثة السجدة اصل ركعتين وسها فيها وسجد السهو ثم نوى الاقامة  
 فيه فطلب رضاء اربعا ووصل الى الركعتين فلو عاد وسها فيها وسجد السهو فادان بين عليهما ركعتين لا بين من عليه السهو اذا  
 سلم وهو يريد ان لا يسجد السهو كان عليه ان يسجد رغبة باطله رجل ترك من صلوته سجدة صليته للسجدة فسلم وهو ذاكر  
 احد منهما فسدت صلاته كانت المذكورة صليته او سجدة وعن ابي سعيد ربح ان كان ناسيا للسجدة وذكره في السجدة فذكر  
 ما كان على العكس فسد صلاته ولو سلم وهو ذاكر انه قد قدر التشهد لم يقرأ التشهد ثم ذكر ان عليه سجدة للسجدة لا يعود لانه  
 سلم عنه وصدوته ثالثة فانه لم يترك ركعا وكذا لو سلم وهو ذاكر ان عليه سجدة السجدة الثالثة ثم ذكر انه لم يشهد فانه لا يعود  
 ولا يسجد سجدة وصدوته ثالثة اصلها اذا نسي سجدة السجدة الثالثة في موضعها ثم ذكر ان الركوع او في السجدة او في السجدة فانه يخرجها  
 ساجدا ثم يعود الى مكانه فيصلي به سجدة ثالثة وان كان لم يجد جازت صلاته وان اعاد الى آخر صلوته اخرا لان السجدة واحدة وذكر  
 اما ما وصل ركعة وترك منها سجدة فصل ركعة اخرى وسجد بها ذكر المتروكة في السجدة فانه يرف راسه في السجدة ويسجد المتروكة  
 ثم يركع بها انما انقضت نسيها واستحسانا فاما قبل ذلك الى المتروكة هل يرقض المكان يتخلل من المتروكة بين  
 التي تذكر فيها ثالثة لا يرقض باقيا الروايات فلا يلزم إعادة ذلك وان لم يكن ركعة ثالثة فذلك في ظاهر الرواية وروي  
 الحسن عن ابي خنيفة ربح انه يرقض اذا قرأ في الشفع الثاني من الفهم او العصر او الفاتحة والسورة ساجدا لا يسجد  
 قرأ في صلوته الحمد سورة السجدة وسجد بها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تحات في سجده لا يسجد عليه لانه لم يركع الفاتحة مرتين على الروايات  
 فصل فيما يفيد الصلوة لنفسه للصلوة نزعان فقل والاول اذا احدث في صلوته من بول او غائط او دبر

ابرح ارمات منته اذنت معلومة وان سبقت الحدث ولم يتوان كان صدقاً موجباً مثل ذلك والحقان موجباً للوضوء  
 فالحقان للعدل الآدمي لا لغيره الصلوة بل بوجوبها يعني اذا كان على يد من دخل او برأه او بشرة فتمت ايده واما ان قال منته الدم منته  
 صلوة لانه منته الحدث وان لم ينزها كلها انتفت باسباب اليد او الترتيب في الركوع او السجود واما ان قال منته الدم منته صلوة  
 في قول الجنيته ومخرج وهو ينزهاه بالوراء ان منتهه او حجرة وفي خلافات على قول الجنيته ومخرج فبطلت صلوة  
 انما اذ كان الرقعة من السقف حجرة خشب على المعلى مشي ان غاداه وكذا الوضوء في رجل المشي او رشح جبهته  
 على الارض في السجود فقال منته الدم من غير قصدت صلوة عنه ما قيل قصد عند الحبل لان الاحتمال لا يمكن فاذا لم يتجزأ  
 كانه بقية ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقطت منها غمرة فخرته وان لم يصبه الحدث كانه فعل فلا يفسد من افعال الصلوة الحقان كثيراً  
 له منه بقية صلوة الحقان ليس الا قصد صلوة واختلوا في القعدة والكثرة قال بعضهم كل قيام بايديين فهو تكبير وقيام بيد  
 واحدة فهو يسير الم تكرر فعلى هذا القول المعلى اذ ضرب دابة مرة او مرتين لا قصد صلوة لان الضرب يتم به واحد وان  
 ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة قصد صلوة ولو كان في صلاة الظهر او العشاء اربع ركعات فضرها في كل ركعة مرة او مرتين  
 لا قصد صلوة وان ضربها ثلث مرات في ركعة واحدة قصد صلوة وكذا لو انتفض من غمامة كورضاه مرة او مرتين لا قصد  
 لان ذلك يحصل بيد واحدة وان تم منته صلوة لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا انحدرت منته صلواتها ولو امكن الباب  
 لا قصد صلوة لان ذلك يحصل بفعلين باوخال اليد في المعلق ثم شد المعلق وان افتتح الباب المعلق منته صلوة لانه يحتاج  
 الى اوخال اليد في المعلق ثم تحريك المعلق وقت الافتتح ثم اخراج المعلق من موضع الشد ولو شد السراويل قصد صلوة لانه يحتاج  
 الى استعمال اليدين وان حل الازار لا قصد لانه يتم به واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الزر القميص قصد ولو حل لا قصد  
 ولو رشح الغمامة ووضعها على الارض او رشحها من الارض ووضعها على الراس لا قصد لانه يتم به واحدة من غير تكرار ولو  
 نزع القميص لا قصد ولو لبس القميص قصد ولو تمسك او قطع عليه لا قصد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولو لبس  
 الخفين منته صلوة لانه لا يتم به واحدة ولو اخرج دابة او اسبجها او نزع اسبج منته صلوة وان اسكبها او قطع  
 اللجام لا قصد ولو لبس العنقوشة او بخرها لا قصد وان رمى طير الم قصد صلوة فيل هذا اذا كان الجحرية و  
 اما اذا اخذ الجحر من الارض رمى طير الم قصد صلوة ولو تروح بمرقة او بكلام لا قصد صلوة وقد مر قبل هذا وان اكل او  
 شرب غداً او ما سبباً منته صلوة لانه ليس من افعال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والغنى والاسنان وان ابلغ

بين استنائه في الكتاب انه لا تقعد الصلوة ولم يفعل قبل هذا وكان قليلا ما كان كثير فيه الصلوة ثم اختلفوا في التقية  
والكثرة بعضهم قد رواه القليل بما دون المحبة وسوى منها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ما انعم الله عليه الصلوة ويزن  
بين الصلوة وبين الصوم وان ضرب السابيعم او مبدعت صلوة وان تقعد سيقا او غيره لا تقعد صلوة وكذا اذا  
تردى برؤا او جمل شيئا فسيقا عمل بيده واحدة او جمل شيئا او ثوبا على عاتقه لم تقعد صلوة وان كان قليلا يحمل بالاجر  
بمقابلة فدت صلوة وان رفع الماربين يديه برأس او يديه لا تقعد صلوة وان رمى سهم فدت صلوة لانه كثير قالوا  
اذا اخذ القوس والسهم وفتح السهم على الوتر رمى به فاما اذا كان القوس في يده والسهم على الوتر رمى لا تقعد صلوة  
واترك الذاب فدت صلوة لانه لا يتم باليدين وان نزل من الذاب لم تقعد لان النزول ممكن به وان استعمل اليد  
بان يحمل عليه من جانب ويخرج نفسه على الارض فالتواكيا شكل بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان صلوة تقعد  
ويكون ان يجاب من هذا يقال ان من غير انتقل اليه بخار كان هو الذي اركب فيه وهذا على قول من يقدر الكثير على اليد  
وهو احتيا راي شيخ الامام ابي جعفر بن الفضل نجح وقال بعضهم النكاح بحال لوراء ان يستيقن انه ليس في صلوة فهو  
كثير وان كان يشك ان في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم في قول ذلك الى راي المصلي  
ان يستيقن واستكثر ثم كثيرا والافلا قال الشيخ الامام شمس الائمة الطواني نجح في القول اقرب الى انه يذهب بغيره ربح  
لانه في جنس نهو المسائل لا يقدر تقدير ابل فيفرض ذلك الى راي المتبلي به وتوكل المصلي وجهه عن القبلة من غير تقدير فدت  
صلوة وكذا الوقت على الامام من غير قدره ولو كان في الصحراء فخر من موضع تيمم فدت صلوة قال الامام ابو علي الحسيني  
لا تقعد صلوة بالم ياتر مقدار سجود من خلفه وكذا من يمينه او من يساره بقدر ما قلنا كان في وجه القبلة المرأة اذا غلبت لها  
اعتوت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فدت صلوة وليس اليه بها كما لمسجه للرجل وقال الله تعالى لا  
السنفي ربح لا تقعد صلواتها والبيت لها كما لمسجه للرجل ولو كان المقتدى على بين الامام فجاو ثاقت واجتذب الموت  
الى نفسه بركب انثا او قبل لم تقعد صلوة الموت وقال بعضهم اذا اجتذب به جبل الكثير تقعد سجادة المرأة الرجل  
في صلوة مشتركة شركة الخيرية والاولا تقعد صلوة الرجل فالت محاذات المرأة او كثرت بالثا كانت المرأة او ضيق  
عائته لان العائته من اهل الصلوة ثاب عليها اقتدت بالم فزى امامها في الغريفة او اقتدت مقطوعة بالقرض فان  
قامت بحجب امام فزى امامها وكبرت مع الامام لم تقعد تحريم الامام بها الصحيح وان قدمت على الامام وامنت به

وأتممت به ثم نفض صلوته الإمام وهذه الحادثة أن يجاذى عضدها من الرجل حتى لو كانت المرأة على  
 الظلة ورجل يجاذبها أسفل منها وأخضعها المكان يجاذى الرجل شيئاً منها فنفض صلوته ويصح اقتداء المرأة بالرجل  
 في صلوته المحبة وإن لم يزلها معها وكذا يصح اقتداء القاري بالاممي من غير أن يجرى المارة حتى نفض صلوته الاممي  
 المرأة إذا وصلت غير قطع جاز وكذا لا تامة البانة إذا وصلت غير قطع جاز فإن وقعت البانة في خلال الصلوة  
 فست من ساقها بارت صلوته وأجره أو قطع الصلوة طارئة وجده الثوب في خلال الصلوة فنفض صلوته يعني إذا  
 سبقه الحدث في الصلوة كانت ساقه بعد الحدث ولم يضر فندت صلوته وذهب حمله مسائل أحد نهانده ومنها إذا  
 الثوب أو البدين نجاسة أكثر من قدر الدرهم من غير حدثه ومنها إذا طرح المقتدى في الرحمة امام الامام أو في صف  
 النساء أو في مكان مجلس أو جلوسه من القبلة أو طرح الأزاره أو سقط عن المصلي ثوبه أو كسفت عورة فيها أو نعت ذلك  
 فندت صلوته قل ذلك أكثر وإن لم يتغير فإن سجدة مع ذلك أو ركعة فندت صلوته علم بذلك أو لم يعلم وإن يؤدونها  
 وكنت فالكفان غير لا نقض في قولهم وإن وجد سبيلاً من التنبه عنها فكنت من غير عذر اختلف الروايات فيه  
 وظاهر الرواية عن محمد ربح أن صلوته نقض وقيل قل الخفية مخرج في هذا القول محمد ربح وأن تجلس ثوبه أو بدنه سجدة  
 بأن ربح فاصاب الرغبات ثوبه أو بدنه الكفان قليلاً ففعل فيها جازة والكفان كثيرة وليس من ثوب آخر فانه يضر  
 ويترضا وضل النجاسة يعني على صلوته لأن الشروع بجزء البناء في الرغبات معه أنه يصيب ذلك جسده وثوبه  
 فلا يمنع البناء المصلي إذا كانت سبق الحدث فانضرت سبقة الحدث في الطلوع لا يجوز له البناء في قول الحنفية  
 ونحوه ربح وروى سبقة الحدث في الصلوة فانضرت ترغباته أحدث ثم لا يجوز له البناء ولو تيقن في صلوته بل الشاهد  
 نقض صلوته كما أحدث ثم لا يجوز له البناء ولو تيقن بعد الشاهد أو بعد ما عاد إلى سجدة السهو فيقف طارئة ولا نقض صلوته ويؤدع  
 إلى سجدة السهو لا يفيض طارئة ونقض صلوته لا يفرق بين إذا أحدث الإمام فقدم محمداً أو حبساً أو امرأة أو صبياً  
 أو عبداً أو كافراً وخرج من المسجد فندت صلوته الكل وإن لم يخرج الإمام من المسجد حتى قدم هؤلاء رجلاً أو صبياً  
 ان قدم الحدث أو الحجب موصفاً صحيح فندتها ولا يصح تقديم غيرهما إلا في العلم القرآن فندت صلوته وكذا إذا  
 قام القاري بحجب الاممي يصلي صلوته الاممي فنفض صلوته الاممي وقال أبو يوسف ومحمد ربح أن تعلم الاممي بعد النقض  
 أنه الشاهد لا تنقض صلوته وإن تعلم الاممي بعد ما سلم وعليه فهو لا نقض صلوته عند الكل ولو تعلم بعد ما سلم أنه كرسجدة

الصلاة عند صلوة في قول المجتهد مرجح ولو كانت السجدة صليته عند صلوة عند الكل ولو كان الامم معتدلاً  
 بالقارى فسلم القرآن في وسط الصلاة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مرجح لا تعد صلوة القارى اذا جاز  
 انزب في صلوة تعد صلوة وكذلك صاحب الجرح السائل اذا قطع ومنه اخرج الوقت في خلال الصلاة و  
 التيمم اذا جاز الماد ما جاز الخفت اذا انقضت مدة سجود صاحب الجيرة اذا سقطت الجيرة في الصلاة ورجح  
 عند صلوة رجل على اربع ركعات فتكونا لم يقعد على اثنائه لم تعد صلوة استحقاقاً ولو صلى ست ركعات او  
 ثمان ركعات ولم يقعد الا في آخرهن اختلفوا في ذلك قال بعضهم تعد صلوة قياساً واحتجوا بما قال بعضهم  
 والادل سواء صلى للجيرة اذا خرج وقتها عند صلوة وهو ما تقدم سواء المرأة اذا انقضت ولها في الصلاة  
 تعد صلواتها ولو جاء الصبي وارفع من ثديها مرقى كارتبه فنزل بها عند صلواتها وان مضى او مضى  
 لم ينزل بها تعد صلواتها وان مضى نكت محات تعد صلواتها مثل اللبن او لم ينزل اذا قرأ المصلي من المصحف  
 عند صلوة في قول المجتهد مرجح ولو نظر في المصحف او الحراب فهم ولم يقرأ لا تعد صلوة وهو الصحيح ولو قرأ  
 من الانجيل والنور والزمور ويحسن القرآن او لا يحسن عند صلوة وكذا الوائش شراً فيه تسبيح اذا  
 بهتيل عند صلوة ولو اتى على المصلي اربع عند صلوة ولو كانت المرأة في الصلاة فجاءتها زوجها من الغيب  
 عند صلواتها وان لم ينزل منها لجهته وكذا الرجلها شهوة او غير شهوة او معها شهوة ولو نظر الى فرج المطلقة  
 طلاقاً جازياً من شهوة بصير اجاباً لا تعد صلوة في رواية وكذا لو نظر المصلي الى فرج المرأة شهوة حرمت عليه  
 اهما وانبتها لا تعد صلوة في رواية ولو صلى الرجل قميصاً محلول الحياض بصره في الركوع والسجود على فرجه ذكرنا  
 انه لا تعد صلوة في رواية تعد وهو اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل مرجح ولو نظر ان تحت  
 القميص راي عورة المصلي لا تعد صلوة ولو قبلت المصلي امرأة ولم يشبهها لم تعد صلوة اذا نام المصلي  
 مضطجاً استنداً عند صلوة ولو قرئ صلوة ولم يتم قال نفسه حتى اضطجع اختلفوا فيه قال بعضهم ينقض طهارته  
 ولا تعد صلوة وله ان يوضأ ويبنى وقال بعضهم لا تعد صلوة ولا ينقض طهارته كما لو نام في السجود ولو نام بين  
 ركوعه او سجوده ان لم يتم ذلك لا تعد صلوة وان تم عند في السجود ولا تعد في الركوع ولو كتب على يده  
 ادنى الهمزة او فى شئ لا يستبين لم تعد صلوة وان كتب على الارض شيئاً عند صلوة اذا اكثر وتفرغ

ولو مضى فلما فسدت صلوته اذا اكثر وكذا اخذ من الخارج سمعة واتباعها فسدت صلوته في رواية ولو كان في نية بلحية  
 فلا كفاية فسدت صلوته وان لم يكن لها فدخل في جوفه منها شي من سيرة لم يفسد صلوته وكذا لو ابتلع وما خرج من بين اسنانه  
 لم يفسد صلوته اذا لم يكن ملا الفم وكذا الوفا وقل من ملا الفم فنادى الى جوفه وهو لا يملك اسكاه لا يفسد صلوته ولو  
 اذ بهن راسه ونحوه او احتل اجعل يار الوارد على راسه فسدت صلوته قبل هذا اذا تبادل العارورة غضب الرحمن على  
 يده ولو كان في يده ففسح براسه او بلحية لم يفسد صلوته ولو سلم الانسان على المصلي فانشأ له السلام براسه او بيده  
 او وجبه لا يفسد صلوته ولو صاغ المصلي رجلا يريده التسليم فسدت صلوته ولو تمف شجرة او شترتين بمرة او مرتين  
 لا يفسد وان تمف ثمارات فسدت صلوته وكذا لو قتل الفلانة مرارا متدراكا فسدت صلوته ولو شفى في صلوته مقدار  
 صنف واحد لم يفسد صلوته ولو كان مقدار صنفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلوته وان مشى الى صنف ووقف  
 ثم مشى الى صنف لا يفسد صلوته ولو رجع المصلي من مقام ثم وضع من غير ان يحول عن القبلة لا يفسد صلوته ولو طلب من  
 المصلي ان يشيئا فامسى المصلي براسه نعم او اذ ان درجها وقال اجيد هو فادى براسه نعم لا يفسد صلوته  
 ولو رجع المصلي الفتيلة في المسحوق لا يفسد صلوته ولو فكر في صلوته فذكر حديثا او شرا ان شاء الله تعالى لم يفسد  
 ذلك بلبانه لم يفسد صلوته ولو اكتشف برقع شعر المرأة وساقها في الصلوة فسدت صلوته والمعتبر في انشاء  
 الصلوة المكشوف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر تسوي بينهما هو الصحيح وقال ابو يوسف ربح  
 ساقها ليس بمبورة وذراعها كبطونها في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف وهو رواية عن اخيه ربح ذراعها ليس  
 بمبورة حتى لوصلت الحرة وذراعها المكشوفان جاز صلواتها في قدامها روايتان والصحيح ان المكشوف ربح القدم  
 يمنع الصلوة والكف والوجه ليس بمبورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موقوف على حدة والمكشوف ربحها يمنع الصلوة  
 وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذكر مع الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عصورا  
 المكشوف ربحها جميعا يمنع الصلوة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبق له الحدث قد ذهب اليه فاما المكشوف عورته  
 في الوضوء او كشفها هو قال القاضي الامام الاجل ابو علي النخعي ربح ان لم يجد بد من ذلك لم يفسد صلوته وان ربح  
 منه ابا ان يمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة تحت الفحص فابدى عورته فسدت صلوته وكذا المرأة اذا  
 سبق لها الحدث في الصلوة واحتاجت الى انبائها ان كشفت عورتها وعضائها في الوضوء وتقبل اذا لم يجد

جرد من ذلك وما لم يصبه المصلي إذا كُثِّفَ العورة في وضوئه يستقبل الصلوة ولا يجني ذكر المرأة كما لو كُثِّفَ العورة  
 في الصلوة لنفسه صلوة، والصحيح هو الأول لأن جواز البناء للمرأة مفروض عليها مع أنها كُثِّفَ عورتها في الوضوء  
 ظاهر وليس هذا كما لو كُثِّفَ العورة في الصلوة لا ترى أن من سبقه الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويترخص ولو  
 نزع خفيه في الصلوة لنفسه صلوة وكذلك ما صح الخلف إذا انقضت مدة مسحة في الصلوة لنفسه صلوة ولو سبقه  
 الحدث في الصلوة فزوبان وضوءه انقضت به مسحة كان له أن ينزع خفيه ويترخص ديني ولو صلى رجل بكثرة  
 الرأس وهو يحد عمامته كان على وجه النفل والمقصر لا بأس به والكان على وجه النفل يكره ولو صلى رافعا  
 كبره إلى المرافقين كره من سبقه الحدث في الصلوة له أن يستقي الماء من البئر يترخصا ديني إذا لم يكن عنده ماء آخر  
 وذكر الكوفي والقدرسي روح أن الاستقاء يمنع البناء ولا انتهى إلى نهريه ما وجدوا عنه إلى نهريه آخر فانه يستقبل  
 الصلوة ولو سبقه الحدث في الصلوة فذهب ليرخصا فوجد الماء فخرزه فانه يستقبل الصلوة ولو سبقه  
 الحدث وبقره يترخص به إلى الماء قالوا كان مؤنة النزع والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب إلى الماء فانه  
 يستقي ولا يذهب إلى الماء المصلي إذا قال ما الغم ينقص طهارته ولا لنفسه صلوة وله أن يترخصا ديني وانقضاء  
 أقل من ما الغم لا ينقص طهارته ولا لنفسه صلوة وإن قال ما الغم ثم ابتلعه ولم يجبه وهو يقدر على أن يجبه لنفسه  
 صلوة وإن لم يكن ما الغم لا لنفسه صلوة في قول أبي يوسف في رجل يمشي في الليل فوجد الماء فخرزه فانه يستقبل  
 حصر من المرأة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدار ما يحجز به الصلوة جاز في الخفية روح ولا لنفسه صلوة وأما الخفية  
 من حيث القول إذا تكلم في صلوة عابدا أو ناسيا أو نائما يسيرا أو كثيرا قبل أن يعيد فذكر البتة ضد صلوة  
 وكذا إذا سلم على أن أدرك السلام ولو لم أدرك السلام على أحد أيا فقال السلام ثم علم فسكت لنفسه  
 صلوة ولو تكلم في صلوة فأن سأل ومعه غير صورته لا لنفسه صلوة وإن ارتفع صورته فحصل به حرمة المكان  
 من ذكر النجاسة وإن لم يفسد صلوة والكان من وجع أو مصيبة لنفسه صلوة وكذا الرقال إن أوقف وإن في  
 صلوة فقال له أو أده لنفسه صلوة المكان من وجع أو مصيبة والكان به مرض لا يمكنه الامتناع منه من عجز  
 أنه قال لا لنفسه صلوة لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون غفرا كما لو غلس وحصل به حرمة أو تخبث أو ثأب  
 فارتفع صورته فحصل به حرمة لم يفسد صلوة ولو لم يفسد غفرا أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ

قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في تفسيره في قوله لا يركع الا بركعة واحدة  
لانه ليس من كلام الناس وان تضمن الختان بقدر لا تقصص صلوته والختان بغير قدر تقصص صلوته ولو عطف رجل فقال  
يركع احدى صلاته لانه خاطبه ولو عطف المصلي فقال له رجل يركع فقال المصلي آتين فندت صلوته لانه  
اجابه ولو كان يجب المصلي العاطس بركعة اخرى في صلوته فاما عطف المصلي فقال له رجل ليس في صلوته يركع احدى  
المصلين آتين فندت صلوته العاطس لانه اجابه ولا تقصص صلوته غير العاطس لان آتية ليس بجواب ولو عطف  
المصلي فقال له رجل في صلوته الحمد لله روى عن محمد بن ابي قال لا تقصص صلوته وان اراد به الجواب وان قال  
احدى صلاته لان الاول تحميد وليس بجواب ولو عطف المصلي فبني ان ركعت فان قال الحمد لله لا تقصص صلوته لان  
هذا ليس بختاب من العاطس فيه ولو قال يركع احدى صلاته فبني ان لا تقصص كما لو دعا به عاذاً آخر المصلي  
اذ فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن لا تقصص صلوته عند الكل وان اراد به تسليم ذلك الرجل تقصص صلوته  
لانه ليس من اعمال الصلوة ثم لا تقصص صلوته بالفتح مرة او شتر طرية الكثرانية روايتان والاصح ان لا شتر طرية  
فتسبح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي ففقدت صلوته لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه الختان ذلك  
قبل ان يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة ولم ينقل الامام الى آية اخرى جاز ولا تقصص صلوته اخذ الامام بفتح اوله ياخذ  
والختان ذلك يده ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة فان انقل الامام الى آية اخرى لا ينبغي له ان يفتح فان فتش و اراد به  
التعليم فندت صلوته وان اخذ الامام بفتح تقصص صلوته الكل وان قرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم  
ينقل الى آية اخرى حتى ينتهي المقتضى اختلفوا فيه والصحيح انه لا تقصص صلوته الفاتح وان اخذ الامام بفتح لا تقصص صلوته ولا ينبغي  
للمقتضى ان ينتهي قبل الاستقلال ولا الامام ان ينتهي المقتضى الى المفتح لكنه يركع الختان فقرأ قدر ما يجوز به الصلوة  
او ينقل الى آية اخرى المصلي اذا خبر بخبر يسير فقال الحمد لله او اخبر بما يحجب فقال سبحان الله او خبر به ولو قال  
لا اله الا الله او قال الله اكبر لم يرد به الجواب لم تقصص صلوته في قولهم سبحان الله او الجواب فندت صلوته في قول اخبر  
و محمد بن حنبل قال لا اله الا الله او قال صلى الله عليه وسلم او قال الله اكبر لا تقصص صلوته في قولهم ولو اخبر بمصيبة او  
خبر بسوءه فقال نام الله راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تقصص صلوته في قولهم وان اراد به الجواب قال بعضهم  
تقصص صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده رجل اسمعني فقال لا ينبغي اخذ الكتاب



بقوة ارجل اسمه موسى فقال يا ربك عني في المسئلة وانيه خارج منها فاني اربك منها انفسه  
قراءة القرآن لم تقص صلوة بالافتاق وان قصد بالخطاب نفسه في قولهم ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
عن نفسه كما قال زهر بن علي اللبني تفسيره كذا او قيل صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
منشيه ان اراد به الجواب نفسه صلوة ولا علة ولا تردد الباب على الصلوة او فردى من الخارج فقال ومن دخل كان امنا  
واراد به الجواب والاذن بالرفق لنفسه صلوة وان صحيح يريد به اعطاه راحة في الصلوة لا لنفسه صلوة ولولا اني اربك  
بين يدي الصلوة ان الله اذن فقال الصلوة لا لنفسه صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
او قال اللهم اغفر لوالدي ووالدي والذين آمنوا من قبلي في هذه الآية ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
الكل الى روح لا لنفسه صلوة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع نفسه صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
قال اللهم اغفر لوالدي ووالدي والذين آمنوا من قبلي في هذه الآية ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
في صلوة نفسه صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
الاذن فمدت صلوة في قول الجنيح روح وقال البربري مع نفسه صلوة حتى يقول حي على الصلوة حي على الصلوة  
وكذا اذا سمع الاذان في الصلوة فقال المصلّي قتل بافال المودون واراد به جواب الاذان نفسه صلوة في قول الجنيح روح  
وعلى قول البربري مع نفسه صلوة حتى يقول حي على الصلوة حي على الصلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
امراة لنفسه صلوة فالحاصل انه اذا سمع في الصلوة باجا في الصلوة او في القرآن او في المائدة لا لنفسه صلوة وان لم يكن  
في القرآن ولا في المائدة ولا في سائر الجاهل يستحيل سواه من العباد لا لنفسه صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
الامام آية الترتيب فقال القدي صدق الله ولجت رسلا فداوا ولا لنفسه صلوة ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
وهذا ثم لنفسه صلوة واذا جرى على ان المصلّي نعم فان كان ذلك عادة لا يجري على ان في غير الصلوة عادة فمدت  
صلوة لانه من كلامه وان لم يكن ذلك عادة لا لنفسه صلوة لانه قرآن ولولا اني اربك من الله على وادوية الانتصار  
ان كان ذلك عادة لا لنفسه صلوة ولا علة كذا كذا في القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي ولا يحسن جازني قول الجنيح  
روح ووسيلة الحديث في الصلوة تذهب للوضوء فقرأ القرآن في الصلاة او في الرجوع نفسه صلوة وان سمع

ان سجد لا تقصد المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فذلك في امر الاخرة لم تقصد  
 صلاته وان كان في امر الدنيا تقصد صلواته ومما قصد الصلوة الخطا في القراءة **فصل في قراءة القرآن**  
 خطا وفي الاحكام المتعلقة بالقراءة المصلي اذا اخطا في القراءة فذلك لا يخلو من وجه اما ان يكون الخطا في الاعراب  
 او تخفيف المشددة او تشديد الخفيف او ترك المدة او بادخال المدة في غير موضع فذلك حرج بكان حرجا او ترك  
 مكان كلمة او آية مكان آية او بالتقديم والتأخير او بوصول المقول او قطعه او بغيره في انسية واما الخطا في الاعراب  
 اذا لم يغير المعنى لا تقصد الصلوة عند الكل كما لو قرأ المزمين في المرات او قرأ لم يحل له عرجا بان يفسد او قرأ ما مقام  
 قرأ او قرأ الحمد مدرب العالمين بغير الدال ونصب يمين الرحيم وزن الرحمن فذلك يفسد الباء او يكسر الباء فان ذلك  
 لا يقصد الصلوة لان الخطا في الاعراب مما لا يمكن الاخر اذ من يفسد قوله او قال الرجل بغيره بانخفض او قال لا  
 زينت منيب القاسم لا يفهم من الخطا بانفسهم من الصواب وان غير المعنى تغييرا فاشياء بان قرأ وعصى آدم ربه فغوى  
 بنصب يمين آدم وزينع باو ربه او قرأ الباري الصواب بنصب الواو او قرأ انما نخشى الله من عباده العلماء برفع الله  
 بنصب العلماء او قرأ انما خلقنا نبتع الفات وجعلنا نبتع الام وانزلنا نبتع الام ومن يفسد الزنوب الامم بنصب  
 وما نعلم ما يؤيد الامم نبتع الحار ولا نغيركم باسم الزنوب نبتع التين وكسر الواو وان امريرى من البشر كمن  
 ورسوله كسر لام الرسول وانت خير المرسلين نبتع الزاء وما شئت ذلك مما لو تقصد به يكفر اذا قرأ خطا فقد  
 صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن مقاتل وابو نصر محمد بن سلام وابو بكر بن سعيد الطنجي  
 والفقهاء الجعفر السند والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام اسمعيل الزاهد وشمس المائنة الحلو في  
 لا تقصد صلواته وما قاله المتقدمون احوط لانه لو لم يكن كذا او ما يكون كذا لا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون ارجح  
 لان الناس لا يميزون بين الاعراب واعراب فلا تقصد الصلوة وهذا على قول ابو يوسف رحمه الله لانه لا يعتبر الاعراب  
 عرفت ذلك في مسائلها اذا قال الرجل لا مراة انت واحدة ونوى به الطلاق عند وقوع الطلاق بنصب الواو او نوى  
 او لم يبرها ومنها لو قال نسيت اياك في قول محمد رحمه الله لا يبرمه شيئا ويحل على الوعد ولو قال انا فاقب اياك  
 يكون اقرا في قول محمد رحمه الله بالنقل وفي قول ابو يوسف رحمه الله لا يبرمه شيئا في الوجهين ومنها لو قال لعبد  
 راسك راس جرادر اس جرادر اس حرج في قول ابو يوسف رحمه الله يسوي بين الكل ولا يفتق وفي قول محمد رحمه الله

في الوجه الثالث ثم بعد هذا ذكر مسائل هذه الفصول على قول القاضي الامام أبي بكر المزني رحمه الله تعالى  
 لعلم القراء الصلي اذا قرأ اياك كبير الحان او قرأ الفصح بكسر التاء فصدت صلوة في قول المتقدمين ولا تصد  
 عند المتأخرين ولو قرأ ان امة لا تخلف اليها وبرق الدال او كبير الدال لم تصد صلوة عند الكل ولو قرأ ذلك كقراءة  
 اياكم بكسر اللام لم يصد ولو لم يصد اياهم بنصب الالف لم تصد صلوة وما للوجه ان اذا خفت المشد وقال القاضي  
 الامام لا تصد صلوة بتخفيف المشد والالف في قوله رب العالمين او قرأ اياك بفتح الف فتصد بغير مشد بفتح الف واما  
 المشد على ان ترك المد المشد بغير ترك الخطا في الاعراب لا تصد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ الف او اذا  
 قلها او قرأ انفسا بالمشد لا تصد صلوة ولو قرأ اياك بفتح الف فتصد بغير مشد لا تصد الصلوة لانه لا يغير المعنى وكذا  
 لو قرأ اياها بالفتح لم يصد ولو لم يصد اياهم بفتح الف لم يصد صلوة لانه لا يغير المعنى وكذا لو قرأ اياهم بالفتح  
 واللام لا تصد صلوة ولو قرأ اياك بفتح الف وفتح السين ضم الال حتى يصير اياهم لم تصد صلوة وكذا لو قرأ آيين بالمشد  
 لم تصد صلوة ولما اذا اخطأ في حركات كان حركت في كلمة ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون ما أشبه  
 ذلك لم تصد صلوة لانه لا يغير المعنى لا يغير المعنى بالخطا ما فهم بالصواب وكذا لو قرأ اياها بفتح السين لم تصد صلوة  
 وعن أبي يوسف مع تصد صلوة لانه ليس في القرآن وان ذكر حرفا كان حرفا وغير المعنى فان كان الفعل بين الحرفين  
 بفتح السين كان الصلوات الصالحات مكان الصالحات تصد صلوة عند الكل وان كان لا يكون الفعل بين الحرفين  
 لا تصد كالفاء مع الصاد مع السين والفاء مع النون اخلفت الشايع فيه قال الشرح لم تصد صلوة  
 وعن أبي يوسف في كل كلمة فيها عين او حاء او قاف او طاء او تاء او ذين او سين او صاد او فاء او عين كان الصلوات  
 او الصاد مكان السين جازا او قرأ الطيات مع الصاد وقرأ الرقيات مع الدال قال القاضي الامام مع تصد  
 صلوة ولو قرأ اذا جاد نصره بالسين او قرأ لا يفرق ويوق ونصره بالصاد لا تصد صلوة ولو قرأ الحمد بالسين  
 قال خمس الاله الشكر مع وجه الاله شيباني لا تصد صلوة ولو قرأ اصاطير بالصاد لا تصد صلوة وكذا لو قرأ  
 اسير بالالف لا تصد صلوة ولو قرأ الاله اطير بفتح الف تصد صلوة وكذا لو قرأ الاله اطير بفتح الف تصد صلوة  
 الفاء لا تصد صلوة ولو قرأ الفاء والالف فصدت صلوة ولو قرأ الفاء والالف فصدت صلوة ولو قرأ الفاء والالف فصدت صلوة  
 صلوة وكذا لو قرأ غير العين مع السين لا تصد صلوة ولو قرأ غير العين مع الصاد تصد صلوة ولو قرأ غير العين مع الصاد تصد صلوة

تجلى السر باللام نفسه صلوة ولورأ تبنى بازاء لم نفسه صلوة ولورأ الفاعل بطين بالطاء نفسه صلوة ولورأ  
لورأ الانقسام لها بالسین نفسه صلوة ولورأ الالفصال باللام لا نفسه صلوة ولورأ و عند الوجود بالذال نفسه  
صلوة ولورأ لانتم اشد رجلا بالطاء لم نفسه صلوة ولورأ الالف خفت الحقة بانها فيها نفسه صلوة ولورأ  
يرم بنش البتة الكبرى بانها نفسها صلوة ولورأ في يوم ذي سبقة بالقات نفسه صلوة ولورأ ذوق  
سفر بالعين نفسه صلوة ولورأ ذلكم بان اذا دعى الله وعد بالعين لا نفسه صلوة ولورأ هم اظم والقي بانها  
لا نفسه صلوة ولورأ والقي بانها والقات نفسه صلوة ولورأ والحاديات بطجا بالطاء نفسه صلوة  
ولورأ يوم ترصت الارض والجبار بالراء نفسه صلوة وكذا الورأ وترى الجبار بالراء نفسه صلوة ولورأ تجسم اجادة  
بالذال نفسه صلوة وكذا احادته صلوة نفسه صلوة ولورأ احادة بالحاء لا نفسه صلوة ولورأ تغلبوا اخرسين  
مكبان خابدين لا نفسه صلوة ولورأ فليعبد وارب هذا البيت الذي رآه النبي في مكة بالورأ اياك نبي ويا  
شعيرين ولورأ انظمت لكم من فلكهم بالعين نفسه صلوة ولورأ بل الساقه مرعهم مرعهم بالذال انفسهم  
بالضاد او فراسهم بالطاء نفسه صلوة في الوجه كلها ولورأ فلهل عليم مصيتم بالصاد لا نفسه صلوة وكذا الورأ فان  
عسوك بالسین ولورأ المنيف بهم الكفار بالضاد او لنيذ بالذال لا نفسه صلوة ولورأ فليحكم بتجول افئفكم بالحاء لا  
صلوة ولورأ وربك يخلق ما يشاء ويخار ولورأ وربك بالضبط لا نفسه صلوة ولورأ ليسون ثيابا خذرا بالذال  
بالذال لا نفسه صلوة ولورأ ان هؤلاء يحبون العاجلة يكرهون العاجلة نفسه صلوة ولورأ لمودون برجال يودون بالذال  
لا نفسه صلوة ولورأ استرق الصبح رآه بالعين بالسر نفسه صلوة ولورأ هذا الذي عبيد بالنون لا نفسه صلوة  
وكذا الورأ كل كذا عبيد عبيد بانها لا نفسه صلوة ولورأ مشوب بغيرهم من ايمان لا نفسه صلوة ولورأ  
الاراء بالانسان نفسه صلوة ولورأ واما انهم من كتب يدسوها واما انهم قتلهم صلوة ولورأ ولا يحسن الذين كذبوا  
انما غلب لهم خير لانفسهم انما غلب لهم رآه في بالضب والاول بالسر لا نفسه صلوة ولورأ كلا اذا بلغت التراب  
بلغت بالقات لا نفسه صلوة ولورأ ولا تكن للجانين خصيما بالسین نفسه صلوة وكذا لورأ فليعلم مكان خصيما بالطاء  
ولورأ واما على الغيب بعضين نبيين بالذال لا نفسه صلوة ولورأ فاكثروا فيها الفساد فاعلموا فيها الفساد لا نفسه صلوة  
ولورأ غير المعضوب بالقات نفسه صلوة وكذا الورأ غير المعضوب بالطاء او بالذال لا نفسه صلوة ولورأ الظالمين

بالانذار بالزال لا تقص صلوة ولو قرأ الراءين بالزال لا تقص صلوة ولو قرأ الحرات باناء، لا تقص صلوة وعلى قول ابن  
 مسعود العراقي مع لا تقص ولو قرأ الشيطان باناء، لا تقص صلوة ولو ترك الالف واللام في الرحمن والرحيم لا تقص  
 صلوة ولو قرأ قل هو الله احد باناء، لا تقص صلوة ولو قرأ لم يره احد باناء، لا تقص صلوة ولو قرأ لم يكن له قرآن لم يكل له  
 باللام لا تقص صلوة ولو قرأ احد وانكم سوناكم بانيس لا تقص صلوة وكذا القرء اعلمكم تقطعون عنكم تقطعون بانيس  
 لا تقص صلوة ولو قرأ سري فارعا بانيس لا تقص صلوة ولو قرأ اعلمهم صل بانيس لا تقص صلوة ولو قرأ ان اقد حسنة والام  
 قرأ لا اقد حسنة باناء، لا تقص صلوة ولو قرأ واكفوا كالكافرين يخرجون وبارهم بطريق باناء لا تقص صلوة ولو قرأ ان هو لاء  
 بشير وبر او مر لا تقص صلوة ولو قرأ وشره فخر فخر لا تقص صلوة ولو قرأ وانا نجي ذرية قرأ بالياء لا تقص  
 صلوة ولو قرأ انخل طعنا مني قرأ بالياء، او بالزال لا تقص صلوة ولو قرأ فيها باناء لا تقص صلوة ولو قرأ اسطرنا عليهم مطرا  
 قرأها باناء لا تقص ولو قرأ ربنا انا بالثلاث وابتنا الرسول قرأ ابتعا بالضم ورفع الرسول لا تقص صلوة فذال قرأ  
 وكذا لو قرأ فان كنزك كذب رسل من فلك غضب كاذب لا تقص صلوة فذال قرأ وكذا لو قرأ ان كذب اصحاب  
 الائمة برن الكاذب ان الشيطان ينزع عنهم قرأ ينزع بانيس لا تقص صلوة وكذا لو قرأ ولا اكفر من ذلك ولا اكفر باناء  
 لا تقص صلوة ولو قرأ وحي ان لكم هود شيئا قرأ وهدوكم وحي ان تجتنبوا قرأ وهدوكم وحي ان تجتنبوا قرأ وهدوكم وحي ان تجتنبوا قرأ وهدوكم وحي ان  
 اعدوا ما يحلون فادوا بالضم لان الله لا تقص صلوة ولو قرأ الامم موحدة وهداها قرأ بالزال موحدة او قرأ بالياء و  
 شوقفة لا تقص صلوة ولو قرأ سوفقة بالياء لا تقص صلوة ولو قرأ امانا نظام معبد قرأ بالياء لا تقص صلوة  
 ولو قرأ عيسى بالزال او بالياء لا تقص صلوة ولو قرأ قل مرتوا اني اظلم بالياء لا تقص صلوة ولو قرأ انما غلبت بالياء وادرا  
 غلبت العلب بالياء لا تقص صلوة ولو قرأ اخلصوا نجا مني بالياء لا تقص صلوة ولو قرأ انا لعل التي كانت عليهم  
 والاعناق التي كانت عليهم لا تقص صلوة ولو قرأ بانكم كفرون بانكم تكفرون لا تقص صلوة ولو قرأ في الحجر  
 قرأ حبرا بالصاد لا تقص صلوة او قرأ انبانيا بالصاد لا تقص صلوة ولو قرأ اذنا الى الصخرة الى الصخرة بانيس لا تقص  
 صلوة ولو قرأ اجني اسرائيل اسرائيل بالصاد لا تقص صلوة ولو قرأ انظر الى نظر الناس عليها قرأها باناء او قرأ  
 فاطر السموات باناء لا تقص صلوة ولو قرأ ولقد نقصنا بعض النبيين فضلا بالصاد لا تقص صلوة ولو قرأ فضل الفضل  
 الله لا تقص صلوة ولو قرأ الفضل الايات بانيس فذت صلوة ولو قرأ كتاب فضل فضلت لا تقص صلوة ولو قرأ

[illegible]

[illegible]

واما علم قل اعوذ برب الفلق قل اعوذ برب الناس ترك تشديد الرب اختلوا فيه قال بعضهم لا تقصده  
 ثم قاسوا اذا وقف قرا فاسم نفسه صلوة وكذا الوراء وجب ومن شتره حاشد اذا حشد قرا بالصا وحصد لا تقصده صلوة  
 من الخجعة والناس قرا بالنصب من الخجعة نفسه صلوة كيدهم في تفصيل قرا بالانظار قال بعضهم لا تقصده اذا زاد فاك  
 صنعت الحيرة وضعت المات قرا بالصا او بالانظار لا تقصده صلوة لمكون من الغافلين قرا من الغافلين بالراء  
 نفسه صلوة لمكون من الغافلين قرا من الشكرين نفسه صلوة ومن كسبها قرا كسبها بالباء نفسه صلوة الا انظر وان الفلق  
 قرا بالصا نفسه صلوة وكلهم تركي لهم واظهر قرا واظهر لا تقصده صلوة وتوروا بالصا او بالانظار لا تقصده صلوة قال فرعون  
 وروني اقل قرا بالرفق لا تقصده صلوة اذا عزا قرا بالصا ولا تقصده صلوة امت عاتقة قرا بالانظار لا تقصده صلوة  
 ولوروا بالانظار لا تقصده صلوة كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها قرا بالانظار لا تقصده صلوة حتى اذا فرغ  
 من تلاوتهم قرا بالراء الفلقين فرغ لا تقصده صلوة وهو قراوة فمن يحرك الكافين من ضباب اليم قرا من يزيد الكافين لا تقصده  
 صلوة انتموا وجموا اكثر منهم قرا بالسين وسموا لا تقصده صلوة نصر من احمد وفتح قريب قرا غريب بالالفين لا تقصده صلوة  
 لتسقا بالانصية ناحية قرا بها بالسين لا تقصده صلوة وكذا الوراء الصفا بالصا ولا تقصده صلوة كاذبة خاطئة قرا كاذبة  
 بالانظار لا تقصده صلوة وكذا الوراء خاطئة فاشية بالانظار لا تقصده صلوة بل ترى من نظور قرا طرى بالانظار وتوروا بالانظار لا تقصده  
 صلوة تيسر اليسرى قرا عطسى بالانظار لا تقصده صلوة فاما الزيدية يذهب جماعة قرا فاما الذهبي يذهب جماعة لا تقصده صلوة  
 او كذا عليها قرا لكل عليها لا تقصده صلوة سلمهم ايم يترك زعيم قرا زعيم نفسه صلوة كيف ضربوا لك الاشارة قرا كذا  
 الاشارة لا تقصده صلوة يرمي صيد والناس قرا بالسين والبطا يسير الناس نفسه صلوة ولو قرا بالسين وانما اختلوا  
 فيه قال بعضهم لا تقصده صلوة واذا ساء الخير قرا بالخير بطرح الياء لا تقصده صلوة لا تمدون حروفا واحدة وضعت الحرف  
 لا يقصده صلوة ووراء في مشقة قرا دورا يبيب بمقونة قال يزيد الصلوة مقناه الى بل ميت فانزله بالراء قرا فاحش بالراء  
 اختلوا فيه قال بعضهم لا تقصده صلوة اني اريد ان اكلك قرا ارب اني اريد ان اكلك نفسه صلوة ما تنسج من آية او منها  
 قرا من آية او منها او يورثها لا تقصده صلوة يستقولون ثمة رابهم قرا ثمة رابهم نفسه صلوة ومن اضلل امير قرا بالانظار  
 لا تقصده صلوة الحمد قرا برفق اللام الاول لا تقصده صلوة ثمانية ايام صوما قرا حصدا بالصا وقال ابو بصيرة سمع  
 بن ساذن الروزي نفسه صلوة تشرع لغيره قرا انقصر لا تقصده صلوة والفقين والزيتر قرا بالانظار



والذين نكثوا صلواتهم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 ونزول قرآن الال لا تقبل صلواتهم الذي فرض عليك القرآن قرآن الال نفسه نكثوا صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 خاسا لا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قرآن الال حاضر في صلواتهم بكل ربح قرآن الال ربح اياه ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قرآن الال نفسه صلواتهم على كل من حضر صلواتهم في صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قرآن الال نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 من امر قرآن الال نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 او بالال نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قرآن الال نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 ثاقت نفسه صلواتهم لا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قلت لانس وقت عليه وقال امر لا تخذوا وقت عليه الا انهم من انكم يقولون وقت عليه ثم قرأ عليه وقالوا صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 فخرنا دى فقال وقت عليه ان وقت لا تقبل النفس في هذه المواضع لا تقبل صلواتهم من ثبات من مرته ما جاء  
 قال في وقت حسن وما انتم بمصر في وقت عليه وابتدا عليه يقول اني كبرت قال لم يقدركم كبر فيقول صلواتهم قال في  
 ضلال مبين وقت عليه وابتدا يقولوا اقلوا ايرسل لا يا ثم ولا تقبل صلواتهم لا تجزى ان يكون مثل هذا العزوب قرآن الال  
 قال في نفسه ايرسل في نفسه صلواتهم اذا قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 او رسل اذ كنى في الكتاب باليس نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 صلواتهم ومن يومين بالمرسل صالحا في صلواتهم قرآن في كبر بالمرسل نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 لا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 من النبي نفسه صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 قرآن الال نفسه صلواتهم لا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم  
 ليس في نفسه من الامم الى الامم فلا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم ولا تقبل صلواتهم

البراءتين عن أبي يوسف مع وعليه العامة ولو قرأ عيسى بن عمران نفسه صلوته ولو قرأ موسى بن لقمان قال الغفيرة الجعفر  
 والعباسي الامام الزبير جرح لا تقصد صلوته بخلاف ما لارسل عيسى الى الاب لان عيسى لادركه موسى بن  
 لقمان لان موسى لادركه اياه اختفى اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقصد صلوته ولو قرأ عيسى بن سارة  
 نفسه صلوته وكذا الرقاة ومريم بنت خديجة لا تقصد صلوته لانهما ليس في القرآن وامرنا علم وان اخذنا في القراءة  
 لم يكن مستلزما كذا ما في المسائل بنظر المحققين انما في الاعراب فقد ذكرنا انه لم ينحس اليه نفسه صلوته عند الكل كما لو قرأ  
 ابن السكيت والسماعات نصب الله وان نحس بان قرأ ما لم يقدر كغيره فذلك عند الآخرين والاعادة احوط وان  
 اخذنا به لم يكره حرث مكان حرث ولم يختلف المعنى التي قرأها لا تكون في القرآن جازت صلوته عند الكل كما لو قرأ  
 ابن السكيت ان الظالمون وان لم يختلف المعنى لكن ما قرأ ليس في القرآن كما لو قرأ كزيفا عين بالقسط فلا تلاوة على  
 الارض من الكافرين وادركوا الجي القيام فصدت صلوته في قول أبي يوسف رحمه الله في قول الجعفي رحمه الله  
 وان اختلف المعنى لم يكن التي قرأها في القرآن بخلاف ما في نسخة لا صاحب شيعه نفسه صلوته عند الكل ولا يميز بين حرث  
 وحرث بخلاف ما قاله مشهور المقاتي ولا يميز تقرر الفصل بين الآخرين ولا قرب الخارج كما قاله محمد بن مسلمة جرح انا الجعفي  
 لا اتفاق المعنى في قول الجعفي رحمه الله وجود مثل عند أبي يوسف مع ولو قرأ ظن ان لم يحول باللام كان يحول قال  
 ابو القاسم الصفار الجعفي مع لا تقصد صلوته لان التحويل والتحرير معاها واحد ولو قرأ وترش موقرة بالفتات اختلفوا  
 فيه قال بعضهم صدقت صلوته لان الرقعة ثوب خلق مفرق وثياب الالحية لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تقصد صلوته لان  
 الرقعة عبارة عن نفس اشئ يقيم ثوب جيد الرقعة اذا كان اصله جودا ولو قرأ اخذ برأسه فيخرجه بالحاء والراء قال بعضهم  
 لا تقصد صلوته لان الحزق والجزع ليس بقطع وقال بعضهم لا تقصد ان الحزق هو التميز فلو لم يكن قطعا رقبه لا يكون فاذا قرأ غيره  
 اليه كان معناه جفده به اخذ حيث اخذ برأسه ولم يخذ برأسه مري وان قرأ غيرنا مكان غيرنا قال بعضهم  
 لا تقصد صلوته لاختلاف المعنى لان التميز اياه والتعريف اياه وقال بعضهم لا تقصد صلوته لان في دور الحمد والاكثاف باو  
 الحمد كرامة قال ابن السكيت في قوله الحمد وقرءه الحمد زاد حرفا في كلمة فهو على وجهين ان لم  
 يتغير المعنى فذلك يوجب في القرآن لا تقصد صلوته في قولهم كما لو قرأ وامر بالمعروف وانه عن المكون والهي عن المكون زيادة  
 اليه او قرأ انا رادوه اليك زيادة ولان امرنا الجعفي باحسن منها او رادوه او رادوه او رادوه من بعض امرو

رسوله جلدنا رافلا اخلصهم زياده ميم قال عاتر الشانج مع لاقية صلوة في قياسي قول الجنيعة ومحمد بن وكذا في  
قياس قول ابو يوسف في رواية وان تفسر المعنى بالزيادة بان قرأوا الليل اذا نسي والنها اذا احتجى وما خلق الذكر  
والانثى وان سبكت شي زيادة وادوا ورايس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين زيادة وادفت صلوة لانه جعل  
جواب القسم تساقطه صلوة وان نقص حرفا فكلية ان لم يتغير المعنى لاقية صلوة في قولهم كما لو قرأوا لقد  
جاءتهم رسدا بالنيات ولقد جاءهم بحجت اذا قرأوا امانات من المصحف فان انت الاشارة مثلا تحجت الواو  
او قرأوا سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء سبحان الذي تحجت الفاء وكذا اكل ما جاء في القرآن بالواو والفاء والواو  
اذا قرأوا غيرهما لم تقف صلوة وان حذف حرفا اصليا من كلمة تفسر المعنى فقف صلوة في قول الجنيعة ومحمد بن  
كما لو قرأوا ما زنتهم تحجت الزاوة والراء او قرأوا ويقرلوا درست فيزال او قرأوا ما خلقنا انما نغيرها او قرأوا  
وجعلنا بن مريم تحجت ميم او قرأوا الليل اذا نسي والنها اذا احتجى وما خلق الذكر والانثى تحجت الهاء عن ما خلق لان الواو  
فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير حرفا بالقسم ويصير فنيا به ما كان انشانا لوقفه كغيره فاذا جرى على سبيل  
او شاقا فقف صلوة قالوا على قياس قول ابو يوسف مع وقفه لان القدر موجود في القرآن ولو كانت الكلمة تلامذا  
فحذف حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأوا انا مبرأ منكم بربا نجدت ابينا فقف صلوة انما تفسر المعنى  
اولا لا يصير نورا في الكلام وكذا لو حذف الحرف من الآخر نحو ان قيراض ضرب الله مثلا تحجت الياء فان حذف على وجه التفسير  
لاقية صلوة وشتر طمان يكون بعد الفاء في اسما الا علام وان لم يكون الاسم كما يابل يكون ربانيا او حماسيا  
فحذف الحرف الآخر كما لو قرأوا يا مالك يا مال لان الترخيم فرع من الصفات فيكونا عاذاث مكان يا عاذاث يا عاذاث  
مكان يا عاذاثه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هانثه رض يا عاذاث وان قدم حرفا على حرف  
في كلمة كما لو قرأوا كفض بالول مكان كحضت او قرأت من وثيرة مكان سورة او قرأوا الصمران لان في  
سبح تحجت لان بالقديم والآخر متغير المعنى وان اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فاما كان  
بينها مضاف في المعنى والثانية لا يوجه منها في القرآن فقف صلوة في قولهم كما لو قرأوا ان النجار نفى قيام او قرأوا ان الذين  
أمنوا هموا اعطوا حجات والمكان فيها الواقعة في المعنى لان الثانية ليست في القرآن بان تراها في الكلام العاثر  
مكان طعام الا نعيم لاقية صلوة في قول الجنيعة ومحمد بن وكذا لو قرأوا ان ابراهيم اياه عليه من ابن يوسف في رواية

روايات ان كانت الصلاة في القرآن فغير على وجه ان كانت مراقة لا ولي في المصنوع او مخالفة فان كانت مراقة  
 لا تقصد صلوة في قرآنهم كما لو قرأوا الجليل مكان الجليل او ما شبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأوا وعدا علينا انا كن فلان  
 مكان فلان او الشيطان على العرش استوى او ما شبه ذلك او ختم آية الرحمة بآية العقاب او على العكس قال فائدة  
 في جرح نفسه صلوة فهو قول اخيفه وحجج روح ومن الجبر صفة روح فيه روايات وانما الصحيح هو الفساد دلالة اخبر بخلاف ما خبر  
 ابي بصير قال به ولو قرأ الاست برقيم قالوا نعم مكان بل قالوا نعم صلوة وكذا لو قرأوا وقال ابراهيم رب اني كيف شئتي  
 الوقي قال اولم تر من قال نعم او قرأوا الم ياكم رسل منكم فيكون عليكم آيات ربكم وينذروكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم او قرأوا  
 ولو قرأوا في وقتهم قال ليس هذا بالحق قالوا نعم او قرأوا يوم يعرض الذين كفروا على النار اليس هذا بالحق قالوا نعم  
 لقصد صلوة لان بل في اذا ذكر عقيب النفي يراه به رد النفي لتصديق في الاثبات ونعم يكون قصد يقاني النفي يقول الرجل  
 ليس هو الم عطفك كذا الم ابك كذا العبد بالث ان قال بل يكون رد النفي وقصد في الاثبات معناه لا بل عطشني  
 ولا بل مستبني فان قال نعم يكون قصد يقاني النفي معناه ما يستبني ولا عطشني فاذا اختلف النفي اختلفا فانما قصد صلوة  
 وان راوا ان تير وكلمة فخرى على سانه شطر كلمة اخرى فربح وقرأ الاولى او سلك ولم تيم انظر ان قد اشترط من كلمة لو انها  
 لا تقصد صلوة لا تقصد صلوة بشرط وان ذكر شرط من كلمة او انتهت صلوة نفسه صلوة بشرط او لا بشرط حكم الكل هو  
 الصحيح وان ذكر آية مكان آية ان وقت على الاولى وقتا ما او ابتداء بآية لا تقصد صلوة كما لو قرأوا الذين  
 والنبيون رزقتم ثم ابتداء الله خلقا الانسان في كبد لا تقصد صلوة وكذا لو قرأوا الذين آمنوا وعلوا الصالحات ووقت  
 ثم قرأ اولئك هم الشراير وان لم ينفذ وقرأ رسول الله ان لم يتخير الاولى بآية كما لو قرأوا الذين آمنوا وعلوا الصالحات  
 فلهم خبرا والحسن او قرأوا جوه يومئذ عليها غيرة اولئك هم الكافرون محققا لا تقصد صلوة وان تغير المصنوع بان قرأوا ان لا  
 لغيرهم وان الفجار في نعم او قرأوا الذين آمنوا وعلوا الصالحات اولئك هم الشراير او قرأوا جوه يومئذ عليها غيرة  
 اولئك هم المؤمنون محققا لا تقصد صلوة لانه خبر خلاف ما خبر ابي بصير قال به وقال بعضهم لا تقصد صلوة لعموم الملبوس  
 والاول اصح وان ترك كلمة من آية ان لم يتخير المصنوع كما لو قرأوا ما تدري نفس ما ذكركم غذاؤكم  
 ذالا لا تقصد صلوة لانه يفهم به دون الترك وكذا لو قرأوا ولئن اتبعت اهل ادم بعد ما جاءك من العلم وترك من  
 او قرأوا رسيه مثلها ولم يذكر رسيه الثانية لا تقصد صلوة وان تغير المعنى بترك الكلمة بان قرأوا فلهم لا يؤمنون

وترك لا اذ قرأوا في عليهم القرآن لا يسجدون وان ترك لا تقصص صلوته عند الصلاة لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله  
 تعالى في الواقعة ذلك كغيره فاذا اخطأ فقد صلوته وقيل لا تقصص لان فيه لوى وضروعة والصحيح هو الاول وان راو  
 كلمته في آية فهذا اعم وجهين اما الخاتمة الزيادة في القرآن او لم تكن الخاتمة في القرآن ولا تفسر المعنى بان قرأ لا بعد ذلك  
 الله الله وبالقرآن احسانا ويراد في القرآني او قرآن لم يكن مغفورا راجعا الى ما لا يقدر عليه من جرم كرم او قرآن ان تغفر لهم  
 فانك انت الغفر يا عليم العليم لا تقصص صلوته في قرأهم والخاتمة الزيادة تفسر المعنى فهي موجودة في القرآن  
 نحو ان تغفر لمن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فليس لهم جرم عند ربهم فقد صلوته او قرأوا الذين آمنوا بانفسهم  
 ورسله وكفروا اولئك سوف نؤتيهم جرمهم او قرأوا فاما من اعطى والحق وكفر وصدق بالمعنى او قرأوا فاما من جعل  
 وآمن وكذب بالمعنى او قرأوا الذين كفروا الا انهم اذ آمنوا اولئك وصحاب النار لانه لم يقصص ذلك كغيره فاذا اخطأ فقد  
 صلوته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن وتفسيرها المعنى بان قرأوا ما نود فهديناهم وعصيانهم فاستجبوا لعلهم يهدى  
 صلوته لا تفسر تفسيره فانها لا تقصص ذلك كغيره فاذا اخطأ فقد صلوته هو الاصل في نفس هذه المسائل والخاتمة الزيادة لا تفسر  
 المعنى بان قرأوا لان نوره اذا انقضى او سجد او قرأ فيها فأكبره وتخل وقفاه واما ان لا تقصص صلوته لانه ليس فيه تفسير المعنى  
 بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يقصص الصلوة مردى ذلك من الخفيفة روح وان ترك آية من سورة  
 وقد قرأ مقدارها بجزءه الصلوة جازت صلوته وان وصل في غير موضع او فصل في غير موضع فقد ذكرنا نحوه ان لم يقصص المعنى  
 تفسيره فاحسب بان رقت على نفسه ولا ابتداء بالخبر او قرأوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف وقفا تاما ابتداء او بالكلية  
 ام غير البرية او قرأ من عمل صالح من ذكره او انشئ وهو من وقف عليه ثم ابتداء بقوله فليحسبه حيرة طيبة او فصل من الوقف  
 والمقصود بان قرأ الله كان مسبب او وقف ثم ابتداء بقوله شكروا فمثل هذه الاحسين ولا تقصص الصلوة وكذا الفصل  
 بين قوله لا اله الا الله كرامة تطيق القلوب لا تقصص الصلوة والخاتمة لا تحسن به الوقت لان مواضع الرصد والفصل لا تغير فيها  
 الله العلماء وان تغير المعنى تفسيره فاحسب ان قرأوا لا واقعت ثم ابتداء بقوله لا اله الا الله او قرأت اليهود ووقف ثم ابتداء  
 بقوله غير بان الله ونحو ذلك قال عاتق العلماء روح لا تقصص صلوته لا تقصص المعنى وقال بعضهم نقصد انما حكم الخفيف  
 والتشديد فقد ذكرنا في قول القاضي الامام الاجل رحمه الله من العلماء قال ترك التشديد اذا كان غير المعنى تفسيره  
 فاحسب ان لو قرأوا وظلوا عليهم النعمان بالخفيف او قرأوا ان نفس الامانة بالسورة دون التشديد او كانا كانا

ايك نبي وياك نستعين بقصد صلوة وبقصد ان لا تقصد لانه لو زاد حرقا لا غير لم يمسى لا تقصد الصلوة فكذلك اذا شدد  
وانما ترك المدا ان لم يمسى كافي قوله انا انزلناه انا اعطيناك لا تقصد صلوة وان غير لم يمسى كافي قوله دعاء  
دنداء وجزا وما شبه ذلك اختلف في الاسترخاء في ترك الشد اذا غير لم يمسى وان كان  
الرجل من لا يحسن بعض الحركات ينبغي ان يحيد ولا يفرد في ذلك فان كان لا يطق سائبا في بعض الحركات  
ان لم يجده آية ليس فيها تلك الحركات يجوز صلوة ولا يؤم غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقت او يتخذه عند  
القراءة لا يوم غيره وان آية ليس فيها تلك الحركات فقرأ باجازت صلوة عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحركات  
قال بعضهم لا يجوز صلوة لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخر في اهل واحد حيث يجوز صلوة وان كان  
يقدر على ان يقدر في غيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلوة ليس في مصحف الامام نحو مصحف  
عبد المدين سعود والى كعب رضي الله عنهما في مصحف الامام فلم يكن ذلك ذكرا ولا تبليلا بقصد صلوة لانه من كلام  
الناس وان كان يمشى في مصحف الامام يجوز صلوة في قياس قول الحنفية ومحمد ولا يجوز في قياس قول أبي يوسف  
واما عند الحنفية مع فانه يجوز قراءة القرآن بآي لفظ كان ومحمد يجوز لفظة العربية ولا يجوز فيسرا ولا يقال كيف لا يجوز الصلوة  
بقراءة عبد المدين سعود ورضي رسول الله عليه الصلوة والسلام رغبا في قراءة القرآن قراءته لانا نقول انما لا يجوز الصلوة  
بما كان في مصحف الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد المدين سعود رضي الله عنه قراءة رسول الله عليه الصلوة والسلام في آخر  
عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءة ابن عباس رضي الله عنهما وقاسم وانا فبنا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا  
ذكره الطحاوي مع ولو قرأ القرآن في صلوة بالحنان ان غير الحكمة بقصد صلوة لماعت فان كان ذلك في حرم المد واللين  
مى الياء والالف والواو لا غير لم يمسى الا اذا خش وعنه انما في مع الخطا في غير الفاتحة لا في الصلوة لان عنده  
فانقطع الصلوة اذا لم يكن سدا وقد ليس بعد لانه يريد قراءة القرآن وانما قصد الصلوة بالخطا في الفاتحة لان عنده يجوز الصلوة  
بغير الفاتحة وان قرأ بالالحنان في غير الصلوة اختلفوا جازمه وعامة المسترخاء كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع ايضا  
لانه تشبه بالفتنة لا في صلوة في نفسه كذا الشرح في الاذان منه تركل هذا من المسائل التي تتعلق بقراءة  
القرآن سجدة الكاوة تجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او سمعها من تجب عليه الصلوة ولا تجب بحض او  
نفاس او كبر او صغرا وجوب ولا تجب اذا سمعها من غير وان سمعها من تالم اختلفوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو تلى بالفارسية

يستحب عليه وعلى من سمعها السجدة فبهم السجدة او لم يسمعها انه قرأ آية السجدة ولو نسي بالقرآن لا تجب السجدة  
 ولو نسي في الصلوة لا يعطى الصلوة لانه قد انحرفت التي في القرآن لكن لا يوجب من القراءة لا كثيرا ولا قليلا ولا تجب  
 السجدة بكتابة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ولا يشترط لاداء السجدة بالشرط للصلوة من طهارة الثوب والبدن و  
 المكان وسر العورة ويستقبل القبلة ولا تجزئ التيمم مع القدرة على الماء ومبطلها ما يبطل الصلوة من الكلام والحيضة  
 والنضح ولا تبطلها سجدة المرأة وان نوى ان يركعها وان ضحك فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز ادائها في الاوقات  
 المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت فان قرأ في وقت كرمه وسجد في وقت كرمه آخره ان قرأ عند طلوع الشمس  
 وسجد عند الغروب خلت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز له لا يجوز له ان يركع في موضع نجس وان كان سجده على مرض  
 ظاهر ولا يكره الوجوب بترك السجدة لاداء السجدة الا اذا خلت المجلس والمجلس واحد وان طالع او اكل لقمة او  
 شرب شرية او قام وشي خطو او خططين او كان زكيا فترك او نماز فركب او انقل من زاوية البيت او المسجد  
 الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كسرة كدار السلطان وان انقل في المسجد الجبل من زاوية الى زاوية لا يكره الوجوب  
 وان انقل فيه من دار الى دار في كل موضع يصح الاقامة يجزئ المكان واحد لا يكره الوجوب ولو كانت آية السجدة ثم نام  
 منضجها او اكل او شغل بالتجارة ثم اعادها يكره الوجوب ويسر السنية لا يعطى المجلس بخلاف سائر الزاوية اذا لم يكن  
 في الصلوة فان قرأ على عصى ثم انقل منه الى انفس آخره فاما اختلافه في الصحيح انه يكره الوجوب وكذا لو قرأها  
 مرارا في الدوس او سديدة الثوب او يد ورجل الوحي والذبي يسجد في حوض اختلافه في قال محمد روح النخاع عرض  
 الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يكره الوجوب والصحيح انه يكره الركبان كل واحد منهما يصل صلوة نفسه فقرأ  
 احدهما آية السجدة مرتين وسج صاحبها وصاحبها قرأ آية السجدة اخرى مرة فسمعا الاول على الاول سجدة فان سجدة بقرأة  
 يرويهما في الصلوة لانه قرأ آية السجدة في الصلوة مرتين فلا يلزم سجدة وبعد الفراغ من الصلوة يسجد سجدة بقرأة  
 صاحبها لان ما وجبت بقرأة صاحبها لا تكون صلوتية فلا يرويهما في الصلوة وعلى الثاني في سجدة واحدة بقرأة يرويهما  
 في الصلوة وهل يكره الوجوب بما سمع من صاحبها ذكر في التوارد انه يكره في مسجد سجدة في اذ فرغ من الصلوة لان ما وجبت  
 بقرأة صاحبها لا تكون صلوتية وانما يكره عليه الوجوب بقرأة صاحبها لان مكان صاحبها تختلف حقيقة وانما جعل سجدة  
 ضرورية جواز الصلوة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية لا يلزم بقرأة صاحبها السجدة وعليه الاعتماد

وعليه الاعتماد لاننا ان نظرنا الى مكان الساجد مكانه واحد وان نظرنا الى مكان التالي مكانه جعل مكان واحد في  
حقه فيجوز كذلك في حق الساجد ايضا لان الساجد بناء على الكلافة والتجسس اعلى انه اذا اختلف مجلس الساجد في غير  
واحدة مجلس التالي فيكره الوجوب على الساجد بكرر الكلافة اما اذا اختلف مجلس التالي دون الساجد اختلفوا فيه على بعضهم  
فيكره الوجوب على الساجد على آية السجدة مرارا في الصلوة في ركعة واحدة لا يكره الوجوب وان قرأ مرتين في الركعة  
في التماس لا يكره التماس فاخذ المزمع اذا قرأ آية السجدة مستعجلا امامه والقوم لا تجب السجدة لاني الصلوة  
ولا اذا فرغوا منها وقال محمد بن محمد بن داود بن غفران الصلوة فان سمعها رجل ليس منهم في الصلوة ذكر في النواذر ان عليه ان  
يسجد قبله قول محمد بن داود بن غفران ليس منهم في الصلوة سجدة اذا فرغوا من الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يفرغوا من  
صلواتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشعر في الصلوة فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو قرأ  
آية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد حتى يشعر في الصلوة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط عنه  
الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النواذر ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه  
مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قبل هذا اذا سلم وكلم ثم قرأها ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم  
فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى رجل سمع آية السجدة من رجل مشبه به من رجل اخر في ذلك  
المكان ثم قرأها او اجزأته سجدة واحدة ويكفي على رواية النواذر لا يجزئ الا من قرأه ولو قرأ آية السجدة في الصلوة  
وسمعا اليه من رجل ليس في الصلوة قرأها بعد اجزأته سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته لم يسجد  
سجدة اخرى اذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها بعد سجدة ثم احدث وذبح  
الى البناء ثم عاد فسمعها من ذلك الرجل مرة اخرى فالسجدة سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية  
النواذر وعلى هذا فالوقرأة آية السجدة في الصلوة وسجد ثم احدث وذبح للبناء ثم عاد فاعادها فانه يسجد سجدة اخرى  
وكتبتوى سمعه وتلاوة مرتين في وجوب السجدة اذا قرأ الامام سجدة وسجد ثم اقتدى به رجل اخر يسجد ايضا  
وعن ابى يوسف روى اذا سجد السجدة الاولى ثم قرأها فقام فليضى لم يسجد ولو لم يسجد من الامام ثم قرأها فقام فليضى  
يسجد المصلي اذا قرأ آية السجدة على الدابة مرارا وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة وان كان يسجد لكل  
مرة اذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل اخر على الدابة قرأ كذلك فليس كل واحد منهما تلاوة صالحة كان على كل واحد



منها سجدة للعادة وعشر سجرات للعادة صاحبها وفي رواية الزوارقاني ظاهر الرواية تكفيه سجدة واحدة  
 للعادة رجل قرأ آية السجدة على الارض ثم ركع يسأل ان يوي بها أو قرأها ركبا كان له ان يوي بها قال نعم المنة  
 المحلواني رج نهاني ركب خارج المصروا فكان في المصروا وفي للعادة لا يخبرني في قول البخاري في ذلك ولا في الركبا  
 ثم نزل ثم ركع كان له يوي بها لانه اذا ركع في آية السجدة في الصلوة فالتكثرت السجدة في آخر الصلوة  
 او في ما من آخر ابداء آية أو آيات الى آخر السورة فهو الجواز ان شاء الله به يوي للعادة وانما السجدة تعود الى  
 القيام بنعيم السورة وان ركل بها سورة اخرى كان الفضل ولكن لم يسجد للعادة على الفور حتى تختم السورة ثم ركع ركب  
 للصلوة فيقف منه سجدة للعادة لان بينه القدر من القراءة لا يقطع الفور ولو ركع للصلوة على الفور وسجد لغيره  
 سجدة للعادة فري في السجدة السجدة للعادة اوله من تركه اذا قرأ بآيتين اجسوا على ان سجدة للعادة فتأدى  
 لسجدة الصلوة وان لم يوتر للعادة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام الغزواني بخلافه زاد رج لا يركع  
 من الية حتى ينوب عن سجدة للعادة فضل عليه محمد رج وان قرأ بآية السجدة ثلث آيات ركع لسجدة للعادة وذكر الشيخ  
 الامام الغزواني بخلافه زاد رج انه قرأ بآية السجدة ثلث آيات يقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شيخ  
 الاكابر المحلواني رج لا يقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلث آيات واذا سجد للعادة بكبر لا يخطا ولا قال محمد رج كبر للركع  
 ويقول في سجده ما يقول في سجود الصلوة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجدة ثم انتحى في مكانة فقرأ آية السجدة  
 لا يسجد مرة اخرى اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة فليركع الامام لسجدة وحسب من كان  
 انه كبر للركع فركع ثم قام الامام من السجدة وكبر فركع القوم انه رفع راسه من الركوع فركعوا وركعوا وركعوا  
 على ذلك لم تقصد صلواتهم فان زادوا الركوع كما زادوا الركوع لم تقصد الصلوة الصلي اذا قرأ آية السجدة  
 في الصلوة فاراد ان يخرج ساجدا فركع كركع في ركوعه انه قوى السجدة فخرج ساجدا ثم رفع راسه واقام الصلوة اجزاء  
 الصلي اذا سجد آية السجدة من غيره ووجدت التالي ان يقصد به اتباع التالي بقصد صلوة رجل سجد السجدة  
 فاستحب له ان يسجد التالي ولا يرفع راسه قبل رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فاراد ان يركع للسجدة  
 في رواية يجوز ذلك الصلي الصلوة اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم قعدت صلوة وجبت عليه قضاء الصلاة  
 كسجد السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم اراد الصلاة باسرها لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة

وكذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلواتها فلم تسجد احدى حانت سقطت عنها السجدة رجل قرأ آية السجدة لا يسجد  
 السجدة تجزئ كسنتين وانما تجب اذا صح الحودت وحصل به صوت سمع براد غيره اذا قرب اذنه الى فمه رجل سمع  
 السجدة من قرأ من كل احد منهم فليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال ولا اذا قرأ رجل سجدة فممنها رجل في  
 الصلوة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عنه تأم او اصم فلا يسمع ولو لانه تأم . او اصم لم يسمع لم يكن عليه ان يسجد  
 والاصم سجدة ولا سلام في سجدة الكسادة ولو سجدة الكسادة الى غير القبلة جازا قال في الكتاب بخبره وادار به اذا كان  
 متحررا ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأ  
 معها آية التين ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في الصلوة التي نجات فيها الا ان يكون السجدة في آخر السورة  
 مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها يستحب . ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف اعرف ذلك  
 لفعل الصحابة رضي الله تعالى عنهم واستحب قراءة الفصل تيسرا للامر عليه وتخفيفا على القوم وانما القراءة في الفرائض  
 بخواتيم السور روى عن محمد رحمه الله انه لما روى عن عبد الصمد بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في الفجر في السفر  
 قل ادعوا الى الله وادعوا الى صراط مستقيم صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا اهل الكتاب تناولوا الى كلمة سرا و  
 بنينا ويحكم في غريب الروايات عن ابن جنيته رحمه الله لا بأس بان يقرأ من دل السورة او من وسطها او من آخرها وان  
 قرأ آخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهذا الصحيح وان اراد ان يقرأ آخر سورة  
 في الركعتين او سورة ثالثة فاستحبها آية الفضل في قراءة وان اراد ان يقرأ آية طه فمثل آية المدائنة او مثل آيات  
 اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة مثل آيات اولي واد ابلت الآيات مقدار قصير سورة من القرآن فالمعبر كسرة الآتي  
 لكثرة الكلمات وعدد الحروف ونحو ذلك اذا اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فاستحب ان يكون على الطهارة مع  
 مستقبلا للقبلة لا بأس ان يكون آياتا بالتعظيم على وجه الكمال ثم يتخوذ كما ذكرنا كيفية التؤدة واحدة ولا يتأخرا  
 الى التؤدة عند افتتاح كل سورة ثم يقول بسم الله الرحمن الرحيم والتسمية عند التأليست من الفاتحة وما في سورة الفل  
 من القرآن عند الكل ولا يجوز للحائض والتنفاس ولا يجزئ بسم الله الرحمن الرحيم اذا قرأها ما زاد من  
 بين سها ولا بأس بالهؤلاء بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم على وجه البشرك لا على وجه قراءة القرآن وكذا اذا اخبر بخبر  
 يسره فقال الحمد لله رب العالمين لان هذا القدر يحرق في كلام الناس واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه

انما ذكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالقتل والخروج والسخن وما شبيه ذلك وما قرأه القرآن في الطهارة  
 ان لم يكن احد كمنزلة سورة وكان الطهارة غير الالباس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه  
 ولا يرفع صوته لا باس به ولا باس بالشيخ والتمليل وان رفع صوته بذلك وما قرأه الاشيء والمحترفات كان  
 مبتدئا شيطانيا لم يشره الله تعالى ولا يشره الله تعالى في قراءة القرآن عند القبور قال ابن خزيمة يرفع صوته ولا يكره  
 ومنه ما اخذوا يقولون يخرج واقعدوا اجلاس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والحمد لله  
 وغير ذلك رجا ان يرضى المرقى وقراءة القرآن من المصحف اولى من القراءة عن ظهر القلب لا اوى عبادة بن الصامت  
 رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انقل عبادة انى قرأ القرآن نظر بان فيه حجاب من العبادتين وهو النظر في المصحف  
 وقراءة القرآن وتكرار في قراءة القرآن في الفراش مضطجها والاولى ان يقرأ على وجه يكون اقرب الى التعظيم ولا باس  
 بالشيخ والتمليل مضطجها وكذا الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام رجل يقرأ القرآن ويخبره رجل كتب الفقه لا يكتفي  
 ان يستمع كان الاثم على القاري لانه اذا في موضع يستعمل الناس باعمالهم ولا ينبغي على الكاتب وتكرار تفسير المصحف  
 ان يكتب بقلم يرضى اخر اربعين التحفيرة او يخرج المصحف او اسود ولا صبر رجال لا يمكن ان يقرأ فيه يجمل في خرفة ظاهرة ويدفن  
 في ارض محاذة ان يقبض النجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يرضى ويحيطه على الجدران والمحاريب فممنوع  
 منه البعض ولا باس بتدبير المصحف وتقسيفه عند الخفوت وعن ابن ابي عمير انه كره ذلك وتكرار في الفقه  
 ومنه ما اخذوا جردوا ذلك ولا باس برفع المصحف والى العبيان من لا يباح لمس المصحف لا يكتب القرآن  
 والكنائس الصغرى على الارض ليس ما يبدوه وهو قول محمد بن وهب اخذوا من خارج ولا باس للمس الحائض والجنب لمس المصحف  
 اذا كان في خريفه او غلات مشرزة ويكره ان يأخذه بك في ظاهر الروايات ولا باس بان يأخذ كتب الفقه بك في الكنائس  
 لا تجوز من بابات لكر الحائض ولا باس للحائض والجنب ان يلم القرآن حرفا ولا يمس آية نامة ولا ينبغي للحائض والجنب  
 ان يقرأ التوراة والابجيل والذبوران الكل كلام اسرائيل والتمسوا في قراءة القرآن والصحاح انه لا يكره رجل يقرأ من  
 القرآن ما يجوز به الصلوة كان تعلم ابائى وتعلم الفقه والاحكام اولى لمن صلوة السجود رجل قرأ القرآن في غير  
 الصلوة فلا اثم الى قوله يا ايها الذين آمنوا من راسه وقال ليك يا سيدي الاول ان لا يغفل رجل عن ذلك  
 في الصلوة فقد صلوة وهو الصحيح الحربي والزمي اذا طلب تعلم القرآن لم يملك ولا يطلب الفقه ولا يحكم رجاء ان يملك

يهتدى الى الحق كنه من حسن الصحف اذا غسل فلابس به ذلك وقلم المرأة القرآن من المرأة خير من قلمها  
 من الاعجب لان قلمها عورة وعلى المولى ان يعلم به من القرآن ما يحل اليه لا دار الصلوة رجل يقرأ القرآن ولحن فيه  
 ولله رجل يسمع ان علم السامع انه لقنه الصواب لا يحمه الوسته كان عليه ان يعلم ان علم انه لا يعلم ويصير ذلك  
 سببا لمخوضه والمنافق لا بأس بان يترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن الاولى من سورة  
 الاخلاص خمسة ايات لا جازي ختم القرآن بالمحجى في غيره قالوا ينبغي بحال القرآن ان يختم القرآن في كل اربعين يوما  
 مرة رجل قرأ في صلوة في الركعة الاولى المودتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وسبعين آية التوبة يكون خالرا محلا  
 قال بعضهم يبعد كل عذوب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئا من التوبة مراعات النظم والقريب وتكلموا في الدعاء  
 عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالمجاعة واستحسنة المأفول فلا يمس من ذلك وقرا سورة الاخلاص  
 ثلث مرات عند ختم القرآن يستحسنه شيوخ العراق الا ان الختم في المكتوبة فلا يكره سورة الاخلاص ولا بأس بالخطوة  
 والمجاعة في بيت فيه صحف لان بيت المسلمين لا تخلو من ذلك **باب صلوة المسافر اذا جازا** المقسم  
 عمران مصره فاصدا مسيرة ثلثة ايام وليا لها ميسر الابل او شى الاقدام يلزم قصر الصلوة ويخص له ترك الصيام  
 اما شرط مجاوزة العمران لان السفر قل فلا يوجب مجاوزة النية  
 بفتي شرط قران النية باذني فصل  
 سخلات ما اذا نوى الاقامة بحيث يصير مقبلا بمجر النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى العمل واما ان يقف  
 بمسيرة ثلثة ايام وليا لها في ظاهر الرواية فنقول عليه الصلوة والسلام مسح التيمم يوما ولية والمسافر ثلثة ايام وليا  
 جزاء المسح لكل مسافر ثلثة ايام لا دخال الاث والام في اسافر مكان ذلك تقدير الاذني مدة السفر واما التبرئة شي  
 الاقامة ميسر الابل لانه الوسط واما ذكر الايام والى الى لان المسافر لا يرحل في كل يوم ولية الا مرة يسير بالايام  
 ويستريح بالليالي وفي الجبل غير ثلثة ايام وليا لها في الجبل كانت تلك للسافرة في السهل تقطع ما دونها وفي البحر  
 ثلثة ايام وليا لها في البحر فدان يكون الرياح مستوية غير غالبة ولا ساكنة وتبعض قد روي في مدة السفر ثلث مر حل  
 وبعضهم قد رها بالفراخ وبعضها قريب من بعض وتبعض مجاوزة عمران المصير من الحجاب الذي خرج ولا يعتبر بخلافه  
 سجدة من الحجاب الاثر فالكلمات في الحجاب الذي خرج محلة تنفصله عن المضروى القديم كانت متصلة بالمضروى لا يقصر  
 الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة بل يسير مجاوزة العقار والحجاب من المضروى فانه اقل من قدر غلظة ولم يكن فيها مزية

تيسر مجازة القار ايضا والتمكان فيها فزودة اوقات المساقبة بين المغيرة وقائمة قدر مودة تيسر مجازة عمران  
المعز ولا تيسر مجازة القار وكذلك اذ كان في الانفصال بين ريتين او بين رتيه ومعه وان كان القرى  
مستقلة برضا المعز لمجازة القرية هو الفصح والتمكانات القرية مستقلة بالمعز لا برضا المعز تيسر مجازة  
القار ولا تيسر مجازة القرية العجل اذ قصد لدة والى مقصده طرقيان احدهما سيرة ثمانية ايام وديالها والاخر  
ودنها فملك الابد كان سارا عنة بالسار اذ اجازة عمران معزوقا سارا بعض الطريق تيسر مجازة في وطنه فزوم  
الرجوع الى الوطن لاجل ذلك المكان ذلك وطنا اصليا بالتمكان مولده وسكن فيه اوله لم يكن مولده ولكن تامل به  
وعجل دار اليه تيسر مجازة الزوم الى الوطن لانه رخص سفره قبل الاستحكام حيث لم يسير ثمانية ايام وديالها فيكون معيا يتم  
صلوة الى الوطن واذا اخرج من هنا الى السفر فذلك قصر المسطرة فاذا انتهى الى مقصده المكان ذلك وطنا اصليا  
وتفسيره وانما يتم الصلوة لانه عازر معيا جرد الدخول على التعجيل الذي طنا وان لم يكن وطنا اصليا لانه قصر المسطرة  
بالمعز الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم ثمانية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة ممن يمكن من الاقامة وموضع الاقامة  
المران والبيوت المتخذة من الحجر والمعد والخشب والنجار والاعبية والوبر المربعة اذ دخلوا دار الحرب لمحاربة دونها  
لاقامة تصح بينهم وكذا اذا اشرخوا في بعض بيوت الكفرة في ظاهر الرماية وكذا الرعاة اذ كانوا يطوفون في الغداة وزادهم  
خيام واجنية وعن ابي يوسف خرج ان نزلوا اموصا كثيرة الماء والكلاب ونفسر الحارب ويزودون الاقامة خمسة عشر يوما لا  
والكلاب كنعين تلك المدة مائة متعين وكذا المراكمة والاعراب ومن دخل دار الحرب بايمان وبنى الاقامة في دار  
الاقامة صحته فيه الكفاية اذا سلم في دار الحرب ولم يضر ضلوه فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فرب منهم  
يزيد سيرة ثمانية ايام وديالها لم يسير ثمانية الا سيرة دار الحرب اذا غلبت منهم ودخل على الاقامة خمسة عشر يوما  
فما زاد نحو لم يضر معيا الكوفي اذ بنى الاقامة بركة وساخسة عشرة يوما لم يكن معيا وان لم يسير سيرة سبعة ايام لم يضر  
الاقامة في احد هاتين عشرة يوما وان تامل بها كان كل واحد من المومنين وطنا اصليا لانه كان مولا عليه فالتبة  
في السفر والاقامة ثمانية من يلى عليه كالمراهق زوجها والعبد مولا له فالحديث من الايسر الذي يجري عليه والامير  
من الخليفة والامير من استأجره والامير اذا اطلق يصاب دية في السفر فلهذا وجب المكان الزوم فاذا  
على مقبلا عليه ومن ثمانية ان يضيىء دية بل ان يضيىء ثمانية عشر يوما فالتبة في السفر والاقامة ثمانية من المومنين ومن

وان لم يكن قادرًا فاعتبرته الخائيس وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا يفسر فيه والرجل الذي جئت اليه الكافر  
او الخلية ليعتق به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان العبد بين المسلمين في السفر فزوى اجد المولى ان لا قامه دون ان يخرجوا  
بينهما مهاباة في الخدمة فان العبد يصلي صلوة الاقامة اذا اخدم المولى الذي تولى الاقامة واذا اخدم المولى الذي لم يوجبه  
الا قامته يصلي صلوة السفر واذا فرى المولى الاقامة ولم يعلم العبد ان كان حتى صلى اياها ركعتين ثم اخبره المولى كان عليه اعادة  
تلك الصلوة وكذا المرأة اذا اخبرها زوجها بانيتها الاقامة منذ ايام يلزمها اعادة الصلوة في ظاهر الرواية عن ابى يوسف رحمه  
رحم العبد اذا اتم ماله في السفر وتولى المولى الاقامة صحته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليها اعادة تلك الصلوة  
وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فاعده من مقيم والعبد كان في الصلوة يتقلب فزعه اربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان  
عليه الاعادة لانه سلامه قد صار اربعة يتجافا المشتري اذا اتم العبد ماله ومهما جماعته من المسافرين فلا يصلي ركعتان  
تولى المولى الاقامة صحته في فقه وفي حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد من فصل العبد ركعتين وقدم واحدا  
من المسافرين يسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويقيم كل واحد منهما صلوة اربعا وهو تفسير المولى مسافر جماعة مقيمين ومسافرين  
فما صلى ركعة احدهن الا اقام وقدم مقيما فاذا لا يتقلب فزعه القوم اربعا فكذا كل جهاتكم بماذا يعلم العبد ان المولى تولى الاقامة  
قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فيصيب اصبيه اوله ويشير باصبيه ثم يصب اربعة اصله يده ويشير باصبيه الاربع  
الكافر المسافر اذا اسلم وبينه وبين ماله اقل من ثلثة ايام كان حكمه المقيم وكذا العبد اذا كان في السفر مع ابيه فمبلغ ابي  
وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام كان مقيما كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى وقال غيره من المشايخ  
اذا بلغ العبد اربعة ايام اسلم يصلي ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فاما اسلم المسافر اذا اراد العيادة بامر ثم  
اسلم من ساعته وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام بقي مسافرا كسالم ثم اراد العيادة بامر ثم اسلم لا يبطل تيممه  
فكذلك لا يبطل سفره وكذا المرأة اذا طلقتها زوجها في السفر فطلقت بائنا او ثلثا او رجعية وانقضت عدتها وبنتها وبين وطنها  
اقل من ثلثة ايام فاما قبل انقضائها في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم المذموم اذا كان الرجل مقيما في اول الوقت  
فلم يصل حتى سافر واخر الوقت كان عليه صلوة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يس فيه بعض الصلوة لا يرى انه  
لومات اذا غشي عليه غشا طويلا او خرجت من مطبقها او حاصت المرأة او صارت لغيار في آخر الوقت يسقط  
كل الصلوة فاذا سافر يسقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يفسر

فرضه وان لم يصلي حتى يكتم في آخر الوقت فيقلب ربه لربما ولم يمت من الوقت الا قدر ما يس فيه بعض الصلوة كالربح  
 الصبي في آخر الوقت او اسلم الكافر لم يهرت الحائض او الغاضد ولم يمت من الوقت الا قدر ما يس فيه التيمم او اذا غاب  
 او المتعمى عليه لولا ان عرض عليه شيئا في غائبا في آخر الوقت تجب الصلوة تلكه الاقامة وان قام بعد الوقت يعرض صلوة  
 السفر المسافر في آخر الاقامة بعد ما سلم عليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط  
 عنه جود السهو في قول الجنيحة والى يوسعت راج لا بد لو عاد الى جود السهو تصح نيته الاقامة فيه فيقلب ربه اربعا ويصير  
 في خلال الصلوة فيقبل وقال محمد بن يعقوب نيته الاقامة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلوة  
 نصار كالنوى الاقامة قبل السلام واداهت نيته تمام الصلوة اربعا وسجد لسهو بعد الفراغ وان سجد لسهو  
 ثم نوى الاقامة يصح نيته وقصر صلوة اربعا وسجد سجدتين او سجدة واحدة او نوى الاقامة في السجدة لانه  
 لا سجد لسهو عادة حرمت صلوة نصار كالنوى الاقامة في الصلوة سافر صلى ركعة بمسافر فجا مسافر او نوى  
 ثم احدث الامام واستخلف به المنيبل وخرج الامام ليقرأ ونوى الاقامة والامام اثنى في نوى الاقامة ايضاً ثم  
 عاد الامام الاول الى الصلوة فاذا قيل الامام الاول اثنى في قائلته في الامام الاول باثنى في الركعة اثنى فاذا  
 الامام اثنى في قدر الشهد يقوم ويستخلف رجلا او ركعتين الصلوة يسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي ركعتين  
 والامام الاول ركعتين لانه لا صل ركعتين خرج من الاقامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الى اثنى ثمة باسبانيا  
 قدر الشهد ثم ذكر ذلك في قيام اثنى في ركوعها فانه يود وقعد وان تذكر بدماية اثنى ثمة بالسجدة ثم صلوة  
 اربعا وكانت اثنى ثمة والركعة لستة الظهر وان ثم قعد على الركعتين ان تذكر في قيام اثنى ثمة يود وان لم يمت حتى قعد  
 بالسجدة فحدث صلوة ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاوليين او في احد هما ثم عاد الى اثنى ثمة وقرا  
 في قاياس قول الجنيحة والى يوسعت راج انه انوى الاقامة في اثنى ثمة يجوز صلوة ولو قرأ في اثنى ثمة وركع ثم نوى الاقامة  
 في الركوع فالراجح ايضا مسافر وان في آخر وقت العصر غاص على ركعة غرب الشمس ثم جاء رجل وابتدى به صح  
 امتداده فان سبقت الامام الحديث واستخلف به الرجل الذي احدث به فذكر الجنيحة انه لم يصلي الظهر فحدث صلوة  
 لان الوقت ليس بغيره فحدثه وركعتيه هذه الغائبة بعد الترتيب قبل الشروع لا يصح شرعه فاذا ذكر في خلال  
 الصلوة بقصد صلوة وان تذكر الامام الاول انه لم يصلي الظهر لم يقصد صلوة سبقت الحديث او لم يسبقه لان الوقت

لان الوقت كان ضيقا وقت غروحه ولما ذكرنا الفاشة في ذلك الوقت لا يمتنع عن التشرع فلكذا اذا ذكر في غلوة  
 الصلوة رجع صلى الظهر في منزله وهو يتيم ثم خرج الى السفر و صلى العصر في سفره في ذلك  
 اليوم ثم تذكر انه ترك شيئا في منزله فرجع الى منزله لاجل ذلك ثم تذكر انه صلى في السفر فغير طهارة قال ويجب عليه  
 ان يصلي الظهر ركعتين والعصر اربعا لان صلوة الظهر صارت كانهما لم تكن وصارت دينيا في الزمة في آخر وقتها وهو كلان سافرا  
 في آخر وقت الظهر نصارا في ذمة صلوة السفر اما صلوة العصر خرج وقتها وهو يتيم فوجب عليه سائر صلى شهر جميع الصلوات  
 ركعتين قال ابو حنيفة سرح يهود ثلثين منزلا ولا يغير غيرا وقال ابو يوسف ومحمد سرح يهود ثلثين منزلا ولا يغير صلوة الشتاء ولا يغير  
 والظهر والعصر اربعا للثرب الاول سارام قوما مسافرين فاصدت فاستخلف مسافرا فزوى ان في الاقامة لا يتغير فرض  
 من خلفه من المسافرين ولو قوى الامام الاول الاقامة بعد ما حدث قبل ان يخرج من المسجد صا رضة وفرض القوم اربعا فلو  
 استخلف الامام واحد من القوم تيم بخليفة صلوة الاقامة سائر صلى الظهر ركعتين تمام الى ان نشأ ناسيا او متعمدا فجار  
 مسافرا واقضى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة ان عاد الامام الى القعدة فلم يخلو الداخل تامة لان الامام  
 في حرمة اصله حين اقتدى به وان لم يعد وقوى الاقامة في قيام ان نشأ يتقلب فرضه وفرض الداخل اربعا لانه قوى الاقامة  
 وهو في حرمة اصله يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضى ما فات وذلك ركعتان لان صلوة المقتضى صارت اربعا ايضا مسافرا  
 ام قوما يقيمون فكلما صلى ركعتين قوى الاقامة لا يفتحن الاقامة بل يقيم صلوة المقيمين لا يصير قريبا ولا يتقلب فرضه اربعا بما وجبه  
 صلى المقيمين صلوات خلف مسافرا لا راحة عليهم فيما يقضون كذا ذكر الكوفي سرح وكذلك السهو ولا يفتدى احد منهم بالآخر ايسر  
 خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم اين يركبهم فانهم يصلون صلوة الاقامة في الدار بان طالت المدة وكذا في الكلت  
 في ذلك الموضع اما في الرجوع المكان مرة اسفر لقصر من الصلوة والافلا العبد اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيرة  
 المولى فانه يسل ان خبره ايسر مدة اسفر صلى صلوة المسافرين والكان دون ذلك صلى صلوة الاقامة وان لم يخبره  
 بذلك المكان فقام قبل ذلك صلى صلوة الاقامة والكان مسافرا قبل ذلك صلى صلوة الاقامة والكان مسافرا قبل  
 ذلك صلى صلوة اسفر قدم الغير في جهة وكذا الايسر من اسره وقيل المولى اذا قوى الاقامة فانما يظهر غشيه في حق العبد  
 اذا لم يظنه اما اذا قوى الاقامة في نفسه ولم يظن غشيه ثم اجبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد رجع فخرج من بخارا  
 الى امرية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفر او هو الظاهر لان الابل لا يسير في اقل من ثلثة ايام ومن كرمية الى بخارا



يخفى ان يكون كذلك كوني قدت عليه امراته من خراسان حاتبة عن ابني يوسف مع انها تقصر الصلوة الا ان تظن  
بذلك وكذا في حجة النفس الا ان يكون بحسبها زوجه ولا ساقر لان شريك الحسن عند البعض وقال الشيخ الامام ابو بكر  
محمود بن الفضل مع لا يرضى في ترك السن ولا في قصرها ولا في المرأة في غير محرم ثم ايام ما فوتهما واختلفت الروايات فيما  
ذلك قال ابو يوسف مع انكره لها ان تسافر وما ذكره ادعى من اجتهاده مع قال الفقيه ابو جعفر انفتحت الروايات على ان  
ما مودون الثلث قال ابو جعفر مع ما هو من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلث وقال حماد رحمه الله  
لا بأس للمرأة ان تسافر مع صاحبين في غير محرم والتجسس الذي لم يركب ليس بمحرم وكذا المسفرة ويشيخ الكبير  
الذي ينقل محرم والتجارية التي لم تنحصر اذا كانت شبهة لا تسافر في غير محرم ويجوز الطلوع على الدابة خارج المحضر في غير  
ولا يجوز المكتوبة الا من مذر من الاعذار ان يحث من نزل الدابة على نفسه او على دابته من سبغ او غسل او كان  
في طين وورقة لا يجز على الارض مضعيا باسا او كانت الدابة جوارا لنزل لا يكتف بالركوب الا بيمين او كان شبيحا  
كبير النزل لا يكتف ان يركب ولا يجز بيمين يتجوز الصلوة على الدابة في هذه الاحوال لقوله تعالى فان خفت من رجل الا ادر  
ركبا ما ولا يفره الا عادة اذا قدر ركبته المريض اذا صلى بالايام ثم قدر فان صلى على الدابة لم يضر ان لم يقدر على  
ايضا ان الدابة يجز الا بالايام على الدابة والحنث الدابة قيسر وان قدر على ايضا ان الدابة لا يجز الا بالايام على الدابة  
وتيسر كما تستطع الا اذا كان من الركاب يستطع الا انخلت الى القبلة الرجل اذا حمل امراته من القرية الى المحضر كان  
لها ان تصلي على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول وكذا الرجل لو كانت ان تصلي قائما يراه  
سبح او عدد ولا يصلي قاعدا لا يراو كان لان يصلي قاعدا وكذا الوفاة انه لو صلى قاعدا يراه سبح او عدد  
بما زلن يصلي مستلقيا الا صلى على الدابة في محمل وهو يقدر على النزول لا يجز لان يصلي على الدابة اذا كانت الدابة  
واقفة الا ان يكون المحمل على عهده ان على الارض والما الصلوة على العميلة النكاح طرقت العميلة على الدابة وهي تسير في  
صلوة على الدابة تجوز حاله القدر ولا تجوز في غير ما وان لم تكن طرقت العميلة على الدابة جازوهي منزلة الصلوة على الير  
**باب صلوة المريض** صلوة المريض يستطيع لقوله صلى الله عليه واله وسلم لعمران بن حصين زعم صلى قاعدا  
فان لم تستطع قاعدا فان لم تستطع فاعلى الخب ترمى اياها فينظر ان قدر على القيام والركوع والسجود يصلي قائما يركع  
وسجود لا يجزبه الا ذلك وان حجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلي قاعدا يركع وسجود لا يجزبه الا ذلك

ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقد على القنود يصلي قاعدا بايما وسجل السجود انخفض من الركوع وكنا المخرج  
 عن الركوع والسجود وقد على القيام يصلي قاعدا بايما لان القيام وسبيله الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت  
 وان صلى قاعدا بايما جازعته ما واستحب ان يصلي قاعدا بايما وقال في شرح لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم  
 انما يسقط عنه القيام اذا كان نردا ومرضى او وجب بالقيام فان لم يكن كذلك لكن لحاجة فزع شقة لا يجوز له ترك  
 القيام وان قدر على بعض القيام دون تمامه قال النفسي ابو جعفر روح القيوم قد زنا يقدر فاذا عجز بقية حتى لو قدر على ان يكبر  
 قائما ولا يقدر اكثر من ذلك كبير قائما ثم يقعد فان لم يقم فثبت ان لا يجزى به صلوة وان كان لا يقدر على القيام الا تكا  
 قال في القيوم تكا لا يجزى به الا ذلك ويحكي المريض في صلوة كيف شاء في رواية محمد بن يحيى عن الحسن بن الحسن بن احمد  
 انه يترجى عند الافتاح وعند الركوع يقترش رجل اليسرى وعن يحيى بن عمار انه يركب متريا الا عند اذا كان قايما ركعا  
 يشير براسه للركوع لانه عاجز عما هو فوزه اذا عجز المريض عن الايام بالاراس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة  
 ولا يفسر الايام بالعنين والواجبين ثم اذا نعت مرضه هل يلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم  
 وليله لا يلزمه القضاء والحكم دون ذلك يلزمه كافي الاغواء وقال بعضهم ان كان يعجز لا يسقط عنه الفرض والاول  
 اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب ذكر محمد روح في النوادر من قطعت يده من الرنقين وقدماه من الساقين  
 لا صلوة عليه ثبتت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من يقدر على ادراك ركعتين لا يجزى به تسقط عنه ذلك الركعتان  
 ومن ابتلى بين ان يودي بعض الاركان مع الحديث او بدون القراءة وبين ان يصلي بالايام اثنين على الصلوة بالايام  
 لا يجزى به الا ذلك لان الصلوة بالايام اجماع من الصلوة مع الحديث او بدون القراءة لان الاول يجوز فائدة الاعتبار وهو  
 المقطوع على الدابة والصلوة مع الحديث او بدون القراءة لا يجوز الا بمنذر والمبتلى بين الشريعتين عليه اهونها ولو كان  
 صلى قاعدا قاعدا سال جرحه وان استلحق على قتله لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحديث كما لا يجوز  
 من غير عذر في الاستلقاء ايضا لا يجوز من غير عذر فاستويا وترجع الادوار مع الحديث لانه من احوال الاركان ومن  
 محمد روح في النوادر انه قال يصلي مضطجحا يودي ايما امريض تحت ثيابا كان لا يسط شيئا الا بخمس من ساعة  
 يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجسس ان في كفة يخطه زيادة مشتقة بالتحويل مريض على جالس فلا تمنع راسه من السجدة الأخيرة  
 في الركعة الرابعة على انها ثلثة قنود ركع وسجد بالايام فثبت صلوة لانه انتقل الى اننا قد قبل تمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة

لكن كان في اثنتي عشرة نية فاحذف في القراءة ثم علم انها ثمانية لا يعود الى التمسك بل المضي في قراءته وسجد مسجدا  
 في آخر الصلوة رجل لم يجد مريض لا يقدر على الركوع من سجدة سجد على اللوى ان يرضيه لانه ما دام في ملكه كان عليه  
 تقاضاه ميت عليه صلوة فائنة فخصها بالوارث عنه بامر لا يجوز فرق بين يداوين الحج اذا حج الوارث من الميتة بامر  
 حازم والفرق ان الصلوة عبادة بدنية لا تعلق بها بالمال لا تجب بدونه فلا تجزئ فيها النيابة اما الحج والحكم عبادة بدنية  
 فيها تعلق بالمال لا تجب بدونه فلا تجزئ بالسبب فيها بالمباشرة كما في الركعة قال ديان المرفض في الصلوة على قضاء رجل  
 نحو القبلة وعند ابن ابي عمير في يوم عرفة لا يرضى في الحج وعندنا من ذلك يجوز الاول او الثاني صلى الله عليه  
 والله وسلم ليس المرفض قائما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فقلبي قاعدا يرضى اما وان لم يستطع فامسح حتى يقبل القبلة  
 منه وعند الشرح قيام على قاعدا ايضا لا يسير خروج الركوع رجل صلى ركعة قيام وركوع وسجود ثم مضى الى حادثة  
 الايام اشدت صلواته في قول اخيه روح ذكره في الزاد والاركان تجتهدت في ركعة ركوع والسجود فلا يجوز بدونها  
 رجل صلى اربع ركعات فاقعد في الركعة الرابعة منها ثم اودع قبل ان يشهد قال هو بمنزلة القيام ومضى لو كان حين رفع  
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال هو بمنزلة القيام ومضى لان يجزئ الثانية لا يضر قائما المرفض  
 اذا مضى من الايام فحرك راسه عن اخيه روح قال انه يجوز صلوة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يجوز لانه  
 لم يوجد من قبل باب صلوة الجمعة مجمع فزنته على الرجال الاحرار والاطنين المقيمين في الامصار ولا يكون المرفض  
 مسحرا في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه منف وقاض قسيم الحدود ونفذ الاحكام وبلغت غيبته ما لا يجوز اذا كانت  
 في المصالح زيادة او في قضا المصروفات المصروفات المصلح المصلح به ومن كان مقيما في عمران المصروفات  
 وليس بين ذلك المرفض وبين المصروف عليه المجتهد ولو كان بين ذلك المرفض وبين عمران المصروفين المزارع والمراعي  
 نحو القليج بخار المجتهد على اهل ذلك المرفض والحق ان التداويل في الغنم والقطر والاموال ليس بشئ كذا روى القليج  
 ابو جعفر عن اخيه روح والى يوسف روح وهو اختيار خمس الائمة الكل على روح التمسك لانه عمل نية فعل لهم المجتهد جاز  
 ولا يجوز الا كونه بتزويج ولا تقاضا به لان اهل القضاء ومن يكون اهل الشهادة والعبد ليس باهل الشهادة فلا يكون القضاء  
 والمكسب الذي لا عهد له اى لا مشور له من الخليفة الكائن بمرتبة فيما بين الرعية بمرتبة الامراء وحكم فيما بينهم حكم الولاة يجوز  
 منه قاعة المجتهد وليس القاضي ان يعلى المجتهد بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وبها في غيرهم

في عرفهم والى المصراذات بخار يوم الحجفة ان على بهم الحجة خليفه الميت او صاحب شرط او القاضي جاز لانه فرض  
 عليهم امر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمروا القاضي ولا خليفه الميت لم يخرجوا ولم يكن حجة وان لم يكن ثم فرض  
 ولا خليفه الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل بغير مكان الضرورة ولومات الخليفة ولا امر ولا ولاية على الاستيلاء من المور  
 المسلمين كان لهم اقامة الحجة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم بالم غير المور والجماعة شرط للعلوه الحجة الا انها  
 شرط لا انعقاد ولا الادوار ثم هذا في ضعيفه لا يتم الا انعقاد قبل التقييد بالسجدة وعندنا يسوغ وتخرج تيمم الانعقاد  
 بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما يظهر فيما اذا نفر الناس عنه وبقى الامام واولي الحج فيها ثلثة سوى الامام عندنا في  
 روح لا لا يشترط اقامته واخره في الامام ولا في المقتهى عندنا ويشترط المذكورة والبلوغ والنظر في اذا امر على مصر  
 ثم اسلم ليس له ان يصلي العجبة باناس حتى يؤمر به الاسلام وكذا يصلي اذا امر ثم ادرك وكذا لو استغنى صلى العجبة  
 ثم اسلم النظر اني وادرك الصلي لم يخرج فكيفها ولو قيل للنظر اني اذا اسلمت فصل باناس وادقن او قيل للصبي اذا ادركت  
 فصل باناس وادقن جاز لان في الفصل الاول حين امر لم يكن الما فلا عليك الاتقيدي في المستقبل اما في الفصل الثاني  
 اضاف التقييد الى حالة الابلية والتعليق بحتم الاضافة فيصح تقييده وكن بعض الشيخ اذا امر بالصبي او الذي في مثل يوم  
 الحجفة وفرض اليه امر الحجفة فاسلم الذي وادرك الصبي كان له ان يصلي العجبة باناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان  
 التقييد باطل الامام اذا احدث به ما صلى ركعة من الحجبة فقدم واحد من القوم لا يتقدم احد لا يجوز صلواتهم خلفه وان تقدم  
 واحد من اصحاب السلطان ممن فرض اليه امر العامة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحد قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز  
 لا صلوات صلواتهم فان تكلم الذي قدمه بلح او ضحك تهتة فامر غيره ان يخرج باناس لا يجوز لان الامام لم يفرض التقييد  
 الى القوم وانما جاز تقديمهم لاصلاح صلواتهم فاذا خرج من صلوة الامام لم يبق اماما فلا يصح امره وليس على المقدم حجة  
 ولا خصوص الجاهات عند اصحابنا روح وان وجد حاملا وكذا لا على في قول الخليفة روح وان وجد قاعدا وقال محمد روح  
 الاعلى اذا وجد قاعدا يلزمه والفرق لمحمد روح الاعلى قاعدا على السعي الا انه لا يهتدي فاذا وجد قاعدا يلزمه كالصحيح  
 اذا فصل الطريق اما انعقاد عاجز عن السعي فلا يلزمه والشيخ الكبير الذي صفت وعجز عن السير يلزمه الحجبة كما لم يرض ذلك  
 ان يمين عبده عن الحجبة والجاهات والعبدان وعلى المكاتب الحجبة وكذلك محقق البعض اذا كان يسبي والعبد الذي  
 حضر مولاه باب المسجد لم ينفذ الرتبة وليس على العبد الما دون ولا على العبد الذي يؤد الضريرة حجة وقال الشيخ

الامام اجتمع الكيسر مع السباكران بنح الاجير عن حضور الجمعة وقال ابو علي الرضا قال ليس له ان ينح الاجير في المعبر  
 عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاجير فقد روي عنه انه قال لا يكسب النكاح بعيدا او النكاح قريبا لا يحيط عنه شيء من الاجر  
 والنكاح لم يبدى الا يستعمل قدر ربع النكاح حصة ربع الاجر فقال قال الاجير حصة ربع النكاح بمقدار اشتغال بالصلوة  
 لم يكن لذلك وقال ابو خنيفة روى الى المعبر او اصل الامر بعبادان يصلح الجمعة بالناس صلى الله عليه وسلم في منزله ثم روي  
 خنيفة فخرج فخطب فيه صلى الله عليه وسلم الجمعة اجزائه واخراجه التخليقة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يحج بالناس ولو  
 من بمصر من عمار ولا يتبع بهاد وهو سافر جازلان صلوة فيره يجوز يادته فصولته اولى الامام اذا منع اهل مصر  
 ان يحجوا لم يحجوا كان له ان يصير موضعا كان له ان ينيهاهم قال الفقيه ابو جعفر روى عنه اذا نهيهم بمحجته ليسب من الاسباب  
 او اذا واد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون مصر فانما اذا كان نهي متعنه او اضرا بهم فلم ينههم ان يحجوا على رجل  
 بهم الجمعة لو ان الامام مصر مصر فمقران من منيجت مددوا واشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يحجون الا باذن  
 مسانفت من الامام اذا اراد الاجل ان يياز يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المعبر قبل فخرج وقت الظهر  
 لان الجمعة انما تجزئ في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت التزوي اذا دخل المعبر يوم الجمعة ان نوى ان يكسب فتيه يوم  
 الجمعة يلزم الجمعة وان نوى ان يخرج من المعبر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لاجتماعه عليه لان  
 في الفصل الاول صار كواحد من اهل المعبر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصير فلو صلى مع ذلك كان جازما  
 اذا قدم المسافر المعبر يوم الجمعة على غرض ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزم الجمعة ما لم يزل الاوقات خمسة عشر يوما ويجوز  
 الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابو خنيفة والى يوسف روى ولا يجوز في ثلث مواضع ولكنه اوردى عن محمد روى  
 اوردى اصحابا لا ما لي عن ابي يوسف روى انه لا يجوز في المسجد من مصر واحد الا ان يكون بينهما هريرة فكان حكمه  
 حكم مصرين فان لم يكن بينهما هريرة فالحكمة لمن سبق منها فان صلوا معا فدت صلواتهم جميعا وعن محمد روى جواز الجمعة في  
 ثلث مواضع ومن لا يجب عليه الجمعة من اهل القرى والبادي لهم ان يصلوا الظهر بجواز يوم الجمعة باذان واقامة و  
 المسافر وان اذا حضر ايام الجمعة في مصر صلوا زوادي وذلك ان اهل المعبر اذا فاتتهم الجمعة اهل المسجد والمرضى وغيره  
 لهم الجماعة الفتنى اذا نام في صلوة الجمعة فلم يصبه حتى خرج الوقت فدت صلوة لانه لو لم يكن قضا او قضا الجمعة  
 لا يجوز الاوتبة بعد فراغ الامام والوقت قائم انها الجمعة لانه ادى الجمعة في الوقت وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ

الفرائض عن النجبة منه في الحجية وعليهم استقبال الشهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قد قد بالشهد قبل السلام  
 في قول ابو حنيفة عن وعن ابي بصير عن الامام اذا غل كان له ان يصلي النجبة بالناس الى ان ياتيه الكتاب بمنزله  
 او يقدم عليه الامير ان في فاذا ايا الكتاب او علم تقدم الامير فصلوته باطلة وان صلى صاحب شرطه جاز لان حاله  
 على حاله متى بمنزله او يصل تذكر يوم النجبة والامام في النجبة انه يصلي الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع النجبة لانه  
 لم يستمع النجبة ونفى الفجر بعد ما تقوته النجبة اذا تذكر في صلوة النجبة ان عليه فجر يوم او فائتة اخرى فهو على وجهه  
 المكان الوقت بحال لو اشتغل بالفائتة يخرج الوقت يمضي في النجبة عند الكل لان الترتيب يسقط عند ضيق الوقت  
 والكان في الوقت متى بحيث يعلم انه لو اشتغل بالفائتة لا يفوته النجبة فانه يقطع النجبة في تركه لم يقضى الفائتة وان علم  
 انه لو اشتغل بالفائتة يفوته النجبة فانه يقطع النجبة لكن عليه اداء الظهر في آخر الوقت اختلفوا فيه قال ابو حنيفة وابو بصير  
 ربح يقطع النجبة ويقضى الفائتة ويصلي الظهر في آخر الوقت وقال محمد بن يعقوب في النجبة ولا يقطع اذا حضر الرجل يوم النجبة  
 والمسجد طان ان يخشى يزوي الناس لا يخشى والمكان لا يزوي احد على بان لا يظا فربا ولا جسد الاباس بان يخشى  
 ويدفون الامام وذكر الفقيه ابو جعفر ربح عن اصحابنا ج انه لا بأس بالنجبة بالم ياخذ الامام في النجبة ويكره اذا اخذ  
 لان المسلم ان تقدم ويدفون الحراب اذا لم يكن الامام في النجبة ليس المكان على من يجي بعده ودينار فضل القرب من  
 الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان من غير ضرر فكان للذي جا بعده ان ياخذ ذلك المكان اما من  
 جاء والامام يخيب فله ان يستقر في موضع من المسجد لان شيه وقد مر عمل في حاله النجبة وروى هشام عن ابي بصير  
 ربح انه لا بأس بالنجبة بالم يخرج الامام اوله يزوي احد او اختلف المشايخ ربح في فضل وهو ان المزمع من الامام  
 افضل ام التبا عنه قال خمس الائمة الخلد الى ربح المزمع افضل وقال بعضهم التبا عنه افضل كذا استمع ما يقول الخطيب  
 في النجبة من مخرج الطلقة وغير ذلك رجل لم يستطع يوم النجبة ان يسجد على الارض من الزحام فانه ينظر حتى يقوم ان كان  
 فاذا راى فرج يسجد وان سجده على ظهر الرجل اخراة وان وجد فرجة يسجد على ظهر رجل لم يجز وهذا قول ابو بصير  
 قال الحسن رحمه الله لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال رجل ركع ركعتين مع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام ثم راى  
 فرجة قال ابو حنيفة ربح يسجد سجدتين ركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية فيسجد ركعة وان فري حين يسجد الركعة الثانية طلبت  
 نية وكانت السجدة لا ولا في وقال الفقيه ابو جعفر ربح هذا على احد الروايتين عن علمائنا ربح فاما على الرواية الاخرى

[illegible]

صلى الله عليه وسلم ولا على غيره من خلفه، الا ان يكون الامام امره بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وبوجوبه في الجمعة  
 ثم ان فصل وصلى بالناس جاز ولو رجع الى منزله وجاز ان تغذي ثم يغتسل <sup>بمجلس</sup> بالناس لا يجوز الا ان بين الخطبة  
 اذا خطب الامام يوم الجمعة فامدت واستخلف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى يرفعوا الرتب بل يشهد الخطبة  
 الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا عليك التفويض الى غيره كما لو امر صلياً بمعتزاً او كافراً  
 او امرأة فامر هؤلاء رجلاً بذلك لا يجوز لان التفويض الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان احدث الامام به  
 الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة الا انه محدث او جاز فامر الخليفة رجلاً طاهر السني بالناس جاز لان التفويض  
 الى الاول كان جائزاً ولله الرأفة قل كان له ان يعيّن الخليفة التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخلف رجلاً لم يشهد  
 الخطبة لان التفويض اليه لم يصح ولما احدث الامام في الصلوة فاستخلف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لان الناس  
 في صلوة على تحريمه بان استخفى شراً فله الصلوة كخالف في قائماً مقام الاول ولله الواحد الثاني الذي لم  
 الخطبة في صلوة كان ان يستخلف كذا الواحد هذا الثاني كان له ان يستخلف آخر لان الثاني قائم مقام الاول فليكن  
 ما عليه الامام الاول اذا اذن الامام رجلاً باقائه الجمعة كان ذلك اذا ناله بالخطبة وكذا الاول ان الخطيب كان  
 اذا باقائه الصلوة ولو قال خطب بهم ولا تغلّب بهم اخرا وان صلى بهم اذا خطب الامام الجمعة فمأخر من  
 قدم عليه امير آخر تقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز لانه لم يخطب ولم يسمع الخطبة فان كان الامير الثاني صلى خلف الاول لم  
 جازت الجمعة ولو غزاه الاول فنقض حكم الخطبة الاولى بخير الثاني صلى الاول الجمعة مع عليه بعد يوم الثاني جازت الجمعة  
 ما لم يحلس الثاني في مجلس الحكم او يوجد منه ما يستدل به على غلّ الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة فاعاد او مضى <sup>بخطبة</sup> الخطبة  
 ليست بصلوة ولله المشرط فيها الطهارة واستقبال القبلة اذا خطب الامام يوم الجمعة فمأخر من خطب  
 القوم وجاء قوم آخرون ولم يربح الاولون صلى بهم اربعاً ان صيد الخطبة يستحب للقوم ان يترجموا الى الامام  
 المؤخر اذا جاء قوم آخرون ولم يربح الاولون صلى بهم اربعاً ان صيد الخطبة يستحب للقوم ان يترجموا الى الامام  
 عند الخطبة ما روى عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قالان كنت بن كسنة وعد من حيلة ذلك استقبال الخطيب عند  
 الخطبة وتكلم الناس في التيسير والتسهيل عند الخطبة قال بعضهم من كان يديه عن الامام ولا يسمع الخطبة يجوز له ان يسبح  
 والتسهيل اجماعاً على ان من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس اما قراءة القرآن والتيسير والكفر والتفقه قال بعضهم



الاستغفار بغيره القرآن وذكره كرامته تعالى افضل الاعمال وقال بعضهم الامانات افضل المادرات الفقه  
 والنظر في كتب الفقه وكذا في من اصحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به اذا كان لا يسمع صوت الخشب  
 ويكفر اروي عن الميرزا محمد باقر كان قريبا الى الامام سميع صوته اختلفوا فيه روى عن ابراهيم الخنسي وابن ابي عمير  
 سماعا كانا يتكلمان وقت الخطبة فيقول لا يسمع الخنسي في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارى ثم ردت الى المحبة  
 آتية ولله كتاب وبيان احمد ما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فريقيين فريق منهم لا يصلي الجمعة لانهم كانوا لا يرون  
 الجلساء سلطانا ورسلا منهم يومئذ كانوا كانوا لا يصليون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يشرك الجمعة لان سلطان  
 كان يرفع الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصليون الظهر في دارهم ثم يصليون مع الامام ويحلبون بها سجدة وقال  
 بعضهم ما دام الخشب في عهد امير قالي وابنا عليه والوعظ فمناش فليامم الاستماع والامتناع فاذا اخذ في صرح الظلمة  
 وانشا عليهم فلا بأس بالامام قال شمس المائنة الخواص في صحيح عهد ما ان من كان قريبا من الامام سميع وليك من اهل  
 الخطبة الى آخره استماع الخطبة افضل من مودة السلام ونشيت العاطس والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وعن  
 ابى يوسف في حديثه ان اول الظواهرى اذا قال اظلماء من اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الآية  
 يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام نفسه ثم يخضع قالوا لا يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستمع  
 وليك لان الاستماع فرض والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام مكنة بهذه الحالة ذكر في النوادر عن  
 ابى يوسف من اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وانفتح الطرقات ركعتين خفيفتين وطولتين قال امره باعادة الخطبة  
 وان لم يدها فجزاه وكذا اذا فتحت الصلوة فانه اذا بان لم يقعد على راس الركعتين صلى اربعا فانه يديه الخطبة وان لم يدها فجزاه  
 وكذا اذا فتحت الجمعة ثم ذكر ان عليه فجر يوم فانه يقضي الخامسة ويديه الخطبة وان لم يدها فجزاه ويغير الامام في الجمعة في كل ركعة  
 فاجتهد الكتاب واهى صوته شاد ويحجر بها واختلفوا في اذا روى عن امير عليه السلام في صلوة الجمعة وروى انه كان قرا  
 في صلوة الجمعة صوته الجمعة والنا فنيين وروى انه كان قرا سبح وهم ركب الاعلى اهل الملك حديث ابن شاذان  
**باب صلوة العيدين وبكبريات ايام التشرى** لا يجب الخروج الى صلوة العيد الا على من يجب  
 عليه الجمعة ويستشرط لعيد ما يشترط للجمعة من المهر والسلطان والاذن العام الا في شيئين احدهما ان الخطبة  
 والخطبة في صلوة العيد تختلف الخطبة في الجمعة من وجهين احدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدون

يدونها والثاني ان في الحجته قد تم الخطبة على الصلوة وفي العيدين فخرج من الصلوة فان قدم الخطبة في صلوة العيدين جاز  
 ولا يمار الخطبة بعد الصلوة وتخطب في صلوة العيدين خطبتين كما هو المتعارف ويحسب منها حجة نفسية ويكره في الخطبة في العيدين  
 وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة الكبيرة ويكره في عيد الاضحى اكثرها كيكبر في خطبة عيد الفطر  
 فان لم يسمعهم جاز ولا يصح تبعدهم رجل خطب يوم الجمعة فغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك باختلاف  
 فيه المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكره كذا يحتاج الى احوال وقال بعضهم يكره ويحجب قائما او على  
 كالمفضل بن سول المصلي عليه السلام ويكره ان يذهب الى العيد يوم الاضحى ويحجب بذلك ولا يكره يوم الفطر فيقول ان يخطب  
 مع من يكره في ايام المشركين للاسواق قال القتيبي ابو جعفر سمعت ان شاذان اخبر عن ذلك بدقة واسنة ان يخرج  
 الامام الى الجبابة فيستخف غير المصلين في المصنعة الضعفاء والمريض والافرا ويصل في الجبابة بالاقرباء والاصحاب  
 وان لم يستخف احد كان كذلك ولا يخرج الثوب من النساء في جميع المصلوات واما العجائز قال ابو حنيفة رآه  
 يخرج العجوز في العيدين والفتور ولا يخرج في الحجية والظهر والعصر والمغرب وقال ابو يوسف ومحمد رآه  
 للعجوز ان يخرج الى الجماعات في جميع المصلوات وجمهوروا على ان العجوز لا تشارك في غير محرم ولا تخلو برجلها باكان  
 او شيخا ولها ان تصطحب نسيون ولا يخرج العيد الى العيدين والحجبة فغير اذن المولى فاذا اذن للمولاة ان تخطب  
 في قال بعضهم لا ان تخلت ولا يخرج وقال بعضهم عليه ان يخرج اذا اذن المولى وان لم ياذن له المولى لكن يسمي العبد  
 لو استأذنه ياذن له لا ينبغي له ان يتخلف عن الحجية والعيدين وان علم انه لو استأذنه يكره ويأبى فانه لا يشهد  
 بالحجبة والعيدين وكذا المرأة اذا ادعت ان تقصم نظرها فغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت زوجها  
 ياذن لها كان لها ان تقصم وقت صلوة العيد بعد ما رقت الشمس قد رجع او يحين الى ان تنزل والاقتض  
 ان يجعل الاضحى ويخرج الفطر وليس للصلوة العيد اذان واقامة تجلج الحجبة ولا تخطب في الجبابة بصلوة العيد ولا  
 ان تخطب بعد اداء الافضل ان يصلي اربع ركعات فان تخطب في بيت قبل الخروج الى المصلى فتلقوا فيه قال بعضهم يكره  
 ومن خرج الى الجبابة ولم يدرك الامام في شئ من الصلوة ان شاء انصرفت الى بيته وان شاء صلى في المنبر والافضل  
 ان يصلي اربعا تكون للصلوة الضحى لا روى عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات قرا  
 في الامام يسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية يا شمس طهرها وفي الثالثة والاعلى في الرابعة يا شمس طهرها

في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد جميله وقران يا خيرا رجل احدث في الجاهلية صلوة من فان  
زمت الصلوة استعمل بالوضوء وكان لان يصلي بالتيمم بلا خلوات وان احدث بعد ان يشرع كان لا ذلك في  
قول اجمعية مع ذلك فحكم في صلوة افرية بصلية ركعة لا قضاء عليه في قول اجمعية مع قال الفقيه ابو جعفر مع سمعت  
في المسئلة خلافا بين اجمعية ومابع على قول صاحب بلزم القضاء بنا على مسئلة اخرى اذا احدث في صلوة العبد  
ولم يجد ما اذ اجمعية مع تيمم لان منه اذا لم يجب عليه القضاء ولو لم تيمم تقوته الصلوة اصلا وقد هما لو كانت الصلوة  
يكنى القضاء وتلا تيمم او الكيفية صلوة العبد ما لا ابن سودة رضي الله عنه في العبد ينشئ بكسرات خمس في الاول في دار بعداني  
ان الثانية بكسرة الافتتاح وبكسرة الركوع منها فيكون الزوائد تسب كسرات في كل ركعة ثلث كسرات زوائد وروا في  
بين القرايين يدايا بكسرة في الركعة الاولى وبالقرائة في الركعة الثانية ثم قول اكثر الصحابة رضي الله عنه صحابنا مع لان  
المعبر بكسرة في الركعة الاولى بالافتتاح والصلوة على الصحابة رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنهما في المشهور روايتان في رواية كسرة في عشرة  
بكسرة الافتتاح وبكسرة الركوع منها فيكون الزوائد تسب كسرات خمس في الاول في دار بعداني في الثانية في رواية كسرة  
ثلاث عشرة ثلث اصليات وعشرة في خمس في الاول في خمس في الثانية وبدا في بكسرة في كل ركعة ومن ابي يوسف مع  
في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنه في زائدنا كسرون على راي ابن عباس رضي الله عنهما لان الفلما بشرط عليهم ذلك  
واخذوا بالرواية الاولى في عية الانهي وبالثانية في عية الفطر باجمعية مع سوى من كسرات العبد وبين كسرات  
ايام التشرية فقال في كسرات ايام التشرية يدايا بصلوة الفجر من يوم عرفة وقطع بعد صلوة العصر من يوم النحر  
بداخذ بالاقول فيها واخذ بالاكثر في كسرات ايام التشرية فقال يدايا بصلوة الفجر من يوم عرفة وقطع بعد صلوة  
العصر من ايام التشرية قوله تعالى واذا كروا اسنى ايام حدودات واداء به ايام التشرية وتسبب في كسرة  
في قول اجمعية مع محمد بن ابراهيم في كسرة الركوع وان يصلي خلف امام لا يرى من يدين في الكسرات يرفع المني  
وقرأ في العيين في كل ركعة بفتح الكتاب وامي سورة شاد وروا في كسرات من شاد الافتتاح وان ادرك الامام  
في التشهد ابد السلام في سجود السهو فانه يصلي ركعتين وكسرة راي فقهه فان فاتت صلوة الفطر في اليوم الاول  
فبدا يصلي في اليوم الثاني وان فاتت في غير عذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني فبدا يصلي في غير عذر  
لا يصلي بذلك واما عية الانهي ان فاتت في اليوم الاول فبدا يصلي في غير عذر لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم

في اليوم الثاني بعد رادفيرة يصلي في اليوم الثالث فان قامت في اليوم الثالث نذر رادفيرة عذر لا يصلي في ذلك  
 ايام يصلي باناس صلوة العيدين يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلوة وان علم بعد الزوال  
 خرج من النذر يصلي فان لم يصلي حتى زالت الشمس لم يخرج وان خرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فليعلم بعد الزوال وقد  
 خرج الناس جاز فخرج من فوج ونخرج من النذر ويصلي وذكر ان علم في اليوم الثاني يصلي باناس ما لم تنزل الشمس وان  
 زالت الشمس نخرج من النذر ويصلي ما لم تنزل فان علم بعد ما زالت الشمس في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك  
 وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى باناس بالصلوة وجاز فخرج من فوج قبل العلم ومن فوج بعد العلم لا يجوز ذبحه  
 تنزل الشمس ولا تصلي صلاة العيد ركبا كالاصلي المكتوبة بخلاف صلوة الجحازة لانها ليست بصلوة من كل  
 وجه كذا قال بعض المشايخ في الروايات الظاهرة او اصلوا على الجحازة ركبا في القياس يجوز في الاحتياط  
 لا يجوز والسهر في صلوة العيد وصلوة المكتوبة وصلوة التطوع سواء ومنها يحتاج قالوا لا يصح للشركاء  
 والمكتوبة كذا يقع الناس في الفتنة **باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجحازة**  
**والكففين وغير ذلك** كل مسلم مكلف قبل ظلمة ولم يجب من دمه بل هو مال ولم يرث لم يغسل فله ان  
 السبي او قتل الطريق او اهل الحرب بصلح او غيره المسلم اذا قتل نفسه في قول اخيه ومحمد بن نيسل ويصلي عليه  
 اذا مات الانسان لاباس بان يوفى ثرايته واخوانه بموته ويكره ان يذبح في الاسواق وكيفية الغسل ان يحرق الميت  
 عند ما يوضع على عورته فترقة قدر ذراع ستر من سرته الى اركبته وتستركبته في رواية الحسن عن اخيه في مكان  
 الفطر الى عورته الميت ترام القول النبي صلى الله عليه واله وسلم على ردف لا تضر الى فخذ منى ولا منية وفي ظاهر الرواية يوضع  
 فترقة ستر السرة وحدها ثم يغسل تحت الفترقة كل الغسل السنة ولا يسها بيه ويل يحل في يده فترقة تغسل ستره بلك  
 الفترقة كذا ليس عورته في فترقة كذا لو مات المرتبة ابواب يسها اجنبي فترقة هذه الفترقة ثم يغسل وضوءه للصلوة  
 الا اذا كان صغيرا لا يصلي فلا يؤخذ رديه اباليا من اعتبارا بالوفاة في حوته ولا ينعض ولا يستش ومن العلماء  
 من قال يحل الغسل فترقة في اصبغ مسح بها واستنابنه ولهاية وثمة ويدخل في تحريمه ايضا وعليه الناس اليوم ثم  
 يغسل كاهل العود السرة الذي لم يتم اغسله لا يصلي عليه باقراط الروايات واختلفوا في غسله والخبر ان يغسل  
 ويدن من غفره في فترقة وان سقطت العلام من بين امه ميتا يغسل وكيفية ولا يصلي عليه وفي تسمية كلام اذا جرى الماء على

او دسابع المهر من امير يرفع لانيوب حتى النسل لانا مرفا بالنسل واذا جاء المطر وجريان الماء ليس بمثل الفرق  
 نسل ثانيا في قول ابى يوسف وعن محمد بن وهب في رواية ابن ذري النسل عند الاخرين من الماء نسل مرتين وان النسل  
 نسل ثانيا في رواية نسل مرة واحدة او نسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يواد نسل الصغير والصغير  
 او الميلا بانه الشهوة نسلها الرجال النساء لا يفسد مصابها حكم البقرة وفي الاصل قال بل ان يحكم وان يحكم  
 في اكثر من نسلها اجنبى النحس والجورب كالنحل ويتم النحس في نسل في بناء اذا كان امرأة محرم تميها بالامه او بالاب  
 فخرته على يد وفضل يبر من ذراعيها وكذا الرجل في امراته الا في نسل البصر ولا فرق بين ابنة البصر ورجل ابنة  
 لم يجد داما يبره وصلوا عليه ثم وجد داما نسله يصل عليه ثانيا في قول ابى يوسف وعن في رواية نسل لا يواد  
 بشره ثوب نيم وصل في ثم وجد ما بعده ذلك وعن محمد بن وهب في قول النسل داما لعل الزراب قال يصل على نسل  
 ولا ينسب وعن محمد بن وهب في الزاد او اذا الكفن الميت وقضى من حفرة نسل نسل ذلك النسل وان يصير او نحو ذلك  
 لا نسل ميت قلنا بل من غير نسل النسل انما هم ذلك اذا مات الرجل وليس له رجل تميها له او ابنة فيزوه  
 فيزويها الامن يتيق بموته ولا نسل الامه مولا او كذا ام الولد ومن ابى يوسف وعن محمد بن وهب في الصائفة نسل  
 زوجها اذا مات الرجل عن امراته قبلت ابن الميت وادعت داما بامه او دعت المحرمية بينها بسبب من سباب  
 لم يجز لها ان نسله اذا ظهر الرجل عن امراته ثم مات عنها كان لها ان نسله مسكوتة الرجل اذا تزوجت بزوجه و  
 دخل بها حتى دعت عليها العدة ثم فرق بينها ودوت الى الزوجه الاول مات عنها وهي في العدة عن الخارج  
 فانه لم يكن لها ان نسله وان انقضت عدتها في حرة او بعد وفاته كان ابن نسله رجل له امرأتان فقال امه  
 طلق ثلث ثم مات بل ان يمين لم يكن لواحدة منها ان نسله ولها الميراث وعليها مائة الرقات والطلاق اذا مات  
 الرجل عن المرأة المحرمية لا نسله فان اسلمت كان لها ان نسله اذا مات الرجل عن امراته واخضاها في عدته لم نسله  
 وان انقضت عده اخضاها كان لها ان نسله اذا مات الرجل فاما امرأتان اختلفا كل واحدة منها في تزوجها  
 ودخل بها ولا يعلم ايها الاول لم نسله واحدة منها ميراث امرأة واحدة بينها وبينه ان يكون فاسل الميت  
 على الظهارة ويكره ان يكون خافضا او حيا ولا بأس بحلوس الحلق في رجب منه وقت الموت امرأة ماتت  
 والولد ان يضر في نسلها قال محمد بن وهب نسلها ونحو الولد لا يسأل الا نسله اذا عاش نسل المحرم في الميراث

في المركة يزاعش وان عاش اقل من يوم لم ينيل في قول محمد بن وهب بن ابي الحسن عن ابي جعفر  
الرجل يتحلل قليلا ثم مات غسل الا ان يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيموت فلا ينيل ومن اوصى بوصية غسل قال الفقهاء  
ابو جعفر في انما يتحلل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلتيهما المكة والمكة ان لا يتحلل الشهادة ويترك  
في حاله ان لم ينل نفسه بالوصية او سجد غسل في قول محمد بن وهب بن ابي الحسن في قول  
بالجرح وسخو ذلك في غير المخرابة في قول ابي جعفر لان هذا القتل يجب الدية منه ومن قبله اسبغ او اترق  
بانرا او تروى من جبل او مات تحت يدهم او قتل بقصاص او جرح او قتل انسان وادفع عن نفسه او ماله غسل دون  
قتل ابنة او قتل المرأة زوجها او ماله من نفسه او قتل بوجها لقصاص وادفع جبت الدية لعدم استيفاء  
القصاص وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي جعفر في ان يجعل القطن المحلوج  
في تخريه وفرد بعضهم قالوا لا يجعل في صانع اذنيه ايضا وقال بعضهم يجعل في بطنه ايضا وهو صحيح ولكن الميت كفن  
بشده وتفسيره ان ينظر الى ثيابه في حيوة يخرج الحجة والعديد من ذلك كفن بشده اكثر ما كفن فيه الرجل ثلثة ازار  
ليس فيها حامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن محمد بن وهب بن ابي الحسن في الروايات في الرجل ثوبان قميص  
والعاقبة وكفن السنة للمرأة ثمنه ثوبان وازار وقميص ولقائه وفرد ثوبان فوق ثوبيهما وبطنها وكفن الكفائية لها ثلثة  
قميص وازار ولقائه فالتحان بالمال كثره وبالورثة قلته كفن السنة اولى والتمكان على الكفن كفن الكفائية اولى  
والمراسم في الكفن غير له البائع والفضل الذي لم يبلغ حد الشهوة فلا الحسن ان كفن فيما كفن البائع وان كفن في ثوب  
واحد جاز وتقدم الكفن من المركة على سائر الحقوق فان لم تترك مالها فالكفن على من يجب عليه النفقة الا الزوج  
في قول محمد بن وهب بن ابي جعفر في يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى اذا انشأ الميت  
وهو طري كفن ثمانية من جميع المال فالتحان قد قسم ماله فالكفن يكون على الوارث دون الزوار والمحابا والصايا  
وان لم يفضل المركة من الذين فان لم يكن الغرام فيغير ادبهم بدى بالكفن والتكفانوا فاقبضوا ديوهم لاسير  
منهم شيئا لزال مالها الميت سمعت الرجل اذا مات ولم تترك شيئا وله خاتمة موشرة وسولاو الذي اعتمد قال  
محمد بن وهب بن ابي جعفر في الزوار اذا ماتت المرأة وترك ابا وابنا فلكفها عليها على قدر ما رزقها  
وان لم تترك مالا ولم يكن هناك احد يجب عليه نفقة في يورثه كان كفن على الناس فان لم يقدره اسنان

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يزل يمشي على الناس ان يرا لا ذنبا كان المحي قد روي على السوال من غير مخابرات  
رجل مات في عهد قوم مقام ابيهم جميع الدراهم فكفسته ففصل من ذلك شي ان علم صاحب الفضل روي  
وان لم يزل يمشي على حرمها الى الكفن يصدق بها على القبر ورجل كفن ميتا بال  
ثم وجده الكفن في يد رجل كان له ان ياتيه منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت والحنان ورويه للورثة وكفنه  
الارثه فالورثة اتوا به وكذا الكفن ميتا فافترسه ليس كان الكفن لانه بقى على ملكه حتى عرف ان رويته وميتا  
ثوب واحد كان الثوب ملكا حتى نزل ان يلبه ولا يفي بـ الميت لانه حلق اليه والحنان ملكا لميت والحي واداره  
يكفن فيه الميت ولا يلبه ان الكفن مقدم على الميت فلا يحجر على الميت في حيدته كادلا ولا عام والعمات والافان  
والخانات لا يحجر على الكفن قرب الجنازة او يخرج من صاحبها لانه ليس للميت ان يصدق به بل يبيع  
ويصرف منه في ثمن ثوب آخر تجوز الاستجارة على حل الجنازة ودفن القبر ولا يجوز على غسل الميت ودفن الميت  
مع جرد ذلك ايضا من السنة في حل الجنازة عندنا ان يحلها اربعة نفر من جواربها الاربع يلبس كل واحد منهم  
على جواربها الاربع يفض مقدمها على ميتة ثم مفرها على ميتة ثم مقدمها على ميتة ثم مفرها على ميتة روي  
عن ابن خنيفة راج ان يفل كذلك ويكره ان يفضها على اصل الصنع ويقوم بين العمودين ويسرع بالجنازة ويشتي  
بها لا على عجله نظره كذا يخرج الميت والتمشي خلف الجنازة ويجوز المشي امامها ما لم يتابعه من القوم ولا يمشي  
ان يتقدم القوم عليهم ولا بأس بالركوب في الجنازة والتمشي فضل ويكره ان يتقدم الجنازة والركاب ويكره التواضع  
والصياح وشد الحبوب ولا بأس بالركاب ان يمال الدع فالتحات من الجنازة ما تحته او صاخره زهر  
فان لم تنزح فلا بأس بالتمشي منها ويكره رفع الصوت بالذكرا فان اراد ان يذكرا صريرا في نفسه ومن  
ابراهم مع كذا فيكون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله عفا الله عنكم ولا يرفع عن الجنازة  
قبل الركن فبما روي انهم اذا كان القوم في المصلى فجي بالجنازة قال بعضهم فيقولون اذا راها فقل  
ان يوضع الجنازة عن الاعناق وتدل بعضهم لا يقولون وهذا الصحيح فكذا المشي كان في الابتداء ثم نسخ  
اخلفت الروايات فمن هو الحق بالصلاة على الميت ذكر في شجرة الصلاة للشمس الائمة المحلوا الى راج  
لناهم المحي اولي من الميت ان يتقدم في يفضي من غير تقدم احد وفي رواية الحسن من ابن خنيفة راج اللاب

الاب اولى ولا يتقدم امام الحى الاباؤن الاب وعند عدم امام الحى اب الميت الى من سائر العصبات وذكر الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح السلطان الحق بالصلوة على الميت اذا حضر ثم امام الحى ثم الوالى ولا يتقدم احد غير  
 السلطان غير امام الحى الاباؤن الولى وقال الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان تقدم الاولياء فيعمل على عليا وان  
 حضر والى المصرد القاضى فالوالى اولى ان يقدم عليها وان لم يحضر القاضى ولا الوالى وحضر صاحب الشرطة وامام الحى  
 وصاحب الشرطة اولى ان يتقدم والكنان للوالى خليفة فلم يحضر الخليفة فخليفة اولى بالتقديم من القاضى ومن صاحب  
 الشرطة وان لم يحضر الوالى ولا خليفة ولا القاضى ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحى فينبى الاولياء ان  
 يقدموا امام الحى وان لم يحضر امام الحى وحضر الموزون وليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى فخليفته والقاضى وصاحب الشرطة  
 وامام الحى والاولياء فابى الاولياء ان يقدموا احد من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا منهم فلكل واحد منهم ان يقوموا من شأوا  
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الاباؤنهم وهذا كقياس قول ابى شيعة والى يرسف وزر فوج وبه اخذ الحسن بن مائة الرضيل  
 ولا يخرج من الاب وام فالأكبر اولى فان اراد الأكبر ان يقدم غيرهما فلكل من تقدم كل واحد منهم رجلا آخر فالأكبر  
 قدمه الأكبر اولى وكذا الابن الأكبر مع الاصفوان نمية فلكل قدم كل واحد منهم رجلا آخر فالذى قدمه الأكبر اولى وكذا الابن  
 الأكبر مع الاصفوان وكذا كل ابنا المم عند عدم غيرهما والكنان الا ان الاصفوان لاب وام فالأكبر الاب فالاصغر اولى  
 والكنان الاصفوان قدمه غيره وليس للاخ الأكبر ان نمية لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب وام فالكنان الاخ لاب وام  
 فالاباؤن ان تقدم فلكل ان مات فلكل فلكل لاب ان نمية لان الغائب بمنزلة المعدم وحده القية فيه ان لا يقدر  
 على ان يقدم فيه ذلك الصلوة ولا يتغير الناس قدومه عن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن ونزوح فالاب الحق  
 بالصلوة عليها ثم الابن والكنان من غير الزوج فالحق الابن من الزوج فالاباؤن ثم الزوج وعن ابى يرسف رح  
 امه ماتت وحضر بناتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصرا لم يحضر بناتها فابن المولى الحق من الزوج عبد مات  
 فاقصر في الصلوة عليه المولى والابن وابنه ومجاهران فالولى الحق بالصلوة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير  
 وان ترك دفنا وان اوتى كتابه لم يكن المال حاضر الا بخت عليه القلم فالاى من حق بالصلوة عليه وذكره ابن  
 تقدم جده وهو اب المكاتب والكنان المال فاباؤن المولى الحق بالصلوة عليه ولا تبرق الا يدرى في تكبيرات الجحزة الا  
 في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا وجب بعض مشايخ بلخ رح يرفق الايدى رجل وركب اول التكبير من الصلوة الجحزة



ولم يكبر حين يكبر الإمام كبره ولا ينظر الكبيرة الثانية لان محلها قائم فان يكبر حتى يكبر الإمام الثانية كبره  
 مع الإمام ولم يكبر الا حتى يسلم الإمام لانه لو كبر للدلي كان قضاء والمقتضى لا يستعمل اعتبار ما سبق قبل فراغ  
 وان لم يكبر مع الإمام حتى يكبر الإمام اربعاً يكبره لا فتاح قبل ان يسلم الإمام ثم يكبره قبل ان يرفع النجاسة مثلاً  
 لا دعاؤها فانه اذا رقت النجاسة من الارض قطع الكبيرة وعن ابي حنيفة روى ان الإمام لم يكبر حتى يكبر الإمام اربعاً فانه صلوة  
 النجاسة وان كبر مع الإمام الكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية وان كبر كبره ثم يكبر مع الإمام واذا كبر الإمام على  
 النجاسة بكبيرة او بكبيرة ثم يجازى رجل لا يكبره الرجل حتى يكبر الإمام فكم يكبره لا فتاح ويكون مسبوفاً بكبر الإمام قبل  
 سجدة من سجدة ثم انما في الصف ولم يكبر لا فتاح مع الإمام فكم يكبره في الثانية فانه يكبر ولا ينظر بكبيرة الإمام  
 واذا كبر الإمام في سجدة النجاسة خمساً من ابي حنيفة روى انه روي ان لا يكبر في الثانية لانها بمعنى الكبيرة التي مسبوقة  
 فاذا سلم سلمه رجل يكبر على نجاسة او سجدة واحدة رجل يكبره ربه وروى ان لا يكبر على المرأة فانه يخرج من سجدة  
 المرأة الى سجدة الرجل وان كبر الثانية ينوي بها عليها لم يكن خارجاً عن سجدة المرأة الى سجدة الرجل الا ان يركع  
 بالسجدة عليه وحده بخبره بالشرع في رقبته فاصلى معها كبر ينوي الغرضية والظهور لا يكون خارجاً عن الغرضية  
 الى الظهور وكذا لو كبر على نجاسة ما في نجاسة اخرى فانه يضي في الاولى يستقبل السجدة على الثانية فان كبره على  
 هذه الوجوه ان نرى الاول او انها لم يوشى بها كان في الاول والا كبر ينوي الثانية لانها لا يصير خارجاً  
 عن الاول ومن ابي حنيفة روى ان كبر ينوي الظهور وسجدة النجاسة جاز عن الظهور او اصلى الرغيف على نجاسة فاعدا  
 وهو عليها والقوم خلفه قيام جاز وقال محمد لا يجوز فيه سوى سجدة النجاسة بالادعية المروقة ولا يركع بها في الكتاب  
 فان قرأ بنية الفشاء والبأس به وان قرأ بنية المرأة كره ذلك قال شمس المائنة المحل في مع من يصح بان قال قرأ  
 الفاء في الشفع الثاني من ذوات الارب يكون على وجه الدعاء والفناء لا على وجه القراءة ومن محمد بن ابي اسحق  
 الرقيت الصغار في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارادته الزوجان في دار الحرب فمات  
 احد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارادته الزوجان والمرأة حامل فوضت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم  
 الصلوة عليه بخلاف حكم الميراث رجل مات في غير بلد فصلى عليه ثم جاءه والده وحمله الى منزله النجاسة الصلوة باذن  
 السلطان والقاضي اتمها واذا صلى على نجاسة عند غروب الشمس او عند طلوعها او عند الزوال لا يبادر به ذلك الا

اهل النبي اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب او زاروا يصلى عليهم وكذلك قطع الطريق  
 اذا قتلوا في الحرب لا يصلى عليهم وان اخذهم الامام ثم قتلهم يصلى عليهم وحكم المقتولين للصحة حكم قطع الطريق  
 والمكابرة في المصراة ليل نيزارة قطع الطريق والذي صلىه الامام عن اخيه في قبره روايتان روى ابوسليمان  
 عنه انه لا يصلى عليه ومن قتل مظلوما يصلى عليه ولم يغسل ومن قتل ظالما يغسل ولا يصلى عليه رجل صلى عليه جنازة و  
 الرأى خلفه لم ياره بذلك ان يابو يصلى حقه لا يعيد الرأى وان لم يتايد فالحال المصلي سلطانا او الامام الاعظم  
 او القاضي او الى المصراة امام حيين ليس للولي ان يعيد في ظاهر الرواية وان كان غيرهم فلا الاعادة بمنازلة متاخر  
 فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلى وتا به بعض القوم في الصلوة عليها فمضوا بهم ثمانية وان احب الاوليا اعادوا  
 الصلوة ولا يبرى الامام الميت في تسليم الجنازة بل يبرى من ان يمينا بالتسليم الاول ومن عن يساره بالتسليم  
 الثانية ويسمى بيد الكيس الراية ولا يقول ربنا آتاني الدنيا سنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره المجلس للقوم  
 قبل ان يوضع عن عاتق الرأى فاذا وضعت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام واسنة في القبر عن الله فالحال  
 الارض روضة فلا لباس بالنسج ولا عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل راج انه جونا تحت القابوت في بلادنا لراة  
 الارض ولا اتخذ تابوت من حديد لا لباس به لكن غشي ان يفرش فيه القرباب وطين الطينة العليا مما يلي الميت  
 ويجعل اللبن الخفيف على بين الميت ويساره لم يصير نيزارة الله ويكره الا جرتي الله اذا كان على الميت امانا ولو ذلك  
 لا لباس به ويستحب اللبن والقصب ان يكون سمرا فقام من الارض قد شرب وشرش عليه الماء كيلا ينتشر بالريح  
 وان كتب عليه شيئا او وضع الاحجار لا لباس بذلك عند البعض ولا يخصص القبر لاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه نهى عن التخصيص والتقصيف وعن البناء فوق القبر قالوا ارادوا بالبناء السفط الذي يجعل على القبر في ديارنا لاراة  
 عن ابي حنيفة قال يخصص ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسفط ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويرضع في القبر على  
 جنبه الايمن مستقبل القبلة والمراس قلبيلا سلا وقسيرا وان يوضع الجنازة عند القبر حتى يكون راسه ياراء  
 موضع قد يسر القبر ثم يسر الى القبر وعندنا يرضع الجنازة على راس الحمد من قبل القبلة ثم يرضع في الحمد وبالله التمسنا  
 اخذ من قبل القبلة يكون وجهه الاخذين الى القبلة واذا وضوا في القبر قالوا يسلمهم على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات  
 بسم الله وبالله وفي القبر وعلى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اخراج الميت من القبر مما دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة

واخذت بالشفقة وان وقع في القبر صار غلام بذلك به ما اراه عليه الرقاب غيبس وسحب في القيل والليل  
 ونزل في المكان الذي مات في مقابر ادراك القوم وان نقل قبل الرقن الى قدس ارميلين فلا بأس بذكر الوفاة  
 غير بله ويستحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لا مدى عن متيوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل الى الشام  
 ودمرس عليه السلام نقل باقوت يروى عليه السلام حميس الى الشام به زمان وسعد بن ابي وقاس رضي  
 مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لايس اخراج به مد  
 طويلا وقصيرة لا يغير والعذر ما قلنا قال الشمس الانه سرخس رخ وقول محمد رخ في الكتاب لا بأس بان نقل  
 الميت قدس ارميلين بان نقل من بلد الى بلد كرهه امرأة مات ولها في غير بله اودفن فارادت بنش  
 القبر حمل الميت الى بلد ليس لها ذلك لا قلنا ما قلنا مات وقد اتى على حملها ستة اشهر وكان الولد يحرك في بطنها  
 فدفنت ولم ينش بطنها ثم رايت في المنام انها تقول ولدت لابن غيبس القبر لانها لم تلدت كان الولد ميت  
 ولا كبير عظام اليهود اذا وجد في قبرهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لا تلامح اياه في حرمته تجب صيانة  
 عن الكبر بدميته وكبره القعود على القبر ولو وجد طريفا في القبرة وهو نضج انظر في احد ذوالايشي في ذلك وان لم  
 ذلك في لا بأس بان ينش فيه ويكره قطع الحطب واخشيش من القبرة فاحتمل ان لا بأس به لانه باق واما طلب اسراج  
 فيونس الميت ومن هذا قالوا لا يستحب قطع اخشيش الرطب من غير حاجة اذا قل المرءة بخره خضيرة ملقى فيها لا تكلب به  
 لا يفتح الى ان ينقل الى دينهم ليفنوه بحلوات اليهود والنصارى مات رجل في اسقية فانه قيل ويكفن ويصل عليه  
 ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن انسانا في قبر واحد عند الضرورة ويحلب بين كل اثنين حاجز من الرقاب  
 لكنه امر رسول الله عليه السلام في بعض الفرائد **كتاب الصوم** قال مولانا رحمته  
 في هذا الكتاب بين عبادتين تختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل وديات بالصوم لانه اهم الامور  
 فهو مشتمل على فصول الفصل الاول في روية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب شهادة الواحد  
 على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما بالغا عاقل حرا كان او عبدا ذكرا كان او انثى وكذا شهادة الواحد  
 على شهادة الواحد وشهادة المحدث وفي الفتوى به التولية في ظاهر الرواية وقال الطحاوي رحمه الله لا يشترط  
 العدول في هذه الشهادة ومن المتأخر من قال لو ادعى المستور كتمان مدعي الحسن عن ابي جعفر زعمه الله

ولا تشترط البراءة ولا لغة الشهادة في بده الشهادة كالاشترط في سائر الاجازات هذا اذا كان بالاسماء على ما في نسخة  
 مصححة فشهد اذ لم يرد به الهمال في العصر لا قبل الاشهاد من قطع العلم بشهادتهم واختلفوا في قدر ذلك عن ابي يوسف ر.س  
 انه قد روي بخمس كافي اشارة من محمد ر.س في تراجم الخبر من كل جانب وهكذا روي عن ابي يوسف ر.س وروي انه قبل  
 شهادة اهل محل وان جاز الواحد من خارج العصر وشهد بروية الهمال ثم انما قبل شهادته واليه است. بني الاصل وكذا لم  
 تشهد بروية الهمال في العصر على ترغف وانما الهمال شوال فان كان بالاسماء على قبل الاشهاد من جليلين او رجل واحد من  
 وشتر طرية الحرية ولا تشترط طرية الحرية والعقد ينبغي ان يثبت لغة الشهادة وانما الدعوى ينبغي ان لا تشترط طرية الحرية  
 يثبت الاشارة وطلاق الحرية عند الكل ر.س من البدي في قول ابي يوسف ومحمد ر.س وانما قاس قول اخيه مع ينبغي ان لا تشترط البراءة  
 في الهمال الفطر والهمال رمضان كافي من العبد منه وفي الوقت على قول الفقيه ابي جعفر ر.س ولا يجوز زيف شهادة المحمدي  
 القذف وان تاب وهو قول اخيه ر.س وان كانت اسما مصححة لا قبل فيه الا قول الجواز كافي في الهمال رمضان وانما الهمال  
 ذي الحجة ذكر المحاكم ر.س ان الهمال الاصح كمال الفطر وعن اخيه ر.س في النواذر الشهادة على الهمال الاصح كمال الشهادة على  
 رمضان لا يتحقق به ان ر.س وهو ظهور وقت الحج وفي كتاب الرواية هو كمال الفطر لان يرفقه الناس وهو التوسع مجرم  
 الاصح اذ رآى الامام الهمال شوال وحده لا ينبغي له ان يخرج وبما ر.س الناس بالخروج لكان الاشتباه رجل رآى الهمال  
 شوال وحده وهو من قبل شهادته ولا قبل فانه يروي العدم ولا يفطر في الشكر لكان الاشتباه رجل رآى الهمال الفطر  
 فشهد ولم قبل شهادته كان عليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان رآى الهمال رمضان  
 وحده فشهد ولم قبل شهادته كان عليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان افطر قبل  
 ان يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجب عليه الكفارة ومن رآى الهمال رمضان في الرستاق وليس هناك  
 وال ولا قاض فان كان الرجل فقه يصوم الناس يقولون في الفطر ان جاز لان بروية الهمال لا بأس بان يفطر او  
 واذا احصا اثنين يوم بالشهادة واحد ولم يرد الهمال شوال الفطر وحتى يصير مراد اخر في قول اخيه وابي يوسف ر.س  
 انهم لا يفطر ولا فطر بالشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصح في الفطر وانما اذا احصا شهادته جليلين افطر واذا احصا  
 اثنين يوما من القاضي الامام على السند انهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة جليلين وقال ابي يوسف ر.س انما قبل شهادة  
 جليلين على الهمال شوال اذا جاز بها رايها في غير البلد وان كانت شهادتها انما رايها في البلاد البلد كثر الهمال لا قبل منها قول

[illegible]

وصاحبان وان صدر شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر كل رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبب الوجوب وان  
 صاحب شهر ربيع شهر رمضان جاز وقيل غنبي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم يرد القضاء وما شاع من ان قالوا ان اذا  
 نوى ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجز ذلك ثم هذا انما يجوز اذا صام شهر او اقل شهر رمضان في العدة وصلة  
 الايام للقضاء اما اذا تمت الصوم في شوال وشوال كان القصر من رمضان يوم يقضى يومين ايضا ولا تمام العدة  
 ويوم المكان يوم العيد وان وافق سبعة شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان يوم يقضى خمسة ايام ايضا بانقصان العدة  
 واربعة ايام ليوم النحر وايام التشرع وجل بين في رمضان ثم افاق بعد سنين في رمضان في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر  
 الذي جن فيه وقضاء الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من سنين الاضحية قالوا ان هذا اذا افاق قبل الزوال اما  
 اذا افاق بعد الزوال يحل كانه لم يفتن في هذا الشهر انما اذ بلغ عاقله ثم جن اما اذا بلغ مجنونا ثم افاق في رمضان في بعض الشهر  
 عن ابي يوسف راج ان هذا الفصل الاول سوار يزره القضاء ويصوي بين الجنون الطاري والمعادن وعن محمد راج ان هذا  
 قضاء ما كان مجنونا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم رجل جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان  
 افاق شيئا منه فعليه القضاء وان اعشى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري راج ان قضاء عليه في الانعام  
 في الجنون استوجب وان اعشى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا ان هذا انما اذا نوى الصوم في  
 تلك الليلة قبل الانعام ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعلنا ما يات فيه راج انما يحل ما يات فيه راج انما كان الاصل من النية اما اذا لم يكن  
 الا في تلك الليلة بان اعشى عليه في آخر يوم من ثمان دوام الانعام عليه قضاء ذلك قضاء ذلك اليوم ايضا علام بلغ في النصف  
 من رمضان في نصف النهار او مضى في اسلم فانه لا ياكل بقية يومه ويذكر صوم ما بقي من الشهر ولا يزره قضاء ما مضى وان اكل  
 في يومه لم يكن عليه قضاؤه وان كان ذلك قبل الزوال ولم يكن الا شيئا من الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها عن الفرض غير  
 ان يصي يكون صائعا عن التطوع لانه كان الا التطوع في اول اليوم بخلاف الكافر وعن ابي يوسف راج انما يجوز صوم  
 الصبي عن الفرض وقيل جاز في الكافر ذلك واليه اشار في المستقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في اول اليوم ياتي اصل  
 الصوم اما الصبا في اول اليوم لا ياتي وجود اصل الصوم ولا يحل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا  
 البلوغ في اكثر اليوم يحل بمنزلة البلوغ في كل يوم ثم في ظاهر الردا تيزن بين هذا وبين الجنون اذا افاق في يوم من  
 رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا من الصوم جاز عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوجب يكون بمنزلة المرض لا يسبب

والجواب نعم وبقدر انية في كثر اليوم كوجوده في الكل ولو سلم انظر في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم الطور  
 كان صائما منه الى يومه حتى لا يطر منه القضاء خلاف الزجر لان ما قبل الزوال يحل بمنزلة اول النهار في حكم  
 انية فكذلك في حكم الابنية الفصل الثاني في النية لا يصح دخول في الصوم الابنية عندنا وعند زفره اذا كان  
 صحيحا صائما في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعندنا لا بد من كيفية نية واحدة بحسب  
 الشئ ويجوز الصوم بمطلق النية قبل الزوال وبنيته صوم آخر عندنا وعند زفره لا يصح الابنية الفرض نية من الليل  
 وصوم الطور لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والكتبة واليمين يصح بمطلق النية نية الطور واذا نوى القضاء او الكفارة  
 في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه كان صومه عاقوى وكل صوم ليس له وقت مبدك القضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز  
 بنية مطلقه المرفوض والمساخر اذا نوى في رمضان عن واجب آخر كان صومه عاقوى عندنا بخلافه في غيره من رمضان  
 من رمضان ولان نوى الطور في رمضان فمن يتخيه روح فيه رواية ان في رواية يقع من الطور وفي رواية عن رمضان وكذا  
 نوى قضاء رمضان وان طهر كان من القضاء في مثل اليوم من روح لانه اقوى وعند محمد من يقع من الطور لان النية  
 قد تارة في مطلق النية يقع من الطور ولا بد من يومه ما قلنا لان نية الطور في الطور غير محتاج اليها فقلت  
 بنيت نية القضاء وقع من القضاء ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الطور كان القضاء استحسانا في القياس يكون  
 تطوعا وهو قول محمد روح لان النية قد تارة في قضاء كان صام مطلقا وجب الاستحسان ان القضاء اقوى لانه حق الصيام  
 تعالى وكفارة الظاهر من نية صوم الطور من محمد روح فيمن نذر صوم يوم فيه نوى النذر وكفارة الطور يقع من النذر  
 كل صوم لا يبادى الابنية من العمل كالعقار والنذر ان نوى من طهر الفجر جاز لان الواجب تران النية بالصوم  
 لاقية بها نية الطور في النهار لا يطر عنه مطلقا عندنا في روح اذا وجب على ان قضاء يومين من رمضان واحد فاراد  
 ان يقضيها نوى اول يوم وجب عليه قضاءه من غير الزمان وان لم ينز ذلك اجزأه وان كان من رمضان نوى رمضان  
 الاول ان لم ينز ذلك اختلف في ذلك واصح انه يجزئ اذا انظر في رمضان متصلا وهو فقير فقام احد في ريتين في  
 القضاء والكفارة ولم يبين اليوم للقضاء جاز ذلك كما ذكره الفقيه ابو الليث روح قضاء كان نوى القضاء في اليوم الاول  
 وستين يوما من الكفارة اذا نوى في رمضان قبل ان تغيب الشمس ان يصوم هذا تمام او نوى عليه او قبل من الصوم  
 حتى زالت الشمس من النذر لكن صائما في الله الا ان نوى بعد غروب الشمس ان يصوم هذا اذا لزمه رجل عن الاسلام

عن الاسلام واليهذا ما في اول اليوم من رمضان ثم يرجع الى الاسلام فتزى الصوم قبل الزوال فهو صائم قال ابو بكر  
العقضاء دون الكفارة مريض او سافر لم يزى الصوم من الليل في شهر رمضان ثم يزى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف  
يخبر بها به اخذ الحسن بن الصائم الموقوف اذا اراد من الاسلام ثم يرجع الى الاسلام قبل الزوال وتزى الصوم قال زوزج  
لا يكون صائما ولا نقضا عليه ان افطر وقال ابو يوسف يكون صائما وعليه العقضاء اذا افطر قبل في شهر رمضان  
سنة تسعين ومائة فقام شهر انبوى القضاء عن شهر الذي عليه وهو يرى انه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة  
قال ابو يوسف في حجة وان صام شهر انبوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يرى انه افطر ذلك  
قال الخيرية الفصل الثاني في العذر الذي يبيح الانقطاع في الاحكام المتعلقة به رجل يخاف ان لا يفطر  
يرد عليه وجباؤه شدة كان له ان يفطر وكذا الجاحل او المريض اذا خاف على نفسه او دله با وكذا الامه اذا وضعت  
عن الطبع او انجز غسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خاف على نفسها فافطر عليها القضاء دون الكفارة وكذا  
اذا لم يجد حية فافطر شرب الدواء قالوا لا يكون ذلك الداء في نفسه فلا بأس به وكذا الرجل اذا كان بارا العدو وهو يتجسس  
الضعف على نفسه فلا يفطر مقيما كان وسافر او جمل لم يمت في شهر رمضان لا يمكن ان يصلي فاما وان لم يصم يمكن ان يصلي  
فاما فانه يصوم ويصلي قاعدا جباين العبادتين رجل احمى غيب فافطر على ظن ان يومه يوم المرض واما فيه كان عليه  
الكفارة وكذا اذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم تخص في ذلك اليوم كان عليه الكفارة لوجوبه وان افطر  
في يوم ليس فيه شبهة الاباوة قال يولانا رضي الله عنه اذا توى الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم يزى الصوم في ذلك اليوم  
كان عليه القضاء دون الكفارة لتمامه كشيئا قد سبى في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة  
قياسا لانه مقيم عند الاكل حيث دفع سفره بالعود الى منزله وبالقياص فاخذ الصائم الموقوف اذا دخل على بعض خواصه  
فقال له ان ياكل لباسا بانيه بالمكان صائما عن قضاء رمضان كره له ان ياكل وجعل حلقه مطلقا امراته ان لم يفطر  
فلانا بالمكان فلان يتطوعا يفطر حتى يخرج الجاحل والفقير صائما عن القضاء لا يفطر رجل افطر في رمضان لمريض كان عليه  
ولا تجزئ الغدية فان مات قبل ان يسير الا شئى عليه لانه لم يدرك عدة من ايام آخر وعليه ان يوصى بالغدية ويعتبر  
بذلك من ثلث ماله عند وان لم يوصى وبسبب الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير الصيام عندنا حله فالتشافي روح اذا  
افطر المريض ايا ما تم مع ايا ما تم مات لزوم القضاء بعد راحص فانه لم يقدر على القضاء لا بقدره ما ادركه اذا وجب على



القضاء بان لا يغرب فيه او غير غرضه ولم يقض حتى عز نصار شيخا فاما بحيث لا يرجع بزوج ويجوز الدية وانما يجوز الدية  
من عدمه بدو اصل بقية وهو صوم رمضان عند وقوع الياس من القضاء على كل يوم نصف صاع من الخبز ويجوز فيها الجزم  
في صدقة الفطر الا ان في الدية يجوز نظام الاباء اكلان مشتقان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفاية  
البعير والعلل اذ لم يجد الكفيرة وبه يستحب كبير ادم يصم حتى صار شيخا فاما لا يجوز الدية لان الصوم يتبادل عن غيره  
ولهذا لا يجوز البعير الى عدم الا عند الجزم الكفيرة لالا والدية لا يجوز الا من صوم بدو اصل وجعل نظرا في صائمه  
ياكل ناسيا قتال راسه صائم وفيه اشهر رمضان قتال الرجل لست بصائم واكل ثمرة كراة كان صائما في صوم في قتال  
الي يرضع راح لانه لم يكن ناسيا اذ اكل حيث اخبره الرجل بذلك ولا فيه في قول زفر بن لانه ناس ومن راحي فاما  
ياكل ناسيا بل عليه ان يجزئه بذلك فالا اكلان شيئا لله على تمام الصوم بخبره وان كان يشيئا انفعيلا لا يخبره ان يشيئا  
لا بد على التام فتركه كمن ياكل ثم اخبره بذلك ولا تصوم المرأة تطوعا الا بان زوجها ان اكلت وصيها فانه لا يغبطها وكذا  
للذكر الا اذا كانا فاما ولا ضرر في ذلك وان احرم المرأة فيزاد زوجهما فالا وان يحلها وكذا البعير ان كان يغزو  
في الخذة وكذلك في العدة الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره يكره مفتاح الملك تصام لانه  
تريض الصوم لفساد من غير ضرورة ولا فيه صوم يكره اذا كان بعض صفة غيره وما اذا كان لم يصفه غيره او كان سواد  
فسد صوم اهل السواد فانه يندب بغض الى الجوع وما اذا كان ابغض لم يصفه غيره فانه مفتاح وعلان مخدوم في  
الكتاب دليل على ان الظل واحد يكره للمرأة ان تفتق لبعيها طعاما اذا كان لها ثوب كذا اذا كانت شيئا طباشيرا  
لان فيه تريض الصوم لفساد وقال بعضهم الحان الزوج سيئ الخلق لا لباس للمرأة ان تدفق المرأة لباسها ويكره  
لصائم ان يذوق العسل والهم يجر من الجحيم الردي عندها شهرا ويستحب لصائم تعجيل الانظار قبل طلوع النجوم و  
في خيرة السحور لورود الانوار في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا ياكل حتى يلبس على فطره  
غزو الشمس وان اذن الزون للغرب ولا لباس بالراك والطب واليابس في الفداء والعشي غدا وغدا اثباته  
يكره في العشي قال ابو يوسف راح يكون الميسر لالا لان بدو اكل الا في الغيم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا ياكل  
بذلك لان العدة هو معتبر لكان بمنزلة المصغرة اما الطبيب الاخير فلا بأس به عند الملك العام اذا سافر بها الى  
لان فطره لان الوجوب كان فاما فلا يسلط بغض فاشترطه باقتداره اذا اصبح الميسر فاما فطره فمعه او صر اخر فري

يترى الاقامة كره لان يفطر لانه يتبع حكم الاقامة والسفر في يومهم فيترجى فيه الاقامة ولا بأس للصائم ان يقبل او يماثل  
اذا امن على نفسه ماسى ذلك ولا يفيد صومه ومن صامه بن جبر ورضاه انه يفيد صومه وان ماروى عن عائشة ورضاه ان  
عليه الصلوة والسلام كان يقبل وهو مسلم وكبره القبلو والباقون ان لم يامن على نفسه ماسى ذلك ومن اجنبية انه يكره  
الباقون ان يامن من زوجها بخروجين ورضاه في رواية انه يكره المصانعة والمصانعة ايضا ومن اجنبية رجع انه يكره ان  
ياخذ الماء لغيره ثم يجده او يصيب الماء على حماره او يميل الثوب ويتلف به لانه في اظهار البصيرة في العبادة ومن ابي يوسف  
انه لا يكره ان يصيب الماء على راسه او يميل الثوب ويتلف به وهو والاستقلال سواء ولا بأس بالخل للصائم وان  
رجع طهر في حلقه وكذا اذا دهن ثنابه وكذا الحجامه لاروى عن رسول عليه الصلوة والسلام انه اجتمع وهو صائم وكبره  
ان يصوم يومين لا يفطر بينهما وكذا الصوم الرضال وهو ان يصوم سنة ولا يفطر في الايام الستة الا افضل ان يصوم  
يوما لا يفطر يوما يكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يتكلم ولا يفعل الحرجس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند اجنبية ومحمد رجع  
لاروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النيزه والمهرجان لان فيه تنظيم ايام نهيا عن  
وان دافق يوما كان يصوم يومين ذلك لا بأس به يستحب صوم ايام البيض اثلاث عشرة الرابع عشر والخامس عشر لاروى  
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان قال صوم هذه الايام صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الايام من  
ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التورث والاحتياط الواجب ولا بأس بصوم يوم غرة كان  
في الحضر في السفر اذا كان يوم عليه صوم يوم من شهر رمضان وكذا الصوم يوم القعدة ولا يفطر في يوم النحر ولا في يوم النحر ولا في يوم النحر ولا في يوم النحر  
النفوس من كره ان يصوم الايام الستة الا افضل ان يصوم يوم النحر ولا يفطر في يوم النحر ولا في يوم النحر ولا في يوم النحر ولا في يوم النحر  
ذلك ومنهم من لم يكرهه وان ذهبوا في تناول فهو بعد عن الكراهة والتشبيه بالصيام روى ارباب الجواز الاكل قبل الصلوة  
يوم الاضحى فيه روايتان وانما ان لا يكرهه ويستحب الاساك ويكره صوم الحميدين واما ان يشترق ان صام فيها  
كان صائما عندنا خلافا لما في من ويستحب ان يصوم يوم عاشوراء يصوم يوم ما بعده يكون مخالفا للكتاب وان صام  
شعبان ووصله رمضان فهو حسن واما الصوم يوم التشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان او من رمضان او من  
شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم التشك فقد غصى  
ابا القاسم ولقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقعدوا رمضان صوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبها بالروافض فانهم

بصوم يوم الاثنين ويطعمون يرا قبل يوم العطر فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزاه وان ظهر انه من شعبان  
 كان نظر عاوان نظر قضاء عليه لانه في معنى المظنون فان نوى واجبا اذ كره لارويانا فان ظهر انه من رمضان جاز  
 عن رمضان كما لو صام رمضان نية واجب آخر اذا كان سائر اربعه صوم عاوان في قول اخيه في معنى وان ظهر انه من  
 شعبان اختلفوا في قال بعضهم يكون قسطا لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عاوان  
 نوى لانه لو اوجب في يوم سحر بقية التطوع تجوزت يوم العيد واصل وكذا في لائق الجوز كالمصلحة في ذلك رضى المصنف  
 وان لم يستثن لا سيما الواجب من ذمة الاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في  
 كراهته والصحيح انه لا بأس به كذا لاروي عن علي وعائشة رضي الله عنهما كان يصوم يوم الشك ونزله عليه الصلوة  
 والسلام من صام يوم الشك فقه عصي بالعام محمول على الغرض فان ظهر انه من رمضان كان صائما لانه وان ظهر انه  
 من شعبان كان متطوعا وان افطر كان عليه القضاء لانه شرع فترا تجوزت مسند المظنون ان نوى ان يصوم  
 من رمضان فكان فدا من رمضان وان كان فدا من شعبان فهو صائم عن القضاء ومن واجب آخر فهو مكروه لان كل يوم  
 من السنين مكروه بانه فان ظهر انه من رمضان كان صائما لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم كفى بجواز الغرض  
 وان ظهر انه من شعبان لا سيما الواجب من ذمة ويكون صائما حتى لو كان افطر لقضاء عليه لانه شمس في التطوع  
 مسقطا لاجب وان نوى ان يصوم من رمضان فكان فدا من رمضان وان كان فدا من شعبان فهو صائم  
 عن التطوع كره ايضا لانه نوى الغرض وجب الشك فان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان وقيل على قول محمد ر  
 لا يكون صائما كما لو شرع في الصلوة بنوى الظهر والتطوع لا يصير شرا عاوان في الصلوة في قول محمد مع وان ظهر انه  
 من شعبان فافطر فبني ان لا يرضه القضاء وان نوى ان يصوم من رمضان فكان فدا من رمضان وان كان فدا من شعبان  
 فغير صائم لم يكن صائما لانه لم يرضه الصوم على كل حال وكذا في الفضل في هذا اليوم ان واثق يوما كان يصوم  
 قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن فافطر فافطر قال محمد بن سلمة ر  
 الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقه عصي بالعام والاحترار من التشبه بالروافض  
 وقال يصير يوم الخميس الصوم افضل لحديث علي وعائشة رضي الله عنهما واصل ما روي عن محمد راجح انه يصوم يوم الشك  
 فله ما فيه فطر ولا عاوان قال يروى انه اذا لم يكن قاضيا او عاقبا فان كان فافطر لان الصوم من التطوع

لمن التطوع بنفسه وخاصة ونفسي العامة بالتكلم والانتظار الى وقت الزوال مزي ذلك عن ابى يوسف  
 لان المفتي يمكن ان يسوم على وجبة يخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره **الفصل الخامس في ما لا يفيد الصوم**  
 اذا اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفيد صومه استحسانا ولو كان مكرها او غافلا فسد صومه قياسا واستحسانا  
 ان يتبع نياته الذي في فيه او الخط الذي نزل من راسه الى ان يسهل لا يفيد صومه وكذا اذا دخل الدخان او  
 الغبار ادرج العطر والذباب حلقه لا يفيد صومه وكذا اذا ترطبت شفاة بمرقة الكلام او نحوها يتبع لا يفيد  
 صومه وكذا اذا خرج الدم من بين اسنانه او لسانه غالب فاقبله ولم يجد طعمه لا يفيد صومه وان كانت الغلبة للسان  
 فسد صومه وان استمر يفسد احتياطا وان داوى جافقه او آتته ان دواها به او باليس لا يفيد صومه عنه  
 الكل وان داواها به او برطب فسد في قول بعضهم روح ولا يفيد في قول صاحب روح قيل لا فرق بين الرطب  
 واليا بس اذا وصل الحويض فسد صومه وان لم يصل لا يفيد وذكر في الاصل انه يفيد الصوم مطلقا بناء على ان الذباب  
 والغالب هو الوصول الى الحويض وذكر الشافعي في تفسير المجرد انه اجتمع لا يفيد صومه عنه خلافا لما سلك روح الغيبة  
 لا يفيد صومه وكذا الاضغاث وكذا اذا نظر الى امرأة فانزل او فكر فامتنى لا يفيد صومه لان فساد الصوم في الجماع  
 عرف نفا والجماع قضاء الشهوة بمائة العضو العضو ولم يوجد وكذا اذا جامع بهيمة ولم ينزل او ميتة ولم ينزل  
 او نكح مبيدة ولم ينزل او جامع في الفرج ولم ينزل وان انزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء ودون الكفارة  
 لوجوب قضاء الشهوة نصف الفقهان ومن الناس من لا يفيد صومه في الاستماع بالكف والدليل على ان  
 يفعل ذلك في غير رمضان ان اراد الشهوة لا يباح وان اراد التمكن الشهوة قالوا ان رجلا لا يكون آثما ولو ابتلع  
 سكرته وطر فيها مبيدة خشبة وطر فيها مبيدة او ادخل اصبعه في دبره او خرج براءته من الفم الى الذقن ولم ينقطع فاقبلها  
 لا يفيد صومه ولو كان بين اسنانه شئ فدخل حلقه وهو كاره او ستمد لا يفيد صومه اذا كان دون الحصة لانه  
 قليل فحبل تباليه في ذلك ان قدر الحصة فأكله ستمد عن ابى يوسف روح انه يفيد صومه ويغرمه القضاء ودون الكفارة  
 وقال الزفر روح يزعم القضاء والكفارة في فؤاد وشام اذا ابتلع سمكة كانت بين اسنانه لا يفيد صومه  
 وان تارها من الخارج وابتلعها فسد صومه وكذا في وجوب الكفارة والنحو هو الرجوع فيه اذا ابتلعها فان مضغها  
 لا يفيد صومه لانه متفرق باسنانه فلا يصل الى جوفه شئ ولو خاض الماء فدخل الماء اذنه لا يفيد صومه وان صب

المار في اذنه اختلافا فيه والصحيح هو القسوة ولا تصل الى الجرح فيقترب فيه صلاح البدن وان طعن برمج  
 لا يفيد صومه وان بقي الزرع في جوفه لانه لم يوجد منه الفضل ولا صلاح البدن ولو دخل السهم جوفه وخرج الى الخارج  
 الاخر لم يفيد صومه والحق جرح في الجوفه ودخل جوفه لم يفيد صومه **الفصل السادس فيما يفيد الصوم**  
 وهو على فروعين احدهما يوجب القضاء دون الكفارة والثاني يوجب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل الطهارة  
 والمزويب والآداب والعبادة اذا اجاب كل ما في جهاز رمضان عليه القضاء دون الكفارة وكان اخف  
 من الجرح او لا عليه القضاء والكفارة لان المجموع لا يكون الا بانشار الالة وكل مارة الاختيار ثم مرص وقال الكفا  
 عليه وهو قولها لان قضاء الصوم يكون بالاطلاع وهو كان كراهي الاطلاع وليس كل من يتشتره بجراح وكذا  
 اذا قبل امرأة شهوة فامتنع على القضاء دون الكفارة لوجوب قضاء الشهوة نصفه الفسقان والحيض والغاس  
 فيه ان الصوم يوجب القضاء دون الكفارة ولا اكل كراهي او غطابان فمغيض فوضي الا جوفه صومه وعليه القضاء  
 دون الكفارة وقال بعضهم مضمض حتى وصل الماء بحلقه ان زاد في المضمضة على الثلث وصل الماء جوفه صومه وقال  
 ابن ابي ليلى راح ان ترضا صلوة المكتوبة لم يفيد صومه وان ترضا للظهور فده صومه وقال بعضهم لا يفيد فيها وعن  
 الحسن وهو قول اصحابنا راح الحان ذكر الصوم فده صومه والحان ناسيا لا ينشئ عليه وقال يشايخ ان صب  
 المار في حلقه يفيد صومه وان اكره حتى اكل فيه فده صومه والحان ناسيا فصب الماء في حلقه فده صومه عندنا حان  
 للزورادش فني وكذا ان ردت الحجرة اذا اجابها زوجها عليها القضاء دون الكفارة وقال نزيح لا يفيد صومها  
 لانها في معنى النسيان وانما نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يوجب وجوبه ويؤمن بقرع ثلثه في القضاء فيه  
 الصوم ولان في النسيان جاز من قبل من لا يحن ويهنا جاز من قبل العبد اذا اوج رجل عليها القضاء والفضل  
 انزل اول من نزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجراح فيادون النزع وان عملت المرأة عمل الرجال من الجماع في رمضان  
 ان انزل عليها القضاء والنسل وان لم تنزل لا غسل عليها ولا القضاء اذا اوج رجل قبل طلع الفجر فلما اتم الصبح اخر  
 ومن بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاصل والام وان بدأ بالجماع ناسيا او اوج رجل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وان كان  
 في اليوم ثم نزل في نفسه فده لا يفيد صومه في الصحيح من الرواية وان وام عليها حتى نزل مائة اختلفت  
 الشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل لعلم الابداء ولا كفارة عليه لان ادخل الفرج اول لم يكن

على وجه التام وقال بعضهم ان كنت ولم تتعد بحركتك الكفارة عليه وان حرك نفسه بعد ان ذكر وبعد ظهور الفجر عليه  
 القضاء والكفارة وهو نظير ما اورد المصنف في الاماكن التي فيها لا يتعد بحركته الكفارة فانت طالب نزع نفسه لا تحث وان لم ينزع  
 ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت نزع لا تحث وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير من اجابا بحركته الثانية وكذا لو قال لامة  
 بعد ما اوجها ان جاسكت فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تقنع وان لم ينزع وحرك نفسه عقدة الجارية وهو جب  
 لها العقر ولا يعلبها وان لم يحرك لا تحث ولا يمتنع كذا ابنها الحنفية فوجب القضاء والتمكان لئلا لا يثبت الرضخ وكذا  
 السوط والوجور والعقور في الاول ما الحنفية والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي العقور والسطوط  
 لانه وصل الى الراس ما فيه صلاح البدن وعن ابي يوسف ربح في السوط والوجور والحنفية الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه  
 صلاح البدن مكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة مرجب الاضطرار صورة ومسنى ولم يوجد وان اقل  
 فيها حليله لا فيه صوم في قول اخيه محمد ربح وقال ابي يوسف ربح عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن اخيه ربح  
 اذا وضعت يمينك في قول اخيه محمد ربح وقال ابي يوسف ربح عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن اخيه ربح  
 اذا وصل الى الثانية اما ما دام في قبة المذكر لا فيه صوم بالاتفاق لا بتحقيقه ربح ان الثانية ليس لها منفذ وانما يخرج  
 البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع الى الطلب ولو دخل ومدا وعرق جبهة ادم رعا فحلقه فسد صومه وان  
 الناس من قال لو شح فاه سقطت نتيجته او سطر في فيه فابتلع كان عليه القضاء والصائم اذا قاء لا فيه صوم لقوله  
 عليه الصلوة والسلام من قاء فلا قضاء عليه فان عاد الى اكل او شرب او سطر في فيه فابتلع كان عليه القضاء والصائم اذا قاء لا فيه صوم لقوله  
 لان ملا الغم له حكم النجاس فاعادة بمنزلة ابتداء الاكل وان عاد بنفسه فسد صومه في قول ابي يوسف ربح لانه عاد الى  
 جوفه ماله حكم النجاس ربح ولا فيه صوم في قول محمد ربح وهو الصحيح لانه كما لا يمكن الاقتران عن فوجده لا يمكن الاقتران عن فوجده  
 فحل عفرا وان لم يكن ملا الغم فاعاد لم يفسد صومه في قول محمد ربح لعدم الفعل وعنه ابي يوسف ربح لانه ليس له حكم النجاس  
 وان اعاده فسد صومه في قول محمد ربح لوجود الفعل ولا فيه في قول ابي يوسف لان العليل ليس بخارج فلا يقدر اذ عاد والصحيح في  
 انه قول ابي يوسف ربح وان قاء النجاس ملا الغم فسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام من قاء فلا قضاء عليه والعقار ولا كفارة  
 لان قاء الصوم عرف فسادا فحلت القياس فلا يظهر في حق الكفارة واذا فسد صومه لا ياتي في العود والا عاده وان  
 لم يكن ملا الغم فسد صومه عند محمد ربح لظاهر النص وعنه ابي يوسف لا فيه صوم لان ما دون ملا الغم لا يسمى قاء مطلقا

فان اعدا الى جرد لافيه صدره لان ما دون طاء الغنم ليس نجاسا حلالا وان اعاده عن اي يوسف روح فيه روايتان  
في رواية لافيه لانه لا يوصف بالخروج ولا يوصف بالرجل وفي رواية فبيد صدره لان قلبي الاخراج والاعادة  
قد كثر فعلم على الغنم وان قضاها الغنم عليها لافيه صدره خلافا لابي يوسف روح وهو بناء على الاختلاف في انقضاء  
الطهارة عما لم يكل الا بربسم فادخل الا بربسم في فيه فخرت خفيرة او صبغت او صبغت او صبغت او صبغت او صبغت او صبغت  
الربن انقضاء الصغر او احرق فبقية وهو ذكر صوم فدهون اذا اكل الصائم باليد وكل كالحصاة والزاوة وكل العطين و  
الحشيش والزراب والكافور والبراق الذي جعل في كفه ثم ابتلعه والسفرجل اذا لم يكن من ركا وهو غير مطبوخ والجزرة  
الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس من صدره فان كان يدا كل يدا الطين فغلبه الغطاء والكفارة التام اذا شرب  
فده صوم وليس هو كافي لان التام او ذاهب العقل اذا فوج لم يكل ذبيحة ويكل ذبيحة من نسي التسمية وان اكل  
سبعة تودت فده صوم ولا كفارة عليه وان لم تكن عليه الغطاء والكفارة <sup>مجمعة</sup> ذابوب الغطاء والكفارة  
اذا اصبحت صائنا في رمضان نجاس امرأته مستوطا عليه الغطاء والكفارة اذا دارت الحشنة انزل او لم ينزل على المرأة  
مثل ما على الرجل ان كانت مطهارة عندنا وعشائمي روح في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب اني قول  
تجب ثم قال انية تحلل منه الزوج كمن باه الاتصال والنجاس فغيره تجب عليها ولا تحلل عنها الزوج لانها اذا كانت  
فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيها النجاسة والنجاس المرأة كمرأة عليه الغطاء دون الكفارة وكذا اذا كانت  
مكرهة في الابتداء ثم طهرت بعد ذلك لانها طهرت بعد فساد الصوم وان جاسها في ديرها او جاس امه في ديرها  
مستوطا عليه الغطاء والكفارة انزل او لم ينزل في قول يبي يوسف ومحمد وكذا ايجل كل قوم لو طهرت اخفى  
روح فيه روايتان في رواية كذا قالوا به اخذ المشايخ وفي رواية لا تفرم الكفارة الصائم اذا اكل سبعة ما يتقدي به  
او يدوي به كالجوز والامنة والاشربة والادمان والابان عليه الكفارة عندنا وكذا اذا اكل لم يجز ان يسكن  
او كافر او اذانية او غيرنا وان الله لم ينجبه بغيره وجل معها ولا يدخل فيها في جرد لا يفرم الغطاء وان حصل بها  
بالغاية او بالسكر فبرم الغطاء والكفارة وكذا اذا كان شبيبا من اوراق الشجر ما ياكل الناس ولا ياكل والمرى  
وما والعصر وما الزعفران وما الباطن وما الشاة والقند وما الزبون والطرد والفرج والجزر اذا تمت ذلك وكذا اذا  
اكل طينا بكل لسان الطين لا يوجب الغطاء والكفارة وفي الطين الشبدي عن ابي جعفر الهندي وان روح اذا قال

قال بحجب القضاء والكفارة وقال محمد بن الحسن بن علي بن ميمون في ردية مات الصائم اذا اكل الطين بحجب عليه القضاء دون الكفارة  
الا ان يكون من الطين الا ترى فان فيه القضاء والكفارة لا يترك كل الدواء واما الطين الذي ياكله فيكون من غير ربح انه  
قال لا اورد في ردية عن ابي بصير عن محمد بن علي بن ميمون عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الكفارة لا يترك كل عادة وان اكل طينا في بعض الروايات عن ابي بصير عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون  
الروايات المتقدمة على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل البعوض وفي رواية الزهراء ان الله ليس بحجب القضاء والكفارة  
وكذا اذا اكل الحنظل كما هي في قول اخيه في ردية عن ابي بصير عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون  
حبه الحنظل لا يترك كل عادة وان اكل حبه غلب ان مضغها عليه القضاء والكفارة  
وان اكلها لم يكن مباحا فربما مضغها عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان مضغها فيها خلت فيه المشايخ في وجوب الكفارة  
وفي النورة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة لانها توكل كما هي والآن يجوز الربط ان يعلم عليه القضاء دون الكفارة  
لانها لا توكل وان مضغها فان فيها الغلب عليه القضاء والكفارة لا يترك كل عادة وان لم يكن فيها غلب عليه القضاء  
دون الكفارة والربط واليابس فيه سواء والنورة اليابسة فربما يجوز وكذا الفندق والفسق الحنظل رطبة وفي غير النورة  
والحنظل يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيه الغلب لا فاقا في الجوز ان اكلها لم يكن مشقوقة الرأس  
صورة فالكفارة فيه عند الكل والحنظل مشقوقة فكله كفارة عند العلماء وقال بعضهم الحنظل مشقوقة فيها الكفارة وان لم يكن  
مشقوقة لا كفارة فيه وان اكله فاقا في الجوز ان اكلها لم يكن مشقوقة الرأس  
المرأة شحمها وابتلاع الرمان والبغض القضاء دون الكفارة لانها لا توكل كذلك وان اكل بطيخة صفيحة او صفيحة صغيرة  
ربط الجوز في شام عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون  
اكله وان في ظاهر الرواية عليها القضاء دون الكفارة لانه لا يستفد من بعض الروايات عليه القضاء والكفارة  
لان ابن ابي عمير في ردية عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون عن محمد بن علي بن ميمون  
ثم استعملها او اخذ كسرة من الخبز ياكلها وهو ناس فلما مضغها ذكره صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلفوا في ذلك على  
اربعه اقول قال بعضهم الكفارة عليه وقال بعضهم الكفارة وقال بعضهم ان اكلها كفارة عليه وان اخرجها من فيه  
ثم اكلها لم يترك كل عادة وقال بعضهم ان اكلها كفارة عليه وان اخرجها ثم اكلها لم يترك كل عادة



برالصحيح انه اذا نظر على يقين ان الفجر لم يطلع او ان الشمس قد غربت فابا الفجر طالع والشمس لم تقرب عليه  
عليه القضاء فيها الرجاء والتمنع ولا كفارة فيها لكان الكفارة وان جحد وهو شك في الطلوع والفجر المستحب ان يد  
في ان اكل درهم شك صوته ثم ان شرب في طرب الشمس عليه ان يرح لاكل درهم شك في الكفارة وجب عليه ان يركب  
وعليه ان يقضي ذلك اليوم وان انفرد الكبرياء ان الشمس لم تقرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا قد  
انظر عليه الكبرياء في غير التيسر اذا شبهه انان ان الشمس قد غاب وشبهه اقرب ان اكل قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر  
عليه القضاء ودان الكفارة بالاتفاق اذا شبهه انان على طلوع الفجر وشبهه اقرب ان اكل قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر  
عليه القضاء والكفارة بالاتفاق فيقبل الشهادة على الاثبات ولا ياربها الشهادة على النفي كافي في حقوق العباد وان  
واحد على طلوع الفجر وشبهه اقرب ان اكل قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر فافطر ثم اكلها  
الطلوع ليست بحجة تامة هي شرط الحجة ودخل على رجب جماعة وهو صحيح فقالوا الفجر طالع فقال الربيع اذا لم ابر  
صالحا وحسن مظهر فافطر ثم اكلها ثم قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر فافطر ثم اكلها ثم قنبر فافطر ثم اكلها  
ابو محمد ح ان كانوا جماعة صدقهم الكفارة عليه وان كان واحد عليه الكفارة عدلا كان وغير عدل لان شهادته لو احدى  
لا تقبل في مثل هذا اذا قال الرجل لمرأته انقري بن الفجر طالع او غير طالع ففطرت رجعت وقالت لم يطلع فاجابها  
فوجدوا ثم ظهر ان الفجر كان طالعنا خلف الشاغل فيه قال مضيم ان منه فها هي ثقة الكفارة عليه وقال بعضهم الكفارة  
عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على يقين من الليل شك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان انظرت من العلم بالطلوع اذا انظر  
في رمضان في يوم ولم يخرجه انظر في يوم اخر كان عليه الكفارة واحدة وان انظر في رمضان عليه لكل من الكفارة وقال  
محمد رح كيفية الكفارة الفصل السابع في السيق الكفارة وما لا يسقط الساق اذا قدم صوره وهو جائز في  
رمضان فانما ان صوره لا يخرج فافطرية ذلك متما الكفارة عليه وان لم يفت بذلك فلك في قول الجنيبة وابير  
رح لان قول بعض العلماء ان حرم الساق لا يخرج اورث شبهة فيه وكذا الواضح اقيم ما تاتم ساق فافطرية ذلك الكفارة  
عليه وكذا المرأة اذا انظرت ثم حافت والصحيح اذا انظر ثم مرض مرضا لا يستطيع منه الصوم لا يسقط الكفارة  
عنه فلا فالفرح والاصل عندنا انه اذا اصاب في آخر النهار وعلى صفة لو كان عليها في اول النهار يباح لانه انظار  
نقط عن الكفارة ذكر في السقي انه اذا انظر في نهار رمضان متدا ثم اغمر عليه ساقه الكفارة عليه ولو انظر في اول

[illegible]

وادخل شبته في دبره ولم يتبين فيه اذ دخل حبسته في دبره ثم اكل بعد ذلك متعة النكاح جالسا عليه العشاء  
 دون الكفارة والنكاح جالسا عليه العشاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فانزل او لم يفرغ من النظر ان ذلك كفره  
 فاكل متعة غيره بنزول الفرج وقال بعضهم النكاح جالسا عليه العشاء او الكفارة عند الخلل والنكاح جالسا عليه العشاء دون الكفارة  
 فصل فمن يجب عليه التثبيد ومن لا يجب عليه التثبيد في رمضان في نصف النهار او في اخره ان لم يفرغ من  
 الاكل فليت يتركه المرأة اذا ظهرت من الحيض والنكاح جالسا عليه العشاء او الفجر او بعد الفجر ان كان في اوقات المسافر او  
 قدمه بعد الاكل والتثبيد اذا ظهر بعد طلوع الفجر او بعد الاكل الذي اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر  
 انها لم تنب كل من صار على صفة في اخر النهار ولو كان عليه في اول النهار يترك الصوم كان عليه الاكل في اية اليوم  
 عنه ما خلا ما لا ينافي في الجموع على ان من نظر حجابا من تضيض ودخل الحاد في حلقه او اكل متعة او كرم او اذ نظر يوم  
 ثم ظهر ان من رمضان يترك التثبيد والجموع على ان لا يجب التثبيد على الحائض والنكاح في الحيض والنكاح على المرأة  
 والمسافر فصل في التثبيد بالصوم رجل قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الفطر ويوم النحر ويوم  
 التثبيد ويقضي تلك الايام عليه كفاة اليمين ان يرى اليمين في قول الجحفة ومحمد بن داود قال سعد بن عبد الله  
 ولم يبين لصديق سنة بالامة ويقضي ثمانية ايام اثنين يوم الاثنين ويوم الاثنين وخمسة ايام تصاد يوم الفطر ويوم النحر ويوم  
 التثبيد ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الفطر ويوم النحر ويوم التثبيد فانه يغير يوم الفطر ويوم النحر ويوم  
 لان السنة المتأخرة لا تحصى من شهر رمضان ولو قال سعد بن عبد الله ان الصوم الشهر فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال  
 سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الاثنين ويوم الاثنين فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم  
 الصوم شهر فليصوم شهر كامل ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الاثنين ويوم الاثنين فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال  
 وذو الحجة فليصوم شهر كامل ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الاثنين ويوم الاثنين فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال  
 سنة ودهام بامسوي بده الامام فانه يغير يوم الاثنين ويوم الاثنين فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم  
 ذو الحجة فليصوم شهر كامل ولو قال سعد بن عبد الله فانه يغير يوم الاثنين ويوم الاثنين فليصوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال  
 الذي يغير فيه فلان من شكر الله تعالى وادار به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفاة اليمين ولا نقض عليه  
 لانه لم يجر بشرط الا بغيره بالصوم فبما اشكره ولو قدم فلان قبل ان يفرغ من يومه في شكره ولا يفرغ من رمضان

من رمضان برئي بمينه لوجود شرط البروت والاصوم بنيت شكر واخراج من رمضان كالوصام رمضان بنيت الطهر طهر  
 على قضاءه ومن ابن سفيان قال لا بد على من شمل شهر رمضان ان اراد شمله فليصوم في كل يوم من رمضان لان الله تعالى قال ان شئ منكم  
 فافطر فليطعم الفقراء والكفارة وقال ابو يوسف ربح عليه القضاء دون الكفارة ان فوى النذر واليمين جميعا وان فوى النذر  
 يجنب الكفارة دون القضاء او اراد ان يقول بعد على صوم يوم فخرى على ان يصوم شهر كان صوم يوم كان عليه صوم شهر  
 وكذا اذا اراد شيئا فخرى على ما نهى الطلاق او اللعان او النذر فيزمر الطلاق واللعان والنذر ان يصوم ابد انصفت  
 من الصوم لا يستأنه بالعتق قال لم افطر وطعم لكل يوم نصف صاع من الخطة لانه يستيقن انه لا يقدّر على نقائه  
 فان لم يقدر على ذلك لم يستيقن انه قد رتبه وان لم يقدر رتبه الصيغ وحده كان له ان يفطر ويقتصر ان اشتار  
 حتى يدرك فيقتضي مكان كل يوم يوما اذا لم يكن نذر به بالابد ولا اوجب على نفسه حججا وعلم انه لا يمكنه ان يحج ذلك القدر  
 بل موته ليس عليه ان يامره غيره بان يحج عنه وان علق اصوم شبهة فصام تبدا لا يجوز وان اضافه الى وقت فصام تبدا  
 جازي في قول المجتعية والى يوسف خلافا لمحمد وزفرج اذا اوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها انصفت ايام مضيتها  
 لان تلك السنة قد تحلوا في ايام انقضت فصح ان يجاب ولو كانت مثل ان اصوم يوم حيفي او يوما اكل فيه لا يصح  
 النذر لانها اضافت النذر الى وقت لا تصور فيه الصوم فلا يصح كما لو اضافت الى الليل ولو كانت مدة على ان اصوم اليوم  
 الذي يقدم فيه فلان تقدم فلان بعد اكلت او بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد ربح وعلى قول ابو يوسف ربح  
 يجب القضاء وان قدم بعد الزوال لا يذره شي في قول محمد ربح ولا رايه فيه عن غيره ولو نذرت بان تصوم يوم  
 كذا او نذرت ان يوم مضيا عليها القضاء عنه ابو يوسف ربح خلافا لزم زفرج وكذا اذا نذرت صوم النذر هي حاله  
 اذا اوجب على نفسه صوم شهر فبات بل ان مضى الشهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يذره صوم الشهر حتى  
 يذره ان يرضى بذلك فطعمه على كل يوم نصف صاع من الخطة ويستوي في ذلك المكان الشهر بنيت او غيره قال ربح  
 انص على نهاني باب الاعكات اذا اوجب على نفسه اعكاتا ففاته قبل ان يمكث يذره ان يرضى بذلك فطعمه عنه بمرتبة  
 عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخطة واذا ثبت نهاني الاعكات فلكل سنة باب الصوم وذكر بعض اصحابنا عن ابني حفص  
 الشيباني قال هشام عن محمد بن رجل اوجب على نفسه صوم شهر ففاته من سامة روى عن ابني يوسف ربح انه يذره  
 ويذره ان يرضى به قال هشام قلت لمحمد ربح فان كان شهر بنيت قال فلكل سنة ابني يوسف ربح قال هشام

قلت لا فرق فيه قال حتى انظر رجل قال سئل على ان الصوم به اليوم اسداس نهار اليوم الصوم اليوم ولو قال  
غدا به اليوم او نهار اليوم فدا الصوم اول الوقتين الذي يقوله به فالحكم ان اول الوقتين الذي يقوله به اليوم وقال ذلك  
بعد الزوال لا شئ عليه ولو نذر الصوم الاثنين والحسين فقام ذلك مرة كعادته الا ان نوى الالاية ولو اوجب الصوم به اليوم شهر  
صام بالكر من ذي الحجة يوم الاثنين كان ذلك اليوم يوم الاثنين الصوم كل خميس حتى يمضي شهر يكون الواجب الصوم اربعة  
ايام اذ منتهى ايام مكة والوقال سئل ان الصوم يوم الاثنين سنة كان عليه ان يصوم كل اثنين بمكة الى سنة وعن الكوفي عن ابي  
قال يصوم ثنتين يوما مثل ذلك اليوم والنذر ان يصوم يوما وليلة يصوم يوم الا ان نوى الالاية ولو قال سئل ان يصوم  
كذا كذا ايام يصوم اربعة عشر يوما ولو قال كذا وكذا ايام يصوم اربعة عشر يوما ولو قال ثمانية عشر يوما فمضى على سنة  
عشر يوما ولو قال اربعة عشر يوما سئل ان يصوم يوم الاثنين الصوم يومين متتابعين من ايام الشهر  
واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال سئل ان يصوم يوم الاثنين الصوم يومين متتابعين من ايام الشهر  
وان زاد به يوم الجمعة لم يصوم ومن لم يكن كذا يوم الجمعة ايام لان الجمعة كذا يوم الجمعة ولو زاد بها  
ايام الجمعة في ان في غلب استقامها فيصيرت المطلق اليه رجل قال سئل  
على ان يصوم عشرة ايام متتابعة فقامها متفرقة لم يجز ولو اوجب على نفسه متفرقا فقامها متتابعة اجزاء مرضي قال سئل ان  
اصوم شهر اوقات قبل ان يصح لا يصح في شهرين وان صح يوما والنذر ان يصح في شهرين قال محمد بن ابي بصير ان يصح بقدر ما  
كالمرض اذا فاته صوم رمضان ثم صح ولها ان جرب النذر رمضان الى وقت الصحة سمي نقار كانه قال بعد الصحة صر  
على ان يصوم شهر اوقات فقامها رمضان لانه رمضان الى ذلك العدة فيقدر بعده فصل في الاجتهادات  
الا يمكن سنة مشروطة بحجب بالندوة والتحليل بالشرط والشرع فيه اعتبارا بالعبادات ولا يكون الا بالصوم  
فقد اختلفنا في شئ من ثم انما بشرط الصوم في المكاتب اوجب على نفسه غاما في النقل والصوم فيه ليس بشرط في ظاهر  
الرواية وفي الجرد عن ابي حنيفة رحمه الله بشرط من ايجبه في رواية لا يصح الا مكاتب الا في مسجد تقبل فيه الفلوات  
بها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد اذا كان واقفا وهو الصحيح القول علم الا مكاتب الا في مكة  
اذا كان واقفا ولا مكاتب في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو من كل مسجد ومكة الحرم ومكة الحرم ومكة الحرم  
صلى الله عليه وسلم لانه افضل من المسجد الحرام لانه مكان عبادة في حوزة وجواز وقته بعد فاته ثم السجدة

المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تنكف المرأة الا في مسجدها  
يعني موضع صلواتها فيها وقال الشافعي لا تنكف الا في مسجدها وعند ما لو انكفت في مسجد غيرها لم يكره  
ولا يخرج من المسجد الا حاجبه لازمة شرعية كما يحجبها طيقة كالبول الخاطا واذ اخرج لمول او غلط لا  
في منزله بعد الفراغ من الطهور وباتي الجمعة بين تزول الشمس فصلي عليها اربعا وبعد اربعا اوسما ولا يكتف أكثر من ذلك  
اما بعد اربعا اوسما لان الآثار قد اختلفت بالنسبة بعد الجمعة كان هذا يبلغ مستوها وقال ابو الحسن الكرخي يحيا في الجمعة  
في مقدار اربعا فصلي عليها اربعا اوسما وبعد اربعا اوسما اربعة من الجمعة وكرمان تحية المسجد ومن مسجد روح  
اذا كان منزلا يسيرا من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند انداد الكنان خروج قبل الزوال وهو الصحيح وان  
قام مسجد الجامع يوما وليله لا يفيد اعتكافه ويكره لذلك ولا يعود للمكثف مضيا ولا يشهد جازاة ولو خرج للمكثف  
عن المسجد فغيره ساعة بطل اعتكافه في قول الجعفي وعند ما لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف يوم وعلى نه الخلفاء اذ اخرج  
ساعة فبذر المرض لان الخروج بعد المرض لم يصح من الاعتكاف لانه لا يملك قوه مضيا كما خرج فغيره الا انه  
لا ياتم في الخروج بعد المرض وكذا اذا خرج فغيره ساعة فاعتكافه والخان ساعة في قول الجعفي وكذا اذا  
انهمم المسجد فانتقل الى مسجد آخر او خرج سلطان كرها او خرج الغريم او خرج هو لم يول او غلط فحجب الغريم ساعة  
فقد اعتكافه في قول الجعفي واذ اوجاهت المكثف امراته ليلا او نهارا عليه اذ ناسيا فاعتكافه والخان الجامع  
ناسيا لا يفيد الصوم ويبلغ للمكثف الاكل والشرب في مكثفه وان اكل وشرب في النهار ناسيا لا يفيد الصوم  
وان باشر فيه دون الفرج فانتزل فاعتكافه وان لم ينزل لا يفيد ولو نظر فانتزل لا يفيد الصوم ويكره للمكثف المباشرة  
الفاصلة وان آمن على نفسه ما سوى ذلك ويبلغ للصائم اذا آمن على نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلا  
نهرا فاباحه الدواعي تدبير سبب الوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع والامام الصوم لا يمتد ليلا فاباحه الدواعي  
لا يصير سببا للوقوع في الجماع الذي يرفع الصوم ولا باس للمكثف ان يبيع ويشترى اذ اوبى الطعام وما لا بد له من اياها  
اذا اراد ان ياخذ متجرا فكره لذلك ولا سمحت في الاعتكاف ولا يفيد الاعتكاف سببا ولا جبال ولا باس للمكثف  
ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهل بيته وان عثقه في المسجد في ناء ولا باس به لانه ليس فيه تركية المسجد  
ومعذور المذنبه والخان بابها في المسجد لا يفيد الاعتكاف والخان ابواب خارج المسجد فذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم

ثم ان المردون ان فروجها فان يكون شئ من هذه اذن من لا يجاب ان في المردون فيه الامكان لان المردون  
من المسجد والكان ما فيه الامكان في قول الخليفة ومعنى ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز ان كان القول  
اقل من يوم ولا يطل بالخروج لزيادة المردون في رواية لا يخرج اقل من يوم ويطل بمادة المرض وله باس لم يملك  
بان لم يكن باذكي سيد المرأة باذن ندرها لان الامكن تحت المولى والزواج فان اذن والمردون بالامكان  
لم يكن لان غيرهما بذلك ومن سنها لا يصح منه والتمس انما يصح بالبرك بعد الاذن صح منه ويكون سباني في  
والكتاب ان لم يكن بغير اذن المولى وليس للمولى ان ينسب او لا يصح صبا عما من القطع ثم قال في بعض النماز فسر على  
ان لم يكن هذا اليوم ندره في قياس قول الخليفة ومعنى ان يوسف راجح ان ذلك قبل الزوال فله ان لم يكن  
وكذا اذا صح سقط استي غيرنا ولا يصحوم ثم قال قبل الزوال مبر على ان لم يكن هذا اليوم لم يكن ان لم يكن نصبر منه  
وان لم فعل فيه القضا اني قول الى يوسف وكذا اذا صح القيم غيرنا ولا يصحوم في رمضان ثم نوى النجوم اقل الامكان  
عليه في قول الخليفة اذا احرم الرجل في الامكان بغير الزم الا حرام لانه لا تاتي منها فصيح بينهما الا ان يحتاج  
فرت الحج فبدع الامكان لان امر الحج اهم لان الحج لا يمكن قضاءه في كل وقت بخلاف الامكان والجمعة ثم يستقبل  
الامكان فترك الساب بالخروج اذ لم يجر على لم يكن ايا ما اوصحوا به لم يله ان يستقبل الامكان اذ ابر الفوات القاب  
وان صار ستر اثم افان بعد سنين يجب عليه القضا لمن من عليه فوات ثم افان بعد سنين واذا وجب على نفسه  
الامكان ثم ابره اياها فاسم وسلم سقط عنه الامكان لان التذرع بالقرية قرية يستقبل بالبركة كسائر القرى اذ  
قال مبر على ان لم يكن شهر الزم الامكان شهر الايام والايالي متباينة في ظاهر الرواية بخلاف ما اذا ندره ان شهر فانه  
لا يبره الساب فان نوى بالشهر الايام دون الايالي لا يصح فيه وان قال مبر على الامكان شهر بالانهار دون الايالي لم يله  
لو قال مبر على الامكان ثنتين يوما الزم الامكان ثنتين يوما بالايالي فان قال ندرت به الايام دون  
الايالي صح فيه وان قال ندرت بالايالي غير مبر بالايالي والانه راجع قال مبر على ان لم يكن ليلة ندرت في اليوم لم يله الامكان  
وان لم يله شئ عليه وكذا لو ندرت الامكان يوم فكل فيه لا يصح بغيره ولا يله ندرت في من ندرت الامكان لم يله  
لم يله الامكان يومها في قول الخليفة ومعنى ان يوسف راجح لا يصح ندره ولو قال مبر على ان لم يكن ثمت يال صح  
بغيره ويبره الامكان ثنتين ايام بالايالي ولو قال مبر على ان لم يكن رما صح منه مقل السجدة قبل طلوع الفجر ولا يخرج

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يركب الحمار ولا ركب الا حمارا ولا ركب الا حمارا ولا ركب الا حمارا ولا ركب الا حمارا  
والليلة ولربها واليلة انية وروى ما يخرج بعد غروب الشمس وكذا انه في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان  
يدخل كل يوم متقدما عليه وفيه افعال التراويح في الليلة التي اقبل فيها الهلال من رمضان وعن امير المؤمنين عليه السلام انه يلزم العتبات  
يرمين لاخير ولا يدخل فيه الليل اصلا وعنه في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التبرع وفي رواية اذا نذر ان  
سهر الزمة الامة او بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس اذا قال ايا ما يد ابا الهنا فدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن  
نذر ان يحكيك رمضان صبح نذره فان حكتك فيه اجزاء فان صام رمضان ولم يحكتك عليه ان يحكيك شهر اخر لصوره عنه  
اجتنبه وحده روح وهو احدى الروايتين عن امير المؤمنين عليه السلام في رواية اخرى عنه لا يلزمه القضاة وهو قول زرارة فان حكتك  
في رمضان آخر نذرا لا يخرج منه فاعلم ان نذر اذا صام رمضان ولم يحكتك فان لم يصم رمضان نذرته في الصوم في شهر آخر  
واحكتك فيه جاز اذا وجب على نفسه احتكافا ولم يحكتك حتى مات يطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخطة وانه ذكرناه ان كان  
مرضا وقت الاحتكاف ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه اذا نذر باحكتك ايام العيد نقضه في وقت آخر لان الاحتكاف لا يكون  
الا بالصوم ولو صوم في هذه الايام حرام وان نوى الصيام في هذه الايام حرام وان نذر باحكتك في اجزاء وانه اذا نذر  
ان يحكتك رجبا فدخل شهر اقبل لا يخرج من قول ابي يوسف فاعلم ان نذر وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان يحكيك سنة فله ان نذر  
في اصل ركعتين يوم الجمعة فصلها يوم الخميس او الجمعة او قال من نذر ان يحكيك في يوم الجمعة فنقضه بها يوم الخميس اجزاء  
ان قال من نذر ان يحكيك في مسجد المدينة فصلها في مسجد اخر جاز وقال زرارة ان كان هذا المكان دون ذلك  
كان لم يخرج اجزاء على ان نذر ولو كان مسلما بان قال اذا قدم غامبي واشتقني احد مرضي فلا فائدة على ان يحكتك شهر  
في شهر قبل ذلك لم يخرج اذا سكر المسكت ليلام فيه احتكافا لانه متداول فخطور الدين لا يحظر الاحتكاف فلا فائدة احتكافه  
واكمل بالخير اذا حكتك الرميل بن غير بن يربب على نفسه ثم خرج من المسجد فاشي عليه روى الحسن بن الزناد عن اجتهاد  
عليه ان يحكتك اذا نذرت المرأة احتكافا شهر ثم حاضت فانها تفصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال  
قال احمد بن حنبل ان يحكتك ربيب وقد مضى رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يربيه اذا اوجب على نفسه احتكافا  
بسته التي هو فيها الاول لا يلزم ان يحكتك في رمضان عشرة الا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان  
في رمضان عشرة فاعلم ان كانت السنة التي تقبض فيها احكتك مشرين روى انه عليه الصلوة والسلام احكتك في شهر



الرضعى فلما فرغ من الحكمة فاما ميرزا صلوات الله عليه وقال ان ما طلبه من كسبي ليلة القدر اجبره ان  
 ما طلب في الشهر الآخر يستدل بعض الناس بهذه الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين او احدى وعشرين من جملة رجب انما قال  
 ليلة القدر في رمضان فلا يدري ان ليلة القدر هي ذر يا ختم وربما خفف في الشهر مرة ليلة القدر مرة وفي السنة قد تكون في  
 رمضان وقد تكون في غير رمضان وروى عن ابى بصير رحمه الله ما لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري ان ليلة القدر هي راحة  
 غير من الاوقات في رجل قلت فقال لا راحة في الغف من رمضان انت عن ليلة القدر عن ابى بصير رحمه الله لا يقع الطلاق  
 ما لم يفيض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي خلف ليلة في  
 السنة الثانية قد تكون في النصف الاول من النصف الثاني من رمضان من السنة الثانية وعلى قولها اذا مضى النصف  
 من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الاخر من السنة الاولى قد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الثاني  
 فقد وقع الطلاق الفيه في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر اول ليلة من رمضان قال الحسن بن  
 علي بن سبويه عشر وعشرين ليلة قد وثق ما يزيد من ثبات رجب هي ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة بن خالد في رجب  
 واكثر الاقوال على انها ليلة تسع وعشرين كل من ابي بكره والواقى رجب انما قال ان الله تعالى قسم كرات هذه  
 على ايام شهر رمضان فلما انتهى الى اربع والعشرين اشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر قيل ليلة القدر يخرج ساكنة  
 لاحادة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شمس كأنها طلت وانما مضى الله تعالى هذه الليلة ورجع عليها من  
 هذه الامة ليجتهدوا في اجراء الليالي ويكثر الطاعة في طلبها رجاء ان يدركوها كما تحب الله تعالى الساقية ليكونوا على  
 خوف من قيامها بنسبة **فصل في صدقة الفطر صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الفتي وقال**  
**ابن ابي عمير** تجب على العبد ويخلف عنه المولى والنفقة الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك  
 نفيا او مالا قيمة قيمة لثياب ماضيا عن مسك وشباب يذنه واساسه وفسه وسلاحه ولا يميز فيه ضعف  
 انها وما زاد على الدار الواحدة والدرستجات الثلاثة من الثياب غير في الثياب وكذا الزاوة على فرسين  
 على زبي والزاوة على الواحدة من الدواب غير الثاين من فرس او حمار ولا هفان وغيره وكذا الخيل وكذا  
 الفقة على ما زاد على الفقة من رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحبة من كسب  
 الزاوة ما زاد على الواحدة قبل كل من ذلك معتبر وكتب الطلب والادب والخير ونحوها كلها مستمرة في الثناء

في النساء وتلازم اربع ما زاد على التورين والاربعين ومقتضى الكرم والخصية عند ابلي يوسف وطلال روح ولو استرى  
 قوت سنة يصادى نقابا بغير كلام والظاهر انه لا يمد ذلك من النساء وعن ابي يوسف مع تفسير وجوب صدقة  
 الفطر ان مكنت ما وادار النصاب المنفق ونفقة عياله سنة واذا كان له دار لا يسكنها ويوجرها او لا يوجرها فيستقيمها  
 في النساء وكذا اذا سكنها ونزل من سكنه شئ بغير قيمة الفاصل في النصاب ويحكم بهذه النصاب الحكم وجوب  
 صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب وعند الشافعي روح لا يشترط النفا والوجوب  
 صدقة الفطر نفقة وتجب على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على البصير والمجنون اذا كان له مال عند اخيصة  
 والي يوسف روح وتجب على والدهما اذا كان قنينا وعن محمد روح في الكبير اذا بلغ مخبرا بصدقة فطره على ابيه وان لم يبلغ  
 ثم جن لا تجب على ابيه لان ولادته اليه زالت بلوغه لا توجب والمجنون ولو كان له الصغير مال او يملكه الا ب من مال الصغير  
 قول اخيصة وابي يوسف روح وكذا الوصي وقال محمد روح يورث مال نفسه وان ادى من مال الصغير ضمن وهو قول زفر  
 ودما الاضحية ان لم يكن الصغير مال لا يجب على الاب ان يضيحه عنه والحنان له مال يجب على الاب ان يضيحه عنه من ماله في غناه  
 الرواية وروى الحسن من اخيصة روح انه لا يجب وكذا الوصي فان مضيح من مال الصغير عند سيرة مروي عن اخيصة والي يوسف  
 روح انه لا يضمن وقال محمد روح انه يضمن امتبارا لصدقة الفطر وليس على الاب ان يورث الصدقة من ماله كماله ابنه الصغير  
 من مال نفسه ويورث من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المصنف في قول اخيصة والي يوسف روح وقال محمد روح لا يورث الامن  
 ماله ولا من مال الصغير وليس على المجد ان يورث الصدقة من اولاده ابنه المصنف اذا كان الاب حيا باقيا فان اولاد ابه  
 لو كان الاب ميتا في غناه الرواية لان ولادته المجد ثبت بواسطة الاب فحاشا ما قصته بدوامات الاب عدم حال حياته  
 وعلى الرجل ان يورث صدقة الفطر من نفسه واولاده الصغار ولا يجب عليه ان يورث صدقة الفطر من نفسه واولاده الصغار  
 ولا يجب عليه ان يورث من اولاده الكبار واخوانه الصغار ولا من قرابته وان كان في عياله دلا من والديه والحنان في  
 عياله وقال الشافعي روح اذا كان الاب زنا مسررا تجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن ابي يوسف روح  
 اذا ادى عن زوجته وعن اولاده الكبار جاز وان لم يورثه ملك لانه بمنزلة الماذون عنهم عادة وعليه الفتوى ويورث من ماله  
 لغيره ما كان له اذا قال الشافعي روح تجب عن ماله الكفار وان تولد عليه الصلوة والسلام اذرا عن كل  
 حرمه وغيره كغيره يورث في اوصافه في النصف صلح من بر او صاعا من شعير او تمر ولا يجب صدقة الفطر على عبيد

للتجارة عند اختلاف المشتري مع وجوب من يبيعه واهبات اولاده عند اختلافه مع من كان له

ولا يردى الكتاب عن نفسه لعمد الملك لحققة فاذا عجز الكتاب ورد في الرق لا يجب على المولى زكاة المسلمين الاضية  
ولا صدقة الفطر اذا كان من جهة لان الكتاب اذا عجز وقد كان قبل ذلك ممتعا ولم يبد الى حاله التجا حتى لا يجب صدقة  
فطره في المستقبل ولا زكاة التجا قولان للكتابة بطلت صدقة التجارة مع بقاء الملك فيه وشاركه لاجل عذته ثم ترك الحذرة  
ولا يردى من التوقيف ولا من المنسوب المحجور الى الابنة كدولت الناصب فان عاد الابن من الابان او رد المنسوب عليه  
بامضى يوم الفطر كان عليه صدقة امضى وعن امير المؤمنين انه لا يجب عليه صدقة امضى ذكر في المتن ولا يردى من عذرة  
الامور ويوردى من المهرجوت اذا كان فيه ذوات وعن امير المؤمنين في الاماالى ليس على الابن ان يردى صدقة الفطر حتى يملكه فادا  
ملكه اعطى لامضى لان الزين قبل الكفاك ثم رد من ان يبيع المهرجوتين مستوي فادنيه وادنيه  
بالملاك فصار كالمبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عذره المستاجر وعبد الاذن والخنان على العبد ومن سترق  
ولا يجب صدقة الفطر على عبيده ولا ذون لانه الخنن على العبد الاذن ومن لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه  
من كان له عبيد تجارة ولا يجب صدقة الفطر من العبيد تجارة ومن سترقهم الاذن فحذره يجب ان لم يكن على المأذون  
دين والخنان عليه دين فعلى الاختلاف ولو كان العبد موصى بصدقة الفطر على املك الرقبة ذك العبد الحارثية والودية  
والعبد المجاني عند الوفا لان الملك انما يقول بالرفع الى الممنوع عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا فانه مرفوعا  
قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فانه صدقة على البائع لان الملك يباع كائن با قبل القبض وانما يثبت  
المشتري عند القبض مقصورا ذك الامر يوم الفطر وهو مقبوض المشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض  
بقاؤه ولاية الاسترداد الخنن بمنزلة بيع فيه خياره ان لم يسترده البائع واعتقه المشتري فانه صدقة الفطر على المشتري  
لان ملك المشتري ثم بالاعتاق كما يتم باختياره في بيع فيه قبض البائع في يوم الخيارية او المشتري بعد اقل يوم الفطر  
وفي البيع خياره ما مضى يوم الفطر ثم تم البيع او انقضت صدقة الفطر على من يصير العبد ذك ذلك زكاة التجارة اذا كان  
اشترى التجارة وعذره ذرع صدقة الفطر يجب على من كان العبد ملكه يوم الفطر لوجوده بسبب صدقة يوم الفطر وهو ملك  
الرقبة وان كان الملك مرفوعا ان يكون مبيع او المشتري لان الرد خيارا بشرط من كل وجه وقال الشافعي في صدقة  
الفطر على من كان الخيارا الخنن الخيارا بها فعلى البائع وان لم يكن في البيع خياره ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر

العطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لان المشتري تم بالعقب وان مات قبل ان يقبضه المشتري  
 فالصدقة على واحد منهما وان لم يت ورد قبل القبض لم يوجب او خيار روية فصدقة العطر على البائع وان رده بعد القبض لم يوجب  
 او خيار روية فالصدقة على المشتري لان سبب عدم وهو الملك حيث الصدقة فلا تقطع بانخفاض السبب بعد ذلك  
 ولا تجب عن الحمل ولو قال لم يده او بجار يوم العطر فانت حر فيا ويوم العطر فتن العبد ويجب عليه صدقة العطر قبل التمسك به  
 ولو كان العبد للتجارة بحسب المولى زكاة التجارة اذا تم الحمل بالفخار الصحيح من يوم العطر اذا كان المالك بين رجلين  
 عليها صدقة العطر لانه لا يملك كل واحد منهما عبدا كانه وذكر في بعض الروايات خلافه من اخيصة وصاحبه روح على قول اخيصة روح  
 لا تجب على قولها لا تجب بنا على ان قسمه الرقين مبادله عند اخيصة روح لا قسم قسمه واحدة البرضا عليها فلا يكون للمالك  
 ثباتا لكل واحد منها بل القسمه وعندنا ما اذا لم يقسم القاضي جبر قسمه واحدة فكان الملك قبل القسم ولو كان العبد بين  
 لا يجب الصدقة عليها في قولهم صحيحا وقال ابن شاذان في حجب الصدقة عليها فاذا كان الابن لرجلين بان بابت الجارية بين  
 رجلين بولد فاديا او ادعيا لقطا قال ابو يوسف روح يجب على كل واحد منهما صدقة كانه وقال محمد روح يجب عليها صدقة  
 واحدة ولا تجب صدقة العطر على الكافر عن عبده المسلم ودولته المسلم ويجب القسط على سبط عنه الصوم لمريض او كسروا  
 صدقة العطر عن نفسه حيث هو من عبده حيث هم ذني زكاة المال مكان المال ويجوز ان يعطى الواجب عن واحد جماعه او على  
 العكس ثم فانه الواجب نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير في قول اخيصة روح وذكر في الجاهل الضعيف نصف صاع  
 من بر او دقيق او صوب او زبيب او صاع من تمر او شعير في قول اخيصة روح وقال ابو يوسف ومحمد روح الزبيب بنزلة الشعير  
 وقال ابن شاذان في لا يجوز الرقين والموتين ولو ادعى منين من الجز لم يندكر في الكتاب وانكف اشانح فيه بعضهم جوزوا ذلك  
 وبعضهم لا يجوز الا على اعتبار القيمة وهو الصحيح لان الصحيح يوزن والحظف كميل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا يجوز  
 عندنا الا باعتبار القيمة ولو ادعى اقل من نصف صاع من الحظف بادي صاعا من شعير كان صاع من الشعير لا يجوز والصلح  
 ثمانية ارطال مما يستوي كيل ووزنه نحو العس والاش كان في ربع فيه ثمانية ارطال من العس والاش فهو الصاع الذي  
 يكال بالحظف والشعير والتمر اذا اعطى صدقة العطر بالصاع فان اعطى بالوزن منين من الحظف فجوز في قول اخيصة وبالي يبر  
 من وقال محمد روح لا يجوز لان النقص ورد بالصلح وهو كمال يختلف وزن ما يدخل فيه فاكان الحظف بريه كان وزنها  
 اكثر وكان المتبرع بالكيل ولما ان الخلفين في الصاع قد راد الصاع بالوزن بعضهم ثمانية ارطال وبعضهم خمسة ارطال

وكانت رطل فالحان تقدير الصالح بالوزن يجوز ولا خلاف بالوزن ويجوز ان يعطى فخر اهل الزينة ذكره ولا يجوز صرحها الى  
الاسنان ويجوز الى زوجه الفتي ومن ابي يوسف ربح اذا قضى لها بالنفقة لا يجوز ومن ابي يوسف ربح الرقيق انجب الى من  
النفقة لانه اقرب الى العقه والدرهم حب الى من الكل وقال بعضهم المخطأ حب بن الدرهم ونسبي ان يكون المخطأ  
اولى اذا كان في مرض يشترى ان الاستيلاء بالخطأ كاشيرون بالدرهم ويجوز تعجيله يوم او يومين ومن ابي حنيفة ربح  
في رواية بنسبة او سنتين وقال بعضهم اذا مضى الضعف من رمضان وقال الحسن بن روح لا يجوز تعجيله وقال حنيفة  
بن ابراهيم العامري ربح يجوز اذا دخل رمضان وذكره اذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح والصحيح لا يستأجل الزكوة  
فيه ملك الضباب ووقت وجوبها حال حدر الغنم يوم العطرة من ان مات قبله لاصدق عليه ومن سئل قبله كان عليه  
صدقة العطر وقتها انما ربح يجب عنه غروب الشمس لاخر يوم من رمضان او انما قبل صلوة العيد افضل ولا تسقط  
بتأخير الاداء وان اقرضت بها مستقلة بالزكاة دون المال بخلاف الزكوة واما علم باب التراويح التراويح  
سنة مكرمة لا اجال والنساء قوارنها بالخلف من السلطنة من لحن تاريخ رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى يومنا  
او كذا اوردى الحسن بن ابي حنيفة ربح انها سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الرد انفس سنة للرجال دون النساء وقال  
قوم منهم انه ليس سنة اصلا لان النبي صلى الله عليه واله وسلم اقامها في بعض الليالي ولم يوافق عليها ثم انه ثابها عمر رض  
والا بل سنة بالمحاكمة بما من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه قال في ثمان رمضان فرض الله تعالى عليكم صياما  
وتسبقتكم فيما قال صلى الله عليه واله وسلم في حديث سلمان وفرض فرض امر صائمه وستين لكم قيامه واديب عليها  
الحليفا والرفد من ربح وقال مية الصلاة والسلام عليكم نسبي سنة الخلفه ومن يهدي واقامها اذ اوج النبي صلى الله  
عليه واله وسلم نحو عائشة ام سلمة وفرض خلفه ذكوان وام سلمة وفرض سجادة الصلاة انها رايها ام الحسن البصري ومن  
وكانت هي في صفهن واني على عمر رضه واما عابدين فقال في ربح امره من عمر رضه كافر مساجدا واما ما يروى  
النبي صلى الله عليه واله وسلم فانه من كتب كذا اشارة اني حديثه رواه عمر رضه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انها سنة  
وسيجب اذ انا بالحجامة وقال مالك واثبت لم يروى في القديم الا في فضل كسر السن لانه اقرب الى خلاص وانه  
من الرادع ان يرضى ربح انه قال من فهدا لي علي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجده فانه افضل له ان يصلي في  
البيت والصحيح ان الحجامة تفعل لان عمر رضه اقامها بالحجامة في الحفر من كبار الصحابة وخيارهم ربحه واما هارنهم اعتبار

اختيار الافضل وقال بعض العلماء اذا صلحتم في البيت وجده وترك الجماعة كان سنيانا كما كانت والحاصل ان  
 الجماعة سنة على وجه الكفاية لمن ترك اهل المسجد كلهم فقد استأوا وتركوا السنة وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة  
 وتختلف رجل من اهل الناس وصلى في بيته لم يكن تاركا للفضيلة ولا يكون سنيانا ولا تاركا للسنة وان كان الرجل ممن  
 يقتدى به ويكثر الجماعة بخبرته فليقل فليقل من غير الجماعة لان في تركه تقليل الجماعة وان صلى جماعة في البيت خلعت  
 فيه الشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا صلى في البيت عجايزة فقد عجزا فضيلة  
 او انها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى كذا قال القاضي الامام ابو علي السفيرج والصحیح ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل  
 لان فيه كثرة الجماعة وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه تاركا لافضل والاحسن ان يصلي بقرأة نفسه ولا يقتدى بغيره  
 ويكره للرجل ان يستأجر رجلا يؤمر في بيته لان الاستيجار لامانة فاسد ولو اتى امره الترويح بما بين يديه كل امام تسليمه  
 بعضهم جزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب ان يصلي كل امام تردده ليكون موافقا لعل اهل الحرم ملأوا  
 الترويح بما بين على هذا الوجه يجوز ان يصلي الفريضة اهداها لآخر الترويح ولو صلى امام واحد الترويح في مسجد شئ كل مسجد  
 على وجه الكمال اختلف المتأخر في حكم من كبر الكساف مع انه لا يجوز قال ابو بكر سمعت ابا نصر انه قال يجوز لاهل المسجد  
 جميعا ان يداؤن المرون واما وصلى ثم اتى مسجد آخر فاذا نواقام وصلى معهم فانه لا يكره واما يكره اذا نواقام ولا يصلي  
 معهم كذلك في كل وصلى الترويح مرتين في مسجد واحد يكره كما لو اذن واما مرتين في مسجد واحد واما الفقيه ابو القاسم  
 مع قول ابي بكر مع هذا اذ اقام لنفس مرتين فان لم يكن اماما وصلى الترويح في مسجد جماعة ثم ادرك جماعة اخرى في مسجد آخر  
 ندخل معهم وصلى لا بأس به كما لو صلى المكتبة ثم ادرك الجماعة جاز ان يصلي معهم الا في الفجر والعصر ثم مسائل الترويح بجميعها  
 فضول تذكر ان الله تعالى فضله في مقدار الترويح مقدار الترويح عند الصحابة واثبت في روى  
 الحسن عن ابي حنيفة قال القيام شهر رمضان سنة فليس تركها يصلي اهل كل مسجد في مسجد ثم كل ليلة سوى الترويح مرتين  
 ركعة خمس ترديات بغير تسليم في كل ركعتين وقال مالك سج ان يصلي ستا وثلاثين ركعة سوى الترويح لاروى  
 عن عمرو بن رضي انها كانا يصليان سنة وثلاثين ولنا ما روى عن ابو عباس مع انه قال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يصلي شهرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر ثلث بعد اخذ رمضان بالذكر فانه لا يراه اراد به  
 الترويح وهو المشهور من الصحابة والاتباع رضوان الله عليهم اجمعين وما روى مالك مع غير شهر او هو يعمل على انها

كانا نصليان بين كل ترويجه اربع ركعات فزادى فزادى كما هو سب اهل المدينة فان صلوا بالجماعة سباً وثلاثين كما  
 قال مالك سج لابس به عندنا فخرج وقتها ان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وازاد على ذلك الى ست وثلاثين فزاد  
 فزادى فزادى وان صلوا بالجماعة فزاد على ان التقل بالجماعة غير الترويجه كرهه عندنا وعندنا ليس بركوه  
 وكلما صلى الامام ترويجه فزاد على الركعتين مقدار ترويجه وشترين الترويجه في مقدار الركعتين مقدار ترويجه ثم يوتر  
 بركعتين الترويجه من الخفيفة وانما سبب الانتظار بين كل ترويجهين لان الترويجه ما هو من الرأفة فيعمل بالحق فيحفظ  
 السلام وهو في الانتظار غير ان شاء سج وان شاء اهل وان شاء صلى وان شاء سبب اي ذلك مثل فزاد سج فزاد  
 عليه الصلوة والسلام المنتظر للصلوة في الصلوة والى كنه يطوفون بالبيت بين كل ترويجهين اسبوعاً واهل المدينة يصلون  
 في ذلك اربع ركعات فصار ترويجه اهل مكة الترويجه عشرين وترويجه اهل المدينة ست يصلون بين الترويجه  
 تسعة وثلاثين فان سبب على ان خمس تسليمات ولم يترجم بين كل ترويجهين اختلفوا فيه قال بعضهم لابس به وقال بعضهم  
 لا سبب ذلك لانه لم يخاله عمل اهل الحرمين وان صلوا بين كل ترويجهين فزادى فزادى لابس به سببى فصار الامام وغيره  
 فصل في ترتيب الترويجه فقلت المشايخ في ذلك على ان شيخ الامام اسمعيل ازاد وجاذا نواه سج ان يجلس اهل  
 الى طلع الفجر فربما قبل ان يمشى او بعده قبل الترويجه لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وماتة من الحج عارفا  
 ان قال وقتها بابين التراويح صلوا بركعتين التراويح او بعد الترويجه يردوا في وقتها ولا يكون تراويحاً لان الترويجه  
 جرت بفعل الصحابة رضي الله عنهم وكان وقتها بعد التراويح وقال القاضي الامام ابو النضر سج الصبح  
 ان وصل التراويح قبل الفجر ولا يجوز ولا يكون تراويحاً وان صلوا بعد الفجر وبعد التراويح ولا يكون تراويحاً لانها سميت  
 تراويحاً فبذلك يستدل بركعتي المسجد فوجدنا ان يصلون الترويجه وهو لم يصل الفجر فافترج الترويجه معهم ثم صلى  
 الفجر ويجوز ذلك على قول من يجوز الترويجه قبل الفجر وان وجد سهمي الترويجه وهو لم يصل الفجر فافترج الترويجه معهم ثم صلى  
 وشره في تراويحهم واصل المكتوبة وهذه قبل الوقت ثم ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويحاث عيسى في دينه واصل الى  
 غير القبلة ثم ظهر انه كان سبباً للقبلة قال فصرح بجرحه بصره كذا في ايامه تعالى اذا لم ياتل قرآناً تعالى فانياً فزادوا  
 ثم وجد احدان تامل لا يصير كذا ولا يجوز صلوة وان احاب القبلة وسبب تأخير الترويجه الى ثلث الليل والاقتض  
 اسبباً اكثر اهل الترويجه فان افترج الترويجه الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا سبب تأخير التراويح الى نصف

نصبت الليل بعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى النساء في منزله ثم أتى المسجد فوجد أن حصة الصلوة بطلت  
 أنهم في التراويح فصلي معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جازعه بعض لأنه تقبل اقتدى بالاعتراض إذا كانت التراويح لا تقضى  
 جماعة من بعضي غير جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يدخل شهر رمضان  
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لأنها دون سنة المغرب والعشاء وكلما لا تقضى إذا كانت غير زائدة على التراويح  
 ولأنها لا تقضى جماعة ولو جازت قضاء ما بعد الوقت لتقضى كافات فان قضاها وحده كان فعلا مستحبا ولا يكون تراويحا  
 سنة المغرب والعشاء وإن تكررت في الليل لأنه عليهم شفع من اللذة لاضية فأراد العشاء فبطلت التراويح بكرة لأنه زيادة على  
 التراويح بنيت التراويح بخلاف الطلوع بين التراويح فإنه لا يكره لأنه لا يصلح فيه التراويح أما سائر السنن إذا تركها بعدد  
 فهو معذور وإن تركها بغير عدد استحقاقا وتماما ولا يكون سببا **فصل في نية التراويح** أن نوى التراويح أو  
 سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر أو فرض الوقت عند أداء الظهر وأن نوى الصلوة أو صلوة  
 الطلوع اختلف المشايخ فيجب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن نية الصلوة أو نية لطلوع  
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لأنها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة اختصاصها للخروج من العهدة وذلك بان ينوي سنة  
 أو ينوي سائر النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن بن أبي خنيفة عن أبيه في سنة الفجر نية لطلوع وانما ساد  
 إذا نوى سنة أو نوى الصلوة سائر النبي صلى الله عليه وسلم فليأخذ إذا صلى التراويح مقتدا بمن يصل المكتوبة أو بمن يصل فافعل  
 أخرجه التراويح اختلفوا فيه وهو الصحيح أنه لا يجوز وكذا لو كان الإمام يصل التراويح فاقضى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة  
 الإمام لا يجوز كما لو أتى به رجل يصل المكتوبة فتوى لا تأيده ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الإمام فإنه لا يجوز ولو أتى  
 بإمام يصل التسليمة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة أو السابعة أو الثامنة أو التاسعة أو العاشرة أو الحادية عشر  
 أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة أو السابعة أو الثامنة أو التاسعة أو العاشرة أو الحادية عشر أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة أو السابعة أو الثامنة أو التاسعة أو العاشرة أو الحادية عشر  
 في المكتوبين بعد الظهر من جودى الدير قبل الظهر صح اقتداءه بهذا الأولى ولو أتى بإمام في التراويح والمقتدى  
 نوى سنة العشاء لم يكن صلى السنة بعد العشاء حتى تمام الإمام إلى التراويح جاز لأن التراويح في هذا الوقت سنة العشاء  
 فلم يختلف جلوسها ولو صلى النساء والتراويح والوتر في منزله ثم أتى بها آخرين في التراويح ونوى الإمامة كره ولا يكره للغير ثم  
 ولو لم ينو الإمامة أو لا يشترط في الطلوع فاقضى به الناس في التراويح لم يكره ولو احدث منها ولو صلى من التراويح



سبلات وشراء في الترتيب فاستدعى رجل في الترتيب علم الامام انه صلى في سبلات لم يخرج  
ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الترتيب واصل التراويح بنيت الفرائض من صلوة النحر لم يكن محسوبا عن التراويح  
وهنا بناء على ان التراويح لا تسامى الا بنيت التراويح او بنيت السنة في هذا الوقت وهل يحتج لكل شخص من التراويح  
ان نوى التراويح قال بعضهم يحتج لان كل شخص منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل يتردد صلوة  
واحدة **فصل في مقدار القراءة في التراويح** اختلفت النسخة في ان بعضهم يقرأ في كل شخص  
مقدرا لا يقرأ في صلوة المغرب لان القطر اختلف بين المكتوبة فيعتبر باخت المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان  
بنية الله لا يحصل الختم في التراويح وان ختم في التراويح فمقتضى ما حصل من قراءة مقدرة في التراويح لا يهاجم النساء ولا يهاجم النساء وقال  
بعضهم يقرأ في كل ركعة من مشرين آية الالفين وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن اخيه يقرأ في كل ركعة عشرة ايات  
وهو الصحيح لان فيه تخفيف على الناس وبه يحصل السنة وهي ختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في اثنين ليلا  
وايات القرآن ستة الا ان شقي فاذ قرأ في كل ركعة عشر ايات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين في يوم  
وغيره ابو ابي التراويح وما عاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصلي مشرين ركعة في كل ركعة عشر ايات امر ازاد الفضيلة وهي  
الختم مرتين في التراويح وادخل الاجتهاد وكانوا يختمون في كل عشر ليل ومن اخيه يقرأ في كل ركعة عشر ايات امر ازاد الفضيلة وهي  
رستين ختمتين في الايام وتليين في الليالي فداحدة في التراويح ومنه من انه صلى اثنين سنة الفجر ووضوء  
النساء واداءه اشفع من التراويح وقد ذكر فيه لم يمد بما اذا قال بعضهم لا يحصل الختم في الصلوات الجائزة وقال  
بعضهم فيه تلك القراءة لان المقسم هو القراءة ولا فساد في القراءة ولا يحصل الختم له ان يفتح من اول القرآن في بقية الشهر وان  
ختم في الناحية عشرة من اجل انه يصلي النساء من غير تراويح لا يكره ولا ذكر ان المقسم هو الختم ويكره ان يحصل ختم القرآن  
في ليلة احدى مشرين وقبلها اذا كان القوم يملكون وكلامه على نحو حسن وذكر القراءة الا انهم في ركعة واحدة كره  
اذا كان بين القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بان كان القوم يملكون من القراءة في التراويح فلا بأس  
لكن يكون لهم ثواب بصلوة لا ثواب الختم وقد ذكر ان السنة هي الختم في التراويح ومن ابى كبر الابطال  
انه سال رجل الامام عن قراءة على حدة او يخطا يقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال  
يسئل الى ما هو اختلف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا قرأ عن التمشيد في التراويح ان يريده عليه ام يقتصر

قال ان علم انه لا يتحمل على القوم شيء من العسوة والاستعانة وان علم انه يتحمل على القوم لا يريد دهر بعينه  
 المشايخ من لم يكن عارفاً بما لم يقرأه من الجاهل وياقني بالثبوت في كل شئ واذا غلط في القراءة في السراج فترك  
 سورة او آية وقرا بعد ما استحب ان يقرأ المزمعة ثم المقررة ليكون على الترتيب قالوا ولا ينبغي لتعليم ان لا يقرأ  
 في السراج الخ سحوان ولكن يقدرون الاستحسان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن شغل من السراج والتمس  
 والتفكر وكذا الركوع الامام بحال لا بأس بان يترك سجدة وكذا الركوع غيره واخذ قراءة واهسن ولا افضل قد قيل  
 القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به اما في التسليمات الواحدة لا يستحب قبل القراءة في الركعة الثانية كما  
 لا يستحب في سائر العسوة ولعل الاول على الثانية في القراءة لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد روح وعند اخيه  
 وابي يوسف روح التسوية بين الركعتين كافي النظر والعصر عند ما وكل من المشايخ روح انهم جلد القرآن على حسنة وابعين  
 ركوناً عادوا علموا ذلك المصاحف حتى يحصل الختم في اليد اربع والخمسين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر  
 وفي غيرها ليلة كانت المصاحف معلية بعشرين الايات وجلدوا ذلك ركوناً ليقرا في كل ركعة من السراج القدر المستوفى  
**فصل في الشك في السراج** اذا سلم الامام في ترويح فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات  
 وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده وفي قول ابي يوسف روح ولا يدري علمه بقول الغير وان لم يكن الامام  
 على يقين ياخذ بقول من كان صادقا عنده وكذا الروي الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم الحان الامام على يقين  
 يعمل بما كان عنده وان وقع الشك ايه صلى تسليمات او عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 يصلون تسليمة اخرى لان الزيادة على السراج بالجحارة افاكره اذا اتفقوا بالزيادة ورأى الزيادة تراوحت بها لكون  
 التسليمة الاخرى نية اتمام السراج فلا يكره كالنظر بعد العصر افاكره اذا اشرع فيه مع العلم به اما اذا اشرع  
 في التطوع بنية العصر ثم علم انه كان قدامي العصر فانه يتم صلواته ولا يكره كذا انه اذا قال بعضهم يريدون ولا يصلون  
 تسليمة اخرى اشرع من الزيادة على السراج والصحيح انهم يصلون تسليمة اخرى فادوى فادوى احياها **فصل**  
**في المسحوق** اذا صلى الامام اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس نفسه صلواته وهو قول  
 محمد وزفر روح ولا يكره قضاء هذه التسليمة وهو رواية عن اخيه روح وفي الاستحسان وهو اظهر الروايتين عن اخيه  
 وابي يوسف روح لا تقعد واحدة ولم لا تقعد اختلفوا في قول اخيه روح انها ثوب تسليمة او تسليمة قال

الفقيه ابو الليث مبيح من تسليمين لان الاربع نماها زوج من ثوب من تسليمين من اوجب على  
 نفسه ان يصلي اربع ركعات تسليمين فصل اربعاً تسليمية واحدة وذكر في الامالي عن ابي يوسف وعنه ابو جعفر  
 وذكره الرضا في كتابه في غير موضع ان تسليمين جائز استحساناً وقال الفقيه ابو جعفر واشنع والامام ابو بكر  
 بن الفضل يرسل في الترابيع ثوب الاربع من تسليمية واحدة وهو الصحيح لان القعدة على راس الثانية فرض  
 في الطلوع فاذ لم يكن كان ينبغي ان يقعد قبلها كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً فاختارنا بالقياس  
 وقتاً ضابطاً للشيخ الاول واحدة بما استحسان في حق هذا التحريم واذ القبة التحريمية صح شرعاً في المشقة  
 وقد اتفقت بالعدة بخارج من تسليمية واحدة وعن ابي بكر الاسكاف رحمه الله من جعل قام الى ان يقعد في الترابيع  
 ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يكون وقيد ويسلم لم يقعد الثانية بالسجدة وان لم يكن يدرك سجدة  
 وسجدة فان ضاقت اليها ركعة اخرى فان هذا والاربع من ثوب واحدة ميسرة عن الركعتين وهذا الذي ذكرناه اذا  
 صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قد على الثانية قد تشهد اخلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا من تسليمية واحدة  
 وعلى قول العامة يجوز من تسليمين وهو الصحيح لانه جمع المرفوع ولم يخيل بشي خيروج كما اوجب على نفسه ان يصلي اربع ركعات  
 تسليمين فصل اربعاً تسليمية واحدة وقد في الثانية فانه يجوز كما اتفقت ركعات تسليمية واحدة فهو  
 على وجهين اما ان يقعد في الثانية او لم يقعد فان تعد جاز من تسليمية واحدة وحجب عليه قضاء ركعتين لانه مشرط في  
 المشقة ان في بدا كمال المشقة اول فاذ افسد المشقة ان في تركه الاربعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية  
 ساء ما اذا عدا لا شك ان في القياس وهو قول محمد وزفر من واحد الركعتين عن اخيافه من فقد صلواته وركعات  
 قضاء ركعتين لا غير وانما في الاستحسان على نفسه صلواته في قول اخيافه والى يوسف رحمه الله اخلفوا فيه قال بعضهم تقصد  
 ولا يجوز من شي وقال بعضهم بخير من تسليمية واحدة وعلى هذا الخلاف اذا مثل ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية على  
 قول الغرض الاول لا يجوز وجب قول الغرض الثاني ان الطلوع معتبر بالكنوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية  
 يجوز فكذا الطلوع يجوز من تسليمية لانه لم يقصم الاربعة الى الثلثة وجب من قال لا يجوز من شي وهو الصحيح لانه ترك  
 القعدة المشروعة وهي القعدة على راس الثانية والقعدة على راس الثانية غير مشروعة في الطلوع بقاها كان  
 لم يقعد اصلاً فلا يجوز تخلف ما اذا صلى اربعاً ولم يقعد على راس الثانية لان القعدة على راس الاربعة مشروعة فجازت

فاجازت واداء المخرج الثالث عن شيء على هذا القول لا يرضى قضاء الركعتين الاولين في الزيادة الثالثة ثم ان كان صاحبها لا يرضى عليه  
 لانه مظهر وان كان جاءه المزمع كتمان في قول ابي يوسف ربح لان هذه التهمة لم تقصد دفع شروعه في الشفع الثاني وقد اختلف  
 ربح لا يرضى شيء لانه شرع في الثالثة بتجربة قاسدة قياسا واما صاحب الشروع في الشفع الثاني عنده فاقصد الشفع الثاني في موعده  
 واداء على قول الفريق الاول لما جاز الثالث عن تسليمة واحدة على يجب عليه شيء لا يصل الثالث ان كان صاحبها لا يجب عليه ان كان عليه  
 يجب عليه كتمان في قول الخليفة ابي يوسف ربح لان شروعه في الشفع الثاني قد مضى وقصد الشفع الثاني بترك الركعة فليزله كتمان  
 فليزله اذا صلى الاربع عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقصد في كل ثلاث على الثانية في القياس من قول محمد بن  
 واحد من الروايتين عن الخليفة ربح عليه قضاء الاربع لا غير الثاني الاستحسان في قول الخليفة ربح على قول من قال لا يجوز ذلك  
 عن الاربع عليه قضاء الاربع ويلي لانه الثالثة شيء على قول الخليفة ربح لا يرضى صاحبها كان او عباده على قول ابي يوسف  
 ربح ان كان صاحبها فليزله وان كان عباده عليه من الاربع عشرون ركعة اخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول  
 من قال يجوز عن الاربع في قولها على لانه قضاء شيء اخر ان كان صاحبها لا يرضى وان كان عباده فليزله قضاء ركعتين  
 ولو صلى ست ركعات او ثمان ركعات او عشر ركعات تسليمة واحدة وقصد في كل ركعتين فالحجاب فيه ما مر في الاربع اذ  
 اقصد على رأس الركعتين من قال يجوز عن تسليمة واحدة فيقول فيها يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العاتية شيء يجوز عن  
 تسليمتين وما يصح فيها يجوز ايضا كل ركعتين عن تسليمة واحدة وما يصح في بعضها في الزيادة على اربع ركعات  
 خلاف بين الخليفة وصاحبه اذ صلى ست ركعات تسليمة واحدة صاحبها قد على كل ركعتين على قول صاحبه  
 يجوز عن تسليمين لان هذه الزيادة على الاربع مكرمة فلا يرب الزيادة عن الاربع وعلى قول الخليفة  
 ربح يخرج من ثلاث تسليمات وذلك مست ركعات لان هذه الى الست تسليمة واحدة لا يكره بالعلق الروايات  
 وان صلى ثمان ركعات تسليمة واحدة وقصد في كل ركعتين على قول صاحبه ربح يجوز عن تسليمين  
 لان ما زاد على الاربع مكرمة عندنا وعند ابي حنيفة ربح في رواية الجراح الصغير يجوز عن ثلاث  
 تسليمات لان الزيادة على الست مكرمة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع تسليمات  
 لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكرمة وما زاد على الثمان مكرمة وان صلى عشر ركعات تسليمة واحدة وقصد في كل  
 ركعتين عندنا يجوز عن اربع ركعات وعند الخليفة ربح في رواية السادسة يجوز عن خمس تسليمات وفي روايات الظاهرة يجوز عن اربع

تسليمات في العموم هو قول العاتق كل كمين يجوز عن تسليمة واحدة وتوصل التراويح كلها بتسليمة واحدة عدا ان تعدد تراويح  
الكتين يجوز عن الكل عند العادة وقد البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الاربعين وان لم يقعد في كل كمين وتعد في  
آخره في القياس وهو قول محمد في قوله نفسه صلوته ولا يجوز عن شيء في الاستحسان على القول بالصحيح بخبره عن تسليمة  
واحدة كما لو صلى اربع تسليمات واحدة ولم يقعد في الاثني عشر في الصحيح انه غيب عن تسليمة واحدة كذا في الامم شرح  
في التواتر على طعن انه انما التراويح خلاصا على كمين تذكر انه ترك تسليمة فسلم على رأس كمين لم يجر ذلك عن  
التراويح كما لو صلى ثنية التراويح فصل في امامة الصبيان في التراويح اختلفوا فيه فان مشايخ ائمة  
ومشايخ ائمة لم يجره لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصيرين يعني روح الله مثل جهنم فان يجوز اذا كان ابن عشرين تقار  
شعر الله السرخسي روح الصحيح انه لا يجوز لانه غير مكمل لم يستل صلوته على الحقيقة فلا يجوز اما ما كتبه  
المجوز ان امام الصبيان يجوز ان صلوته امام مثل صلوته التقدي في فصل في اداء التراويح قاعدا  
التقدي اصله لا يستحب فيه عذر اختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز فيه عذر استدلوا بما روي الحسن عن ابي عبد الله  
في عذر قاعد الفيرقد لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منها سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اداء التراويح قاعدا لا يفترق  
التراويح وبين سنة الفجر والصبح الا ان ارباب كرم على النصف من صلوته العالم وجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة  
فيما التراويح في التاكيد انما لا يجوز التسوية فيما كان صلى الامم التراويح قاعدا لا يفترق عذر التقدي به قوم بناء  
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اداء القائم بالقاعدة في التراويح في قول محمد روح ويصح في قول ابي حنيفة في  
روح كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اداء القائم بالقاعدة في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لم تعد اجمع ائمة اجمع قاعدا  
قاعدا كان اولى بالجواز وادخل ائمة القائم بالقاعدة اعمما يستحب القوم حال بعضهم المشجب للقوم ان يقعدوا  
احترار من صوره انما قلنا وقال القاضي الامام ابو علي النصف روح النماصل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب  
في قول ابي حنيفة ان يوسف روح الامن عذر وقال محمد روح يستحب لهم القعود ذكر ابو سليمان عن محمد روح انه سئل  
عن رجل اذا اتم قاعدا في شهر رمضان القوم القوم قال نعم في قول الحنفية وابي يوسف روح ذكر قولها خاتمة  
قال بعض المشايخ روح انما ذكر قولها لان عذر لا يصح ائمة اجمع قاعدا وقال بعضهم انما  
ذكر قولها لان عذر يستحب للقوم ان يقعدوا وذكره للفقهاء ان يقعد في التراويح

اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاسل في الصلوة والتسبب بالتأخيرين قال الله تعالى واذا قالوا الى الصلوة فامسوا كسالى وكذا اذا غلب النوم كره له ان يصلي مع النوم بل يضر حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم

السطح في شدة الحر قوله تعالى قل يا مجرمي اشد حرا لو كانوا يعقبون وكذا يكره ان يصبح يده على الارض عند القيام بل يقوم واحدة لان في وضع اليد على الارض تشبها بالمناقض ويكره عدد الركعات في التردجات لما فيه من الخطا الهالك وكذا يكره ان يقول عند الجوع والعطش ليت به الم يكتب علينا فصل في الوتره اختلفوا ان اداء الوتر في رمضان بالجماعة افضل ام الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يومئذ في الوتر ولانه لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اخبارا بالمتكوبة واذ ائمت الامام فقيت المتعدي ام سيكت روى عن ابي يوسف رجع انه بالخيار ان شأرت دان شاء من ومنه في رواية انه فقيت المتعدي الى قوله ان عبد البك بالكفار لم يحن حنك سيكت وعند محمد رجع لا فقيت والمتعدي ثم ماذا يصنع في رواية عنه فقيت وفي رواية سيكت الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء روى عن ابي حنيفة ان الامام يجهر بالقنوت لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رجع ويجهر في قول ابي يوسف رجع وفي بعض الروايات الخلاف على العكس قيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام لتعلم القوم روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالصلاة رضي الله عنه ودعا القنوت من قرأه وان كان القوم يعلمون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الاداء والدعاء هو الاخاء واختلفوا في رواية في القنوت ام يقرأه من غير دعاء فقال في قولنا بتحقيقه ابي يوسف رجع يقرأه يد يد اذ القنوت ثم يقرأها في القنوت والمخارجه عند شأخارح ان يرفع يديه للتكبير ثم يجهد في القنوت كما في القراءة وقد مرنا في تقدمه وادعى على النبي عليه الصلوة والسلام في القنوت قالوا لا يصلي في القنوة الاخرة وكذا الوصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القنوة الاولي لا يصلي في القنوة الاخرة ولو كان الامام فقيت في القنوت الركوع والسجود والمقدح لا يرى ذلك بل لا يصح الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبير الاحدين اما في تكبيرات صلوة الجماعة اذ اكبر الامام خمس الاية المتعدية في قولنا بتحقيقه محمد رجع لان ذلك منسوخ واذ ائمت في الركعة الاولى والثانية تسابعا لا فقيت في الثالثة لان تكرار القنوت خير من عدمه وان شك في الثالثة ام لا تجزى فان لم يجزى في

لقيت لاحتال ان لم يقب، ووصل حلف من قبت في صلوة الفجر لا يقب لان القبت في صلوة الفجر منسوخة قال ابو يوسف  
 ربح قبت كتاب الزكوة الزكوة فرض على النخاطب اذا ملك فصاها ما ياحلها كما لا والال النامي نوعان السائمة  
 وان التجارة السائمة في الرعي التي تكفي بالرعي يطلب منها العنق وهو النسل والبس فان اعطى في مضره  
 غير مصر في غلوة وليست بسائمة وان كان يعطى في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لا كز السائمة  
 فان كانت رعية في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت التجارة فمعاها سنة شهرها كز لم تكن سائمة الا ان يورى  
 ان يحلها سائمة ثم بعد التجارة اذا اراد ان يستخذه سنين فيستخذه فهو للتجارة على حاله ان يورى ان يخرج  
 من التجارة ويحمله للخدمة ما يطلب منها المنفعة دون العنق كالحوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب  
 السائمة ان يستعملها او يعطىها فلم يضر حتى حال الحول كان فيها زكوة السائمة لانها كانت سائمة فلا يخرج من  
 ان تكون سائمة بخير النسيخ غير فصل وكذا كز سائمة تحال عليها الحول كان عذبة كز بها لانها كانت سائمة فتبقى على  
 ما كانت وان لم يورى سائمة للتجارة كان فيها زكوة التجارة لا يطلب منها من البديل لان العنق ذكره السائمة  
 اذا ما ذكره صاحبها في حكم الزكوة سواء فصل في صدقة الابل ليس فيما دون خمس من الابل السائمة  
 زكوة وفي خمس شاة في الشتر امان وفي خمسة شتر شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس عشرين بنت مخاض وهي  
 التي طلعت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طلعت في السنة الثالثة وفي ست واربعين بنت لبون  
 التي طلعت في السنة الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طلعت في السنة الخامسة وفي ست وثمانين بنت لبون  
 احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين فان رادت على مائة وعشرين فتساقف الفرض فيجب في كل خمس من الزيادة  
 شاة مع الواجب المتقدم ففي مائة وخمس عشرين حقان وشاة وفي مائة وثلاثين حقان وشاة امان وفي مائة وخمس  
 عشرين حقان وثلاث شاة كذا الى مائة وخمس اربعين فيجب بها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين بنت حقان  
 فاذا رادت على مائة وخمسين تساقف الفرض فيجب في كل خمس من الزيادة شاة وما كان قبل ذلك الى ان  
 يبلغ الزيادة خمس عشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقان الثلث التي كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة  
 بنت لبون وفي ست واربعين بنت حقان وفي مائة وست وتسعين اربع حقان الى مائتين في كل خمس حقان  
 احدى من المائتين اربع حقان وان شاد احدى فليس بنت لبون عن كل اربعين بنت لبون فاذا رادت على مائة وتساقف الفرض





واحدة من اجنيفة ومحمد روح يوقد تلك السنة لا غير ذلك الحال المحول على سبيلين من اللجيا جليل منها قبيح واحمد عند  
 اجنيفة روح يوقد ذلك القبيح لا غير ذلك الحال المحول على ست وسبعين فصلا منها ثبوت لموت يوقد تلك ما غير مختص  
 على الرجل في اسابقة العمياء والنجباء والصغيرة ولا يوقد منها شي وعمن ابني يوسف روح ليس في الابل والبق والاربعاء  
 العظمى شئ لا منها ليست بائنة وكذلك مختص روح النعام ولا يوقد الربى والاكيله والاخص ونحل النعم لا نهان الاكرام ومدة  
 نهان عن اخذ الاكرام ولا يوقد الهرم والافات واربعة الا ان يشاء المصدق وجعل بينه ما فانون من النعم كل شاة منها يروي  
 هشام من محمد بن يحيى روح انه قال عليها ثمانون ولو كان ثمانون بين اثنين رجلا لرجل منهم من كل شاة نصفها و  
 النصف الباقي من شاة اثنين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد روح وكذا اردى عن ابني يوسف روح وكذا  
 في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجلا له مائة وعشرون من النعم ليس لساعي ان يحبل  
 على اربعين في مكان ولا ياقه من كل اربعين شاة وتفسير اللفظ الثاني ان يكون بين رجلين رجلين رجلين ثمانية لكل واحد منها عشرة  
 وليس للمصدق ان يجمع بين الكل ولا ياقه منها شاة قال وما كان بين خطيبين فانهما يراعيان بالسوية قالوا لا يذ لك  
 اذا كان بين رجلين واحد يستر من الابل لاحدهما ست وثلاثون والاخر خمس وعشرون فاقه المصدق منها ثبات  
 مخاض ودفن لموت فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بحصة باخذة اسامى من مكة زكاة شريكه **فصل في**  
**الحبل الخيل** اسم الله اذا كانت ذكرا وانما يجب فيها الزكاة في قول اجنيفة روح ان شاء واعطى من كل فرس  
 دينار وان شاء قومه واعطى برع عشرة قيمتها فانها في افراس العرب لا نهال لا تعاقب فاحشا اما في افراسنا فقسم  
 ويؤدى عن كل مائة درهم خمسة دراهم والكل انما اخراج اجنيفة روح فيه روايات والنحن الكل ذكرنا في ظاهر الرواية  
 عنه لا يجب الصدقة في النواذر ويجب على قول ابو يوسف ومحمد وانما في روح لا زكاة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما  
 راجعوا على ان الامام لا ياقه من صدقة **فصل في مال التجارة** مال التجارة زكاة واحدة  
 ما خلق من الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصاها ما قال في الكتاب في كل مائة درهم خمسة دراهم  
 وفي كل مائة من فضة نصفه متقال مقرر بان كان ولم يكن مصوغا فان غير مصوغ حليا كان للرجال او النساء  
 منه ثمانية اركان وسببها في الذهب وزن المتاعيل وفي افراسهم وزن سبعة وتفسيره ان يوزن كل عشرة منها سبعة  
 مثاقيل ويقل في كل بلد غير وزن ذلك البلد ومن شئخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل خرج فانه كان يوجب في كل مائة

ما تحي درهم تجاريه وهي الغنائة خمسة منها ويقول انها من النقود في بلاد ما تقوم بها الاستياد ويقيم بها النساء ويشتري  
 بها الخمسين الفليس بنزلة الدرهم في ذلك الزمان وبه اخذ خمس المائة اخلوا في ربع خمس المائة السخري ربع دينار سائرا  
 من الدرهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل درهم نفسته او يبلغ قيمتها مائتي درهم او عشرين مثقالا فان  
 كان النصف غابا بنى بنزلة الفلوس والفلوس بنزلة الصغرون ذوا للتجارة وبلغت قيمتها مائة درهم يجب فيها الزكوة  
 والا فلا وفي غير الذهب والنصف من الاموال لا يكون للتجارة الا بالانسة ولرباع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون  
 للتجارة وان لم ينزلان حكم البديل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فعليه عتق خطأ ودفع به فان المذخور يكون للتجارة  
 ولو كان القتل عند انصوح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا  
 وزاده للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا بهية او وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة ولو وصية لم يكن للتجارة  
 في قول محمد ربع وعلى قول ابى يوسف ربع يكون للتجارة وعلى هذا الخلافات المهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم المهر  
 ان نوى التجارة يكون للتجارة في قول ابو يوسف ربع لانه لا يملك الا بالقبول والعقد كالحبس وليس في الزيادة على  
 مائتي درهم وعشرين مثقالا ذهب زكوة في قول اخيخية ربع ما لم يبلغ الزيادة اربعين درهم سادس ربع مثاقيل فح  
 يجب في الزيادة ربع عشر او يكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب بالفضة وبعروض التجارة ايضا  
 الا ان عند اخيخية ربع يكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبه ربع باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك  
 اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم عند اخيخية ربع يجب الزكوة وعند ما لا يجب ما لم يكن الذهب  
 عشرة مثاقيل اشتري فادما لمحمدته وهو ينوي انه لو اصاب رجلا يسميه فحال عليه الحول لا زكوة فيه ذلك الا ان اشتري  
 جواثا بعشرة آلات درهم ليواجه من النكس فحال عليه الحول لا زكوة فيها لانه اشتراها لفضة وعزمه انه لو وجد رجلا  
 يبيعها لا يبيعها ذلك الحال اذا اشتري اياها لكراد او الكاري اذا اشتري حمر الكري ولو اشتري اصابع مصفر او زعفران  
 ليصنع ثياب الناس بالاجرة حال عليها الحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر ليعاقل بالعين وكذا  
 كل من ابتاع مينا ليعمل به ويقبض انزله في الممول كالصغير واليهن ليرى الحبله فحال عليه الحول كان عليه الزكوة  
 وان لم يبرن لذلك العين انزله في الممول كالصا بون وانرض لا زكوة فيه لانه لا يمتدح بعد العمل فحان الا حرمه بالان  
 فلا يعد من مال التجارة وكذا النحاس اذا اشتري ودوا بالبيع واشتري لها جللا او معاد ومان كان لا يرفع ذلك

من العتبة الى المشتري لا زكاة فيها وان كان فيه ضرائب الزكاة كان فيها الزكاة واذا حال عليه الحول وكذا العتبات  
لذا اشترى ثوبين واولا اشترى الرجل دارا وعبد للتجارة ثم اخبره بخرجه من ثمن يكون للتجارة لانه لما اخبره فقد  
مقصد المنفعة ولو اشترى قد ورع عن سفر مسكها او ابرار لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في سورت الفلذ ولو حلق  
من ارضه حفظه بطلع قيمتها فمضت نصاب نوى ان يسكنها ويبيعها فاسكنها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث  
وتشترى الزكاة كالنصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيلزم ذلك وتقصان النصاب في خلال الحول عندنا  
لا يمنع وهاك كل النصاب في خلال الحول بطل حكم الحول رجل وغنم للتجارة سادى بائى درهم فمات قبل الحول  
فشلها ورجل جلد احشى بلع جلد النصاب فغنم الحول كان عليه الزكاة ولو كان عصير للتجارة فغنم قبل الحول فغنم حولا  
يسادى نصابا فغنم الحول لا زكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوت الذي بقي على ظهر الشاة متقوم بقوى الحول  
بقائه وفي الفصل الثاني في كل المال بطل حكم الحول الا ان هذا يخالف ما روى ابن ساعد عن محمد بن روح رجل  
اشترى عصيرا بائى درهم فغنم بعد ما مضت اربعة اشهر فظلمت سبعة اشهر او ثمانية اشهر الا ان ما صارت حلايا  
ما تى درهم فغنم استند كان عليه الزكاة لانه ما للتجارة على ما كان ولو غنم الحول درهمي خمر لا زكاة عليه رجل اخبر  
داره بعبد وزاده للتجارة كان للتجارة رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته اقل من ما تى درهم وانما  
بالدرهم كانت قيمته اكثر من عشرين دينارا قال ابو يوسف روح النكاح فاشترى بالدرهم يقوم بالدرهم وانما كان  
اشترى بالدرهم يقوم بالدرهم النكاح فاشترى بالدرهم يقوم بالدرهم النكاح فاشترى بالدرهم يقوم بالدرهم النكاح  
فيه والنكاح المولى بث عبده الى مصر آخر حاقبة بغير ثمنه اعبه في مصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المغارة بغير  
قيمتة في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة روح اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم يجز في الوجه  
الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول ابى يوسف روح فذاك قول الاول ولو اشترى رضى عشر او خر للتجارة  
لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى يذ للتجارة وزرعها في ارض عشره اسجها كان فيه لم يشتر لا غير وعن محمد بن  
اذا اشترى للتجارة ارض عشر شجوب الزكاة مع اشترى ارض اذ اشترى عبد التجارة بقرعة فقتل وزنها  
مانا درهم وحال عليها الحول وهو لا يسادى ما تى درهم مضروبة قال محمد رحمه الله لا زكاة عليه حتى يسادى ما تى  
درهم مضروبة وكذا لو اشترى ارضه وفسلح درهمه واذك قيمته ثم سارت يسادى ما تى درهم مضروبة قال محمد بن

قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سارداى مائتي درهم مفروقة فاحمال فاحمال ان في عين الذهب والفضة بقدر  
الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم مفروقة بهذا اذا كان المال عينا فاما ان كان  
دينا قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية لاهل الديون ثلثة دين قوى وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو  
بدل مال كمين للتجارة كثر ثياب البلدة وعبد الخدمه ودار اسكنى ودين ضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر  
والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم المهد والدية ففى الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول وسراخى لا دار  
الى ان يقبض اربعين درهما كما يقبض اربعين درهما بلزوم درهم وفى الدين الاوسط لا يجب الا اذا لم يقبض مائتي  
درهم ولا يقبض الحول بعد القبض ليعيد باستيفاء الحول قبل القبض فى الصحيح من الرواية وفى الدين الضعيف لا يجب

الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم والحول بعد القبض ومن السائمة بمنزلة من عبد الخدمه ولو ورث سائمة  
درهم دينا على رجل حال عليه الحول لزكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم بعد ما مضى من الحول قبل القبض ومن اخفقه  
رحم في رواية اخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة اذا حال الحول  
نوى او لم ينو على قول ابى يوسف ومحمد رحم الله ابيهما سائمة تجب الزكاة قبل القبض وكلما قبض شيئا يزيده  
او اذ زكاة ذلك القدر قل المقبوض وكثر الا دين الكتابة فان فى بدل الكتابة لا تجب الزكاة لاما مضى من الحول  
قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمة الصد درهم فاعتقه احدهما وهو مفسر واخار الاخر استسما  
العبد يقبض السائمة بعد سنين لانه زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض ولو تزوج امرأة على ابل بغير مبيها  
فقبضت خمس ابل لانه زكاة فيها فى قولهم ما لم يحل الحول بعد القبض فى قولهم ولو تزوجها على ابل مبيها كذا الحجة  
فى قول اخفقه رحمه الله تعالى في رجل سارداى مائتي درهم مفروقة فاحمال فاحمال ان في عين الذهب والفضة بقدر  
الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم مفروقة بهذا اذا كان المال عينا فاما ان كان  
دينا قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية لاهل الديون ثلثة دين قوى وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو  
بدل مال كمين للتجارة كثر ثياب البلدة وعبد الخدمه ودار اسكنى ودين ضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر  
والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم المهد والدية ففى الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول وسراخى لا دار  
الى ان يقبض اربعين درهما كما يقبض اربعين درهما بلزوم درهم وفى الدين الاوسط لا يجب الا اذا لم يقبض مائتي  
درهم ولا يقبض الحول بعد القبض ليعيد باستيفاء الحول قبل القبض فى الصحيح من الرواية وفى الدين الضعيف لا يجب

لما تزوج امرأة على ابل نسيها فبعت بغير الحول بعد القبض اذا اجرد او عده بما سئى درهم لا تحب  
الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول ابي حنيفة روح فالحكمت الدار والدار للتجارة وقبض اربعين درهمها بعد  
الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان اجرة الدار للتجارة وعده للتجارة بمنزلة ثمن مال التجارة  
في الصحيح من الرواية وفي الاجارة المرسومة بخار اذا عجل الاجرة وبقى المال في يد الاجر سنين على من اشترى  
الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح انه قال اذا كانت الاجرة من الدارهم او من الدار سنين كان زكاتها على الاجر لانه  
ملكها بالقبض وعنه الفسخ الاجارة لا يلزمه رعين اقتصر النال لم يرد غير النال فبعت دين فبعت بعد الحول  
وقال شيخ الامام الزاهد علي بن محمد البردوي رحمه الله استرخصي روح ان زكاتها تحب على المسافر ايضا  
لان الناس يبيعون مال الاجارة ويبيعون على الاجر وفي بيع الوفاء والمهود مسرفة تحب زكاة المنة على البائع وعلى  
قول شيخ الامام الزاهد علي بن محمد البردوي رحمه الله استرخصي روح تحب على المشتري ايضا وفيه نوع ان كان  
وهو انه لو اقتصر بما عده الناس فيني ان لا تحب الزكاة على الاجر والبائع

لانه مشمول بالدين ولا تحب على المشتري والمسافر ايضا لانه وان عتبه بما للمساخر فليس يشتفي في حقه  
لانه لا يملك المطالبة قبل نسخ الاجارة ولا يملك حقه فكان ان بمنزلة الدين على الجاه او فوزه دمه لا تحب الزكاة  
ما لم يحل الحول بعد القبض والحكمت الاجرة عينا وبقى العين في يد الاجر الى وقت الفسخ والاجارة مسقط الزكاة  
من الاجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة رجل ما تحب درهم في يده ومانه درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه الحول  
ذكر مصامح روح ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بل مال التجارة ويكون الدين مليا مقرا بالدين رجل  
له على رجل ما تدبرهم فحال الشهر انهم استفادوا فاقتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكاة الا لثالث ما يقد من الدين  
اربعين درهما فعده في قول ابي حنيفة روح لانه لا يجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يجب عليه  
الا دوا عن الاصل لا يجب عن الفائدة رجل له دين على رجل درهم من ثلثه وكله قبضه وحال الحول ثم قبضه المبرور  
لانه كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكل القبض الدين يمس الزكاة اذا كان له مطالب من حقه العباد والفر  
وغيره من ضمان المائنة وارش المبرور دهر المراه كان الدين من المفقود او من المكيل او الموزون او الثياب او الجواهر  
وجب بخله او خلع او صلح عن دم عده وهو حال او قبل فان كان المال فاضلا عن الدين كان زكاة الفاضل او بلغ الفاضل

النصاب وان تحق دين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بان يستهلك  
 النصاب بعد الحول يمنع الزكاة مستوي فيه الحال الظاهر والباطل وقال ابو يوسف روح نفس الزكاة في النصاب يمنع  
 الزكاة ودين الزكاة لا يمنع ملك الرجل مائتي درهم وخمسة دراهم فضي عليه حولان قال ابو حنيفة روح عليه عشرة  
 دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه خمسة المائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة لان عنده لا يجب الزكاة فيما  
 دون الاربعين فضي الحول الثاني وماله مائتان مسمى الزكاة الاول يجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف ومحمد  
 روح عليه لئلا خمسة الاول خمسة دراهم وخمسة دراهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور بقى ماله في السنة الثانية مائتان  
 الاثمن دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شي ولو ملك الرجل الف درهم وفضي عليها ثلثة احوال كان عليه الحول الاول  
 خمسة وعشرون الحول الثاني في قول ابو حنيفة روح عليه زكاة تسعائة وستين لان عنده لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين  
 والحول الثالث زكاة تسعائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون وعندهما يجب الزكاة في الكسور ايضا فان صار  
 منها ثمان مائة وبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم كان عليه زكاة المائتين وان  
 ملك الرجل على رجل ثلثة دراهم وفضي عليها ثلثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال ابو حنيفة روح يترك لئلا  
 الاول خمسة دراهم ولئلا اربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين ملك  
 النصاب بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة ملك بعد ما طلب الامام ادا ساعى اقبله عند من احتاج وطلب  
 متأخر الزكاة بعد التمكن ذكر الكوفي روح انه ياتهم ويكفوا ذكر الحاكم المشبه روح في المنقح وعن محمد روح ان من اخر  
 الزكاة من غير عذر لا يقبل شهادته فوق محمد روح بن الحج ودين الزكاة فقال لا ياتهم بتأخير الحج ويأثم  
 بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم اما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن ابى يوسف  
 روح انه لا ياتهم بتأخير الزكاة ويأثم بتأخير الحج لان الزكاة غير مرتبة اما الحج فمرتبة يتعلق اداؤها بالوقت فتركه  
 الصلوة وعسى لا يترك الوقت في المستقبل رجل ملك مائتي درهم فضي عليه حولان ليس عليه زكاة وسته  
 الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مائة لوجوب الزكاة في السنة الثانية لو حال الحول على المائتين فما  
 النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم حال الحول على استفاد لا يجب عليه زكاة استفاد لان  
 زكاة نصاب الاول دين في ذمته فيمنع زكاة الاستفادة ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حال الحول على النصاب

لا تجب عليه الزكاة لان وجوب الحجية متعلقان بوجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة يمين او طهارة او قتل لا ينسب الزكاة  
ولا يمتنع الدين بوجوب العشرة والحج وبيع صدقة الفطر ما تم على الزكاة تسقط الزكاة ولا تفسد ماله في الشركة لان  
لواضي باء الزكاة يجب بغيره الوضوء من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو اخرج زكاة المال حتى عرض يودي سر السرقة  
وان لم يكن منه ماله صار وان يستقرض لاداء الزكاة فان في كبر رايه ان اذ استقرض وادى الزكاة واجبه بقضاء  
دينه بقدر ماله في ذلك لان الافضل لان يستقرض من استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي ان  
يعفى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان كبر رايه ان اذ استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان يستقرض  
لان خضوعه لصاحب الدين يستدبر رجل له عبادة لاجارة وعلى العبدون لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد  
لخدة كان على المولى صدقة فطره ورجل له الف درهم فغصب من رجل الفاء فغصب منه رجل آخر منه الف الفاه فغصب  
الان في ايضا الف درهم فاستهلك الثاني في الغصب وحال المولى على مال الناصبين ثم ابرأهما المصنوب منه كان على  
الناصر الاول زكاة الفاء ولا زكاة على الناصر الثاني لان الاول ان ضمن الغصب المصنوب منه كان له ان يرجع على  
الناصر الثاني فلم يكن بلا مشق ولا بالدين الثاني في ضمن الغصب فليس له ان يرجع به فكذلك على غيره مضار بالمشق ولا بالدين  
قبل الابراء فلا يكون سببا للزكاة فجعل عليه الف درهم ورجل له الف درهم فغصب منه رجل الف درهم فغصب منه رجل الف درهم  
الف درهم فحال المولى على ما هما ثم ابرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالب  
بالدين فلا يرجع احد بهما بالدين على صاحب رجل فقط الفاء فغصب منه ثم تغصب بها واد الف درهم فحال المولى على الف  
كان عليه زكاة الفاء استحسانا لان الدين ليس واجبا لاحتمال ان صاحب القطعة يخرج الصدقة ولانه ليس بها مطالب  
من حيث الظاهر واستهلاك الغصاب به وجوب الزكاة فيجب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس  
باستهلاك وغيره بمال التجارة واستهلاك واستبدال السائمة بالسائمة واستهلاك واقرض الغصاب به المولى ليس  
باستهلاك وان ذوى المال على المستقرض وكذا الواعاء الثوب لتجارة به المولى ولا يجب الزكاة على المخزون اذا كان  
مطبقا وجب على الغنى عليه وان استوعب الاغما وحل كما طرد لوجن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه  
الزكاة لان المخزون اذا لم يستوعب شهر لا يمتنع الحسم فاذا لم يستوعب سنة لا ينسب الزكاة وعمن ابى شفعة ربع  
او اربع ابى مخزن انتم افاق بغير سنين فغير الحول من يوم افاق ولا يقيد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي





العبد حتى حال الحول فانت العبد عنه البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري اما على البائع فانه  
يكمل الثمن وحال الحول عليه عده واما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبموت عده البائع انفس البيع والمشتري  
افد عتق العبد مائتي درهم فان كانت قيمة العبد ما جرحه من على البائع زكاة المائتين فانه ملك الثمن ومضى عليه الزكاة  
عنه وبانفس البيع فحده دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال  
عن ملكه الى بائع فلم يكمل المائتين وذلك كالا بد بانفس البيع استعفا المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة قبل له  
على رجل الف درهم دين وكفل ببارجل بارا المديون او غيره امره ولاصيل ولا كفيل لكل واحد منهما الف درهم  
فحال الحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطابا بالالف ولو انقصب رجل الف درهم رجل  
فجار آخر وانقصب الف من الناصب واستهلكها وكل واحد من الفاضلين الف فحال الحول على مال الفاضلين  
كان على الناصب الاول زكاة الف ولا زكاة على الناصب الثاني لان الاول يرضى يرجع على الثاني اما لو اشترى ليرجع  
على الاول واما فارق الناصب الكفاية وان في الكفاية بارا اداوى الكفيل يرجع على الاصيل لان  
في الناصب ليس لغيرها جميعا بل اذا اتا رقتين احد هما برب الاخر اما في الكفاية لان يطالبها جميعا فان كل واحد  
منهما مطابا بالالف رجل على رجل الف درهم فحال الحول عليه ثم بارا المديون من الدين سقطت عنه وكذلك رجل  
له الف فحال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف ابرأ استهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل  
اترض الف رجل بعد احوال الحول ثم ابرأ استقرض من القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل من متاع التجارة وحال  
عليه الحول باعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة له ان يبيع ماله بالزكاة  
ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة ديناسيب على صار كان ديناس من الاصل وسقط الدين مالم يقضه لا يلزم  
الا باذا سقط الدين بالاباء سقطت عنه الزكاة رجل اعظم سائمة اشترى ارجل ولم يقضها حتى حال الحول ثم قضى  
لا زكاة على المشتري فيما مضى ويستقبل جلا بعد القبض لانها كانت مضمنة على بائع الثمن وكذلك السائمة اذا قضىها  
رجل والناصب مقر بالناصب لانه منهما من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لا زكاة على صاحب الثمن فيما مضى وكذلك  
لو كانت السائمة ربنا على رجل بالف وللراهن مائة الف فحال الحول على الراهن في يد المرتهن كان على الراهن زكاة  
ما كان عنه من المال الا الف التي هي دين ولا زكاة عليه في غنم الراهن كانت مضمنة بالدين فزق بين

بين المدايم والايام في سائر الدواجم اذا كانت غيبا عنه رجل وانما سب من قبله انفسه كان على صاحبها الزكوة .  
اذا انقضت ذمة غيب لم يمس على صاحبها الزكوة ، وانما كانت الغائب من قبله رجل له الف درهم مضى عليها شهر ثم ان  
صاحب الف الف الرجل من عاقبة الف ثم ابرأ صاحب الف من ضمانه قال زفر بن سفيان حولا بعد الابراء  
وقال ابو يوسف ربح اذا اخل عليها الحول منه فكلما كان عليه زكوة بها ففصل في اداء الزكوة اداء الزكوة  
على نوعين او اربعة الوجوب فيقول الزكوة قبل الوجوب اذا اراد الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا لا يفضل هو الا على  
والاطمأن في المثلوات لا يفضل هو الا على اداء الاسرار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح الا فضل لصاحب  
ال مال الظاهر ان يردى الزكوة الى الفقراء غيبه لان هؤلاء لا يصنعون الزكوة مواضعها فاما الخراج فانهم يصنعون مواضع  
لان موضع الخراج المتقابلة لهؤلاء لانهم يحبون بغيته الاسلام قال كبره الخراج الصدقة الى الفقراء ابله اخرى الا  
ان يخرجها الى اقربائه كذا روى سليمان بن عبد الصمد المياكي عن ابي خنيفة ربح وروى الحسن عن ابي خنيفة ربح  
رجل يث زكوة ماله الى فقراء ابله اخرى غير ابله الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي يث  
اليه فانه يجوز ذلك رجل قال في يد بشركي في غير المضر الذي هو فيه فانه يصيرت الزكوة الى فقراء المضر الذي فيه المال  
دون المضر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فانه تقرر ان الفقراء ابله الذي فيه ايت رجل له اخ يقضي  
القاضي عليه ببقعة فكساوه واطعموه روى به الزكوة قال ابو يوسف ربح يجوز وقال محمد ربح يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام  
وقول ابي يوسف ربح في الاطعام خلاف ظاهر الرواية رجل اعطى رجلا دراهم ليشترى بها على الفقراء فاطعمهم تصدق  
الامور حتى نوى الاخر زكوة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق الامور جازت عن الزكوة ذلك الواو امره بان يتصدق بها  
عن كفاية اليامين ثم نوى الزكوة ثم تصدق الامور جازت عن الزكوة ولو قال ان دخلت هذه الدار فصدق على الفقراء  
بهذه المائة فدخل الدار وهو نوى عنه الدخول ان يتصدق بها عن الزكوة ثم تصدق بها لم يخرج عن الزكوة لان سنة  
الفصل الاول به الركيل كية الركيل ودفعه كنية الركيل فاذا نوى الزكوة كان عاذا نوى اتمامه سئل الدخول وجب عليه  
التصدق عند الدخول باليمن بالله فلا يصح رجوعه رجلا من دفع كل واحد منها زكوة ماله الى رجل ليردى منه فخطب  
ما له ما تم تصدق ضمن الركيل مال الدافين وكانت الصدقة عنه ذلك لو كان في يد رجل اوقات مختلفة فخطب اموال الدافين  
ونقلت الوقت كان ضمانا وكذا البليغ والمارا اذا اخطأ اموال الناس را على ان اذا اخطأ خطبه ان لا يفي بغيره

ليكون النجاس ما ذرنا بالخط عرفنا من عليه الزكوة اذا شك في هل ادى الزكوة ام لا قال بن مبارك روح يودي  
الزكوة كذا شك في اداء الصلوة في وقتها بخلافات الشك في اداء الصلوة بعد خروج الوقت فانه لا يلزم الا اذا  
من عليه الزكوة اذا كان في غير النجس ان يطالب به ان ياتيه ما في غير طهر فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده النجس  
فانما في يده ونفسه النجس ان كان في غير النجس ان لم يكن في غير النجس من عليه الزكوة او في قبضه اخرج من به الرجل فانه كل من ليس ان  
ما و ان اخذ كان ضامنا في الحكم انما ياتيه دين الله تعالى يرجي ان يحل له ان ياتيه رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره  
بالاداء فاعطى الرجل في نفسه الكبير او الصغير او امرأته درهم خارج جاز ولا يسكن في شئ من رجل امر رجلا بان يودي  
هذه الزكوة من مال نفسه فادى الامر فانه لا يرجع الى الامر ثم يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره هب ففعل من درهم او قال  
المعجب له رجل عرض الباب عن بيتي من مالك ففعل الامر فذلك لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي او انفق  
في بناء داري وليس فيها ففعل ولم يذكر الرجوع فانفق الامر قال ثمس الا انه يشترط الرجوع على الامر وقال الشيخ  
الامام المعروف بنحو امر زاده لا يرجع لغير شرط والمعدون اذا امر رجلا بقضاء دينه ففعل الامر فذلك لا يرجع على الامر فشرط  
وفي النجاسات والمؤمن المانية اذا امر غيره باوائها فادى الامر قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام عليه السلام  
محمد الشيرازي روح يودي روح الامر على الامر فشرط وكذا في كل ما كان مطالبا من جهة العباد حسا قال رحمه الله ومن  
تسم انجاسات والمؤمن بين الناس في السوية يكون باجورا والرجل اذا اخذه سلطان لبيادته فقال للرجل  
فعلني اذ انك في الكافر اذا امر غيره بذلك ففعل الامر فذلك لا يرجع على الامر فشرط الرجوع  
المستلزم لا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الاستلزام في الذي اخذه به سلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع  
وقال ثمس الا انه يشترط الرجوع في المستلزم وان لم يشترط الرجوع على الخراج اذا اخذه الخراج من الكافر ورب  
الارض غائب في ظاهر الزواية لا يرجع وذكر في العنادي لابي الليث روح انه يرجع ولو اخذه العامل الخراج من الخراج  
لا يرجع وعامل الجباية اذا اخذه الجباية من مستاجر اجارة طلبة او من سبكن الدار والحازن بالقلعة قالوا انه ما في  
الخراج من الكافر سواء رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء ثم اذ الامر بنفسه ثم الكوكل قال ابو حنيفة روح نفس الرجل  
علم باوانه او لم يعلم ومن اخذ حقيقته روح انه ان علم من وان لم يعلم لا يضمن رجل جيت عليه زكوة الا انفق فافترضة من  
ما ثم ضاقت منه تلك الحنسة لا تسقط عنه الزكوة ولو مات صاحب المال بعد ان افترضة كانت الحنسة مبراة من

من هشام ربح قال سألت محمد بن عبد الله عن رجل قال ما تصدقت به إلى آخر سنة فقد فوتت عن الزكاة ثم جعل يتعذر  
 ولا تخشعه الفسقة قال لا يخرج من قلت فإن أخرجه الدراهم وصيرها في كفة وقال أنه من الزكاة فمحل تصديق ولا تخشعه الفسقة  
 قال ارجوان يخرج به إذا بكت المودعة عند المودع فذبح الفسقة إلى صاحبها وهو يفسر له في الخصومة يريد به الزكاة  
 لا يخرج به ويكره الاحتياط لمنه الزكاة وإبطال الشبهة في قول محمد بن خلف قال لا يرى من رجل أدى خمسة من المائتين  
 بعد التحول إلى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم مستوفى لم يكن تلك الخمسة زكاة لفقدان الضاب وإن أراد أن يسرد  
 الخمسة من الفقير ليس له ذلك لأنه ظاهر أن الزكاة لم تكن واجبة فظهر أن الصدقة وقت قطر عافان رد الفقير باختياره كان  
 ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيراً لا يصح رده وإن دفع خمسة من المائتين بعد التحول إلى رجل وامرأته بان تصديق بها  
 عن الزكاة فلم تصديق حتى رده في مال درهمها ستوفى فكان له أن يسرده من الوكيل رجل من إن مائة مائة فادى زكاة  
 خمسة ثم ظهر أن ماله كان أربع مائة كان له أن يحجل الزيادة من استة الثانية لأن الزيادة أن لم تقع زكاة لم يكن جعلها  
 يتجمل بتجملها وكذا التاجر إذا عمل على عامل الصدقة بمال فاختار العامل منه أكثر من زكاة ماله على أن إن ماله أكثر فظهر أنه كان  
 أقل بتجمل الزيادة لسنة الثانية وإن علم العامل مقدار ماله واخذت الزيادة جرداً لا تحب الزيادة من الزكاة لأنه ما  
 اخذ الزيادة على وجه الزكاة وإنما اخذها جرداً لا زكاة  
**فصل في هبة الدين من المديون بنية**  
 الزكاة إذا ذهب الدين من المديون بعد التحول بنوى به الزكاة الكائن المديون غنياً لا يجوز دفعه من الواجب  
 هذه الزكاة استحساناً والكائن المديون فقيراً فهو هبة الدين بنوى به زكاة مال عين عنه الواجب لا يسقط عنه  
 زكاة ذلك المال وكذا لو بنوى به زكاة دين آخر على غيره ولو ذهب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين  
 في الاستحسان يكون مودياً يسقط عنه الزكاة وكذا لو ذهب كل الدين من المديون ولم يزد به الزكاة كان مودياً  
 زكاة نه الدين استحساناً كما لو كان الضاب مديناً فهو هبة الضاب من الفقير بعد التحول ولم يوشياً كان مودياً  
 استحساناً ولو كان الضاب مديناً نقداً بالضاب على الفقير لم يوشياً كان مودياً قاسداً استحساناً وإن كان  
 من المديون خمسة من الدين بنوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قاسداً استحساناً وهل يسقط عنه زكاة الخمسة  
 ردهم في درهم في القياس لا يسقط وفي الاستحسان تسقط ولو ذهب خمسة من المائتين ولم يوشياً قال أبو يوسف  
 لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو ذهب من المديون مائة وخمسة وتسعين وبنى عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة

في قول ابن جبريت ربح ولو برب من الدين مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ديودي اربعة  
على قول محمد ربح يسقط زكاة ما برب وان دهب فرب يسقط عنه زكاة الخبز وهرق درهم وان دهب مائة يسقط  
زكاة المائة وان دهب ولم ينوشيا اودى القطوع يسقط زكاة الكل فخصل في تحصيل الزكاة  
يجوز تحصيل الزكاة بعد ملك الغناب ولا يجوز قبله ولا يجوز في التحصيل بعد ملك الغناب واحد عن غناب واحد يجوز  
عن مضب كثير رجل له مائة درهم ففعل منها خمسة وعشرين عنها واما البقية في حال الحول ودمه الف درهم لا يجوز  
ما قبل ولو ملك ما بقي درهم ففعل منها خمسة وعشرين ثم ملك ما بقي منه الادوية اتم استقدا تمام الف درهم  
يجوز به ما قبل ولو كان له خمسة من الابل الواجب فعل شاتين عنها واما في بطونها ثم تحت جنا قبل الحول اخراها  
عجل وان عجل مما تحل في السنة الثانية لا يجوز رجل له الف بيض والف سود ففعل خمسة وعشرين عن البيض فملك  
البيض قبل الحول اخراها ما قبل عن السود وكذا العجل عن السود فصاعت كان عن البيض ولو حال الحول واما عنده ثم صاع  
احد الالين كان مضب ما قبل مما بقي وعليه تمام زكاة ما بقي وكذا لو ادى الزكاة من احد الالين بعد الحول كان الاداء  
عنها وفي التوارد اذا عجل من احد الالين بعينه ثم ملك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شي من العجل عن الباقي وعليه  
زكاة الباقي ولو كان عنه الف درهم ومائة دينار ففعل من الدنانير قبل الحول دينارين ونصفا ثم صاعت الدنانير  
فعل الحول وحال الحول على الدراهم اذا عجل عن الدراهم اذا كان يادى خمسة وعشرين درهما ولو فعل خمسة  
وعشرين درهما عن الدراهم قبل الحول ثم ملك الدراهم جازا للعجل على الدنانير فبقيته وان لم يملك احد هاما  
حال الحول ثم ملك المال الذي عجل عنه كان للعجل عن الالين ولو حال الحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة  
احد هابينة كان المرادى عن الالين ولو كان له خمس من الابل اتمه واربعة من الغنم ففعل زكاة احد الصنفين  
وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن العجل زكاة عن الباقي ولا يشبهه الدرهم والدنانير لان في الدراهم والدنانير كل  
غناب احد هابا لا يقيم البعض في البعض فكانت حيا واحدا وان كانت الدراهم ولو كان له الف سود والف بيض  
عن احد الالين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن العجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق  
عجل عام لم يملك ففعل تحيله ولو زكى من الف درهم بعد الحول فصاعت الف درهم على رجل لم يكن المرادى زكاة من  
دينه ولو كان الاداء والهلاك قبل الحول اخراها عن زكاة دينه ففصل فممن يوضع فيه المرادى من

مسرت الزكوة ما ذكره تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين والفقير عند ابي حنيفة روح لمن ليس له نصيب  
 وعنده ما يكفي ولا يبال الناس والساكنين الذي يبال الناس ولا يجوز قنود لا يحل السؤال لمن كان عنده قوت  
 يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما ويجوز صرف الزكوة الى من لا يحل له  
 السؤال او لم يملك نصبا او الخانات ككتبت دى مائتي درهم الا انه يتحلل اليها للتحفظ والله ليس له الصحيح  
 يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليه والخان لا يحتاج اليه وهو يدا  
 مائتي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه ولذا اخذ الزكوة والخان عنده طعام شهر وهو يدا مائتي درهم يجوز صرف  
 الزكوة اليه وان كان اكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز والخان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة اشياء  
 مائتي درهم وهو لا يتحلل اليها في الصنف يجوز له اخذ الزكوة وكذا لو كان له حوائث او دار غلة مائتي  
 ثلثة الاف درهم وغلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه في قول محمد روح ولو كان له ضيعة مائتي  
 ثلثة الاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعلها اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل روح يجوز له اخذ الزكوة ولو كان دار فيها  
 بسائر البستان يساوي درهم قالوا ان لم يكن في البستان فيه رافق الدار من المطنخ والمفصل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة  
 اليه وهو بمنزلة من لم يمسح البيت وجواهره والذي يدين موجب على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان ياخذ من الزكوة  
 قدر كفايته الى حلول الاجل وكذا المسافر الذي له مال وطنه يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار البلاغ الى وطنه والخان  
 الدين غير موجب للخان من عليه الدين يسر يجوز له اخذ الزكوة في اصح الاقاويل لا بمنزلة ابن سبيل والخان المدين بدين  
 مسرفا لا يحل له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا ولا على الدين بنية عاولة وان لم يكن بنية عاولة لا يحل له اخذ الزكوة ما لم ينفق  
 الا امر الى القاضي فيحلفه فاذا حلف وحلف به ذلك يحل له اخذ الزكوة وعلى هذا قالوا ان الدين المحجود انما لا يكون نصبا  
 اذا حلف القاضي وحلف الما قبل ذلك يكون نصبا حتى توفى من اربعين درهما لم يرد او الزكوة ويجوز دفع الزكوة  
 الى فقير زوجه او مسر في قول ابي حنيفة ومحمد روح رض لها النفقة او لم تفرض ولا يجوز الى صغيره والد وغني فان كان  
 الابن كبير جاز ولو دفع الزكوة الى ابنته حتى يجوز في رواية عن ابني يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد وكذا لو دفع الى فقير  
 له ابن مسر وقال ابو يوسف روح الخان في عيال النسي لا يجوز وان لم يكن جاز ولا يجوز لمن عليه الزكوة ان يدفع زكوة  
 ماله الى عبده ولا الى امره ولا الى ام ولد ولا الى مكاتبه علم بذلك او لم يعلم وسمعت بعض عند ابي حنيفة روح بمنزلة

المكتوب ولا يجوز الرفق الى عبده ولا غنى ولا الى امرئ ولا الى ام ولد وغان حرف وهو لا يعلم علم اخر و في قول الخليفة  
 ومحمد بن يحيى المكتوب في علم ذلك اول علم ولا يجوز الرفق الى بني اشتم ولا الى موالهم فان دفع امر  
 الى ما لم يعلم جاز ولا يجوز صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم ولا يجوز صرف كفارة الرمين وظهره بالقتل وشر  
 الارض وجزا المصيد وقلة الوقت وعن ابو يوسف روى في رواية يجوز صرف غلة الوقت اذا كان الوقت عليهم فخرته  
 الوقت على الانفيا وان كان الوقت على الفقراء ادم اسم بنى اشتم ولا يجوز صرفها الى بني اشتم وموالهم وبنو اشتم الذين  
 لا يحمل لهم البسطة الى عباس بن علي والحقيل والحبفر وولد عمار بن عبد المطلب رضي ولا يجوز دفع الزكاة الى  
 فان دفع الى شخص فظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول الخليفة ومحمد بن في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة  
 الى الكافر بما كان ذميا فان صرف الى شخص فظن انه فقير فظهر انه كان ذميا في رواية الاصل وروى ابو يوسف عن الخليفة  
 روى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص فظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول الخليفة ومحمد بن دفع الزكاة الى فقير برون  
 فيقتضي به وانه افضل من الممنع الى فقير آخر ولا يجوز الرفق الى انفسى وهو من يملك نصبا بالكلية مطلقا من كنهه وانما  
 وركبه وصلاوة وفادى الذي يحتاج الى ثياب يذنه ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده واولاد اولاده من قبل الزكاة  
 والامانة وان غفلوا لا الى والديه واجدادهم وجدته وان غفلوا من قبل الابداد والامهات وجوزوا الى سائر اقربائه سوا هؤلاء  
 والافراد والاعمام والعلماء والافراد والمخالات ولو دفع الى امة ولها على زوجها مهر يبلغ نصبا بان كان الزوج  
 ذميا مولا طلبت لا يمنع من الاداء ولا يجوز صرف ذكوة اليها وان كان فقيرا غنيا الا انه لا يسلط على طلبت جاز لا يجر  
 اليها ولو جنى مسجدانية الزكاة لا يجوز ذكوة الحج والعمرة واعاق الحبس وكذا الاقضى دين ميت او جنى فقير امره وان غفل  
 من فقير بامر وجاهز او كفن ميتا لا يجوز ولا يسلط الرجل زكاة ماله زوجة عند الحمل وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها من  
 الخفية ربح فلا فاحصا ربح ويجوز اعطاه اليه ربحه من الجياد والمقتضى من المضر وتبذير التبرع باليسوع والكائنات فبشر  
 اليسوع الكسرى في قول الخليفة والكنان المدفوع اقل قدر من الواجب لكنه يداوى الواجب في القيمة لا يجوز الا ان  
 منه ربحه اذا دفع الزكاة الى الفقير لا يتم الرفق بالمقتضى الفقير او بمن له ولاية على الفقير سوا الاب والجد  
 يتبعان للعبس والجحون ومن كان في عياله من الاقارب او الاجانب الذين يقولون والمقتضى ليقض للمقتضى  
 ولو دفع الزكاة الى حبس لا يعقل ويجنون فرفع الحبس الى ابويه او وصيه قال لا يجوز ذلك ولو وضع زكوة على مكان ثم جاء

ثم جاء فقير فقير ما فانه لا يجوز ولو قبض العبيد وهو من جاز وكذا لو كان قبل القبض بالكن لا يرعى به لا يحد  
عنه ولو دفع الى ممتوه فقير جاز ولو دفع قوم زكوة اموالهم الى من ياخذ الزكوة لغيره فقير فاجتمع عند اخذه اكثر من  
مائة درهم فلو كل من اعطى زكوة قبل ان يبلغ مائة فيدخل الآخذ مائة درهم جازت زكوة ومن اعطى بعد ما  
عنده الآخذ مائة درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مدوناً به اذا كان الآخذ آخذ الاموال بامر الفقير فان اخذه بغير  
امره جازت زكوة الكل لان الآخذ اذا لم يكن بامر الفقير كان الآخذ وكذا عن الراغبين فاجتمع عند الآخذ يكون  
مال الراغبين فجازت زكوة الكل كالودع رجل مائة درهم او اكثر زكوة ماله الى فقير واحد ويكره ان يعطى الفقير  
اكثر من مائة درهم وان عطاها جازت مائة اذا لم يكن الفقير مدوناً فان كان مدوناً فخرج اليدقة انما كونه  
به دينه لا يتبع له شيء او يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مدوناً لكن كان ميلاً جاز يعطى لمقدار ما لو دفع  
على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والرفع الى فقير فانيه عن السؤال في ذلك اليوم فضل من التفرق  
على الفقراء ولو دفع الزكوة في غير ما تهبها فقراً جاز ولو سقط ماله من يده فزفه فقير فضا به جاز ان كان يعرفه المال قائم  
ومن اشبه روح اذا نوى الرجل ان يعطى فقير او واحد ليس عليه دين الف درهم زكوة ماله بخلاف المعطى بالتفوز بها  
مائه مائة كلما وزن مائة دفعها اليه قال بخبره الالف من زكوة اذا دفع الالف في مجلس واحد والالف كان  
حاضراً في المجلس كان الالف غائباً ونوى ان يعطى الفقراء في بائتي درهم فوزنها ثم يقبض الالف ثمان مائة فوزنها  
له جاز المائتان من الزكوة والباقي يلقو ع واسك سلطان الجائر اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا  
فيه والصحيح ما قاله الفقيه ابو جعفر انه سقط الزكوة عن اربابها ولا يؤمر بالادائها لان له ولاية الآخذ  
فصح اخذه وان لم يضح الصدقة في موضعها وان اخذ المجبايات اذ لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال  
عند الدفع الزكوة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يصح وقال ثلث اشهر صح الصحيح انه يجوز وسقط عنه الزكوة  
ويجوز دفع القيمة في الزكوة والله رخصنا بفضل في السد ز رجل قال ان نخوت من ثم الغنم فسد  
على ان تصدق بهذه الدراهم خيراً ثم اراد ان يصدق بالقيمة لا بالخبر جاز رجل في يده دراهم فقال على ان تصدق  
بهذه الدراهم فلم يصدق حتى هلك سقط الدرهم وان لم تهلك تصدق بمثلها جاز ايضا ولو قال كل منفعه فصل  
الى من ملك فسد على ان تصدق بها فوجب له فلان شيئاً كان عليه تصدق به كما لو ارسل البذر



وان لم يستبأ كذا ان لان ياكل من هذا فليس عليه ان يقصد شي لان في الفضل الاول ملكه ان ذواته  
 لا يملكه الوفا ودعا في الفضل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم ان يقصد شي ولو قال ان قلت كذا اني صدقة في  
 يد يرون على الناس لا يخل الديون في الله ولو قال مالي صدقة على فقرا كذا فصدق على فقرا ببلدة اخرى جاز لان  
 الى غير صحت الى امره تعالى فلم تخلف المستحق فجزا كذا وصوم او صلوة ببلدة اخرى جاز فندنا  
 وقال ان زرتني امره تعالى ما نسي درهم فصدق على زكواتها عشرة فلما نسي درهم كان عليه زكاة المائتين تحت رجل  
 التزم الزيادة لانه خلط ان شرع ولو قال ان قلت كذا انك درهم من مالي صدقة ففعل ذلك هو لا يملك الا  
 ما نسي درهم الصحيح انه لا يلزم ان يقصد الا بالملك لان فيما لم يملك لم يكن الله رخصا الى الملك ولا سبب الملك  
 عليه صحيح كما لو قال مالي في المسكين صدقة وليس لي مال الا لزمه شي رجل قال كما اكلت اللحم فصدق على ان يقصد  
 عليه بكل درهم لان كل فدية اكله ولو قال كذا شربت الماء فلي درهم كان عليه بكل درهم ولا يلزمه شي درهم على  
 سقط منه شي قال ان وجدته فصدق على ان ارضي هذا على ما يسيل فوجدته كان عليه الوفا والله رخصا  
 على من يجد زكوة الزكاة اليه من الاقارب او الاجان جاز **فضل في العشر والخراج** الارض في مال  
 عشرية وخراجية فارض الرب كلها عشرية وهي ارض نهاسة وبجواز كذا واليمن وطلات واليمن والبحرين قال محمد بن  
 ارض الرب من مذيب الى مكة ومدن بين الى انقى مجرا اليمن بمكة ودمشق واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن  
 السواد واليمن من مجرا الموصل الى ارض جبادان ودمشق عراض من مفتح الجبل من ارض طلائع الى انقى الفارسية لم يقبل  
 بمذيب من ارض الرب ودمشق ذلك كل بلدة تحت عمرة ولم يسلم اليها ومن عليهم فهي خراجية ان كان يسلم اليها  
 ما الخراج وما الخراج ما لا تبار التي غزتها الا حاصم واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن واليمن  
 في كل بلدة تحت صلحا قبل الخراجية فهي ارض خراج وكل بلدة تحت عمرة وتسما الامام بين النافين فهي عشرية وكل بلدة  
 تحت عمرة واسلم اليها قبل ان يحكم الامام منهم شي كان الامام بالخيار فيها ان شاء فسمها بين النافين وتكون عشرية  
 وان شاء ومن عليهم وبعد المس كان الامام بالخيار ان شاء فوضع العشرة وان شاء فوضع الخراج ان كانت تسقى باء  
 الخراج وارض الجبال التي لا تصل اليها الا عشرية وما احصى من المرات ان يضي باء الخراج فهي خراجية وما لا يسقيها  
 ما الخراج وارض بئر اوداة منظر الى ما اولها من الاراضي ان كان حولها ارض خراج فهي خراجية وان كان حولها ارض

ارض عشرة بنجي عشرية وخرق الارض بزمان خراج مفاصلة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخارج نحو الخرس السمس  
وما اشبه ذلك وخرق وظيقة وهو ان يكون الواجب شيئا في الزمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل حرب  
يصلح للزراعة في كل سنة تفسير النقطه واشعبه ودرهم الفقير ثمانية اطفال والدرهم عشرة بوزن سبعة وثلثه ذكرنا  
تفسيره والجرير يتون ذراعان في سيتين ذراعا بذرمان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقضته  
من قبضات الرجل الوسط وفي كل حرب يصلح للوطاب خمسة دراهم وفي حرب الكرم عشرة دراهم ومن ذلك تضيف  
عمال عمرضهم رجا زمة ما قبل عماله وفي ارض الزعفران والبستان بقدر ما يطبق الى نصف الخارج مقدرا بالطاقة والبستان  
ان كل ارض محوط فيها اشجار متفرقة يمكن زراعتها بوسط الاشجار وليس في الاشجار التي على المسافة شئ فالحكمت الاشجار  
بما تقي لا يمكن زراعتها رصنها هي كرم فان كانت الارض لا يطين ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخارج لا يبلغ  
عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك حتى يصل الخراج مثل نصف الخارج وان كانت الارض تطلق الزيادة  
نفس كل بله فيها توطيت من الامام لا يجوز تفسيره ولا يزداد في قولهم وان لم يكن توطيت من الامام على قول ابى يوسف  
وهو رواية عن اخيه في ربح ليس للامام ان يحبل الخراج اكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد ربح لذلك ارض خارجها  
وظيفة اقصيها غاصب فان كان الناصب جامع ولا يئنه للمالك ان لم يرعها الناصب فلا خراج على احد  
وان زرعهما الناصب ولم يقصها الزراعة فالخراج على الناصب وان كان الناصب مقررا بالغصب او كان للمالك  
بنية ولم يقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان قصها الزراعة عند ابى يوسف ربح الخراج على رب الارض  
فل النقصان او اكثر كانه اجر من الناصب بضمان النقصان وعند محمد ربح ينظر الى الخراج والنقصان فايها كان اكثر  
ان ذلك على الناصب ان كان النقصان اكثر من الخراج فمقدار الخراج يودي الناصب الى السلطان ويدين  
نفسه الى صاحب الارض وان كان الخراج اكثر من ربح الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا قبض المشتري ثلثي ثمنه  
نزله الناصب وان اجازته الخراج او اعار كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها زراعة الا اذا كان كراما  
وطابا او شجر المتفان اجازته واعارته باطلا لان هذه اجارة وقت على استهلاك العين ولو اجره العشرة  
في العشرة على رب الارض في قول اخيه في ربح وقال صاحباه على المتاجر وان اعاره العشرة فزرعهما  
المستعير من اخيه في ربح فيه روايتان وان استأجر او استعار ارضا فصلح للزراعة فخرس المتأجر والمستعير

فيها كراما اذ جعل فيها اربابا كان الخراج على المستاجر المستعير في قول المجتهد محمد بن لاهنا عارت كراما  
لكن خراج الكرم على من جعلها كراما وان عتسب ارضا فسترد وزرعها ان لم ينعقها الزاغة فلا يشتري راحة الارض  
لانها ابرار بالانفاق بل ارض فيها خراجية تختلف فاية قال بعضهم ان بقي من اربعة تسعون يوما فخرج على المشتري  
والا فلي ابلان وقال بعضهم ان بقي من اربعة تسعة رايك المشتري من الزاغة اي زرع كان ويبلغ الزرع  
مبلغا ببلغ فيه صنف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والا فلي ابلان وقال بعضهم ان بقي من اربعة تسعة  
المشتري ان يزرع فيها المذخرة ويديره او يبيع مبلغا ببلغ قيمته صنف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري  
واقفا رد للفقوى القول الاول ولو اشتري ارض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدار ما يمكن الزاغة فيها فاما  
اسطان الخراج من المشتري لم يكن المشتري ان يرجع الى ابلان لانه ظلم ومن ظلم ليس له ان يظلم غيره رجل باع  
ارضا خراجية بناها المشتري من غيره بدين شهر ثم باعها لثاني في غيره لانه حتى صفت اربعة ولم يكن في ملك  
احد منهم ثمة اشهر لخراج على احد قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الاخر ان بقي في يد ثمة اشهر كان الخراج  
عليه رجل باع ارضا فيها زرع لم يطلع بناها من الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وان باعها بعد ان  
الحب ببلغ الزرع ذكر الفقيه ابو العيشة ان هذا المبرك بالبيع ارضا فارقا ببيع منها حصة محصورة هذا الذي  
ذكرنا اذا كان زيا فخذون الخراج في آخر سنة فان كان زيا فخذون في اول سنة على سبيل التجمل فذلك ظلم  
لا يجب على ابلان ولا على المشتري رجل لقرية في ارض خراج لم يجرها بورت وما زال يستغلها او لا يستغلها لا يجب  
فيها شئ وكذلك الرجل اذا كان له ارض في مصر من اصهار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا او اخراجها  
من نخل ليس فيها شئ لان ما بقي من الارض بستانا او غرسها او اخراجها من نخل ليس فيها شئ لان ما بقي من الارض بستانا او غرسها او اخراجها  
ففيها وان كان في ارض الخراج فيها الخراج من عليه الخراج اذا اشترى سنين لا يؤخذ لما مضى في قول المجتهد  
محمد بن اسطان اذ جعل الخراج لصاحب الارض وترك عليه جاز في قول ابي يوسف خلا فالحكم محمد بن اسطان  
على قول ابي يوسف محمد بن اسطان اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء والجمهور  
المشتري لصاحب الارض لا يجوز في قولهم اسطان اذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الارض ان  
يصدق به وان صدق به اطلب لا يخرج من الهبة المشتري ارض خراجية فاجاب اوارا بنى فيها بنا كراما

كان عليه خزان الارض كما لو عطلها وكتب سلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى ياتته الخراج ودفن الخراج الوظيفه اذا  
 ملك الخراج فان ملك الاكثر قبل المصداق ما تسمونه لا يمكن دفنها كما حرق والفرق والبرد يسقط الخراج وان ملك  
 بما يمكن الاحتراز عنه كالحل والاب وتخذ ذلك لا يسقط لانه ملك بقصره ودفن ارض العشر اذ ملك الخراج  
 قبل المصداق ويسقط وان ملك بعد المصداق ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكارم يبقى في  
 ذمة رب الارض لان في نصيب الاكارم الارض بمنزلة المستاجر وكان العشر على صاحب الارض وخراج  
 المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصداق اذ ملك كل الخراج  
 فان ملك الاكثر يبقى البعض نظرا الى ما بقي ان يبقى مقدرا ما يبلغ تقييرين ودرهمين يجب تقيير ودرهم ولا يسقط الخراج  
 وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذ الم من من استه مقدرا ما يمكن  
 قيس من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج ويحجب كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذ اذهب ثماره باقية ان ذهب البعض  
 وبقى البعض اذ ابقى ما يبلغ عشرين درهما او اكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب  
 مقدرا نصف الباقي وكذا لك الرطاب السلطان اذ اذهب لرجل خراج ارضه ذكرني اسير انه لا ينبغي له ان يقبل  
 لانه حتى الجماعة فان كان مصرا كان له ان يقبل ومصر خراج الارض والجزية وما يوفد من بضاري بني تغلب المقامة  
 ودرهم وكل ما يوفد منقصة الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعدة وعادة الحرس والقضاير وضواياها والاعانة  
 وبنائها المساجد والنفقة عليها والقضاة والعقبا ورجل غرس في ارض الخراج كوما فالتم شير الكرم كان عليه خراج  
 ارض الزرع وكذا الوغرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى ان تيمم الاشجار ومن كان له ارض الزعفران  
 زرع فيها الجوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وفورع فيها الجوب كان عليه خراج الكرم واذا  
 بلغ الكرم واثمران كان قيمته المثمرة تسبع عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما  
 كان عليه مقدرا نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ تقيير ودرهما لا ينقص عن تقيير ودرهم لانه كان ممكنا  
 من زراعة الارض فلا ينقص عما كان وان كان في ارضه اجرة فيها صيد كغيره ليس عليه الخراج وان كان في ارضه نصب  
 الطرقات او صنوبر او خلوات او شجر لا يثمر نظرا الى امكانه ان يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان  
 لا يقدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في ارض الخراج ارض يخرج منها ملح كثير او قليل فلكه

وكونك ابن قد اراد ان يجعلها مزرعة ويصل اليها ماء المخرج كان عليه المخرج وان كان لا يصل اليها ماء المخرج او كان  
في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب المخرج وان كان في ارض المخرج قطعة ارض سبخة لا تصلح للزراعة او لا  
اليها الماء ان امكن اصلاحها فلم يصلح كان عليه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا ينس وجوب المخرج  
لانهم اعدوا فلا ينس بالدين اذا اشترى ارضا ولم يقيسها او قبضها ومنه ان من الزراعة لا يجب عليه  
خراجها لان المخرج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها يدونها الامام  
الى غيره مزرعة بالصف او الثلث او الربع ويكون الفقه لصاحب الارض يودي عنه المخرج ويسكن باق  
وان لم يجد الامام من يأخذ المزرعة يارها الامام يكون الاجر لصاحب الارض يودي عنه المخرج وان لم يجد من يستأجر  
منها فيكون النقص لصاحب الارض يودي عنه المخرج ويسكن الفضل وان لم يجد من يشتري به نفع اليه من بيت الام  
مقدار ما ينفع في عمارة الارض رضا لان الامام ما هو بتمير بيت المال باي وجهيتها قاله ابو اسود وجعل  
واما على قول اخيه روح لا يسع ولا يوجب لان ذلك حجر وعنه الحجر على الحجر العاقل البليغ باطل وكذا كثرية فيها ماء  
ما تارباها او غاب عنها وعجز القرية من خراجها فارادوا تسليم الى سلطان فان السلطان ليعمل ما يشاء فان  
اراد السلطان ان يأخذ لنفسه سعيها من غيرها ثم يشتري من يشتري ثم يشتري راضية فيها كروم وارض  
فاشتري احد كروم والاخر اراضي فان ارادوا تسليم المخرج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي  
كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج الرضعة حجة فان علم ان  
الكروم كانت كروما في المصل لا يعرف الا كروما والارض كذلك فيخر الى خراج الكروم والا راضى فاذا عرفت  
نقسم حجة خراج الرضعة عليها على قدر حصصها قرية خراج راضيا على التقادش فطلب من كان خراج ارضه  
اكثر الترتيب بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان المخرج في الابد امكن على التاوي ام على التقادش  
يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه المخرج او يشتري اذ مات يرضه ذلك من تركه ومن اخيه روح في رواية  
سقط ذلك بالمرءة يرضه المخرج عند بلوغ الفقه على اختلاف البلدان ولا يجعل لصاحب الارض ان ياكل  
الفقه متى يودي المخرج **فصل في العشر** في كل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والذرة والارز واصلها  
الحبوب والبقول والراعيين والا دواود والطايب ذهب السكر والزبد والبطيخ والفاكهة والحب والباذنجان

الباء والنجان والعصفور وشبه ذلك لها ثمة باقية غير ما قيل يجب فيه العشر في قول أبي حنيفة قلنا لا يكون له  
 ربح لا يجب العشر فيما لا يبيح من الثمار وما لا يبيح لا يجب بالمبيع خمسة اوسن والوسن سترن صاعا والنجان ششما  
 لا يربح من القطن والعفوان ذلك قال محمد ربح فيه خمسة من اقصى المقادير نحو الاحمال في القطن كل حمل ثمانية  
 من الرقاق والامبار في السكر والعفوان والافزاق في العسل وقال ابو يوسف ربح فيه القيمة الحانت قيمة الخارج  
 مثل قيمته اوسن من ادنى الموصفات يجب فيه عشر والا فلا ولا يجب العشر في القطن ولا في الحلب والخشيش والقب  
 والصنوبر والقصبة الفارسي لاني سمعت النخل ولا في الطرنا ولا في الكراث وسبح القطن والباء والنجان ويجب في بذر القنب  
 وبذر الصنوبر ولا يحمل ارضه شجرة او مقبلة لقطيعها ويبيعها في كل سنة كان فيه عشر وكذا الرجل فيه الف الف درهم ولا يجب  
 العشر فيما كان من الادوية كالنور والهيلج ولا في الكندر والصنم ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا لمن  
 اذا سقط على الشوك الاخر في ارضه ويقل لا يجب فيه عشر لان الارض لا تملك لذلك وله التسقط على الاشجار لا يجب  
 ويجب العشر في الاراضي المروثة وارض الصبيان والنجانين الحانت عشرة والحانت خارجة فيها الخراج ولا يجمع من ثمار  
 الاشجار التي ليست بملوك كالاشجار الجبل يجب فيه العشر ولا يستخرج من الجبال النجان مما يخرج كالذهب والفضة والعصفور  
 والتماس الخدي يجب فيه الخمس والنجان لا يقطع كالزيت والكل والازن والياقوت والعفرون والزبرجد لاني فيه  
 ولا شئ فيما يستخرج من البحر كالنفسر واللؤلؤ والسمك بعل في دابة شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشيرة  
 سخبات ما اذا كانت في الارض يعبر العشر الى من يصير اليه الزكاة اذا وجد في دار معدن ذهب او فضة لا  
 فيه في قول اخنيفة ربح وقال صاحباه ربح فيه الخمس وان وجد في دارة ركاز فهو لصاحب الحظ في قول اخنيفة ومحمد وقال  
 يوسف ربح هو لمن وجده وان وجد في ارض معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول اخنيفة ربح وذكرني الاصل انه  
 لا شئ في السلم اذا اعار ارضه العشرية في ظاهر الرواية من اخنيفة ربح العشر على المستير  
 من كان المستير  
 مسلما والنجان كافر افعلى رب الارض وان وقع ارضه العشرية فزاره ان كان البذر من قبل العالم على تاس قول  
 اخنيفة ربح يكون العشر على صاحب الارض كافي الاجارة ومنه ما يكون عن الزارع كافي الاجارة والنجان البذر قبل  
 صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قومهم وان مضى ارضه عشرية وزرعها ان لغصنها الزاوة كان العشر  
 على صاحب الغرض في قول اخنيفة ربح وان لم تقمها الزاوة فعلى المصاحب في زرعه فصل في خراج الراعي

الجزية فخذ من الفقير المتكفي في كل سنة اثني عشر درهما من وسط الحال ضعف ذلك اربعة عشر درهما من الغني  
 في الفتي ثمانية واربعون وثلثمائة في الفقير ووسط الحال والغني قال مضهم من لا يملك ما في درهم فهو فقير ومن يملك ما  
 درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة آلاف الى مالا يتاهاى فهو غني ثلث الف والاربع مائة  
 يقد على العمل والكدان لا يحسن الخوة ومن لا يقد على العمل ولا يملك مالا فهو من اهل العساة لا يوضع منه شيء ويجب الجزية  
 على الرولى القوي منه الذي اذا كان غنيا في بعض سنة فقيرا في البعض قالوا الكنان غنيا في اكثر سنة يوضع منه جزية  
 الا غنيا والكنان على كس يوضع منه جزية افتراء ولو كان غنيا في نصف فقيرا في النصف يوضع منه جزية ووسط الحال ولو  
 اتسع اهل الذمة من اهل الجزية فاتهم الامام الذي اذا جعل الجزية ستين ثم لم يرد عليه جزية سنة واحدة وان اوى الجزية  
 في اول سنة ثم علم في سنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في اول سنة وهو الصحيح **فصل**  
**في احياء السموات** ذكر في شرب الماء اصل ارض الارزات لا يعرف لها ملك وهو الصحيح ومن يبيع ربح  
 ارض الموت لم يفتح الامام بله منقذة ولم يقيم الاراضي بين الغنائين ودرهما هذه اقسام بعض ولم يقيم بعض فاعلم ان  
 يكون موافقا لرواية اخرى فيقوم الرجل في اخر العمران ويصيح صيحة وسطا فاني ان يبلغ صوته يكون من العمران وادارة  
 ذلك يكون موافقا لرواية اخرى ولا خلاف في الجزية ومن محمد ربح في بيع الصوت من ودر الجزية لاسن الاراضي العامة  
 وقال ابو عبد الله الجزية ربح في بيع الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان يحيط نفسه بها اذا لم يعرف انها كانت ملكا  
 لا حد فان عرفت انها كانت ملكا لم يعرف الملك في الحال ذكر القاضي الامام ابو علي احدى عن استاذة الحاكم الانا  
 ربح ان يجر الامام ان يربحها الى رجل ويأذن له بالا حيا فقير لحي اذ في ثور او شاة من محمد ربح الاراضي اذا كان لها اذان  
 عمارة من سنة وخرابها ارباب لكن لا يعرفون ان لا يبيع لاحد ان يبيعها ويملكها او يخذ منها ترابا او في رسالة يسير  
 الى اهل دون ربح من اربابا وليس للامام ان يجرها من يده وعليه فيها خراجا وروى هشام من محمد ربح في  
 القصور الجزية والروايس الجزية واذ ربح الرجل منها التراب والفا في ربحه قال الثقات قصورا او فوا ليس خرب  
 قبل الاسلام فهي بشرق السموات لاس يملك والنفقات خربت بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يبيع  
 لا حد ان يخذ منها شيئا لا يفرقة ودرهم فقير لا حيا عن محمد ربح احياء الارض لا يكون بالمسقى والكراب واما يكون  
 بالقاء النبد الزاخرة وفي ظاهر الرواية اذا خرب نيزاكر بها وسعا يكون احياء وان كرها ولم يمسق او مسقى ولم يكر

ولم يكرب لا يكون احياء ان حوطها ومنها بحيث يصعب الماء يكون احياءا ، التحجير لم يكون وصورة التحجير ان يحجر ارض  
 الى ارض مرات فيحفر عليها خيط ولا يحيط بها فان قيل هذا ذلك فهو احياء ان لم تكن تسين فان لم يحيط به ثمة تسين  
 فهو احياء في سواه لا يكون لمن بعد ثمة تسين ويحرم الترخيف لغيره قبل ثمة تسين وردى ابن شجاع عن ابي  
 من ابي خنيفة روى ان اضر المرات سمر اساق اليها الماء او اجري اليها عينا فهداحي دني القادى انما ملك المرات  
 بالاحياء باءد الاستيلاء الفنته اما ان يجرى اليها الماء من احياء رصا فيه غير ذن الامام لا يملكها في قول  
 ابي خنيفة روى وقال صاحبنا في ملكها وذكر ان اطفى روى القاضى في دلالة بمنزلة الامام في ذلك اذا احيى رجل مواتا ليس له  
 شرب وضرها من نهر العاتة حافتها غير ملوكة روى اساق اليها ما يكفيها من الماء فينظر النخلان ذلك لا يضر بالامانة كان له  
 ذلك ، وان كان يضر بالامانة ليس له ذلك ولا الامام ان ياذن له بذلك ولكنه ليس للامام ان يريده في النهر العظيم  
 كوة او كوتين النخلان يضر بالامانة في النهر الخاص بالملك ليس له ان يفعل ذلك اضر بصاحب النهر او يضر لان حافة  
 النهر ملكه فلا يملك غيرها وشقها دني نوادر ابن رستم لولا ان يطحن من الطريق المجادة احد السنين عليه النخلان لا يضر بالسكنين  
 والنخلان يضر طيس له ذلك وليس له الا الخليفة فالولا سلطان ان يحمل ملك الرجل طريقا عند الحاجة ولو بنى في ارض الموات  
 بناء في موضعها او ذرع منها زحاما قليلا كان ذلك احياءا له ذلك البعض دون غيره الا ان يكون عاملا كمن انقص يكون  
 احياءا الكل في قول ابي يوسف روى وقال محمد روى اذا كان الموات في وسط احياء يكون احياءا لكل والنخلان الموات في  
 ناحية لا يكون احياءا لما بقي شجرة في ملك رجل لا يمت فاربها ليس لاحد ان يحيط بها غير اذنه وذلك اكل بالاساق كالحشيش الشوك  
 الاحمر ونحو ذلك والنخلان ذلك كلابان لم يكن له اساق فكل احد ان ياذن اذ ان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد كمنهيب  
 الى قرية ادلى اليها بان كان قمارهم ملكا بان بان يحيط بالملك انه ملك وكذا الزرع والكبريت والتمار في المرنج والاولاد  
 والكرمان في ارض رجل ملوكة فاخذ انسان من ذلك الماء لاصطحابه كالواخذ من ما عرض انسان ولو صار الماء للحا فلا يملك  
 لاحد عليه ومن اخذه كان ضامنا لانه لم يمت بابل صار من ارض الارض وكذا النهر اذا انشئت فخرى الارضين واجتمع في ارض  
 انسان قد زرع او اكثر لم يكن لاحد ان ياذن بان ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار  
 من ارضه ملكه دني حميد الاصل اذا اجار اسيل بالتراب الكثير واجتمع في ارض انسان لصاحب الارض وكذا النخل اذا عسلت  
 ارض رجل كان لصاحب الارض سموات الهية اذا باضت او افترقت في ارض انسان وشجرة فان ذلك لا يكون لصاحب



[illegible]

ولا كذلك احرام الجسد لان من اهل الالتزام فلا يعتبر تحديده والتفريق اذ ارجح ما شئنا ثم امير للاجتماع عليه ومن انشأه سلامة  
البدن من الاغراض والاعمال في قولنا الحقيقة رحمه الله فلا يجب على المتعد والمفوض والزمين والاعلى وان ملك الزاد والراحلة  
وقال صاحبها مع سلامة البدن ليس شرطاً فذهبها يجب الاجتماع على هؤلاء وان عجزوا بانفسهم وعنده لا يجب الاجتماع  
والاعلى اذ ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قاعداً لا يلزم الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجتماع بالمال عند الحقيقة مع لا يجب  
وعندهما يجب وان وجد قاعداً عند الحقيقة لا يجب الحج بنفسه كما لو لم يلزم المحبة وعن صاحبين فيه روايتان هما فاعلى احدى  
الروايتين بل الحج والحقيقة فقال لا وجود القاعداً الى الحقيقة ليس بنا در بل مغالب فيلزم المحبة ولا كذلك القاعداً الى الحج فذهب  
والمرضي الذي الحج اذا امر بذلك ان الحج هو منه ان مات قبل ان يسر اجاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه إعادة الحج عندنا  
وقال الشافعي مع لا يجب وعن بشرائط الاستطاعة هي ان ملك المالا فاعلى عن سكة ودرشه وثياب به نه  
وزنه وسلامه ونفقة عياله واولاده بصحرة ذهابه واياب له ان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة محله اذ زانه او شق  
محله كان عليه الحج ولا يثبت الاستطاعة بمقتبة الاخر وهو ان يكثرى رجلان معبراً واحداً يتاجران في الركوب يركب احدهما  
مراحلة اذ زحمتا ثم يركب الاخر وكذا لو وجد ما يكثرى مرحلة ويشتري مرحلة لم يكن مرسداً قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجراً  
يعيش بالتجارة فملك الما مقدار الوقت من الزاد والراحلة له اياه واياب ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت  
رجوعه يعني لا بد رجوعه من اهل التجارة كان تجر بها كان عليه الحج والا ملكه ان تجر بها شتر لوجب الحج ان ملك الزاد  
والراحلة ذهاباً واياباً ونفقة اولاده وقيامه من وقت خروجه الى رجوعه ويعني له الا شتره كان عليه الحج ولا ان كان صاحب  
ضئيلة النكان لمن الفضل بالولع مقدار ما يكفي لزاده وراحلة ذهاباً واياباً ونفقة عياله واولاده يعني من الضئيلة قدر ما يشي  
عليه الباقي فيفرض عليه الحج والا فلا النكان جازاً اكان فملك الما يكفي الزاد والراحلة ذهاباً واياباً ونفقة عياله واولاده  
من خروجه الى رجوعه يعني لآلات الحراثين من القود نحو ذلك كان عليه الحج والا فلا تهاؤ النكان آفاتاً فانا كان كما ان كان  
سكاناً فرب كنه كان عليه الحج وان كان فقير الما ملك الزاد والراحلة والنكان الآفات في فقير او شتر ولده بالزاد والراحلة  
لا يثبت به الاستطاعة عندنا فاعلى الشافعي مع النكان التبرع اخصياله فيه قولان ويقال في الاخي منه لا يثبت  
قولا واحداً وله في الولد قولان ومن بشرائط الطهر حتى قال ابو القاسم اصفهاني لا اى الحج فخره عشرة سنين  
معين ترجمته لمرحلة وكذا قال ابو بكر الاسكيات مع في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل انما كان ذلك لان الحج لا يترك

الى الحج البارئ منه فلو انما يكون التماس سببا للمعصية والطاقة اذا عاصرت سببا للمعصية ترتفع الطاقة  
وقال الفقيه ابو العباس ان كان الغائب في الطريق سببا في غرض الحج وان كان الغائب هو الخوف والفتنة لا يترفع تركه  
بينه وبين كونه في خوف الطريق والسجون والمحيون والوعيد والفتنات انهار ولم يستيجاز ولا ثبت الاستطاعة لولا  
اذا كان فيها وبين كونه في سفر سببا كانت الموجزة لا يحرم وهو الزم من الامن لا يجوز تركها على التام لرم  
او رضى او صهرته ويكون امنها عاكلا بانها محرمان او عبد الكافر كان وساما عندنا فاني ربح يجوز لها السفر  
غير محرم في رفقها بها فانها انما توجب عليه النفقة والراحة في مالها المحرم ليجب بها ومنه وجود المحرم كان عليها ان يخرج  
لحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها في النافذة لا تخرج غير اذن الزوج وان لم يكن بها محرم لا يجب عليها ان تترفع  
للمحرم كما لا يجب على الغير اكرتاب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق او المهرت وكذا الواجب  
العدة في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين كونه في سفر سببا في ذلك المصالحات تنقض عدتها ومن  
ولا يسكنها او ثياب لا يلبيها كان عليه ان يبيع ويشتريها وانما لا يجب لانه فاضل عن حاجته ولو كان لزمنا لا يفيض  
لا يلزم بيع الفاضل لاجل الحج وتكلموا في سلامة البدن في قول الجعفي روح وامر الطريق ووجود المحرم للمرأة من  
شروط الواجب او من شرط الا اذا فعل قول من يحلها من شرط الواجب اذا مات قبل الحج لا يلزمه الاجحاج  
بالمال وعلى قول من يحلها من شرط الا اذا فعل قول من يحلها من شرط الواجب اذا مات قبل الحج لا يلزمه الاجحاج  
الحج واختلفوا انه يجب مضيقا او موسعا في قول ابو بصير روح واصح الروايتين عن الجعفي روح يجب على الفور في الاجحاج  
له التام فيريد الا مكان الى العام الثاني وان كان ثلثا على قول محمد روح موسعا وقد ذكرنا هذه المخلات في التركة  
والتمتع والطلاق وعن محمد روح من عليه الحج اذا شرط ولم يحج حتى تمت ماله وسعه ان يستقرض اسامة فيحج وان كان  
لا يفيض على قضاء الدين وان مات قبل ان يفيض دينه قال ارجوان لا يوافقه بذلك ولا يكون انما اذا كان من ينفق  
الدين اذا قدر الافاق ومن كان خارج الميعات او انقضت كونه في عمره او لحاجة اخرى لا يجاوز الميعات الا محرما  
والمراتبة تمت لاهل بيته ذوا الحليفة ولا لاهل الشام حجة ولا لاهل نجد قرون ولا لاهل اليمن يلزم دلائل العراق ذات عرق  
وميعات الكي ومن كان دخل الميعات للحج المحرم وللعمره المحل يخرج الى الحل فيجزم العمرة عنه التيسير بقرب مسجد عائشة  
رضي والافضل لتأفاق ان يحرم من ديرة المدبره ان يحرم بالحج قبل شهر الحج واشهر الحج قبل شهر الحج وذو القعدة

وروى القصة وشرى من ذى الحجة لان الاحرام يتناول زنا يقع في الحرم وهذه اقل كبره لان يحرم من دويرة اله  
 اذ كان بين منكر ودين كمرسة عبدة وان احرم قبل شهر الحج صح احرامه عندنا فالتفتى به واذا اراد  
 ان يحرم ترخصا او يقتل في الفضل ونسره الحظ والحظ وليس ثوبين اذا ارادوا جديدين وعشرين والجد بدائل  
 ويقتض شاربه وتعلم انفراد دينه من شاة مطيبا كان وغير مطيب وآجوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام  
 بما لا يتقي عنه بدوم الاحرام وان بقيت راحة وكذا التطيب مما يتقي عنه بعد الاحرام كالسك والذاتية عندنا كالكبره  
 في الروايات الظاهرة ثم يسلي كرتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد ان ربي وتقبله مني ثم يسلي في ربه  
 الصلوة او بعد ما استوت راحته واليكية في دير الصلوة عندنا الفضل بصورة القلبة ان يقول برك لا شريك  
 لك برك ان الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك وان شاد قال ان الله لك بالفضب وان شاد بالكره عند محمد  
 الكسر الفضل وهو اختيار الكافي لان فيه اثنا وكذا يجوز القلبة بالعربية يجوز بالفارسية والعربية الفضل دون قال  
 اللهم ولم يرد عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع جهر على الاقلات الذي ذكرنا في الشروع في الصلاة  
 من قال يصبر شاة في الصلاة يقول يصبر مع جهر على قول من قال يصبر شاة في الصلاة لا يصبر مع جهر ولا يصبر مع جهر  
 عندنا بوجود القية لم يضم اليها القلبة او لسوق الهدي والولي لم يرد لا يصبر مع جهر في الروايات الظاهرة وكذا في الحرم  
 القلبة في ادبار الصلوات ولا اصحاحا وكلما لقي ريانا او علا شاة او جهر او ادبار في صورة بالقية يتبعه يحظر  
 احواله هي الرزق والنسوق والمجد الى الجمار وتعرض الصيد باخذوا شاة او دابة او اعانة ولا يلبس خطا بياض  
 او سراويل او عمامة او ملبسة او خفا الا ان يقطع الحنف اسفل ثوبين للعبين ولا يلبس مصبوغا مصفرا او زعفران الا ان يكون سلا  
 لا يفيض اي لا يجه منها راحة المصفر والزعفران ولا يغطي وجهه ولا راسه عندنا ولا ياذن شره ولا يفره والحرام من ليس بالخط وم  
 اللبس المتعارفين لوانه القيصا وبالسراويل او يضع القبا على كتفه او دخل منكبه ولا يدخل يديه لا بأس به ولا يلبس سلا  
 بالزاد بالخلال لا يلبس الخبيث ولا بأس بان يستظل بالفسطاط ولا يحك راسه ولا يزيل القف عن نفسه ولا يعقل العقل اذا  
 راسه يحكمه برق ردي الحسن عن الخبيثة ان يحكمه سطلون الاصابع كذا يردى شيئا من همام راسه ولا يما شره وان سقط  
 في الرضوء لم يمس ثمرات من حبة ليزر صدة كونه من طعام ولا يعقل راسه ولا يغطي الخطي لا يعقل الهمام ويزيل القف فاذا فعل  
 فليدع في قول الخبيثة مع وجع اميرت الحنا طيبه وكذا القسط ولا يعقل الحرم امراته ولا مسبا شهوة فان فعل كان

عليها الدم وقال شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لما سئل عن المرأة يتعيل الزوج إذا وجدت ما يجد منه  
من اللذة ونفس الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تكس الخنفس من غير أن يكس الحلي والخف وكشف وجهها  
ولا ترفع صرحتها بالية ولا تزل ذلك تحت ثيابها على وجهها حتى يراها الأبس به ذلك المستطاع على أنها لا تكشف وجهها  
على الجانب من غير ضرورة وأرجل الحرم على رأسه شيا لم يلبس كبرن لابساً والخنفس لا يلبس الناس كلاباً جات به وخرها كذا  
لا بأس ولا يس عليها به والخنفس لا يقصد به وكبره المحرم شتم الزعفران والنفاء الطيبة ولا شئ عليه في ذلك ولا بأس  
بأن تكحل بكحل ليس فيه طيب وإن كحل بكحل فيه طيب مرة يترين عليه الدم في قول المجتهد رحمه الله لا بأس بأن يشد الهيا  
والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخمر والعتب إذا لم يكن مخطئاً ومن أبي يوسف رحمه الله لا ينبغي المحرم أن يرسل  
ثوباً مصبوا بالزعفران ولا ينام عليه ولو أدم لبس أو شحم لا شئ عليه ولو طيب بزيت غير مطبوخ واستسكن كان عليه السلام  
في قول المجتهد رحمه الله وقال صاحباه مع صدقة ولو أوى بالزيت شقوق رجلاً أو جرحاً لا شئ عليه ولو جعل اللع الذي فيه  
طيب في طعام أو طبع وتغير ذلك لا شئ عليه وإن لم يطبخ ورجح فوجد منه كبره ذلك لا شئ فيه ولو جعل الزعفران في الملح  
فأفانح الزعفران غاباً عليه الكفارة والخنفس الملح غاباً الكفارة عليه ولو دخل بيته أو خرج منه أو أقبل ثوباً شئ من ذلك  
لا شئ عليه ولو شتم رجلاً طيب به قبل الإحرام لا بأس به ولو طيب المريض الكفارة في أي مكان أو في أي مكان أو في أي مكان  
للمحرم أن يحجم أو يقصد أو يجبر الكسر أو يحنن لأن ذلك من محظورات الإحرام أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوسمة  
من المجتهد رحمه الله أن عليه الدم والوسمة ليس طيب **فصل فيما يوجب كفارة والصدقة على الحاج**  
منها مجاوزة البيعات بغير إحرام الألفاني إذا جاوز البيعات بغير إحرام حتى يروح إلى البيعات ولبي جازحه ويسقط عنه  
الدم الذي كان واجباً عليه بجائزة البيعات بغير إحرام منه ما وإن لم يروح إلى البيعات حتى أحرم بحجة أو بمره ثم رجع  
إلى البيعات ولبي الختان ذلك مشبلاً أن الظنون بالبيت جازحه ويسقط عنه دم المجاوزة وإن رجع إلى البيعات ولم يلب  
عنه البيعات وحج به ذلك الإحرام جازحه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول المجتهد رحمه الله وقال صاحباه مع صدقة ولو جعل اللع الذي فيه  
عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى البيعات محرماً إلى البيعات أو لم يلبس ولو جاوز الألفاني البيعات بغير إحرام ثم أحرم ودعا  
بالبيت شرطاً أو شرطين لا يسقط عنه الدم الذي كان واجباً بالمجاوزة بروح إلى البيعات أو لم يروح ولو جاوز الألفاني البيعات  
بغير إحرام لم يقصد حجة أو مرة ودخل مكة بغير إحرام كان عليه حجة أو مرة والكل من كان منزهة أفضل البيعات لا يزمه بدخل

بدخول مكة بغير اعراس شي ولو دخل الالف في مكة بغير اعراس ثم رجع الى البيعات في ذلك سنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه  
الدم ما كان واجبا بالجائزة ودخل مكة بغير اعراس عند ما ان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى البيعات في السنة  
الثانية واحرم بحجة الاسلام فخرج بحجة الاسلام ولا يستقبل عن الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول **فصل**  
**فيما يجب على المحرم بار كتاب المخطور** وذلك اذ كان منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب  
الدم ومنها ما يجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يجب شيئا اما الاول اذا جلس المحرم قبل الوقت بفترة فسد حجه ويلزمه الدم يجوز  
فيها اثباته جامعا ناسيا او عامرا عند ما قال الشافعي راح ان جامعا ناسيا لا يفسد. كذا المصنف اذا جلس قبل  
الطواف فسد احرامه واذا أتته حجة بالجمع عصى في الحجة الفاسدة ويفعل فيها الفعول في الجائزة ويحجب عما يجب في  
الجائزة فان جامعا مرة اخرى في غير ذلك الحلبس قبل الوقت بفترة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع  
لثاني في قول الحنفية وبابي يوسف راح ولو نوى بالجمع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزم بالجمع الثاني شي ولو جاز احرامه  
بعد الوقت بفترة لا يفسد حجه وعليه خير رجاء ناسيا او عامرا والوطي في الدم بمنزلة الوطي في القبل في قول ابى يوسف  
ومحمد واهل الروايتين عن الحنفية راح وفي رواية من الوطي في الدم لا يفسد الحج واذا وطى اليه في المنزل كان عليه الدم ولا يفسد  
حجه وان لم ينزل شي عليه وان جامع الحلق او المستتر بما دون الفرج وانزل او لم ينزل لا يفسد احرامه ولا حجه وعليه اثباته  
المراة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جومت نائمه او كرهته او جامعا صبي او مجنون **فصل فيما يجب لبس الخيط**  
**وازاراته المستترة** اذ لبس المحرم ثوبا خيطا او كان عليه الدم والخلخال اقل من يوم كان عليه الصدقة نصف صاع  
من بر عن ابى يوسف راح انه اذا لبس اكثر من يوم كان عليه دم وعن محمد راح اذا لبس يوما الاساس كان عليه من  
الدم مقدار لبس وان باشر بانيه الدم بعد ربان اضطر الى تعففيه الراس نحو العلاك من البراءة لمرض او لبس السلاح لاجل  
الحاجة كان عليه انقص الصرقال عليه في كتابه فدية من صيام موصدة او نكاح او اداء النكاح الشاة وبالصيام صيام ثلثة  
ايام وبالاطعام اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولوطيب المحرم بعض الثياب او بعض اللينة كان عليه صدقة  
ولو طيب عضو كالحا كرايس والساق والفتحة عليه دم وفي التوارد اذا طيب مقدار ربع الراس كان عليه الدم وفي اقل  
من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظفار **فصل في واحدة** او رجل واحدة عليه الدم ولو قص اقل من يد عليه الصدقة من لكل  
ظفر نصف صاع في قول الحنفية الاخر وهو قول صاحب راح ولو قص خمسة اظفار من يد او رجلين عليه الصدقة وقال

[illegible]

في برام الارض كالقنفذ والخضاء ويجب الجزاء في الضرب واليربوع وابن عرس وكذا في الغنم والقرود  
 والنخريه قال زفر في القرد والنخريه لا يجب الجزاء وفي الجراد عمرة وفي العقلة الواحدة صدقة بطعم ماشاء  
 وفي العقليتين ذلكت كف من الخطه وفي البعشر نصف صاع وكذا لا تعقل العقل لا يدفعها الى غيره لتقبل فان تعقل  
 ذلك ضمن وكذا لو شارب العقل او القى توبه في الشمس يهلك او غل ثوبه يهلك ولو القى توبه في الشمس  
 لا يهلك العقل لا يشي عليه وان ابتدأ بسبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذ كسر المحرم بغير صيد او شوى كان  
 عليه قيمته ان لم يكن البض مرده وان خرج منها زرع ميتة كان عليه قيمته جازا وكذا لو كان غريب بطن طبعي فطرحه  
 جذا ميتا مات الطبعي كان عليه ضمانه ولو قتل طبيا حاملا ضمير قيمته حاملا ولو عطب الطبعي بفساد لحم او فطر اللحم خضيرة  
 او ما دونها صيدا او فرع الصيد من المحرم فاشتت فهلك لا شيء على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهما  
 جزا الكامل ويحل المحرم اكل لحم صيد قتل حلال والحكمان فيها صنع المحرم لا يحل ولو اشترى المحرم من محرم صيد فهلك عندنا في  
 الضمن البائع واشترى كل واحد منهما ميتة ولو اوجرم وفي قفصه صيد لا يجب عليه ارساله ولو قتل المحرم من صيد اوقف ريشه  
 فعاد لا شيء عليه في قول الخليفة ربح الحرم اذا فرج صيد الا يكل ولو اضطر فان في اكل ميتة وصيد ذبح بمحرم يتبادل  
 ابهاما شاة وما يصنع المحرم بحدوة بار كالبختر كان على القاتل ضمة لا يمتحن على الاحرار من جزاء الصيد عند الخليفة و  
 ابى يوسف ربح قيمته الصيد ليقوم الحكمان في الموضع الذي قتل الحكمان يباع في ذلك المكان والحكمان لا يباع في ذلك المكان  
 فيسرقه في ارب الموضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء واشترى بها ما يذبح  
 بحد وان اشترى تلك القيمة ما يتصدق به على الساكين على كل ساكن نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى مقدار الصيد  
 انه لم يوجد بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بريد ما قال محمد وانما في ربح الحكمان الصيد مما لا شاة من النعم  
 بالخيار فيه الى الحكمين اذ حكم على القاتل بشيء من هذه الاشياء يتبع عليه ذلك وفيما لا شاة من النعم لا خيار فيه للحكمين ويجب  
 على القاتل مثل المقتول في اعماله بدنه وفي حماره الخش لقبرة وفي البض والطبي شاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع  
 غنم ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا على وجه الاطعام فان لم يمت قيمته المقتول جملا او عناقا لا يجوز اكله والعناق في الهبة  
 وانما يجوز اذا لم يمت قيمته المقتول قيمته الجذع العظيم من النعم او التي من غيره واذا قتل المحرم سبعان سباع الو  
 والطير كان عليه قيمة لا يجاوز به وما قال زفر رحمه الله يجب عليه قيمة بانه ما بلغت كما لو كان المقتول من اكل لحم



وانا نقول ان الضمان فادري سبب الازالة لسبب انما والحمد لله فليزاد الامم فخلات الاكلول لان ثبانه للحم  
 فنجب عليه قيمة بانته المبررة وفي العبد المملوك يجب قيمته بانته الملت لان ذلك ضمان الملك فنجب قيمته بانته الملت  
 فخلات الجزاء **فصل في كيفية ادراك الحج** الحرام بالحق اذ التي عطلت احرامه ودمه مكة فذهبا ليل او نهارا  
 لا يضره والمستحب ان يذهبها نهارا وقال بعض الناس كبره وذهبا ليل او نهارا وفضل المسجد الحرام وذاها البيت كبره  
 ويحرم الله تعالى ثم يدها بالحجر مستقبله ويكبر بقاها به كما يكبر للصلاة ثم يسلمها ويسلم ثم يخرج فغير ذلك ان يصح  
 كفيه على الحجر فيقبل الحجر ان استطاع من غير ان يذوق احد الان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقبل ذلك وان لم  
 في قبيل الحجر راوى عن علي رضي الله عنه قال ما افة الله الميثاق على بني ادم من ذرية كذب كذا فخلت في جوف الحجر  
 يوم القيمة ويشهده لمن استطاع ان لم يستطع اسلم الحجر من غير ان يذوق احد الاستيلاء لكن يستقبل الحجر ويشير كفيه نحو الحجر  
 ويكبر به يسلم ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ثم يقبل كفيه ثم ياقده من بين الحجر ويظن بانته طواف  
 التحية يظن سبعة اشواط وادراك الحليم من الحجر الى الحجر شرطه برمل في الثالثة الاولى مسيها به كفيه ويرى من نفسه القوة  
 والجملة رشي على اية في الاربع وكذا في كل طواف بعده حتى فانه برمل فيه وكذا في الطواف ويسلمه ان استطاع  
 من غير ان يذوق احد وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر به يسلم ويسلم الميثاق في قول التحية في وليس بوجوب  
 ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام اذ حيث ما يسر له من السجدة وان صلى في غير السجدة جاز وركعتا الطواف عند ما وجبت  
 واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويسلمه ان استطاع وان لم يكن يستطع يستقبل الحجر ويكبر به يسلم وانه الاستسلام لان  
 السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يري بهدنه الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج  
 الى اقصا من اى بابيش وليس بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة فانه واجب لو تركه لم يضره الدم وعند اى  
 ركن ركعتين السعي ان يدا الصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم يكبر ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى  
 يرتفع بها صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويحمد الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويشي الى المروة على اية ثم  
 ينزل من الصفا ويشي الى المروة على اية حتى يصلي الى بطن الراوى ثم يسير في بطن الراوى سيرا فاذ خرج من بطن الراوى  
 يشي على اية حتى يصعد المروة فاذ صعد يستقبل الكعبة ويكبر به يسلم في المروة لا يقبل شي كذا كسبعة اشواط من الصفا  
 الى المروة شرط من المروة الى الصفا شرط منه مائة معلوم وخلافه لبعض فاذ اترع من السعي يدخل المسجد ويصلي

ويصلي ركعتين ثم يقيم بكتبة حراما الى يوم التروية ولا يحل لشئ من المخطورات فداوم بكتبة فطرت بالحيث مائة لكل طوائف  
 سبعة اشواط ثم يروح مع الناس الى مناديم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس ربيت بما يصلي ثم صلاة الفجر  
 يوم عرفة فبئس ثم يوجه الى عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اى موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس فهو جازئ ولو  
 صلى الظهر يوم التروية بكتبة ثم خرج منها ببات بما لا بأس به ولربات بكتبة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان مخافا  
 ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس من يوم عرفة ترويا او قبيل او قبل ان يصل الظهر والعصر الامام في وقت الظهر  
 باذان واحد واقامتين يرددون الظهر والظهر ثم يقيم العصر بعد الظهر وان فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول الجعفي  
 ولا يجزئ من الصلوتين في وقت الظهر خلا فالصاحبة والصلوات الظهر وهو غير محرم بالحج ثم احرم بالحج فيه روايتان عن الجعفي  
 في روايته لا يجوز ادا العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرم عند الظهر والعصر جميعا في روايته يجوز ادا العصر في وقت الظهر  
 اذ كان محرم عند ادا العصر وهو قولهما وعلى هذا قالوا فيمن ان يكون محرم بالحج عند ادا الصلوتين حتى لو كان محرم بالعمرة عند  
 ادا العصر لا يجوز له ان يحج لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الحج بين الصلوتين فكان وجوده كعدمه والصلوات الظهر وحده لا يصلي العصر  
 مع الامام في وقت الظهر عند الجعفي مع خلافا لقرن ويكره بين الصلوتين لمن يحج فيها اما كان ادا ما فان تطوع اعاذ  
 الا وان لا يحل العصر في قول الجعفي وابي يوسف مع وقال محمد مع لا يصيد واذا قرع الامام من الصلوة راع الى الوقت  
 والناس معه فان تختلف واحدة لحاجة لا بأس به وبقية في اى موضع شاء والا فضل لغير الامام ان يقيم عند الامام والا فضل  
 للامام ان يقيم رابعا فان رقت فانما وجب اذ كان في كبره ثم يهل ويبرع بعد تعالي حاجته ووقت الوقت من حين تزل الشمس  
 من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فتقول صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفة بيل فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة بيل  
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت يفتى الى طلوع الفجر من يوم النحر فان رقت في شئ من فقد ادرك الحج وان رقت في غير ذلك  
 الوقت لا يكون له ركا اذا اشتبه على الناس بل ذى الحجة واكملوا اذا التقدة ثلثين يوما ثم بين ان اليوم الذي رقت فيه  
 كان يوم النحر جازئ مستحاضا والقياس ان لا يجوز كما لو بين ان يومهم كان يوم التروية وعرفاته كلها مرقف الا بطن  
 عرفة واذا رقت بكتبة الغزول وكبره بيل صلى الله عليه وسلم ويبرع عند حاجته لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل كذا  
 صلى الله عليه وسلم كان يغسل كذا رافعا يديه كما استطع المسكين المذكور الذي جاء فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لما روى عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الوقت فقال صلى الله عليه وسلم

[illegible]

بعد الرمي ولم يذكر التبرج بعد الرمي قبل الحلق لانه مفرد ولا يلزمه التبرج ولا اضحية عليه لانه مسافر فاما القارن والمتتابع  
 فيه جنان بعد الرمي قبل الحلق ثم يحلق او يقصر لانه جاء وان الخنز من الاحرام واخرجه ان يكون بالحلق او بالقصر والحلق  
 افضل لانه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير في قطع من رؤس اشهر قدر انك ولا حلق على انسان واذا قصر حلق  
 كل شئ الا انسانا والمطيف بالبيت وروى ذلك من عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ومن ابى يعرف  
 رحمه الله صلى الله عليه وسلم الطيب والحان لا يحل له انسانا ولا يصح ما هذا لان الطيب داخل في ذواتنا عرفنا حال الطيب بعد الحلق قبل  
 طوات الزيادة بالاشتر ثم يطول بالبيت في يومه ذلك طوات الزيادة ان استطاع او من الغدا بعد الغدا ولا يؤثر في ذلك  
 لان طوات الزيادة عنه ما عرفت بيوم الفريدين بعده والطوات في اول الوقت افضل اعتبارا بالاضحية فاذا اخر من رتبه  
 قصاه وكان عليه الدم في قول المجتهد ربح وقال صاحب ربح لا يلزمه الدم ويطول بالبيت سبب اشراطه والاعظم ويصلي  
 بعد الطوات ركعتين فحليل له انسانا وهذا الطوات يسمى طوات الزيادة وطوات الركعتين يوم الفريدين ولا يلزم في هذا  
 الطوات ولا يسمى بعده بين الصفا والمروة لان السعي بين الصفا والمروة لا يجب الا مرة وقد سمي قبل طوات الزيادة فان لم يكن  
 رمل رسمي في الطوات الاول رنض رسمي في هذا الطوات ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع الى مسا ولا يبيت بكة لما روي  
 عن جابر رضي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم طات بالبيت رعاد الى سعي فقيم سعي فاذا زادت الشمس من اليوم الثاني من  
 يوم النحر يري الحجار الثلثة يبدأ بالذي يلي مسجد الخيف فيسعى سبع مصبات مثل حصي الخند ويقف حيث يقف الناس ويكبر  
 مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته فيجعل في  
 ذلك بطن كفيه الى السماء ثم ياتي بحجرة الوسطى فيسعى سبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويصلي داخل في الاول  
 ولم يرد انه ما زاد عوا بعد الرمي الا الى والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع ربح انه يقول اللهم اجعل لي حجابا وراذبا  
 مغفورا وعن امير المؤمنين انه يقول اللهم ايك انصت ومن قد ايك انصت واليك رغب ومنك ربت تقبل شكاي  
 وارحم تضرعي واقبل تضرعي وعزني وعظم اجري واعطني سوالي ثم ياتي بحجرة العقب فيسعى بطن الاوى سبعا ويكبر مع  
 كل حصاة ولا يقوم بعد اني المشهور فاذا كان من الغدا وهو اليوم الثالث من النحر يري الحجار الثلثة كذلك حتى تزول الشمس  
 ثم يخرجون اصحاب في يومين ذلك ويستقطع الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه وان احب ان  
 يكث هناك تلك الليلة فكانت حلالا ان لا يكث في هذا اليوم حتى يري بعد الزوال ذلك فيكون حلالا سبعا

سبقت في اليوم الاضحي ثم بعد ذلك في كل يوم احد عشر مرة في ثلثة ايام وان من قبل طلوع الشمس من اليوم  
الرابع الى يومه الدم في رواية وان قام حتى طلع النجوم من اليوم الرابع ويكثره الرمي فيسري قبل الزوال باثني ثلث خفيفة  
من ولا يجوز في قول ابني يوسف ومحمد وانما في روح وميت هذه الليالي بمنى ولا ميت بكة ابا عبد رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم ويكره ان يقدم الانسان فعلة الى كفتي ربي الجوارح ان ذلك شغل قلبه فلا يري الجوارح على صاحبها ثم يأتي الى  
نيسرك به ساقه كذا افضل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يعني انه المراضع الطبع ومحبها خفيتم بطون بالبيت سبعة  
اشراط طواف الصدرة لا يرمل فيها ومضى هذا الشوط طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاقة وطواف آخر  
بالبيت فاذا اتممت يصلي ركعتين وفيه الشوط واجب والا على اهل مكة ويستطبعه زنا فاذ طاعت وصلى ركعتين ثم حج  
وروي الحسن عن جعفرية روح انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زعم فشرط من ما زعم ويصحب على راسه  
ثم يأتي الملتزم ويكبّر ويهمل ويحجّ الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدبر الله تعالى بحاجته ويغيب عنه وعلى صاحبه  
الكعبة ويشبث باستار الكعبة كذا في صحابنا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رضى عنهم اجمعين كما في تفسيره  
ودوت الرمي بعد طلوع النجوم يوم النحر الى غروب الشمس في قول جعفرية روح فان خالي الليل ما في الليل ولا شئني عليه  
وان اخره الى الغد ما عليه اليوم في قول جعفرية روح ثم يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التشريق حتى تزلزل  
في المشهور من الرواية في اليوم الثالث من ايام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول جعفرية روح وقال صاحبنا روح ولا يجوز  
وان لم يرمي الجمار كان عليه الدم لكن الواجب التوجبات التي يجب بها الدم على الحاج ختمه المسمى بين الصفا والمروة والوقوف  
بمزدلفة ورمي الجمار والخلع او التقصير وطواف الصدر على الافاقة واول وقت طواف الزيادة عند ما بعد طلوع النجوم يوم  
النحر وآخر وقت في رواية لسبب آخر ايام النحر فان اخرها لا شئ عليه عند ابني يوسف ومحمد روح وقال جعفرية روح عليه الدم والطواف  
بالبيت ماشيا افضل ولطواف طواف الزيادة محبة ثم اذا خرج من احرامه يحل له النساء حتى لرجائه بعد ذلك لا يفحج  
الا انه لو طاف محبة ثم كان عليه شاة وان طاف جنباً كان عليه بدنة وان طاف اكثر الطواف بان طاف اربعة اشراط كذا في قوله  
كما لو طاف كل الطواف فان ما طواف بعد ايام النحر لا يستطع من الدم في قول جعفرية روح وقال صاحبنا وسقط وان طاف بالبيت  
نكره على غير طارة من محمد روح انه يلزم الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزم الدم وان طاف للصدقة على غير وضوء  
وذكر في النوادر من جعفرية روح انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دعا وعلى ثوبها عليه الصدقة ولو طاف الزيادة

ولطواف الزيارة مكشوف العوزة بقدر ما ينح الصلوة جاز عليه دم ولطواف وعلى قرب نجاسة كثر من قدر الله هم لا ينبغي  
 عليه ركن البناء بفحاش وهو قائم ادغمي عليه اجزاء من الوقت وان حدث به ذلك قبل الا حرام فاعل عنه اصحابه بخلاف  
 الجنيحة **وقال صاحباه** جاز لا يجوز ولما مضى قبل الزوم او بالاحتمار ان يحرم عنه اذا نام ادغمي عليه فاحرم عنه جاز  
 في قولهم حتى اذا نكح او استغنى عن سائر فاقبال النكح جاز ولما حرم بالنكح ثم ادغمي عليه ولطواف به حول البيت على غير اتم  
 بمرنات ومرتبات وضوء الاحجار في يده ووربها وسواها بين الصلوة والمروة جاز ومن حرم في الحرم اذا ادغمي عليه تيمم او غشي  
 بغيره بالمتوضئين وعند الصلوة لم يجرى عن الاحجار ولم يحل في موضع الرمي جاز ولا الفضل ان يرمى بالحجارة ويده ولا يجوز  
 ان يطاف منه حتى يحل في الطواف ويطلق به ذلك الوقت بركة اذا صح الرجل بالقدم ودمه انصرفت الحرام من الصغير من  
 كان اقرب اليه حتى اراحت وجاز منه الودع والدم دون اللع اذا لم يطيف الرجل لطواف الزيارة وطران الصدر **والصلاة**  
 على وجهه ان طاف احداهما وجدا او مجدا فانه على وجهه رتبة ان طاف طواف الزيارة ويطوف الصدر كلاهما على غير وضوء  
 فان طاف كلاهما جنباً يرجع الى الله كان عليه بذنة لطواف الزيارة وشاة طواف الصدر ولطواف كلاهما على غير وضوء  
 فحمله طواف الزيارة ودم وطواف الصدر صدقة في حادثة الروايات وفي بعض الروايات دم والا دلى اصح وان طاف  
 الزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء وصير طواف الصدر طواف الزيارة ودم عليه دم شرك طواف الصدر دم لتأخير في  
 قول الجنيحة **وج** وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف للصدر جنباً عليه **فان** في قولهم دم طواف الزيارة ودم  
 طواف الصدر وان ترك احد الطوافين فهو على ثمانية اوجه ان ترك كلا الطوافين فهو زام على النفس او اياه او عليه ان يرجع  
 ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر عليه تأخير طواف الزيارة دم في قول الجنيحة **وج** ولا ينبغي عليه تأخير طواف الصدر  
 لا غير مرتبة وانما في اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف طواف الصدر وطواف الصدر يكون الزيارة ودم عليه شرك طواف  
 الصدر ودم وان ترك طواف الصدر خاصة فحمله تركه ودم وان ترك من طواف الزيارة اكثر ان طاف ثلثة او اربعة وطواف طواف  
 الصدر كانت المارقة الاشراف من طواف الصدر طواف الزيارة ودم عليه دم لتأخير في قول الجنيحة **وج** دوم تركه اربعة اشواط  
 من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزيارة ثلثة او اربعة فحمله صدقة لتأخير وصدقة ترك الثلثة من طواف الصدر  
 وان ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه دم لان تركه ترك الكل وان ترك الاقل كان عليه صدقة وان ترك  
 من كل واحد منها اربعة اشواط كان لكل الزيارة وهو ستة اشواط عليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف

وان كانت لكل واحد منها اربعة اشواط فان نقصان طلوات الزيادة يحجب طلوات الصدر وعليه لا يبرأ صدق وقتها  
 طلوات الصدر وان كانت الزيادة اربعة اشواط ولم ينقص الصدر يحوز حجة عندنا وعليه ان شاء الله تعالى ان كان في طلوات  
 الزيادة وقتا لشرك طلوات الصدر بينهما في مكان في العام الثاني يبنى وكل طلوات يرجع في وقت يكون في وقت وان زاد  
 نقص ما دون غيرهما والحكم بحجة اذ اقدم كذا وطلوات بها نظر ما كان القدر وان كان محرابا بغيره فنظر في العمرة والحنان  
 فاما ما نظرنا في اوله ان يكون العمرة ثم الحج وكذا الطلوات في وقت طلوات الزيادة كان للزيادة وان لم يزل ذلك ولا بد من اتيه  
 ولا يبرأ من حجة حتى ابحاث باليت طالب الفريز ادا با من العدد لا يبرأ طرقة فخلات الوقت بغيره فانه يكون وانما وان لم  
 ولطلوات ثلث مرات او خمس مرات او سبع مرات كل مرة سبعة اشواط واصل بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز  
 ولطلوات في الاوقات يكره فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يحوز الطلوات ولا يصلي  
 الا في وقت الذي يحل فيه الصلوة المأثرة اذا حاضرت في الحج ان عاصت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانها تنسل  
 وتحرم واذا قدمت كذا وهي حاضرة فضع ما يصنع الحاج غير انها لا تطوت باليت ولا تسمى بين الصفا والمروة وتشهد  
 جميع الناس ولا تعلق كنهها بقصر وان عاصت يوم النحر قبل ان تطوت باليت تليس لها ان تقصر حتى تظهر وطلوات باليت  
 وان عاصت بعد ارات باليت وطلوات جاز لها ان تقصر وليس عليه طلوات الصدر **فصل في العمرة العرة** ولا يمسك  
 وليست بواجبة وقتها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العمرة غير القارن يوم فريضة ويوم النحر والايام المشركين وعن  
 ابى يوسف اذا احرم عمرة يوم فريضة قبل الزوال لا يكره ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندنا بحسب المحرم بالعمرة  
 ما يجتبى المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطلاوته سعيه بين الصفا والمروة ما يفيك الحان واذا طلوات روى وعن نعيم بن  
 احرام العمرة وقيل التلبية كما استلم الحجر في اصح الروايات وركن العمرة شيان الاحرام والطلوات باليت واداء التلبية  
 يسمى بين الصفا وبين المروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من روى البخار الوقت بغيره وطلوات التلبية والصدر  
 واليتوبه يبنى والمزولة المحرم بالعمرة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان يطول عمرته يكون قارنا وكذا الاحرام بعد ما طلوات لها شوطا  
 او شوطين او ثلثا وان احرم بعد ما طلوات لها اربعة اشواط كان متمسكا رجل لبي تحية فتوى عليه العمرة اولى مرة وتوى عليه  
 الحج اولى بها جميعا وتوى احدهما اولى باحدهما وتوى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة روى ان العمرة لا توفى  
**فصل في القران** المحرمون اربعة المنع بالحج والمنع بالعمرة والقارن والمتمتع بالانفراد بالحج والعمرة

والعرة فته نوكرنا ولما القارون قالوا ان كان يحب بين الحج والعرة في الاحرام فقال ليك لعرة وحجة اذا اراد  
الرجل القرآن يا هب للاحرام كما يا هب المفرد يوضا او فليس يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد العرة  
والحج ثم لم يقبل ليك لعرة وحجة معاً ثم محرم العرة في الذكرك على الحج لانها قد تقيت في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل  
من تمتع بالعمرة فهو عبداً الى الحج بافعال العرة اذا دخل مكة بطول باليت لعمرته سبعة اشواط كما يطرون المفرد ويسبي بين  
الصفا والمروة ولا يحل راسه ولا يحل بل يخرج الى عرفات ويقف ثم يطرون باليت للحج ويسبي بين الصفا والمروة فهذا  
يطرون القارون ان طوائف من ربي لها سبعين اصداء العرة والثاني للحج ثم يأتي باسرها فيفعل المفرد بالحج فاذا رمى جمرة العقبة  
يوم النحر يخرج من القرآن ولا يلزم نكس من الناسك تيممت بايام الخروجه بل ان يتبادل منه عند ما يخرج فدية  
والا اشرك في البقرة افضل من اشتهاء والخروج افضل من البقرة كما في الاضحية والجان القارون ساق الهمدي مع نفسه كان  
افضل ثم يحل او يغير تحلل وان لم يطيف القارون لعمرته حتى رقت بمنزلة بعد الزوال ثم يصير رافضاً لعمرته ولا تراه ليل  
مكة ومن كان من ربي بين البيات وكذا احرمت الحجين عند البيات او عند غيره زمناً جميعاً في قول خنيفة والي يوست ربح  
وكذا احرمتهم من زمناه وقال محمد بن لا يلزم الا احدى الحجتين احدى العمرتين وعلى هذا الخلاف اذا احرم الحج ثم احرم الحج  
اخرى منه ما يلزم الثانية فيصرف منه محمد بن لا يلزم الثانية وان اصابها محراماً كما كانت يفعل قال ابو حنيفة ربح اذا اشتغل بمسك  
احدهما يرفض الثانية فاذا ربح من الاول في فصل الحج يقضي الثانية العام الثاني في فصل العرة يقضي الثانية في ذلك العام  
لان كراهة العرة في سنة واحدة جازة بخلاف تكرار الحج وقال ابو يوسف ربح قال ليك الحجين او قال ليك بعمرتين يصير  
محرمهما جميعاً ويرفض احداهما في مكانه بل ان اشتغل بمسك احداهما اذا قال مسك ان حج في هذا العام فليكن حجة لزمه الكل في قول خنيفة  
الحج المكمل اذا خرج الى البيات واهرم حجة وعمره معاً فانه يرفض العرة في قولهم ولوطان لعمره شرطاً وشوطين ثم اهرم حجة  
فانه يرفض الحج ثم يقضيها به العرة في قول خنيفة ربح وقال فانه يرفض العرة ولو كان طواف لعمره اربعة اشواط ثم اهرم  
حج فانه يرفض الحج بالاتفاق ويضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامه ذلك ان بقي وقت الحج عن محمد بن ان يخرج الرجل الى  
المسجد يريد الحج فاحرم ولم يحضره اليه قال نهج قيل ان خرج ولانته له فاحرم ولم ير شيئاً قال ان يحمله ان شاء الله  
باليت فاذا طاف باليت فحج عمره وعن محمد بن رجل قال مد على المشي الى بيت الله فليكن سنة قال عليه لكون حجة او  
لكون عرة ولو قال على المشي الى بيت الله فليكن شهر او قال وهو شهر شهر او كان قال عشرة اشهر قال عليه عرة واحدة



واما استخف ذلك في سنين لكان الوقت يعجل قال ابو جبراسان على اني الى بيت امير اخات فلما انا اكون  
 فيكم فلما اكون قال عليه المشي الى بيت امير من اسان رجل قال انهم الحجة ان قلت كذا فقلت كان عليه حجة ذلك انما ذكر  
 العروة وقال انما هي الى بيت امير ان قلت كذا فقلت لا يلزم شي اذا احرم الرجل شي من نفسه يلزم حجة وعروة وان  
 اوم شيئين من نفسه في الاستحسان يلزم حجة وعروة ويحل امره على القرآن على ان يوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شيئا  
 وان نادره واهراق ما وانا في الجاه الصغير على الحج ماشيا وروي الحسن عن اخيه ربح ان الحج راكبا افضل من  
 الحج ماشيا وروي ما هر الرواية الحج ماشيا افضل على رواية الحسن وانه ان يحج ماشيا فالحج راكبا يحج من اهل  
 وفي ظاهر الرواية يلزم الحج ماشيا ثم جلت الصحابة رضي الله عنهم يركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزنا وقال  
 ذلك يركب بعد طواف البعد وقال ابن عباس رضي الله عنهما يركب بعد اذ طاف ثم اختلفوا في من اى موضع يلزم المشي قال  
 بعضهم من البقاع والصحيح انه المشي من بيته فان ركب في الجبل اراق وما دون ركب في الاقل عليه بعد ذلك من قيمة الزنا  
 صفة رجل قال على المشي الى بيت امير الى الكعبة او الى مكة او قال على زيادة بيت امير يلزم حجة او عروة ماشيا واما  
 على الباب الى بيت امير او الى الحرم الى بيت امير او الى الحرم الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى البيت لا يلزم شي واما  
 على المشي الى الحرم او الى البقاع او العروة لا يلزم شي في قول اخيه ربح وقال ابو يوسف رحمه الله هذا ما قال على المشي الى  
 بيت امير سواء كان على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذه الاطراف ايضا رجل قال من على حيطان في هذا البيت  
 كان عليه حيطان وكذا الرمال على مشي حج في هذا البيت كان عليه عشر حج في عشر سنين وكذا لو جيب على نفسه ما حجة لازمة  
 قال على الرازي مع بعد ما يعيش من سنين وكذا روي عن محمد بن ابي نعيم ربح وقال على نصف حجة قال محمد ربح  
 يلزم حجة كاملة وكذا الرمال لم يكسح لا الطوفان فيها طواف الربا ولا اقله عروة يلزم حجة كاملة او اقله من على الحج  
 بشرطه عاتق بشرطه او عروة بشرطه كفيه حجة واحدة او اقله في الرمي ثلاثا على ذلك الحج **فصل**  
 التمتع افضل من الاضداد والقرآن افضل من الكل وعن اخيه ربح في رواية الاضداد افضل من التمتع وقال بشرطه  
 في الاضداد افضل من الكل التمتع عنه ما من اياي افعال العروة او يطوف اكثر من اهلها في شهر الحج ثم يحرم الحج ثم يرجع من عاتق  
 ذلك قبل ان يلم بالضياع الا ما صح ما وان احرم بالعروة قبل شهر الحج وطاف بها في شهر الحج ورجع في عامه ذلك عاتق ما يكون  
 مستمرا ان اذا افعال العروة في شهر الحج بمنزلة امته او الحرم في شهر الحج ولو اتم في شهر الحج ثم اتمها او اتمها على

على الفساد ورجح من عامر ذلك ان قضاء ما قبل ان يربح الى الميقات لا يكون متمتعا في قولهم لانه لم يتم العمرة ولو قضى القعدة  
بدايع الى الميقات يكون متمتعا ولو قضى العمرة الفاسدة ورجح عامر ذلك لا يكون متمتعا ولو لم يقض الفاسدة حتى يربح الى الميقات  
لاهل المنعة والقرآن ثم عاود قضى العمرة الفاسدة ورجح من عامر ذلك قال ابو حنيفة لا يكون متمتعا الا ان يربح الى الميقات  
يؤخر بما بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل الشهر الحرام لم يربح يكون محرم في قولهم ذلك لان الاذن لا يملكه ومن كان في مناهم لم تتم  
لهم ويجب النية على القارن وان شئت شكرنا انهم اصدوا على غير ما يربح بين العبادتين اذ الاحرام بالعمرة وطلات بها بعض الطلوات  
في رمضان وبعضها في شوال ثم رجح من عامر ذلك فان كان اكثر الطلوات العمرة في شوال كان متمتعا وعليه دم الحقة والكلحان  
اكثر طلواتها في رمضان لا يكون متمتعا ولو طلوات لها ثلثة اشواط في شوال ثم يربح الى الميقات عادى الى مكة وطلوات باقية ورجح من عامر  
ذلك فان كان اكثر الطلوات في السفر الاول لا يكون متمتعا لانه قد يقع في مسكن في مغرب والكلحان اكثر الطلوات في السفر الثاني  
لا يكون متمتعا ولو طلوات للعمرة في غير رمضان ثم عاد الطلوات في شوال ورجح من عامر ذلك لا يكون متمتعا لانه اذا  
لم يسبق اليه من نفسه فلما فرغ من افعال العمرة تحلل وان ساقى هي المتمتعة بحرام ما لم يفرغ من افعال الحج مفصل  
**في فائت الحج من غلظة** لو زنت بغيره في وقت الوقت فابحج وفات الحج تحلل عن احوام الحج محل العمرة  
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه لانه لم يركب النجاسة وقد اتى باحد موجبي الاحرام فان كان طارئا بطون سمرة ويسمى ثم طلوت  
طلواتا آخر فلو اتى الحج ويحلل ويقتل منه دم القران وليس على فائت الحج طلوات الصدر **فصل في الاحصار**  
التحصير هو الحوم بالعمرة او الحج اذا من عن الوصول الى البيت لمرض او عذر وكان اذا سلا وقال الشافعي ربح الاحصار الا بعد  
وحكمه انه يثبت بهي واحد شاة او بقرة ذبينة او شتر كرك في بئر او بقرة ذبينة او بقرة ذبينة او شتر كرك في بئر او بقرة ذبينة او شتر كرك في بئر  
فانما يثبت بهي واحد يوم اخر فاذ انخر حل لكل شئ من ذبينة لم يموت بالخمر عنه ما عذر الشاة  
ربح يجوز في الرضخ الذي يحصر على التحصير على ولا يقصر ثم ان كان محرم بالعمرة عليه قضاء العمرة اذ ان كان محرم بالحج فله  
حجبة وعمران فاقضاء الحج فان كان ذلك حجة الاسلام عليه او اذ ان كان محرم بالحج فله حجة وعمران فاقضاء الحج فان كان ذلك حجة الاسلام عليه او اذ ان كان محرم بالحج فله  
صحة اشترع فيها فاقضاء العمرة فلان لا يخرج عن الحج بعد اشترع حركات الحج وفات الحج يلزمه العمرة فان كان  
عليه قضاء العمرة اذا ثبت التحصير بهي ان شاء اقام في مكانه وان شاء ربح ويجوز ذبح هي الاحصار قبل يوم اخر  
في العمرة والحج جميعا في قول ابو حنيفة ربح وقال صاحب ربح لا يجوز في الحج التحصير اذ لم يجد الهدي فهو محرم الى ان يجد اذ

ويسمي من الصغار المروءة ويطلق على يوسف مع اذالم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك  
 تمام لكل نصف صاع وما لا يكون الخراج بعد الوقت بعد مئة صاع ولا يكون مخرج في الحرم اذا مكنت الطوائف بالبيت وقال ابو  
 معاذ اذا كان مكة عدوا فالبغية من الطوائف غير مخرج ولا يخرج بعد الوقت حتى مضت ايام التشريق كان عليه دم ترك الوقت  
 بمروءة دم ترك الرمي ويطلق طوائف الزادة وعليه دم قاتله ودم قاتله الحلق في قول الجعفي مع قال ابو حنيفة  
 ليس على اهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام تحللت ذنوبهم وعليه السلام وذا البيت بالهدي ثم نهى  
 الاحصار ان كان يدرك الهدي والجمع جواز الهدي في الحج والقرابين لا بد له من يدرك الهدي ودون الجمع لا بد  
 المعنى في الحج وان قدر على ادراك الحج ودون الهدي لا يلزم الهدي استحقاقا وهذا قسم ثاني على قول الجعفي لان  
 عنه ويحرم فريضة دم الاحصار قبل يوم النحر فما على قول صاحبيه مع لا يجوز الذب عن طائفتي في القسم في الحج وانما تأتي في الحرم  
 ولو كان الاحصار بالمرض فزال المرض فهو لال سواء ولو سرت نفقة الحاج من محمد مع قال ابن قدام على المشي لا يكون  
 محجورا وان لم يقدر يكون محجورا فيوزان يلزم الحج ما شئنا ولا مكان لا يلزم ابداء الفقير وهو مشرب في الحج فلو فاعل  
 الاقام وقال ابو يوسف مع ان قدر على المشي المحل كنه يمان لان محجور يكون محجورا فان اضرعت بهدي وانه لا يحل  
 عن الاحرام في الحج ولا تحلل به لان آذان الحرم من الاحرام في عقد واحد وبالنسبة الواحدة لا تحلل بها وان بعثه به من  
 لا يحل الى ان يكون هذا العمرة وهذا الحج المرأة اذا احرمت بالحج فلو فاعلها زوجها في محضرة الزرع ان يحللها به من  
 محظورات الاحرام ولا يجب التحلل بها بقول الزرع طائفة وبما حرمت بحجة الاسلام وليس بها نعم شيء محضرة ولا تحلل  
 بهنا الا بالهدي فاذا احرمت عليه او لا فغيره ان لم يظفر بالتحلل بها فغيره في وجب القضاء به العتق وبما حرمت باذن الحرم  
 ثم احرمت يجب دم الاحصار على الحرمي ويجب على العبد بدالات **فصل في الحج عن الميت** اذ وجب على الميت  
 بالمرءة ان ينفذ الحج عن المحجور عنه فلو فاعلهم قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجور عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم  
 يقع عن المحجور عنه ولو اصح لان الامارة عليه ولا يشترط الميتة عن المحجور عنه ذكرا لكان في الميتة يقول الله  
 اني اريد الحج فيسري في قوله من فاعلهم انما هو انما يكون الفصل من هذا فقال ذلك يتعلق بميتة مخرج  
 كما قال محمد بن قيس بن ابي بن كرم الحجاج رجل حج مرة ففقد شيخه فمضى الى رجل بالبحر فمضى به الى مكة فمضى به الى مكة  
 بفصل من الحج عن النفقة في اعيان وغير ذلك يجوز للمنفق ان ينفق على من نفق عليه في ذلك ان لم ير له مال

المال للمعدوم اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيسب من نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رح اذا امر غيرك بان يحج عنه يعني ان يفوض الامر الى الامر فيقول حج غني هذه المال كذا شئت ان شئت حجته وان شئت  
حجته وعمره وان شئت قال الثاني من المال منى لك وصية كذا نصيب الامر على الحاج ولا يجب عليه رد الفضل الى الورثة قبل  
خروج الحج ومات في الطريق ووصى بان يحج عنه ان خسر شيئا فالامر على منسوان لم يفسد فند الى خليفته مع حج عنه من بلده  
اذا كان كنت ماله في ذلك وان كان له وطن في موضعين مع عنه من اقرها الى كذا قال ابو يوسف ومحمد مع حج  
عنه من حيث مات وان جازد الامر وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا ليحج عنه ومن اليه المال لا يحج عنه في قوله ثم  
قال الميت للوصي انني المال الى من يحج معي لم يكن الوصي ان يحج بنفسه ولو وصى ميت ان يحج عنه ولم يزد كان الوصي ان يحج  
فان كان الوصي رايته الميت او من المال الى وارث الميت ليحج عنه الميت فان جازت الورثة دم كذا قال ابن عمر والافرن  
لان نذر الفدية التبرع بالمال الامر بالحج اذ اخرج قبل ايام الحج كان لان يتفق من مال الميت الى ابتداء والى الفدية والى ميت  
والى كذا اذا اقام ببلده فيفق من مال نفسه حتى يحجى او ان الحج ثم يرتحل فيفق من مال الميت ليكون الامر متفقا من مال الامر  
في الطريق ويكن فاسما لا يتفق من مال الميت في اقامته اذ اقام ببلده خمسة عشر يوما لانه يتقيم وردي ابن سماء عن محمد  
رح اذا اقام الامر في بلدة ثلثة ايام او اقل اتفق من مال الميت لا يصح ان اقام اكثر من ذلك فيفق من مال نفسه قالوا  
في زماننا ان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون لنفسه في مال الميت لانه لا يمكن من الخروج بدون العاطلة وان اقام بعد ذلك  
العاطلة لا تكون لنفسه في مال الميت ولا اقام ببلدة بعد اداء الحج فان اقام اقامة متعده كانت لنفسه في مال الميت وان لم تستأذ  
لم تكن في مال الميت ولو غرم الاقامة زياده على المتأذم غرم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون يتخذ مكة وانما يقوم  
اذا زاد لم يعمل غيره بالحج لا يصح امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه بخلافه وم الورد حتى لو قال الرجل صدق على ثمن  
حجته مع اثنين ففاداني سنة واحدة ان مات قبل ان يحجى وقت الحج جازا لكل لانه لم يعرف قدره بنفسه عن محجى وقت الحج فجاز  
ان جاز وقت الحج وهو قدر حلفت حجته واحدة لانه قد غلب فاعدم شرط صحة الاجماع في هذه المسئلة وعلى اكل سنة  
بني المرأة اذ لم تجزها الاخرج الحج الى ان يسلم الوقت الذي يخرجون الحج فحج تمت من حج عنها اما قبل ذلك لا يجوز  
الحج لوهم وجو الحرم فان ثبت وجلا ان دام عدم الحرم الى ان مات فذلك جاز كالمريض اذا صح وجلا دام المرض الى  
ان مات فذا اذا كان الامر عاجزا اخرج امرجى زواله كالمريض والحجس ونحو ذلك وان كان لا يرجى زواله كان زاناه والى جاز

ان يا غريبه بالبحر الامور بالبحر اذا دخل كبر قبل الامام اشر من ان يرسد من ان قال نفقة من مال ان يغل  
وام اشر الامور بالبحر اذا استاجر خادما لا يجده ما لا يظن ان كان الامر من نخدم نفقة نفقة الخادم لا تكون في مال  
الامر وان كان لا يجدهم نفقة نفقة الخادم تكون في مال الامر لانه ما دون ذلك ولا الامور بالبحر من يغل الخادم بقدر  
الساعات فيعطى اجر الخارص من مال الامر ان ذلك من الزايب وان يهتدى من مال الامر ففسيره ان يخلط الامام  
النفقة من الزينة وله ان يوسع المال استحسانا وادخله مال النفقة بلكه او يقرب منها ولم يبق مال النفقة فانفق الامور  
من مال نفسه كان لان يرسد في مال البيت وان فعل ذلك فيغير تضاد لانه لا امره بالبحر نفقه امره بان ينفق منه الامور بالبحر  
اذا وجب ما شيا اسك بوزنه لانه كان فاما مال البيت ويكون الحج نفسه لان الانواع يخرج من البيت الى الساعات والاسات  
هو الحج بالزاد والرا حله الامور بالبحر اذا ترك الطريق الا ترب وافتار لا يبد بان ترك البند اوى طريق الكوفة وذهب عن طريق  
البصرة الى خان الحان يملك ذلك الطريق لا يفسد لان الطريق لا يبعد عن طريقه يسر دبا من الا ترب اذا دعى الوصى  
المال الى رجل الحج من البيت في هذه المسئلة فافقه ما خرج الحج ورجع من قابل جازع عن البيت ولا يكون فاما مال البيت لان ذكر  
استدركون لا يستعمل دون التقييد كما لا وكل وجلا ان ينفق عبده وخداما يبيع فدا فافقه اذ باع بده فدا جاز اذا تعلق  
الطريق على الامور بالبحر وقد انفق بعض المال في الطريق فنفق على وجهه ورجع ان نفق من مال نفسه يكون مقبرا ولا يقطع  
الحج عن البيت لان سقوط الحج عن البيت انما يكون بطريق بسبب باعق المال في كل الطريق فان قطع عليه الطريق ونفى عليه في  
من مال البيت فخرج فانفق في ذلك على نفسه لا يكون فاما ما يكون الحج عن البيت وان قطع عليه الطريق ونفى في بيده من مال  
البيت فخرج وانفق على نفسه الرجوع ولم يحج لا يكون فاما ما لا يوجب القاطعة لا لا تجز بالبحر اذ ارجع وقال منعت وقد انفق  
من مال البيت في الرجوع وكذا في الرضى او الوراثة في البيت لا يصح ان يكون فاما نفقة الامان يكون امر ظاهر اشره على صدقة  
الحاج من البيت اذا قال حجته وكذا في الوراثة او الرضى كان القول قولا للحاج لا لا يدهى الحرم من المال الذي كان  
انما في بيده ولا تقبل بيته الوراثة او الرضى كان يوم النحر الكوفة الا اذا قاموا اليه على قراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا  
لميت امر بان يحج عن الميت باطلا من الدين فقال حجبت لا يصح الا بالبيته لانه يدهى قضاء الدين عن الميت اذا مات  
بعد الزموت برز جازع من البيت لانه ادى ركن الحج ولو لم يتزوج قبل طلاق الزموت فهو حرام على النساء ويبرر بغيره  
نفسه ونفسي باقى عليه لانه جازع في هذه العشرة الامور بالبحر من البيت اذ ارجع وافتقر الى الحج في شهر الحج

من كتم عن الميت يكون مخافا في قولهم ولا يجوز ذلك من حجة الاسلام عن نفسه ذلك الوجه ثم اعلم ان مخافا عن الامور  
 الحجاج عن الميت اذا كان مأمورا بالقرآن كان دم القرآن على الخلق لاني مال الميت والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور  
 يكون على الحجاج لاني مال الميت الا ان الامور لا يصح في قول الخبيثين وقال صاحبنا يكون الخلق بالقرآن وبالقرآن وبالقرآن  
 بالقرآن والاخر بالحق ولم يأمروا بالحق جميعا كان مخافا ولا مأمورا بالحق جميعا جاز ولا يكون مخافا ولا مأمورا بالقرآن فاستمر في حجة بال نفسه  
 لا يكون مخافا ولا مأمورا وبالقرآن كل واحد منهما بالحق فاحرم عنهما كل كان مخافا ولا مأمورا ليس ان يجعل الحق من احدهما ولو احرم  
 بالحق عن ابويه كان له ان يجعل عن ابهات واولاده وبالقرآن كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم حجة عن احدهما فغيره كان له  
 ان يعصر الى ابهات في قول الخبيثين نوح اذا عيّن قبل الاستئصال بالعمل فاما اذا عيّن بعد ذلك بان عين بعد الطهارة  
 لا يصح فيه الحجاج عن الغير ان شاء قال ليك من غلان وان شاء الكف باللبنة الصحيح اذا امر رجلان بان يحج عنه ثم عجز أحدهما  
 حجة المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه بالقبض عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز المأمور بالحق اذا افسد الحجاج بالحق بعض  
 ما كان فافق من مال الميت اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فافق الوارث رجلان مال نفسه ليرجى في مال الميت جاز ولدان يرجع  
 في مال الميت ذلك الزكوة والكفارة وتفضل ذلك اجنبى لا يرجع ولو اوصى بان يحج عنه فافق الوارث من مال نفسه لا يرجع  
 عليه جاز الميت من حجة الاسلام الحجاج عن الميت اذا مرض في الطريق ليس ان يرث المال الا غيره للمحج عن الميت الا اذا  
 له رث الرث اصنع ما شئت من كان له ان يرث المال الى غيره مرض او لم يرض اذا استأجر الجوس رجل بالحق حجة  
 الاسلام جازت الحجة عن الجوس اذا مات في الحبس والاجير يرثه في ظاهر الرواية المأمور بالحق عن الميت اذا اختلف  
 بعض النفقة مرج ببقية جاز بعض نفقة اذا اختلف المأمور بالحق النفقة بمال نفسه قال في الكتاب بعض فان حج واتفق جاز  
 ويري عن الضمان المأمور بالحق اذا لم يكف مال الميت فافق من ماله ومال الميت قال فان كان اكثر النفقة من مال الميت  
 وكان مال الميت يكفي الكراهة وتمام النفقة فهو جاز لا يمكن الاختار عن القليل والاهل وضامن **فصل في مخطورات**  
**الحرم** صيد الحرم لا يحل قتله ولا تفرقه الا يبيع منه للحرم وقد ذكرنا ان قتله كان كالميتة فيدخل الاطعام في جزاء  
 ولا يدخل الصبرم في الهدي روايتان بالحرم فذا قتل صيد الحرم في القياس يزرع قيمتان وفي الاستحسان لا يزرع الا ما يزرع  
 في قتل صيد الحلال ولا يجب عليه لاجل الحرم شئ حلالا لان قتل صيد اني الحرم بغيره كان على كل واحد منها نصف قيمته وكذا  
 لو قتل جازة بغير الحرم على عدد الرئس كافي ضمان الكلب وان ضرب احداهما ثم ضرب الآخر كان على كل واحد منهما انقصه

فرب تم فرم کواحد منها نصف قیمتہ بقدر البقرین و دوکان شرب یک الحلال حرماکان علی الحرم حسب البیتہ کہ لو متد  
حرمان دمی الحلال نصف قیمتہ کہ دوکان شرب حلالا و دوکان شرب الحرم صیادوکارا لاشنی علی البقی دالحال  
لا ہذا لایحایان بجن بشرع و علی الحرم جزاکامل حلال اقتطاع صیدہ فی الحرم نقد فی بدو حلال کان علی کلواحد  
سہا جزاکامل لاقلات اسبب بربح الاخذ علی القاض یا فرم لانه مکہ علیہ ماکان علی شرب منقوہ بالارسال فیرج علیہ  
کافی خاصہ الخاص حلال دل حرما و حلالا علی صید الحرم لاشنی علی الدال عندا یضمن شجرۃ الحرم بالقطع کا یضمن صیدہ  
لان شجرۃ الحرم فی الحرم فبصر صید الحرم الحرام من الشجر انیت فی الحرم فبصر بالانتیہ اناس عادیہ کانشک و سحر و اما انتیہ  
اناس عادیہ فلا ضمان علی قبضہ وان ثبت فبصر و لانتیہ انسان فی الحرم شجرۃ انتیہ اناس عادیہ کالاراک و ام فیلان  
لا یحرم قطعہ ولا زبان فیہ لاجل الحرم و لانتیہ ام فیلان فی ارض رجل قطعہ ان کان علی القاض قیمتان قیمت لصابغ الحرم  
لان الشجر مکہ رقیمہ انری یکن الحرم کما تزل صید املوکان فی الحرم و اذا قطع رجل شجرۃ الحرم وادی قتیہا بکروہ الا انقطع ہذا  
فان انقطع ہذا لاشنی علیہ لانه ملک المقطوع بالضمان فلا یفرم بالانقطع کلا و فرج صید الحرم و اذا انجز انتم اکل وان حرر  
المقطوع ثبت فله ان یقطع و یضع بہ ما شاء و لو انتشخس الحرم کان علیہ قیمتہ یصدق بہ وہ ششی علیہ فی افرع الحرم  
و ستمار البنی صلی اللہ علیہ و آلہ وسلم ولا یأس باخذ کادہ الحرم لانہا لیس من الشجرۃ و لاس حشیش و لاجل و لانتیہ  
فی قطع جنت من شجرۃ الحرم شجرۃ الحرم ماکان اصل فی الحرم و لا عبرۃ الفینس فاما کان بعض اصل فی الحبل و بعضہ فی الحرم لا یجوز  
اخذہ ترجیح الموتہ و لوری غیر علی فخص شجرہ بفریہ مکان الطیر لکان الصید لودق تقع فی الحرم فہو من صید  
الحرم و الا فلا و لکان راس الصید فی الحرم و لو انتہ فی الحبل فہو صید الحبل و لو کان علی اکل من صید الحرم و لکان الصید  
و قدامہ فی الحبل و الباقی فی الحرم لا یحل اخذہ لان قرارہ فی الحرم لایکون علی القوائم و کلا لا یحش حشیش الحرم لا یرقی فی قول  
الحنفیہ و محمد ریح و قال ابو یوسف ریح لا یأس الرمی حلال اخذ صید من الحبل و ادخلہ فی الحرم کان علیہ ریح و لوری  
و لا یجوز صیدہ و لوزجہ کان علیہ لجزا و و لو ارسل کلبا فی الحبل علی صید فدخل الصید فی الحرم فبصر اکلہ و اخذہ و لا یجزل اکلہ  
کما لوزجہ آدمی فی الحرم و لاشنی علی الرسل و لوری صید فی الحبل ففرغ الصید و وقع بسہم بہ فی الحرم قال محمد ریح علیہ لجزا  
فی قول الخلیفۃ فیما علم و لو ارسل فی الحرم کلبا علی ذنب و احاب صیدہ و فبصر شبکہ لانتیہ فبصر صیدہ لاشنی علیہ  
و لو اخرج طیمان الحرم وادی جزا و لوزجہ اولاد و اذ انت الاولاد لیس علیہما ان الاولاد و لوزجہ ہذا الصید قبل الکفر

قبل الكيفية وبه ذكره الكاشغري ما رواه الاستاذ في الخبر ان كان ذلك ويجوز به الانتفاع المستشري ولا بأس بخرجه  
 حجارة الحرم وتزارة الى الخلل - **فصل في المنقطعات** وخرول البيت حسن ولا بأس بالمرقة غداة غرة اسل  
 نصف النهار لا يفضل ان يبدأ الحاج بمكة فاذا انقضى كتبه غير بالمدينة وان بدا بالمدينة جاز الحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد  
 كانت الميتة اولى في قول الجنيبة ومحمد بن وكال البربرست الحسن بن زيد صيد ولو كان الصيد بوجاهة الصيد اولى  
 منه الحسن ولو وجد صيدا وكلها فاكلها اولى لان في الصيد ان يخاف المخطورين ولو وجد صيدا اكله اولى لان نية صيد  
 ولا يأخذ مال الغير ولو وجد صيدا او لحم آدمي كان ذبح الصيد اولى استحسانا وعن محمد بن ابي من لحم الخنزير وعن بعض  
 اصحابنا من وجبه طعام الغير لا يبل لالميتة وهكذا روى عن ابن سماعة وبشر بن ان النسب اولى من الميتة  
 وبه اخذ الطحاوي بن قال الكوفي بن هجر بالخيار وعن الجنيبة بن الحج قطروا عظم اجواس الصدقة ثم الصدقة ثم الميتة  
 اذا اراد ان يحج حال فيه شبهة فانه يستدين للحج بقضي دينه من ماله وان يحج وعليه دين لا وفاء له والحج في ماله  
 ونا بالدين بقضي الدين ولا يحج ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال بالمقتضى دينه الا باذن  
 الغزاة والحج بالدين كغير الحنك الفضيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنها والحج كغيره باذن الغريم لا يخرج الا باذن الغالب  
 ولان يزوج غيره اذن الفضيل ويكره الجواركة في قول الجنيبة بن ولا يستدين في الحرم قصاص في نفس ربيته فيجاء دون النفس  
 وعن الجنيبة بن لا يقطع الساق في الحرم خلافا لها ولو دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشرب في قول الجنيبة  
 بن ويكره الحج على الحمار والجمال لا يفضل ولا بأس للحوم ان تنزوح ويكره الخروج الى الحج اذا ذكره احد ابيه الحان الواحد  
 ساجا الى خدته الولد والحان يستغيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجديات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل  
 اوصى لرجل بالف درهم وبالف المساكين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام فثلث المبلغ الف درهم ثم  
 الثلث بن الكل ثلثا ثم ما اعصاب المساكين بضم الحجة الاسلام حتى يتم الحج وفضل من الحج يكون للمسكين لان الحج  
 فريضة والصدقة تطوع وكلها ما حق الله تعالى فيقيم الفريضة والحان عليه حج وزكوة واوصى لافسان قسم الثلث بن  
 الكل ثم ينظر الى الحج والركوة فيه اجماعا اية الميت ذكره والحان عليه فريضة وتذروا حجة على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال  
 وان يستعطره وراجه عليه نفسه يبدأ بالاراجب ثم ذكره باخره والحان الكل تطوعا وكان الكل فريضة او كان  
 الكل واجبا واجبه على نفسه يبدأ بما اية الميت وهي من سائل الاصل رجالات وترك ابنين واوصى بان يحج عنه



بثلثمائة مائة وتسع مائة فافزعوا لابن ابي العيص وحججه الآخر واخذوا واحد منها اربع مائة وخمسين نصف مائة وخرج المقر  
 الى رجل مائة وخمسين حجج من البيت في كتاب ثم اتوا الذين الاثر بالوصية فان حجج من البيت بمائة وخمسين ابر القاضى  
 ياخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان ابر القاضى يجوز من البيت فما فضل عن الوصية يكون للورثة  
 وقد اتفقا على ان فضل من الحج مائة وخمسون وذلك المفضل في يد الجاهل فيرجع المقر على يده ذلك والحق ان الحج  
 من البيت بمائة وخمسين فيرجع القاضى حجج من البيت به افراد الجاهل مرة اخرى بثلثمائة لان الاول لم يجز من البيت لان  
 البيت اوصى بان حجج منه بثلثمائة فما صرف الى الحج الاول يحمل كالتأيم فيجوز مرة اخرى بثلثمائة **فصل في الادوية**  
**والادوية** اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قال النبي ان يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخبر  
 الى الحج خرجي الخبايا من الدنيا ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة  
 حين يخرج اللهم بك افشرت واليك توجهت وبك اعصت وعليك توكلت اللهم انت تقضى دانت رجالى فاكفنى  
 ما اهنى وما اهتم به واثبت اعلم به منى جارك ولا اله غيرك اللهم زدنى التقوى واغفر لى ذنوبى ووجعنى للخير  
 اينما توجهت اللهم انى اعوذ بك من وفاء السفر وكأبة المقلب والحجور بعد الكور وسوء المنظر فى الاهل والال فاذ فرغ  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله العلي العظيم توكلت على الله اللهم تقضى حاجتى وترضى رغبتي وتغنى عنى شيطان الرجيم  
 وتغنى آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انى اعوذ بك من  
 وعلم القرآن ومن طينة ابيه محمد عليه السلام الحمد الذى جعلنى فى خيراته اخرجت لى اسكس حسان النبى شرفنا هذا وكان  
 لا مقر فى اننا الى ربنا لتقبلون والحمد لله رب العالمين والى عند احواله فاذا دخل الحرم يقول اللهم انى اعوذ بك من الحرام حرامك  
 وامتنك واللات منك واليه جردك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار تقضى من فداك يوم تبعث عبادك وتضى  
 لا تحب وترضى وحرم الحرام دوى وشربى وشربى على النار وتوارى الكعبة يقول الله اكبر اللهم انت اسلام وملك السلام  
 حيانا بنا اسلام اللهم زدنيك يا قتيما وشرفنا وكرما وما به وزود من حج واعتمر عظيمنا وشرفنا وما به وكرما وما به  
 دخل السجدة الحرم يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لى ذنوبى واشرح لى ابواب رحمتك اسلام على ملائكة الله  
 انشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله وحملت وعلى الله توكلت اللهم ابد قلبى بحسبى ولسانى وافتل قوتى  
 وتبلى بالقول الثابت فى الجوداء الرىاضة فى الاخرة اللهم انى اسئلك فى مقامى هذا ان ترعنى وتقبل عترتى وتغنى على ذنوبى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قد قيل مطلقا في وقت هناك فقد وقع عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقول السلام عليك يا بني السور  
 السور وبركاته تشهد بانك رسول الله فليفت الرسالة واديت الامانة وفتحت الامة وجاهدت في امر الله حتى تفنك  
 الله تعالى حميد واثمرك الله من صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء صلى الله عليك الفضل الصلوة وازكاه اللهم جل نبينا  
 يوم القيامة اقرب العبيد الى الله والبرية والرسالة والفضيلة واورثنا جنته وارضنا بكاسه وازرقنا شفاعة  
 واجعلن من رزقنا يوم القيامة اللهم لا تجعل في آخر العهد من قبر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وازرقنا العود اليه يا  
 ذا الجلال والاكرام ورحمنا صاحبنا الى بكر وعمر رضوا عنك يقول بسلام عليك يا رسول الله وبكثرة الصلوة بالهدية ما دام فيها  
 لا جاد في النار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعدل الف صلوة فيما سواه من المساجد قالوا  
 ليس في ذلك المرافقة وما عرفت بناب وما عازا زيدا ذكرنا من الادوية بعينها مروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وبعضها عن الصحابة والائمة من رضوانهم عليهم حسين فالتبرك بها يكون ثواب من القبول وعليه قراءة كتاب الله تعالى  
 ما دام راكبا وباتسبيح ما دام عابدا وبالادعاء ما كان جاسدا واحمد الله رب العالمين **كتاب الخراج**  
 قال في باب الخراج ثمانية ابواب الاول فيما يتعلق به اقتداء الخراج وانه يستعمل على انفسه **الفصل**  
**الاول في الالفاظ التي يتبعدها الخراج** الخراج يتبعده لفظ الخراج والتزويج كان على وجه  
 التجرع الماضي نحو ان يقول المرأة زوجت نفسي منك كذا المحض من الشهوة فيقول الرجل قلت او يكون على وجه الاستقبال  
 بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فيقول المرأة قلت او يكون لفظ الامر ان يقول الرجل للمرأة اتزوج نفسي منك  
 كذا فيقول المرأة زوجت وكذا يتبعده لفظ الخراج والتزويج يتبعده لا يكون تليكا في الامان عندنا روي عن اخيه  
 قال كل ما فيه ملك الرتبة في الامة فيملك الخراج في الحرة اذا ماتت المرأة او رجل عند الشهادة تصدقت نفسي عليك او ربيت  
 نفسي منك على وجه الخراج فيقول الرجل قلت كان لك خا حاد وكذا الوقات ملك نفسي منك او قال له الرجل ملكي نفسك في قال  
 ملكت يكون لك خا حاد ووقالت بعت نفسي منك كذا فقال ان شئت او قلت يكون الخراج في الصحيح من الجواب وكذا الوقات  
 الاب انبته بشهادة او شهوة ويكون لك خا حاد وكذا الوقات المرأة عرسك نفسي فقال قلت ووقالت اجنك نفسي او او كذا  
 او حلتك او او فقلت او او فقلت فقال قلت لا يكون لك خا حاد وشئت به بشبهة ووقالت اجرتك نفسي  
 كذا فقال قلت وان شئت اجرتك لا يكون لك خا حاد وقال الكرخي لا يكون لك خا حاد ووقالت بعت نفسي منك فقال الرجل انك

اذنت فانه لا يكون لكاحا ولو كانت المرأة لرجل تزوجك على ان تقول الرجل اذنت فقلت قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يرحم الله تعالى ان يكون لكاحا ومنه ايضا وقال الرجل للبت زوجتي انك فقال البتة  
 زوجت او قال نعم لا يكون لكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك بقل فزوجني بنهاذين ما اذا قال زوجتي انك فقال اب  
 البتة زوجت او فعلت فانه يكون لكاحا قال لان قوله زوجتي يستلزم ليس بقوله بخلت قوله زوجتي لانه لو قيل اذا  
 طلب الرجل من امرأة زنا فقلت زوجت فبقي منك فقال الرجل بقل لا يكون لكاحا وهو بمنزلة ما لو قال اب البتة زوجتها  
 منك اتخذتك فقال بقل لا يكون لكاحا وكذا لو قالت المرأة قد تزوجت نفسي منك لم يكون لكاحا وهو لا يصح رجل قال بغيره  
 بالفسادية فخر فزيتش مراد ادى فقال داوم لا يكون لكاحا وكذا لو قال لامرأة مراياش امر يا شيدى فقلت يا شيدى  
 لا يكون لكاحا حتى يقول بغير نعم ولو قال مرايا شيدى بزوجي فقلت يا شيدى لم يكون لكاحا رجل قال اين ذن فقلت  
 بخضر من الشهود فقلت المرأة اين شوي فقلت لم يكن بينهما خلخلة اختلف الشيخ فيه ذكر البيهقي في كتابه رجل وامرأة  
 ليس بينهما خلخلة اتفاقا غير بانكاح فانه لم يزوجها قال لان الاقرار باجاء من امر مقدم ولم يقدم وكذلك في البيع اذا  
 اذ بيع لم يكن ثم اجاز لم يخرز ذكر في صحيح الاصل رجل ادى على امرأة لكاحا فنجحت فصالحا على ما تدرهم على ان تقر بانكاحا  
 فارتدت لم بانكاح جاز الاقرار قال لانها تزعم انها زوجت نفسها ابتداء بانه تدرهم فيها بخلت فاذا ادعت المرأة الخلخ  
 على زوجها فنجحت فمصلحتها الزوج على ما تدرهم على ان تبرز من المولى فانه لا يجوز ذكر في الزوال رجل وامرأة اذ اذ  
 يدري الشهود بالفسادية لانهم يشعرون بانكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة يا امرأتى فقلت هي تدرهم على ان يكون لكاحا  
 وان قال بها الشهود فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا  
 الشهود وجعلت بانكاحا فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا  
 الفضيل ان اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا  
 لكاحا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا  
 يرحم الله تعالى الرجل لامرأة تلت لي بامرأة فزوي به الطلاق يقع ويحل كانه قال است لي بامرأة لاني قد طلقتك رزقك  
 لم اكن اذ اخرجها فزوي به الطلاق لا يقع لان ذلك من شخص لا يكون صحيحا رجل قال لمبنة اذ اخرجتها فبقيتها اذ اخرجها  
 من الشهود لم يكون لكاحا وان لم يذكر ما قاله لم يكون لكاحا وكذا لو قال لم يكون لكاحا فبقيتها اذ اخرجها فقلت لا

نفسيك وهر بنزلة العجوة وقال بعضهم انما قال لبيان الحق في راسه بحجر من الغمور فقلت كيف يكون ذلك ما وروى  
قال ذلك لا يخفى لم يكن فيها الخلق بحجر من الغمور فقلت انما روي في قوله تعالى قال لا تزدنك في بيت  
وربهم فقال اب انت بحجر من الغمور وادعها وادع بيه حيث تثبت قال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل لا يكون ذلك كما  
اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود واشبهه والى زوجت فلما ثبت محمد بن عبد الله الصغير من ابي طاهر محمد بن ابي  
الميسر كذا فقال اب اكنه اولم يزد على ذلك قال الاول ان يزد في الخلق وان لم يجد ما يزد امرأة وكلت رجلان يزد بها  
من نفسه فربما قيل الى الجاهل من الشهود وقال اشهد والى قد تزوجت فلما ثبت الشهود ولم يزد فلما ثبت لم يجزها الخلق الا ان يزد  
اسمها واسم امها واسم جد او جد او قال تزوجت امرأة وكذا كانت المرأة حاضرة متقبلة فقال تزوجت به وروى  
المرأة تزوجت نفسي جاز لانها مسكوتة بالاشارة اما العائنة لا تزد الا بالاسم والنسب والخلق الشهود يزدون المرأة  
وذكر الزوج اسمها لا غير جاز بالخلق انما علم الشهود ان ذلك المرأة وذكر الخصاف مع في الخيل رجل اللب من المرأة ان تحمل  
امرأته في الخلق في يده ليزد بها من نفسه على ما ذكرنا في الفصل فقال الركيل بحجر من الغمور وزوجت من نفسي امرأة حملت امرأته  
في الخلق بيده على كذا من العداق وهو كقولهم امرأة فانه يجوز بها الخلق وقال خمس الامم المحلولة من هذا قول الخصاف كما  
على قولنا شتاتنا وشلتنا في حرمه من الجوز المسمى بذكر اسمها ونسبها ثم قال خمس الامم بسخرى مع وان خصا فلان  
كبير في العلم يجوز الامم به وذكر ايضا الحاكم المشهور في المتن في كذا قال الخصاف مع جارية سميت في صغرها باسم فلان كبرت  
سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت مروة فلا اسم الاخر امرأة وكلت رجلان يزد بها فزود بها فقلت في  
ابها لا ينقض الزناح اذا كانت غائبة رجل لثابتة واحدة واسمها عائشة فقال اللب وقت العقد زوجت ملك ابنتي فافترق  
لا ينقض النكاح بينها وروى كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت ابنتي فافترق به وروى في عائشة وقلت في اسمها وقال  
فقلت جازا لخلق رجل لثابتة واحدة فزود بها من رجل قال زوجت ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج فقلت جاز رجل  
ابنتان اسم الكبرى منها عائشة واسم الصغرى فافترق فقال الاب في خلق الكبرى زوجت ابنتي فافترق جاز الخلق على الغمور  
ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فافترق فقال الزوج فقلت قال لا يجوز الخلق واحدة منها وقال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل  
اذا ذكر والى الخلق اسم رجل غائب وكنت ابية ولم يذكر واسم ابية الخلق الزوج حاضرة وانشاء رجلان فافترقا  
في يجوز ان لم يذكر اسم ابية واسم ابية قال لا يصح ان يزد في الخلق الى الخلق ايضا قيل في الخلق ان يزد في الخلق





كك يا بني قد موتى لم يكن لكما قال او ميت يا بني كك ولم يزود قال الرجل قلت لا يكون لكما ولفظ الامر  
 في النكاح لا يجاب وقد ذكرنا كك في الطلاق اذا قال المرأة طلقني على الف فقال طلقت كان ما وكذا في الخلع  
 وكذا الوصال في نفيس هذه الاقوال الكل في ما عليه فقال كك قلت كك قلت كك وكذا الوصال في نفيس هذه الاقوال  
 فقال وبيت وروى قال الازهر اذ بيت منك في الايجوز الم يقل قلت وكذا الوصال بالبيع المسمى بالبيع فقال  
 اقلت لا يجوز بالمقل البائع قلت قال ابو يوسف نكح تيم الاقاربه وان لم يقل قلت وكذا الوصال الرجل تصدت بته اليك  
 على قول ابى يوسف نكح تيم غير قبول وروى قال المدبرون لرب دينه ابرأني فقال ابرأت تيم الازهر وروى قال صاحب  
 الدين لم يرد ابرأ منك من الدين الذي لي عليك صحح من غير قبول لكن لم يرد المدبرون مطلقا ابرأه وابرأه الكفيل لا يرد  
 بالرد وكذا الوكالة لا يحتج الى القبول ويطلق بالرد والارادة لا يحتج ويطلق بالرد وكذا الوكالة لا يحتج الى القبول  
 المرفوع عليه لا قبل اختلافه قال في ذلك مطلق الرقبة وقال الا نصارى صحح الرقبة ولا يطلق بالرد وقول النكاح  
 يكون في المحبس نيزد قول البيع رجل قال بحضرة اشدين تزوجت فلانة بغيرها بحضرة اشدين فقلت لم تجز في قول  
 ابى حنيفة ومحمد بن رواه اصل الرجل رسول الله اكتب اليها كتابا بانني تزوجتك على كذا فقلت بحضرة اشدين ان سما  
 كلام الرسول وقرأ الكتاب عليها فقلت جاز وان لم يسمها كلام ادم لم يرد الا كتاب عليها فقلت لا يجوز وقال ابو يوسف ربح  
 يجوز ذلك ولا ينفذ النكاح فلفظ المنة هي باقية من الاقاربه المحل فلا يرد في مباسر ذلك ربح وتفسيره ان يقول  
 الرجل لامرأة اتبع بك بكناس المال كذا وهه فرضيت فانها لا تقيده المحل عليها فلا يرد ولا يرد ولا يردت احداهما  
 من صاحب وكذا الوصال تزوجتك تحت وعني بخيفتي في الهاء وبنات ينفذ به النكاح ويلتزم منه وروى قال تزوجتك شهر  
 فرضيت عندنا يكون منه ولا يكون لكما قال في نكاح صحيح النكاح ويطلق الشهر طر كالزوجهما بشرط ان يطلقها فيه  
 يجوز النكاح ويطلق الشهر طر كالزوجهما بشرط ان يطلقها فيه بشرط ان يطلقها فيه بشرط ان يطلقها فيه  
 ان ذكر اذ قال لا ميت ان اكثر من ذلك يجوز النكاح لا تايه محسن وان ذكر اذ قال ميت ان اكثر من ذلك لا يصح لان  
 تزوجت ومنه ما اكل برأه رجل تزوج امرأة فلفظ المنة لا يردت منها واذ تزوجت المرأة نفسها بك ان سما  
 ان هذا اللفظ ينفذ به النكاح عند الكل وان لم يرد ما في اللفظ ولم يرد ان هذا اللفظ ينفذ به النكاح فانه يرد ما في الطلاق  
 والطلاق والتبسير والنكاح في النكاح والابرا عن المحقوق في البيع والملك في الطلاق والساق والتبسير راجع في الحكم ذكره

ذكر في غنائق الاصل في باب التيسير واذا عرفت الجواب في الطلاق والعاقبة فبني ان يكون النكاح كذلك لان العلم بغيره  
 اللفظ انما يقرب لجل العقد فلا يشترط فيما سيأتي فيه الجدة والنهر بل محلات البيع ونحو ذلك وانما الخلق اذ القن الرجل  
 امرأته اختلفت فبني مكان بغيره ونفقة على فقات ذلك اختلفت ابتداء في قال بعضهم انما لم تزلت معنى اللفظ او لم  
 ان هذا اللفظ الخلق فيجاء به الناس لا يصح الخلق وهو الصحيح قال مولانا رضي الله عنه ان يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج عن المهر ونفقة  
 العدة كما لو خلع امرأته الصغيرة قبلت فانه يقع الطلاق ولا يسقط المهر ونفقة وكذا اذا اذنتها بغير اذن زوجها من المهر والعربية  
 وكذا المديون اذ القن رب الدين لفظ البراء لا يبرأ رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدراهم بحضور الشهود وقات  
 قبلت النكاح ولا قبل المهر او قال رجل لرجل تزوجتك بنتي على كذا افعال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر قال لا يصح  
 النكاح وهو باطل ولو قاتلت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر وذكر في المستقى بعد تزوج امرأته على  
 على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى فقال اخبر النكاح ولا اخبر على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل من مهر النكاح ومن تيممه  
 وذكر في الجامع مثل ذلك فقال ان تزوجت بغير اذن المولى على ما سمي من المهر فبلغ المولى فقال اخبرت النكاح على حسين وديارا  
 ورضي به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس برأ النكاح بل هو رد التسمية ورد التسمية لا يكون رد للنكاح لان  
 النكاح ينفذ بدون التسمية فجاز ان يقي برون التسمية رجل قال لامرأة سمعته انما تدين تزوجتك على كذا ان اجاز  
 ابني او رضيت فقات قبلت لا يصح لانه غليل والنكاح لا يحتمل الغليل ولو قال تزوجتك على ابني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح  
 الخيار لانه ما علق النكاح بالشروط بل ان شرط النكاح بشرط الخيار فيطيل شرط الخيار رجل تزوج امرأته على ان ينفذها او يهرقها  
 يجوز النكاح النكاح كغيره ولا خيار لها رجل طلب من امرأته نكاحا بحضور الشهود وقات المرأة اني زوج فقال الرجل ليس لك  
 زوج فقات المرأة ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسي منك قبل الزوج ولم يكن لها زوج ما يجوز به النكاح لان التلطين  
 بشرط كان تخيير جنبا كان صغيرا قال اب احمد هالاب الاخر بحضور الشهود وزوجت ابنتي بده من ابنتك هذا قبل الاخر  
 ثم ظهر ان ابنته كانت غلاما والاعلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا اذ اجل الرجل في عقد النكاح فله محلا  
 للنكاح ولا ينفذ النكاح بلفظ الاقانة ولا بلفظ الخلع ولا بلفظ البراءة ولا بلفظ النكاح الى نصف المرأة فيه  
 روايتان والصحيح انه لا يصح الاجتماع ما يوجب الحل والحرث في ذات واحدة فيترجم الحرث وينفذ النكاح بلفظ واحد  
 اذ كان العاتد ربا للصغيرين بالنكاح جدها اذ اعلمها فقال زوجت فلانة من فلان وكذا قال الرجل زوجت بنتي

فلما نه ابن اخي فلان وكذا القاضى اذا قال زوجت هذه الصغيرة من هذه الصغيرة والمولى اذا تزوج امته من عبده الصغير  
 والبشر اذا تزوج متعة من متعة الصغيرة وكذا النكاح الواحد وكذا من يجامع ابنة امه او ابنة جده او ابنة عمه او ابنة خاله  
 واصيلا من جانب فيقول زوجت امته على فلان من نفسى او يقول متعت الصغيرة تزوجت هذه الصغيرة من نفسى او كان وكذا من  
 قبل المرأة تزوج مكره من نفسى او كانت المرأة وكذا الرجل يقول زوجت فلانا فاننى هذا المسمى يعتقد النكاح لمفبطا  
 ويكون اللفظ الواحد ويجاؤ بقرينة وقال الشيخ الامام المعروف شخراهر زاده من هذا اذا ذكر لفظ هو اصل فى ذلك وما  
 اذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا كفى لفظ واحد وصورة ذلك اذا تزوج امرأة من نفسى ان قال زوجت فلانة من نفسى لا  
 لمفبط واحد بل فى التزويج نائب فان قال تزوجت فلانة بازالة فى التزويج اصل عن امير سرى راجع على قال للمرأة  
 زوجتى نفسك على فلان لا افضل الا باليقين فقال الرجل اتقوا امير وحشى فقلت قد فلت كان جائزا وعن محمد راجع  
 مثل ذلك ويستفاد النكاح لمفبط اخصى موقوف على اجازة المولى ان كان عقدا بملك المولى كما لو تزوج اخصى امته متعده  
 موقوف على اجازة المولى اذا قال الرجل للمرأة تزوجتك بالفلان ان رضى فلان قال امير سرى راجع فى الامالى النكاح على  
 حاضر فى المجلس رضى جائزا وسحائما والنكاح غايما لم يجز ان رضى بعد ذلك **فصل فى النكاح على**  
**الشرب** رجل تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرأتها طالق بغير ما ذكر محمد راجع فى الجابج والطلاق باطل  
 ولا يكون الامر به باذنه كفى المتأذى عن الحسن بن زياد او تزوج امرأة على انها طالق الى عشرة ايام او على ان يكون  
 الامر به باذنه عشرة ايام ان النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك امرأتها قال الكفيع ابو الليث راجع هذا اذا ابدى  
 الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابنته المرأة فقلت زوجت نفسى منك على انى طالق او على ان يكون الا من  
 بيده اطلاق نفسى كما شئت فقال الزوج قبلت ما جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر به بالان ابنته اذا كانت من الزنا  
 كان الطلاق والتبعض قبل النكاح فلا يصح اما اذا كانت ابنته من قبل المرأة فيسرى التبعض بعد النكاح لان الزوج كان  
 به كلام المرأة قبلت والجابج يتضمن افادة ما فى السؤال فصار كانه قال قبلت على انك طالق او على ان يكون الامر به  
 فيصير مرفوضا بعد النكاح وكذا المولى اذا تزوج امته من عبده ان بداهة فقال زوجتى امك هذه على انى طالق او على ان يكون  
 طلقها كما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الا بالامر به المولى ولو ابدى المولى فقال اميتى بك على ان امرأتي  
 طلقها كما اريد فقال اميتى قبلت ما جاز النكاح ولا يكون الامر به المولى ومن هذا ما لم يطلعه فقلت اذا اردت ان تزوج

ان تزوج الحبل ونحوه ان لا يطلق الزوج في ان يقول زوجت نفسي منك على ان مري بيده يطلق نفسي كما  
 اريدتم قبل الزرع فيكون الامر به باقية النكاح تعلق نفسها من شأوت او يقول الحبل تزوجتك على انك لا تز  
 بعد ما تزوجتك الى عشرة ايام او على ان لم يركب يركب بعد ما تزوجتك تعلقين نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قلت  
 تعلقين بعد عشرة ايام ويصير الامر به باقية النكاح لا بد الا اذا تزوجتها فاما ما يركب ايدانهم تزوجها يكون الامر به لا  
 ولا يكاد انزاجه ايدانها طاعة زوجها فاروت ان تزوجها الزرع فقال الزرع لا تزوجك حتى تبني ما لك على من  
 المهر فثبت مهرها على ان تزوجها ثم الى ان تزوجها قال ابو القاسم الصفار رحمه الله باطلة وفيها باطل لا بد ان  
 لا يملك المال عوضا للزوم على كمالها وفي النكاح لا يكون عوض على المرأة وقال الخلف رج يصح الهبة تزوجها  
 او لم تزوجها وسياق نظيره في كتاب الهبة وعن ابى القاسم الصفار رج اذا تزوج امرأة على ان ياتي بعبد له الا ان  
 قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها ومنه اذا تزوج امرأة على انها يكون لها غير ما كان عليه كل المهر ان المهر لا يقابل البكارة  
 لانها سيحى النكاح رجل تزوج امرأة الغير على ان كل ولد له فهو حرج النكاح وان شرطه ان لا يملك من اشترط  
 يكون الا لا بد ان شرطه مفيد رجل تزوج امرأة على الف في درهم النكاحات جميعا وعلى الف النكاحات قبيحة فان  
 يصح النكاح وان شرطه انهم حتى لو كانت عبيدة كان المهر الف في درهم والنكاحات قبيحة كان المهر الف لانه لا حظ في الشبهة  
 لانها اما النكاحات قبيحة او جيدة تنجس ما اذا تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخراجا من بلد فان اشترط  
 ان في لا يصح عند الخليفة رج لان شرطه انهم حتى لو كانت عبيدة كان المهر الف في درهم والنكاحات قبيحة فان  
 بما لو تزوجها على الف في درهم ان لم يكن له امرأة وعلى الفين النكاح له امرأة فان شرطه انهم حتى لو كانت عبيدة كان المهر الف في درهم والنكاحات قبيحة فان  
 والنكاحات اشترطه انما كانت الف في درهم امرأة طلقها زوجها فاشترطه رجل على قصد التحليل انكفت الروايات فيه والى اصل  
 انها اذا تزوجت ومن قصد التحليل الا انها لم يشترطه ذلك حلت للاول وان شرطه الا حلال في القول وتزوجها  
 على ذلك صح النكاح ودخل للاول في قول الخليفة في زوجه وكذا الاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح من  
 الحبل ولا تحل للاول وقال محمد رج يصح نكاح الحبل ولا تحل للاول ولا طلقها الزرع الثاني فانما قبل الرجل تزوجت  
 ثبات ودخل بها ان كانت حلت للاول والثاني ان كان محبوبا كانت حرة وانما ولدت ولد حلت للزوجه الاول  
 ثبت نسب الاول من الحبيب ولو كانت المرأة صغيرة لا تحتاج مثلها فزوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله

ان انقضائه الزوج الثاني لا يحل الاول بينه والاولى وان لم ينقضها ملك الاول جعل تزوج امرأة على ان تزوج عليها في شهر  
 وبنار قال ابن شاذان في النكاح جازوا لها ثقتهم بها بالمرء رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا تزوج ولا يترها  
 جاز النكاح وتبرأتان وليس لها الا الف درهم كان مهرها اقل من ذلك او اكثر **فصل في شرائط النكاح**  
 منها الشهادة عندنا وقال مالك في النكاح شرطان ودون الشهادة حتى لا تزوجا بحضرة اليهود وشروط  
 الكتمان لا يجوز ان تزوجا غير مشهود وشروط الامان جازوا ان شاء كل من يكسب قبول النكاح لنفسه فيصح  
 بشهادة الفاسقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأتين ولا ينعقد بشهادة المرأةتين فيرجع رجل ولا يشهاد البعدين  
 والمجنونين والبعييين والخشيين او لم يكن بهما رجل ولا يشهاد الاثنيان اذ لم يصح كلام العاتدين ولا يصح نكاح المسلمين  
 بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم الذي يشهاد به النسيان فيقول الحقيقة والى برست في وضح نكاح اهل  
 الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح الا بمسكين كل واحد من العاتدين كلام صاحب ربيع ان كلاهما مائة درهم او  
 اثنا عشر درهمين كلامهما ولا يصح الا بالاشهاد لا يجوز ان اعادوا الفضة النكاح فصح الذي لم يصح العقد الاول ولم يصح العقد الثاني  
 لا يجوز ان يكون النكاح بحضرة رجلين احدهما اصم فصح اصم دون الاصم فصح اصم في اذن الاصم اوصاح رجل ام  
 لا يجوز حتى يوجد ما هما ساد ذكر القاضي الامام ابو علي السدي في نكاح امير النكاح يصح بحضرة الاصحين  
 وان لم يصح الا بشروط حضرة المشهود ودون السلم وعامة المشايخ قال لا يجوز بشروط السلم وذكر ايضا العقد في  
 شروط السلم اثنا عشر فان هما كلام العاتدين ولم يوافقا فيسره قبل باي يصح والظاهر خلافه ومن سمع من رجل اذا تزوج  
 امرأة بحضرة تركين او يدين لم يوافقا كلام العاتدين قال ان امكنها ان يبرأ مسمعا جاز ولا كلام في النكاح اذا تزوجت المرأة  
 بشهادة اثنا عشر فصح عندنا من لم يسمع الاخر ثم اعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جاز استحسانا اذ كان المجلس  
 واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحكماء وروى الفضل بن علي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 في النكاح بشهادة الاثني عشر اما على قول القاضي الامام علي السدي في نكاح لا شك انه ينعقد لان عندنا شرط حضرة  
 اثنا عشر دون السلم وعلى قول غيره واذ كان مسلم كلام العاتدين ينبغي ان يصح وان لم يكن اياه لا وادار بشهادة اذ  
 تزوج الرجل امرأة بشهادة اربعة او خمسة فيمرا او بشهادة اربعة او خمسة فيمرا يجوز وان تزوجت بشهادة اربعة منها في ظاهر الرواية  
 يجوز وفي النكاح انه لا يجوز وان تزوجا بشهادة اربعة او خمسة فيمرا ثم تجازوا فصح لا بان ان يحجج الاب والمرأة بغير

تدعى جازت شهادة الابنين وان ادعى الاب

داية تحت لاقبل شهادة ابنه وان كان يشهد ابنيه  
من غيره ثم تجامد ان ادعت الام لاقبل شهادة ابنيها وان تجحد الزوج يدعى جازت شهادة الابنين وان كان  
شهادة ابنيه منها فابها جحد لاقبل شهادة الابنين وادان زوج الرجل شبهة ابنيه جاز الكتاب فان تجامد ابني  
وشهد الابنان عند جحد الزوج ودعى الاب الكتاب صغيرة لاقبل شهادة تجامد الكتاب كبره ان ادعى الزوج جحد  
الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وجحد الزوج لاقبل شهادتهما في قول الخليفة والى روية وقال محمد ربح  
تقبل الزوج ابنته البكره شهادة ابنيه تجحد ادعى الاب لاقبل شهادة الابنين على الرضا فالجامل

ان الشهادة اختصا وعلى اختصا تجوز شهادتهما على ابنيهما فيما يجحد الاب بمقوله وان شهد الابنيهما فيما يدعى الاب فان كان  
الاب فيه نفعه بخوان يشهد بمقدار يتعلق بحقوقه بالاب لاقبل وان لم يكن للاب فيه نفعه الا ان الاب يدعى لاقبل شهادة  
ابنيه في قول ابى يوسف ربح قبل هو قول الخليفة ربح واصل المسئلة رجل قال لبيده ان كذا كذا فان حرشده ابنا  
فلان ان اباهما حكم العبد فان كان الاب يجحد جازت شهادتهما وان كان الاب يدعى لاقبل في قول ابى يوسف ربح لانه يشهد  
وقال محمد ربح قبل لانه يشهد بنفعه والى المسئلة قبل شهادة الولد وشهادة الابن فيما باشره مردودة بالاجماع سواء  
باشره نفسه او غيره وبخضم في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل بالكتاب والوكيل بالكتاب اذا زوج الموكلة يحضر  
ابيهما وشاهد اخر جاز الكتاب وكذا الموزجت المرأة نفسها بشهادة ابنيها وشاهد اخر كذا الموكلة الرجل رجلا  
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الاب وشاهد اخر جاز ولو ادعت المرأة الكتاب  
على رجل وهو يجحد فانما تستأدين واختلفا في المحصة فشهد احدهما انه تزوجها بالثمن وشهد  
الآخر انه تزوجها بالثمن وخمسائة والمرأة تدعى الكتاب بالثمن وخمسائة جازت شهادتهما وتقتضى لها  
بالثمن ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تحت الكتاب وشهد الشاهدان على هذه الوجه لاقبل  
شهادتهما ولا يقتضى بالكتاب وان اختلفت الشاهدان في المكان او في الزمان لاقبل وان ادعت المرأة  
على رجل كانا تحتها فانما تستأدين بدين يقتضى بالكتاب ويجوز له لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال  
احدهما كان الكتاب يشهد وقال الآخر لم يكن يشهد وقال قول من يدعى الكتاب يشهد وكذا لو اختلفت  
الصحة والفساد على غير هذه الوجه ولو ادعت المرأة ان اباهما تزوجها ديس بالثمن

لم ترض ادعى الزوج ان ابنا زوجها في السر كان القتل قول المرأة فان قامت المرأة اليه انها كانت بنت فترى  
سنة ردت الفسخ و اقام الزوج اليه انها كانت بنت فان سئلت كانت اليه بنت المرأة اذا تزوج الرجل بنته  
شهادة السكران و سمو اكلهم العاقدين و هو اجازة الفسخ و ان كانا فوالديه كونه بمنزلة رجل تزوج  
امرأة بشهادة امرء و روى كان بطلان القول على انه عليه وال و سلم لا خلاف في انه يهود و كل فسخ يكون بشهادة امرء  
و يفسخهم عليه و ذلك كونه لا ينفذ ان رسول صلى الله عليه و آله و سلم اعلم ان ابنا و هو كافر رجل قال من يري و الشهرة و روى  
انه و المرأة التي في هذا البيت فعات المرأة بلبت ففسخ الشهرة و كانا بها و لم يردن ففسخها فان لم يكن في البيت المرأة و  
جاءه و الا فلا و كذا القول و كانت المرأة ففسخ الشهرة و كانا بها و لم يردن ففسخها فان لم يكن في البيت المرأة و  
تزوجت و انما يصير فبغيره و ان الولي و فعات المرأة فترى في بطنه البلوغ كان القول قوله و قوله القاضي بتحريمه العقد  
فان اجاز جاز و ان و بطل و ان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجازة الوكيل بالفسخ اذا ادعى انه اشهد عند  
العقد و انكر المكل كان القول قول الوكيل بالفسخ و ثبت الحرمة باقرار المكل بفسخ الفسخ و انكر المكل ففسخه و اذا اشهد الرجل  
على امرأته انها امته فان المهرى فالحكم انما بها المهر جازت شهادته و الا فلا و من شرط الفسخ الولي و هو شرط  
لصحة العقد و انما روى الجاهل و المالك و معلقوا في العاقلة ابا فانه اذا زوجت نفسها روى ابو سليمان عن محمد  
رح ان كانها باطل و روى و يخصصه غيره و انه ان لم يكن لها ولي يجوز ان كان لها ولي فترى على اجازة الولي ان  
ان اجازة جاز و ان و بطل سواء كان الزوج كافر او لم يكن الا انه اذا كان كفاها فان القاضي ان جدد الفسخ و لا يحل له  
ففسخه و قال مالك و الشافعي رح لا ينفذ الفسخ بعبادة النساء و زوجت نفسها او امها او توفت من غير اذن ظاهر  
الرواية عن عبيد بن ربيعة انه يجوز الفسخ بمرأته او بنته زوجت نفسها كقولها او غير كقولها الا انه اذا لم يكن كقولها كان  
لها و لا يرضى الا فترى و روى عن الحسن بن عبيد بن ربيعة انه يجوز الفسخ ان كان كقولها او ان لم يكن كقولها لا يجوز اصله و  
الروايات عن ابي بصير بن و الحسن بن زيات في ما انفقوا روى عنه الحسن بن زيات قال الشيخ الامام خمس الائمة و  
رح روى عنه الحسن بن زيات في ما انفقوا روى عنه الحسن بن زيات قال الشيخ الامام خمس الائمة و  
باب التزويج عليها من غير كفوفه و قال ابو بصير رح لا يحل ان يجعل العقد موقفا على اجازة الولي الا ان الزوج  
او لم يكن كقولها لا يفسخ فان كان الزوج مطلقها قبل الافقة الى القاضي و هو كقولهم طلاق عليها و كذا الايام و انما

والفعل وان مات صاحبها تزوجت ان وعلى قول محمد رجع ان لما قبلها زوجها قبل الرضا الى القاضي يكون متأكدا من رجع  
 لو اجاز الرضا بعد ذلك النكاح لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره ان يفرد بها  
 قبل التزويج بزوج آخر وان اجتمعوا على انها الراضية بالنكاح صح اقرارها بوجوب بشرط النكاح رضا المرأة اذا كانت با  
 بكرة كانت او ثنية فلا يملك الرضا اجبارها على النكاح عندئذ فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك لم يذ  
 المهر ولا الزوج فكنت لا يكون سكوتها رضا لها ان ترد بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك جبراني اوبني محمي او بغير  
 لان الرضا بالجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستيما فكنت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج  
 ولم يذكر المهر فكنت قال لان مهرها من رجل فقد نكحها لانها ضمت بنكاح الاستيما فيه والظاهر هو النكاح بهر  
 المثل والنكاح بغيره لا يجب مهر المثل وان زوجها مهر سمي لا ينفذ نكاح الرضا لانها ما ضمت بغيره الى  
 فلا ينفذ نكاح الرضا الا باجازه مستقبله وان زوجها الرضا بغيره استيما ثم اخبرها به النكاح فكنت ان اخبرها  
 بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر فاختلاف فيه يصح انه لا يكون رضا كما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج  
 والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فكنت كان رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفضيل الذي تقدم  
 في الاستيما قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فكنت لم يكن السكوت رضى استأمرها قبل النكاح او اخبرها  
 بعد النكاح لان الزوج اصل جهتها تمت الرضا ومن جملة ما لا يستأمر قبل النكاح فاعتل غيره احب الى لم يكن ذلك اذا  
 وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الى رد النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يطل به النكاح المسفحة  
 وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينفذ الشك بكون زوجها وليها فليتها بخير ففكحت كان ذلك رضا لان الشك  
 اشارة اسرور وان بكت فخلتوا فيه او يصح ان يكلمها اذا كان بخروج البيع من غير صورت يكون رضا وان كان من  
 الصورة والصياح لا يكون رضا وان اخذها السعال او العطاس حين اخبرت فلا يوجب السعال او العطاس  
 قالت لا ارضى صح ردها وكذا لو اخذتها ثم تركه فقالت لا ارضى صح الرد لان السكوت كان عن اضطرار ولو قال  
 لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان لا اريد به فزوجها فليتها بخير فكنت جازا النكاح  
 لان الرد قبل النكاح لا يدل على الرد عليه لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لا اريد  
 فلانا ولم تزوج علي ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد انعقادها على الحالة الاولى لم تبدل جهتها بالانكاح





جانا في داري وقلان نائل فيها نكاح الحالت بحيث في امينة لو قال له الحالت اخرج فبالي ان يخرج نكحت الحالت به  
 ذلك لا بحيث في امينة ومنها امرأة دلت ولما ائتمنى ان يسي زوجها بالولد نكحت لزمه الولد حتى لا يملك نفسه بعد ذلك  
 ومنها المهر برب له اذا قبض المهر في مجلس البتة نكحت الواهب يكون ذلك اذا قبض المهر برب له استحسانا وكذلك  
 في البيع الفاسد على الرأية التي قبض القبض باذن البائع لانادة الملك اذا قبض بخير البائع والبائع نكحت صح  
 قبضه ونفيه الملك ومنها ام ولد جارت بولد نكحت الولي حتى يمضي يوم او يومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك  
 ولو تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف فبلغ الى نكحت الولي لم يكن رضا فان قبض مهرها وجعلها بغيره كان رضا وان لم  
 الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته بغير ابنته من غير كفوف  
 فعلت بذلك نكحت قال بعضهم كوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول الجعفي يكون رضا لان على قول الجعفي الاب  
 ولي في الاصل من غير كفوف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة تروقت على الرضا كما لو زوجها من كفوف والي عنه  
 عدم الاب في ذلك بنزول الاب لما غير الاب والجد ليس بولي في الاصل من غير كفوف فلم يكن كوتها رضا كما لو زوجها  
 الابني من كفوف نكحت لا يكون كوتها رضا ولا بد من النطق رجل قال لاجنيت اني اريد ان ازوجك من فلان فقلت  
 بالخارسية توبه واني قال الفقيه ابو الليث لا يكون ذلك اذا قال قال بعضهم قولها توبه بداني وتوبها تروا في عرف  
 بلا واما يكون اذا قال توبه ذلك اليك يكون تركيلا في قولهم وذكرنا لطف عن ابني يوسف عبد استاذن براه  
 في التزويج فقال الولي انت اعلم يكون اذا قال ذلك اليك كان اذا قال فبالي رجل تزوج امرأة بغير ابنتها فبلغها  
 انجذعت كان نكحت قال بعضهم يكون اجازة والاولى ان يكون اجازة رجل تزوج ابنته ابنته فبلغها الخبر فلم تكلم ثم نكحت  
 في اليوم الثاني فقال لا ارضى بما فعل ابني وتزوجت يا خرف قال ابو القاسم الصفار ربح ان لم تعلم الزوج اولم تعلم احد اثنان  
 فلما علمت بذلك فردت بطل نكح الاب بكر زوجها ولها نقات بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضى بكون الولد  
 قولها ولو كانت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر وعندها قوم نقات قد ردت النكاح حين  
 الا انهم لم يسموا ذلك معنى لا يقبل قولها الا ان القوم اذ لم يسموا بها كان الثابت عنهم كوتها ثبت الرضى صغيرة  
 زوجها وليها غير الاب والجد نقات بعد ما دركت اني قد اخترت نفسي حين دركت لا يقبل قولها بخلاف الفصل  
 الاول لان خيار البورع ضريح النكاح ان قد نكحت مدعية بابطال الملك الثابت رجل زوج ابنته ابنته ولم

الرضا والمرحى مات زوجها قاتلته ورثته الزوج انها زوجت فغير امرها ولم تقبل النكاح ولم ترض ظاهرا  
 لها وقالت هي زديجي ابني باغري كان القول قولها ولها الاثبات وعليها العدة وان قاتل زوجي ابني فغير امرى  
 غير فضيت لا تتركها ولا يرثها لانها اقرت ان العقد وقع فمراته فاذا دعت العقد بعد ذلك لا يقبل قولها لان  
 التهمة كزوجها ابن عمها من نفسه هي بانته فليتها غير فكت ثم قالت لا ارضى كان لها ذلك لان ابن العم كان  
 اصليا في نفسه فغير ابني في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول الجعفي رحمه الله تعالى ولا استأمر في الزرع  
 من نفسه فكت ثم زوجها من نفسه جازاها ما رجل زوج رجلها امرأة فغير اذنه فليتها غير فقال نعم ما صنعت ابارك  
 امرنا فيها اذ قال كست لودعت كان اجازة الا اذا علم انه اودع الاستبراء سبق الكلام على وجه الاستبراء  
 في لا يكون اجازة فكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو ابرزاده في شرح الاكراد عن ابني فغير من سلام عن محمد  
 بن سلمة في قول قال لا بأس فانه لا يكون اجازة وروي عن محمد بن محمد بن قول نعم ما صنعت اوست اوست  
 يكون اجازة وبما صنعت لا يكون اجازة وروى ان سأل قيل انه اجازة ولو شاء القوم قبل التهمة كان اجازة  
 حتى تزوج بانته قاتل ظاهرا تزوجت المرأة بزوجه اقرت كان العصى اجازة بلوقه النكاح الذي باشره في الصغر  
 فالكائنات المرأة تزوجت بزوجه اقرت قبل اجازة العصى جازا النكاح الثاني لانها تملك يفسخ قبل اجازة الصغيرة  
 النكاح الثاني بعد اجازة الصغيرة نظر النكاح النكاح في الصغير مبرم المثل او بما يتجان الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه  
 كان تزوجا فنفقه باجازه العصى في البلوغ والنكاح مبرم كبر لا يتجان الناس فيه ولا الصغير اذ وجد ذلك لانها تملك  
 النكاح عليه مبرم كبر فنفقه بقدر الصغير على اجازة نفقه بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن الصغير اذ وجد جازا لانه  
 من المرأة لان مقد الصغير على الزوج لم ينفقه فلا طهارة الاجازة رجل تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير ورجل تزوج ابنة  
 الابن فغير امر الابن ثم ماتت ابنة الصغيرة قبل ان يخرج الابن الكبير يطل النكاح لان ابنة الصغيرة كان يملك ففسخ هذا النكاح  
 الموقوف وكان ربه قبل العقد بمنزلة الفسخ كما للمرأة اذا تزوجت نفسها من رجل فمات رجل قبل من ثابته فغير  
 كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل العقد يكون فسخا فذلك جهتا وان رجلا تزوج ابنته الباتة من  
 رجل فمات رجل قبل من الزوج ففسخ فماتت ابنة المرأة قبل اجازة الفسخ لا يطل النكاح الاب مبرم لان الاب  
 لو اراد فسخ النكاح لا يملك في قول ابني فغير في قوله ففسخ لان فسخ النكاح مبرم من رجل تزوج ابنة الاب

البائع امرأة غير اذنية يخرج الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب ان يقول اجرت الكفاح على ابني لان الاب يملك  
 ثل الكفاح عليه بعد النكاح فملك الاجازة عند تزوج امرأة غير اذن المولى ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فاجازها  
 لم يكن دخل بهن جائز كنفه ان افته لان الاقدم على الكفاح ان افته كان نفعا كنفه الاول وان افته فنفعت كنفه ان افته  
 نفه باجازه المولى والكفاح دخل بهن لا يصح كنفهن لان الاقدم على الكفاح الثالث في عدة الاول وان افته لم يصح فلم يكن  
 لها نفعا نه يصح اجازة المولى كما تزوجهن في عقد واحد وكذا تزوج عشرة نفوة غير اذنين في عقد متفرقة فبعضهن باذن  
 جميعا باذن خرافة السابعة والعاشره لانه لا تزوج الخامسة كان ذلك نفعا كنفه الاربعة قبلها فاذا تزوج ابنته كان  
 ذلك نفعا كنفه الاربعة قبلها فنفعت كنفها ابنته سبعة والعاشره على اجازتها ام تزوجت غير اذن المولى ثم باعها  
 المولى فاجازته وكفاحها الكفاح الزوج دخل بها صح اجازته المشتري وان لم يكن دخل بها الزوج اجازة المشتري  
 لانه اذا لم يكن دخل بها حلت للمشتري بملكه اليقين والحل ابيات اذا طرأ على الحل الموقوف بطله واما اذا دخل  
 بها الزوج يجب عليهها الهدية بها الدخول فلا يحل زوجها للمشتري فيصح اجازة المشتري وكذا الامه اذا تزوجت  
 غير اذن المولى فمات المولى قبل الاجازة فاجاز الوارث كنفها الكفاح المورث او الزوج دخل بها صح اجازة  
 الوارث لانها لا تحل للوارث وان كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا يصح اجازة الوارث لان الوارث  
 يموت المورث وحلت له بطل الكفاح الموقوف ام ولد تزوجت غير اذن المولى ثم اعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل  
 الحق لم يجز الكفاح يموت المولى لانه يجب عليها عدة الحق والعدة تمنع ففاد الكفاح والكفاح الزوج دخل بها قبل الحق  
 جاز الكفاح يموت المولى لان قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة الحق وكذا المكاتبه اذا تزوجت غير اذن المولى  
 فمات المولى فاجاز الوارث كنفها صح اجازته لانها لا تورث نفقة الكفاح باجازه الوارث وفي الصغير والصغيرة  
 اذا قل زوجت الصغير او الصغيرة اس لا يصدق الاب اليه او بتقدير الصغير في البلوغ في قول الجعفيين وكذلك  
 من ابدا اذا اقرب الكفاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل وقال صاحباه من يصدق ومولى الامه يصدق بالانكاح وخالفوا  
 في وضع الخلفات قبل الخلفات فيما اذ بلغ الصغير فذكر الكفاح فاد المولى اما الوارث المولى بالكنة في الصغير صح اقاربه وانصح  
 ان الخلفات فيما اذا اقر في صغرهما قبلها او المكر المصح اقاربه واد المولى بعد بلوغه لم يصح عليه اقرار المولى في قول  
 الجعفيين وجعلت وسكوت الكبر جعل في استيثار المولى قبل الكفاح وكذا اذا تزوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها رسولا في الاستيثار

ادنى الاخير ولا يشترط المدد ولا العقد في المهر المثل فان اشترى الغرض لا بد من المدد والعقد وسكوت الثيب لا يكون فيه  
 ولو صارت ثيبا بالوصية او ميا لولا استتار او بدور الزمان كان سكوتها رضى وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول ابي حنيفة رضى  
 ولو صارت ثيبا بالوصية في مخرج او شبهة مخرج او ملك يمين لا يكون سكوتها رضى ولو دخل بها زوجها ثم وثق بغيرها فقات  
 لم يضر في تزويجها كاتر من الابكار وكذا زوجها الى الاية فقلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضاه ان لم يكن الاقرب غائبا غيبة  
 مستقلة ولو كان اب البكرية او زوجها الاية فقلت فسكت كان سكوتها رضاه انما غاب عن نهم الاولياء بمنزلة المولى في ذلك  
 المولى اذا تزوج الثيب رضيت بغيرها ولم يظهر الرضا عما كان لها ان تزوج ذلك ولا يقبر الرضا بالثيب وانما المقبر  
 في الثيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضا نحو التكرير من بوشى طلب المهر وقبول المهر دون قبول الهبة وذلك  
 في حق العلام اذا اسئل الشهود المجارية من رضاها بالكلية ولم يتردوا الى وجهها فسكت ان لم تكن المجارية الرضا بجواز الكفاح  
 فيما بينهم وبين ربهم وان كثر المجارية الرضا لا يجوز لهم ان يشهدوا على رضاها حتى يظروا الى وجهها ويسألونها فسكت ان كانت  
 بكرا او تحطم ان كانت ثيبا الثيب اذا تزوجت بغير علم بالثيب هم بغيرها فقات اجرت الكفاح على ثمين دينار فقات اجرت الكفاح  
 على ان يزيد على ذلك لا اجرة الكفاح الا بزيادة كذا لم يكن ذلك رد او لا يبطل كفاها حتى لا واجازت بعد ذلك مع اجازتها  
 ولو قات لا يجزى الكفاح ولكن ردولى يكون ذلك رد الا لثمن المهر ان اذا تزوجت بغير اذن الاب امرأة ودخل بها فقلت الخبر لا ب  
 رد كفاها قال لا يجب على البكر المدد ولا العقد ولا العدا ولا التعذر فلا بد من رضيت نفسها منه مع علمها ان كفاها لا ينفق فقد روي  
 يبطلان جميعا اذا تزوج العبد بغير اذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في الكفاح يبطل كفاها ولو قال المولى لا ارضى ولا امسره  
 ادخل لم ارض ولم اذن وقال لها كاده ذكر في السنن عن ابي بصير رضى انه يكون ذلك رد الكفاح العبد وكذا لو قاتت البكر ذلك  
 وصلا فقال لا ارضى ولكن رضيت جازة مستحسنا رجل طلب بكر لمن ابها فقال الاب مرا كذا في بستر هرو كذا رداست  
 فزوج الابن اذ فقلت لها الخبر فسكت ثم تزوجها الاب بعد ذلك من رجل آخر فقلت لها فسكت جاز كفاها الاب لان الاية ليس بوسيلة  
 فلم يكن سكوتها في مخرج الاية اذا تزوجت الصغير او الصغير بغير اذن المولى بطلان كفاها حتى يجزى البكر والمدد والامانة اذا  
 اذا تزوجها بغير اذن المولى ثم اعتاد جاز كفاها من غير اجازة **فصل في نكاح المماليك** لا يجوز نكاح  
 العبد والمالك والمملوك والمملوك بغير اذن المولى لا يسيد ذلك مستحسن البعض على قول ابي حنيفة رضى ويجوز نكاح  
 المولى على العبد بغير اذنه والمكان كبريا كما يجوز نكاح الامة بغير اذنه رضى في رواية وهو قول الشافعي رضى لا يملك المولى

المولى ابا العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمحابة وانها ولو كانا صغيرين وكذا زوج المولى محابة التفسير  
غير انهما نفقت لا يسلط لكل المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى وان عجزت بطل نكاحها. <sup>١</sup> المهر ما ولو زوج محابة التفسير  
امراة غير ان ذنبتك او عجز لا يسلط لكل المولى لكن يجوز الا باجازه المولى وما يجب لامة والمدة مائة وامر من المهر نكاح او جبر  
من شئت به يكون للمولى مهر المكاتبه ومقتضى البعض يكون له المولى وانما واجب المهر على العبد نكاح باذن المولى يدر فيه وما يجب  
على المكاتب والمدة برسميان في ذلك وما يجب على العبد غير ان المولى من ذلك يواضع به بعد القس وليس للرطل ان يزوج  
عبد ابنة الصغير ولا ان يزوج امه والجد غير الاب وكذا الوصي والقاضي والمناوض في مال الغاوصة واما شريك الثمن والمضار  
لا يمكن تزويج الامة في قول اخيه ومحمد وكذا العبد الماذون والمكاتب لا يمكن تزويج الامة واحد اعلم بالصواب <sup>٢</sup>  
**فصل في منع عقد القسولي** رجل يزوج رجلا امراة غير ان ذنبتك لم يكن لها العقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد  
والى يوسف مع الاول وفي قول الاخر ان يفسخ العقد العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو القسولي  
ان يزوج رجلا امراة غير ان ذنبتك لا يفسخ وكذا الزوج اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخا الاول وعاقدة  
الفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجل يزوج امراة بينهما فزوجة تلك المرأة ومطالب عنها ففسخ فان  
الوكيل يملك الفسخ بالقول ولزوج اخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول وعاقدة يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول ومدة  
رجل يزوج رجلا امراة غير امه ثم ان الزوج وكله ان يزوج امراة غير عنها فزوجة اخت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول وكل  
ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقدة يملك الفسخ بالقول والفعل مسيا ومدة رجل وكل رجل يزوج امراة غير عنها فزوجة  
امراة ومطالب عنها ففسخ فان الوكيل هذا العقد فسخه فزوجة اخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول **فصل في الوكالة**  
رجل له ابن ولانته فأكده الاب ابنه على ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من اتزوج فزني فزني ثم امر به فزني فزني فزني  
الاب ونهى ابنته الابن قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا النكاح لمان احد انه لما قال به فزني فزني فزني  
في تزويجها فكان الكلام احتملا يحتمل انه لا يرد ذلك المرو وان كرهه الاب ولانته لا يرد به في حالته النصب للوكيل ولان نكاحه  
الكلام لا يرد به التحقن قال الله تعالى في نكاحه فليكون ومن ثمة فليكن نعم قال لانيته اخيه الشيب انه اريد ان يزوجها من فلان  
فقال يصح فلانها لم يمت فالتا لا ارضى ولم يعلم العلم بذلك فزويجها باجازه في قول اخيه في قول اخيه فلا يفسخ  
بكل العلم بالتمه وكذا رجل يزوجها من فلان بالتمه ودمهم فزويجها الوكيل تخمسها فلما اخبرت بذلك قالت لا ينبغي



[illegible]



الفاقد لا يكون كذا البتة والعصاة ملكة كان الفاسق او لم يكن وهو اختيار شيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
المؤخر في ظاهر الرواية عن ابي جعفر عليه السلام لا يغير الحرة ويكون البتة كذا للظاهر في قول محمد بن ابى يوسف رحمه الله والرواية  
عن ابي جعفر عليه السلام صاحب الحرة المرتبة كالبيضاء والحجامة والحائض  
والعصاة وهو صحيح لان الناس يستعملونهم ويقل بها انتقالات غير زمان في زمن اخيطة رحمه الله كذا لا يبدون الدماء في الزنا  
منقطة وتبدل ذلك في زناها وانما لا يبدون الكفاة واختلاف في العقل قال بعضهم لا يغير وقال شيخ الامام الزاهد علي  
بن محمد البرودي رحمه الله انفسه يكون كذا العلوي لان بشره حب فوق ثمره انفسه اذا زوجت نفسها رجلا لم يكن  
لها بها من النسخ الا لان يكون من اهلها وان زوجت انفسه لم يكن لها انفسها من اهلها وانفسه من اهلها انفسها  
فاحت كان لا وليا لها بها الجيرة بالسبب الى تمامها من قبلها انفسه اذا زوجت المرأة نفسها غير كذا كان لا وليا من النسخ  
والنسخ ولا يكون النسخ لعدم الكفاة الا في العاصي لا في غيره وكذا هو من النسخين تيسر به دليل في قول عالم طاعة في النسخ  
الا انفس من له ولاية عليها كذا النسخ بخلاف العلوي والرواية الغيب بعد بعض فلا يكون هذا النسخ طلاقا فان كان ذلك قبل  
الرجوع والخلوة تسقط كل المهر والمدة عليها وان كان قبل الخلوة الصحيح كان عليه كل المهر والمدة والى ان النسخ الثاني  
الحق فيها كان الكساح الثاني من جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والايلاء والوارث اذا زوجت المرأة نفسها من غير كذا  
كان لا وليا من النسخ ما لم تكن ولا يسلط حتى الولى يسكت به ما علم وان طلق الزمان وان قبض بها غيرها لا يسلط حتى وان لم يقبض  
ولكن خاص من زوجهما في بقية المهر والمدة بطلت بعد استحسانها اذا زوجت المرأة نفسها غير كذا ورضى به اجد الاول ان لم يكن لهذا  
الولى والى من غيرها او منه في الاول لا من النسخ ويكون ذلك لمن فوته وان زوجهما الولى بطل بها ثم بطلت من زوجهما بالطلاق  
ثم زوجت نفسها با الزنى فيرى كان الولي ان النسخ والى الطلاق رجلا لم يكن له انفسه ولو زوجت نفسها غير كذا بطل  
بها ثم نسخ العاصي العاصي بخبره الولى ثم زوجهما به الرجل في العدة غير ولى ثم فرق العاصي عنها قبل الرجوع كان على الزنى  
كل المهر الثاني وعليها مده مستقبلة في قول ابي جعفر عليه السلام وقال محمد بن زكريا لا مهر على الزنى وعليها بقية العدة الاولى  
عند محمد رحمه الله وقال زكريا لا عدة عليها اذ هي مسأله على هذا الخلاف منها بقية المسئلة ومنها انما اطلق الرجل امرأته  
المدة لا تطليقة بانتهى ثم زوجهما في العدة ثم طلقها قبل الرجوع في الكساح الثاني عندها عليه كل المهر وعلى قول زكريا رحمه الله نصف  
المهر الكساح الثاني ومنها اذا اطلق امرأته بانتهى بعد الرجوع ثم تزوجهما في العدة ثم ارثت والى ابا عبد الله ثم سلمت على قول ابي جعفر

اجتنقه والى يوسف روح عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر روح لا يجب عليه المهر الثاني في نفسها المكفوة اذا كانت امة مطلقا  
 بعد الدخول تطلقه بانته ثم تزوجها في العدة ثم اختلفت فاختارت نفسها قبل الدخول ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطلقه  
 بانته ثم تزوجها في العدة وقعت الفرة بينها باللعان او بخيار البلوغ عند ايجيقه والى يوسف روح الدخول في النكاح الاول  
 يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تامة المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر روح الدخول في النكاح الاول لا يكون  
 دخولا في النكاح الثاني ولا في العدة الا ان عند زفر روح يسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد روح لا يسقط ذلك  
 لو كان النكاح الاصل فاسدا ودخل بها او كان عليها شبهة ورجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقها  
 قبل الدخول ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقت الفرة بينها ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم تزوجها قبل ان  
 لا يجب المهر الثاني في قول الثاني ولو كان النكاح الثاني في العدة فاسدا ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم تزوجها قبل ان  
 كما قال محمد وزفر روح في العدة المتعدت بجل تزوج امرأة وانتهى الى بقية ثم ظهر له من غيرهم فالتحان ما ذكره شرعا من غير  
 هو كونه لها بما ظهر بان تزوج عريضة على انه عريضة فظهر انه تزوج عريضة فاذا ابرع على كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا  
 مما ذكره وليس كونه لها بان تزوج عريضة على انه عريضة فاذا ابرع على كان النكاح لازما في حقها ويكون للاولاد ما لا يترافض اذا كانت  
 ما ظهر شرعا مما ذكره وليس كونه لها بما ظهر بان تزوج عريضة على انه عريضة فاذا ابرع على كان لها حق الفسخ وان حوت كان للاولاد  
 حق الفسخ والتحان ما ظهر شرعا مما ذكره وهو كونه لها بان تزوج عريضة على انه عريضة فاذا ابرع على كان لها حق الفسخ عند صحابنا  
 اختلفت من خلافه وزفر روح وكذا الكون زوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا ابرع اخره لايه او علمه لايه كان لها حق الفسخ وان  
 كفوا لها رجل تزوج ابنة الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب السكر فوجده شربا من سائلت الصغيرة وقالت لا ارضى قال القاضي  
 ابو جعفر روح ان لم يكن اب البتة شرب السكر وكان غالب اهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لان ذلك الصغير لم يرض له  
 الكفاة وانما تزوجها منه على ظن انه كفؤ وذكر في الاصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم انه تزوج ثم ظهر انه عبيد اذن له سيف  
 النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولاد وان تزوجها الاولاد برضاهم ولم يعلموا انه تزوج ثم علموا انه كان عبيد لا خيار له منهم  
 عند ذكر الزن ان تزوجها ثم ظهر انه عبيد كان لهم الخيار ودلت المسند على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلا ولم يشترط  
 لها الكفاة وقدم المرأة ان كفؤا ليس كفؤا ثم ظهر انه غير كفؤ لا خيار لها وكذا الاولاد اذا زوجوا برضاهم ولم يعلموا عدم الكفاة ثم  
 علموا ان شرط الكفاة او خسر لهم بالكفاة تزوجها ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار والسكران اذا تزوج ابنة الصغيرة ونص





الرصول اليه والانتفاع به بزيادة كان بمنزلة وليت فان كان زوجه الالبه ثم غيرها كان محققا في المهر من زكلك الما بعد  
واذا تزوج الرجل ابنة امرأة بالشر من مهرتها او تزوج ابنة الصغيرة باقل من مهرتها او زوجها في غير كنفه او تزوج ابنة  
الصغيرة او امرأة وليت كمنزلة ابنته في قول الخليفة روح وقال صاحبها روح لا يجوز ولا يجوز اطلاقه لا يجوز ذلك من غير اطلاق  
والجدة دال من القاضي واذا بلغ الصغير او الصغيرة وقد زوجه الاب والجدة لا خيار لها ولا خيارا للبوط في كتاب غير الاب  
والجدة من الخليفة ومحمد روح وقال ابو يوسف روح لا خيار لها واذا بلغت وهي بكر فكت ساقط خيارها فان اخارت  
نفسها كما كت واشهدت على ذلك مع ثمانية الكلام والجماعة التي هي في بطل خيار البلوغ لم يكت بها ولا يقتصر على  
المجلس وهي على خيارها لم تنفس على الرضا او تفصل بايل على الرضا نحو الكتيلين من الرضى وطلب النفقة وان اكلت من طعام  
او خذت كما كانت في خيارها وخيار البلوغ بخلاف خيار النكاح من وجه واحد ان خيار النكاح يبطل بالقيام للمجلس  
وخيار البلوغ في الكلام والنياب لا يبطل بالقيام للمجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر فذا راسخ ان  
الصغيرة اذا اقامت لم اعلم بخيار البلوغ فانما سكت لاجل ذلك واذا قدر وبطل خيارها او اذقت اذ اقامت ذلك فذرت  
ولا يبطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان منها ان خيار النكاح ثبت لا من دون الكلام وخيار البلوغ ثبت لها جميعا ومنها  
ان في خيار النكاح لا يبطل بالسكوت والكنات كجواز خيار البلوغ يبطل بسكوت الجدة ومنها ان نسي في خيار النكاح لا يترفع  
الفرقة على التعاقل ثبت نفس الاختيار وفي خيار البلوغ يقع الفوت ولا يبطل النكاح بالمضي القاضى القدر منها فان كان ذلك  
قبل المذلول سقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل او من قبل المرأة وبعد المذلول سقطت شي من المهر الصغيرة والصغير  
خيار البلوغ في النكاح القاضي في اظهر الروايتين من الخليفة وهو قول محمد روح واذا تزوج ابنة الصغيرة وضمن لها المهر من  
زوجها مع الزمان فاذا بلغت واخذت الاب بالضممان لم يرجع الاب على الزوج النكاح الضمان غير له و يرجع النكاح بانه  
فان كان ضمان الاب في عرض موته لم يصح وان تزوج الاب ابنة الصغيرة امرأة وضمن فله المهر النكاح في صحة الاب جاز وان اخذت  
المرأة المهر من الاب في العياس يرجع الاب على الصغيرة في مال ولا استحسان لا يرجع ولومات الاب اخذت المرأة المهر  
من تركته فلا اثر للزوجة ان يرجع في نصيب الصغيرة ذلك من ماله اطلاقا لا تزوج ولو كان الابن كبر او ضمن من الاب غير امره  
في صحة ثبوت واخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالاجماع ولو كان الاب ضمن المهر من ابنة الصغيرة في عرض موته لا يصح  
الضمان والنجارين كالعبيان في ذلك ولو تضمن من ابنة الصغيرة وادى كان تطوعا

عن الاداء انه يردى ليرجع اليه لكونه مظهر عا ولا يردى اليه لكونه ابا على كره منها خلا فالتامنى مع ولى التبع لا يردى  
بالاجماع وان زوج الكبرياء العاقلة ابراهيم كذا او عبد فرضت بالسان جازى قول الحقيقة الى يوسف ربح وقال محمد  
لا يجوز ان يكت لا يجوز بالاجماع واذ بلغ الابن سنه اربع سنين وولايته الاب عليه في ماله نفسه واذ بلغ عاقله ثم اوصا  
مستورا بل تعود ولاية الاب في المال والنفس استقلاله قال ابو بكر المصنف لا تعود في قول الى يوسف ربح ويكون الولاية مستطاعا قل  
محمد ربح تعود ولاية الاب في المال والنفس استحسانا وقال محمد بن ابراهيم المصنف انى ربح عنه تعود ولاية الاب وعلى قول فرغ ثبت  
الولاية بالسلطان واما ما ذكره الاب اوصا مستورا بل يكون الابن ولاية المقر في ماله ونفسه فهو على اختلاف الذى ذكرنا في الابن  
اذ اخرج امرأه بارت الى القضى وقامت الى ايرمان تزوج وليس له ولا غير منى احد فطلقه حتى ان ياذن لها بالكنح ويقول  
لها اذنت لك ان لم تكن فى حرجية ولا عريه ولا علكه ولا ذات فزوج ولا فى عدة الفير كذا كذا لو كان معها على فانى ان يزوجها بكان  
لها حتى ان ياذن لها بالزوج وان لم يكن لها على ولا يزوج الا احتياط ربح لا يزوج الى القاضى حتى يزوجها القاضى باذنها او اذنها  
بالكنح وان كسرت ان يزوج الا الى القاضى بطلب بابا بالزوج فخرج الاب ان كان زوجهما من رجل والرجل غائب  
فاقام الاب نية على ذلك قال الا ليقف الى غيبة لانها قامت على غائب ليس عندهم حاضر ولا اب ان يزوجها فان الى الاب ترش  
الا الى القاضى حتى يزوجها او تقبض نفسها قالوا ذلك اولى لها من ترك الكنح لان محمد ربح الى قول الحقيقة ربح فى الكنح  
يفرولى غير الاب والجدة اذ تزوج الصغيرة قالوا الا لفظ ان يزوجها من مرة مبرمسي  
ان لو كان فى التسمية نقصان فاقس ولم يصح الكنح الاول يصح الكنح الثاني في غير الشئ والثالث ان الزوج دخلت بطلاق امرأة  
تزوجها بلفظ ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة اتزوجها حتى طلق فاذ اتزوجها بلفظ الكنح الاول ربح عليه الطلاق فخل  
بالكنح الثاني والكنح المزدوج هو الاب او الجدة حتى ايضا ان ياشتر الكنح على هذا الوجه مرتين عنه الى يوسف ربح لا ذكرنا  
من الوجهين لان غيبه ما ناب والجد لا يمكن الكنح باق من مهر الشئ فقصا فاشا كما لا يمكن غير الاب والجدة عند الكل واما عند  
الحقيقة ربح يمكن الكنح باق من مهر الشئ فباشتر الكنح مرتين على هذا الوجه احتياطا للزوج الثاني واما ياشتر الكنح الثاني في غير  
تسمية لانه لى المهر الشئ الثاني وعند البعض ان الرجل اذ بعد الكنح فى المكة يزوجها مهران ربحا ترش ذلك الى قاض  
يرى ذلك فقصى بالمهرين الى اذ اخرج زوجها مطلقا فقول ولاية والكنح بجن وطبق لا يفيد تصرفه فى نفسه وماله فى حاله جزئ  
ربحة ذلك فى حاله لا فاد فكلوا فى الجزن المطلق قال ابو يوسف مع مقدرا بكنه كسنة وقال محمد ربح هو مقدرا بالشهر

بالشهر في الصوم وفي الزكوة مستندة عن أبي يوسف في ربح المال في الحرمة **باب في المحرمات**  
 حرمة النكاح على أربعين مؤبدة وغير مؤبدة فالمرأة تثبت بالنسب والرضاع والعصمة أما المحرمات بالنسب فمقتضى  
 قتالي قوله حرمت عليكم أمهاتكم وآبائكم وأزواجكم وأبنائكم وأخواتكم وأحفادكم وأصهاركم فمقتضى قوله  
 وكذا البنت وأولادها البنت وإن سقطت وبناات الابن كذلك المحلوق من أمه الزنا حرام من أمه الزنا حرام من أمه الزنا حرام من أمه الزنا حرام  
 المأخوذات وإن سقطن وكذلك بنات الأخ وأخواتهن وكذلك أعمامهن وأخواتهم وكذلك أعمامهن وأخواتهم وكذلك أعمامهن وأخواتهم  
 أم الله حرام ومنه العمه لاب وأم أولاد كذلك ولما عتد بهن لإمام التحريم وأما المحرمات بالرضاع فما حرم من النسب  
 يحرم بالرضاع وأما فروع الرضاع فمقتضى ما سئل منها تحريم على الرجل اخت ولدته من النسب ولا تحريم اخت ولدته من الرضاع  
 ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج حبة ولدته من النسب ويحل حبة ولدته من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بأم  
 أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع حسن كرسائل الرضاع بعدتها في باب على حدة وأما المحرمات بالنسب  
 بالعصمة والنجاسة والبطي فلا كان ومن شبهة أوزنا أما المحرمات بالعصمة فمقتضى الاب والجد من قبل الاب أو الام وإن طلق  
 ومكسوة الابن وإن البنت وإن سقطت وأم المرأة وحدها القربى والبعدى دخل بالمرأة أو لم يدخل وبنت المرأة  
 وبناات أولادها وإن سقطت النكاح دخل بالمرأة وأما المحرمات بالوطي للحلال وطؤرة الاب والجد وإن طلق بالبلع المين  
 وطؤرة الابن وإن سقطت وأم المرأة وحدها وإن طلق وطؤرة الاب والجد وإن طلق وطؤرة الاب والجد وإن طلق وطؤرة الاب والجد  
 عن شبهة هي البخارية أشتركت في رين غيره وإذا طلقها أصحها يحرم عليه أصولها وزوجها ويحرم الموطورة على أصولها  
 وفروعها الزنا في القبل فمقتضى الوطى المحلل في ذلك من ناء وطى الصغيرة التي لا تشبه لا يوجب حرمة المضاهرة في قول  
 أبي حنيفة ومحمد وعليها بذلك الجمهور وبغير ذلك وقال أبو يوسف يوجب حرمة المضاهرة وتحكم في المرأة التي تبيع غيره  
 الشهوة قال بعضهم إذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وإذا بلغت خمس سنين لم يبلغن أما اثبتت أو سبع أو  
 ثمان أو كانت بعد ثمانية فقد بلغت حد الشهوة وإن لم تكن قال ثني عشرة وعن أبي يوسف عن الكناات أنه خمس سنين  
 ونسبها في شبهة ولا توقيت فيه رواه عن أبي حنيفة في رواية عن أبي حنيفة من أن طلقها ولم ينفصتها ثبت حرمة لها  
 وإن انفصا لا تثبت وطى أبي يوسف في الزنا وإذا وطى جارية هي بنت خمس سنين في البرزومات ولا يدرى أنها  
 تشبه حرمة عليها إذا قال الفقيه أبو الليث ما دون خمس سنين لا تكون شبهة وعليه القوي الزدخ الحلال إذا وطى

اذا دخلت المرأة فافتح لثورتها الاولى وانما الحرة بدواعي الرطب اذا سبها او قبلها بشهوة ثبت حرمة المصاهرة وان انكر  
 الشهوة كان القول نورا لان يكون من انتشار الاثر والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وان سبها او قبلها ثوب صفيق لا يصح له  
 المسوسة ولكنها الى به لا ثبت الحرمة والحكم الثوب رقيقا يصل اليه حرارة المسوسة وليست ثابتة الحرمة كالوس تجردا  
 وكذا الوس اسفل الخف الا اذا كان مغلا لا يصل اليه القدم ومن المرأة الرجل في الحرمة كمن الرجل المرأة ولو قبل الرجل ام امرأ  
 ثبت الحرمة ما لم ينظر اليها بشهوة وفي المس المعلوم ان كان عن الشهوة لا ثبت الحرمة لان قبيل النساء غابا يكون من  
 شهوة والمعاينة بمنزلة القبيل كذا ذكره في الجان الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي من انتشار الاثر عند ذلك ان كانت  
 منتشر قبل ذلك وان كان منتشر قبل ذلك فطارة الشهوة زيادة الانتشار اشارة وفي الشيخ والعين علامة الشهوة ان  
 يخرج قلبه بالاشتغال ان لم يكن متحركا قبل ذلك فحدث شهوة ان يزداد التردد الاشتغال وقال عامة العلماء ان شهوة  
 ان يحيل قلبه اليها ويشتهي رايها انظر الى الفرج من شهوة ثبت حرمة المصاهرة عنه نأخذ حكمه في النظر الى الفرج الذي  
 ثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى ثوب المعانة وهو رواية عن محمد بن صالح قال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى  
 الفرج وهو رواية ابن رستم عن ابي يوسف بن علي القتيبي حتى قالوا لو نظر الى فرجها حتى قامت لا ثبت حرمة المصاهرة وانما يقع  
 النظر في الداخل اذا كانت قاعدة مكنته وانظر الى دبرها لا ثبت الحرمة ولو جاس الرجل جلا لا يحرم على الفاعل ام المفعول به  
 وانتهى ذلك لولا طمارة لا يحرم عليه ايها وانتهى لوس امرأه شهوة فامنى النظر الى فرجها فامنى ثبت حرمة المصاهرة  
 ولوس شهوة امرأه عن شهوة قالوا لا ثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكسانيات انها ثبت اذا تجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون  
 محررا لانتهى لا يحرم عليه كحلها انبها على القيد وهو دليل على ان الحرمة ثبت بالوطئ الحرام فثبتت به حرمة المصاهرة ولو نظر  
 الى فرج امرأة عن شهوة وراى سترتين او بياض يسترين فرجها ثبت حرمة المصاهرة ولو نظر في امرأة وراى فيها فرج امرأة  
 فنظر عن شهوة لا يحرم عليه ايها وانتهى لانه لم يزد فرجها وانما راي كسها ولو كانت المرأة على غرض او على نظرة نظر الرجل  
 في الاثر راي الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء راي الرجل فرجها في الخارج فنظر عن  
 شهوة ثبتت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة وخطبها او صام صوم رمضان او صام ثم طلقها روى انا عن محمد بن  
 ابي جعفر ان يترجم بابتها لو نظر الى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة او نظر الى فرجها عن شهوة لا ثبت الحرمة ولو اركب امرأة  
 او انزلها ومنها ثوب صفيق لا ثبت الحرمة وكذا لو اقبل على امرأة لا ثبت الحرمة وكذا لو جاس ثوبه لا ثبت الحرمة واذا كانت



مع انبثاق شهوة الهام في زناشئ فيه الرجل به الى امرأة ليحيا معها صابت به الرجل انبة المرأة فعرصها باصبعه  
على فلق انها امرأة ان وقت يده على الانبة ويخشيها عارها عليه امره انه وان كان فلقين انها امره له وجود لمس عن شهوة  
وان استغنى الشهوة فالقول الزرع لانه يكره الحوت واذ انشر الرجل الى زوج انبة غير شهوة فتمنى ان يكون له جارية عندها  
فوقت من شهوة مع وقوع بصرة فالزنا كانت الشهوة وقتت الى انبة حرمت عليه امره وان كانت الشهوة وقتت على انبة  
تمناها لا تحرم لان نظريته به الصورة الى الزوج لانه لم يكن من شهوة امره لانه زوج جده يكون محرما لها ان كان دخل بالجمعة  
كانت الجمعة من قبل الاب من قبل الام واما زرع نبتها وزرع ولدها يكون محرما لها دخل بها اذ لم يدخل لان النبت لا تحرم بنفس  
الخص الام فلا تحرم بنفس لخص الجمعة الامام محرم بنفس لخص انبة هذا تحرم بنفس لخص انبة ونبت الابن ولا بأس للمرأة  
ان تزاوج ابن زوجها لانه محرم ولكن لا زواجها لانه يضمن قلبه شيئا من شهوة حرمت في المنم فهرت الى زناشئ الهام  
واقتصر لها ابو الهام بانه ثمان سنة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع انشئ ان تحرم والدتها على ابها واطي العصى الزرع  
كالحاج تملأ بغيره واطي الهام في ذلك قالوا ليس الذي يحاس ان يحاس ويخشي ويخشي النساء من شدة واما المحرمات على سبيل ان  
سببه منها الزيادة على الله والمشرع والله والمشرع لا حرام هو الا بدع من المزارع والامام وما المحكوم له ان تزوج  
امراتين لا غير فله اذا تزوج الموصى على العاقب جاز كخلع الاربعة الاول ولا يجوز كخلع النخاسة وان تزوج غساق فيقته  
فله الكل فله العبد اذا تزوج ثلث عشرة ولو تزوج الموصى غساقا لم يملكه وان تزوج من على العاقب جاز كخلع الاربعة الاول  
بينة بين النخاسة على الكل وان تزوج من جملة ذرية وبين الكل في قول اخيه في والي يرصد مع وان تزوج واحدة ثم ارجعها جاز  
كخلع الواحدة لا غير فقال محمد وزرودا قضى مع لان نكاح منهن اربا كيت ان تزوج واحدة او ثنتين عشر شهوة على العاقب جاز  
كخلع ان سنة والناشرة لانه لا تزوج التي سنة كان ذلك دليلا على فساد كخلع الاربعة قبلها فلما تزوج النخاسة دل على فساد  
النكاح الاربعة قبلها فخرج كخلع النخاسة والناشرة ومنها المحرم بين الاثنين كخلع امرتين ان تزوجها بجملة بطلان وان  
تزوجها على العاقب مع الاول وبطل الثاني ومنها المحرم بين الاثنين واما اوطي الرجل اخت امراته يشبه به بنجب الهامة على المودة  
واما من تقصص بهها لا يحل له ان يعاها المكورة ولو زناشئ استمرى اثنين لميس له ان يعاها فان واطي واحدة منها لا يحل له واطي الاخر  
معي يحرم زرع المودة على نفسه جميع او بجهة او صدقة او كتابة او عن او تزويج وان واطيها لميس له ان يعاها واحدة منها حتى يحرم زرع الاخر  
كما وان باع واحدة منها او تزوج او وهب ثم ردت اليه لميس له ان يعاها واطي المكورة تزوجها وانفقت عندها

عنها لم يشأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى على نفسه باقنا ومنها يلحق بينها وبينها حكمها اذا ملك است مكره لم يشأ المكره  
 ولو ملك جارية ودولها ثم تزوج اختها جاز الخلع عندنا ولا يشأ واحدة منها حتى يحرم المكره على نفسه باقنا ولو تزوجت اخت  
 سادف كخما ثم دارهما لان تزوج واحدة منها لمحال وان تزوج بها في عقدة وقد تحسد فقامها ودولها كان عليها العدة  
 وما دامنا في العدة لا يجوز الخلع احدنا فاذ انقضت عدة احدنا جاز لان تزوج الاخرى ولو تزوج امرأة ثم كحلها جاز  
 الخلع الاواني وبطل الخلع انما فيه فان وطئ انما فيه لم يشأ الاواني حتى تنقضي عدة انثائه ومنها اذ لم يصح بين الاثنين في الخلع عدة  
 الخلع اذا تزوج امرأة واختها في عدتها من طلاق بان في الخلع صحيح او في العدة من الخلع فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج  
 المعتدة اخبرني ان عدتها قد انقضت وذلك في عدة تنقضي في مثلها المدة كان له ان تزوجها بائنا او بغيرها سواها عندنا خلافا  
 لمزفر خلافا لثالثي مع الكائن الطلاق رجعا ومنها يلحق بين الاثنين كحدا عدة عاق حصرتها اذا اتمت ام ولد و كان عليها  
 الاعدة وبطلت جفص ولا يخل له ان تزوج بائنا او بغيرها سواها في عدتها فزوج وقال ابو يوسف ومحمد ربح بغير كلاهما  
 وقال ابو حنيفة ربح لا يجوز الخلع الاث ويحوز الخلع الابن ومنها يلحق بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له ان تزوج امرأة على  
 ولا على نالتها ولا على ابنتها اختها ولا ابنة اختها ولو تزوجها مالا يصح كخما مالا اكل لم ائمن لو كانت احد لهما ذكره والاخرى  
 انما يحرم الخلع فيها لا يجوز ان يلحق بينهما في الخلع الا في مسئلة اذ لم يصح بين امرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه  
 يجوز ذلك ومنها يلحق بين الحررة والامة في الخلع من كخما مالا يصح كخا الحررة وبطل الخلع الامة وان كحل الامة ثم الحررة  
 صح كخما مالا ولو كحل الحررة ثم الامة لا يصح كخا الامة ولو تزوج الامة حررة في عدوتها لا يجوز في قول ابو حنيفة ربح خلافا لصاحبه ربح  
 ولو لم يصح بين خمس جوارا واربعة لهما في عقدة صح كخا الامة ولو تزوج حررة وامة معا الحررة في كخا الغير او في عدة الغير صح كخا  
 الامة ولو تزوج امته بغير إذن مولاهم تزوج حررة بطل الخلع الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بذلك ولا يجوز للعبد ان تزوج  
 امه على حررة عندنا خلافا لثالثي مع وطول الحررة عندنا لا يلحق كخا الامة ومن الحررات الكافرة كغير مخصوص لا تحل الاثنية للمسلم  
 وتحل لكل كافر الا امرأته ولا يجوز كخا الحررة للاحد والجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا امرأته ويجوز كخا الصابئة للمسلم  
 عندنا بخلافه ربح ويجوز للمسلم كخا اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كباية تيممت في دار الحرب جاز ذكره فان خرج  
 بها الى دار الاسلام بيا على الخلع والمبعض اذا تزوج مبغضة شهود ودولى ثم اسلامها بيا وتركها كانا مقيعة انه من النفاق في  
 بائنها وكان الزوج حلالا او لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر فجد اسلامها قبل ان يصح الفرقة بينها وبين زوجها الاول

قال شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل بن النضر بن الاسلام ونقيد ان الكفر كان كذاهما جائزا فلا يجوز كذا المرأة  
من الزنى الثاني والكل ما يظهر ان الكفر اودعها كانا بمنزلة المرتدين لم يصح كذاهما يصح كذا المرأة من الثاني ويجوز لغير  
الكل من الكفاية وقد خلا ثالثا في وجوب لا يجوز كذا سكوت الغير ومدة النيرة الكل ولا تزوج بكوفة الغير وهو لا يعلم  
انها سكوت الغير فطلبها يجب العدة والكل ان يعلم انها سكوت فطلبها لا يجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها والمهاجرة لا عدة  
عليها ولها ان تزوج في حال في قول اخيه في ذلك صوابه مع طئ العدة ولا يجوز كذاها قبل ان تقضى العدة ولو باجر الزنا  
كان له ان يترفع بانها اربع سوام والكلت المهاجرة حال لا تسترون في رواية محمد بن يحيى مع وروى ابو يوسف عن  
يحيى بن ان لها ان تزوج لكن لا يطأ ازاوجها حتى تقضى الطل ويجوز كذا الحمل من الزنا ولا يفرضها زوجها حتى تمك في قول اخيه  
محمد مع وقال ابو يوسف مع لا يجوز كذاها وان اراد الرجل امرأة من فتردها جازا للكل ولا تزوج ان يطأ من غير استبراء  
وقال محمد مع لا يجب ان يطأ من غير ان يستبرأها ما اذا تزوج الزمي كاذبة سنة من كاذبة في قول اخيه مع وروى اسلم  
يقا على الكل وان ترافا الامر الى القاضي لا يطل القاضي الكل من غير خلا فالابا يرفع رحمه مع وكذا كانت الكفاية في مدة  
سما لا يجوز لاسلم ولا للمعنى وان يتردها حتى تقضى عدتها والزمى اذا بان امراته الزمية فتردها مسلم اذوية من ساق  
وذكر بعض المشايخ انه يجوز له كذاها ولا يبلد وطئها حتى يستبرأ منها بخفيته في قول اخيه مع في قول صانيع كذاها باطل  
حتى تمت ثلث عش وروى اصحاب الامالي من اخيه مع في العدة عليها وقال كس الامم في كسها اخفك في المشايخ في وجوب  
العدة على الزمية في قول اخيه مع قال بعضهم لعدة عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضعيفة لا ينسج الكل كالمستبرأ  
بين المسلمين تجلات ما اذا كانت الزمية سنة من سلم لان ملك العدة فتردين الكل رجل يطأ امرأة ابيه حرمت  
على ابيه وكان على الاب كل المهر ان دخل بها فان قال الابن طئت انها على حرمان او تمت ايسا والكل كان عليه الحد ولا يرجع الاب  
عليه باقرم من المهر ان وجوب المحر عليه مع وجوب ضمان وان لم علم الابن في كل وطئها عن شبهة لعدة عليه وتحرم على ابيه  
ويجب المهر على الاب ان دخل بها ولا يرجع على الابن لانه لم يمتد الفساوان قبل امرأة ابيه من شبهة حرمت على ابيه ويجب المهر على  
الاب النكاح ان دخل بها فان قال الابن تمت ادا والكل وجب الاب عليه باقرم من المهر ان لم يمتد الفساوان ولا يرجع ولا يحل  
للرجل ان يترن حرمة طئها ثلث قبل اصابة الزنى الثاني ودر طئها فتمت وكذا لا يجوز كذاها لا يحل وطئها بملك المهر  
**فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمه** وفسا والكل سيب وبطلان النكاح بملك المهر

البين المطلقة الثلث اذا كانت الزوج الاول وماتت تزوجت بزواج آخر وقيل في ذلك وظلقتني وانقضت عدتي انكحنت ثلثة  
 وربع هذا الاول انها صاغة قد كان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك اربعة اشهر تصادح اول الزوج الاول ان تزوجها  
 وانكحنت بعد مدة لا تنقض فيها العدتان لا يحل ولا الرقعة المرأة بذلك وانكحنت الزوج الثاني في حل كذا هو الاول ولو اقر الزوج  
 الثاني بذلك وانكرت المرأة ودخل الثاني لا يحل الاول وانكحنت الاول تزوجها بعد مدة ولم يقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجني كنت  
 في هذه الثاني لمقات كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا انكحنت مائة بشرائط الحلال لا يقبل قولها ولا الاول  
 ان يسكها انكحنت بما قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت مكسوة العيرة بطلت بها فقات المرأة الثاني تزوجني وانا ممتدة  
 عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح النكاح بين كل في اطلاق زوجه الاول شهران لا يقبل قولها في قول الخليفة  
 والي يوسف سبع ويكون قد اصابها على النكاح او اصابها بالقبض والعدة وانكحنت بين طلاق الاول ونكاح الثاني قبل شهرين  
 كان القول قولها ويفرق بينهما بين الثاني في هذا بخلاف ما اذا اطلق الرجل امرأته ثم تزوجها بعد مدة فقات تزوجني قبل ان تزوج  
 بزواج آخر كان القول قولها ولا يكون قد اصابها على النكاح الاول او اصابها على انها تزوجت بزواج آخر لان القضاء والعدة لا يعرف الا  
 بمحل اصابها على النكاح بمنزلة اقرارها بالقضاء والعدة وكذلك النكاح لان الوقت على النكاح الثاني يمكن لمحل اصابها اقرارها  
 بوجود النكاح فانكحنت الزوج الاول تزوجها بعد شهر ثم قال لها تزوجتك قبل اصابها بالزواج الثاني وتزوجتك قبل النكاح الثاني فقات  
 المرأة لابل كان بعد ذلك كان القول قول المرأة وفيه النكاح باقرار الزوج ولها على نفسها ان كان لم يدخل بها ولم يحل  
 انكحنت ودخل بها اقرت الزوج الرجل امرأة قد كان بها زمن طلقتها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل القضاء والعدة وقالت المرأة قد  
 اسقطت بعد الطلاق سقطت استبان فله ان كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت  
 قبل النكاح بعد طلاق الاول سقطت استبان فله وقال الزوج تزوجتك قبل القضاء والعدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها  
 عليه المهر ان كان دخل بها ونقض المهر ان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها امرأته  
 تزوجت بزواج ودخل بها ثم فقات لم يكن خست بنكاح الاب وقد ردت النكاح الاب جعن علت وانا قد ايسرته على ذلك قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يوجب قبض بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام ابو علي المشيخي لا يقبل بينهما لان النكاح  
 بمنزلة اقرار على جواز النكاح فكانت كذبة فلا بأس بطل تزوج امرأة ثم قرآن فلما تزوجها وطلعتها وانقضت عدتها ثم تزوجها  
 وقالت المرأة مهر زوجي على ذلك لم يطلعتني لم يفرق بينهما فان حضر اصابها وانكر الطلاق تنقض بالمرة ويفرق بينهما وبين الآخر

اول بالطلاق والعتق والعدة وكذا في المرأة في الطلاق والطلاق واقع وعليها العدة كما في طلقها الحال ويترق  
 فيها اربعين تفرق وان صدقت المرأة في ذلك كانت المرأة لا تفرق وان كانت التزويج الاول من الكتاب والطلاق كانت المرأة  
 لا تفرق وتزويج امرأة ثم قال كذا في طلقها وانقضت عدتها وقالت المرأة لم طلقني وانما امرأتها وقال زوجها الاول  
 طلقك وانقضت فتركتك الفعل قوله او تزويج الرجل امرأة وقال زوجها الاول طلقك وانقضت فتركتك كان القول  
 قوله او تزويج الرجل امرأة قتالت المرأة تزويج في غير حدود في العدة او كانت ابنة تزويج في غير ذن الرجل او تزويج في حال كانت  
 بحسب سيرة الزوج ذلك وادعى الطلاق الجائز كان القول في الزوج ولو ادعى الزوج فساد الكتاب بشي ما ذكرناه فتركت  
 المرأة وادعت الصحة فرق بينهما عليها نصف المهر كان لم يخل بها والكل ان دخل بها رجل اقرآن هذه المرأة بعد اذعت  
 من الرضاع او نبت ثم اودن تزويجها وقال ادعت او خطأت او نبت وصدقت المرأة فيما ادعى من نسبها والطلاق كان  
 ان تزويجها وان ثبت الرجل على اقراره وقال هو منى كاذب لم يكن لان تزويجها والكتاب اقراره بذلك بعد تزويجها فرق بينهما  
 ان ثبت على اقراره وكذا لو اقرت المرأة بذلك انكر الزوج ثم كذبت المرأة نفسها قالت خطأت او خطأت فتزويجها جاز في الكتاب  
 والكتاب اقراره بان ذلك بعد الطلاق بقيا على الكتاب ولو تزويج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اخصى او انثى وادعى من الرضا ثم قال  
 ادعت ليس الامر كذا قلت لا فيه الكتاب فيها ولو ثبت على اقراره وقال هو منى كاذب او اشهد عليه فهو افرق منها فان جهم  
 بعد ذلك لا يغني جهم ودو وكذا لو قال انه انثى او اخصى وادعت صحتها ثم قال ادعت صدق ولو قال لبيد او لاسه بذا انثى  
 او انثى تفرق ولا يشترط اثبات على اقراره وكذا لو قال لامرأة انثى او اخصى من النسب لها نسب محروم لا يفرق بينها والكتاب مثلها  
 ولو لم تكن وكذا لو قال هي امي او ام مرفقة ولو قال هي امي وليس لها نسب محروم ومثلها ولو لم تكن ثبت على اقراره فرق بينهما  
 وان اقرت المرأة انها ابنة ثبت النسب الكتاب مثلها ولو لم تكن والكتاب مثلها ولو لم تكن ثبت النسب ولا يفرق بينهما وبذلك العين  
 بحث انعقاد الخلع المولى او تزويج الرجل امته او كاتبة او مبررة او ام ولد او امة عليك بعد ما لم يكن ذلك كما في تزويج امته  
 الغير ثم حكمها او ملك بعضها بطل الكتاب والادون والبرادة اشترى ما سكتها لا يطل الكتاب وكذا الكتاب او اشترى ما سكتها لا يطل  
 الكتاب ولو اشترى الحرة اشترى المهر ما لا يصح ولو اشترى المهر ما لا يشترط المهر لا يطل الكتاب في قول ابي حنيفة وكذا المرأة اذا  
 نفسها من بعد ما اذا الكتاب او تزويج مولاة لا يصح فان طلقها كان عليه العدة وكذا الرجل اذا كسب كاتبة لا يصح فان طلقها كان  
 عليه العدة لان الكتاب اذا لم يشترط كان بمنزلة العدم ولو اشترى الكاتبة بعد تزويج مولاة لا يطل الكتاب بائنا او تزويج الكتاب

الكتاب ابنة المولى مرضا المولى جازان مات للمولى لا يحل النكاح بعد ذلك ان حق الكتاب يتفرع من الكتاب وان غرد ودفن  
 الرق يحل نكاح النسب ويستطيع كل المهر النكاح قبل النكاح وان كان بعد الدخول بقدر حصتها من دية الزرع يسقط المهر  
 ويتبقى حصته غير من الزرع وكذا تزوج الكتاب ابنة المولى بعد موت المولى لا نفقة وافتراض من الرجل بجماعية وله وجازعنا  
 فان دللت منه ادلة واقعة على المولى لان الولد يتبع الام في الرق فاذا ملك المولى افتاد يمتنع ولا يصير الجارية ام الولد  
 عندنا خلا فالزور وكذا ادلت منه ادلة وانكاح فاسدا بالوطي من شبهة ولو دللت من نكاح بغير الجارية ام ولد  
 ولو تزوج الابن بجماعية ابنة ابان الاب جازا النكاح فان دللت منه ولو كان الولد حر لان المولى ملك ابن ابنة ولا يصير  
 الجارية ام الولد لابن لعدم الملك ولو كان الابن وطئها بغير نكاح او شبهة كحل لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد  
 فان صدق الاب في انه وطئها وان الولد من عرق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنة من الزنا يمتنع عليه فكذا الملك ابن ابنة  
 من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل لي كان عليه الحد ان قال طئت انها تحل لا يحل صغير وصغيرة بينهما شبهة الزنا  
 لا يثبت ذلك حقيقة فالاولا باس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر بذلك ان فان اخبر بذلك عند نقضه لغيره فلا يجوز النكاح  
 بينهما وان كان بخبر بعد النكاح وبها كبر ان فالاحوال ان يفترقا روى عن رسول صلى الله عليه وسلم انه يامر بالمفارقة صبيها  
 قوم كثير من بلقرية اقلهم واكثرهم ولا يدري من اضعفها ارادوا احد من تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار  
 اذا لم يظهر علاته ولم يشهد بذلك كان في سنة من نكاحها **فصل في مسائل النسب** رجل تزوج امرأة  
 نكاحا فاسدا اذ دخل بها نجاست بولد ستة اشهر ثبت النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة  
 اشهر من وقت النكاح او من وقت الدخول قال ابو حنيفة وابو يوسف يحسب من وقت النكاح وقال محمد روى  
 يعتبر ستة اشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى في النكاح انصحوا على انه يعتبر المدة من وقت النكاح  
 وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح انصحوا لكن لابد من الخلوة رجل تزوج بامرأة فخلت منها فلما استبان حملها  
 الزاني ولم يطأها حتى دللت لان لم يكن في عدة الفرج جازا النكاح وعليها التوبة وقال الفقيه ابو الليث روى ان جاءت  
 بولد ستة اشهر فساد من وقت النكاح جازا النكاح وثبت النسب وان جاءت بولد لاقبل من ستة اشهر من  
 وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا رجل اتهم بامرأة  
 فظهر بها حمل فزوجها ابوها منه والزواج ينكر ان يكون الحمل منه جازا النكاح في قول اخنوخة ومحمد روى لان من هذا يجوز

كتاب الحاي من الزنا لكن لا يحل الزنا عليها حتى تقضي حملها حتى تزوج امرأة سقطت سبستان طلقه او بعض طلقه قالوا  
 ان جارية لا يربو شهرها في الكحل وان جارية لا يربو شهرها ولا يجوز ان يخلع السبستان في اقل من ثمانية عشر  
 يوما فاذا سقطت سقطت سبستان طلقه كان السقوط من زوج كان قبله فلا يجوز الكحل ودفن دولة اما ان دولة مستترة  
 اشهر من وقت الكحل ثبت السب ثم لا يجوز كحلها وان دولة لا تمل من ذلك لا يجوز كحلها في اقل من ثمانية عشر شهرا  
 ولو كان الكحل في عشرة من الشهر لم يثبت السب ومن يربو من شهرها من شهرها لا بد من عشرة ايام من شهرها من شهرها  
 وذلك في عدة آتية رجل قاب من امرأة وهو كذا في وقت زواج آخر دولة كل سنة وله اقل ابو حنيفة مع الدولة  
 الاول ويجوز لدولة دفع الزكوة اليهم ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكوة الى دولة من الزنا ومن يخفيه روح الله  
 ربح مع هذا وقال لا يكون الادلاء والاعانم الثاني وعليه الفتوى ولا يجوز لزمن دفع الزكوة الى دولة الملائمة ولا قبل شهادته  
 وذكرتهم مع الزنا ويجوز شهادته وله الملائمة للزوج رجل تزوج امرأة فولدت ولها الحنفية شهر فقال الزوج الولد ولدي  
 بسبب اوجب ان يكون الولد في فحاش المنة لا بل من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جارية  
 بالولد لا تخرن سنتين من وقت الكحل والمسئلة بما لها كان القول قول الزوج وفي رواية وحسن روح القول قول المرأة  
 ايضاً قبل تزوج امته باذن مولاهم ثم اشترى اياها رجل فاشترى اياها وله ومثلها يولد لغيره فمادله وبعده الكحل  
 بينهما وان انكر ذلك ومن محمد مع رجل اشترى لته فولدت من ثم جارية رجل اقام فبها انها امرأة زوجها من مولاه قال اجعلها اذنا  
 واجعل الولد للزمن لانه صاحب فاشترى الزنا على الولد له وله ومن رجل تزوج امرأة فنجرت بولد تام لا تمل من سنة  
 اشهر قال محمد مع الكحل فاسد في قول في قول ابو يوسف مع حبيب تزوج امرأة فمكثت منه زمانا ثم جاءت بولد قال  
 ابو يوسف مع الولد له ويحكمها ذلك لمزك كحلها فاشترى رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بائنها فنجرت  
 الام بولد لا تمل من سنة اشهر من وقت الطلاق ففاه قال ابو يوسف مع بائنها من امرأة وله ان يزوج الام به وذلك لا ينفك  
 عن ذلك زعم ان كحل البنت كان جائزا امرأة غيرها وفاة زوجها فاعتدت فمكثت بزوج دولة وله ان يزوجها الزنا  
 الاول كما كان ابو حنيفة رحمه الله يقول اوله له الاول ثم يزوج وقال الولد فمكث في رجل طلق امرأة بائنها فاشترى رجل في  
 العدة ثم ولدت سنتين من طلاق الاول بسنة اشهر واكثر من كحل الثاني قال ابو يوسف مع الولد الاول بخلاف  
 ما تقدم لنا ارجعنا الثاني فكذلك باقتضاء المعتمد من الزنا الاول خلا يحكم بمنزلة امه وله ان يعقها مولاه او ماتت وله معها العدة

العدة ثم تزوجت في العدة فجارت بولد سنتين من جنات المولى وادعت برسته أشهر من زوجة فادعاه جميعا فان المولى  
 للمولى في قولهم كان العدة التي كانت بخلاف ام بولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت ستة أشهر فضا عد من وقت الحمل  
 فادعاه المولى والزوجه فان الولد يكون للزوجه في قولهم جاسا غلو عليها طلاقا وجبا فترجى رجلا في الله ثم طلقها الزوجه  
 التي في تجارت بولد سنتين في شهر من طلاق الاول بستة أشهر فضا عد من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لانها لو جاز  
 الاول حكمك بالرجعة امرأة طلقها زوجها ثم دعي لثمة فاجرت بولد شهوان عدتها انقضت بالاشهر ثم جارت بولد لاشهر  
 من سنتين قال ابو بصير من تنقضي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوجه الا ان يدعي رجل تزوج امرأة وطلقها من  
 تجارت بولد على تمام ستة أشهر من وقت الحمل كان الولد له عننا خلافا لفرس وان جارت بالولد لاشهر من ستة  
 أشهر لا قبل من ذلك لا يكون للزوجه امرأة قالت في عدة الوفاة لمست بحمل ثم مات من انا ما حامل كان القول قولها فان  
 قالت بعد اربعة أشهر عشرة ايام لمست بحمل ثم مات ما حامل لا يقبل قولها الا ان اتى بولد لافل من ستة أشهر من ممت  
 زوجها يقبل قولها ويطلق امرأته بالافضاء العدة رجل حمل امرأته فمهرها ونفقها عدتها وكل حق لها عليه فاقرت المرأة وقت الحمل  
 وقالت ما حاضر غير حامل من زوجي ثم اقرت في الشهرين قبل ان تقر بالافضاء العدة وقالت ما حامل من زوجي واكر الزوجه لكل  
 لا يصح دعواها رجل لا يجاريه غير محضنة تنحرف وتدخل ويترك المولى فجارت بولد واكر من المولى ان الولد ليس منه كان سنة  
 ستة من نفية وان كان محضنة لا يبعد نفية لانه بما يزل فيضع المولى في الزوج الخفاف ثم يدخل فلا يمتد على الزل بجارية هربت عن مولاهما  
 يروا ثم رجعا ما يظنهما ويتركها فظهر بها حمل ودولت بعد ستة أشهر من هربت ومات الولد فالحات الجارية هربت الى متهما بها  
 كان المولى في ستة من بطن الجارية وان كانت الجارية غيبف فظهر عنها فحوز لا ينفى له ان جميعا لا ينفى ان يقر وشهدها انها ام ولد له  
 حتى لا يملكها بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فله من ذلك ويأبى ولا يمتد على الزل رجل زوجه امه من زوج ثم جارت بولد  
 فادعاه المولى انه من ثمة ثبت النسب لانه اقرب نسب من ملك وليس النسب معلوم ولو كان الزوج مجبر بالمثبت النسب من المولى لانه  
 ثابت النسب من الزوجه وعلى الزوجه كل الم كان المولى كما رجل حمل امرأته طلاقا وجبا فولدت لافل من سنتين بغير فضا  
 ثم ولدت ولد اخر بعد سنتين يوم فيها ابناه ويثبت الرجعة لانهما قوامان خلفا من ماء واحد والولد الثاني من معلق به لطلاق  
 فكان الاول كذلك والوطى بعد الطلاق رجعة رجل طلق امرأته طلاقا بانما فيه المولى فخرج منها من الولد قبل سنتين ثم تزوجت  
 ابنا في بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوجه حتى يخرج اكثر الولد قبل سنتين رجل تزوج صغيره بجبان ثلها ولم يتبين

في قولهم





فتزوجها على ذلك كان بها الخمران شاربته أخذت الزوج بالمال وان شاربته أخذت المديون فان خارت أخذ الزوج  
 أخذته بالمال الى سنة ولو تزوج امرأة على هذه البشارة الاثواب فاداهي تسعة قال محمد بن علي السبيعي وعنه من مشايخنا ان كان  
 مشايخنا اكثر من تسعة فبقي ما زاد من التسعة لا يجزئ الا غير ذلك كانت تسعة تسعة وعشرون وكانت الشارب احده عشر قال محمد بن  
 يعقوب عشرين منها اى تسعة شاربته وفيه ما زاد من التسعة لا يجزئ الا غير ذلك كانت تسعة تسعة وعشرون وكانت الشارب احده عشر قال محمد بن  
 غير ذلك وان كان من مشايخنا تسعة البشارة اذا عول الوجود ونزل الوجود ولها عشرة البشارة لا فيمزدان كان من مشايخنا اكثر من تسعة  
 الاثواب اذا عول الوجود وافل من تسعة الاثواب اذا عول الاثواب كان لها من المشايخ تسعة البشارة لا فيمزدان امرأة على هذه البشارة على  
 العبد واداهي ما اؤكس والاخر من تسعة البشارة على قول الجعفي ع. رجل تزوج امرأة على خطيبها تسعة على تسعة اكرافه وتسعة اكرافه  
 وكذا آخر من التسعة ولو تزوج امرأة على اربع على انها عشرة بجرته فاداهي تسعة بجرته لها الخمران شاربته أخذت الزوج على ان  
 شاربته أخذت تسعة عشرة بجرته على هذه البشارة رجل قال لامرأة تزوجني فنكح على اربعة الاثاب درهم على ان تدعي لوالديها  
 ولوالده في الفاضل جاز الخمران بالف درهم سواء كان من مشايخنا او من غيرنا وكان الزوج من قبل المرأة لشخص مسمى ويكون الخمران  
 على الخمران ولو تزوج امرأة على اربع فانه دينار على ان يعطيها بها ارجاس الخدم باعيانها فهو جائز وكذا لو تزوجها على ان يعطيها  
 من الخدم كل خادم بانه دينار ولو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطيها بانه دينار بجرته بانه دينار بانه دينار على ان يعطيها  
 مائة وعلى ان مائة على عشرة مائة هذا التسعة وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطيها بكل اية فاداهي تسعة عشرة واداهي اربع  
 من الخدم الا ان ساءل ذلك لو تزوجها على مائة درهم على ان يعطيها ذلك اليها عشرة من الابل الا ان ساءل فاداهي تسعة مائة واداهي  
 بخلاف ذلك قال محمد بن الحسين في الخمران مائة اخبرني ابي عن ذلك لو تزوج امرأة على اطلاق امرأة اخرى او على دم من له عليها  
 او على ولينا او على ان يعطيها الخمران او على ان يعطيها من مشايخنا ولو تزوجها على تسعة كان بها تسعة تسعة ولو تزوجها وهو حر على ان  
 يسجد لها تسعة كان لها تسعة تسعة في قول الجعفي والى يروى عن ذلك ولو تزوجها على ان يعطيها تسعة او تسعة او تسعة او تسعة  
 في زوايا الاصل ولو تزوجها على تسعة تسعة وروى ذلك لمكانها من الخمران ولو قال الرجل تزوجك امي تسعة  
 على ان تزوجني انك فلا تجاز الخمران وكل واحد واحد منها من مشايخنا وكذا لو تزوجها على ثوب ثيابي خمسين درهما كان من مشايخنا  
 تزوجها على هذه التسعة فاداهي مائة او على هذا الدن من الخمران فاداهي مائة او على هذه البشارة فاداهي تسعة او على هذه البشارة  
 فاداهي تسعة كان لها من المشايخ ولو قال تزوجك على هذا المائة فاداهي مائة او على هذه البشارة فاداهي تسعة او على هذه البشارة

[illegible]

الحان مهرشده اصل قیمة الخدمه او كثره او كفاها مهرتها قبل من قیمة الخدمه ان لها مهر مثل ان اسلم الزوجه الخدمه  
 اليها باختياره غير خدومه ولو تزوج امرأه على غنم غيرها على ان اصواتها على ان لا يصوت يستحق ما دون ذلك امرأه  
 على ان يرثها ولا ترثه بآثار الخلع بالعت كان مهرشدها قبل او كثره ولو قال لامرأه ان تزوك على ان اسب لك الف درهم  
 او على ان اسب لك عبيد يهاضرها على ذلك قال ابو يوسف ربح ان دفع اليها ماسي فهو مهرها وان ابى ان يرفع لا يجبر  
 وكان عليه مهرشدها ولا يزاد على العت ولا على قیمة العبد وهو قول اخيه ربح ولو تزوج امرأه على عت فاذا اموء براد كسب او اموء  
 وله والمراة تعلم بحال العبد او لم تعلم كان له بائنه اسب يجعل له على امرأه الف درهم من غنم من ضررها على ان اخذ ذلك منها  
 كان لها مهر مثل وان خير المثل رجل يطلق امرأته طلاقا جريما ثم راجعها وقال لها زودي في مهرك لم يصح لانها جهول ولو قال اسب  
 مهر الف درهم ان قبلت جائز ولا خلاف ان هذه الزاوة في المهر توفت على قولها ولو تزوج امرأه بالعت ثم جدد الخلع بالعت  
 درهم اخلافه قال الشيخ الامام المعروف بنحو الزاوة في كتاب الخلع ان على قول اخيه ربح لا يلزمه الا الف الثانية  
 ومهر الف درهم وعلى قول ابى يوسف ربح يلزمه الا الف الثانية وتبصيرهم ذكر الخلفاء على كسب ان على قولها يلزمه الا الف  
 الثانية وعلى قول ابى يوسف ربح لا يلزمه وذكر عصام الدين ربح ان عليها الفين ولم يذكر فيه خلافا وذكر شمس الدیة الملقب بالخطابي  
 ربح في شبره لا يحمل الزاوة والخلع في المكوبة روى عن اخيه ربح انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر اية ان شمس  
 الدیة اسبر ربح في شبره الخلع قال بولانا ربح ومنه ان لا يلزمه الا الف الثانية لانها ليست بزيادة لفظا فليزمت الزيادة  
 اعاقبت في ضمن الخلع فاذا لم يصح الخلع الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولها الاربع شيئا الف ثم باء الف وممساها على النسيء  
 ان في نسيء ليس الاول والزيادة في الفين والزيادة في المهر سواء ولو لم يكن ان يحمل العقد الثاني في زيادة يحمل ليس الثاني في زيادة ولا يحمل  
 نسخا ولها لو كان الخلع الاول بالف والثاني بالعت لا يحمل المال الثاني في زيادة في المهر امرأة ومهرها من زوجها ثم ان الزاوة  
 اقرين يري اشهره وان لها عليه كذا او كذا من مهر كل واحد في ذلك قال القفیه ابو العيث ربح صح امرأه ان اقبلت ويحمل على  
 زاوة في مهرها والزيادة في المهر عید المهر جائز ان لا يدين المهر لان الزيادة في المهر لا يصح من غير قبول المهر المرأة رجل قال لامرأه  
 ان اقرت بمهرك فانت طالق ثم ازاوه ان يقر ويصح فان المرأة تنسح سنانا لها بمعداة زانية ان يقر لها من المهر عید المرأة  
 يقر على نفسه لها ثم من النسيء فلا بحث في عیدة وان كان الزوج مرضعا لا حيلة له في ذلك رجل قال لامرأه ابرئني من مهرك حتى  
 اسب لك فابراة والى الزوج ان ييب لها شيئا قال نصير ربح لا يبر الزاوة من المهر رجل تزوج امرأه بالف على ان

الحمل العاشر من رجل الحائض بعد الفرج  
 البلدة في هذه الدنيا بعد الفرج ولا يجوز ولا يحسنه ولو كان جاءه احتادها وادانها  
 فتزوجت الحائض امرأة ميتة من تلك الارثمة لا لا ولا يجوز ولا يحسنه ولو كان جاءه احتادها وادانها  
 فان وقع ذلك البت في نكاح البت طرأة بغير اذن من في النكاح طرأة قيمة البت في تركه الزوجه  
 كما لو تزوج امرأه ميتة فاستحق العبد من يد المرأة كان لها ان تربح بغيره العبد على الزوج وان كان لا لا تزوج امرأه على  
 ثم اعطاهما ذلك المال ما بينه من تلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه طرأة بغير اذن من في النكاح طرأة قيمة البت في تركه الزوجه  
 لرجل زوجه في ذلك فلا ينافي ودم على ان اشتهى بها ذلك ورجعت المرأة جازاها على ما بينه من ذلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه  
 تزوج امرأه الحائض على ما بينه من ذلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه طرأة بغير اذن من في النكاح طرأة قيمة البت في تركه الزوجه  
 امرأه على ما بينه من ذلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه طرأة بغير اذن من في النكاح طرأة قيمة البت في تركه الزوجه  
 لها اهل لم يكن لها ان تمنع من اخذ القيمة قال محمد بن داود بن علي بن ابي اسلم في غيبها ان لا تأخذ الا المسمى ولم يخبره اهل  
 كان للزوجه ان يعطيهما القيمة واسلم في انساب جازاها فكانت موجهة ولا يجوز بدون الا اهل فله ان يعطيهما القيمة الا في المكمل  
 ولو تزوج بها ان لا تأخذ القيمة وان لم يكن موجهة لان المكمل والمزوجه يصلح بهما وثمانين في تركه الزوجه الا اهل انما الشرب الموضوف  
 وان صلح بهما الا ان الثوب بين بانفسه كان نكاح البت من تزوج امرأه على ما بينه من ذلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه  
 ان لا تزوج امرأه باربعة وراهم فتزوج امرأه باربعة وراهم واكمل العاض لها عشرة قال محمد بن داود بن علي بن ابي اسلم في غيبها ان لا تأخذ الا المسمى ولم يخبره اهل  
 الزوج بعد ذلك على ما بينه من ذلك الدار وفسد بها على الرجل البت في تركه الزوجه طرأة بغير اذن من في النكاح طرأة قيمة البت في تركه الزوجه  
 جازاها في ذلك الزوجه وانما فاقم ذلك المرأة صدقت قدر ذلك ففسد على الف كان جازاها رجل قال تزوجت به وهي امه تزوجت به وهي امه  
 لم تزوجه قال محمد بن داود بن علي بن ابي اسلم في غيبها ان لا تأخذ الا المسمى ولم يخبره اهل  
 امرأه باربعة وراهم فتزوج امرأه باربعة وراهم واكمل العاض لها عشرة قال محمد بن داود بن علي بن ابي اسلم في غيبها ان لا تأخذ الا المسمى ولم يخبره اهل  
 يعطيهما انفسه من اليد باث اهل تزوج امرأه البت على ان ينفقها ما ينفقها في البت كان الاث كذا الى انفسه الا ان قيم المرأة  
 البتة انفسه من اليد باث اهل تزوج امرأه البت على ان ينفقها ما ينفقها في البت كان الاث كذا الى انفسه الا ان قيم المرأة  
 ما لم ينفقها من اليد باث اهل تزوج امرأه البت على ان ينفقها ما ينفقها في البت كان الاث كذا الى انفسه الا ان قيم المرأة



البرضا المرأة وكان لها مهرتها وكنت الشراعي النكاح حكم رجل اجني حكم بعد مهر المثل جازحه وان حكم بالزمن ذلك يصح  
 حكم على الزوج وان حكم باق من مهر المثل لا يهرها حكم وكان لها مهر المثل رجل قال امرأة تزوجت على درهم ولم يهرها  
 كان لها مهرتها ولا شيء به التخلع اذا تزوجت امرأة على اقل من الف درهم مهرتها الفان كان لها الف درهم لان الفقصان عن الف  
 لم يصح لكان الجواز فصار كأنه تزوجها على الف والكان مهرتها اقل من عشرة قال محمد بن جعفر لها عشرة دراهم رجل تزوجت امرأة  
 بالف على ان لا ينق عليها مهرتها ما كان لها الف والفقة اذا تزوجت بذات رحم محرم منه فمهرها مائة درهم والنفقة والنفقة  
 والثالثة او تزوج بامرأة امية او امة ودخل بها الاصل على قول الجعفي روح وعليه مهرتها بائنا ما بلغ وقال ابو يوسف ومحمد بن  
 مع ان علمها اذات رحم محرم منه عليه المهر ولا مهر عليه اذا تزوجت امرأة على الف الف سنة كان لها  
 الف سنة وله ان يدخل بها قبل سنة ويطلق شيئا في قول الجعفي ومحمد بن جعفر وقال ابو يوسف روح اولها قال الجعفي  
 ومحمد بن جعفر وقال لهما ان تنق نفسها حتى يوفيا عشرة واذم ثم روح وقال لهما ان تنق نفسها حتى يوفيا كل مهرها المهر  
 البضع ثبت على ذلك اذا تزوج امرأة امية سمي لها شئ من احد ما مال ولا فليس بالمال لكن لها فيه نفقة كطلاق الفقرة وان تزوجها  
 من ابنة له ونحو ذلك ولم يتباشر طلاق مهر المثل ومهر المثل متبرضا متبرضا من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات  
 وعات الاب من كانت مهرها في المال والمال والسن والحجب والنفقة والعصر في البلد وقال ابن ابي ليلى مع مهر المثل  
 يقوم الدين الخ لالت ودخولها واذا وجب مهر المثل حكم النكاح ثم عليها قبل الدخول بها كان لها المنة **فصل في**  
**المنة** المنة ثلثة اقارب مخرج وقمار وطهقة على قدر مال الرجل فان كانت مهرتها اكثر من نصف مهرتها كان لها المنة  
 لا يرد على نصف مهر المثل عندنا وكنت تزوج امرأة ولم يهرها فمهرها الف الف درهم او الف الف درهم فمهرها الف الف درهم  
 كان لها المنة في قول الجعفي ومحمد بن جعفر والاب يوسف وقال ابو يوسف اولها اذا سمي من لها نصف الفرض وكنت تزوجت  
 امرأة ولم يهرها وكنت رجل مهر المثل جازت الكفارة كما يجوز الكفارة بالسمي ما في دخل بها الزوج بوجه الكفيل مهر المثل  
 وان طلقها قبل الدخول بها ووجب المنة لا بوجه الكفيل بالمنة وكذا اقدت المرأة بالسمي ومهر المثل رتب جاز فان اقدت رتب  
 بالسمي ولك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان ملك الرهن قبل الطلاق لم يرد نصف المهر لانهما تغيرت سنة مهرها بملك الرهن  
 اذا كان بالرهن ونابا للمهر وان ملك الرهن بعد طلقها قبل الدخول غنا تغيرت سنة نصف المهر وملك البضع الباقي ما  
 كان لو وجب للرهن من الرهن ثم ملك الرهن غنا بملك انما بعد زوجه بملك بغيره بالدين هذا اذا كان زهرها

رهن بالمسمى والكان رهنًا بهر المثل ذلك ثم قطعها قبل الزحف بها كان على المرأة قيمة الرهن فيسقط عنها قدر المقتة وان مكبت  
 بعد الطلاق ان مكبت قبل ان تحدث المرأة عبدًا بالمقتة قال ابو يوسف ربح آخر ملك امانة ولها المقتة على الزوج وقال  
 ابو يوسف ربح اولاد هو قول محمد ربح بهلك بالمقتة ولا يبرح احد على ضاحية شي وان احدثت حبسا بالمقتة بعد الطلاق  
 ثم مكبت الرهن قال ابو يوسف ربح آخر اهلك بهر المثل فله مهرها ومهر المثل فيقتض عن المقتة وقال محمد وهو قول ابو يوسف ربح  
 الاول بهلك بالمقتة ولا يبرح احد على ضاحية شي اذا وقتت الفرقة بين الزوجين قبل الزحف بها بفعل من قبل المرأة كالكاف  
 وقبيل الزحف وخيار البلوغ من قبل النكاح او امرأة خيرا والعن اذا كانت المرأة امه او كحابة زوجها املاها باذنها وهي صغيرة  
 او كبيرة ثم فقت احدثت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شي وكذا لو كانت امه فقتها املاها باذنها وهي صغيرة  
 حمل المهر في قول اخيه في ربح وقال صاحبنا لا يسقط شي ولها كل المهر ولو قتت الامه نفسها من اخيه في ربح فيه رويان والصحيح  
 لا يسقط ولو اقبلت في فباس قول اخيه في ربح وهو قول ابو يوسف ربح لاصدق لها المهر تحضر ولو قتت الحرة نفسها لا يسقط شي  
 من المهر عندنا خلا فالت فني ربح والمجوسية اذا كان في النكاح مجوسي فاسلم الزوج وابت المرأة الاسلام لفرق بينهما و  
 يسقط كل المهر **فصل في حبس المرأة لنفسها بالمهر** اذا زوجت المرأة نفسها لم يعلم كان لها ان تحبس نفسها  
 لا يستيف المهر فاما كان في مرض محال البعض وشرك الباقي في الزمة الى وقت الطلاق او الموت كما هو عرف ودارا كان لها  
 ان تحبس نفسها لا يستيف المهر والمحل وهو الذي يقال بالفاضية ويستيمان ليس لها ان تقا عليه بكل المهر فان بنيوا له لم يحل  
 يحل ذلك وان لم يبنوا شيئا ينظر الى المرأة في المهر المدة كمنى العقد انه لم يكون المحل مثل يده المرأة من مثل هذا المهر فيحسب ذلك  
 محجلا ولا قدره كالمهر ولا يابس ما ينظر الى التعاريف لان الثابت عرفا كانت شرطه وان شرطه انى العقد فيحسب  
 كل المهر محل المحل محجلا وبكر العرف والكان البعض محجلا واداه كان له ان يدخل بها لان الزحف ابداد المحل مشروط عرفا  
 بما لو كان مشروطا فعاد المكان **كحل المهر** مشروطا بشرط الزحف قبل ادائه شي كان له ان يدخل بها كمال الوضعية  
 ومحمد ربح فان لم يدخل بها حتى حل الاصل وكان له ان يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأة بهر محل كان لها ان تخرج  
 في نكاح اخر فيكون الزوجان لم يقض مهرها وكذا لو كان البعض محجلا كان لها ان تخرج قبل ادائه المحل وبعد ادائه المحل ليس لها  
 ان تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذممت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له من اسما قبل النكاح ان يرد ما  
 الى منزله ويمنع من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له من قبض لان من قبض الصداق حق المرأة فلا بد من ذلك



بإبطال الصغيرة وكذا الرجل إذا تزوج ابنته التي هي صغيرة وسلمها إلى الزوج قبل قبض العدة كان له من نكاحها ما لا ريب  
لأن العلم لا يملك تسليمها إلى الزوج قبل قبض العدة فلم يصح تسليمه إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد فغير أدبها أن  
ذلك قيل فيها والمهر لا يملك وقد ذكرنا ذلك بعد إتمام المهر في ظاهر الرواية قال أبو القاسم الصفار روح لا يملك فعلها من  
بلد إلى بلد وإن أضاف مهرها وبأخذ الفدية باليأس لأن الزمان قد قدس تحيات عليها من الصفار في الغربة ما غابت عليها في  
عشرتها وإن يخرجها من مصر إلى القفر ومن القفر إلى المهر من القفر إلى الغربة لأن العقل إلى ما دون السفر لا يبعد غربة ويكون ذلك  
بغير نقل من محل إلى محل رجل زوجه ابنته الصغيرة كان له أن يطالب الزوج بالمهر ليس له أن يطالبه بالفدية إذا كانت  
لا تطبق الرجال ولا تعمل الجماع لأن الفدية لا الاحتباس تحت الزوج والصغيرة التي تده حالها لم تكن محبوسة تحت الزوج أما  
المهر بدل البضع وقد ملك نكاحها فطالب به امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبض مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر  
من الزوج فأمكنها الأم وصية لم يكن لها أن المهر من الزوج لأنه برى برق المهر إلى الأم وإن لم تكن وصية كان لها أن تأخذ  
المهر من زوجها ثم الزوج يبرئ بذلك على الأم لأن الأم إذا لم تكن وصية لم يكن لها أن تقبض ولا تصرف في مالها فكان المهر  
إليها كالنصف إلى ابنتي وكذا الأبواب ينما سوى الأب والمجداب والأب والقاضي لأن غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغيرة  
ولا يملك قبل صداقتها والكنان بما قد يحكم الولاية والوكالة رجل زوج ابنته أي بكره صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له  
ذلك إذا كان الزوج سقرا بالخلف والمهر مقر بآبائه لم يقل بها وكان الأب أن يحاصم الزوج في المهر والفدية ولا يشترط  
احصاء المرأة منه ولو ذهب الزوج لها بآبائه أو بآبائها لم يكن قبض الأب قبضا لها وكان الزوج أن يأخذ ذلك من الأب  
والنكاحات المرأة بالفدية بآبائه أو بآبائها كبر إذا كان الزوج جازم لم يكن لأب أن يحاصم الزوج إلا بوجوبها فان قال الزوج طلبت  
بها فليس لك أن تأخذ الصداق إلا بوجوبها وذكرنا ذلك وقال الأب لا يلزم أي كبر في منزلي ولا بآبائه للزوج وطلب من القاضي  
تحويل الأب على العلم بذلك عن أبي يوسف روح أنه يحلف لأن الأب لو أقر ذلك صح إقراره على نفسه ويطلب خضوعه فحلف وذكر  
الخصاف في أدب القاضي أنه لا يحلف لأنه لا يدعي على الأب شيئا فلا يحلف الأب كالمكيل قبض الدين إذا قال له الزم إن المكيل  
قد أقرني عن الدين أدته أو فتيته وأراد أن يحلف المكيل ليس له ذلك فان قال الزوج أنه يأخذ الصداق ولا يسلم البنت فان  
أن البنت صغيرة ولا تخضع الجناح أم الزوج بدفع الصداق إلى الأب ولا يلتفت إلى كلام الزوج وإن قال الأب أي كبره لا بأس  
بكنها ولا اندفع على تسليمها ومن ذلك يرد أنه الصداق من الزوج ليس له ذلك وإن قال الأب أي كبره في منزلي أنا

أنا اخذ صداقها اخرجها به والزواج على تسليم المرأة فان القاضي يأمر الزوج بدفع الصداق الى الاب لان العادة حجت بتحويل  
 الصداق وتنازل تسليم المرأة دون بيت عنها فكانت بشرطه الا انه ياخذ من الاب كعقد بالمهر حتى لو سلم البنت اليه بولي الكفيل وان لم  
 من تسليم البنت من قبل الزوج الى آخر باخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزا عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق  
 اذا كانت كبيرة والتكاثرت المحضون بين الاب والزوج في مصر والزوج في مصر آخر كان عقد الفكاك ثم او كان عقد الكفيل في  
 مصر الذي اختصا ثم انتقلت المرأة الى مصر آخر كانت المحضون بينها بالكون والمراة بالبصرة فقال الاب أنا اخذ الصداق منها  
 واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي يأمر الزوج حتى يدفع الصداق الى الامم فيذهب الى البصرة فيأخذها ثم ولا يجب على الاب حمل  
 المرأة الى زوجها رجل زوج كبريا فيأخذ بها المهر يسمى ثم اخذ بالمسمى صنفه فاجرت بذلك فزوت اخذ الصنفه قالوا فكان  
 في مرفق تعارضوا اخذ الصنفه بالمهر لا يصح رد لان لا مكان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يملك قبض صداق المهر وان  
 لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الصنفه عليها لان بشرى الصنفه بالمهر والاب لا يملك الشراء على البانة فلو اخذ الصنفه متعارفت في  
 الراسين في المهر واخذ السوء وكان البض وعلى المكس غير اخذ الصنفه لا يملك اذ لم يكن متعارفا في الاثر ك اخذ المهر  
 بالمسمى متعارف ك اخذ الصنفه في الراسين هذا اذا كانت باقة فالتكاثرت صغيرة فافذ الاب بالمسمى صنفه باضعات قيمتها ان  
 ذلك متعارفا في ذلك المرفق لا يجوز فصل الاب عليها لان لا يملك شراء عليها باضعات القيمة وان كان ذلك متعارفا جاز  
 ويكون ذلك فزوت قبض المسمى رجل قبض صداق البنت ثم ادعى انه رد على الزوج وصدة الزوج بكونه باقة قالوا فكانت كبريا  
 لا يصدر الاب الابنية لانه لا يملك قبض صداق المهر فاذا برى الزوج تعقبه لا يملك الرد عليه وان كانت نيبا كان القول  
 قول الاب لانه لا يملك قبض صداق البنت فافذ المهر الى كان المات في يده والمودع اذا ادعى رد المودعة كان القول قوله  
 رجل زوج البنت الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى ابيك مال صغر ك اخذ  
 الاب لا يصح اقرار الاب عليها لان لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به وانما اخذ المهر من زوجها  
 فلا يرجع الزوج به لك على الاب لان الزوج اقر قبض الاب في وقت كان للاب ولاية القرض فلا يرجع عليه ك اكريل قبض  
 المهرين اذا اقر قبض المهرين وصدة المهرين ولكنه في الطالب ولو كان الاب حين قبض المهرين زوجها قال اخذ منك على ان  
 ابراك من ابنتي ولم يستطع بحال ان كان للمرأة ان تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج به لك على الاب ك اكريل قبض المهرين  
 اذا قال للمهرين اخذ منك على ان ابراك من فلان صاحب ثم انكر الطالب الركاك اخذ المال من المهرين ان لم يرجع

فيك على الركن امرأة سلت نفسها الى زوجها قبل سيقا، المهر تمت نفسها لا سيقا، المهر كان لها ذلك في قول الجعفي  
 وقال ابو بصير سمع ليس بها ان تمت من الطلق فاشبهت الروايات فيها في الاختلاف من المسافة على قول ابي القاسم الصغار  
 مع بها ان تمت من المسافة وان سترت مهرها ودفعت المرأة مات فقال الزوج وبيت مهرها منى في صحتها وقات المهر في قبل  
 وبيت في مرضها الذي مات فيه قال بعض من تخالف القول قول الزوج ودفعت مهرها منى في صحتها وقات المهر في قبل  
 قول الرثة لانهم ذكروا سقوط الدين وكان ابية حادث في الحال الى قريب الاوقات امرأة طالت زوجهما بمهرها فقال الزوج مرة  
 او فيها مرة قال ادبت الى ابها لا الا يكون متافعا لان الاول الى الاب وهو يعطي للبنت بنزق الاداء اليها امرأة اقرت ابها  
 مدركه وبيت مهرها من زوجهما فانظر الى هذا فان كان قد مات المهر ركبات صح اقرارها حتى لو كانت بعد ذلك ما كنت مدركه  
 لم يقبل قولها وان لم يكن قد مات المهر ركبات لا يصح اقرارها قال حوتانا رضي رضى عن القاضي ان يحاط في ذلك ريبا منها عن سنها  
 ويقول لها ما عرفت ذلك كما قال في كلام ابي الجوز ان القاضي يسأل من وجهه ويحاط في ذلك رجل يشتري لهما  
 معا عارضا اليها انهم يبيعونهما حتى يشتركا معا ما تم مختلفا فقال الزوج من المهر وقات المرأة هدية وكنى الكتاب ان القول قول  
 الزوج الا في الطعام الذي ياكل وفسر ذلك وقالا ان كان تزاد وقيما او مالا او شيئا يفتي كان القول فيه قول الزوج وانه  
 مثل اللحم والخمير والشيء الذي لا يقبل لا يقبل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم الصغار من كل صلح لا يجب على الزوج شراءه  
 لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر ما كان واجبا على الزوج مثل الدرر والنفار ومما البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقال  
 الخلف والملاءة قال ليس على الزوج ان ينيها امر الخروج وقال القفي ابو الليث يرح قول ابي القاسم الصغار ربح حسن و  
 فقول رجل بعت ابى امرأته معا وبيت اب المرأة الى الزوج معا ايضا فم قال الزوج الذي يشبهه كان صدا كان القول  
 فيه قول الزوج مع بيته فان حكمت النكاح النكاح فاما كان امرأة ان ترد المهر لانها لم ترض بحجره مهرها يربح على الزوج بالقبول  
 من المهر النكاح المهر النكاح شيئا مستفاد ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن شيئا لا ترجع على الزوج بالقبول من المهر  
 واما الذي بعت اب المرأة ان كان النكاح لا يربح على الزوج شيئا وان كان النكاح كان الاب بعت ذلك من مال نفسه سترده  
 من الزوج لانه يتردد في جميع محرم فحان له ان يربح ومن بعت الاب ذلك من مال الالة الباقية رخصا فلا رجوع فيه لانه  
 يتردد من المرأة واحد الزوجين فاذاب من الآخر لا يربح رجل تزوج امرأة وبيت ابها هدايا ووفعت المرأة لذلك عوضا  
 اية تم فادعها فقال الزوج كنهت بعت ذلك عارية وادان ستره وادان ستره وادان ستره وادان ستره وادان ستره وادان ستره

فزوج في سعة لانه انكر التملك والمرأة ان ستر وما ثبت لانها ترغم انها ثبت عوضا للعبث فاذا لم يكن ذلك ثبت لم يكن ذلك  
 عوضا فكان كل واحد منهما ان ستر وما بعد ذلك ابو بكر الان كانت ان حررت حين ثبت انها عوض فذلك وان لم تصر  
 كلها حبست ووثرت ان يكون عوضا كان ذلك بية منها وطلعت منها رجل خطب انية رجل فقال اب البنت بلى ان كنت تفقد المهر  
 اني ستة اشهر والى سنة ازوجهها منك ثم الرجل بعد ذلك ثبت به اياها الى بيت الاب ولم يقدر على ان يفقد المهر فلم يزوج  
 منه بل له ان ستر وما ثبت قالوا لا ثبت للمهر وهو قائم او لا لا يستحقه ولو كان كل ما ثبت به به وهو قائم فاما المهر فليس له  
 له في ذلك امرأة لها ما يملك قال تزوجهما انفق عليهم من مهرى ففعل ففعل لا يجب من مهرى لانك استخدتهم قال ابو القاسم  
 البجلي ربح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من المهر رجل تزوج ابنة وسلمها الى زوجها بجها ثم قال كانت الجها زعارية استغفانية  
 قال بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهة فاذا انكر التملك كان القول قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الابنية لان  
 الجها زعارية يكون ذلك المرأة فاذا انكر ذلك كان كذا بظاهر قال مروان رضي الله عنه ان يكون الجواب على التفضيل ان كان الاب  
 والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من جملته فيجب ان يثبت ذلك قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاتيه فلا ستر واشهد  
 عند بنت الجها زعارية ان يجعل الجها رخصة ويكتب في ذلك ان اريدت انها عارية في يدها واشهد على ذلك قالوا تمام الاصل ط  
 في ذلك ان سترى الاب جيس اني خشيته من البنت فمن علم ثم انها سترى الاب من الفهم ان كانت باقية لاحتمال ان الاب كان سترى  
 لها بعض ذلك في صغرها فكان لا يزوجها ففعل ففعل امرأة وهي تسكن في بيت اخوها تزوج اخوها لا يرضى بختها هذا الرجل الا  
 ان يترى اليه واهم ففعل اني طلب اليه واهم تزوجهما كان له ان ستر وما من اليه لانه رثوة امرأة في عدة الغير جاء اليها رجل  
 فقال اما انفق عليك ما دمت في عدة بشرة ط ان تزوجني ففسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في عدة  
 فانه يزوج عليها انفق لانه انفق عليها بشرة ط فانه انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق عليها ستر بها فاختلوا في ذلك  
 قال بعضهم يزوج عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة اشترط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزوج لا على  
 شتر ولا التزوج قال مروان رضي الله عنه ان يزوج من غير شرط لانه اذا علم انه لم يزوجها لا يزوج عليها كان ذلك بمنزلة اشترط كما يستقر  
 اذا ابدى الى المهر فترش شيئا لم يكن مهرى اليه قبل الا تراض كان حراما وكذا العاقص لا يجب الرجعة لانه لا يقبل الهدية من رجل  
 لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة اشترط وان لم يكن مشرطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة زوجها ان  
 لها عليه الف درهم من المهر قبل قوله اني عام مهرتها في قول اخيخية ربح لان عنده يحكم به التملك امرأة ماتت فاستخذت

لها ما دبت الزمن الى ام المرأة بقرة قد تجت البقرة وانفقها في ايام اللام ثم اراد الزوج ان يرجع قيمة البقرة فانزلت  
 انفقها انما دبت اليها ثم رجع وتضم من اتمعت منه في اللام ولم يترك القيمة لا يرجع لها ما استهلكه وانفق باذن من غير شرط  
 وان انفقها انما دبت اليها وكر القيمة يرجع عليها لانها انفقها ان شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يترك في الهبة اذ لا يترك الرجوع  
 فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة من بينها لان حاصل الاصلان واجب  
 الى شرط لضمان لان ذكر القيمة بمنزلة شرط الضمان قال بركا رض ومنه ينبغي ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة  
 تسمى الاذن بالاستهلاك بغير عرض وهو يترك ذلك فيكون القول قوله كمن وقع الى غيره وراهم فانفقها صاحب الدارهم  
 او فسخها قال القاضي لابل ومنه ينبغي ان يكون القول قول صاحب الدارهم **فصل في تكرار المهر المتكرر**  
 مرة وبالأولى اخرى ومرة يتكرر بها اثلاث رجل نكح امرأة فترجها وبطلت عليها كان عليه مهران مهر النكاح الاول لان  
 الفصل كان حراما لان الفصل في حق قضاء الشهرة كقتل واحدة فاذا صار حلالا في آخره لم يجب الحد يادله نص آخر الفصل شبهة  
 في ادله الفصل الحرام لا يخرج من فرائض او عقوبة فاذا انقضت العقوبة بقيت الزمانة فيجب مهر النكاح وجب المسمى بالنفقة لان  
 يسلكه بالحدوة في تمام الاولى والى ان في رجل قال لام انه كلما تزوجت فانت طالق فترجها في يوم واحد ثم تزوجها فدخل  
 بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزم مهران ونصف مهر في قياس قول اخيخية والى يرسد مع لانه لا تزوجها الا بالحدوة  
 عليها طلاق واحد ولزم نصف مهر بالطلاق بكل الدخول فاذا دخل بها بعد الدخول عن شبهة لان على قول الثاني لا يقع  
 الطلاق المطلق بالتزويج فيجب عليها المدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في المدة يقع عليها طلاق آخر وهذا الطلاق يعقب الرجعة في قول  
 اخيخية والى يرسد مع لان عندهما اذا تزوجت المدة ثم طلعتها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول كما وان كانت  
 المدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيخيخية عليه  
 مهران ونصف ولم يصح النكاح الثاني لانها في عدة عن طلاق رجعي  
 فلا يعتبر النكاح الثاني فلا يجب المهر الثاني قال بركا رض ومنه المستظهر رواية فيما طلق اذ اعيد النكاح في المكورة لا يلزم  
 مهران في ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثاني لانه على المكورة ولو قال كلما تزوجت فانت طلاق بان فترجها بان  
 مرة ودخل في كل مرة بانت من ثبوت ولا يخفى من مهر ونصف في قياس قول اخيخية والى يرسد مع نصف مهر  
 بالنكاح الاول ومهر ثلث بالدخول الاول ومهر النكاح الثاني ومهر ثلث بالدخول الثاني لانه عليها من شبهة ومهر النكاح

ومهر الكحل الثالث لان الكحل الثالث صادرها وهي سائمة فاقترع الكحل الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة  
 فيصير عليه حسن مهر ودفعته وعلى قول محمد بن حبيب عليه السلام مهر ودفعته مهر الكحل الثالث قبل الدخول فذلك مهر بالوكيل  
 لما عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بالاشهاد ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في الكحل كان  
 عليه مهر الكحل الاول ومهر كحل الكحل الثاني لان الكحل الثاني ان فصل بها الدخول في قول حنيفة وبني يوسف رجع وعليه يقال  
 العدة عنها وعلى هذا الخلاف لم يطلقها في الكحل الثاني في حبي بابت من زوجها قبل الدخول فعلى من قبلها كالردة ومطاعة ابن الزوج  
 عند ما يجب عليه مهر كحل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امه فاقترع به الكحل الثاني واخارت نفسها قبل الدخول عنه ما يجب عليه  
 مهر كحل الكحل الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها فخرج الولي الامر الى الله تعالى ووزن بينهما فوجب  
 المهر العدة ثم تزوجها بالرجل فيوزن في العدة القاضي بينهما قبل الدخول في الكحل الثاني في حبي بها مهر كحل ومهر مائة مستقلة  
 في قول ابى حنيفة وبني يوسف رجع وعلى اختيار رجل تزوج صغيرة زوجها ليها ودخل بها فبلغت واخارت نفسها ووزن بينهما  
 ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندها مهر كحل عليها عدة مستقلة وعلى هذا الايض رجل تزوج صبية ودخل  
 بها ثم طلقها فطلقها بامته ثم تزوجها في العدة فبلغت واخارت نفسها ووزن بينهما كان عليه مهر كحل عليها عدة مستقلة وعلى هذا الايض  
 رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارادت والى اباها ثم طلقها في العدة ثم ارادت قبل الدخول بها وعلى هذا الايض رجل تزوج  
 امه ودخل بها ثم طلقها واخارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا الايض رجل تزوج امرأة كفا حاسدا ودخل  
 ففزع فيها ثم تزوجها في العدة كفا حاسدا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كحل عليها عدة مستقلة في قول حنيفة وبني يوسف رجع  
 وكذا في كحل بالوكيل رجل تزوج امرأة كفا حاسدا ودخلها مرارا ثم فزع منها قال محمد رجع عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطيات  
 حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة الكحل الفاسد ومنها اذا اشترى جارية وطلها امرأته ثم سحقت كان عليه مهر واحد <sup>الوطيات</sup> لان  
 كانت بامه بطل بسبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان سحقت نصفها كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية من رجلين اذا  
 وطئ احداهما مرارا كان عليه كحل وطئ نصف مهر فان شام ربح لانه حين وطئ كان يعلم ان نصفه ليس له رجل وطئ جارية انما مرارا  
 كان عليه مهر واحد لان الكحل كاتب بشبهة واحدة وهي شبهة الكحل ولو وطئ الاين جارية امه مرارا او ادعى اشبهة كان عليه كحل  
 مهر لان المهر رجب بسبب دعوى اشبهة لانه لو لم يدع اشبهة كان عليه الحد فاذا كرر دعوى اشبهة تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب  
 لا يحتاج الى دعوى اشبهة واذا وطئ الرجل جارية امرأته مرارا على شبهة هذا كالحال وطئ جارية امه مرارا او ادعى اشبهة كان  
 كحل وطئ امرأته ربحان الى دعوى اشبهة ولو وطئ الرجل كاتبة مرارا كان عليه مهر واحد لان سبب الكحل واحد وهو ان ملك العبد ولو وطئ  
 بكاتبة غيره من آخر مرارا كان عليه في النصف الذي له الوطيات نصف مهر واحد وفي الحقيقة لا يخرج كحل وطئ نصف مهر ذلك كحل

الحكمة رجل يرضى امرأته فإدام ظهره لكان خلف قطبها ووقع الطلاق كالعليه مهر واحد كما لو استسرى جارية ووطئها  
ثم استخف لكان عليه مهر واحد فقام بين ابن خنيسه جالس امرأة دعي فأنته لا بد من الحثت فيما لبيت عليه جلد امر  
والحاثت بكرة انصتها لمره من ثوبه ان كانت الحاثت فيما لشي عليه الحاثت بكرة انصتها عليه مهر واحد ان كان  
رجل وقع على امرأته فأنها قطبها وهو على تلك الحال ثم انهم جالعه بعد الطلاق وقضى حاجته ثم تخلى فاقى محرور ومهر  
المرادين عن ميراث من ليس عليه مهر واحد ان كان اكل فحل ومهر واحد ان كان ولد وافرء فلا لا يجب عليه المهر الا اذا خرج  
ثم دخل بعد الطلاق اذا لم يفعل ذلك وكذا عالج بعد الطلاق حتى انزل ملام عليه وعن ميراث من وقع على امرأته فأنها  
وان لم يخرج ثم دخل بعد الطلاق وعلى ذلك الحاثت لكان الطلاق جيا على قول محمد واحد المرادين من ان يرضى من لا يرضى  
وفي رواية اخرى وهو قول في مخرج بصير امرأته على نكاحها اذا قال لا بد منه فأنه انما يرضى من لا يرضى من لا يرضى  
قول محمد من الا اذا خرج بعد البتة ثم دخل فأنه تزوج امرأته الا اذا خرجت كل واحدة منها على غير زوج جهاز  
فانما يرضى من بائع من كل واحد منها امرأته وعلى كل واحد منها لامرأته نصف مهرها وعليه النكاح فأنه يرضى من لا يرضى  
تزوج امرأته بعد ذلك لان امرأته كل واحد منها صارت حرة باطلى الموطوءة ولزوجة الام ان تزوج لانه انما يرضى من لا يرضى من لا يرضى  
ليس لزوجة البتة ان تزوج الام ومهر امرأته عليه نكاح البتة وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة رجل ان تزوج امرأته فأنه  
كل واحد منها على زوج جهازها فأنه كان على كل واحد منها مهرها وعليه النكاح فأنه يرضى من لا يرضى من لا يرضى  
لانها بائع قبل الدخول فعلى من نكحها مهرها ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه كل واحدة منها على زوج اخرى  
فأنه كان على الزوجي الاول نصف مهر امرأته وبناتها من زوجها قبل الدخول فعلى من نكحها مهرها ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها  
على الزوجي الاخر لامرأته لان امرأته بائع قبل الدخول فعلى الاول عطا مهرها وان كان الزوجي منها على شي على امرأته  
لان امرأته رجل جالس قبل الدخول ان طلق من قبلها فأنه عليه مهرها ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه مهرها  
بالخوة لان المهر ما يملكه بالخوة اذا وجد فيها مهره فأنه عليه مهرها ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه مهرها  
في الخلوقة المهر ما يملكه بالزوجي ومهر امرأته بالخوة ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه مهرها  
ليس هناك ما يملكه من الزوجي ومهر امرأته بالخوة ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه مهرها  
انما يملكه من الزوجي ومهر امرأته بالخوة ورجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فأنه عليه مهرها

وصدوم التطوع لا يصح الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بان ينعى به الزوال وصلة التطوع لا تنسب الخلوة ولا يحض الناس فيه  
 الخلوة لانه ينعى منه ما وجدوا ولو كان بها اثم او اذى لا يصح الخلوة وقيل منه ان يوصف ومحمد بن النعمان لا يصح الخلوة  
 ولو كان معها صغير لا يعقل او ينهى عليه لا يصح الخلوة وعنه ان يوصف من النعمان عليه ولا ينعى منه ولا ينعى منها صغير يعقل بان ينعى منه  
 لا يكون فيها لا يصح الخلوة ولو كان معها اسم او فرس لا يصح الخلوة ولو كان معها جارية احداهما امرأة لا اخرى كان محرم  
 قيل ان الجارية الرجل لا تنسب الخلوة لان الجارية جارية واحدة لا اخرى ثم رجع وقال جارية احداهما تنسب الخلوة وما  
 قول الجنيته وان يوصف من وعلى بأكبره الاطفي بحضرة امرأة لا اخرى ولو كان معها كلب احداهما كلب من الشيخ الامام ثم انشأ  
 المحل في ان ينعى كلب المرأة ينعى لانه لا يمكن ان يكون سبيته متفرقة وهي تنسب خلوات كلب الرجل ولا تنسب الخلوة في المسجد والحمام  
 وقيل ان السبل يصح الخلوة في المسجد كافي بالحمام ولا يصح الخلوة في الطريق بالجماعة فانها على الرسل ان يفرغوا من غيرهم  
 من الطريق كان خلوة في الظاهر ولو دخل على الرجل امراته ولم يفرغها او دخل الرجل على امراته لم يفرغها ثم خرج ولم يفرغها فخلوا  
 فيه قال القاضي ابراهيم بن لا يكون خلوة بعيدا انه لم يفرغها ولا يصح الخلوة في صغر اهل بيوتها احداهما لم يفرغها وان كان  
 لرجل على سطح ليس بجواريته سببا كان استرقا او غير بحيث لقام انسان يقع بغيره عليها لا يصح الخلوة اذا كانا اطلاقا  
 الغير عليها فان آمن ذلك صحت الخلوة ولو خلا بها في محل عليها فيه مضروبة ليلادها ان كانا الاطفي صحت الخلوة ولو خلا بها  
 في بيت غير مستقر او في كرم صحت الخلوة في الظاهر وكذا لو خلا بها في مفازة صحت الخلوة كافي الحمل ولو نظر في طريق المني غير مستقر  
 وخلا بها لا يصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة او الاربعه واحد بعد واحد او اطلاقا بامرأة في البيت المختص بالكنف الا بامرأه  
 بمفرقة من ارا وان يدخل في غير مستبد ان لا يصح الخلوة وكذا لو خلا بها في بيت من دار البيت باب مفتوح في الدار او ارا  
 ان يدخل فيها غير ماني الحرام او الاجانب يدخل لا يصح الخلوة ولو اجتمع مع امراته في الخان على رفاق الناس فودى منسل  
 الخان ولو نظر دالياها يقع بغيره عليها لا يصح الخلوة من غير جني بامرأته او دخلت عليه في بيته ودخلت معها جارية فخرجت بعد الاصح  
 فانظر الزن في ذلك فقال لم يخرجها ثم طلعتها وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزن انه لا يعلم وان علم الزن  
 ولم يقره على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل الهرقة مبنية صحيحة وكذا قوله المحبوب في قول الجنيته من والزن ينسب الخلوة  
 لا ينسب الجماع وذكر في طلاق الامل ان العدة يجب الرقاع ولها نصف المهر ولا يصح خلوة النكاح الذي لا يجتمع منه ولا  
 الخلوة بصغيره ولا يجتمع منها ولا ينعى من خلوة لا يكون له حق الرقعة ولها نصف المهر ولا يصح الخلوة كان زوجها من المهر



[illegible]

ولا يقضى لها شيء في قول الجنيح روح وقالوا لا يقضى بمهر المثل وقالوا لا يقضى على قهرها ولو تزوجها على عيب  
 بعينه ومالك العبد قبل التسليم عليها واختلفوا في قيمة كان القول للزوج وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب  
 قبل التسليم واختلفوا في قيمة الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابريق نقعة او ذهب فهلك قبل  
 التسليم واختلفوا في زرته كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمتها عشرة مفرغ  
 السحر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد اسعر وصارت قيمة عشرة  
 عليها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانقصت قيمة قبل التسليم وصارت خمسة خربت المرأة ان خارت  
 اخذت الثوب باقتضائه وان شارته اخذت قيمة يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجني على عبدك هذا قال الرجل تزوجتك  
 على اسمي هذه هي أم المرأة واقام البتة فالبتة بنته المرأة لان بنتها قامت على حق نفسها وقيمة الزوج على حق الغير  
 وتعلق الامر على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البتة انه تزوجها بالثوب درهم واقامت المرأة ببيتة انه تزوجها بمائة  
 دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بنته انه تزوجها على ربة فالبتة بنته لاب فان قامت امها هي امه الزوج روح  
 ذكبت بنته انه تزوج ابنتها على ربتها فالبتة بنته لاب والام ونفسهما جميعا مهرها ومسمى الزمالة ان للزوج في نصف  
 قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البتة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البتة انه تزوجها بالثوب درهم  
 نقض القاضي بنته المرأة بالكتاب جائد دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البتة انه تزوج المرأة  
 على ربة فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على اسمها  
 ومصدق الاب في ذلك واقام البتة واقامت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البتة فبطل القاضي البتة  
 الاب والزوج يحمل الاب صدقا واعتقه من المهر وجعل لاه لها ثم اقام المرأة البتة انه كان تزوجها بمائة دينار  
 كانت البتة بنته المرأة ويقضي القاضي بها على الزوج بمائة دينار ويجعل ابها حرا من مال الزوج ويبطل الولا الذي  
 كان قضاه للمرأة لان الاب كان حرا ما تار الزوج قبل التسليم فاما قضى القاضي بالولا دون المتزوج ولذلك يصح  
 الولا بنته المرأة به ذلك امر اعلم بالصواب **فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت**  
 اخف الشايح في هذه المسئلة على تسعة احوال قال ابو حنيفة ومحمد اذا اختلف الزوجان في متاع من غير  
 في البيت الذي كان يسكن فيه حال القيام المتكاح او بعد ما رقت الفروقة فعلى الزوج او من المرأة فالحكم بينهما

حادو كذا كدرع والتمار والمنازل والعصه وقدما استشهد به فخر طرارة الان في قسم الزوجه البنية على ذلك ما يكون  
 للرجل كالسلاح والقباع والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة  
 وما يكون للرجل والنساء كالعصه والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة والخنسورة  
 ذلك وقال ابو يوسف ربح المرأة جهازا زنتها والباقي للرجل ولو كانت الرجل رقبته المرأة وزنتها الاصلوات بين  
 المرأة ودارت الرافا يكون للرجل ما كان القول فيه قول الرافا والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل  
 فانيكون للنساء ما القول في ذلك قول دارت المرأة والباقي وهو المشكل لمحي منها وهو الرجل قال ابو يوسف ربح  
 الحكم بعد موت احداهما بعد الحكم في ميرتها وان كان احداهما حيا فلا ميرتها له ولا ميرتها لغيره وان كانا جميعا  
 كان وقال صاحباه مع اكان الملو كبحر اكله كبحر اكله كبحر اكله كبحر اكله كبحر اكله كبحر اكله كبحر اكله  
 احداهما سلا ولا ميرتها لغيره وان كان احداهما حيا فلا ميرتها له ولا ميرتها لغيره وان كانا جميعا  
 الروايات انها سواها وذكر في بعض فقال لو كان الزوج بائنا والمرأة غير بائنة الا انها لم يثبت منع الجماع فهو بائنا  
 لو كانا بكسرين سواها ولا فرق في هذه الوجود بينهما وان كان البنية الذي يسكن فيه كلف الزوج او ملك المرأة ولو كان  
 غير الزوجه فبني حيال احد بان كان الابن في حيال الاب للاب في حيال الاب لا ولد ونحو ذلك كان المانع عند الاستبنا  
 الذي يول في قولهم كذا ذكر في الكيسانيات وهو اربع رستم ولو كان للرجل اربع نسوة فزنت الاصلوات في الملتح  
 وبينهن فان كن في بيت واحد فاصبح للنساء يكون منهن وان كانت كذا واحدة في بيت على حدة فاما كانت في بيت  
 كل واحدة منهن يكون منهن وبين زوجهما على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يثبت ربح بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يثبت  
 احده منهن على ما في بيت الاخرى فلا تسحق شي من ذلك البنية ولو اوتعت المرأة بشراع انها تستر من زوجها  
 كان المانع للزوج وعليها البنية ولو مات الزوج فقال وارثه المرأة بعد كان والري خلفك ثلثا في العشرة واربعة  
 ان ياخذ المانع من المرأة لا يقبل قول الاب البنية ويكون المانع لباقي قول الحقيقة ربح لان هذه المشكل لمحي منها فذكر  
 القول قولها من غيرها باصرها فانه خلفها فان خلفت او اوتعت كان المشكل للوارث كما لو توت الحفوة من الزوجين  
 بعد الطلاق وان خلفها في المرض مات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت اجنبية  
 ولم يبق لها ميراث وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول الحقيقة ربح لانها تراثت فلم تكن اجنبية وكان

وكان من شرط ما روات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البتة التي هي سكتان فيه كل واحد يعني انه ذلك في القول  
 في ذلك قول الزوج وان اقامت المرأة البتة او اقام جميعا يقتضي بنية المرأة لانها خارجة عن معنى ذلك ان الارض في رجل وانما  
 وانما سكتا البتة ان الدار لها وان الرجل عيب اذ اقام الرجل البتة ان الدار له المرأة تزوجا بالث درهم ودفع اليها ولم يسم بنية  
 انه خرجا فاما يقتضي بالدار والرجل للمرأة ولا يملك عليها لان المرأة اقامت البتة على ريق الرجل والرجل لم يسم البتة على الرجل يقتضي  
 بالرق واذ اقتضى بالرق بطلت بنية الرجل في الدار والكنح ضرورة وان كان الرجل اقام البتة انه خرجا اصل لم يملك سجابها  
 يقتضي بنية الرجل ويكنح المرأة ويقتضي بالدار للمرأة لانما اقتضيا بالكنح سجاب الرجل في الدار صاحب يد المرأة خارجة  
 يقتضي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في ايديهما كانت الدار للزوج في قول الجعفي وبالوصف روح وان اقام البتة يقتضي  
 بنية المرأة ولو اختلفا في سماع من سماع النساء وانما البتة يقتضي به للزوج ولو اختلفا في هذه المسألة وفي الكنح فاقامت  
 المرأة البتة ان المسألة لها وان الرجل عيب اذ اقام الرجل البتة ان المسألة له وانه تزوج المرأة بالث وانه يقتضي لرجل  
 انه عيب المرأة يقتضي لها بالكنح ايضا كما قلنا في الدار وان اقام الرجل البتة انه خرجا اصل يقتضي له بالحرية وبالمرأة والمسألة  
 ايضا لانه في سماع النساء يحتاج الى البتة وان كان المسألة مستحالة يكون للرجل والنساء يقتضي بنية رجل يقتضي له بالمرأة ايضا  
 ويقتضي بالنساء للمرأة لان بنية المرأة في المسألة اولي لها خارجة اذا غرقت المرأة تطلق زوجها ثم اختلفا في القول قبل  
 الفقرة او بعد بانما سكتا على وجهه اما ان اذن لها بالفرز او نهى عن الفرز او لم ياذن لها او لم ينهاه فان اذن لها بالفرز قال  
 انزاله لي كان الفرز للزوج ولا اجر لها عليه لانه لما امر بالفرز ولم يذكر لها اجر كان ذلك مستحاة منها وان ذكر لها اجر  
 ان سمي لها اجر معلوما كان لها ذلك لانه استاجر العمل غير سخي عليها اجر معلوم وان ذكر اجر مجهولا او شرط ان يكون  
 الفرز اذ الكرايس لها كان الفرز للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجر بعض ما يخرج من العمل فيكون في سخي فغير الطمان  
 وهو كما لو دفع غرضا الى حائك ينسجها القصد وان اختلفا في الاجرة فقلت المرأة غرقت باجر وقال الزوج بغير اجر كان الفرز  
 قول الزوج مع بسية لانه انما الاجارة والاجر ولو قال انزاله لنفسك كان الفرز لها ولا شيء عليها لانه تبرع عليها بالعقل وان  
 اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتعزلي لي وقلت لا بل قلت انزاله لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن  
 يستند من جهة يكون القول قوله من العين ولو قال لها انزاله لي يكون الفرز لها كان الفرز للزوج ولها اجر مثل مذكرا  
 ولو كان لها انزاله ولم يرد عليه كان الفرز للزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالفرز له وان سنها من الفرز ففرز كان الفرز

اما وعليها مثل ذلك العطن لزوجه لانها غرت عصباً فخصت مثل ذلك العطن كمن عصب حنظل فحيا كان الرقيق لمسا  
وعليه مثل تلك الحنظل وان اختلفا فمثل صاحب العطن غرت باذني رفات غرت فغير ذلك كان القول قول صاحب العطن من  
المرأة في تلك العطن ووجهه وان جعل عطا الى ربه ولم يكن شيئاً فغرت الخان الزوج من العطن كان القول اما وعليها مثل ذلك  
العطن لان الظاهر من قوله ان كان يشترى العطن لا جعل اليه وان لم يكن من العطن الخان الزوج على الاذن كان القول قول  
لان الظاهر من قوله ان يجعل العطن الى ربه فمثل المرأة وكان الزوج ثانياً ولا لا كما لو اخرجت لها من اللحم الذي جارية فان الضمان  
ليكون الزوج وان الزرع اذا كان يعني الاذن والمرأة على ذلك العطن وهو مذكور في الواحش في الكراسي فقال الزوج  
للمرأة دفعت الى الخانك باذني السيرة وقالت دفعت فغير ذلك كان القول قول الزوج اذا غرت المرأة عطن زوجها باذنه  
وكانا ميعان ذلك الكراسي يشترى ان يضمن اسمه ما جاهد تحتها بعض الكراسي ثياب البيت فجميع ما اتخذه من ذلك الكراسي  
وما اشترى من ثمنه للرجل لان المرأة تصل للرجل فيكون ذلك للرجل الا شيا واشترى لها دس من عند اشترى او علم  
عادة انه اشترى لها ووقع اليها يكون لها رجل كان يبيع الى امرأته ما يمتحان اليه وكان يبيع اليها ايماناً من العدايم  
وقول اشترى بها فظنوا وانزلي الخانك تشترى وتقول ثم يبيع تشترى بها اسمه البيت كانت الائمة للمرأة لانها اشترى  
من غير ذلك الزوج اياها باشترى الخانك تشترى لنفسها واما ما في فصل في دعوى الخانك امرأة او بنت  
على رجل ان تزوجه بخود فانه يستحلف بايدي زوجته في دان هي زوجة لي بنى حاشي بان الاكسحلت تلك على  
قول اني بعت وحمدت يستحلف على الخانك والقوى على قولها وانما ابي يستحلف على الخانك بعد الطلاق البان والمرت  
لاجل المال وانما يستحلف على ان الزوج لانها لو كانت صاوة لا يبطل الخانك بحجوه فاذ اجبت متبى سخطه وقال بعضهم يستحلف  
على الخانك فاذا حلفت قبل القاضي غرت بمكان رجل تزوج امرأة فبهاه شاهدين فأكثرت المرأة وتزوجت غيره واثبتوا  
ليس للزمن ان يستحلف المرأة في قولهم ان يستحلف شرع لرجاء الكول ولو اقرت المرأة بالخان الاول لا يصح اقرارها على الثاني  
فلا يستحلف لمن يحلف الزرع الثاني فان حلفت بعطفت المحضومة وان لكل الزوج الثاني من غير ان يكره الخان كما لو حلف  
المرأة فان حلفت لا ثبت الخان الاول وان حلفت بعضي بها لاول رجل كان او حلفت امرأة ومجبت بها ثانياً فاما انما البينة قضى  
فان اياها البينة ليست في راحة ما يحلف الشان لان الخان حاد المحو لا يحمل الشكر وليس احد بها اولى من الآخر وان اقام  
كل واحد منها البينة اجاب وكما كانت المرأة في راحة ما قضى بها العصاب اليه وذا الان ما البينة راحة ما قضى بها الرجل فبهاه

شهود بالكنح والداخل القضي له وان اقام كل واحد منها البينة على الكنح والداخل لا يقضي احدهما وان صدقها الكنح و  
 وقت تشهد شهود على الكنح فهو اولى وان وقت احدهما ولم يوقت الاخر لان المرأة في بيده الذي لم يوقت يقضي له كذا وكذا  
 وقت احدهما ولم يوقت الاخر لان الذي لم يوقت اقام البينة على الكنح والداخل كان جهادى وان وقتا واحدهما اقام  
 ما بين على كل حال وان اقاما البينة على الكنح ولم يوقفا فمرت اى لاحدهما يقضي للمرت وان اقاما البينة على الكنح والداخل فمرت  
 اخفوا فيه قال بعضهم لا يقضي للمرت لان الاقرار قبل البينة يبطل بنية الاخر فلا يقضي الا بالاثوار بعد البينة وقال بعضهم يقضي  
 للمرت لان اقرار المرأة لاحدهما بمنزلة اليد ولو اقاما البينة وهى في يد احدهما يقضي لصاحب اليد ولو كانت المرأة في يدهما  
 فشهد شهودا منها امرأة او شهدوا انها مكسوة وحلله شهود الاثر شهدوا انه تزوجها اخفوا قال بعضهم لا يقضي بنية  
 ذى اليد لان بنية ذى اليد انما ترجع على بنية الحاضر اذا شهدوا على السبب المانزلة شهدوا على انه الزوج كان به بمنزلة الشهادة  
 على مطلق الكنح فلا يقضي بنية ذى اليد وقال بعضهم يقبل لان شهادة الشهود وانها امرأة او مكسوة وحلله بمنزلة الشهادة  
 على السبب لان المرأة لا تغير مكسوة وحلله الا لسبب معين وهو الكنح والحكم اذا اطلق سبب معين كان ذكر الحكم وذكر السبب  
 مراد بخلاف الكنح لان الكنح ثبت باسباب كثيرة وليس بعضها اولى من البعض فلا يتعين سبب رجل ادعى الكنح  
 امرأة وهى تتجسس تشهد الشهود وانها امرأة وتضي القاضي بها ثم جاء آخر وادام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضا  
 صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم يظهر خطأه بيقين وذلك بان يوقت الثاني وما يكون قبل الاول ولو كان رجلين ادعى الكنح امرأة  
 رخصه كان دخل بها احدهما وهى في بيت الاخر فلكل شيخ الامام او بكبر محرم الفضل مع صاحب البيت اولى ولو ادعى زيد وعمر الكنح  
 امرأة فحالت تزوجت زيد بعد ما تزوجت عمر وقال ابو يوسف مع يقضى لزيد وعليه الفتوى ثم قال ابو يوسف مع فان باهما  
 القاضي وقال من زوجهك فحالت تزوجت زيد ابد ما تزوجت عمر وان كان القاضي يقضى بها لعمر وقال استحس ذلك في  
 جواب المنطق وكذا فى السبب كذا الوقال رجل لا ختم فاطمة وخذت تزوجت فاطمة بعد ختمت فاطمة قال ابو يوسف مع يقضى بكنح فاطمة  
 ولو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل فحالت تزوجت هذا الرجل الاخر متدسسته فحالت فحالت بكناح اسس ولو شهد  
 الشهود على اقرارها بالهما جميعا وهى تتجسس قال ابو يوسف مع اسأل الشهود باجماع ان يقضى به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا  
 اسس نه اسندتة كانت امرأة صاحب الاسس ولو كان رجلين اقاما جميعا البينة على الكناح امرأة بعد بوجها يقضى لهما  
 بعيراث ربح واحد لان حكم الكناح بيد الميراث وهو يحتمل الشك ولو كانت احد الميراثين فمرت المرأة ان الكناح

كانت اذ صحت فقهه بنهار رجل ادعى على امرأته انها امرأته وانما البتة على ذلك وادعت المرأة انها امرأته انما البتة على ذلك  
وذلك الرجل يحججه واقامت البتة على ذلك قال محمد بن علي بن فضال عن الزعم المدعي لان الشهود لا تشهد واعلم انما البتة على ذلك  
فقهه بنهار رجل ادعى على امرأته انها امرأته وانما البتة على ذلك وادعت المرأة انها امرأته انما البتة على ذلك  
من قربة بناد واقام صاحب الزوج البتة على رجل اخر انما البتة على ذلك وادعت المرأة انها امرأته انما البتة على ذلك  
المرأة حين اقامت البتة على الرجل انها امرأته واقام ذلك الرجل كانت البتة المرأة وكذا كاد واقام البتة عليها  
رجلان بالخارج ولم يردا فقامت المرأة فزوجها امرأته قالت لرجل انما امرأته فقال لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
بالخارج هي طالق ولو كانت رجل انما امرأته فقال لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
لرجل زوجك نفسي فقال لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
لخارج واقام البتة واقامت المرأة البتة انها امرأته وانما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك  
انما البتة على امرأته واقام البتة واقامت المرأة البتة انها امرأته وانما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك  
ما يزوجني فان القاضي يقضي بخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
البتة على اقرار المدعي بخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
البتة على ما دعت انها يقضي بخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
والشهادة فان اكرمت الغائبة فقامت البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
فزوج فان قال لا يبطل بخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
ببخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
لخارج امرأته واقام البتة واقامت المرأة انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
اقامت الشاهدة البتة انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
وبين المدعي ولا يقضي بخارج انما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
على حال لا تبطل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج فان حضر الغائب وانما البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار  
فان اقرار اول بالخارج والطلاق واقضاء المدة كما قال الزوج الثاني وكذا البتة على ذلك وكان اقرار لهما انما البتة على ذلك وكان اقرار

من الزرع لامل عين الزرع الاول بالطلاق وعليه العدة من ذلك الوقت وتفرق بينهما بين الثاني وان صدقني ما قال  
كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لما زرع فبطلت طهره وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزرع كان  
القول قبل الزرع ولا يقبل قول المرأة فان خضر رجل وادعى انه الزوج الذي اقرب الزرع الثاني فصدقه المرأة في ذلك وكذا الزرع  
ان في كان القول قول الزوج الثاني لانه لا يراى الكناح العلوم بينها والعدالم فصل في الشهادة على الكناح  
يجوز الا على الشهرة والسامع تحمل الشهادة في محض ان ادين بها امرأة السب والكناح والموت والقضاء واحدة  
منها وكذا الحضانة ربح وهو القول من الزوج وذكر الشيخ الامام ثمس الامام يستحب ان يشهدوا على اصل الوقت بخبر الشهرة و  
السامع ولا يجوز على شرط الوقت وكذا يجوز الشهادة على الكناح بالسامع بخبر المهر ايضا الشهرة والسامع وذكر الحكم الشهيد  
روح في المتقني والاشهاد على قولين عرفي وهو ان يسبح من قوم لا يقصروا جميعهم على الكذب ويشترط ان يشهد عنه رجلان عدلان  
او رجل امرأان ان لفظ الشهادة من غير استنهاض او يقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحدة عند الحقيقة وعن أبي بكر  
روح اذا شهدوا على رجل بموت رجل وقال انما ماتت مرة حل ان يشهد على موته بالصحيح ان الموت بمنزلة الكناح وغيره ولا يكتفي  
فيه بشهادة الواحدة ولو راى رجلا وامراة يسكنان في منزل ويشهد كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الازواج حل ان يشهد  
على كاحهما ولو قدم عليه رجل عليه من بكرة وانسب له واقام عنده وهو الممسيك ان يشهد على نسبه حتى يلقين من كل تلك البلدة رجلين  
من غير زوجه ويشهد على نسبه اذا تحمل الشهادة بالشهرة والسامع يشهد عنه القاضي وانهما جازت شهادته وان فسروا ان يشهد  
على الكناح او على السب لاني سمعت ذلك من قوم لا يقصروا جميعهم على الكذب لا يقبل شهادته كمن راى وامراة عينا في يد رجل يصرف  
فيه تصرف المالك ووقع في قلبه انه حل له ان يشهد على انه ملكه فان شهد ونسب قال الشهادة لاني رايتني يده تصيرت فيه تصرف  
المالك لا يقبل شهادته كذا ذكر ثمس الامام الطحاوي في الفصل من الموت وغيرها وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وان فسروا  
واذا اسبح الرجل كاحا او مزا الوسا او وقع قلبه ان حق ثم شهد عنه عدلان بخلاف ما وقع في قلبه او الممسيك ان يشهد بما وقع في قلبه  
او لا والا ان يستيقن بكذا بها وان شهد عنه عدلان بخلاف ما وقع في قلبه او لا وانه ان يشهد بما وقع في قلبه او لا الا ان يقع في قلبه ان بها  
الراصد صادق بما يشهد وان عاين رجل كناح امرأة او يسج جارية او قتل عمه او قتل رجل على نفسه بحال ثم شهد عنه رجلان عدلان  
ان فلا باطل امرأته كما يحضرها احد شترى الجارية او عن الجارية او اربع الجارية بثلث السبع انه اعقها او ان امرأة واحدة  
ارضعت الزرعين في صغرها في الحولين ثم ان المرأة انكرت الكناح وانكرت الجارية ملك الشترى لا يسع لاشهاد ان يشهد على الكناح



المرأة ولا على بيع الجارية لان الشاهد من الزوجة بالصلوات الخمسة عند الجارية معها لا يجوز حرارة ولا جارية ان تعد  
 بجوارها كذا لا يحل فتشاهد ان يشهد على النكاح وليس وان شهد عندك به الذي يان النكاح وبيع الجارية بدل  
 واحد بالصلوات الخمسة ومن الجارية لا يحل فتشاهد ان يشهد عن الشهادة على البيع والنكاح **فصل في العنين** النكاح  
 العنين جارية فان طلت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو لم تشتري ابنتك  
 ان لم تلم وقت النكاح بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يقبل معها بكرة الخصومة وان حال الزمان لم ترض بذلك وكذا كان  
 الرجل يصل الى غير ابن لسانه والجارية ولا يصل اليها كان لها حق الخصومة واذا عصمت الى القاضي فان قال قد وصلت اليها  
 في هذا النكاح واكرمت المرأة النكاحات نيكاً كان القول قوياً وان قالت انما يكونا قاضياً يريهم انسا المرأة الواحدة كغيره  
 احوط فان قلن نفي ثيب كما تقول قبل الزوم وان قلن هي بكرة كان القول قوياً في عدم الوصول اليها لان شهد البعض بالجارية  
 والبعض بالثانية يريها غير من فاذا ثبت عدم الوصول اليها اجله القاضي سنة طلب الرجل العاجل او لم يطلب يشهد على  
 العاجل ويكتب لك تاريخي اذ كنتك لزم الزوم ان لم يصل اليها اجله سنة ويحكموا انه رجل سنة قمرية او شمسية قال الشيخ  
 الامام المعروف بخواجه زاد وسع لم يذكر عمره في كتابي وهو ابن مائة من مائة من في الزوم رتبة سنة شمسية  
 بالايام وكذا قال الشيخ الامام خمس السنة شمسية وان قلن برع رداء ان يراقة البلاغ في الايام التي يقع الطلاق فيها من شمسية  
 والقمرية ولا يكون هذا العاجل ولا علة قاضي مهر او مائة فان اجله المرأة او اجله غير القاضي لا يعتبر ذلك ان حصل ولا يحجب شهر رمضان  
 وايام صومها وان رخص احد جوارها شبهه بالاسيطة منه المجلد من ابني رخصت رخصه رواتين من رواية محجب عليه  
 ما دون سنة والنكاح يراعى في رواية ما يراعى على نصف الشهر لا يحجب ويؤوض لذلك عوضا ما دون ذلك يحجب ومن محررا  
 لا يحجب الشهر ما دونه يحجب وهو اصح الاقوال ولزم بيت المرأة من تزوجها لا يحجب تلك الايام على الزوم وان غاب الزوم  
 حج او حرة يحجب عليه ولا يصح الزوم فلم تامة المرأة لا يحجب على الزوم وكذا الوصية المرأة مهر ما دونه وان آتته الى السجن  
 او نذر مكان كذا او خلوة او اجتماع يحجب عليه وكذا الوصية المرأة حتى وكان الزوم حصل اليها وليكنه الخلوة واليت منها يحجب  
 تلك المدة والائتلاف والكنانة المرأة محرمة تحتها السلام لا يحجب على الرجل حتى تغرب وان احمرت بعد العاجل لا يحجب على الرجل  
 عوضا لوقت تلك الايام وان كان الزوج متظاهراً ان تاد على الاعتاق اجله القاضي سنة والنكاح عاقر من الاعتاق اهل  
 القاضي شهرين كفاية ثم رجل ومن ظاهره العاجل لا يلتفت اليه يحجب ذلك عليه واذا أصفت سنة فمات القاضي او عزل

او دخل قبل ان تحيض المرأة ودلى غيره فحتمه الى القاضى الثاني واقامت اليه من فلان القاضى كان اجل في امرها سنة وان  
 قد مضت فان القاضى الثاني يبنى على الاول وان مضت سنة من وقت الاجل ولم تحض بعد زمان الاجل فحتمه وان طلاقته في  
 الشا عتدي ملك الايام فان خاصته الى القاضى الثالث شيئا كان القرض قوله وان الزوجه انتم فصل اليها او قال انما كثر فطر اليها  
 النساء وقلن انهما بخير القاضى فلان طهرت زوجها او طهرت من محاسنها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضى او قام القاضى  
 من محاسنها فحتمه كافي بخير الخيرة فان طهرت الفرقة في محاسنها بامر القاضى بالفرق ولا يثبت الفرقة بانسيارها فان ابى الزوجه  
 ان يفرق يقول القاضى فرقت بينكما فليزهر مهر عليها العدة وان طلب من القاضى ان يؤجل سنة اخرى لا يحجبه القاضى فان اعلم  
 المرأة سنة اخرى كان لها ان تبيع من الاجل وكذا يؤجل العنين برجل الغنى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لا رجوان اصل  
 اليها والعلام الذي هو ابن اربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امراته وله امرأة اخرى يحامها او يحاسنها الجارية كان للمرأة ان تحضنه  
 ويؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يبول من بهال الرجل ويؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها مريضاً لا يقدر على الحمل لا يؤجل  
 بالمصح والاطال المرض والمعتوه اذا تزوج وله امرأة فلم يصل اليها قبل القاضى سنة بحجة انضم عنه تاويل العنين لا يكون الا عند  
 قاضى شخص او مدبرته فلا يعتبر باطلا المرأة ولا تاويل غير رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وقرن القاضى بينهما بضئ الاجل ثم تزوجها  
 مرة اخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الطل بعد ذلك وصار عتياً لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل  
 اليها ثم وقع الفرقة بينهما ثم تزوجها ثم عجز عن الطل بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج امرأة ولم يصل اليها  
 وقرن القاضى بينهما بسبب العتة ثم تزوج بها الرجل امرأة اخرى فلم يجال مع المرأة الاولى اختلفت الردايات فيه ويصح ان يفتا  
 حق الخصومة لان الثابت ان قد عجز عن المرأة ولا يفرغ من غيرها ولو وجدت المرأة زوجها بخير القاضى في الحال ولا يؤجل لان  
 المعلقة لا تثبت فلا يفسد الاجل فان كان غايباً عنها كل المهر في قول الجنيعة سرح وعليها العدة اذا فارقتها وان كان ذلك  
 قبل المخلو لها نصت المهر ولا عدة عليها وان فرق القاضى بينها بعد المخلو ثم جاءت بالولد الى سنتين ثبت النسب منه  
 ولا يصل تفرق القاضى حتى تفصل العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها فحازت برله لاق بر سنتين ثبت النسب ويصل  
 تفرق القاضى وكذا الشاهد ان ابى ان يفرق القاضى على امر المرأة قبل التفرق انه وصل اليها يصل تفرق القاضى ولو اتر  
 بعد التفرق ان كان وصل اليها لم تصدق على ابطال تفرق القاضى ولو وجدت المرأة زوجها بخير او اذهب عنها ولا خيار لها  
 ولو وجدت زوجها بخير باقامته منه زماناً لم يفسد اجلها كانت على خيارها ولو طالت المرأة بهو محجوب والزوجه يكونان

بروت نقيته عاد باليمن غير فخر يس واد الثوب ولا كسفة عورت وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي امينا ليخبر الى عورت  
 فيخبره بجلاد لان النظر الى الوردة بلع عند الضرورة ربك لزوم امرأة وكان ياتيها فيما دون الفوق حتى ينزل وتنزل  
 المرأة ولا يصلح للرجل فزجهما واقامت معه كذا زمانا ثم كذا او ثوب ثم فاضته الى القاضي اجله القاضي سبته ومضيل  
 ما قلنا من لامه اذ كان محبوبا او عينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول المجتهدين وروى فان رضى المولى لا حق  
 لامة وان لم يرض كانت المحصورة اليه كافي النزل وقال ابو يوسف من الخيارات الى الامة لا الى المولى كما قال في النزل او قلنا  
 في قول محمد بن بكر بن علقم قد روى الى يوسف كافي النزل عنه ومضيه ذكره او لم يمتنع من المجتهدين روى واذا فرق القاضي  
 في الجواب والاشكال كانا فصل في الخيارات التي تتعلق بالكنح الخيارات الفروع منها ما  
 في جميع المقررات وهو خيار العادة عقد الفسخ روى خياره لا جازة لا مقصور لان عنده عقد الفسخ في  
 لا يتوقف فلا مقصور العادة ومنها ما ثبت في المقررات التي تحتل الفسخ ولا ثبت في الاصل في الفسخ كالمكاح والطلاق  
 والعنان وهو خيار الشرط اذ ان شرط الخيار في المكاح وفيه ما يصح المكاح ويحل بشرط وعندنا ثبت في روى ابراهيم بشرط  
 الخيار ويحل المكاح ومنها خيار الردية لا ثبت في المكاح لان المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب  
 عندنا لا يثبت روى فلا ترد المرأة حب ما قال انما روى ان يرد المرأة معيوب غيبة بالخيار والنجاة والنجاة  
 والقرن والقرن له ان يفسخ المكاح ويرد المرأة ان روى قبل الرقول مسقط كل المهر والمكان يرد الرجل كان لها مهر المثل كما  
 هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة تزوجها بخير او ضلها او برضا قال ابو حنيفة وابو يوسف روى ليس لها حق الفسخ وقال  
 محمد بن الهادي الفسخ وان وجدت المرأة في مهرها عيبا لا ترد في اليسر وترد في الفسخ الا ان يكون المهر كميلا او موزونا  
 فترد في اليسر والفسخ لان وجدت زوجها محبوا او عينا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالاساك بالمعروف  
 والفوق بناء عليه وفيه كانت الفسخ بسبب الحب والعنة طلاقا واما الخيارات التي تتعلق بالمكاح اربعة خيار النكاح وخيار  
 الفسخ وخيار الفسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ والابلاول او اقال لمرأته اختار او اختار في فسخ نوى به التلاق فقات  
 اختارت نفسها في نكاحه بانهما انما اختار شخص بجانب المرأة ولا يصلح سكرهما كذا كانت او شيابيل يدا الى آخر المجلس الا  
 او هزمت او قامت او عرضت والفرقة بينهما الخيار لا يحتاج الى قضاء القاضي واما خيار الفسخ لم يرد اذ كانت امة  
 او بدرة او ام ولد فثبت قبل الرقول او بعده كان لها حق الفسخ من كان الزوجان او عينا او كذا المكاتبة والصغيرة

الصغيرة اذا الكبيرة اذا زوجها المولى برضاها فنفقت بالاداء او نفقتها المولى كان لها خيار العتق عند ادائها الخيار غير متعين في النفقة  
 عند ثمان ميث انه يختص بالمرأة ودرجته النفقة فيها لا يتوقف على التقاضي لا يبطل بالسكوت بل بمدة الى آخر المجلس الا اذا  
 البطلت الخيار لمساها اولاد وانما يفارق هذا الخيار خيار النفقة من وجه واحد وهو ان النفقة في خيار العتق لا تكون طلاقا في  
 خيار النفقة يكون طلاقا وانما الخيار لعدم الكفاة اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفوء كان للاولاد من العتق حتى الفسخ  
 وهذا التفريق لا يتم تقضا والقاضي وقبل العتق بالكلية فأنما يحجب الحكم من الطلاق والعتق والارث وخيار المولى لا يبطل  
 بالسكوت ولا بالاستيفاء من المطالبة بالتفريق وان طلل الزمان لم يتم وكبحون فسخا لا طلاقا حتى لو كان قبل الخلوة لصحة استيفاء  
 كل المهر بعد الخلوة لاستيفاء عليه نفقة العدة وان جاز المولى طلقه وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفوء ثم قدمت  
 النفقة فيها ثم زوجت نفسها من هذا الزوج غير مولى كان المولى ان يفريق بينهما ولو تزوجها المولى غير كفوء فطلقها الزوج طلاقا  
 رجائيا ثم رجعا لم يكن لهذا المولى ان يفريق بينهما لوطاقتها طلاقا بانما تم تزوجها غير اذن مولى كان المولى ان يفريق بينهما برضا المولى  
 بالمعنى الاول لا يكون رضاه بالعتق الثاني ولو تزوجها بعد الاداء غير كفوء لم يكن لهذا المولى دلائل من دون حق التفريق وانما خيار البيع  
 غير الابل والمجد اذا زنت الصغيرة والصغيرة كان لها خيار البلوغ وان ردها القاضي فمن اجتهاده من نية روايتان قال الشيخ  
 الامام خمس الاثنية استخبر من الظاهر ثبوت الخيار في كل حال القاضي وكذا ان الزوج الصغيرة اسما من اجتهاده من غير خيار  
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوتها بالسكوت اذا زوجها اجراها ودعمها ثم عطلت كان لها الخيار كما نص في نفقة اذا بلغت وان  
 زوجها الابل او المجد لا خيار لها وان زوجها ابنها لا رواية غير من اجتهاده من قالوا ينبغي ان يكون لها خيارا لزوجها الابل  
 ومن حمده من ان لها الخيار المولى اذا زوج امته الصغيرة فنفقت ثم طلق كان لها خيار العتق حتى لو كان لها خيارا بالبلوغ فنفقت  
 فيه والصحيح انه لا يكون لها خيارا بالبلوغ لان المولى ملك الرقبة والكتب جميعا فالحق ولاية فوق ولاية الابل والجد ثم خيار المولى  
 يفارق خيار العتق من درجته منها ان خيار العتق مثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ مثبت للذكور والأنثى ومنها ان خيار العتق  
 اذا ثبت للكبيرة لا يبطل بسكوتها بل بمدة الى آخر المجلس وخيار البلوغ يبطل بسكوت الكبر وخيار البلوغ للثيب والكلام لا يبطل  
 الا بالابطال فضا فان قال العلماء نفقت الكلح حتى يبي الطلاق عن اجتهاده من ان يكون طلاقا وان نوى ثلثا فثبات  
 رتبها ان النفقة خيار العتق مثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا نفقة . . بالمفريق القاضي بينهما وعند  
 تفريق القاضي سقط كل المهر فالحق النفقة قبل الدخول والحكمت بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب

فاميل الابل بالابل ايضا او بالتمكن من الزرع او طلب الشقة فخلات خيار النفس والخير فان ذلك ميطل القيام  
 من المحبس وسبها ان في خيار النفس اذا علمت بالكلية والنفس لم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمت وقتها بالكلية  
 خيار البلوغ اذا علمت بالزرع وظهر وتعلم بالخيار لا تقدر بالكلية والفرقة بخيار البلوغ لا يكون خلافا لفرقة بخيار النفس  
 وخيار روم الكفاة فان بلغ الثيب في جوف العيل ولم تقدر على الاستهاد قال محمد بن كادرات الدم تقول اخترت نفسي ونفقت  
 الكلج فاذا اصبحت تشهد وتقول رايك الدم يا الله واخترت نفسي فليل ليس لها ذلك قال نعم لانها لو اخبرت  
 بها رات الدم في الليل واخبرت نفسها لا تقبل قولها وميطل خيارها وروى عنه انها لو رات عند الشهوة او عند الفاضل  
 نفقت الكلج حين بلغت يقبل قولها فان دقت فقات بلغت امر واخترت نفسي لا تقبل قولها ولو كانت لم اعلم بالكلية  
 الا الان واخترت نفسي قبل قولها ولو كانت فقات الحمد اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع من  
 الناس نفقت بخيارية ثمانين شهرا وشهد بهم ميطل خيارها الا ان يكون على الفرقة ينبغي ان يقول في قول البلوغ اخترت  
 نفسي ونفقت الكلج فان فقات ذلك لا يطل محتيا بان يخرى يوجد التمكين وانما اذا ثبت بها خيار البلوغ والشقة  
 طلبت المحققين ثم تفسر ومبدا في تفسير الاختيار وقيل خطاب الشقة وتبكي صراخا فيكون الجواب بهذا الصغر والكلج مع  
 طلب الشقة على قول من يجعل الجواب بهذا الصغر والكلج **باب الرضاع** الرضاع في اثبات حرمة  
 المناكحة بمنزلة النسب والعهرية كما ان الحرمة بالنسب اذ ثبت في الازهار والبنات يتعدى الى الجدات والنوازل فكذا  
 اذ ثبت بالرضاع يتعدى الى اصول الرضعة وفروعها واخوتها واخواتها وحرمة كما ثبت في جانب الام ثبت في جانب  
 الاب وهو الفحل الذي ينزل منها بوطيه وقال الشافعي رحمه الحرمة لا ثبت في جانب الاب والعقبة لا يسمون به المسئلة  
 لكن الفحل فقه ما لا تفعل اب الرضيع دام الفحل حية واخواته عاتدة اولاد الفحل اقرته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم  
 ولا فحل موطاة الفحل ولو كونه في الفحل فحل موطاة الرضيع ولو كونه في الفحل فحل موطاة الرضيع ولو كونه في الفحل فحل موطاة الرضيع  
 منها خمسة ما كان الرضيان اخوين لاب وان كانا اعمامهما فبها لا يجوز في الكلج فبها ولو كانا بنين لا يجوز في الكلج فبها في الكلج  
 لم يل كذا لا يجوز في الكلج بن الاخوين من النسب قبل الرضاع وكثيره مواءمنا وقال الشافعي رحمه الله ثبت الرضاع بما دون خمس  
 رضعات في خمس ذوات كغني بصغير لكل عدة شهر قال اصحاب الظاهر لا بد من ثلث رضعات وكما يحصل الرضا بالمض من ارض  
 يحصل بالصغير السوط والجور ولا يحصل بالقطار الا اذا نزل ولا يعلل والمجانفة والامارة ولا بالحقنة في ظاهر الرواية ومن غير

وعن محمد بن يحيى بالاحتقان وقت الرضاع في قول الخليفة رحمه الله تعالى في شهره اذا ارقت في ثوبه المرة ثبت الحرمة  
 فطم على راس الحملين او لم يطم وكذا رقت بعد ولدين وضعت لاثبت الحرمة فطم او لم يطم وقال ابو يوسف ومحمد وانما نفي  
 رقة عند رجولين ان الرضعة في الحملين ثبتت الحرمة فطم او لم يطم وبعد الحملين لاثبت فطم او لم يطم وقال نوزع وقتة عند  
 ثلث سنين راجعوا على ان مدة الرضعة في استحوا في ابرة الرضاع على الاب مقدر بحولين ان المطلق اذا طالت به بعد الحملين  
 ابرة الرضاع فاني الاب ان يطلى لا يحرم ويحرم في الحملين وروى الحسن عن اخيه رحمه الله اذا فطم الصبي في الحملين فهو والصبي و  
 الكفئ بالطعام فاضع لاثبت حرمة الرضعة وفي ظاهر الرواية اذا الرضعة في مدة الرضاع ثبتت به الحرمة على كل حال اذا حصل الحمل  
 نهى امرأته وشرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلناه لا رضاع بعد الفصال كبر لم تزوج قط تنزل بها لبن فاضعت حبسا  
 صارت اما للصبي وثبت جميع الحكم الرضاع فيها حتى لو تزوجت اليك رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان هذه الزوجة  
 ان تتردع الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون لان تزوجها لا نها صارت من الرباب التي دخل بها وثبت الرضاع بلبن  
 الميت سواء حلب اللبن قبل الموت او بعده وقال الشافعي رحمه الله ثبت الرضاع بلبن يجلب بعد الموت كما ثبت حرمة المصاهرة  
 برطى الميتة واذا انزل رجل لبن فاضع بصيا لاثبت به حرمة الرضاع فلا بأس للرجل ان يتردع بمرضعة ولده وانمت ولده  
 من الرضاع لان كل واحد اقت ولده من النسب جائز اذا لم تكن ولده موطوءة فان المجارية اذا كانت بين طلين فجارت بولد واحد  
 وكل واحد واحد من النسب يمين ان يتردع امرأة اخرى كان لكل واحد من الحملين ان يتردع ابنة كما كانت احب ولده من النسب ونظائرها  
 كثيرة اذا الرضعة الصبيان من لبن يمينه لاثبت به حرمة الرضاع بينهما واذا حمل لبن المرأة في طعام فاطعم صبيين ان يخلج الطعام بان  
 يبلع بينهما او لا ثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا كان اللبن غالبا او مخلوبا وان لم يبلع الطعام باللبن كان الطعام غالبا لاثبت الحرمة  
 في قولهم قبل هذا اذا كان لا يشاطر لبن عند رفع القدر والكان يتقاطر ثبت الحرمة ولاصح انه لا ثبت والكان الطعام مخلوبا  
 باللبن لاثبت الحرمة عند اخيه رحمه الله وقال صاحبنا ثبت الحرمة كما تعلق بين الاودي بلبن الشاة ولبن الاودي غالبا ثبت الحرمة  
 وكذا لو تزوجت بنتا وشرب الحزب اللبن اذ كانت موقفا عليها والكان يوجد من طعم اللبن ثبت الحرمة هذا اذا اكل الطعام معه  
 فان جسي حصة لاثبت الحرمة في قولهم وان تعلق لبن المرأة بالامه وصفي صبيين والكان اللبن غالبا ثبت الحرمة في قولهم والكان اللبن مخلوبا  
 لاثبت وكذا الرجل الداء في لبن المرأة والكان له او غالبا لاثبت الحرمة عند ما والكان مخلوبا باللبن ثبت الحرمة ثم صرح رحمه الله ان  
 لم يتردع الداء اللبن ثبت الحرمة وان لم يتردع وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعم اللبن دلالة لا يكون رضاعا وان غير واحد ما دون الرضاعا

وكل على قول الخليفة . اذا جعل اللبن في دواء او غلط بالادوية الحرة على كل حال . وقطع لبن المرأة لبن امرأة اخرى  
فان ربيها قال يورث من دهر ورواية عن الخليفة من الرضاع من اكثر ما كان يستعمل فيمنع بها قال محمد بن قيس الرضا  
نهما على كل حال امرأة وبالمين فلهما دهرهما وتزوجت بزوج آخر فجلت من الثاني وارضت صبيها قال ابو خنيفة من الرضاع من الاول  
الم كمن الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني ومن ابى يورث من رواية ابن ابي عمير من اللبن من الحمل الثاني في الرضا  
من الثاني في نطفة حكم الاول في رواية جلت من الثاني في نطفة حكم الاول وقال محمد بن الرضاع منها حتى تفتق الحمل من الثاني في  
اذا ولدت المرأة من دهرها ولا تطلقها الزوج وتزوجت باخر فاضعت بلبن الاول ولها دهر حتى تحت الزوج الثاني فان الرضاع  
يكون من الزوج الاول لان نزل اللبن كان من رجل تزوج امرأة ولم تكن قط ثم نزل بها لبن فاضعت صبيها كان الرضاع  
من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي ولادة ذرية الرجل من غيره المرأة رجل زني بامرأة فولدت منه وارضت بهذا اللبن  
صغيرة لا يجوز له الزاني ولا احد من آبائه واولاده كمن ذم الصبي وذكر في الدعوى رجل قال للملك بن ابي اسحق بن الزناد  
ثم استتره مع امرئ من الملوك ولا يصير الجارية ام ولد له رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فاضعت ولدا ثم لم يمس لبنها  
ثم درها لبن ابد ذلك فاضعت صبيها كان لهذا الصبي ان تزوج اولاد ذرية الرجل من غير الرضعة الرضاع الطاري على الكتاب  
ينزل اب ابن مائة اذا تزوج صبية فلهما ثم تزوج امرأة بها لبن فاضعت تلك الصبية حرمت البكره على زوجها وانها صابة  
من اهلها فزاد ذلك الزوج وصية فاضعتهم امرأته او ابنته حرمتها لصبيته على زوجها وكذا لو تزوج وصيقتن فاضعتها  
امرأة واحدة مع امه واحدة بعد واحدة بطل النكاح لانه صار جامعين الاقن وكل واحد منها نصف الصداق ربع الزوج  
به تلك على الرضعة ان نعمت الفاسد نادى الله ان ترصنها من غير حاجة الى الارضاع بالكانت شعبان وقيل قولها انها  
لم تنعم الفاسد والكانت مجزئة هي امرأته لا يرجع عليها ولا تجزئة نصف الصداق الكنان قبل الرزول وكذلك لو اخذ الصبي ثمنه في  
البكره هي ثمنه فارتفع فانما ينزل المجزئة ولو اخذ رجل لبن البكره فادبره مستين نهر الزوج لكل واحدة منها نصف الصداق  
ثم يرجع الزوج على الرجل ان نعم الفاسد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث وصينات فجات امرأة وارضعتهم على التتابع اوارضت  
ثنتين ثم الثالثة حرمت الا وليان لانه صار جامعين الاقن في كل واحد وقيل الثالثة امرأته لانها صارت اختا لاولين بعد ما  
نكح الاولين فان ارضت واحدة منهم ولو اثم الثنتين صار من جميعا لان الاقن شئت دفعة واحدة ولو تزوج صغيرة  
وبكره فارضعت البكره الصغيرة بانما يجاد ولا يهر البكره الكنان لم يدخل بها لان الفرقه جارت من لبنها وعنفرة نصف

نصف المهر لانها بابت قبل التزويج ثم يبرح الزوج نصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تقدمت الفساد وان لم تقدم لا يبرح ذلك  
 ان تزوجت الصغيرة بعد ذلك فباعت امرأتها ولم يخل بها وليس ان تزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امرأتها وان كان  
 دخل بالكبيرة لا يخل بها ان كان الصغير والكبير فاختصت الصغيرة واحدة بعد واحدة او اوصفت  
 واحدة ثم شتين مباحا لكلا الكبيرة والصغيرة الاولى لانها صارتان بنات واما الباقان فانهما صارتا اختين في  
 النكاح واحد وان اوصفت شتين مناهم ثلثة ثم تزوجت الكبيرة والاويان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأتها بابت  
 امرأتها قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فاصبحت الكبيرة بنات صغيرتين والصغيرة الاولى ابنة  
 الاولى فلانها با رضاع الاولى صارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانها اجتمعت في نكاح واحد واما الكبيرة  
 الثانية فلانها با رضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأتها كانت له فبطل نكاحها والصغيرة الثانية امرأتها لانها صارت ابنة  
 امرأتها التي بابت قبل الدخول وليس نكاحا غير باطل لا تحرم رجل زوج ام ولده من غير صغير فاختصت من لبن السيد حرمت  
 المرضعة على مولها وعلى زوجها الصغيرة اما على المولى فلانها صارت مكوبة ابنة فحرم على المولى وعلى الزوج الصغيرة لانها صارت  
 محرمة الاب لانها ام رجل وكل امرأتها بطل نكاحها ثم تزوجت بصبيته فاختصت ام المرضعة بابت البصية لانها صارت اخت  
 المرضعة والمرحلة في عديته فبطل نكاح البصية بطل تزوج بصبيته ثم عتقها لا يصح نكاح العتق فان اوصفت ام العتق البصية فاختصت  
 البصية على زوجها لان نكاح الامة لم يصح فلا يصح جامعا بين الاثنين رجل تزوجت فاختصت فبجاءت امرأتها بنات ابنا لمن يبر  
 واحد فاختصت احدى المراتين وصية واوصفت المرأة الاخرى الرضعة الثانية بابت الرضعتان عن زوجها لانها صارتا اختين  
 تحت رجل واحد فاختصت نكاحهما ولا ضمان على الرضعتين وان تقدمت الفساد لان الفسدة للنكاح والاخيرة فصلت لغيرها حجة  
 فلم يكن الفساد جاصلا فبطل احد نكاحها خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لا متين في مرض يورثه ان دخلها المرأة فماتت فبطل  
 نكاحه فلا بقاء ولا ضمان على الميراث لان وقوع الطلاق حصل بفساد الحمل لا بفعل احداهما ولو كانت الكبيرة بنات ابنا لمن يبر  
 الرضعتين والمسئلة بجاهلها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لان فسادهما لا يفسد الايضات الى احداهما خاصة ولو كانت  
 به الخوايب وقع مهر الامة بسبب فسادهما الصغيرتين بهما صيرورتها ابنتين لزوجها لا لانيته فكل كبيرة تزوجت باحد  
 صغيرة التي ارضعها رجل تزوج امرأته فشهدت امرأتها ارضعها لا يثبت الحرمة بقولها وان كانت عدوتها وان تزوجت كان الفضل  
 وقال مالك يبرح يثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الريانة فثبت بقول الواحد كذا لا يشترى بكاهن واحد عدل انه



في حجة الجرحى بحرم عليه وأما قيل بذهولها شبهة قامت على زوال كلف الكحل فلو ثبت المحرمه كالوقاات على الطلاق وان  
 شهد بذلك امرئان او رجل على كلفه وكذا لو شهد اربع فتوة وقال يشق روح يفرق بينها شبهة لا بدت كما  
 لا يفرق بينها بين الكحل ولا ثبت المحرمه شبهة وتبين فذلك قبل الكحل وان اراد الرجل ان يجلب امرأة فتشهدت امرأة  
 قبل الكحل انها ارغمتها كان في سنة من كذبها كالشهدت بعد الكحل ولو شهد رجلان مدلان او رجل وامرأان  
 بعد الكحل فشهدا بالاسم المصاحم مع الزوج لان هذه شهادة لوقاات عنه القاضي ثبت الرضا فذلك اذا قامت عنه  
 اذا اثار الرجل بأمرأة اخبرته من الرضا ولم يصير على اقراره كان لان تزوجها وان امرأ لا يكل لان تيزون ولو اقر بعد  
 الكحل بذلك ولم يصير على اقراره لا يفرق بينها وان امرأ تزوجت فيها وكذا اذا اقرت المرأة قبل الكحل ولم يصير على اقرارها  
 كان بها ان تزوجت نفسها فان اقرت بذلك ولم تصر ولم كذب نفسها حتى زوجت نفسها منه جاز لها جهل لان الكحل  
 قبل الاقرار وقبل الرجوع من الاقرار بمنزلة الرجوع من اقرارها وقد مررت هذه المحلة في فصل المحرمات فان كانت المرأة  
 بعد الكحل كثر ازرت قبل الكحل انما اخفى من الرضا وقد قلت ان ما ازرت برحق حين اقرت بذلك فلم يصح الكحل  
 لا يفرق فيها ويثبت لواء الزوج بعد الكحل وقال كنت اقرت قبل الكحل انها اخفى من الرضا وقلت انه حق فان القاضي  
 يفرق فيها لان المرأة لو اقرت بعد الكحل من الزوج اخبرها من الرضا في حرمته على ذلك لا قيل قولها على الزوج ولا يفرق  
 فيها فذلك اذا اسندت ذلك الى ما قيل الكحل اما الزوج بعد الكحل وامر على اقراره فرق فيها فذلك اذا اسندت لواءه  
 الى قبل الكحل

### فصل في الخصائصة

حق الناس بحبائنه الصغير حال قيام الكحل او بعد الفقرة الام  
 فان مات الام او تزوجت الام فان مات او تزوجت فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وام فان  
 ماتت او تزوجت فالأخت لام فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لام  
 لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الخلة انما اختلف الرواية بعد هذا في الخلة والأخت لاب في رواية كتاب الكنازع  
 والأخت لاب اولى من الخلة وفي رواية كتاب الطلاق الخلة اولى وبنات الاخوات اولى من بنات الاخوات وبنات الاخوات  
 لاب وام والام اولى من الخلات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لاب مع الخلة والصحيح ان الخلة اولى  
 واولى الخلات الخلة وام ثم الخلة لام ثم الخلة لاب وبنات الاخوة اولى من البنات والتسريب في السمات على نحو  
 ما تن في الخلات ولا حق للام والام في الخصائصة واولى البنات في الخصائصة بمنزلة اهل الاسلام ولا حق للمرأة

المرأة ، انما يبطل حتى الحضانة ، فهو لا والعقود بالزوج اذ تزوجت بائني فان تزوجت بغير علم من الصغيرة كالجدة  
 اذ كان زوجها جدي الصغيرة او الام تزوجت بام صغير لا يبطل جهها والناس اثنى بالحضانة مع لم يستغن الصغير فان  
 بان كان ياكل وحده ويشرب وحده وليس وحده في رواية كيتي وحده فالاب بافلام اذ في الام بالجارية  
 حتى ينقض وعن محمد ربح حتى يتبع حد الشهوة ومن لا ولادها من النساء لا ينبغي لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الفلام  
 والجارية وبعد ما استغنى الفلام وبلغت الجارية فالعصبة اولى بغيره الاقرب فالاقرب ولا حق لابن البسم في  
 حضانة الجارية فاذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوج آخر واكرت المرأة كان القول  
 قولها وان افوت انها تزوجت بزوج آخر لكل دعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد معها في الحضانة فان لم  
 الزوج كان القول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولا اختلف الزوجان في سمن الولد فحاش  
 الام هو ابن بنت سمين وانما حق باسك وقال الولد وان بيع سمين وانما حق به فان العاقبة لا يحلف احد  
 لكن ينظر الى العصى ان رآه يستغنى عن الرأية بالمكان ياكل وحده وليس ويشرب وحده يدفع الى الاب والفلان  
 العاقبة لم يخرج عن القوت على ما يبطل حتى الام وهو الاستغناء وادخل الرجل امرأته ولم منها ابنة احدى  
 سنة مضتها الام الى نفسها وادانها تخرج من بيتها في كل وقت وشرك البنت ضاممة كان للاب ان ياقه البنت  
 لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا ملك حد الشهوة والا عفا وعلى نه الرأية لفد الزمان وادخلت احدى  
 عشر سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب معسر عمة موسرة اراوش العمة ان تربي الولد بالها  
 بجاء ولا تمنع الولد عن الام والام تالي ذلك ونطالب الاب بالاجر ونفقت الولد اختلفوا فيه والصحيح  
 ان يقد الام اما ان تمسك الولد بغير اجر وانما ان تدفع الى العمة وادخلت الام من مسك الولد وليس لها  
 زوج اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث في حجر الام على مسك الولد وقال مشيخنا لا تجوز امرأة  
 حلفت بالفارسية فالتاكرن اشب ابن بچه رادام فحارث امرأة اخرى وحلفت في المهد وامسكت  
 الا ان حالفه اوصته فالواخت في ميمها لان مسك الرضيع يكون بالارضاع فاذ الصغيرة اذا ابت ان  
 ترك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر وقال الفقيه ابو الليث في حجر الصغير بها لا تجوز لان الام لا تجوز في الصحيح  
 فانها تولى امرأة فزجت من منزله او تركت فيها في المهد فقط المهد ومات العصى لا شي على لاهم المقتض

قلنا تضمن كل زوج من منزلها نجا وطرا او طرا في البيت لاضمان عليها اذ التبت المجارية مبلغ النساء الكائنات بركبان  
 الكتاب ان يتبعها الى نفسه والكائنات شيئا ليس كذلك الا اذا لم يكن ما روتها على نفسه فكان له ان يضمنه وليس عليه نفقة الا ان يتغير  
 ويستثنى عن الاب ليس لكتاب ان يضمنه الى نفسه الا اذا لم يكن ما روتها على نفسه فكان له ان يضمنه وليس عليه نفقة الا ان يتغير  
**باب النفقة** النفقة تتعلق بانسابها الزوجية والاعتقادية فوجب على الرجل نفقة امرأته المطلقة  
 والزانية والفقيرة وانفسه دخل بها او لم يدخل كسيرة كانت المرأة الصغيرة خجاس مثلها فان كانت لا تجامع لانتفائها  
 والمكسوة اذا كانت امه ان يراها المولى يراها نفقة والا فلا وكذا المدبرة وام الولد والتبوية ان يخلى بينها وبين  
 زوجها ولا يستحبها المولى وان يراها يراها نفقة بل ان يستحبها كان كذلك فان يراها يراها كانت تبصر الى المولى في  
 اوقات وتخدمه من غير استجدامه لا يسقط نفقتها والكتابية اذا تزوجت بان المولى يراها كالحرة ولا يخلع الى التبوية ولا  
 اذا تزوج بان يراها كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى ولا نفقة للزانية اذ لم تنزل الى بيت زوجها  
 فان زفت قالوها النفقة وعن ابي يوسف راح النفقة لها الكائنات لا تطبق الجلاء واذا زفت المرأة الى زوجها وهي  
 صحيحة فزفت في بيت الزوج مرضا لا يحتمل الجلاء ان كان بنى بها فكان لها النفقة لان المرأة لا تسلم من المرض في امرها  
 وان كان لم يدخل بها فزفت مرضا لا يحتمل الجلاء لا نفقة لها وان دعي عليها اغار كثيرا فهو بمنزلة المرض وان بنى بها  
 في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجلاء ودوسبت الى منزل الزوج وهي مرضية على حالها كان له الخيار ان يشاء ان يسكنها  
 وعليه النفقة وان سب ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة فاكوا انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المرضية  
 في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يمكن الزوج من الانتفاع بهام فملك المرض زوجها فان كان لا يمكن لانتفائها  
 ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الفرج فانتقلت الى دارها فيها قالوا الكائنات بحال مكنتها النقل الى منزل الزوج  
 بنحوه او نحوها فلم تستقبل لانتفائها وان كان لا يمكن فعلها عليها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كانا صغيرين  
 لا ينفقان الجلاء لا نفقة لها والكائنات كسيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأة ولده وتسعين الاب عليه  
 ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر والنفقة الواجبة الاكل والملبس والسكنى اما الاكل فالزوجين والارواح والخطب  
 واللعن والرهن فان غالت لا يطع ولا اختر قال في الكتاب لا يجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان ياتيه بطعام يعني امر  
 ياتيهما من كسبهما يحمل الطبخ والخبز ودفن بين المرأة وحادها وقادم المرأة اذا امتنع عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

النفقة على زوج المرأة لان نفقة الخادم مقابل بالخدمة فاذالم يخدم لا يجب وانما نفقة المرأة مقابل بالاجتناس  
 وقد قضيت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه ابو الليث بن ابي اسحق اذا تمت المرأة عن الطبخ و  
 الخبز فاما يجب على الزوج ان ياتىها بطعام هي اذ كانت المرأة من بنات الاشراف لا يخدمن أنفسهن في اعيانهم ولم يكن  
 من بنات الاشراف ولكن بها علة لا تقدر على الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتىها بطعام  
 هي ولا تقدر في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن و  
 كما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فذلك كلب الا دام لان الخبز لا يدرك كل عادة الاماكن وما قالوا في تأويل قوله تعالى من ادخل  
 ما تطعمون اليك ان اعلى ما يطعم الرجل اهل بيته والخبز والتمر والسمك والادوية ما يطعم الرجل اهل بيته والخبز  
 واللبن واما اللحم فلا بد منه خصوصاً في ديار الخبز وانه كله في عرفهم اما في عرف نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس  
 والاقاات ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال ابن ابي عمير النفقة مقدار على الموسر وان وعلى وسط الحال م  
 ونصف وعلى المسر واحد وهذا غير صحيح لان الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الاشخاص والاقاات  
 واما الملبوس ذكر محمد بن زكريا في الكتاب وقد ذكر الكسوة بدرين وخمارين ولمنفقة في كل سنة واختلفوا في تفسير المنفقة  
 قال بعضهم هي الملاءة التي تلبسها المرأة عنه الخروج وقال بعضهم هي نظارة الليل ليس في الليل وذكر درعين و  
 خمارين اراد به صيفيان وشتران فالصيفي ما يكون رقيقاً يصلح في زمان الحر واشترى ما يكون ثخيناً يصلح  
 لمنع البرد ولم يذكر اسراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم اما في ديارنا يجب اسراويل ثياب  
 آخر كما تجب الفرواش الذي ينام عليه واللحاف وما يدفع به اذى الحر والبرد في الشتاء والصيف دس خرجته  
 فخرجها برسيم ولم يذكر الخف والكلب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس على الزوج نفقة لباس  
 خروج المرأة ثم النفقة انما تجب على قدر ريس الرجل ومسرته وقال بعض الناس غير حال المرأة وقال اخر  
 من بيت حالها فغير ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف ان ياكل الخوارى واليطير اشدى واباجات  
 والمرأة فقيرة تاكل اهلها خبز اشير طعيمها الزوج خبز البر وباجه اوباجين ولو كانتا موسرين كان عليه نفقة  
 الموسرين لا اسراف فيه ولو كان مسرين كان عليه نفقة من لا تقدر فيه الكفاية والمرأة موسرة والزوج مسر  
 يطعمها خبز البر وباجه يتكلف لذلك وانما نفقة لها هي التي خرجت من منزل الزوج غير اذنه غير حق فاما

فان كانت لم تلم نفسها وقت نفسها فستيفاء المهر ان كان المهر من قبله او ميت مهر ان لم تمت نفسها كانت  
ناشئة وان كانت ممت نفسها لم تمت لاستيفاء المهر لم يكن ناشئة في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه  
يكون ناشئة ولو كان الزوج ساكن معها في منزلها فتمت زواجهما عن الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا تمت  
يخرجها الى منزله او يكثرى بها منزلا فيكون ناشئة ولو كانت مقيمة في منزله ولم يكن من الدخول لا يكون ناشئة  
وان نفسها غاصب وهرب بها كرامت عادت اليه لا يجب عليه نفقة لاسيما وكذا اذا اجبت ظملا او بغيره ذكر في  
الاصل ويجابح الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة يربح وعن ابو يوسف يدين لا تقدر على اداء  
تجب لها النفقة وان كانت تقدر على الاداء ولم تزل ولا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها الى اهل  
وان رجعت مكانا يصل اليها فالرجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع حرم لان نفقة بها في قول محمد ربح وقال  
ابو يوسف ربح لها نفقة الا قامت لا نفقة السفر وان تجت مع الزوج حجة الاسلام اذا كان لها نفقة بغير  
لان نفقة السفر وتفسير ذلك ان يغير لو كانت في المحضر كيفها النفقة بدمهم وفي السفر لا يكفي الا بدمه وبنار او اكثر  
ينفق عليها في السفر بدمهم ولا يميز الزيادة وان جلس الزوج بين فان لم تمت المرأة من ايتانها كان لها النفقة  
وان حبس عن السلطان ظملا اختلوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة والنفقة تستحق النفقة رجل تزوج بامرأة  
او غاها مهر الا ان الزوج يسكن في ارض النصب وفي دار النصب فانتمت المرأة منه وخرجت من منزله  
كان لها النفقة لانها محقة وليت ناشئة رجل غاب عن امرأته وتزوجت امرأته بزواج آخر ودخل بها الثاني  
فعد الزوج الاول وزوج القاضى بينهما وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها لا على الاول  
ولا على الثاني اما الثاني فلان كانا حاكمان فابعدا والكلح الفاسد لا يوجب النفقة لاقبل الفرقة ولا يبعد في العدة  
واما الزوج الاول فلانها صارت ناشئة رجل طلق امرأته ثم بعد الدخول تزوجت بزواج آخر قبل انفسا والى  
ودخل بها الثاني ثم تزوج القاضى بينهما كان لها النفقة واسكن على الزوج الاول في قول ابي حنيفة ربح معكوبة  
الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فلم القاضى بتركه وزوج بينهما ثم علم الزوج الاول بطلانها ثم  
رجعت عليها العدة معها ولا نفقة لها على اصره على الثاني لان مكانا كان فاسدا واما على الاول فلانها صارت  
ناشئة على الزوج الاول في الكلح فسقطت نفقتها اذا امتت تعد من الثاني فاذا سقطت من النفقة

النفقة في النكاح لا تجب على النكاح في العدة وكذا المرأة إذا ارتدت بعد الدخول والنيابة باسرها بانت من زوجها وجبت عليها العدة  
لا يكون بها النفقة وكذا إذا طاعت ابن الزوج أو بنته أو حلفت فذلك في العدة على المطلق رجسي سقطت النفقة ولو كانت  
العدة من غلات بائن أو طلق لا تسقط ذكرنا المأكل والكسوة مما استحق في بيت على عدة ثامن على ما عساه ولا يستحي من  
غير ثامن ما شتره الزوج فاما كان الرجل والدلة أو اخت أو ولد من غيرا في منزلها فعلى مير في منزل على عدة كان لها ذلك  
لها ثامن على ما عساه ويستحي من المباشرة إذا كان البيت واحدا فالتكاثرت وأرأفها بيروت وأعطى لها بيتا فلقن وتسحق لم يكن لها  
ان يطلب بيتا آخر إذا لم يكن له أحد من إجماع الزوج يوزعها فان لم يكن هناك أحد تركت إلى القاضي ان الزوج يوزعها ويضربها  
ويصالح من سكن من قوم صالحين يعرفون إحسانه وإساءته ان علم القاضي ان الأمر كما قالت فجزه القاضي عن ذلك من العدة  
وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي النكاح جيران الدار قوما صالحين أترأ القاضي هناك ورسائل عن جيرانها فان أفسر وان الأمر  
كما قالت المرأة فجزه القاضي عن ذلك ومنه من العدى وان ذكر الجيران انتم لا يوزعها كسرها القاضي في تلك الدار وان لم يكن  
في جيرانه من يشهر به أمره القاضي ان يكتمه بين قوم صالحين وإذا أراد الزوج ان ينسأ اباءا أو أمهبا أو واحد من إلهها من الرجل  
عليها في منزله فاختار فيه قال بعضهم لان ينسأ عن الرجل ولا ينسأ عن الظهور والقول القيام على باب الدار المرأة في المرافل وينسأ  
من الظفر من لا يكون حرما بينهما الزوج وقال بعضهم لا ينسأ الابوين من الرجل عليها الزيادة في كل حجة وانما ينسأ عن الكثرة عند  
أبيه أو أخيه أو غيره وعليه الفتوى وهل ينسأ غير الابوين عن الزيادة قال بعضهم لا ينسأ وقال بعضهم لا ينسأ الحرم عن الزيادة في  
كل شهر وقال شيخنا بل ينسأ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا إذا رادت المرأة تزوجت لزيارة المحرم كما لحاقه والعمه والأخت  
فهو على نية إذا قابلته النكاح لها خادم يفرض عليه نفقة خادما ولا تقرض لأكثر من خادم واحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وقال  
أبو يوسف تقرض نفقة الخادمين قالوا إنما تقرض بها نفقة الخادم إذا كانت المرأة من بنات الأشراف ولم يأتها الزوج  
بطعام مهوى وان قال الزوج أنا ضابطك فذلك ما روي عن جاري الصحيح ان الزوج لا يملك ان يخرج خادما المرأة عن بيته  
ونفقة الخادم أدنى الكفاية لا يتلع نفقة المرأة ويفرض لها ما ينسأ زاركا بئس ذلك وكما خص ما يكون دفع لاتهاتماج  
إلى الخدم لمصاعها الخادمتين الراس إلى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لها زوجها الخادمان شرعا ليس بوجه ذي تردد  
بحار من نفقات النفقة فان القاضي يقضي لها بالنفقة في قول أبي حنيفة زوج وقال صاحباه لا يعطى ويجب على المهر نفقة خادم المرأة  
ولا يستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها إذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية مرسا كان الزوج أو مرسا امرأة ثلاث من القاضي

ان يفرض لها على زوجها النفقة المكان الزوج صاحب مائة درهم كثر لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض  
لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال صاحبنا في ذلك يخلت باحلاف حال الزوج المكان محترفا يفرض عليه النفقة بما يوا  
لا عسى لا يقدر على التحيل نفقة الشهر وقدر واحدة المكان من التجار يفرض عليه شهر اشهر او المكان من المزارعين يفرض سنة  
ففيه ينظر الى ما كان يسير يفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا يقدر  
بنفقة ما مضى من الزمان بكل الفرض لان عنت بالانقيص النفقة وما لا بالانقيص او بالتراضي فان كانت امرأة استعانت  
قبل الفرض وانفقت على نفسها لا ترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي او صاحبها تزوجها من النفقة على شئ  
معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها لو استعانت بحيث يترك على الزوج امرها القاضي بالاستعانة  
اولم يأمر او صاحبها تزوجها من النفقة على ان ينفقها كان لها ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي  
الكسوة ستة اشهر اعطاها فضاوت الكسوة او سرت لا يقضي لها بكسوة اخرى الم يفيض ستة اشهر وكذا لو لبست  
الكسوة لبسا غير ما فخرت قبل مضى المدة ولو لبست لبس انفقرت قبل الوقت يقضي القاضي لها بكسوة اخرى وان مضى المدة  
والكسوة فائمة ان لم تبسها في تلك المدة يقضي لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومها ثوب آخر يقضي القاضي  
بكسوة اخرى وان لم يفسد مها ثوبا آخر فمضت المدة والكسوة فائمة لا يقضي بكسوة اخرى الم تحرق تلك الكسوة وكذا النفقة  
على هذه التفاصيل ان لبست او سرت او اكلت واسرت ولم تنفق قبل مضى المدة لا يقضي بنفقة اخرى وان لم تسبق فمضت  
تقضي بنفقة اخرى لا يقضي القاضي بالكسوة والنفقة على قدرها والرجل وقد رتبته فان قال الرجل انما يسير وعلى نفقة امرأتين  
كان القول قوله الا ان يقيم المرأة بالبينة حتى يفي الميسر والفرض اذا ادى المديون انه يسير لا يقبل قوله قالوا وكذا لك في المهر و  
الكفاية وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر اقضى عليه بنفقة المومنين وان اقاما البينة كانت البينة  
بينة المرأة وان لم يكن لها بينة طلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان جوابه ان امرته  
عدل انه يسير لا يقبل القاضي ذلك وان اقره عدلا لا انه موسر يقضى القاضي بنفقة المومنين وان لم يلقها الشهادة لا يشترط  
العدالة والعدالة في هذا الخبر لا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا انه موسر او بلغنا ذلك لا يقبل القاضي ذلك ولا يقضي  
القاضي على الزوج بنفقة المومنين ثم اسير فاجبت الى القاضي فرض القاضي عليه بنفقة المومنين لان النفقة تجب ساقه فانه  
موسر فخرنا لا يشترط في حصر الكفاية ثم اسير كان عليه الكثير بالمال وكذا الزوجان القاضي عليه النفقة المرام هي لا ينفقها

المكفيل فان القاضي يترتب النفقة ولو قضى القاضي عليه بالنفقة فلا الطعام ادرخص فان القاضي في ذلك الحكم ولو قال المرأة  
 انه يريد السفر فخذني كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة ربح لا يجبره القاضي على اعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضي على اعطاء الكفيل بالدين  
 المؤجل اذا خاف الطالب ان ييب المدون قبل حلول الاصل وعن ابى يوسف ربح انه ياخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وكذا عن  
 محمد ربح في بعض الروايات ثم عتد ابى يوسف ومحمد ربح ياخذ من كفيلا بنفقة شهر واحد وعن ابى يوسف ربح في رواية ان القاضي  
 سأل الزوج كم تغيب فان قال شهر ياخذ من كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اعيى شهرين ياخذ كفيلا بنفقة شهرين وكذا  
 البسة وانما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روي عن ابى يوسف ربح في النفقة لو اخذ كفيلا كان حسنا وذكرني المصنف  
 ان ياخذ كفيلا بالدين المؤجل اذا اراد المطلب ان ياقبل حلول الاصل وذكر شمس الائمة المجلد في ربح اذا بقي من الاصل شئ  
 قليل فافاد الغريم ان يافرد سال الطالب من القاضي ان ياخذ من كفيلا او يمتنع من السفر فان القاضي لا يجيبه الى ذلك  
 ولا ياخذ من كفيلا قال وهدا في قولهم جميعا ولم يستحسن ابو يوسف ربح في الدين المؤجل فكان هذا القضاء عليه وان كفل المرأة  
 رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو اجره كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى كان لصاحب  
 الدار ان يخرج من الدار اذا اجار راس الشهر الثاني وعند ابى يوسف ربح اذا كفل بنفقة كل شهر كان على الابد استحسانا  
 وكذا الوقال جل لامرأة تزوجت فلانا على اني ضامن بنفقت كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلت لك عن ردك  
 بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة سنة وكذا الوقال كفلت لك بالنفقة ابد او ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في مكانه  
 واذا كفل ان بنفقة شهر او سنة وطلعتها زوجا ثانيا ادرجيا يرضى الكفيل بنفقة الددة رجل خاصمة المرأة الى القاضي في  
 فقال اب الزوج انما عليك النفقة فاعطها ما تاتى به ثم طلعتها لزوج لم يكن الا ب ان يسترد منها ما اعطاه من النفقة  
 لان اعطاء الاب بمنزلة اعطاء الابن ولو كفل الابن النفقة ثم طلعتها لم يكن له ان يسترد منها ما كفل اذا طلب المرأة من القاضي  
 ان يفرض لها النفقة فرفض وهو مفسر فان القاضي يامر بالاسدة انه ثم يربح على الزوج اذا ايسر ولا يجبر في النفقة اذا  
 علم انه مفسر وان لم يعلم القاضي انه مفسر وسالت المرأة حبيبه بالنفقة لا يجبره القاضي في اول مرة لكن يامر بالانفاق ويجبره  
 ان يجيبه ان لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا يجبره القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة حبيبه القاضي شهرين  
 او ثلثة اشهر لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا يجبره القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة حبيبه القاضي شهرين  
 او ثلثة اشهر لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا يجبره القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة حبيبه القاضي شهرين  
 او ثلثة اشهر لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا يجبره القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة حبيبه القاضي شهرين



في مكان واحد من القصر والحيان فيها لا يخرج حتى يردى الميراث النصف الباقي من الثمن فالتكافل بالمال حاضرة في القصر  
كذلكهم والرائس من مال يردى منها النصف والدين لان صاحب الحق وعظمه يحبس حقه كان لان ياتيه وكذا اذا غفر بغيرهم في النصف  
والكان الميراث فيهم فوجه ما يردى منه في العاقل ليس لان ياتيه في الاستحسان لان ياتيه وليس القاضي عروضة في النصف  
والدين في اقل ايجته يرج وقال صاحباه وهو قول ابي حنيفة في النصف من ميسر واذا اقرض القاضي النصف للمرأة كل شهر ففشت  
اشهر ولم يوف من مات احد الزوجين سقط النصف وكانت المرأة استعانت به الفرض باقر القاضي ثم مات احد الزوجين  
فقل الغرض لا سقط المستعانة لو فرض بها القاضي النصف ولم يأمرها بالاستعانة فاستعانت او صاحبت زوجها من  
النصف كل شهر على شئ معلوم فاستعانت او لم تستعنه كان لها ان تبرع على الزوج باقرض لها القاضي ما داما صيرت  
ودا مات احداهما لم يكن لها ان تبرع في تركه الميت وكما سقط المفروضة بموت احد الزوجين بل سقط بالطلاق  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا سقط وقال القاضي الامام ابو علي السفي وجبت روايته في سقوطه وذكر الباقي ان على قول  
محرم سقط ولما رواه عن ابي يوسف يرج وذكر اشهر الاثمة المحلواني يرج زاد الحضاف سقوطه النصف المفروضة  
آخر قال سقط لموته وموتها وسقط او اطلعت او ابانتها ولو فرض القاضي المطلقه نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة  
بل سقط كما سقط بالزنا قال بعضهم لا سقط وذكر اشهر الاثمة المحلواني يرج اذا اقرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم  
حتى مات احد الزوجين سقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل البين القاضي اذا اقرض للمرأة النصف يقال الزوج يستمر حتى  
كل شئ كذا اذا انقضت على انفس ففعلت ليس لها ان تبرع على الزوج الا ان يقول ويرجى به كذا على المرأة باذنت  
الى القاضي وقالت اما فلا تتركت فلان بن فلان ولان زوجي فلان بن فلان بن فلان فاب عني ولم تخلني في نفقة وطلبت  
من القاضي ان يفرض لها النفقة على وجهين اما ان كان الغائب مال خاضر في منزل من جنس النصف كذا راجع والرائس من  
الطعام والشراب الذي يكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم بها مسكونة الغائب فان القاضي يأمر ان تنفق على نفسها  
بالمرور من ذلك لال بن عمرت ولا تفسير بعد ما يحلفها القاضي باسمه بالاستعانة بالنفقة ولم يكن سكا سبب في النصف  
كالشهر وغيره ياخذ منها كغلا لا بها فخرت على مال الزوج شئ من جنس النصف كان لها ان تأخذ ذلك سر او جهرا  
وان كره الزوج وكان امر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن نقدا الا ان تأخذ منها كغلا ولا يحلفها نظر الغائب  
والكان القاضي لا يعلم كذاها وليس الغائب مال حاضرة فقامت المرأة البتة على الحكم لا يقول القاضي بينها قال القاضي

الشهيد وقد اتوا إلى أبي يوسف فقالوا هو قول محمد بن علي وقال ثمس الأئمة لا تقبل نية المرأة عند ما بالانفاق  
 وانما تقبل من زرع سر وقال دفرق أبو يوسف بين ما لو كان الغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن المال  
 مال حاضر تقبل القاضي نيةها وإن لم يكن لا تقبل وقال ثمس الأئمة محل أبي سر قال مشايخنا كذا نقول إن نية المرأة  
 على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر سر وآنما عرفنا قول أبي يوسف في نية المرأة  
 كما هو قول زفر سر من الخصائص فقال تقبل نية المرأة على قول أبي يوسف دفرق في أرض النفقة على الغائب لا تقبل  
 في الكفاح وليس على قول النية على نية الزوج بغير الغائب فإن الغائب إذا حضر لا يزال الكفاح كان لها أن تافقه النفقة  
 المفروضة وإن أكره الكفاح كان القول قوله وعليها إعادة النية على الكفاح ويجوز أن تقبل النية في حكم دون حكم  
 كما لو وكل رجلا بقبول عياله أو عياله إلى بلد فافقت المرأة البينة على الطلاق والعبء على التمس تقبل نية البينة في  
 قصر يد الكوكل ولا تقبل في الطلاق والعتاق ومن أبي يوسف في روايته إذا لم يعلم القاضي بالكفاح وليس للغائب  
 مال حاضر فافقت المرأة البينة على الكفاح يقول لها القاضي إن كنت صادقة فقد رفضت لك النفقة على الغائب  
 وإن كنت كاذبة لم أرض فالكفاح صادقة تستحق النفقة والطلاق والقضاء في زمانا فيقبلون البينة على الكفاح مفرض  
 النفقة لأنه يجتهد فيه والناس متاجرة وعلى قول من يقبل هذه البينة لا تحتاج المرأة إلى قامة البينة إن الغائب لم يخلت  
 لها النفقة وكذا لا يرفض القاضي على الغائب إذا لم يعلم بالكفاح في ظاهر الرواية لا يامر القاضي بالاستسنة و  
 كان يرضيه قول ولا يامر بها بالاستسنة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ووديته في يد رجل من جنس النفقة  
 أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودية والدين الكفاح المودع والمديون مفرضا بالودية والكفاح والدين  
 يامر بها وإذا النفقة نظر المرأة كما لو كان المال مودعها فبينة بعد ما يحلفها بما مدرا استوفيت النفقة ويأخذ منها كفاها  
 قولهم وإن شأنا رخصتها بمعنى هذا الضمان أن يقول لها لا صدقك ولكني أرفضك فإن كنت صادقة لاشئ عليك  
 وإن كنت كاذبة استرد منك المال والرواية أولى من الدين في البداية بالانفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع والمدين  
 إذا قال المودع دقت المال إليها لاجل النفقة قبل قوله ولا تقبل قول المدينون البينة ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة  
 فاحضر صاحب الدين غريبا آخر للغائب أو مودعا للغائب لا يامر القاضي المودع والمدينون بقضاء الدين والكفاح  
 مفرضا بالمال والدين ولودع المودع الودية إلى امرأة صاحب الودية لاجل النفقة أو إلى ولده أو إلى والدين إن خفف

بامر القاضي لا ضمان عليه وان دفع غير امر القاضي كان ضمانا كما لو قضى الموضع بالودعة وبما لصاحب الودعة فانه يضمن  
ولو كان الموضع ايا المديون جابده المال والملك فقامت المرأة البتة على ما ادعت لم تقبل منها ايا في الحال فلا بها  
ثبت ما لا الغائب وانها ثبتت بحججهم من المأذونات البتة على الكفاية فلا تهايت الكفاية على الغائب وليس من  
الغائب خصم فاحضر فلا تقبل البتة في قول الجعفي الاخر وهو قول صاحب ربح ولان المرأة استدان على زوجها الغائب  
حينئذ نشرت لها ما بالنسبة لتعقبي لقسم من مال الغائب ان استدان غير امر القاضي لا يلزم زوجه في قول الجعفي  
الاخر وهو قول صاحب حتى لو حضر الغائب لا يكون لها ان ترجع على الغائب ولان استدان بامر القاضي ربح يترك  
على زوجه في دفعه في جميع ما ذكرنا من زواج آخر ولا يبيع عودته في النفقة واذا ثبت الرجل الى امراته ثم غاب  
هو مهر او قال هو من الكسوة وقامت المرأة هي ضلته كان القول قول الزوج وكذا اذا عطاها وراهم فقال هي نفقة ربات  
المرأة هي هي هي كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا قال هو من دين كذا كان  
قوله لانه هو المالك وكذا لك الزوج لان قيم المرأة البتة انه البتة انه البتة فاما فيما بين البتة فالبتة بنية الزوج وكذا  
لوان كل واحد منهما البتة على اقرار الآخر كانت البتة بنية الملك وكذا لو اختلف الزوجان في فرض النفقة في عقد المهر  
او فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لانه يترك الزيادة والبتة بنية المرأة لانها ثبت الزيادة  
رجل لعمامة واحدة لا يجبر على غيرها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب اليد في سائر الديون فكذا كانت النفقة ولو باع  
على الزوج الحاضر عودته في الدين والنفقة في قول الجعفي ربح وكذا جرح وهو لا يرى الجرح قال صاحب ربح يبيع عودته  
في الدين والنفقة واذا استجبت المرأة نفقة عدة ثم مات قبل مضى تلك المدة ليس للزوج ان يسترد شيئا من ذلك في  
قول الجعفي واني لا يسمع ربح وقال محمد ربح سبيل ما لو رتبها حصة مضى من المدة وترد الباقي على الزوج الكفاية قال محمد ربح  
ان لم يكن قائما لانه محل النفقة لا سقط الواجب وانه بطلت النفقة بالموت فيسرد العجلى لغوات الفرض كما لو اخطى لامرأة  
نفقة ليشربها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو اخطى النفقة التي لم يلقها ثلثا في عدة الحمل ليشربها بانه انفسا المدة  
فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان عطاها وراهم كان له ان يرجع الا ان يكون على زوجه الفصل  
وقال غيره من المشايخ ربح ان اعطى النفقة وشربها فقال الحق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج كان لان  
عليها وان لم يترك ذلك الا انه عوت ولانه انه ينفق لا يجل ذلك قال بعضهم لا يرضع وقال الشيخ الامام ابو الحسن  
عليها وان لم يترك ذلك الا انه عوت ولانه انه ينفق لا يجل ذلك قال بعضهم لا يرضع وقال الشيخ الامام ابو الحسن

الاستاذ طهير الدين يريج في كل حال لانه روضة الان يحس على الصلوة امرأة لها زوج مسروران مسرور  
للان امرأة ويحس عليه فان ابى يفرض عليه النفقة امرأة قالت لزوجها ان بري من نفقي ايا اياك امرأتك ان لم يكن  
فرض القاضي عليه النفقة كانت المرأة باطلة لا ابرائة قبل الزوج والكتاب القاضي فرض عليه النفقة لكل شهر كذا انقالت  
انت بري من نفقي ايا اياك امرأتك صحت المرأة من نفقة شهر واحد لا فير ولو ابرائة بعد نفقة شهر صحت المرأة غمما  
دون ما في كتابه لانه كل شهر كذا او كل سنة كذا فمضى بعض السنة وبعض شهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن  
السنة الاولى في كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صاحته من نفقة العدة على شي الخواتم العدة بالشهر ورجع الصلح  
والكتاب بالحض لا يصح ولو صاحته السنة من كتابها على درهم مكرمة لا يصح في الزوجين لان السكينة من امر تعالى فلا يصح  
استقاط المرأة رجل اتهم بامرأة فظهر بها ميل فزوجها ابوانه و ابى الزوج ان يخرج عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رح ان الزوج ان الرجل منه جاز الكتاب في نفقه ولا يحس على النفقة وان لم يقر الرجل منه يجوز الكتاب في نفقه بخلافه  
ولا يجوز في قول ابى يوسف رح ولا يحس على نفقتها في نفقه ما على ابى يوسف تعلق الكتاب واما على قولها لانه لا يحل له عليها  
الامام قضى عليها اهل يجب على الزوج فمن ما لا اعتدال به في القول قال شيخنا رح يجب وقد ذكرنا في كتاب الصلوة امرأة  
مايت ربه شرك ما لا قال ابو يوسف رح كفتها على الزوج وعليه الفلوى فالاحمل عده ان كل من يجب عليه نفقة في حيوة يجب  
عليه كفته بعد وفاته وقال محمد رح استثنى الزوج من هذه الجملة من لا يجب عليه نفقة في حيوة لا يجب عليه كفته بعد وفاته في نفقه  
رجل قال غيره استثنى على امرأتى والنفس عليها كل شهر كذا انقالت الامور انقعت وصدة المرأة لا يرجع الامور بذلك  
على الزوج الان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا اقرت المرأة ان الامور انقعت عليها قبل قولها لانه لا يثبت  
تقصار القاضي ما في الوجه الاول انما اخذت للرجل على زوجها ديناً فلا يقبل قولها وكذلك في الزمان الصغير قبل قال غيره  
النفس على امرأتى ام على عيالي فانقض الامور بالمعروف قال الشيخ الامام ابو جعفر ثمن السنة استثنى من الامور ان يرجع على الامر  
بما انقضى العجز عن الاتفاق لا يرجع حق الفراق وقال ابن تيمية رح انما انقلب من القاضي ان يفرق بينهما او يكون ذلك فسخا  
وعلى هذه الخلافات اذا عجز عن اتيان مهر المهر قبل الفراق فان فرق القاضي بينهما يتقوى المذهب نفقة تضاؤه لانه مضمون في فصل  
تجهده فيه ليس فيه نقص ولا اجماع في نفقة تضاؤه على الكل والكتاب القاضي قضى حقيقاً لا يثبت من بعضي خلافات فذهب الا اذا  
اذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك وان قضى مخالفاً لراية من غير اجتهاد ومن استخف في نقضه في نقضه روايات

فكذلك لكل فصل مجزئته ولكن لم يقض القاضي ذلك او غرضوا ليقضي فيما في هذه المحادثة ان لم يكن القاضي ما ذكرنا بالاشارة  
او كان ما ذكرنا الا ان القاضي لو اذنت في ذلك شيئا لا ينفذ قضاءه عند الكل لان قضاء القاضي فيما اراد اطلاق  
عند الكل وان لم ياذن شيئا ففرق الامر بخلافه فيكون الزرع قابلا لثبوت المرأة الامر الى القاضي واقامت  
المرأة البرية على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يقرن بينها فان كان القاضي قضيا فذكرنا  
وان كان شعريا فاذن بيننا قال شيخنا سمعنا من جاز فخره لانه قضى في فصلين للفرق بسبب العجز عن النفقة والقضاء  
على الغائب وكل احدى منهما مجزئة وعندها انقضت على الغائب ما يجوز لكن لا يرضى بغيره فضاء في اظهر الزايات بين  
الفرق وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ عظيم الدين رحمه الله لا يصح هذا الفرق لان القضاء على الغائب بما يجوز منه  
الاشارة من وثيقته في آراء الروايتين من الحقيقة مع اوثق الشهادة وبها لم يثبت الشهادة في القاضي وانه العجز  
لان المال قادم في حق الغائب فبما لم يعلم لم يثبت له لا يثبت من الساقه وكان الشاهد حجازا في هذه الشهادة  
فاذا علم القاضي بذلك يجوز قضاءه رجل يمكن في ارض الملك بغيره بارض السلطان وبإقامة المال من السلطان فقات  
المرأة لا ينفذ محكمات ارض الملك ولا اكل من ملكه قالوا ليس به ذلك وانتم ذلك يكون على وجهه انما ثبوت المرأة فمن كفى  
منه بغير ما شتره وقد ذكرنا قبل هذا ان الزرع اذا كان يمكن في ارض النصب فانصب منه لا يصير ما شتره ويكون له ان ينفذ على  
زوجها لان النصب حرام لا يشبهه في خلافات ارض سلطان وما لا  
**فصل في القسم** وما يجب على الازواج النساء  
العدل والتمسوة بمن في ملكه وهو الميراثية ومنه المصححة والمراثة بما لا يملك وهذا يجب والجمع لان الحب على الحب  
والجمع منى على المشارة وكل ذلك لا يتعلق باختياره لانه اذا ارسل منه صلى الله عليه وسلم فقال به منى فما الملك  
ولا تواضع في فيما الملك براديه تحت امرته كان عليه ان يستوى بينهما فيكون من كل واحدة منها يوما وليلة او ثلثة ايام  
ويالها انتم الراي في البداية الى القرب واليكوالمرأة منه بالانفة والعاقلة والمجنونة والسنة والكنانية في القسم سواء وكذا  
الزروع بصح والميراثية والجوب والخصى والعين والبالغ والمرأه والسلم والتمسوة والتجديد والتسوية في القسم سواء وعندها  
كانت المجردة بكرة او ثانيا اذا اتهم عنه المجردة ثلثة ايام او سبعة ايام بغيره الا انه في ذلك وله ان ينجده قال ابن تيمية  
ان كانت المجردة بكرة او ثانيا اذا اتهم عنه المجردة ثلثة ايام بغيره ثلثة ايام بغيره ثلثة ايام بغيره ثلثة ايام بغيره ثلثة ايام بغيره  
يقيم عنه ثلثة ايام ويالها انتم يسرى منها ولو كانت تحت الرجل امه او ممره او مكاتبه او ام ولد فمزدوج عليها حرة

حرة فلكل حرة يومان وليلة يوم وان اقام عند الامة يومان ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الا اخرى الا يوما ولو اقام عند الحرة يومان ثم اعتقت  
 الامة يتحول الى المتعة ولو اقام عند احدى امرأتين زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها ان تبرع عن ذلك ولا يكون الاذن  
 لانها لو جعلت المرأة زوجها حبلا على ان يزيه لهما في القسم يوما فعيل لا يجب ولها ان تسترد المال وكذا الرحطت عنه شيئا  
 من مهرها او زادها الزيج في المهر او جعل لها حبلا على ان يتحول يومها فعلة فهو باطل ولو امره القاضي بالقسم والتسوية فجاززا  
 الى القاضي اوجه القاضي عقوبة لا ركن في المحذور ويا مروه بالعدل ولو اقام عند احدى امرأتين شهر فحل المحذور او بعد اقام خصامة  
 الاخرى في ذلك امره القاضي بالتسوية فيها في المستقبل وما مضى كان هرا ليس لهما ان يطلب ان يقيم عند مثل ذلك  
 ولو كان عنده امرأة بلغت في السن فاراد ان يستبدل بها ثانيا فطلبت القدية ان يسكنها او تزوج اخرى ويقسم عند  
 الجديدة اياما وعند الاولى يوما فنزوح على هذا الشرح جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعتراضا  
 الآية واذا ساءت امرأته فليس لزوج جاز عندنا الا اتراع افضل وقال الشافعي لا يجوز الا بالاتراع فلو انه ساءت امرأته  
 احدى امرأتين فلما قدم طلبت التي لم يافز منها ان يقيم عند مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي ربح ان يافز غيرها  
 اتراع يكون ذلك حسب ما عليه في حق الاخرى فقيم عند الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقيم ليل  
 ويصوم بالنهار واستعمل تسجعة الاما فطلب المرأة الى القاضي امرأة القاضي ان يبيت معها اياما ويفطر لها احيانا وكان بوجوبه  
 زوج اولها يحل لها يوما وليلة ولزنت ثلثة ايام ويا ليلها ثم ربح فقال يوم الزود ان يراعيها فيومها بالصحة اياما ويا ليلها من غير  
 يكون في ذلك شيء موت وفي المتقي اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد وسراى فقال يكون عندهن واتيها ابوابا  
 لم يكن لزوجك بريقك عنده اني كل اربع يوما وليلة وكن في الثلث البواقي عنده شئت ولو كان عنده امرأتان وله امهات  
 اولاد وسراى اقام عند كل واحدة منها يوما وليلة وقيم في يومين ويملكين عندهن شراى وسراى ولو كان عند اربع نسوة  
 اقام عند كل واحدة منهن يوما وليلة ولم يكن عند اسراى الا وقت شيه المار ويكره للرجل بطلا امرأة وعندهما صبي فعقل او لم  
 او ضربها او امته او امته رجل وامرأة وابته قالت المرأة لا اسكن مع امك وطلبت بيتا على احد ليس بها ذلك واعد علم  
**فصل في نفقة العدة المدة** وعن الطلاق تسحق النفقة ولو سكنى كان الطلاق رجعا او بائنا او ثننا  
 حالما كانت اولم تكن وقال الشافعي ربح الميسورة تسحق النفقة وتسحق المبكينة الا اذا كانت حالما فكون لها النفقة  
 وعندها تسحق النفقة على كل حال والمبائنة بالخلع والايلاء واللعان وردة الزوج وحجاجة امها في النفقة سواء و

والاحصل فيه ان البرء اذا تمت من قبل الزوج بميل او تخلفه استحق النفقة والسكنى وذكرنا ان الزوج ان كان  
امراة كان فاسدا وكذا برة المرأة ووزن القاضي فيها بعد التول كان لها النفقة والسكنى دامما او اومت العرف من  
بني المرأة ان وقت نفعل مباح كتحارب البتة وقرار القس قد علم الكفاية كان لها النفقة والسكنى وان وقت نفعل  
محتظر كالردة ومطاعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اخلت بال دلم يذكر نفقة العدة كان بها  
النفقة وان اخلت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اخلت على نفقة العدة والسكنى سقطت نفقة العدة وكان لها  
السكنى وان اخلت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بان وقت كسرى ميا واقعة في مكان عليها ان كسرى ميا  
وقته في وان طلقت المرأة وهي في بيت كذا كان الكرا على زوجها اما دامت في العدة وان ابرأته من نفقة العدة بعد  
الحل لا ينصح الا براء المتكثرة اذا كانت نفقة قد برأها المولى ميا تطلقت ثم اخلت واخارت نفسها كان لها النفقة  
فان اخرجها المولى من مية سقطت نفسها فان عادها الى مية فيه ذلك عادت النفقة ون كمن المولى بوا ميا  
خال قيام الكل بمبدأ الطلاق لا نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته ورجع النفقة عادت والى ما كانت  
نفقتها فان اخلت عادت ونفقة وان ابرأت وكلفت بالرجوع ثم عادت نسكته الى دار الاسلام ثم نفقة وكلفت  
او ابرأت ثم اخلت لا يكون لها النفقة وان عادت النسوة ابن زوجها بعد الطلاق لا يسقط النفقة فان خالت الله وان  
كان لها النفقة الى ان غير الله ونقصى عنه بها الا شهر وان كبرت المرأة انقضت العدة بالحض كان القول في لها  
الحض ولو اقام الزوج البتة على اقرارها بانقضت العدة سقطت نفقتها ولو رجعت العدة على المرأة فادعت انها  
حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى تسعين فان مضت تسعين ولم تلد فالت كسرت اظن اني حامل ولم  
الى ثبوت العدة وطلبت النفقة كان لها النفقة ونفقة في ذلك لانها حامل في مكان لها النفقة الى ان تنقضي  
عدها بالحض او تعبر الله تنقضي عدها بالاشهر ام الولادة اخلت ورجعت لها العدة ليس لها النفقة واذا اخرج  
احد الزوجين سما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لا نفقة للمرأة رجل كفل لامراة عن زوجها نفقة كل شهر يراهم  
طاعتها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة تميز نفقة الكلح النسوة او المخاصم في نفقة  
العدة حتى انقضت عدها لا نفقة لها وكذا لو كان القاضي فرض لها نفقة العدة فلم اخذ حتى مات احد ما سقطت  
النفقة وان لم يمت احد ما انقضت العدة بخلافه قال شمس الامنة والمولى في زوج سقطت النفقة ولو كان اصل

الرجل فاما فاستندت المنة ثم قدم الغائب بعد النقص والعدة لم يكن ذلك على الرجل في قول الحقيقة الآخر  
 وقد ذكرنا في نفقة الكحل فكذا في نفقة العدة واذا جلت المنة بحق عليها سقطت النفقة كما لو كانت المكروه  
 وكما يستحق المنة نفقة العدة تستحق الكسوة واذا اطلق الرجل امرأته بعد الرجل وهي صغيرة تتجسس عليها كان عليها  
 نفقة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان لم يكن من جهته كان عدتها نفقة أشهر وان كانت  
 من ابيه لا تنقص عدتها الا شهر لاحتمال انها جلت بالوطي فيحق عليها الا يطهر عليها فخرج زوجها فان حاضت استقبلت العدة  
 بالحيض ونقص عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض المنة اذا لم يكره بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق  
 النفقة لانها ناشئة المنة واذا ثبت ان الطلح فهي المكروه الحيات من نبات الاشجار او بهاء لا يستطيع الطلح  
 وانما يخرج كان على الزوج ان ياتي بطعام منها اذ ياتي من الطلح ويخرج وان لم يكن من نبات الاشجار وليس بها علة فعلى  
 الزوج ان ياتي بالدينار ويخرج ذلك المنة من رفاة يكون نفقتها في ما نهى المكروه كما حاقا بعد الاذخر القاضى بينهما  
 بعد الرجل ووجبت العدة ليس لها النفقة رجل تزوج مكروه الغير دخل بها لمكان لا يطهر منها مكروه الغير كان عليها  
 العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها مكروه الغير لا عدة عليها وفي الكحل لا يغير شهره واذا دخل بها كان عليها العدة على  
 كل حال واذا دخل على منته لا جلت الما طلع بل يباع له ذلك فيه او ايمان وله ان يقع الرجل زكوة ما لا ينفق عليها او شهرا  
 لها بشي لم يميز رجل يطلق امرأته فمما ذكرتم من خلاف خصصين بها فخلت ثم اقر باطلاق كان عليها النفقة ما لم تضع  
 حملها وابد اعلم **فصل في حقوق الزوجية** الزوج ان يملك المرأة من الرجل ان يصير بها على اربعة  
 منها ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجازة او اذا اراد الجماع وهي ظاهرة اذا ترك الصلوة  
 في بعض الروايات عن محمد بن ليس انه ان يصير بها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بغير ترك الصلوة  
 والراية الخروج من منزله بغير اذنه بعد البقاء المهر رجل له امرأة لا تقبل كان لزوجها طلقها وان لم يكن له مال يوفيهامهرا  
 وحكى عن أبي حفص البخاري انه قال ان لم يهرمها في نفقة حب اليها امرأة لا تقبل رجل يريد ان يطلق امرأته  
 بغير ذنب ان اوفاها بالمهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه قبيح باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس  
 العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقت لها بارة فالت زوجها ومهر عالم فاجبر ما يملك ليس لها ان تخرج  
 بغير اذنه وان كان الزوج جاهلا وسال عالما عن ذلك فذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها



ان خرجت بغير اذنه لان جلب العلم فيها يحتاج اليه فرض على كل مسلم وبسببه يقدم على حق الزوجه وان لم يقع لها نازر  
 وادعت ان خرجت الى المجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فكان الزوجه يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس بها  
 ان خرجت بغير اذنه فالتاكد ان الزوجه لا يحفظ المسائل فالاولى ان يكون ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا شيء  
 لها ان خرجت بغير اذنه بان لم يقع لها نازر او نازرة لها اب بن ليس له من يقوم عليه في زوجها منها من الخروج اليه فقامت  
 كان لها ان تنصى زوجها وتطبع الولد ثم ساكن الولد او كان الولد ان القيام شاهد الزوجه فرض عليها فقدم على حق الزوجه فادعت  
 ليس لمرأة ان تخرج بغير اذن الزوجه الا باسباب معدودة منها اذا كانت في منزل بخت استعطف عليها او منها الخروج  
 الى مجلس العلم اذا دعت لها نازرة ولم يكن الزوجه فقيهه ومنها الخروج الى الحج الغرض اذا دعت بحرمها بخروج الزوجه ان  
 ياذن لها بالخروج لا يصير عاصيا بالاذن وسبب الخروج زيارة الوالد بن وتفرجها وعبادتها وزيارتها الجاهل والمرأة اذا  
 كانت قائلة فاستبانت الزوجه لرفع الولد وكذا اذا كانت تفعل المولى والى مجلس العلم وان كان عليها حق او لها حق  
 على غيرها وليس لها ان تطعم شيئا من بئر غير اذنه ولا يقسم بغير فرض وليس عليها ان تمل بغيرها شيئا لزوجها انما  
 من الخبز والطحين وكثير البيت وغير ذلك رجل لم يشأ به تخرج الى الوعدة والمصيبة ليس بها تخرج فلم يكن لان كان معها  
 ما لم يثبت عندها انها تخرج للقاء فيخرج الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالتمسك كان له ان يمنعه لانه مقام  
 القاضي ويسكن بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي ولا يركع ولا ياتي ان يكون معه قال ليس بها ذلك كرجل عليه دين  
 لرجل وعلى رب الدين حقوق لا يوردي حقوق الشريعة ولا يوردي حقوق الشريعة لا يوردي حقوق الشريعة لا يوردي حقوق الشريعة  
 ان يمنعه عن قضاء الدين ويقول انه لا يوردي حقوق الشريعة فلا اودى حقه رجل فامتنع من قضاء الدين فالتفتاق  
 كان للمرأة ان تخرج وتطبخ لاسمها توى الطبخ والخبز انهم ما دعوهم مشغولين الاكل يستوفون من الشرب لكن جلس عند  
 التفات يورديهم مشغولون عن الفسق في تلك الايام كان له ذلك ووجه عليه وامر العلم **فصل في امرأة**  
**الميتى لا تدري انها منكوبة او مطلقة** شاهدان شهد على رجل انه طلق امرأته فلتا وادعى تزويجها  
 وطلق او شكروا قالت لا اذكرى قلت نوه الشبهة لانها قامت على حق الله تعالى فلتا شرب ودينها الزوجه  
 فان مر منها القاضي بالبدل فرق بينهما وبين زوجها وتعتق لها بغير العدة ولا مكنت لان المتبوءة تستحق نفقة العدة  
 وان لم ير منها القاضي بالبدل قال من حالها ومنع الزوجه عن التحلوة جازا لرجل عليها بعد لان كان الزوجه باو

الزرع او فاسقا ولا يخرجها من غير لها لانا لمكونة ابنة لكن يجعل معها امرأة عدلة تنقذ الزوج عن الدخول عليها فان  
 طلبت النفقة في مدة استئجاره وهو فرض لها القاضي نفقة العدة او تحت للطلاق او لم تدع لانا لو لم تطلقه تصير غيرة بين  
 الزوج فيسقط النفقة ولو كانت مطلقه كان لها النفقة فلا يسقط النفقة بالملك فان طالت استئجاره عن الشهود ووجب معها ما  
 به العدة عليها النفقة بعد ذلك لانا لو كانت مكنته فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقه قد انقضت عدتها وتسا بسقوط  
 النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك قضى بالطلاق ويسلم لها ما اخذت وان روت البينة على القاضي فيها دين زوجها وترد على  
 الزوج ما اخذت من النفقة لانه ظهر انها اخذت النفقة هي مباشرة وكذا الرضخى القاضي بالطلاق ثم طهران الشهود كان عبيد اردت  
 على الزوج ما اخذت من النفقة وكذا الزوج امرأة طلبت نفقة نفرض لها القاضي فاخذت نفقة شهر ثم شهد الشهود وانها اخذت  
 من الرضخ على القاضي فيها بجزء الزوج عليها ما اخذت من النفقة لانه ظهر انها لم تغت بغير من هذا اذا اخذت بعد فرض القاضي فان  
 اعطاه الزوج صحا لم يرجع الزوج عليها بشئ بل شهدته الشهود على انه في يد رجل تهاجر فقلت البينة لا فاني الطلاق فان لم يرجعهم  
 القاضي بالعدالة يسأل عن علمه ويرفض النفقة في مدة استئجاره عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ونفيها على يدي امرأة عدلة التي تقص  
 الطلاق ذكرنا انه لا يخرجها من منزل لانا لمكونة ابنة فلا يخرجها من زوجها الكائن حرة جاز انزاجها عن منزل فخرجها بغيرها  
 على يدي امرأة عدلة ويكون اجر الائمة في بيت المال لانا عالة له عدل على ويامر المدعي عليه بالنفقة وان طالت لمسلمه عن الشهود بخلاف  
 فصل الطلاق فان ثمة اذا وجد ما يقضى به العدة تسقط النفقة وبها ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة  
 لان لاوى من اهل الخصومة يجبر في الخصومة بخلاف غير الاوى من الميراثات فان نفقة الميراثات تجب على الكاكب وبما تدعى في الخصومة  
 لانا لم يكن من اهل الخصومة فان اعطى المدعي عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بغيرها جاز انزاجها عن زوجها ما اخذت من النفقة سواء روت  
 انها حرة الاصل اذا روت الاقارب على المولى اجمع الحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير من ذلك الاكلت شيئا من الميراثات وان  
 روت البينة روت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على مملوكه ولا يرجع اليه ما اخذ من ماله بغير ان لا تان  
 المولى لا يسترجع على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده امة تنكح عند القاضي انه لا ينفق عليها امره القاضي بان ينفق عليها او يبيع  
 وان جبره القاضي على نفقة فاعطاه النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل ونفى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها بانك النفقة  
 وبما اخذت من الميراثات ولا يرجع بالاكلت باذن رجل اعطى امة في يد رجل انها لم تكن المدعى عليه فاقام المدعى بنية على ما روتها  
 القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويامر المدعي عليه بالانفاق عليها لقيام الكاكب من حيث الظاهر فان انفق عليها ثم روت

قسمة بالية لم يدر على خلد ولا شئ عليها الا في شراة انفق على ملكه نفسه فان حدثت اليه ونقض القاضي للمدعى لم يرجع له على ابيه  
 انفق له في شراها كانت مقصودا بكتبت من قبل المصاحب وبقية المقصود على الغائب هذا في قول الحقيقة وفي قول أبي يوسف ومحمد  
 انه يكون ذلك ديناً في رتبة لا ترتب له فيه او يقدرها المولى فان حبث او دنا المولى ببيع المولى على الدماء عليه به قتل من قسمة  
 ومن النفقة التي حقها وان كان المدعى عبد النكاح صغيرا او مريضاً لا يقدر على الكسب فهو غير له الا انه يوم المدعى عليه بالاتفاق كافي للنفقة  
 لاكن لا يوزع العبد من المدعى عليه بل ترك في بيده ويوزع منه كعبد بالمدعى الا ان يكون المدعى عليه نحو فانيما انما انفسه في وزع منه  
 وان كان العبد كسراً لا يقدر على الكسب فيترك العبد في يد المدعى عليه لا حق ولا يحجب على الحقيقة بل يوم العبد بالاكسب وبالنفقة على نفسه  
 من كسبه والا فلا اذا كانت تقدر على الكسب كالخبر والحيطة ونحو ما في في شراة العبد والرجل اذا اخذت عداً بعد دفع الامر في القاضي فان  
 القاضي يأمر الزنى في يديه ان ينفق عليه يرجع على المولى بذلك ولا يوزع العبد بالاكسب كذا يابن واسد اعلم **فصل في**  
**نفقة الاولاد** والنفقة الاولاد والاعتبار والامانة المهرات على الاب لا يشترط ان يكون ذلك احد ولا تسقط بغيره ولا يجب عليه  
 نفقة الزكوة الكبار الا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانه او مرضه يكون نفقة على والده ومن قيد على العمل لكن لا يحسن العمل فهو غير له  
 عاجز لان من لا يحسن العمل لا يستاجر الناس قال الشيخ الامام محمد بن الحسن الملقب بالبحر في وقته لا يقدر الرجل ان يصح على الكسب فخره او  
 من اهل البيوت فاذا كان كذا كانت نفقة على والده وان كانت له قوة العمل قال في كذا قال في طالع العلم اذا كان لا يهتدي الى الكسب  
 لا يسقط نفقة عن والده ويكون كالزمن والاشقي والولد الصغير اذا كان حقيقياً فان كانت الام في كسبه الاب والصغير باخذ لمن  
 غير الاب تجبر الام على الارضاع وان لم يضر الولد لمن غير اب قال في خمس الامم اختلفوا في في ظاهر الرواية لا تجبر ابوه ومن اختلفوا في يرضع  
 تجبر قال في خمس الامم من شجر تجبر ولم يذكر فيه خلافاً عليه الفتوى فان لم يكن الاب للولد الصغير والام على الارضاع عند الكل  
 وان استاجر الام على ارضاع الولد في في كسبه لا تستحق الاب في قولهم وان استاجر ابها الارضاع ولم ليس منها كان بها الاب والام  
 طلق الام وانقضت عدتها فاستاجر ابها الارضاع والولد صحيح الاستجارة وهي ادلى من الاحسية وان كانت الام في العدة من طلاق  
 بان اذنت فاستاجر ابها الارضاع والولد نسيءا يتان في رواية الاصل استحقت الابوة في رواية الاجابات لا تستحق وان اتي بالام لان  
 تزوجه بغير نفقة، انه كان على الاب ان يستاجر امه تزوجه عن الام ولا يشترط الولد من الام فان كانت اباه وشهه بائناً فليس  
 فهي ادلى وان طلق الزيادة ليس بها ذلك وفيه العظام فيرض القاضي نفقة باعتبار على قدر حاجته الاب ويرفع الى الام حتى تمنع  
 على الاولاد ولا تجتمع النفقة لاكل الولد فان لم تكن الام نفسه يرفع الى غير النفقة على الولد ابنة طاعة من زوجها ولها اولاد

اولادها فانزلت اليها نفقة نفقتهم ثم انما نفقتهم فانزلت اليها نفقة نفقتهم في مثل تلك المدة مائة  
 درهم ذكر في الشئ ان هذا على نفقة نفقتهم ولا نفقة فان نفقتهم نفقتهم فان نفقتهم نفقتهم فان نفقتهم نفقتهم  
 تبرج على ابيهم نفقة نفقتهم امراة انكحت من زوجها على ان ابراءة من نفقتها ونفقة ولها ما رضى كان ام لا وعلى نفقة ما في مصيبتها من الولد  
 قال عليها ان تروا مهر الذي اخذت ولا نفقة عليها الولد بحسب ما نفقتهم ما وعت في المدة امراة او مت على زوجها ان لم ينفق  
 على ولده الا صغير فالولد النكاح القاضى فرض عليه نفقة الولد فرض الزين على نفقة وادعت المرأة ذلك بدعوى مدة والكر الزين  
 حلفت والامانة رجل محسر له وصغير مسر له وصغير ان كان الرجل ينفق على الكسب يجب عليه ان يكتب دينه على ولده والنكاح  
 لا يقدروا على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويا امر الام حتى تستدين على زوجها ثم يبيع ذلك على الاب اذا ايسر  
 وكذا لو كان الاب يبيع نفقة الولد ويمس من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم يبيع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي  
 على الاب نفقة الولد فترك الاب نفقة فاستأنت الام وانفقت يا امر القاضي كان لها ان تبرج بذلك على الاب بحسب  
 الاب نفقة الولد والنكاح لا يبرأ منه ولو فرض القاضي نفقة على الاب فلم تستدين الام وكل الولد بمأنة الناس لا تبرج  
 على الاب شيئا وان حصل لمأنة الناس نفقت الكفاية بسقطت نفقة عن الاب ببيع الاستدانة بالنفقة الباقي وكذا اذا  
 فرضت عليه نفقة المحارم والكل من سألته الناس لا يبرج على الذي فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت عليها النفقة فكلت  
 من مال نفسها او من سألته الناس كان لها ان تبرج بالفرض على زوجها رجل غا : ولم تترك لاولاده اضعاف نفقة ولا هم  
 مال تجبر الام على الاتفاق ثم تبرج ذلك على الاب صغير لم يخر الكسب ولم يبيع الزوجان كان الاب ان يملك على التواجره بعمل  
 او خدمته وينفق عليه من ذلك والنكاح لا يبرأ من ذلك منها الى غير الزم مخدومة لان المحلوقه الاجبي حرام فان فضل شئ من كسب  
 الولد من نفقة ميسر الاب الى ابن يبيع الصغير فان كان الاب مبدى نجات منه على المال اخذ القاضي ذلك منه وبقيته على يدي  
 عدل الخيفة الى ان يبيع الصغير وكذا في كل احوال الصغير فان كان الصغير مائة من زوجاء احتاجت الى النفقة كان ان تاكل  
 من كسب ولها صغير كان الولد اكبر او نفقة البنت الباقية فظاهر الرواية تكون على الاب خاصة وكذا الغلام اذا بلغ اوى  
 زمانه او علة لا يقدروا على الكسب احتج الى النفقة كانت نفقة على الا خاصة وقال المحضات نفقة البنت الباقية والغلام البالغ الزين  
 والماخر عن الكسب تكون على الابوين على الاب الشان وعلى الام الثلث وفي ظاهر الرواية البنت الباقية والغلام البالغ الزين بمنزلة  
 الصغير نفقة تكون على الاب خاصة واب الاب خاصة عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب رجل به زمانه او به علة لا يقدروا على الخرد وله

انية كبيرة فغيره لا يجبر على نفقة الاولاد البعسار فان كان الصغير مال غائب يوم الوفاة ان يمتنع عليه ثم يمتنع في مال  
 ولده فان امتنع لا يجبر امر الغائب لا يبرح الا اذا نوى عند الاتفاق ان يبرح بذلك في مال الولد ثم يبرح بذلك في مال  
 اشبه منه بالاتفاق ان يمتنع ليس بمتبرع كان له ان يبرح صغيرا بغير وجوب الاب موسر الصغير مال غائب يوم الجدة بالاتفاق عليه  
 يكون ذلك واما على الاب ثم يبرح الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن الصغير مال كان ذلك واما على الاب وان كان الاب  
 زنا وليس الصغير مال تغني بالنفقة في الوجه ولا يبرح الجدة بذلك على احد وكذا لو كان الصغير موصرا فوجبة موسرة والاب موسر  
 فهو ان يمتنع على الصغير يكون ذلك واما على الاب ان لم يكن الاب زنا فان كان زنا لا شيء عليه ولا يجبر الكافر على نفقة المسلم  
 وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزم ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلان بينهما جارية تجارت بولد فادعيا كانت نفقة الولد  
 عليها **فصل في نفقة الوالدين وودوالا حرام** الابن المورس يجبر على نفقة ابويه المعسر ولا يجب على الابن  
 الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد فقيرا على العمل والحكمان الوالد زنا ولا في غير ذلك على عمل والابن مال كان على الابن  
 ان يقيم الاب الى عماله ونفق على الكل والموسر في نه الباب من ملك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويملك الفاضل مقدارا  
 يجب فيه الزكوة فان كان للفقير ابناء احد فما فاق في الفاء والاخر ملك فاضا بركات النفقة عليها على اسوة وكذا لو كانت  
 احد الابنتين لما والاخر ذميا كانت النفقة عليها على الفقير لا يجبر على نفقة الابنة الولد الصغير والبنات البنات الكافيات  
 او بنات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد بن جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 كان عليه ان يصير الفضل الى ابويه ولا يجب على الابن المورس نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة فاقم الاب امره كانت الفاقم  
 اوجابته اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن فقير محترون والاب فقير محترون لا يجبر الابن  
 نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه ولده الصغير وانبة الكبيرة وعلى نفقة الاب ايضا  
 والحكمان الابن زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه ولده الصغير ولا يجبر على نفقة انبة الكبيرة كذا ذكره ابن القتيبي ولا على نفقة  
 او امره والحكمان الاب زنا والجد اب عند عدم الاب بمنزلة الاب واما الجد من قبل الام ذكرنا طغى انه بمنزلة الاب لا ينفق عليه  
 والحكمان فقيرا اذا كان صحيح البدن لانهما به وقال الفقهاء يرح الجد من قبل الام اذا كان فقيرا يمتنع عليه وان لم يكن زنا فهم  
 بمنزلة اب الاب فقير لان موسر بنت موسرة كانت نفقة على بنت البنت لا على الابن وكذا لو كانت نفقة على البنت  
 خاصة ولو كان لابن وابنة كانت نفقة عليها على السواء وقال بعضهم يكون نفقة عليها ثلثا على قدر الميراث والفقير

والفقهاء على الاول امرأة لها زوج فقهر وان موثر قال ابو يوسف بن جبر الا ان على ان تنفق عليها ثم يبيع على الزوج  
معهرة لها سكن سكن ولها ان موثر قال ابو جبر اللز على نفسها وقال الخفاف بن جبر وقال شمس الائمة الحار  
بن الصريح قول الخفاف والقول الاول قول تركيثة قال اذا كان لابن دار سكنها او خادم يخدمه او دابة  
يركبها لا يجب نفقة على ذي الرحم المحرم وقرن بين ذوي الارحام وبين الاولاد قال الاولاد بن الوليد بن الوليد بن جبر  
وعندنا كل سوار ومك لا لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان كيفية التي يمكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى  
وكذا الخادم والذابة اذا كانت نفقته يمكن ان يعاير ويشتري بثمنها ضيعة وينفق الفضل على نفسه فح لا يجب النفقة  
اكثر من عشرة لها سكن لها اب موثر جبر الاب على نفسها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب مال لاجل النفقة  
الا لابوين فانما يباعان عرض الابن الغائب في نفقتها في قول اخيقتة بن وعندهما لا يجوز لابوين بيع العرض للغائب  
لاجل النفقة لا يجوز بيع الغار في قولهم والمرأة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا  
انفق مال ولده الغائب على نفسه فخص الابن وادعى ان الاب كان موثر اوت الانفاق وانكر الاب تغيير حال ذمت الضميمة  
فان كان الاب موثر اوت الخصومة كان القول قوله والا فلا وان فاعا البينة على دعواها كانت البينة بينه وبينها لاها  
امر اعاضا جريان خلا وار لا سلام بان واما ولد مسلم لا يجب نفقتها على ولدها وتجب على المسلم نفقة ابويه الزميين  
وكذا كف نفقة الولد المسلم على الاب الكافر صغيرا او ابوه ولام وجد اب الاب كانت نفقة عليها اثلاثا الثلث على  
الام والثلثان على الجدة صغيرا لخال موثر وبن مسلم برس كانت نفقة على الخمال لانه محرم ونفقة المحارم يجب على ذي الرحم المحرم  
لا على كل من يرث منه ل ابن صغير موثر او ابن كبير من محبر وللرجل ثلث اخوة متفرقين اهل بيته كانت نفقة الرجل  
على اخيه لاب وام واخيه لام اسما اعتبارا باليراث واما نفقة ولده يكون على العم لاب وام خاصة اعتبارا باليراث  
والاصل فيه ان يجعل كل من كان محتاجا في حكم النفقة كالمسلم ويكرن النفقة به على من كان وارثا بعد اليراث ولو كان الولد  
انثى كانت نفقة الاب والبيت على اللز لاب وام خاصة اما نفقة البنت لاجل ان يجعل الاب كالمسلم كما جعله في الابن سبي  
المسئلة الاولى واما نفقة الاب لان وارث الاب منها الاب وام لانه يرث من البنت ولا يرث غيره من الاخوة فلا يجعل  
الانثى كالمسلم ومثله بل يترى الوارث من وجود البنت والاب لا يرث من البنت بخلاف الابن لان انثى من الاخوة لا يرث

[illegible]

دون الأب امرأة لها ابنان مرسوق فتنى عليها بالنفقة فإلى أحدهما ان يتحقق فيقضى إلى الآخر بحسب النفقة ثم يرجع هو إلى أخيه  
منعت ذلك امرأة مسورة لها ثلث بنات اثمة متفرقات بوجعت بنات اثوات متفرقات قال أبو يوسف من كل النفقة  
يكون على التي من قبل الأب والأم وقال محمد بن عيسى بنات اثوات خمس النفقة على بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث  
وثمة اثماس على بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث ثم بنت الاثلاث  
وام ولا شئ على الاخرى وأما علم **فصل في نفقة المملوك** عبد واحد برزوجه امرأة باذن المولى كان  
عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد ولا يجب عليه نفقة الاولاد وحرة كانت المرأة او مملوكة اما اذا كانت حرة فولد لها مملوك  
عليه نفقة المرأة واذا كانت مملوكة كان المولى المالك للمملوك فنفقته على مولى الام وكذا الكتاب اذا تزوج امرأة لا يجب  
عليه نفقة الولد الا ان يكون له ولد ولد في مكاتبته من امته تجب على الكتاب نفقة هذا الولد وكذا الكتاب اذا تزوج امرأة لا يجب  
منه اولاد فنفقته على شترها فقلت كانت نفقة الولد على الكتاب وكذا تزوج الكتاب مكاتبه وكذا تبها واحد ومولاها  
واحد فولد لها ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان الولد يكون تبها لام ويكون كالمملوك لها فكانت نفقة عليها وكذا  
الحرة اذا تزوجت امه او مكاتبه او ام ولد او مديرة كان عليه نفقة المرأة الا ان في الامه والمديرة وام الولد لا يجب على الزوج  
نفقة لها المولى بما في المكاتبه تجب نفقتها على زوجها ولا يشترط البتة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد وانما  
نفقة الولد على مولى الام اذا كانت امه ام مديرة او ام ولد فان كان مولا امه والمديرة وام الولد فقير الزوج اب  
الاولاد فغيا بل يجب على الاب نفقة الاولاد في ذلك الامه لا يجب على الزوج لان ذلك الامه يكون مملوكا لمولى الامه فينق عليه  
المولى ويبيعه كما نفي المولى عن الاتفاق على الامه وان كان المولى من المديرة او ام الولد ومولى الام فقير لا يمكن البيع منها فيومر  
الاب ان ينفق على الولد ثم يرجع على المولى رجل نوي امته من عبده وبناتها بما اؤتم بمولها كانت نفقة الامه والعبه على  
مولها فان كان ان ينفق عليها امر بالبيع رجل نوي امته من عبده فطلعت النفقة فنقض لها النفقة على زوجها رجل نوي  
امته ولم يبرأ المولى بما حتى طلقتها طلاقا ربيعا كان لمولاها ان يامر الزوج لفتحها بما ينفق عليها في العدة وان كان الطلاق  
بائنا ليس للمولى ان يخلي منها دين زوجها بل ان يطلب نفقة العدة قال النخعات ربح ذلك وقال البيهقي ليس له  
ذلك وهو الصحيح لانها كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل البتة فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق  
ربطاً لم تقف كان لها ان تطلب من زوجها ان يبرأ بما ينفق عليها حتى تنقضي عدتها وان كان الطلاق بائنا ليس لها ان



بارك في لانه لم يكن له عليه كفى بل لظلال انك لم يكن يدوم ما كان لك فيه انشلاق فتدبر فيه قول بعض العلماء في المسئلة  
الاولى رجل زوجت ابنة ابيه فمعه ليرة على مولاه فالتفت عليه ان اتقن فغير القاضى كان مطر عالا يربح عليه النكاح من غير ان  
الى القاضى رسال من القاضى ان يامر بالنفقة فيظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق اطلع امره بالاتفاق وان كان ان  
النفقة يامر القاضى بالين وامسك الثمن وكذا اذا وجدوا به حاقه في المهر او في غير المهر وان رجلا غضب عليه ان كانت نفقة عليه  
الى ان يره على الولي فان طلب من القاضى ان يامر بالنفقة او بالين لا يجيبه فان الغصت مضمون على الناصب الا ان يكون  
الناصب مخوفاً بوجاه من على العبد فافقه القاضى فيسيرة فيك الفتن وتراخي رجل عليه اخاف بوجاه المردى الى القاضى  
وطلب منه ان يامر بالنفقة او بالين فان القاضى يامر بان يامر العبد وفتح عليه من اجرة دنان رأى ان يبيعه قبل رجل او  
بيعه لان ان يتجدد له ان كانت نفقة على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضاً منه عن الزوجة كانت  
نفقة على صاحب الرقة وان تطاول المرض ورأى القاضى ان يبيعه او يشترى فبمعه عبد افترق مقام الاول في الخدمة  
وعبد الرهن اذا ثبت كونه لها فاعيل به ما فاعيل بالودية عبيد بن علي بن غاب اصحابه وشركه عند الشريك فزعم الشريك  
الامر الى القاضى واقام البينة على ذلك كان القاضى بالخيار ان يشا قبل البينة وان شا ولم يعجل وان لم يشا  
يا امره بالنفقة ان يكون الحكم فيه ما هو الحكم في الودية من حيث هو او من حيث هو او من حيث هو او من حيث هو  
على المنة نفقة بحال ما وشره هو الحكم الحاكمين

وَمَرْبِّكَ حَدِّدْ  
فَقَدْ ظَلَمَ  
نَفْسَهُ

جلد ثانی فی فاضل جان

۱۲۷۲  
سنہ ہجری

[illegible]

طلق كل غلط يكون من الزمن جلا فاذا اجابت المرأة بذلك يقع الطلاق بسجل قال لامرأة عمر بنت ميمون  
 وامرأة عمر بنت حفص ولانته له لا تطلق امرأته فالتحان مسيح زوج امرأته وكانت تنسب اليه وهي في جحره فقال ذلك وهو  
 يعلم نسب امرأته او لا يعلم طلقت امرأته ولا يصدر قضاء او فيما بينه وبين امرأته قال لا يقع الطلاق التحان ميرت نسبها والتحان  
 لا ميرت يقع ايضا فيما بينه وبين امرأته قال وان نرى امرأته في نهد الوجه طلقت امرأته في العشاء وفيما بينه وبين امرأته قال بسجل قال  
 امرأته الحشية طلق امرأته ليست بحشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العيا والخال وانما الى  
 البصيرة تطلق البصيرة ولا تفسر التسمية والصفحة مع الاشارة رجل لامرأة عمر بن زريق فقال يا زريق فاجابة عمر فقال  
 انت طالق ثلثا منه الطلاق على التي اجابت الخات امرأته وان لم يكن امرأته بطل لانه اخرج الطلاق جوابا للحكام التي اجابت  
 وان قال نويت زريب طلقت زريب ولو قال يا زريب انت طالق تخيم عليه احد طلقت زريب ولو قال لامرأة يفر اليها ويشير اليها  
 يا زريب انت طالق فاذا هي امرأته لا اخرى اسمها عمره يقع الطلاق على عمره فيجبر الاشارة ومطل التسمية بسجل قال لامرأة ردة دخل بها  
 اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها الطلاقان ذكره الوفاة ان طلقك ارجعها طلقك ذكره الوفاة كلما طلقك  
 فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كما يقع عليك طلاقا فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلثا ما قبل  
 قال لامرأة المدخولة بها انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدر قضاء وان قال نويت بانته الخمر ذكره الوفاة انه  
 طلقك قد طلقك او قال انت طالق قد طلقك يقع طلاقان ولو قال انت طالق فقال له رجل لامرأة ما دألت فقال  
 قد طلقها اقلت هي طالق يقع واحدة في العشاء وفيما بينه وبين امرأته رجل قال لامرأة انت طالق عامة الطلاق او بطل  
 يقع طلاقان ولو قال انت طالق كل الطلاق يقع اثنتان اكثر الطلاق ذكر في الاصل انه يقع ثلث ولو قال اتل الطلاق  
 يقع واحدة ولو قال انت طالق لا قبيل ولا كثير اختلف في الاقارب والحرث الرويات قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقع طلاقان فقال  
 الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل يقع واحدة وقال الفقيه ابو الفرج محمد بن مسلم بن يقع ولا يظهر ما قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله  
 ولو قال انت طالق عددا ذكر ابن حماد رحمه الله يقع اثنتان ولو قال انت طالق حتى يسكن ثلث طليقات ذكر بشير بن الوليد  
 انه يقع ثلث وان نوى غيره لا يدين في العشاء ولو قال انت طالق كل الطليقة طلقت واحدة ولو قال انت طالق كل طليقة طلقت ثلثا  
 دخل بها او لم يدخل ذكره الوفاة انت طالق بعد كل طليقة او كل طليقة او قال انت من كل طليقة طلقك طلقك ثلثا ولو قال لامرأة  
 انت طالق من كل امرأة في ولد اربع نسوة طلقن جميعا فان نوى في نهد

[illegible]

[illegible]

یوم الخمیس اذ قال انت طالق فی یوم الخمیس یقع الطلاق علیها لخل برجل قال لامرأته بالغارسیة اکر اسال زن فزاهم  
فنی طالق فزود امرأه بکل الشیخ ذی الجوشن نه دهنه سلاقت برجل طلق امرأته ثم قال ایما فی العدة قد طلقک او قال ایما  
تر اطلاق وادمیت تظنیة اخرى ولو قال تکنت طلقک او قال بالغارسیة طلاق داده ام تر الایق انزی برجل قال  
لامرأته انت طالق اولایق الطلاق فی قولهم ولو قال انت طالق ثلث اولایق او قال انت طالق واحدة اولایق او قال اولایق  
یقع واحدة فی قول محمد بن ابی یوسف الاول ثم یرجع البریعت رج وقال لایق شی ولو قال انت طالق اولایق شی روی ابو یسلیان  
و محمد السدانه لایق ولم یکفره خلافا ذکر فی روایت ابی یوسف ان علی قول محمد یقع واحدة وعلی قول ابی یوسف یقع لایق شی  
امرأه قالت لزوجه اطلاق ده فقال الزوجه داده کبر او قال کرده کبر او قال داده با و او قال کرده با و اخلفت امشایخ  
فیہ دایم صح ان یزوی ان نزی الایق یقع واحدة ورجیة وان لم یزول لایق شی ولو قال الزوجه داده است او قال کرده است  
او قال داده شده است او قال کرده شده است یقع واحدة ورجیة نزی اولم یزود ان قال فانویت به طلاقا لا یصدق فضا و  
ولو قال الزوجه داده انکار او قال کرده انکار لایق الطلاق وان نزی کا نه قال لهما بالحریة اجسی انک طالق وان قال ذکک  
لایق وان نزی ولو قال لهما کو فی طاقا و اطلق یقع الطلاق و قومات المرأة لزوجه اطلاق الزوجه ناه و اشته کبر  
قاله لان نزی الایق یقع واحدة و قومات ذمت زنس باز و اطلاق الزوجه با و اشته کبر کذا تک ان نزی الایق یقع  
والا فکذا و لو قال لامرأته فی غیر ذکرة الطلاق راست بر و هزار بار طلاق داده ثم قال او طلاقها کان القول قوله و لو قال لامرأته  
است بامرأه او قال یا انت لی بامرأه او قال انما بزودت کک قال ابو یوسف رج ان نزی و قومات الطلاق یقع و الا فکذا و قال اصحابنا  
لایق وان نزی و لو قبل لکل کمرأه فقال لا ذک بعض الشیخ یخرج انه لایق فی قولهم و ذکر الکفر شی و انه علی نه الخانات ایض  
و لو قال و السدانه انتم لی بامرأه او قال علی حجة ان کنت لی بامرأه او قال کنت لی بامرأه او قال لم اکن تزوجک لایق الطلاق  
وان نزی برجل قال کل امرأه لی طالق او قال امرأتی طالق لا عدل فی العدة عن البائن و لو قال لهما انت طالق یقع و کذا و لو قال  
لنخلتة ابن زن من سبب طلاق یقع الثلاث برجل اصناف الطلاق الی بعض المرأة و ان اصناف الی غیره و لیخون ان یقول نصفک طالق  
او نصفک او ربعک طالق او خمسک یقع الطلاق و کذا و اصناف الی بعض طایف یقول و کک طالق او ربعک  
طالق او نصفک طالق او درجیک او ربعک طالق لایق و کذا و کک طالق فیہ روایان و لو قال طلقک او  
طهرک قال الشیخ الامام خمس لایق الطلاق و ان اصناف الی جزء منین غیر جامع یخون ان یقول شوک

شهرک طالق او صدر رک او فتح رک او در یک رک او در یک رک و ما شنبه و کاک ایام طلاق و لوقال نه و الراس طالق  
و انسا والی راس امرأته صحیح است یعنی که لوقال را یک بند طالق و نه لوقال غیره نیست بکتاب نه الراس بالف درهم و انسا  
الی راس عبده فقال اشتری قلت جازایم قال غیره اخبرهم انی طلقها او شبرا طلقها او عمل الیه طلقها او اخبرها  
انها طالق او عمل الیه انما طلق لعل و لا یؤتی علی و رسول الخیر الیه او لا علی قول الامروز کک لوقال قل لها انت طالق  
لا یقع الطلاق بالم یعمل الیه الامروز کک و لوقال کک لها طلقها یعنی ان یقع الطلاق لعل کک لوقال عمل الیه طلقها و کک  
لوقال کک الی امرأتی انها طالق رجل قال لامرأته انت طالق کک بنحوه و انی یقع واحدة و لوقال مثل سنجیه و انی رفعت یقع طلقها  
و کک لوقال مثل درمین یقع واحدة و لوقال مثل ثلث درمین یقع طلقها و ما حاصل از انرا شنبه الطلاق با یوزن سنجیه واحدة  
یعنی واحدة و ان شنبه یوزن سنجین یقع طلقها و ان شنبه با یوزن بک سجات او کک یقع الثلث فالان یوزن سنجیه  
واحدة و کک کک البه بان رد انی و نصف و انی یوزن سنجین و کک انش و درم غسلی هذا یخرج من الخس من المسائل اذ یبین  
امرأتی اصرها صحیحه الخناج و الاخری فاسده الخناج فقال له نکما طالق لا یطلق صحیحه الخناج کما یجمع بین مکوثه و اجنبیه قال  
احد نکما طالق و لو کان لامرأتی اسم کل واحدة منها زنب واحدة منها صحیحه الخناج و الاخری فاسده الخناج فقال زنب  
طالق طلق صحیحه الخناج فان عینت به الاخری لا یصدق تضادها کما لوقال زنب طالق و امرأته زنب طلق امرأته فابال  
عینت زنب اجنبیه لا یصدق تضادها و کک لوقال احدی امرأتی طالق طلق صحیحه الخناج و لرجل من صحیحه الخناج فاسده  
الخناج فقال طلق احدی کما طلق صحیحه الخناج کما یجمع بین مکوثه و اجنبیه فقال طلق احدی کما طلق مکوثه انما اذ اطلق امرأته  
فاخبره کک بعد الانباء فقال اخبرت ذک الطلاق لا یقع و کک العسی اذ اطلق امرأته او طلقها اجنبی فاجاب بعد البلوغ و لوقال  
انما بعد الانتباه او قمت ذک الطلاق او قال حلت ذک الطلاق طلقا یقع الطلاق و کک العسی اذ قال ذک بعد البلوغ  
رجل لامرأتی فقال لاحد نکما طالق اربا فقال الثلث کیعنی فقال الزوج وقت الزنا و علی فلانة لا یقع علی فلانة شی  
و کک لوقال الزن الثلث کک ابائی تصاحبک لا یطلق الاخری رجل قال لامرأته انت طالق واحدة او مثمرین یقع واحدة و کک  
رجل قال لامرأته قد طلقک امرأه و قال عبده انک امرأه و کک فی الروايات ان یقع نومی او تم نمرود و کک فی المیرن و البقالی ان نومی  
یعنی و الا فلا الا و انسا لغيره فقال طلقک امرأته فقال طلقها ف یقع و کک الحسن رجل قال لامرأته فی غضبه ان یفصمه ای هزار  
طلقة برود طلقک فقال و کک لوقال ای طلق واحدة طلقک و لوقال ای طلقک و کک لوقال ای طلقک و کک لوقال ای طلقک و کک لوقال ای طلقک



يروي "الطلاق" ثلث رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جلت تلك الطليقة بأمره ارجعها فلما انقضى  
الروايات فيه والصحيح ان على قول الجعفي حرمه امره بانها وثقها وعلى قول محمد بن لا يصير بانها وثقها وعلى قول أبي يوسف بن جريح  
مبايا بانها لا يصح عليها ثلث رجل طلق امرأته بعد الدخول بها واحدة ثم قال في العدة امرأتى ثلث طليقات تلك الطليقة  
او قال الزهني طليقتين تلك الطليقة فهو على ما قاله ابن الزهني ثلثا ثم وثق وان قال الزهني طليقتين فهو ثلثان ولو لم  
طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جلت تلك الطليقة بأمره لا تصير بأمره لا عليك البطلان الرجعة ولو قال لها بعد الدخول ارجعها  
واحدة فهي بانها ثلث طليقات واحدة فانه عليك الرجعة لا يكون بانها وثقها لأنه لا تصير بانها وثقها لأن الطلاق ولو قال لها  
اودعتك الدار فانت طالق ثم قال جلت هذه الطليقة بأمره ارجعها ثلثا قال به العاتق قبل دخول الدار لا يفسد لأن الطليقة  
لم تقع عليها اذ قال لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلث كما لو قال لها بالرجعة امرأته  
طالق انت طالق انت طالق فانه يقع الثلث ولو قال لامرأته ترا طلاق اودعتك طلاق وروي الثلث صحته في رجل  
قال لامرأته ترا طلاق فبذره فمست الغاظة اصبها فقهه وانما تير طلاق وانما تير طلاق وانما تير طلاق وانما تير طلاق  
تير طلاق فقل عن الشيخ الامام بكر محمد بن الفضل بن عبد العزيز بن العالم والجاهل فقال اذا كان عالما لا يقع والجهل جاهلا لا يقع  
ثم يرجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل بل لان الروايات في غير الكل طلاقا ولا يميزون بين ان  
مسنون بالحسن الكلام وقد عرفت الطلاق ويجزى على سائر ذلك في النكاح الشخصي قبل الدخول في الرجل عريا قال والجهل جاهلا لا يقع  
فكذلك لان من العرب من يذكر النكاح مكان العاق فان قال قهرت بذلك كذا يقع الطلاق لا يصح فيضا او يصح في ثمانية  
او من امره قال الا ان شيهة بل اللفظ فيقول المشهور ان امرأتى تطلب سني الطلاق واما لاديه فانما اللفظ بهذا اللفظ الشخصي ومنها  
ثم تطلق بذلك وبعين المشهور وذلك ان شيهة وانك عند القاضي في القاضي بالطلاق بعين الشيخ الامام تير فقال  
استفتيت عن تركي قال لامرأته ترا طلاق وفي التركة ليعال لطلال طلاق وقال الزهري اودعتك طلاق اودعتك طلاق  
يقع الطلاق ولا يصح في القاضي لان هذا مما يجزى على سائر الناس خصوص ما في النكاح الشخصي فيكون الطلاق واقعا ظاهرا  
ولا يصح في قضاء رجل طلق امرأته او امرأتين معجدة او ذرية العربية وهو لا يعلم النكاح فيعلم ان هذا يقع الطلاق والطلاق ولكن  
لا يعرف من اللفظ يقع الطلاق والعاق في بيع التبرير النكاح لا يعرف من اللفظ والجهل لا يعلم ان هذا طلاق او طلاق الا ان  
الرجل لعن ان رجلا طلق امرأتى او امرأتى طالق قال ذلك كذا في الباب يقع الطلاق والطلاق والطلاق بالرجعية وبغير الرجعية

[illegible]

في الزوال انما لا تطلق وقال المحقق في هذا مني انها تعلق قال لا ثم انما انت واحدة ونوى به الطلاق ليس واحدة العرب  
 واحدة اولم يرب ولو قال لا ثم انما توب في حال تركه الطلاق او انقضت طلقا ولو قال لها في حجب او حصة اي انما  
 يرد طلقا ثم انما توب ولو قال في طلاق واحدة يقع واحدة واذا جرت المحنة فيها وبين زوجها فقامت  
 فقال الزوج من طلاق بائنه من غير انما الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن ابن قري الا يقع فيه فان لم يكن له فيه فذلك لا يقع  
 فقامت المرأة لزوجها امره انما فقال الزوج ما ذهبت لغير نوى الطلاق طلقا ولو قال امره طلاق ده فقال الزوج كذا كسر قال  
 الشيخ الامام بن ابي القاسم الطلاق وان قري ولو قال لا ثم انما توب طلاق وانقضت طلقا ولو قال امره طلاق ده فقال الزوج كذا كسر قال  
 امره فليل في امشي فيكي فقال انما لا يكون في ذلك بطلان بل طلقا امره طلقا فليل فيكي فقال انما لا يكون في ذلك بطلان بل طلقا  
 فقال لرجل لا تصيد الى منزلك هي بعد امر انك تطلقه فقال الزوج وطلاق خود شده دست راين طلاق ديگر شد قال الشيخ  
 الامام بن ابي القاسم انما لا يقع فيه وان اراد به الا بغير نوى امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 لا ثم انما طلقا اكثر من واحدة واصل من غير انما الشيخ الامام بن ابي القاسم انما لا يقع فيه وان اراد به الا بغير نوى امره فليأخذ به من امره  
 يقع الثالث رجل قال ابي ام في طلاق ليس في الا ثم انما واحدة طلقا امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 طلقا وقال فيت بالاولى الطلاق وانما في ذلك في انما واحدة طلقا امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 وقال فيت به الطلاق من الزمان صدوق وانما في ذلك في انما واحدة طلقا امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 في ذلك لا يثبت الا بقصد فيها ولو قال انت طلاق من قبل كذا طلقا فقامت فقال امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 وقال كل امرأة في طلاق ذكر في الزوال لا تطلق امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 طلقا نفسى قال الفقيه ابو منصور قوله لم يحل الرجعي طلقا انما استقلت وتحتل القويض فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 رجل تيره امره انما طلقا فقال خراهم او قال بلا يده فهو على هذين الوجهين رجل قال فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 الزوج خراهم فقال الرجل فلو شمس طلاق قال بعض المتأخرين لا يقع شيء في قول اخيه في قول اخيه في قول اخيه في قول اخيه في قول اخيه  
 طلقا نفسك فقامت نفسى فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 يصح هذا الجواب اذا اراد الزوج تفويض الطلاق اليه اما ان اراد به الرجوع فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره  
 امره طلقا فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره فليأخذ به من امره

قال جابر بن عبد الله بن جابر عن امرأة رجل قال لامرأته انت طالق ولما بالحنث ثلثة ايام يقع الطلاق و  
 رجل انما رجل سعى امرأته مسئلة فقال سميتك مسئلة لا يقع الطلاق عليها فيما بينه وبين امرأته في ذات القضاء رجل  
 قال لامرأته انت طالق عدد النجوم اعدد والقراب اعدد والبحار طلقت ثلثة وكذا الرجل انت طالق مثل الثلث وكذا ان  
 طالق واحدة مثل الثلث يقع واحدة بانتهى في قول الجحيفة وزر رج قال ابو يوسف رج يقع واحدة بوجبة وذهب الجعفي بانه  
 في فصل التشبيه ان الرجل قال لامرأته فعل الرجل بها انت طالق احد عشرين طلقت ثلثة عندنا وقال زر رج  
 يقع واحدة ولو قال واحدة وعشرين او واحدة وثلث يقع واحدة في قولهم الا في رواية عن ابي يوسف رج ولو قال احد  
 طلقت ثلثة ولو قال واحدة وعشرين طلقت واحدة رجل قال لامرأته المدخلة انت طالق فقال لا اكفي بواحدة فقال  
 وكغير ان ذوى ابناء الطلاق طلقت ثلثة رجل قال لامرأته ان كوفي امرأتى فانت طالق قالوا ان لم يطلقها فطليقة بانتهى  
 عند فراغ من الميراث طلقت ثلثة رجل قال لامرأته انت طالق مع كل ثرية لم تطلق حتى يشرب ولو قال انت طالق مع كل  
 ثليلة وكان ذلك بعد الدخول طلقت لبحال ثلثة رجل ببنات ذوات الزوج فقال زوج واحدة منهم ودفتر راك  
 طلاق وادم يقع الطلاق على امرأته رجل قال لامرأته تريكي او قال تراسه قال الصديق رحمه الله طلقت ثلثة ولو قال فوكي  
 او قال توسه قال ابو القاسم رحمه الله لا يقع الطلاق قال مروان بن الحكم في حديثه ان يكون الجواب على التفصيل الحان ذلك في  
 حال تذكر الطلاق او في حاله انضبط يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية كما لو قال بالحرية انت واحدة ولو قال  
 اين زنك كرهت بره قال ابو نصر المديني رحمه الله لا يقع وقال ابو بكر الباقضي رج ان نوى الصلح يكون طلاقا ولو قال  
 لامرأته انت بثلث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان نوى يقع رجل قال لامرأته دست بازداشت  
 بيك طلاق فقلت المرأة بازگوئي تاگو اياي بشنوند فقال الزوج دست بازداشت بيك طلاق فلما اقرت قالت لم  
 زن را دست بازداشتي فقال دست بازداشتي بيك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية وان انت دست بازداشتي  
 يكون ثلثا فطلق ثلث الا اذا قال غيبته بالثانية وان ثلثة الا جاز لو قال دست بازداشتي ام يكون اختيارا رجل قال لامرأته  
 توبه طلاق بائن ان نوى ايعاد الطلاق يكون طلاقا والا فلا ان هذا الكلام يحمل تحملا انه اراد بذلك توبه طلاق  
 ملك مني فلا بد من النية وكذا لو قال انت بثلث بطلاقات تحيل ذلك ايضا الا ان عليه استحالة في ايعاد الطلاق حتى يظهر  
 ما يدل على انه اراد به الملك لا يقع رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا اطلقت ثلثة لان كذا يستعمل في العدد وان قل العدد

ليس فيما حوت بضع احد مشرقين ثم رجل قال لامرأته انا استكف عليك الزنا في انعم فقات المرأة فان كنت  
تستكف منها فامهم بها فقال الزوج قت قت درمي بالزنا وقال برئت وروي به الطلاق لا تطلق لانه لو قال وروي  
به الطلاق لا تطلق فكة او ان يرق وروي به الطلاق رجل قال لغيره تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال لم تطلق  
الاولى فقال انما سويتها لغيري قد لم يكن تزوج امرأة اخرى ولا كان طلق الا على ولم يرد به الطلاق لا تطلق امرأة امرأته  
قات لزوجهما طلقني ثم قال الزوج اينك هذا طلاق لا تطلق امرأته لانه كلام محتمل رجل قال لامرأته لا تحرمي من المراء  
غير اذ في نافي قلت بالطلاق تحريم غير اذ به لا تطلق لانه لم يذكر انه طلق امرأته طلاقا ولا طلاقا فليس مكان  
القول قوله رجل لاربع مشرة فقال واحدة انت ثم انت لمرأة الاخرى ثم انت لمرأة الاخرى ثم انت طلاق لاربعه طلق  
اربعه لا يحل الطلاق فاعاد لاربعه رجل قال طلق فقبل لم يحتمل فقات امرأته رجل قال امرأة طالق او قال  
صلقت امرأة ثمة وقال لم من به امرأتي يصديق ولكن قال عمره طالق وامرأته عمره وقال لم من به امرأتي طلق امرأته  
ولا يصديق فقامت طلاق طلاق طلاق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت طلاق وقال لم من به امرأتي لا يصديق  
فقامت طلاق امرأته كما لو ذكر اسم امرأته ولو قال عمره طالق وامرأته عمره طلق امرأته ولا يصديق فقامت طلاق امرأته  
الطلاق عنها وكذا لو لم يسمها الى ابيها وانما سبها الى انها احوال ولها ما تطلق امرأته وكذا لو اذنت له اسم امرأته وقالت لا ادرك  
تخرج الى اسفر حتى تطلق ليني فقال وخبرته راسه طلاق وقال لم اذ امرأتي طلق امرأته فقامت طلاق امرأته في النصب  
او تزوج من سكت طلاق وحذف ابيها لا تطلق امرأته لانه ما اصاب الطلاق اليها رجل بين يديه امرأة متافقة فقبل لانه  
المتلفعة امرأته ثم قبل لانه طلق فقلت ان لم يكن لك امرأة سوى هذه فقلت بثلث طلاقات ان لم يسم امرأته  
سوى هذه وكانت المرأة المتلفعة اجنبية اخفوا فيه ما الفتوى على انه طلق امرأته فقامت طلاق امرأته بثلث طلاقات  
المرأة حبسني على اني تزوجت ثم طلقته لانه امرأته تزوجت طلق امرأته رجل اكل خبز او شرب خمر ثم قال فان تزوجت  
ونجس خوريم زمان ما به ثم قال لرجل يدا سكت بطلاق فقال الرجل بطلاق لا تطلق امرأة لانه لا يخرج من الكلام  
وسكت ما كان هذا ابدا وكلام ليس فيه اضافة الى شئ رجل قال لمرأته امرأته سكت طلاق ان لم تقصص معي اليرم فقال  
المعرون نعم ولم يرد به الجواب فقال لم يرد اليين بل نعم فقال نعم يرد به جوابه كانت العيمين لانه اذا لم يحلل شيئا  
شئ طيل ولم يخذلني كلام آخر كان الكل كلاما واحدا رجل قال لغيره زن بالزنا فبطلت طلاق كذا قال فقامت طلاق

بهذا الطلاق يكون جوازا حتى ولو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الأمر لا يقع الطلاق رجل قال لغيره ملك امرأة الاطلاق  
 فقال لا طلاق امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان المسئلة الاولى ان يكون قائما ليست امرأتي الاطلاقا ولو قال ذلك طلقت  
 امرأته وانما المسئلة ان يصار قائما امرأتي غير طالق ولو قال كذلك لا تطلق رجل حكي بين رجل ان دخلت  
 الدار فارأى طالق فلا انتهى الحكي الى ذكر الطلاق خطريا لامرأته قالوا ان عني ذكر الطلاق ترك الحكي  
 واستيناف الطلاق وكان كلامه يصح ايها والطلاق على امرأته وان لم ينو الاستيناف لا يقع ويكون كلامه  
 محمولا على الحكيه رجل قال لامرأته انت طالق وسكت ثم قال ثلث ان كان سكوت لا يقطع النفس تطلق ثلث  
 وان لم يكن لا يقطع النفس تقع واحدة لان سكوت لا يقطع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته انت طالق  
 وسكت فبطل لم يقل ثم قال ثلث قال ابو يوسف رج تطلق ثلثا كما لا يحتل ان هذا قول ابي يوسف رج خاصة فان عتده  
 اذا قال الرجل لامرأته انت طالق وهو في الثلث صحت نيته ويحتمل ان هذا قول اخيه رج فان عتده اذا اطلق الرجل  
 امرأته ثم قال جلستها ثلثا يصير ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق واحدة فقلت له برأ فقال برأ ينوي الايقاع فهو  
 على ما نرى رجل قال لامرأته انت طالق ما لا يقع عليك وما يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال انت طالق ثلثا  
 لا يقع عليك او لا يجزئ طلقت ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق في كونهما في غير مكان طلقت للحال وكذا لو قال  
 انت طالق في ثوب كذا دعي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال انت  
 طالق في الليل وفي النهار يقع ثمان ولو قال لامرأته في الليل انت طالق في ليلاك دنهارك طلقت للحال ولو قال  
 لامرأته في الليل انت طالق في دنهارك طلقت غدا ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت غدا ويصل ذكر اليوم  
 ولو قال انت طالق اليوم غدا طلقت في الحال والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف لم يقع الطلاق  
 في الوقت المذكور او لا ويصل ذكر الثاني ولو قال لها انت طالق اليوم غدا فوقع للحال واحدة فاذا جاز غدا دعي  
 في العدة يقع اخرى رجل قال في شعبان انت طالق في رمضان تطلق حين قرب شهر من آخر يوم من شعبان ولو قال  
 انت طالق في غدا تطلق حين قطع الغيوم من الغد ولو قال انت طالق في الصيف او في الشتاء او في الربيع او في الخريف يقع  
 الطلاق في الوقت المذكور وكذا في منزلة هذه الاوقات قال بعضهم ليسف بالاحتياج فيه الى الحشر والوقود والشتاء  
 بالاحتياج فيه الى الحشر والوقود والربيع والخريف بالاحتياج فيه الى الحشر لا الى الوقود الا ان الربيع يكون في افرشتاء

واخرت كبر في اخر السيف وقال بعضهم نصف ما يكون في علي الاستحار اوراق وقمار الربيع ما يكون فيه عليها الاوراق  
دون النماز كونه الخوف رجل اشترى كسوة لايق عليه الطلاق سلفا كان في خمر ما دامت حكمة ذكره الركان الى منها  
ثم بشرنا ثم انتهت ثم لا يلا ولا يلق عليها الطلاق ولو اعتصمها به باشتراها مع طلاق عليها سلفا كان في خمر اذ لو كان  
الطريق امراته ثم بشره طلاقا لنهايت طلاقا لنهايت ثم ملك المرأة زوجها فطعنها او ذبح بشر طلاقا لنهايت او  
جاودت بستر يلق عليها الطلاق ما دامت في العدة رجل قال لا راحة انما سكت طلاقا ونوى به الطلاق لايق ولو قال انما سكت  
بائن وانما عليك حرام ونوى به الطلاق يلق المنة اذا لم يمتحج بها الحرب فطلق امراته لايق فان ما سكتا به في العدة يلق  
والمرته اذا لم يمتحج بها الحرب فطلقها زوجها ثم ما دامت الى دار الاسلام سلمه قبل الخيف عند الخيف لايق طلاقا عند صاحبه  
رجعها امره يلق وانما علم فصل في الكتابات والمدلولات الكناية ما يحتمل الطلاق ولا يكون  
الطلاق مذكرا انما هو في نفسه انقسام والاحوال ثلثة حالات طلقه وهي حالة الرضا وحالة ذكره الطلاق وهي ان قال في المرأة  
طلاقها او بغير اطلاقها وحالة النصف والخصومة في حالة الرضا يلق الطلاق بشي من الكتابات الابالية ولو قال لم امن  
به الطلاق كان القول قول ربي في حالة ذكره الطلاق يلق الطلاق بكتابة العاقد ولو قال لم امن الطلاق لا يصديق قضاء  
وفى دانت عليك بربيه بية بائن حرام اقضى امرك بيدك اختارى في حالة النصف يلق الطلاق بكتابة امرك  
بيدك اختارى وفي الخمسة ابائية من التامية عند الخيفية مع اذا قال لم امن الطلاق لايق رصديق قضاء انما تصح الخمسة  
فصل على ان شتم في الغضب والخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا قال لم امن الطلاق لا يصديق كما لا يصديق في حالة ذكره  
الطلاق ومن ابو يوسف مع في الاملاء انه لم يمتحج به في الخمسة اربعة اخرى لا يكتب عليك لا يسبيل عليك فليت سبيلك المعنى  
بالك لو قال ذلك في حال ذكره الطلاق او في الغضب وقال لم اتوبه الطلاق لا يصديق قضاء في قول الخيفية مع وقال ابو  
يوسف لا يصديق وفيما سوى ذلك من الكتابات يخرجوك حياك في غاربك ففني تخمري استبر في قمرى اخرى اقمى  
استغلى اطلاقى لا جناح لي عليك وحيك لا يكسب الابل ادم قيل لايق الطلاق الابالية واذا قال لم امن الطلاق  
كان حصة فادع عن الخيفية رجل قال وحيك لا يك ادراكك اولاد زوج ونوى الطلاق يلق ولو قال وحيك لا يك  
اولادك ادراكك اولادك الا حصى لايق الطلاق وان نوى ذكره الوفا لا حصى لي فكيف ومن محمد رجع لو قال لها  
ونوى الطلاق كبرن طلاقا ولو قال في حالة ذكره الطلاق فادراكك ادراكك اولادك او انك ادراكك اولادك

اوله سلطان لی ملک او و یک نفسک از ترک طلاق او خلیت بسبب طلاق او بسببک امانت باینه  
اوانت خیره اوانت اعلی بیا نک نفقات اخرت نفسی یعنی الطلاق و ان قال لم افوا الطلاق لا یصدق نقضاً ولو قال لها  
لا نکح منی و یک او قال لم یمن عینی و یک نکح او قال نکح یک یعنی الطلاق اذا فوی و لو قال امرأه  
لزوجه است لی بزوجه فقال الزوج صدقت و فوی به الطلاق یعنی فی قول المجتهد و لو قال لها فمرا جبری بمانی و کمر  
ذکک لایکون طلاقاً و کذا الزوجه کسی نمی و لو قال لم یمن عینی و یک عمل فی الطلاق اذا فوی و کذا الوفا لایبری من  
النکاح یعنی الطلاق اذا فوی و لو قال لاحاق فی یک و فوی الطلاق لایقع و کذا الوفا لایبری منی و کذا الوفا لایبری من  
و لو قال لها ابعده یعنی و فوی الطلاق یعنی و لو قال لها فمرا جبری  
الطلاق فی قوله فمرا جبری و لو قال لها ابعده طلاقاً و لو قال لها ابعده طلاقاً لایقع الا ان یقول ابعده طلاقاً  
مقتضی خدی فی ای طریق شئت فمعنی الطلاق اذا فوی و لو قال چهارده بر نکست ادم لایقع الطلاق عالم بزوجه و لو قال  
توسه بارایدون و قال لم افوا الطلاق کان القول قوله و لو قال المرأة لزوجه طلقنی فقال لا اخل نقضت ان لم یطلق اذ یسب  
و اترزح فقال الزوج طلقنی و فوی و فوی الطلاق لان هذا اظهار قوله للمبالاة فلو اخل ان نکح امرأته  
و مع فاسد انقال ترکت هذا النکح الذي عینی و برزح فمرا جبری ان نکح ما کان صحیحاً الا طلق امرأته و لو قال لامرأته فمرا جبری طلاقاً  
لایکون طلاقاً و لو قال برئت الیک من طلاقک یعنی الطلاق فوی ادم فمرا جبری من ثلث طلقها نکح قال بعضهم الطلاق  
اذا فوی و قال بعضهم لایکون طلاقاً ان فوی و هذا الظاهر فانت امرأته اگر نکح غیره یسب بازده فقال بازده ادم قال لا لایقع  
الطلاق و لو قال اب المرأة لزوجه اگر نکح غیره انزوجه من بازده فقال بازده ادم یعنی الطلاق اذا فوی که نه و لو قال لها ابعده یا  
و لو قال لها انت السریع فمرا جبری و لو قال لها انت خلیت فانت المرأة لزوجه طلقنی فقال الزوج ان ثلث الف مرة لایقع شئی  
و لو قال یزاد من ازمن و ازخمس است ان فوی طلاقاً لایکون طلاقاً و الا فلا الواقع بالکلیات بان عندنا الا الواقع بکلیه فمرا جبری  
استبرائی حک انت واحدة فانه یقع بها واحدة رجیه و ان فوی ثلث الکلیات یصح غیره الا فی اربعة اعمدی استبرائی حک  
انت واحدة فمرا جبری فانت اخرت نفسی فانه لا یصح غیره ثلث فی هذه الاربعة و لا یصح غیره الثلث فی الکلیات و لو اقرع الطلاق  
یاظهاره فقال دست بازده و فوی الطلاق قال بعضهم فمرا جبری و فوی سببک لایقع الطلاق عالم بزوجه و اذا فوی  
یعنی واحدة رجیه و قال بعضهم فمرا جبری و فوی طلاقاً یعنی الطلاق باینه و لایکون رجیه و قال الفقهاء و الیه و شیخ الامام ابو بکر



[illegible]

قد اريد في طلاق و لو قال اليوم وقد لا يقع الاطلاق واحد ولو قال انت طالق اليوم وامس يقع طلاقان ولو قال  
امس واليوم يقع واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد طلق متين في قول الجنيدي وبني يونس رجع رجل قال لامرأته انت  
طالق كانت ان نوى ثلث وان لم ينو شيئا فهي واحدة بانتهى في قول الجنيدي وبني يونس الا خرج وقال محمد رجع في  
الغضا ثلث ولو قال انت طالق واحدة كانت نوى الثلث او لم ينو فهي واحدة بانتهى في قولهم ولو قال انت طالق كدرة الالة  
او كدرة الثلث فهي ثلث في الغضا ولو قال انت طالق ثلث فهي ثلث ولو قال انت طالق حتى تنكحني فمكنت ولو قال حتى  
اكمل كسفن او حتى رمت عليك ثوبا فهي واحدة ولو قال انت طالق لا ايت دلم ينو شيئا فهي واحدة بانتهى ولو قال انت  
طالق مثل الجبل او مثل خبزول فهي واحدة بانتهى في قول الجنيدي وفي قول ابني يونس رجع واحدة رجيت ولو قال مثل عظم الجبل  
او كعظم الجبل يشبه بصغير او كبير فهي واحدة بانتهى وان نوى ثلث ولو قال انت طالق كذا او انسا رباصبع واحدة فهي واحدة  
وان انسا رباصبعين فهي ثلث وان انسا ربك فهي ثلث والتعريف الاصابع بالمتفرقة دون المتضمنة فان قال غيب الكف  
او لم يمتهم لا يصدق قضاء ولو قال انت طالق مثل هذا او انسا الى ثلثة اصابع ونوى ثلث ولو قال نوى واحدة فواحدة فحصل  
في طلاق من لا يقع طلاق المكره ولو قل عنها خلافا فاشي رجع وكذا اطلاق السكران من الخمر والبيزة وقال الكرخي  
الطحاوي وهو احد قولي ثلث اشعي رجع طلاق سكران غير راق ولو اكره على شرب الخمر او شرب الخمر ضرورة ومكره طلق  
اختلافه ويصح انه كالا يزرعه المحل لا يقع طلاقه ولا ينفقه تصرفه وعن محمد رجع اذا شرب البيزة ولم يوافقه فارتفع بخاره وحده  
وزال عقله بالصداء لا بالشراب وطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله بالشراب او ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق لا يقع  
طلاقه وان شرب من الماشربة المتخذة من الخشب والفواكه والحل او اطلق او اغتصم اختلافه قال الفقيه ابو جعفر رجع الصحيح  
انه كالا يزرعه المحل لا ينفقه تصرفه وطلاق اللامع الباهل واقع ومن زال عقله بالشراب او بغيره لم ينفقه طلاقه وفاقه في  
فصل في الطلاق بالكتابة الكسبية على اثنين مرسومة وغير مرسومة وفي المرسومة ان يكون مصدر المرسومة مثل ما كتب  
الى غائب وغير مرسومة ان يكون مصدر المرسومة هو على جهتين مستتبهتين فمستتبهتا ما يكتب على الصحيحه والخط والامس  
على وجه يمكن فهمه وقراءته غير مستتبه ما يكتب على اليد او الماء وشيئا لا يمكن فهمه وقراءته فهي غير مستتبه لا يقع الطلاق وان  
نوى وان كانت مستتبه لكنها مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا فاما كانت مرسومة تقع الطلاق نوى او لم يزرع المرسومة لا يقع  
لان اصل الطلاق بان كتب الما بعد فان طالق فلا يكتب هذا وقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان علم طلاقها



[illegible]

[illegible]

الاصل متفرقة لان في اليمين تكرار الضرب لان الضرب بكل بدنة على عدة فحان ذلك بمنزلة الضرب بضعف واحدة  
انما في الوجه الثاني لم يكرر الضرب لان الاصل في الضرب هو الكف والا اصل ما يقع لها فلم يحدد الضرب رجل قال لامرأة  
كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقا بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك فانت طالق ولو قال كلما طلق  
عليك طلاقا فانت طالق فطلقها واحدة طلقك ثلثا ولو قال اذ اطلقك واحدة فهي بائن او قال فهي ثلث فطلقها واحدة بعد  
المدخل طلقك واحدة رجعية في قولهم في قولهم في ثلث ولو قال اذ اطلقك فانت طالق واذ اذ لم طلقك فانت طالق  
فلم يطلق حتى مات طلقك ثنتين في آخره من اجزائه لا لانه لم يطلق حار حاشا في اليمين الثانية فيقع عليها طلاق واحد واذ  
حلت في اليمين الثانية صار حاشا في اليمين الاولى فيقع عليها طليقة اخرى ولو قال اذ لم اطلقك فانت طالق ثم قال اذ  
طلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات وقت طليقة واحدة باليمين الاولى وما يقع باليمين الاولى وهو سابق على اليمين الثانية لا يصلح  
شهرها لحث في اليمين الثانية لان بشرط راعى في المستقبل لاني الماضي فلا يقع الاطلاق واحد رجل قال لامرأة انك  
اليرم ثلث فانت طالق ثم اراد ان لا تطلق امرأته ولا يصير حاشا قالوا لا يحل في هذا ما روى عن اخيه رضوا عليه الفتوى ان يقول  
لامرأة في اليرم انت طالق ثلثا على الفت درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فاذا قالت المرأة ذلك مضى اليرم  
كان الزرع باءا في نفسه لا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلثا واما لم يقع الطلاق عليها برء المرأة وبهذا لا يخرج كلام الزرع  
من ان يكون طليقة الاخرى ان محمد بن ابي القاسم قال في الكتاب قال رجل لامرأة طلقك ثلثا على الفت درهم فلم تصلي نفقات المرأة  
قبلت كما تقول الزرع ولا يقع عليه الطلاق سوى كلام الزرع طليقة من غير وقوع الطلاق وانه لان الطلاق نوعان فطلاق  
بال وطلاق بغير مال وتقدم ما كان من جهة الزرع وهو ايجاب الطلاق بخلاف تطلق لان العلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط  
فكان الايجاب مدام قبل وجود الشرط انما قولان طالق على الفت تطلق في الحال لان كلمة على تقتضي عدم المنع كراول بل تقتضي  
وجوده فتقول رجل اكرمتك على ان تكرمني فقتضى ذلك وجود الاكرام منه الاول او قال اكرمتك بان تكرمني فقتضى ذلك وجود  
الاكرام منه واما فقتضى ذلك وجود الاكرام منه بعد الاكرام فاحجب بغير كانه قال ان كرمتي اكرمتك ولو قال لامرأة ان سالتني  
اليك فلانك لم اهلك فانت طالق ثلثا فماتت المرأة ان لم اسالك اليك الطلاق فجميع الملك صدقة على الساكنين فماتت  
المرأة عند ما في اليك قال بها الزرع انت ان شئت نفقات المرأة لا اشاء وضعت اليك لا تطلق ويكرن الزرع باراد لو  
سأله طلاقها في اليك قال الزرع انت طالق ان دخلت الا فرضت اليك ولم قبل طلقك لان العلق يشبهها فقتضى الطلاق اليك

[illegible]

[illegible]



دون الثاني وقال لانه رى المكان ذلك حيث اقام لا رجل له امرأة بنت اربع عشرة وقدم ابن اربعة عشر فقال لمرأته  
 اذ حضرت فانت طالق وقال للامام اذا جعلت فانت حر فقلت والجارية قد حضرت وقال للامام قد اصبحت قال  
 يصيدك الجارية وانا يصيدك اللامام قال لان في اللامام يكن ان يشترى كيف يخرج منه المني كما فزع الدم من الفرج  
 لا يعلم انه حيض ولا يفت عليها غيرها تقبل زوجها امرأة فالت لزوجهها طلقى طلقى فقال الزوجه طلقت ان نوى  
 واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلاثا فثلاثا طلقى طلقى فقال الزوجه طلقت فبني ثلثا وكنه الزمات  
 خيرني خيرني خيرني فقال ته فقلت فطلقت نفسها فبني واحدة وثلاثا خيرني خيرني خيرني فقال ته فقلت وطلقت  
 نفسها فبني ثلثا رجل قال لامرأته ان طلقك ادمت مسمى فانت طالق فلما نعم امرادوا بالحيلة قال محمد ربح  
 حيلتها فطلقته فبني ثلثا ثم تزوجها من سائمة فبنيها فبني ثلثا رجل قال لامرأته انت طالق وان دخلت المار طلقت  
 للمحال ولو قال ان دخلت المار انت طالق او قال فان دخلت المار انت طالق طلق للمحال في هذه المسائل او قال  
 انت طالق ان لم يزد عليه فطلق للمحال في قول محمد ربح ولا يطلق في قول ابى يوسف رحمه الله وكنه الزمات انت طالق  
 ثلثا اوله او قال والا او قال المكان او قال ان لم يكن لا يطلق في قول ابى يوسف ربح وبه اخذ محمد بن مسلمة ربح رجل  
 فانفاة او نقل في سائمة لا يمكن ان يملكه كلام الامة فمخلف بالطلاق وذكرنا في الاستثناء فبني ثلثا  
 وطلقت المكان فبني ثلثا جازا استثناءه فمخلف رجل قال بالفسادية امرأة طالق اگر من قطع الكلام قال  
 ابو القاسم ربح لا يقع الطلاق كما قال ابو يوسف ربح رجل قال لامرأته انت طالق ابدانا فمخلف لم يربم طلق للمحال  
 كانه قال انت طالق فمخلف لا يقع عليك اليوم رجل قال كل امرأة الى طالق الا انه لم يربم له امرأة فمخلف لا يطلق  
 امرأته امرأته فالت لزوجهها طلقى ثلثا فقال الزوجه انت طالق فبني واحدة الا ان نوى ثلثا ولو قال ته فقلت طلقت  
 ثلثا وكنه الزمات ته طلقك وثلاثا للمرأة طلقى فقال الزوجه ته طلقك خيرني ثلثا فبني واحدة وكنه الزمات  
 طلقى نفسك فالت ته فقلت والزوجه خيرني ثلثا فبني ثلثا امرأته ادمت على رجل انها امرأته فمخلف الرجل يطلق امرأته  
 له اخرى ما هي بامرأة له فانما كانت المدوية اليه انها امرأته فقال الزوجه قد كانت امرأتى فطلقتها قال لا يباحث في بينه  
 رجل ادمي قبل رجل بالانفصال المدعي عليه يطلق امرأته المدعي عليه شيئا وشبه شاهد ان ان المدعي عليه الف  
 درهم فخصي القاضي عليه بالعتوبهم المدعي عليه يقول انه على شيئا حتى الجأفت في قول ابى يوسف ربح ولا

ولا يحث في قول محمد بن زكريا ولا يشهد بشهود المدعى ان المدعى اترضه الفاضل فاضى عليه يافت لا يحث في قولها  
رجل حلف بطلاق دخت في عينة ولا يدري ان كان حلفا بواحدة او بثلث قال ابو يوسف ربح يحث في ذلك و  
يحل ما يقع عليه التحريم وان استوى غنم باخذ بالكثر احيانا رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال  
لامرأة له اخرى وانت طالق ان نية الحال وتعلق بطلاق الاول بالرجوع ولو قال لاجنية ان تزوجك فانت  
طالق ثم قال لامرأة له وانت طالق طلقت امرأته للحال ولو قال لاجنية ان تزوجك فانت طالق ثم قال لامرأة  
وثمة كان على النكاح كذا رجل قال لامرأة المدخول بها انت طالق وانت اوقال انت طالق انت اوقال انت طالق  
فانت طلقت المرأة واحدة الا ان يحرم بالكلام الثاني طلاقا آخر فيلزم ذلك ولو قال انت طالق وانت لامرأة  
اخرى اذ انت فانت طلقت جميعا فان قال لم اذ بالكلام الثاني طلاقا لا يدين في العتصا ولو قال انت طالق وانت  
وخصم اليها امرأة له اخرى طلقت الاولى شيئين والاخرى واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لزوم الاول من الطلاق  
مثل يلزم صانعتها في الكلام الثاني ولو قال فانت اوقال فانت اوقال لمها انت طالق لابل انت هي طالق واحدة  
بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقا آخر الا ان يحرم ولو قال انت طالق لابل انتا لزوم الاول في طليقتان والاخرى  
واحدة رجل له ثلثة نسوة فقال لواحدة اذ طلقتك فالاخرى ان طليقتك فالاخرى من ذلك ثم قال فثلاثة من ذلك  
ثم طلق الاول واحدة فاني يقع على الاخرين واحدة واحدة ولو لم يطلق الاول ولكنه طلق الوسطى واحدة فاني يقع على الثانية  
والاولى واحدة ثم يعود على ان تطلق الوسطى وعلى كل واحدة تطلقه اخرى ولا يقع على الاولى شي سوى الطلاق الاول  
ولو لم يكن يطلق الاول والوسطى ولكنه طلق الثانية فاني يقع على ان تطلق الوسطى وعلى الاول وعلى كل واحدة  
ثلاثين رجل له امرأتان زين وعمره فقال مرة طالق واحدة او فرب طالق اذ دخلت الدار لم يقع الطلاق على احد هما حتى  
يدخل الدار فاذا دخل خير في ايها على ايهاش ورجل قال لامرأة انت طالق اولت برجل اذ انا خير رجل فني طالق لانه  
رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق اذ انا رجل كان صادقا ولم يطلق امرأته رجل قال لامرأة انت طالق اذ انا خير رجل فني طالق لانه  
يا عمره فانت طالق يا زين فدخلت عمره الدار طلقت ورسال من نية في زين فان طليقتها ايضا طلقت ايضا  
ولو قال ذلك فبغيره اذ قال فبنت طليقتك عمره طليقتا جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمره انت طالق ان دخلت الدار و  
يا زين فدخلت عمره الدار طليقتا جميعا ولو قال لم اذ طلاق زين لا يصلح قوله ولو قال انت يا عمره طالق يا زين لم يطلق

زئيب الا ان يوبها حال الا يرى انه لو قال كنت يا فلان على الف درهم ويا فلان كان المال الاول ولو قسم المال  
فقال لك الف درهم على ياديه ويا سالم كان المال بها جسا ولو قال يا عمر انت طالق يا زئيب فمرة طالق ودرن زئيب  
الا ان يوبها ولو قال انت طالق يا عمر يا زئيب لم تطلق زئيب الا ان يوبها ولو قسم اسمها فقال يا عمر يا زئيب انت  
طالق لم تطلق الا ان يوبها رجل قال لامرأته ان دخلت الاران دخلت الارافات طالق فبدا على دخلته واحدة  
ولو قال ان دخلت الارافات طالق ان دخلت فبدا على دخلتين رجل قال لامرأته ان دخلت لك طالق فدخلت  
ثم قال قد طلقتك تطلق ثنتين واحدة بالطلاق واحدة يا عيين رجل قال ان تزوجت امرأة فبني طالق وان تزوجت  
امرأتين فبني طالق فزوج امرأتين معا فبني طالق واحدة واحدة واحدة فبني طالق ثنتين رجل قال لامرأته  
انت طالق انت طالق انت طالق ان شئت زئيب فقال زئيب فبني طالق واحدة قال ابو بكر الطنجي رحمه الله لا يصح شئ من ذلك  
شئت اربا كذلك في قول الحنفية رحمه الله على قول ابى برقت وعمرهما اصبحت الثلث اذا قال شئت اربا امرأة  
انقضت بالسرقة فامرت زوجها حتى يحل بطلانها انها لم تترك فقلت الزوج فقلت المرأة قد كنت سرقت وصرحت حاشا  
فيما حلفت كان الزوج ان لا يصدها لانها منقضة رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت فبني طالق ولو تزوجت كبر  
فوجب ان يبا نارا ان صدقته المرأة انها كانت فبا كان ما عليه مهر ونصف مهر من المهر والنصف مهر الطلاق قبل المهر  
بحكم المهرين ليس لها نفقة الله واسكني لهما مسكنا بالوطى حين شبهته وان كنت به المرأة فحالت كبر انهما مهر واحد  
وعليه النفقة واسكني رجل حلف بطلاق امرأته من سرقة امرأته من داهمه الى ستة ثم رفع الزوج اليها واداهم النظر لها  
فاخذت ثم ردت الى زوجها فبني طلاق من غير علم الزوج فقال الزوج بلى فبني طلاق فبني طلاق ثم لا على وجه السرقة  
وردت القطة قال الفقيه ابو بكر الطنجي رحمه الله فحالت انها تطلق وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله لم تغار قد ولم تترك  
فبني ان لا تطلق رجل حلف ان لم يكن جراح امرأته مرة فبني طالق فحالت انها على اليافته والكثرة دون العدة ولا تغار  
في ذلك واسبون كثير طلق الرجل ان بها امرأته اليك كالمثل محرم رحمه الله فقال لا ادرى جدا وقال ابو برقت  
رحمته امرأته على المباشرة في الجراح رجل حلف ان لا يعطي امرأته من دقية احد لو فري بذلك ابها خاصة قال ابو بكر  
رحمته امرأته ان قال الكرمي رادى صدق الزوج ويا نية فمات فري وان قال الكرمي رادى لا يصح فمات فري رجل حلف ان قال  
ان حلفت امرأته ثابته فبني طالق فبني طلاق فحالت انها لا يكون حاشا الا اذا فري ذلك ولو ادعى ثابته على الفخانة

الفاقة في الرضعية رجل حلفت ان لا ياكل من مال تحته شيئا فنجرت المرأة لابنها وحلفت في ذلك البعير من ثمن  
زوجها قال لا يكون حاشا حلفت الرجل ان يقرأ القرآن فقرأه لغيره قال ابو القاسم سمع ان قرأ القرآن في سورة  
المنزل حش وال قال رجل حلفت ان لا يكون ابني منزله وان يقاته بعد اليوم فلما أصبح الابن تحول بنفسه وثيا به وعياله  
قال ابو القاسم سمع ان كان الابن في دارة بيت مسلم ففرغ البيت عن جميع ماله لا يثبت في يمينه رجل حلفت ان لا يدخل  
دار امرأته قد باعت المرأة الدار من رجل ثم استأجرها الحالف ووطئها قال ابو القاسم سمع ان كان بينه ملك المرأة  
لا يثبت وان حلفت لاجل الدار حش رجل حتى امرأته الى الفرش فابت وقالت انك تذبني فحلفت ان لا يذبه بها قد  
حلفت في فراشه فجا معها ان جامعها كرا غير مردا حش وان جامعها برضا لا يثبت رجل ادعى دابة في يد رجل انها له وحلفت  
على ذلك بالطلاق ودور اليد يقول الله اتيه لي مقبين قال الفقيه ابو جعفر حش لا يثبت الحالف في الحكم على المرأة ان تحاط  
وتحلف على ذلك فان حلفت باقامته وان ابى ان يحلف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلفه بامر ما يبطاق فان كحل  
فزن بينها رجل حلفت ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرب في غير محل المشرب راؤه مكران وهو يجهل شرب المسكر  
فشهد دأعه القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم سمع للقاضي ان تحاط ولا يقبل شهادة من لا يعان المشرب وعلى  
المرأة ان تحاط لنفسها في الفارقة بالطلاق رجل قال لامرأته اكر تار لوه تو بسودوزيان من در آيد فانت كذا فحلفت  
في البيت من خضر او طبع لا يثبت في يمينه رجل وضع دراهمه في يد امرأته ثم قال لها انك ائني درم برد استه فانت طالق  
ثم تبين انها رقت فقال الزوج انها حلفت ذلك بطريق الاستهتار والتخوف قال الفقيه ابو جعفر حش ان لم ينو شيئا  
يثبت في يمينه وان نوى الاستهتار كان القول قوله بيمينه قال ابو القاسم سمع ان لا يصدق قسدا ولا نه بين ظاهر ارجل قال لامرأة  
اكر تو زوارتن من باشي فانت كذا فانتا جوار الفد حلفت من زن تو نجي باشم فظننها في بيوته الله خال بعض من تخار من ان لم يكن  
له يمينه فظننها قبل غروب الشمس من الله كان بارا فان زوجها بعد قد كانت امرأته بظليقين وان نوى بقوله ان كنت امرأتى  
عدا في شئ من الله واخر الخلع الى ابعد طلوع الفجر من الله كان حاشا ولو قال لامرأته ان تكوني امرأتى فانت طالق ثلث فان  
عطيتها واحدة بائنه متصل يمينه طلق ثلثا ولو قال لامرأته ان انت امرأسته فانت طالق ثلث طلقت ثلثا ولو قال ذلك  
للمنة عن الطلاق الرجعي فذلك وان قال ذلك للمبائنة في العدة فان اراد به الخلع المطلق اذ لم يكن له نية لا يقع عليها  
طلاق آخر وان نوى بالزوجية التي تكون بعد البائنة في العدة طلقت اخرى رجل قال لامرأته ان تكوني امرأتى غير عدا فانت

[illegible]

طلق فاستبدل غزلها بنزل آخره كبريا شح فخرها كبريا س انزفلس ذلك قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يحسن في محبة ولو قال المر  
 ريسان فربما ربرم فليس فربا من غزلها قال ابو بكر لا يحسن في محبة ففعل كبريا ريد فقال اخاف ان يكون حاشا باليس رجل  
 قال ان شغفت بهذا الخط فامراته طلق فباعها وانتفع بثمنها قال لا يحسن في محبة ولو قال اگر رفته تو بر من آيد فانت طلق تو رفته  
 به على غزلها او خط فخرها فربا وليس را كذا على رفته من غزلها او نام على فخرها قال لا يحسن في محبة ففعل كبريا ريد فقال اخاف ان يكون حاشا باليس رجل  
 في نه الوجه رجل جلت وقال اگر کسی را بنده دهم فتق رجله او لعدی الی رجل قال ابو القاسم رحمه الله ان نوى السقي او الرفع فهو على  
 ما زی دان لم یوشیا كانت محبة على السقي والرفع رجل قال لامرأة اگر از دهم من برداری فانت طلق فزفت المرأة در اجم زوجه  
 فی منديل فاعطت امرأة اخرى وقالت لها انی منهن شیا فزفت ثم دفعت اليها قال ابو القاسم رحمه الله ان نوى السقي او الرفع فهو على  
 امرأة رجل قال لامرأة اگر من با تو خیم فانت طلق ولم یوشیا قال لا يحسن في محبة ففعل كبريا ريد فقال اخاف ان يكون حاشا باليس رجل  
 فهو على الحاجة لا على الجماع فلا يكون مریا رجل قال اگر فلان بخانه من بنیادش نام فامراته طلق فذاعلانا انی محبة لیتقش  
 طلق ثم جاء الی الداعی والداعی یستغفره فاكل من قالو الا لیكون عاتقا فی محبة رجل قال لامرأة اگر این جامه بر تن آید فامراته  
 طلق وکان ذلك یصح ففعل على كفته قالو الا یسین یقع علی اللبس المتعاقب ذلك الثوب فلا یحس به وانه رجل اتهم امرأته باسرقة  
 فقال لها انک تسرقین من دراهی که اگر بس ازین دریم من برداری فانت طلق فزفت بالملکة فی کس البیت ووضعت  
 فی نایه وانجرت زوجه بانک قالو ان رفته لا تحبس من زوجه ابرجی ان لا یكون حاشا امرأة فزفت الی تریه فقال لها  
 الزوم اگر قبض ازت روز باشی فانت طلق فافزعت فی طریقها الی تریه اخرى ثم ذهبت الی القرية التي فزعت اليها امات  
 هناك ابانا قالو ان افزعت من طریق وذهبت اليها ثم افزعت الی القرية الاولى لا یحس فی محبة رجل قال لامرأة اگر ترا  
 نیز بر دبر من چاکه تا کنون رفته فانت طلق قالو ان کان الکلام مقدمه منصرف الی المقدمه وان لم یکن ولم یوشیا  
 انکان غیر علیها یا زلت ولا یغض شیا لا یكون حاشا ولا یكون حاشا رجل قال لامرأة اگر بنشته تو با کار کرده و مسود  
 دربان من در آید فانت طلق فزرت المرأة وکت نفسها وصیاتها لا یحس الرجل وکذا الوقت بذلك وینا را علی زوجه  
 وانا یحس اذا دخل ذلك فی ملک لا یغیر رجل قال لامرأة اگر برگ فوت تو مسود دربان من در آید فانت طلق فاختدت من ملک  
 الادراق واقفت علی دوده فغیر امره لا یحس كما علفت وابتد ذلك فغیر امره رجل وقع الی رجل مصحفا لیتحس فقال اگر مسود  
 دربان من در آید فکذا انقرا الخالف فید قال لا یحس فی محبة قال رضه اراد به انه اطلق الراغ الا ان مصحفت مسود دربان من

[illegible]

طالق خربت امرأة الحالف الى حرس فجات المرأة التي طلق الزوج عليها متقبلة وقالت لامرأة الحالف ان شاة  
 تغتال امرأة الحالف شاة ولم تزود على ذلك رخت المتقبلة فعلقها قالوا ان قصدت جوابها فقد كتمتها وحث الحالف رجل  
 قال لامرأة ان كلفت من لبن لغيرك اومن صلبها فانت طالق فباتت المرأة تغربها من زوجها ثم طلقت واكل الحالف  
 لا يخبث في يمينه قال مولانا رضى الله عنه وانه اذا كانت اليمين للكب المرأة رجل قال لان ان يقول شيئا يقول به  
 من السكر فقال امرأتى طالق انك انت السكرت بكون قالوا ان كان كلامه مغلطا ويصدق ان عند الناس يكون اثنا  
 في يمينه سكران وعلى امرأته على فراشه فانت طالق هذا ان مثلت امرى وساعدت في الافات طالق تساعدة بعد اداها  
 في المستقبل بعد اليمين لا يخبث في يمينه فان دعاها في المستقبل ولم تساعدة حثت قال مولانا رضى الله عنه ومنه ان يخبث  
 اذا لم تساعدة وان لم يجدها ولا ان الناس يريدون بهذه الامثال كلاما سابقا سكران اعطى امرأته ورجها فالت  
 المرأة انك اذا صحت تافد منى فقال ان اخذت فانت طالق ثم اخذ وهو سكران لا يخبث في يمينه لان الخبث لا اخذ  
 بهذا الصحو من البت ارجع من يمينه على جهة القرض فنصب زوج واحدة وقال لها ان ثرت لاحدا وخرت احدا  
 لك فانت طالق فخبث امرأة الى بيت هذه المرأة فظن ثرت لها فخرت ام هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل نفسها  
 فخرت غير الا يقطع الطلاق عليها فبزل غيرا سكران قال لامرأته وبيت دارى به لك فم قال ان لم اقل به اسن تلبى  
 فانت طالق ثم افاق ولا يدكر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان يقول في تلك الحالة يقول ان  
 قلبه سكران فانت لامرأته سسر برزبن فقال اگر من سسر برزبن نهم ترا طلاق ونفس فقال كبر اذ خلت قالوا  
 ان كان سكرانه لا يقطع النفس ليصح الاستناده ويخرج وضع الرأس على الارض بمراده من ان يكون شر طالق  
 وان كان سكرانه لا يقطع النفس لا يصح الاستناده فان قال سكران است اذكر من ذلك شيئا كانت يمينه يمين  
 فورا لا يبريه الشرط ارجل قال لامرأته اذا دخلت اثم فاذا لم انا ركب فانت طالق فبذ اعطى الاباء ولولا  
 وان لم انا ركب يكون على حين يرض رجل دفع الى امرأته ورجها ثم قال لها ما فعلت بالدرهم فانت اشترت اللحم فانت  
 فقال اگر من ان لم تدرى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القصاب قالوا ما لم يعلم انه اذ يركب  
 الدرهم او يقطع في البحر لا يخبث رجل قال لامرأته ان غلبت ثيابى فانت طالق ففعلت كذا فبذ اعطى القصاب قال القصاب  
 وا برسله في يمينه رجل بان امرأته ففعل كذا تراجها بعد شهر فقال الزوج ان راجعها فبذ اعطى طالق



[illegible]

ابلات ان لا یقتل من امرأته نه من بناته فباح ان یزنی علی النکس حیث فی یمین لانی یمینه وقع علی البنات ولزنی  
 حقیقة الاغتسال فکذا کک لانه یقتل من غیره فباح ان یزنی علی النکس حیث ان لا یزنی من رفات فموتها من رفات وغیره  
 حیث فی یمینه وکذا کک لولدت امرأه بنه الیمین ثم احباها نزلوها وحاصلت ولولدت لامرأته ان اغتسلت منک  
 عن بناته فانت طالق فباحها ووقع الطلاق وان لم یقتل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منک الی ثم رفات طالق  
 فباحها فی الفحشاء ویتیم حیث فی یمینه لان یمینه وقعت علی الجماع ولولدت امرأه ان لا یقتل راسها عن بناته زوجها فطهر  
 زوجها فی الجماع حیث فی یمینها لان یمینها یقع علی النکس عن اختیاره وان باسها کمرته حیث لا یکن وفعلا حیث فی یمینها  
 رجل قال لامرأته ان لم اجامک علی راس نه المرح فانت طالق فاما ویمین ودرج فانت طالق حیث رجل قال لامرأته  
 ان لم اجامک بنهارانی وسط المسوق فانت طالق فی طلب الحلیة فی ذلک یجوز الحلیة ان یعلمها علی الحاروی ویه حلها المسوق  
 فبأمر رجل قال لامرأته انکره امرأه تراسه طلاق وکذا کک حیث رجل فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم  
 فی یمینه لان یمینه یقع علی الجماع عرفا ولولدت لامرأته بالفارسیة انکره امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم  
 جاسمها فی العدة فاکون فیها من حیثه ویمینه حیث رجل فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم  
 ابو یوسف روح یمینه الرضی امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم امرأه فیرحم  
 زنت لا حیث فی یمینها وکذا لولدت الرجل یمینه یعنی به ذلک لانه فوی ما یحتمل لفظه والکلیان الخالفت بالطلاق  
 والطلاق لا یصدق قضاء ورجل قال لامرأته ان غلبت علی الرافعات طالق ثم انما حکمت بالکفر ولم یبطل بالحرمة وانما علی  
 ذلک ایضا لا حیث فی یمینه لان یمینه وقعت علی الزنا وانه طهرها عن شبهة فلا حیث کما لولدت ابن لا یفعل حراما مشرونا  
 امرأه فکذا فاحسنه او جاسمها لا حیث لان یمینه یقع علی الحرام المطلق ولولدت بطلاق امرأته ان لا یفعل الحرام فکذا فی  
 وجه اجنبیه لا حیث ولزنی فی زوجها عن وراسته فزنی او زنی فی ما حیث فی یمینه لانه فکذا فی زوجها ولزنی فی امرأه  
 لا حیث لانه فکذا فی عکس زوجها امرأه ای حیث زوجها فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها  
 فان جازت الفلانة فی الفهرت او فی غیر الفهرت حیث وان لم یزنی لانه جازت امرأه فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها  
 سیمیه لا یقبل امرأته لانه فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها  
 اگر برادی ناسخ علی کرده ام فامرأته طالق وکذا کک فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها فکذا فی عکس زوجها

لا يقبل عندنا قبل به. ودر جوابه الخلفيه قال فيهم بحث وقال فيهم بحث في التلقي وقال بعضهم ان عقد العيمين بانما رسته  
 لا بحث ما قبل به. وفيه لغيا كان ادمعه وقي امرته فرق بين التلقي وغيره وهو صحيح رجل ولتكنه فاجبه ولا تلتكنه به لغف الاستاذ  
 انه لم يسن شيئا مما اتجه به ولم يتكر في ذلك فقال والد وتلكه ان هذا التلكه لا تقبل رايته فيرموه فقال الاستاذ  
 ان رايته التلكه اسرعه فمراة طلق وقد كان التلكه راه يارد في شئ من اموره باي شئ رايته شيئا او يحلل في منزله شيئا  
 لا ينفق له من ميسرته في ذلك غير ما قاله من كبرن حاشا لان يمينه يقع على السادة في الزرع الذي اتمه والد التلكه به فله بحث  
 به وانه كما اتجه المرأة بجارية فقال الرجل لكر بدم وديارات طلق ثم ضرب الجارية لا بحث لان يمينه انصرف  
 الى الحسن الذي كره المرأة وكذا لو طلق الرجل وقال ان غشت يدي على جارية حتى حره فغش بها ووقع به عليها  
 لا بحث في يمينه الخان يمينه لابل المرأة او لا مرد يل على انه يريد به الوضع في غير الضرب رجل اتهم امراته برجل فدخل الزرع  
 واره فوجد الرجل المتهم جالس في وضع من اموره المرأة فائق في ناحية اخرى فطاف فخرج الزرع والرجل المتهم طلق السلطان  
 نزلت المرأة انك لم تأخذ طاناس امراتك فقلت الرجل لعل ان امراته انه لم يأخذ طاناس امراته لا بحث في يمينه او اخذتهم  
 مع المتهم عرفان من جميع المرأة في عمل ما وطا او ساقه او كلا ما لا بحث بدون ذلك امراته طالت لزومها انك تستحب الجارية  
 فقال الزوج ان تستحب الجارية طالت طان ثقت وقالت المرأة الخان في يمينك به ففني فانا طان فقال الزوج نعم  
 فانا الخان الزوج لم يمين معنى امره ما نطق به لا بحث والا يكون حاشا ونطق امراته بقل له. حاشا فصل فلبانة بكر او كانت  
 تلك المرأة على اسطح وامرأة اخرى على اسطح آخر او سطوح مسطحة فقبضها ببعض وادخله مسطحة فقال الرجل ان قلت تلك المرأة  
 كرهت امراته طان ثقت ولم يمسها او شاربيد الى امرأة اخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك تلك المرأة التي اتهم بها طالت  
 امرأة طالت فضا لان نزل في يمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة او لا ولا تطلق ويا نزل الى غير  
 ذلك تلك رجل دعي على رجل بالافاكر فقلت القاضي باسره عليك به الامال فقلت وانشاء باسره في كذا رجل آخر ليس عليه  
 من لا بحث ويا نزل امراته كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شتمتني طان ثقت فقلت المرأة لولما الصغيرة اى طان  
 بوجه قال القاضي ان صغيري ان طالت المرأة ذلك شئ كرهت من الولد لا تطلق وان طالت شئ كرهت من ابنة تطلق ثقت رجل  
 قال امراته ان دخلت دارا فطلق ودخل في دارك طان فقلت المرأة دار طان ودخل لم يده نزل دارا شت  
 في يمينه لانه يرد باليمين احد ما دون الحج رجل قال لامرأة لم تطلقين به فاحصه فقلت المرأة فقلت فقال الزوج ان





المتع اهدم وخرج كان لكل سراقا اسرقة رقت من كيس زوجه او منها فاستربت به ثم اخطط للحمام اليهم بدراهم  
 وقال لها الزنح ان لم تروى على ذلك الدرهم الدرهم فانت طال منقضى اليوم رقع الطفاق لرجوه شرط وان اراد الحيلة  
 للخروج عن العين فاعده المرأة كيس الحمام قسلي الى الزنح رجل قال لامرأته ان لم تروى على الدينار الذي اخذه من كيسي  
 فانت طال منقضى فاذ الدينار في كيسة لا تطلق ليم انه حلف لا لو كسل او لا لكاران لا يسرق فاعده العيب والفرق فاكل رجل لاكل  
 لا يحسن لانه لا يدسرقة وان حمل لا لاكل لصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر لصاحب الكرم بذلك ولم يكن من رايه  
 ان يخبره بذلك فحش لانه يدسرقة وفيما كان من الجرب وفلا خيار زاراة اخذ شيئا من ذلك لعل يوجه المخطئ بل لا يفرقه  
 حش في بيته وغير الكليل والاكى راة احسن شيئا من جيب ذلك على وجه الخفية حش في بيته لانه سرقة رجل اثم سرقة شتى  
 فحلف ان يسرق ذلك الشئ ولم يره وهكذا كان راء قبل ذلك الا انه لم يسرقه قال لبيمة تعقيد بالردية عند السرقة ولا تدرى لا تحش  
 في بيته رجل لا ثوب سرق منه او غصب فاحسب فحلف صاحب الثوب وقال الكنان لي ثوب كذا اوسى ذلك الثوب فامرأته  
 طالق قالوا ان عرفت ان ذلك الثوب كان الحكاوت بيمة لا تحش وان عرفت انه كان قائما ولم يجزها فحش فحلف  
 اصل هذا كما رجل اذا باع ثوب الفير فيسر امر الاك وسطر الى المشتري فاجاب صاحب الثوب بريد ان علم ان الثوب كان  
 قائما وقت الاجازة ولا يدري انه قائم او هالك صحت الاجازة وان علم انه كان الحكاوت الاجازة لا تصح رجل دفن  
 ماله في منزلة فطلب ولم يجز فحلف بالطلاق انه ذهب ماله الا ان لم ياعده ان كان يحش عليه فحش لانه لم يذهب الا اذا وحي  
 الزنا ب عن طلبه فصار ذهب عن حكاوت ثوب فيرو فاهم القصار اجبره وحلف الاجير بالعماسية وقال الكرم ترا بيان  
 كرده ام فامرأته طالق وقد كان رفع الثوب حش في بيته لان يقصود الحالك من البيمة الخفية عليه فيما كان في بيته لا رارة  
 ملك رجل دخل بمنزل رجل وسرق منه فربا فطلب عليه حتى دفع السارق الى المسروق منه واداهم فحش المسروق منه واداهم فحلف  
 قال ابو القاسم سمع النخاع الثوب ذهب من يد السارق لا تحش المسروق منه لانه صادق والكنان قائما فلا اقول ان  
 المسروق منه تحش لان على قول بعض الناس المسروق منه والغصب من ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله مني فاعده  
 قال رضي الله عن النظر في هذه الجواب ونسب الى تحش لان الثوب اذا كان قائما فحش المسروق منه في ثوبه لاني فحش والبيمة  
 لرفع صاحب الكرمين بعين من ايمان الدينون ليس لان ياعده با حقائق الروايات الممنون لادراهم على ان  
 اذا غفرنا ناسر مبركة كان لان ياعده الناسر في رواية كتاب العين والدين لان الدراهم مع الزنا ناسر مبركة واحدة

في بعض الاحكام لا تتحد المقصود منها وهو التسمية اما الايمان لم يتجمل حبلا لاثبات الصلوة والمقصود ذكره في  
الكتاب رجل من بني يمين ثم جاء الزاهن واداولن يافه عيسى بن الرهن ومحمد بن الرهن واداولن يحلف المرثي الى  
به العيين في يده كان الرهن ان يحلف باسمه المعنى به العيين الذي يدعى ومثري بذلك بالاعنى به العيين الذي  
يجب على تسليمه ولا يحلف من غير ذلك التي به اذا كان الثوب قائما فالحال ان الثوب لم يكن عند السارق نفق في الجواب  
ايضا فخران على قول الحقيقة برح من المروق في الثوب بعد ذلك قائم ولقد اوصاح من الثوب على اضرار قيمة جاز  
الصلح عنه وانما ينقل من الثوب الى القيمة بالقضاء ولعل القاضي يعنى بالقيمة من النابير لمن المراهيم رجل حلف  
المقصود بالطلاق الثالث ان ليس بعد دراهم غير ما اخذت من غلظ بالطلاق على ذلك قالوا ان كان موافق من ثلثة  
دراهم لا يثبت لانه ذكر في اليمين كراهيم واسم الدراهم لا يتناول بدون الثلث وان كان معه ثلثة او اكثر فالحال ان  
اليمين بالطلاق من الطلاق علم الحالف ما كان منه ولم يعلم بالحال ان اليمين باسمه تعالى فان كان الحالف قال  
ما كان عنده من الدراهم لا كعادة عليه لان يمينه كانت قرضا وان لم يعلم بذلك لا كعادة عليه ايضا لان يمينه كانت لقرا  
وان حلف بالفارسية وقال كرايم من دري هست وكان معه دراهم او اكثر نفق في اليمين بالطلاق بقية الطلاق وفي اليمين  
باسم كرايم كان الحكم ما قلنا ولو قال كرايم من دري هست ان كان معه الدراهم السراق بذلك اخذت من غلظ والافعال ان يمينه  
يقع على ما يطيلون منه جماعة فطوى الطريق على رجل واحد منه ما له وعلقوه بالطلاق ان لا يخبر احد بخبرهم فاستقبل  
القائلة فقال للقائلة على الطريق فباب فقدم القائلة وان صرحت قالوا ان اردوا بالذباب المصروع طلقت امراته لانه  
اخبارهم وان اردوا حقيقة الذباب لم يوجبوا بالبحث لانه لم يخبر خبرهم جماعة فطوى الطريق على رجل واحد من كل شيء فو  
حلفوه بان لا يخبر باسماهم منهم في المسكة براهم فاحلته فيه ما قل من الحقيقة ان يكتب اسامي حيرانه ولا يحرى من يرضى عليه  
هل كان سائق في انقول لاحتى خفي اليهم فليست او يقول لا ادرى فغير السارق ولا يثبت الحالف رجل قال لامرأته بعد  
اصبح ان لم اجامك الليلة فانت طالق ولم يترشدا المكان لم يعلم انه اصبح كانت يمينه على الليلة القائلة ان تولى الليلة  
الماضية لا يمينه في قول الحقيقة ومحمد بن رجل قال لامرأته ان وضعت خنكك الليلة حتى اضربك فانت طالق فلم  
علم بقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع خنكها ونامت فباعدة لا يثبت في يمينه رجل قال لامرأته ان شطت احد فانت طالق  
فانت امرأته اخرى قد سرحت راسها فقدت شعرها قالوا انطلق المرأة قال مولانا رحمه في هذا الجواب بنظر لان ذلك

لان ذلك لا يثبت على رجل قال لامرأته ان كان طلاق دخل فيه المداير اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن طلاق دخل فيه  
 المداير اليوم فبحر طلقت امرأته وحق عبده لان كل من اقررت بالبحث في العيين اثباته امرأته طلقت ثوباً من ثياب زوجها  
 قال لها الزنى ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهب لزوجها ورجعها وادى ما فاض من العينة لتسرد على الزنى فافقه  
 الزنى من العينة او منها قبل ان تدفع اليه لا يثبت استحسانا وبافقه الفقيه ابو الوليد بن رجل ادعى على غيره طلاقهم  
 فقال المدعى عليه لم اتي طلاق النكاح كلف طلاق على الف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك الف درهم فامر اتي طلاق  
 فاقام المدعى بيته على خمسة نفق القاضى بفرق بين المدعى عليه وبين امرأته وانه اقول اليوم رعت روح وادعى الربا بين عن محمد  
 وعليه الفتوى فان اقام المدعى عليه البيته بعد ذلك ان كان دافاه الف درهم قبل رجوعه يطل فغير القاضى بين المدعى عليه وبين  
 وطلاق امرأته المدعى النكاح المدعى نزع لم يكن له على المدعى عليه الف درهم وان اقام المدعى البيته على اقرار المدعى عليه  
 بالف درهم قالوا لم يفرق القاضى بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضي وانه عسك لان اثباته بالبيته كاثبات عيانا  
 ولو ما يثبت اقرار المدعى عليه على نفسه بالف درهم للمدعى ووزن القاضى بينه وبين امرأته امرأته طلقت زوجها طلاقاً صحيحاً وهو  
 يكره ولا تقدر المرأة على منع نفسها وسهوان ان تطلقه لانها مجرت عن دفع الشرع نفسها فياخذ لها المقتل ولكن في بيانه  
 بالدار لا يأت القتل لانها لم تزل باآه جارية فتقتل نفسها بجل قال لامرأته ان طلقت كذا كذا فشا طلاقاً فطلعت رتبه  
 الطلاق عليها وعلى غيرها لان المعلق بالشرع عنه وجروا بشرط كالمسلم فصار كانه قال بدهاشه وبنى على طلاقه رجل  
 قال لامرأته ان لم يكن زوجي حسن من زوجك فانت طالق وقال المرأة ان لم يكن زوجي حسن من زوجك فجارتي حرة قال  
 الشيخ الامام ابراهيم محمد بن الفضل بن النخعي فاقم من عند القاضى بوجه المرأة وحش الزنى ولو كانا قاضين بزوجها  
 وحش المرأة لان زوجها حاله القيام حسن من فزج الزنى والامر على العكس في حاله القصور وان كان الرجل قاضاً للمرأة  
 قاعدة قال الفقيه ابو جعفر لا اعلم هذا من غير ان يثبت كل واحد منهما لان شرط البر في كل من ان يكون فزج احدهما  
 حسن ومنه التماس لا يكون احدهما حسن يثبت كل واحد منهما سكران لامرأته ان لم يكن طلاق اوست وبرامك فانت  
 طالق قال ابراهيم بن الاسكاف ربح هذا شيء غير مسلم ولا مقدر ولا يثبت رجلا قال لكل واحد منهما صاحبه ان لم يكن  
 راضي ان يثقل من ركب فامرأته طالق قالوا طلاق مرقه ذلك انها اذا ناما معاً فافها كان امرهما جوا باخراس الا ان يكون  
 انقل من رجل طلق ان طلاقاً فليل وهر عنه الناس غير قليل وفي الخالف فليل لا يثبت في بيته



الا ان يروى ما عدا الناس لان بينه يقع على ما عده رجل حدوده رجل سلطان فقال المهدي وان كنت انا من اهل  
 فاما في طائفه قالوا ان لم يكن به ما عده حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من خبايا نجات على نفسه سبها  
 من السلطان يرجي ان لا تعلق امراته رجل متاخر مع ابيه وافته فقال لها يا غاربية وكر من شمارا يكون خزانة زكمت فامرت  
 طائفه كلفوا في ذلك قال بعضهم لا نخت ما دونه <sup>الا حياء</sup> وقال بعضهم نخت للحال لانه خارج عن ذلك ظاهر <sup>الا حياء</sup>  
 ان يروى بذلك القهر والقيس عليها فاختار ادوماني الا حياء فان بات الخائف او احد الاخرين قبل تعميل ذلك  
 نخت وعليه الاعتماد <sup>امارة</sup> لزوجها باسفل اوقات يترطبان او يا كشتان او يا نخل او شيئا من ايشتم فقال الزوز  
 ان كنت كما قلت طائفه ثمة اختلفوا في ذلك قال الفقيه ابو جعفر ابو بكر الاسكاف مع قتل المرأة كما قال كان  
 الزوز كما قال اولم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازة فظاهر اخره الا انها قد جازها فان قال الزوز نخت  
 القليل قال ابو بكر الاسكاف مع دين فيما بينه وبين امه قال ولا يدين في القضاة  
 ظاهره او قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن النكان ذلك حاله ان غضب فهو على المجازة ولا يصح في نخت  
 تضاد فان لم يكن في حاله ان غضب يروى في ذلك فان قال نخت به التعلق النكان الزوز كما قال نخت الطلاق والطلاق  
 واختلفوا في معنى نخت والفاظا اما اسفل عن خفية مع المسلم لا يكون مفقدا وانما يكون مفقدا هو الكافر فزعم انه المتلخ مع  
 وعن ابى يوسف مع السطة هو الذي لا يبالي بما يقال لمن وجوه الذم او شتم ومن محمد بن اسفل هو الذي يلحق بالحكم و  
 بشه قال غان بن ايرب مع السطة هو الذي اذى دعى الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو العليل وقيل هو الحائك  
 والحجام والدباغ وقيل هو الذي يخلف الى القضاة واما قرطبان قال ابو بكر الاسكاف مع القرطبان هو الذي اذا اذى  
 انجسبا مع امراته او اهل او حماره يردع ولا تعرض وقال ابو القاسم الصغار مع هو اسبب للصحبة فزعم انجسبا لا يردع  
 وقيل هو من حيث امراته مع خلاصه البالغ او من غير الى انفسه او ياذن لها في الدخول على امراته عند غيبته واما قال فهو  
 القرطبان سواء واما كشتان فهو حكي امارة جازت الى ابى عصبة المزوزي وقال ان زوزي راثر كل يوم بالطلع قلت  
 ليو ما كشتان الى متى طبع فقال لي ان كنت كشتان فانت طائفه قال ابو عصبة نخت ان كان زوزك فزعم ان عطا  
 يديه وايك ميسر ولا يبالي به كشتان وان لم يرض بذلك وضر كسبه فزعم ان كشتان زوزا لا من قال شمس لامة  
 الحارثي مع زوز الذي بائنا <sup>الشيخ</sup> زوزي بالغاربية فبثيب امارة قال زوزها ان كشتان طرطبان قال الزوز ان قلت

ان علق انی قریبان فانت طالق ثلثا فانها لا تطلق الم قل طلت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا یقتضی غیره فانتطلق  
بالاخبار عنها ولو قال لزوجها یا کویج فقال لا زوج ان کنت کوزجا فانت طالق ثلثا ونوی به التعلیق عن الخفیة من ان قال  
بعد اسنائه الخائن سانی وعشرین طلقت لانه کویج والخائن سنانة ثلثین واداکثر فلیس کویج وانی عرفنا الکویج  
من کانت شورحیه علی الذنن وولن الخدین وکانت علی الذنن وولن الخدین الا انها طاقات متفرقة غیر متصلة والکائنات  
شور الخدین متصلة بشور الذنن فیه خفیة الحیة ولیس کویج امرأة قال لولہ یا الفارسیة امی بلا یة زاده فقال الزوج  
الکائن هو بلا یة زاده فانت طالق ثلثا فان نوی المجازاة طلقت وان نری التعلیق ان طلت المرأة ان من الزنا تطلق ثلثا  
لو جرد شرط الطلاق ولا یسبها المقام مد وان طلت ان لیس من الفجور لا تطلق رجل قال لامرأة انک شمت امی واذکرها  
بسوء فانت طالق ثم قال لامرأة کانت امس سلام علیک فانت المرأة لایل یک قال لوالکائن ذلک فی بلد بعدون هذا ذکر  
بسوء بکلیغ وغیره طلقت امرأة لان فی حرفهم هذا عبارة عن المکذبة اما فی عرفنا فهو عبارة عن افتراء السلام فلا ینکون هذا ذکر بسوء  
فلا تطلق رجل قال انک شمت احد فامرأة طالی فشممت امراة اذا قال لامرأة انک شمتی فانت طالق  
وان التمتی فانت طالق فکنته تقع واحدة ولو قال لها انک شمتی فانت طالق فکنته طلقت امرأة رجل قال لولده یا الفارسیة  
اگر تو مرا خبری امروز فامرأة طالی فخرج من المنزل فقالت والدته مد تو باش ودر زن تو باش فکانت ذلک طلقت امرأة  
رجل قال لامرأة انک غضبتک فانت طالق فغضب صبا لها فغضبت قالوا ان ضربت لشی شیغی ان یرووب الولد علی ذلک  
لا تطلق لان هذا لیس موضع الغضب فلا یتغیر غضبها وان ضرب فی موضع لا یغنی ان یرووب الولد تطلق امرأة اذا قال لامرأة  
ان سرک فانت طالق فغضبها فکنته فی قال لا تطلق امرأة لان متیقن کذبها قال ولا رضی امرء علی عنه وفسیه  
انک کال زحیر ان سرور بال لا یوقف علیه شیغی ان یغی الطلاق شیغی او یقبل تو به فی ذلک وان کنا متیقن کذبها کما قال  
ان کنت تخجلین ان یغیب امرء علی یا جریهم فانت طالق فکانت حبیب الطلاق علیها ولو اعطاه الف درهم فکانت لم تفر  
بکان القول تو به ولا یغی الطلاق لاحتمال انها طلت الا لیس علیها الا ان قال هان فکانت فانت طالق فانت شری  
جاریة ودر سرها الکائن کلامه بناء علی مقدرة یصیر معنی الا ذی الیها موی ماضی لا تطلق لان العین انصرفت الی ملک  
المقدرة وان لم یکن تطلق لان هذا معنی بعد ذی رجل اداد ان شتری جاریة فقال لامرأة ان شترت جاریة فکنته خل  
علیک من ذلک غیرة فانت طالق ثلثا فانت شری جاریة ودخلت علیها الفیرة قالوا ان دخلت الفیرة عقوب ان شترت

[illegible]

النكاح فان الصبي اذا بلغ عشر سنين يقرب على ترك الصلوة فيؤثر بالنكاح حتى يكون بلغ في التطهير وغيره من الشرائع  
 قال بحيث لم يخر النكاح عن شئ عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا ادنى مدة تصور فيها بلوغ النكاح فان الصبي  
 اذا بلغ هذا المبلغ وقال اتممت قيلول وحكم بلوغه وقيل ذلك لو قال اتممت لا يقبل قوله ولا يحكم بلوغه رجل قال  
 لعبدان اتممت فانت حر فقال النكاح اتممت فترحل قبل قوله لان اتممت لا يقف عليه غير يقبل قوله في ذلك كما لو قال  
 هامة وهي شحكة الحال اذ اتممت فانت حرة او قال لامرأة اذ اتممت فانت طالق فانت طالق يقبل قولها وعن محمد  
 انه لا يقبل قول النكاح ويقبل قول الجارية والمرأة لان الاحكام امر يقف عليه غيره في الجملة ولها اجازت الشهادة على  
 الاحكام بخلاف الحيض رجل قال لامرأة وهي حائض اذ اتممت فانت طالق فانت طالق يقبل قولها وعن محمد  
 حست عدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى العدة ان دام الى ان يطهر بفجر من العدة طهرت  
 لان الحيضة الثانية لا تصور وحدونها في الفرج على الدوام اذ علم وكذا لو قال لامرأة المرفضة اذ اتممت فانت طالق  
 فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان وضعت عدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهر ولو قال لصحيحة اذ اتممت فانت طالق  
 يقع الطلاق كما سكت عن البين لان الصحة امر مبدى وفي منه للامام حكم الابد وان خشت للحال كما قال لقائم اذ اتممت ولقائم  
 اذ اتممت وللبصير اذ ابصرت وللممكوك اذ الملك فانت حرة فانه بحيث كما سكت عن البين لان للامام حكم الابد  
 والحيض والمرض والنكاح ما يمتد ايضا الا ان يشروع لاعتق بالجملة احكاما لا يتحقق ذلك بكل خبر من خبرائه فنبه  
 رجل الكل شيئا واحدا رسم قال لامرأة انك تزاري كاركه خوشت وبنات فانت طالق فذمت المرأة غزلها الى زوجها  
 بها باجرة مملوثة ودفع الى الابن شئ الزوج ولست المرأة لا يثبت لان الكبر باس كبر المرأة لا كسب الزوج ولان  
 الشبهة طهرت بالباس ولم يمسها والباس بهى بامه وفلا يثبت وان كان القطع من الزوج فكذا الكسب لا يثبت ايضا  
 للمعنى الثاني اذا قال لامرأة انت طالق في صومك فموت الصوم طلق حتى تطلع الفجر ولو قال انت طالق في مسلمك  
 لم تطلق حتى تركه وشجده لانه جعل الصوم والصلوة شرطا فصار كما لو ذكر حرف الشبهة ولو قال انت طالق لم تترك المار  
 وقال خيفك تطلق في الحال ولو قال انت طالق بدخلك المار وخيفك لا تطلق حتى تتركه وخيفك وكذا لو قال في دخلك  
 المار في خيفك لا تطلق حتى تتركه وخيفك امرأة فموت الى منزل والدها في قرية اخرى فموت زوجها وسأها العود الى  
 منزل فانت طالق بطلانها ان لم تذهب الى منزل تلك اليلة فموت معه وذهب بها الى منزل قبل الفجر البصر قالوا النكاح

اكثر الليلى في تلك القرية يحث عليه الخش وان ذهب بل ان بعض النسلية يروى ان يكون ما شاء من النسلية  
 انه لا يخش اذا ذهب من قبل مضى الليلى امر آه كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها زوجها اني مريض فاني قد  
 ان لم تنهني مني فاني قد خاف من الزرع فخرجت هي على اثره ولبست النسلية قبله قالوا ان خرجت بعد بحيث لا يبرك  
 فخرجوا مع رجل قال لامرأته ان لم تقومي الساقه وتجيئي الى دار والدي فاني قد خاف من طلاق فقامت من ساعها قبل خروج  
 الزرع ولبست الثياب وخرجت ثم جئت ولبست حتى خرج الزرع فخرجت هي ايضا وقت دار والدها بعد ان  
 الزرع لا يخش لان المرأة لا قامت تنهيا للزراع لا يقطع الغزواتها الاخذ بالبول فبات ثم لبست الثياب فخرجت  
 الا ترى انه لو قال لها ان لم تجيئي الى نراخي الساقه فاني قد خاف من طلاق فاني قد خاف من طلاق فقامت  
 الى الفرائض لا يخش وان خافت فزت الصلوة فصلت قال فيخرج من بيوت حث الزرع وان الصلوة على آخر جملات ما اذا كان  
 وقال بعضهم لا يخش رجل اراد ان يجاس امرأته فلم تقارعه فقال لها ان لم تدخلي معي السب فاني قد خاف من طلاق فقامت  
 ودخلت بعد ما راها ان دخلت بعد ما كنت شهوة طلقت رجل وعا جارية الى فابت فقال ان لم تجيئي الليلى فاني قد  
 فجات من ساعها فلم يجاسها فتمن وكذا قال ذلك امرأته وكذا الوفا الى به ان لم تنهني الليلى حتى اغربك فانما  
 ولم يغرب جنت في قول ابي يوسف وقال محمد بن لا يخش وعليه القوي وكذا قال لامرأته ان لم تنهني فاني قد خاف من طلاق  
 فجات ولم يجاسها لا يخش رجل قال لجماعة بالفارسية ان رجلا من ههنا زود ما راها طلاق قد هبوا الى بيته ولم يكلموها  
 لا يخش في بيته رجل قال لامرأته قد خرجت من بيتي فاني قد خاف من طلاق فقامت ولم تجيئي فاني قد خاف من طلاق  
 الزرع كنت زيت القوي قال بعضهم لا يصدق فسادوا قال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان لم ينهني الى الخوف التي قامت اليها  
 من غير نية الزرع فاذا نوى القوي فكل ادلى ان يكون مصدا رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فاني قد خاف من طلاق  
 بعض السلم لا يخش في بيته بها صحيح وكذا قال لها ارقيت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فاني قد وضعت ارجلي  
 نه بها على السلم ثم تكررت فوجبت طلقت لان الخش تعلق بوضع القدم على السلم وكذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان  
 فامراة طالق فوضعت احدى قدمي في الدار لا يخش في بيته لان وضع القدم في الدار كناية من الدخول فاما لا يخش الا  
 بالدخول فاني هذه المسئلة لا ذكر الارضاء ووضع القدم على السلم قد بالغ في بيته فعلق الخش بوضع القدم في الدار قال ان  
 من هذا الدار وضعت رجلك في المسكة فاني قد خاف من طلاق فوضعت قدمي في المسكة فاني قد خاف من طلاق فوضعت قدمي في المسكة

القدم في المسكة فوضعت إحدى قدميها في المسكة لا بحيث رجل قال النخاع امرئ بن عبد الغني بن فامرته خان قالوا لا تفتقر  
 امرأته لان المشركين من لا يغيب فلا بحيث رجل قال ان زرت فلانا حيا او ميتا فامرأته طالق تشيع بنابرته قالوا لا يكون  
 حاشا لان التشيع لا يمسى زيارة وعن ابى بصير عن النخاع لا بحيث رجل قال ان انفتحت من ماله امرأتي فهي طالق فامرت المرأة  
 سرنا لها تحت قدر ايسم لغير امره لا بحيث في يمينه رجل قال ان عمرت في يمينه فامرأته طالق فخر بن حنبل  
 بن يمينه وبين جارية فامرته مقصد به عارة بيت الجارية عارة يمينه فامرأته طالق لا بحيث في يمينه يمينه واصل رجل قال  
 لا صحبان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتي طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم الله خمس وعشرين قالوا لا بحيث  
 في يمينه وبها الجواب وافق قول الخليفة ومحمد بن اصيل المسئلة اذ اطلقت ليشربن الماء الذي في يمينه لكونه يمين فامرته  
 رجل مضى اليوم لا بحيث عندنا رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فمر على ركوب الدواب من الفرس والجمل والحمار والبغل ونحو  
 ذلك لا على ظهر انسان وما خلا ذلك قال لا ركب ركبا ذكبا فظهر انسان قال بعضهم بحيث في يمينه وقال بعضهم لا بحيث و  
 هو اصح لان الاموي لا يمسى ركبا رجل قال ان كنت فامرأتي طالق ففعل من امر فخر راسه بالكلب لا بحيث في يمينه  
 ما لم يحكم رجل قال ان ضربت فامرأتي طالق فخرج من يمينه فغير اختياره لا بحيث في يمينه كما لو طلق لا بدخل دار فلان  
 فادخل كرا رجل قال ان زويت فامرأتي طالق فشهد عدلان على امرأته بالزنا طلقت امرأته ولا يحسد وان شهد عدلان  
 بسايرة الزنا لا بحيث في يمينه ولا تطلق امرأته وان شهد لربته فعدل منهم انسان لا تطلق ايضا رجل قال لامرأته انا فاك  
 ففعل امرأته اضع راسي على الرقبة فهي طالق ففعلها وترى امرأته ووضعت راسها على الرقبة لم تطلق  
 لان اضافت الطلاق الى الملك ولا سبب الملك رجل قال يجوز انك اعمى فقال لك انك فقال الزوج ان  
 لم افتر بامر منك فامرأتي طالق قالوا لا بحيث في يمينه لم يفعل لبيان لا لا تخرج رجل قال لامرأته واني يدك نية ما فقال  
 لها ان شربته فانت طالق وصنعت فانت طالق وان حبسك فانت طالق قالوا لم يرسل فيها فراشي فبقيت الا قال مولا ناضه لاجابة  
 التي هذا المكلف فانه لا يحد منها غيرا او وقتا الا في غيرا لا بحيث في يمينه رجل قال لامرأته ان شربتي جارية او زويت  
 عليك فانت طالق واحدة فقال لا بد من واحدة فقال لها فانت طالق فتبين ان فعلت شيئا من ذلك فقال  
 لا ارضى فتبين فقال فانت طالق ثلثا ان لم ترض فتبين ولم يفعل في هذه المرة ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو بصير  
 بن سلام مع الكلام الثالث بناء على قدم ظاهر رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فاني وعا ب

فلان واقامت امرأة الجاهل اليه ان الغائب على امرأته بعد حين ندمها على ان تضر الربوي من لا يقبل منه البتة و  
المرجع لانهما قامت على شرطهما فيما تضر به الغائب وانهما تخلت بالمرطق طلاق امرأته بدخل فلان اليه واقامت  
امرأة الجاهل اليه ان فلان ادخل المرافعة فقبل وبعثى بطلاق الحاضرة لان فيه بنية قامت على شرطهما بما ذكر  
لغائب رجل قال لامرأته اذ هي الى فلان واستردى منه كذا او اعمله الى سبعة فان لم تعمله فانت طالق فذهبت و  
لم تعد على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملت اليه فالتحنت في بيته لان قوله اعمله الى سبعة مقيض على  
الفور رجل قال لامرأته ان دخلت اتي فانت طالق فالت التحنت في بيته وكنه بها المولى كان القول قول المولى فان  
دخلت المرأة بذلك لم يسيبها المصم منه ولان تدعى ان يجامعها وان قال المولى انكر كرهه ام خوش اورده ام كان  
ذلك اقرارا منه بتحنت في بيته سكران فحرم امرأته فخرت من دارة فقال ان تهمدي الى فانت طالق وكان ذلك  
عنه العصر فادت اليه عند الشراء قالوا تحنت في بيته لان يسيب على الفور وان قال لم اوف الفور لا يصدق فساد في المرأة  
اذا قامت لتحزن فقال الزوجه ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بانه لا تحنت في بيته رجل قال ان كنت  
فلت كذا اين زن كمر اجمانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت العين تحنت في بيته لان الزوجه  
من هذا الكلام هو المكروه ولو قال اين زن كمر او دين خانه است كذا لم يثبت امرأته في البيت الذي عليه لا يظن  
امرأته لان تعيين البيت لا يرد به المكروه يعني ان شرب فكل امرأة اتزوجهما فحلق فشرط وهو حبي فشرع وهو با  
وظن ضهره ان الطلاق واقع فقال هذا الباطل الذي حرامت قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وهو حال مصم  
لا يحرم امرأته وهو صحيح لانه ما اقر بالحرمة ابتداء وانما اقر بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل رجل قال  
لامرأتان اشتريت بالخمر اذ كانت حائضين فاشتا ما جعل من الراوي تطلق امرأته وان دعت الخمر الى البقاء  
فانت اصل المار يا بهذا الخبر قال مصم لا تحنت في بيته لان هذا استيجار وليس شرا او امرأة كانت تكي في بيتها  
فقال زوجها بصهرته ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وبكى بكى فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه  
ابو الليث شرح الحكم بكما في البيت احد طلقت او ابكت لانهما اشتبا من البكاء فبطل ذلك وان كذا كذا فخرجت  
فقال ان تكي بعد العين بطل فلا تحنت بجهنم بعد ذلك امرأة قالت لزوجها ان فخرت حتى تاكل فجارتي حرة فخرجت فجارها  
فاكل منها الزوجه فخرجت ان من سني كلامها ان فخرت فاكلت فادام الخبر لاجله لا تحنت رجل قال لامرأته ان دخلت

ان دخلت دار فلان غير مراهق وموافق فانت طالق فارادت ان تنهب الى دار فلان فقال لها تولى روبر  
من جري آية نذر او عید ليس باذن فان دخلت تحت رجل قال لاصدى امرأته حين رامت منه طلاق فترتها  
انى لو طاعتها فانك تطلقين فقالت ضمت نظن ضررتها ثم قال لهنده استبرئى ثم انكر الطلاق قال لهنده  
المرأة المقيم مع فان ارادت ان ترجع اليه ولم يكن مطلقها شتين قبل ذلك يحلف باسمه ان ارادت بكلامك الذى  
تكلت اكثر من واحدة فان ابى ان يحلف لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه بخلج جديد امرأة كانت مع زوجها  
فى بيت قريب لها فقال لها فى الليل انى فى الليل فى هذا البيت فقال لاصدى حلف على حرام فخرجت من صاحبها وابت  
فى موضع اما زوجها قال ان اراد الزوج تخريبها بنفسها لا يحنث والقول فى ذلك قوله وذكر فى الجملع الصغير  
رجل قال لامرأته بالفارسية اگر تو امشب در خانه باشی فانت كذا فخرجت من زوجها من صاحبها وابت معه  
فى منزله قالوا ان اراد به لك ان تشعل بها امرأته فانت ان ترك قامتها ثم وان اراد ان ينقل نفسها لا يحنث  
لا يحنث وان انحل على المرأة حلفه فان حلف فحلف على امره قالى وذهب اظفارها فاذوقت فقال اگر دین روز  
ایجا باشی وان وقت سبت كان ذلك على الانتقال بنفسها رتاعها وان لم يوت ولم يكن له فيه وقت المين  
يحمل على الانتقال بنفسها رجل اراد السفر خلف صهره وقال ان غبت بعد هذا من امرأتك فلم ترجع اليها عند راس  
الشهر فامر كمالين فقال لهن بالفارسية هست ولم يرد على ذلك ثم فاب اكثر من شهر طلق امرأته لانه انما  
كلام الصهر والجواب تضمن اعاده ما فى السؤال فطلق رجل على بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر به طلاق  
امرأته ان ترضى عند ذكر الطلاق استيناف الطلاق وكان كلامه موصولا يصلح لا يقطع على امرأته يقع الطلاق  
على امرأته وان لم يوطأ امرأته لا تطلق امرأته فحنث يصلح لا يقطع على امرأته لانه اذا كان موصولا كان  
على الحكاية رجل له امرأته وشوة دخل بين فقال لمرأته لم اجامعها خشن السيلة فالانزبات مران فجامع واحدة  
فطلق فخرجت التي جامعتها فانت كذا ترك جماع الواحدة شرط لوقوع الطلاق على البراقى بكلمة توجب تقيم  
النساء وفى التي جامعتها وبعد شرط طلاقها فانت كذا ترك جماع الثلث فطلق من ثلث اما فى غيرا وجبة  
من كل واحدة شرط الطلاق من ترك جماع غيرا فطلق من رجل قيل لك امرأة غيرته فقال كل امرأة  
بلى ففى طالق لا تطلق امرأته وذهب لجلان ما اذا قالت المرأة لزوجها انك تريد ان تترك على فقال ان تترك



امراة فهي حائض فاما انها ثم تزوجها مطلق مرة اخرى وكذا الوفاق وامراة التي انك تزوجت على امراة فقال كل امراة  
في طائفتي تطلق الخاطبة الا في رواية عن ابى يوسف مع والفرق ان كلام الزوج في اتيان المسلمين بنا على كلام  
المرأة فدخل في كلامه وفضل في كلام المرأة والملة كور في كلام المرأة في المسلمين امراة وانه الاسم يتبادل  
ايه امراة كانت فدخل في الخاطبة في كلام الزوج اما في المسئلة الاولى قول ابى كل انك امراة فيسره ولا يتبادل  
المرأة بجمال فانه يتبادر الجواب بالزوج رجل قال لامراة انت طالق او دخلت الدار فذكر الله وتطلق وتطلق  
بداخل الدار حتى لو دخلت في اى وقت كان تطلق ولو قدم الله طلاق ان دخلت الدار فانت طالق هذا معنى الطلاق  
في الله بدخل الدار لانه حصل طلاق الله فذكر الله القول والطلاق لا امرأته من دخلت الدار فانت طالق وطالق ان كملت  
فلا فاما الطلاق الاول والثاني فيتم بالرجل والطلاق الثالث يعلق بالشرع الا في لو دخلت الدار تطلق فثنتين وتكملت  
فلا فاما طلاق واحدة ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلا كان الطلاق المعلق بكلام غيره بدخل  
حتى دخلت قبل الرجل في الدار ثم دخلت للمراة لا يقع شيء بدخل قال لامراة انت فممن دخلت الدار من شي  
طالق طلق الخاطبة لمحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلق اخرى لان الرجل في الخصاص بالخاطبة لا يقع  
في الخصاص والحكم وكذا الوفاق كل امراة من نسائه بدخل الدار حتى طالق ودخالة طلق فلا في المحال  
فان دخلت الدار وهي في العدة طلق اخرى وكذا الوفاق كل امراة تزوجها حتى طالق فلا في امراة اخرى  
طلق فلا في المحال ولا ينظر بالزوج فان تزوجها بعد ذلك طلق اخرى ولو قال لامراة انت طالق فلا في ان تزوجها  
لا تطلق امراة حتى تزوج طاعة ولو قال انت فلا في طالق ان تزوجها لم يقع الطلاق على واحدة حتى تزوج فلا في  
انت فلا في طالق ان دخلت فلا في الارا يقع الطلاق حتى طاعة ولو قال كل امراة الى طالق فان تزوجها ثمان  
ولسائر النساء واحدة واحدة ولو قال انت ومن دخلت الدار من نسائي طالق حتى طالق حين يكس وان دخلت الدار  
وتجاني العدة لزمها اخرى ولو قال لبيده انت حرة ومن دخل الدار من عبيدي حتى الخاطبة لمحال فان قال منيت تطلق  
عنته بالرجل لا يقع في قضاء رجل قال لامراة كل امراة تزوجها ادمت حتى في طالق لا في الخاطبة في العدة المين وكذا  
لو قال كل امراة تزوجها ادمت فلا في حتى لا في طاعة في المين ولو قال كل امراة تزوجها باسكت حتى طالق  
تطلق نه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نكاحا عند المين كما لو قال كل امراة تزوجها فمك حتى طالق لا في طالق في

في اليمين وان زواجه رجل قال لامرأته ان تزوجت شيك اعنت فخلال ابد على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فاطلاق  
على واجب فتزوج عليها في كل واحد طلاق وتنت طلاق انتصرها المأثمة لان قوله فخلال المرسى على  
حرام قبل عينا بطلاق كل من كانت في كفاه وكلام الثاني في عينا بطلاق واحدة من كل ما غير عنها فاذا تزوج امرأه  
اختلفت اليمينان فيقع على كل واحدة منها طلاقه باليمين الاولى وكلام الثاني على قول من يصح به اليمينان في كل  
آخر على واحدة غير عنها يصير على التماسا قال مولانا رضي في هذا الجواب بطلاق الكلام الثاني من بطلاق واحدة  
غير عنها وكما تزوج امرأه وقت على كل واحدة منها طلاقه بغير الحثية لاني عدة عليك بطلاق  
الثاني اليها رجل لا ربه مشورة قال لكل امرأة في طلاق اذا دخلت به الدار ثم طلق واحدة بعضها بطلاقه بانه ثم دخل  
الدار دى في عدة طلق جميعا رجل قال لكل امرأة في طلاق وتزويج ذلك من كانت في كفاه ومن يتفقد بعد ذلك  
لا يقع على من يتفقد رجل قال لكل امرأة ان تزوجها في طلاق ان حكمت فلا تحكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو حكم  
ثم تزوج ثم طلق طلق المشرقة بعد الكلام الاول ذكرها القدرى مع ذلك قال لكل امرأة ان تزوجها في طلاق ان حكمت  
فلا ما تزوج ثم طلق ثم تزوج اخرى ثم طلق الثانية ولو قال لكل امرأة ان تزوجها في طلاق ان حكمت فلا ما تزوج  
امرأة طلق طلق فان تزوج امرأة اخرى ثم طلق الثانية طلق الاولى طلق اخرى بهذا الكلام الثالث في عدة  
لا طلق المشرقة الثانية رجل قال لامرأته ان لم تكوني حائضا فانت طالق فثبته فحاربه بوله لاني من سنتين بجمع  
من وقت اليمين لا طلق في الحكم فان جازت لأكثري سنتين بجمع طلق وان حاضت بعد اليمين لا يقر بها لاحتمال ان يكون  
حائضا ذلك اذا لم تحض لا يمين له ان يفر بها حتى يضع رجل قال لامرأته ان فلت لك انت طالق فانت طالق فقال بطلت  
طلق اخرى في العشاء فان طلقا فانه لك القول دين فبأنه وبين امرأته رجل قال لا عتبة ان طلقك فبسه  
فربيع ذلك وبصر كان قال ان تزوجك وطلقك فبدي حر ولو قال ان طلقك فانت طالق فثبته لا يصح به  
اليمين او اذا قال المشرقة كما حاشا ان طلقك فاليمين على الطلاق باللسان رجل طلق طلق فلا في اليوم ثلث طلاق  
اجتنبه او امرأة طلقها بثلث فبسه على ان يطلقها باللسان وهو كما لو طلق بثلث في اليوم مهي مكره الغير مدونة  
كانت اليمين على الكتاب الفاسد رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال فقلت وايد  
واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلق سحرا وكذا الزوال ان تزوجك ان تزوجك فانت طالق فمزدوجا مرة واحدة

خلقت وان قال تزوجك فانت طالق ان تزوجك او قال اذا ولت الاركات طالق اذا ولت نه والار  
 لا تطلق الم تدخل مرتين ولا تطلق الم تزوجا مرتين رجل قال لامرأة طلقي اية فساى ثنت ليس لها ان تطلق نفسها في  
 ظاهر الرواية ومن ابى يورث من لها ان تطلق نفسها وكذا لو قال لسا في كل من طالق ان ثنت فعات ثنت حتى يطلق  
 عليها وعلى غيرها في قول ابى يوسف مع ولو قال لها امرسا في بيك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها ومن ابى يورث من  
 لها ان تطلق نفسها ولو قال لسا في كل من طالق ان ثنت والار دخلت خلقت هي غيرها ولو قال اية فساى ثنت طلاقا فهي  
 طالق ففوات طلاق المحل لا تطلق الا واحدة ولو قال اية في ثارت وطلاق فهي طالق ففوات طلق رجل قال لامرأة  
 انت طالق هذا ان ثنت كانت المشية اليها في الغد ولو قال ان ثنت فانت طالق ففوات كانت المشية للحال في قول محمد بن  
 قال ابو يوسف مع المشية اليها في الغد في التفصيل وهو رواية عن حنيفة مع وقال في المشية اليها في الحال في  
 التفصيل وكذا قال ابو حنيفة مع اذا قال الرجل لامرأة افارسي هذا ان ثنت او امرك بيك هذا ان ثنت او قال ان ثنت  
 فافارسي هذا او قال ان ثنت فامر بك بيك في الغد كانت المشية في الغد وكذا لو قال ان ثنت تطلقني ففك فم لم يكن لها  
 من تطلق نفسها حتى يحوي الغد وكذا لو قال انت طالق اذا ولت الاركات ثنت قال ابو يوسف مع وهو قول حنيفة من  
 المشية بعد الرقل ولو قال انت طالق يا اس شهر ان ثنت كانت المشية لها اس شهر رجل قال لامرأة انت طالق  
 ثنت ان ثنت فعات ان طالق فهو اصل وان قال ان طالق ثنت فهي ثنت رجل قال لامرأة طلقني نفسك عشر ثنت  
 فعات طلقني ثنتا اية مشي ولو قال طلقني نفسك واحدة ان ثنت فعات ثنت ثنت ثنت ثنت في قول حنيفة  
 مع وقال ابو يوسف مع حتى واحدة ولو قال لها طلقني نفسك ان ثنت وطلق ثنتا امرأة لافارسي ان ثنت ففوات  
 ثنت طالق وان طالق او فعات ان طالق وطلاقا جميعا قال محمد بن مع وكذا لو قال لامرأة انت طالق واحدة  
 ان ثنت وانت طالق ثنتين ان ثنت فعات ثنت واحدة قد ثنت ثنتين اذا وصلت فهي طالق ثنتا وكذا  
 لو قال طلقني نفسك ان ثنت او طلقني عبي من ثنت ففوات طلاق نفسها او ايمان مبه وصح قال اذا  
 كان الطلاق والفاق من قبل الزوج ففوات واحدة لا يخرج الامر من يها اياها يداوت ولو قال لها زوجي طلقني  
 نفسك ان ثنت وقال لها رجل اخر اقمي عبي من ثنت ففوات باحق العبد قبل الطلاق خرج الامر من  
 قال من قبل انها اخذت في محل غير الطلاق رجل قال لامرأة انت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم

اليوم فقال طالق لا تشاء لا تطلق لان لا يشاء في اليوم فقال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت فقلات شئت فقلت  
واحدة لا تطلق فقال لامرأته طالق نفسك واحدة بانه ان شئت فقلات فقلت نفسها واحدة رجبة لا يقع شيء في قول ابني  
رج وهو قايض قول الخبيث رج وكذا قال لها طالق نفسك واحدة الملك الرجبة ان شئت فقلات فقلت نفسها واحدة  
بانه يقع واحدة رجبة في قول ابني يوسف رج لان في شئته البانته شئته اصل الطلاق ولا يقع شيء في قايض قول الخبيث  
رج لانها ماتت شئته فرض اليها طالق كما لو قال لها طالق نفسك واحدة فقلت فقلت نفسها ان لا يقع شيء في قول الخبيث  
رج رجل قال خير طلق معروفي ان شاء الله تعالى وشئت فقلات طالق الخاطب لا يقع وكذا لو قال لامرأته انت طالق ان شاء الله  
وشئت لا يقع شيء رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت فقلات شئت لا يقع شيء حتى تقولين ثلاث مرات  
شئت وكذا قال لامرأته انت طالق متى شئت فقلات في المجلس بعده لانه ان شاء الله لا يخرج الا برين يداه وكذا لو قال  
انت طالق متى ابيت فقلات لا ابني وكذا قال لها طالق نفسك ثلاثا ان شئت فقلات فقلت لا يقع شيء وكذا قال لها  
طالق نفسك ان شئت فقلات شئت ان طلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأته طالق نفسك اذ شئت ثم  
جن الرجل جزبا فطلبها فطلعت المرأة نفسها قال محمد رج كل شيء عليك الزوج ان يرجع عن كلامه بطل بالجنون  
وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت  
ثنتين قد شئت فقلت فقلت وكذا قال انت طالق ثلثا وثلاثه واحدة ان شئت فقلات واحدة وثلاثه  
طلعت ثلاثه واحدة وبطل عنها الثلث رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فنهذه اسئلة  
على وجه منها ان يقدم المشية فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق اقدم الطلاق انت طالق ان شئت  
وان لم تشائي اقدم الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعاد  
كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق اقدم عليه وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت  
طالق والافاظ ثلثة المشية والاباء والكرامه فان لم يدركه الشرط عطف لا يقع الطلاق في الرجوع الثلثة قدم  
الطلاق على المشية اذ ارجو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشية وعدم المشية كما لو قال ان اكلت  
ونشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجميع بين المشية وعدم المشية لا يصح فلو يقع الطلاق ابرأ  
وان اعا وكلمة الشرط اقدم المشية فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق ابرأ لان عند لغة

بشرط تعليق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كما لو قال ان اكلت وان شربت فان طلق يعلق بها فلا يقع المحرم  
 وكذا لو قال ان شئت وان ابيت فان طلق اذ ذكر الكراهية كان الايام وان قدم الطلاق على المشيئة فقال  
 من طلق ان شئت وان لم تشأني فعالت في مجلسها شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل  
 ان تقول شيئا طلقت لان عند قدم الطلاق يعلق الطلاق باحد ما كما لو قال ان طلق ان اكلت وان شربت فان طلق  
 شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال  
 ان شئت فان طلق وان لم تشأني فغيره فزاد ما قدمت الطلاق على الشرطين لا عرفت في النجاس الكبر وان الايام وديم  
 الطلاق فقال ان طلق ان شئت وان ابيت فعالت شئت فان ابيت يقع الطلاق لان بشرط احمدا وان قامت عن  
 مجلسها قبل ان تقول شيئا يقع لان بشرط احمدا ولم يوجد والما شئت فهاجرة لعن وكذا الايام وان الايام قبل ان يغفل  
 بعن سجدة فخلات عدم المشيئة وكل ذلك كيون مبناه لا يقبله والكراهية بزيادة الايام وان وسط الطلاق فقال ان شئت  
 فان طلق وان ابيت فغيره فزاد ما قدمت الطلاق كمال محمد مع هذا اذا لم ينو شيئا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق  
 يقع الطلاق في الوجود كلها قدم الطلاق على بشرط او ان لو وسط لانه اذا نوى الا يقع بعينه كانه قال ان طلق شئت او  
 لم تشأني وقال ان طلق شئت لو ابيت وكذا لو قال ان طلق ان شئت وابيت فهو على المجلس وغيره ولا تعليق حتى تقول شئت  
 وابيت فخلات فلا يخرج الامر من هذا اذا تكلمت باحد ما يخرج الامر من هذا اما كلمة  
 حتى الموت فلا يخرج الامر من هذا اذا تكلمت باحد ما لا يرى انه لو قال ان طلق ان شئت فخلات في المجلس او بعده او خارجا  
 لا يخرج الامر من هذا وان تشار بعد ذلك وكذا لو قال ان شئت او لم تشأني الطلاق بالمشيئة امر تعالى فقال ان طلق ان شئت  
 تعالى او قال ان اوب او مضى او زاد او قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال ان طلق ان شئت امر تعالى ان شئت امر تعالى ان شئت  
 امر وكذا لو قال ان طلق ان شئت امر تعالى وكذا لو قال ان طلق ان شئت امر تعالى وان تشار امر وكذا لو قال ان شئت امر فان  
 طلق لا تعليق في توهم وكذا لو قال ان طلق ان طلق في قول ابي يوسف ربح وطلق في قول محمد رحمه الله والعنف في قول  
 ابي يوسف ربح وكذا لو قال ان شئت امر وان طلق ابي يوسف ومحمد ربح ان الطلاق اقرون بالاستئثار في موضعين  
 الاستئثار انما قال ابي يوسف ربح كيون مينا حتى لو قال لا امره ان طلق بطلاك فبقي حرم قال ان طلق ان شئت  
 حتى يبيع الاستئثار عنه ما يثبت في قول ابي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يكون مينا ولا يثبت وعلى هذا لو قال لا امره ان طلق

طالق ان دخلت الدار ومجدي حرام قلت طاننا ان شاء الله على قول محمد بن حنفية الاستثناء الى الطلاق والعاق جميعا  
 وعلى قول أبي يوسف مع غيرت الاستثناء الى الميعن الثاني كما لو ذكر مكان الاستثناء وشروطه ولو قال انت طالق بارادة امر  
 تعالى او بحجة أو بشيعة أو بوضار أو بطلاق وكذا لو ذكر مكان حرف الباء قلت في فقال انت طالق في شتيعة امر او في ارادة او في حكم  
 امر او في امره او في قضاءه او في قدرته او في تقديره لا تطلق ولو قال انت طالق في علم امر او في معلوم تطلق وكذا ذكر حرف اللام  
 فقال انت طالق في شتيعة امر او بحجة او بقضاء او غير ذلك من الحفظ تطلق ولو قال انت طالق بمجرور او بامر او بحكم امر او بقضاء او  
 بعلم او بقدرته لا تطلق ومن غير صحة الاستثناء عندنا يحتاج الى ان يكون الاستثناء اسمها بحيث لو قرب انسان اذنه الى شتيعة  
 ميسر ويصح استثناء الاسم ومن غير صحة الاستثناء ايضا ان يكون موصولا ولا يقطع بالنفس والبالطاس والخيار  
 ولا يخلل ان لا يجرى الاستثناء ويمن قبله حتى لو قال انت طالق باعترافنا امر صحيح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق بارادة  
 انت امر صحيح الاستثناء وكذا لو قال انت طالق ثانيا فطانته الا واحدة يصح استثناء الواحدة ويقع ثمان ولو قال انت  
 طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله يكون نافعا فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء رجلا قال لامرأة انت طالق انت ادب  
 انت طالق عندنا يصح الاستثناء الى الاول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول من يصرح بالاستثناء اليها ولا يقع  
 شتيعة ولو قال انت طالق ثانيا ان شاء الله انت طالق طلق للرجال واحدة ولو قال انت طالق واحدة انت امر دانت  
 طالق شتين ان لم يشاء امره قال لا يقع شتيعة وانه لو قال على محمد بن حنفية الاستثناء وبطلان تقدم او تاخر وقرأنا  
 وقرأنا ان لم يشاء امره كل واحدة منها استثناء فيطلق الكل وعلى قول أبي يوسف مع الاستثناء فيطلق الاول تطلق شتيعة  
 امر دانت في تطلق بدم شتيعة امر دانت في امر غيبنا لا نفوت وجها ما لم يظهر فلا يحكم بوقوع الطلاق ولان الكلام الثاني  
 فيطلق الطلاق بدم شتيعة فلو قلنا بوقوع الطلاق يظهر شتيعة امر على فيطلق من حيث يصح فلا يصح ولو قال لامرأة انت طالق  
 اليوم واحدة انت امر وان لم يشأ فشتين فمضى اليوم ولم تطلق قال ابو يوسف مع يقع ثمان لان امر على ان شاء ووقوع  
 الواحدة لا يجرى على سائر الطلاق في اليوم فاما من في اليوم ولم تطلق فحدث شتيعة وان قلنا ان في اليوم واحدة لا تترك اكثر  
 من ذلك ولو قال انت طالق ثلث وثلاثا انت امر على قول اخيه مع تطلق ثلثا وكذا لو قال لمجد انت حرم دانت امر  
 بغير العبد عند اخيه في لان الاجاب الثاني وقع لقوا فيصير نافعا لمن الاستثناء ويمن قبله وقال صاحب الاستثناء  
 صحيح ولا يقع الطلاق والعاق وعلى قولنا الخلفاء لو قال انت طالق ثلثا واحدة انت امر عند اخيه مع يقع الثلث ولو قال

انت طالق واحدة وثلاث اشياء المستثناة في قولهم رجل للفقهاء انما هي شدة عند ان المستثنية  
موصولة وهر لا يكره ذلك قالوا ان كان الرجل في النصب يصير حاله بحري على سائر الابرير ولا يخطأ ما يحري جازا لان  
على قولهما والافادة اذ كانت المرأة المطلقة قال الزوج كنت قلت لها انت طالق ثم استأثرت المرأة في الاستثناء  
ذكر في الروايات الظاهرة ان الرجل قال الزوج وعنه بعض المتأخرين لا يقبل قوله الاجنبية ولو قال الزوج طالق  
امر من قلت انت امه في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في الروايات خلافا بين يونس ومحمد بن محمد فقال  
على قول يونس يفتى بقبول قول الزوج ولا يقبل الطلاق وعلى قول محمد بن يونس لا يقبل قوله عليه السلام ورواه  
احياء الامم القتيبي في زمان غلبت الناس ولو قال في امرائه ثم ادعى الاستثناء ارجى الخلق في ظاهر الرواية ثم اذا طلق  
سواء وان ذكر البديل في الخلق فقال خالتي كنت طالق فقلت ثم ادعى الاستثناء في ذكر عصام وغيره انه لا يقبل بضمها اذا  
اخذ على الخلق جوابا وادعى البطلان في الخلق لا يقبل الاخذ ولا يقبل العاضية فيها وذكرنا لا يقبل المرأة وان  
شهد الشهود بخلع او بطلاق فبغير استثناء وقال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل كنت امسح ابن امير في  
قول النصارى وقات المرأة لم تقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع ميتة فان بكارب المرأة بشهود فقالهم منها  
يقول امسح ابن امير ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج كنت قول النصارى الا انهم لم يسمعوا فان القاضي يحير شهادتهم ويرون  
بينه وبين المرأة وان قال الشهود لانه يرى قال ذلك ام لا لا بل يسمع منه شيئا غير قوله امسح ابن امير لا يقبل القاضي  
شهادتهم حتى تشهدوا انه لم يقل بها غير ما وجبوا دعوى الاستثناء في الطلاق كذلك قال خمس الامم وخمس السالكين  
التي يقبل فيها الشهادة على النفي وذكر جري الاستثناء على ما نهى عن غير هذه او استثنى بها لا يبرئ معنى الاستثناء وقد مر قبل  
في الرجل قال لامرأته انت طالق وطالق ان شاء امير يصح الاستثناء ولا يقبل شيئا ولو قال انت طالق وطالق  
وطالق انت امه قالوا في تباين قول الحقيقة مع صحة اللفظ لا يخلل بين اللفظ وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلزم فلا يصح  
الاستثناء كما لو كنت برة فقلت قبل الاستثناء وعلى قول يونس ومحمد بن يونس لا يقبل شيئا قال رضه ولو قال لامرأته انت طالق  
ثنتين وثنتين لا واحدة طالقت ثلثا ولو قال انت طالق ثنتين وثنتين الاثنتين يقع ثمان ولو قال انت طالق ثنتين الاثنتين  
طالقت ثمانا لا زوجة ان يحمل بها الاستثناء اثلثت من اثنتين الا من اثنتين الاولين والآخرين ولا زوجة ان يحمل  
بها الاستثناء اثلثت منها جميعا فيكون ششثين من كل ثنتين واحدة ونصفها فيبطل الاستثناء وضروبة اذا قال

اذ قال لامرأته اربيا الا انك يقع واحدة وكذا لو قال انت طالق عشرة الاستحاثات فطلقه واحدة ولو قال انت طالق ثلثا  
 ثلثا الا اربيا قال ابو حنيفة رحمه الله ان الثلث ان في وقع الوعدا فاصلا من الاستثناء وبين الاول فقال محمد رحمه الله يقع  
 ثمان لا يجمع بين الثلث الاول والثاني في جرحه اجمع فصا كانه قال انت طالق سنا الا اربيا يقع ثمان ولو قال انت  
 طالق ثلثا الا واحدة واثنين من اجتهاد رحمه الله قال يقع الثلث كانه قال انت طالق ثلثا الا ثلثا وقال ابو يوسف رحمه الله يقع  
 ثمان فيصح استثناء الواحدة وطالب الباقي ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة الا ثلثا فطلق ثلثا كانه قال انت  
 طالق ثلثا الا ثلثا وكذا لو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة وواحدة فطلق ثلثا ولو قال انت طالق الا واحدة  
 وواحدة وواحدة فطلق ثلثا لا يجمع في الاستثناء جرحه اجمع فصا كانه قال انت طالق ثلثا الا ثلثا وقال ابو يوسف رحمه الله يقع واحد  
 ويصح استثناء الواحدة والثانية لانه استثناء البعض ولا يصح استثناء الباقي كيلا يردى الى الاستثناء الكل ولو قال انت  
 طالق ثلثا الا واحدة او اثنين واثنتين قبل البيان ذكر في بعض الروايات عن ابي يوسف رحمه الله يقع واحدة ويقع ثمان في قول  
 محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف رحمه الله كثير الاستثناء وعلى قول محمد رحمه الله يقع ثمان في قول محمد رحمه الله يقع ثمان في قول  
 انه اذا وقع النكاح في الاستثناء قبل الاستثناء في قول ابي يوسف رحمه الله لا يقع الاستثناء اخرج فاذ وقع النكاح  
 في الاستثناء اخرج الى الله والميتين على قول محمد رحمه الله الاستثناء الحكم بالباقي به الفيا فان كان الاستثناء يكون نكاحا  
 في الايجاب فلا يثبت الا العقد المتيقن وذكر في الاقرار اذ قال الرجل لغيره لك على الامانة او حسون ذكر في نوازل ابي  
 رحمه الله انه يلزمه تساماة وخسرون وذكر في روايته ابي حنيفة رحمه الله ان يزره تسعة مائة وهو يصح رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا  
 الا شيئا طلقت ثنتين فكذا اذا قال لامرأته انت طالق ثلثا الا واحدة فذا اذ قال الا واحدة ان طلقت ثلثا لا يقع شيئا قبل  
 مجيئ الله والكلام وعنه الكلام ومجيئ الله يقع ثمان لان اصله ان يكون المستثنى منه خمس مستثنى فاذ كان المستثنى  
 مطلقا او مضافا الى الله كان المستثنى منه مطلقا او مضافا الى الله اذ قال لامرأته انت طالق يا زانية ثلثا قال ابو حنيفة رحمه الله  
 تطلق ثلثا ولا عليه ولا ايمان وقال ابو يوسف رحمه الله طالق واحدة وعليه الحد لان حكم القبة ان من حكم الطلاق فيصير فاصلا  
 بين الثلث والطلاق يقع واحدة ولو قال لغيره الخول بها انت طالق طالق ثلثا لا يقع الا واحدة رجل قال لامرأته انت طالق  
 ثلثا فاعلم ان ثلثا الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا اعلم ان ثلثا الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا فاعلم ان ثلثا الاستثناء ولو قال  
 الاستثناء رجل طلق بالطلاق واما وان يقول في آخره ان ثلثا امر فاذ انت ان فله فان ذكر الاستثناء بعد ما رغب



يده عن موصو لا يصح الاستثناء كما لو شغل من الإطلاق وبين الاستثناء عطاس وجشأ رجل أراد ان يحلف  
فما ان استثنى الحال فانه يترك من مامر الحال حتى يقول اقيم اليمين موصو لا سبحانه الله واستغفر الله وكلاما  
لا يصح الاستثناء به ورجل قال والله لا اكلم فلانا استغفر الله ما قال في اليمين بالطلاق كيون استثنى وبان  
رجل قال لامرأة انت طالق ثلثا اوله وفارسية يانه لا يقع شيء وكذا الوقال انت طالق والافارسية ذكر وكذا الوقال انت  
طالق ثلثا الحنان وفارسية اكر بود وكذا الوقال انت طالق ثلثا ان وفارسية ذكر وكذا الوقال انت طالق ثلثا ان لم وفارسية  
اكر نه وكذا الوقال انت طالق ثلثا ان لم يكن وفارسية اكر نبود لان هذه الالفاظ الفاظ اشترطوا ان تصح اذا اتصل بالجر  
مخرج من ان يكون ايقار جمل خلف مطلق الامر ان لا يكلم فلانا الا ناسيا نكحنا ناسيا ثم كلمه ذكر اكر كان حائضا لانه استثنى  
الكلام ناسيا من مطلق الكلام فبقي ما رواه في الوقال لامرأة انت طالق ان حكمت فلانا الا ان النسي وكلمه ناسيا ثم كلمه ذكر اكر  
لا يكون حائضا لان كلمة الا ان النسيه قال الله تعالى يستم باذنيه الا ان يقضوا فيه وراويه النسيه فاذا اكلمه ناسيا انتهت اليمين  
فلا يحث بعد ذلك رجل قال غير والله حنك الى عشرة ايام الا ان موت ونزى قلبه ان لم يميت ابدافا فالحث يميت به  
لا يحث والحنك بطلاق او عاق او يصدق تصد برجل قال لامرأة انت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة يقع ثمان لان الجمع  
بين الواحدة والستين جرح الجمع كالمع لفظا الجمع فصا كانه قال انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثمان ولو قال لامرأة انت  
طالق ثلثا غير ثنتين في محرم يقع ثمان ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثمان والاصل في مخرج  
انه المسائل ان ياقه العدد الاول ثمين ثم الثاني مياره ثم الثالث ثمين ثم يطرح في مياره عاني مية فاقى في مية بعد العرض  
فهو المراق ولو قال انت ثلثا الا واحدة او نصف واحدة يقع الثلث لانه وقع الثلث في المستثنى مكان المستثنى به ولا مكان  
قال انت طالق ثلثا الا نصف واحدة وكذا الوقال انت طالق ثلثا الا واحدة او الاشياء يقع الثلث لانه لم يستثنى الا قال  
لامرأة انت طالق ثنتين وثلثين الا اربعا خلقت ثنتين ولو قال انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة يقع الثلث  
وكذا الوقال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة وواحدة مطلقت ثلثا رجل قال لامرأة انت بائن وتوحي بذلك ثلثا  
الا واحدة خلقت ثنتين بائنتين وقال محرم مطلقت واحدة وكذا الوقال انت طالق ثلثا بائن الا واحدة خلقت ثنتين  
بائنتين ولو قال انت طالق ثلثا بائنة الا واحدة او قال ثلثا ابنة الا واحدة يقع رجعيان وكذا الوقال انت طالق ثلثا الا واحدة  
بائنة ام واحدة بية يقع طلاقان رجعيان ولو قال انت ثلثا حرما الا واحدة خلقت ثنتين بملك الرجعة رجل قال لامرأة

لا راحة اذا دخلت المرأة فانت طالق ثلث الاضيق عليك الا بعد كلام فلان نه قلت المرأة طلقت ثلث وكلام فلان باطل ولو قال  
 انت طالق المريم ثلث يقع عليك غدا فهي طالق المريم ثلث ولو قال انت طالق انت اشر من شيطان اشر من الملك لا يقع شيء ولو قال  
 انت طالق ما شاء الله كان لا يقع شيء وكذا لو قال انت طالق الا ما شاء الله او قال الا ان يرضى الله او قال لا يقع شيء اذا قال لامرأة  
 انت طالق ثلثين لابل واحدة طلقت ثلث ولو قال انت طالق لابل طالق طلقت ثلثين وكذا لو قال انت طالق واحدة  
 لابل واحدة وكذا لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة رجل قال لامرأة انت طالق ولا شيء باطلا فان قال  
 انا اوتيت الطلاق الذي قلت طلقت واحدة وهو خطير بالطلاق رجل امرأته فقال رجل اخرنا واقع طلاق فلان الذي وقع  
 على امرأته طلقت امرأة القائل رجل قال لامرأة انت طالق واحدة لابل غدا طلقت لخال واحدة فاذا انشئت العبرة من الله  
 مه في العدة يقع اخرى رجل قال لامرأة انت طالق ثلث الاضعفها يقع ثلثان ولو قال الاضعف مني يقع ثلث رجل  
 قال لامرأة انت طالق لولا ابوك او قال لولا ختك او قال لولا ابني او بك فهو مستثاء ولا يطلق شيئا البطل لا يشترط  
 خمسة احب ان يزيد المستثنى على المستثنى من كقولك انت طالق ثلث الا ارجع الا يصح الاستثناء وانما في استثناء  
 بعض الطلاق بخوان يقول انت طالق الاضعفها طلقت واحدة والثالث ان يكون المستثنى من المستثنى من بخوان يقول  
 انت طالق ثلث الاثني والرابع المكوت النفس الطامس ونحو ذلك من غير ضرورة وان قل وفي بعض الروايات  
 اذا سكت مقدار النفس لم يمين ذلك لا يقطع الاستثناء وانما في ما يودي الى تصحيح بعض الاستثناء وابطال  
 البعض كالو قال انت طالق ثلثين وثلثين الاثني عشر امدا علم بالصواب **مسائل تعليل الطلاق**  
**بالشروع** رجل قال ان قلت كذا فامرأة طالق وليس لامرأة قروح امرأة ثم فعل ذلك لا يثبت في ميمه  
 ولو قال ان تزوجت امرأة او امرأتك انما يشروع لي امرأة فهي طالق ثم امر غيره ان تزوجت له امرأته ففصل الى امر  
 لا يطلق امرأة الحالف لانه حنث بيمينه لا الى خيرا وهو خطير ما روى حين يبي يرسف رحمه الله اذا قال رجل ان تزوجت  
 فلانة او خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يثبت في ميمه لانه حنث باليمينه اذا قال للجنبية او لمباينة  
 اگر تراخواهنگی کنم او قال خواهم خوار کنم او قال اگر نخواهم تر اطلاق قروحها قالوا لا يطلق امرأته  
 لانه يثبت بالارادة قبل الكساح فلا يثبت بالكساح حال ولا نارضاه ولا الجواب ظاهر فيما اذا قال بلى الكساح نحو ان  
 كذا فلانة را نخواهم فان لم يعل كذا كذا اگر تراخواهم او نخواهم خوار کنم فهذا الجواب شكل لان الارادة من الجواب

بمنزلة المشبهة والرضا وكذا يرد في حكمه رجل قال انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاق قال لا يصح قال لا يصح  
انه الميم حتى لا تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى بن الحسين وطلق وكذا لو قال لا اريد  
ان تزوجها في امرأة فهي طالق فزوجها امرأة بامارة قال لا يصح هذه الميم ولا تطلق وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل بن يحيى وطلق وهو الصحيح لان الزوج لا يتم الا بالنزوح ولو قال انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاق  
فزوجها لا تطلق ولو قال انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه  
رابعي ان يصح على قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى وطلق وكذا لو قال انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه  
قال المكونة ان تزوجك او قال انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه  
ولو قال العارية انك طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه رابعم نرى في هذه اورا طلاقه  
نيت وهذا الطلاق ينصرف الى العقد فلهذا زوج ربي او امرأة ثم طلق الرجل ان لا يزوج امرأة ثم اجاز الخالف فكانا بائنا  
الفضولي قبل البين لا يثبت الا في يمينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الغضولي ان لا يزوج امرأة  
ثم زوج الفضولي امرأة واجاز الخالف كما جاز القول حث في يمينه وان اجاز بالفضل من سوق مهر او نحوه اختلفوا فيه  
ما كثر المشايخ على انه لا يثبت ولو وكل يدا بان امرأة ثم طلق ان لا يزوج فزوج الوكيل امرأة حث في يمينه لان عقد  
الوكيل انقل الى الوكيل فلهذا نكح الفضولي بالقول ولو ان كبر الخلف ان لا يزوج فزوجها فزوجها فزوجها  
فكنت روى عن محمد بن ابي حنيفة انه قال حث في يمينها رجل الاجازة بالفضل فصار رجل حلف ان لا يزوج امرأة فزوجها  
فاسد او كفى الكتاب انه لا يثبت قالوا في قول ابى يوسف ومحمد والاعلى قول اخيه بن حنيفة الصحيح جواب الكتاب  
رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ونوى من بابه كونه او نوى امرأة حبشية او غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية فصار  
ولو قال كل امرأة اتزوجها ايها او قال في يميني نيت فهي طالق ان طلق فلا فزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة  
بعده طلق كل امرأة اتزوجها في تلك المدة فان لم يكن الميم موقته بان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ان طلق فلا  
فزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلق التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مر ان سلمة  
قبل هذا ولو قال ان طلق فلا فزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت الميم مطلقه  
او موقته فان نوى وقبح البطلاق على التي تزوج قبل الكلام صحت نية لان الكلام يحتمل التقدير والآخر فيقع الطلاق

الطلاق على التزوج قبل الكلام منه وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق عليهما جميعا رجلا  
أية امرأة تزوجها فهي طالق كانت العيّن على امرأة واحدة إلا أن ينوي جميع النساء ولو قال بالفارسية  
هر کدام زن که بزنی کنم وطلاق فهذا على كل امرأة تزوج وقال بعضهم لا يقع الطلاق إلا على امرأة واحدة  
وجعلوا هذه الكلام فارسية قوله أية امرأة تزوجها والصحيح هو الاول ولو قال بالفارسية هر کدام زن آید  
يشي ان يكون هذا على كل امرأة تزوج في قولهم جميعا لا نعلم جعل الكناح صفة للمرأة فمعموم الرصف ولو قال هر چه  
زن کنم يقع على كل امرأة مرة واحدة إلا أن ينوي به التكرار ولو قال هر بار که زن بزنی کنم يتناول كل امرأة ويكرّر  
الطلاق على كل امرأة بكثر التزوج ولو قال هر چه که زن کنم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير ولو قال اگر  
فلانه را سخوام او قال هر زنی را سخوام المكان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق  
الحان ذلك في موضع يريدون به الخفية لا يصح الجمع ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا وبهذا اللفظ  
التزوج دون النية رجل قال بالفارسية اگر خبر از تو زن کنم او قال اگر خبر از تو مرا زن باشد فهي طالق او قال هر بار  
طلاق داده فزوج امرأة غير ما ثم تزوج اخرى طلقت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول المرأة واحدة  
ولو قال اگر خبر از این جهان زن بود بطلاق فزوج امرأة طلقت فان تزوج اخرى لا تطلق لا ذكر ان اللفظ  
لا يتناول الامرأة واحدة امرأة قالت لاجنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فان طالق طلقت ولو قال انت  
طالق لا تطلق يكون هذا الكلام مقبولا للكنح لان هذا الكلام اخبار آتاني المسئلة الاولى جعل طلاقا خبرا وكنهاها وطلاقا  
لا يكون خبرا وكنهاها الا بالقبول فيكون كلامه مقبولا للكنح ثم يقع الطلاق بعده رجلا قال كل امرأة تزوجها آید  
في قرية كذا فهي طالق ثم اخبر امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لان لم تزوجها في قرية كذا او كذا ولم يخرجها من  
تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يثبت لان شرط الخت الكناح في تلك القرية ولو قال كل امرأة تزوجها  
من قرية كذا فزوج امرأة من تلك القرية خت يمتها تزوجها رجلا قال كل امرأة تكون لي بخبار فهي طالق فتزوج  
امرأة بخبار طلقت وان تزوجها في غير بخبارا ثم نقلها الى بخبارا خلت المشرع فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم  
لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذه التزوج بخبارا رجلا قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي  
طالق وليس لفلان رقت اليدين بنت فمجاوت لمبنت فتزوجها اهلالت قالوا لا يثبت في مبنية وبنية متروا قيام

البت وقت اليمين ولا يرقل في اليمين ما يحدث بعد اليمين كما لو حلفت ان لا تزوج من اهل بيته المار وليس قل  
الار اهل ثم سكتها ثم فترج الخاف منهم امرأة لا يثبت في يمينه وشتر لا وجود الابل وقت اليمين الا ان هذا ابو ابي  
قول محمد بن قول الخيفة ولو يرفع في رجل فخره ليس <sup>بما</sup> كما ويأخذ بده كمال حلفت ان لا يكلم ابن  
فلان ليس فلان ابن ثم ولد له ابن وكله الخاف يثبت في قول الخيفة وابي يوسف روج ولا يثبت في قول محمد بن قول  
وامر لا تزوج امرأة من اهل الكوفة فترج امرأة من اهل الكوفة ولدت بعد اليمين حلفت فترج من بين بني ابي بن  
فلان لان اهل الكوفة قوم لا يحبون فلم يكن الحال على اليمين غيبا بجهة من جهة الابل بل الحال على اليمين محسني في الكوفة  
فيه قل في هذه اليمين الموجود بعد اليمين ووقت اليمين بخلاف بنت فلان لان شبه الحال على اليمين غيبا بجهة من  
جهة بنت فلان فيه دخل فيه الموجود ولا يحدث ولو حلفت ان لا تزوج من نساء اهل البصرة فترج جارية  
ولدت بالبصرة وقتاً بالكوفة وادخلت بها وقت الحلف في قول الخيفة لان عنده المعبر في هذا الولد  
رجل حلفت بالفارسية ان لا تزوج من نزاو فلان فترج ابنة بنت فلان قال الحنفية في يمينه لان هذا الاسم  
في العرب يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلفت ان لا تزوج من اهل بنت فلان فترج بنت بنت  
فلان لا يثبت لان هذا الاسم لا يتناول اولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة ما دلت بالكوفة فهي طالق  
فطارق الكوفة ثم ما دلتها وتزوج امرأة لا تطلق لان اليمين كانت موقفة ما دام بالكوفة فاذا فارق الكوفة انتهت  
وان فارق الكوفة بنفسه وبقي طلق بها لا يثبت ايضا الا ان يخبرى هذا مطلق بها رجل قال لا يزوج  
امرأة ما دلتها حين فهي طالق فترج امرأة في حيواتها طلق وان تزوج اخرى في حيواتها لم تطلق لا ذكرنا ان  
قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة اتزوجها ما دلتها طالق او قال بالفارسية هر زن که  
بخوابم طاق كل امرأة تزوجها في حيواتها وان مات احد لا يزوج اياها فكان نوى ان لا تزوج في حيوة احد  
انهم على ما نوى وذكره الرزوي ان لا تزوج في حيواتها جميعا كان على ما نوى وان لم يكن له يمينه فيحيي ان لا يبعي اليمين بعد  
مرت احدهما كما لو حلفت ان لا يكلم اخره فلان وكلهم احدهم لا يثبت رجل حلفت ان لا تزوج امرأة فترج نصبة بنت  
في يمينه ولو حلفت ان لا يكلم امرأة وكلهم بصية لا يثبت في يمينه رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق  
فطلق امرأته بانما تم تزوجها لا تطلق لان الحال على اليمين غيبا بجهة من جهة الزوج فكان اليمين على غير ما ذكره الرزوي

لو حلفت ان لا يطأ امرأة وطئها رجل كان له ان يطأها او اماره رجل حلفت لا تزوج من امرأة شهاوة  
 شاهدين يكون سدا لان الخلع لا ينفقه وان الشاهدين فلا يمدنها بهما ولا جرم لمتزوج شهاوة ثلثة من الرجال كان  
 حاشا رجل قال لا امرئ من ان خطبتهما او تزوجها فاما طالق فخطبها ثم تزوجها فلا يخلت لاذكرنا في المرأة الواحدة  
 وكذلك في المراتين رجل يعلم انه كان حلفت بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالواقعة الميعين او  
 لم يكن فمتزوج امرأة لا يخلت في يمينه لانه شك في صحة الميعين فلا يخلت بالشك رجل قال ان تزوجت امرأة  
 الى خمس سنين طالق فمتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان الميعين لا ينتهي قبل مضي السنة الخامسة الا يدري  
 الا يدري انه لو اجداره الى خمس سنين كانت السنة الخامسة داخله في الاجازة رجل قال انك من خبر والدي  
 ما لم تشرب فاطمة فكل امرأة تزوجها فاني طالق فاكل ثم تزوج فاطمة طلقت لانه لا اكل قبل كحل فاطمة صار قائما  
 عند الاكل كل امرأة تزوجها فاني طالق فاذا تزوج فاطمة بعد الاكل طلقت ولو قال كل امرأة تزوجها ما لم اتزوج  
 فاطمة فاني طالق فامتنعت فاطمة او غابت فمتزوج غيرها طلقت في اليقية ولا تطلق في الموت اما في اليقية لانه تزوج غيرها فامتنعت  
 حال بقا الميعين فخلت في يمينه وفي الموت لا يخلت في قول الخفيفة ومحمد لان عندها يمينه بطل في الموت فلا يخلت بعد ذلك  
 رجل قال ان تزوجت فلا تمني طالق فزوجه ما مضى لي بنيرانها ثم اجاز المرأة بعد ذلك طلقت وقبل مضي ان تطلق  
 لانه حلفت ببقاء الفضولي والمرأة ليست في كحل قبل الاجازة فخل الميعين لا الى خرا فلا تطلق والصحيح انها تطلق لان  
 كحل الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يخلت قبل الاجازة ولهذا لو حلفت ان لا يتزوج فمتزوج امرأة تزوجها ما مضى لي  
 لا يخلت قبل الاجازة رجل حلف ان لا يتزوج فلا تمني او حلفت ان لا يتزوج امرأة فمتزوج امرأة كحلها فاسدا  
 ثم فارقتها ثم تزوجها كحلها جازا كان حاشا لان بالكحل الفاسد لم يخلت فخلت بالكحل الصحيح رجل حلف ان لا يتزوج  
 امرأة ثم ضمن فزوجه ابوه امرأة لا يخلت الحالف بتجملات الكل رجل بالكحل ثم حلف ان لا يتزوج ثم تزوج كحلها  
 امرأة كان حاشا رجل قال اگر من دختر خویش را کسی دهم برفی یا روادارم یا کسی دهند فیکه کذا فاحلته في ذلك  
 ان يوكل البنت رجلا بالكحل الحاشا بالتمتع فزوجهما الوكيل ويقول الاب لا اجبرها بصنوع خيبر الكحل فلا يخلت الاب  
 رجل حلف ان لا يزوجه ابنة الصغيرة فزوجهما فضولي فاجاز الاب بالفعل لا يخلت كما لو حلف ان لا يبيع فباعه بغير امره  
 غيره ونقض الحالف الثمن لا يخلت في يمينه رجل قال لا امرأة كل امرأة تزوجها فقد بعت طلاقها مك به بهم ثم

تزوج امرأة ففان التي كانت حينئذ غير مكنت اوقات طلقها اوقات اشترت طلقها طلقها التي تزوجها  
قلت بكنح غير انك اوقات اشترت طلقها طلقها التي تزوجها وان فان التي كانت عنده قبل ان تزوجها انما  
قلت لا يصح تزوجها لان ذلك قبول قبل الاجاب رجل قال هرزني كه در بوزد ناسي سال هارزد وي مطلق ودي  
ماستفقه به اليمن اولم يوشيا لا تعلق التي كانت عنده وقت اليمن لان المراد من هذا في العرت ما يستفقه به  
اليمن قال الفقهاء ابو الليث في قوله كل امرأة تكون لي وقوله كل امرأة اتزوجها سرا وان توي من كانت في كنفه  
ومن تزوجها بعد اليمن في تلك المدة سحت فيه لانه توي من يكون في كنفه وقت اشترط ان كانت اليمن معلقة  
وتوي الحالية غير ما يستفقه به اليمن دخل الحالية في مية يحكم اليه ومن تزوجها بعد ذلك يحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام  
يتناول ما يستفقه به ظاهر الحكم كالك صحت اليمن ما يستفقه وكذا لو قال هرزني كه اورا بود ولم يرتح ولو قال هرزني  
كه او را بود وانشاء قال شأنا وشأنا فيخرج بناء الاول في الوجه سران لان قوله وانشاء لا فائدة اللفظ الاول  
فانما تغير به حكم الاول وقال شأنا وشأنا فيخرج بناء الاول في لانه لانه الامانة الاول فغيره  
يصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء الثاني ان يصح اليمن في قول جقيقة رضي كما لو قال عية وانت حر وانشاء  
او قال لامرأة انت عاتي ثلثي ثلثي انت امة يصير المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء  
ونزيل الطلاق والعتاق والصحيح ما قال شأنا وشأنا لان تصحيح الكلام واجب ما لم يكن واما ان تصحيحه بان يحيل  
انما في ما كره الامانة الاول ولو كان لغوا فليس كل نحو يكون فاصلا لا يري ان الرجل اذا قال لامرأة عاتي فخرقة  
انت طالق بافانته ان دخل المدا يصح اليمن ولا يصير المدا فاصلا ولو قال هرزني كه بخوابه ووجود وانشاء  
كه فلان كاز كننه قالوا منهن امة الامانة انما تثبت بكون لغوا يصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم يتوابعه الفظ  
الاخرين الحالية فان توي ذلك ينبغي ان يصح فيه ويصح اليمن وفي موضع الذي يصح تعلق الطلاق بالتزويج  
لو ارد ان يدخل في كنفه امرأة ولا تعلق فله طهر يقان امة بها كنفه الفصولي والابانة بالفعل وانما في نسخ  
اليمن والاول في زمانا اولي وهذا ظاهر وان اراد الحالت ان يزوج فضولي فجاء الى عالم وقال من سوكند  
خودده ام برين به نوبه وبكنه فضولي حاجت است مرا فزوجه العالم امرأة فاجاز الحالت بالفعل لا يثبت  
لو قال الحالت بجماعة مرا بكنه فبكنه فضولي حاجت است فزوجه واحد من الجماعة امرأة فاجاز الحالت

واجاز الحالف بالفعل وكذا لو قال بجماعة کسی میاید کم ازنی خواهد بجزو ولا يكون ذلك تركيلا لان التوكيل لا يعمد الى اطلاق  
ولو قال لرجل انبراي من عقد فغضرتي قالو يكون ذلك تركيلا فاذا تزوج الامور حرجت وان اراد الحالف ان يحجر عده  
بالفعل حجرة بسوق مهر لا تقبل ولا تبس كيلا يكون ابتداء الفعل قبل فساد النكاح وان بحث اليها ببطيئة او بدنية لم يكن  
اجازة حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك عطلت وان بحث اليها بالمهر ثم اجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بحث الهدية  
والبطيئة ليس من خصائص النكاح والحكمه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمترته او لاجنبيه او لغيره ان يزوجني كونه  
ممن نكحت تطلق كان باطلا لانه ما اضاف الطلاق الى سبب الملك فلم يصح ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي  
انني طالق فزوجته فغضرتي فاجاز الحالف بالفعل قالوا انه او قول كل امرأة تزوجه سواء لان لدخول المرأة في النكاح سببا  
واحدا وهو النكاح كان ذكر الحكم كذا سبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة او تزويج ولد حرة كان ذلك اقرارا بالنكاح  
الامام اما طريق فسخ اليقين لو ان فسخي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فمضى طالق ثم انتم جارا الى القاضي فطلب منه فسخ اليقين  
فامكان القاضي حيفا لا ينبغي له ان يفسخ بينه لانه قضاء بخلاف رايه لكن القاضي النكاح ما دون ما في الاستحسان ان يبحث  
الحالف الى شغوى المذهب ولا يامر بالموت اليه يفسخ اليقين لانه كما لا يجوز للقاضي ان يقضي بخلاف رايه لا ينبغي له ان يامر  
غير بذلك لكن يامر بالموت اليه ان يسمع خضوعها ويقضي بنكاحها بعد ذلك النكاح القاضي الاول او الثاني اخذ لذلك  
لا يصح فسخه عند الكل ولا يفقد مضاده وان اخذ القاضي امر الكاتبة ان اخذ زيادة على اجر المثل فذلك وان اخذ  
معه اجر المثل فذلك لا يمنع صحته الفسخ والاو الى ان لا يافذ واذا جاز الحالف الى القاضي الثاني في كتاب القاضي الاول  
لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ الا بحضر من الخصم خضوع نفسه للمرأة التي تزوجه فمضى على الحالف انها امرأته وان  
تزوجها بانه دينار عليه اداء مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والنفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجهها  
بانه دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأة فمضى طالق فتزوجتها بوقع عليها الطلاق قبل الدخول  
اليقين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضي الحكم بها النكاح فيقول القاضي حكمت بطلاق اليقين  
التي ذكرتها وبقاء النكاح بينكما فيفقد مضاده وتخلل المرأة للحالف ولا يمتنع فسخه الى افساخ القاضي وان افسخ  
كان احوط وان كان الحالف عده على هذه المرأة ايمانا بان قال لها مرارا ان تزوجك فانت التي اوقال كلاما تزوجه  
فانت طالق او قال اذا تزوجت امرأة فمضى طالق قال ذلك مرارا فاذا حكم بقيام نكاح هذه المرأة يفسخ الايمان



كأهلهم قتلهم ولو كان قال لامرأة اذ تزوجك فانت طالق قال لامرأة اخرى اذ تزوجك فانت طالق فترجى  
واحدة منها فتنسخ القاضي البين في واحدة وحكم بقيام الحاحها لم يكن ذلك مخافى من غير ماضى فترجى اخرى  
تطلق في قتلهم وكذا لو كان ذلك في سنة وان عقد بينا واحدة على كل النساء بان قال لكل امرأة اترجى  
فهى طالق فتنسخ في امرأة واحدة قبل السنة على الاطلاق ما على سنة ذكر ما فى استحقاق رجل قال كل عبد ملك  
فهرج ملك عبد اقام العبدية على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم ملك عبد آخر لم يحتاج العبد الى  
الى اقامة البينة على البين قال على قول محمد لا يحتاج وعلى ابى يوسف رج وهو رواية عن اخيه يجرى  
والاكثر المشايخ في سنة الطلاق على قول محمد هذا كالأودى رجل على رجل انه وكيل طلاق الغائب في جميع عقود  
وضومات مع الناس والغائب على المدعى عليه كذا واما اقامة البينة على ذلك ونفى القاضي بالوكالة العادة فان  
لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غيرهم آخر رجل قال لامرأة اذ تزوجك فانت طالق فترجىها وطلقها ثلاث  
ثم انها رقت الامر الى القاضي لينسخ البين فان القاضي لا ينسخ لانه لو نسخ تطلق ثلاثا بالتخيير بعد الكتاب  
فلا يفيد ولو ان خفي على الطلاق بالتزويج فترجى امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي لكن سال شفوى المذهب  
فانطلق وقوع الطلاق لا ينفى للحال ان يات بقبولها ويشرك به لانه عليه الاخذ بقول علماء شيوخ لا يقول  
اصحاب الشافعى رج وقولهم لا يكون حجة في حقه ولو ان امرأة مع الرجل حكما رجلا لحكم بينهما في هذه الحادثة  
الحكم حكما حقيقيا لا ينفذ حكمه والحكم شفوى ما اختلفوا فيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة القوى والصحيح  
انه ينفذ حكمه عليها كذا ذكر شمس الأئمة المحل الى رج ان حكم الحكم في المجتهدين نحو الكتابات والطلاق المضاف  
وغير ذلك فانه ليس لاحدهما ان يرجع حكمه بعد ذلك قال رج وهذا ما لم يرد ولا ينفى كذا تجا سريه اليه  
ولا يجل ذلك استئذان من القسرى في جوار حكم الحكم وان حكم رجلا ولم يعلمه انها حكاه في هذه الحادثة  
الا انها اختصما اليه حكم الحكم منها على قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان الحكميم ثبت بغير العلم ولو ان المحالين  
ترجى امرأة فلم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزوجه آخر من غير علم الزوج الاول ثم رجع الامر الى القاضي  
واختصما اليه فنفى القاضي بطلان البين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني يفسد من القضا  
للاول وليس نسخ بين الخات من ابطال النكاح الثاني واصل علم فصل في تحريم الجلال رجل قال

قال كل حل على حرام او قال كل حلال او قال كل حلال لغيره او قال كل حلال للمسلمين وامرأة ولم يشترطوا اختلافه قال الشيخ  
المامون ابو بكر محمد بن الفضل والحق ابو جعفر والابو بكر بن الاسكندر  
والابو بكر بن سعد راجح تبين منه امراته

بتطليقة واحدة وان نوى ثلثا قلت وان قال لم نؤيد الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفا ولهذا لا يختلف به  
الا الرجال فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطليقة واحدة وان كن ثلثا لم يصح على واحدة واحدة بانته وان حلفت  
بهذه اللفظ النكاح فقل كذا وقد كان فحل وامرأة واحدة او نوسة بين جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزم شئ لانه  
جعل بينا بالطلاق ولو جعلنا بينا بعد نوى غموس وان حلفت بهذا على امرئ لم يستقبل فحل ذلك الفعل وليست له امرأة  
كانت عليه كفارة ليعين لان تحريم الحلال عين وهذا القول غير حرام استمر ايا توخى كفتن ثم كلمه كانت عليه كفارة  
اليمين كما لو قال واحد لا احكم فلانا واتجنا بنت له امرأة وقت اليمين فمات قبل الشتر او بابت لا الى عدة ثم باشر  
الشتر لا يلزم الكفارة لان بينة انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امرأة وقت اليمين فشرع امرأة  
ثم باشر الشتر اختلفوا فيه قال الحق ابو جعفر راجح تبين المترددة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عية حلفت بينا باسم  
تعالى وقت وجودها فلا يصح طلاقا بعد ذلك ولو قال هر چه بدست راست گيرم نهو يمين بالطلاق وان لم ينفذ ولو  
قال هر چه بدست چپ گيرم لا يكون طلاقا الابائية لانه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقا وان نوى لانه لا عرف  
فيه ولو قال هر چه بدست راست گيرم نه ام بر من حرام قالوا هذا كقول هر چه بدست راست گيرم ولو قال هر چه بدست  
گيرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا الابائية وقال بعضهم هو في العرف كقول هر چه بدست راست گيرم رجل قال  
لامرأته انت على حرام وعنه الحرام طلاق الا انه لم يرد الطلاق طلفت امرأته لانه لا كان طلاقا عنده كان ناديا به  
الطلاق ولو قال لامرأته انت معي في الحرام فهو كقول انت على حرام حرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فلت كذا فانت  
امى ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزم شئ رجل قال زن من حرام است واكر نه حرام است دي كافر است ولم يشترط  
قالوا يكون مرييا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته انت على حرام يكون مرييا  
وفي العرف نه الطلاق فلا يكون مرييا رجل قال لامرأته مرتين انت على حرام ونوى بالاول الطلاق وبان نية اليمين فهو على  
مانوى لان عند تعدد اللفظين يكون تصحيح النية ولو قال لامرأته لا انتا على حرام ونوى الثلث في احدتها والواحدة في  
احدهما والواحدة في الاخرى فيها خالفان فكلما في قول ابى يوسف راجح وقال ابو حنيفة راجح هو على مانوى وعليه الفتوى

قال ملائكة رضى ودينه ان يكون قول محمد صلى الله عليه وسلم اذ انزل الله عليه رضى ودينه  
في احد هما وفي الاخرى العين عند ابى يوسف رضى الله عنهما وعلق عليها وعند جابر بن عبد الله ان يكون كالمزني ولو قال ثلث نفر  
على حرام وفي الثالث في الرأفة وفي الثانية العين وفي الثالثة الكذب قالوا اطلاق ثلث قال رضى ودينه ان يكون في  
على قول ابى يوسف رضى الله عنهما في قولها فهو على ما نرى رجل متعلق به يد وراحم فقال هذه الرأفة على حرام ثم انشأ  
بها شيئا حسنا وان رضى الله عنها او تصدق بها لا يباحث لانه لا يرد بهذا العقد في تحريم جميع التصرفات وانما يرد به ما يخص  
بالرأفة غايبا وهو منسأه ولو قال هذا المحرم على حرام ثم شرها اختلف فيه ابو حنيفة وابو يوسف رضى الله عنهما قال احداهما يلزم  
الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه اخبرها بمرادها في دفعه والعنفى على انه ينوى في ذلك ان يابو به الخبر لا يلزم الكفارة  
وان اراد به العين لم يرد وقد عدم الزية لا يلزم الكفارة رجل قال طلاق امة على حرام ثم قال وفيه بدست راست  
كسر بر من حرام ان كان كاره ام وقد كان فعل ذلك قالان من روضة لان العلق يامر في الماضي بخير فاذا بان  
بالاولى لا يلحقها الثانية والكلان العلق يامر في المستقبل ثم بان شر طريق عليها اطلاقان رجل قال لامرأته في حال  
او الرضا انت على حرام فاحتمى منى رضى الله عنها واحدة بانتهى الطلاق او لم يرد ذلك قال لامرأته مشبهة مشبهة حرام  
حرامى وقال ما اردت به الطلاق لا يصدق فتاوان قوله مشبهة وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا اطلاق ثلث لان الرأفة قبل  
مشبهة رجعية فاذا كره ذلك يقع جحيمان ويقع الثالث بقوله حرامى حرامى فصل في الطلاق الذي  
يكون من الوكيل او من المرأة رجل جعل امرأته مبيدا في الطلاق فقاتل زوجها اطلقك كان باطلا  
كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو اضافت في المجلس انت على حرام اوقات انت منى بان اوقات انا عليك حرام  
اوقات انا بان ملك بانتهى بطلان كمال الوضوء المحرم الى نفسه ولو اضافت انت بان ولم تقل منى اوقات  
انت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بنونة المرأة والمحرم عليها غايبا لا يكون لا يرد ذلك ملك الكفاح فيقع به الطلاق  
مخلاف البنونة المطلقة والمحرم المطلقة ولو اضافت دست بازو دشم ولم تقل خوشن رضى الله عنهما اطلاق كما لو قال لها انت  
وذكرى الطلاق فانت اخبرت به الطلاق ولو قال لها انت اخبرى فانت اخبرت ثم قالت غيبت نفسى النحان ذلك سيف  
المجلس خلقت وصدت والختان بعد القيام من المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها ملك الاثنا راد انت في المجلس  
فيقبل قولها بخلاف ما بعد القيام من المجلس رجل جعل امرأته مبيدا لا يصير الامر مبيدا ما لم تملك حتى تطلقت نفسها قبل

قبل العلم لا يتبع رجل قال لامرأته امرنا في بيديك او قال لها اطلقني اميتنا في ثقت فخلعت نفسها لا يتبع وقد ذكرنا رجل  
قال لامرأته امرنا في ثقت فخلعت نفسها لا يتبع او قال لها اطلقني اميتنا في ثقت فخلعت نفسها لا يتبع وقد ذكرنا رجل  
فماست عن مجلسها خرجت الامر من يدها حتى اطلقت نفسها لا يتبع لان توكل المرأة بجلاتها تعريض فيقتصر على المجلس والطلقات  
لقد دافى المجلس ان ابراهم عن المهر ولا طلقت وان لم تراه لا تطلق لان التوكيل كان معلقا بشرا لا البراءة رجل قال لامرأته  
امرك بيديك الى عشرة ايام يكون الامر بيدي من وقت التكلم الى عشرة ايام باساعات لان الامر بيدي ما يحتمل الزمنية وكانت  
كلمة الى الغاية تخلت بالوقال انت طالق الى عشرة ايام فانها تطلق بعد عشرة ايام لان الطلاق مما لا يحتمل الزمنية فكانت كلمة  
بمعنى يده ولو قال امرك بيديك الى عشرة ايام ونزى ان يصير الامر بيدي بعد عشرة ايام صحته فيما بينه وبين الله تعالى لانه نرى  
ما يحتمل لفظ الا انه خلعت الظاهر فلا يصدق قضا ولو كذلك لو قال لنزى امرأته سيته بيديك الى سنة كان الامر بيده الى سنة  
ولا يبقى بعد معنى السنة علم بذلك او لم يعلم ولو جعل امرأته بيدها شهر او سنة فزوت الامر او اختارت زوجها او قال لا فدا  
الطلاق بطل الامر بيدها او قال ابو يوسف سرح يكون الامر بيدها في مجلس آخر ولو قال لها امرك بيديك اذا شئت او متى شئت  
كان الامر بيدها مرة واحدة في ذلك المجلس غيره ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها ولا يبطل بالقيام عن المجلس ولو  
قال لها امرك بيديك كلما شئت كان الامر بيدها كلما شئت حتى تيمم الف فان تزوجت بعد الفك نزوح آخر ثم عادت الى  
الاول لا يكون الامر بيدها ولو شئت مرة واحدة وطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها مشيئة فيما بقي من الفك ولو شئت  
مرة واحدة وطلقت ثم تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثقت فخلعت  
مستقبلا في قول الجعفي والابن يوسف سرح وهي سلة الهدم ولو قال لها امرك بيديك في هذه السنة فخلعت نفسها  
ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول ابن يوسف سرح وفي قياس قول الجعفي في قول ابن الجار ولو قال لها امرك  
بيديك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول الجعفي في قول ابن الجار  
امرك بيديك اليوم وغدا بعد غد فزوت في اليوم بطل كل واحد ليس لها ان تعارض نفسها بعد ذلك وذكرنا في الروايات بها ان  
في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها امرك بيديك اليوم وبعد غد فزوت في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول الجعفي  
سرح وكذا الروايات في اليوم ابطلت كل ذلك ولو قال امرك بيديك اليوم وغدا فزوت في اليوم بطل الامر لان  
هو الوقت الذي نفوه به اولا فيبطل بالرد كما لو قال انت طالق اليوم غدا كان ليعاها للرجال رجل قال لامرأته امرك

[illegible]

طلقت نفسي ثلث نخوت لم لا يكون اجازة لفعل المرأة لاننا نقول قول الرجل نخوت تحتمل الاستهزاء فلا يحل اجازة  
بالثلاث امرأة قالت لزوجها من ركيل فوسمته فقال هي فعالت طلقت نفسي ثلث فقال الزوج بالغايسة فزبر من  
حرام كشتي ما راجد ابايدش ففتر قائم راود الزوج ان يراجها قال يسأل عن خيته ان قال غيت به الركيل بالطلاق و  
لم انواله وتبين لواحدة فبهذا الجواب انما يصح على قول ابى يوسف ومحمد رحمهما على قول اخيه في قول لا يقع شئ  
وعليه الفتوى امرأة قالت لزوجها اتريد ان يطل نفسي فقال نعم فقلت طلقت نفسي فكان الزوج نوى تفويض الطلاق  
اليها طلق واحدة وان عني به لك طلقتي فكذلك ان استطعت لا تطلق رجل قال غيره اتريد ان تطلق امرأتك ثلثا  
فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك قالوا تطلق ثلثا والصحيح ان هذا ما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد  
الرجل تفويض الطلاق اليه رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الركيل ثلثا فكان الزوج نوى بالوكيل الركيل بالثلاث طلقت  
ثلثا وان لم يزل الثلث لا يقع شئ في قول اخيه في رجل قال غيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقك بان يقع  
واحدة رجعية ولو قال الوكيل انبتها لا يقع شئ وكذا لو قال لوكيل طلقها فطلقها بانها قال لها الوكيل ان طلقها فطلقها  
رجعية يقع واحدة بانها رجل قال غيره طلق امرأتى بين يدي ائني طلقها بغير محض من اللع لا يقع الطلاق لان قوله  
بين يدي ائني خرج على رجة المستعمرة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهر فطلقها بغير محض من الشهر  
يقع وهو كما لو وكل غيره بيع عبده وقال يبيعه وهو بطل غير شهود وجاز خلات ما لو قال لائمه الاشبهوه فانه لا يجوز البيع الا  
بشهود ورجل قال غيره لا انهاك عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك وكذا لو قال لا انهاك عن التجارة يكون اذا ما في التجارة  
لان قوله لعبده ذلك لا يكون بدون ما رآه بيع وشترى ولم يره وقد يصير ما دون في التجارة فبها ادلى ولو رآى انما  
يطلق امرأته فلم يره لا يصير المطلق وكذا لا يقع الطلاق كذلك فبها رجل قال لامرأته امرك بيدك فعالت اخرت  
نفسى كطهر ائني قال بعضهم يقع الطلاق لان هذا الكلام فوق تفويض الطلاق اليها وهذا الجواب انما يصح اذا نوى تفويض  
الطلاق اليها فان جعل امرأته لا يكون تفويضا للطلاق الا بالنية اذا جعل امرأته بيد بخون وجبى فصل صح وليس زوج  
ان يربح عنه رجل جعل امرأته بيد رجلين لا يفرز احدهما بالطلاق ورجل قال لامرأته امرك بيدك في هذه السنة  
ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكشي رحمه الله ان الامر يكون بيد ما في تلك السنة  
في قول اخيه في رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كما

لو وكل رجلا بالطلاق فخرج الوكيل مطلقا والصحيح انه ينفذ الطلاق رجل قال لا خير وكلتكم في جميع اموري مطلق الوكيل  
امرأة متعلمة انه يصح انه ينفذ وفي الفتاوى النافذة ابى جعفر رجل قال نيرة وكلتكم في جميع اموري وانتم  
ستام نفسي ثم لم يكن الوكالة عاتة فان كان امر الرجل مطلقا ليست به عاتة سرودة فالوكالة باطلية وان كان الموكل باجرا فنصف  
التوكيل الى التجارة قال روح ولفظ وكلتكم في جميع اموري التي تجوز به التوكيل كانت الوكالة عاتة في ابيا عات و  
الاجارات والاختار وكل شئ وعن محمد روح وقال هو وكلي في كل شئ عاتة فخصه كان وكيلاني ابيا عات ولفيات  
والاجارات ومن اتبعه مع انه يكون وكيلاني في المداومات دون الهبة والعتاق وقال هو لا نارضوكم انكم في حال  
تذكركه الطلاق فان كان في حال تذكركه الطلاق يكون وكيلنا بالطلاق رجل كره السلطان ميركله بطلاق امرأته فقال  
الرجل فحاشا الضرب والجس انت وكلي ولم يرد على ذلك فظن الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم اكله بطلاق امرأتي قالوا ذلك  
منه ذلك ويصح الطلاق لانه اخرج الكلام جوابا في خطاب الامر والواجب يضمن اعاده في السوال رجل قال نيرة بطلق  
امرأتي هذه او اضمن مجدي هذا او برة فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق والعتاق وغيره الا في فصل  
رجل قال نيرة ارضع هذا الثوب الا فلان فانه يحرم الامر على دفع الثوب لان في الثوب والثمن العين يجوز ان يكون الثوب  
امانة عنه الامر فبطلت الامانة امانا في الطلاق والعتاق وغير ذلك انما امره بالعتق في ملك الامر وليس على الامر  
اعتاد الطلاق والعتاق فلا ينفذ على الوكيل رجل اراد السفر فكل رجلا بطلاق امرأته ثم غلبه غير محض من المرأة ان لم يكن التوكيل  
بطلب المرأة صح غرضه وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك غرضه الا يجبر منها كما لو وكل رجلا بالخصومة بطلب الخصم فانه  
لا يملك النزول غير محض من الخصم وقال شيخ الامام شمس المائنة السرخسي صح انه يملك غرض الوكيل بالطلاق وان كان  
بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة فملك الزوج اخراج الوكيل من الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق  
وقال كلما غرتك فانت وكلي قال بعضهم لا يصح فيه التوكيل لان فيه تمييز حكم الشرع وهو الزام باليمين لا الزام وقال بعضهم  
يصح التوكيل ولا يملك غرضه لانه كلما غرتك فانت وكلي وانه لا يملك غرضه الوكالة وقال شيخ الامام شمس المائنة السرخسي صح انه لا يملك  
النزول ثم اختلف في طريق النزول قال شيخ الامام شمس المائنة انما قال غرتك عن جميع الوكالات فينزول ويصير ذلك الى  
المطلق والمفوض وقال بعضهم يقول غرتك كما وكلتكم وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وغرتك من الوكالات  
المعلقة مبسوطة وكلتكم زوجها المطلق ليراضيها بخلاف صديقه فقال الوكيل محض من الشهود فلا يبارك او ذواته وبار

وإنما قال أبو القاسم الصفار سرح الصحيح المكيح قال وقوله بازاء وروى قوله بازاء وروى سواء رجل وكل رجله مطلقا  
أمرأة مطلقا أحدهما مطلقا لأنه أنى ببعض العرب رجل وكل رجله مطلقا امرأة مطلقا لأنه أنى ببعض العرب رجل وكل رجله مطلقا  
الحال ولا إذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الكاكت حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق رجل وكل رجله  
مطلقا امرأة ثم طلقها المكيح بالثا أو جها ثم طلقها المكيح مطلقا المكيح واقع ما دامت في العدة ولا يغزل ثبابة المكيح  
إذا لم يكن طلاق المكيح بال فان طلقها المكيح حتى تزوجها المكيح قبل انقضاء العدة ثم طلقها المكيح يقع طلاقها  
فان كان المكيح تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها المكيح يقع طلاق المكيح وكذا لو ارادت الزوجة أو المرأة والعا  
بأحد ثم طلقها المكيح مطلقا المكيح واقع ما دامت في العدة وأن لم يكن المكيح جازا لم يرد قضى القاضي للحاجة بطلان الكاكت  
حتى لو عاد سدا وتزوجها ثم طلقها المكيح يقع طلاق المكيح ولو ارادت المكيح والعا بأحد كان على الكاكت وأن لم يكن  
يدار الحرب إلا أن يقضى القاضي بخلافه لأن قضاء القاضي بالحاجة ينزله المكيح في كل غيرة أخا تزوجت فلكا مطلقا  
وتزوجها كان المكيح أن طلقها كان تعلق الكاكت بأحد طبعها ولو وكل غائبا مطلقا امرأة مطلقا المكيح قبل أن  
يعلم بالوكالة مطلقا باطل لأن الكاكت لا يثبت قبل العلم رجل وكل رجله مطلقا امرأة فرد المكيح ثم طلقها لا يقع  
طلاقه وأن سكت المكيح ولم يقبل ولم ير حتى طلق المكيح يقع طلاقه استحسانا رجل قال لغيره أنت وكيلي في طلاق  
أمرأتى أن شارت أو هبت أو ارادت لم يكن دكيا حتى تشاء المرأة في مجلسها لأنه مطلق المكيح مشبهة بقصر على مجلس  
كما لم يعلق الطلاق مشبهها أو اشارت في المجلس بصير وكلا وان قام المكيح عن المجلس قبل أن يعلق بطلان الكاكت و  
قال بعض العلماء لا يعلق لأن المكيح بالشرط عده وجودا بشرط كالمجلس في غير مكانه قال بعد مشيها أنت دكيا في طلاقها  
فلا يقصر على المجلس قال الصحيح جواب الكتاب لأن خبرت الوكالات بالطلاق بناء على ما فوض إليها من المشيئة ومشيها  
تقصر على المجلس فذلك الكاكت ولو قال لغيره أنت دكيا في طلاق امرأتى أن شئت تشاء في المجلس فهو جاز وان  
المكيح عن المجلس قبل أن يشاء بطل المكيح لأن تعلق الكاكت بالمشيئة يكون بالكاكت بطلان الطلاق بالمشيئة رجل قال  
لغيره أنت دكيا في طلاق امرأتى على أني بالخيار كذا أيام جازت الكاكت وبطل الخيار وكذا لو بشرط غيري لغيره في الكاكت  
جازت الكاكت وبطل الخيار وكذا لو وكل بالامسوى بالطلاق وبشرط الخيار في الكاكت صححت الكاكت وبطل الخيار رجل  
لأنه شدة فقال لغيره طلق امرأتى مطلق المكيح إحدى سائر غير منها أو قال طلق امرأتى جاز يكون البان



[illegible]

المرئيات حالاً واذا قلت الذرة قلت لا يقع شئ ولو قال غيره قلت امرأتي ثلث لست فقال لها الوكيل في مهر  
لم يجابها فيه انت حالاً ثلث لست يقع الحال واحدة ومثل الباقي ومثل على قياس قول جنيته وخرجني ان لا يقع شئ  
لانه امر برباط واحدة في كل مهر وعند الامر بالواحدة اذا وقع الثلث لا يقع شئ والاصح ان يقع واحدة في كل مهر  
بالخلات لان عند جنيته مع غير المرافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لا غيره قلت امرأتي ثلث فقلت لها المهر  
وكذا لو قال لا غيره قلت امرأتي نصف فقلت فقلت لها الوكيل فقلت لا يقع شئ وانما وجدت المرافقة من حيث اللفظ  
يقع واحدة رجل قال لا غيره قلت امرأتي ثلث لست بالثالث فقال لها الوكيل في وقت لست انت حالاً ثلث لست بالثالث  
فقلت بغير واحدة بثلث الثالث فان طلقتها الوكيل في الطهر ان في طليقتها بثلث الثالث فقلت يقع اخرى غير شئ وكذا  
لو طلقتها الثالثة في الطهر الثالث ولو طلقتها الوكيل ولا تطليقة بثلث الثالث ثم تزوجها الزوجه ثم طلقتها الوكيل فقلت اخرى  
بثلث الثالث يقع الثانية بثلث الثالث وكذا الثالث على نه الوجه انه لو كل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق  
اذا لم يكن بالطلاق بالان ولو وكلها بالطلاق وقال لا يطلقها احد كايه وان صاحبه مطلقها احد ثم طلق الآخر اطلق احدهما و  
اجاز الآخر لا يقع شئ ولو وكلها بالطلاق بالان لا يفرد به احدهما وكذلك في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج  
او من قبل المرأة ولو قال رجلين طلقاها جميعاً ثلث فطلقتها احدهما واحدة ثم طلقتها الآخر فطلقتين لا يقع شئ حتى يجيها على الثلث  
الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بالان لا يفرد بطلاق الموكل مطلقها الموكل بائناً او بغيره ويكون الوكيل ان يطلقها بعد ذلك بائناً  
في العدة واذا انقضت عدتها فغيره حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقتها الوكيل لا يقع شئ ولو تزوجها الموكل  
قبل انقضاء العدة ثم طلقتها الوكيل يقع رجل قال لا غيره قلت امرأتي طليقة بالث درهم فقلت  
طلقت واحدة بالث درهم وكان ذلك غرضاً للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل او لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه ثم طلقتها  
الوكيل فطلقت بالث فقلت لا يقع شئ لانه انفرد بطلاق الموكل بطلق امرأته طليقة بائناً ثم قال لا غيره فطلقتها بالث  
فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوجه في العدة ثم طلقتها الوكيل بالث فقلت طلقت بالث وان لم تزوجها الزوجه قبل طلاق  
الوكيل فطلقتها الوكيل في العدة واحدة بالث فقلت يقع عليها تطليقة غير شئ بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بالث ثم طلقتها  
الزوجه بالث ثم طلقتها الوكيل بالث لا يقع شئ من طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوجه يكون توكيلاً  
بطلاق يوجب المال فاذا طلقتها الموكل بالث بعد التوكيل لا يتصور طلاق يوجب المال فغيره الوكيل ضرورة اما اذا وكل

رجله يطلق المباشرة ما عدا ذلك بطلاق نكاحه انقضت بالطلاق لان الزوج لا يملك ذلك  
 وقت التوكيل فاذا اتى الوكيل بما امر به يقع كالموكل رجله يبيع عبده فمضى الوكيل فمضى ببيع عبده وانما امره ببيع  
 الوكيل لا يقدر عليه وروى كل رجله فمضى بعبده انقضت بعبده ثم يبيع الوكيل فمضى بعبده لانه اذا لم يكن مجزوا وقت التوكيل كان  
 بيعه كمن الهبة فيه على الوكيل ومما يجرى الوكيل لو فقهه كانت الهبة فيه على الموكل فلا يقدرا اذا كان الوكيل مجزوا وقت  
 التوكيل فلا يملك بيعه كمن الهبة فيه على الموكل فاذا اتى به كعب فمضى بعبده على الموكل يحل وكل غيره بالطلاق او العتاق  
 فوكيل الوكيل رجله آخر فطلق في الاول والاول حاضر او غائب لا يجوز ذلك الوكيل رجله بالطلاق او العتاق مطلقا اجبى  
 فاجاز الوكيل ذلك ويجوز ان يخلع ذلك الخلع اذا وكل الوكيل غير فعل الشئ محض الاول او دخل اجبى فاجاز الوكيل  
 جازا ومن محمد بن علي بن جليلين كل واحد منهما عبده فوكيل واحد من الوكيلين رجله يبيع عبده فقال الوكيل امتعت امة ما  
 برزتم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس ان لا يفتق واحد منهما وكفى يستحسن ان يفتقها جميعا يسمى كل واحد منهما ماني  
 نصف قيمة الوكيل بالعاق اذا اقر القدر اس وكذا الموكل لا يقبل تول الوكيل لانه اقربا لا عتاق عبده ورجوعها عن  
 الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق باب الخلع والخلع بالطلاق بالثبوت في جانب الزوج وكذا العتق بالان  
 في جانب المولى وهو ما يقتضيه في جانب المرأة والعبدة في حق الحكم المدين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجع  
 قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا اقام الزوج قبل قبول المرأة صح رجوعها ويصح كلامه والكنات المرأة فاقبته واذا  
 انبعا الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوقال الزوج اذا جاءه عقد فخالعها على العت او قال اذا قدم فلان  
 فقد خالعها على العت ويحكم القبول الى المرأة بعد محض العقد والعقد في مجلسها ولو شرط الخلع في الخلع لا يصح شرط  
 اختيار من جانب الزوج كما لا يفتق في المدين من كل وجه ويراعى الحكم المادى في جانب المرأة والعبدة حتى  
 لا يمتدات المرأة بالخلع ثم حيث قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها او لم يعلم ويطلق كلامها بتمام احد هما  
 ايضا اقام ولا يصح كلام المرأة عند فية الزوج اذا لم يقبل احد وكلام المرأة والعبدة لا تقبل العتق والافادة وراى كبت  
 وشملت النية لا عتاقها صح شرطها في قول الحقيقة سدا وقال صاحباه رجع لا يصح ثم الخلع قد يكون لفظ الخلع وقد يكون  
 لفظ البيع وانما روى وقد يكون بالاندية فالحال بالخلع لفظ الخلع فان خالعها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقلت المرأة  
 لم يزوجها البذل والمهر فالحال المهر فقلت المرأة قد خولت وقد خولت المهر فمضى البذل ولا يبرح احد على صاحبه بشئ في المهر

في قولهم وان لم تكن المرأة قد خولت وقد نصت مهرها عند ايجته من ربح الزوج عليها بائد لا غير وعند صاحبه من  
 ربح الزوج عليها بائد ونعت المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند ايجته من لا ترجح المرأة عليه بشئ من المهر  
 وعند صاحبه من المرأة عليه نصف المهر وان خالها على مهرها فان كانت مدخولة وقد نصت مهرها بربح الزوج عليها  
 بها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احد ما صاحبه بشئ وان لم تكن المرأة مدخولة فان كانت  
 نصبت مهرها وهو الالف بربح الزوج عليها في الاستحسان بالالف وفي القياس يربح عليها بالالف وخمسائة  
 الف بحكم البذل وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان لم تكن نصبت مهرها في القياس يربح الزوج عليها بخمسائة وفي  
 الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يربح عليها بشئ وان خالها على بعض مهرها بان خالها على عشرة مهرها ومهرها  
 الف فان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض يربح الزوج عليها بائة درهم ويسلم لها الباقي في قولهم وان لم يكن المهر مقبوضا  
 سقط عن الزوج كل المهر في قول ابي حنيفة ربح وفي قول صاحبه ربح يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بئبائة وان  
 لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا يربح الزوج عليها بمئبائة ونصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول  
 بنصف المهر فيربح عليها بمئبائة ونصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبه يربح عليها بخمسين لاقدا ويربح ايضا بخمسة  
 سبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا يربح الزوج عن جميع مهرها في قول ابي حنيفة وعند صاحبه يسقط  
 عن الزوج خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه باربع مائة وخمسين والكتاب الخلف لفظ البارة  
 فالجواب عند ابي حنيفة ربح ما ذكرنا في الخلع عنه وعند محمد ربح الجواب فيه ايضا ما ذكرنا في الخلع عنه وعند ابى يوسف ربح  
 الجواب في البارة ما ذكرنا في الخلع عنه ابي حنيفة قال فان طلقها بالاب وهو عند ابى يوسف ومحمد ربح الجواب فيه كما للجواب في الخلع  
 عنه بما ذكرنا ابي حنيفة ربح فيه رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنه وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لابي يوسف ومحمد  
 ومهرها يسقط حتى لو طلق امرأته قبل الدخول بها على الف درهم ومهرها على الزوج ثلثة الالف درهم سقط الف وخمسائة  
 بالطلاق قبل الدخول ونقي الف وخمسائة وللزوج عليها بحكم الالف درهم فيصير الف قد اصحاب الالف ويقي لها عليه  
 خمسمائة ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأة على الف درهم ولم يدخل بها ولم يقض المرأة شيئا حتى خالها على الف  
 درهم قال ابو حنيفة ربح يلزمها الف ولا شئ لها وقال ابو يوسف ومحمد ربح فليخمس خمسمائة ويصير خمسمائة من البذل قصا  
 بخمسمائة من المهر والكتاب الخلف لفظ البارة الشراء قال ابو يوسف ومحمد ربح الجواب فيه كما للجواب في الخلع

وختلف المتأخر عن قول الجعفي في حال بعضهم الجواب فيه أنه كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع مطلق البتة  
والمشترط عند الجعفي لا يوجب البراءة عن المهر إلا في المهر كما هو من مذهبنا وهو الصحيح وفيما إذا كان الخلع مطلقا فخلع  
بالبتة البراءة عن دين آخر غير المهر عند الجعفي في البتة البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا ينعى البراءة عن نفقة المدة  
في الخلع والمبارات والطلاق بالابتناء في قولهم وكذا لا ينعى البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير مشروط  
والمشترط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازوا لا وذا جازت البراءة فبيان الوقت والمشرط  
فان مات الولد قبل تمام المدة كان الزوج ان يرجع عليها بحجة الاجر الى تمام المدة فان ارادة المرأة ان لا يكون عليها  
حق الرجوع قالوا في ذلك ان يقول الزوج فخلعتك على اني رجعي فخلعتك الى ستين فان مات الولد  
قبل تمام المدة فلا رجوع الى عليك وحسب فيه المستداني في فصل على حدة ان شاء الله تعالى بصل قال لا رارة  
ان دخلت الدار فخلعتك على الف فخلعتك المارقة الطلاق بالثبوت يرد به اذا قبلت من الدخول لان الخلع من قبل  
الزوج بين فصح فخلعتك بالشرط امرأة قالت لزوجها خلعتك ككثيره يوشح كراسا فخلعتك يوشح وهو خارجا فخلعتك  
قال خلعت قالوا لم يخل فزوجها فان المجلس لا يتبدل قليل على كان فيه وان طلق فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
جوابا بصل قال لا رارة خلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
فان طلق الزوج به ذلك لم يرد الطلاق كان القول قوله وان لم يكن ذلك في حال ذكره الطلاق ولو قال خلعتك على  
كذا وهي الاصل ما لا يقع الطلاق بالمقبل كما لو قال بها طلقك على الف درهم لم يقع الطلاق بالمقبل فان قال الزوج  
ببطلان المرأة لم يرد الطلاق لا يصح فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
خلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
المقبل الزوج اجرت لان جهاد البتة من حق التوكيل والثاني ان يقول لها اخلعي نفسك بان درهم فخلعتك فخلعتك  
في رواية لا يتم الخلع بالمقبل الزوج اجرت لان في الوجه الاول وفي رواية تيم الخلع بالثبوت هم وان لم يخل الزوج اجرت  
وهو الصحيح والوجه الثالث ان يقول لها اخلعي نفسك لم يرد عليه فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
انه لا يكون مطلقا قال فيه فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك  
في انما اذا قال لها اخلعي نفسك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك فخلعتك

أكثر المتأخر رج وان كان المصطاب من قبل المرأة فماتت أمه في باري فقال الزوج فماتت أمه فماتت أمه فماتت أمه  
 من قبل الزوج في الوجه سواء رجل طلع امرأة بالها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كما لو  
 شيئا بدين له عليه ثم قصدا فان لا دين له كان البيع بمنزلة ذلك الدين في ذمته المستشري كما هو قال خلك  
 على عبدك الذي في يدي أو على مناعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان عليه مهرها المكنان المهر  
 على الزوج سقيط وان كانت قبضت مهرها من الزوج روت على الزوج ما قبضت ودخلها على مهرها وطلعتها  
 بغير مهرها الذي عليه قبضت وأزيت يعلم أنه لا مهر لها عليه يقع تعلقه بانه في غير شيء في الخلع وفي الطلاق مهرها  
 يقع تعلقه بجهة لان الزوج اذا كان مسلم لا مهر لها عليه كان فاصدا ايقاع الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو كان  
 على خرافة غير شيء لا يفيده ولا كما لو طلع امرأة على ما لها في ذمته البت من المك والزوج يعلم أنه ليس لها مك في  
 فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا الوجه شيئا بدين له عليه وهو يعلم أنه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المروني نجا من زاده  
 انه لا يصح هذا البيع رجل تزوج امرأة على مهر سمي ثم طلقها بانه بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اخلت منه على  
 مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في الخلع الثاني دون الاول وكذا الوقايات بانفاضية نويشتن فريم ازفر  
 بكامين وبهرتها كما برتومت فان الزوج لا يرأى عن المهر الاول اذا ذهب من زوجها نصف المصداق او اقل او اكثر  
 ثم اخلت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع احداهما على صاحبه شيئا في قول الخفيف رج  
 وعلى قول صاحب سراج الخلع في حكم المهر بغير الطلاق ولو دبت نصف المصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها  
 لا يرجع احداهما على صاحبه شيئا فكذلك الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم دبت المصنف من الزوج ودعت  
 اليه ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع الزوج عليها بنصف المهر فكذلك في الخلع يرجع اليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة  
 على الف درهم ثم دبت نصف المهر باق او اكثر وقبضت الباقي ثم اخلت منه بمال مجهول كما لو اخلت برب او حيوان  
 في الذرة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من قيمته مهرها ولا يرجع بما دبت لان بدل الخلع اذا كان مجهولا كان  
 الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فواصل الى الزوج سبب البتة من مهرها يحل واصلا بجهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت  
 ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول الخفيف رج لان بدل الخلع لم يسلم للزوج بحكم المهر الا ان كان عليها رد منقعة البضع  
 وقد عجزت عن ذلك بحكم الطلاق فكان عليها رد قيمتها وبهر المهر رجل طلع امرأة على ان تزوج على الزوج جميع ما قبضت

منه وكانت المرأة بائنا ما بقيت من ادوية من ثيابان ودخنت اذ جنت فبذلها من ذلك على الزوجه  
كان عليها ثياب القبر من ثيابان من قوام القيم والحقان من قوام الامثال كان عليها ثياب ذلك رجل قومه  
امرته على ما كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر وكذا الوصل امرته على ما كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
على ما في ثيابها من الثياب فان كان ثيابها ثياب القبر فلا زوج وان لم يكن كان عليها ثياب القبر وان كان ثيابها ثياب القبر  
ما في ثيابها من ثياب فان لم يكن في البت شي كان الخلع واقامة ما في ثيابها من ثياب القبر بالثلاث واللام اذ يدونها  
وكذا الوصل لها على ما في ثيابها من ثياب القبر البت شي ولو اخلت على ما في ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
من الثياب على ذلك وكذا ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
لا يقول ان ثمرات ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
في البطن ولم يبق الخلع عليه وان لم يكن يبق في ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
له على الثمرات ان ثمرات ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
ايضا ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
يفضل الخفاف في ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
على ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
لها ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
وسطا في الثوب والجوارح يبع الطلاق في ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
اعطيتني الفاعل يبع الطلاق قبل الاعطاء وان اعطيتني ذلك المجلس في ثيابها من ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر كانا ناستحق العبد كان عليها ثياب القبر  
ان اعطيتني الفاعل يبع الطلاق بالاعطاء في المجلس امرأة قالت لزوجها وقد كان طلقها ثنتين طلقني ثلثا على ان  
لك الحة وزهم نظامها وامرته كان عليه كل الالف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالثوب وزهم وقال لها  
الزوج انت طالق واحدة واذا واحدة يبع الثالث واحدة بالالف وثلاثان بغير شي من الكل وكل  
فأبنت طلقني واحدة بالثوب فقال انت طالق ثلثا طلقني ثلثا بغير شي في قول المجتهد في وقال صاحبها في يبع  
واحدة بالثوب وثلاثان بغير شي وكذا قال طلقني واحدة بالثوب وقال لها الزوج انت طالق ثلثا بغير شي

تزوجت ذلك ذلك على قول المرأة ان قبلت يمين الثالث بالث وان لم تقبل لا يقع شيء رجل قال لا امرأته  
اخلى ادا خلى نفسك مني بالمهر ونفقة المدة ثم نفقها بالعزبة حتى قالت اخلفت منك بالمهر ونفقة المدة وابرا  
عن المهر ونفقة المدة وهي لا تقسم معنى الكلام اخلفوا فيه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت اخلفت بالمهر ونفقة  
المدة وابرا أنك عن المهر ونفقة المدة اخذت ذلك او قبلت صح الخلع فان لم يقل الزوج ذلك لا يصح لكن  
يسر الزوج عن المهر ونفقة المدة لان قول الزوج للمرأة اخلى بالمهر ونفقة تقويض او قول فلان ثبت بدون  
علم المرأة فاذ قالت خلت نفسي منك بالمهر ونفقة كان ذلك ابتداء كلام من المرأة والجملة لا تنبع ذلك لان  
الجملة لا تنبع من الابرا كما لا تنبع وقوع الطلاق والعاق والتبسر بالعزبة وان كان لا يعلم منبأه فاذا قيل الزوج  
بعد ذلك صح وان قيل لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يسر الزوج عن المهر ونفقة وان قيل الزوج  
اذا لم يقسم المرأة معنى النفقة لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كما يصح ونحو ذلك والمرأة  
عن المهر ونفقة تتحمل النسخ وتبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعاق رجل قال لا امرأته خلت نفسك مني كذا  
فكانت خلت اوقات خلت اخلفوا فيه قال بعضهم صح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذا لم يقبل الزوج والخيار  
انه ان نوى الزوج التحيق لا السوم يصح والافلا لان هذا الكلام محتمل السوم ومحتمل التحيق والظاهر انه نوى  
التحيق لا الافلا لانه اذا نوى التحيق يصير كانه قال خلت نفسك مني كذا فاني خلعتك فاذا خلعت تم الخلع امرأة  
فكانت لزوجهما اخلى على الف درهم فقال الزوج انت طالق اخلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جواب او يتم الخلع  
وقال بعضهم ينع الطلاق ولا يكون خلعاً والخيار ان يحل جواباً لا نه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم امن به  
الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا اذا قالت المرأة لزوجها اخلفت منك فقال لا طلاق قال بعضهم  
هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم ينع واحدة رجسية وقال بعضهم ينع الزوج عن النية قال نويت به الجواب كان  
جواباً وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج عن النية مدخله سالت طلائها فقال الزوج ابرأني عن كل حق  
كك علي حتى اطلقك فكانت قد ابرأته عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في نوره ذلك طلاق  
واحدة قالوا يقع واحدة بانته لانه طلقها عوضاً عن الابرا وظهر المرأة اخلفت على ما لم بعد الدخول ثم نازوت  
في البدل بعد الخلع لا يصح امرأة اخلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لان



لان نفقة المدة لم تكن جارية عن الخطى قديم جازا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاف فحق لها منهم على العت  
 ودرهم ثم انها اكرت التوكيل فالحكم القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ولزمهم البذل لانهما لما اكرت التوكيل بقي  
 هذا المثل العفسي والفقير الذي انما طالب الزوج في المثل ضمن البذل يكون اصيلاً فيتم المثل بقوله وان كان القوم لم يضمنوا  
 بطل المثل كما ان المثل موقوف على اباة المرأة وقبولها ولم يوجد فالحكم الزوج احدى انها وكلتهم كان الطلاق وانما اباة  
 ولا يجب المال لها اذا خالوا وان لم يراع الزوج منهم تعلقاً بالنفي درهم اختلوا فانه قال ابو القاسم الصنفان يقع الطلاق  
 ولزمهم المال وان لم يضمنوا لان نفقة المدة انما هي نفقة المدة لا نفقة المدة وقال ابو بكر النخعي في هذا المثل سواء درهم  
 رجل قال طلق امرأتى فحق لها الماسور او طلعتها بهما ونفقة مدها قال الفقيه جعفر بن محمد كانت المرأة مخرولاً بها او لم تكن قال  
 ابو بكر لان السكنى مع المخرول يقع الطلاق ولم يفسل بين المخرول وبين غير المخرول وهذا انه قال النخعي مخرولاً بها المخرول  
 وان لم تكن مخرولاً بها جاز ذلك قال ابو القاسم الصنفان درهم المخرول لان طلاق غير المخل بها يكون بائناً فاذ رضى الزوج  
 بالابانة بغير بدل كان راضياً بها بالبدل بطريق الادلى اما في المخرول الطلاق فغير عوض لا يكون بائناً ولا قاطعاً فالحكم  
 فلا يكون راضياً بالابانة فانه على الامر رجل قال الفقيه طلق امرأتى بغير مهر ولا تزوج من المنزل شيئاً مطلقاً الماسور  
 ثم اختلفا فقال الزوج انها قد اخرجت شيئاً من المنزل وقال المرأة لم اخرج ذكر في النوادر وان القول قول الزوج  
 ولم يقع الطلاق قالوا في الجواب صحيح النخعي الزوج قال الماسور قل لها انت طالق ان لم تخبري من المنزل شيئاً فقال لها الامر  
 ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يكره طلاق ما اذا كان الزوج قال الماسور  
 قل لامرأتى انت طالق على ان تخبري من المنزل شيئاً فقال لها الماسور ذلك فقلت ثم قال الزوج انها قد اخرجت من المنزل  
 شيئاً لا يقبل في هذا الوجه الطلاق تبطل بغير مهر المرأة فاذ قبلت يقع الطلاق للحال اخرجت من المنزل شيئاً  
 او لم تخرج كما قال لامرأته انت طالق على ان تبطلني العت درهم فقلت نطق في الحال وان لم تبطل العت وكذا اذا  
 لامرأته انت طالق على ذلك المدا فقلت نطق في الحال وان لم تبطل العت على تبطلني الايجاب بالقبول لا تبطل بغير  
 المقبول رجل قال لامرأته انت طالق بعد فدية العت درهم وعند علي العت درهم واليهود على العت درهم فقلت  
 نطق في الحال واحدة بالنفقة الثانية والثالثة في وقتها فغير رجل رجل قال لامرأة لا يملكها انت طالق على ما تدينه درهم  
 ان تزوجتك يرد من المهر فقلت للمرأة بليت الطلاق في قول ابي حنيفة ولا يلزمها المال وقال ابو يوسف

في طلاق والامال واجب ولو انها قالت حين تزوجها بقلت الطلاق الذي جعلت الى بالث درهم تقيع الطلاق وغيرهما  
الامال في قول المجتهد في الكيس بالخلع لا يخلط بالبدل ويكون البذل على المرأة رسول المرأة اذا قال للزوج طلقها او  
اسكها فقال الزوج لا اسكها واطلقها فقال الرسول ابرأك عن جميع ما لها عليك <sup>تطلقها</sup> تطلقها الزوج ثم قالت المرأة  
ما كنت ركلته بالابراء وادعى الزوج انها قد امرته بالابراء <sup>تطلقها</sup> الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وان لم يرد الزوج  
توكيل المرأة غيره على وجهين ان كان الرسول قال للزوج ابرأك مما لها عليك على ان تطلقها وتطلقها على ذلك لم يكن  
الطلاق واقعا ويكون لها عليه لان الطلاق بالابراء عن المهر متوقف على اجازة المرأة فاذا لم تجزها يقع الطلاق و  
ان كان الرسول قال للزوج طلقها او قد ابرأك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقها على الزوج وتكيل المرأة بالخلع  
اذا قبل الخلع يتم الخلع من مطالاب الكيس ببدل الخلع فالمسئلة على وجهين ان كان الكيس ارسل البذل رسالابان قال  
للزوج اخلع امرأتك بالث درهم ادعى عليه هذه الالف واثار الى الالف للمرأة كان البذل على المرأة ولا يطالب به  
الكيس وان اضافت الكيس البذل الى نفسه اضافته ملك او ضمن بان قال اخلع امرأتك على النفي هذه الالف  
واثار الى الف نفسه او على النفي او قال على الف على النفي ضمن كان البذل على الكيس لا يطالب به المرأة و  
توكيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء وبعده وان لم تكن المرأة امرتة بالنضمان بخلاف الكيس بالكل من قبل  
الزوج اذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بامر الموكل فانه لا يرجع على الموكل اذا طلق الرجل امرأته على حمل  
في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا الوصل الزوج ثم تملك مطلقها بقليلته بثلث مهرها واثارها  
وتملك كذلك يثقل بثلث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلثي مهرها رجل قال لامرأته طلقك فبقت  
يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن لها عليه مهر كان عليها رد ما ساق اليها من المصداق  
كذلك اذكر الحاكم الشهيد في الاقرار من المختصر وارشخ الامام المعروف بخير الزاوية وبه اخذ الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل مع وهو لو قيد ما ذكرنا من اني يوسف مع ان الخلع لا يكون الا في جوف رجل بثلث اتمته  
من زوجها كانت المبتنة كبيرة وضمن الاب بدل الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب  
اولى فان خلع الاب على صداقتها وضمن ثم الخلع انهم ثم يفران اجازت المرأة تصح اجازتها ودية المهر وان  
لم تجز كان صداقتها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك يحكم الضمان ان كان الاب قال له خلع على صداقتها

ان اجازت وان لم تجز فلي مقدار ذلك والكلمات البت صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع قبولا ويكون صداها  
على الزرع ثم يرجع الزرع على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت  
كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المتأخر  
في وقوع الطلاق فاحكام الرواية والصحيح انه يقع لانسان الاب كلها وان كان الخلع من الزرع وام  
الصغيرة ان اضاها لم يبدل الى مال نفسها او ضمنتم تم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تنصف ولم  
يل يقع الطلاق كما يقع في صلح الاب لاروايته فيه والصحيح انه لا يقع والكان العاقدة اجنبيا ولم يضمن البديل هل يترقب  
الخلع قال بعضهم الكلمات الصغيرة تغفل العقد وقبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة  
التي تغفل وقبر من زوجها على صداها يقع طلاق بائن ولا يصدق الصداق ولو دكت الصغيرة وكلا بالخلع فغفل  
الوكيل فيه روايان في روايته يصح التوكيل ويتم الخلع فيقول الوكيل كما يتم قبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن  
الوكيل البديل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع مع الاجنبي وذكر المحققات يرجح في الجمل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة  
على صداها ان علم الاب ان الخلع خير لها بالكلمات لا تحسن عشرة من الزوج فخلعها على صداها على قول مالك  
يصدق الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك فقد قضاه لانه قضى في موضع الاجتهاد ويجوز  
الرجوع والكفاة ببدل الخلع وكذا ان اجل فان اجل الى موت فلان او الى قدم فلان يجب البديل للحال ويطلق  
الاجل فان اجل المصداق والدياس صح الاجل اذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالغير  
فلما يصح كما لا يصح من الصغيرة ولا يتوقف خلع الصغيرة على اجازة الاب وخلع السكران بائنا وكذا انك سائر تصرفاته  
الا الردة والاقرار بالحدود والشهاد على شهادته نفسه وقال داود والاصح في رجوعه لا ينفذه تصرفاته  
قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخي وابو القاسم الصغار وهو اجماع في الشافعي رجوع وقال ابو بصير محمد بن  
سلام رجح الخان العذري في اشرب بالخان مضطرا او كرا لا يقع الطلاق ولا ينفذ تصرفاته وان لم يكن معذورا  
يقع خلافه ونيفه تصرفاته وفي رواية قياس استحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح ومن اعقب  
رجح انه كلين باخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم فقد قضاه رجلا خلع امرأته وبنيها وله صغيرة  
على ان يكون الولد عند الابسين مسلمة صح الخلع ويطلق الشرط لان كون الولد الصغيرة الامام حتى الولد

الولد فلا يطل بإبطالها أمارة اختلت من زوجها على مهرها ونفقة محدتها وعلى أن تمسك الولد بنفسها سنين  
 معلومة فامسكت الولد ستة اشهرين ثم ردت الولد على الزوج فانها تجبر على أن تمسك الولد بنفسها ما بقيت المدة  
 ولو أنها هربت ودارت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت بصر الزوج عليها فبقية نفقة الولد في المدة التي  
 لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأة على أن تمسك المرأة الولد بنفسها إلى بلوغ الولد وعلى أن تمسك المرأة مهرها  
 عليه فقبلت ثم نهأت أن تمسك الولد فانها تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليه إجراسا كالمهر الذي لو طلق امرأة  
 اختلت على أنها برية من النفقة واسكنى ثم اطلق وتبرأ من النفقة ولا يطل السكني وان قبلت على أن مودة السكني عليها  
 كان عليها أن تستري بتمام من زوجها أو من غيره ونفقة المرأة اختلت من زوجها على نفقة ولدا منها ما عاش قال  
 أبو حنيفة يرح عليها أن ترد المهر الذي قبضت أمارة اختلت من زوجها على أن ترضع ما في عندها سنين حتى ينفطم  
 نفقة الولد بعد الرضا ع عشر سنين على أنها إن ولدت ميا فلا تسبي للزوج عليها وإن ولدت نجا فاصف ستة  
 ثم ما تب فلا تسبي عليها قال أبو يوسف يرح أشهر ولكها جائزة وهي برية ما بقي من الرضا ع والنفقة إن مات  
 البصبي أو ولد ميتا وقال زفر بن الأشعر ولكها فاسدة وعليها أن ترد المهر على زوجها أمارة اختلت من زوجها  
 على أن جعلت صداقها لولدها وعلى أن يتحل صداقها لفلان إن جنى قال محمد بن الخليل جائز والمهر موقوف ولا تسبي للولد  
 ولا لا جنى أمارة اختلت من زوجها على رضا ولدا ولم يسم وقتا قال محمد بن جبر زكلك على سنين وان طلعها  
 على الرضا ع الولد سنين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد بن جبر ويحل مثل هذه الجها لده في الطلاق أمارة  
 وكلت رجلا بالخلع ثم ربت لا يعل بزوجها إذا لم يعلم الوكيل بذلك ولأن أرسلت بالخلع رسولاً إلى زوجها ثم رجعت  
 قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وإن لم يعلم الرسول بزوجها رجعت قال الربيع أخا امرأتى على غير صلح فخلعها أحدما  
 لم يقع الطلاق ولو امر رجلين أن يخلعا امرأة بالث فقال أحدهما خلعتها بالث وقال الآخر قد اجترت ذلك قال  
 أبو يوسف لا يجوز ولو قال أحدهما خلعتها بالث وقال الآخر خلعتها بالث فهو جائز أمارة وكلت رجلا بأن يخلعها  
 من زوجها بالث درهم وكله الزوج أيضا بان يخلعها منه بالث فخلع الوكيل بالث ذكر في موضع أنه لا يتم الخلع ما لم يقبل  
 المرأة بخلع الوكيل أو يقبل الزوج أو يجيز قال ولا يكون ذلكا لهما جميعا قال الحاكم أشبهه بزوج وهذا وإن كان رواية  
 الأصل فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء إذا قال الرجل لامرأته ابعثني أو استرني

متى تمت تطلقا بمهرك ونفقة عندك فقات اشترت الصحيح لا يقع الطلاق ما لم يعل الزوج بعد  
 كلامها بعت لان هذا الكلام محتمل السوم ومحتمل التحقيق فلا يتم انحلل بقولها اشترت وقد مر مثل هذا في قولها انحللت  
 ورواها اشترى ثلث تطلقا بمهرك ونفقة عندك فقات اشترت يتم التحلل فيها لان النفقة لا ترفع نفقها  
 والواحدة يصلح عادة من الطرفين في التحلل اذا كان البطل حيا في الصحيح من الرواية والبدل هنا معلوم اما اللفظ الاول  
 ليس بغير نفق فبغير الواحدة عادة من الطرفين فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك بعت رجل قال لامرأة كل امرأة فزوجها فنفقة  
 بعت لظانها سبك بدرهم ثم تزوج امرأه كان لامرأة القبول به الفرض في مجلس عليها فان قات بعد الزوج بعت او  
 قات اشترت او قال طلقها يقع الطلاق باسعي من البدل وان بعت قبل التزوج لا يقع شيء لان كلام الزوج نقصان الى  
 ما بعد التزوج فيغير القبول بعد التزوج رجل قال لامرأة بعت منك ثلث تطلقا بمهرك ونفقة عندك فقات المرأة  
 بعت ولم تنحل اشترت قال ابو بكر الاسكاف خرجت تطلقا بامته كانها قات بعت مهرى ونفقة عندى بطلاقه وقال النفقة  
 ابو اليسر لا يقع شيء وهو المختار لان كلام المرأة ابته او ليس بحجاب امرأة قات لزوجها بعت منك مهرى ونفقة عندى  
 اشترت فقال الزوج اشترى خيروه فقات ودبت قالوا تطلق فخر لان الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلقها وانما اشترى  
 مهر او شر المهر لا يكون طلاقا قالوا لا حوط بخديرك المكلل ان لم يكن عليها ثنتين قبل ذلك رجل قال لامرأة بعت منك تطلق  
 بمهرك ونفقت عندك فقات بجاء فخرهم يقع الطلاق لان هذا الكلام يترك على وجه الباطن وهو كات باذن وخبرهم  
 ورواها لها بعت منك طلاق بمهرك والذى لك على فقات طلق نفسي فانبأين بواحدة فمهر بالان هذا يصلح قول كلام  
 الزوج مخجل قولها وقيل يقع واحدة وجبة وهو غير ما رواه المرأة اطلقني على انك درهم فقال الزوج انت طالق واخبرني  
 والصحيح انه يجمل جوابا لكلام المرأة فقات بمهرها ورواها لامرأة بعت منك بطلاقه ولم يذكر البدل فقات اشترت يقع  
 واحدة وجبة ولو قال بعت منك فقات اشترت يقع الطلاق بان لا يبيع الطلاق تلك الطلاق فاذا لم يذكر البدل  
 بغيره فان تلك الطلاق يكون جوا وباطن نفسها تلك النفس من المرأة وتلك النفس لا يحصل الا بان يكون بانها  
 قال لامرأة بعت منك بطلاقه ثلثة الاف درهم قال ذلك ثلث روات وقالت المرأة بعد كل كلام اشترت ثم قال الزوج  
 ادوت الزكوة وان خبار عن الاول بان ثلثة اف درهم ثلث تطلقا بامته لان نفقة عندك فقات بطلاقه ثلثة الاف درهم لان  
 لما قال لا بعت منك بطلاقه ثلثة الاف درهم بعت بطلاقه ثلثة الاف درهم فلا يجب الا بالبان ثلثة اف درهم

[illegible]

وادی فقال وادوم قال بعضهم یقع بطلان رجیة وقال بعضهم یقع واحدة بآئته وهو الأصح لان قول الزوج خرج  
بوجوب الكلام للمرأة قوم قالوا والمرأة دخل بها زوجها بهر حقی که زنان را بر مردان بود بیک حلق خوشتن خریدی  
فقات خریدیم فقال الزوج یک طلاق منق وادوم یقع واحدة رجیة لان البائن لا یكون سینا فیکون مسبه عا  
وینہ الجواب علی ردایة الاصل انما ردایة الزیادات البائن سنی فینقی ان لا یكون مبتدعا رجل قال لامرأة  
بهر حقی که زنان را بر مردان بود تو خوشتن را از من خریدی فقات خریدیم فقال الزوج رو اکون لا یقع  
الطلاق لان هذا الكلام قد ذکره لرد فلا یجوز ان یقال بانک رجل قال لامرأة تو خوشتن را از من خریدی فقات خریدیم  
فقال الزوج فخرستم یقع واحدة بآئته بل یبزی الزوج عن المهر قال بعضهم الحان علی مهر برادران لم یکن علیک  
لا شیء علیها وقال بعضهم لا یسر الزوج علیہ وقد ذکرنا هذا فیما اذا اتصلت لفظة المهر بالعریة فکذا اذا کان المهر  
لفظة المهر والشرایع الفارسیة رجل قال لامرأة خالک وروی بطلان یقع به الطلاق ولا یسر عن المهر  
لان قوله خالک من الکفایات وفی غیرها من الکفایات یقع واحدة بآئته ولا یسر عن المهر فکذا کما  
ولو قال لها خوشتن را از من بخیر فقات خریدیم ولم یقل الزوج فخرستم لا یقع الطلاق وکذا الرقاع بالعریة اشتري  
ففسک منی ولو قال لها اخلی فقات اخلت یقع الطلاق علیها فکذا اکثر المتأخرین مع والفرق ان قوله اخلی  
امر بائع الطلاق لخطأ اخلی فاذا لم یدکر البذل صار کانه قال لها ابعی ففسک ولو قال لها ابعی ففسک فقات  
اغت یقع الطلاق واما قوله اشتري ففسک منی وقوله بالفارسیة خوشتن بخرازم انما المعاهدة فاذا لم یدکر البذل  
لم یصح الامر بالمعاهدة بقی کلام المرأة فلا یقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خوشتن بخرازمین ونفقة عدة او قال  
لها بالعریة اشتري ففسک منی بهر ونفقة عدة فقات بالعریة اشتري او قالت بالفارسیة خریدیم تم اخلی امرأة  
قات ازدها بالفارسیة خوشتن خرمی باعطیت فقال الزوج باعطیت یقع الطلاق ولا تنوی المرأة ولو قات  
خوشتن خرم باعطیت فقال الزوج باعطیت لا یصح الخلع ولا تنوی المرأة لان قولها بالفارسیة خوشتن خرمی  
ایجاب لا یحتمل العدة وقوله خوشتن خرم عدة لا یحتمل الايجاب انما ذکر فی الايجاب خوشتن می خرم کانه ذکر فی  
شهادة گواهی میدهم دلاقیه گواهی دهم اما قوله بالعریة اشتري ففسک منی لا یحتمل الايجاب والعدة ونوی فی ذلک  
ولو قات ازدها خوشتن از تو خرمی بهر ونفقة عدتی وادی فقال الزوج آری یقع الفرقة بینها لان قولها

قولها خريتن خري ايحاب بنزلة قولها خريدم وقول الزوج آري جواب كانه قال اودم وقول الزوج آري  
 بنيم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقول رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ويكرهه فقال الزوج اودم  
 يقع بطلقة آري لانها قولها ويكرهه طلب للطلاق وقول النعمان يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلث كانهات  
 اذ وقع الباقي وانما يصح هو الاول رجل بلغ من امرأته بطلقة بهرا ونفقة عدتها فاستترت ثم قال الزوج من ساعد  
 هر سه هر سه قالوا يخاف ان يقع الثلث لان قوله هر سه ينصرف الى الطلاق كانه قال ادعت الثلث رجل فخال  
 امرأته بطلقة فقال له نقاره لم نطقت نهائة ال بالفارسية روبه باو لا يقع بهذا الكلام حتى آخر قوله منه اني قول  
 طلاق واده باو رجل قد بلغ امرأته قيل له كم قويت فقال ما تشاء ان لم يزل الزوج شيئا طلقت واحدة لان الزوج  
 لم يزل الطلاق وانما فوضا لهما امشيته فلا يقع به بطلاق آخر امرأة قالت لزوجها انكسني وقالت بالفارسية نيزا  
 فقال الزوج سبوا وتم عليها بطلقة يقع واحدة لان قول الزوج اود لاس باوليس بايلاء امرأة قالت لزوجها خريتن  
 بكاين - خريته عدة خريدم فقال الزوج دست كوماه كردم قال بعضهم لا يقع شيء وقالت خريتن ان زوجهم صها  
 خريدم فقال الزوج دست بازو دشتم على من استخ لا مام اي بكي بكم بركن الفضل ج انه قال يتم الخلع لان الناس يريدون  
 بهذا او مثلا ايحاب امرأته قالت لزوجها دست كمتك حتى خج ان من بازو دار فقال بكم از قربا زوشتم قال ذلك  
 ثلث مرد است قال بعضهم يخاف انها تطلق ثلث وقال الفقيه ابو الليث ج يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله طقت  
 سبليك والرائية ي بائن والباين لا يخلع البائن امرأة قالت لزوجها ابت طلاق اود دست ادقات ملكك فقال  
 الزوج قبلت ونفوي به الطلاق لا يقع شيئا لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق ويسته رجل قال خنته يك  
 طلاق من بين فرختي بدان كايين كد او را بر تو است فقال الزوج فرختم ولم يقل الاب قبلت لا يقع شيء امرأة قالت لزوجها  
 كايين را بخشيدم مر بكم بازو دار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم يطلق لا يسقط رجل قال لامرأته بعت منك بطلقة  
 بمر ك ونفقة عدتك بمنزل ما جاجر بن علي السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا كانت طهيرة  
 ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت امرأة ابرأت لزوجها عما لها على ان يطلقها بطلقة جازئة لمرأة وان  
 فلا ولوا ابرأت عما عليها على ان لا تزوج عليها امرأة فالمرأة جازئة وان شتر باطل قال الحكم ابو انفس رت  
 كل شيء يجوز فيه لا يحل فالمرأة جازئة على الوفاة كالثمة وكل شيء لا يجوز فيه لا يحل فالمرأة جازئة وان شتر



باجل واليه والصدقة مثل البراة رجل قال لا مراة طلاق تراودم فريدي بولش من رافعات فريدم فريدين  
برالبه اتزني مشتم فقال الزم مستی ان راو الزوج بقدر مستی اجابة لما قال المرأة لیس التک وان لم يرد  
الاجابة لیس الا واحدة يجتبه وامر اعلم بالصواب **باب الظهار** الظهار تشبيه المکوة بالحجزة على سبيل  
القابض بنب اورضاع او مهرية وحكم حرمة الوطی والدواعی الى غایة الکفارة رجل قال لمرأته بنت علی ظهري ولم ينو  
شئنا او نوي به الطلاق او التحريم او الظهار يكون ظهرا او قال ابو يوسف ومحمد ان نوي التحريم بالطلاق يكون طلاقا  
وان قال غيت به الکذب لا یسع لها فی العقد ان قصدت وکنت ونسها فيما بينه وبين امرئ على وجه حجة سأل احدنا  
نحوه والناية ان يقول لها انت مثل امی ولم يقل على ولم ينو شئنا لا یزیر مستی فی قولهم ولو قال انت علی کامی او مثل  
ونوی به البراءة لا یزیر مستی وان نوي الظهار كان ظهرا وان لم ينو شئنا لا یزیر مستی فی قول جعفر بن محمد  
وعنه هو الظهار ومن ابی یوسف وعنه فی رواية لا یزیر مستی كما قال ابو جعفر وعنه فی رواية یسأل ان ترکها اربعة اشهر  
ولم یغيرها بانت بخلیقة وان نوي الطلاق او الظهار فهو علی ما نوي وان لم ينو شئنا لا یزیر مستی فی قول جعفر بن محمد  
وعنه هو رواية عن ابی یوسف وعنه انه یكون ظهرا او نوي به التحريم  
اختلفت الروایات فيه والصحيح انه یكون ظهرا عند الكل والمسلات اثبات اذا قال انت حرام کامی ونوي به الطلاق  
او الظهار او لا یلا وهو علی ما نوي وان لم ينو شئنا یكون ظهرا فی قول محمد وعنه رواية عن جعفر بن محمد  
عن جعفر بن محمد یكون ایلا او ذکر الخصائص وعنه الصحيح من ذهب بجعفر بن محمد وقال ابو یوسف وعنه  
حرام کظهر امی فانه یكون ظهرا او قال ابو یوسف ومحمد وعنه ان نوي الطلاق او لا یلا وهو علی ما نوي الا ان فیه عسر  
او نوي الطلاق یكون طلاقا لا غیر وعنه ابی یوسف وعنه یكون طلاقا وظهرا او هو کما لو طلق ثم طلق ظهرا او ظهرا ثم طلق فانه یكون  
طلاقا وظهرا ولو قال لمرأته انت علی کالمیئة والام ولکم الخیر اختلفت الروایات فيه والصحيح انه اذا لم ينو شئنا یكون  
ایلا او ان نوي الطلاق یكون طلاقا وان نوي الظهار لا یكون ظهرا ولو قال لها انت علی کخدی امی او بطنها او فیهما یكون ظهرا  
والاصل فيه انه اذا شبهها بما لا یحل بنظر فیه من بعض الامم یكون ظهرا وان شبهها بما یحل بنظر الیه کالشجر والرجل  
والراس والیه والرجل لا یكون ظهرا ولو قال انت علی ککبة امی فی القیاس یكون ظهرا ولو قال لها فخذک علی  
کخدی امی او راسک علی کراس امی لا یكون ظهرا ولو قال لها انت علی کظهر امی یكون ظهرا ولو قال کظهر امی فکنت

الحان دخل بها يكون ظهرا والا فلا وان شديدا بامرأة الالب اولاين يكون ظهرا كما لو شديدا بامام  
 ولو شديدا بغيره الالب اولاين قال محمد ر لا يكون ظهرا وقال ابو يوسف يخرج يكون ظهرا وهو الصحيح  
 ولو شديدا بامام امرأة وابنة امرأة قد نفي بها يكون ظهرا ولو قبل اجنبية شهوة او غصرا الى فزجها شهوة ثم شديدا  
 امرأته بام تلك المرأة رابعتها لا يكون في قول اخية ر قال ولا يشبه هذا الوطى ولو شديدا بغيره امرأة لا تحل  
 في الحجة كالجزسية والمردة ومكوبة الغير لا يكون ظهرا وكذلك التشبيه بالرجل اى رجل كان ولو قال انت على ظهري  
 انت امر لا يكون ظهرا كما لا يكون طلاقا ولو قال انت على ظهري ان شاء فلان او قال انت على ظهري ان شئت  
 فهو على المشية في المجلس ولو ظاهرا من امره او ام ولد له يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها والمرأة اذا ظهرت من زوجها  
 كان باطلا لا يلزمها الكفارة كالواضحة الطلاق الى زوجها قال ابو يوسف ر يلزمها الكفارة اذا ذكر لا الظهار  
 على امرأة يلزمها كل ظهارة وكذا لو ظاهرا من اربع نسوة يلزمها كل امرأة كفاة وظهارة الاخرى بالكتاب والاشارة  
 المفروقة لازم ولو ظاهرا من قاتبان قال انت على ظهري اليوم او الشهر او سنة يصير ظاهرا في الحال فاذا مضى ذلك  
 الوقت بطل ولو قال الاجنبية اذا تزوجت فانت على ظهري فزوجها يكون ظاهرا ولو قال اذا تزوجت فانت  
 طالق ثم قال اذا تزوجت فانت على ظهري فزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانها يقعان في حالة واحدة وكذا  
 لو قال اذا تزوجت فانت على ظهري وانت طالق فزوجها الزنا جميعا ولو قال اذا تزوجت فانت طالق وانت على  
 ظهري فزوجها يقع الطلاق ولا يلزم الظهار في قول اخية ر وقال صاحبه ر الزنا جميعا وهذا بناء على ان  
 الترتيب في التعلق برب الترتيب في النزول عنه اخية ر وقال صاحبه ر لا يوجب فاذا وقع الطلاق او لا  
 عند اخية ر والمباعدة لا تكون محلا للظهار فلا يلزم الظهار اما اذا انزل الظهار او لا وسبق الظهار لا يخرجهما من ان يكون  
 محلا للطلاق يقع الطلاق ايضا اذا ظاهرا من امرأة ثم طلقها ثم تزوجها بعد ذلك آخر كان مظاهرا لا يحل وطئها قبل  
 التكفير لان وقوع الفروع لا يطل الظهار وكذا لو اوردت والى اذ يامد ثم اسلمت فزوجها وان ارته مسا والى اذ  
 يامد ثم اسلمها بها على الظهار في قول اخية ر وكذا لو ظاهرا من امرأة وهي امه ثم اشتراها لا يحل وطئها قبل  
 التكفير وكذا لو اعتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأة ان دخلت الدار فانت على ظهري ثم طلقها بابت منه  
 ثم دخلت الدار في العدة لا يلزم الظهار لانه لا يخرج الظهار في هذه الحالة لا يصح كذا اذا وصار المالك من غير ائمة

وكانت هذه الشهادة مذكورة في كتاب الله تعالى المقتضى من ذلك المقتضى في دفع الامر الى القاضي بحسب القاضي حتى يقرر او يعلق  
وامر اعلم **باب الايلاء** هو الايلاء من النفس عن قربان المكتوبة منها ما هو كذا باليمين امره تعالى ان يقر  
من مطلق او مضاف الى سوم اوج ونحو ذلك مطلقا او موقفا بارتبة اشهر في المدة او شهرين في الاما من غير ان يملكها  
وقت يمكن قربانها فيه من غير شرط فان تخطل او يكون موقفا وصورة ذلك ان يقول المدة واحدة اقربك اربعة اشهر الا ان  
او قال سنة الا ان مائة لا يكون موقفا ما لم يوجد اليوم المستثنى وكذا لو قال لا اقربك حتى يقدم فلان لا يكون موقفا انه  
يقيم قدمه معنى المدة وكذا لو قال واحد لا اقربك حتى تموت او يموت فلان لا يكون موقفا لاحتمال ان يموت فلان  
في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج البخل او حتى تطلع الشمس من مخرجها لم يكن موقفا استحسانا ولو قال واحد  
لا اقربك حتى اعقبت عبيدي هذا او حتى اطلق فلان لا يكون موقفا في قول المجتهد ومعه روح ولو قال واحد لا اقربك حتى  
تموت او حتى تقتل او حتى اقتل يكون موقفا ولا يكون موقفا الا بالحل على الجملة في الفروع فان كان بحيث  
الجملة في الفروع لا يكون موقفا بل قال لامرته واحد لا يس جلدك او جللك لا يكون موقفا لانه بحيث في يمينه بالمس  
الجملة في الفروع ولو قال لا يس زوجي فربك يكون موقفا لانه يراو بينه الكلام الجملة ولو قال اكر باؤخسب فان  
حلق ولم يبرئ شيئا يكون موقفا لان مراد الناس من هذا الجملة فان نوى المضايقه لا يكون موقفا فان مضاهها ولم يحاها  
كان حاشا ولو قال اكر من دست برون زاركتم نيكسال على كذا ولم يقربها اربعة اشهر تبين مطلقه لانه يراو بينه في الوقت  
المضاه وانه الرجاء معها في السنة فيما دون الفروع لا بحيث في يمينه ولو قال لامرته ان اقربك او دعوك الى فراشي فان  
حلق لا يكون موقفا لانه يمكن قربانها من غير وقوع الطلاق بان يدعوها الى الفراش فحيث ثم يقربها بعد ذلك من غير  
ان يحيث بالقران ولو قال لامرته ان اقتل من جاني ماوت امراتي فان طلق فلان واغاد هذا القول وكانت المرأة  
عاطلة ولم يقربها بعد هذا المدة حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر مضاه فانها تبين بواحدة عند انقضاء اربعة اشهر لانه  
كان موقفا ونقضى مدها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون موقفا ولو قربها لا يحيث لان اليمين كانت موقفة الى قضاء  
الحمل وبعد وقت تطاقت بالايلاء لا يقع عليها طلاق آخر وان مضت مدة الايلاء اخرى قبل وضع الحمل لان المباشرة بالايلاء  
لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء وان كانت في المدة ما لم تنزع منها وان تكرر الكلام الا ان مدة الحمل واحدة  
وفي المدة الواحدة لا يقع الطلاق واحدة ولو قال لها ان اقربك الى سنة فان طلقها في تلك المدة او قبل ان لا يقع

ان لا يقع الثلث فاحيل وان يدعها اربعة اشهر حتى تبين بطلقة ثم يكت ثمانية اشهر فام استه تم تزوجها فحاصم قبل  
 فاذا قربها لا تطلق عليه الثلث لانها لا تطلق ثلثا قبل استه عدم الزمان ويدعها ثمانية اشهر حتى تبين ولو قال لها اتركك  
 اية اوقات طالق ثلثا فلا حيل في هذا لانه ان قربها تطلق ثلثا وان يفرها يقع عليها بعض اربعة اشهر بطلقة فاذا تزوجها بعد ذلك  
 يكون مرييا رجل قال لامرأته واعد لا اتركك سنة فمضت اربعة اشهر وبان بطلقة ثم تزوجها فمضت اربعة اشهر اخرى من  
 الفروج يقع عليها بطلقة اخرى لان العين باقية فان تزوجها مرة اخرى ومضت اربعة اشهر اخرى لا يقع عليها طلاق لانه لان  
 العين كانت موقفة الى سنة ولم يبق بعد هذا الفروج الى عام استه اربعة اشهر فلا يقع عليها طلاق آخر رجل قال لامرأته  
 ان اتركك فبعدى بها فمضت اربعة اشهر وخاصة الى القاضي ففرق بينهما ثم لم يلبس البينة انه حوالا اصل فان القاضي  
 يفتني به بترية ويطلق الايلاء ويدع المرأة الى تزوجها لانه تبين انه لم يكن مرييا رجل قال لامرأته واعد لا اتركك في هذا المص  
 لا يكون مرييا رجل قال لامرأته اكرتني رباي مراعات حالتي وادع بغير الحجام على نفسه يكون مرييا وان لم يرد بغير  
 الحجام وانما اكرتني به لانه لا حاجة لى اجماعها لا يكون مرييا وكذا لو لم يخرسها لا يكون مرييا رجل الى من امرأته ثم قال اشركت  
 في المالك تده امرأة لا اخرى لا يكون مرييا من الثانية ولو اشركها في الظهار صرح اشرك لان الكلام الاول مقدم فلا يملك  
 غيره وفي الظهار باشر اك ان ثمة لا يغير حكم الاول وفي الايلاء يغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء وتعلق الحث بقرباها جميعا  
 فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته واعد لا اتركها يكون مرييا منها حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة  
 بطلقة ولو قال واعد لا اقرب واحدة سكتا كان مرييا من واحدة حتى لو مضت اربعة اشهر يقع الطلاق على واحدة منها رجل  
 الى من امرأته ثم طلعتا ثلثا ثم تزوجها بعد نزوح آخر لا يكون مرييا وليس الايلاء كالظهار ولان الايلاء تيسر الطلاق بعدهم  
 الزمان فيقتد بالملك فانهم لو طلقوا الثلث بطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم الى غاية وليس بطلاق  
 وعلى قول من فرج لا يبطل الايلاء بالطلاق الثلث رجل الى امرأته ثم طلعتا بطلقة بانه ان مضت اربعة اشهر من وقت  
 الايلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالايلاء وان انفصلت عنها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء بعده  
 الطلاق ومدة الايلاء كغرضي بان ايتها سجين كان الحكم له رجل الى من امرأته ثم طلعتا ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء  
 العدة كان الايلاء على حال حتى لو مضت اربعة اشهر من وقت الايلاء يقع عليها بطلقة اخرى بحكم الايلاء وان تزوجها  
 بعد انقضاء العدة كان مرييا لكن بغير مدة الايلاء من وقت الفروج رجل الى من امرأته بعد ما انقضاء

مطلقاً بائنه لا يكون مبرراً رجل الى من امراته ونفيه وفيها ميسرة اربعة اشهر او اكثر او مرض لا يشترط على الجماع  
 كان فيه بائناً عند نفي وقت البها فان غار لم يسهل ثم خراف في اربعة اشهر مطلق ذلك الفتي ولا يكون فيه الجماع  
 وان كان الرمي محرم على الفتي باللسان وان كان محرم على ظاهري حتى جاز ان يكون فيه باللسان ويكون بمنزلة النكاح  
 والمريض ولو غار المرء على البساة لا يبرأ الرمي اذا جاز امراته في جوارحه لم يكن ذلك نكاحاً ولا مبرراً  
**فصل في الفروقة بين الزوجين بملك احدهما صاحبته بالكفر** رجل اشترى امرأة اشترى  
 منها بطل النكاح فان طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة لا يقع الطلاق لان الطلاق لا يقع الا في النكاح الذي فيه  
 النكاح والمملوك لا يحل له ملك العبد بل يملك العبد لا يحل الرمي ولا يحل تشريح ولا اعتقها بعد اشتراكها  
 ثم طلقها قبل ان يمضي مدة تنقضي فيها العدة يقع طلاقها في قول محمد بن ابي يوسف الاول من ثم يرضى ابو يوسف من  
 هنا وقال لا يقع وهو قول زفر بن علي الفسوي رجل قال لامرأته لا تبيعت طالق مسنة ثم اشترىها فجاروت مسنة  
 لا يقع الطلاق وكذا الرأى منها ثم اشترىها فأنقضت مدة الايلاء وكذا الرأى طلقها بشرط ثم وجد اشترىها فجاروت  
 لا يقع الطلاق وان اعتقها بعد اشتراكها ثم جارت مسنة او انقضت مدة الايلاء وجد اشترىها طلقها في قول  
 محمد بن ابي قيس رجل ابى يوسف لا يقع عليه الفسوي حرة اشترى زوجها او شيئاً منه بطل النكاح فان اعتقت زوجها  
 ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول ابى يوسف من الآخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد بن ابي يوسف من قوله  
 الحرة انت طالق مسنة ثم ملك زوجها فجاروت مسنة يقع عليها الطلاق فان الحرة لا تحل لعبد الا بغير وجوب العدة  
 وتكون محلاً للطلاق بخلاف الفصل الاول من سورة النساء والى ما مر من ان الفاسم العتق من اجماع الامة  
 لا يقع الفروقة حتى لا تفصل الى مقصودها ان كان مقصودها الفروقة وفي الروايات الظاهرة يقع الفروقة ونكاح المرأة حتى قبل يحد  
 النكاح سدا لهذا الباب عليها رجل طلق امرأته بدخول الدار ثم اراد والى ما مر من ان الفاسم العتق من اجماع الامة  
 لا يقع الطلاق عليها في قول ابي حنيفة من وكذا الرأى الى انها لو حن بدخول الحرب ثم انقضت مدة الايلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد  
 الحاق بدخول الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام سدا هي في العدة وطلقها بعد ما خرجت من دار الحرب لا يقع  
 الطلاق في قول ابى يوسف من الآخر ويقع في قوله الاول وهو قول محمد بن ابي يوسف من قوله اذا ارادت والى ما مر من ان الفاسم العتق من اجماع الامة  
 بدخول الحرب فطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلة لا يقع الطلاق في قول ابي حنيفة من سقوط العدة منها بالحق

بالعقل بدار الحرب وفي قول صاحب ميع يقى الطلاق لبقاء العدة وانما لا يقى من العود الى دار الاسلام لاحلالت الدارين الصغيرة  
 المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتدا بولاهما عن الاسلام والبقاء بامد لم تبين من زوجها فان لم تحبها بدار الحرب بانت وان اية  
 والبقاء بامد ولحق بدار الحرب وامهات في دار الاسلام مسلمة او مدته لم تبين الصغيرة من زوجها فخرانية صغيرة تحت  
 مسلم تحب بولاهما فخرانية قد رأت ابيه لم تبين الصغيرة من زوجها ولو تحب الابوان بانت من زوجها وان لم تحبها بها  
 بدار الحرب مسلمة بانه تحت مسلم صارت ممتدة فارتد الابوان ولم تحبها بدار الحرب لم تبين من زوجها مسلم تزوج فخرانية  
 صغيرة لما ابوان فخرانيان فبلغت وهي لا تقتل الفخرانية ولا وينا من الاديان ولا تقتل بانت من زوجها وكذا الصغيرة  
 المسلمة بالاسلام الابوان اذا بلغت هي لا تقرب الاسلام ولا تقتل تبين من زوجها كانها ارتدت ولها اقرار الانقياد  
 والصالح استيفات المرأة وهو حسن لكن ينبغي ان يكون الاستيفان على وجه الاستيفان غير الموصف عليها فان  
 انما عقل الاسلام واقدر على الوصف ولا اصف قالوا تبين من زوجها لا تترك الاسلام وهو الاقرار باللسان عند الحاجة  
 غير عند منكون مرتدة فان قال انما عقل الاسلام ولا تترك الاسلام فاعطوا فيه قال بعضهم تبين من زوجها لان الجبل ليس  
 بقدر وقال بعضهم لا تبين لان ردة السكران لا تصح استحسانا ان سيدا مصيبة باشرأ عن اختياره فكان لا تترك ردة  
 بده كان اولى بالصبي الذي يقتل ارتداده يصح ويوجب الفقرة في قول الجعفي ومحمد وكذا ارتداده اصبته التي تقتل اذا  
 بلغ الصبي عاقل وهو لا يصح الاسلام يكون مرتدا الا اية قتل كما ذكره على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يصح ردة ولا تبين  
 صبي نصراني زوجه ابوه فخرانية فاسلمت المرأة لا يفرق الفاضل بينها حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يمرض عليه الاسلام  
 فان ابى فرق الفاضل بينها كما لو كان بان يمرض الاسلام عليه فان ابى فرق بينهما زوجهان سلمان ارتد امه لم يقع الفقرة  
 بينهما استحسانا حتى لو اسلم كان النكاح قائما بينهما الذي اذا انتقل من دين الى دين لا يتعرض له وقال الشافعي ربح  
 بمران يسلم او يعود الى دينه الاول فان لم يفعل شئ مضى ثلث حيض تبين امرأته حرة خربت الفرسا مسلمة وترك زوجها  
 الكوفي في دار الحرب وقت الفقرة فيها وكذا لو خرج الكوفي الى بلاد اسلام وترك امرأته كاذرة في دار الحرب يجب عليها  
 العدة الا انها ان خربت مسلمة مراغمة فلا عدة عليها انما لا يجتبه رج قال صاحباه يجب عليها العدة وكذا لو خرج  
 احداهما ذرية الفقرة وان خرج احدهما مستمنا لا يقع الفقرة وان خرجا بائنا فاسلمت المرأة في رواية هي امرأة  
 حتى تحيض ثلث حيض وفي رواية يمرض الاسلام على الزوج فان ابى فرقة بينهما وان لم يمرض الامام الاسلام عليه

بالنية الزوجه حتى يتحقق ثلث حيض اذا اسلم احد الزوجين في ذلك الوقت يتحقق الفرق بينهما على خبر ثلث حيض  
 ذميه اسلمت في دار الاسلام بمرض الاسلام على زوجها فان اسلم والافرق القاضي بينهما ركن طلاق في قول  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا وان اسلم الزوج ومرضته حرة او مملوكة بمرض الاسلام  
 عليها فان اسلمت والافرق بينهما ولا يكون طلاقا وان كانت كنية متبعية المتكلم فيها على حال ذميه احد الزوجين  
 لا يكون طلاقا وقال محمد ردة الزوج طلاق يقاس على ابقاء الزوج وانه علم فصل في اللعان  
 اللعان لا يجري الا بين زوجين حريين مسلمين فاعلم ان اللعان غير محدود في قدره لان اللعان عندنا شهادتان  
 متكاملتان بالامان فلا يجري اذ لم يكن من اهل الشهادة او لم يكن احد من اهل الشهادة  
 ومنع المية الشهادة براءة الايمان في جانب المرأة ويجري اللعان بين العاصقين والاعميين لانهم من اهل الشهادة  
 فيقتضون الكف بحججتها وجب اللعان عند الزوجية فاوجب الحد في الاجابة فاذا تحقق سبب دلت عليه اللعان  
 لمعنى من قبل المرأة بالكان الزوج حرا ماعلا مسلما بالغا فغير محدود في القذف والمرأة امه او كافرة او صغيرة او مجنونة  
 او مسرورة او غير غيبه او موطوءة شبهة لا يجري اللعان ولا يجب حد القذف على الرجل وان اشيع اللعان لمعنى من قبل الرجل  
 ان كان الزنم اهل الجرب الحد كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا  
 جانب المرأة وان كان محدودا في قدره كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل الما يوجب الحد عليه كالا يجب اللعان  
 لا يجب الحد ولا يجب شرائط اللعان فيها ثم طلبها بانها قد سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا الزوجان بعد ذلك وان طلقا  
 رجلا لا يبيط اللعان وصورة اللعان ما نص الله تعالى في كتابه رجل قدت امرأته من اهل اللعان ولم تر منه الا امر  
 الى القاضي فهي امرأته وان رقت الامر الى القاضي يدا القاضي بالرجل فليحد كما ذكر الله تعالى في كتابه وزوجي الحسن  
 عن ابي حنيفة راجع الى شرط لفظ الزوجة فيقول نيار مكي من الزنا وذكر الكوفي راجع اذا ذكر لفظ المتاعبة وانما ركني ثم  
 يحلف المرأة ايها نخل من اللعان يحكمه القاضي حتى يقر كما ان من صاحبه وقال القاضي راجع اذا انشئت المرأة بعد ان الزنا  
 يقام عليها حد الزنا وان دعت المرأة على زوجها القذف وانكر الزوج فاقامت البينة على القذف لا عن القاضي فيها  
 عندنا لان الثابت بالبينة كاثبات عيانا وهو الاثبات وقرنا من اللعان فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا وانها انقضت  
 ما دامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته عندنا واذا نفى الرجل حمل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب

لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جارت بر السنة اشهر فذلك لاحتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جارت  
 لا قبل من ستة اشهر فذلك في قول الجعفي وفي قول صاحب السبع لان القاضي فيها ويقيم الولد امرأة ولدت  
 ولدين في بطن واحد فآثر الزوج بالاول ونفى الثاني يكرمه الولد وان يلاعنها ولان نفى الاول وارتبنا في الزناه  
 مر عليه حد القذف وان نفاها ثم مات احداهما قبل اللعان لا نفى الحجي واما ولدها وكذا الولد ولدين احدهما ميت  
 نفاها والزناه ولا نفى الحجي منها وان ولدت ولدا نقاهه ولا عن القاضي فيها ثم ولدت من القدر ولد آخر لزمه الولد ان جمعا  
 واللعان ماض فان قال بعد ذلك بها ابناى كان صادقا ولا حد عليه وما دام المسلمان على اللعان ليس له ان يزوجها  
 فان اكله المسلم من نفسه بعد اللعان كان له ان يزوجها في قول الجعفي ومحمد بن وكذا لو صارت بعد اللعان عصبية  
 لو كانت عليها لايجزى اللعان بينها بان زنت او انشبه ذلك كان له ان يزوجها ولو صدقت المرأة زنا قبل اللعان  
 سقط اللعان ولا يجب الحد اذا اتفق الزوج ثلث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينها جاز تفريقه وبقا  
 الاكثر مقام الحمل ويكون تاركها سنة وان فرق اكثر اللعان منها كانت الفقرة باطلة وانه اعلم بالصواب بما  
 المدة . المتعدات ثلث المطلقة والموطوءة عن شبهته والمتوفى منها زوجها الا بعد او قد يكون بالحيض وقد يكون  
 بالاشهر وقد يكون بوضع الولد او باسقاط سقطا سببا فلفظ او بعض فلفظ اما المطلقة رجل تزوج امرأة لحي حاجزا  
 وطلقها بعد الدخول او بعد الخلوه يصحح كان عليها المدة وتفسير الخلوه الصحيح من كتاب الكناح والكنات الخلوه فاسدة  
 فان كان الفاسد لا يشرع من الكناح من الوطى حقيقة كصوم الفرض وصلوة الفرض والاحرام كان عليها المدة وان كان  
 الفاسد لا يجزه عن الوطى حقيقة لا يجب عليها وكذا المطلقة قبل الخلوه وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهر  
 وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حضيها كان عليها الا بعد او ثلث حيض كراول ولا تحتب هذه الحضيض من العدة كما لا  
 من الاستبراء ولو كان الكناح فاسدا ففرق القاضي فيها الكناح فرق قبل الدخول لا تحتب العدة وكذا لو فرق بمسه  
 الخلوه وان فرق بعد الدخول كان عليها الا بعد او من وقت الفقرة لاس وقت الوطى وكذا لو كانت الفقرة بغير فضاء  
 ولو كانت المطلقة صغيرة او ايسة وهو حرة فعدتها ثلثة اشهر واختلفوا في حد اليا س قال بعضهم الكناح بنت خمس سنين  
 سنة ولا تحيض فهي ايسة روية كانت او غير روية وعليه الفتوى والى لم يخص قط فهي بمنزلة الصغيرة تعد بالاشهر  
 فان طلقها زوجها فرة الشهر تعد ثلثة اشهر بالامة وان طلقها في خلال الشهر قال ابو حنيفة في تعد ثلثة اشهر بالامة كل شهر



المكون من ما قال مما جاء من مقدمه ما مضت فيه الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالالهة وكليل الشهر الاول من  
بداية الشهر الآخر ونسب هذه المسائل كثيرة والكتابات العدة عن الطلاق والوطى من شبهة او الموت حاملا فعد بها  
بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت رجوب العدة او جعلت بعد الرجوب فان خرج منها اكثر الولد قالوا ان كانت  
رجوبا فمقتضى من الرجوب ولا يحل لها ان تنزع احتياطا ولدت ولدين في طلق واحد ليس فيها ستة اشهر فمقتضى  
عدتها بالاولى ان في الاول والكتابات العدة مملوكة انما او بديرة او مكاتبة او ام ولد هي من ذوات الحيض فعدتها في  
الطلاق والوطى خمسة اشهر والكتابات من ذوات الاشهر فعدتها شهر ونصف شهر والكتابات حاملا فعدتها بوضع الحمل  
وام الولد اذا اعتقها من لا با امارات منها فعدت بكت حيض وان حرمت على مولاهما سبب لا يجب عليها العدة حتى تعين  
لكن يردل في اشهر المولى منها ما لم يرد حتى لو دلت ولد استة اشهر من وقت الحرة لا ثبت نسب من المولى ما لم يرد  
مكاتبة اشهر مملوكة لا فيه النكاح فان عجز الكتاب فيما على النكاح لانها صار ملكا للمولى وان ادعى الكفاية  
فمقتضى فيه النكاح ولا عدة عليها لانها تحمل لزومها بملك اليمن وان مات الكتاب بعد ما اشترتها ان مات ما زوا  
تطلق الكتابه ويصير ان مملوكين يملون فعدت رجل مات عن امراته الالهة فيلزمها الالهة او شهرين او خمسة اشهر او ثمانية اشهر  
او لم يرد فعدت وان مات الكتاب من وفاة فعدت النكاح لانه يعين في آخره من آخره وجوبه ويملك رقبته امراته فان لم يكن  
دخل بها فعدت عليها والكتابات دخل بها والكتابات ولدت منه فعدت بكت حيض لانها ام ولد فعدت بمرت اسنيد وان  
لم تكن ولدت من مكان عليها الالهة او خمسة اشهر لان النكاح فيه ينساقيل الموت وعدة الوفاة على الحرة اربعة اشهر وعشرة  
وعلى عن اشهر الالهة الاجل في بركه من الفصل بع انه قال فعدت اربعة اشهر وعشرة اشهر لان الله تعالى ذكر العشر  
مكرا وجميع الليالي يذكر لفظ الله كبر وجميع الايام يذكر لفظ التام فعدت بكت حيض لانها ام ولد فعدت بمرت اسنيد وان  
الاحتياط في الكتاب الالهة ان فعدتها اشهرين ونسبة ايام والكتابات حاملا فعدتها بوضع الحمل حرة كانت او امه مسمى  
مات وامراته حال طهر حبلها كانت عدتها بوضع الحمل كحسانا وقال الشافعي بع فعدتها اشهرين وهو رواية عن ابن  
بع ولو جعلت بعد موتها فعدتها اشهرين في قولهم والتموت في مكانها او قد طلقها او زوجها والكتابات ترث زوجها المطلقة  
باحد الاجلين وتفسر ذلك انها فعدتها اربعة اشهر وعشر اشهر فعدت بكت حيض حتى لو اعدت اربعة اشهر وعشر اشهر او لم تحض  
كانت في العدة ما لم تحض ثلث حيض ولو اصبحت ثلث حيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر اشهر فعدتها حتى يتم العدة وقال

وقال البريقي مع نفقضي عدة امرأة الفاء وثبتت حيض وسنة كرسائل الفراء بعد هذا في فضل على عدة وكذا  
 الرجل اذا طلق إحدى امرأته بمنى بعد ما دخل بها وهما من فوات الحيض ثم ماتت ولا ميراث للطلقة يجب على كل واحدة  
 منها عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا الرجل احدى امرأته ثلث غير منها في صحة ثم مات قبل البيان يجب على  
 كل واحدة منها عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا الرجل لامرأتين له احدى كذا طلق ثلث ثم عين الطلاق في واحدة منها  
 في مرضه مات قبل انقضاء العدة كان عليها الاعدة او باربعة اشهر عشر يستكمل فيها ثلث حيض العدة ثلث نفقستان بمدة  
 واحدة عندنا ثلثا من خمس واحدة او خمس من صورة الاول المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوجة اخرى وطلقتها  
 الثاني في نفقة بينهما فحاضت حيضتين بعد التفرق كان لهما الزوج الثاني ان تزوجها لانقضاء عدة الاول وليس لغيره  
 ان تزوجها حتى تحيض ثلث حيض من وقت التفرق لقيام عدة الثاني في حق غيره وان كان طلاق الاول رجعا كان الاول  
 قبل ان تحيض يرضين بعد تفرق الثاني في ثلث في عدة الاول ولا يطالبها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلث  
 حيض من وقت تفرق الثاني تنقضي العدة ان جازا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا ثلثت شبيهة تنقضي العدة  
 الاولى باربعة اشهر وعشر والثانية ثلث حيض تراها في الاشهر **فصل في انتقال العدة المطلقة الصغيرة**  
 اذا احدثت ولغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة بثلث حيض متوثر كانت او جارية وكذا الايسة اذا احدثت  
 بعض اشهور ثم حاضت او جلست تستقبل العدة في الحيض بثلث حيض وفي الحمل بوضع الحمل ولو احدثت المطلقة  
 بحضنة او حيضتين ثم ارتفع حضنها لا يخرج من العدة ما لم يأس فاذا ايست استقبلت العدة بالاشهر ولو احدثت  
 الايسة بالاشهر فخرجت من العدة وتزوجت بزوجة اخرى ثم حاضت افعولت فطلعت القول انفي للايس حدتها وما ترى  
 من الذم لا يكون حيفا لا فيفسد كحاجات الثاني وعلى القول الذي ليس للايس حدتها وما ترى الايسة من الموم  
 يكون حيفا فيفسد كحاجات الثاني رجل طلق مكرهة الايسة ثم حقت في العدة فان كان الطلاق رجعا استكمل عدة  
 الحرة عندنا لانه ازداد حالها حال بقائه الكفار فازداد العدة وفي الطلاق البائن لا يزداد عدةها بالسنين وعدها بالسنين  
 مع لا يبرء منها في الزوجين وان مات زوج الايسة وعققت في عدة الوفاة فعدة ثلث اشهر ان رخصه ايام لا يتغير كما لا يخبر  
 لعن في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعا حلت عدة الوفاة  
 والكنات مبرئة ما كانت لا ترضى زوجها لا يطالب عدة الوفاة والكنات ترضى بغير من الاشهر والحيض

الموت في منها زوجها الذي لم يمت من سنتين من وقت الموت يحل بائنا عدة من أجل الولاء وسببها  
وزيادة فحصل كذا بزوجت بزوجت آخر بعد انقضاء العدة وقلت من الثاني ام ولدت ثلث ايام في كتاب  
رجل لا يراها عدة موت المولى فان طلعتها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحائض وان اعتقها ربي في العدة  
من طلاق حبي غير صبرها وان كان الطلاق بائنا لا تشر فان انقضت عدة طلاقها ثم مات المولى كان عليها عدة  
موت المولى قلت حيف وقال الشيخ الفقيه في عدة واحدة وان كانت له تحيض قلته اشهر وان كانت حاملا فترضع حمل  
ولو ولدت ابن مولاهم كذا اذ مات المولى وان ماتت ام ولد مولاهم او مملوك من شهرين وموتت ام  
ولاهم او مملوكات اولاد اربعة اشهر وعشرا وان كان ابن من شهرين او خمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة  
اشهر وعشرا وقلت حيف وان لم يمت باين من شهرين حيف من عدة الوفاة وقلت حيف في قول ابو يوسف ومحمد  
وقال ابو حنيفة عدة اربعة اشهر وعشرا ولا تشرط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعا ثم مات المولى فكذا لا تشرط فيه  
المرأة من زوجها وقد يجب على المرأة برع عدو صورها والالة الصغيرة طلعتها زوجها رجعا فانها عدة شهر ونصف  
فان البنت في العدة وحاضبت تغلب عدتها الى حيفتين فان اعتقها المولى في العدة قصر عدتها قلت حيف فان مات  
زوجها المطلق في العدة يغلب عدتها اربعة اشهر وعشرا والكتبة اذا كانت تحت مسلم فعدتها عدة المسلمة في الطلاق  
والوفاة الحرة كالحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فعدة عليها في الموت والفراق في قول ابو حنيفة  
الا ان تكون حاملا تنس من الزرع حتى يفسح حملها وقال ابو يوسف ومحمد عدة عليها العدة اليها حرة لعدة عليها ذليل  
اقرانه طلق امراته من خمس سنين ان كدبه في الاستاء او ذاك لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها  
النفقة والسكنى وان صدقت في الاستاء ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت الطلاق وفي النكاح عليها العدة  
من وقت الاقرار ولا يظهر ان قصد فيها الا في البطل النفقة الحرة المطلقة او اقرت بائنا العدة بالحيف  
في اقل من شهرين هو التي ارادها اذ اطلقها طلاق زوجها الغائب او موته يبرع عدتها من وقت الموت والطلاق  
لا من وقت النكاح رجل قال لامرأة المدخول كذا فاجت وطهرت فانت طالق فاجت كذا حيف كانت العدة عليها  
من وقت الطلاق الاول امرأة الغائب اذا اخبرها رجل بموته واخبرها رجلان بحبواته فان كان الذي اخبرها بموته  
شهادة عان بموته او جازته وكان مدلا وسما ان قتله وتزوج بها او لم يزوجها فان ارخا وتزوج بها

الحيرة بانها ترثها اولي رجل تزوج امرأته ودخل بها ثم قال كنت خلفت ابن تزوجت نيا فطقت طالق ثلاث  
 ولم اعلم انها غير وقع الطلاق باقراره ثم انقضت المرأة كان بها نصف المهر اطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول  
 وعليها العدة بهذا الوطى ولا نفقة لها لانها قد صدقت في وقت الطلاق قبل الدخول وان كثرت المرأة في اليمن فمهر المهر  
 واحد ولها النفقة واسكنى لانها تزوجت ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول رجل طلق امرأته ثلث فلما اعتدت حقيقتين  
 جامعها كرهت ان يجاسها وهو يكره ان يكرها فمهرها عدة مستقبلة وان كان مقررا بالطلاق وجاسها على وجه الزنا لا تستقبل  
 العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته بانما اوثق ثم اقام معها زمانا ثم اقام وهو يكره الطلاق لا ينقض عدها وان اقام  
 وهو مقر بالطلاق ينقض عدها رجل طلق امرأته ثلثا وكتم عن الناس فلما حاضت حقيقتين وطئها فجلت ثم اوطئها فمهرها كان  
 لها النفقة حتى تضع حملها رجل طلق امرأته ثلثا فزوجت من ساعته رجلا ودخل بها ابنا في ثم فزوجت منها كان عليها الاعدة او  
 ثلث حبس منها ونفقتها ولكن باعلى الاول سخلاف المتكوتة اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق فيها لا يجب  
 على الزوج الاول نفقتها ما دامت في العدة لانه حين زوجت نفسها وجب عليها العدة من ان في صارت ناشرة  
 فلما سحى النفقة اما المتكوتة لم تنقض نفسها بالتزويج في العدة لانها كانت منقصة قبل التزويج رجل تزوج امرأة  
 فلما حاضت ودخل بها وفرق بينهما كان عليها العدة ثلث حبس من وقت الفقرة صغيرة لم يثبت فزات يوم اذا ما  
 ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعدة وثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلثة ايام لا يكون  
 حيا فثبت من ذوات الاشهر رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شئ ان كانت عدها بالاشهر  
 جاز الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت عدها بالحيف لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح  
 ابدا ومن البعض لان الابرار من النفقة بعد الطلاق لا يصلح الا يصلح حال قيام الخلع ولو صالحته عن امرضا  
 الولد بعد النكاح على شئ جاز الصلح وان صالحته من السكنى على دراهم لا يجوز واعد اعلم فصل في ما يحرم  
 على المعلقة المرأة المسلمة في عدة طلاق او فرقة سوى الموت لا يخرج ليل ولا نهار الا الضرورة  
 من خوف الهلاك او حرق او ضياع مال او الموت في غيرها فخرج بالنها رجاها الى النفقة ولا يثبت الا  
 في بيت زوجها وعن محمد بن ان لها ان تبيت في غير بيت زوجها اقل من نصف الليل والعقرب في ذلك المكان  
 الذي تسكن فيه قبل الفقرة اذا ائتمرت في غيرها زوجها انه كان كغيرها فبعضها من بيت الزوج بالميراث تسكن

في جميعها في المكان في الورقة من لا يكون محرا ان المكنا التي تستر او تارة فيها وبين الورقة محبا ان مكنا في ذلك المكان  
لا يكفيها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا كانت على سائر ما في ذلك البيت ثم لا تخرج به ذلك من  
المكان الذي انقل اليه ولو طلق امراته وهي حية في الخيمة والزوج متعلق من موضع الى موضع للكل والكل في المكان  
لا يتصل عليه فربما في نفسه او في ماليتها كبراني في ذلك الموضع وليس ان يتصل بها ولا بها ان يتصل من ذلك الموضع  
بما كان في ذلك الموضع من في نفسه او ماله او غيرها في ذلك الموضع كان لان يتصل بها بحكم الضرورة المدة اذا كانت  
في منزل ليس معها احد وهي لا تخرج من الموضع ولا من الخيمة ان ذلكها تخرج من امر البيت ان لم يكن الخوف منه يد  
ليس لها ان يتصل من ذلك الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الورقة والكلان الخوف منه اذا كان لها ان يتصل بها  
لو لم يتصل بجناح عليها من ذهاب المتصل بنحوه امره اختلفت من رزدها على نفسه مدتها واصابت الى الخروج لابل  
كلها فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى منها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو المختار لانها اطلقت نفسها  
عن اختيار فلم يكن ذلك لها قدر المدة لتساخر لحي ولا ينفرد ولا ينفرد بها زوجها عندنا وقال زرارة في الطلاق الركني  
لان ينفرد بها وان ينفرد بها فهو لا ينفرد الرقية لا يصير اجماعا وان سافر بها واشهد على الرقية جاز له ان ينفرد بها وان  
سافر قبل الطلاق ثم ابانها اوبات منها المكان الى منزلهما اكل من عدة السفر ما دلت اليه والكلان الى منزلهما عدة سفره الى  
مقصدهما اكل من سيرة سفره في سفره والكلان الى كل واحد منهما عدة سفره كان ذلك في الفارة سارت الى اولى  
البلد الا انه اليها والكلان في ما من ترصبت فيه من الحقيقة مع وقال صاحباه مع اذا وجدت محرما فترصبت معه الى ايام  
سارته والكلان الطلاق جريا لم تغادر رزدها على كل حال والمدة الخوف الى سحر الدار والكلان الدار شملت  
على بيوت وفي كل بيت اهل لا يخرج الى سحر الدار والكلان في بيت بالكل او كان الكرا على الزوج فالكنا الزوج فانيا  
وطالب صاحب الدار الاجرة اوت ركنت فان لم يجد الاجرة كان لها ان تعلق وكذا لو اخرجها اهل الدار والكلان  
المدة صغيرة كان لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق جريا فلا تخرج الا باذن الزوج والكلان به بمنزلة الصغيرة في ذلك  
والكلان المدة مملوكة منه او مكاتبه او ام ولد كان لها ان تخرج اذا لم يزوجها المولى فانيا فان برأها المولى فانيا لا تخرج  
الا اذا اخرجها المولى وتجب المدة كل رتبة نحو الحمل والعمارة والخصاب والمهرن والتحلى والقطيب وليس الطبيب  
والصبيون بالزعران والمصغر الا اذا كان غيبا لا يقبض وليس الخبز والعقب وعن ابي يوسف مع انه باس ليس الخبز

الخنزير اختبأ فالتحنت الممتدة من مطلق جري لاحد وعليها فإذا اكتشفت للزينة فان التحنت لا للزينة كان لها ذلك  
 وكذا اذا لم يستطع الجري واوهنت لاجل الوجع لا للزينة وان اشغلت قالوا ان اشغلت بالطن الذي يستلزم منفرقة  
 لباس به رانها كبره الا تشاط بالطن الاخر لان ذلك يكون للزينة وكذا لو لم يكن لها الاثوب واحد كان لها ان تلبس  
 والكان من صبر غا ولو تزوج امرته ثم مكها بعد الدخول وقد ولدت منفسد الكناح فيها ولاحد وعليها وان اراد ان يزرعها  
 نيره لا يجوز حتى تحيض حقيقتين وان اعتقها كان عليها امرتان عدة فساد الكناح وفيها الحد وعدة القمن ولاحد وفيها  
 رسته في حقيقتين دون الزانية ولا اعتقها بها عاصت حقيقتين بعد زواج الكناح كان عليها ان تقبلت حيض ولا  
 حدا وفيها والممتدة من الكناح الفاسد تحرق ولاحد وعليها كما لا يجب عليها عدة الوفاة ولاحد وعلى الكناحية والعدة علم  
**فصل في الممتدة التي ترث رجل طلق امراته بغيرها ثم مات هي في العدة ترث كان الطلاق في**  
 الصحة او في المرض وكذا لو مات المرأة في العدة ورثها الزوج وان ابانها في الصحة ثم مرض ومات هي في العدة لم ترث  
 وان ابانها في المرض ان ابانها بسواها لا ترث ايضا وان ابانها بغير سواها ثم مات هي في العدة ورثته عندنا وان مات  
 بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن ابي ليلى معهما الميراث والاصل فيه ان احد الزوجين اذا باشر الفرة  
 بعد ما تعلق حق الآخر بالولد ورث الاخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب من حاله الهلاك بمرض او غيره لا باصل  
 المرض لان الادعى لا يسلم من المرض وليس كل مرض يقضي الى الهلاك ولا بد من حد ضابط قالوا لا كان المرض حيا  
 اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجية وذو كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بالولد  
 لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امراته في هذه الحالة يكون فارادوا كانت المرأة مريضة قال بعضهم كانت  
 لا تقدر ان تصلي قائمة ولا تنسب الى الفرج من غير معين كانت صاحبة فراش يغير في جانبها المحرم من المصالح الداخلة  
 وفي جانب الرجل المحرم من المصالح الخارجية اما الذي يذهب ويحجب في حوائجه ويحجم كل يوم فهو كما يصحح والمقدور له  
 الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كما يصحح وكذا صاحب الفرج والوجع الذي لم يحمله صاحب فراش فهو كما يصحح  
 وان طلق صاحب الفرج امراته ثم قتل او مات بسبب آخر في ذلك المرض او وفار الذي يكون هو اياها للعدة في صنف  
 القتلى اذا طلق امراته لا يكون فاراد وان خرج للبراد طلق يكون فاراد من الحقيقة في النواذر انه لا يكون فاراد المحرم  
 نقصاص او بجم اذا طلق لا يكون فاراد وان خرج ليقول فطلق يكون فاراد واك البراد انكرت السفينة وبقى

على وجهه بطلان يكون غارا وان يطلق بعد انقضاء النكاح قبل ان يكون غارا ولا يكون صوابا في شمس وطلوع  
منع ثم مرض مات في العدة لا يكون غارا ولو كان المرض لمراته كانت طلاقا في صحتها فكذا في المرأة ثم مات وهي  
في العدة ورثت المرأة ولو طلق المرض امراته بعد الدخول ملكا بانها تم قال لها اذ تزوجت كانت طالق ثم تزوجها  
في العدة طلق ثلث فان مات وهي في العدة وبها موت في عدة مستقبل في قول بعضهم ولا في ربح من يبطل حكم ذلك  
الفرار بالزواج وان وثق الطلاق بعد ذلك الا ان التزويج حصل قبلها فكيف يكون غارا وعلى قول مجرى عليها آتاهم العدة  
الا ان في النكاح الطلاق الاول في المرض واثبت الطلاق الاول في الصحة لم يثبت اذ اذت الرجل وانما اذا لم يثبت  
او ثبت بدار الحرب او مات في دار الاسلام على الردة ورثته امراته فان ارثت المرأة ثم ماتت او نكحت بدار الحرب كانت  
الرد في الصحة ليرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا وان ارثها ما سلم وصداها ثم ماتت احداهما  
ان ماتت مسلمة من الدار البصرة المدة وان ماتت المدة كان الذي مات ورثها هو الزوج ورثته المسلمة والكلمات المدة  
قد ماتت فالكلمات يرثها في المرض ورثها الزوج مسلم والكلمات في الصحة لم يثبت اذ اذت الرجل وانما اذا لم يثبت  
وهي زينة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسانا امراته خلفها زوجها ثلث ماتت كانت طلاق في المرض فان  
الرد في طلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت المرأة انما قد اتفقت ومات زوجها فان ماتت المرأة اثبت  
في حيوة الزوج واثبت الردة ان كان مودة كان القول قول المرأة فان قال لم يثبت النكاح لم يثبت النكاح في حيوة  
زوجها لا يثبت القول الذي ذكره لو كانت المرأة كناية تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها اتفقت المصنف في حيوة الزوج  
ومات الردة قول بعد موت الزوج كان القول قول الردة من طلق امراته ثم طلق زوجها ليرث ولو قال المرض  
امراته الامه اذا اتفقت فان طلق ثلث فاصحابها ثم مات الزوج وهي في العدة كالميراث ولو قال لامراته  
وامهات طلق ثلث عدوا وقال لها ميراثا اب حرة هذا اذ يدعى المولى ثم الزوج مخافه يقع الطلاق والعاقب ولا يثبت  
المرأة ولو قال المولى لامرته اب حرة هذا وقال زوجها انت طالق ثلث بعد فان علم الزوج بكلام المولى يكون غارا  
والا فلا رجل آمن به فهي تحت زوج ثم طلقها الزوج ثلث في حرة وهو مسلم فتعقبا او لا يعلم يكون غارا اذا قال المولى  
المرضى لامرته انك ميتة اذ لم يثبت فان طلق ثلث فاسلمت ثم مات الزوج كان غارا امراته او لم يثبت على زوجها الميراث  
انه طلقها ثلث في حرة وعلقها القاضي فقلت ثم صدقته المرأة وماتت ان حجت الى بقية قبل الميراث كان لها الميراث وان حجت

وان رجعت الى قصد يقرب من حرة لا يصح قصد لغيرها بل ان دخلها المار كما حالها كان ثلثا فذلك  
المرء معانته مات وبها في العدة ورسا وان دخلت احداهما قبل الاخرى وورثت الاولى دون الثانية رجل  
قال لامرأته في صحته اذا نسفت فاما وعلان فانت طالق ثلثي فخرجت الزوج والاحبى الطلاق مما اوشاه  
الزوج ثم الاحبى ثم مات الزوج لارث فانتاه الاحبى اولاً ثم الزوج ورثت واذا وصفت العدة بين الزوجين  
في مرض المرأة بغيرها ثم مات في العدة فكانت العدة طلاقاً فالعدة الواقعة باختيارها سبب الحب والنفقة والبيان  
في قول الخبيفة لا يرثها الزوج وان لم تكن طلاقاً فالعدة الواقعة بخيار البلوغ من الصغيرة وخيار القوم ورسا المرأة  
ورثها الزوج رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثي فخرجت في ذلك المرض هي في العدة ورثها المرأة  
وقال ابو القاسم الصغار في حثرت واصبح هو الاول امرأة قالت لزوجه المرض طلقني فطلقها ثم مات هي  
في العدة كان لها الميراث لا بصاحبها مطلقاً بل صلتها من الميراث كالوفاة طلقني فطلقها بعتها بابائهما السلطان اذا طلق  
وقد طلق ذلك لم ينفه كان ميراثاً صحيحاً واما العدة والمخلوع قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قدما فهو ميراث المرض  
فيكون فارداً كان قدما فهو ميراث صحيح لان هذه علة ميراثه وليست بجائزة والحكم المشايخ فيه قال محمد بن مسلمة ررح  
الكان يرحى برؤيه بالهوى فهو ميراث المرض والكان لا يرحى فهو ميراث صحيح قال ابو جعفر الهندواني الكنان يرداد  
كل يوم فهو ميراث والكان يرداد مرة ونقص اخرى فظن ان مات بعد ذلك سببه فهو ميراث صحيح وان مات قبل سنة  
فهو ميراث المرض يردوي ابو نصر العراقي ررح على صاحبها ان يظن الكنان يصلي قاعاً فهو ميراث المرض والكان يصلي مضطجاً  
فهو ميراث صحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا خرج من القيام بمصلح خارج البيت ثم رجع على القيام بمصلح داخل البيت قال شيخنا  
الشيخ اذا قدم على القيام بمصلح سواه كان في البيت او خارج البيت فهو ميراث صحيح وقال شيخنا اذا خرج من مصلح  
خارج البيت فغير مصلحاً وقد ذكرنا ميراث طلق امرأته ثم مات بعد زمان هي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع  
الغيرين فان نكحت لارث وان طلق ورثت ولها ما تم فعل شيئاً حتى تزوجت قبل موت المرض بعد زمان تنقض فيها  
العدة ثم مات لم تنقض عدتي لا قبل قولها ولا ما تم فعل شيئاً حتى تزوجت بعد الطلاق است ثم مات زوجها بعد انقضت  
لكنه انهم رقت قوتها الميراث لها وان تزوجت بزواج آخر وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج  
الاول ورثه الكنان الثاني في قولها لم يكدب الزوجين ولكنها قالت مضت كان الزوج الثاني ان يصيدتها



والله اعلم **فصل في النسب** امرأة ولدت بعد موت زوجها بائنا وبين سنتين ان صدقها الورثة  
في الاولاد ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وحل ميت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة  
بهم ثبت وحل بشرط لفظ الشهادة في اثبات النسب في حق غيرهم اختلافوا في قال بعضهم لا يشترط ذلك  
بشرط كالمشروط لنصاب الشهادة وان حجت الورثة الولادة لا ثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين  
او رجل وامرأتين في قول الخبيفة و قال صانها رج ثبت بشهادة القابلة وكذا الميمنة والمطلقة طلقا رجها اذا  
ادعت الولادة عند الخبيفة ثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحمل ظاهر الركنان الزوجان او الحمل  
و جبراً على ان المكورة اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولما من فيها فاذا  
اتت الدعوى على من قبل الزوج كان عليه حدة القذف ثم اذا لم تقر المرأة بالقضاء العدة فان اقرت بالقضاء  
العدة بعد زمان قضى فيها العدة ثم ولدت ستة اشهر من وقت الاقرار لا ثبت نسب من الزوج وان ولدت لائق  
من ذلك ثبت النسب وحل اقرارها بالاكثة التي تعد بالاشهر اذا ولدت ثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين  
اقرت بالقضاء العدة او لم تقر والصغيرة اذا اطلقها الزوج بعد الحمل ثم ولدت ان اقرت بالقضاء العدة بان  
ثمة اشهر ثم ولدت لائق من ستة اشهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت اكثر من ستة اشهر ثبت النسب والطلاق  
الرجعي والباقي في سوا وان لم تقر بالقضاء العدة و ادعت انها حامل فالحال الطلاق بان ثمانية اشهر الى سنتين  
من وقت الطلاق والكارجيا ثبت النسب الى سبع وعشرين شهراً ان لم تنسج الحمل ولم تقر بالقضاء العدة قال  
ابو حنيفة يخرج به او بالوارث بالقضاء العدة بثمة اشهر سوا وقال ابو يوسف رج نباها بالوارث الحمل سوا اشهر  
من مطلق بان اذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لائق من سنتين من وقت طلاق  
الاول والاكثر من ستة اشهر من وقت كحل الثاني فالولد لاول وان ولدت اكثر من سنتين من وقت طلاق الاول  
لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت ستة اشهر من وقت كحل الثاني فالولد لثاني والا فلا يعمل بزوج امرأة فبارت  
بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعين شهراً وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها ومن اين الزوج رجل تزوج  
خلعها ثم تزوجها بانه لائق من ستة اشهر من وقت اشهر او يزيد وان طارت بيسة اشهر من وقت طلاقها او كان الطلاق رجعي

لثلاثة اشياء من حيث النسب الى اثنين من وقت الطلاق واما انهم الصواب كتاب العتاق  
 اسباب النفس كثيرة منها الاعناق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم  
 اذا زالت يد الكافر عنه وصورة الخوي او ادخل دارا بالمان وان شري عيدا مسلما فدخل به في دار الحرب لا يفتن في قول  
 اخيافيه وقال صاحباه لا يفتن ولو اسلم العبد الحربي في دار الحرب لا يفتن في قولهم ومنها اذا التزجرت عجب  
 انسان ثم ملكه والاعناق على وجه مرسل وملك ومضاف الى بابه الميرت وكل ذلك يفتن في قولهم ومنها اذا التزجرت عجب  
 بهل والاعناق النفس خربان حريج يميل بدون اليه وكناية لا يعمل الا بالنية من الفارسية والعربية **فصل في**  
**صرح العروة** رجل قال لبيده اعطتك حررتك انت حررت عتقت مولائي او ناداه فقال يا حر  
 يا عتقت يا مولائي او قال يا عتقت ونداه مولائي فان قال مولائي وقال عتقت به في الدين لا يصدق قضاء ولو كان  
 لو قال انت حر وقال عتقت من العمل لا يصدق قضاء ولو قال انت حر لوجه امر قال عتقت ولو قال انت حر من عمل كذا او  
 قال انت حر اليوم من هذا العمل فتن في القضاء ولو قال دبت لك نفسك او دبت منك نفسك او لقد دبت عليك  
 نفسك عتقت نوى العتق او لم ينو بملك العبد او لم يقبل ورد ولو قال دبت لك عتقت وقال عتقت به الا عراض عن  
 العتق في احدى الروايتين عن اخيافيه لا يفتن ولو قال لبيده الذي حل له منه بقضاء عتقت ثم قال عتقت به  
 من القتل عتقت في القضاء ويسقط عنه الدم باذنه ولو قال انت مولائي فقلت انت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت  
 اعطتك فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت فقلت عتقت  
 كما في الطلاق ولو اضاف العتق الى جزئ من ان قال نصفك حر او ملكك حر يكون اعتنا فانه لك القدر خاصة في قول  
 اخيافيه بخلاف الطلاق ولو قال سهمك حر فهو على سدس ولو قال جزئ منك حر او شئ منك حر فتن منه  
 ما شاء المولى في قول اخيافيه ولو قال فربك حر قال العبد او لامة عتقت بخلاف الذكر في ظاهر الرواية  
 ولو قال لامة فربك حر من الجاه عن ابى يوسف عتقت في القضاء ولو قال راكس حر بالنسب او راكس  
 راكس حر بالنسب او راكس راكس حر بالنسب ولم ينو شيئا عن ابى يوسف عتقت به في قولهم ومنها اذا التزجرت عجب  
 الثالث يستحسن ذلك ابو يوسف عتقت ولو قال لرأس مملوك هذا رأس حر عن ابى يوسف عتقت به في قولهم ومنها اذا التزجرت عجب  
 ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يفتن وانما عتقت عن الاضافه وقال القاضي الامام ابو الحسن عليه السلام عتقت

الطلاق والاشارة في سائر حكم الطلاق  
هذا الموضع ولو قال العبد انت حره او قال انت حرة فليس في الوجهين كذا روى عن ابى نعيمه وابى يوسف روى  
رجل في خمسة ابد فقال عشرة مما يليك الا واحد احرار عقوا جميعا ولو قال ما ليك الا عشرة احرار الا واحد اعترى اربعة  
ولو قال ثلثة اعترى ثلثا فثلاثة وثلثا فثلاثة جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق لو قال لأمراة انت طالق  
الا واحدة وواحدة وقع الثلث وبطل الاستثناء وقال ابو يوسف مع صحح استثناء الاول والثاني  
ويشع الثاني وبطل استثناء الثاني لك الرواية عن ابى يوسف مع وجب ان لا يفتن الاول والثاني فممن ان لا  
اذا قال العبد يا سيدي او قال يا ابائي او قال لأمته يا سيدي لا يفتن وليس منه ابني بل هو لطف ومكلى عن  
ابى القاسم القصار مع انه سئل عن رجل جازت جارية بمراسم فوفقت بين يديه فقال احسن يا سيدي ورجل  
احد من اسيرين يا من انا بك قال هذه كلمة لطف لا يفتن بها انما اذا لم يوافقه وان نوى عن محرمه روى  
رجل شهد الى ان اسم عبده حر ثم دعاه يا حرا لا يفتن ولو جئت علامه الى بلده وقال له اذا استقبلك احد فقل انا  
حرناستقبل رجل فقال العبد انا حر النكاح المولى قال لا يفتن منه شيك حر اذا استقبلك احد فقل انا حر فقال العبد  
لمن استقبله انا حر لا يفتن وان لم يكن المولى قال لا يفتنك حر اذا قال لا اذا استقبلك احد فقل انا حر وقال  
العبد لمن استقبله انا حر يفتن قضاء وما لم يقل العبد انا حر لا يفتن كما لو قال العبد قل انا حر لا يفتن قال رجل فقال العبد  
قل لأمري انا حر او قال انا حر من الخصال ولو قال للمأمور قل لأمري انت حر لا يفتن قال رجل فقال العبد  
ولله يا حرة او قال لها توي يا حرة وقال لم اذبه افتن ومن يما يبينه بين اسيرين في القضاء او رجل قال العبد واه  
او قال لأمته يا حرة او قال قد قلت ذلك كذا في القضاء  
العبد يفتن قضاء وذا به عبده دخل على امه فقال المولى اى حر دخل علينا لا يفتن العبد ولو قال المولى لزوج غاطه مملوك  
هذه خياطة حره لا يفتن مملوك رجل قال حر فقل له من غنيت فقال عبيد يفتن عليه عبده ورجل قال عبده اهل بلخ اهل  
او قال عبده اهل عبده او لم يعبده وهر من بل عبده او قال كل عبده اهل بلخ حر او قال كل عبده اهل عبده او حر او قال كل عبده  
في الارض او قال كل عبدي اهل بلخ قال ابو يوسف مع لا يفتن عبده وقال محمد بن يوسف مع وعلى الخلفاء الطلاق بطل  
الى ابو يوسف مع انه خصام بن يوسف روى ويقول محمد بن احمد بن محمد روى والقوى على قول ابى يوسف مع ولو قال

ولو قال كل عبد في هذه السنة حر وعبد فيها اذ قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل  
 عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبد في قولهم ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يفتق عبيده في قولهم رجل  
 قال لبيد اذ لامته قد اعطتك امر عتق ولم تنهه عن الخوار ولو قال لبيد ه التام عليك عتق ولو قال عتقت على  
 واجب لا يفتق رجل له عبد في يده فقبل له اعطت به العبد فاودي براسه بنسب لا يفتق لانه قادر على العباد  
 فلا يقوم الاشارة مقام العباد ولو كان في يده صبي فقبل له به ابانك فاودي براسه بنسب  
 ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يفتق بالعارة بخلاف ان ثبت بالاشارة رجل قال لامته انت مثل هذه  
 الامراة حره لا يفتق امه الابن بنحوي التمس وكذا لو قال الحره انت مثل هذه الامه لا يفتق امه الا ان ينوي ولو قال الحره  
 انت حره مثل هذه واشار الى امه فعتق امه ولو قال الحره فاما انت حره مثل هذه الامه لا يفتق امه رجل تزوج  
 بامه المعروفة وادركها بها لا يجوز ولا يفتق الجارية رجل قال لبيد ه ما انت الا حر عتق العبد رجل ام عبيده بشي  
 فامتنع فقال فانت اذ احرا اذ قال ما انت اذ الا حر لا يفتق للحال وهو يفتق رجل قال لبيد ه شئت عتقت عتق ولو قال  
 اردت عتقت لا يفتق ولو قال انت حر اس دانما ملك اليوم من غلات اطلاق رجل قال لبيد ه انت حر على  
 ان بدالي ردوك عتق العبد ويطلق الشرط ولو جمع بين عبيده وبهيته وقال احدا حر اذ قال به احرا اذ به له به  
 عتق العبد في قول الخليفة ج امه فامتنع من يدى مولاه فاسألهما رجل امه انت ام حره فاراد المولى ان يقول اسألك  
 عنها امه ام حره ففعل في القول وقال بها حره امه فعتق الامه في القضاء لا فيما بينه وبين امرئ قال لبيد  
 انت اعنت من فلان عبد اخر من عبيده وقال عتيت به القدم دين فيما بينه وبين امرئ قال في القضاء  
 ولو قال لبيد ه انت امتنع من هذا في ملكي اذ قال في الحسن لا يفتق في القضاء ويدين ولو قال انت حر عتق في الحسن  
 لا يدين في القضاء ولو قال انت عتيت وقال عتيت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال انت عتيت في الحسن  
 لا يفتق ولو قال انت حر اغتنيش في الاطلاق عتق في القضاء ورجل قال لبيد ه ان ملكك فانت حر في الحال  
 وما بعد اليقين فهو ملك حادث ورجل قال لبيد ه انت عبد امر لا يفتق وكذا لو قال انت عبد لا يفتق في قول  
 ابى خنيفة ج وان نوى وقال محرم ج ان اراد العتق فهو حر وان اراد الصده فهو صدقة وان اراد به كلفا  
 مد لا يلزمه شي رجل قال لغيره اليس هذا اذ اشار الى عبد نفسه عتق في القضاء ورجل قال لبيد ه احرا

وهم حشرة متحق سبيده وان كانا نامة رجل قال الملوكة انت غير ملوكة لان يكون ذكرك عتقا وليس ان يبره  
وان مات لم يرشه بالولاء رجل قال لم يده شيك جراد قال اصلك حر ان علم انه سبي لا يمتنع وان لم يعلم انه  
سبي فهو حر ولو قال ابرك حر ان لا يمتنع لاجمال انها عتقا بعد اولى رجل قال لا رمة العتقة المقتضية التي  
في بطنك حر تبت ما في بطنها رجل قال لم يده يفسح فاحر اكان لغت مضيا الى العتد ولو قال يقوم حر او يقيه  
حر ان يمتنع للجمال صحيح قال لم يده انت حر من ثبتي لغت من صحيح المال رجل قال لم يده في مرضه انت لوجه امرتك  
نهو باطل ولو قال جلتك مدي في صحة او في مرضه او في وصية وقال لم اذا التمتك او لم يقل شيئا من مات  
فانه يباع وان نرى التمت فهو حر رجل قال لم يده اقل في فمك ما شئت فان التمت نفسه قبل ان يقوم من مجلسه فمت  
ولو قال لكل ان يمتن نفسه لم يكن له ان يمتن نفسه بعد ما قام من المجلس ولو كان سبب نفسه وان يبيع نفسه وان يبيعه  
نفسه على من يشاء يجوز جميع ذلك رجل عاتبه امراته في جارية له فقال لامرأته امر يا بديك فاعتقها المرأة فان  
نوى المولى التمت فمت والا فان نه يكون على البيع ولو قال لها امرك فيها جائز فهدا على التمت وغيره رجل قال  
كل مبيد لي حر ولا عبد منه ومن غيره لا يمتنع ولو كان لم يده لم يده مبيد فقال كل مبيد لي حر من عبدته منوا  
كان عليه دين او لم يكن وابا بمبيد عبده لا يمتنع في قول الجنيبة مع اذا كان على العبد دين يجتبه ربه نوى المولى  
عتقه او لم يمتد وان لم يكن على العبد دين فتقوا اذا نوى المولى عتقه والا فلا وقال ابو يوسف مع ان نزلهم عتقوا والا  
كان على العبد دين او لم يكن وقال محمد مع عتقوا في احوال كلها رجل لم يده لم يده ابن فقال المولى لم يده  
ابن حر عتق الابن ولا يمتنع الاب واما قال ابنك ابن حر عتق الاب واما قال ابنك لم يده يا نعيم اذا  
ما لم يمتد له مال قال لم يده فضلك عتقه ان يمتنع من نصفه وعنه صاحبه عتق كل رجل قال لم يده يا نعيم  
برو عتق يا نعيم برودم الكون كنيستي عتق يا نعيم قالوا له ان ارادته بالتمت فمت في العتق رجل قال  
لم يده نوازاد ترا مني ان نرى التمت عتقا والا فلا قال لامرأته انت اطلق من فلاته وثمة على قول ابو يوسف  
ان نرى التمت تطلق والا فلا عبد وضع تحت فقه مديل المولى فقال مولاه يا فارسية بار خذ اى امراسك  
مي بايد ناسبرهم لا يمتنع لان نه الكلام نيكو لتعظيم كانه قال بزرگ برانك لا يمتنع لم يده قال مولاه اذا نوى من يده  
كن فقال المولى اذا نوى فجهدا كرم لا يمتنع لانه يحمل التمت والتبوير وغيره كك انه مات لم يده ايعنى فقال لها

ن

فقال بالفارسية اي دون كير كرا وكرم ودم نيز العنق لا تفتق كما لو قال لامرأة خرفت من راجع فقلت خريده كير  
او قال غيره بعت سبك هذا العبد بكذا انتقال خريده كير فان ذلك لا يكون جوابا عبداً من موصوف حال فقال له  
ان انت اعطيتني والافلتك فاعطه مخافة القتل فانه يفتق ريسه في قوته لمولاه لان المولى كان بمنزلة المكروه من عبده  
والمكروه يرجع على المكروه رجل قال العبد يا ازاد مرد و او قال يا ازاد مرد من او قال لا يا ازاد زن او قال يا ازاد  
زن من او قال يا كير بانو او قال يا كير بانوي من او قال يا سيدي في اخطا فاجابوا بعضهم ان افاضت الي  
يعقق والافلا والمخاراة الفقيه ابو الليث ج انه ان نوى الاتحاق بفتق والافلا لان هذه كلمات لطف ظاهر غلط في  
بها العنق اقم لم نوزد لو قال العبد يا ازاد مرد لا تفتق وان نوى رجل شبهه ان اسم عبده حرّم دعاه يا ازاد يعقق لانه دعاه  
غير اسمه وكذا الموصاه بالفارسية ازادتم دعاه يا حريص رجل قال العبد يا بار خدای او قال يا بار خدای من ودم نيز لا تفتق  
كما لو قال يا زيرك من رجل قال العبد يا زيرك يا سالم انت حر يا سالم انت حر يا سالم على الاول ولو قال يا سالم انت حر يا سالم على الف  
وهم كان على الاخير وادتم الكلام بل ان يدعوا بالآخر فهو على الاول رجل جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج منها بعض  
الولد انت حرة الكان خرج اكثر الولد المضعف من الراس والراس لا يعقق الولد والكان الخارج اقل من الولد لان  
اعناق الامة لا يكون اعناقاً للولد المفضل ولا كشر حکم الكل فلا يعقق الولد باعناق الام رجل اعقق جارية فانها جاز المولى  
اعاقه بعد ما ولدت لا يعقق الولد رجل قال ان اشريت مملوكين متجارين فاشترى حاملاً لا يعقق ولو قال لامة كل مملوك  
لي غيرك حر لا يعقق حملها رجل قال لامة الحامل في صحرة انت حرة او ما في بطنك فولدت من الغنم غلاماً ميتاً استبان خلقه  
عققت الجارية في فاسس قول اخبرني في قولك مملوك فخر انسان بطنها فالقت من الغنم غنماً ميتاً استبان خلقه  
فخر الجارية ان اعقن الام ميتة بطنها ميتاً وان لم تكن حاملاً عققت الجارية رجل قال لاخر انما لا يبك اعقن ابوك ابني  
وامي لم يكن القائل عبداً المفقود وكذا الوقال انما هو لي ابك ولم يقل اعقني ابوك فانه يكون حر او لو قال انما هو لي ابك  
واعقني فهو مملوك اذا جمعت الوارث اعناق الاب الا ان ياتي المقر بنية رجل اعقق عبده وله مال فمال المولاه الا ثوباً ودار  
العبد اي ثوباً بشاه المولى رجل قال العبد انت حر البتة فمات العبد قبل ان يتحول اليه فانه يموت عبداً رجل الام ولده  
انت حرة من العمل ارسن وخر البتة وقال ابو الحسن لا يدين في العتق ولا يسه ان يحررها او قال ابو يوسف ج يدين  
فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال العبد وراستك راس المملوك او بطنك بدن المملوك لا يعقق لانه تشبيه وكذا الوقال انت رجل حر

[illegible]

[illegible]



انت حرا الى سنة فبقيت بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد اثنتي عشرة ايام لثلاثين  
 رجل قال بعد ان مات ابي باي سنة فانت حرا قال ابو يوسف ربح هو بربيعه وقال الحسن بن زياد ربح  
 هو بربيعه مطلقا لان على قول اصحابنا ان اذا ذكر وقاطع لا يثبت الى تلك المدة او لا يثبت الوقت ولا يكون ذكر  
 في الوقت بمنزلة النسيئة وعلى قول الحسن ربح اذا ذكر وقاطع لا يثبت الى تلك المدة او فترت وعلى قول الحسن ربح اذا ذكر وقاطع  
 في كتاب النكاح اذا تزوج امرأة الى وقت يكون منه عند ما طالت المدة او فترت وعلى قول الحسن ربح اذا ذكر وقاطع  
 او يثبتان اليه لا يكون منه صحيح قال بعد ان مات حريش مولى بشير فمات بعد شهر قال بعضهم مائة من ثلث مال  
 وقال بعضهم مائة من مائة المال وهو الصحيح لان على قول اخيه ربح سنة الحق الى اول شهر قبل الموت وهو كان  
 صحيحا في ذلك الوقت رجل اوصى بوجهها وكتب في وصيته ان منده فلان حريش مائة درهم ولم ينجس ذلك منه احد ثم  
 مات ومجدهت وورثته تديره يستحل الورثة على علمهم ان اول الوارث ما كان في كتاب الوصية حق العبد اذا كان حريشا  
 من ثلث ماله ويزيد السامية فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج ذلك لو كان على الميت دين يخطبه بماله يرضى ويمنع  
 في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمة قال بعضهم قيمة المبرومة لو كان قاطع قال بعضهم قيمة المبرومة لو كان قاطع وقال بعضهم  
 ينظر كيف استخدم مدة عمره من حيث الحوز والظن فحبل قيمة ذلك وقال القتيبي ان اليتيم ربح قيمة المبرومة بضعف قيمة لو كان  
 قاطع وكذا ذكر الشيخ الامام السميرت بنحو ما رواه لان للفقهاء متقنين منقطة البيع وما شاكلها من التملك بالدين والاهتمام  
 وغير ذلك والى في منقطة الاجارة والاستخدام وبالنسبة لقرت الاولى وبقية الثانية فكانت قيمة نصف قيمة  
 لو كان قاطع ولو كان التبرير مقيمة اليوم قاطع رجل قال في مرضه اوصوني فلانا بعد موتي اثنا عشر  
 بعد موتي اثنا عشر في القياس صحيح الاستثناء فيها وفي الاستحسان صحيح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله  
 ولا يصح في الامر اطلاق ترضي قال لقوم صلوا بين ابن عبد الله ما بينه وبينه من ثمنه في قوله هو حر ان شاء الله  
 لا سبيل لاحد عليك بعد موتي قال الصيرفي ربحا رجل قال لملك اخدم ورضي بعد موتي سنة ثم انت حرا فانت بغير  
 الورثة قال بعضهم اذا مضت سنة من وقت الموت فبقي رجل مات وترك جارية وعليه دين يخطبه بماله قال بعضهم  
 لا يحل للوارث وعلى الجارية قتل لان لم يكن الدين يخطه قاتل والحنان الدين قبله فله ملك ولو ترك الميت قاتلا  
 وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في القطار وحبس الجارية روي عن محمد بن ابي بكر انه قال له ذلك

ملك له لو كان ورث الميت قد قُتِلَتِ الجارية، ولما لم يوصى الجارية فاعتق الوارث ثم ملك تلك الاموال قال البخاري  
 حرة بغير ثمن الوارث فيقتلها الزنا، رجل قال لعبد هـ ماتت حره اذ قال حتى مات او قال اذا حدثتني الموت فانت  
 حر فمهره بمرطلق لا يجوز بيعه فان باعه بقبض القاضى جواز بيعه فقد قضاه ويكون ذلك فخا للعبد بغير ثمن لو عاود اليه يربا  
 من المهر بربوبه في الوجود ثم مات لا يمتنع ولو قال ان مات من مرضي هذا او في بلد كذا او قال ان حدثتني موتي  
 هذا ادرستني فماتت حره جاز بغيره وان مات المولى قبل البيع نفي من الثلث رجل قال لامرأة عند الوصية اذا حدثت  
 ابني وابنتي هذه حتى استغنيا فانت حرة قالوا الختان الابن والبنت كبيرين تخدعها حتى تزوج الجارية وتغيب  
 الابن ثم حر الجارية والكتا، ناصيفين تخدعها حتى يدركا لان استغنا، الكبيرين والضعيفين يكون عند ما قلنا  
 كبيرين فخرت وحبب الانية وبقي الابن تخدعها جميعا لان شر لا يفتق خدتها حتى يستغنيا فلا يفتق عند استغنا، احدهما  
 وكذا لو كان صغيرين فادرك احدهما تخدعها جميعا حتى يدرك الآخر وان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية  
 لانها كانت متعلقة بخدتها وقد وقع الياس عن ذلك رجل قال لعبد يـ اذا حررت موتى ولد وصية مائة  
 درهم ثم ماتت فمهرها عتقا وفها وصية مائة درهم غيرها لانه لامات شرع العتق فيها جميعا فتشيع الوصية ولو قال  
 ولكل واحد منهما مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما عبده فلا يصح له الوصية رجل قال في وصية عتقوا  
 عبدي الذي هو قدم بـ نسبة تكلوا في قديم لهجة قال اكثرهم قديم الهجاء من صحبته واخذوا ذلك من قوله  
 تعالى حتى عاودك لرجون القديم والرجون بنت علي التختة ويقطع في كل سنة فائدة في بقي سنته يكون قدما رجل قال  
 لعدي ان اعطيت هذا العبد فقتل العبد خطأ واخذ المولى قيمته لا يلزمه الصدق بالقيمة ولو قال لعدي ان انصبت  
 بهذه العبد فقتل العبد خطأ واخذ المولى قيمته كان عليه ان تصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم المولى  
 بقيمته بحال الاعاق وهو العبد وكما في الوجه الثاني التزم الصدقة والقيمة تتساوى العبد في قبول الصدقة  
 رجل قال لعبد هـ انت حر برأيتي قال ابو حنيفة رج لا يقبل قبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى  
 ان يبيعه فان باه ببيعته حتى مات المولى وبه في ملكه يقبل الالف عشق وقال ابو يوسف رج ان يقبل جريح قال  
 قال المولى ذلك ليس له ان يقبل بعد الموت وان قبل حين قال المولى كان مديرا وعليه الالف اذا مات المولى  
 ولو قال الرجل لعبد هـ انت حر بعد موتى علي الف درهم يقبل قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل

واذا قبل بعد الموت قالوا لا يتقن الا باصناف الوارث ولو قال انت حر على العت ودمهم بعد موتى قيسير القبر ل  
في الحال واذا قبل بصير مبررا ولا ياتر المال لان الله يربا على ملك المولى والمولى لا يستوجب على مبرر  
مالا ولو قال لمجد وثقت فانت حر بعد موتى قال محمد بن كنان المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا  
فانت حر ان ثقت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان ثقت كانت المشيئة  
اليه في الغد ولو قال ان ثقت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول ابي يوسف ومحمد بن وهاب  
عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف روح في رواية الامالي ان قدم المشيئة قيسير المشيئة للحال وان اخر قيسير المشيئة في الغد  
ومن ابي حنيفة روح في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذا لك في التبرير عنه معتبر القبول بعد الموت  
على كل حال برجل قال لمجد انت حر يوم اموت ونوى باليوم بياض النهار ودون الليل لا يكون مبررا بصير  
كانه قال انت حر بعد موتى في النهار فلم يكن العت ساقا مطلق الموت وكان لان يبيعه ولو قال انت حر بعد موتى يوم  
لا يكون مبررا ولان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه من ثقت اذا مضى يوم بعد موته ولا يتقن الا باصناف الوارث  
رجل قال كل ملك لي بعد موتى حر فاك ان في ملكه يوم المفا لا يكون مبررا ما يملك بعد المفا لا يكون مبررا ولو قال  
اذا اكلت فلانا فهو حر بعد موتى فملكه كان مبررا لانه على الحرية بموته مطلقا لانه مطلق ملك الحجة شبهه طر هذا  
لا يخرج منه ان يكون مبررا كما لو قال لمجد اذا اكلت فلانا فانت حر بعد موتى وكذا بصير مبررا رجل قال كل ملك  
الملك فهو حر اذا جاء غدا يدخل في ذلك المدة بتمام الولد وولدها ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان قنا  
وقت المفا لا ثم بصير مبررا جابلقا جابلقا في ذلك من ملكه بعد التمين ولو قال كل ملك الملك اليوم  
حر به دخل فيه من كان في ملكه وقت المفا لا وما استفاده في يومه وكذا لو قال نه الاشهر او نه السنة  
ولو قال كل ملك الملك اسعد فهو على ما كان في ملكه ولا يتقن ما استفاده من ساقه فان معنى به اب  
الزمانية التي يذكره الجهمون بصدق في احوال يستفيد به الكلام ولا يصدق في صرف التمن عما كان في ملكه  
ولو قال كل ملك الملك غدا فهو حر ولم يثبت شيئا قال محمد بن يعقوب من كان ملكه للحال من ملكه الى الغد  
وغدا او قال ابو يوسف روح يعقوب بالاستيفاد في الغد لا غير ولو قال كل ملك الملك اليوم المجتهد فهو يعقوب من ملكه  
يوم المجتهد في قول ابي يوسف روح ولو قال كل ملك لي فهو حر يوم المجتهد يدخل فيه من كان في ملكه للحال ويعقوب

[illegible]

الجارية في بلاد مائة ولا يكون على عاتق وان جنى على الولي او على ما كان بذرا الا ان قيل مولاة على ان يفتى في قيمته المدة اذا  
 ولدت من خصمها ولد تصير ام ولد **فصل في الاستيلاء** وكل مملوك ثبت نسب وله ام من مملوكها او مملوك  
 مضمونها كانت ام ولد لم يثبت نسب وله ام منه وكذا الجارية اذا ولدت وله ام من غير المولى يخلع او وطي بشبههم ثم مملوك من  
 ثبت نسب وله ام منه تصير ام ولد كغيرها وان ملك وله ام منها عن علي وان ملك وله ام من غيره يكون مملوكا لان سبيبه  
 ولو قال رجل جاريته هذه امي او قال ماني بطنها من ولد فهو ماني فاستقلت سقطا استبان ظهرا او بعض خلفه تصير ام ولد له  
 وان لم يستبان لا تصير مائة ولو قال رجل هذه الجارية سخي او قال ماني بطنها من ولد فهو ماني قال ابو ذكوان رجا  
 ولم يكن وله اخذته الامه في ذلك او كذا ثبت كانت ام ولد له ولو قال ماني بطنها من ولد فماني من رجل اد وله ثم قال كان رجلا  
 اخذته الامه لم تكن ام ولد له بل قال بجارية قد ولدت هذه ام ولد له في المكان القول في اخذته تصير ام ولد له سواء كان بها  
 وله ام لم يكن المكان القول في عرض المهر فان كان معها ام ولد تصير ام ولد رقيق من جميع ماله وان لم يكن معها ام ولد رقيق من  
 الثلث وام الولد رقيق بمرت المولى من جميع ماله ولا ساية عليها على كل حال ولا يجوز ان يزوجها من مملوك الا في غير مبيع او بته او بغيره  
 او اهلاد رمية فان باعها ونفى القضي بجزايمها لا ينفذ فشاؤه في ظهر الرديات ولا يضمن ام الولد بالضييق البيع الغايه  
 والامان في قول المجتهد وانما يضمن بالبيع المهر الجارية اشتركة اذا ولدت وله اقاؤه ما تصير ام ولد لها فان  
 له بها اوقات عرض مملوكها في قولهم ولا ساية عليها ولا ضمان على المومن في قول المجتهد روح وقال صاحب روح اوقات اصد بها  
 نسق في الضيق الاخر وان اعطى احد بها الضيق يعرض بغيره قيمتها ان كان موسرا او يبي الجارية نصف قيمتها ان كان مسرا  
 جارية ولدت من رجل يخلع ثم اشترى ام ولد تصير ام ولد له بغير قيمتها اشتركة موسرا وان لم يشتر الجارية  
 ولكن ملك الولد بته او ثرا واخذوا ذلك عرض الولد يبي الاخر في نصيبه ولا ضمان عليه في قول المجتهد روح وقال صاحب روح  
 يضمن لكان موسرا او يبي اليه ان كان مسرا وعلموا في قيمته ام الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت ثمة ام ولد له  
 على ان تزويج نفسها قبله بمقت فان ابت من تزويج نفسها لا ساية عليها ولا ضمان عليه على ان تزويج نفسها  
 كان عليها الساية في قيمتها رجل قال بجارية ان كان في ذلك غلام فهو ماني والجات جارية طليعت ماني ثبت نسب الولد من غلاما  
 كان اجارية ولو قال لكان في مملوك ولد فهو ماني الى سجين فولدت لاق من سبيبه بشبهه ثبت نسب الولد من ومن ذكر  
 الاخر من سبيبه اشهر وقتب والنسب باطل ام ولد الذي اذا اطلقت خرج الى الحرة بالساية واذا انقضت القضي عليها

[illegible]

[illegible]

بنجم ردفى الرق فى قول الجنيحة ومحمد رضى الله عنه برضا العبد ولا تترقى على القضاء وقال ابو يوسف رضى الله عنه لا يرد  
 الما يخل تخمين للمكاتب ان يمان غير اذن المولى ولو كانت على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كانت على عين المير من  
 كليل او مودون او مودى غير رومان والظاهر هو الفساد والى كلى ان يفسخ الكتابة الفاسدة فان كانت على  
 قيمته ولم يفسخ حتى ادى القيمة فقبل المولى عمن ولو كانت امته على الف درهم على انه يطأ ما دامت مكاتبة فثبت  
 الكتابة واذا اوتى البديل قبل الفسخ عتقت ولو كانت على ثوب فى الزمة لا يصح الكتابة فان ادى عليه ثوبا قبل  
 لا يمتنع ويصح فى بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدور المكاتب اذا كاتب عبده جاز سحنا  
 فان ادى الثانى قبل الاول عتق ولا بد ان يكون للمولى وان ادى الثانى بعد اداء الاول فالاول للمكاتب الاول  
 واذا كاتب امته وصى على تولد ما بمنزلتها وان كاتبها واستثنى ما فى بطنها فثبت الكتابة ولا تصح الكفاية بيد  
 الكتابة ولو كاتب عبدين كتابته واحدة على ان كل واحد منهما كليل عن صاحبه جاز سحنا المكاتب اذا مات من غير  
 وفاء ولم يدع تولد اصيلت الكتابة وتكلموا انها تبطل بموته او بعد ما قضى القاضى بخبره قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع  
 انسان باو ابدل الكتابة لا يقبل من ولا يمتنع وقال الفقيه ابو الليث من لا تبطل ما لم يقضى القاضى بخبره حتى لو تبرع انسان  
 ببديل الكتابة بخبره يمتنع وان مات المكاتب عن وفاء يردى كتابته ويثبت على الموت بلا فصل وان مات ترك المكاتب وله ارث  
 او وله ارث كان مكاتبه كتابته واحدة او ترك وله اشتراه فى كتابته وقد ترك المكاتب وفاء وكان ميراثه لولاه المكاتب  
 اذا اوصى برصية فهو على وجهه ثلثة اوصى برصية ثم مات عن وفاء لا يصح وصيته لانه يمتنع قبل الموت فى ساعته لا يصح فيه  
 كلمة الا بصداء والوجه الثانى ان يقول المكاتب اذا عتقت فقد اوصيت مالى فكلان ثم ادى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعده  
 كانت وصيته صحيحة فى قولهم وان مات اذا اوصى برصية ثم ادى فثبت ثم مات وصية فى قول ابى يوسف ومحمد رضى الله عنه  
 وقال ابو حنيفة لا يصح الوصية الا ان يجدها بعد الفسخ المولى لا يملك اكتاب المكاتب ولا استحقاقه ولا يجب على المولى  
 صدقة نظره ومجوز شره لا يخرى فى الكتابة المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار الفسخ والحكام المكاتبه فى  
 النكاح والعدة والحكام الفسخ المكاتب لا يملك وطى امته فان وطئها ثم استحققت الامة يراعى المكاتب بعقرها فى الحال  
 ذوات المكاتب عن وفاء فخذ فان لا يحد فاذن المكاتب اذا تزوج ابنته مولا ثم مات المولى لا يفسد النكاح فان  
 مات المكاتب بعده ذلك عن ترك وفاء لا يبطل النكاح وان لم ترك يبطل فكلان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة



وله الهرو كان بعد القول يجب عليه الا ان يثبت جيب الهرو ان كان مما دارت اقر الكتاب اذا اشترى  
شكوكه لافيه الكتاب وجيب على الكاتب نفقة زانية ولا يجب عليه نفقة ولده كما عدا الا ان يكون ولده من امه  
ونفقة ولده الكتاب تكون على الكاتب تسخر النفقة على زوجه وان لم يهرها المولى يتاحل كتاب المبررة دامت اوله  
الكتاب اذا ادلت من المولى ثبت لها الفهر ان شاءت ادت الكتاب نفقت بالكتابة وان شاءت لم تود فخر نفسها  
اذا ادلت المولى الكتاب اذا بشره الخط او البراد يصح الا ان يجب الكتاب يكمل خمس فضال ليا زوجه وشترى  
بالنفقة والنسبة ويدفع المال مضاربة وفزارك ويكتب عبده ولا يملك خمس فضال لا يقيم عبده ولا يبيع عبده ولا يشر  
الابا ان المولى لا يبيع ولا يصدق ولا يجالي محاباة ما كانت كالعبد الا دون الكتاب اذا اشترى اباه وابنه يتكاتب  
عليه وان اشترى اخاه لا يتكاتب عليه في قول الجنيته وادوات الكتاب وترك ولده المولى في كتابته سعى في تجرعه فالكاتب الشك  
يقال له ان كان ثوى الكتابة حاله والامر في الرق وان ترك الكتاب اذا تم حرم عند ابى يوسف ومحمد مع يقوم  
مقامه في تجرعه الكتاب اذا جنى بناية مبررة فهل كان جنايته على جيب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى الكتاب على  
سواه او رقيق المولى كانت جنايته مبررة وكذلك جنايته المولى على الكتاب اذ ينفق الكتاب اذا اشترى جارية واستبرأ  
بجنيته فتمعت حل له وطها وان عجز الكتاب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى الكتاب ابنة  
او لمة ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بما مضى من الكتاب قبل التجز وان اشترى فمعت ثم عجز الكتاب يجب  
الاستبراء على المولى في قول الجنيته يرجح لانها لا يفسر كتابته تخلف الام والابنة الكتاب اذا عجزت لا يجب الاستبراء  
على المولى المولى اذا وحب الكتابة من الكتاب تمت في الحال لان الكتاب ملك فاني ذمته قبل القول لان بيت الدين  
من عليه الدين تسع قبل القول فان قال الكتاب لا قبل يود الكتابة ويكون الكتاب حرا لان بيت الدين قوله المولى ان  
ان تسع بعد قوله لا يحل له وفرد الكتابة وتبقى الرق كالطالب اذا وحب الدين من المديون ولا يكفل فرد الاصيل  
الدين في ذمة الاصيل وتبقى برادة الكفيل سكتة بين طين فمعت احد ما ضعت الكتابة لا يثبت الكتاب فان ابرأ  
اشترى بكم الاخر عن نصيبه او وحب له نصيبه عن الكتاب وسلم الاول باقضى ولو كانت الكتابة انى فمعت احد  
سنة وابرأه الاخر من اربعة قال محمد ربح من الكتاب وما يقضى الاول يكون من الاول والمبرر على سنة من كل  
وذهب نفس به من عده عن العبد وان لم يقبل لان يملك نفس العبد من العبد اذ كان فيصيح من غير قول رجل قال لبيد



وادعت ان الامانة لم تقسم وله بالية رجل افرق مرضه لانه بالعت ودرهم وليس له وارث سواء ولم يبع باه ولا ملكا  
 بوان المان لانه وقتية الملك مثل الدين ثم قال محمد بن يعقوب الملك ان الاقرار في المرض للوارث وبعده فاذا انقضاء  
 عت عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يفتن لانه لم يملك الملك بالدين رجل وكل رجل باني شترى له ملكا فبقيت عت عليها  
 وسمى له الفتن فاشترى باب الموكل قال ابو بصير عت كذا فاشترى له الموكل لانه صار ملكا للموكل ولو وكل رجل باني شترى  
 واداه فبقيت عت عليها فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
**العق** المجهوم رجل قال لاني امة كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
 له بعد ذلك هل عت بذه الاخرى فقال لا عت لانه ان كان له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
 الاثنية وتولد الاخرى بعد ذلك لم امن بذه لانه ان كان له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
 امة كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
 وانه او الاول سواء ولو قال له بعد من الرعين على العت فبقي له هو بانه افعال لا لا يحجب المال لآخر لان الاقرار بالمال  
 للمجهوم باطل فلا يستحق عليه البيان فبقي امة على الاقرار بالمال لان الاقرار بالمال لا يملك الاقرار بالمال لان الاقرار بالمال لا يملك الاقرار بالمال  
 البهم ينزله الملق بالبيان فبقي امة على الاقرار بالمال لان الاقرار بالمال لا يملك الاقرار بالمال لان الاقرار بالمال لا يملك الاقرار بالمال  
 رجل قال امة وبعده من رقيق او حر ثم مات قبل البيان فاكلان له بعد ان دامت عت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت  
 ولو كان له امة وثمة امة عت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت  
 واحدة منها من العبد كذا ولو كان له امة وبعده امة عت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت  
**الحجري** حر في الاسلام عت الحربى وخرج الى دار الاسلام مراغما لعله عت ولان لو ادى الى من ايب لانه من اهل العت لولا اية  
 عليه ولا وادان اسلام عبد الحربى ولم يخرج اليه فافتن لان الاسلام لا يفتن بقاء الرق فان اسلام مولاه ثم ظهر  
 المسلمون على دارهم فبقيت عت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت لانه من العبد بن كلوا امة منها فبقيت  
 المشتري في قول الخليفة عت وقال صاحباه عت لا يفتن وكذا الرباع عت من ذمى حرى له عت كذا فاشترى له الموكل فبن كذا فاشترى له الموكل فبن كذا  
 كان الخدة اما للمولى ولما عت الحربى في دار الحرب لا يفتن اعداءه في قول الخليفة عت خلافا لصاحبه عت وقيل بذه الاقرار  
 عند الكل واما الخلفاء في ثبوت ذلك والعت من الخليفة عت لا يفتن بذه ما ثبت ولا عت من عبد واصل في دار الحرب عت



[illegible]



[illegible]

الاکلم قلنا الیوم والا فدا ولا بعد فدا کان لاین کلک فی الیالی لانها ایمان ملکة ولوقال واسد الاکلم قلنا الیوم فدا  
 وبعده الاکلم فی اللیل لانها یسین واحدة بمنزلة قوله لا اکلم ثلثة ایام فیدخل فیہ الیالی ولوقال واسد الاکلم کلک الیوم  
 من ایام نبهه الحق وکلک فی الجمعة مرة تحت ولوقال واسد الاکلم کلک فی کل یوم من ایام نبهه الحق وکلک فی کل یوم ذکر  
 کلام فی یوم من ایام الجمعة لا یجوز وان کلک فی کل یوم لا یزمر الا کفارة واحدة **فصل فی الفاظ الیسین**  
**بالفارسیة** رجل قال سوگند خورم که این کار کنم قال بعضهم لا یكون مینا وقال بعضهم یكون مینا ولوقال  
 سوگند خورم که این کار کنم یكون مینا لان هذا الکلام بذکر للتحقیق ودون الوعد کقول الرجل گواهی میدهم ولوقال سوگند  
 خورده ام فهو اخبار ان کان صادقا فعل یزمر الکفارة والا فلا ولوقال سوگند خورم بطلاق که این کار کنم لا یكون مینا  
 لانه وعد وتحويل تحت الیسین بامد قال عند البعض فانه یكون تحقیقا ولوقال سوگند خوری یكون بمنزلة قوله سوگند خورم  
 ولوقال برین سوگند است که این کار کنم فهو اخبار ان افقه علی نبهه فهو اقرار بالیسین بامد قالی وان زاد علی هذا قال  
 برین سوگند است بطلاق یزمر ذک ذک قال قلت ذک کذا یا دنا تعرض الحلیا عن ذک لا یصدق نقض  
 ولوقال مرا سوگند خاز است که این کار کنم فهو اقرار بالیسین بالطلاق ولوقال بامد العظیم که بزرگتر از بامد العظیم نیست  
 که این کار کنم یكون مینا لوقال بامد العظیم والا فدا وانه الزیادة تكون للناکدة فلا تصیر فاصلا ولوقال مصحح خدا  
 بدست دی موخته اگر این کار کند لا یكون مینا ولوقال از خدای بزرگوار و از الله العزیز ان لا اله الا الله  
 بزرگوار است اگر این کار کند منی ایمان ثلثة ولوقال هر امید یک سجده ای وادوم نوید اگر این کار کنم یكون مینا الناس من احد کفر  
 وینسب الکفر بالشرط یسین ولوقال مسلمانی مکرده ام خدایا اگر این کار کنم ففعل قال الفقیه ابو الیثیم روح ان اراد  
 بذک ان الذی فعل من العبادات لم یکن حقایما والا فلا ولوقال هر چه مسلمانی کرده ام بکاران وادوم اگر این کار  
 کنم ففعل لا یصح کافرا ولا یزمر الکفارة ولوقال هر چه خدای گفت دروغ است اگر این کار کنم قیل نه یكون مینا  
 وهو الصیح وقد ذکرنا هذا بالمریة فکلک بالفارسیة رجل قال واسد که باطلان سخن گویم یک روز در روز شنبی  
 الیسین بعضی ثلثة ایام ولوقال واسد که باطلان سخن گویم فی یک روز فی دور روزی بین واحدة منهن بعضی الیسین  
 رجل قال بذکرتم خدای را که فلان کار کنم یكون مینا لوقال نذرت ان لا اقل کذا ولوقال خدای را باینجا مبر را بذکرتم  
 که فلان کار کنم لا یكون مینا کان قوله باینجا مبر را بذکرتم لا یكون مینا فاذا شغل عن ذکر امر قایلین شرط لا یكون مینا



يعبر فلا يكون بيننا فصل في حقيقة العيين على فعل العيسر رجل قال لا فخر امره تفعل كذا او كذا ولم ينز  
استحالات الخاطب ولا مباشرة العيين على نفسه فلا شيء على احد منها اذ لم تفعل الخاطب وذلك بان نرى العائل  
اختلف في ذلك كمن قال لا فخر كذا او قال لا فخر كذا او قال لا فخر كذا او لم ينز شيئا فهو الخالف وان  
اراد الاستحالات فهو استحالات ولا شيء على واحد منها ولو قال لا فخر كذا او قال لا فخر كذا او لم ينز شيئا فهو الخالف وان  
او جازاه ان يري المبتدئ الخلف على نفسه والحجب بقوله نعم يريه الخلف على نفسه  
او لم تفعل الخاطب وذلك فاجابة اما المبتدئ فظاهر واما الآخر فنقول نعم تضمن عادة ما قبله يعبر كانه قال لا فخر كذا  
كذا فان لم يعبأ بما جازاه الوجه الثاني ان يريه المبتدئ استحالات الحجب والحجب بقوله نعم يريه العيين على نفسه وفي هذا الوجه  
يكون الخالف هو الحجب لا غير حتى لو كانت الاستحالات الحجب لا غير والوجه الثالث ان يريه المبتدئ استحالات  
الحجب والحجب بقوله نعم يريه الوجه في ذلك ودين العيين وفي هذا الوجه لا يكون احد جازا حالف والوجه الرابع ان لا يكون  
لا جازا يريه العيين وفي هذا الوجه يكون المبتدئ هو الخالف ان لم يفعل الخاطب وذلك بحسب الزيادة والغير والوجه الخامس  
ان يريه المبتدئ استحالات الحجب والحجب بقوله نعم يريه الخلف وفي هذا الوجه يكون الحجب جازا لا غير واما  
لا فخر كذا او قال لا فخر كذا فقال الآخر نعم ليس احد جازا يريه العيين كان الخالف هو الحجب وقوله نعم يريه  
قوله واحد في جميع ذلك وقوله واحد مثل واحد وكذا قال الرجل لغيره اقمست تفعل او قال اقمست باسرا وقال انهم اذ قال شهد  
باسرا وقال اقمست او اقمست باسرا تفعل كذا او قال في جميع ذلك اقمست عليك واشهد عليك ولم يقل عليك  
فما خالف في هذا الفصل الثاني هو المبتدئ ولا يمين على الحجب وان فاجبا ان يكون الحجب هو الخالف الا ان يكون  
المبتدئ اراد الاستفهام بقوله اقمست وخو ذلك فان اراد ذلك على يمين على المبتدئ ايضا رجل قال لا فخر عليك  
عهد واحد ان قلت كذا فقال الآخر نعم فلا شيء على العائل وان نرى يمين وكما يكون في استحالات الحجب رجل قال  
فامرته انك قلت كذا او كذا انك لم افعل فقال ان كنت قلت فانه طلق ثلثا فقلت المرأة ان كنت قلت فانه طلق  
قالوا ان اراد يمين المرأة لا تطلق المرأة جمادات من الفسق اجتماعا وكان يصنع بعضهم بعضا فعلا واحد منهم من صنف به هذا  
صاير فامرته طلق ثلثا فقال واحد منهم بالفاكرية بعد ذلك بان يصعد رجل بعد قوله لا ثم يصنع امر صاير فامرته طلق  
امرته القائل لما كان في كلامه فاسد ليس بين رجل انده ولسطان واراد ان يحلفه فقال لا فخر كذا او قال لا فخر

الرجل بايزد ثم قال السلطان كبر ذرا وبيد يالي فقال الرجل له بر ذرا وبيد يايك فلم يات الرجل يوم الجمعة قالوا  
 عليه لانه قال لقل بايزد وركت فلا يصير بيديا بعد ذلك رجل قال على المشي الى بيت اسعد وكل ملوك الى حد وكل  
 امرأة الى طالق ان دخلت هذه الدار فقال رجل آخر على مثل ما جئت على فرك ان دخلت هذه الدار فدخلت ان في  
 الدار لم يزل المشي الى بيت اسعد ولا يقع الطلاق والعتاق لان ايجاب المشي على نفسه الى بيت اسعد صحيح ولا كذلك  
 ايجاب الطلاق والعتاق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق **فصل في عطف الشرط على**  
**اليمين** رجل قال بخاره ان امرأتى كانت عندك اباحة فقال بخار انك امرأتى عندي اباحة فامرأتى  
 طالق وركت مناعة ثم قال ذلك ولا غير انتم فظنتم ان كان عند الخائف امرأة اخرى قال ليس من يحجى روح طلاق امرأتى  
 الخائف وقال محمد بن مسلمة روح الطالق وانما عطف لا خلاف الى يوسف ومحمد بن في الحاق الشرط باليمين المقودة  
 بعد السكوت وقال ابو يوسف روح صحيح وبه اخذ فقير بن يحيى وبه القول اقرب الى قول اخيه روح لان عند اخيه روح  
 يصح الحاق الشرط بالناسد باليتم التام وقال محمد بن لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت وبه اخذ محمد بن مسلمة  
 وعليه القوي لان السكوت يمنع فلق الخراج الشرط فيمنع الحاق الشرط به اذا كان الشرط على الحالف وان كان  
 الشرط لمخالف بان كان فيه تخفيفا على نفسه لا يصح الحاق الشرط باليمين بعد السكوت في قولهم جميعا رجل قال لا امرأتى  
 ان افعلت نياي فبعدى حر فامرت امرأة امرأة اخرى ان قتل فقال الرجل وان افعلت بي ايضا ثم فعلت الامر مرة لا تحت  
 الزوج لانه لم يصح العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشديد عليه رجل قال لا امرأتى ان دخلت هذه الدار فامرت  
 طالق وركت سكتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى ميسرة وان دخلت انانية فامرت طالق قال ابو يوسف روح صحيح الشرط  
 وانما دخلت وقبض الطلاق على الاولى لانه قد عطف على نفسه وكذا قال الاولى ان طالق ان دخلت هذه الدار وركت ثم قال  
 وان دخلت هذه الدار لدار اخرى فدخلت المرأة الدار الاولى لانه الثانية طلقت وكذا قال ان طالق ان دخلت هذه الدار  
 وركت ثم قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت الاولى طلقت الاولى وبه ذكره القسوس قال ان طالق ان دخلت هذه الدار  
 وركت ثم قال وهذه لدار اخرى فدخلت الدار الاولى طلقت فلا يصح عطف الثانية على الاولى لانه تخفيف **فصل في**  
**تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ينوي استحلف** رجل علف رجلا فحلف  
 برزقي غير ما يريد استحلف فكانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك فيسبرية الحالف اذا لم ينو الحالف

حاکمان الحاکمات او مظهر ما و نکات الحکم بامر فالحاکم الحاکمات مظهر ما و نکات الحاکمات و نکات الحاکمات  
 فاما لایریمینه البتال فی غیر مینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 حلقه ان لا یخبر احد غیرهم بحلقه فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 فی ان نری بالذباب نفس القصر حش فی مینه وان لم یؤذک و اما قوی الکذب لیرجع غیر لا یبحث فی مینه  
 لایه ان غیر عالم سلطان لغیر من رجل فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 عنه غیره غیره و صاحب المال لیریب مباحی یصل الی القاضی و یقول المظالم للقاضی قد خلقی کذا و کذا و انی فیهم  
 القاضی ان غیره لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 علما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 قال محمد بن مسلمة بن ارجان لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 الحاکمات علما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 فقط فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 و فی الحاکمات فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 و هم ذکر الشیخ الامام نجم الدین النعمانی لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 عبارت مرزوقه افادت لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 حرر فی مینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 صارت مرزوقه فی مینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 طلق لاحد ما بینهم فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 واری فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 کسی رازبان کتم فان قال لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال  
 امر علی و لا یصدق فی القضاء لان فی کس علم فاما لایریمینه البتال فاما لایریمینه البتال

وعليه قول المصنفات نية الشخص صحيح وحسب نية المسائل يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى السلطان او قال لرجل  
 مال فلان امير من زوجه كيت هبت فانكر فخلت بالطلاق ليس منك مال فلان فخلت وكان عند الحالف امرال بنيتها امرأة  
 فلان امير من زوجه بالمال لان المال كان مال المرأة فلان ويحوز ان يكون مثل ذلك الامرال تلك المرأة ثم زعمت امرأة  
 الامير ان المال كان ان زوجه لا تطلق امرأة الحالف حتى تقرأ الحالف بذلك او تعضي القاضى بذلك بالنية بعد دعوى  
 صحيحة فيفسر الحالف حاشا رجل عليه عشرين سنة من بلدي بلده او دخل حبله في بلده غير ان اظهر عشرة في حانوته فخلت امير  
 المحطيرة انه باجاء الاميرة ومارك خارج البلد شيئا فخلت ودوى باجاء الاميرة او في السوق ومارك شيئا في الخارج امي  
 خارج السوق قالوا لا يثبت في عينة لانه زنى ما يحتمل الغلط لكل لا يصدق قضاء رجل اراد ان يحلف غيره وليس له ان يحلف بالطلاق او  
 والعناق ولا يمانع الغلط من الشايخ من جعفر بن بك وبافى لنفس شايخ سمرقند صيانه لاسرال اناسس جوده وهم وشيئا  
 مع لم يحوزوا فان العلم المستغنى فينبغي ان يفوض الامر الى راي القاضى رجل اكره امراته على تهيب مهرها منه فزيت ثم اكرت الهبة  
 واراد الزوم ان يحلفها قال بعضهم هذا ان تحلف لان الزوم يدعى عليها تهيب جائزة هي تكرر ذلك فخلت وانما هو لغرض  
 قال الفقيه ابو الليث مع ان المرأة تقول للحاكم سدي على الهبة عن اكرهه او اختيارا فان ادعى الزوم الهبة عن اختياره في حلف الزوجة  
 باسمه او بهت بغير اكره ويكون صادقة في عيناها والى هذا اشار في الجمل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى  
 على ان لا ادعى من عند صاحب المال فاراد صاحب المال ان يأخذ المال منه بغير مرجع لادعى المطلوب الرهن ويقر بالمال  
 ربما لا يكت اثبات الرهن فيوقفه بالمال فيقول المطلوب للقاضى سدي على ما لا به رهن وليس به رهن فان قال ليس به رهن فخر  
 يحلف السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذه تهيبه فاخذ رجلا آخر واراد ان يحلف باسمه لاصرا من غرامه ولا من زبانه  
 لياخذه منهم شيئا وهو يعلم لانه يعلم ان يحلف لان المدين الكاذبة لا تباع عند الضرورة لكن ينبغي له ان يحلف وبذكر اسم ذلك الرجل  
 الذي يطلبه السلطان ونحو غيره ورجل مات وعليه دين ودارته يعلم بذلك فشهد عدلان عند الوارث ان الباكي قد قضى  
 دينه لا ينبغي لهذا الدين ان يحلف عند القاضى ان لا يعلم بان له ديناً على ابيه لان شهادتها عنده لا تثبت قضاء الدين رجل  
 مات وخلت داره ودينه على رجل فخاصم الوارث الزعيم في الدين فخلت الزعيم انه ليس للمدعى عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الزعيم  
 بموت المورث نرجوا ان يكون حاشا وان علم بموت المورث الصحيح انه يثبت في عينة لانه اذا علم ميراثه يحلفه ليس شيء لا بطريق  
 الاصل ولا بطريق الوارثه وهو كاذب في ذلك رجل قال نفيده كم اكلت من تمرى فقال اكلت ثمرة دخلت وقد كان اكل

من تهره عشرة لا يكون حاشا ولا ذبا ولا كذا من بينه يطلق او عتاق لا يقع شئ ولا الوكيل لرجل كم ان شرب هذا الخمر  
 بانية وقد كان انشرا بهاتين لا يكون فاذا باء وتعلق على ذلك يطلق او عتاق لا يقع شئ وهو تشرير مال في الجاهل اذا  
 ان لا يشترى به التزويج بشرط ان لا يشترى في يده لانه انشرا بشرط زيادة رجل ارب في دار رجل  
 فخلت صاحب الدار بانه لا يدري ان هو واراد بانه لا يدري في اى مكان هو من داره لا تحت في يمينه لانه صاحب دار  
 قال رجل كان على سطح مع جماعة فارد ان يهرب فتوضع رجل على يمينه من السطح وقال ان بت اليك اكلت منها فاما  
 طالق واراد موضع رجل فقام واكل في غير ذلك الموضع من السطح لا تعلق امراته ديانة وتعلق قضاء واستطاع ان دخلت  
 رجلا لانه لا يعلم بما ذكره ان اختلف ثم ذكره ان اختلف في منزله لانه لا يعلم في منزله مرة واحدة في منزله مرة واحدة في منزله مرة واحدة في منزله  
 يمين رجل خلف يطلق امراته ان ليس في منزله الليلة مرة واحدة في منزله مرة واحدة في منزله مرة واحدة في منزله  
 لا يقول عندنا مرة واحدة في يمينه وان كانت كثيرة الا انها فاسدة بحيث لا يتناولها احد لا تحت في يمينه ايضا لانه لا يدري  
 باليمين هذه المرة وان كانت بجبال ياكلها البعض تحت في يمينه رجل قال لانه ان مرت من داري شيئا فاكلت من  
 من داره آجرة او دابة او نحو ذلك قال لم يربعت من ان كان الاب يخل به لك المقدار من اية تحت في يمينه ولا  
 واجاب محمد راج اوله ان تحت في يمينه فاما طلبة جواب ابى يربعت راج استحس قوله رجل قال كان في بيته ثوبان  
 فامرته طالق فاذا في يمينه سرج قال لا يضر الخن حلت لاجل ان بعض حيزه طلبوا به العار لا اصطلاحا او بالخرقة  
 في يمينه لان يمينه عند ذلك لا يقع على سرج وان كان حلت لاجل انهم طلبوا منه العار لانه سرجه قد اده تحت في يمينه  
 ان لم يكن ليمينه سرجا لم يربعت شيئا لا تحت لان سرجه لا يسمى فاما اصطلاحا رجل زرع ارضا لامرأته فقامت  
 حلال بربوى تزام اكر اذ غلبه ابن زمين فحانده وى ورايد ثم ان امرأته رقت من ذلك الفطن على راسها فذهب الى الجاهل  
 ودخلت البيت والفطن على راسها ثم خرجت من الحان ففصل في اليمين بالصوم والصدقة  
 نحو ذلك رجل قال اني فلت كذا فالت درهم من بالي صدقة ثم فعل وليس له الا لانه درهم فكلوا فيه قال  
 الحقبة البراءة راج لا يربعت الصدقة الا بالكان عنه وركبته اوردى عن محمد راج وان كان عند عروض او خادم ساء  
 مائة ثمانية ربيع ويصدق وان كان ساء عشرة ويصدق بشرط وان لم يكن عنه شئ فله شئ عليه كمن اوجب على نفسه  
 الف حجة بزم بقدر عاشر في كل سنة حجة رجل قال فارد درهم من مال من بلاد ديشان واداه درهمين ان يقول ان حلت

ان فعلت كذا انما سكت انسان فمر قالوا يتصدق احتياطا وان كان ذلك مطلقا او موقفا لا يتصدق رجل قال ان كنت  
كفارا قال ان تتصدق فله على ان يتصدق ثم كحل على ان يتصدق بلزما الله ق نفس واذا اراد الرجل ان يكفل لاصدق فبني ان يقول  
ان كفلت فله على ان يتصدق فبني ان يطالبه المكفلة فيه ان اتيه فقلت ان لا اكفل ولو اضطررتي كفاك فبني ان يتصدق فبني  
رجل قال اني صدقة على فقرا كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا ان فعلت كذا  
صوم او صدقة بكذا نفقتي بلزما رجل قال ان بخرت من هذا الغنم الذي نفاه فبني ان يتصدق بغيره وراهم خبر الله  
بغير الخبز او بغير الخبز بغيره رجل قال ان زوجت ابنتي فله من ثمنها ما يصدق لكل مسكين درهم ترمع افعة وربع الا ان  
حمله الى مسكين واحد جاز رجل قال ان برأت من رضى نه ان زوجت شاة فبني ان لا يلزمه شئ الا ان يقول ان برأت من كذا فله  
على ان افزع شاة رجل قال ان بخرت براس مالي حتى اكون في الغنم فبني ان لا يلزمه شئ الا ان يقول ان بخرت براس مالي  
كثير شئ فله ان يذبح الشاة ولا يلزمه شئ رجل قال ان فعلت كذا فله على صوم شهر كصوم رمضان ورجل قال ان فعلت كذا فله  
شباب من اقال بعضهم لا يلزمه السابح رجل قال ان فعلت كذا فله على ان يضيف جماعة قربي فقلت لا يلزمه شئ ولو قال صدقة  
ان اطعم كذا او كذا لا يلزمه ذلك رجل قال مالي بيتي للمساكين لا يصح ذلك الا ان يري الصدقة ولو قال ان فعلت كذا فله  
على حج او قال صدقة صوم سنة فقلت واختلف فيها فقها البلدة قال بعضهم يخرج عن البلدة بكفاة الميسر وقال بعضهم لا يخرج  
فانه يأخذ بقول من هو افقه الناس عنده والاستحباب هو الوفا بالذمة حتى يخرج عن المدة في قولهم رجل قال ان فعلت  
كذا فله على صوم سنة الا الايام التي ارض فيها وكان به علة وقال غيبته به علة العلة صدق في ذلك وليس عليه قضاء الايام  
التي مرض فيها رجل قال صدقة على المشي الى بيت الله الى الكعبة او الى مكة ان فعلت كذا فله في القياس لا يلزمه شئ  
وفي الاستحباب ان يلزمه حجة او عمرة وهو بالخيار في رواية الاصل ان شاورك واعرقت وداوان شامشي ولو قال على المشي  
الى بيته النبي صلى الله عليه واله وسلم او الى المسجد الاقصى لا يلزمه شئ ولو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لا يلزمه  
شئ في قول الحقيقة واما ما جاء به رجل يلزمه حجة او عمرة وعلى نه الخلفاء اذا قال على المشي الى الحج الا سرد او الى الحج  
ولو قال على المشي الى بيت الله تعالى فبني بيت المقدس او بيوت بيت المقدس او مسجد ائمة لا يلزمه شئ ولو قال  
على اكرام ان فعلت كذا فله على حجة او عمرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم او ابي اكرام او ابي بيت الله تعالى  
كذا فهو على وجهه فله ان يري الاجاب ولم يرض شيئا يلزمه ذكره وان نرى العدة لا يلزمه شئ ولو قال على الصلوات اربعة

اء السعي من العفو والمروة او على ان ترا الفجر ان قلت كذا ان لم ير شئ ولو قال على الشئ الى الفجر ان قلت  
 كذا الزمة ذلك في قول محمد بن ولو قال على مشي في بدو السنة قال محمد بن في سنة في سنة سنين وانه اعلم بالصواب  
**فصل في الكفارة** انما روى العيين انفس امر على في كتاب من عليه كفارة العيين اذا اعطى ثوبا خلقا من كفارة  
 العيين قالوا لا يخرج من القيمة لكن ينظر المكان بحال يكون الانتفاع به في نصف مدة الجدة لا يجوز وان علم انه يتقنع بالجدة بدست  
 أشهر ربه الغيوب اربعة أشهر اكثر مدة الجدة لا يجوز ولا تغير القيمة لانه منصوص عليه كذا ذكره الفقيه ابو بصير روى اذا انقضت  
 جده او بغيا برجي وديان عليه جازوا المكان لا يبرج لا يجوز لانه ميت حكما رجل مات وعليه صلوة شهر او نحو ذلك ولم يتركه الا  
 فاستقرض دنته وضد فاعطى المسكين ثم المسكين يصدق بذلك على بعض دنته ثم دفع الوارث الى المسكين عن صلوة  
 فلم يزل يفعل ذلك حتى تم كل يوم تغير منطه جاز ولا تغير عدد المسكين في هذا ولا تغير ذلك في كفارة العيين لا غير ذلك  
 ومدة الفطر سوا رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل صلوة صدقة صاع من الخنفة وفي الصدقة يعطى لكل يوم نصف صاع  
 لان صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة ولو ادى عن ست صلوة احدى عشرة مثالا المسكين ومثالا الى المسكين آخر ادا  
 اثنا عشر مثالا الى اربعة عشر من مسكينين فاختار فيه قال بعضهم يجوز كافي صدقة الفطر اذا ادى الى مسكينين مثالا الى  
 مسكينين يجوز ان بعضهم زرعين الصلوة ومدة الفطر قالوا في الصلوة اذا اعطى الى مسكين اقل من نصف صاع لا يجوز  
 ما لم يؤد الى كل مسكين نصف صاع ثم كفارة العيين وفي كفارة الصلوة اذا ادى لكل الى مسكين واحد يجوز ان يجوز  
 في صدقة الفطر ولا يتغير عدد المسكين وفي كفارة تبخير العود والالان في كفارة الصلوة يتغير القدر حتى لو ادى الى مسكينين  
 واحد اقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة الفطر وبعضهم جوزوا الفرق في الصلوة ايضا كافي صدقة الفطر  
 والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة العيين اياه وان ملاه لاوله وان سفل ذلك الصدقة المستورة ولو اعطى في  
 كفارة العيين لكل مسكين ثمة او ربع من الكرباس لم يجوز واذ ذلك ما لم يكن مقدرا لسراويل ولا يجوز ان يسراويل  
 بعد البعض روى محمد بن انه يجوز اسراويل لانه يجوز في الصلوة وعنه ابى يوسف روى في الكسرة ما يستر  
 اكثر البدن فان اعطى اسراويل للمرأة لا يجوز منه ما روى ابى اسحاق عن محمد بن انه يجوز الازار في كفارة العيين  
 في قول روى في قول الجعفي ولو عطف لا يلبس ثوبا من غزل فلا تلبس من غزلها اسراويل بحيث في يمينه اذا اعطى في كفارة  
 العيين عشرة مساكين كل مسكين مائة درهم استخروا ثم انتقدوا ثم اعاد عليهم مائة درهم ابى يوسف روى انه لا يجوز ذلك

ذلك لانهم لا يستغفروا بحال لا يجوز صرف الكفارة اليهم بطلان الذي كادوا يادى الى كتاب وادى في الرق ثم كرت ما  
 لم يظفوا به لا يجوز ذلك رجل اعطى كفارة يمينه امرأته هي ان تفرس رملها انصرف لا يجوز ذلك لان الصدقة تم بقبولها لا بقبول المولى  
 هي ليست بحال لا دالكفارة فليجوز كما لو اعطى اباه او امه او بها علموا كان فقير لا يجوز ذلك كل من لا يجوز صرف الزكاة اليه لا يجوز  
 صرف الكفارة اليه من له دار وادوم يجوز صرف الكفارة اليه كما يجوز صرف الزكاة اليه اذا خشت الرجل وهو مسرور ليس لا يجوز له  
 الصوم وان خشت وهو مسرور غير اخرجه الصوم يعتبر في الكفارة حاله عند الاداء اذا اصام العسرين ثم ليس لا يجوز له الصوم  
 الحائض اذا اختار التكفير باعقاب يجوز فيها من الرقاب لا يجوز في كفارة الطهارة وان اختار الكسوة نقد بيا وان اختار الاطعام فهو على  
 نوعين طعام تملك وطعام اباقة وطعام تملك ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف حلة من خضرة او دقن او سويق او  
 صاعا من شعير كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة مساكين كل مسكين درهمه ان اعاد عليهم درهمه جاز وان لم يجد يستقبل الطعام  
 لانه لا بد من ثلثة اعداء والمسكين مقدار الوطيفة ووطيفة كل مسكين نصف حلة وكذا الرجل اذا اوصى ان يعطى عشرة  
 مساكين كفارة ليمينه فله ان يوصى عشرة مساكين بكل ان يشيهم بغيره لا استقبال ولا يضمن الوصي رجل اعطى  
 يمينه سكرنا واحد ائتمته اصروا لم لا يجوز اخلا بيا مسكين الا اذا اعطى سكرنا واحد في عشرة ايام فيقوم عدد والا يات  
 مقام عدد المساكين فان اعطى سكرنا خمسة مساكين شعير جاز في ظاهر الرواية ولو ائتمت خمسة مساكين في  
 خمسة مساكين فان كان الطعام طعام تملك جاز ويكون الاغلى منها بدلا من الارخص اليها كان اغلى وعن ابى يوسف  
 لا يجوز ذلك الا ان يترى ان يكون الاغلى بدلا من الارخص وان كان الطعام طعام اباقة ان كان الطعام ارخص  
 جاز وان كان اغلى لا يجوز لان في الكسوة تملكها وليس في اباقة تملك فاذ كان الطعام ارخص جاز ان يجعل الكسوة بدلا  
 من الطعام مخلات ما اذا كان على المكس وان اختار التكفير للطعام اباقة يجوز عندنا وطعام اباقة الاكلان من شعيرات  
 وعشا او غدا وان ائتمت وان ائتمت او سحروا استحباب ان يكون غدا وعشا او شعير وادوم وان اعطاهم غدا وئتمت او  
 شعير ان يترى ادم جاز عندنا بغيره الاشبع ومن مقدار الطعام ولو قدم ثلثة ارفع من يدي عشرة مساكين فاكلوا و  
 شبعوا جاز يردى ذلك عن ابى حنيفة فان اكل من واحد من عشرة غير شعيرات اختلفوا فيه قال بعضهم ان اكل من ذلك  
 مقدار اكل عشرة جاز وقال بعضهم لا يجوز لان الواجب اشباع عشرة وان ائتمت وعشاهم وفهم حتى ينظم لم يجوز  
 وعليه ان ينظم سكرنا اخر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن ملك ما هو مفسر عن عليه



في عدة اولى بلفظ الكفاية والكفاح نزل بيكته وبناب لمية وبسيرة عورت ووقت يومه ومن ان من قال  
توت شهر ومن يجوز مع او كان لا يفتل عن الكفين والفسخ لا يجوز في الكفيرة الصوم ولكن يشترط ان يكون  
الفضل قد ايسره فسادا وان لم يجد به يوجب الى الحد منه لا يجوز في الكفيرة الصوم لانه قار على الامتياز من ملك لا  
عليه ومن في ذلك وجب عليه الكفاية فقط في ذيرة ذلك لانه لا يجوز في الكفيرة الصوم وان صام قبل قضاء الدين اقله اذ  
قال بعضهم يجوز له الصوم وقال بعضهم لا يجوز في الكتاب اشارة الى القولين والكتاب له ما في غايه اذ ومن على رجل  
ومسئله ما يغير عن يمينه جاز له الصوم قالوا انما اذ لم يكن لال الغايه جاز له الصوم لا يجوز في الكفاية لا يجوز في الكفيرة  
بالصوم لانه قار على الامتياز من رجل ما عليه كفارة يمين او قل تسقط عنه ما كفارة الظهار قال بعضهم تسقط ايضا  
وقال بعضهم لا تسقط لانها قار المرأة رجل طلق ان لا يفعل كذا فني انه كين طلق بالمرء بالطلاق او بالصوم قالوا لا فني  
عليه الا ان ينكره واما العلم فصل في عين القضيولي اليمين مما يتوقف كالطلاق والعتاق  
وغير ذلك رجل قال لامرأة الغير ان طلقك طالق فاجاز الزرع ثم دخلت الى طلق لان اليمين طلق  
ملك الزرع مباشرة فتوقف من القضيولي على اجازته ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عنه الا جازة فان طلق  
بعد الاجازة طلق كذا ذكر في الجامع وفي المتقني اذا دخلت قبل الاجازة فغلب الزرع اغبرت الطلاق على اجازته ولو قبل  
اغبرت به اليمين على الزرع اليمين لا يقع الطلاق حتى تدخل به الاجازة امرأة قالت طلق امرى بيدي واخرت نفسي  
والزرع حاضر فاجاز او كان غائبا قبله فاجاز الامر به اني بحبس عليها بالاجازة ولا يصح اختيارا فان اغبرت  
نفسها بعد الاجازة يقع الطلاق به لا اختيارا ولا اختيارا السابق لان اختيارا نفسها اما لا يتوقف فلا ينفذ الا اجازة  
ولو كانت طلق امرى بيدي وطلعت فني فصل الزرع اغبرت يقع الطلاق واحدة رجعية وغير الامر به حتى وطلعت  
نفسها في مجلس معها يقع عليها طلاق اخرى وهي اشارة بحكم المتقنين ولو ان فني لاقال لامرأة الغير طلق امرى بيدك  
فاخرت نفسها بملك الزرع فاجاز الزرع في ذلك لا يقع الطلاق وغير الامر به او في المتقني لو قال لامرأة الغير  
اختاري ميني الطلاق فاخرت نفسها او قال لها امرى بيدك فاخرت نفسها او قال لها امرى بيدك فان شئت فقلت  
وتقبل الزرع فذا اغبرت ذلك في طلق لان قوله اغبرت اجازة لا امرى به او قال الزرع اغبرت قبل القضيولي امرى  
بيدك وقوله اختاري لا امرى الطلاق الا ان تغار نفسها بعد الاجازة رجل قال ان دخلت من مبداهه والامرأة

فامرأة تحب من عبد الله الذي دخل المارقات فقال محسن عبد الله انه قد علم انك قد دخل المارقات فقلت  
 مملوك بالطلاق وقلت كل مملوك يملك الى كذا وصدة كل مال يملك الى كذا استه ان هو ساء البيع او شكا وكتب  
 ذلك في كتاب وملكوا حاضر مبيع وفيهم ما قيل المارقات في المارقات من ذلك قال المملوك لمن حضر استه واما  
 بذلك ثم ساء البيع او شكا في حنت وملكوا كل ملك رجل يملك رجله على طلاق وعناق وهدى وصدة وشمى الى بيت  
 الله وقال الثالث رجل اخر يملك به لا يمان فقال نعم غير المشى والصدة ولا يمان بالطلاق والطلاق لانه  
 في الطلاق والعناق غير من قال الله على ان اعترى عبدي او حق امرأتى فلا يجبر على الطلاق ولكن لا ينبغي له  
 ان يعين وان قال الثالث رجل اخر به لا يمان لازمة لك فقال نعم ثم الطلاق والعناق ايضا رجل قال  
 لا خير لي دخلت دار فلان لمس فقال نعم ولم يكن دخل فقال له اسأل الله لعله دخلها فقال نعم قال فلان  
 ولما قال له دخلت دار فلان لمس فقال لا رقة دخلها فقال باسما دخلها فقال لا قال فلان ايضا حالت وفيه اجواب  
 الكلام اسأل وكذا اقال وفيه كسر ان كنت دخلتها فقال لا فان عبده حرا الم يكن له نية من قبل ان يدا جواب  
 لا سال عنه به حلفه وان كان نوى بقوله لا ابي عيسى بن مري لا يعين عبده من ابى يروى رجلا قال اخبره عليك  
 عبد الله ان يفعل كذا فقال نعم لا ينبغي على القائل ان نرى به امينا ولو قال قسم او قسم باسما او اطلقت حلفت باسما  
 لا يفعل كذا فقال نعم قال مريد على القائل الاول ولا يكون على قائل نعم شيء وان نوى به امينا رجل قال امرأة زيد طالق  
 وعليه الشئ الى بيت الله ان دخل فيه المارقات زيد نعم حلفت بحجج ذلك لانه تصديق ولو قال زيد اخبرت  
 لا يكون حاله ولو قال اخبرت ذلك لانه لو لمست نفسي ذلك ان دخلت المارقات لانه لو قال امرأة زيد  
 طالق فقال زيد اخبرت او ضمنت يقع الطلاق رجل قال ان بيت الله العبد من زيد فهو مملوك زيد اخبرت او ضمنت  
 ثم اشتراه لا يعين لانه اجاز بين المبيع وبين المبيع لا يعين العبد بعد المبيع ولو قال ان اشتري زيد مني ثم العبد  
 فهو مملوك لانه لم يتم ثم اشتراه فمن لانه لا قال نعم صا كانه قال ان اشتريه فهو مملوك اذا اشتراه رجل قال  
 المريد ان كان لم يقض حقي فقال المريد نعم ولم يرد جوابه فقال الطالب قل نعم فقال نعم دار به جوابه قال محسن  
 المريد حلفت ان الكلام ما لم ياخذني كلام آخر او يطرأ ذلك لا ينقطع ويكره موصول فصل في الميمن  
 الموقوفة مرة تكون بالافعال الموقوفة مرة تكون بالقيود بالوقت والافعال الموقوفة ما دام

و ما دامت دام الى زوجي ومن رجل قال ان فعلت كذا دامت بجنا را فارتد فان خرج من جبارا  
ثم عاد فعمل ذلك لا يحسن في مبدل لان يسيرة شدة الى انية فلا تبقى فيه الغاية وكذا القول ان تزوجت امرأة ارب  
بالكوفة في المثل ان راق المودة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق لانه تزوجت بعد انهار اليمن ودخلت اليمن  
اليمن ما دام بجنا را فارتد بجنا را ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن قاتق بجنا را  
فبقية لا غير ثم شرب لا يحسن لان ان تزوجت بعد ان شرب ما دام بجنا را ولو قال فان تزوج ذلك ثم فارق بخارا  
ثم عاد وشرب حلت لهما ولو قال لا يبرئ ان تزوجت امرأة ما دامت اليمن فمن فارق فزوج امرأة في  
حياتها طلق فان تزوج اخرى في حياتها طلق لان كذا ان لا تزوج الكافر ولو قال كل امرأة تزوج ما دامت  
حيين او قال بالفارسية برزني كزجر اتم تايشان زننه انه طلق كل امرأة تزوجت في حياتها لان كذا  
كل تزوجت النساء وان مات احد ابويه تزوجت امرأة ككلمة فيه ومن محمد روح انها طلق وتقطعت اليمن بوقت  
انه ما دامت اخذ الفدية او اليمن لان شرط الحث الشروع في حياتها ولم يوجد ولو قال لامرأة واحدة لا تملك  
ما دام ابوك حين فحكمها بامانة احد بما لا يحسن لاقطاع ولو قال كل امرأة تزوج احتى يموت فزوجت امرأة بعد ما مات  
احدها طلقت لان شرط الحث ههنا الشروع قبل موتها رجل طلق من لا يخطبها وما دام فلان في هذه المصلحة  
و فلان امير نه المصلحة فزوج الامير الى ابنة اخرى لا مخرج من خطبها طلقت قبل عود الامير الى تلك ابنة او بعد عود  
لانها رايين بخروج الامير رجل قال لانه ان ذلك ما دامت في هذه الحجة فان حره فتحو لان تلك الحجة  
و خطبها في حجة اخرى لو تحولا عن تلك الحجة ولم يخطبا حتى عادوا الى تلك الحجة و خطبها فيها لا يمتح لان اليمن انتهت  
بالتحول عن تلك الحجة رجل طلق ان لا يدخل نه الدار وما دام فلان في تلك الدار يخرج فلان باله ثم عاد ودخل الحث  
لا يحسن وكذا القول لامرأة ان دخلت دار فلان ما دام فلان فان طلق فدخل فلان من تلك الدار زمانا ثم عاد ودخل  
تلك الدار لا يحسن وفي الزنا رجل قال لغيره و امه لا اكلمك ما دامت في نه الدار فاليمن على الكلام ما دام سكن  
فيها ولا يطل اليمن الا بانقال رجل يسكن في دار منى فزوج ما دامت في نه الدار اسكنت الى نه الدار و ابقي  
في الدار من عقبه و دكر من سكن في قول بحقيقة وعلى قول ما يبرئ لا يكون سكن نه بك والمقصود بالاسئلة  
ان في بعد نه اني مرضه انت الله تعالى نه اذا كان فلان من نيب الدار يسكن وان لم يكن با مكان فلان من

في عيال غيره اركان ابنا كبر السكس بح ابيه او كانت امرأة تسكن في بيت زوجها غزبت بنفسها وقيمت انفسها في تلك  
 الدار لما بقي ساكنة وهذا اذا كان العيين بالحرية والكنات بالفارسية فيخرج نفسه على غرم ان لا يوجد ولا يبقى ساكنة بجوار  
 الامتد على كل حال رجل حلفت ان لا اكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان نفسه ثم اكل الخلق ما بقي لا يحسن لان  
 يستمر طاعتها الاكل حال بقاها لكل في ملك فلان ولم يوجد رجل حلفت ان لا ينام على الفراش مادام في الغربة فشرع  
 امرأته في بلده نام على الفراش قال الفقهاء بوجوب الحن في كل حال على غرم ان يطلقها ويذهب بها فهو في الغربة وان لم يكن مخرج  
 ذلك ليس بغريب رجل حلفت ان لا يعمل عملا لم يأت فلان فاعين على العمل الذي كان يعمل في سائر الايام الاعلى مطلق  
 العمل من صلوة او طهارة او اكل او نحو ذلك رجل قال ان اكلت من خبثي والدي ما لم تزوج فاطمة فكل امرأة تزوجها فهي  
 طالق فاكل من خبز ذكاه شيئا قبل ان تترزوج فاطمة ثم تزوج فاطمة طلفت لانه طلق بالاكل قبل نكاح فاطمة طلاق  
 كل امرأة تزوج فاذا اكل بصيرة فاكل امرأة تزوجها فهي طالق يدخل في العيين فاطمة زفيرا ولو قال كل جارية  
 اشترى بها ما لم اشتر فلانة سمي جارية فهي حرة ثم غابت الطلقة او ماتت فاشترى جارية اخرى في الغيبة فتسقط  
 لوجوبها بشرط حال بقاها والعيين في الموت لا تسقط في قول الجففة ومحمد بن لان عند ما نواف الحكمية يطالب العيين بدين  
 قال لصاحب دينه واداء لا تقضين دينك اليوم الخميس فامتنع حتى طلع الفجر من يوم الخميس حش في عينية لا رجل  
 يوم الخميس غايه والغايه لا تدخل تحت المضروب لانها لم تكن غايه اخراج ولو قال لا تقضين دينك الى غدا  
 ايام لا تحش ما لم تغرب شمس من اليوم الخامس لانه وقت العيين خمسة ايام وبعدها اليوم الخامس لا تكون خمسة  
 ايام فصار كانه قال لا تقضين دينك قبل مضى خمسة ايام وكذا لو حلفت ان لا يكلم فلانا الى عشرة ايام كان اليوم العاشر  
 ودخل في العيين وكذا لو قال لغيره لا تشك الى عشرة ايام يدخل فيه اليوم العاشر وكذا لو قال ان تزوجت امرأة الى خمس  
 سنين فهي طالق فترزوج امرأة في السنة الخامسة طلفت لان السنة الخامسة داخله في العيين وكذا لو ابرج واره  
 الى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الاجارة ولو قال اكرمن اسال زن خواهم كانت العيين على بقية السنة الى  
 ان تطلع ذى الحجة كما لو قال لا صوم هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها رجل قال كل عبد  
 اشترى فمهر الى سنة فاشترى عبد قبل السنة لا يفتن حتى يمضي عليه سنة بعد اشترائه لانه ذكر السنة  
 بعد التفتن فلا يفتن قبل السنة كما لو قال لامرأة انت طالق الى سنة عند ما يقع الطلاق بعد اسنته رجل قال كل عبد

استنداده الى سنة ١٠٠٠ هـ فاستمر على كل سنة من سنة ١٠٠٠ هـ الى سنة ١٠٠٠ هـ  
 رطل قال ان رزقي الله تعالى امرأة موافقة قبل وقت وفتح على ان الصوم كل يوم بان يوبه وقت وقوع الفرج  
 الوقوع في وقت وقوع الفرج وفتح على ان يوبه وقت وقوع الفرج وفتح على ان يوبه وقت وقوع الفرج  
 به حقيقة الوقوع فهو على كل سنة وذلك بان يقع على الناس من الفرج بانفسه وان كان في اليوم  
 سبب على الايض او سبب على الخشيش او على راس الخبز ان ذلك لا يعتبر الا في المرافقة هي الغنية او الغنية  
 يتحقق عليها زوجها باذنه نفسها او الا بالزوج المتفق بها فان تزوجت على وقوع الفرج او قبل وقت الوقوع لم يرد الزمان  
 بما التزم وقال الفارسية بان من خرج من بيته في وقت الوقوع فحقه لا ردت الوقوع فحقه في وقت الفرج في بلد آخر  
 فتكلم الخائف حيث كان من هذا الوقوع الفرج في البلد الذي فيه طالع حتى لو كان في بلد لا يقع فيه الفرج ياب اليمن ولو حلفت  
 لا يحكم فلما الى الصفت لولا اشتداد او الخوف او الربح ان كان الخائف من بلدهم سابع فون الصفت اشتدادا  
 فيصرف اليمن الى ذلك وان لم يكن له حساب انقلب الناس في سنة تارة والافات قال محمد بن الصفت ان سنة في المهر  
 على الدوام وان شئت ما يشته في المهر على الدوام والربح ما يكسر فيه المهر على الدوام وتزويج المهر في المهر على الدوام  
 وقال بعضهم الصفت يكون على الاستحيى واما في الدوام وان شئت ما لا يكون على الاستحيى واما في الدوام وان شئت ما لا يكون على الاستحيى  
 لا يبقى فيه الثمار وبقى الدوام والربح ما يخرج فيه الدوام ولا يخرج الثمار وبقى الدوام والربح ما يخرج فيه الدوام ولا يخرج الثمار  
 وقيل يختلف اختلاف البلد ان الا انه يتقدم في بعض وياخر في بعض ولو حلفت لا يغل علا الى اليسر في المهر على الدوام  
 المسكين لا على المهر خمس ولو حلفت لا يغل علا الى تقدم المهر على الدوام والربح ما يكسر فيه المهر على الدوام  
 والربح ما يكسر فيه المهر على الدوام والربح ما يكسر فيه المهر على الدوام والربح ما يكسر فيه المهر على الدوام  
 اذا مضى الاول في المهر في وقت الظهر الى آخره لان صلوة الا الى صلوة الظهر فصار كذا قال في اصول الفهر والوقت  
 ذلك كان ردت الفهر الى آخره لولا ان قال في ليلة القدر فان كان الخائف ما يابى الموت اختلاف العلماء فيه فيمنه فيمنه  
 ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان يكون عبد اليمن لان ليلة القدر عند العامة هي ليلة السابع والعشرين  
 من رمضان وان كان الخائف نقيها فخذ الحقيقة روح الحيات مينة في الصفت من رمضان  
 لا يفضل في الحلف الممضين كل رمضان من السنة الثانية لان منه

عنده ليلة القدر تقدم وتخرنفس بمون ليلة القدر في السنة الأولى سبب القسمة الأولى من رمضان وسنة  
الأنانية تكون في القسمة الآخر من رمضان فلا يقتضي العيين بتنين حتى يكمل رمضان من السنة الأنانية وهو المختار لأنه متى  
رجل قال بغيره لا يخرج من البلدة حتى أركب ففسى فإراه نفسه في مكان بعيد قال بغيره فلان لا يحث الحالت وكذا إذا رآه  
من فوق حائط وقال فلان لا يحث والحال لا يصل إليه فلان سنة رآه رجل قال لامرأته ان وضعت جنبك  
الليلة حتى أفرك فانت طالق ثم بعد رمي فربما في تلك الليلة وماتت جالسة ولم تفسح جنبها لا تحبها لكانت لا تم تفسح جنبها  
رجل حلف لا ينام حتى يقرأ أو كذا أنام جالساً غير مقعد لا يحث لأن هذا مما لا يمكن إلا أن يقرأه فيكون مستثنى عن العيين قبل  
قال لاخر ان مت فلم أفرك فكل مملوك فيه حرزات الحالف ولم يفرج لم يفتق مما لا يركب لأنه حث بعد الموت رجل حلف  
لا يدخل بئر الدار حتى يرفعها فلان فخلها ما لم يحث الحالف وكذا لو حلف لا يشتري منه حتى يشتري عبداً فاشتري  
عبد الوارثة في عقد ران لا يحث وكذا لو قال لا أملكك حتى تكفني ثوبه كما هما معا وكذا لو حلف لا يصلح حتى يصلح فلان  
فانتج الصلوة مع معاود ركعاً وسجداً يحث في قول أبي يوسف ربح وكذا لجميع الأفعال وقال محمد ربح يحث  
في جميع ذلك ولو قال ان كذا لك لا ان تكفني فذلك لك ولو قال ان ابتدأتك بكلام مفهوماً فخالقاً ربح كل  
منها على ما سابه مما لا يحث عند ما وكذا لو قال ان كذا تبذل من تكفني ثوبه كما هما معا لا يحث في قولها رجل قال ان  
من هذه الدار حتى أكلتم النسيء منها فمأزرة طالق بيشع الدار رجل خرج لا يحث في قول أبي حنيفة ربح رجل قال لا تروا امرأ  
لا أعطيك إلا حتى تقضي على قاص فركل وكذا فخاصمة إلى القاضي فمضى على وكيل الحالف فهو قضا وعلى الحالف  
ولا يحث بعد ذلك رجل قال لفرقة امرأه لا أفرطك حتى يستوفى منك حتى تم انه اشتري من مديونة عب  
به لك الدين قبل ان يبارقه ولم يقض منه حتى فارق قال محمد ربح على قول من لا يجله عائناً إذا دبر الدين منه قبل المفاودة  
وقبل المديون ثم فارق لا يحث وهو قول أبي حنيفة لأنه فارقته وليس عليه شيء فيما ينبغي ان لا يحث لأن المديون  
يخرج السب منه بدونه فكأن في نفسه فلا يحث الحالف وعلى قول من يجله عائناً في مديونة وهو قول أبي يوسف ربح  
يكون عائناً بما إذا فارق قبل ان يقض السب على من فارق حتى لا يبرء منه ثم فارقته ولو باع المديون غيره فمؤدبه كذا الدين ثم فارقته  
بعد وقبل المديون ثم انكسح لم يبرأ من السب لا يحث لأنه لا يبرأ من ذلك في ذمته بسبب ذلك لأن من أسحق مملوكاً فارقاً  
الحالف ولو باع المديون على انه بالثأرية وقبضه خالف ثم فارقته وكذا كان الدين على امرأة فخلت لا يبرأ منها

حتى يستوفي حقه منها فنزولها الحالف على ما كان من المدين عليه فهو استيفاء لما عليه من الدين ولو باع المدين بما  
عليه مبداه فله ان يبرر او يكتب او ادم ولا امكن للمدين ان يبرر او يكتب المدين ثم فائدة الثاني ان يبرر المدين  
الحالف ولو ربه الطالب اللات من الغرم فعليه ان يبرر او احوال الطالب رجل له عليه مال باله على يد غيره او احوال المظنوب  
والطالب على رجل رابا الطالب المظنوب الا ان لا يثبت الحالف في هذا كله يدون قال رب المدين وامر لا يقضي لك  
اليوم فاعطاه لم يقبل ان يبرر حتى اراد ان يات به يد له لا يثبت ولا يقضي منه اذا علم ان لا يقضي  
المقضي من الغرم فبما ربه من الغرم وقال له انك فقال المقضي من لا يثبت ولا يقضي من الغرم فبما ربه من الغرم  
كما لو كانت الرجل ان لا يدوي زكوة ما فر على ما شتر فانه اذا شتر زكوة ما لا يثبت الحالف ومسطق الزكوة يدون قال  
رب المدين ان لم تضك ملك فدا فبدي حرقاب رب المدين قال لو يبرر المدين الى القاضي فادون له لا يثبت وديرا  
عن المدين ان القاضي يغيب فاعطاه المدين فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم  
ويبرر المدين الى الوكيل وقال له فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم  
يثبت الحالف والبرر الى القاضي فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم  
ان لا يات به من غرمه اليوم وقد كان وكل وكذا بالتحكم فم حلف ان لا يبرر من الوكيل حلف الحالف ولو لم يقضيه وكذا  
رجع ويثبت ان يثبت في يده كما لو وكل وكذا بالتحكم فم حلف ان لا يبرر من الوكيل حلف الحالف ولو لم يقضيه وكذا  
لكن احوال رب المدين عليه رجلا له على الخيل دين قبل المدين فانه الحالف له من الغرم ثم لا يثبت الحالف ولو اذ الحالف شره  
رغب بالدين فملك المدين في يده لا يثبت رجل حلف ان يبرر من فلان ماله عليه شهر فبما ربه من الغرم فبما ربه من الغرم  
وهو كما لو حلف استيفان ان لا يبرر الشفعة فلم يخاصم حتى بطلت شفعة لا يثبت وكذا الوكيل داره كل شهر ثم حلف  
لا يبرر منه الدار فتركها عند المستاجر شهرا ولا يثبت والحالف يتقاضى اجر كل شهر باجرة ما قضى وان ساءل اجر شهر  
لم يسكنه المستاجر فاعطاه المستاجر حلف لانه اذا اطلب الاجر واعطاه بعير او كذا الوكيل حلف ان يبرر امراته  
فذهب به الى الصباغ وامره ان يصيب فاقته امراته في ذلك فقال الرجل ان يصيبه فانت طالق ثم صبغ الصباغ  
لا يثبت لانه لم يبرر الصباغ بعد المدين بان يصيبه رجل حلف ان لا يقضي دينه من غرمه اليوم فقبض من ركبت  
وان قبض من تبرع لا يثبت وكذا الوكيل من كلفه حلف اذا كانت الكفاية بامره وكذا الوكيل حلف على رجل

على رجل فاختار الطالب من المحال عليه حيث وكله الواحل الطالب بعد اليقين رجل ليس له على المحل دين فقبض المحال  
 له حيث المحال لان المحال له وكله ولو اشترى الطالب من الزعيم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حيث وان قبض  
 المبيع عند لا يثبت ولو احتار الطالب بعضه وقبض البعض اليوم لا يثبت لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم ولو اشترى  
 شيئا ما منه بعد اليقين في يومه شره فاسد او قبضه فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حيث وان كان قيمته اقل من الدين  
 لا يثبت لانه لم يقبض جميعه وكله لا يقيم وان استهلك شيئا من ذلك اليوم فان كان المستهلك شيئا مثليا لا يثبت لان  
 لانه يجب عليه ان لا يبيع فلا يصير قضا بدينه وان لم يكن مثليا فان كانت قيمته مثل الدين او اكثر حيث لانه صار قاضيا  
 بطريق المقاصة ان يشتريه وان مضى وان لم يشتريه فان استهلكه ولم يقبضه بان حرقه او ما شابه ذلك لا يثبت  
 المحال لان شرط لا يثبت القبض فاذا انقلب او لا وجب القبض المحجب للضمان فيصير قاضيا بدينه بذلك اما اذا  
 استهلكه من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قاضيا بدينه كرحلين لها على رجل دين مشترك فغصب احدهما  
 من المدينين ثوبا واستهلكه كان شريكه ان يرجع عليه بحجته من الدين وان اقره من غير غصب لا يرجع عليه شريكه  
 بشئ رجل على رجل ثمن البيع فقال ان اخذت ثمن ذلك شئ فانه طالق فاختار مكان ذلك حفظه وقع الطلاق  
 لانه اخذ عوض الثمن واخذ العوض كافتد العوض ولهذا لو كان الشريك في ذلك كان شريكه ان يرجع عليه بحجته  
 من ثمن ثمنه لجهته في قضا ما عليه لفلان فانه يبيع من ماله ما كان القاضي يبيع عليه اذا رفع الامر الى القاضي قبل  
 حلف ان لا يفارق شريكه فمات شريكه لا يثبت رجل حلف ان لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه لفلان حيث  
 يراه ويحفظه فهو غير مفارق وكذا الواحل من اجل استراة اسطوانة من ساطين المسجد لا يكون مفارقا وكذا اخذ  
 احدهما داخل المسجد والاخر خارج المسجد والباب بينهما مفتوح بحيث يراه وان توارى عنه بجدار المسجد والاخر  
 خارج المسجد فقد فارقته وكذا لو كان بينهما باب معلق الا ان يكون المقتلع بعد الخالف اذا دخل بيتا واغلق الباب  
 وقد غلق الباب فمات الميفارقة وان كان الميكوس من جدران الخلف والحلوف عليه هو الذي اغلق الباب واخذ المفتاح فقد حلف  
 الخالف ان ذلك كان الخالف هو الذي فارقته حين قال رب الدين ان لم اوفع اليك قبل المحبوبة فبى حرمان الذي  
 له الدين قبل المحبوبة لا يثبت الخالف في قول المجتهد مع وقال ابو يوسف رجع ان فرغ الى دونه او وصيه برده ان  
 لم يفرغ حتى مضى يوم المحبوبة فمات رجل ازم مريضة فخلعت الملامم ليا تينه غذا فاقاه في الموضع الذي ازم فيه لايبرمى



يا منزلنا نجان از منى منزلت ليا تيه خدا تحول الحالب الى منزل اخر فاقى الحالت المنزل الذى كان فيه الحالب  
ثم سجده لا يبرئى اياي منزل الذى تحول اليه فلو قال لم يرد واصله لا انفار تك حتى يا منى متى اليرم وقرى ان لا يتركه زاده  
حتى يبعث حتى نفس اليرم ولم يفرقه ولم يصدقه لا بحث فان فارقته بعد ما مضى اليرم حث ولو قال واصله لا يفرقه حتى  
نفسى متى اليرم وقرى ان لا يتركه زاده وقرى متى اليرم ثم فارقته لا بحث ولو قال لم يرد واصله لا يفرقه حتى افقه  
الى ما يفرقه من اليرم لا بحث ولو كان قال واصله لا يفرقه حتى ولو قال واصله لا يفرقه حتى ولو قال واصله لا يفرقه حتى  
ووجه ما مضى بعد ان يكون فى وزنها لا بحث وان اعتدى على آخرها فذلك الحلب فوجع حث ولو قال ان مضى الى  
على فذلك شيئا دون شئ ففى السالكين مسي الى على فذلك مضى من شئ فربما الرجل ثم قبض اليرم الباقية فانه لما  
قبض لم يصد حث ووجب على القصد بها فاذا وقع منهم فلهذا لم يصد حث باليرم ايضا اذا مضى ولو قال واصله لا يتركه  
حتى يفرقه من اليرم لا يتركه حتى ان يخرج فانه بحث اذا قال واصله لا يفرقه حتى يفرقه حتى فانه  
طابق فانه عن الملازمة قبل قضاء الدين حث وكذا لو قال ان لم يتركه حتى يفرقه من اليرم لا يفرقه حتى  
او حتى يفرقه فانه من مضى قبل ذلك كان حثا وكذا لو قال حتى يفرقه حتى يفرقه حتى يفرقه حتى يفرقه حتى يفرقه  
باسيا لا حتى يموت او لم يقل اسيا لم يصب على الباقية فى الضرب ولو قال ان لم يتركه باسيت فانه حتى يموت او حتى يفرقه  
فانه على القتل ولو قال ان لم يتركه فانه باسيت حتى يتركه فانه باسيت حتى يتركه فانه باسيت حتى يتركه فانه باسيت حتى يتركه  
ان لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه  
تلك البر بوجدها جميعا ولو قال ان لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه  
من غير ان يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه  
قال ابو جعفر ع اذا لم يقل يا قال على ترا قبل الحلاوت عليه حث فى يمينه ولو قال ان قلت كذا ثم لم افعل كذا فهو على الاله  
وقال ابو جعفر ع على الفور وعلى الاله حث فى يمينه ولو قال ان قلت كذا ثم لم افعل كذا فهو على الاله حث فى يمينه  
ان يفرقه حث ولو قال ان قلت فان لم يتركه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه  
على غير القيام امرأة فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه فانه لم يتركه حتى يفرقه  
محمد ع لا بحث حتى يموت الرجل او يجارىه قبل التيمم فهو على الاله حث فى يمينه ولو قال ان قلت كذا ثم لم افعل كذا فهو على الاله حث فى يمينه

من قد رمل او كثر قال محمد ررح لا يخفى انه لم يره جعل قال غيره ان لك شيك فلم يسم عليك شيئا ان يكون السلام ساعته  
يلقاه فان لم يفعل حشمت وكذا لو قال ان استررك وابتك فلم تعرفني يعني ان يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا بد  
في القضاة وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم افعل كذا يعني ان يفعل مع الدخول ومن ابى برسعت ررح اذا قال بخارية  
ان لم يتجنى اليلة حتى اجاب مسك من غير غشاة فباعتته من حجابها من في موضعين لا تنس وقال محمد ررح  
اذا قال بخارية ان لم يتجنى اليلة حتى اغشاك فانت حرة فان في تلك اليلة فلم ينشها لا يخفى وكذا في الضرب وغيره  
وهو نظير ما ذكر في الزبادات اذا ذكر خلعين احد هامة والاخر من غيره ومنها كل شيء حتى وانما لا يصلح فاية له اول يصلح  
خبر الله لا يشترط البرود الثاني رجل قال لغيره ان كنت لم تأتني فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
فلم يات حشمت ولا بطل العين باسحق حشمت مرة فح بطل العين وكذا لو قال ان كنت لم تأتني فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
ان زرتني فلم تأتني فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
في الطلاق اذا طلقت نفسها في المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره ان لم تأتني فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
على الابد ولو قال لغيره ان دخلت دارك فلم اجلس فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
يتردد قبل الدخول وان قال فلم اتروك فبدي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
رجل قيل له تسرع فانه فقال ان تترجبت ابراهيمي حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
لا يخفى ابراهيمي قال عبد بن حرجفت اليه فانه ثم لبث اليه ثياب  
في قياحس قال حنيفة ررح وقال ابو يوسف ررح تطلق ساعة رجل ففروا ثم قال واحد لا صوم من هذا اليوم لا حشمت  
في قول حنيفة قد زرع حشمت في قول ابو يوسف ررح رجل حلفت يا تين فلانا في اول شهر رمضان فانه تمام خمسة عشر  
يوما لا حشمت فاما كان الشهر تسعة عشر يوما قال محمد ان اتاه قبل الزوال من اليوم الخامس عشر يعني ان لا حشمت  
وان اتاه بعد الزوال من هذا اليوم حشمت رجل حلفت ليزورن فلانا فداوا ليعودنه فاني بانه فلم ياذن له فربح ولم يسل  
اليه لا حشمت وان اتى بانه ولم يستأذن حشمت في ليلة حتى يصنع في ذلك اليوم ما يصنع الزائر والمأذن من الاستئذان  
رجل حلفت لا يذهب الى فلان فذهب يريده ثم تذكر مينة فربح فهو حاشمت والذباب واخر ررح حشمت  
لا ياتي فلانا منه على ان ياتي منزله او طاف به لقيه اول لقيه ولو حلفت لا يلقيه فاني منزله لا يخفى حتى يلقيه رجل قال لآخر

ان ركبتم الله فاعلم انكم قد اهلتم ما اهل به اول ما اهل الى جنب الرجل الذي قال لا يا حبيبتني في قول الحبيبتة ومحمد  
 ولا يمتنع هذه لانه ليس به امر صريح الا كلام وقال ابو يوسف ربح تحت ولو قال ان ربيت ظلمنا فاعلم انك قد ربيت  
 حر والسئلة بما لا يمتنع لاننا في حبيبتني ان يراه من محمد ربح في بعض الروايات انه تحت رجل حال ان لم يدخل الرجل  
 المدينة ولم انزل فاعلم ان ربيت طالق قد فعل المديونية ولم يهاوت فاعلم اني منزهة لم تلتحق الي ان اصبحت قالوا لكان قال لا ربيت  
 اليمن انه غائب عن منزله تحت ولا ذلك وهو كذا قال انكم اكلتمها الصنف اليوم فاكذوبة فرب شمس لا تحت  
 في قول الحبيبتة باب من الايمان اكثر مسائل الايمان في تهمه الايباب والاسائل على اربعين منها ما يكون مشروط  
 من العقود والاقبال يكون من الاغفال والعقود وانما تحت منها ما يتعلق بقرينة من وقع له العقد بالامانة كما كان في  
 والحق والكتابة والخلع والصدقة ومنها ما يتعلق بالامانة اذا كان الامانة لا يتعلق بالحق كالبقيع والاشهاد  
 والاجارة والتمتع وغيرها والفاصل بينها ان كل لما كان في تحت الحكم مصادقة ثم يتصل من الامانة لا يبره من غير القسم  
 الله ولا يجوز ان يثبت الحكم في غير ذلك من غير القسم الا ان من العقود ما هو كذا قال لا يا حبيبتني في قول الحبيبتة ومحمد  
 انت امة قال في الفصل في الترويج رجل حلف ان لا يترنح من غير وجهه لده لا تحت ولو لم يكن ولكن  
 رجل وكذا بانكح فضل الركب تحت الحالف لان النكاح عقد يتعلق بقرينة من وقع له العقد كان الامانة صغيرا  
 لا يستغنى عن اضافة التقدي الى موطنه كان فلا كفيل بالحالف ان كان الحالف من اهل النكاح فانه لا يترنح من غير وجهه  
 اهل المباشرة فلا يكون فعل الحالف كغير الحالف فالحالف لا يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح  
 تحت الحالف لان الكمال غير لازم في مكان الدوام حكمه لا يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح  
 قبل اليمن فاجاز الحالف به اليمن بالقول او بالفعل لا تحت الحالف لان من لا يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح من غير وجهه  
 فيصير الحالف من رجا قبل اليمن فلا تحت والحالف عقد العتقولي به اليمن لا تحت ما لم يترنح من غير وجهه لانه لا يترنح من غير وجهه  
 هو الحالف وعنه البعض لا تحت وهو رواية عن محمد ربح وعنه انه لا تحت بل كان الركب ايضا وان اختلفا في الفعل كقول  
 هذا ما اشتهر ذلك روى ابن جماعة عن محمد ربح انه لا تحت وعنه اكثر بل يتنح من ربح الامانة الاجل كمن  
 الاكثر اشهر ربح الامانة اسماعيل الراب المجازي وقال بعضهم تحت والقوى على قول اكثر وكذا روى  
 العتقولي في ما عاين به اليمن فاجاز الحالف بالقول او بالفعل لا تحت ولا يخل اليمن في ربح ربح من ربح

بعد ذلك كانا جازيا تحت في يمينه لان الحال لا تزوج امرأة كلنا حافس لا تحت فلا تحت بالاجازة  
 جريق الاولى وكذا لو وكل الحال رجل بالكلح فزوج الوكيل امرأة كلنا حافس لا تحت للوكيل لرجل قال  
 لا امرأة لا يحل لهما ان تزوجا فبقيت فزوجها تحت في يمينه لان يمينه تصرف الى ما يتصور فيها وهو النكاح  
 الحافس وكذا لو حلف على امرأة الغير بعد فوطه لا تزوج هذه المرأة اليوم فزوجها ذلك برنى يمينه لان يمينه تصرف  
 الى صورته العقد عهده حلف ان لا تزوج فزوج مولاه امرأة وهو كاره لذلك لا تحت لان لفظة الكلح وجه  
 من المولى لان العبد والعبد لم يرض بحكمه فلا تحت في يمينه ولو حلف الرجل ان لا تزوج امرأة فأكراه على الكلح  
 فزوج تحت لا بالحال انى بل لفظة الكلح الا انه لم يرض بحكمه والرضا ليس بشبهة والعقد الكلح فحلت في  
 يمينه ولو حلف الابل ان لا تزوج عبده فزوج غيره فاجاز المولى بالقول حلت ولو حلف ان لا تزوج ابنته الصغيرة  
 او امته عن محمد بن علي في احدى الروايتين لا تحت بالتركيل ولا بالاجازة وعلى قول امير سمع تحت بها ودر  
 الحسن عن ابن جنيبة سمع انه لا تحت بالتركيل في الصغيرة خاصة ولو حلف ان لا تزوج ابنته الكبيرة او ابنته  
 الكبيرة لا تحت الاب الا ان يباشر العقد بنفسه ولو حلف ان لا تزوج ابنته اذ ابنته مكرهت المرأة وكذا  
 بالكلح فزوجها الوكيل ثم فسخ المولى الحال فها هو اذ طالب الزوج بذلك صح الكلح ولا تحت الحال وان  
 حلفت امرأة ان لا تزوج فذلك وكذا بالكلح ففعل الوكيل حلت المرأة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرنا رجل حلف  
 ان لا تزوج من اهل بيته الدار وليس الدار اهل ثم سكتها قوم فزوج منهم او قال لا تزوج من بنات فلان ليس  
 فلان بنت ثم ولدت له بنت فزوجها الحال لا تحت في يمينه اذا حلفت ان لا تزوج من اهل الكوفة فزوج امرأة  
 من اهل الكوفة لم تكن ولدت قبل البين حلت الحال في يمينه واذا حلفت ان لا تزوج بالكلح فزوجها فزوجها  
 الحفصات من في الكل وقال لكل الرجل وكذا المرأة وكذا ثم يخرج الوكيلان من الكوفة وليقد ان الكلح خارج  
 الكوفة فلا تحت الحال لان المتبر كان العقد وكان العقد كان العاقد رجل حلفت ان لا تزوج امرأة على اربعة ايام  
 تزوج امرأة على اربعة ايام والكل القاضى شمة لا تحت الحال وكذا الزاد الزوج بعد العقد على هرا لا تحت  
 رجل حلف ان لا تزوج من نسائه اهل البصرة فزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ففدت بالكوفة حلت الحال  
 في قول ابن جنيبة من وان ولدت بالكوفة لان عند المتبر في هذه الولادة وقال ابو يوسف من لا تحت وهو المولى

[illegible]

[illegible]

لا يَحْتَثُّ لَانْتِمَائِهِ وَلَمْ يَنْفَعْ وَابْتَدَأَ فِيهِ مَسْكَهَا حَتَّى أَصْلَحَ يَحْتَثُّ فِي الْيَمِينِ لَانَّهُ أَتَمَّتْ رَجُلٌ قَالُ لَا يَدْرِي وَهِيَ تَكُونُ  
شَارِكًا كَلَّفَ فَعَلًا أَنْ يَنْتَهِي عَلَى حَرَامٍ مِنَ الْأَلِّ وَالْمَرْأَةِ فَهَذَا شَرْكَاءُ - قَالُوا لَنْ يَكُونَ لِمَخَافَةِ ابْنِ كَبِيرٍ خِفَتِي أَنْ يَنْفَعَهُ الْأَلَّ  
الْيَابِتَةَ مَقَارِبَةً وَحِجْلًا لِيَنْتَهِيَ بِسِرِّهِ مِنَ الرِّجْلِ فَيَأْخُذُ لَابِنَ الْيَمِينِ فَيَبْرُؤُهُ ثُمَّ لَنْ يَلْبِثَ شَارِكًا عِنْدَهُ فَذَلِكَ الْأَلُّ الْيَابِتَةُ  
لَنْ يَكُونَ لَابِنَ الْيَمِينِ شَرْكَاءُ عَلَى ذَلِكَ بَلَى الْقَضَى عَلَى ذَلِكَ بَلَى الْقَضَى يَكُونُ هَلَابٌ وَلَا يَحْتَثُّ لَابِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَشَارِكْ  
الْمُحَلِّفُونَ عَلَيْهِ فَكَانَ الْمَضَارِبُ حَلَّتْ لَا يَشَارِكُ الْمُحَلِّفُونَ بِالسَّبِيلَةِ سَجَادًا يَحْتَثُّ الْمَضَارِبُ وَكَانَ لَابِنَ الْيَمِينِ يَحْتَثُّ الْمَضَارِبُ  
كَذَلِكَ رَجُلٌ حَلَّتْ أَنْ لَا يَشَارِكُ فَلْيَنْتَهِيَ مِنْ الْمَخَافَةِ بِرَفْعِ الرِّجْلِ بِالْبَصَافَةِ وَاقْرَأْ أَنْ يَمِيلَ فَيَبْرُؤُهُ فَشَارِكًا الْمَضَارِبُ الْيَابِتَةُ  
الْأَلُّ الرِّجْلُ الَّتِي حَلَّتْ رَبُّ الْأَلِّ أَنْ لَا يَشَارِكُ يَحْتَثُّ الْمَضَارِبُ لَانَّهُ جَاءَتْهُ بِهَا الْمُحَلِّفُونَ عَلَيْهِ لَنْ يَحْتَثُّ لَابِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَشَارِكْ  
وَلَمْ يَنْفَعْ شَرْكَاءُ الْمَضَارِبُ فَلْيَنْتَهِيَ فِي الرِّجْلِ وَكَانَ الْمُحَلِّفُونَ عَلَيْهِ شَرْكَاءُ الْمَضَارِبُ فَكَانَ السَّبِيلَةُ عَلَيْهِ أَنْ  
لَا يَشَارِكُ أَحَدًا فَنَفَعَ الْأَلَّ شَرْكَاءُ فَهِيَ تَحْتَثُّ فِي يَمِينِهِ رَجُلٌ حَلَّتْ أَنْ لَا يَحْتَثُّ لَابِنَ الْيَمِينِ شَرْكَاءُ فِي مَقَارِبَةٍ وَهِيَ رَجُلٌ حَلَّتْ  
شَرْكَاءُ فَلَنْ حَسَنٌ وَكُلُّهُ مِنْ عِبْدِهِ الْمَازُونِ لَا يَحْتَثُّ لَابِنَ الْيَمِينِ وَاحِدٌ مِنْ شَرْكَاءِ رَجُلٍ حَلَّتْ عَلَيْهِ عَلَى حَاجِبِهِ  
فَيَصِيرُ الْحَالُ مَا لَمْ يَحْلُفْ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْتَثُّ وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمَازُونُ لَا يَرْجِعُ بِالْعَهْدَةِ عَلَى الْمَوْلَى فَلَا يَصِيرُ شَرْكَاءُ لِمَوْلَاهُ  
وَلَوْ حَلَّتْ الرِّجْلُ أَنْ لَا يَشَارِكُ فَلْيَنْتَهِيَ فِي يَمِينِهِ الْبِلْدَةُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبِلْدَةِ وَرَفَعَهُ عَقْدَ شَرْكَاءُ ثُمَّ هَذَا الْبِلْدَةُ وَهَذَا  
فَكَانَ الْحَالُ قَوْلِي فِي يَمِينِهِ أَنْ لَا يَحْتَثُّ عَقْدَ شَرْكَاءُ فِي الْبِلْدَةِ لَا يَحْتَثُّ وَأَنْ تَقُولَ أَنْ لَا يَمِيلُ شَرْكَاءُ فَلَنْ حَسَنٌ  
وَأَنْ تَقُولَ أَحَدًا إِلَى صَاحِبِهِ عَقْدًا يَتَبَدَّلُ الْأَوَّلُ سَوَاءً لَنْ الْمَضَارِبُ شَرْكَاءُ فِي عَرَفَاتٍ وَكَانَ حَلَّتْ أَنْ لَا يَشَارِكُ  
فَلَا نَا فَخَرَجَ الْمَرْأَةُ وَشَرْكَاءُ حَسَنٌ فِي يَمِينِهِ قَبْلَ خِلَافِ الْأَلِّ رَجُلٌ حَلَّتْ أَنْ لَا يَشَارِكُ فَلْيَنْتَهِيَ فِي يَمِينِهِ فَلَا يَشَارِكُ يَمِينَهُ  
الضَّعِيفُ لَا يَحْتَثُّ فِي يَمِينِهِ لَانَّهُ لَيْسَ بِشَرْكَاءُ الْمُحَلِّفُونَ عَلَيْهِ أَمَّا شَرْكَاءُ رَجُلٍ حَلَّتْ رَجُلًا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ  
وَنِيَاهُ عَنْهُمْ ثُمَّ يَمِينُ حَمَامٍ الْمَرْأَةُ فَحَسَنٌ لَا يَحْتَثُّ لَانَّهُ لَا يَزِيدُ بِهِ الْيَمِينُ ذَلِكَ رَجُلٌ حَلَّتْ أَنْ لَا يَحْتَثُّ عَقْدًا فَكَانَ  
قَرِيبًا بِأَجْرٍ لَيْكُونَ حَاسِنًا لَنْ الْخِيَاةُ بِأَجْرٍ لَا تَقْدَرُ وَأَنْ قَاطِعُ جَمْعٍ بِأَجْرٍ فَالْخِيَاةُ أَنْ يَكُونَ حَاسِنًا قَالُ الْقَضَى فِي رِجْلِي  
أَنْ لَا يَحْتَثُّ لَنْ خِيَاةُ الْقَرِيبِ عِنْدَ النَّاسِ لَا تَقْدَرُ رَجُلٌ حَلَّتْ أَنْ لَا يَمِيلَ عَقْدًا حَسَنَةً وَعِنْدَهُ كَرَامٌ رَجُلًا يَحْتَثُّ عَلَيْهِ  
فَعَمَلُهُ إِلَى الْخِيَاةُ يَرْجِعُ إِلَى رَجُلٍ حَلَّتْ أَنْ لَا يَحْتَثُّ لَانَّهُ لَيْسَ بِشَرْكَاءُ عَلَيْهِ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ رَجُلٌ قَالُ  
أَنْ عَرَفَتْ فِي نَهْ الْبَيْتِ عَمَارَةٌ فَامْرَأَةٌ طَائِفَةٌ فَخَرَّبَ جَانِبُ يَمِينِهِ وَبَيْنَ جَانِبِهِ فِي نَهْ الْبَيْتِ فَفِي الْحَالِ كَلَّفَ وَفَعْدَ عَمَارَةٍ حَسَنَةٍ

بيت الجار كان جاشا في يمينه كان الحنف المماردة في نه البيت وقد وجد رجل حلف ان لا يستمر من مكان شبا  
 فاستعار منه حاشا ليضع عليه خبز واما كان جاشا وان استقى من بئر له وفضل عليه فاضا لا يكون جاشا رجل حلف  
 ان لا يعامل فلانا في شئ فرفع اليد الا مضاربة لا يكون جاشا لان المضاربة على مباشرة ذلك الفصل غيبه رجل قال وادع  
 لا اشرك فلانا ثم انما ادعوا وادعوا لا يكون جاشا لانه لم يشركه وانما لم يشركه فغير اختياره رجلان وادعوا لا  
 فقال احداهما وادعوا بغيري وبين فلان شريك في شئ كان جاشا ولو قال وادعوا بغيري وبين فلان شريك في شئ لا يكون  
 جاشا رجل حلف ان لا يسرق فلانا فاعطى فلانا درهمين شري بها كسوة لا يكون جاشا ولو حلف ان لا يسرق فلانا فاعطى  
 فلسوة او فسخ او فسخين لم يكن جاشا الا ان يري ان لا يعطيه بده رجل حلف ان لا يستدين لا يحث بالتحلل وحيث بالتحلل  
 وادعوا ولو حلف ان لا يكون من كره فلان وادعوا من كرهه او حلف ان لا يكون مضارعا لفلان وادعوا في يده بالمرارة  
 وفلان غائب لا يمكنه فسخ بغيرها من ساقه بغير جاشا في يمينه وجود شرط الحث وهو كونه من كره فلان ولو خرج  
 في نو يمينه الى رب الارض وما يقضه لا يكون جاشا لان ذلك القدر يستغنى عن البين عادة وان كان رب الارض خارج  
 المصنف فخرج اليه فادام شغلا بالخرج من طلب الدابة وخرج ذلك لا يكون جاشا وان شغل بعمل آخر بغير جاشا  
 وهو كما حلف لا يمكن هذه الداء فقام للخرج فادام في طلب المصنف لا يكون جاشا وان شغل بعمل آخر فخرج ولو منع من  
 عن الخروج الى رب الارض لا يحث في يمينه وكذا لو كان صاحب الارض في المصنفه انسان عن طلب صاحب الارض لا يحث  
 ولو ان نه الزارع حلف وقال ان لم اشرك الزارعة بيني وبين فلان فمضت انسان عن الخروج حث في يمينه لان شغل  
 الحث في نه اعدم ترك الزارعة ولم يعدم يحصل بدون الاختيار به كما لو قال ان لم اخرج من نه الدار اليرم فامرأته  
 طالق فبعد رجع حث وكذا لو قال الرجل لامرأته هي في منزل والد ما ان لم تحضري البيت منزلي فانت طالق فمضت  
 والد عن الحضور قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن يحيى حث في يمينه وقال الفقيه ابو الليث بن لا يحث كما لو قال  
 ان لا يمكن هذه الداء فقام للخرج فادام شغل فمضت الزارعة او قديم فمضت للخرج فمضت الزارعة قال بعضهم حث في الباب المعلق  
 ولا يحث في القيد والصحيح انه لا يحث فيها والفقيه ابو الليث بن يحيى بن موسى بن باذان حث ان لا يمكن هذه الداء  
 وبين ما اذا حلف ان لم اخرج من نه الدار وقال اذا مضت لا يحث في المسلمين والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 بن فرق وقال ان قوله ان لم اخرج اذا مضت حث وفي قوله لا يمكن اذا مضت حث في الخروج لا يحث والفقيه



[illegible]

برجل خلفه لتقصين من فلان عاجلا فقصا ونيادون الشمر برني يمينه رجل كثرتم غريمه وقال داهك داهك تدهب حتى  
 تظنني حتى نتم فذهب الغريم لا يبحث اذا انتبه وبقطعه عطاءه وادان انتبه ولم يتبعه وتركه الا بصير حاشا رجل قال لغريمه اعد  
 لادع مالي عليك اليوم فقد مر الى القاضي وعلقه خلفت برني يمينه وكذا الواو فخبسته يمينه وان لم يحبس بلازمه الى السيل وان  
 كان بالذين هو جلا لم يحل يقول له اعطني مالي فاذا قال ذلك بصير يارا ولوقال داهك لادع غريمي من ان يكونه فخرج  
 وهو لا يعلم ذلك لا يبحث وان راه خرج من شركه وان لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يبحث ولوقال ان تركت فلانا  
 يدخل بيتي فامراته كذا فدخل فلان ولم يعلم به الحالف لا يبحث وان علم ولم يمتدحش ولوقال ان دخلت فلانا بيتي فامراته  
 كذا فامراته لا تبحث ان يدخل فلان يامرو رجل قال لامراته ان تركت هذا الصبي يخرج من باب الدار فان طلق فهرب  
 او قامت لتصل فخرجت انسى لا تبحث في يمينه رجل قال لغريمه داهك اراقتك فالحان منه في تحمل اركان كرها واحد او قمارها  
 واحد فهو مرفق والحان كرها يتحلف طيس مرفق **سائل في اسرقه والاخذ والعصب برجل خلفه**  
 ان لا ياخذ من فلان ثوبا يار ديا فاقضه من جرابه وياو فيه ثوب هرودي داهك الحلو عليه ولم يعلم به الحالف لا يبحث في يمينه  
 قصدا لوجود الاخذ وكذا لو خلفت ان لا ياخذ من فلان داهك هما فاقضه منه ثوبا في كيس رجل في الحلو عليه داهك ولم يعلم بذلك  
 الحالف لا يبحث في يمينه ولو قبض الحالف منه تغير وقت فيه درهم ولم يعلم به لا يبحث اصلا لان الدرهم قد يحبل في العلوس عادة  
 ويرفعه منه الحان فاذا العلوس اقد الدرهم داهك الدرهم لا يحبل في القوس عادة ولا يرضيه فلم يكن فاذا القوس اقد الدرهم  
 وكذا لو اقد ثوبا فيه درهم مصرورة ولم يعلم به الحالف لا يبحث كافي القوس وان علم الحالف بذلك لا يبحث في يمينه السائل  
 لانه لا علم فاقضه واخذ ولو خلفت ان لا ياخذ من فلان داهك لا يبحث في يمينه فداك علم بالدرهم اولم يعلم لان شراط  
 البحث الاخذ بجهة البتة والرافع لم يرب منه الدرهم فلا يبحث ولو خلفت ان لا ياخذ منه داهك فاقضه داهك فاقضت  
 فهو غشيرة البتة وكذا الصدقة وكذا احلف ان لا يشرب داهك فلان داهك الحان يحسب شحانوت الحلو عليه فاشترى كوزا وضعه  
 في ذلك الحانوت فاستنقى من الحلو عليه بذلك الكوزاء من الزهر فوضع في الحانوت فلما اصبح الحالف داهك الكوز فاشرب  
 الا و قال الحان الحالف اشترى الكوز فوضع في الحانوت ليستقي له الا جيرة ذلك الكوز ايرجى ان لا يكون حاشا لا يصر  
 شرا بما نفسه رجل احلف من مال والده شيئا فخصب الباب وقال ان كنت ترث من مالي غير ما اذنت فمالي كذا انتم مات الاب  
 فترث منه الابن لا يبحث الحالف لانه لو كان حاشا يكون حاشا بعد الموت رجل قال لوالديه داهك اكل من ما كانا نأكل

[illegible]

واما فان كان كاذبا في محضه كان حاشا ان يفسر له حيث لان تفسيره اذ لم يقبل اهل النجم حاشا ان يفسر  
 والحاشا في حجب غطائه وعدياته لوضعت قيمة العديات الى العفارة لتفسيره وبين خبره في افعاله وقال اگر دجیبین  
 چهل عطر منبره است چیدن عطر یعنی چیدن عدلی منقذ فی البلیغ و اخطا فی التفسیر لان علی النظر ان كان حاشا ان يفسر  
 فی التفسیر او اخطا واصل وفضل لانه قال ارجون عطر یضیاء ولم یکن کذکب فصار حاشا ان یفسر حاشا ان لا یغصب فلا شیا  
 ثم دفع الحاشا علی المحلوت علی الیاسر و ساء و لم یعلم المحلوت علی اوجاده الحاشا فی صمد و ساء و داه من تحت راسه  
 و لم یعلم المحلوت علی اطر حره و ارم فی کله او دخل علی یلا حاره و ضرب و اخرجه ساء و ذوب به فانه لیکون فاصبا بل یكون  
 ساء و یقطع به و لو قطع علی الطريق فانه ساء کما یكون حاشا فی بین الغصب و لکن حلف بهار و یقطع علی الطريق کما یحاشا  
 فی بین القطع و هر حاشا فی بین الغصب فیضالان قاطع الطريق قاطع و فاصب رجل قال ان و سب لی فلان عبده فامر ان  
 طاق فرسب فلا یسلم قبل الحاشا حش الحاشا رجل علیه دین فحلف ان لا یقع الی فلان ماله او لا یقضي اياه و مینه او لا یفقه  
 اياه ثم امر بواجبی بمعناه حش الحاشا لان الضمان اذ کان یامره کان لان یرجع علیه فکان نفسه  
 فصل العاشر و الحاشا الکفاة و الحاشا غیر امر الحاشا لا یحش الحاشا کما لو تبرع رجل بالادار و ادا المقصود و التی  
 یعلن حقوقها بالعاقد خمسة البیع و الشراء و الاجارة و الاستیجار و التصحیح  
 عن المال رجل حلف ان لا یشتری عبدا فلان حاشا ان یسبیح دکان الاسلام  
 شری رجل حلف ان لا یشتری عبدا فلان فاجر داره من فلان بسده لا یحش لان الاجارة لیست بیع مطلق و انما لو اخرج  
 بدار الاستیجار فاشفع فی الدار و حل حلف المسلم ان لا یشتری طباة فاشفع علیها فلیت ثم بدله بسده لا یحش لان ما یشتری  
 بیع هذا کما حلفت المرأة ان لا تخرج الی بیت و الدار فخرجت للمجلس ثم ذهبت الی بیت و الدار لا تحش رجل قال ان یشتر  
 بهمه و الدار هم شیا فنه و الدار هم صدقة فاشتری بها شیا لانه المصدق لانه یشتری بها و بدله بشراء فلیت علی ملک  
 لانها قاتلین بالبیع و کان لانه یدفع غیرا حکما بها رجل حلف ان لا یشتری لانه فواجبه انما یفجد بد فی الموت مالا یکر  
 غیرا و رجل حلف ان لا یشتری فاشتری جارية صغیرة لیکون حاشا تحلات ماله حلف ان لا یشتری و امراته فزوج صغیرة  
 کان حاشا لان النکاح لیکون الا فی المرأة فلا یفیه ذکر المرأة و کان ذکر او عدم ذکر اسواء و لکن ذکر الشراء لا یختص  
 بالمرأة فاعترض ذکر المرأة و لو حلف ان لا یشتری شیء من الدار فاشتری فاشتری فاشتری فاشتری فاشتری فاشتری فاشتری فاشتری

فقال فاشترى ارضا بايها من الزمعة والزمعة قبل كان حائسا لان الزمعة لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر نصيب  
سواء مقصودا بالذكر فيكون حائسا كما لو طعن من لا يشتري وادبا فاشترى تحتها عليها ارب برعبه كان حائسا فدل على ان لا يبيع  
داره فترى امرأة على ذمها لا يثبت وان تزوجها بالدارهم ثم جعل الدار عوضا عن الدارهم كان حائسا فدل على ان لا يبيع  
عبد او ثوبه باخر غير ذمها لا يثبت ولا امران حقوق البيع تعلق بالعادة وحكم العقدة واقع فلا ينكر في الخلاف  
بالحائس كل وجه فلا يثبت فالحائس من لا يشتري لا يبيع نفسه حيث لان عينه تنصرف الى الامر بالبيع والشك ان  
الخلاف من ياشترى نفسه مرة ويغوص الى غيره اخرى فبشرطه رجل حائس ان ياكل بما يشتريه فلا ينفذ في غيره  
سواء ذمها فالحائس لا يثبت رجل قال ان امرت وري يده فبيعه فبيعه في المسكين ثم احتاج الى الاجازة  
قال لو بيع الحائس من غيره ثم جعل المشتري الحائس فيه بغير ايد القبط ثم يشتريه فيخرج من بيده بالاجازة على ملك  
المشتري جعل ان المشتري طامنا فاشترى خطه ذكر في الكتاب انه يكون حائسا قال الفقيه ابو بكر البخاري في عرف الخطه  
لا تنس طامنا اما الطعام فهو المطبوخ فلا يثبت بشرط الخطه رجل حائس لا يبيع داره اشترا زيدا فاشترى زيدا  
ثم من الحائس اشترا من زيدا فلهما لا يثبت ولو ربيها تبيده فلهما كان حائسا لان حكم الشتر يمتد حتى يبدل الشتر  
بعد البيع رجل قال ان لم ابع يده بالحجارة اليوم فهي حرة فباعها على انه ياتيها ثم فسخ البيع ومضى اليوم لا تعلق لانه خرج من بيده  
بالبيع بشرط ياتيها رجل قال كل عبد اشترى بغير حرة فاشترى عبد اشترى فاسد ولم يقبضه ثم اشتراه بغير حرة فاشترى بغير حرة  
صار حائسا بشرط الفاسد فاحتلت العين الى ان جاز له ملك فلا يثبت بالشر او ان في مرة اخرى رجل قال ان لم ابع  
الى شهر فاشترى ثم ظهر بانه حليل في الشهر حليل الى ان يملك باقني اشترى ثم بطل العيمن في قول الحقيقة وهو راس اذا جازت  
الى له لا تعلق بوجه اشترى حليل وطهرا بملك وعلى قول أبي يوسف يبيع تحت ولا يحل له وطهرا لانها صارت حرة ولو قال  
لا منه ان لم ابعك فانت حرة فبشرط او دللت من قال ابو حنيفة مع قس قال ابو يوسف مع لا تعلق ثم يبيع الى قول الحقيقة  
بيع رجل قال دامك مني ثم بطلت لو قال دامك مني ثم بطل الرجل الحر قال ابو حنيفة مع هر على البيع الفاسد ان باع يده فاشترى  
بشرط ياتيها وقال ابو يوسف مع في الرجل كذلك اما في المرأة الحرة دام الرجل البيع جائز مقصور ليد الردة وليس في فلا يخرج  
من العيمن بالبيع الفاسد رجل باع عبدا من رجل وسلك الى المشتري ثم حلف البائع ان لا يشتريه من فلان ثم  
حلف البائع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري قال البيع وقبل البائع لا يثبت ولو كان الثمن الف درهم فاقاله

قال المشتري بانه ديار حث وذكروا قاله بالشرع الثمن الاول او باقل حث كما ذكر في النسقي قال مولانا  
 رضى الله عنه ان يكون في الجواب قول ابو يوسف ومحمد روح اما على قول اخيه حث الاقالة تكون بالثمن الاول  
 ويحط بذكر الثمن انما حصل قال لانه ان عتبت ملك شيئا فانت حرة فم باع نصفها من زوجها الذي ولدت منه ارباع  
 نصفها من غيرها لا يقع عتق المولى عليها بحكم اليقين لان الولادة من الزوج والنسب من الاب مقدم فلا يقع عتق  
 المولى وذكروا قال ان اشترت شيئا من ندها بجاهية فهي مدبرة ثم اشترى لها زوجها الذي ولدت منه فهي ام  
 ولد زوجها ولا يقع عليها تدبير المشتري كحلين بينهما عبد وبرة واحدة واعتقد الآخر كان الثمن اولى وذكروا حلف احد  
 الزوجين بتدبيره ان اشترى وحلف الآخر بتدبيره ان اشترى فالثمن اولى رجل حلف ان لا يشتري اليوم شيئا فاشترى  
 غيره فحرم لو اشترى غيره فحلف ان لا يشتري غيره فحلف ان لا يشتري غيره فحلف ان لا يشتري غيره فحلف ان لا يشتري غيره  
 لا حث ولو اشترى عبد من فضولى بحت في مبيته ولو اشترى مكايا او مدبر او ام ولد لا يثبت في مبيته وذكروا  
 حلف ان لا يبيع اليوم ثيابا للمدبر او ام الولد او الكتاب لا يثبت في ذلك ولو قضى القاضي بجزايع المدبر لقضاءه ويكون  
 ذلك نسخا للثبوت وكره على ان يبيعها ركان حاشا في مبيته في قول محمد روح ولا يكون حاشا في قول ابى يوسف روح  
 ولو قضى القاضي بجزايع ام الولد لا ينفذ قضاؤه في اظهر الروايات واما الكتاب اذا اجاز يبيع لا ينفذ في الصحيح من الرواية  
 وعليه عامة المشايخ وان بيع الكتاب برضاه اجاز يبيعه ويكون ذلك نسخا للثبوت لا يثبت ان لا يشتري لانه امر  
 ثوبا فاشترى ثوبا فاعطى النصف جارية والنصف امرأته لا يكون حاشا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يبيع الخمار  
 في عرف لا يبيعي ثوبا ولو حلف بالفارسية فقال اكرمن من راجع فحرم ثوبا كذا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا  
 النسقي يبيع لا يكون حاشا رجل قال امرأته ان اشترت شيئا فانت حرة الا قال ان اشترت ثوبا فانت حرة فانت حرة  
 وان دفت الجرة الى السقاء فغير حاشا يحمل لها المار لا يقع الطلاق رجل قال والله لا يبيع فلان ثوبا فباع الثوب ثوبا  
 للمملوك عليه بغير صاحب الثوب حث المحال اجاز للمملوك عليه ان يبيع ثوبا فباع الثوب ثوبا فباع الثوب ثوبا فباع الثوب ثوبا  
 البيع للمملوك عليه وانما يبيعه نفسه لا يكون حاشا رجل قال لغيره ان يبت لك ثوبا فبعتي ثوبا فبعتي ثوبا فبعتي ثوبا  
 بامر المملوك عليه كان الثوب للمملوك عليه لو لم يكن ولو قال ان يبت ثوبا لك فهو على ان يبيع ثوبا للمملوك عليه رجل قال  
 ان اشترت اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا فاشترى ثوبا

استیفاء فاشتری بانه العنبر او عیدیه با عده عیشتر  
رجل قال ان بعت غلامی واحد من الناس فلیکذا  
یعنی حشده ورجل قال ان بعت غلامی واحد من الناس فلیکذا  
غلامی واحد من الناس با عده من طلعین لا یخف رجل قال العبد لا یشتري بینه و الله اثم الا لما فاشتری بفسها لها  
و بعضها غیرهم فی التیاسیر لیکون حاشا فی الاستحسان لیکون با عده من طلعین لا یخف رجل قال العبد لا یشتري بینه و الله اثم الا لما فاشتری بفسها لها  
فاشتری لک من غیره و اما اکل الخراف حشده ورجل قال العبد لا یشتري بینه و الله اثم الا لما فاشتری بفسها لها  
حاشا رجل حلف ان لا یشتري الذهب و الفضة یدخل فی التبر و المعصوم و الدراهم و الدنانیر فی قول الی بعت  
و قال محمد ریح لا یدخل فی الدراهم و الدنانیر و الی یوسف ریح تغییر الحقیقه فی جنس یدیه ملک لیل و محمد ریح تغییر الی یوسف  
و لو اشتري خاتم نقتة حشده و لو اشتري سیفا محلی یغنیه و لا یشتري الذهب و الفضة با عده و لو کان  
و الفضة فی حشده و لو اشتري مع السیف الختان لکن ذبها و الفضة و الختان لکن یحظر و فی ذلک لا یکون حاشا و لو  
حلف لا یشتري حد ید یدخل فی المعمل و غیر المعمل و المسلم فی قول الی یوسف ریح و قال محمد ریح یدخل فی الدراهم  
با کله حد او لا یدخل فی المسلم کالسیف و السکین و البعیه و الدرع و لا یدخل فی الابر و المسلم قال رجل حلف  
و یارنا لا یخف فی سائر الاضفال و لا یخف و لا یشتري غیره الحد ید او حلف لا یشتري صفرا یدخل فی المعمل و غیره  
و الفلوس و غیره و قول الی یوسف ریح قال محمد ریح لا یدخل فی الفلوس و حلف ان لا یشتري حد ید فاشتری با  
محمد ید اقل مما ید ذکری فی النوا و راند لا یجز و ان اشتراه با کثر مما ید با عده و لکن حاشا فی بیعیه و رجل حلف ان لا یشتري  
نفسا فاشتری خاتما فی نفس کان حاشا و ان کان ثم اقل من ثمن الحلقه و رجل حلف لا یشتري یا قوته فاشتری خاتما  
یا قوته کان حاشا و لو حلف ان لا یشتري زجا فاشتری خاتما ان کان الفص لا یدر علی ثمن الحلقه لیکون حاشا و ان کان یزید  
علیه کان حاشا و لو حلف ان لا یشتري لبنا او آتوا و لبنا فاشتری و لا یمیته بملک لیکون حاشا و لو حلف ان لا یشتري  
حایط فاشتری و لا یمیته کان حاشا استیفاء فاشتری الدار لیکون شتر یا لیس و لا لیکون شتر یا لیس و لا لیس و لا لیس  
حلف ان لا یشتري بخلاف فاشتری حاشا فی حلف حشده و لو حلف ان لا یشتري شجر فاشتری ارضا بها شجر کان حاشا  
لا ان شجر کما یشتري و لو حلف ان لا یشتري صوف فاشتری شاة علی ظهر اصوت لیکون حاشا و لو اشترا اصوت  
مجزوز فی ظاهر الدار و لو حلف ان لا یشتري لبنا فاشتری شاة فی ضرع البین لیکون حاشا و لو اشترا البین فی

من حبسه في ظاهر الرواية يوجب الشاة اللهم سر او في قول الخليفة ياتي يوسف بن محمد على كل حال ولا يكون حاشا  
 في عين ان لا يشتري بنا ولو حلفت ان لا يشتري فبها او خصا فهو على غير الممول حتى لا يحث بشراء البواري  
 الزبيل ولو حلفت ان لا يشتري فبها فاشترى شاة حية لا يحث في مينة وكذا لو حلفت ان لا يشتري جد يافا فاشترى  
 شاة حيا لم يجدي لا يكون حاشا ولو حلفت ان لا يشتري صوفيا او شرا فهو على غير الممول ولا يحث بشراء المسح  
 والجلو ارب رجل حلفت ان لا يشتري كذا فهو في عرفنا على ثوب الكنان ولو حلفت ان لا يشتري المينة  
 فاشترى شاة غريبة كان حاشا وكذا لو حلفت ان لا يشتري راما ولو حلفت ان لا يشتري شعير فاشترى  
 حنطة فبها حبات شعير لا يحث ولو حلفت ان لا يشتري بنسجا او خطيا ذكرني الكتاب انه على المهرن دون الورق  
 قالوا في عرفنا لا يحث بشراء دهن الغنصج ولو حلفت ان لا يشتري صوفيا فاشترى اما حنصفي مينة ولو اشترى  
 الى شاة وقال بايع هذا الصوف فبها ما بدرهم حنصفي مينة ولو حلفت ان لا يشتري زبرا قالوا في عرفنا اذا  
 اشترى دهن الزبرا لا يحث بشراء الزبرا وجواب الكتاب على العكس بناء على فهم رجل حلفت ان لا يشتري  
 بكونه فلان ولم يرض شيئا نصب فلان عليه الامن كونه فترضا حنصفي مينة رجل اراد ان يشتري ثوبا فقال لا  
 واسد لا ابعد بشاة ثم باع مينة لا يكون حاشا ولو قال المشتري واسد لا اشتري فاشترى فاشترى باعده  
 كان حاشا ولو قال بايع واسد لا ابعد الا بشاة فبها مينة كان حاشا وكذا لو باع بدينا رسته درهم ولو باع  
 بدينا رسته درهم لا يكون حاشا ولو قال واسد لا ابعد بشاة حنصفي مينة فبها مينة لا يكون حاشا قياسا  
 وحسين استحسانا رجل حلفت ان لا يشتري بخبز فاشترى الفطائف لا يكون حاشا رجل قال ان اشتري  
 بهنم اثوب شيئا فهذا اثوب صدقة لا يخرجه شيء لانه صار حاشا بدخري اثوب عن ملك رجل حلفت ان لا يشتري  
 بيضا فهو على بعض المباح في الشراء وفي الاكل على بعض الطير والاراسن الاكل واشترى على ما يباع في الاسواق  
 عادة ولو حلفت ان لا يشتري قميصا فاشترى قميصا مقطوعا غير مخيط لا يكون حاشا فصل  
 الاكل رجل حلفت ان اياكل من هذا اليل فاشترى لا يحث وانما يحث اذا اغترفه الاكل ولو  
 حلفت ان لا يشرب فانزديه واحله لا يكون حاشا فعلى هذا الاكل المروق وغير ذلك مما يدرك ويشرب  
 قالوا انما اذا كانت اليلن باع مينة فاشترى ما كان حاشا واشترى ما كان حاشا وعنده الفتوى ولو حلفت



ان لا يذوق اللبن فاكل او شرب كان حاشا في يمينه رجل حلفت ان لا ياكل طعاما فهو على اكل كل مطبوخ ومنه ان يخالف  
او يترك شربه او يصام رجل حلفت ان لا ياكل خبزا فاكل خبز حنظل او شحير كان حاشا وان اكل خبز الذرة والارز  
كان الحلف في يمينه من الذرة والذرة كان حاشا والذرة والارز اكل خبزا وهو الذي يقيها بقا فاعلم ان كل شيء  
او ميسر او الذي يعال به الفاعلية في الدعا محمد بن سلمة لا يحث في يمينه ذلك وقال الفقيه ابو بصير  
لا يحث في الخبز من اسمي خبز مطلقا يحث فيما سوى ذلك من العرص واليسر والارز لان اكل ما هو خبز مطلقا  
اخره ما يحث باكل ما فيه لان زور والرجل حلفت ان لا ياكل به الراتة نفسها اصلا لا يكون حاشا لان لم ياكل رجل  
حلفت ان لا ياكل هذا رغيف فاكل بقية من شئ يسير حث في يمينه فان فري كل صحت يمينه فيما فيه وبين الله تعالى  
تصا في احد الروايتين رجل حلفت ان لا ياكل حراما فاضطر الى يمينه فاكلها تنكروا في نالي مضيق لا يكون حاشا لان  
من الحرام وقال بعضهم يكون حاشا لانهم اذ نهوا عن الاكل في الحرام فاكلوا من مال غلام فاقصبت رقبته فحلف  
في خبزا او اكلها او اغتصب منه وبقا خبزه واكله حث في يمينه رجل باه لا يحث ولو قال وامرنا اكل من طعام غلام فاقصبت  
رأسه بجاءه كان حاشا رجل حلفت ان لا ياكل لحم شاة فاكل ثم فهم كان حاشا في باب الجاه لان الشاة اسم لحم  
الغداوي لا يكون حاشا سرا كان الحلف مصريا او توديا او بلية الفتوى لان جميع الناس يفرقون بينها رجل حلفت ان لا ياكل  
هذا اللحم فاكل غير مطبوخ اختلفوا فيه قال ابو بكر بن الاسكان لا يحث لان السمين خضرت الى الاكل المعتاد فلا يحث كما لو  
حلفت ان لا ياكل هذا اللحم فاكل عجينة فانه لا يكون حاشا قال الفقيه ابو بصير ياكل اللحم وان لم يكن مطبوخا لان اللحم قد ياكل  
بدون الطبخ الا انه غير معتاد والعادة لا تقرب في السمين المألوف لا ياكل كذلك فاضطر السمين الى الخبز المتخذ من رجل آخر  
من القدر بالمعزة مشبها فاكل وامر لا اكل من به والله رغم اكل باكان في المعزة لا يكون حاشا لان يمينه رتبة  
فاني القدر رجل حلفت ان لا ياكل من طعام فاكل من به ومنه ومنه انما لا يكون حاشا لان اكلها من اكل واحد  
لو حلفت ان لا يشرب سح فلان حاشا طالع ايضا محبس صدور ان تعلققت الائمة رجل حلفت ان لا يشرب سح  
بما الاكل الترادف الذي يقصد به الشبع في وقت خاض وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس باعتدالي به عادة  
وعند اكل عدة ما تارده اكل تلك البدة رجل حلفت ان لا ياكل منها فاكل منها وليس له طعم او كان مرارا لا يكون حاشا  
او يسمى طعاما وان كل واداه حلاوة مثل العجينة حث في يمينه لان طعاما يصلح غذاء رجل حلفت ان لا ياكل من

طعام فلان فاكل من خايه بطعام نفسه امرئته او غيرها كان لانه اكل من طعامه رجل حلفت ان لا ياكل لهما فاكل طعاما  
ان لم يكن بالحق لا يكون حاشا وان كان بالحق كان حاشا كما لو حلفت ان لا ياكل الفلفل فاكل طعاما فيه فلفل ان وجد طعامه  
حشيشا والافلا وقال الغيب البر اليه ريح لا ينجث بالم ياكل عين الملح مع الخبز او مع شئ آخر لان عينه مأكول بخلاف  
الفلفل وعليه الفتوى فان كان فيه ياكل على انه اراد به الطعام لا يحل له ان ياكل حلفت ان لا ياكل فلا ياكل سكا به  
لا يكون حاشا لانه ليس به حلفت ان لا ياكل الحلو فاكل العسل لا يكون حاشا بل حلفت ان لا ياكل عينا فاكله وري بقشره وجبه  
وأتبع ما د لا يكون حاشا لان ري قشره واتباع ما د وج كان حاشا لانه اكل الاكثر من حلفت ان لا ياكل شهاد فاكل العسل  
لا يكون حاشا لان العسل اسم للصافي وشهد اسم للمختلط ولو حلفت ان لا ياكل فاكل فاكل بعبا لا يكون حاشا  
الا اذا تراه رجل حلفت في رمضان ان لا تشي الليله فاكل بعد مضي نصف الليل لا يكون حاشا لانه لم يتشرب بل تسحر فلا يكون  
حاشا كما لو حلفت ان لا تشي فاكل بعد انقضاء النهار لا يكون حاشا رجل قال لا ترونه ان لم تشي الليله في يوم فاكل  
الا لقمة واحدة كان حاشا لان اللقمة الواحدة لا يكون حاشا رجل حلفت ان لا ياكل حراما فاكل بها او خبزا او عصبه حشيش  
في يمينه فان باع العصب شيئا واكل في كاشي لا ينجث لان في ليس حرام مطلقا وان عصب حشيش فطعمها  
ان عطاه فاكل قبل ان ياكل لا ينجث في يمينه لانه ملكها باءا وارضمان وان اكلها قبل اداء ارضمان ورجل نقار  
القاضي عليه حشيش في يمينه لان حشيشه باقية ما لم يرد ارضمان واكل من عصب طعاما فاكله وتكلم حلفت ان لا ياكل  
لا ينجث في قول الحقيقة ريح لانه يستهلك بالمضغ فصار اكله مال نفسه ولا اعتمادا على نه لان بالاستهلاك  
لا يملك المضروب خصوصا على اصل الحقيقة ريح فان عسده المضروب بعد الهلاك باق على ملك المالك حتى يصاح  
على ضمان قيمته جاز لا يكون ذلك صلتها على العصب لانه القيمة اذ لو كان صلتها عن القيمة لا يجوز كالوصال بعد  
نقضاء الضمان على اكثر من قيمة ولانه لو صار ملكا بالمضغ لا يتصور اكل مال الغير وقد قال الله تعالى ان الذين  
ياكلون اموال الدينامي ظلموا انما ياكلون في بطونهم نارا وقال عليه السلام كل لحم ميت من الحرم فان راو لي به رجل معه  
درهم فحلفت ان لا ياكلها فاشتري بها دينار او فلوسا ثم اشتري بالدينار او بالفلس طعاما فاكله قال محمد بن  
يكون حاشا في يمينه ولان لا ياكل به الدرهم او الدينار فاشتري بها عرضا ثم باع العرض بطعام فاكله لا يكون  
حاشا اذ لا اشتري بالدرهم فاشتري بالدينار فاشتري بها عرضا ثم باع العرض بطعام فاكله لا يكون حاشا اذ حلفت على ما ياكل

ان لا ياكله بشيئا مما ياكل ولا ياكله في ان لا ياكله فاشترى ابو كل فاكهه لا يكون فاشترى  
 رجل حلف ان لا ياكل من مال فلان ثم نادى فاكل الحلف لا يحث في مينة لا يداكله ان نفسه عن رجل حلف ان ياكل  
 من هذا الطعام مادام في مكة فباع عبده ثم اكل باجي فكر نصير عن عيسى بن زياد لا يحث في مينة قال المصنف وبنو  
 بايعه او اكلت ان لا ياكل من الطعام واما اذا حلف ان لا ياكل من هذا الطعام فبقي ان يحث رجل حلف ان لا ياكل  
 من مال فلان فمات المملوك عليه ثوبه الحلف واكل قال نصير شرح في مينة وقال غيره لا يكون فاشترى اذا لم يكن له ثوب  
 سواء او تسمى الميراث لانه اكل مال غيره رجل حلف ان لا ياكل من مال ابته وبنو بايعه حلف قال حمام روح الكنان الا ان  
 كبير القامة ثم ياكل نصيب نفسه والكنان صغير المبيع نصيب من غيره ثم يقاسم ويشترى الكنان فاكل قال المصنف وبنو  
 ان لا يحث على انه الحلف وله ان ياكل قد نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القسمة واحدة اشترى في الكسبل  
 والموزون منفرد بالقسمة اذا كان احصيا قال اب الى رجل حلف ان لا ياكل من شئ فاكل بعضه قال ابو بكر ان كان  
 مع ان كان شئ ياكل ان ياكل كله في عمره لا يحث باكل بعضه وقال منضم اذا اكل بعض الا يمكن اكل كله في حلفه  
 يحث في مينة وهو الصحيح حلفت ان لا ياكل اللبن يطبخ به وانه كله قال ابو بكر المصنف لا يحث في مينة وان لم يحل فيه  
 ما وان كان يرى مينة كما حلف ان لا ياكل من هذا الحلف فاشترى به سكا به واكلها لا يحث في مينة رجل حلف ان لا ياكل  
 من اللبن فحمله جندا واكله لا يحث في مينة الا ان يترى اكل اشبه من وهو كما حلف ان لا ياكل من هذا الحلف فاشترى به  
 او يوقها لا يحث في قول جحيفة مع واما يحث باكل الخبز في قول صاحب مع ان من بين الخبز لا ياكل عادة فان حث  
 بين الى خبز باجل حلف ان لا ياكل الثمن فاكل سويقا لم ياكل من ثمنه وكرنى الاصل الكنان السمن سينا يحث بجد طعمه  
 كان ماشا في مينة لا ياكل سمنك ذو كرا الحاكم في الحضر الكنان السمن سينا يحث لرحم سبل من السمن حث  
 وان لم يكن كلب لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف وبنو ان يكون الجواب في مسئلة اللارز على انه الفصل لا حلف ان  
 يتناول من اللبن فحمله بالمار او بالخرن كالخلوت عليه فاشترى في مينة والكنان مغلوبه لا يحث لان المغلوب معاقبة  
 ان لب كالمسك وانه استروا حث استحسانا ثم من محمد مع في الاصل ما يدل على انه يغيب الغلبة من حيث الافراد  
 لا حث لكون الطعام جبريا ومنه يغيب الغلبة حث لكونه جبريا ومنه يغيب الغلبة حث لكونه جبريا ومنه يغيب الغلبة حث لكونه جبريا  
 وحلفه لم يقره اخرى فاشترى في مينة اذا مالوطه بالمار سواء وعنه محمد مع في الغيب لا يغيب الغلبة من حيث الافراد

حال رجل حلف ان لا يأكل اللحم كله حراما كان او حلالا لئلا كان او طبوخا او شويها حث في مینه الا ان  
وعن محمد رح كل ما ياكل اللحم لا ياكله ولا يشربه الا حث بالكله والكله والطبخ وجميع ما كان في البطن كالكرش ونحوه سم قبل هذا  
في بلد يباع ذلك سم اللحم وان كان في بلد لا يباع سم اللحم كالكرش والامعاء ونحو ذلك لا يكون سموا اللحم  
ولا كرا سم في عين الاكل ولكن اللحم في عين التمرار وشم البطن ليس اللحم ولا لية ليست اللحم ولا شحم  
سم اذا حلف ان لا يأكل شفا فكل شحم الظهور وهو اللحم السمين لا يثبت في قول أبي يوسف رح حيث  
عندنا رجل حلف ان لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن مسلمة رح حيث مینه لان ابي يوسف رح  
لا يمنع عن جميع المأكولات والمشروبات وقال غيره لا يثبت في مینه الا ان يوشى جميع المأكولات والمشروبات  
قال رضي الله عنه اذا كانت اليمين بالعبودية فان قال بالعبودية من فلان فلا يحل له ان يشرب من ثوبه او من ثوبه او من ثوبه  
او المشروب رجل وضع لقمته في فمه فقال له رجل ان اكلتها فامرته طلق فقال له اكره ان اخرجتها ففعل  
حرقا لبقى بعضها وياكل بعضها ولا يثبت احد اياها رجل حلف ان لا يأكل بذه البضعة لا يثبت ما لم يأكل كلها  
ولو حلف ان لا يأكل اسفل الذبي في هذا السببية فاكل بعضها حث لانه لا يمكن اكل كلها في مجلسه رجل حلف ان  
لا يأكل من لبن بذه البقرة فاكل من حبيبها حث وان اكل رقة اخذت من حبيبها لا يثبت رجل حلف ان  
لا يأكل او حلف ان لا يشرب فذاق شيئا لم يمان ولم يدعه جوده لا يثبت في مینه رجل حلف ان لا يأكل طبخا  
نوشى جميع المطبوخات فهو على ما نوشى وان لم ينوشها فهو على اللحم المطبوخ استسما قالوا ان اذا اذ طبخ اللحم  
بالمار او بالقلية الياسنة لا يسمى طبخا وان طبخ اللحم بالمار فاكل المرقع استخبر ولم ياكل اللحم كان حثا رجل  
رجل حلف ان لا يأكل من بذه استخطه ان نوشى بالكلها فهو على ما نوشى وان لم ينوشها فاكل من خمرها  
لا يثبت حثا استخطه رح وعنه صاحب اربع حث وان اكل عين استخطه بل حث عندنا فالصحيح ان  
والله اشارة في السجاسع الصغيرة وان اكل من سويقها لا يثبت عندنا حثه وابي يوسف رح وهو الظاهر  
من قول محمد رح ان حلف ان لا يأكل من بذه الدقيق فاكل من خبز حث عندنا وان اكل صحن الدقة  
اختلفوا فيه والصحيح ان لا يثبت ولو حلف ان لا يأكل طعاما فاكل خبز او فاكهة او غير ذلك مما ياكل عليه  
وجد النظم كان حثا وان اكل باله طعم كمن لا ياكل على وجه القطع كالسقمونيا ونحو ذلك لا يثبت في مینه

در حلقه یا کلن نه الطعام ان لم يوتر بوقت فذلك الطعام اكله غيره او مات الحالف تحت يمينه  
بينه وان وتر بوقت فقال لا كلن نه الطعام اليوم فمات الحالف قبل مضى اليوم بالامتناع  
حتى لا يترك الكفارة ولو جعلها لا يجوز واذا مضى اليوم اختلفوا فيه قال ابو حنيفة ومحمد بن لا يترك الكفارة وقال ابو  
يعلى لا يترك الكفارة وعلى نه الحلف اذا قال والله لا تقصين ديني فلان قد انقصاه اليوم او وجه منه او ابراهمه  
لا يترك الكفارة ولا يترك يمينه تحت وراثة للطلب لا يترك بالاجماع وعلى نه الحلف لو كانت اليمين بطلاق او  
عتاق رجل حلف ان لا يأكل الشراء فهو على اليمين الا ان يبيع كل مشوي فان اكل بغيره مشوي كان حائذا بطلت اليمين  
من طعام فلان ولا يترك فاشترى الحالف منه الطعام او وجهه فلان من غيره فاشترى الحالف من ذلك واكل الحالف  
في يمينه ولو حلف ان يأكل من خبز فلان لم يترك فاكل من خبز غيره بعد ان اشترى كان حائذا في يمينه رجل حلف ان يأكل من  
فلان فاشترى شيئا من فلان او وجهه له فلان فاكل لا يترك في يمينه ولو ورث الحالف من رجل حلف عليه كان حائذا  
في يمينه ولو حلف ان لا يأكل من مال ابيه فمات الاب نوره الحالف واكل لا يترك الحالف ربه الصحيح قد ذكرنا  
ولو حلف ان لا يأكل من فخر فلان فاشترى ثوبا من فلان او وجهه له فلان فاكل لا يترك حائذا ولو اوصت  
فلانة فخرها ودنت يمينه فاكل الحالف في يمينه رجل حلف ان لا يأكل شيئا  
فشاره في بيت والده كسرة خبز فلانة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يمينه وقال القاضي الامام  
ابو علي النسفي في كبر حائذا في يمينه وقال النقي ابو بكر البلخي ربح النكاح كسرة بجان حلي منها الفقير كان حائذا  
والاعطاء رجل حلف ان لا يأكل من كسب فلان فاشترى من ما اشتهر الذي رخصه على بطريق قال ابو بكر البلخي ربح ان يكون  
حائذا رجل حلف ان لا يأكل من خبز فلان فشاره من اجدده قالوا لا يكون حائذا في يمينه قبل نه اني اشترا ما في الصنف  
يحتج رجل حلف ان لا يأكل شيئا مما حل فلان يميني اوده فلان فاكل من حريمه فلان قالوا لا يكون حائذا بطل  
حلفه طامعا او كرا ان لا يأكل كذا ولا يشرب كذا انهم اكرهه في الكفارة وكذا لو اكله بعد ما اعمى عليه او من ملأه  
او صب في طمعه كرا لا يترك في يمينه شرب رجل قال واذا لا اذوق طعاما ولا شرابا فاذن الله بها كان حائذا  
ولو قال والله لا اذوق طعاما ولا شرابا فاذن الله بها لا يترك وقال ابو القاسم البغوي في يمينه  
ان الراد من مثل نه الطعام في الترتي فكلوا منه فقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يمينه في ذلك كان

فان لم يوسسنا لا نجيب باعدهما وعليه الفتوى رجل حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل ثم الجاوس اذ حلف ان لا ياكل لحم  
 الجاوس فاكل ثم البقر قال بعضهم يكون حاشا وقال بعضهم ان حلف ان لا ياكل لحم البقر فاكل ثم الجاوس حاشا ومن  
 حلف ان لا ياكل لحم الجاوس فاكل ثم البقر لا يثبت فيه الاصح من الاول قال المصنف روحه غني ان لا يثبت في التضمين  
 فيما لان الناس فيقولون فيها وهو كما لو حلف ان لا ياكل لحم الشاة فاكل لحم الغر رجل قال كذا اكلت اللحم فاكل  
 ان اقصه قد بدى عن ابي يوسف روحه ان عليه في كل لقمة درهم اذ كان قال كذا اكلت اللحم فاكل درهم لم يترك  
 درهم رجل حلف ان لا يدق الخمر فاكل خبزا بغير خمر قال روحه لا يثبت في يمينه كما لو حلف ان لا يدق الزيت فاكل  
 خبزا بغير زيت لا يثبت رجل قال ان اكلت من خبز الذي مالم تزدج فاكلته فاكل المرأة ان تزدجها فهي طالق ثم تزدج امرأته  
 يقد لها فاكلته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روحه طلفت التي تزدجها لانها لم تزدج فاكلت فاكلت فاكلت  
 يشبههم الى الاب والجد ويدون ذلك لا يحصل التعريف فيكون كذا اذا كان قبل ذلك ما يدل على التعريف رجل حلف  
 ان لا ياكل خبزا فاكل خبزا لا يمينه لانه لا يميني خبز مطلقا وكذا لو اكل لا يثبت في يمينه رجل حلف  
 ان لا ياكل مرقه فاكل سجوس لم يمينه لانه لا يكون حاشا ان لا ياكل من شئ فان لم ياكل فاكل فلان في يمينه  
 طلفت امرأته واكل الخائف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روحه حلت في يمينه لان الفضل كذا ياكل خبزا  
 الا اذا كان بينها سبب يدل على غير ذلك رجل حلف ان لا ياكل البطيخ فاكل من مبدع قال لا يثبت في يمينه منهم  
 الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل وانه اذا كان بحال لا يسمى بطيخا رجل حلف ان لا ياكل من كرم فلان شيئا منه  
 استه قال لا يمينه على شئ عشر شهر قال لهم روحه وغني ان يكون على يمينه سنة التي هو فيها كما لو حلف ان لا ياكل  
 منه استه او قال مدعي ان لم يمينه استه الا ان يمينه على شئ عشر شهر رجل حلف ان لا ياكل ربنا فاكل عصيدة  
 حل فيها الرب قال لا يكون حاشا في يمينه لانه مخلوب تهلك الا ان يكون الرب فاكل يمينه على العصيدة رجل حلف  
 ان لا ياكل من هذه القوت فاكل منه خبزا قالوا لا يثبت ان يكون خبزا وخبز القضاة كذا رجل قال ان اكلت هذه  
 الرغيف اليوم فامرأته طالق وان لم ياكل اليوم فامرأته فاكل نصف اليوم لا يثبت في الطلاق ولان العتق لان الرغيف  
 ما ياكل في مجلس واحد كان شرا لا يثبت اكل الكل او ترك الكل ولم يوجد رجل قال هذه الرغيف على جرم فاكل  
 نصفه ذكر في الخبر عن ابي حنيفة روحه عليه كفارة اليمين قال ما شئت من خارج الصحيح انه لا يكون حاشا لان قوله هذه الرغيف

[illegible]

وانه منبها لان شمر وراحت ان تاكل الواحيد جميع الرماة رجل حلف ان لا ياكل من غير حلفان ثنية ودين سيرة  
 حنت ولو قال من رغبت فلان لا يحنث رجل حلف ان لا ياكل جزءا او لوزا او شفا فاكل منه الرطب واليابس  
 كان حاشا كذا لو حلف من لا ياكل خبيثا حنث باكل اليابس والرطب ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل قسبا  
 لا يكون حاشا لان القسب هو اليابس من العسر ولو حلف ان لا ياكل تمر فاكل حيا كان حاشا لان الحيس تمر يحبل  
 في اللبن حتى يمتنع من كل وكذا الراكل عسيدة تمر كان حاشا بقا واسم القر ولو حلف ان لا ياكل من هذه اسم  
 فاكل من ومنه لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه اللبن فاكل من القند او مثله لا يكون حاشا وكذا لو حلف  
 ان لا ياكل من هذه العجاجة فاكل من غيرها او فرخها لا يكون حاشا وكذا لو حلف ان لا ياكل من هذه البضعة فاكل من غيرها  
 لا يكون حاشا ولو حلف ان لا ياكل غلة ارضه فاكل من ثمن تلكه كان حاشا فان نوى ان لا ياكل بين ما يخرج من الارض  
 كان مريفا في القضا رجل حلف ان لا ياكل الخشعة فاكل ثوبا جاب خطه فحتمه كان حاشا وان اكلها حتمه فحتمه  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محبوب الفضل رح لا يكون حاشا الا ان يكون الغلة مخطئة رجل حلف ان لا ياكل من طين  
 فلانه منخف لانه اطبخه غير فاكل الحاف لا يكون حاشا حلف ان لا ياكل فاكهة فاكل من ثمار الاشجار كالتفاح  
 والاحاص والمخوخ والشمش وشحما كان حاشا وكذا الترت والبطيخ وما القصب والرمان والرطب ليست من  
 الفواكه في قول الجنيته رح وقال صاحباه فاكهة والكريب والتمر حب الرمان اذا ليس لا يكون فاكهة وقيل الزبيب  
 والتمر من الفواكه اليابسة وعن ابى يوسف رح اللوز والغاب فاكهة وكذا الخوخ وعن محمد رح اليابس لا يكون فاكهة و  
 القضا والخيارد والخوخ ذلك ليست فاكهة وان حلف ان لا ياكل فاكهة يابسة فاكل اللوز والخوخ ذكر في الاصل انه  
 حاشا قالوا انها في عرفهم امانى عرف لا يكون حاشا وعن محمد اذا حلف ان لا ياكل من فاكهة الحام فاكل الحام في ايام الفاكهة الرطبة  
 فهو على الرب ولا يحنث باكل الحامات البمين في غير وقت الرطب فهو على اليابس استحسانا بانه اقله الشيخ الامام ابو بكر  
 محبوب الفضل رح ولو حلف ان لا ياكل اذا ما لم يوشيه فاكل الخلد واللبن والكريب والتمر او امانته ذلك  
 بافتراق بافتراضه بطيخه يحنث عند كل واحد من الحب والبيض والسمك والحلم المطبوخ وشبهه ذلك ليس بادام في قول  
 الجنيته ابى يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابى يوسف رح في الامالى هي اودم وبه اخذ الفقيه البراءة  
 رح واحلف لما خروا في البطيخ والغلب والغلب قال بعضهم هو على الاطلاق فيهم وقال الشيخ الامام شمس الله ربه



بحسب ما دام عند الكل من الصحيح رجل حلفت من لا ياكل اليوم الا خبثا كحل رقيقا من الخلل او الزبيب او اللب  
 الرطب او اللبن لا يكون حاشا لان الاستثناء يقتضي الجواز في الشيء المطلوب ونهه الاشياء التي لا يجزئ  
 الا في الشيء المطلوب وهو لا ياكل رجل حلفت ان لا ياكل من طعام فلان فاكل من فله او لمحه او كما غير اتصل  
 او زينة من طعام نفسه كان حاشا في قول محمد مدح وذكره في قول ابو يوسف رجل قال ان اكلت من مال شتى  
 شيئا فامر ان ياكل من غير ما لم يمسسه فحلف في عين آخر وغیره واكله لا يكون حاشا رجل حلفت ان لا ياكل  
 من لحم فلان او حلفت ان لا يشرب من شراب فاحذ ما دخلها المحلوت عليه وجلبها في جميعها واكل من ذلك الخمر  
 لانه صار مستهلكا رجل حلفت ان لا ياكل من لبن اربعين مثاقيل فاكل من واحدها او قال لا ااكل من لبن نهه بالشمس  
 فاكل من لبن شاة واحدة كان ذلك الرقاع والاهل لا يشرب منه ما نهه الله من شرب من ما واحد كان حاشا وحلف  
 ان لا ياكل اربعين البغيتين لا يخل حتى ياكلها ما ذكره الرقاع ان لا ياكل نهه البغية لا يخل حتى ياكلها قال محمد ربح  
 كل شئ ياكل الرجل في مجلس واحد او يشرب شرابه واحدة فاحلف على جميعها لا يخل حتى ياكل البغى وكل شئ اذا  
 حلف على الواحد من يخل في قليله فاذا جتمع بين اثنين واكثر فانه يخل في قليله رجل قال لا اكل من لبن البغيتين  
 فبقيت حراما كذا حلف منها زينة او اكلها او زينة الا شئ من الاخرى فمن غير رجل حلفت ان لا ياكل اذا شرب  
 من الا زجيرة لا يكون حاشا لان ذلك ليس باكل فكل اذا حلفت على اكل باكل لا يخل بالشراب وذكره الكواكب البغين  
 على المكس نهه الا فاك ان بالعربية والكنان بالفارسية كان حاشا لا يخل من لبن البغيتين امرته اليوم بالث درهم  
 فاشترى زينة بالث درهم وغذاها كان لبار رجل قال لا يخل من لبن البغيتين  
 فان اكلت من شيئا فهو على حرام فاكل من لبن البغيتين الاولى فان ما دخل حلت في قوله فهو على  
 حرام ومنه كذا كان رجل اكل شيئا يسيرا فقال له رجل اخر قد قلت فقال عبده حرام كان قدى قال لا يكون حاشا  
 حتى ياكل اكثر من نصف البغية حلفت ان لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا يشرب ابانة ان فيه شيئا او حلفت في فيه  
 لم يصل الى جوفه كان وهو على الذوق والكنان قال له رجل قد عدت اليوم فحلفت ان لا يذوق في منزله فان نهه لا يكون  
 على الاكل لا على الذوق رجل قال الخمر على حرام والخمر على حرام اختلفوا فيه والصحيح ان يكون ميسرا وذكره الرقاع ان اذا  
 من الخمر فحلف من الخمر شرابه بغيره الكفار كان رجل ان لا ياكل خرا ما اشترى بغيره انصب طعاما

الكل يكون حاشا قال النقي أبو الليث روح المولم المطلق في اليمن بأمرهم عند الكل بدليل لاشبهته فيه  
**فصل في الميسر على الشرب** رجل حلف ان لا يشرب بنيد زبيب شرب بنيد امشش كان حاشا لانه  
زبيب رجل حلف ان لا يشرب نه الماء فاشرب فاكله يكون حاشا فان ذاب وعاد ماء فاشرب كان حاشا  
رجل حلف ان لا يشرب من قدر فلان فصب من قدر فلان على يديه وشرب لا يكون حاشا لان شرب  
من القدر ان يصبه على القدر رجل حلف يشرب من وسط الدجدة فاشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشدة  
وذلك مقدار التمت او البرج كان بارا رجل حلف ان لا يشرب في ضيافة فلان اكثر من مرة فاشرب في واديه مرة  
وفي سبانه مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا رجل حلف ان لا يشرب ما فاشرب ما واطيقت  
لا يكون حاشا لانه ليس بأبسط من بركة ماء الضيافة رجل حلف ان لا يشرب الخمر في نه القرية فاشرب في لزومها  
او في ضياعها قال ان شرب في عمران القرية او في كروم تصد بالقرية كان حاشا وان شرب فيما لا يكون متصلا  
بالعمران يكون حاشا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه قالوا ان دخل جوفه فغيره  
لا يكون حاشا فان شربه بعد ذلك كان حاشا ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حاشا رجل عاثبته في شرب  
المسكر فقال ان تركت شربه فاعلى كذا فادع لم يفرم ان لا يشرب شربه الا انه لم يشرب لا يكون حاشا رجل حلف  
ان لا يشرب شرا باسكره فصب شرا باسكره في شراب لا يشرب شربه منه المكان المخلط بحال لو شرب منه يسير  
كان حاشا رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام خجرا فخرج الى قصر الجوس ثم عاد وشرب قال الشيخ  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ان نوى القول مادام خجرا اقامته السكينة وكان سكناه خجرا وكان حاشا وان نوى  
اقامته بيده فاذا خرج الى قصر الجوس لا يبقى اليمن وان لم يكن له نية فخرج فغضب كفاه رجل حلف ان لا يشرب  
خمر قال الشيخ الامام نه امح بر على النبي لان شرب الخمر عند الضيقة يسمى بنيد خواره ولو قال اكرى خمر قال روح  
نه يقع على كل مسكر ما كان او لم قال القاضي الامام ابو علي النقي روح في عرفنا اسم البند يقع على كل مسكر من ماء  
العنب ما كان ادمطو فادع اسم ي يقع على الخمر خاصة وسكى يقع على كل مسكر من العنب ايضا وعليه النقي  
رجل حلف ان لا يشرب خمر لو اشد ولا كذا وكذا اس الا شربة فاشرب واحدة منها كان حاشا كما لو قال اسم  
لا اكل خبز ولا لحما فاكل احدهما كان حاشا ولو عطف ولم يحد من النقي كما قال لا شرب خمر وشكنا وكذا فاكله

[illegible]

في عرفهم انما في عرفنا ينبغي ان لا يكون حاشا لان ما الغلب لا يسمى عيصرا في اول ما يعبر رجل خلف ان لا يشرب الشراب  
 ولم يوشيا كانت العين على الخمر قال يعني عرفنا في العين على كل سكر رجل حال لا امرته وفي يداته من  
 ان شرب هذا الماء وضعته اوصيته واعطيتة ان كانا فانت طلاق قالوا ترسل فيه ثوبا او قطن حتى تفتت الماء  
 قال رضونه اذا قال في يمينه او شيا منه فان لم يقل او شيا منه فشر البعض وحب البعض لا يكون حاشا رجل  
 عوب على شرب الخمر خلف ان لا يشرب ما يخرج من هذا الكلام فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني الكلام الفاس  
**فصل في اللبس والكسوة والختاطة** رجل خلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلاته فلبس ثوبا من غزل  
 ان نوى عن الغزل لا يكون حاشا لانه نوى حقيقة كلامه فصحت فيه كما لو خلف ان لا يشرب الماء ونوى جميع المياه فصحت  
 فيه وانما لا يكون ولو خلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلبس ثوبا من غزل غيرا لا يكون حاشا وان كان غزل غيرا  
 خيرا من اشتهر سوادا كان غزلها مختلطا او كان غزلها ملوحد منها في طرده وثا كما لو خلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلبس  
 ثوبا من غزل وبين غير لا يكون حاشا ولو خلف ان لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان غيره كان حاشا  
 ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان غيره كان حاشا ولو كان ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج  
 الا ان كان فلبس كان حاشا ولو خلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلبس ثوبا من غزل فلبس ثوبا من غزل غيرا كان حاشا  
 وان كان غزل فلاته خيطا واحدا ولو خلف ان لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا من نسج فلان كان حاشا ولو كان  
 خيطه لا يكون حاشا وان كان الا في نسج نفسه يكون حاشا ولو خلف ان لا يلبس من غزل فلبس ثوبا من غزل فلبس ثوبا من غزل  
 حاشا وكذا اللبس ثوبا في سلكه من غزلها ولو لبس ثوبا من غزلها حاشا في قول ابي يوسف ربح ولا بحث في قول محمد  
 ربح والغنى على قول محمد ربح وبكره ليس لكنه من الخمر في ثوبها جميعا لا مستعمل لغيره وان لم يكن لابسا ولو كانت  
 العورة او اذن من غزلها لا يكون حاشا في بين اللبس ولا يكره وكذا لو كانت البنية من غزلها لا يكون حاشا وكذا  
 الرقيق عند البعض والرقعة التي يلبسها بالفسدية سبانا اذا كان من غزلها روى عن محمد ربح انه يكون حاشا واذا  
 كان حاشا في الرقعة كان حاشا في القبة والرقيق ايضا لانه لا يسمى لابسا وكذا الرقعة التي تكون على الحجب ولو اخذها  
 خرقه من غزلها تدبره ربح ووضع على عورته لا يكون حاشا لانه لا يسمى لابسا ولو لبس من غزلها فلبس ثوبا من غزلها  
 يقال لها كسوة كان حاشا وكذا المجرب ولو خلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلبس ثوبا من غزلها عامه لا يكون

حاشا لا نهائست ثوب حتى لا يجوز في الكفارة وان لم يقل قربان قسم قبرها كان حاشا وقال بعض الناس اذا وقع  
قسمه شجرة من غزلها لا يكون حاشا سواء قال لا ليس من غزلها او قال لا ليس قربان غزلها او لو حلفت ان لا ليس قربان  
من غزلها فالجواب في الثوب بسرة ولم يرد على يد في كراهة رجل بعد تحت انصاف كان حاشا لانه لا يسر ولا حلف لا ليس  
او لا يعل او الخميني فادخل احدى طريقته في استبراهيل او ليس احدى خفيه لا يكون حاشا ولو حلفت ان لا ليس من غزل  
فانما على يد هو نام ثم رفعه وهو نام قال اللخمي لا يكون حاشا وقال الفقيه ابو العيث روح وعن عيسى بن ابيان  
ومحمد بن ابي كيون حاشا قال الفقيه عياض انما لا يلحق به ما فيه وان التقى عليه وهو نام فلما اقبلت الفقه من فقهه يكون  
حاشا ولو التقى عليه وهو نائم حاشا لم يكن ذلك اما لو نائم روح ولو حلفت ان لا ليس قربان من غزلها فليكن حاشا  
من غزلها كان حاشا لانه ثوب ولو قال انكر شدة قربان من انه رآه فانت طالع فوضع يده على غزلها او جازبه  
فيمسك لا يكون حاشا كما في من ابي حنيفة انه سئل عن ناني آخر عمره فاستأجره ان لا يصح الطلاق قال الفقيه  
ابو العيث لا يرد على ان التقى اذا سئل عن شدة تحرك راسه بالجواب لا او نعم فوضعه يدك تحتها ولو حلفت  
حاشا لا يرد فيها الا شدة وكذا في شهادة لان ذلك امر يتعلق باللفظ رجل حلفت ان لا ليس قربان من غزل  
فلانه ليس قربان من غزلها بل من غزل غير ما كان حاشا لان العلم به محض لا يعتبر وكذا لو حلفت ان لا ليس من غزل  
فليس قربان من غزل فلانه لا يكون حاشا وان كان في الثوب شئ يسير غير العلم من غزلها كان حاشا وكذا لو ليس  
قربان من الحرير لا يكره وذكر في النواذر ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال لان العلم به محض لا يكره ثم لا شدة  
الشمع في شمع اسير لانه لا بأس بالعلم من الحرير ولم يقدّر العلم بشئ وعلى فقال لان العلم به ولو ليس  
قربان من الحرير كره في ظاهر الرواية ووفق في ظاهر الرواية بين المستبينة وبين العلم في حكم الكراهة ووجهه هو ان المستبينة  
من ليس الثوب وهو روح الحر والبر وتعلق تمامه بالثبته فلا يكون الثبته بما تحتها العلم ولو حلفت ان لا ليس قربان من  
غزلي فلانه لم يمس ثوب من غزلها وغزلي غير ما الا ان غزلي غير ما في آخر الثوب اذ في اوله قطع من الثوب ايه من غزلها  
وغزلي غير ما الا ان غزلي غير ما في آخر الثوب اذ في اوله قطع من الثوب ايه من غزلها وليست فاشكان يطلع ان ارا  
او ردوا اكلان حاشا وان لم يطلع ذلك لا يكون حاشا ولو ليس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما هو من غزل غير ما  
لا يكون حاشا ولو حلفت امرأة ان لا ليس من غزل نفسها ثوبا فليست بخار او مقفلة لا تحت في يديها وكذا العلمامة

وكونه العلامه لان ذلك ليس بنوب وانما الجحيز في الكفارة الا لان يكون علامته لو حلفت بها كانت اذرا او رداء او يقطع من ثوبها قميص او سرويل فمع كون حاشته لان ذلك يحجز في الكفارة حلف الرجل ان لا يدخل بمن غزلها في سودريانه فسد الحالف فربما امر الله واشترى ثمن النوب كسوة لولده الصغير قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى ثمن النوب لولده الصغير فربما يقضى بثل ذلك النوب حتى الولد عليه كان حاشا سواء اشترى ثوبا لولده باذنها او غيرها فانها لانه قضى ثمن النوب حقا على نفسه وصار كما ان اشترى النوب لنفسه فحاشا وان اشترى لولده افضل مما يستحق عليه فان اشترى باذنها لا يكون حاشا لانه لما اشترى باذنها صار شرا لها فان اشترى غيرها فانها كان حاشا لما صار شرا لنفسه ولو قال لامرأته انك ربي ان تهرجك اريد يا بسود وزيان من وراءه فكله فباعته بغير علمها فاشترت ثمنه فباعته فزوجه لا يكون حاشا في عينه لانه لم يدخل على الغزل ولا ثمنه في سر سبانه لان الدخول في سودريانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد ولو قال انك زريته فربما كرهه فوسد وزيان من وراءه فكله افترت والبت نفسها وصباها لا يحث الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيئا وكذا الوضوء ويأخذ على زوجهها فغير اذنه او علمت في البيت من الخبز والبطيخ ونحو ذلك فجعل حلفت ان لا ياكل من غزلها وريث الثمن لانيها ثم ذهب الابن للحالف فاشترى الحالف بثلثا او كل لا يحث في يمينه وان اشترى في قبل ان تهب فاكل الحالف لان في نه الزوج اكل عوض كلها مكان الاكل من غزلها اما اذا وصيت لانيها ثم ذهب الابن للحالف فاكل الملك واختلاف الملك كاختلاف العين فلا يحث امرأه حلفت ان لا تكس هذه للعنفه فاحذ منها علم العنفه ثم نفق وورد عليها فعتقت حث في يمينها لانها عادت بعتقه لا بعتقه حادته فتحت كما لو طلق الرجل ان لا يحبس على نه البساط فخطب جانيه وجعل خراج ثم نفق وعاد بها فاكل على كان حاشا رجل قال لامرأته ان مت على ثوبك فانت طالق فانك على رساها تجلس عليها لا يكون وان اضبط على فراشها او وضع خفيه او كثر به نه على ثوب من ثيابها كان حاشا ولو قال انا انك من ترا بوزن ثم انك كرهه فوشت فانت طالق ثم ان المرأة فقت الى زوجها كراسا لينجها بها بجر فافقه الا بجر وضع غلبت لا يحث لان نه الكسوب المرأة لا كسوب الزوج والحان العقل من الزوج فكله ذلك لان شتر الحث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان النوب للرجل غلبت بغير امره لا يكون حاشا لعدم الالباس رجل سأل محمدا فقال اني حلفت بالطلاق ان لا البس من غزل امرأتي وكنت نائما على طاة فبادت المرأة والفت على يمينها وجر غزلها

و سبقت القیص علی قال تحب روح افان ان کنون حاشا و الصبیح انه لا یکنون حاشا لانه لم یطیس رجل قال کررت  
 خانه و رایجا راید فامرتة که انبات کر یا سها و دشتی به نوبه خرقه کتبه مالو الا یکنون حاشا لان المراد من هذا المیس  
 و الثوب الا اذا نوى ان لا یصرف الی حاجته و ان اتخذ منه ثوبا و اصحابها بالصیح کیون حاشا لانه  
 استعمله فیما یلین به رجل حلف ان لا یلبس من غزل امراته طیس قبا و طیاره من غزلها و یصان من غزل غیرها کان  
 حاشا و کذا البس جبراس من غزلها و لو لبس ثوبا سداه من غزلها او حکمه من غزلها و اباقی من غزل غیرها لو کانت یمن  
 علی ان لا یلبس من غزلها کان حاشا و لو کانت یمنه علی ان لا یلبس من غزلها لا یکنون حاشا و رجل حلف ان لا یمس عبه  
 او لا یجمل ثلثه ثوبا فاعاده ثوبا عشر سنین و اعاده لفسره لا یکنون حاشا لان الثوب لم یضر لک الفلام الا ترى انه  
 لو کانت کانت لیساب لیس و لو کان الفلام لا یعود الی اللولی ملک یته رجل حلف که زن خویش را جاره بخرد و فاشتری لها  
 خمارا لا یکنون حاشا لان الخمار لا یسوی جاره و لو قال اگر ترا یکی پیشه خیزی خرم فانت طالق که اذا فاشتری لها بالدرهم  
 لا تطلق امراته تريد ان تقطع زوجها با و تعال الزوج بالفارسیه اگر این بنا که تو مرا بری اکنون من پیشه فانت  
 طالق مقطعت به و کذا کتبه طیس طقت لانه لبس لغزو رجل قال لامرأته ان یعت غزلک فانت طالق فباع غزلها لایس  
 و نیدها غزلها کان حاشا و ان لم یسلم بک رجل حلف ان لا یلبس ثوب فلان فوضع قبا و علی کتبه کان حاشا لان المراد  
 که لبس و ان قال لا البس قبا فلان فوضع قبا و علی کتبه و لم یض یضیه فی کتبه که فی المناسک اذا فعل المومل  
 لا یکنون لایس المخیط فلی تم الا یکنون حاشا و ان قال لا لبس نه القبا و فوضعه علی کتفه و لم یض یضیه فی کتبه کان حاشا  
 فی غیره لان فی المنکر غیر اللیس المتدا فی القبا و ان فی اللیس لا یعتبر اللیس المتدا و لان الامهات فی اللیس فلی نه  
 اذا حلفت ان لا یلبس نه الثوب فانه ربه او امرته یکن حاشا و لو حلفت ان لا یلبس قمیضا فانه ربه و یخص امرته  
 او تم لا یکنون حاشا و لو قال نه القیص فانه ربه او امرته یکن حاشا و لو حلفت ان لا یلبس ثوبا فوضعه علی  
 عاتقه لم یکن حاشا لانه لبس بل هو حائل و لو حلفت ان لا یلبس نه العمامه فنهضها علی عاتقه حش  
 و لو قال عاتقه لا یحش رجل حلف ان لبس خرقه طیس ثوبا خالصا من خرا و کان معده من القطن او الابرسم لم یکن  
 من الخرق کان حاشا و کذا حلفت ان لا یلبس ثوبا خالصا من لکان او من قطن و کان کان حاشا و لو  
 کانت الکمان سه او حکمه و لو حلفت ان لا یلبس حریرا او ابرسم یا طیس ثوبا سداه حریرا او ابرسم لا یکنون

حاشا والحقان لمجتمعا كان حاشا لان السدا اذ كان من الابريسم اذ اخرجوا من النحر او لقطع بعض  
 السدا هم ملكا بالخرقة لان كل واحد منهما رتب فيصير سدا بالخرقة لا يرى ولو حلف ان لا يلبس ثوب كثران  
 يلبس ثوبا من قطن كثران لا يثبت كانت الخثرة من الكتان او القطن ولو حلف لا يلبس ثوب ابريسم يلبس ثوبا  
 من ابريسم وقطن لا يثبت كانت الخثرة من الابريسم حش والانداء ولو حلف ان لا يلبس ثوب خرمين غزها يلبس ثوبا  
 سدا ابريسم وخرمن غزها كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس طليان صوف يلبس طليان لحمه صوف وسدا  
 ابريسم او قطن لا يثبت ولا يشبه الطليان غير حلف لا يلبس قطن ولم يذكر ثوبا يلبس ثوبا من الكتان حش و  
 لو حلف ان لا يلبس ثوبا يلبس سدا او طغفة او سادة لا يثبت ويثبت في عين السدا ولو حلف ان لا يلبس  
 فليس حيفا محلي او منقطع مفقضة لا يكون حاشا وهر على على النساء رجل قال لامرأته وادع لا البس من غيرك  
 ثوبا يلبس من غزها سدا ولا يثبت ولو كان عليه ثياب يلبس سدا ويل ثوب الثياب لا يثبت في يمينه ولو  
 حلف لا يلبس يمين يلبسها متفرق لا يثبت حتى يلبسها معا وكذا لو حلف ان لا يلبس على فراش من لا يثبت حتى يلبس  
 عليها سدا ولو عيناها بالاشارة يلبسها مجتمعا او متفرقا كان حاشا ولو حلف لا يلبس هذا الثوب واتخذ منه فلسفة  
 فوضعا على راسه لا يكون حاشا رجل حلف ان لا يلبس السدا فهو على الثياب ولو قال لا البس شيئا من لسواذ فانه  
 يثبت في الفلسفة وخير رجل قال لغيره وادع لا اكلك ما دام عليك هذا الثوب او ما كان عليك هذا الثوب  
 فنزع الثوب ثم لبس فكله لا يثبت ولو قال وادع لا اكلك وعليك هذا الثوب او قال وادع لا اؤضل نه  
 انه اراد ان ساكنها فخرج منها ثم عاد اليها او نزع الثوب ثم لبس وكلمه كان حاشا رجل قال لارتين له ان  
 لبستا ندين الدرعين فلبس كل واحد منهما درعا لا يثبت حتى يلبس كل واحد منهما الدرعين  
 وكذا لو قال ان كلبنا ندين الرطلين او رطلنا ندين الدرعين او قال ان اكلنا ندين الرغيفين فاكلت واحدة  
 منها رغيفا او اكلت احدى الرغيفين الاشياء اكلت الاخرى الباقى كان حاشا رجل اوجب على نفسه ان يلبس  
 الصلوة حتى يموت يربط بالعبادة ولا يخير فله ان يلبس غيره ليس نه امن القربة بل كره الشهادة في لباسه الا ان يتر  
 بذلك اليمن فيكون يربط رجل حلف ليعطين الريم من هذا الثوب قميصين ففقط نه قميصا واحدا واطاله ثم نقضه وقطعه  
 مرة اخرى قال محمد بن حشاشي مينة ولو كان حلف ليعطين رمة قميصين والسئلة بجالها قال محمد بن حشاشي



[illegible]

وجعل الفصل آخر وزجا آخر فظن بان في لا يبحث في مية لانه لم يظن بذلك الفصل والزوج رجل حلف ان  
 لا يكتب بهذا القلم فسكره ثم رآه ككتب لا يبحث في مية لانه لا يتقي فمأجده الكسرة وانما صار قتل الضميمة حادثة  
 فكان ان في غير الاول رجل حلف ان لا يلبس هذا النعل فخطب شركه وشركه بشرك آخر وليس حث في  
 مية لانه يتقي فمأجده الكسرة ثم رآه ككتب لا يبحث في مية لانه لا يتقي فمأجده الكسرة وانما صار قتل الضميمة حادثة  
 النهر الثاني في طاحونة اخرى فظن بها النخل الماء الذي حلف عليه اقل من الماء الذي في النهر الثاني لا يبحث في مية  
 لان العبرة للعاب حلف ان لا يأكل من هذا الدمين فاختار منه خبيصا او قطاف فاكل منه يكون حاشا لان  
 عين الدمين لا يدخل كل مكان العين على ما يتخذ منه وقدم قبل هذا رجل حلف ان لا يجلس على هذا الاستوانة وهي  
 من آجرة اومن حصن او حجارة فقصت ثم غبت ثانيا بجارتها فجلس عليها لا يبحث في مية لانه لا يتقي فمأجده الكسرة  
 لا يأكل من هذه الكفري فصار يسرا اومن هذا البصر فصار رطبا اومن هذا الرطب فصار سرا اومن هذا اللين فجلس  
 فاكله لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يكلم هذا الشاب بعد ما شاخ كان حاشا ولو حلف ان لا يأكل قمرنا كل قسبا  
 او يسرا مطبوعا او رطبا لا يكون حاشا لان ان يرى ما يكون من ذلك ولو حلف ان لا يأكل رطبا فاكل يسرا  
 فحاشا ولو حلف ان لا يأكل يسرا فاكل رطبا في يسر كان حاشا في قول الجنيبة ومحمد بن ابراهيم حلف ان تلبس  
 بهذه الخف فخط جانبها بقصا ورعا ثم لبست لا تكون حاشا ولو نفقت فعاوت ثم خفت وليست حثت حلف ان  
 لا يقرأ في هذا المصحف ففرق الارات فخلع الناليت ثم الفد خرز وفتية فقرأ حثت في مية حلف ان لا يدخل هذه  
 الدار فهدت وجئت بستانا او حاما او سجدا او كانت صغيرة فجلت بيادها او رجل يابا الى الطريق الاعظم  
 ودخل لا يكون حاشا لزال اسم الدار واما علم بالصواب **فصل في الدخول** حلف ان لا يدخل هذه  
 الدار قد ظهرها ركبا او ماشيا او محملا بامر حث في مية ذلك لو نزل من سطحها او صعد شجرة اعصابها في الدار  
 فقام على عارض او سقط يسقط في الدار حث ذلك لو قام على حائط منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح  
 الحث الحائط مشركا بينه وبين جاره لا يكون حاشا هذا اذا كانت العين بالعربية فان كانت بالفارسية فارتقى  
 شجرة اعصابها في الدار وقام على حائط منها او صعد سطح لا يبحث في مية وهو الحث لان هذا لا يدخل في الحث  
 ولو قام على كنف شاة او على كنف الكنيف او على كنف الكنيف او على كنف الكنيف او على كنف الكنيف او على كنف الكنيف

بابها تحت الطاق الحائات الاسكنة بحيث لو افلق الباب كانت الاسكنة خارجة لا يكون حائات والحائات داخل  
كان حائات ولو دخل احدى رجلية لا يكون حائات قبل تداؤك ان الداخل والخارج متساويين فالحائات داخل الدار  
مبسطة فادخل احدى رجلية كان حائات لان كثرة يكون داخلها وقال الشيخ الامام خمس الاف اشهر من الصحيح  
انه لا يكون حائات ولو كانت ان لا يخرج من به الدار فارتقى عنصر شجرة لوسطه يسقط في الطريق لا بحيث اذا كان الشجرة  
في الدار ولو حلف ان لا يدخل فادخل باسسه ولم يدخل قدسية لا يكون حائات وكذا لو ادخل به في الدار من منع الدار  
ولو ادخل باسسه واحد قدسية كان حائات وان احتجب من داره فدخلها فالحائات لا يقدر على الاستماع لا  
في قولهم والحائات يقدر ولم يمنع وهو راض بقلبه فمختلفوا فيه والصحيح انه لا بحيث مروى ذلك من اجتهاد  
حلف ان لا يدخل به الدار فادخل الى بابها من حيث تدنى الشجرة فدخل في الدار فمختلفوا فيه والصحيح انه  
لا بحيث وان رفته الريح وادخل في الدار فمختلفوا فيه والصحيح انه لا بحيث اذا كان لا يقدر على الاستماع  
ولو كان على دابة فادخلته في الدار والحائات لا يقدر على منها وامساكها حش والافلا وان ادخل انسان كمر اخذ  
منها ثم دخل به ذلك مختاراً فمختلفوا فيه والصحيح انه لا بحيث ولو حلف ان لا يدخل كان باب به الدار ولم يوسد  
فغلب الدار باب ودخل حش وان نوى الباب الذي كان صدق ويأته لافضاء ولو حلف ان لا يدخل من بابها  
لا بحيث في الوجوه كلها اذا لم يدخل من ذلك الباب ولو حلف ان لا يدخل دار فلان يخرج من بابها تحت دار  
فلان ادخل من بابها لا بحيث وكذا لو خرجت الدار فادخلها فالحائات القاعة موضع المكتسوت في الدار والحائات  
كبير يستقي منه اهل تلك الدار حش فادخل فالحائات الموضع المكتسوت لان اهل الدار اذا كان منفعة به كانت  
القاعة من الدار والحائات الاكتساب يسير في المنفعة به اهل تلك الدار فالحائات القاعة لا بحيث في بيته  
رجل حلف ان لا يدخل دار فلان ورجل آخر في داره حلف ان لا يخرج منها فادخل على سطح به الدار لا بحيث  
احد منهما اما الذي حلف ان لا يخرج فظاهر واما الذي حلف ان لا يدخل فلان لا بد منه ودخل به الدار ولو حلف  
احدهما ان لا يدخل حلف الاخر ان لا يخرج فوضع الذي حلف ان لا يدخل احدى قدسية في الدار والاخر احدى قدسية  
خارج الدار لا بحيث احد منهما في بيته رجل حلف ان لا يضع قدس في دار فلان فوضع احدى قدسية فيها لا بحيث في بيته  
لان هذا الكلام صار مجازاً عن الدار فالحائات لا يدخل حلف ان لا يدخل فوضع احدى قدسية رجل حلف ان لا يدخل في به

هذه السكة فدخل دار من تلك السكة لاسيما السكة بل من السطح او غيره اختصافه والصحيح انه قد لا يثبت اذا لم يكن  
 الى السكة ولو حلفت ان لا يدخل السكة فخل من السكة لم يدخل السكة لا يثبت لان هذه الامة دخل  
 في السكة رجل حلفت ان لا يدخل هذه البيت فادخل فيه وهو نائم لا يكون حاشا ولو حلفت لا يدخل دار فلان ولم يترسها  
 فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او اعمارة ذكر ان الطغرى مع انه يثبت في مائة فان دخل دارا مملوكة لفلان وقلنا ان  
 لا يسكنها يثبت ايضا وكذا لو حلفت لا يدخل بيتا لفلان فدخل بيتا لفلان فيه ساكن باجارة او اعمارة كان حاشا  
 ولو حلفت ان لا يدخل دار فلان فدخل دارا من فلان وعسيرة لكن فلان يسكنها يثبت وان لم يكن فلان يسكنها  
 لا يثبت ولو حلفت ان لا يدخل ريع ارض فلان فزرع ارضه بين فلان وعسيرة كان حاشا رجل حلفت ان لا يدخل  
 دارا رخصة فباعته الرخصة فدخل الحالف رجل حلفت ان لا يدخل دار زيد ثم حلفت ان لا يدخل دار عمرو فباع  
 زيدا داره من عمرو وسلمها اليه فدخل الحالف حلفت في العين الثانية في قول اخيفيه روح لان عسيرة المستحدث بعد المعين  
 يدخل في العين ولا يثبت في عين الاولى لئلا يضاف الى زيد رجل حلفت ان لا يدخل دار فلان فادخل فلان داره  
 فدخلها الحالف لم يكون حاشا فيه وايضا ان حاشا ما ذكرنا لا يثبت ذلك في قول اخيفيه وبالي يثبت روح لان عندنا كما  
 يبطل الاضافة بالبيع يبطل بالاجارة والتسليم ذلك اليه غير اصل المسئلة او اختلف ان لا يركب دابة فلان فركب دابة  
 عبده على قول اخيفيه وبالي يثبت روح لا يثبت في مائة الا ان نرى دابة العبد لان ملك العبد والنصر للعبد وملك  
 الرقبة للمولى وملك العبد يحصل بالاضافة الى المولى فلا يثبت في مائة من غير نية سوا كان على العبد دين او لم يكن  
 الا ان عندنا اخيفيه روح اذا كان على العبد دين يحيط برقبة لا يثبت وان نرى دابة على قول ابى يوسف روح يثبت اذ لو لم يكن  
 دابة ابنه على ذلك رجل حلفت ان لا يدخل هذه البيت فانهم مستقرون على حيطانه ودخل حش وان انهم مستقرون  
 حيطانه فدخل الرخصة لم يثبت وكذا لو بنى مائة بعد ذلك فدخل لا يثبت ولو حلفت ان لا يدخل بيتا انهم مستقرون  
 حيطانه لا يثبت ولو حلفت لا يدخل سجدا انهم مستقرون حيطانه حش وكذا الربوي مسجد اخر بعد الانه ام  
 نه دخل حش لان الثاني عين الاول فخلات البيت رجل جالس في بيت من منزل فخلت ان لا يدخل هذه البيت فدخل  
 على فركب البيت الذي كان جالسا فيه لان ما رواه ذلك يسمى منزلا ودارا اذ كان في العين بالمرتب والخاصات بالمرتب  
 فابى عن على الدخول في ذلك المنزل فدخل دار فلان قال غيبه فدخل ذلك البيت الذي كنت جالسا فيه صدق وان

لو اعتادوا ذلك في الغارسية فانه اسم على رابيت اسم خاص كقولهم بختة وكذا ثمة ورساني هذا اذا لم يشتر  
الى بيت خان شارالي بيت بينه فالعبرة بالبتارة امرأة طلع ان لا يدخل زوجهما دارها باعته ودارها بعد غل الزرع  
ان كانت فوت ان يدخل دارها فكلها المرأة لا يطل اليمن باليس وان لم تكن لها ثمة فاعين على داره ولو كان لها ثمة باعته  
لا يبقى اليمن في قول الجنيته والي يوسف روع وقال بعضهم نظر الى سبب اليمن ان كانت اليمن لغيره من مباح داره يطل  
اليمن باليس وان لم يكن لغيره صاحب الدار وانما كانت لغيره الجيران ونحو ذلك لا يطل اليمن في مثل ذلك باليس قبل  
حلفت ان لا يدخل داره وان كان يطل في دار امرأته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روع ان لم يكن لفلان  
دار مملوكة نسب اليه من داره لا يخلع رجل حلفت ان لا يدخل داره ولا يخلع داره وارزوها ساكن في داره لم يخلع  
الدار لا يخلع لان السكنى يضيق الى الزرع لا الى الزوجة ولو حلفت ان لا يدخل داره وداره فلان يخلع الدار روع  
فيها فدخل الحالف كان جائزا وان تحول فلان من الدار لا يخلع في قول الجنيته والي يوسف روع روي في قول محمد روع  
وكذا لو حلفت ان لا يدخل داره فلان فدخل فلان وانه تحول منها لا يخلع في قول الجنيته والي يوسف روع رجل حلفت ان  
لا يدخل داره من امرأته فباعته في دارها من رجل فباعها الجاني من المشتري ان كانت اليمن لعسى من المرأة  
لا يخلع وان كانت لغيره لا يخلع الدار لا يخلع في قول الجنيته روع في الروايات رجل حلفت ان لا يدخل داره فلان وداره فلان  
داره لا يملكها فدخل الجاني حلفت ولو دخل داره مملوكة لفلان رويها غير حلفت الايض رجل حلفت ان لا يدخل داره فلان  
غيره فكيف يرد فخرت بهم بليلة من قتل اودهم او حرق اودهم فدخل الحالف لا يخلع لان قوله غيري فكيف يرد فخرت  
انه لا اشياء رجل حلفت ان لا يدخل محلها كذا فدخل دارها بايان احد ما يقتصر في ملك الحلفه ولا يقتصر في محله  
اخرى حلفت في بيته لان الدار شيب الى كل واحد من الحلفين وفي الزواجر عن الي يوسف روع اذا حلفت ان لا يدخل داره  
فلان فدخل جارتها مشيرة عابن داره فلان الى الطريق الاكظم ليس بالخافز باب من الدار حلفت في بيته لان الدار اسم  
لما اورد عليه الحافظ ونبأ الخافز من محله ما اخلت به حلفه وداره الا ان هذا الشكل باهر من مسئلة الفداء اذا حلفت  
فما تحت الدار قال ان لم يكن لفداء موضع كثر في الدار قال لا يخلع الحالف رجل حلفت ان لا يدخل الحمام ابيهم  
عشرته فدخل الحمام لا يخلع ذلك بل السلام على الحامي ثم غسل راسه في الحمام لا يخلع لان قوله ما كان للخلع وعن  
بعض المشايخ روع اذا حلفت الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل حلفت اسلم لا يخلع لانه لا يرد بدخول الحمام ذلك رجل حلفت

حلفت وقال المرأة طالق ان دخلت دار فلان فمات صاحب الدار فقل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحث  
 لانها انتقلت الى الورثة وكان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة ربح يحث في ماله ما بقيت على حكم ملك الميت  
 وقال الفقيه ابو الليث ربح لا يحث في ماله وعليه الفتوى لان الشركة لا يملكها الورثة كقيام الدين فلا يبقى على ملك الميت  
 حقيقة لان الميت ليس من اهل الملك وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن ملكة للميت من كل وجه رجل حلف ان لا يدخل  
 دارا اشتراها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحث ولو اشترى فلان دارا فباعها  
 من الحالف فدخل الحالف حث لان حكم شرائه الاول يرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع بالهبة رجل حلف ان لا يدخل  
 بطن فدخل على المصردون القرى وكذا الاستباحة والبيع كانت الاجارة الى المصروندة استحسان في الاجارة ولو حلف  
 لا يدخل مدينة بطن فاعلمين على المدينة ورضيها لان الرضخ يرد من المدينة وان اراد الحالف مدينة فامتنع فهو على ما فرى  
 ولو حلف ان لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحث ويكون العيين على عمرها وكذا لو حلف ان لا يشرب الخمر  
 في قرية كذا اشرب في كرومها وضياعها لا يحث الا ان يكون الكروم والضياع في العمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا  
 يكون العيين على العمران لان البلدة اسم لا يرد داخل الرضخ ولو حلف لا يدخل كورة كذا او رستا فاكذا فدخل الاراضي  
 حث ولو حلف ان لا يدخل فدا ومن اى الجانبين فدخل حث ولو حلف لا يدخل مدينة الاسلام لا يحث بالم بدخل من ناحية  
 الكوفة لان اسم فدا ومن اى الجانبين ومدينة الاسلام لا دخل اى ذكر خمس الاثمة اشبهت في شرب  
 الاجارات ان روى في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي ودوى هشام عن محمد روى انه اسم مدينة خاصة حتى لو استباح  
 دابة الى روى المجلين المدينة ولا رستا فابيض في ظاهر الرواية فيفسد اجابته وروى رايته هشام روى لا يفيد اجارته قال في  
 اما سرقته او زجده اسم المدينة خاصة وسفد وفرهاته وفارس اسم للمصارف والقرى والنجارى اسم للبلدة  
 بنواحيها اول حد وجنار كرميه وآخره قرين رجل حلف ان لا يدخل فدا وفرهاته في سفينة روى هشام عن محمد روى  
 انه يحث في ماله وقال ابو يوسف ربح لا يحث مالم يخرج الى الج والمين مضرت الى الجدة وهذا بخلاف الصلوة فان  
 البعد ادى اذا جاء من الموصلى في السفينة فدخل فدا وادركته الصلوة وهو في السفينة لم تصلوة الاقاة  
 وان لا يدخل الفرات فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فمر على الجسر فم لم يدخل الما لانه لا يسمى  
 دافلا في الفرات مالم يدخل الماء رجل حلف ان لا يدخل نهرا المسجد فزيد فيه طائفة من دابح المسجد فدخل الزيادة

[illegible]

البستان بورت الدار تحت الحائط يدخل البستان وعن أبي يوسف روى في رواية كما قال محمد بن  
 لا تحت إلا ان يكون البستان في وسط الدار وفي رواية تحت وان لم يكن البستان في وسط الدار ثم قال أبو يوسف روى  
 لوراع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البس في هذه الرواية وقال أبو يوسف روى لو كان البستان بابان  
 احدهما في الدار والاخر خارج الدار فان البستان يكون من الدار ايضا رجل حلف ان لا يدخل هذه الدار فاستصرى صاحبها  
 بحجب الدار ميتا ففتح باب البيت الى هذه الدار وجعل طريقه فيها باب الذي كان البيت قبل ذلك فدخل الحائط  
 هذه البيت من غير ان يدخل هذه الدار قال محمد بن روى لو كان البيت صابرين الدار رجل قال لغيره ان دخل محمد بن  
 عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل في الدار طلق فقال محمد بن عبد الله وعلى ذلك فدخل الدار  
 قال ابو يونس الطالق رجل قال لا يدخل هذه الدار وهذه الحجة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجة فانه  
 لا تحت حتى يدخل الحجة ويكون المدين عليها جميعا رجل حلف ان لا يدخل دارا منه وابنته تسكن في بيت زوجها او حلف لا يدخل  
 دارا منه وامرته تسكن في دار زوجها فدخل الحائط تحت وهو نظير ما ذكرنا رجل حلف ان لا يدخل دارا يسكنها فلان اباه  
 واخاه حثت عندنا ولو دخل دارا آخر فلان منى محكومة لا تحت ايضا قيل في قول محمد بن اما على قول أبي حنيفة  
 روى أبو يوسف روى لا تحت وقد روى في المسئلة مثل هذا رجل قال لغيره دخلت دار فلان أس فقال لا تدخل يا مسئلة فدخلها  
 قال ذكر في الكتاب انه يكون حاشا وهذا جواب كلامهم السائل وكذا لو قال رجل دخلت دار فلان أس فقال الحائط لا  
 فقال السائل فبذلك حران كنت دخلتها فقال لا قال لا تحت عبده وان لم يكن له فيه والحان فوي لقوله لا ابي حسن  
 عبدي حر الا يقين عبده رجل حلف ان لا يسكن حائرا فلان يسكن حائرا آخرة فلان فلان فلان يسكن الحائز  
 لا تحت الحائط في قول أبي حنيفة روى في رواية روى في قول محمد بن روى في الحان فلان من لا يسكن حائرا حثت عند  
 الكل رجل قال ان دخلت الكوفة لم اتزوج عبدي حر فان دخل قبل التزوج حثت ولو قال فلم اتزوج عبدي على  
 ان يكون التزوج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم اتزوج فهو على ان يتزوج بعد الدخول على الابد رجل قال لغيره  
 لا اقدم في هذه الدار ولم يتر شيئا قال الحان يسكن فيها فهو على السكني وان لم يكن يسكن فيها فهو على القعود رجل  
 قال لغيره ادخل هذه الدار اليوم فقال ان دخلت هذه اليوم عبدي حر فهو على ملك الدار في ذلك اليوم رجل  
 حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل الحائط لا تحت في قولهم روى في العبد والاربية وكل مستحق يكون



[illegible]

واحدة ولو قال ان خرجت من الدار الاباد في ثم بين سالكين الى شيا لا امراته قال ادعى هذا الكسرة  
الى انك لا تخرج من الدار الاباد في ثم بين سالكين الى شيا لا امراته قال ادعى هذا الكسرة  
كانت قد خرجت من البيت والى الدار الاباد في ثم بين سالكين الى شيا لا امراته قال ادعى هذا الكسرة  
غير خرجت ثم ذهب سائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه فخرجت من الدار الاباد في ثم بين سالكين الى شيا لا امراته  
الدارين وحيادتها اذوى رحم محرم منها اذ عرض لايحيث ولو علمت ان لا تخرج من بيت من الدار فخرجت  
الى الدار لايحيث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار فخرجت من بيت من الدار فخرجت من بيت من الدار فخرجت  
امير مطلقه فقال الزوج نعم فخرجت مطلقه لان كلام الزوج هذا يكون التمسيد لا الاذن وان قامت على مكنته  
الباب وبعض قديمها فخرجت من الابواب بحيث لا يمكن ان يكون ذلك البعض خارجا فان كان اعتمادا على  
البعض الخلق فخرجت والافلا ولو قال ان خرجت من البيت فخرجت مطلقه وهو ما قد فخرجت مطلقه في البيت  
لا يحيث لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القبرين خارج البيت لان قام على قبريه فخرجت لان  
من البيت فخرجت وهو ما قد فخرجت مطلقا على ظهره او على عظمته او جنبه فخرجت لان من جيبه فخرجت لان  
المسئلي وانما يخرج من الدار فخرجت من الدار فخرجت من الدار فخرجت من الدار فخرجت من الدار فخرجت من الدار  
طال من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان  
بإطلاق البنات وهو كالمسئلي اذا علمت رجلا ان لا يخرج من البلدة او الكفيل بالنفس اذا علمت الاصل  
ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فخرجت من البلدة ورضي الاصل من المطالب ثم خرجت من الخلف فخرجت لان  
ولو ان الخلف خرجت المرأة بعد ما بانها خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان  
في السير الى الحرب اذا علمت السير ان لا يخرج الا باذن الحاكم ثم علمت الخروج الا سير فخرجت لان  
لا يحيث وكذا الرجل الملبس ان خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان  
خرجت من الدار فخرجت لان لا يخرج الا باذن الحاكم ثم علمت الخروج الا سير فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان  
مستثنى عن البنين فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان  
خرجت من الدار فخرجت لان لا يخرج الا باذن الحاكم ثم علمت الخروج الا سير فخرجت لان من مطلقها بانما خرجت فخرجت لان

[illegible]

في الذباب والصيغ ان الزباب كالآيتان قال رضي عنهما ان نوى في ذلك ان نوى بالذباب الوصول  
 فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم يشيئا يحل على الآيتان لان الناس يريدون به  
 الآيتان والوصول وذكر قال بها ان خرجت الى منزل ابيك فانت كذا وقال ان ذهبت فهو على الخروج عن قصد  
 وذكر قال ان اتيته فهو على الوصول قصدت الخروج الى منزله اذ لم تقصد وعن شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى  
 وقال بها بالفارسية كذا ترجمانه بدر روى فخرجت ثم ندمت في الطريق فمادت تحت الفرج رجل قال لامرأته  
 ان خرجت من باب به والارفات طالق فصدت اسطح ونزلت في دار الجار فذكر في الكتاب انه لا يحث وقيل بانه  
 يحث لان الناس يخرجون به الخروج عن التقيد بالباب ولان باب السطح من ابواب الدار وان عين الباب قال  
 ان خرجت من هذا الباب يتقيد بذلك الباب امرأه كانت تخرج من دارها الى سطح واجهها غضب الزوج  
 وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار اذ الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح الجار والاخر لا يحث  
 في بيته لان بيته تقيد بذلك الجار لانه فان لم يكن هناك فنته من اليوم الفخذ امرأه حلفت ان لا تخرج الى ابوابها  
 فخرجت الى دويهم محرم منها قال ان كان ابوابها لا يحث اذا خرجت الى غير سماء ان لم يكن ابوابها فان ابوابها المحارم  
 من دويهم ارحامها والكلان ابوابها وام لكل واحد منها منزل على حدة وزوج ابوابها غير اميرها فالاول منزل الاب  
 رجل حلفت وهو في منزل من دوايره ان لا يخرج الى البناية فخرج من المنزل الى الدار المجاورة ثم رجع لا يحث وان  
 خرج من الدار ثم رجع حث رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان  
 في وسط الدار على الوجه الذي ذكرنا في فصل الدخول لا يحث وان لم يكن كذلك فان كان البستان من الدار  
 بحيث لو ذكرت الدار فبهم البستان بذكر الدار ولو خرجت المرأة الى البستان لا يكره الزوج لا يحث وذكر في لزوم  
 انه قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كذا في الدار وان كان الكرم بعد من الدار  
 بان كان الكرم بذكر الدار لا يحث وان كان الكرم ولا يحد يحث وانما بعد من الدار فبهم بذكر الدار اذ لم يكن كبير او لم يكن  
 مفتحة الى غير الدار رجل قال لامرأته انت طالق فخرجت الى الكوفة فمضت في وجه الكارى ثلث ساعة باكس  
 الكارى فكارى وذهب لا تطلق امرأته لان الميم كانت على الفور وبه القدر لا يقطع الفور وان اشتغل بالضرر  
 الصلوة سكتة او بصلوة مكتوبة لا يقطع الفور ويكون ذلك سكتة عن الميم عادة وان اشتغل بصلوة التطوع



لان الرضا تحقق بدون علم المرأة وكما جعل لها الابا ذن في فاذن لها وهي تامة اولم تستلم لم يكن ذلك انما قال  
 بعضهم هذا قول الشيخة ومحمد بن الماطي قول ابي يوسف وخرج فيكون اذنا ودخل بعضهم الاذن يصح بدون العلم  
 والسمع في قولهم وانما الخلاف بينهم في الامر على قول الشيخة ومحمد بن الماطي في العلم والسمع والصحيح  
 ان على قولها الاذن لا يكون الابا سماعا وانما هو على ان اذن العبد في التجارة لا يكون اذنا بدون السماع  
 وكذلك التوكيل رجل قال العبد ان خرجت الابا ذن فانت حرتم قال غيره ائذنت له بالخروج فاذن له بالامر  
 بالخروج فخرج العبد حراً المولى وكذا الرضا قال المأمور للعبد ان يركب فاذن لك ولوقال المولى اذنت له بالخروج  
 فاجره انسان يركب فخرج لا يحث المولى قبله اذ كان الخبير مأموراً بالتسليم فان لم يكن لا يتصرف اذ كان  
 لوقال العبد ان خرجت بغير اذن فانت حرتم قال له ان قلت كذا فاذنت لك لم يكن ذلك اذنا لان الاذن  
 لا يصح تعليقه بالخطر ولوقال المولى لهذا العبد اطلع فلان في جميع ما مكر به ثم اذن له فلان بالخروج فخرج حراً  
 المولى وكذا الرضا قال المولى لعبد بعد اليقين ما مكر به فلان فقد اتركك به فاذن له فلان بالخروج فخرج حراً  
 حلفت ان لا يخرج امرأته من بيته يعني من هذا البيت فخرجت الى الدار حرة قالوا ان في عرفهم لان الدار لا يسمى  
 بيتاً في عرفهم اما في عرفنا يسمى الكل بيتاً فلا يحث وعليه الفتوى وكذا لو حلفت ان لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره  
 لا يحث في عرفهم وفي عرفنا لا يحث وعليه الفتوى حلفت ان لا يخرج امرأته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت  
 في غير ذلك حرة لان الامرين بيده بالمرأة الاولى فيدبر فيما بينه وبين امرأته حلفت ان لا يخرج امرأته من فلان  
 فخرجت من غيرهم ثم حلفت فلان لا يحث لانها لم تخرج من فلان حلفت ان لا يخرج امرأته الابا ذن وقال منيت  
 الاذن مرة واحدة ذكر ان الظن في انه يدين في العقد حلفت ان لا يخرج امرأته الابا ذن ثم قال لها اذنت لك  
 شهراً اذني كل مرة صح ذلك وكذا الوقايات ائذنت لي اليوم في الخروج فقال اذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم  
 لا يحث وكذا الرضا قال لها اخرجي كلما شئت كان ذلك اذنا في كل مرة ولوقال ان خرجت الابا ذن اذنا لان الاذن  
 لك ثم قال لها اخرجي اما اذنت لك اخرجي انك اذنت لك قال محمد بن الماطي لا يكون اذنا وكذا الرضا حلفت  
 المرأة ان تخرجت فخرجت فقال الزوج وعما خرجت لم يكن اذنا لان الاذن يرضى الاذن وكذا الرضا قال الزوج في غضب  
 اخرجي يرضى التهمة يعني اخرجي حتى تطلقني لم يكن ذلك اذنا رجل قال لامرأته ان خرجت من بيته الدار

فانت حاضرت فخرجت قبل ان يغرب الزمان انت مني لم يحث حتى تخرج مرة اخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء  
اليومين لانه قد كانت بينهما على الخريف فافان كنزك لا يحث وان خرجت بعد ذلك ان اليومين كانت على الخريف  
والاول وقد خرجت قبل ان يتم مائة رجل قال لارائه وامره لا اكلك حتى اخرج من فيه او قال الخريف من ابدا  
يكون مائة فاذا خرجت بغيره وان لم يخرج برأيه رجل قال لا يخرج من قلان العام الى مكة اذا خرجت بعد مائة  
اليومين وجب عليه الصلوة فقد برهان به ان ان يبيع يبيع ولو قال وامره لا اخرج من فيه او خرجت من خارجه  
والقبا برفاعت من فيه او خرجت رجل قال بخاربه ان خرجت الا باذن فانت حرة وهي تشتري لمولا او اخرج  
من السوق فقال المولى اشتري بيده السهام كلها فهاون بها بالخريف ولا يحث رجل قال لارائه ان خرجت  
الا باذن فانت حاضرت فاستاذنه بالخروج الى ايها فاذن لها فخرجت الى بيت ابيها قال محمد ربه لا تطلق من قبلي  
اذن لها بالخروج فلا ابالي اذ هبت الى الذي امر اياه اولم تذهب ولو قال لها ان خرجت الى امة الا باذن فانت  
حاضرت فاستاذنه بالخروج الى ايها فاذن لها فخرجت الى بيت ابيها طلقت رجل قال لغيره ان كنت غلاما فبذلك  
فقال الخائف الا يا ذك قال ابو يوسف ربه هذا جواب اذا اكله غير اذنه حيث رجل طلق بطلاق امرائه  
ان لا يخرج من بيده او الا باذنها ثم خرج فقال لم اذن لك وقال الزوج تذاذت لي كان القول قوله وقال لارائه  
ان كنت مفرقة غلاما او غلامين من رجل فانت حاضرت فقال انما اعلم واعرف لا يصح في شيء من ذلك  
لان هذه امر ظاهر يقف عليه غير النجاسات الحث والبعض امة اعلم ان الصواب فصل في المساكنة  
والسكنى والكفون رجل طلق من لا يمكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهلها وماله فيها الخان الخان  
في مال غير الخان لا ينسكن في داره والمراة تسكن في دار زوجها وتخرجها لا يحث في بيته وان لم يكن الخان  
في عيال غير لا يسكن الا ان يخل في القلعة من ساعته لان الدوام على السكنى يسكنى ثم ان منه ايجته من حيث  
السكنى والاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتاكدت كان حائجا وعلى قول أبي يوسف ربه اذا نقل الامل والكسرة  
برفي بيته والفقير على قوله على قول محمد ربه اذا نقل الامل والفقير به الكسرة ائتمه صار بارا والفقير على ان نقل  
الاهل والنجته ام مشردا ليس فان نقل الكل الى مسكنه او الى المسجد ولم يسم الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحح انه يكون  
حائجا لم يتجه مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان آخر داره المملوكة او كان ساكن في الدار بالجاره او

او بالا عارة فرد با الى ما كها ولم يخذ منزلا آخر لا يكون جائزا رجل حلت ان لا يسكن فيه الدار فاراد  
 نقل الابل والتماع فابت المرأة ان تخرج كان عليها ان يجتهد في اخراجها فاذا صارت خالصة وعجز عن اخراجها  
 فخرجت الخالصة ولكن دار اخرى لا يبحث في مسيرته ولو وجد الخالصة الباب مغلقة ولم يقدر على فتحه لا يبحث الخالصة  
 وكذا اذا قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قدر على الخروج بطرح بعض الخالصة لا يبحث وليس عليه ذلك انما يتغير القدر  
 على الخروج من الوجه المأمور عنه الناس ولو قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرته طالق فتقيد ومنع من الخروج  
 اياها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجح نكاح الخالصة وهو الصحيح رتبة النكاح فانما لو علمت ان لا يسكن هذه الدار  
 فتقيد ومنع من الخروج فانه لا يبحث والفرق ما ذكرنا قبل انه ان تولد ان لم يخرج شرط لا يبحث عدم الخروج وقد  
 تحقق انما في المسئلة اسكني شرط لا يبحث اسكني واذا فعل وانما فعل اذا كان مكانا في الفعل لا يضاف الفعل اليه  
 فلا يبحث في مسيرته رجل حلت ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى لنقل اليها الابل والتماع  
 فلم يجز دار اخرى اياها وممكن ان يضيع المانع خارج الدار لا يكون حاشا وكذا الخروج واشتغل بطلب دارية لنقل عليها  
 الا شئ ولم يجز اذا كانت اليمن في جوف الليل فلم يمكن ان يخرج حتى يصبح او كانت الامانة كثيرة فخرج وهو مقل لا  
 بنفسه ويكنه ان يسكن في دار با فلم يستكر لا يبحث في جميع ذلك وفيه اذا نقل الامانة بنفسه كما ينقل الناس وان نقل لا كما  
 ينقل الناس يكون حاشا قالوا هذه الاذكات ايمن بالعبودية فان حلت بالفارسية وقال من بدين خانه اندر بناشم  
 فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يبحث في مسيرته وان خرج على قصد ان يعود يكون حاشا اذا قال لامرأته ان سكنت في الدار  
 فانت طالق وكانت اليمن في الليل فهي معذورة الى الصباح لانها تحت الحوزة في الليل فاعتبرت عاخرة رجل حلت  
 ان لا يسكن هذه البصر فخرج بنفسه وترك اهلها ومعه فيه لا يبحث والحكاية ايمن على سكني القرية اختلافية قال بعضهم  
 اي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح ذكره المصنف في مختصره واسكني في مختصره الدار رجل حلت  
 ان لا يسكن فلان في هذه القرية فخرج على ما كان في دارها رجل حلت وقال درين ديد بناشم فخرج باهله ومعه ثم عاد وسكن  
 كان حاشا وكذا كل فعل ميت لا يزيل اليمن فيه بالبر حلت اگر امال درين ديد بناشم فامرته كذا انكسك لا يبر ما في نفسه  
 اسنة او حلت ان لا يسكن هذه الدار شهر انكسك عدا اختلافية قال بعضهم لا يبحث ما لم يكن كل شهر وقال بعضهم  
 يبحث ذكره في الجائز الكبير وذكر في المنتقى انه اذا حلت ان لا يسكن الزوجة شهر انكسك عدا كان حاشا ولو قال لا اقيم



بازنه شهر لا یحیث بالم یوم جمیع الشہر و لو قال ان لم اخرج من جہہ البدار و قال ان لم اذهب و نوى علی الزمان  
و علی الخرج و لم یبرہا سکنی فیکن فیہا لا یحیث و اذ لم یبرہا الفور و ان نوى فیہا لا سکنی یعنی لا یسکن سکن بعد الیومین  
حیث و کذا فی نوى بالخروج الخرج علی الفور و اول المرسل علی الفور و لم یخرج علی الفور حیث فی مینہ و کذا فی الزمان  
بالفارسیہ اگر ازین خانه نروم فیکن بعد الیومین حیث و اذ نوى الفور و لو قال ان سکت ہنہ الدار مگر آمدہ و نروم و نروم  
علی حجہ و ہر علی الایمان فیضا بہ و الزیادہ فاذا اقل بالہ و ما مہر من سابقہ ثم جازہ و اگر اذ نوى فیضا لا یحیث لانیہ  
عن الیومین رجعت علی ان و سکن فلان فیکن فی الحالت و ہر سافر فیکن فلان فیکن فی الحالت و ہر سافر و ہر سافر و ہر سافر  
سکن فلان حتی تقیم مہ فی منزلی عشرہ یوم و ہر سافر و ہر سافر ان لا یسکن و کذا فی مہر ہر سافر و ہر سافر و ہر سافر  
اربعہ عشرہ یوم و لا یحیث و ان نوى عشرہ یوم و سکن فلان فیکن فی الحالت فی السورق میان لا یحیث و یومین  
علی السورق فی ایہا المادی و فیہ الہل و العیال بان سکنی عادی فی المادی و لو حلف ان لا یسکن فلان فیکن  
فلان و لو حلف غصبا فاقام الحالف یومہ حیث علم الحالف بیک و لو لم یعلم و ان خرج الحالف بالہ و اذ نوى  
حتى تنزل الناصب لم یحیث و لو سافر الحالف فیکن فلان سہ اہل الحالف قال و یمنع سہ کمران جائزہ و قال  
ابو یوسف سہ لا یحیث علیہ الخفی و ذکر فی المسقی و اخرج المحلی علیہ سیرۃ ثلثہ ایام او اکثر و سکن الحالف سہ اہل  
المحلی علیہ لا یحیث فی قول ابی یوسف سہ و الحان اقل من ذلک حیث رجل قال اگر من شب وین شہر ہر ششم  
نامہ آتہ کذا فاصابہ الخفی و غیر من الخرج فلم یخرج حتی أصبح قالو لا یحیث فی مینہ لانیہ لانیہ ان سہا من فیہ علیہ  
رجل حلف ان لا یکر من کرۃ فلان و ہر من کرۃ او حلف ان لا یکر من کرۃ فلان و ارض فلان فی عدہ و فلان غائب  
لا یکر ان فیہا من الزادہ حیث لان شہر و لا یحیث کو نہ من کرۃ فلان و قد وجہ و امکان رب الارض عالمہ  
فخرج الی رب الارض من ساعۃ و ما قصہ لا یحیث لان فی القدر سستی من الیومین و ہر سافر و لو حلف ان لا یسکن فی الدار  
فما الی طلب المتاع فما دام شتلا ذلک لا یحیث و ان طالع ذلک و کذا لک ہنہا و ان شتلت علی آخر غیر طلب  
صاحب الارض حیث لانیہ غیر عدہ و لو منہ ان من الخرج الی رب الارض لا یحیث لان شہر و لا یحیث  
ان کیون من الارض فلان و ذلک لا یبرجہ و المتع و قال ان لم اترک فراغہ فلان فیکن ان من الخرج الی رب  
الارض کان ما مہر بعض الشان من رجل ہر سکن من غیرہ فی دار فحلف ان لا یسکن معنی الدار و رب المتاع

المباح من خبره او ادومه او اعادته يخرج بنفسه وليس من رايه السوء لا بحيث من يمينه ولا يخرج من ساعته وقال سيبويه  
 يخرج بنفسه لا بحيث في يمينه وان كثر في الدار بعد اليقين قد تم قال اردت الخروج بنفسه لا يصديق فضا  
 لانه لا كثر بعد اليقين صار حاشا فلا يصديق في البقال كثر رجل حلف ان لا يميت الليلة في هذا المنزل فخرج  
 بنفسه وبات بتجارب المنزل والبلد وما عدا في المنزل لا بحيث فيه وبه اليقين على نفسه لا على المساء حلف ان لا يميت  
 على سطحه في البيت وعلى هذا البيت الذي حلف عليه غرقة وارض الغرقة سطح البيت بحيث ان بات عليه ولو حلف  
 ان لا يميت على سطح فبات على هذا لا بحيث في يمينه ولو حلف ان لا يباكن فلانا والحال في دار مع عياله واهله و  
 دار اخرى بحيث يهه الدار ويهها فلانا ودوابه ومطبخه وبعض حرامه سكنها المحلوف عليه وعلى الدارين باب و  
 لكل واحد منها باب الى اخره لا بحيث الحالف حلف ان لا يباكن فلانا بخلاف المحلوف عليه ونزل في دار عصبان فقام  
 الحالف معهن في ان خرج بالبلد وافته في النقلة حين نزل الغاصب لم يثبت وان سكن معهن حلف علم اولم يعلم رجل كان  
 سكاك مع رجل حلف ان لا يباكن شبهه كذا اشكنه ساعته في ذلك الشهر حلف لان المسكنة مما لا يميت رجل  
 حلف ان لا يباكن فلانا ولم يثبت ان ساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا بحيث وانما يثبت ان  
 اذا اشكنه معا باصدا او في دار كل واحد منهما في بيت منها بمساعده واهله ونقله ان كان له اهل فاما اذا كان في الدار  
 متعاصير وكل مقصورة سكن على حدة فلا يثبت واهل البادية اذا جمعهم خيمة فالحجبة كذا واحدة وان فرقت الخيام كثر  
 وان تقاربت وان نوى باساكنه ان يمكنه في مقصورة ذبا في مقصورة حثت لانه نوى باساكنه المسكنة  
 ان تصد عن ابني يرسخ هذا اذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد الكوفة ودار فرج بخار لان هذه الدار في نزل  
 المحلولة فاما اذا لم يكن بهذه الصفة بحيث من غير نية سوار كانت متعلقة على البيرت او على المقاصير ولو حلف ان لا يباكن  
 فلانا ساكن في مقصورة واحدة في بيت واحد من غير اهل وطلع لا بحيث عبدا ولو حلف ان لا يباكن فلانا في دار  
 رسمي ودار البنية فاقسمها بارضها فيها حاشا واستح كل واحد منها لنفسه بايا ثم سكن الحالف في طائفة والآخر في طائفة بحيث  
 لان قبل البناء لم يكن كل واحد منهما في طائفة كان حاشا فكله لك بعد البناء ولو حلف ان لا يباكن فلانا في دار ولم يسم  
 دار بينهما ولم يثبت ان في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا بحيث لان اليقين اذا عقدت على دار بينهما بحيث قبل  
 البناء فيفسر التفسير اولى واما في غير الميعين لا بحيث بدخل دار لبا بينهما فكله لك بعد القسمة رجل قال ان لم اسافر

سفر الطرقات لثلاثة طاقن ذن نوى كنه الهم او كثر فهو على ما نوى وان لم يوشح شيئا قال محمد بن عبد الله بن علي بن محمد بن  
زبيل قال والله لا اكون في منزل طلاق قد اذنوا على من الله ورواه قال والله لا ابيت في منزل طلاق قد اذنوا على من الله ورواه قال  
لا ابيت نوى لليلة الجارية وكذا الروايات في ما مضى اكثر قيل لا ابيت الا في نزهة الدار فهو باطل بنجل خربت في سفره  
آخر وهو يريد مرضعا له سماه فقلت ان لا يصحب به ابي غيري الا سفره على ما مضى الطريق براد فادوا الى مكان اخر سري  
السفر لذي اراده قال ابو يوسف ربح في بيته لانه على السفر الاول رجل حلت ان لا يمشي اليوم الا سدا فخرج من منزله  
ومشى ميلا ثم انصرف الى منزله قال محمد بن حنبل في بيته لانه مشى ميلا من رجل قال والله لا اصاب فلانا فان كان  
الخاص يسير قطاروا فحلت عليه في قطار آخر قال محمد بن حنبل لا يكون صاحبا او مكان في قطار واحد فهو صاحب  
او المكان اصابه ثمانى او له ولا اخره فذكره اذا كان في سفينة في ابي باب ربه في باب رجل واحد بها طعام على عدة  
لان زعموا لهم اخر وجهها والله لا ارفق فلانا قال ابو يوسف ربح المكان طعامها واحد الى مكان درهم  
يسير من في جماعة كانت مرافقة وان كان في سفينة وطعامها ليس بجمع لا يكملان على حوان واحد لم تكن مرافقة وقال  
رح اذا حلت ان لا يفارقه فخرجنا في سفر فان كان في محل او كان كرهها واحد او قطارها واحد فهو رافق وان كان  
كرهها مختلفا لم يكن رافقا وان كان يسير بها واحد والله اعلم **فصل في الركوب** رجل حلت ان لا يركب رابه  
ولم يوشح شيئا فركب حملا او فرسا او برة او دابة او مولا كان حاشا فان ركب غيرا او نحو العير وغيره لم يثبت استحسانا الا  
ان يركب فان نوى التحيل وحده لا يمين في النضار او اذ كانت اليمين بطلاق او حاق وان حلف ان لا يركب ولم يحل له  
ونوى التحيل وحده لا يمين او حلف لا يركب برودنا لا يثبت وكذا لو حلف ان لا يركب برودنا فركب  
فثبت ان العرس اسم للرجل والبرودون للبعثي وبنها او اذ كانت اليمين بالعربية وان حلف بالعربية لم يثبت  
حلت على كل حال ولو حلف ان لا يركب رابه تحل على الدابة كرها لا يثبت في بيته ولو حلف لا يركب او لا يركب مولا  
فركب شيئا او حمله او دابة كان حاشا لان الركوب اسم لا يركب عادة ولا يفسد تركب عليها في الجوع عادة ولو تركب  
او دابة يميني من لا يكون حاشا لانه يركب عادة ولو حلف لا يركب فركبها استبرح زاد فيه او فقهه وركب حلت لانه  
عقد اليمين باليمين فلا يثبت اليمين قبل الفسخ وذكر في الفسخ اذا حلف ليركب ثم الدابة اليوم نادى في مجلس  
ولم يقد على ركوبها حتى مضى اليوم حلت قال اليمين به الكفر والله لا امكن فركب الدابة او الله اعلم بالصواب **فصل**



واحدة ولان بكلمة في الصلوات زهد كما لو قال انت على كثر اعمى في كل يوم لا يقر بها ليلادها حتى يفرودا انما  
بطل الظهار ولو قال انت على كثر اعمى في كل يوم كان لان يقر بها في الصلوات فيكون مشاهرا في كل قوم فظها صبر  
رجل خلف ان لا يكلم فلان لا يكلم المحاط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا فقال تدبكان كذا كذا فانه لا يحث والكان  
مقصد ه وسمع فلان كذا ذكره ان اطلق روح في الواقعات روح من عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اختلف ان لا يكلم  
ممنان رضي الله عنه كان يسئل كذا رجل خلف ان لا يكلم صديق فلان لا يزوج فلان و ابن فلان لا يخرجهم من بيئات  
لا يحكم الملك فترى فلان امرأته بعد اليقين اذ ولد له ولد بعد اليقين فالحال لا يحث وان كليم امرأته بانها بعد  
بينة او كليم رجلا ماواه فلان بعد بينة لا يحث الحالف في قول اخيخية رابى يوسف ربح والكان الحالف قال في بينة  
روضة فلان نه او صديق فلان نه كليم بعد زوال الزوجية والصداقة محث في قوم جميعا خلف ان لا يكلم صديق  
او لا يركب دراب فلان ولا يشق فلان فمر على النكسة لا ذكر في ظاهر الرواية اذ كليم ناش من صبيده لم يشتره فحش  
وذكر الدراب والياب وان كليم اثنين منهم لا يحث فلا بد من محث ولو خلف ان لا يكلم اخوة فلان او بنى فلان لا يحث  
فالم يكلم لكل ذكره ان بنى فلان خلف ان لا يكلم فلان فمقرع فلانا الباب فقال الحالف ان قال كيت ان او كيت ان  
قال بعضهم يحث في الوجه وكما قال بعضهم لا يحث فلان ان يقول كس قري من الخرافة غاطية فحلفت ما تقدم ولذا  
الحالف وهو قائم واقطعه وان لم يستقط به عاذا فيه روايتان ذكر خمس لائمة انفسه ربح انه لا يحث وقال غيره  
يحث وان لم يستقط وقيل نه اقول اخيخية مع لان صند ان اتم كالتب وكون الحالف على قوم فهم المحلوف عليه  
فلم الحالف عليهم حث وان لم يسع المحلوف عليه الا ان قصده سلام على غير المحلوف عليه وكون الحالف كذا على المحلوف  
عليه والمحلوف عليه كيت ان قصده الحالف انما المحلوف عليه فلو اوجبت عليه الحث ولو لم الحالف فلو انهم المحلوف عليه  
فلم في آخر الصلوة لا يحث لا بالنسبة الاولى ولا بالثانية زهد الخرافة لان نه الاية كلاما في العزف نه اذ كان الحالف  
فان كان منوما قال لا يحث في قول اخيخية رابى يوسف مع لان صند هاسلام الامام لا يخرج المؤمن عن الصلوة  
ولو كان المحلوف عليه اما والحالف مقصد ما يفتح على الامام لا يحث في بينة ولو قلنا القرآن في غير الصلوة حث  
عزهم ولو شتم المحلوف عليه ما نارا او الحالف ان يثمة فلما قال الحالف كيت نه كريمة منك لا يحث الحالف  
لان نه الاية غير مفهومة فلا يكون كلاما وانهما سخلف الصلوات او قال ذلك في صلوة شتم المحلوف عليه الحالف

ابا الخضر قال لما كنت حشاً رجلاً قال لامرأته ان تكوت مني الى ابيك فانك طالق فبها واخرها وعنه  
 جسي لا يعلق ففان امرأته يا صبي ان زوجي فعل كذا حتى سمع اخوها الا نفلان لانها خالطت البصبي دون الفرج ونهت ورسبت  
 الحائط سوارا وكر قال ان تكوت بين يدي ابيك ولست ابيها فاما انما است من الاول لم يسي اخا فعليه  
 والظاهر انه لا يحنث لان المراد من الشكاية بين يدي في العرف الشكاية اليه رجلاً قال لامرأته وقد حكمت في راسك  
 ان اعدت ذكر فلان فانك طالق ففان لا اعيد عليك ذكر فلان وكر قال لا تنهيني عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لا نفلان  
 لان نه القدر مستثنى عن العبد وكر قال لم تنهيني عن ذكر فلان فطلقت لانها منوعة عن نه القدر عادة رجل حلف  
 ان يكذب فساد رجل عن شئ فخره رأسه بالكذب لا يحنث فالحكم به وقد ذكرنا قبل نه ان جواب السائل قد يكون  
 بتحريك الراء والاشارة ودوبه الفرق بين نه وبين ما تقدم من نه فانه قد مضى المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال  
 عن المسئلة طلب العلم والامام كما يكون بالاشارة والاشارة رة لا تكون كلاما رجلاً حلف ان لا يحكم فلانا فاداه  
 من مكان يبيد ان كان يحنث لو حلف اليه اذ نه لا يحنث النكاح يحنث لو حلف اليه اذ نه يسع الا انه لم يسع لانه كان  
 اصم او كان مستغنياً عن حش وان كتب اليه وارسل اليه رسولاً لا يحنث ولو قال لا اقول فلان كذا وكذا فكتب اليه  
 وارسل اليه رسولاً لا يحنث ولو قال لا اكلم فلانا نه لا يحنث بالكفاية وارسل اليه رجل قال لا اكلم فلانا  
 فربما اوسر ديا او ما ينفذ لك على اقل من شهر في قول الخليفة روح ولو قال لا اكلمه الى ابي نه فهو على شهر في قول  
 الخليفة روح ولو قال لا اكلمه ليا او طولا ان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على شهر ويوم ولو حلف  
 ان لا اكلم فلانا ايامه نه قال ابو يوسف روح هو على ثلثة ايام ولو قال لا اكلمه ايامه فهو على العمر ولو قال لا اكلمه الا ايام  
 فهو على عشرة ايام في قول الخليفة روح وقال صاحباه روح هو على سبعة ايام ولو قال اياماً فهو على ثلثة ايام عنه الكل في ظاهر  
 الرواية ولا قال لا اكلمك يوم ايام عن محمد روح ان كلمته في سبعة ايام لا يحنث وبعد سبعة يحنث ولو قال  
 شهر ابيد شهر فهو على شهر ولو قال شهر بعد شهر فهو على شهر قال محمد روح ان كلمته في نه الشهر والبعين على الشهر  
 الذي يكون بعد نه الشهر ولو قال لا اكلمه حبة ولا نية فهو على ايام الحبة ولو قال بعين فهو على ايام بعين وان قال  
 ثلثة حبة فليد ان يستكمل احد عشر يوم من يوم حلفه ان نوى في حبة خاصة لا يدرك في العشاء ولو حلف لا اكلمه بضع عشرة  
 يوماً فهو على ثلثة عشر الى تسعة عشر وكر حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوى شيئاً من الاوقات من الواحد الى العشرة

[illegible]

ان لا يكلم فلانا عامنا فاما يعين من حين حلفت الى اخره محرم لا على سنة كالمدة من حين حلفت رجل حلفت ان يكلم  
 ضهرته فدخل على امراته وشاور معها فقالت له الصهرة مالك كذا فقال له الزوج خرجت من ادم وادرس  
 مني ارم ثم قال لم ادر ببر جواب الصهرة وانما عبت امراتي قالوا لم يصدق لانه ليس في كلامه ما يجعله جوابا قالوا  
 يرتفعني ان لا يصدق تضاد لان هذا الكلام يذكر على وجه الجواب عرفا حلفت ان لا يكلم امرأته فدخل مد وليس فيها  
 غيرا فقال من وضع هذا تحت لان بيني وبينهم وليس معها غيرا فذكرها ولو كان معها غيرا لا تحت ولو قال  
 ليت شري من وضع هذا لا تحت لانه استقيم ففسد جافه كان في ثوب في مجلس فقال رجل منهم من يكلم بعد هذا  
 فامرأته طالق ثم تكلم بالحالف طالقت امرأته لان كلمة من التميم والحالف لم يخرج نفسه عن المدين فحلفت كما لو قال  
 ان دخل به الدار احد فامرأته طالق ثم دخل الحالف حنت لان احد المكرة والحالف لم يصبر مكره فبقى داخل فيها  
 فحلفت بالوفا ان دخل احدى احد فامرأته طالق فدخل الحالف لا تحت لانه صار مكره باضافة الدار الى نفسه  
 فلما دخل تحت المكرة رجل حلفت ان لا يكلم فلانا فترقيم ضمير المحلوت عليه فقال السلام عليكم الا واحد وقال غيت  
 به المحلوت عليه دين في القضا رجل قال في بعض شهر واحد لا اكلم فلانا شهر فترقيم ضمير المحلوت عليه فقال السلام عليكم الا واحد وقال غيت  
 الساعة التي حلفت فيها فدخل فيه الليل والنهار ذكره الوفا في بعض النهار لا يكلم فلان يومه وان كانت المدين في  
 الليل ترك كلامه من تلك الساعة الى ان تفرق الشمس من يوم الاثنين ولو قال في بعض النهار لا يكلم فلانا فانه ترك  
 الكلام الى مثل تلك الساعة التي حلفت فيها من الله وكذا اذا حلفت في خلال الليل لا يكلم فلانا فانه ترك الكلام في بعض  
 واحد لا اكلم اليوم فهو على ما بقي من اليوم ولو حلفت ليلان لا يكلم في هذا اليوم فانه تحت بالكلام في تلك الليلة الى ان  
 تغيب الشمس من الله ومن محرم من اشد باطل رجل قال لا اكلمك شهر الا بواحد شهر غير يوم ولا نية  
 في اليوم فله ان يتخير اي يوم شاء من شهر ولو قال لا اكلمك الا بواحد شهر فهو على سنة وشهرين يوما وهو مخالف  
 الاول رجل قال لرجل واحد لا يكلمك شيئا او قال لا اذكرك شيئا فكتب ابرحت ولو قال لا اذكرك شيئا قال محمد  
 عني على الواجبة رجل حلفت ان لا يكلم فلانا الى المرسوم قال محمد من يكلم اذا اصبح يوم اخره قال ابو يوسف ربح  
 يكلمه اذا زلت الشمس من يوم عرفة واما علم بالصواب مسائل في القعدة والصلوة  
 رجل حلفت ان لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلوة او في غير اخذت ذكره الوفا ان لا يركع الا لا يسجد ففعل



فصل في الصلوة ان في نسبة ما جئت به من مخالفة بسبب انه من الرقيم ان نوى ما في سورة  
النمل حيث وان لم ينو في سورة النمل او نوى غير النمل لا يثبت لان الناس يقولون بسبب انه من الرقيم  
للبكر لا لقراءة وقراءتها لا على وجه قراءة العنوان جائزة ذكركم قراءة النسخة على وجه الشاؤ والاعاد  
وستانع عراق بن اصحابنا من اعتادوا في صلوة الجنازة قراءة النسخة بعد البكرة الاولى على وجه الشاؤ والاعاد  
وقرأوا هذا المخالف ان يصلي يصلي خليف الامام جماعة حتى لا يثبت وان سبقت بركعة نقصا حيث وان اراد  
الوتر في غير رمضان ينبغي ان يقصد بين بركتيه لا يثبت ولو كلف ان يقرأ سورة من القرآن فنظر في المصحف حتى  
اذا في آية لا يثبت في تركهم ولو كلف ان لا يقرأ الكتاب فلا ينظر في كتابه تركهم ما فيه حيث في قول محمد بن  
الحسين مقصود من القراءة وهو العلم بما في الكتاب ولا يثبت في قول أبي يوسف تركه عدم القراءة عليه عليه السلام  
ولو كلف ان لا يقرأ الكتاب فلا ينظر في كتابه فلا يثبت لو رخصت السطر لا يثبت لان ما هو المقصود ولا يحصل  
بقراءة نصف السطر ولو قال ان قرأت كل سورة من القرآن فلي ان يقصد تركهم قال محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الله  
وامداهم فصل في مسائل الصلوة رجل قال لعبد الله ان جعلت ركعة فانت حر فصل في ركعة  
ثم تجلج لا يعين ولو صلى ركعتين ثم تجلج من الاول رجل قال لامرأته ان لم تقصلي ساعة ركعتين فانت طالق ففعلت  
وشرعت في الصلوة ثم حاضت حيث في بيته ذكركم قال لها ان لم تقصدي غدا فانت طالق شرعت في الصوم  
غدا وحاضت حيث لوجدها شرع الحث وهو عدم الصوم والصلوة وهذا كاللوات قد علم ان الصوم غدا وغدا يوم  
صبح نذر بالوات قد علم ان الصوم يوم حثي لا يصح رجل حكى ان لا يؤم غدا بشريعة في الصلوة ونوى ان يؤم  
احدا فجاء يوم واقبة واربعة ففعل لانه ابهم وقصده ان لا يؤم احدا اخر حثه من امره ان لا يؤم احدا ففعل  
لا يثبت ديانته وان شهد المخالف قبل الشروع في الصلوة لم يصلي صلوة نفسه ولا يؤم احدا لا يثبت قضاء روزه  
وذكر الرمي في هذا المخالف بان سبب المحبة ونوى ان لا يؤم احدا فاقصد به ان سبب جازت المحبة استحسانا  
ولا يثبت ديانته ولو اثم الناس في صلوة الجنازة او في سجدة التلاوة لا يثبت لان بيته شرعت الى الصلوة بالمخافة  
وهي الكثرة او التلاوة وصلوة الجنازة ليست بصلوة مطلقة وذكر ان طه في راسه اخطى ان لا يؤم احدا فصلي  
ونوى ان لا يؤم احدا فصلي خلفه رجلان جازت صلواتهما ولا يثبت لان بشرط لا يثبت ان يقصد الامامة ولم يوجبه

ولم يوجد ولو حلفت ان لا يؤم فلان الرجل يفتلي نوى ان يؤم من فعله ذلك الرجل مع اناس غلظت الحيات  
 وان علم بالنية كما في النعم انما حلفت رجل قال لا يصلي فلان في صلاة يومه في حش وان كان في حش حلفه حقيقة  
 لا يحث في القضاء ورجل قال في حش وانما لا يصلي معك فصليا حلفت امام حش الحماة والحان نية ان يصلي  
 معه ليس معها غيرهما لا يحث في يمينه رجل حلفت ان لا يصلي الظهر مع فلان او قال حلفت فلان فليكرمه ثم احدث  
 فذهب وقضاه ثم عاد بعد فراغ الامام من الصلوة قائم صلواته لا يحث ولو حلفت ان لا يصلي الظهر مع فلان او  
 قال حلفت فلان فليكرمه فلان ونام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام من تلك الركعة ثم اقبلت وصلى تمام صلواته  
 من حش ولو حلفت ان لا يصلي الجمعة مع فلان ثم احدث الامام فقدم الحالف فصلي بهم الجمعة لا يحث ولو حلفت ان لا  
 الظهر بصلوة فلان فدخل منه في الظهر فحدث الامام في الاول الصلوة او بعد اصلي ثلث ركعات فقدم الحالف  
 باقعي فسلم فقد صلى الظهر بصلوة فلان وهو حاش وكذا لو ادرك معه منها ركعة وصلى ما بقى فقد صلى بصلوة فيكون  
 حاشا رجل حلفت ان لا يصلي صلوة فصلي ركعة ثم قطعها لا يحث ولو حلفت ان لا يصلي فصلي ركعة ثم قطع حش رجل حش  
 ان لا يصلي الجمعة مع الامام فسبق بركعة فصلي الركعة الثانية مع الامام ثم قام بعد فراغ الامام وصلى ما سبق بها  
 لا يحث وان ادرك الركعة الاولى حش وكذا لو استجيب الجمعة مع الامام ثم قام او احدث فذهب وقضاه ثم  
 عاد بعد فراغ الامام قائم صلواته حش ولو قال عبده حر ان ادرك الظهر مع الامام فادرك الامام في التشهد  
 ودخل في صلواته حش رجل قال في حش ان لم يصل الظهر معك اليوم فامرأته طالق فسبق بركعة وصلى معه ثلث  
 ركعات حش ويلزم الطلاق ولو قال ان صليت الظهر اليوم الا معك واسئلك بجاهها لا يحث وانما يحث اذا  
 صلى الكل واحدة وانما اعلم **فصل في المعقرة والمرتبة** رجل حلفت ان لا يعرف هذا الرجل وهو  
 يعرف بوجهه دون اسمه لا يحث لان معرفة الرجل لا يكون بدون معرفة الاسم روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لرجل بل تعرف فلانا قال نعم فقال بل تعرفي اسمي قال لا قال فابك لا تعرف فان نوى معرفة الوجه فهو  
 على ما نوى وان لم يكن فلان اسما بان ذلك لا يراه الجار ولو لم يقل ان يسمي حلفت الجار انه لا يعرف ولو لم يهرج  
 لا يعرف بوجهه دون معرفته ليس له اسم فلا يشترط معرفة الاسم حلفت ان لا يغير وجه فلانة فمطر اليها في انقاص  
 او رآى غيرها من الغياب قال محمد ربح لا يحث مالم يكن الاكثر من الوجه مكشورا حلفت ان لا تظهر الى فلان فراه

[illegible]

وبعين امراته بسبب اخيه فقال لها ان سبب اخي بين يدي فانت طالق فدخل الزوج عليها فوجد امراته تشار  
 مع اخيه وتبها ففسخ الزوج انهما سببت اخيه والمرأة ترى زوجها طلق لانها سببت اخيه بين يديه رجل طلق ان لا  
 فدا قال فقال يا ابن الزانية حشنت في محبته هذا الخمار في الفتوى لان في زماننا ديارنا بعد هذا فقال ولوطي ان لا يقدر  
 اولادنا شتم احدنا شتم ميتا او قتل ميتا حشنت رجل قال لعبدته ان شتمك فانت حرم قال لعبدته لا بارك احد  
 فيك لا يفتن لان هذا امر عليه ليس شتم رجل قال للمرأة ان شتمتني فانت طالق وان لفتني فانت طالق فلفسته  
 بقميص واحد لان الزوج منير بين اللعن بين شتم كان احدنا غير الآخر في غيره ولو قال لامرأته ان شتمتني فانت طالق  
 فلفسته قالوا طلقت رجل قال لامرأته ان لم اصحك عند اخيك فدا بكل قبيح في الدنيا فانت كذا قالوا اذا ذكر  
 ثمة من نزع القبيح والقوا شتم عند انهما بر لانه لا يراد بهما جميع الافعال القبيحة لان ذلك لا يتصور وانما يقع على كل  
 اجمع وذلك ثمة فان ذكر ثمة منها بر وكان عليه التوبة والاستغفار فالحق كاذبا فيما قال وان لم يذكر ثمة شتمت رجل  
 مع اخيه واخيه فقال لها بالفارسية اگر من شمارا يكون خزانة كنتم تكلموا فيه وكرهوا فيه راد بهما القهر والقبلة فلا يحث  
 حتى يموت او يموت الحالف وقد مره في الطلاق والعدم **فصل في الضرب والقتل ونحو ذلك** رجل  
 حلف ان لا يضرب عبده فامر غيره فضر به الامر وحشنت وكذا الرجل يضرب عبده فامر غيره فضره الامر وبه الحالف  
 فان نوى الحالف ان لا يجل ذلك فغيره وين في القضاء ولا يحث وان حلف على رجل لا يضربه فامر غيره فضر به الامر لا يحث  
 الا ان يكون الحالف قاضيا او سلطانا لان القاضي يملك ضرب الآخر ارحا او قهرا فصيح امره وصاح فجل الامر كقوله  
 والاب في حق الولد ينبغي ان يكون بمنزلة القاضي لانه يملك ضرب الولد تايد بارجل حلف ان لا يضرب امرأته فضرها  
 او عضها او شتمها او دمر شعرها حشنت في محبته فالزوجة ان لم يكن في الملاعبة فان كان الملاعبة لا يحث وهو الصحيح وكذا  
 لو اصاب راسه راسها في الملاعبة فادام لا يحث قبل تدها اذا كانت اليدين بالعرضية فالحالت بالفارسية لا يحث  
 في جميع ذلك والصحيح انه يكون حاشا اذا كان على وجه الغضب فان شتمت فخرها تكلموا فيه وهو الصحيح انه يكون حاشا  
 اذا كان في الغضب وان قهر غيرهما فاصابها لا يحث وكذا لو فعض الثوب فاصاب وجهها فارجعها لا يحث وان  
 رماها بحجر او شاة او نحوها ذكر في النواذر انه لا يحث لان ذلك رمي وليس بضربه وان رمى بها ولم يوجعها لا يحث  
 رجل قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاجته ولا مية قال ابو يوسف مع هذا اذا كان يضربها ضربا مبرحا شديدا

فإذا نزل ذلك برني مينة رجل علف يضرب عبده بالسيف حتى يموت أو حتى يقتله فهو على المباحة في الغرب  
ولو قال حتى يبول أو ينشئ عليه أو حتى يكل أو حتى يستقيت فهو على الأبرين ولو قال إن لم يضربك بالسيف حتى تموت  
فهو على أن يضربه بالسيف ويموت ولو علف يضرب فلان بالسيف ولم يوشه أن يضربه بغيره برني مينة وإن  
قوى الضرب بجد ولا يبرأ لم يضرب بجد وإن لم يكن ذنبة فضر به السيف في عمده لا يبرأ ولو علف يضرب فلان بالسيف  
علف السوط في قرب وضربه فانه لا يكون ضربا بالسوط ولو علف يضرب فلان بالسيف فضر به بالسيف في عمده فقطع  
السيف عمده وخرج عمده وجرع المضروب برني مينة ولو قال إن ضربت فلانا فاعيدني عزضه بغيره بعد الموت لا يحث  
رجل قال عبده إن لم اضربك ثمة سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب مات خرا رجل ضرب رجلا بمقبض ناس على  
رأسه ثم علف أنه لم يضربه بالثاس لا يحث ولو علف أن لا يضرب فلانا فقتل به السهم أو السكين أو برص  
ثم أخرج نزع ذلك الفصل وبطل غيره وضربه لا يحث رجل قال لامرأته إن لم اضرب ولك اليوم على الأرض  
حتى تمشي بنصفين فانت طالق فضر به على الأرض ولم تمشي فمضى اليوم طالق امرأة وجعل به الضربة ولو قال إن  
لم اضرب حتى تبول فانه يكون على الأبرين رجل قال فغيره أنت فلم اضربك فكل ملكك في حرقات ولم يضربه لم يقتوا  
ولو قال إن اضربك ثمة قبل الضرب حنت الحالف في آخر حر من آخره أو حواءه ولو قال عبده إن اضربك حتى يموت  
أو يبايعني ثمة لموت فانت حر فلم يضربه حتى مات لا يفتق العبد رجل أراد أن يضرب ولده فعلق أن لا يمسه أحد فمضى به  
فمنعه أن يعبه ما ضرب خشيته أو خشيته فهو بريء أن يضربه أكثر من ذلك فلو حث في مينة لأن المرأة أن لا يعبه  
أحد حتى يضربه إلى أن يطلب قلبه فاذن عن ذلك حنت في مينة رجل قال لامرأته إن رضعتي يدي على جارية حتى  
تنبى حره فضر بها قبل الكناث اليمن لا قبل غير المرأة لا يحث لأن المرأة من صنع العبد على الجارية في هذه الحالة فضر  
العبد على وجهه فضر به المرأة فضر بها حتى لا تضرب يضرب الجارية رجل قال فغيره أن ضربتني ولم اضربك فهدأ  
أن يضرب الحالف قبل الحلف عليه فان قوى عبده فهو على الفور رجل قال لامرأته أنت طالق ثمة أو دأدأ فضر  
به الجاد في اليوم فضر به الخادم في اليوم برني مينة وبطل الطلاق رجل قال إن كنت ضربت فلانا فدين السوطين  
الآن في دار فلان فعبدي فضر به أحد السوطين في دار فلان والآخرة في غير دار فلان لا يحث ولو قال إن لم يكن ضربته  
فدين السوطين في دار فلان فمبدي حره أو مسكه بجاهها حنت رجل علف يضرب امرأة حتى يقتلها أو حتى تموت

متلف ميتة فهو على اشد الضرب رجل حلف ليفسرن غلامه في كل حق وباطل ولم ينوشه فهو على ان يضرب به  
 كل شئ حتى او باطل ولا يكون بمنزلة على نوز الشكاية الممنوعة ذلك رجل حلف ليفسرن غلاما الف مرة فهو على ان  
 يضرب به مرارا كثيرة ولو حلف ليقتل فلانا الف مرة فهو اشد القتل رجل قال لامرأته ان لم تضربك اليوم فانت  
 طالق واراد ان يضربها فانك المراه ان مس عضوك عضوي فبدي حر قال الحيلة في ذلك ان تبني المرأة عبدا  
 مسن ثوب ثم يضربها الزرع ضربا خفيفا في اليوم فبر الزرع ويحل بين المرأة الى اجزاء ثم يشترى عبدا فلا يفتق  
 ولو ضربها الزرع تحت ثوب من غير ان يضع يده عليها ولم تبني المرأة العبد فلا يفتق العبد لانه لم يمس عضوه  
 عضوا وانما تحت المراه الى هذه الحيلة اذا فالت المرأة ان ضربتني فبدي حر رجل قال لامرأته كلما ضربتك  
 فانت طالق يضربها كجبة فوكت الاصابع متفرقة طلقت واحدة <sup>لا يضرب</sup> بالكتف فلم يكر الضرب وان ضربها بيد  
 جسيما طلقت متين <sup>لا يضرب</sup> او دمرت اسنك في كتاب الطلاق رجل حلف باسدر ان يضرب بيته عشرين سوطلا ليس له ان يضرب  
 بيته ولا يضرب الا ان يخرج عن الضرب بموته او بمرتها وكذا يضربها بشراخ وان حلف ان لا يضرب عبده عددان  
 سبطا يضرب بسوطا شبعان جازا واوقت متفرقة وان كان ثوب الثياب اذا اذ لم رجل حلف ليفسرن غلاما  
 اليوم فلان ميت ان علم بموته لا يحث وان لم يعلم كذلك ولو كان جاذت الحلف ثم مات لا يحث في قول الجنيته  
 ومحمد بن يحيى في قول ابي يوسف رجل حلف ان لا يقتل فلانا بالكونه يضرب بالسراد مات بالكونه حث  
 ويضرب في مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح وزمانه رجل ضرب ابنه فاضربا جميعا فقال المضرب اكر من سبعة  
 اكر من سبعة فاما ان لم يرضى فان لم يجازاه فالوجه الما يقع على المجازات اشترعية من القصاص والعرض او  
 التزير او نحوه وانما يقع على الاساة باي وجه يكون فان نوى القود فهو على القود وان لم يزدك يكون مطلقا  
 رجل اساء اليه رجل فقال اكر من سبعة فاما ان لم يرضى فان لم يجازاه فالوجه الما يقع على المجازات اشترعية من القصاص والعرض او  
 التزير او نحوه وانما يقع على الاساة باي وجه يكون فان نوى القود فهو على القود وان لم يزدك يكون مطلقا  
 رجل حلف ان لا يذب فلانا فخطب لا يحث الا ان يزدى ذلك ولو قال لم اعلم فلانا جاذا فاما ان لم يرضى فان لم يجازاه فالوجه الما يقع على المجازات اشترعية من القصاص والعرض او  
 التزير او نحوه وانما يقع على الاساة باي وجه يكون فان نوى القود فهو على القود وان لم يزدك يكون مطلقا  
 رجل حلف ان لا يذب فلانا فخطب لا يحث الا ان يزدى ذلك ولو قال لم اعلم فلانا جاذا فاما ان لم يرضى فان لم يجازاه فالوجه الما يقع على المجازات اشترعية من القصاص والعرض او  
 التزير او نحوه وانما يقع على الاساة باي وجه يكون فان نوى القود فهو على القود وان لم يزدك يكون مطلقا

الفقرة ان ركبت وايك فلم الصلح وايك فبدي جردى اين ساعد ركب انسان ركب وابتدئ يمشي ان يمشي رايه فستر  
 ما عتد والامتنع منه وان حرف القاء السعيق بلا فصل وانما فيه رجل قال لامته اذ اوسى ان ركبك فتم فتم  
 فانه اني فخالق ردي شام من اني يرفعت روح لان الاستيابة تكون بالاولاد فتم اليقين في النفس الى الموت فلا يكون  
 على الفور قال رضي الله عنه انما ذكرنا به النجاسة بعين الجواب من جنس هذه المسائل وان لم يكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم  
 وما بعد اعلم بالصواب **كتاب السجود** السجود اربع انواع سجدة البدين وهو اسلم والا يستقبل في سجدة  
 البدين بوجه المستقب بوجه الشرف واليمين وهو الصلح **باب اسلم** هذا الباب يستعمل على الصلح انما في بيان  
 ما يقيد به اسلم به بعض شرائط اسلم وانما في ما يجوز فيه اسلم وما لا يجوز اذ الاول اسلم فبقيد لفظ اسلم  
 واشرافه استجماع شرائط اسلم وهذه الاربعة عند تجزئ برصوف في الذمة الى اقل جائز ويكون ذلك بما  
 في حق البدين حتى لا يشترط قبضته في المجلس فكلما مال الى اسلم الله رايهم في قرب فانه يشترط قبض الذراع من يمينه  
 المجلس انما يظهر الحكم اسلم في التوب حتى يشترط فيه الاجل ولا يجوز فيه التوب قبل قبضه والا جليل يشترط في اجاز  
 اسلم منه ما اذا وانه يشرع في التوب ولا يشرط الاجل بمرتبة اسلم وبطلان بمرتبة اسلم اليه حتى يوحده اسلم من  
 من تركه حالاً ومن شرائط اسلم ان يكون موجوداً من وقت القعدة الى وقت محل الاجل بلا انقطاع في البدين في  
 الاقطار ان لا يرجع في السوق الذي يباع فيه في ذلك الموضع ولا في غير الموضع في البيوت ولا في بعضه فيما فيه قال  
 كالحنف وخرج ضرب لذلك اجلا يصير ما في قول اخيه روي حتى يشترط فيه شرائط اسلم من بيان مكانه الا انما  
 ونحوه وان يستقنع فيما لا تعاقب فيه كالثياب وضرب لذلك اجلا قال بعضهم هو على النجاسة والاضا وما لم ينضم اليه  
 سدا جائزاً عند الحل اذا استجرح شرائط اسلم ونحوه اذ يل على انعقاد اسلم لا يختص بلفظ اسلم وان اسلم في غير  
 المقطع ثم انقطع بعد طيل الاجل بخير بلسان ان تبارك اسلم وانما راس المال وان تبارك اسلم حتى يجرى قوله  
 وان اسلم في حفظه وقال في بيان وضعها بالانسانية كمن نكح او قال كمن نكح او قال كمن نكح او قال كمن نكح او قال كمن نكح  
 لان هذه الاقطار تتركب بعضها من بعض منسوبة الى كل واحد فمما يجوز فيه اسلم وما لا يجوز  
 يجوز به اسلم في المكليات والموزونات والهدايا للمقارن ولا يجوز فيما لا مثل له كالخيرات والهدايا  
 المتقارنات الا الثياب خاصة والمكليات ما يدخل تحت المكليات وانما نصف صلح والصلح اربعة اقسام حتى لو كان

الرباع خمسة من الحنطة بخمسين منها جازع واحد والرباع عشرة امداء من الحنطة عشرة امداء منها البجور وكذا  
 الرباع الوزني بخمسة كماله لا يجوز في رواية شاذة عن أبي يوسف مع الرباع الحنطة بالدرهم موزنة وكذا  
 الرباع من الحنطة بدين منها لا يجوز وجود الخمس والقدر في احد العوضين ولو اسلم في الحنطة ذرا روى الحسن  
 عن ابي حنيفة مع انه لا يجوز وروى الطحاوي عن اصحابنا مع انه يجوز وعليه القنوي للعامل الناس ذكر الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل مع انه اسلم في الحنطة وقال في الفتحة كذا ان لا يجوز ولو قال كذا انما من الحنطة جاز ولو اسلم  
 في القمح سنعد جاز في ظاهر الرواية ويجوز اسلم في الخبز نأهوا بالخيار ولا يجوز اسلم الحنطة في الخبز و  
 والريصق في قول ابي حنيفة مع ويجوز اسلم في الكافه عدد واحد كذا في لانه عددي متقارب ويجوز اسلم في الالة  
 واسم هذا الكل ولو اسلم بطنها روي في ثوب بروي جاز في الثوب لا يبيح السلقن ولو اسلم بطنها في مسج  
 من شعر الختان المسح تحت لقص لا يبرء شعر جاز وانما لا يجوز لا يجوز ولو اسلم فله ساق صفر او سيفا في صيد  
 او قصا في بوارى لا يجوز بجلات القطن مع الثوب ويجوز اسلم في الباء بخان عد ولانه عدوي متقارب و  
 كذا الكسرى والشمس ذكره الزند وروى في ويجوز في البيض وفي الجوز عدد او كيلا ربيع درهم الى جاز  
 لما خذنه الخبز في ان يقول كذا اخذ الخبز ثابا على ما ظنك عليه ولو وقع الدرهم الى جاز وقال اشترته بدين  
 الدرهم ما نه من الخبز رجل ياخذ منه كل يوم خمسة امداء ليس فاسد ما اكل فهو كذا لانه اكل بقية فاسد وكذا اعطاء  
 وراهم رجل ياخذ منه كل يوم خمسة امداء بدينهم ولم يزل في الالة دارا شترت ملك جاز وهو حلال وان كانت  
 فيه وقت البيع اشترى لان يجوز الية لا يبعد البيع وانما يبعد عند الاخذ وعند الاخذ ليس معلوم ومثله معلوم  
 واذا اسلم في المازنا ودين المشايخ جاز واذا جاز في المازنا في الجدة ايضا ويجوز اسلم في اللبن والاذخر و  
 ذكره داسلو ما دينا مسكونا وكذا اسلم في القباب بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كراسا او خريرا  
 ولا يشترط ذكر الوزن في الكرباس واختلفوا في الحرير والصحيح انه يشترط ولو اسلم في ثوب الخنزير من الطول  
 والعرض والرقعة لم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى انه اذا بين  
 الطول والعرض والرقعة لم يذكر الوزن لا يجوز ايضا لانه بين ذرا ولو باع ثوب خبز ثوب خبز امد لا يجوز لانه  
 الرباع الاوزنا واذا اسلم في اللبن كيلا او ذرا جاز لانه ليس بملك ولا موزون نصا بخبر كذا ما كان اذا اسلم



المعروف حتى حمله والده راهم لم يكن منه قد دخل فيه واخرج الدرهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل  
السلم والا فلا لان المقصد انقضاء قبل القبض والاقتران بما يقع لولا توارى كل واحد منهما عن عين صاحبه لم يقدرا ان  
يقع السلم والمقصد ان كان ذاك سار مبداء او اكثر قبل القبض جازا لم يقترنا لولا ان ذاك واحد منهما انما جالس لم يكن  
ذلك فزعه لئلا اقترن عنه وان كان مضطجعين فهو فزعه رجل له على رجل عشرة وراهم فاسلم الى المديون الدرهم  
التي له عليه عشرة وذا في كونه قد سلم في كل منه الحقيقة مع وكذا الواسم عشرة التي على عشرة  
اخرى من غير جنبها ولو كانت من جنبها جاز في صحة العقد في توليهم رب السلم اذا لم يسلم فيه من السلم اليه كانت  
اقله سلم ولم يردوا بس المال وكذا الواسم اليه من نصف السلم بطل ان لم يكن له مال ابو نصر في السلم  
في النصف وبقى في النصف كما لو اشترى شيئا بثلثي نصف من بضاعه بكل القبض قبل ابلان كان ماله في النصف بطلت  
انتم رجل السلم في شئ قبض السلم فيه فوجد به ميا كان عند السلم اليه وحدث به عيب عند السلم فانه سار به  
او بغير اجبي قال ابو حنيفة مع خير السلم اليه ان يله ميعا بالجب الحادث ويورد السلم وان شاراه بغير ولا يشترط عليه  
لان ذاك المال والى من نقصان البس ويجوز السلم في الدين كذا ذكرنا وكذا كل فرض ذكره الشيخ الامام علي بن  
محمد الترمذي مع آيات الدين كذا ذكره في التمهيد او ان يخرجه اذا سار او قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
مع انما يجوز اذا كانا مكتوبين ويجوز اسلام الخمر في الخط والدين في توليهم واما اقراض الخمر فانه يجوز في قول ابو يوسف  
وعلى الفتوى ما اراض السلم من ابى يرضى ويحرم ويجوز السلم عند ما ومن حقيقة مع فيه روايات ذكر  
في المتفق انه يجوز فرض السلم ولم يذكر فيه خلافا واذا كانت لحم البان ضمن قيمته هو الصحيح واذا اشترى شيئا لم يملك في الدين  
ذكر في الاجازات انه اذا استاجر شيئا لم يملك في الدين جاز وما يصلح اجرة في الاجارات يصلح فنانا في البياعات وذكر  
السلم في الرؤس والاكارع كذا يجوز في اللحم وكذلك في الاواني المتحدة ومن الزجاج لانها مادية متعادلة ويجوز في  
الطافان اذا لم نواعمها وفي الاواني المتحدة من الخرف ان من فواعمها ماعدا النحاس يجوز ولا يجوز في السطح والبر  
والسفر جل لانه مادي متعادلة ولا يجوز في فلبس الحيوان ويجوز في السهم والبسط والاكسية والجلون والاقية  
وما كان حرم الشئ من يجوز في راهم والى ما يفسر ولا يجوز اسلام الخط في الدرهم للوجه عند ما اذا لم يصح سلا قال علي  
رحم بطل العقد اصلا وقال ابو بكر الاشعث بطل بها الخط بالدرهم المرحلة حتى لا يسترط قبض الخط في الجالس

[illegible]

في غرضي ففعلت ذلك وسلم غائب لا يصير قاصدا ولا استرعى طعنا ما جئته على انه كذا وفتح الغرض الى الجائز وقال  
كله يصير قاصدا ولو فتح السلم غائره الى السلم فيه وفيها طعنا وقال كل الى ملك في الغرض ففعل ذلك وسلم غائب  
اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يصير قاصدا ولا استرعى السلم المسلم الى الطعن في الخطه ففعل كان الذي سلم عليه ولا امر  
رب السلم غلام السلم الى اوديه ففعل السلم ففعل كان جائزا رجل استقرض من رجل كذا من غلام وقضه ثم ان الغرض  
من المستقرض باعده ومقرض قائم في يده جائز في ظاهر الرواية ومن ان يرفع روحه لا يجوز ولو كان المستقرض المالك  
المستقرض جائزا بالاجازة كان الغرض شيئا لا عين كانه راسخ والذات في الغرض من المستقرض باي وجه جائز  
ولا يستقرض من انسان كذا في قضاء الغرض كمن يبيع كل غرض من الغرض في بيع الكيل ولو استرعى كذا وقضه لا يجوز  
لان بيعت فيه حتى يملكه رجل يستقرض من رجل عدا او حرا او غيرهما في بيعه ففعل وقضه في بيعه كان عليه ثمنه لان الغرض  
المحجور فانفذ والغرض القاصد مضنون بالقيمة كما ليس شيئا فانه لا يجوز السلم في الطير ولا في غرضها ولا كان شيئا  
لا يتفاوت كما يصغر رجل السلم الى غلام قوته لغيرها او مصرعها كان فانه اذا كان السلم في طعام ولا يخرجه انسان  
واما دار النهر كان جائزا او لا سلم في شئ واحد بالسلم كفتلنا ثم صلح الكفيل رب السلم على راس المال يترقت  
ذلك على اجازة السلم اليه كانت الكفالة بامره او غير امره ان اجاز الصلح راس المال وان لم يجز بكل وسبق  
السلم على حاشا في قول اخيه في محرم ذلك الصلح اجبى ويرد رب السلم على ذلك عند اذا كان راس المال  
من الغرض فان كان مينا كما به والثوب ونحوه يترقت الصلح على اجازة السلم اليه في ثوبهم وان اقال الكفيل قبل بيع  
السلم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو الصلح سواء حال مضيه بوقت الصلح في ثوبهم رجلا ان سلمنا الى رجل في طعام  
فصالحه احد هما على راس المال اي على حصته من راس المال يترقت الصلح على اجازة استرعى في ثوب اخيه في ثوبه وان  
ان اجاز عليها او غير المقبوض من راس المال وما يقبض السلم بينهما وان ردوا شريك بطل الصلح ويحق السلم بكل  
وكل رجلا بان سلم عشرة ذراهم في كسطة فاسلم الكيل ومنه والذات في نفسه جائز ويرجع بالذاتهم على المالك كالا  
اذا قضى دين البيت من مال نفسه كان له ان يرجع في الشركة وهذا لا يملك ان يقبض السلم وانه يقبض كان له ان يرجع عن الامر  
حتى يستوفي الذراهم فان ملك المقبوض في يده لن ملك قبل ان يخسره المالك بملك ثمانية وان ملك بعد المجلس قال  
ابو يوسف يرد بملك المالك المدين وقال محمد بن سفيان الدين ملك قيمة المدين او كثر من كسبه المدين بملك المدين

قبل القبض وذكر المسمى الذي المشتري من ان تحول المبيع في حله وكل واحد كان يفتقر عشرة دراهم في كل  
حصة ففصل كان العقد للموكل دون المالك المسمى باسمه اذا قبض المسمى فيه اذ دون من المصلحة ولا يجوز ان يكون ضمانا للموكل  
مثل المصلحة ولا كما اذا باع المسمى في قول في حقه ومحمد بن وكذا المذهب الموكل من المسمى انما قبض قبل القبض او  
اقال المسمى اذ اصاب المسمى على رجل اذ اصاب المسمى اليه جاز ان يكون ضمانا للموكل مثل المسمى في قول في حقه ومحمد بن  
وقال ابو يوسف لا يصح له ان يترفع فاق من الموكل وعلى احوال الموكل بالبيع او انقل ذلك في الفرض والجمهور  
على ان يترفع المسمى اذا قبض المسمى او الموكل بالبيع او الموكل في الفرض المسمى اذا اشتريه من المسمى او اذا اشتريه من المسمى  
من المشتري واصل من المسمى على المشتري جاز ان يترفع على ان المسمى لو كان ضمانا للموكل الموكل من المشتري قبل القبض  
لا يصح منه وعلى ان المسمى لو كان ضمانا للموكل فله ان يترفع من المشتري لا يصح له ان يترفع من المسمى فله ان يترفع من المسمى  
او يترفع من المسمى لو كان المشتري في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن وكذا المذهب الموكل من المسمى  
ذلك وان كان من المشتري على الموكل في الموكل ضمانا للموكل في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن  
الموكل المسمى على رجل من المسمى جاز ان يترفع على الموكل ضمانا للموكل في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن  
ما واجبه المسمى يترفع ضمانا للموكل على الموكل وان لم يكن وانما يترفع ما لا يصح بالاجماع وكذا اذا ابتاع الموكل على المسمى  
دون الموكل في الملاءمة ان يترفع ضمانا للموكل على الموكل وان لم يكن وانما يترفع ما لا يصح بالاجماع وكذا اذا ابتاع الموكل على المسمى  
او قال يترفع لا يصح ان يترفع من الموكل على الموكل وان لم يكن وانما يترفع ما لا يصح بالاجماع وكذا اذا ابتاع الموكل على المسمى  
جميعا ثم يترك احداهما لا يجوز في قول في الفرض او اذا وكل الموكل في الموكل ضمانا للموكل في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن  
المسمى للموكل في قول في حقه ومحمد بن وكذا المذهب الموكل من المسمى انما قبض قبل القبض او  
ضمانا للموكل الموكل من المسمى انما قبض قبل القبض او  
او الموكل من المسمى انما قبض قبل القبض او  
رجل وكذا رجلان كل واحد منهما ان يترفع من الموكل في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن  
البرههم ثم المسمى كان المسمى لو كان ضمانا للموكل الموكل من المسمى انما قبض قبل القبض او  
الموكل ان يترفع من الموكل في قول في الفرض على الموكل ضمانا للموكل في قول في حقه ومحمد بن

[illegible]

ثم استتره لا يجوز ولو كان شبرا وعيد غير عينة فاشترى عيدا قد قطعت يده جاز على الأمر لان في الوجه الاول  
لا اشتراكي عليه وسلم فقيدت الركالة تصبغة بسلامة وفي الوجه ان في الركالة مطلقه بخلاف شراؤه على الامر  
اذ انشتره بمثل ثمنه رجل ببيع عبده ثم امرت ان يان يشترى له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد لا يجوز على الامر  
رجل امر غيره ببيع ارض فيها اشجارا وبناء قبل الماسود والارض بنائها واشجارها ثم اختلفا فنقل الوكيل كنت  
نهية عنه التوكيل عن بيع الاشجار والبناء والوكيل كان القول قوله لانه انكر التوكيل ببيع الاشجار وياخذ  
المشترى بالارض بحجتها من الثمن انشاء ولا فائدة ببيع ومبطل الركالة تاتي في كتابها ان شاء الله تعالى وسلم  
اليه اذ وجد راس المال ستوتة او ماصا ان كان ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانها جاز وان كان  
بعد الافتراق فسد السلم وان استحق راس المال فاجاز المستحق قبل الافتراق او بعده جاز وان لم يجز اخذ  
وراهم الخان قبل الافتراق واستبدل جاز وان كان بعد الافتراق لم يجز وان وجدها زيواد بخلافها جاز  
قبل الافتراق وبعده وان ردها واستبدل مكانها الخان قبل الافتراق جاز وان استبدل بعد الافتراق  
فذلك في قول أبي يوسف ومحمد في المردود واكثر وقال في مفرج ميطل السلم بقدر المردود وعلى اكثر وقال  
ابو حنيفة نزع الخان المردود قليلا لا يطل وابلغان كثيرا يطل بقدر المردود وما دون النصف قليل وما فوقه  
كثير وعنه في النصف رويان وان جاز السلم اليه يريون وانكر الرب السلم ان يكون الزبوت من دار فانه القول  
قول السلم اليه مع يمينه الا ان يكون قبض واقراية قبض راس المال واقراية قبض حقه او اقراية استوفى راس  
المال فحينئذ لا يقبل قول السلم اليه ولو اقر لقبض الدرهم ثم ادعى انه وجدها زيواد قبل قوله وان ادعى انها ستوتة  
لا يقبل وان قبض ولم تغير شيئا ثم ادعى انها ستوتة قبل قوله ولو وجد بعد القبض ستوتة فقال رب السلم  
هي دراهمي كلها هي ثلث راس المال ولي عليك ثلث السلم وقال السلم ليس هي نصف راس المال وعلى نصف  
السلم كان القول قول السلم اليه وان وجد بعض راس المال زيواد بعد الافتراق فزاد ثم اختلفا وقد المردود  
على هذا الوجه فان القول قول السلم كما لو اشترى خطه خطه بعينه يدراهم وقبضها ثم وجد بالخطه عبا وارا و  
استردوا الثمن واختلفا في قدر المردود كان القول قول بائع الخطه رجل السلم في حقه سجدة بخلاف السلم  
اليه بخطه وقال هي حبيدة وقال الرب السلم هي رديته فان القاضي يربها رجلين يعرفان ذلك فان قالوا هي حبيدة

يصل خبرها عند استيفاء سبيل الحق اليه رجل من المؤمنين واخر من كفارهم فادبوا خلقا ماله والهم ثم وجد منها وزنها  
والثقل كل واحد منهما من خبره ان قوله يكثر ان يكون الزايف ورسى في حال البرقية من القسم الذي لم يزل  
بينها انما الرجل غير مشرور وراهم فاذا فاه اني مشرور فلما قال البرقية والبرقية ان يكون الزايدة  
امانة عند القائل ان ملكك لا يحب علي شي وذا فيكون منها خمسة اربعة انما القائل انك فيها للدار  
ربك وسلم والاسلم اليه اذا اختلف في كذا راس المال او حصة او حصة في خمس السلم في قوله او حصة  
او در عان في ربك سلم فانها في الجاهل وان اختلف في مكان الايقاع قال البرقية من القول قول السلم اليه وانما الجاهل  
من قال صاياه من تخالف في قول الملكات على كس الاول اصح واختلف في اصل الاجل فادعي احد ما شرط الاجل  
والاخر في قول البرقية من ايها ادعي الاجل في القول قول البرقية من قال صاياه من ان كان السلم اليه  
يدعي الاجل في ربك سلم يكثر ان القول قول السلم والبقية فاصد وان اختلف على شرط الاجل واختلف في قوله كان  
القول قول السلم من منه والبقية في السلم اليه وان اختلف على قدر الاجل واختلف في بقية كان القول قول  
السلم اليه والبقية في السلم ايضا انما شرط الايقاع في السلم في مصر كذا جازو يكون السلم اليه ان ياتي في حلة شاة  
وان اختلفا فقال ربك سلم شرط عليك الايقاع في حلة كذا او قال السلم اليه في كذا او في ايك في حلة كذا  
يجوز السلم على القول قولك لو شرط الايقاع في منزل ربك سلم جازو السلم واذا سلم السلم اليه في حلة  
اخرى يجوز السلم ولو بشرط في قوله حطب كان على مسلم ان ياتي به اليه في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
الطريق في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
وقد حطب على ان ياتي في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
يحل البائع الى منزله المشتري في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
الاجل فان كان المشتري في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
يحل البائع الى منزله المشتري في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
من ان كان المشتري في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا  
يحل البائع الى منزله المشتري في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا او في حلة كذا

هذا الكلام في قول المشتري اشترت اوقيتك او قيمت او عجزت ولا ينعقد لمصلحة الامران قال المشتري مني  
الذهب كذا فيقول بعت او يقول البائع اشترى مني هذا العبد كذا فيقول اشترت وكما لا ينعقد لمصلحة الامر لا ينعقد  
لمصلحة الاستقبال نحو ان يقول البائع سبيك هذا العبد كذا فيقول المشتري اشترت وقد يكون البيع بالارضة  
والعطاء من غير لفظ البيع ويسمى هذا البيع بيع العاطي او صلت الشاخر فيه قال بعضهم هذا البيع يخص بالاشياء  
المختصة كاللؤلؤ والجم والبخور والخطب وقال بعضهم ينفذ في الكل وانه انما في الجواهر الصغيرة والوكالة  
وقال قاضي الامام ابو اسحق السعدي رحمه الله البيع لا يكون الا قبض البديلين جميعا وقال بعضهم قبض احداهما يكفي  
ويصدق البيع بالجهة بشرط العرض عند قبضها ولو لم ينفذ عليها احكام البيع من ثبوت حق الشفعة ونحوه ولو قال بعتك هذا  
العبد بالثمن درهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كان جايذا ولو قال بعت منك هذا العبد بالثمن درهم ثم قال بعت  
منك هذا العبد بانه دينار فقال المشتري قبلت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعت منك هذا العبد بالثمن درهم  
فقبض المشتري ثم قال بعت منك هذا العبد بانه دينار في ذلك المجلس او غيره وقال المشتري اشترت بشفقة البيع  
الثاني في شفعه البيع الاول ولو قال البائع بعت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال المشتري اشترته منك  
بالت درهم فقال المشتري اشترته منك بالثمن درهم وذكر في النوازل انه يصدق البيع بالثمن والالف الاخرى زيادته  
التمتع ان قلنا البائع صح وكذا لك لو ابتداء المشتري فقال اشترت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال البائع بعت  
بالت درهم كان ذلك حلالا لحد الفين ولو قال بعت منك هذا العبد بالثمن درهم فقال المشتري اشترته بغير شفعي  
لا يصح ولو بايادها ما يشيان قال بعضهم لا ينعقد البيع بغير المجلس بالخطبات بل القبول كالكفالات بعت فقام  
المشتري ثم قبل وقال بعضهم ينفذ اذا اجاب المحاطب موصولا بالخطاب فانه ذكر في الطلاق اذا قال لها اخصاري  
وبها ميثيان فقات اخصرت موصولا بالخطاب يفسخ الطلاق ولو قال ايتك هذا العبد بالثمن درهم فقال الاخر بعت  
اتخلفوا فيه وقال ابو بكر الاسكات يصدق البيع بينهما لمصلحة الاقامة وقال القعية ابو جعفر رحمه الله لا ينعقد فيه اخذ فدية ابوالثمن  
وهنا قول الجعفي رحمه الله فانه قال في البائعين اذا قلنا البيع بالثمن الثمن الاول او باقل او بخمس آخر في ظاهر الرواية عنه  
يكون ذلك صحيحا بالثمن الاول في بعضها وروى الحسن عن جعفر رحمه الله في اخذ فدية القرض فصح بطله وقال ابو يوسف رحمه الله لا  
يجب الا اذا اتهم به باميا بالثمن ليس بقولا ولا فعلا بل قبضه فنجعل فسخا وقال محمد رحمه الله ان قلنا لا بالكثر من الثمن



الاول ان يجلس فيكون جارا وقال له فليس في حقك ان تطلب بها المستقعة رجل قال لا اذهب بها  
وانظر اليها اليوم فان رصيتها فهي لك بالثمن درهم قدسب بها جازر كذا قال ان رصيتها اليوم فهي لك بالثمن درهم جازر  
وهو غزير فقرر بملك هذا العبد بالثمن درهم على انك بالخيار اليوم ولو كان عبيد قال بملك بدين العبيد بالثمن درهم  
فقبل المشتري اياهما وقال لرجلين بملك هذا العبد قبل اياهما لا يجوز الا ان يرضى به البائع في المجلس فجلسا فجلسا  
مسكورا فخرجوا فكون ذلك بعد اياهما في الباقي وكذا قال بملك بدين العبيد بدين اياهما فقبل المشتري اياهما في المجلس  
فذكر في بعض الموضع انه يجوز وذكر في النجاشي انه لا يجوز الا ان يقول بملك بدين العبيد بملك بدين اياهما  
فقبل المشتري في ايهما جازر اما اذا لم يرضى به وان سئل كل واحد منهما كانت الصفة واحدة فلا يصح قبول ايهما  
رجل قال ليس له ان يرضى به اياهما بالثمن درهم فقال له فخذ به بالثمن درهم وخشعة واني فخر جازر له الا ان قال له جازر  
قال ليس له ان يرضى به اياهما بالثمن درهم فقال الرجل هو خرم كمن ذلك جازر لا يكون خرا في قول محمد واهل البيت  
من عتقة قال جازر كان جازر من العبد ويصير قابضا للعبد وكذا قال له رجل عتقت بملك بدين اياهما بالثمن درهم فقال  
له بملك بالثمن درهم فقال المشتري هو خرم قال ابو حنيفة رضى في رواية جازر ويصير قابضا وقال محمد رضى لا يقين فله  
قابضا رجل عليه دين بالثمن درهم لرجل فقال المديون لصاحب الدين اعطك يدك فاني سادته بالثمن درهم ورجل  
ثم جازر بالثمن درهم فله الميرور الذي كان سادته عليه ثم غارت ولم يستأف بجا قال محمد رضى وهو جازر بالثمن درهم  
الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا سادته ولم يكن معه وعاد فاقبضه فغارت ثم جازر بالثمن درهم واعطاه بالثمن درهم قال محمد  
رجل سادته رجلا يشرب فقال البائع ابيع بحجبة عشرة وقال المشتري لا اخذه الا عشرة فباعهم قدسب به ولم يقل البائع شيئا  
فخرجت عشرة كان البيع في يد المشتري حين سادته وكان في يد البائع فاقبضه من المشتري ولم يبعه البائع فهو  
عشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا اخذه الا عشرة وقال البائع لا ابيع الا بحجبة عشرة فوجه على المشتري ثم  
ساده من يد البائع فذهب البائع اليه ولم يعط شيئا فذهب المشتري فهو عشرة وكذا اخذوا من رجل فقال البائع جازر  
صبيته رضى وقال المشتري لا ازيدك على عشرة فاقبضه وذهب به وصدق عنه قال ابو حنيفة جازر وهو مشربون ولو اخذوا  
على السادته فذهب البائع وهو سادته وذهب البائع فقبل هو عشرة فهو على الثمن الذي قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان  
ساده فقال المشتري حتى انظر اليه فذهب وصدق عنه فليس على المشتري شيء لانه انما اخذه للبطر وان اخذه على غير

غير النظر ثم قال حتى انظر اليه لا يجوز من العمان وهو على ما اخذه عليه اول مرة وان قال المشتري للبائع ما تسمى انظر اليه  
قد فعله اليه البائع وقال لا انقص خمسة عشر وقال المشتري قد اخذته بمشرة فسلكت البائع وذهب به المشتري على ذلك  
فهو خمسة عشر رجل قال الصاحب عبد الله يعني عبدك هذا بالثمن درهم او قال ابيع عبدك هذا بالثمن درهم على وجه الاتهام  
فقال نعم ففعل المشتري قد اخذته قال ابو يوسف ربح هو ببيع لازم وان اشترى ثوبا بشرا فاسد ثم لقيه قد فعل ليس قد  
يعني ثوبك هذا بالثمن درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وذهب على ما كان قبله من البيع الفاسد فانه كانا نأركا  
البيع الفاسد فهو جائز ثم رجل ببيع من رجل عبدا بالثمن درهم وقال ان لم تحبني بالثمن اليوم فليس ببيني وبذلك قبل  
التم ياتيه بالثمن اليوم ففعل المشتري قد فعلني عبدك هذا بالثمن درهم فقال نعم فقال قد اخذته فهو شرار الساعة  
لان ذلك الشراء قد انقضى لا يشبهه البيع الفاسد رجل كان يبيع رجلا وشترى منه ثياب فقال المشتري  
كل ثوب اخذ منك فلك فيه برح درهم وكان ياخذ منه ثياب الجلبان بحيرة بالشر او حتى اجمع عند المشتري كل عشرة  
اقواب او اكثر فحاسبه واعطاه لكل ثوب الثمن وبيع درهم قال ابو يوسف ربح ان ارجمه والبائع منه على  
حاله بما قاله ربح جائز وان لم يكن ثياب عبده على حالها فليس باطل ولا يجوز بالبرح رجل قال لرجل ببيع الحنطة تكلم ببيع  
فقال كل غير درهم فقال كل خمسة اقفزة فقال له وذهب بها فبيع عليه خمسة درهم رجل قال لغيره هذا الثوب لك  
ميشيرة درهم فقال ائت حتى انظر اليه حتى اريه غيري فاخذه على هذا ففعل قال ابو حنيفة ربح لا شئ عليه وان قال  
ما تسمى فان خشيته اخذته ففعل عليه الثمن ولو قال خشيته اشترته فهو باطل قال ابو يوسف ربح ايضا رجل ربح  
رجلا ثوب فقال البائع هو لك عشرين وقال المشتري لا ابي بشرة قد بعت بالمشتري على ذلك ولم يرخص البائع بمشرة  
فليس يدايع الا ان المشتري ان يستهلك الثوب بغيره عشرون درهم او له ان يرد ما لم يستهلكه قال ابو حنيفة و ابو يوسف  
ربح القياس ان يكون عليه قيمة ولكن ترك القياس المثلث و بغيره عشرون رجل قال لغيره عدي لك هذا بالثمن درهم  
ان اعجبك فقال قد اعجبني قال ابو يوسف ربح بغيره البيع وكذا الرجل ان واقفك فقال قد وافقني او قال ان هويت  
فقال هويت فهذا كله ببيع رجواب رجل قال لغيره اعطيتك هذا الكبة ان فعل المشتري شيئا مني كالم البائع ان ما  
في حاجة له بطل البيع ولو قال البائع بعد الايجاب رحبت فقال المشتري ما حاجات كان الرجوع اولى ولو اوصى ببيع دار  
من رجل فقال داري ببيع منه بالثمن درهم ومات فقبل الموصي له بغيره جاز كما ذكر ابو يوسف ربح في النواذر رجل

است و اینک طایف امام رحیل تم استخوانه چمن و قدح و اشرف و جود المباح ربو فاجده الا شراق مدی الحسن من جمیع فی ان  
 الی نصف یرو الزیوت و رسیدل وان زاد علی نصف غده و نقص السج فی المردود و قد مر الی سلم انه اذا رجد  
 زید عابد الا شراق و رسیدل مکان و مکان المردود و لیک لا یفقد السج فی المردود و امکان کنیز و نقص و علی و المردود  
 جعل نصف طیار رحیل قال فیروز ملک و بافت درهم قال اما غده لم یجد و لکن قال اما غده شجره و ملک  
 اما بافت درهم فقال لا قبل بل عطش شجره اما غده بافت درهم قال ابو یوسف و ان غده علیه مهر و ناز  
 الا طیار رحیل قال فیروز ملک اما غده و قد صدق به علی و لا یفعل المباح قبل ان یفرق رحیل و لکن الوقال شجره ملک  
 اما الثوب فافقدت ففعل المباح قبل ان یفرق رحیل شری و یزید فقال ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره  
 علی و یزید اما غده ملک و یزید اما غده ملک و لکن الوقال شجره اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 به المکرل یزید علیه ملک المکرل اما غده شجره اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 المکرل بافت درهم علی شری اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 فیروز شجره ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 لوطی غده شجره ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 رحیل قال فیروز ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 غیرت مهر علی یزید اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 بین الکلامین بحر و عطش و لکن الوقال شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 الثوب قال فیروز ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 الثوب عند شری قال شیخ الاجل ابو یزید محمد بن الفضل و ان ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 و لکن علیه و ضمن شری من کل قوب و ان حوت الاول از من من ذلک الثوب و الثوبان اما غده و لکن ملک  
 الثوبان و یزید اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 و ان ملک اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک  
 اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک اما غده بافت درهم قال اما غده شجره ملک

سادم رجلا بقدر فقال لصاحب المقدس اني قد حكمت بما افقدته اليه فخط اليه الرطل فوقع منه على اقداس صاحب الزجاجة  
فانكسر القدح والادخ قال محمد بن الفضل المقدس لانه اسانه وضرب الرطل الاقداس لانه انكسر بغير اذنه رجل قال  
انكسب من لي من ثم اللهم بكه او ربما فعل ذكرني الزاد عن علي بن يوسف ومحمد بن ابن ذكوان لا يكون سببا وكان للامير  
ان يمين عن اخذ الخدم وكذا قال من لي من يرضى كذا اسن هذا الخدم بكه او ربما فوزه من ذلك الموضع لا يكون لان لا يابح بكه  
الموضع الى انكسب واما قال اعطاني يهذه الدرهم وزنه وضعت في هذا الرطل حتى اجيب بعد ساعة ففعل انكسب ذلك  
فانكسبت الهرة قال يملك على انكسب لان الكاهن لم يصح لانه لم يبين موضع الخدم فان بين موضع الخدم فقال من الذي يابح  
او من الخبيثه يكون الملك على المشتري واما كاهن المشتري فخطه فبعدها ووقع فرائده الى البائع وقال كلها فيه ففعل  
يصير المشتري قابضا ولو كانت الخطه فغيره يابح ان يابح او ثمنه لانه قد رتب له ان يبيع غرضه الى المسلم اليه واما  
ان يبيع المسلم ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان حصة الرب لم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن وكذا الجواب  
في شراء الكلب باس ان المشتري ذرعا من ثمن الكلب لا يجوز ان قال من هذا الجواب جاز ولو ان المشتري ذرعا من ثمن  
ولم يبين الجواب ففعل البائع كان المشتري ان يرد ولو عين الذراع من هذا الجواب ففعل البائع ولم يرض به المشتري  
كان لازما على المشتري وكما يفيد البيه في الخطاب من الحاضر متقد باكلاب الى الغائب اذا كتب الرطل الى رجل غائب  
وكتب فيه بعت عبدي فلان ما ملكه كذا فقلت ثم البيه فيها واما قوله باطل فافسد وهو قول  
ولا نتم وكرهه **فصل في البيع الباطل** البيه في المحرم والميتة والدم وذبيحة الجوسي والحرم  
والمرتبة وشروط البيه عند بيع العبي الذي لا يبيع والحيثون وهو ام الارض وما يسكن في الاذكال الصغار  
والسلطان الا اسما باطل وكذا الوبايع ما لا يتقوا به ولا يشبهوا كان باطلا الا انهم والخمر يبيعون  
باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد بن ابن جازير بيع اسيرتين واليه جازير ولو جمل الخمر والخمر يبيعون باطل  
كان فاسدا ولو بايع الخمر والخمر يبيع كان باطلا باعها من مسلم او مسلم واليه الباطل لا يبيع الملك وان انفصل به  
القبض حتى لو كان البيه عند فاعقد لا يفقد عاقبه والقاسد عند فاعقد الملك اذا انفصل به القبض وبيع شرا الا وحي  
باطل وكذا بيع شرا والخمر يبيع الكلب المسلم عند باعته وكذا بيع اسود وسباع الارش والبطير جازر عند  
مسلم كان لو لم يكن ذبيحة البطل جازر في القردة روايتان عن جقيقة بن فروع جازر في الباطل اذا لم يكن

عند قوله او بدونه ويجوز بيع مضافا وعصبها وصورتها وقلعها وشرها وترها وبس النخل باطل ولا يصح مصلها الا اذا  
كانت في كرامتها مثل نيلع الكوارات بما فيها من النخل مبيع ودور القربا بطل عند الحقيقة ومع ذلك كتب في نهج  
در اربع شيئا فقال لا يكتب في خبر او قال لا يكتب على ان لا فمن كان البيع باطلا ولو لم يكن وكتب في خبر كذا فمن كان  
فاسدا ببيع النخل جائز عند محمد بن ودر اربع ام الولد وطلها لا يكتبها المشتري ولكنه مكشوف عنه فانه  
ولو لم يكن مالا متوقفا على كاتب او حر او ام ولد وقبض المال كله لمكان فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكنه الكتاب بيع المر  
من نفسه وبضمن الكتاب والماله بر الفصيص البيع الفاسد وام الولد لا يضمن بالفتوى البيع الفاسد عند الحقيقة ومع  
المشتري بالية والدم لا يكتب وان قبض فان كان عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر خمس الا في رتبة  
بيع الا يضمن من يصحح ولو ارجع شيئا شيئا رساء باسم آخر ان قال لا يكتب هذا التوب على خبري فاذا هو مردى  
لا يجوز البيع لان الهوى مع المردى فبما تعلقان لا اقلات العدة ثم اختلفوا انه باطل او فاسد قال بعضهم هو باطل  
لا يكتب باقبض وذكر الكرخي مع انه فاسد ولو لم يكن تصاع على انه ياتى فاذا هو زجاج او اشار الى ملك فقال  
لا يكتب هذا العلم فاذا هو عارية كان البيع باطلا لانها مبيعات تعلقان يكون ببيعها بعدد مائة كذا في خبري من رجل  
شيئا بدين له عليه ما يعلم انه لا دين عليه كان باطلا كذا في خبري شيئا على ان لا فمن ببيع العلم الذي ثبت في  
الرفعة غير بانية باطل لانه ليس بملك وكنه ببيع الماله في الخوض او في البر ببيع الماله للهو كالمطبخ والطبل والمراة والارث  
جائز في قول الحقيقة ومع وقال صاحبها مع لا يجوز وكنه ببيع الماله كالمراة والمطبخ والطبل والمراة والارث  
فان كان المالكات بامر العاصي لا يضمن ان لم يكن يضمن فكنه ببيع في قول ابو بصير ومحمد بن رجل اسلم خرا بيبها او خنزيرا  
ببيته في منظره وقبض الخطه بدلول الاجل كلها مكشوف فاسد الا انه اشترى الخطه بالخمر واختر في ملك البيع عليه مثلها ان اشترى  
في يده كانه حكم في البيع الفاسد رجل اشترى بذر البطيخ فظهر انه كان بذر الفاسد وروى المشتري منه ويرى باليمن  
لان الخمس فقلت في بطل البيع وان اختلف التمس لا يرجع اليه من رجل قال فبيرة بيت مكشوف الفاسد بالتمس قال  
فقلت تم البيع بينها وروى قال فتم اختلفوا في بيعهم ببيعهم فيها ايضا وقال بعضهم لا يتم حيلوا انه انما يزرع الماله الار  
احادي في فلك فقلت كان اختيارا في رجل قال فبيرة بيت مكشوف الفاسد ببيته الماله الذكيه فاشترى  
وقبض البذر فاعقده فاذا هي مزية بطل مائة رجل قال بانه المحطوب بكم ببيع بذر القمح من المحطوب فقلت

فقال من انما احلفوا فيه قال بعضهم لا يكون مباحا لم يسم الخطب ونقد الثمن وقال بعضهم نعم انما انما انما  
على البيت وانك **باب البيع القابل** المقبول انوار وفيه الباب شتى على  
فصل **الفصل الاول** في نفاذ البيع بجهالة احد البديلين وفيه الحج بين الوجود والعدم وما يجب  
بين المال وغيره المال رجل قال لزيد بعت منك حبس مالي في هذه الدار من الرقيق والدراب والثياب المشتري  
لا يعلم بانها كان غاسدا الا ان يقول ولو جازته اذ ابلع ما في هذه المدينة او ما في هذه القرية ولو جاز ذلك  
بجازا اذ ابلع ما في الدنيا ولو قال بعت منك حبس مالي في هذه البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري لان الجاهل في  
البيت سيرة وفيما قد سمع من الدار وغيره كثيرة واذا جاز في البيت يجوز في احد وق والآخر قال بعت  
منك نصيب من هذه الدار بكذا جاز اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن بشرط تصديق  
البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول الحقيقة ومحمد بن علي البائع بذلك او لم يعلم رجل اشترى  
من زني رمانا وعاد على ان يزن الفطرون ومحيط حصه وزن الفطرون من الثمن ولو باع دار ولم يبين حدودها جاز اذا  
كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها رجل باع رتبة الطريق على ان يكون للبائع فيها حق المرور  
جاز وكذا لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق تروا العلو عليه كذا ذكره خمس الاثارة في شرح في القصة  
ولو باع نخلة في ارض صحراء او بطريقها من الارض ولم يبين مواضع الطريق قال ابو يوسف من يجوز له ان يذهب  
الى النخلة من اية شاة او رجل باع الحقة اشترى فيه الاصم انه يجوز له ان يبيع او يبيع ثم سلم وهو اختيار  
القضية الى جعفر بن الاحوط انه يسم الاثم يبيع فان باع وسلم في يومه او قبل ثمانية ايام جاز وان سلم بعد الايام  
الثلاثة لا يجوز لانها تدرب على كل ساعة الا ان الغصان ليس غير معتبر والخبر معتبر وقيل الايام الثلاثة لغير النقصان وبعد  
الايام الثلاثة كثيرا يكون الشط من الثمن ولا قسط للتقليل من الثمن وقيل ذلك يختلف في الصنف والشتاء  
والفناء واخص من غير الى ما عليه الناس ان عدة الناس كثير كان كثيرا او الحقة دارا وبه الحمد لا موضع الحمد لان  
الحقة بمنزلة بيت فيه سائر البائع يجوز بيعه على كل حال ولو باع الحمد او الغصن او دارا او احوالا او غيرها  
لا يجوز ولو حصل الحمد او الغصن على الدار ببيع الوتر جاز ببيع من آخر كذا من الخط ان لم يكن الخط في ملكه بطل  
البيع وان كان في ملكه اقل مما سعى بطل البيع في المعلوم ومنه في الموجود والمكن في ملكه الخط في موضعين او موضعين

مخلصين لا يجوز البيع والمجان من قوع واحد في موضع واحد الا انه لم يفت البيع الى ملك الخطه كقول ابن  
كروان في خطه جاز البيع واذا لم يشتري بملكها كون لا يجاز ان يتاخذها من ذلك المكان بملك الثمن وان  
نزلت ولو قال عليه الا جازية في موضع رجل قال غير مقيده جازية ايضا انما ملك بكذا انما اشتري  
قلت لم يكن ذلك تبعا لان بين الموضع او غير مقيود بملك جازية في هذا البيت او يقول جازية يشتري بها  
فلان في بيع البيع وذكر في موضع اذا قال بملك جازية جازا او المكن عند الجازية والمكان عند جازيان قد  
ذكر في موضع انما يشتري اذا اضمن الجازية الى نفسه فقال بملك جازية جازي جازي البيع وان لم يفت الى نفسه  
رجل قال غير بملك ما في قول من وارضى ولم يبين درعها او رخصها لا يجوز في قول عفيفه ودرع في ذلك  
الدرع بغيره ومحمد بن مجوز وغيره اشتري بملك بملك ما في قول من الدار رجل اشار الى محض وقال بملك  
من به ابيض شره وكنهه الى ابي يوسف عن جميعه ان لا يجوز في العياض مثل الاران واسباه وجاز  
في الاستحسان في مثل الطعام ونحوه رجل اشتري من الشاة وكذا كذا في من ما الفرات قال ابو يوسف  
انه ان كانت الفرية فيها جاز المكان المعامل وكذا الراوية واجزة وقد استحسن في العياض يجوز اذا كان في موضع  
قد رخصه وهو قول جميعه وروى قال بملك هذا الطعام كل كراية ورم كان البيع على كذا احد فان كان الطعام كرا  
وكان البائع كذا ولم يشتري بملك فلا يجاز ان يتاخذ كله ولو قال بملك هذا البواب او هذا الزرقة كل قرب  
جميعه من درهما فابى بائنه فان هذا البائع وبلغ المشتري بعدد ما في الجاهل فقال بملك جازي البيع  
لم يكن البائع ان يبيعه ولو اشتري ما يجوز من غير كراية هذا البائع في قول لا ارضى ليس له ذلك ولو اشتري من عياض  
يحايد ثم قطع اعصاب العلم ودره وهو ساكن ثم قال وارضى بملك ذلك حتى يقول بعد الموت قد رخصت  
بذلك الجوز لان الجوز شئ واحد طالما تفاوت رجل ابع قربا بركة ثم ان البائع باعه من آخر قبل ان يبين الثمن  
جازي من الثاني ولو ان البائع اشترى الاول والثمن فلم يجزه حتى باع البائع من آخر لم يجزه من الثاني لان البائع  
لا يبين الثمن وقت البيع على جازية المشتري الاول فلا يرى ان المشتري في استهلكه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن  
ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمه رجل قال لبيوتك الذي عليه عشرة دراهم فبني هذا القرب الاخر باعني  
من عشرة فقال نعم قد هو جاز وان قال لبيوتك هذا بعض عشرة فبني هذا الاخر بعض عشرة فقال نعم قد بملك

قد ملك كان فاسد لانه بقي من المشتري شي مجهول بخلاف الاول فان لم يبق من المشتري شي مجهول عند رجل عند رجل  
آخر او موزون فانها اربعة اقسام من فباها من رتبة نفر لكل واحد منهم الف من غير معلوم ثم وجد ناقصا قال بعضهم  
لهم الخيار ان شاء الله وامن بالوجود بحصة من الثمن وان شاء تركه ووضح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على ما قيل  
ان باع منهم حصة فذلك وان باع منهم على العاقبة فانقصان على الآخر دون الاولين وهو باختيار ان  
اخذوا وان شاء ترك رجل باع حصة بمجموعة في بيت او محفورة في ارض او مشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة  
قالوا كان له الخيار اذا علم ان شاء اخذها بحصة الثمن وان شاء تركها وكان يعلم منتهى المحفورة لانه لا يعلم مبلغ  
جائز فيه ولا خياره ان يخرج تحتها وكان مثل ذلك رجل اشترى عشرة افقرة فاستحق بعضها قبل القبض  
غير اشترى لثمن بقية وان استحق بعد القبض لا يخبره ولا يشتري كيلا او موزونا على انه كزوجه فاقصا  
جائز ليس في الباقي وهل خسر اشترى ان لم يكن قبض البيع او كان قبض البعض خيرا من ان شاء ان شاء تركه وان  
قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاستحقاق رجل اشترى منه بعدد ثوبا فباعها فذلك احد البدلين ثم زاد  
احدهما في البيع شيئا معلوما صحت الزيادة لانها لم تكن اقل مما اتفق به فذلك احد البدلين صحت الاقل فذلك الزيادة  
ولو اشترى عبدين بذرا او المشتري في ثمن واحد ولم يسم العبد الذي زاد فيه صحت الزيادة والمشتري ان يجعل الزيادة  
مع ابهات او كذا الكابح ثوبا او ماشية ذلك صحت الزيادة وله ان يجعل الزيادة مع ابهات او رجل  
جار الى جاز او قصاب فقال اعطني درهم فخره وقال اعطني بدرهم حكاهما في المصنفين في البلدة واتفقوا على ما اعطاهم  
الخيار اقل من ذلك قال الفقيه ابو بكر البلخي ربع عشرة اذ على ما هو اصطلاح الناس وسمي البلدة ويرجع المشتري  
بحصة النقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا فاشترى اربعة اعلى ما سلم عليه ولا يرجع شي منه في اللحم فاما في البلدة  
فانشر اعلى ما هو من البلدة لان سعر الخبز في البلدة مما يختلف رجل اتى قصابا كل يوم بدرهم وكان القصاب يقطع  
اللحم ويربته بسنجد او المشتري يخطر اليه ويظن ان من كذا هو سعر البلدة فوزنه يوما فاذا هو ثلثون اسما قالوا لا بد ان يكون  
على من واحد يحكم سعر البلدة فاذا انقص عن ذلك ان يرجع بحصة النقصان من الثمن لانه اللحم لا يباع اللحم لا ينفق  
فمن اعطاه اللحم رجل قال اخرعت منك من هذه الحصة قدر ما يملك هذا الفقير ونه الاطبت جاز رجل له زرع قد حفره  
فقد حفرها جاز لانه باع موجودا عليه وعلى تسليمه ولو باع ثوبا لا يجوز لان الثمن لا يكون الا بعد التدوير



لأنه يبيع المعدم ولربان ساق الحظ دون الحظ جاز ولو اشترى حظه في سبيلها وشرط الله ربه  
والدوس على البائع جاز لأنه يبيع الحظ فكانت الزهري عليه رجل اشترى بالمدى شيئا فله قبل القبض فيه  
في قول الجعفي يرحم الله الله ولو اشترى بالفلوس فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
لا يقيد البيع ولا خياره ولا عدمهما وان استقر من عدل او طرأ عليه عند الحقيقة في عليه عليها كالمدة ولا يقيد قيمتها  
وقال ابو يوسف يرحم الله الله في قيمتها من الذهب والحظ فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
كانت راحة فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
والبائع لا يبرئها باز والمكانت قيمتها اكثر من ذلك رجل اشترى حظه فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
البائع من غيره فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
شاهدا رجل اشترى شيئا فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
الا درهم او درهمين او اكثر حظه او يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
لا يجوز البيع الا ان يكون شيئا لا يعاد ثمنه كالحجر الزاخر فان علم اشترى بالثمن في المجلس ما جاز او يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
ان شاء اخذ وان شاء ترك ولو اشترى مما اراد قبل زطى او يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
بيعه جاز ولو اشترى مشرة او جرة من يات بجر من يات بالمشرة او يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
لا يجوز في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
جماعتها فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
الذرعان فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
مستجاب عند الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
يجوز البيع في الكل ولو اشترى مما اراد ثوبا بأكمله اشترى منها كذا لا يجوز في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
والله ذي العزائم ولو اشترى عدل زطى على ان يبيع من ثوبا بأكمله اشترى منها كذا لا يجوز في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله  
العضان ايضا ولو اشترى جرة على انها كذا فله يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله في قول الجعفي يرحم الله الله

بعض اخذ الموجد بمن الروجود وسقط عنه من نقصان ولا يشترى ثوبا على انه كذا او راعا ولم يسلم كل ذراع  
 ثمانية اذ اخذ الطول اخذ الثوب ولا خيار له وان رجع الفضة اخذ به بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك وان باع  
 على انه عشرة ذراع كل ذراع يدرهم فالحالت الزيادة نصف ذراع او اكثر ثمان نصف ذراع عند الجحيفة  
 راجع اذا وجد عشرة ونصف اخذ باحد عشرة ودرهما وان وجد تسعة ونصف اخذ بعشرة ودرهم وله الخيار قال  
 ابو يوسف راجع في تسعة ونصف لزم تسعة ودرهم ونصف درهم وفي عشرة ونصف عشرة ودرهم ونصف درهم  
 وقال محمد راجع في تسعة ونصف لزم تسعة ودرهم وفي عشرة ونصف عشرة ودرهم ولا يشترى ذراعا من ثوب  
 من طرقت مدين لا يجوز له ان كان ثوبا لا ينقص بالقطع جاز ولا ان شاء الى خطه وشعره قال ابو بكر اثنان الصبرتين  
 كل تغير يدرهم قال ابو حنيفة راجع في تغير واحد منها وقال صاحباه يجوز في الصبرتين رجل اشترى عشرين  
 بالفت درهم ولم يسلم لكل واحد منها ثمانية اذ كان احداهما حرا فداها بالبيع عندهم جميعا وان سمي لكل واحد  
 ثمانية لكس ثوب الجحيفة وقال صاحباه راجع يجوز في الثمن وان كان احدهما مدبرا او ثوبا او ادم وكله واجمل  
 الثمن جاز في الثمن عندنا ويجوز بشرى وفي اثنان اذا ظهرت احدهما ميتة او ذبحه بحوسي او محرم او  
 او شر من الميتة عندنا وفي راجع في الجمل اذا كان احدهما حرا فداها بالبيع عندهم جميعا من جرد عبد لنوار رجل لا احكام  
 هذا الثوب من هذا الطرقت الى هذا الطرقت وهو ثلث عشرة ذراعا فاذا وجد خمسة عشر قال الباكي غلط لا يثبت  
 اليه ويكون الثوب بشرى بالثمن المسمى تضاد في الزيادة لا يسلم الزيادة رجل باع جوزا او بطيخا او ثوبا  
 فوجده فاسدا لا ينقص به المكان فليست وكل الثمن وان كان كثيرا المكان البطيخ او الفاسد او ثوبا مثلا  
 يبيع بالمقصان ولا يسترد كل الثمن لان الكثير يصلح علفا للذباب وقد قيمه عندنا من فلا يسترد كل الثمن  
 وكله ويجوز اذا كان كثيرا يصلح علفا للذباب او ثوبا فداها بالبيع عندهم جميعا فاسدا او ثوبا فاسدا  
 ان يخلل بين الفاسد ونصف العقد في اثنان في ثوب الجحيفة وفي الاستحسان اذا كان الفاسد قليلا يحل علفا  
 ولا يسترد شيئا من الثمن قال الشيخ الامام ثمن الائمة اشترى الواحد في الائمة قليل يحل علفا  
 واما البقيض اذا وجد برة كذا لا يبلغ نصف البيع قال بعضهم انه ان يرد الفاسد ويملك الباقي فخصه من الثمن  
 وان كان الفاسد نصف ما اشترى جاز البيع فيما ليس بفاسد فخصه من الثمن كافي الجوز وقال بعضهم  
 العلف

في النحل والخنان الفاسد اكثر من النصف لا يجوز العقد اصله النحل وقال بائنه المستخرج من قبل البيع في  
في الباقي والخنان الفاسدة واحدة من ثلاث لان الفاسد منها درهم ليسين حال ففسد العقد في النحل كما  
راشترى الفاسد فوجد واحد من مائة او الف ثمانية فوجد واحدة مثله لا يجوز البيع اصله النحل بائنه  
الى تعديب واره درهم وقال اعطى بها النحل فاطاه والحكم فوجد الدرهم في يومها او غيرها فانه يرد  
ويرجع بائنها لان الاشارة الى الدرهم بمنزلة التخصيص على الدرهم في البياعات تنصرف الى الجاهد  
ولو وجد المقيس من ثوبه او مالا فاصدا ليس وكان عليه قيمة الحكم به قبل ان يرد ان يشتري بجاهد نجاة  
بضرة فقال اشترت به الجارية بهذه الضرة او قال بائنه الضرة ووجد البائع ما فيها خلل فقد البائع  
فله ان يرد ما ويرجع بمقدار البائع لان مطلق الدرهم في البيع ينصرف الى نقد البائع وان وجد البائع البائع  
جاءه خيار البائع لخلل ما اذا قال اشترت به الجارية بجاني به النجاشية ثم راي الدرهم التي كانت  
فيها كان له الخيار لان في الضرة يعرف مقدارها فيها من الجارية وفي النجاشية لا يعرف مقدارها فيها من الجارية  
فكان له الخيار ليس في هذا خيار الكمية لا خيار الروية لان خيار الرذية لا يثبت في النقص ورجل باع النحل من  
القطن ثم ادعى البائع انه باع القطن ولم يكن في كفه يوم البيع قطن او قال انقصت القطن الذي كان في  
مكي يوم البيع وحدث البائع غشا محضه بين من من القطن يقول بمبلغه بعد البيع ذكر في الشفاعة فيقول قول البائع  
من يمينه انه لم يبع منه من القطن ورجل باع جارية ثم ادعت الجارية انها حرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل يرجح ان باعها وسلمها الى المشتري وهي ساكنة فلم تغل شيئا لا يقبل ثوبها الا ببينة وعنده رجل  
باع نصيبه من المنفعة اشترى قال النخاع انقصه لم يجز البيع ونصيبه يكون للمشتري الملم يقض البيع بل  
لان الشريك الذي لم يبع ايجاز بيع الشريك بل لا ينقضه بعد الاجازة قال له ذلك لان في ثوبه من  
والانسان لا يجبر على تحمل الضرة فخرج رجل لمع قطعا فاباها المشتري ان يربط الدرهم ولا يعطى  
لدرهم ثمانا قال بناء ولا امرني به اعلى ما يرد من البائع في ثوبه فان كان في ثوبه من القطن درهم عظم من  
المشتري من الثمن بقدر ذلك وعنده رجل يشتري ثوبا فقال له بائنه من القوس فمده فأكسره قال فمضى  
بقيمة وان مده باذن البائع ولو قال له ابلن من القوس فأكسره فمضى بثمان عليك فمده فأكسره قال فمضى بثمان

ايضا قال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله تعالى ان الثمن فان الرجل لو اخذ شيئا على سبعمائة  
 ثم قال له البائع ان ملك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على الثمن فهلكه بضمين كنهها الا بالبر والصحة لرباع عتارا  
 للعبي في رأي القاضي نفقش السبع اصله للصغير قال الشيخ الامام باقر عليه السلام ان نفقش ذكره في الحادون وعن الشيخ  
 الامام باقر عليه السلام من بشرى من بشرى كالجوز فيقول له الوان المشتري فقال له الى بلدة اخرى قال تعقد  
 بر على الفقراء وعنه رجل باع شيئا بربا جازا واثر الفرس الى الجحاد الدباس قال فيه السبع في قول الخليفة  
 وعن محمد بن احمد لا نفقش السبع ويصح التاخير لان التاخير له السبع تبرع فقبل التاجيل الى الوقت الجهر كذا كقول  
 الى الجحاد الدباس وقال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله تعالى ان الرجل لو اخذ شيئا على سبعمائة  
 ان يكون موقولا لا يصح التاجيل ولو اقرض ثم اقرض لا يصح ايضا وكان الصحيح من الجواب ما قاله الشيخ الامام  
 السبع اجله الى هذا الوقت في البيع او بعده وعن الشيخ الامام باقر عليه السلام ان ارضي غراجه اذا مات اربابها  
 عن اوقافها فادوا تسليمها الى السلطان قال سبيل فيها اجازتها واستيفارها من الاجرة فان قدرت  
 الاجازة جاز للسلطان بيعها فان اراد ان يشتريها لنفسه فلا حرج له ان يبيعها من غير ثمن او يشتريها من غير ثمن  
 سبعمائة نفقة من الدم او البولي في ظل اوزيت لا يجوز بيعه وقته رجل قال فيه بعت منك نفقة من الحنفية  
 في نه الحنفية او من هذا الكس ثم اعطاه الحنفية من موضع آخر لا يجوز لان ما سوى النفقة مبيع بالنسبة وعنه رجل  
 او قد نازني حطبه ثم باع قال ان صار خما جاز لان النعم من الجمر الا انه يبر فيصير خما فكان بائنا ماعنه فيجوز وان صار  
 رما لا يجوز لانه باع بالملك كمنه وعنه رجل ارض فيها قطن قد ادرك بعضه فقال فيه بعت منك ما من من  
 قطن هذه الارض كذا او رما فقال خيرا فكان كثيرا من كذا جاز ولا خلاف ان قطن الارض الف من بذر ما من من  
 النخيل المذكور كذا من كذا جاز في ارضه رجل يشتري قوبا على انه ابيض فوجده مصبوغا قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمكن تسليمه به ولا يصح وكذا لو اشتري دارا على انه لا بنا فيها فادوا فيها  
 بنا وادوا على انها بيضاء لا تحل فيها فادوا فيها تخلص اوباع دارا على ان بناها من آخر فادوا من البنين كذا  
 وادوا على ان فيها بناء ولا بنا فيها او قال بعلوها وسلمها ولا علم لها جاز البيع وخير المشتري ان شاء الله  
 بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو باع باعها او باعها او باعها لا حرج فيها جاز البيع وخير المشتري ان شاء الله

فبئس جاز البس ولا يخرج المشتري ولو كان مكانها فيها لم يخلو من ذلك والابواب وليس فيها شيء جاز البس ولا يخرج  
للمشتري ولو كان انما على ان لكل شجرة فريدة واحدة منها غير مثمرة قال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل من  
فسد البس لان الشجرة وغير المثمرة جبان فاذا لم يدخل غير المثمرة في العقد والتمن حليقة فسد العقد كما لو كان بائنة  
مشاة الا واحدة فلم يبين من كل واحدة فسد البس وان من ثمن كل شجرة وضمن كل شاة جاز البس ولا يخرج  
المشتري رجل اشترى وزباني غرقة على ان يزن الغرقة فظهر منه سيقا فسد من الثمن جاز البس ولو كان  
المشتري لم يسلط قبل ان يزن لظن من تخيظه من انه لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف لا يجوز بيع رجل  
حليقة مثمن او قلح ببلع منها بعضها غير مثمر قال الفقيه ابو حنيفة لا يجوز بيع ثمن من الثمن او اذا كان من  
شجر واحد فهو من العدد المتقارب فاذا بلى بعضها غير مثمر وظهره غير متقارب جاز البس وان كان ذلك  
من شجرين ببلع منها بعضها غير مثمر لا يجوز ولو اشترى عددا من بطيخ او خيار او رمان فيه الصغير والكبير كذا او جاز  
او حليقة اكثر مما يباع لا يجوز فانما وزنه وادخل ذلك من الحليقة وتراضا جاز البس ويقع البس على الموزن في البس  
وكذا روى عن ابى يوسف رجل باع مزرعة التسمية عروضة القاضي القاضي لا يجوز البس كما يرضى بجواز بيع  
الموزن رجل اشترى دهنها دهن القادوة الى الاذن قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل من يملك الموزن وان قال الامام ابو حنيفة  
في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من يملك الموزن وان قال الامام ابو حنيفة البس  
على يد غلامه او استأجرها لملك على المشتري رجل باع جارية الغير غير وزن المولى وزنه جاز البس ولا يخرج  
او وزن المولى واعتقها لنفسه لا يخرج المولى وقال ابو حنيفة من يملك الموزن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل من يملك الموزن  
ويطيل باسواه رجل اشترى من الغنم فريدة المشتري واحدة اسودت وروى على البقال فاعطاه فأنه آخر غير  
وزنه جاز ذلك الوجه اخرى فزدها واعطاه مكانها غير وزن وان رد المثل فاعطاه البقال ثلثا غير وزن لا يجوز  
لان هذا ما يدخل تحت الموزن فلا يجوز الا ان يزن قال ابو حنيفة اذا وجد واحد غير فزده على التجار فاعطاه  
خبر آخر لا يجوز لان هذا ما يدخل تحت الموزن فان يكتسبه اسير عشرة اساتير وزنه جاز البس ولا يخرج الموزن  
ارض فيها زرع ببلع الارض بدون الزرع او الارض بدون الارض جاز ذلك ولو كان نصف الارض بدون  
الزرع وان لم يزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون الزرع منه ومن الاكابر فيس الاكابر فيس

نصيب من صاحب الارض جاز وان لم يبيع صاحب الارض نصيب من الاكار لا يجوز نه اذا كان النذر من قبل  
 صاحب الارض فان كان من قبل الاكار فينبغي ان يجوز ولو لم يبيع نصف الارض من نصف الزرع جاز رجلا  
 بينهما واربع احد هما نصفان ثلثا من بيت مدين من تلك الدار ذكر في المتن انه لا يجوز في قول الجنيبة روح  
 لان شركه يتقرر بذلك عند القسمة وكذا الرباع فيما مينا من ملك الدار لا يجوز رجلا بينهما عشرة اغنام  
 او عشرة اوتاب هريرة فباع احد هما نصف ثوب مدين من الحلة ذكر في المتن انه يجوز قال وهذا الاشبه الدار  
 ولو كان فيها ارض ونخل فباع احد هما نصف ثوب من رجل لا يجوز كما لو كانت الدارين رجلين فباع احد هما قطعة  
 بينهما من رجل قبل القسمة لا يجوز في نصيب واحد منها وكذا لو كانت الدار لرجل فباع نصف بناءا من غير ارض  
 من رجل لا يجوز ولو لم يبيع من اربعة الملوثة الا بى او لا رجل اخلف المتأخر فيه قال ابو القاسم الصفار  
 لا نهما تخلفان في القطع وقال محمد بن مسلم بن عيسى بن عذرة في الفرض اذا قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يجوز ما دام في الزيادة ويجوز بعد ذلك وهو شري رطبة من البقول او قشا على الباق  
 قال الشيخ الامام نه لا يجوز لانه يورث بغيره ساعة كالعصوت والوبر والنشر فخطه البيع بغير البيع لا يجوز  
 واختلف المتأخرون في قوائم الخلاف والمريس قال مذهبهم لا يجوز لانه يورث ساعة فباعه وقال بعضهم يجوز  
 لان موضع القطع معلوم عرفا والشوائم يورث من علاه لانه يورث ساعة فباعه وقال بعضهم يجوز  
 قال الشيخ الامام المعروف بنحو ما مر زاده روح لا يجوز وكذا اذا باع الابن وسلم قبل الافتراق رجل اشترى عشرة  
 اقفزة خطه فاستحق منها خمسة قبل القبض خيرة الشري تفرق نصفه قبل تمام مريض باع عينا من ايمان  
 ماله من دارت بمثل القيمة لا يجوز عند الجنيبة روح وكذا لو باع الصحيح من مورثه صحيح رجل اشترى دارا من ماله  
 باع درهم فاستحق البناء قبل القبض قالوا بخير للشري ان شاء اخذ الارض بحجتها من الثمن وان شاء  
 ترك وان استحق بعد القبض كان له ان ياخذ الارض بحجتها من الارض فلا خيار له وكذا اذا اشترى ارضا من  
 اشجارها فاستحق الاشجار قبل القبض خيرة الشري على الوجه الذي ذكرنا وان استحق بعد القبض ياخذها بحجتها  
 من الثمن فليس له ان يرد ما وان اشترى الاشجار او علمها فاعلم قبل القبض خيرة الشري ان شاء اخذها بحجتها من  
 وان شاء ترك وليس له ان ياخذ بحجتها من الثمن وبعد القبض يكون الهالك على الشري رجل اشترى شجرة

بشرط ان يعلوها اخلافت الشئ في هذا اليه والصحيح هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قبل الاذان  
مرفوع القطع فان لم يبين لا يجوز وفي ظاهر الجواب يجوز ان لم يبين واما جاز كان له ان يعلوها من الاصل عند المبرور  
وقد بعثهم يعلوها من وجه الارض ولا يعلو وان اشترى مطلقا فهو بمنزلة ان اشترى بشرط القطع كان له  
ان يعلوها باصلها وهل يدخل في اليه ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح انه يدخل كما لو كان  
شجرة يدخل في الاوراق ما تحتها من الارض وكذلك في القنطرة وادخل ما تحتها من الارض في اليه يدخل مقدار  
غلظ الشجرة وقت البيع ووقت الاترار وقت القنطرة حتى لو زاد غلظها بعد ذلك كان صاحب الارض ان يرفع  
شجرة الزيادة ولا يدخل من الارض انما هي اليه العروق فالاعضاء وان اشترى شجرة لشرك لاجل الشجر جاز  
هل يدخل في اليه ما تحت الشجرة من الارض فهو على الروايتين على قول ابو يوسف زرع لا يدخل واما محمد بن يعقوب  
فهو انها التي ستر على الشجرة لا مقدار طول العروق ولكن اشترى ارضا دخل في اليه الاشجار التي تنمو فيها واختلفوا  
في غير الشجرة والصحيح انها تدخل صغيرا كان او كبيرا واما قوائم الخلات هل يدخل في اليه تبعا لصورتها او لا  
قال بعضهم يدخل تبعا لصورتها والصحيح انها لا تدخل لانها بمنزلة القنطرة ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار  
من القطن من غير بشرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح انه لا يدخل واما الكرسي وما كان منه فاما كان  
على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض واما ما كان في الارض من صورته او شكله فهو في البيع والصحيح انه لا يدخل  
واما قوائم الابواب فقال الشيخ الامام تمسك بالاثمة اشترى زرع دخل في بيع الارض وقال الشيخ الامام  
المعروف بخواجه زاده يجب ان يكون على الاقلام الذي ذكرنا في قوائم القطن بوجه اخر ايضا من حيث ان  
جاءها بنصيبه من الزرع وذكر في المستقى ان المشتري ان طلب تسليم اليه فليس وان قال انما سكت  
في استخذه الزرع فهو جاز ولا تصيد في اشترى شئ من الزرع لانه زاد في رصده وكذا لو باع دارا اجراها  
من غيره فقال المشتري انما سكت حتى يتم الاجازة فهو جائز وان طلب التسليم في الحال منه العقد رجل باع ارضا  
مد ابراهيم بن غيره قال الشيخ الامام محمد بن الفضل يرد في بعض الروايات عن ابن يوسف ربح ان المشتري  
اذا كان عالما بذلك جاز اليه ولا خيار له كذا قال الشيخ الامام علي بن محمد الشيرازي وجعل هذا بمنزلة البيع  
والجارية التي باعها ابراهيم في كتابه الغير فسلم المشتري بذلك جاز اليه ولا خيار له قال الشيخ الامام

الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع هذا خلافت ظاهر الرواية وكذا قال القاضي الامام ابو علي المشفي مع ائمتنا  
الروايات في بيع الميراث وملكها بغير رجل من ارضه فزارعه ثم باع الارض بزرعه والمزرع قبل ذكر  
في المستحق ان المزارع ان اجاز فهو جائز وان اجاز المزارع ان اجاز فهو جائز وان اجاز المزارع على ان يكون نصيب  
في الارض على المزارعة فهو فاسد واثار في الاصل الى ان او باع الارض مع نصيب المزارع لا يجوز رجل  
ارضاً فاستحق منها حصة مسلمة بغير النعمانية او المقبرة لا يفيد البيع في الباقي لان الوقت والطريق مال  
مستقيم فلا يفيد البيع فيما ضم اليه كما لو بيع من قن وهدبر وابعها صفقة واحدة جاز البيع في القن وان ظهر ان  
بعض الارض كان مسجداً وذكر في المستحق ان المسجد

البيع في الباقي وان كان مسجد خاص لا يفيد قال مسجد الجماعة مساجد جماعات المسلمين وكذا لو كان المسجد في دار  
لواغلق باب الدار يكون المسجد اهل في الدار يصلون فيها جماعة ولا ينعون الناس عن الدخول والصلوة معهم  
فهو مسجد جماعة ولا يكون محلاً للبيع خرابا كان او عامداً لو كان لواغلق باب الدار لا يفتي المسجد اهل في الدار  
فليس انما حكم المسجد فهو الناس عن الدخول او لم يفتوا وكذا لو باع قرية فيها مسجد قديم ولم يستثن المسجد فهو  
فاسد وفي القنادي رجل باع كراوية مسجد قديم ولم يستثن المسجد قالوا ان كان المسجد عامراً فبيعه وان كان  
خراباً لا يفيد لان العلماء يختلفون في المسجد الذي خرب ما حله واستغنى الناس عن الصلوة فيه قال بعضهم بقي مسجداً  
وقال بعضهم يعود الى ملك الباقي او الى ملك داره ولا يفتي مسجد او كان هذا المسجد بمنزلة المذبح ومن غيرهم  
بايع قرية ولم يستثن المقبرة والمسجد فبيعه من غير تفصيل رجل باع ارضاً فاقول يشترى به ذلك  
انها مسجد او مقبرة او اقرانها طريق فافقه المسلمين فافقه القاضي عليه اقراره بخبر من خاص فيه العامة وسلم  
الى الذي خاصه ثم اراد ان يشترى ان يرجع بالنسبة على باعه فاقام بنية على ذلك ولم يحضره الذي خاصه  
فيه العامة ذكر في المشفي ان فيه قياساً واستحساناً في القياس قبل البنية كما لو اشترى عيده ثم اقرانه حر  
فافقه القاضي عليه اقراره ثم خاصه بالبيع واقام البنية انه حر الاصل والبيع يحجزه اخرى فانه قبل بنية المشتري  
ويرجع بالنسبة على باعه فذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين ما يدين الارض قال في الارض اذا اشترى  
انها مقبرة او طريق او مسجد وافقه القاضي اقراره ثم اقام البنية على ذلك عجز من ابا له يرجع عليه بالنسبة



لا يقبل منه إلا بخبر من خاص فيه العامة يكون التمسك فيه العامة رجل باع دارا أو غنما أو  
 أنه باع ما هو دفت خلف الشئ في قال بعضهم لا يسع وعدها كالمواضع شيئا ثم ادعى أنه بغيره وادعى  
 بغيره لم صاحبه فانه لا يسع وعدها وما ذكر في المتن إذا كان ما اشتراه مقبرة أو سجد أو طريق المسلمين فانه  
 القاضي إقراره عليه ثم أقام عليه على ذلك ليرجع التمسك على بانه قال لا يقبل إلا بخبر من خاص فيه العامة  
 إلى القول رجل قال بغيره فبأنه البيت وما اطلق عليه بانه لم يكن لشيء من التمسك الذي كان  
 البيت وما يقع به على حقوق البيت وكذا الرجل بكاب هذا بانه من شيء فانه لا يدل سوادان قال فبأن  
 البيت على بانه من التمسك فهو جائز فيه خل فيه في البيت من التمسك رجل اشترى دجاجة مبيعة ولم يقبض  
 الدجاجة حتى باعته خمس مبيعات قال المالك اشترى مبيعة فباعها فانه يقسم البيعة التي هي ثمن على ثمة  
 الدجاجة وعلى ثمة خمس مبيعات سها فما اصاب الدجاجة من الثمن فانه الدجاجة بحصة ما اصاب البيعة باعته  
 حصة ما يصيب البيعة يعني سلم ذلك وتصدق ببيعة ابيض والمكان اشترى الدجاجة مبيعة فباعها  
 بحالها سلم كل ذلك وكذا لو اشترى مائة من ثياب فباعها لم يقبض الثمن حتى حلت رطلها فان  
 الثمن يقسم على ثمة الثمن في الرطل الحادث يسلم من الرطل الحادث فانه يصيبه من الثمن وتصدق  
 بالزيادة والمكان اشترى الثمن في الرطل فباعها لم يقبض الثمن في اذا كانت الثمنين  
 فباع احداهما نصيبه من الثمن لا يجوز وان باع من اشترى جاز ولو كان ثمة فباع احداهما نصيبه من احد  
 يشترى لا يجوز وان باع منها جاز ولا يجوز بيع القاضي مال التمسك من نفسه ولا يسع باله من التمسك لا يسع القاضي  
 قضاء اذانه لا يصلح قاضيا حتى يقبضه ولعل الزورج التمسك من نفسه لا يجوز ولو كان القاضي اشترى مال  
 التمسك من الرضى اذ لم يملكه من التمسك وقبل الرضى جاز والمكان الرضى وصيا من جهة القاضي ولا يجوز بيعه وقبضه  
 على الذي يحسن دينين وعلى البرئسم والمعنى عليه الا اذا كان العامة وكيفية في اقامته لان هذا هو الرضى فبأن  
 التمسك في حق الحكم رجل باع مائة من طلع فباعه القطن لا يجوز ولو كانت الحنطة في سبلها فباعها جاز ولا يصح  
 بيع النواة في التمر ولو ارباع حب قطن ببيعة جاز اختاره الفقيه ابو الليث في ولو اشترى التمر والذرة في جرت  
 البطح لا يجوز وان رضى صاحب البطح بان يقطع البطح ولو فوج شاة فباع كرشها قبل سلع جاز وكان

وكان على البائع اخراجه وسليمه الى المشتري واشترى خيار الروية وجازية ابتعت للوالة فباعها  
حينئذ مع اللوالة التي ابتعت فباع البيع والتمكن المشتري رأى اللوالة حين ابتعت ولو كانت الدجاجة  
ميتة فباع اللوالة التي في بطنها جاز ولا خيار للمشتري التمكن رآها الا اذا تغيرت وان لم يكن المشتري  
رأى للوالة فله الخيار اذا رآها ولو اشترى للوالة في صدق قال ابو يوسف يخرج بخوز البيع وله الخيار  
اذا رأى وقال محمد بن ابي حنيفة وعليه الفقهاء ولو اشترى سكة فوجده في بطنها للوالة التمكن اللوالة  
في الصدق فكانت للمشتري لان الصدق يكون غلاما للسك وكل كان هذا الحيوان يكون للمشتري  
وان لم يكن اللوالة في الصدق فانها تكون للبائع في يده بمنزلة القطعة ولو اشترى دجاجة فوجده في  
بطنها للوالة فكانت للبائع ويرد عليه رجل باع دارا على ان البائع فيها طير فباعها طير  
باب الدار يكون فاسدا ولو كان الشرط الطريق لاجنبى وبين موصوفه وطلوه وعرضه كان فاسدا ولو قال اني  
بئذ الدار الا طريقا منها من هذا الموضع الى باب الدار من خلف الطول والعرض جاز البيع بشرط الطريق  
نفسه وان يشره لان الاستثناء والحكم باقيا في اليد التبا يكون جميع الثمن بمقتضى الغير المستثنى فلا يفسد البيع  
اما في الاول حمل الثمن مقابلا بجميع الدار اذا شرط منها طريقا لنفسه او لاجنبى سقط حصته الطريق من  
الثمن وانه مجهول فيصير الباقي مجهولا الا ترى انه لو قال غيره بئذ عبيدتي هذا بثلث درهم على ان  
اربعة كان للمشتري ثلثة ارباع الثمن ولو قال بئذ هذا العبد بثلث درهم الاربع  
كان للمشتري ثلثة ارباع العبد بجميع الثمن وكذا لو قال بئذ وارى بئذ بعشرة الاث درهم على ان لي  
هذا البيت بثلث لا يصح ولو قال لا اثم البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بئذ جازية  
بمائة دينار على ان لي عشرة كان للمشتري ثلثة اعشارا بثلثة اعشار الثمن ولو قال الا عشرة كان للمشتري  
ثلثة اعشارا بثلثة اعشار الثمن ولو قال الا عشرة كان للمشتري ثلثة اعشارا بجميع الثمن ولو قال بئذ  
واري بئذ بالخارجة على ان تحمل لي طريقا الى دارتي بئذ الدار جازية ولو قال بئذ واري بئذ بالخارجة  
الا طريقا الى دارتي بئذ الدار جازية مقدار عرض باب الدار بالخارجة ولو قال بئذ ملك بئذ  
الدار الاربعة بالايه فللباني البيع لانه يرجع عن الايجاب قبل قبول المشتري فصح رجوعه ولو باع ارضا

الانه الشجرة بعينها لغيرها جازيية والتشبيهي ان يثبت اليان على عصا الشجرة في بكه لان المستثنى مقارن على  
الشجرة دون الزيادة المستثنى منه وفي نظرها والتشبيهي ان يثبت بالوصية فاجاز صاحب الولد بين الجارية جاز ولا يكون  
لصاحب الجارية شئ من الثمن وان لم يجر صاحب الجارية لا يجوز بيعه لان الولد مادام محتيا يكون منزلة  
اجزاء الجارية فغير كانه باع الجارية واشتري منها جزا منها ولو اجاز صاحب الولد بيع الجارية بعد ما ولدت الجارية  
ان ولدت منه المستثنى لا يكون الولد قد من الثمن لانه ولد اليه بعد القبض وان ولدت من اليان اخذ الولد الوسط  
من الثمن وجلان اشتري باسما على فروضها على ان يكون لاخذها على ذلك ولا اثر فيه كان النصف المحلى منها والى  
مع الفرض كذا كذا ولو اشتري باسما على ان لاخذها على الارض ولا اثر فيها جاز كذا كذا ولو اشتري باسما على ان لاخذها  
على ان لاخذها باسما وعمله وقوله ولا اثر فيه فروضها في ذلك ولم يذكر ليل شئنا لكل لصاحب كذا كذا  
المعنى وغيره فمقرنه لئلا ولو اشتري باسما على ان لاخذها باسما وعمله وقوله ولا اثر فيه لغيره فهو منها لقسمه ان  
لان كل واحد من ذلك لا يحمل الا بالزاد اليه واحد ما ليس باصل فكل من كل منها اذا لم يزل اصل شئنا من  
الاشياء على اليه اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ربح ذلك ولا يجبر على الاشياء وقال محمد بن النضر  
شبهه اثنين ثم اشياء ان شئنا ان على شئنا وان من الامر الى القاضي وراى ان امره بالاشياء وذلك  
ولو اشترى اليان عن كذا العكس لا يجبر عليه وان كتب للتشبيهي عسكاجا با بالعدل الى اليان وكذا ان يقر باسما  
ليس للبان ان يثبت فان بان يقر اخره مجلس القضاء فان فروا اليه عن القاضي كتب القاضي له سجلا ويشهد عليه  
رجل خطا وسكنا ثم القاه في خيطه وابعاه ان لكن اخذ من غير ضمة جاز اليه والا فلا وان بان خطا لم يطرس  
الهداوي الخان وانما يرد الى يده وتقدر على اخذه من غير شكك جاز يديه والا فلا بدع المقصود من غير ان صاحب الخان  
جازا يدي انه لا ولم يكن المقصود منه فيه لا يجوز يديه واليخان له فيه جاز يديه ولا يجوز بيع الابن الا اذا باع من  
به وراعت الارديات في بيع المرحوم والمساير والصحيح انه موقوف وليس للبان ان يفسخ رجل باع ذراعا  
من تراب هذه الارض بخير المشتري جاز يدي مسايل بي الكردار رجل امر رجلا ليعمل ترابا من منزله ويبيع منه ثلث المار  
وباعه جاز اليه لانه لم يكن الثمن الاخر لا في ارضي برية كان ارضي بية وكذا كذا فتشور ايران ما يطبخ جبل فيه  
كبرت امره فعمل رجل من ذلك شئنا او كل شئنا من اجماره وبيع الخان الجبل بياجا جاز يديه وكذا كذا

الفسق والمحطوب لانه ملكه بالاحراز فيملك غيره رجل اشترى تراب الصواعيق بعرض ان وجد في التراب ذهب  
 او فضة جاز به رجل اشترى تراب الصواعيق بعرض ان وجد في التراب ذهب او فضة جاز به لانه ملكه بالاحراز  
 وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يجوز لان التراب غير مقصود وانما المقصود ما فيه من الذهب والفضة وقال ابو يونس  
 مع لا ينبغي التصليح ان ياكل من التراب الذي باعه لان فيه مال الناس الا ان يكون الصلح قد زاد للناس من ماعهم  
 بقدر ما سقط منه في التراب وكذا: الدمان اذا باع الدمن وبيع من الدمن شيئا في الادوية باع علينا ياكله الناس  
 المكان منفع به في غير الاكل جاز به المكان لا ينفع به سوى الاكل كبره عند البعض ولا يجوز بيع لحم المايكل لحمه  
 ولا بيع جلده الخنازيرية والمكانات مذبوحة بقل لحم او جلده جاز لانه يظهر بالزكوة حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد  
 ويجوز الصلوة معه هو المتحارب وبيع لا تنفع به بان يركل سورا ولا يشبه ذلك الا الخنزير فانه لا يجوز بيع لحمه  
 ولا بيع شعره ولا الانتفاع بحجره والمكان مذبوحة في بعض الروايات انه لا يجوز بيع لحم اسبلة ذلك محمول على انه  
 اذا لم يكن مذبوحة وذلك قول بعض المشايخ ولا باس ببيع عظم الغنيل وعظم كل شئ الا عظم الادمي والخنزير فانه لا يجوز  
 بيعه رجل اشترى من رجل دجاجة او خمس بيضات بخمس بيضات بعينها فلم يقبض الدجاجة حتى باضت  
 عند البائع خمس بيضات فان المشتري يرد الثمن ياخذ الدجاجة مع البيضات الحادثة ولا يتصدق بشئ  
 لانه لو اشترى دجاجة وخمس بيضات بعينها جاز البيع كالمواضع بعينها فيقتضيان والمكان المشتري اشترى الدجاجة  
 بخمس بيضات بغير عينها فان المشتري يتصدق بالفضل على بائعه والمكان البائع استهلك البيضات الحادثة  
 فان المشتري ياخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضه لانه لا باضت خمس بيضات واستهلك البائع البيضات  
 الحادثة وصارت البيضات مقصودة بالاستهلاك فاذا كانت قيمة الدجاجة عشرة بيضات تقسم الثمن  
 على الدجاجة والبيضات استهلكه انما ما يكون ثلث الثمن وذلك ثلث بيضات وثلث بقيته ثلث الدجاجة والباقي  
 ثلث البيضات فيعطى حصة البيضات من الثمن ولا فرق في هذا بين ما اذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها او غير  
 عينها رجل اشترى طعاما بائنا ولا يعرف قدره قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس بمأكلة ولا بمجاردة ولا يجوز بيع سبيل الماء  
 رسته ولا بيع الطريق بدون الارض ولا بيع الشرب وقال المشايخ لا يجوز بيع اشربة جاز ولا يجوز بيع  
 الدمن في السهم ولا بيع العيص في الغنم **فصل في اشروط المقصدة** رجل باع عبدا

علی ابن سید المشتري اولاً پس اولاً متعبد بق به کان فاسدا و قال ابن ابی طاهر روح جازایه و فیه اشتراط  
 و قال ابن شبرته روح يجوز الیه و اشتراط و لو لم یکن عبداً بشرط ان یعتق لایجوز عنه فانما ان المشتري علی  
 نه اشتراط و اعتق تعلیک السبع جازاً و فی قول یحییة روح علیه فنه و لو لم یکن فویا علی ان لایزله عن ملک مسیح  
 او هبة او تحوه جاز الیه و یطلب اشتراط و لو لم یکن عبداً علی ان یعتق من فکان کان فاسدا و ان اشتري جاریه  
 علی ان یطفاها اولاً بطلان قال ابو حنیفه روح فیه الیه نهما و قال محمد روح جاز الیه و قال ابو یوسف روح ان یباع  
 بشرط الوطی جاز و ان یباع بشرط ترک الوطی لایجوز و ان یباع عبد علی ان یطعمه المشتري جاز و ان یباع  
 علی ان یطعمه ضعیفاً او لکماً کان فاسدا و لو لم یکن جاریه علی ان یتولد له المشتري او یباع عبد ان یتولد له کان فاسدا  
 و لو لم یکن جاریه شیئاً علی ان یسب المشتري او متعبد ق علیه اربع مئة شیناً او یقرضه کان فاسدا و لو لم یکن  
 علی ان یقرضه ثلثاً الا ان یسب کان جازاً و لو لم یکن ان یطعمه المشتري بالثمن رهنه فاکفان الرهن مجهولاً کان فاسدا  
 و ان یکنان مملوفاً و اعطاه الرهن فی المجلس یجاز استحساناً و لو لم یکن علی ان یطعمه بالثمن کفیلاً فاکفان الکفیل  
 غائباً عن المجلس رکض جین علم او کم کفیل کان فاسدا و ان یکنان الکفیل حاضر فی المجلس او کان غائباً عن المجلس  
 و حضر قبل الاقتران و کفل جازاً استحساناً و لو لم یکن علی ان یحیل الیها احد بالثمن علی المشتري فنه الیه قیاماً  
 و استحساناً و لو لم یکن علی ان یحیل المشتري الیها علی غیره بالثمن فنه قیاماً و جازاً استحساناً و یحل  
 الزلزاله علی ان یتن منقلاً فوجدها اکثر مملکت للمشتري لان الزلزاله فیها یضربه التبعیض و صف و یزید الزلزاله  
 فی اکثر نیمیسم الزلزاله المشتري کما لو لم یکن فویا علی انه عشرة اوزع فوجدته اکثر و لو لم یکن فویا علی انها حامل فنه  
 الیه لان الوله زیاده مرفوئه و انها مرفوئه لایدری وجودها فلا یجوز رجوع الیه عبداً علی انه جازاً و ان کان  
 جازاً الیه لانه بشرط و صف مرفوئاً یزید وجوده و لو لم یکن جاریه علی انه بری من المجلس جازاً و لو لم یکن علی انها  
 حامل حکم کونه قال الغنیة ابو جعفر کان اشتراط من قبل الیها جازاً لانه برأه من العیب و کان اشتراط  
 من قبل المشتري لایجوز لان بشرط و ان کان من قبل المشتري کانت الزیاده مقصوده و انما هی مرفوئه  
 فیه الیه کما لو بشرط المجلس فی الیه الحکم و یزید و یشتام من محمد روح انه قال الیه جازاً الا ان یظهر للمشتري  
 انه یحتاج الی النظر فنه انما قال ابو جعفر روح و روی الحسن عن یحییة روح انه لو اشتري جاریه

جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري ان يردّها ووجهه ما قلناه ان الحمل في  
 في الجارية عيب عند الناس فكان شرط الحمل بمنزلة البراءة عن العيب فيجوز البيع في الصحيح من الجواب  
 حتى لو كان في بلد غير غنيم في شبرا الجارية لاجل الاولاد وكان فاسدا ولو اشتري جارية على انها غنيمية  
 جاز البيع لان شرط عيب الجارية روي ان رجل باه الى محمد ربح جارية وقال اني اشتريتها  
 على انها غنيمية كذا كذا لو فاذ هي لا تغني شيئا قال محمد ربح ثم فان البيع قد ترك انما اجره عن عيبها  
 ولهمد الواجب تلك على رجل جارية غنيمية فغنيمتها غنيمية ولو باع جارية على انها ذات لبن قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا يجوز البيع وقال الفقيه ابو جعفر ربح يجوز البيع لانه شرط الصيانة فيجوز  
 كما لو اشتري عبد اعلى انه جاز او كاتب واكثر المشايخ على نهاده ولو اشتري جارية للظفيرة على انها حامل  
 لم يجوز البيع لا تقدر رجل باع دارا على ان يكونها لبائع شهر او دابة على ان يركبها البائع لو كان فاسدا  
 ولو اشتري شاة او بقرة على انها تحلب كذا انفس البيع وان اشتراها على انها حلوب روي الحسن عن ابي جعفر  
 ربح انه جائز وكذا ذكر الطحاوي وفيه انه الفقيه ابو الليث ربح روي ابن سماعة عن محمد ربح انه  
 لا يجوز البيع وكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل ربح ولو اشتري فرسا على انه هلام  
 جاز البيع لان الهلام لا يفسد غير هلام فيجوز كما اشتري عبد اعلى انه جاز او كاتب باع حيوانا او شئ  
 ما في طبعها فسد البيع لان الجنين لا يجوز افزاده بالعقد فلا يصح اشتراؤه ولو اشتري جارية ثوبا  
 على ان البائع لم يكن وطئها فاذا كان البائع وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ان يردّها ولو باع جارية  
 على انها ماددت فظهر انها ماتت ولدت كان له ان يردّها باع عبد اعلى ان يسله البائع الى المشتري  
 قبل نقد الثمن كان فاسدا واختلفوا في العلة قال ابو يوسف ربح لان العقد لا يوجب تسليم البيع قبل  
 نقد الثمن اذ الم يكن الثمن موعدا فاذا شرط يقضيه البيع فسد البيع وقال محمد ربح انما لا يجوز البيع  
 لانه تضمن اجلا مجهولا حتى لو سمي الوقت الذي يسلّم فيه البيع جاز رجل باع شيئا وقال بعت منك  
 كذا على ان احط من ثمنه كذا اجاز البيع وكذا قال على ان يبيع لك من ثمنه كذا لا يجوز لان الخط ملحق بالصل  
 العقد ينقض العقد بأدرا والمطلوب ولا كذا لك الهبة ولو قال بعت منك كذا على ان جطفت منك

كذا وعلى من وهب لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب جطو في الوجه الاول بشرط الهبة مبد  
 الوجوب باع عبد ا على ان يودي اليه الثمن في بلد آخر فبشرط الهبة بشرط اطلاقها لانه اذا كان الثمن  
 حالاً فان باع بالثمن الى شاهر على ان يودي الثمن اليه في بلد آخر جاز البيع بالثمن الى شاهر ومطل بشرط الايقاع  
 في بلد آخر لانه باع بالثمن الى اهل مكرم وانما ذكر الايقاع في بلد آخر ليعين مكان الايقاع وبعين مكان الايقاع  
 فيما لم يحد له ولا مؤنة لا يصح وان كان شيئاً محلاً وموتية يصح تعيين مكان الايقاع ويجوز البيع بالثمن  
 رجل اشترى على ان يحمله البائع الى منزل المشتري قالوا ان قال ذلك بالثمن لا يجوز البيع وان قال  
 بالثمن لا يجوز لان في الثمن يفرق بين المحل بالايقاع وفي الثمن لا يفرق ويكون بشرط الحمل بمنزلة  
 بشرط الايقاع واشترط في ثمنه بشرط اصححوا وقال موصولا بالبيع واحمله الى منزله جاز البيع  
 لان هذه مشروطة وليس بشرط ان شاحل وان شاحل لم يحل باع خاتبة فخرق على ان يخرجه اليها جاز  
 كما لو اشترى فلان على ان يخلعه اليها وكذا لو اشترى من خلقا في ثمنه فخرق على ان يخلعه اليها  
 ويجعل عليه الرقعة بخار ولو اشترى كرايا على ان يقطعه اليها فبشرط لا يجوز لانه لا يفرق فيه  
 بخلات ما تقدم رجل باع ارضا على ان المشتري ان احداث فيها حائثا ثم اشتراها ان كان البائع  
 ضامنا لاحد من المشتري كان البيع فاسدا لان المشتري لما يرجع الى البائع عند الاستحقاق بما احدثه  
 المشتري اذا كان الحد ثمانية كالبنا والفرس والزرع ونحو ذلك لما اذا كان نقضا ناكما كالحقيرة  
 ونحوه لا يرجع به على البائع فاذا اشترط الرجوع مطلقا كان فاسدا رجل اشترى من رجل سكنى  
 كان للبائع في حاقوت رجل آخر كيا يكتة نزع من غير ضرر وقد اخبره البائع ان اجرة الحاقوت ستة  
 دراهم ثم ظهر ان الاجرة كانت عشرة دراهم فبشرط البيع ولصاحب الحاقوت ان يكتة المشتري  
 برنح السكنى من الحاقوت لانه شاعل ملكه وان كان المشتري يقصر بملك رجل باع دارا  
 او بشرط الفداء في بيع الدار فبشرط لان البائع لا يملك الفداء ولا يملك المشتري باع ارضا على  
 ان فيها كذا كذا اخذ بوجهها المشتري فافهته جاز البيع وخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن  
 وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض بما لا يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على ان

على ان فيها كذا الكذا ابتداء فمبدأ المشتري نافذة جاز ليس وخير المشتري على انه لا يرجو ذكر بل ان ارضاعا على ان ارضاعا  
كذلك ان اخلط عليها ثمارا فباع الكل شيئا بها وكان فيها خلط غير ممتزج فسد البيع لان الممتزج لا يفسد من الثمن فافترقا  
الواحدة غير ممتزجة لم يدخل المبدوم في البيع وصارت حصته الباقي جبره فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي ثمن  
مجموع ففسد البيع كما لو باع شاة بركة فاذا ارادها من الفخذ مقطوعة فسد البيع لان الفخذ لا يفسد من الثمن  
فاذا لم يجز حصته الفخذ من الثمن صار ثمن الباقي جبره لا يفسد البيع بل ان قربا على انه مضمون بالعصف فاذا اهرق من جاز  
البيع وخير المشتري كما لو باع دارا على ان فيها بناء فاذا ابناء فيها جاز البيع وخير المشتري ان يجلسه والواحد غير على ان  
ابيض فاذا اهرق مضمون بالعصف كان فاسدا لان البين لم يدخل في البيع فلا يفسد البائع مع وجوبه فيعتان المارة  
ففسد البيع كما لو باع دارا على ان ابناء فيها فاذا ابناء فيها ففسد البيع لانه يفسد الى المارة كما قلنا وكذلك لو باع  
قربا على انه مضمون بالعصف فاذا اهرق مضمون بالعصف ففسد البيع واذا اشترى كرايا على ان سداه اليه فاذا اهرق  
وكانه سلم الثوب للمشتري لان هذا زيادة وصف بمنزلة زيادة الزرع وان اشترى على انه سداه اسي فاذا اهرق  
خير المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لان هذا اختلاف نوع لا اختلاف جنس فلا يفسد البيع وانما  
يخير لانه وجد دون المشترط ولو اشترى قربا على انه وادى فاذا اهرق من جازي على ان يفسد لان الجنس مختلف ففسد البيع  
كما لو اشترى قربا على انه يهرق وادى فاذا اهرق وادى ولو باع قربا على انه يهرق فاذا اهرق ففسد لان فاسد ففسد جازا ليس  
لان السدي تبين للحد ولو اشترى جازا على ان فيه عشرين قربا لكل قرب كذا فوجد اكثر لا يفسد لان زيادة السدي  
فان غاب البائع فالو يفسد المشتري من ذلك قربا يستعمل الباقي وهذا استحسانا اخذ به محمد رحمه الله للمشتري اشترى  
على ان البائع ثمن من الثمن وقفا بفساد المشتري فيظن اليه ففسد ان لا يفسد من جازا ليس ولا خيار للمشتري لان  
هذا ما يثبت بالبيان فاذا اطمأنه اتفق الغرض وهو كذا اشترى صابرا على انه متخذ من كذا اجرة من الدهن ثم ظهر انه متخذ  
من اقل من ذلك والمشتري كان يظن الى الصابون وقت اشترائه وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ من عشرة اذرع  
وهو يظن اليه فاذا اهرق من ثمنه جازا ليس ولا خيار للمشتري كما قلنا ولو باع من آخر ابريسم فانزله البائع على المشتري ففسد  
فذهب للمشتري ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصة الختان يعلم انه انقص من الهداة لا يشتري على البائع وكذا لو كان  
النفقسان باي سحري من الزين وان لم يكن النفقسان من الهداة ولا يجرى بين الزين فان لم يكن المشتري قراة بعض



[illegible]

الاصل جاز البیع کالو بلع و شرط علی المشتري ان یحکم الظلم ولو اشتري ارضا علی ان یراجعها ثلثة وراهم  
 فظهر ان یراجعها اربعة وراهم فهو علی وجهين احدهما ان یظهر الزيادة علی ما شرط وان فی ان باع یراجعها  
 اربعة فاذا هو ثلثة فکون فی ذلك قال بعضهم فیه العقد فی الوجهين جميعا سواء ظهر یراجعها اقل ما شرط او اکثر من غیر تفصیل  
 وبقال بعضهم ان یظهر اقل ما شرط لافیه العقد وان ظهر اکثر ما شرط فیه العقد اذا لم یکن لتلك الارض طاعة  
 لتلك الخزانة وبقال بعضهم ان یراجعها اکثر ما شرط فان كان المشتري یسلم بذلك فیه البیع کالو شرط ان یکن  
 بعض الخراج علی البائع وذلک فیه البیع وان لم یکن المشتري عالما بذلك جاز البیع وظهر ان یجوز ان یشتري  
 اسکها یراجعها وان شاء واما ان لا یعلم بذلك فظن ان یراجعها اقل ولا یکن فی هذا شرط بعض الخراج علی البائع  
 واما اذا باعها علی ان یراجعها اربعة ویراجعها ثلثة وراهم ویراجعها ثلثة وراهم فیه البیع لانه شرط  
 ان یکن علی المشتري خراج ارض اخرى للبائع من حیث المعنی فیه البیع وان لم یکن المشتري عالما بذلك جاز  
 البیع ولا یخیر المشتري ولو باع ارضا ولم يذكر الخراج ولم یحکم شرط البیع جاز البیع ثم یفیر ان یراجعها اکثر  
 من قبله فیه البیع فی انما یشتري سبب البیع وان لم یکن كذلك فلا یخیر له رجل باع ارضا علی ان یراجعها  
 غیر خراجیه ویراجعها فیه البیع علی قیاس ما تقدم فیه ان یکن الحجاب علی التفصیل ان علم المشتري انها ارض  
 خراج فیه البیع وان لم یکن عالما بذلك جاز البیع ویراجعها  
 عشر ان اراد بذلك ان یظهر انما یشتري کانت عشرین جاز البیع لان ما مضی لا یعتبر وان اراد بذلك ان یظهر انما  
 یقبل عشرین فیه البیع لان شرطه یوم فیه کالو بلع حیوانا علی انها کل یوم یقبل کذا وان لم یقبل اذ  
 فیه البیع لان الناس یریدون بینه الفکة فیاستقبل یشتري ارضا علی ان البائع یحکم یراجعها ویراجعها فیه البیع  
 واذ فیه البیع بالشفقة علی ظن ان البیع یبطل بشرطه انما یقبل فی الاستدراج  
 فاکان البیع یبطل بشرطه انما یقبل فی الاستدراج فاکان البیع یبطل بشرطه انما یقبل فی الاستدراج  
 ان یرد الابل ویراجعها ثلثة وراهم ویراجعها ثلثة وراهم ویراجعها ثلثة وراهم ویراجعها ثلثة وراهم  
 فیه البیع فی انما یشتري فیه البیع فی انما یشتري فیه البیع فی انما یشتري فیه البیع فی انما یشتري

وغير البيع بالقبضه البيع ونداء البيع اشتري جزاء على انه فاعله لا يجوز البيع الا ان يكون كسر الشئ في حقه فلو لم يملك  
البيع فلو كان له فخر فخره على ان يرسل المشتري فمباد واديه بان يستحقنا واديه العتوي وفي القياس فيه واديه  
بعض الشائع بان مباد على ان يبيع من مكانه ان فاسد اوان لم على ان يبيع به بانه اشتري او فاسد ان يبيع من مكانه  
التمن وقال المشتريها على انها جريان فاديه انقص وقال البائع فمك كاي واديه شرط كس شيئا كان قول  
قول البائع في انكاره شرط مبيع كاي كاد او قال بان شرطه في زود شئم كد فاديه ان كان المشتري  
ان يرد واديه ان كان البائع على ان يبيع على ان يبيع منه الاستحقاق كان البيع فاسدا لانه شرطه ان يبيع منه  
وغيره لانه البيع المشتري واديه ان يبيع من رجل بلع جاديه قال ايكيه بده الجارية على ان يبيع  
يرجع كان البيع بانه فاسد اشتري واديه ان يبيع منه في غير الوقت كان له ان يرد لان  
ذلك بعد مباد ان يبيع من اشتري بغيره على انه لا يبيع فمبيع صحيح كان له ان يرد واديه الجواب بان شرطه ان يبيع  
كان يبيع باده على العاد بحيث يرد ذلك مباد ان يبيع من اشتري او فاسد ان يبيع من على ان يبيع منه  
جاء البيع ورجل المشتري واديه ان يبيع منه لانه شرطه واديه ان يبيع منه لانه شرطه  
شرطه لا يخرجها بانه المشتري وليس بها احد يطالب بتجصيل شرطه لا يجوز البيع كما لو قال ايكيه  
او رضا على ان يتخذه بشرطه ان يبيع منها على ان يبيع منها المشتري واديه ان يبيع منها  
فبذلك البيع واديه ان يبيع منها على ان يبيع منها المشتري واديه ان يبيع منها  
ان يبيع منها اشتري او فخره المسلمين فبذلك البيع واديه ان يبيع منها  
رجل قال فخره بانه عبيد من فخره على ان يبيع منها واديه ان يبيع منها  
وغيره واديه ان يبيع منها على ان يبيع منها واديه ان يبيع منها  
بانه عبيد من فخره على ان يبيع منها واديه ان يبيع منها  
لا يجوز فسادا عليه كان البيع فاسدا اشتري جاديه على ان يبيع منها  
فبذلك البيع واديه ان يبيع منها على ان يبيع منها واديه ان يبيع منها  
عبيد بانه فخره على ان يبيع منها واديه ان يبيع منها

عبدک نه از زياده جواز و ميکون ذلک زياده في الثمن المشتري باز با علي انه صيرود  
او کلبا علي انه سالم صيرود لا يجوز البيع لانه مسمى و لا يکون صيرودا قال في کتاب نه العبد علي ان تبقيه و تبقي ثمنه  
في نه و لو قال اسبيک نه با ثمنه درهم و علي ان يخلدني سنه او قال يخلدني درهم علي ان يخلدني سنه  
او قال اسبيک عبيدي نه با ثمنه درهم و يخلدني سنه کان فاسدا لان نه باي شرط فيه الاجازة و کذا لو قال  
اسبيک عبيدي نه با ثمنه درهم و يخلدني سنه رجل قال اسبيک عبيدي نه با ثمنه درهم و تبقي عبيدک نه با ثمنه دينار  
و قال اسبيک عبيدي نه با ثمنه درهم و تبقي عبيدک نه با ثمنه درهم و رجل باع شيئا علي ان يشتريه  
لفظه لا يجوز البيع و لو قال عبيدک نه با ثمنه درهم و سحوا و رشوة جاز البيع اذ باع شيئا با ثمنه درهم  
علي ان يقرضه فلان اجنبى لا يفسد البيع لان شرط جري بين احد العاقدين و بين الاجنبى مثل نه با لافيهه البيع و  
لا خيار لبايع ان لم يقرضه الاجنبى رجل قال خيره بين عبدک من فلان با ثمنه درهم علي ان يکون الثمن علي و العبد فلان  
المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز نه باي البيع و قال في كافي راجح يجوز البيع و لو قال باع عبدک من فلان با ثمنه درهم  
علي انه فاسد لک نه با ثمنه درهم من الثمن جاز و لو قال خيره فبيعت نه العبد با ثمنه درهم و علي ان يقرضني عشرة  
درهم جاز البيع و لا يکون ذلک شرطاني البيع اذ المشتري شيئا بشرط ان يکفل فلان بالدرک  
المشتري فهو بمنزلة المولى بشرط ان يعطيه رهنا او کفيله نفسه لکان الکفيل حاضر في المجلس و کفل جاز و کذا  
لو کان الرهن معلوما و لو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنا و لم يکفل الرهن کان فاسدا فان اتفاقا علي تعيين الرهن  
في المجلس اداءه المشتري الثمن جاز و لو بشرط ان يعطيه بالثمن کره حظه مجيدة رهنا و لم يکفل الرهن جاز  
و لو بشرط رهنا ميثاقا من المشتري عن تسليم الرهن عنه لا لا يجوز علي تسليم الرهن لکن يقال للمشتري  
ان يکفل الرهن او قيمته او يفسخ العقد رجل اشترى عبد با ثمنه درهم علي انه ان لم يقده الثمن الي ثلثة ايام فلا يبع  
نه با فاقده المشتري في الايام الثلثة قبل ان يقده الثمن فذا عاقده لان نه باي بيع بمنزلة البيع بشرط الخيار  
المشتري و لو فسخت الايام الثلث و لم يقده الثمن استمر في الاذن ان يفسخ البيع و لا يصح انه يفسخ و لا يفسخ  
حتى لو اعتقه نه الايام الثلثة فذا عاقده لکان في يده المشتري و علي قيمته و لکان في يده البائع لان فاقده المشتري  
ذکر المشتري عبدا و قد الثمن علي ان البائع اذا رد الثمن الي ثلثة ايام فلا يبع منه با جاز استحسانا و هو بمنزلة

ما لم يأت على ان البائع بالخيار ثلثة ايام ان البعثة البائع صح انعقاد وان البعثة المشتري لا يصح ولو اشترى من  
 وبقصد ثم وكل المشتري رجلا على انه ان لم يقبل الثمن الى خمسة عشر يوما كان الوكيل يفسخ البعثة بغير اذنه  
 لان البعثة لم يكن في البيع فخر بالبيع وبيع البعثة حتى لم يقبل الثمن الى خمسة عشر يوما كان الوكيل ان يفسخ  
 ولو اشترى بغيره على انه ان لم يقبل الثمن الى ثلثة ايام بطلت منها وبقصد المشتري فباع ولم يقبل الثمن انه  
 ان لم يقبل الثمن الى ثلثة ايام بطلت منها وبقصد المشتري فباع ولم يقبل الثمن حتى مضت الايام الثلثة بغير اذنه  
 والبائع الاول على المشتري الاول الثمن كما لو باع شيئا لغيره واشترى من غيره البعثة ولو كان المشتري وبعثها  
 وهي بغير اشتراط وجب عليها اودعت بها عيب لا يقبل احد ثم مضت الايام الثلثة قبل ان يقبل الثمن  
 خير البائع ان شاء واخذ من الثمن ولا شيء من الثمن وان شاء ترك واخذ منها واخذها في البيع الذي  
 يبيعه الناس من البعثة او بيع الجواز قال اكثر اشخاصهم سيد الامام ابو شيجاع والفاضل الامام ابو الحسن  
 على السعي حكمه حكم الرهن لا يملك المشتري وبعثه المشتري بالكل من غير الايباع ولا الانتفاع ولا الاكل الا بالامام  
 الا ان كان يبيع من يملكه اذا كان به وفاق بالذين ولا يضمن الزيادة اذا ملك لا يضمنه والبائع ان يستره اذا  
 قضى الدين والصحيح ان البعثة التي جرى فيها المكان لفظ البيع لا يكون بتمامه في نظر ان ذكر شرط البيع  
 في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع ولفظ البعثة البيع بشرط الوفاء او لفظ البائع الجواز وبعثها  
 بغير البيع عبارة عن بقعة غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من شرط ثم ذكر البعثة على وجه المراجعة جاز البعثة  
 ولا يترتب الوفاء بالوعد لان المراجعة قد تكون لازمة فتجمل لازمة الحاجة الناس رجل يبيع مقل دابة  
 على ان يكون حتى يزار العلوة عليه جاز ذكره خمس الايام بغير شرط بالقسمة وكذا بالبيع رجل يبيع مقل دابة على  
 ان يكون البائع حتى يزار العلوة عليه جاز واكثر ارباب خريده ان شرطه كرهه فاشتهد به وادار يبيع بغيره فسد البيع ولو قال  
 البائع اشترى حتى ياتي الخواطة جاز البيع ولا يجبر على البناء لكن غير المشتري اذا لم يبين ان شاء اسك وان شاء  
 رد رجل اشترى خطه بغيره على انها عشرة افقره فوجد ان ذلك جاز ولو اشترى على انها اكثر من عشرة  
 فوجد انها اكثر جاز وان وجدها عشرة او اقل من عشرة لا يجوز له رباها على انها اقل من عشرة فوجد اقل  
 جاز وان وجدها عشرة او اكثر لا يجوز له من ابي يوسف حتى ياتي بخبره وذكر البائع في المادون والكسرة ولو اشترى

ولو اشترى دارا على انها عشرة اذرع جاز في الوجه كلها رجل اشترى نصف ماني الكرم من العنب على الزرع  
 على ان يكون خمسمائة من فوجد ما كذا كذا جاز وان اشترى كيلا او موزا على انه كذا فوجده اقل جاز ليس  
 فيما وجده وبل بخير اشترى النخيل ثم قبض المبيع او قبض البعض له ان يرد والنخيل قبض الكل لا بخير  
 اشترى عبد اعلى انه خصي فاذا اهو نخل قال ابو حنيفة يرد ولا يرد وان اشترى على انه نخل فاذا اهو خصي كان له  
 ان يرد ولو اشترى عبد افوجده ميتا قال ابو يوسف ربح ان يرد مهي من مسائل العيب رجل اشترى  
 دارا على انه ابن رضى جبراته اخذها اخفقوا فيه قال ابو القاسم الصفار ربح لا يجوز البيع وقال الفقيه  
 ابو الكيث ربح ان سعى الجبر ان فقال ان رضى فلان وفلان الى ثلثة ايام اخذها جاز اذا فلا يجوز اشترى  
 عبدا على ان يكون سرقه على البائع اذ وجوه عليه الى ان يستهل الهلال فحين قبل ان يستهل الهلال  
 فزده على البائع فلم يقبله البائع فملك عند المشتري قالوا ليس بهذا الشرط فاسد فاذا زده على البائع  
 بحيث نال يده فله بريء منه ولا شيء للبائع عليه رجل اشترى شيئا ستمائة الفاسد او قبضه ثم  
 زده على البائع فساد المبيع فلم يقبل فاعاده اشترى الى منزله فملك عنده لا يكرهه الثمن ولا القيمة  
 وكذا العاصب اذا رد المصوب الى المصوب منه فلم يقبل فحمل العاصب الى منزله فساد عنه لا يضمن و  
 لا يجوز ان يصب بالحل الى منزله اذا لم يضره عند المالك فان وضع بحيث نال يده ثم حملة مرة اخرى الى  
 منزله ففسد كان ضامنا اما اذا كان في يده ولم يضره عند المالك فقال للمالك خذ فله قبليه يصير مائة  
 في يده وقال ابو نصر بن مسلم النخيل فساد المبيع متفقا عليه غير مختلف فيه فزده على البائع برى المشتري  
 عن الضمان ان لم يقبل البائع والنخيل فساد المبيع مختلف فيه لا يبرى المشتري الا لقبول البائع او لقضائه  
 نقاضى وقال ابو بكر الاسكاف يبرى في الوجهين وما قال ابو نصر شبه لان احد العاقلين فيما كان مختلفا  
 فيه لا يملك الفسخ الا لقضاء او رضاه كما في خيار البلوغ وفسخ الافارة للعدو ونحو ذلك **محصل**  
 في احكام البيع الفاسد رجل باع جارية ميتا فاسد فقال البائع لى ما قبضها المشتري هي  
 حرة لا تفتن لان اتفاق البائع صاوت ملك المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة عمقت لان الكلام الاول  
 كان نكاحا اذا كان بخير من المشتري فاذا قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثاني صاوتها بايد ما عادت

الى ملكة فقلت وان لم يكن الكلام الاول مخبر عن المشتري لا يصح الكلام الثاني لانه لا يملك الفسخ فمخبر عن  
صاحبه ان كان فيه القبض والحاجان قبل القبض فكل واحد منهما يتفرع بالفسخ مخبر عن صاحبه اما بعد القبض فالحاجان  
الفساد لم يفسد في ملك البعده ولا يتقلب جائزا كما يصح بانحراف الخبر ويؤخذ ذلك من ان الحاجان الفساد مشروط  
فاسد الاول اجل فاسد فكذا كلف في قول الحقيقة وفي رواية اخرى وقال محمد بن زكريا الحاجان الفسخ ممن له منفعة في  
المشروط نحو الاجل الى القسط وانما يرد المطلق بفسخ فسخه مخبر عن صاحبه وان لم يقبل الاخر والحاجان الفسخ  
ممن ليس له منفعة في المشروط لا يصح الفسخ الا لقبول وانما يرد البقاء وكان الجواب في المسئلة الاولى على ما  
التفصيل رجل باع جارية بها فاسد اقولت عند المشتري من فيرة ثم مات الجارية فان المشتري يرد  
قيمتها ويرد الولد ايضا لانها لو كانت يردا فاسدة يرد ولها فكذا اذا هلكت وردها قيمتها لان القيمة ثابتة مقام  
اللام وكذا لو اكتب اكسا باعده المشتري يرد ايس الكلب رجل باع غلاما يابسا وحي حسنا ثم تجسس عليه بها فاسد  
ورقبته المشتري فازدادت قيمة فضا ربا وحي الفاسم باعده فقبض عليه وبيع قيمته يوم قبضه حسنا ولو قبض  
عبد قيمته الف فازدادت قيمة من اشترى الى الفى وبيع ثم ان الغائب اشتراه من المالك اشتراه به  
ثم مات العبد فالحاجان وصل الى الغائب بهذا اشتراه كان عليه الفان وان لم يقبل اليه كان عليه الالف  
لان الزيادة قبل اشتراكات امانته لانها زيادة القبض فلو صارت مضمونة بالشر او مضمونة بالقبض  
فلا بد من القبض به اشتراه رجل اشترى امرا فاشترى فاسدهم فقبضها حتى غرقها فاجاز اليها فاعاد فقلت على  
البائع ولا شيء على المشتري لانها بكل القبض مملوكة البائع فتوقف اعطاء المشتري على اجازة البائع  
ولو اشترى عبد اشتراه فاسدا فاقال للبائع قبل القبض فقلت على فاعطه البائع منه كان العتق عن البائع وان  
المشتري وكذا لو اشترى حنظل فاشترى فاسدا فامر البائع ان يطبخ فطبخها كان الذي من البائع لو كان  
شاة فامر البائع ببيعها فاشترى فغير حنظل فاشترى فاسدا فامر البائع ببيعها فاشترى فاسدا فامر البائع ببيعها  
فطبخها فاشترى فغير ذلك كان ذلك قبض من المشتري وعليه عليها هاج كذا في المشتري رجل  
باع ثوبا فاسدا ثم مات فاشترى بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الفاسم منه المشتري كان  
المشتري قيمة الفاسم ولو قال ابراهك عن الفاسم ثم لمك الفاسم منه المشتري كان المشتري بربا من الفاسم

عن العلم لانه انما يبرأ من العلم قد اخرج العلم من ان يكون مضرنا وصار امانه فلا يصح عند الهلاك انما الوجه  
الاول ابراه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلاك فيقبل الابراه رجل اشترى عبد اشرا جازا وقبضه ثم قتل  
البيع ثم ان البائع ابراه اشترى عن الثمن فذلك العلم عن المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجاز  
العلم بعد الاقالة يصحون على المشتري بالثمن فاذا ابراه عن الثمن صح ابراه انما في البيع الفاسد حق البائع  
بيعا فاسدا في البيع لاني القيمة وانما يتصل حق القيمة عند الهلاك فاذا ابراه عن القيمة قبل الهلاك فقد ابراه قبل  
الوجوب فلا يصح حتى لو قال ابراه انك عن العلم كما يبراه لانه لا ابراه عن العلم صادر وقية فلا يصح قيمة عند  
الهلاك نظيره ما لو قال بعتك هذا الشيء لبشرة وراهم دويث كل البشرة ثم قبل المشتري البيع جاز  
البيع ولا يبرأ المشتري عن الثمن لان الثمن لا يجب الا بعد قبول البيع فاذا ابراه عن الثمن قبل القبول  
كان ابراه قبل اسبب فلا يصح رجل اشترى ثوبا شرافا فاسدا وقبضه وقطعه فبيعا ولم يخطه حتى ادعاه عند  
البائع فذلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يصح قيمة الثوب لانه لا ادعاه البائع فقد رد على البائع الا انه نقصان  
القطعة لان الرد حكم الفساد حتى فاذا وصل الى البائع باي وجه وصل يقع عن المستحق رجل اشترى وادشرا  
فاسدا وقبضها فموت عند خرابها فاشتم خصم البائع الى القاضي فقبض القاضي البائع بقيمة الدار لم يقض المشتري  
كان الشفع ان ياخذ من اشترى تلك القيمة رجل اشترى عبد اشرا فاسدا وقبضه ثم اقله او قلده قيمة  
يوم القتل والاعاق اكثر من قيمة يوم القبض كان عليه قيمة يوم القبض بخلاف ان قبض رجل اشترى امه شرافا  
فاسدا وقبضها فولدت عنه من غيره ولد فاقبضها كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم  
لان الولد كان امانة فيضمن قيمة يوم الاعاق ولو قبلها رجل وتولى باعليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة  
الولد ثم يبيع البائع القاتل بقيمة الولد رجل اشترى امه شرافا فاسدا وقبضها وزوجها رجلا ودخل بها الزوج  
ثم ان البائع فاسم المشتري فساد البيع فان القاضي يقض البيع ويرد الجارية على البائع ويرغم المشتري  
نقصان التزوج وهرملها وان كان جائزا على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري على الزوج اذا اشترى طعاما  
شرافا فاسدا وقبضه عليه ولا يحل له اكله ولا الرأشري جارية شرافا فاسدا وقبضها عليها ولا يحل له وطئها  
ولا غيبث الملك بالعقد الفاسد الا با اتصال القبض به فان قبض في المجلس صح قبضه بالنية البائع وان



وان قبض به بئس ان قبض باذن البائع صح قبضه والا فلا وفيه قاضيا بالحكمة فان البائع اذا اراد ان  
ان يسترد البيع لم يرد حتى الفسخ ولا يطل من الفسخ بالاجابة ولا يورث المشتري لان الملك الفاسد منتقل  
الى دارث المشتري وتبرم الوارث مقام المشتري بما عود الحق فلو يورث ولو كان قويا بما فاسد الفسخة المشتري  
او يطل من الفسخ ومن يورثه لا يطل من الفسخ ان يعطى ما زاد الفسخ فيه ويأخذ الزيادة ولو كان ارغابا  
فاسد فخل المشتري سجدا لا يطل من الفسخ المبيع في ظاهر الرواية فان باء يطل في قول جقيقة وعمر  
الا شجار بمنزلة البائع وكذا الرواية لا يطل من الفسخ المبيعين ولو ادعى بها المشتري ذات يطل من  
الفسخ ولتقتان الولادة في البيع الفاسد يكون بمنزلة نقصان الولادة فخير بالولد ولو اخرج البيع عن ملك المشتري  
ثم عاد اليه الملك الاول صير كانه لم يخرج ان لم يكن القاضى فغنى على المشتري بالقيمة ليعالج ولو ادعى المشتري شراء  
فاسد او اذاعه من مكان الغائب واقام البينة على ذلك لم يقبل بینه ولو بائع من سيرة وان صدق البائع  
في ذلك يطل من الفسخ ويقضى بالقيمة ليعالج فان لم يكن المشتري شراء فاسدا او سلم الى المهر من يطل من الفسخ  
فان انك المهر فلم يكن القاضى فغنى عليه بالقيمة فادعى من الفسخ وكذا لو ادعى ثم رجع في البينة بمقتضى  
كان على هذا التفصيل وان يشتري شيئا بمئة او بدين وقبض لا ينفذ تصرف المشتري فيما اشتري وان  
اشترى خمر او متزاد ما شيد ذلك ينفذ تصرف المشتري فيما اشتري من بيع البينة الا انه لا يخل الكه  
الحكم عاما ولا الوطى الحكم جارية بشرط فاسد او يستولى على يطل من الفسخ كما لو اعتقها وتبرم قيمتها ليعالج  
واختلفوا في وجوب العقر لبائع قال ابو حنيفة وابو يوسف انه اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد بن حبيب العقر  
مع القيمة ويقتل الاصل في الاكثر وان وهبها لم يستولى بازدا على البائع وتبرم العقر لبائع فسد الكل بالفاق  
الردايات وانما حب اذا وطى المصوبه يشبهه كان لملك ان ياخذها وعقرها وان غرم الغاصب قيمتها لا يبرم  
عقرها ويشترط في البيع الفاسد كاشف في البيع الجازم حتى لو باع عبدا بالفاقد وهم وطل من خمر على انه  
ياخذ ثلثة ايام وقبض المشتري لم يرد عقبة في الايام الثلثة لا ينفذ اعاقبه ولو لا خيار البائع لكان  
المشتري بد القبض فاصيب العبد اذا اشترى من المصوب منه شراء فاسد او عقبة فاعاقبه لانه اعتقه  
جه القبض اذا اشترى شيئا ثم رده فانه لا يقبض المبيع ثم تعاقد البيع الفاسد به فانه ان كان المشتري ان

ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كما في المبيع الجائر ولو اشتري من مدينه مشراه فاسد او قبض المبيع ثم  
 اشتراه المبيع الفاسد لا يكون للمشتري ان يحبس المبيع لاستيفاء ما كان على البائع وكذا لو اشترى المدينون  
 من رب الدين اجاره فاسدة ولو كان المبيع جائرا او الاجاره جائزة ثم انفس المبيع فيها بوجه كان للمشتري  
 ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع بوجه اشتري عبد اخر له فاسد بالثمن  
 وقبضه ثم باعه من البائع بآية ان قبضه البائع كما ذلك من غير ان يبيع الفاسد والم قبضه لا يفسخ اذا اختلف  
 الميايمان انما يدعى الصحة والآخر الفساد وان كان يدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد  
 كان القول قول يدعى الصحة والبيته يثبت يدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعى الفساد يدعى الفساد  
 لمعنى في صلب العقد بان يدعى انه اشتراه بالثمن وهم ورطل من خبره والاخر يدعى المبيع بالثمن وهم فيه واثبات  
 عن اجتهاد روح في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة والبيته يثبت الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية  
 القول قول من يدعى الفساد ولو ادعى عبد اني يد رجل انه اشتراه منه بالثمن وقال البائع بوجه بالثمن  
 درهم وشروط لا يبيع ولا يهب او ادعى المشتري ذلك وانكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط  
 الفساد والبيته يثبت الاخر وكذلك لو كان مكان اشترط الفاسد بشرط الحزم والخبر او اشترط الذي لا يحل  
 مع الفل وان اختلفا في اصل الثمن فقال البائع بوجه عبدي هذا البع بك هذا او قال المشتري اشتريته لثمن  
 درهم ورطل من غير تخالفات وتراوانا فان قامت بها البيته يثبت البائع والاصل في هذا انه اذا اختلف  
 الثمنان واقفقت بيته البائع والمشتري على ثمن واحد وزادت احدى البيتين على الفيسد المبيع فالقول  
 قول من ينكر الفساد والبيته يثبت الفساد وان كان الثمنان من صفين مختلفين احد هما المبيع فالبيته يثبت البائع  
 وان ادعى احد هما بيع الوفاء والاخر ميا بما كان القول قول من يدعى بيع البات والبيته يثبت الوفاء لان بيع  
 الوفاء انا ان يفسر بها كما قال البعض او ميا فاسد كما قال بعضهم فان اعتبر ميا فاسد كان القول قول من  
 يدعى الصحة وان اعتبر بها كانت البيته يثبت البائع لان في الربن والمبيع اذا ادعى احد هما المبيع والاخر انكر  
 كان القول قول من ينكر المبيع وان اختلف العاقدان فادعى البائع ان المبيع كان بشرط الحزم للبائع والاخر  
 يدعى ان المبيع كان باثنا في ظاهر الرواية عن اجتهاد روح القول قول من ينكر الحزم وعنه في روايته ان كان المبيع

يدعى البيع بشرط انما لنفسه كان القول قول من يذرى الخيار والبيعة بينه الآخر  
المشتري يدعى الخيار لنفسه والبايع يدعى اقباط كان القول قول البايع في قول المجتهد مع على الرواية  
وان ادعى احد هما البيع غير طوع والاخر عن كراهة اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعى الطوع كان في  
الصحيح والفاسد وكذا الروايتان على هذا الوجه في الصحيح والادراك كان القول قول من يدعى الطوع والبيعة بينه  
الاخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بنية الطوع اولى وان اختلفا فادعى احد هما ان البيع كان تلجئة والاخر ملك  
التلجئة لا يقبل قول يدعى التلجئة لانيته ويستحق الاخر وضرة التلجئة في البيع ان يقول الرجل غيرة الى ابي واد  
سك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة وشبهه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط تهذيب  
البيع يكون باطلا بمنزلة بيع البائل وعن محمد راع في التلجئة اذا قبض المشتري اليه فاعقده لا ينفذ اما قولنا  
المشتري المكره لانه بمنزلة البيع بشرط الخيار بها رجل يبع عبدا من رجل وبعاده فانه كان اقباط قال البايع  
بعتك اياك قال اشترى بعتك بعد ما اقباط كان القول قول من يدعى الصحة ايها يدعى الصحة وكذا لو اشترى عبدا ثم  
ادعى انه اشتراه بعد ما خلا وقال البايع اقبل بعتك بين كان فخر كان القول قول من يدعى الصحة وان اقام البيعة  
كانت الشهادة على بيع البعده الاخذ وعلى بيع المحرم بعد ما خلا اولى **فصل في البيع الموقوف**  
اذا باع الرجل مال الغير عند ما يوقع البيع على اجارة المالك ويشترط صحة الاجارة في يوم العاشرين وقام  
الموقوف عليه ولا يشترط قيام الثمن الخائن الثمن من العقود فان كان من العزيم يشترط قيامه ايضا واذا مات  
المالك لا ينفذ باجارة الوارث وعند اجارة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعتد البيع  
قبل الاجارة ولو غصب جارية فباعها ففطت يده اثم اجاز المصوب بعتد البيع صحة الاجارة ولو ملك  
اومات ثم اجاز لا يصح الاجارة بموقوف المقدس قبض الثمن وخشيته عند الاجارة ترجع الى العاقد  
وايهما فسح العقد قبل الاجارة صح نسخه واذا ملك البيع عند المشتري كان للمالك الخيار ان شاء ضمن  
البايع قيمته وان شاء ضمن المشتري وقت اختياره فضمن احمد غابري الاخر وان ضمن المشتري قيمته بطل  
البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البايع الخائن فقهه والخائن ضمن البايع قيمة يقدّر البايع الخائن  
البيع في ضمان البايع عند التسليم وان لم يكن البيع في ضمان البايع بطل التسليم وسلم يبيع البيع ثم افسار المالك

اما لك فقيهن البائع لا ينفذ في العضوي وشرائه العضوي لا يترقب ويكون شتر بالنفس وهو على وجه  
 اربعة احدها ان يقول البائع ميت هذا من غلان الغائب بالغ درهم وقول العضوي اشتريت غلانا او يقول  
 قلت غلانا وان لم يجر بطل العقد والثاني ان يقول المالك ميت هذا ملك كذا فقال العضوي قلت  
 او اشتريت ونكر شراره لغلان فان اشترا منه فله ولا يترقب ولو قال العضوي اشتريت هذا غلانا كذا  
 فقال البائع ميت بنكته بل فيه روايان والصحيح انه باطل لا يترقب والثالث ولو قال البائع ميت ملك  
 من غلانا كذا او قال العضوي اشتريت لاجله او قال قلت لاجله او ايتدا المشتري فقال اشتريت هذا  
 غلانا فقال البائع ميت لاجله او لم يقل لاجله فانه يترقب على اجازه الغائب والاربع ان يقول الغائب ميت  
 ملك هذا كذا الا لاجل غلانا وقال المشتري اشتريت او قال المشتري لا اشتريت هذا لاجل غلانا  
 فقال البائع ميت فانه ينفذ المشتري ولا يترقب ولو قال العضوي اشتريت هذا غلانا كذا على ان غلانا ذلك  
 ما خيرا فله انام فانه ينفذ ولا يترقب وانما يترقب شراره العضوي اذا كان يشتري غير جارية رجل يشتري عبدا  
 او اشبهه انما يشتريه لغلان فقال البائع اشتريت ملك هذا لجل غلانا فقال البائع ميت وقال غلانا قد مضى  
 وذكرنا ان طفيح ان يشتري ان يبيع العبد من غلانا لان اشترا وجب نقدا وعلى العاقبة ينفذ عليه فان سلم المشتري  
 الى غلانا كانت العاقبة للبائع على المشتري وهو العاقبة ويكون المشتري الى غلانا بشرطه يبيع تبين جري بن  
 يشتري رجل غلانا رجل باع ثوبا بغيره فبخره من ابن صغير ما ذون النفس او من بن ما ذون في التجارة  
 وعليه دين الاولين عليه ثم يخرجه من ثوبه ان باع ثوبا بغيره او لم يبيع ممن باعه فاجاز المالك قال محمد لا يجوز  
 ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان العضوي لو كان وكذا بالبيع لا يجوز بيعه من عبدين هو لاجله عبده الذي  
 كان عليه دين اذ اذا جازت الى رجل بالنفس درهم وقامت اشتري عبده الذي عليه دين لا يبيعه من عبدين هو لاجله عبده الذي  
 هو فاشترى الرجل فاجاز والده بصيرة ذلك قال محمد روج الزل المشتري واجازة ابا الصغير باحالة ذكرها  
 في المشتري رجل باع عبده غيره من الولي المولى مرض بينه او مرضي لبيته سوى الدرهم والديناسير ثم اجاز المولى  
 بوجاهة عبده المشتري باع عبده يكون للمشتري وعليه ثمة العبد لولا لان شتره لولا ذلك الشتر لا يترقب فان  
 شتره بنفسه فاجازته بالعبادة المولى يكون للمشتري باع عبده لا رجل باع امه غيره وادرت عند المشتري

[illegible]

[illegible]

الفرار وقال بعض المشايخ يخرج برية غير ذوق فزاد فاعيد لان محمد ربح قال في الكتاب مير باطل وادعوا من غير ذوق  
ومن قول باطل اي سبيل واذا لم يلح للمولى العبد المذون من غير ذوق فزاد وقيل انهم ذكروا ذلك ثم اجابوا  
الفرار فيه صحت ايجازتهم وديك القوم على فرار ذوق ايجاز بعضهم اليه وقيل بعضهم بحضرة العبد والشرعي بالبيع  
الا ايجاز ذوق سبيل اليه ذوق الكوفة اذ ايلع المريض في مرض الموت ثم وادعوا عن ابن ابيان انه ان منع باذنه  
وان مات ذكرك المرض ولم يجوز الولاية سبيل اليه وسها المدة اذ ايلع او شرعي يترقت ذلك ان قل على  
رواية اذ مات او لم يدار الحرب سبيل لقوله وان سلم باذنه فقد عيرونه الراهن اذ ايلع الميراث الا ايجاز ذوق  
يتوقف ذلك على ايجازة الميراث وانما سحر في ايجاز الروايات الا ان المرضين عليك ففرض اليه وديك ايجاز ذوق  
عليك الا ايجازة ذوق عليك النقص فان لم يجوز سبيل شرعي ففرضت الا ايجازة بينهما ففرضت اسبق وكون الراهن اذا  
لم يفرغ اليه حتى تلك الراهن فقد بيع في ذكرك الا ايجازة فلو لم يفرغ ثم جاء بام النقص فقد عيرونه اكثر من ذكرك  
فما تبارك الجليس سحره فاستفاد الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
لا يستحق الذين يخلون الراهن وكون الرجل اذ ذوق اذ ذوق ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
العاقل اذ لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
فما جاز الميراث بين الاول والثاني فقد ايجاز ذوق الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
ايه الاول والثاني في ذوق اليه الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الراهن ثم لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
فما جاز الميراث بين الاول والثاني في ذوق اليه الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الراهن ثم لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
**باب** النجاسة في النجاسات في ذوق اليه الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الراهن ثم لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
المروية وذا اليب ومنها خيار تفرق الموقوف عليه بديك البعض قبل القبض وذا يستحق انما يفرغ ففرضت الا ايجازة  
اليه خيار النجاسة في ذوق اليه الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الراهن ثم لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
ايام اذ اقل وان شرط اكثر من ثمة ايام ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
وذكر ذوقا سحره ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة  
في جميع ذوق النجاسة في ذوق اليه الاول وبطل الثاني ولو باع الراهن الراهن ثم لم يفرغ ففرضت الا ايجازة ففرضت الا ايجازة

الثانية في الخيار ولو شرط الخيار بها مجبياً لا يثبت حكم العقد أصلاً ولا يثبت الخيار لأصلاً لا يثبت حكم العقد  
 في حق من له الخيار حتى لو كان الخيار للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه عند خروج الثمن عن ملك المشتري ولا يخل  
 في ملك البائع في قول الجنيته وفي قول صاحب يدخل ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملك  
 في قولهم لا يخرج المبيع عن ملك البائع ولا يخل في ملك المشتري في قول الجنيته وعند ما يدخل بيان  
 وذلك من مسائل منها إذا باع عبداً بجارية على أن يأتى البائع بالخيار ثلثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام  
 فبطلت جاريته في قولهم لا يخل المبيع لانه اعتق بنفسه وان اعتق بجارية جاز ولا يكون مقاطع الخيار ويتم البيع وان  
 في كلام واحد فبطلت جاريته بغير ثمن جارية بيا ليلها ولا ينفذ اعتباق المشتري لاني العبد ولا في الجارية  
 واما الجارية لا يهاخرت عن ملكه عندهم واما العبد لانه لم يخرج عن ملك يده ولو كان الخيار للمشتري كانت الاحكام  
 على عكس هذا ولو كانت الجارية بنتاً لبائع العبد والخيار لبائع العبد لا تنق الجارية ولو كانت زوجة لايصد  
 النكاح بينهما لانه لم يدخل في ملكه في قول الجنيته ولكنه لو اعتقها فبطلت جاريته فيها ويكون ذلك اسقاطاً  
 للخيار ولو قال العبد ان اشتريتك فانت حر فخرجت اشتراه على انه بالخيار ثلثة أيام عمن عليه في قولهم جدياً ومقطوعاً  
 راسه بغير وعدها سرقة ولو كان البيع بشرط الخيار فبطلت جاريته فبطلت جاريته في قولهم جدياً ومقطوعاً  
 وخياره بشرط لا يوثق عندنا بطل باع عبداً ثمن في الذمة على انه بالخيار ثلثة أيام ثم ذهب الثمن المشتري  
 في ذمة الخيار او ابراه عن الثمن او اشتري المشتري شيئاً بملك الثمن يصح شراؤه وابرأؤه وهدية ويطلق  
 خياره لان الثمن في الذمة فبطلت الفرض ولو باشتري من غير المشتري شيئاً بملك الثمن يطل خياره  
 ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن ديناً فاداء المشتري فقبضت تصرف فيه لا يطل خياره وكذا لو كان  
 الخيار لبائع فذهب المبيع الى المشتري لا يطل خياره وكذا لو كان للمشتري فابراه البائع عن الثمن لا يصح  
 ابرأؤه في قول أبي يوسف وفي قول محمد بن علي اذا تم البيع بينهما بمضي مدة الخيار لو باسقاط الخيار في المدة  
 ينفذ ابراء البائع ولو كان الخيار للبائع او المشتري يقال من الخيار ان لم افعل كذا اليوم فقد اطلت خيارى  
 كان ذلك باطلاً ولا يطل خياره وكذا لو قال العيب ان لم ابرده اليوم فقد اطلت خيارى ولم يبرده اليوم  
 لا يطل خياره ولو لم افعل كذلك ولكنه قال اطلت خيارى هذا او قال اطلت خيارى او اجابا ضد خياره فذكر



[illegible]

ايام انت بالخيار فله الخيار باوام في المجلس ويكون في المنة قوله لك اما تذا اليس وكما قال انت بالخيار  
 ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام كما قال هو الصحيح رجل اشترى شيئا بشرط الخيار لنفسه ولم يوقت مكان له ان  
 يفسخ ولم يكن ذلك البائع وان شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فسد البيع في قول اجمعيه وزفوا مشافعي روح فان  
 اسقط الخيار في الايام الثلثة او اعق حبس او مات العبد او اشترى او حدث به ما يوجب لزوم البيع فطلب  
 البيع جازا في قول اجمعيه روح ويزعم الثمن وان حدث به عند اشترى في الايام الثلثة عيب الكائن مما يحتمل زوال  
 في مدة الخيار كالمرض لا يبطل خياره الا انه لا يملك الرد قبل زوال العيب وان حدث به فالا يحتمل الزوال لزوم  
 البيع رجل اشترى شيئا في رمضان على انه بالخيار ثلثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول اجمعيه روح  
 لان عسده ما قبل اشهر يكون داخل في الخيار فيصير منزله شرط الخيار اربعة ايام فيفسد العقد عنده  
 وقال محمد ج له الخيار في رمضان وثلثة ايام بعد رمضان ويجوز البيع وكذا لو كان الخيار للبائع على يد المرحوم  
 ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ذلك الخيار ثلثة ايام بعد رمضان وقال ابي الهيثم  
 لا خيار لك في رمضان وكذا الخيار ثلثة ايام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه لا وجه لتصحح نهائ العقد بطل  
 اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام لا يكون له ان يبطله بالثمن قبل سقوط الخيار رجل اشترى مائة او  
 بقرة على انه بالخيار ثلثة ايام فطلب لينها روى ابو يوسف روح عن اجمعيه روح انه يبطل خياره لا يبطل خياره حتى يشرب  
 اللبن ويستهلك ولو اشترى جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها فذاعاها الى فراشه قبل مضي المدة لا يبطل  
 خياره وكذا لو كان الخيار للبائع ذاعاها الى فراشه لا يبطل خياره ولو باع رحي على انه بالخيار فطلب البائع فيها كان مضحا  
 ليس ولو كان الخيار للمشتري فطلبه فباعه بمقدار الثمن لا يسقط خياره وان زاد على ذلك عسده فله الخيار اكثر من  
 يبطل خياره وذكر الفقيه ابو جعفران ما زاد على يوم ويلة كثير يبطل خياره وما دون ذلك قليل لا يبطل خياره ولو اشترى  
 ثوبا على انه بالخيار او خادما فلبس الثوب واستخدم الخادم مرة لا يبطل خياره بشرط وان استعمله مرتين او  
 لبس الثوب مرتين او كانت دابة فركبها مرتين يبطل خياره بشرط ولو ركب الدابة لم يفسد خياره او لم يفسد  
 على البائع في القياس يبطل خياره في الاستحسان لا يبطل ولو باع عبيد على انه بالخيار فطلبها وقبضها اشترى  
 ثم اتحد بها او استعملها لا يجوز البيع في الباقي وان تراضيا على اجازة البيع لا يبيح سببه الخيار غير منعقد في

عن الحكم فاذا كانت احدى ملكات الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصم فلا يجوز ولو قال البائع في  
في حيزه البدين نقضت البيع في الباقي منه فانقضت البيع في احدى ملكات العقد باطلا كما لم يحكم بالنقض و  
يتبقى الخيار فيها اذ الواجب فيه اولا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال فنقضت البيع في بقية كان باطلا كما  
لا يحكم به رجل وقد فيها من يسكنها باجر فاعلم ان رجل على ان يشتري بالخيار ثلثة ايام ورضى به البائع فطلب  
المشتري الاجر من البائع في مائة دينار وكان ذلك في شهر ربيع الاول واشترى واداه البائع في شهر ربيع الثاني  
ايام فدام على السكنى لا يطل فاداه ولو ابتداء السكنى يطل خياره رجل اشترى جارية على ان بالخيار ثلثة ايام  
فرضها ثم جاء بجارية رقاى هي التي قبضتها وانكر البائع كان القول للمشتري والبايع ان يملك الجارية بطلان  
لان المشتري حين ردوا على البائع قد ملك الجارية منه فطلب ان يرضى به البائع فملكه البائع فاداه فاداه  
فقبض على صاحب الثوب وقال هذا ثوبك وكذا الاسكان رجل باع مياضا او كفى على ان بالخيار ثلثة ايام فخر من  
من البعض اوصاه الكفري ثم راقى به بالخيار بطل البيع لانه لو بقي من غير خيار متصرفا به البائع ولو بقي الخيار كان له ان  
يخرجه من المشتري قبل التغير ولو كان الخيار للمشتري والمسلطه بها باقى خياره لان المشتري لا يتصرف بمقتضى الخيار  
ولو اشترى فاعلم ان البائع اقباضا قبل القبض بطل البيع في قول المجتهد مذهب ولا يطل في قول ابى يوسف  
مع رجل اشترى عبدا اشترى اياه فلما تم البيع منها قال البائع للمشتري قد جعلت بالخيار ثلثة ايام فيه شهر قال ابو  
محمد ربح فثبت الخيار من سبعة شهر او ثلثة ايام وقال ابو حنيفة ان الخيار كما قالوا وفيه العقد ولو اخطأ بعد  
ايصحح مكان الخيار بشرطه فانما بطل البيع بشرطه ولا يفيد العقد في قول ابى يوسف ومحمد ربح وقال ابو حنيفة ربح  
في حق بشرطه الفاسد وفيه البيع ولو اخطأ بالعقد الصحيح بشرطه جائزا او اخطأ جازا لم يحق في قولهم به رجل باع  
ارضاً على ان بالخيار ثلثة ايام وقد باعنا ثم ان البائع نقض البيع في الايام الفلانة حتى لا يرضى فمستوفى بالعقد بطل  
المشتري وكان للمشتري ان يجيبها بالاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع فان قانون البائع بعد ذلك لمشتري  
في دراعه هذه الارض ستة فزرها قصير الارض امانه عند المشتري وكان البائع ان ياضد ما من المشتري متى  
شئ، قبل ان يزوي باعليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يجيبها بالاستيفاء الثمن الذي دفعه الى البائع لان المشتري  
لما دفعها باذن البائع وما كان سلبا الى البائع فبطل خياره المشتري جارية على ان بالخيار ثلثة ايام فلو لم يرد

عند المشتري بطل خياره وان كان الراد مينا ولم ينفقها الراد لا يبطل خياره وكذا حدث الزيادة  
عند المشتري في ذات البيع كالمثل ونحو ذلك بطل خياره في قول الحقيقة والى يوسف مع رجل اشترى مبدرا  
على انه بالخيار ثلثة ايام فمرض البعد المشتري ثم لم يبرأ منه قال القاضى انما يبطل خياره في وقت مرضه  
فلم يقبل الحاكم ولم يقض فان مرضه انما كان في وقت مرضه لم يبرأ منه ثم اشترى وان صح البعد في الايام الثلثة  
ثم مضت الايام الثلثة كان المشتري ان يرد البعد على البائع يذ لك الراد الذي كان منه رجل اشترى  
وايه على انه بالخيار ثلثة ايام نقض حواثرها واخذ شيئا من عرقها لا يبطل خياره ولو نزعها بطل خياره  
رجل اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فاشترى في الايام الثلثة الى باب البائع ليرد البيع  
فما خفي البائع منه وطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما عن البائع ليرد عليه اختلافه في قال بعضهم  
ينصب خصما لمطر المشتري وقال محمد بن سلمة لا يجيبه القاضي الى ذلك ولا ينصب خصما للمشتري  
لما اشترى ولم يأخذ منه وكذا في احتمال الغيب فقد ترك النظر لنفسه فلا يغير له وان لم ينصب القاضي  
خصما وطلب المشتري من القاضي الاعلان عن محمد بن سلمة في روايته بحجة القاضي الى ذلك  
فبيعت مناديا على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلا ما يريد ان يرد البيع عليك فان حضرت  
والا نقضت البيع فلا يقضي القاضي البيع من غير اعلان وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاعلان ايضا قيل لمحمد بن  
كيفية يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يثبت في يده ثلثة ايام فانه اذا مات الغيب حتى اذا غاب البائع  
يرد على الكفيل وان اشترى شيئا يتسارع اليه الفناء على انه بالخيار ثلثة ايام في القياس لا يجوز للمشتري على شيء  
من الاستحسان يقال للمشتري انما ان يفسخ البيع وانما ان تأخذ البيع ولا تستحق عليك من الثمن حتى تجوز البيع  
او يفسد البيع عندك دفعا للضرر من الجاهلين وهو نظير ما راد في يد رجل اشترى شيئا يتسارع اليه الفناء وكما يمكن  
الطرية ونحو ما يرد المدعى عليه واقام المدعى بيته على ما ادعى وحيث فساد ما ادعى في ثلثة ايام فان القاضي يأمر مدعى الشراء  
ان يثبث الثمن ويأخذ السكك ثم القاضي يبيع ما من آخر يأخذ منها ويضع الثمن الاول والآخر في يد مدعى العدل فان عدل  
البينة لقضى المدعى الشراء بالثمن الثاني يرد الثمن الاول الى البائع وان ضاع الثمنان عند العدل يصح الثمن الثاني  
من مال مدعى الشراء لان بيع القاضي كبيع وان لم تدل بيته مدعى الشراء فانه يضمن قيمة السكك المدعى لان البيع

لم يثبت فحق انه على النية بجهة البيع يكون مضروبا عليه بالتقيد واما قول ابى يوسف في تركه شيئا متباركا  
ايه انفسا ودينا بما لم يقفد المشتري ولم يقفد النقص حتى غاب كان مباحا ان يبيعه من آخره وحمل المشتري النقص في  
ان يشتري وان كان يعلم به كذا في المشتري الاول رضى بغيره اليه وانقصه ولا يخلع بغيره ان يبيع واذا  
حل بغيره ان يبيع على المشتري الثاني ان يشتري رجل بارع فباع على انه بائنا ثلثة ايام ثم عرض العبد على اليه  
لم يطل فباعه فانه لم يكن مستحق اليه فانه يباع بارع شتا من موعده على انه بائنا ثلثة ايام فليست الايام بغيره الا على  
من وقت سقوط الخيار لان وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري وتركه باع على ان يشتري بائنا ثلثة ايام  
ولا ارش فيه فان اشترى بطلت المنة وقت العقد او العلم بالبيع لا وقت سقوط الخيار في بيع العبد في بطلت المنة  
وقت الاجازة في البيع الفاسد عند القطع من الاسترداد وفي الهبة بشرط العوض رد ايمان في رد الهبة  
عند القبض في رد الهبة عند العقد هو الصحيح واسأل على ما في كتاب المنة بارع باع دارا على انه بائنا ثلثة  
ايام فباعه المشتري على درهم سائة او على عرض بيعة على ان يسقط الخيار ويبيعني اليه باز ذلك ويكون زيادة  
في الثمن وكذا لو كان الخيار للمشتري فباعه بارع مسلم ان يسقط الخيار فيض عن الثمن كذا في رد الهبة في العرض بيعة  
في البيع باز ذلك لو كان الخيار للمشتري فباعه على انه بائنا ثلثة ايام او الوصي باع على انه بائنا ثلثة ايام او الرجل باع بغيره  
وشترط الخيار لغيره فمات الوكيل او الوصي في الايام ثلثة اوقات الوكيل او الوصي اوقات الذي باع فبطلت المنة  
الخيار في الايام ثلثة قال محمد بن عيسى في بيعه في بيعه ذلك لان لكل واحد منهم حق الخيار والخيار في ثمة غير المدة  
ولو كان الاب او الوصي مال التيمم على انه بائنا ثلثة ايام فبطلت المنة في حرة الخيار قال ابو يوسف في بيعه بغيره الخيار  
وعرض محمد بن عيسى في رواية يكون الخيار للتيمم ان شاء فقبض اليه وان شاء ارجأ في مدة الخيار وبيع فبطلت  
يكون هذا الخيار الاجازة لا خيار بشرطه في رواية يمتثل خيار بشرطه في التيمم موقفا بالايام ثلثة ايام وفي رواية  
يتم الخيار للاب ان قبض اليه في المدة او اجاز جاز وان لم يصنع شيئا حتى مضت المدة تم اليه والمالك باع او باع  
على انه بائنا ثلثة ايام ثم خرج او بعه الما دون ان يباع على انه بائنا ثلثة ايام ثم خرج عليه المولى التيمم اليه وبطلت الخيار ورجل  
باع بغيره على انه بائنا ثلثة ايام ثم قال ماله عليه ان دخلت الدار فمات حر لم يكن ذلك نقضا لبيع ولا لبيع له الخيار  
وكذا لو قال بعه للعبد انت حر وهداة لجه آخره وكذا لو كان الخيار للمشتري فخلت به كذا رجل يشتري عبد على انه

على انه باختيار ثمة ايام ثم قال المشتري قد اجرت شراؤه او شئت اخذه او ضيقت اخذه بطل خياره وكره  
 قال بهریت اخذه او حبست او ادوت او قال قد اعجبتني او قال قد واقعتني لا يبطل خياره رجل يشتري كذا بياض  
 انه باختيار ثمة ايام فانتسخ به نفسه لا يبطل خياره لان الكتاب لا يشتري لاجل الفسخ منه وانما يشتري لاجل  
 الدرس والحفظ فلا يبطل خياره كالساج اذا اشتري دياجا على انه باختيار ثمة ايام ثم نظر في نفوس الريان  
 لا يبطل خياره ولا يفسد ولا يبرئ ولا يجوز لا يصير غاصبا وان انتسخ غيره لا يبطل خياره قالوا لو قيل بالانسان  
 يبطل خياره وبالدرس لا يبطل خياره فله وجه يجوز الاخذ به لان في الكتاب به استعمالا بالدرس يكون للنظر والاختار  
 انه اهل لم يصحح ام لا يكون بغيره الاستخدام مرة واحدة وذلك لا يبطل الخيار من له خيار شرط اذا قال اطلت  
 خياري بطل خياره ومن له خيار الروية اذا قال اطلت الخيار لا يبطل خياره رجل يشتري ثوبا على انه باختيار يوم او قضيه  
 ثم جاديره باختياره فيعيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال المشتري لابل مهر ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف  
 القول قول المشتري والبيعة للبائع وكذا لو كان الخيار للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار بشرط وادان يرد  
 خيار الروية والتمان يرد الرديا للبائع فالحق فيه قول البائع ولو لم يرد جارية على انه باختيار ثمة ايام فاكسبت با  
 منه البائع او عند المشتري او ولدت اولاد وان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع منها يكون للمشتري وان انتسخ  
 البيع منها يكون للبائع ولو كان الخيار للمشتري فاكسبت اكسابا او ولدت اولاد عند البائع فذلك الجواب وان اكسبت  
 عند المشتري ذكر في الكتاب ان الكتاب يكون للمشتري ثم البيع منها او انتقص قبل ان يقرها لان عندها خيار بشرط  
 للمشتري لا يمنع دخول البيع في بغيره خيار الروية والبيعة عند الكل على قول ابو حنيفة يدور الكتاب مع الاصل لان عند  
 خيار شرط للمشتري يمنع دخول البيع في ملك المشتري ولو اشتري عبد اعلى انه باختيار ثمة ايام فخطب البائع يده عند  
 المشتري بطل خيار المشتري في قول ابو حنيفة ومع ولا يبطل في قول محمد ومع الى يوسف في رد ايمان ولو قطع البائع  
 يده قبل تسليم المشتري لا يبطل خيار المشتري عند الكل ولو قطع اجنبى عند المشتري بطل خيار المشتري عند الكل وكل  
 اشتري عبد امن وطين صنفه واحدة على ابن الباعين بالخيار فزوى احد هما بالبيع ولم يرض الآخر زوها البائع في قول  
 ابو حنيفة ومع رجل اشتري ابنه على ابن البائع بالخيار فتم مات المشتري فاجاز البائع البيع على الابن ولا يرث اباه  
**فصل في خيار الروية** خيار الروية ثبت في كل عين ملك بقصد يحتمل الفسخ كالبيع والاعارة

والفقيه والعلامة عن دعوى الحال ولا يثبت الخيار في البيع المشتري يثبت لمبايع في الزمان اذا كان في الكيل والكيل والميزان  
اذا كان مبينا فهو بمنزلة سائر الامعان وكذا يثبت من الذهب والفضة والادق ولا يثبت خيار الردية فيما كان في الزمان  
كما سلم والدرهم والدينار غير مبينا كان او في الكيل والميزان اذا لم يكن مبينا فهو بمنزلة الدرهم والدينار غير مبينا  
خيار الردية في كل عين مكلف بعد الاحتيل الفسخ بالرد كما ظهر من بدل الخلف والعلامة عن الفسخ من خيار الردية اذا فسخ  
قبل الردية صح فسخه وان اجاز العقد وبطل قبل الردية لا يصح بطله حتى لو اراد بعد ذلك كان خيار الردية والفسخ غير  
بالردية يصح من غير فسخا ورضاه وهرنح على كل حال قبل القبض وبعده ولا يورث خيار الردية كما لا يورث خيار الفسخ ولو رث  
خيار الردية فمقتضى خيار الردية بوقت بل بقي الى ان يرد به باسطة وبطل باسطة بخيار الفسخ كما تبيّن من الالفاظ والامارة  
الزمن واليه ثابن بلع بعد القبض قبل الردية ثم رد عليه بقبضه فاقضى او بما هو من قبيل جبره او فسخه من الزمان او بقبضه لا يورث  
لا يورث خيار الردية هو الصحيح والوجه بعد الردية على انه بالخيار فله ان يرد او عرضة على بيع او ذهب ولم يسلّم بطل خياره وان  
فعل شيئا من ذلك قبل الردية لا يبطل خياره وان ملك بعض البيع فله ان يرد خياره لان خيار الردية تام بقبضه  
فاذا اقره بربها لم يفسد بالهلاك او بالغيث بطل خياره ولو عرض على البيع بعض البيع بعد الردية بطل خياره وعرضه  
ولا يبطل في قول ابى يوسف ربح ولو اشتري شيئا لم يرد بقبضه بعد اياه بطل خياره عند محمد ربح ولا يبطل في  
ابى يوسف ربح ولو ارسل ربحه بقبضه فله ان يرد بقبضه او بطل خياره ولو ارسل ربحه بقبضه فله ان يرد بقبضه او بطل خياره  
في قول ابي حنيفة ربح كما لو كان الركيل حاقه بقبضه بعد اياه لم يفسد خيار الردية وقال ابو يوسف ربحه ربح في الركيل  
بالقبض لا يبطل خيار الركيل بقبض الركيل بعد الردية كما لو قبضه الركيل قبل الردية ثم اسقط خيار الردية لم يفسد خياره  
خيار الركيل واسموا على ان خيار الركيل لا يبطل بقبض الركيل بعد العلم بالبيع ولو اشتري شيئا لم يرد بقبضه او بطل خياره  
بالردية وقال لان ربيته فخره لا يجوز ذلك لا يكون ردية الركيل بالردية كدية الركيل بالردية او اشتري  
شيئا كان راه الركيل ولم يعلم به الركيل كان الركيل خيار الردية ثم البيع لا يفسد ما ان يكون من ثبني آدم او البهايم  
او من العروض او من العقار فان كان من ثبني آدم وهو ربحه او خياره فريضة ربحه ولم يرد بقبضه او بطل خياره  
الردية والكلالة الجارية بقبضه فريضة ربحه او بطل خياره ولم يرد بقبضه او بطل خياره وكذا لو كان مبينا فهو بمنزلة الجارية  
فان راى وجهه من وراء الزجج كان ردية وان كان البيع واية ربح او بطل او فسخا او بطل ردي من محمد ربح لا يبطل

لا يبطل ما لم يرد به من غيره وان كان المبيح شاة العلم لا يدين بحسب الرواية حتى يبطل خياره بعد ذلك لان المقصود  
 هو العلم وذلك لا يعرف الا بالحسب والكانت شاة فتنية لا يدين النسخ الى ضررها مع الرواية الى احدها وان كان  
 المبيح منقول ليس بحجوان فالكانت شاة من مقتضوا كما لو جنى النفا فربما يشابه ذلك لا يبطل خياره ما لم يرد به  
 وان لم يكن شاة من مقتضوا كما لو كان باس اذ ارضى بعض ورضى بغيره او اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفقة  
 ولو كان ثوبا يختلف قيمة باختلاف العلم تغير روية العلم فيقول لاهل خيار الرواية وان كان الثوب مطا فرائض  
 العتيق ورضى به بطل خياره وان كان انوارا ما لم يركل ثوب لا يبطل خياره لان الثوب من العدييات المتعارفة به  
 في العدييات المتفاوتة بتغير روية الكل وان كان المبيح معقارا ذكر في غامته الروايات انه انوارا في خارج الدار ورضى  
 به لا يبيح خياره قالوا انه اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان خياليا ولا يدين روية الداخل واما هو المقص منها وعليه الفتوى  
 لان داخل الدار بمنزلة الوجع في بني آدم وان كان كذا ذكر في الكتاب انه انوارا في رؤس الاشجار من خارج دراي كل شجر  
 ورضى به لا يبيح خيار الرواية نه اذا كان المبيح شيئا واحدا فان كان شيئا فمهر على وجهين اما ان كان من العدييات  
 المتفاوتة كالبيض والمان وسفرجل ومن العدييات المتعارفة كالجزر واللوز والبعض والفاص والاجاص والكلي  
 والموزون فان كان كيليا او وزنيا في وعاء واحد او لم يكن في وعاء واحد بل هو موضوع على الارض فمهر كشي واحد وانوارا في  
 منة خفية او اكثر ورضى كان روية اذا كان غير المرئي مثل المرئي والكانت الحظوة او شجرة في جوار القين او الزعفران في سلتين  
 او المهرن في الزقنين اختلف فيه مشايخ قال مشايخ بلخ كان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين وقال مشايخ العراق  
 هما كشي واحد ومهرنا ذكر في غامته الروايات وهو الصحيح ان روية احد هما يكون كرويتهما جميعا وانفقوا على انها كشي واحد  
 في حكم العيب حتى لو وجد با في احد الوعائين عيبا ان كان القبض يسكرا او يرد بها وان كان بعد القبض يرد العيب خاصة  
 كما لو وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض لان خيار الرواية من تمام الصفقة وكان الحال فيه يرد القبض كالحال فيه واما  
 خيار العيب فلا يمنع تمام الصفقة نه اذا كان غير المرئي على صفقة المرئي فان لم يكن يبقى خيار الرواية فانه لا يشتري  
 لم اجد الباقي على تلك الصفقة وقال البائع لابل هو على تلك الصفقة كان القول قول البائع والبيعة المشتري وان كان المبيح  
 من العدييات المتفاوتة كالمان وغير ذلك ما لم يري الكل لا يبطل خياره ولو اشتري وتبرطخ باله لم يركل الكل لا يبطل خياره  
 اذا كان البيض في غرارة وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع اذا كان البيض نوعا واحدا فرائض العيب ورضى به بطل



خيار بشرط ان لا يخذ بالتعقد دليل الرضا بخيار الرؤية لا يبطل بصريح الرضا بلامبطل بدليل الرضا  
وخيار بشرط يبطل بصريح الرضا فيبطل بدليله وكذا البوعرض المشتري المبيع على بيع يبطل خيار الشرط  
ولا يبطل خيار الرؤية بخيار الرؤية يبطل بالقبض من الرؤية وكذا ابتعد الثمن من الرؤية رجل اشترى ثوبا  
لمنفوقا قد كان رآه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذلك الثوب كان خيار الرؤية رجل رآني شيئا  
ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيرا قال مضى لا يصدق وقال ثمن لا يصدق اشترى الختان اشترى  
بعد الزمان لا يتغير في ذلك الزمان فابا لا يصدق ويذكر القول قول البائع وان اشتراه بعد زمان غير مثل ذلك  
اشترى في ذلك الزمان فابا كان القول قول المشتري كما لو رآي جارية ثم اشترىها بعد شهرين او عشرين  
سنة وقال تيرت كان القول قوله وعليه الغرض رجل اشترى دارا مني في بلدة اخرى فقال للمشتري سلبها اليك  
ثم اقم اشترى من اول الثمن لعدم البرؤية وعدم القبض حقيقة كان وان مردا بخيار الرؤية فان لم يرد او فوثر اليك  
بان خرجت من المشتري الى تلك البلدة ايجبت وكذا الى تلك البلدة فيقبض الركن الثمن ويسلم الدار اليه رجل  
اشترى مكاب مربوط وجرها بنظر الى ظهورها يعني الى صبرها كان خيار الرؤية رجل اشترى دابة  
من تراب البعدن بينه وبين خيار الرؤية اذا خرج مائة ودر اشترى خفيلا وبعدها عينا وفليس نواى احد ما كان له  
خيار الرؤية اذا رآي انما رجل اشترى خنما يره فجاا ابلان بالجمت وادبسه اشترى دهن ثمان ثم قام  
المشتري وشي فجاا ان يردا بخيار الرؤية ان لم يقصدا ذلكت رجل اشترى جارية عبدة والعت ذراهم  
وقفا بضامن رد العبد بخيار الرؤية لا يقبض المبيع في حصة الالعت من الجارية رجل اشترى رادوية بعينها من ماء  
به قدر شرط انه من دجلة فهو منها كان له خيار الرؤية قال لان محض الرافض الملبس من بعض الاعشى اذا اشترى  
شيئا باكثر ثراؤه وقال الشافعي مع الختان بصير قائم جازوا الختان كذا لا يجوز اذا جاز شراؤه منه ما كان  
له الرؤية ثم حكوا انما يكون بمنزلة الرؤية كالا الختان شيئا مما يلبس ويحس فاذا لبس رجل كان ذلك بمنزلة الرؤية  
والختان مما يلبس ولا يحس بالختان عقارا او ثمارا على رؤس الاشجار قال الشيخ الاثم خمس الائمة اسر خسة  
مع الاشب في قول الخبيثة مع ان ير كل بصير ابا القبض فاذا قبض الركن لم يهبط اليه يبطل خيار الموكل وعن محمد بن  
انه يوصف المبيع عند الاعشى بالبلغ ما يكون فاذا قال الاعشى بعد ذلك وصيت يبطل خياره ومن ابى يوصف

عن أبي يوسف في رواية ينادي الامي الى موضع الميس فاذ احصا ربح لو كان بصيرا لراه  
و رصبت له فقال رخصت بطل خياره وفي رواية يمسح محيطان ولا يتجارح فيقول رخصت بطل خياره  
وفي الاول ان الراعي يكون اشتم بنزلة النظر على ان اعين المشتري كل واحد منهما ارضا فدخل احداهما ارضا  
وجعل يحبس الارض بيده فلم يجد فيها الشوك والكلاب فزاد فقال انها لا تقضم نفسها وكيف تقضمني واخر دخل ارضا فجعل  
يحسب شهابا فخرجت غلظتان فحششين وطلوها فوجدت على غلظتي بها و قال ان الارض او اخرها مستقلة  
حششها واذا لم تصب وكانت خلية نزة لا تخرج نباته الا كذا رخصت ارضا فحششها اذا اختلف العائدان في الرواية  
فقال البائع فبكت رواية وقال المشتري لم اراه كان القول قول المشتري مع يمينه وكذلك اختلفا في الميس  
فقال البائع ليس به العيب وقال المشتري هو به كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذا اراد المشتري  
ان يرد الميس لبيع بحيث سئل عند المشتري وانكر البائع ان يكون العيب عنده كان القول قول البائع **فصل**  
**في العيوب** كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب وذلك انواع منها ما يكون ظاهرا مما يراها العين  
ومثل ذلك العيب والفساد والورع والسن الساقط والسرور والاسفة والاصح الزائدة والامراض والقرح  
وفي غير الجرح ان كان اشتم في الادنى والخرق والفقرة في الثياب والزر والشح في الاراضي اذا لم يعلم الميسر في علم  
كان له ان يردا ان شئت البراءة عن العيب ومنها ما يكون باطنا في الحيوان والجواري والعمال فاسبيل ذلك  
الرجوع الى اهل البصر ان يفسر ذلك واحديث العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلا وشهد انه  
قديم كان عند البائع يرد على البائع وما كان باطنا في الجواري غير منها النساء ولا ينظر اليها الرمل كالقرن والرق  
اذا اخبرته امرأة واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لاني في الرواية ومنها ما يكون عيبا في الجوار  
لاني العمدان كما لا يخفى فانه يكون عيبا في الجوارى ولا يكون عيبا في العمدان الا ان يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة  
الناس فيكون عيبا وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس عيب في العمدان ومنها ما يكون عيبا في بعض الاحوال  
ودون البعض كالقول في الفرس فانه لا يكون عيبا في الصغير الذي لا ياكل وحده ولا ليس وحده وهو عيب الذي  
ياكل وحده وليس وحده وكذلك السرقة مردى ذلك عن اخيعة والي يوسف و لو كان المشتري عبدا  
فكان ان اسرق او بلل في الفرس عند البائع في كبره ولم يبل عند المشتري فقال له بركن سدا الجني وسدا

له ان يردده وقال ابو بكر الاسكات لا يرد المبيعة عند المشتري وهو الصحيح والله عيب وكذا انما اولي شري  
 عبد اعلى اية غصني فوجله لا يرد ولو اشتري على انه فعل فاداه برخصي كان له ان يرد والا فاداه عيب في الملام  
 لانه لا يبرع انشي ولا يقدر على القتال ركن العقل في السار عيب وهو يرد في الفرض بين الجماع  
 وقيل هي التي يكون مسلما واحدا وعدم الختان في الملام والحض في الجارية اذا كانا جليين لا يكون ميبا  
 والختان امر له بن صغيرين فكذلك والختان كثير فهو عيب وفيه ائمة هم ما عدا عدم الخض في الجارية لا يكون  
 عيبا ولو اشتري جارية على انها بكر ثم قال هي عيب فان القاضي ردها النساء ان من هي بكر كان القول قول  
 البائع ولا بين عليه وان علق ان عيب كان القول قول البائع مع يمينه وان وطئها اشتري فسلم بالوطئ فان  
 زانها لم يعلم انها ليست بكبريا لعيب ولا لزوم الجارية كذا ذكر الشيخ ابو القاسم روح وعمن ابى يوسف روى  
 انه يرد بان شهادة النساء والكتان عيب في الجارية وكذا لو كانت جارية في القعدة من الطلاق الرجعي  
 والكتان من طلاق بائن فليست بالاحرام لسبب في الجارية وكذا لو كانت الجارية محرمة للوطئ على المشتري  
 برضه او مهرية لا يكون ميبا ولو اشتري جارية وقضها ثم ادعى ان لها زوجا وادان يرد ان افعال البائع  
 كان لها زوج عندى ابانها اذ مات فنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه ولو اقام المشتري البرية  
 على ان يخطبها لا يغير منه اجتهادهم على اقرار البائع به فكذلك قلت بانوه ولو قال البائع كان زوجها عندى فذلك بانها  
 قبل البيع واشتري بكبريا عطلا كان القول قول البائع فان حضر المقر بالكتان او اكر الطلاق كان للمشتري  
 ان يرد ولو قال البائع كان لها زوج عندى يرمي اليه فابانها اذ مات عنها قبل التبرؤ او بعده واشتري  
 بكبريا طلاق كان للمشتري ان يرد والجارية ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندى  
 غير هذا الرجل ابانها اذ مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع رجل يشتري حقة فوجد ما رده لا يرد  
 لان الرداءة ليست بميب ولان وجد ما مشوية او مفسدة كان له ان يردا وكذا لو اشتري انا ونفسه فوجد ما رده  
 من غير شرا لا يرد ولو اشتري جارية فوجد ما بقيه او مفسدة الوجه لا يردا ولو وجد ما محقرة الوجه لا يستبين  
 لها بيع والجمال كان له ان يردا ولو اشتري جارية فوجد ما كان له رده عند البائع او عند غيره ولم يعلم المشتري  
 ثم علم كان له ان يردا في احدى الروايتين وعليه الفتوى وفي رواية اخرى لا يحيل نفس الولادة عيبا فلا يرد

ظاهر و اذا لم يوجب الولادة نقصان ظاهر فيها ولو اشتري جارية في قبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسحب وهو المشتري الا ان يدعى انقطاع زفيره بالرجل او بسبب الاء فان ادعى  
 بسبب الرجل يسحب وعراه ويرى بها القاضي النساء ان قلن هي حبل تحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده  
 وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في ايشية روى عنه  
 اجل يرجع الى النساء روى عنه دار باطنها يرجع الى الاطباء ثم في الاء ويرد شبهة رجلين اذا شهدانه قديم وفتلا ينظر  
 اليه الرجال كالنقن وارتق وسخره اختلف فيه الروايات واخر ما روى عن محمد بن روح انه كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث  
 يراد شبهة النساء وهو قول ابى يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان او ثلثا وانما الرجل فثبت بقول النساء في حق  
 الخصومة ولا يراد شبهة اثنين رجل اشترى غنمين فاذا احدهما لا يدخل في رجله ان كان لا يدخل لعله في رجله لا يرد  
 والحكم لا يدخل لعله في رجله بل يضييق الخلق كان له ان يرد والحكم ان يفتقن لا يدخل رجله فيها لم يكن له ان يرد  
 رجل اشترى عبدا فابن من يده وقد كان ابن عبد البائع لا يكون له ان يرجع بخصان العيب مادام العبد حيا ابقا  
 في قول اخيه روى عنه وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بسبب لا يرجع بخصان العيب رجل اشترى مصحفا على انه  
 جالس فاذا فيه ايمان رآه ساقط كان له ان يرد رجل اشترى عبدا فسرق عنده اقل من عشرة وقد كان سرق  
 عند البائع مثل ذلك كان له ان يرد وكذا لو اذن عبده الى ما دون اسفركان له ان يرد لانه يسمى ابقا وسارقا  
 وكذا لو كان له عيب فقب البت ولم يخرج شيئا كان له ان يرد رجل اشترى غلاما وبركته يرم فقال البائع انه ورم  
 حديث حديث اصابعه ضرب فادرمه فاشتره على ذلك ثم ظهر انه كان قدما لا يرد وقال المصنف انه اذا لم يكن بسبب  
 فاما اذا بين اسبب فمظهر انه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا هو محرم فقال البائع  
 هو حبي غيب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد لان العيب يختلف باختلاف اسبب رجل اشترى عبدا كان يحكمه عند البائع  
 ياخذ الحكي كل يومين اذنته ايام ولم يعلم اشترى فابطن عليه عند المشتري ذكر في المتقى ان المشتري ان يرد ولانه  
 صاحب فراسه نكح من كان عند المشتري فمذعوب آخر غير الحكي فربح بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان بقرته  
 فافترقت او كان جدر يا فافترق كان له ان يرد والحكم ان يرجع فذهب يده من ذلك عند المشتري او كانت  
 مرفوعة فصارت امة عند المشتري ليس له ان يرد رجل اشترى عبدا فقبضه فمعه وقد كان يحكمه عند البائع

[illegible]

مثل ما يكون في الحنطة ولا يمد عينا عند ان سس ليس له ان يرد والحنان يمد عينا عند ان سس الا انه ليس  
 بفاحش كان له ان يرد والحنان القرب فاحشا كان الحيا المشتري ان شاء اخذ الحنطة بفسطهم من الثمن  
 وانتار رد الحنطة وياخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على انها عشرة اققرة فوجد بها تسعة كان له ان يخار على ان  
 الوجه وعين الي يرسف روح اذا اراد ان يميز القرب في القرب ويمك الحنطة بفسطهم من الثمن ليس ذلك  
 لان الحنطة لا تخلو من قليل تراب هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التميز فان كان المشتري يميز القرب  
 من الحنطة فوجد القرب فاحشا يمد ذلك عينا عند ان سس ان مكته ان يخلط القرب بالحنطة ويترام بذلك الكيل  
 على البائع من غير نقصان يرد الكل على البائع ويسترد الثمن لانه رد ما كان قبض والحنان يمد بجزء الحنطة لا يملك الرد  
 بذلك الكيل لا متفاسها بالندرية لا يرد لانه لا يملك الرد كما قبض لكن يمك من التميز حصة فحقان الحنطة الا ان  
 يرضى البائع ان ياخذ ما ناقصه فيكون ذلك كذلك لا يخلو من القرب فهو مثل الحنطة التفصيل الذي ذكرنا ولو اشترى  
 مسكا فوجد فيه رصاصا كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصة حمل ابو يوسف روح مجلس نه لا مسائل  
 اصلا فقال كل ما يباح في قليل لا يميز كثيرا وكل ما يباح في قليل كان له ان يميز كثيرا والرصاص في المسك  
 لا يباح في قليل فميز كثيرا ويسمح في قليل القرب فلا يميز كثيرا وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية ولو اشترى  
 نقرة فخرى منها حجر مثل ما يخرج من الخفاس كان له ان يرد النقرة ويسك من الثمن بحساب ذلك الا ان يشاء  
 البائع ان ياخذ ذلك ويرد الثمن لان في قليل الحجر لا يباح في الخفاس فكان له ان  
 في المسك رجلان ببايا بغير ما يبيعون وقابضا فوجد احدهما بالبعير الذي اشتراه عيالات عنده والبعير  
 الآخر مرض عند الذي اشتراه قال الشيخ الامام نه ان خير الذي وجد بالبعير الذي اشتراه عيالات عنده والبعير  
 روح بحصة البعير الآخر فاشترى روح بحصة البعير من قية البعير الآخر صحيحا غير رقيق وانما خير مرض البعير  
 الآخر رجل اشترى جارية فظهر انها كانت مخنونة الراس قال الشيخ الامام نه ان طهر بها  
 شحط كان له ان يرد ما وان طهر بها بنقرة لم يرد الا ان يكون مولا او شتر شطاني البع والصبوبه هي ان  
 بين الصنفرة والحجرة يمد عينا في الترية والتهنية والقصاة لان عامة حود اهل الروم تكون كذلك ولو اشترى  
 عبدا امه فوجد مخلوقا للحيه او ثنونا للحيه كان له ان يرد وان طهر ذلك في مدة بعد اشتراكه لم يكن له ان يمد

البائع رجل اشترى خبزاً به درهم فوجد خيراً واحداً مختاراً قد رده على البائع فدفع للبائع إليه خبزاً آخر خيراً من غير  
وزن قال الشيخ الامام قد ارجح لا يجوز ذلك فالم وزن لان هذا القدر مما يدخل تحت الوزن فتمت اربعة اشياء  
وعشرة اما سيره حجر على عدة فلا يجوز الا بالوزن والكانت اكل من ذلك مما ليس له حجر معلوم على عدة فلا باس  
رجل اشترى ثوباً بثمن ثم قطعه فباعه فوجده القطع لا يباع بصغير ثم وجد به عيباً ولا يرجع بالنقصان ولو روي  
عنه القطع لا يباع كان له ان يرجع بالنقصان لان البنية لا تتم في البائع به دون النقص رجل اشترى خرقة فوجد  
في جوفها حشيشاً قالوا ان كان هذا الحشيش في هذا الثقل يباع عند الناس خيراً من ثمنه ان شاء الله واخذوا بحسب الثمن  
وان شاء الله وروى غيره انه في ثمن رجل اشترى ارضاً او كراً فظهر ان ثمنه على ما قد توفى عليه على ظهره ارضاً  
آخر كان له ان يرد لان ذلك يباع عند الناس وذكروا في المتقى رجل اشترى بياضاً وارجح حفرته به غل فيه  
طريقه وان لم يقل بحسب ولم يشترط الطريق فلا طريق له وروى عن ابي عبد الله اذا قال طشت من لم يفتحها الى الطريق او كذا  
او اشترى ارضاً او تخللاً لا يستحق الشرب بدون شرط فان لم يكن لها شرب ولم يعلم بذلك فباعه علم قال لا رخصي  
كان له ان يرد لان ما يباع عند الناس يباع بكونه ان يرد ذلك وعدم الشرب يباع عند الناس و  
الكان لا يستحق ذلك بدون شرط رجل اشترى جبة مبطنة فوجد فيها غارة فباعها عند الناس و  
فربا بحسب لم يبين البائع ذلك جازا ليس ثم خطر الكان فربا ينقص قيمته بالنقصان لا يكون ميباً  
والكان فيه دهن فوجب لان الممن فلا يرد ولا فدية يباع رجل اشترى جارية لاجل حسن التزكيد واشترى لم يعلم  
بذلك ثم علم او كان اشترى لم يعلم بذلك لكن لا يعلم انه يباع عند التجار ان اتفق التجار على انه يباع  
كان له ان يرد وان حلف التجار فيما بينهم قال بعضهم ارجح وبعضهم قال ليس يجب لم يكن له ان يرد او الممن لم يبا  
بما قد اكل والكان لم يعلم كذا واحد ارجح كذا واحد ارجح وغير ذلك واشكل وغير ذلك فان علم بذلك وقبض لم  
له ان يرد رجل اراد ان يشتري جارية فزوى بها فخرجه ولم يعلم انها عيب فاشترى اثم علم انها عيب قال يرد  
رجل ان يرد لان هذا مما يشبه على الناس فجاز ان يشترط عليه فلا يثبت للرضا باليب رجل اشترى جارية  
لها لبن فارضعت صبياً ثم وجد بها عيباً كان له ان يرد لان هذا مما يشبه على الناس فجاز ان يشترط عليه  
جارية فزولت بعد بيعه عند البائع ثم قبضها فوجد بها عيباً قال ابو حنيفة يرد لانها عيبها من الثمن وقال

قال ابو يوسف مع یرجی بقیصان العیب ولا یرد ولو كانوا ولدت عند ابائهم ثم علم المشتري بفساد  
 الباقی فی القبض فهو بالخيار ان اخذها وان شاء وتركها فی قول الخليفة وابی يوسف مع رجل اشترى دارا  
 ثم بارء بعضها فجدها عیبا قال ابو حنيفة و ابو يوسف مع لا یرد ولا یرجى شیء من اشترى شیئا فوجد قبل القبض  
 العیبا یرد وانه حکم بقیصان البیع من قبل البائع او لم یقبل ولو قال ذلك عند غیبة البائع لا ینقص فی قول الخليفة  
 و محمد مع رجل اشترى خشبة لیتخذ من قشره شرط وکف فی البائع فقصعها فی الليل واورا نه لیس بها  
 عیب ثم جد وادفع علیها من غیر شرط فظفر اليها بالنهار فوجد بها عیبة کان له ان یرد لان البیع الاول بقیصان  
 بالجدید و قوله لا عیب بها لا یفسد اذا ظهر بها عیب قدیم رجل اشترى برزخا وکان باعه ی دید بها جرح  
 اندمل ونبت علیها اشرو لم یعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ایام سیل منه الدم قالوا الختان مثل هذا  
 العیب لا یجحد شیء بعد البیع کان له ان یرد والا فالقول قول البائع ان هذا العیب حدث عند اشترى رجل اشترى  
 بطیخ فقصعها فوجد فاسدة قال ابو القاسم ان علم فساد او لم یستطع ان یستطع منها شیئا حتى خالص البائع  
 وادها مع فساد اثم کان البائع بالخيار ان شاء رد حصه الفصان من الثمن ولا یقبل البطیخ وکان قبلها ویدرج مع  
 الثمن و ان کان المشتري بعد علم فساد او استطاع بعضها بان اطعمها اولاده او عبیده لاشیء له علی البائع وان  
 لم یکن له بطیخة فیمت مع فساد ارجع المشتري علی البائع بحجج الثمن علی کل حال رجل یطبخ فله حصة فی خاتمة المشتري بحضرة  
 المشتري ظهر انه سلق لا یقفیه قال ابو بکر البطیخ مع هو لانه عند المشتري ان ملک او فسد لاضمان علیه وان اضر  
 المشتري فساد ان لم یکن له خاتمة وانشد علی ذلك شاذین لاشیء علی المشتري رجل اشترى شجرة فوجد بعض  
 اشجارها عیبا قال ابو بکر هذا مع یرد الكل او باخذ الكل و لیس ان یرد العیب خاصة و ان كانت الاشجار متباينة  
 قال المصنف ان کان ذلك قبل القبض فکذا الجواب و ان کان بعد القبض و اشترى الشجرة بارضاها فکذا وان  
 اشترى الاشجار خاصة رد العیب خاصة رجل اشترى بغير اوقصة ثم وجد به عیبا فذهب به الی البائع لیرده فطلب  
 فی الطريق فانه یطلب علی المشتري ثم الی المشتري ان ثبت العیب یرجى بقیصان العیب علی البائع ولو اشترى بغير  
 وقصة فوجد لا یبلغ ثم ظهر به یرجى فوقع فاکثر فخره فانه لا یرجى بالبقیصان علی البائع رجل اشترى بغير اظن  
 اخله واره سقط فوجد به انفس فخر و الی امائه فاذا هی فاسدة فسادا قديما الختان الذابح و بغير انفس المشتري



[illegible]

وان اشترى ثوبا لغير نفسه لا يكون له ان يرد الا ان يكون ذلك جبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري  
فقال المشتري اشترى ثوبا لغير نفسه واكره ببيع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القدر قول المشتري  
اذا كان من اهل ان يضحي برجله اشترى ثوبا لغير نفسه فان لم تكن صانعة جازا لبيع فان لم تكن صانعة لا يكون للمشتري ان يرد ما رجع  
المشتري عبدا فوجد به عيبا فصر به ذلك ان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان ان الطمعة او ضرب به سوطين  
او ثمة ولم يؤخر فيه كان له ان يرد المشتري عبدا فقله رجل عمه للمشتري وقيل به القائل ثم علم عيب فانه لا يرجع  
بالنقصان رجل اشترى عبدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجد البائع به عيبا قد باه بالبربره من روح وهو قول الخفية  
رجل ان يرد على المشتري الاول رجل اشترى من رجل فنانا يربيه راسهم وتقا بضا ثم ان اشترى الدنانير  
التي اشترى بالدرهم وسلم الدنانير وقبض الدرهم ثم وجد المشتري انما في الدنانير عيبا فزاد على ما يبيع  
الا وسط وبتلها الا وسط فغير فضا وقال محمد بن علي بن الاوسط ان يرد ما يبيع على البائع الاول قال  
ولا شبهة فصر في ثوبه بالعرض لان البائع لا يبيع على ثوب الدنانير فيها وكذا كل رجل على رجل درهم وقبضها  
منه وقبضا آخر فوجد فيها زيور فاذا عليه فغير فضا كان له ان يرد ما على الاول رجل اشترى عبدا برباعه من ابيه  
في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قد كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي  
حتى ينصب خصمها عن الميت فبرده الابن ذلك الخصم ثم الابن يرد على ابيه وان كان الميت وارث آخر يردده الابن  
على ذلك الوارث ثم يردده على ابيه الميت ولم يفضل محمد بن علي في الكتاب بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن  
ربيع ما اذا لم يستوفى واطلاق محمد بن علي في الكتاب دليل على الترتيب بين الوصيين وانهم اسئلة دليل على ما قلنا  
ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه وهب الثمن للمشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا كان له ان يرد  
ولو اشترى رجل عبدا وقبضه ثم باعه فصر به ثمة ثم مات المورث فورث الابن اياه ثم وجد به عيبا قد كان لا يرد  
على احد بخلاف الاول عبدا فزاد من مرون بلع مولا عبدا كسبه بمثل القيمة جازا فان وجد المولى بالبيع عبدا كان  
ذلك قبل القبض كان له ان يرد على عبده وان كان بعد القبض والتمس من القدر ولا يرد على عبده رجل اشترى جزا  
مكسر فبضه فوجه فانه لا يفتن به ولا يمتد له كان له ان يرد ما بقي ونسبته كل الثمن وان كان الفاسد مما يقع به  
ولا يرد عند الناس فانه يرجع بفحصان العيب فيا كسر ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا قام البينة على ان ابرأت

سبب رجل اشترى به درهمين بطيخا عدا وانكسر واحدة منها بعد القبض فوجد افاصة فامتنع بها كان لان يرضى  
بحبته من الثمن ولا يرد غير ذلك لان قيم البنية على فسادها فبقي وليس البطيخ في هذا كما يجوز لان الجوز شئ واحد اذا كان  
بعض الجوز فاسدا لا يمتنع به بوزا لكل وكذا اللوز والفندق والغصن والبيض واما في البطيخ والرمان والسفرجل  
والخيار ولا يرد غير الواحدة الفاسدة رجل اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ادع علي فلان ولا ادع علي فلان  
فذلك الذي قول الحقيقة والي يرضى رجل اشترى شاه فوجدها غاشما ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجوز فحسنا ما لان يكون قال محمد  
رحم والجوز في ليس بقبضان فقل لان اشترى كراما فخرمته فطقت فخرته ووضعها على الارض ثم وجد بها كرم ميبا  
لم يعلم به الا ان القطف لم ينقص شيئا من رده وكر اشترى تخلا فيه تمر بموضع من الارض وقره وقبض ثم جزا تمر  
فلم ينقص الجدة او شيئا ولم ينقص الثمن ثم وجد باصدا بها عيبا لم يكن لان يرد اصداها دون الآخر ولان يرد اعيابا اعياب  
الذي وجد باصداها لانه اذا قبض قبل الجدة او صارا التمر شيئا واحد وليس هذا كما انقبض والحق انهما اذا اشترى مناهما من الآخر  
وليس فيه ضرر لان التمر بعض الثمن تجزى منه واما انقبض ليس من القصة رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا فاستغفارا فاني  
ان يملكه كان لان يرد به باليب وليس هذا بمنزلة ما لو علم باليب ثم عرض على بيعه فانه يملك حتى يرد رجل اشترى جوايا  
وتياهاهروا فوجد اشترى بالياب ميبا وقد كان التمر الجواب ذكر في المستحق ان لان يرد انياب بحسب الثمن قال العلم  
رحم ورضي ان يكون الجواب كافي الجارية والعبد اذا وجد باجارية ميبا بعد التمر فربها كان لان يرد باجسب الثمن رجل اشترى  
عبدا فوجد اذ اوكا ثبات في ذلك فوجد اشترى ثم وجد به ميبا كان لان يرد رجل اشترى شاه او بقرة ثم ولد لها  
او بقرة ثم ولد لها فلم يبيع ثم ارضع منها الولد كان لان يرد با ولم يكن ذلك رضا باليب والحق ان هذا الولد  
عليها وان اكلت الماشي من لبنها شيئا فشرب او عاه ولده بعد علم باليب كان ذلك رضا باليب رجل اشترى  
جارية فوجد بها فرقة فادها ان وادها من تلك الفرقة كان ذلك رضا باليب وان وادها من عيب حدث فيها لان  
الفرقة لم يكن ذلك رضا باليب ولو اتهم العبد بعد علم باليب فيه روايتان رجل اشترى عبدا فوجد فيه عيب من رجل  
وسلله الى الموهوب له ثم رجع في الهبة فغير قضاء ثم علم ميب كان به وقت اشترى لم يكن لان يرد في قول الحقيقة  
والى يرضى من محمد رحم لان يرد رجل اشترى املا فوجد فادعى انه يمول في الفرائض فان القاضي  
انصت على يدي دليل ليظفر فيه رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى انها خشي قال محمد رحم يحلف البائع الكثرة

ما هي كذا لك لانه لا يغير اليها الرجال ولا النساء رجل اشترى عبد اعلم عيب قبل القبض فادان يردوه فصار له البائع  
 من العيب على عبد آخر وقبض المشتري استحق احداهما فانه يرجع على البائع بحجة استحقاق من الفسخ كذا اشترى  
 عبد من بذكر الثمن ويجعل العبد الثاني في زيادة في البيع ولو كان المشتري قبض العبد الذي اشتراه ثم وجده عيبا  
 فصار له من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل في العبد الثاني في بطلان الصلح في العبد الثاني قبل القبض  
 رجل اشترى عبدا وقبضه فكتب ابا عبده المشتري ثم ان المشتري وجده بالعبد الذي اشتراه عيبا ثم  
 اتمت الكسب لم يكن اقل من الكسب فصار العيب رجل اشترى بعارية وقبضها فباعها من آخر فوجده اشترى الثاني في بها  
 عيبا يحدث واراد ان يرد فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك واقام المشتري الثاني في البينة ان هذا  
 العيب كان عند البائع الاول فزاد القاضي على المشتري الاول كان المشتري الاول ان يردوا على بائعه فلك العيب  
 في قول ابى يوسف رجع وقيل هو قول الجعفيين رجع ولا يردون في قول محمد رجع رجل اشترى عبدا وقبضه فصادمه رجل آخر  
 فقال المشتري لا عيب به فلم يفتق البيع بينهما ثم وجده المشتري بالقبض يحدث مثله واقام البينة على ان هذا العيب  
 كان عند البائع كان له ان يردوه وقول المشتري للذي صادمه لا عيب به عيب لا يبرأ منه في الرد وقال شيخنا كذا  
 المسئلة في الثوب انما قال المشتري للذي صادمه لا عيب به ثم وجده عيبا لا يكون له ان يردوه لان ميبوب  
 الثوب ما يوقف عليه فصح ان يردوه بغير العيوب اما ما في العيوب ما لا يوقف عليه فيجوز ان يردوه بغير العيوب كذا  
 فلا يبرأ من قول المشتري ليس له ايصع زائدة او ما شبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة ثم رجع المشتري  
 بالبعية ذلك العيب كان له ان يردوه لان القاضي يفتق بغيره في بغير ذلك العيب فبطل كلامه رجل اشترى  
 من رجل عبدا وقبضه فباعه من آخر فوجده المشتري الثاني في البيع وحلف وغرم المشتري الاول على ترك الحضور  
 وانسك العبد ثم وجده بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يردوه على بائعه ولو وجد المشتري الثاني في البيع وغرم  
 المشتري الاول على ترك الحضور ولم يحلف المشتري الثاني فوجده بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له ان يردوه على بائعه ولو  
 ان المشتري الثاني ادعى ان البيع الذي جرى بينهما كان تحبزا او كان تخمنا الى العطاء او كان فيه خيار شتره او رتبة  
 وصدقه المشتري الاول في ذلك ثم وجده بالعبد عيبا كان له ان يردوه على بائعه بخلاف ما اذا قال المشتري الاول  
 والثاني في البيع اوردوه الثاني على الاول عيب غير نقض ورجل اشترى عبدا فادان يردوه عيب فاقام البائع البينة

على اذنه انه باع العبد بثلث مئة وليس له ان يرد به بالبيع وكرام البائع اليه اشياء من فلان وفلان  
ما فيه يحى والمشتري الاول يحى اليه كان محمدا بمنزلة الاقامة ولا يرد رجل يشتري عبدا بصفتين لكل  
صنف نصف ثم وجد به عيبا كان من البائع واراد ان يرد واحد الصنفين دون الآخر كان له ذلك فصل في  
ما يرجع نقضان العيب ولا يرد اذا اشترى شيئا قيب منه المشتري بفعل المشتري او بفعل  
اجنبي او بآفة ساذية ثم علم عيب كان من البائع فانه يرجع نقضان العيب ولا يرد وطريق معرفة النقضان  
ان يقدم صحيحا لعيب به ويقدم به العيب فالحال ذلك العيب ينقص مثله القيمة كان حصته النقضان عشرة  
الثلث فان رضى البائع ان يأخذ ميبا بالعيب الذي حدث منه المشتري ويرد كل الثمن كان ذلك وان زاد  
المبيع عند المشتري بان اشترى ثوبا خفيفه معصية او زعفران واشترى ارضا جنبي فيها بناء او غرس شجر ثم وجد  
بها كان من البائع فانه يرجع نقضان العيب ولا يرد فان قال البائع انا قبلت ذلك ولرد كل الثمن لم يكن له ذلك  
وان اشترى طما غابا ثم علم عيب كان من البائع لا يرجع نقضان العيب وان باع نفسه ثم وجد به عيبا عند اجنيته  
والباني يرد سبعة رطل من الرديات عن محمد بن لايرد الباقي ولا يرجع نقضان العيب لا فيما باع ولا فيما اشترى ومن محمد بن  
في رواية لا يرجع نقضان بايع ويرد الباقي بحسبه من الثمن وبه ائمة الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث وعليه القوي  
وان اشترى طما غابا فاكل نصفه ثم علم عيب كان من البائع لا يرجع الباقي ولا يرجع شيئا في قول اجنيته في قول الباقي  
يرجع نقضان العيب في الكل ولا يرد الباقي وقال محمد بن لايرد الباقي ويرجع نقضان العيب فيما اكل ويوطى لكل بعض  
حكم نفسه وعليه القوي هذا اذا كان الطعام في زجاجة واحدة لم يكن في زجاجة فالحال في زجارتين او في زجارتين  
او ما اشبه ذلك فاكل في واحدة ما اولى ثم علم عيب كان ذلك من البائع كان له ان يرد الباقي بحسبه من الثمن في قولهم  
لان الكيل او الموزن اذا كان في وعاءين كان في حكم العيب بزره شيئين مختلفين وان اشترى طما غابا في زجاجة واحدة  
مباغرضه نصفه على حال محمد بن لايرد به البعوض الذي عرض على البيع وان يرد الباقي لان عند رابع النصف  
ثم وجد به عيبا كان له ان يرد النصف الباقي فكذلك اذا عرض على البيع لان عند الكيل ولو بمنزلة الاشياء  
المختلفة كان الحكم فيها هو الحكم في العبد والزمين وغو ذلك وكذا لو اشترى دقيقا مخبز نصفه ثم علم انه كان  
مرا كان له ان يرد الباقي ويرجع نقضان عيب باخر وكذا ان اشترى سوادا غابا فاكله ثم اذ البائع انه كان رطب

كان وقت فيها فائدة واثبات كان لان يرجع نقضان العيب في القسوى وهو قول ابى يوسف ومحمد بن كماله اشترى  
علما فأكلفه ثم علم عيب عندهما يرجع بنقضان العيب ولو اشترى جبة فلبسها واقتصت باللبس ثم علم بفائدة ميتة فيها  
فانه يرجع بنقضان العيب الا ان ياخذها البايع ويرضى بنقضان اللبس ولو اشترى ثوبا فكفن به ميتا ثم علم عيب فانه لا يرجع  
لشك في الميت به ولا يرجع بنقضان العيب ايضا لاحتمال ان يفسد سبع غيره الى ملك المشتري من غير نقضان فكيف يمكن  
الرجوع على البايع والمقتنع الياس عن الرد لا يرجع بنقضان العيب كالمو اشترى جبة فافان من يده ثم علم عيب فانه لا يرجع بنقضان  
العيب اذ العبد جاز لا احتمال ان يكون له ولو اشترى ارضا فجعلها سجدا ثم وجده عيبا فانه لا يرجع في قولهم واختلفوا في الرجوع  
بنقضان العيب والخلاف القسوى انه يرجع كالمو اشترى ارضا فوقفها ثم علم عيب ذكر طالع رج انه يرجع بنقضان العيب جله  
بجزءه كالمو اشترى عيدا فاعقده ثم علم عيب فانه يرجع بنقضان العيب رجلا اشترى ضيقا من عيها من علات ثم وجدها  
عيبا فالو يشي ان يردا كالمو اشترى عيدا فاعقده ثم علم عيب فانه لا يرجع في علات عيدا علم او غيرهما كذا في بعض النسخ فانه لا يرجع  
شجرة ليخذ منها بابا او نحو ذلك ففقطها فوجد الاصل لا اشترا فانه يرجع بنقضان العيب الا ان ياخذ البايع مقطوعة  
فرد الثمن اذا اشترى عيدا فاجزاه ثم وجده عيبا كان لان يفتق الا جازة ويرد العبد لان الاجازة تفسح بالعذر وقد تخلف  
العذر ولو كان برهن العبد وسلم ثم وجده عيبا فانه لا يفتق الرهن ويرده فكذا في كذا لان الرهن لا يفتق بالعذر ولو  
اشترى الوارث او الوصي بشئ من الثروة كذا كذا لم يفتق ثم وجده عيبا كان لان يرجع بنقضان العيب بخلاف ما اذا  
تبرع اجنبي بذلك رجلا اشترى عيدا فوقفه فباعه من غيره واثبت هذا في عيب كان عند البايع الاول فان  
المشتري الثاني يرجع بنقضان العيب على البايع الثاني والبايع الثاني لا يرجع بنقضان العيب على البايع الاول لان البيع  
الثاني لم يفتق بالرجوع بنقضان العيب ومن بعد البيع لا يرجع البايع الثاني في عيب الاول اشترى جارية زبي بضياء  
احد الحسينين ولم يعلم بذلك ولم يفتقها حتى اشترى البايض من عيها ثم عاود بياضها فلم يعلم به كان لان يردا ولو قبضها  
زبي بضياء احد الحسينين ولم يعلم بذلك حتى اشترى البايض من عيها ثم عاود بياضها لا يكون لان يردا لان في الرجوع  
الاول لما اشترى البايض ثم عاود بياضها كان الاول لم يكن راجعت عيها بل القبض كان لان يردا اما في الرجوع الثاني  
اذا اشترى البايض في المشتري سلمت له الجارية بصفة سلامة فلا يكون الرجوع بغير البايض بعد ذلك اذا  
اشترى جارية زبي ولم يفتقها حتى وجده باضها بياضها فقبضت الميثة لزمها جميعا لانه رضى بالمعيبة والاخرى صحيحة

دان تفریق است و بیب بها کان له ان یرد و اما حبس لانه لم یرض بالمیته و هو لا یملك التفریق فیرد بها حبساً و ان کان  
اسلمیة بعد ما یقبها او اقبها قبل القبض و بعد از تفریق است لانه حر من رد و سلمیة فیرد و الاخری لانه  
لا یملك التفریق و لو اشتری مصرای باب قبض احدیها یا دون البیان و هکذا الاخر عند البایع فانه یملك  
و لا تشری ان یرد الاخر ان شاء لان القبض یغیب غیبات الاخر فکان له ان یرده و لا یحمل قبض احدیها کقبضها  
حبساً و لو ان اشتری قبض احدیها بیب و هکذا الاخر عند البیان و هکذا لانه اشتری ان اشتری غیب البیع فمصر  
صار حبساً لانه لا یقبض فیها لاجل حبسها فکان هکذا علی مشتری و کذا لو اشتری غیبین و کل ایتلیق التفریق بها  
کان غیب احدیها لقیماً لانه اشتری بیداراً و لا یدار و ادره سقط فله حرج ان یرد مشتری نظیر بیب  
قدیم کان للمشتري ان یرجع بالنقصان علی البایع فی قول الی یرجع و صحیح و بیب لانه انما یخرج کما لو اشتری  
طناً فافعل بعضه ثم علم بیب فان فسد ما یرجع نقصان البیع فینا اکل الا ان تم یرد الباقی و منها لایرد و یرجع نقصان  
البیع نه اذ العلم بالبیب بعد الذبح فان علم قبل الذبح ثم دبح هو او فیره او غیر امره لایرجع بشی اشتری و ذنبا  
و حضاة ثم علم بیب کان له ان یرده و لا یجب فلاحیث الرد و لو اشتری بیداراً و یقبضها و تفریقها و تفریقها  
و علی ثم دبح مشتری البیع بعد ما یفرده ان شارح علی مشتری الحجاره یقبضها و ان شارح الحجاره  
ولا یقبضه النقصان انکانت کما لو ادره العقر انکانت فیما ان مشتری الحجاره و علی ملک نفسه فلا یلزمه النقصان  
اشتری و علی علی انه خیار او حجامه او نحو ذلک فوجد اشتری غلات ذلک و مات عنه قبل الرد کان له ان یرجع  
قبضها باینها و من اخیته فی ردایه لایرجع رجل اشتری حاربه و قبضها فوجد بها عیاء و رد علی البایع ثم  
علم البایع بیب محدث منه اشتری کان البایع ان یرد علی مشتری الحاربه و انما یرجع عند مشتری مع ارجل  
البیع الذی کان عند البایع او میسک الحاربه و لا یستلزم و لو محدث بها عیب آخر عند البایع بعد الرد فان البایع  
یرجع علی مشتری نقصان ما محدث عند مشتری الا ان یرض بها مشتری ان یقبلها من البایع و علی  
اشتری حاربه و قبضها فوطئها او قبلها بشهوة ثم وجد بها عیاء لایرد و لکن یرجع نقصان الا اذا رضی  
البایع ان یأخذها و لا یدین النقصان و لو وطئها اشتری ثم علم بیب فباعها بعد العلم بالبیب و قبله لایرجع نقصان  
البیب و لو اشتری عیداً و قبله و بعد قبضها و یرد فقل عند مشتری بذلک برجع مشتری بذلک است البایع

البائع بحسب الثمن في قول الجنيته **قال صاحبها** يقوم حلال الدم ويقوم حرام الدم فيرجع على البائع بفضل ما بينهما ولو اشتراه  
بغير حلال اليد بالكان سارقا قطع يده عند المشتري عند الجنيته **رجح** غير المشتري ان خادما الباقي ورجح عليه  
بحسب الثمن وان شاء المسك العبد ويرجع عليه نصف الثمن **وقال** يقوم حلال اليد ويقوم حرام اليد فيرجع بفضل  
ما بينهما من الثمن **وذكر** الخصم **ويس** له غير ذلك رجل اشترى جارية فولدت عند البائع ثم قبضها فوجد بها  
عبا **يرد** ما حصصها من الثمن في قول الجنيته **رجح** ولو اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب بالجارية قبل القبض  
ان شاء اخذها وان شاء تركها في قول الجنيته **رجح** رجل باع نفس العبد من عبده بجارية ثم وجد بها عيب كان للمولى  
ان يردها بجارية **ويأخذ** العبد قيمة نفسه في قول الجنيته **والى** يورث **رجح** وقال محمد **رجح** وهو قول الجنيته **الاول** يرجع  
بقية الجارية الزوايد المنقولة بعد القبض كالولد والتمن والارش تمن الرد بالعيب **رجح** بالفحصان **واما** الزوائد  
المنقولة كالسمن والجمال الصحيح انها لا تمن الرد **رجل** اشترى ارضا ليس عليها خراج فوجد بها عيب ثم وقع عليها  
الخراج لا يكون له ان يردها ولو اشترى عبدا فقبضه ثم رده على البائع بخيار الشطر او الرزية او عيب ثم ذهب عليه عند شري  
ضمنه لشري نصف الثمن وان ذهب عيناه ضمنه الفحصان **ولا خيار** لليرد ولو اشترى دارا فوجد بها عيبا ثم وجد بها  
عبدا **قال** الجنيته **وابو يوسف** **رجح** لا يردها ويرجع بشئ رجل اشترى جارية كان بها عيب ولم يعلم فبطلت عند شري  
ولم تقضها بالولادة ثم ماتت الاشئ على رجل اشترى خطبة منها فباعها فذهب الباع عنها عند شري **والمحقق** كذا ليس له  
ان يردها وكذا لو كان فيها رطوبة فبطلت عند المشتري او اشترى شربة رطبة فبطلت عنه **رجل** اشترى جارية فوجد بها  
عبا فسلما منه البائع فقال له هل تعيها مني فقال بطل حق في الرد وعن ابى يوسف **رجح** اذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا  
فقال له البائع انوب يا **رجح** فان لم يشتروا مسك فزده على الفضل بطلت في الرد ولو وجد بالدرهم المقبوضة عيبا  
فقال له الفقهاء فان لم ترجه فرد على لا يطل حقه في الرد **اشترى** عبدا فحكا به ولم يؤد شيئا من البدل حتى وجد به  
عبا فان يرجع بقصان العيب ولو اشترى جارية فاعقبه ثم وجدته ذات زوج فان يرجع بقصان العيب فان ظنهما  
الزوج بعد ذلك طلاقا بائنا كان بائنا ان ستر منه ما دى اليه من الفحصان ولو اشترى جارية فقبضها او  
باعها من غيره فولدت الماشري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان عند البائع الاول ولم يعلم به  
المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع بالفحصان على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالفحصان



على بائنه في اولى الحقيقة من حال محمد بن جرجس ثم ايتوا بالعقدان رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه  
فباعه من غيره فلم يشتريه الا في العيب الا ان كان منه عيبان الاول فزوده في على الاول فزوده في على  
كان المشتري الاول ان يردده في العيب فغيره على بائنه لان الراد بالعيب قبل القبض فغيره فباعه فزوده في العيب  
القاضي رجل اشترى عبدا فوجده يربعا فقال بائنه ان لم اجد العيب اليوم فقد رخصت بالعيب قال نعم وراى في ذلك  
ياطل وان يردده بالعيب رجل اشترى دارا فزدها فادى رجل فيها سبيل ما واداهم اليه قال يا عيب واشترى  
يا بخاري ان كنت اراكم جميعا اثنى وان تبارد ورجل اشترى عبدا وقبضه ثم وكل به رجلا مبيعا ثم وجد الرجل في عيب  
فباعه الرجل ان باء الرجل بحجر من الكحل ولم يقل له الموكل شيئا كان ذلك رضا بالعيب رجل اشترى دارا فزوده  
بها مينا فزوها فقال البائع ركبها في حوزة كجك فلم ينكحك ثم ردت الراد وقال المشتري لا بل ركبها لاردا عليك كان الرجل  
قول المشتري رجل اشترى عبدا قد سرق منه البائع ولم يعلم به المشتري فزوده في المشتري سرقا فزوده في المشتري  
في راي اسرقتين جميعا كان المشتري ان يربح على البائع بقتل العقدان وهو يربح الارش رجل اشترى مشرة  
افتقره خطه فزدها فاصابها ما فافتقرت وصارت احد عشر قنارا ذلك لا يرددها ثم وجد المشتري بالخطيب  
فقال البائع انا اقبلها فان المشتري يرد اياها فزادها لان هذا من كل رجل اشترى عبدا وقبضه فزوده في الثمن  
ثم اقر المشتري ان البائع كان قد ابيع اياه وادبره او كانت عارية فاقول البائع كان اسرله اياه او المالك البائع ذلك  
وعطف فان العبد يمين على المشتري باقراد و يغيره يراو ام الراد من يمين البائع وكذا الراد في ان العبد لا اصل ثم  
وجد المشتري بعد ذلك بالعبد ميبا كان من البائع فانه يربح بمقتضى العيب البائع استحقاقا ولو اقر المشتري بان  
البائع باءه مني وهو مبدى فلان وجد البائع وهو مبدى بالعقد وانتهى من العبد اذ اباها اليه ثم وجد المشتري بالبائع ميبا فان المشتري  
لا يربح على البائع بشي وان كذب القدر فيما اقره المشتري بالملك ثم وجد المشتري بالبائع ميبا وادى بالبائع على بائنه  
اذا اقر المشتري بالبائع فزوده في العيب فان اقره في العيب فذلك وان صدق بالعقد فزوده في العيب  
على بائنه اقره القدر اليه انقص وانتهى العبد وان كذب في الاقر فزوده في العيب ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بئنه من  
فلان يبدى اشتريته وانتهى فلان وكذا في المدي عليه فاما قال فان العبد يمين على المشتري باقراد فزوده في العبد ذلك لا يربح  
على البائع بشي ولو اقر المشتري اياه من فلان ولم يكره ان فلان فانه مبدى وجد فلان ذلك وعطف ثم وجد به عيبا فانه

فانه برده على البائع رجل اشترى بعير اعلى انه ان وجد به عياره فم وجد به عيا فطبع البعير في الطريق  
 عنه الرد قالوا ايها الملك المشتري وان ثبت اشترى العيب فانه يرجع بمقتضى العيب رجل اشترى عبدا  
 رقيقه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو وغيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشئ وان قتله هو وحده ذكر  
 في المشتري انه يرجع بمقتضى العيب **فصل في البراءة عن العيب** رجل اشترى عبدا برئ اليه  
 البائع من كل غائبة ثم وجد به اسرقة والابق او الزنا ثم لا يرد وان وجد به مرضا رده والمرد من الغائبة  
 في البين اسرقة والابق والزنا ولا يدخل فيه الكلب والاشترى الرجل والفقير والاراض ولو برأ البائع من  
 كل عيب يدخل فيه العيوب والادواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكلب ولا الاصح الزايدة  
 ولا اقرح تدبرى وعن جندب بن الداء هو المرض الذي يكون في الجوف من طحال او كبد او نحو ذلك رجل  
 باع عبدا او جارية وقال تا برئى من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرأ عن العيوب لان الداء يدخل في العيوب  
 اما العيب لا يدخل في الداء ولو باع جارية وقال برأت ايك من كل عيب بعينها فاذا هي عوراء فانه لا يبرأ  
 وكان له ان يرد وكذا الرقال بريت ايك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة عن  
 عيب اليد والعين يكون حال قيام اليد والعين لاحال عدها وان كانت مقطوعة اصبع واحدة برئ وان كانت  
 مقطوعة اصبعين فها عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة عن عيب واحد اليد والكانت الاصابع كلها مقطوعة  
 مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو باع جارية وقال تا برئى من كل عيب بها ولو قال تا برئى منها لا يبرأ عن العيوب  
 رجل قال لغيره انت برئى من كل عيب فادخل في تلك يدخل في العيب رجل اشترى قبا فاداه البائع فيه خرقا فقال اشترى  
 تدابر ايك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يقضى الثوب من البائع فزاع الخرق فقال اشترى  
 ليس من اخل ابرأنت منه كان ذلك شبرا فاداه الخرق كان القول في ذلك قول المشتري ولكن كفى زيادة  
 بياض العين وكذا كلب لبرئى عن كل عيب بها او ابرأه عن غيرها ثم قال اشترى هذا حدث بعد الابراء وكذا المو  
 قال تدابر ايك من هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الابراء ولو قال تدابر ايك من البرص ار  
 عن العيوب او قال عن كل برص او قال عن كل عيب ولم يقل بها فنهى براءة عن كل عيب فاذا زاع المشتري  
 بعد ذلك عيبا فقال ما كان هذا العيب بها يوم اشترتها وقال البائع كان هذا العيب بها يوم اشترتها

كان القول قول البائع الا ان يعين المشتري البينة على ذلك فيكون له حق الرد في قول محمد بن لان عنه اذا قال  
المشتري ابرأكم عن العيوب او قال البائع انما يرى من العيوب لا يدخل فيه العيب الذي يحدث عند البائع او  
في ظاهره من باب الحقيقة والى يوسف بن يعقوب في العيب الموجود وقت العقد الذي يحدث قبل التسليم وتقع  
البراءة عن البائع بكل رجل باع عبدا وقال برئت اليك عن كل عيب بهذا العبد الا الاباق فوجده ابقا كان له ان  
يرده ولو قال برئت اليك عن كل عيب بهذا العبد الا الاباق فوجده ابقا لا يردده لانه اخرجه انه ابن رجل  
المشتري عبدا ففحص رجل للمشتري بجهة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال ابو حنيفة وابو يوسف رجحوا بغير ذلك  
فاذا وجد به عيبا وردده على البائع كان له ان يرجع على البائع من الثمن كما يرجع على البائع ومن لم  
رجح اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمنت لك عماما وكان عمامي زده على البائع فانه لا يرجع على البائع من  
سبب شي من الثمن ولو قال البائع ان كان عمامي ضمني فاصح العمامي من الثمن فزده بالعمام كان له ان يضمن حصه العمامي و  
لو اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال له رجل قد ضمنت به العبد لا يبرئ شي اشترى انما في اذا وجد به عيبا  
وقد رده على ما يوجب حدث عنه زحيد بن علي بائنه ان يرجع بالنقصان على البائع  
الاول في قول ابو حنيفة رجح وقال صاحبنا لان يرجع رجل اشترى عبدا او باعه غيره فمات العبد عند البائنه  
ثم اطلقه ان في على عيب كان عند البائع الاول فانه يرجع بالنقصان العيب على ما يوجب المشتري الاول ان يرجع على البائع  
بنقصان في قول ابو حنيفة رجح خلافا لما مضى لوصيل اشترى الاول رجح ما يوجب من النقصان على شي لا يصح الصلح في قول  
ابو حنيفة رجح رجلان شهدا على رجل على البراءة من كل عيب في هذا العبد ثم اشتراه احد الشاهدين فبصر ببراءة  
ثم وجد به عيبا كان له ان يردده وكذا لو شهد على البراءة من الاباق ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا  
كان له ان يردده ولو شهد على البراءة من اباقة ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا ذكر شمس الامنة في  
رجح فقال ليس له ان يردده بخلاف الرجل الاول لان في الرجل الاول لم يصف الاباق اليه فلا يكون ذلك اقوالا  
مبني الاباق فيه ما في الرجل الثاني اضاف الاباق اليه فكان ذلك اجابا بائنه ان قد مر نظيره قبل هذا الرجل  
باس قرا على انه يرى من كل شيء من الخرق وكانت فيه خروق قد عاظها او عفاها او زاما بها فهو يرى من  
لان هذه خروق والكانت خروقة او مرتبة او مرقعة وكذا لو كانت فيه خروق من خرق ناز او عفاها فهو يرى

فهو بري منها ولو باع عبدا وقال بريت ايك من القروح التي فيه فكانت فيه اما برقوق قد برأت قال هو  
 بري مما برأ وما يبرأ او اكلت فيه انما من كل كان لان يردده لان الكلى غير القروح اليهودي باع يهوديا زينا  
 قد رقت فيه قطرات من الخمر جاز اليه ولا يكون لان يردده لان هذا ليس بحبيب عند هم ولو باع شيئا على انه  
 بري من كل عيب لا يكون قرارا لعيب ولو شتر طائر امة عن عيب واحد او عيين كان ذلك اقراره  
 بذلك العيب بانه اذا باع عبدين على انه بري من كل عيب بهذا العيب فبيعهما الى المشتري فاستحق  
 احداهما وجعل المشتري بالآخر عبدا لزم العيب بحصة من الثمن فقيم الثمن على العبد وما صححان لا عيب بها فاذا  
 عرفت حصته استحق ربع المشتري على البائع بحصة استحق من الثمن ولو باع عبدين ثمن واحد على انه بري  
 من عيب واحد بهذا العبد ثم استحق احدهما فوجد بالذي يبرئ من عيب واحد به بيبا فانه يقسم الثمن عليهما  
 على القيمة استحق صحيحا وعلى القيمة الاخرى عيب واحد فاذا عرفت حصته استحق ربع المشتري على البائع بحصة  
 استحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا فقبضه ثم عرضه على بيع وقال الذي يريد شتره او اشتريه فانه  
 لا عيب به فلم يقبل بها بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان لان يردده وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون قرارا  
 بعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس بآمن ثم وجد له عيبا لا يكون لان يتخاصم بائنه  
**فصل في الرد بالعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** رجل اشترى ظفرا في خابية  
 وجعل المشتري في جرة وجعلها الى بيته فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع للمشتري كانت الفارة في جرتك  
 وقال المشتري لابل كانت في خابيتك كان القول قول البائع لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو يكره ولو  
 اشترى دهنيا في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كانت مشدودة فضجها فوجد فيها فارة ميتة واكثر البائع ان  
 يكون ذلك عنده كان القول قوله لا قلنا رجل اشترى عبدا فقبضه ثم جاء به وزعم انه مخلوق للحيية والبائع يكره ذلك  
 كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البينة انه مخلوق للحيية اليم فان لم يكن انى على البيع  
 رفته يترجم فيه خروج الحيية عند المشتري كان لان يردده لانه اثبت العيب عند البائع وان انى على البيع رقت  
 يترجم فيه خروج الحيية عند المشتري لا يردده لم تقم البينة انه كان مخلوق للحيية عند البائع او استحطن البائع فيشكل  
 المشتري اذا ادعى بالبيع عيبا وانكره البائع فاقام المشتري بيبته وزد عليه كان القردود عليه ان يردده

على بايعة والحنان المشتري المالك الميب اول لان النافعي جيلن زوده عليه قد اقبل قوله في الحار الميب رجل اراد  
ان يبيع شيئا فبيع به وهو يعلم انك ينبغي له ان يبيع الميب ولا يبيع لئلا يفسد فان باع ولم يبين قال لم يضمن  
بصرفه فاستقر وودع شهادته والقبض انه لا يفسد وودع شهادته لان هاتين الصفتين رجل المشتري  
شيئا فلم يثبت قبض فقال اقبل الميب بطل الميب والحنان بخبر من البايع وان لم يقبل البايع وان قال  
ذلك في غيبة البايع لا يثبت الميب وان علم الميب بعد القبض فقال اقبل الميب فاصحح انه لا يثبت الا بقبضه او  
رضا المشتري فواجبته وادام وهو يداوي عشرة فوجد به عيبا فقصه فمته وادام فانه يربح نصف الثمن  
على البايع وهو درهمان ونصف درهم والرجل المشتري فواجبه درهمين وهو يداوي خمسة فوجد به عيبا فقصه  
وهمس درهمين ونصف درهم المشتري على البايع نصف الثمن وذلك درهم واحد باع جارية بربيع وتمر فبها  
ثم ان باع الجارية وجد التمر فاسد فانه يقسم الجارية على قيمة الرزيب والتمر ولا يبيع بهما معا اصحاب التمر من الجارية  
يستردون ذلك القدر من الجارية ويرد الثمن لان الجارية تقسمت على قيمة الرزيب والتمر وهما صحيحان لا يبيع  
بهما لانهما دخل في القدر بصفة السلامة لا بصفة الفساد ورجل المشتري جارية فوجد بها عيبا فادان ان يرد  
فاصل على ان يرد احد هاتين شيئا من الدرهمين فغير ان اصطفا على ان يرد من بايعة الجارية الدرهم  
الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية جاز لا يبيع من الرزيب وان اصطفا على ان يرد المشتري الدرهم  
الى البايع ليقبل البايع الجارية لا يجوز لان المشتري يترجم الزيادة لا عوضا عن شيء فيكون ردوا فان قصد  
تحصيل قصد هاتين شيئين المشتري الجارية من بايعة بايعة من الثمن الاول الحان فقد الثمن رجل المشتري عيبا فوجد  
به عيبا قبل القبض فاصحح البايع من الرزيب على جارية كانت على الجارية زيادة في الميب فقص الثمن الذي يشتري به  
العيب على العيب والجارية على قدر قيمتها حتى لو وجد باعدها عيبا فوجد من الثمن والحنان به الصالح بعد القبض المشتري  
العيب كانت الجارية به من الرزيب حتى لو وجد باعدها عيبا فوجد من الثمن والحنان به الصالح بعد القبض المشتري  
بالمشتري عيبا قبل القبض فابرا البايع من الرزيب ورضي صح ابراهمة ويلزم الامر لوجوده به عيبا بعد القبض و  
ابرا البايع من الرزيب ورضي بالربيع يلزم الامر لان العيب قبل القبض لا يفسد من الثمن ربيع القبض له  
نصف من الثمن فلا يلزم الامر والرد واجب يكون فوكيل وعليه ما دام الوكيل حيا فاعلم ان اهل لزوم المهره فان

فان لم يكن من اهل وجوب العدة بالتحقق عند انحياز اوصياها نحو كان الرد الى الموكل وان كان من اهل وجوب العدة  
 فمات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل وكذا المكتتب اذا اشترى عبدا ووجه به عيبا كان  
 حق الرد للمكتتب فان عجز المكتتب ورد في الركن كان للمولى ان يرد الان المكتتب هو الذي يلى الرد فان بيع المكتتباته  
 كانت المخصوصة في الرد الى المولى رده على البائع الوكيل بالشرء اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل عيبا  
 رده على الموكِّل ثم الوكيل رده على البائع الوكيل بالشرء اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صحيح  
 رده وان رضى بالعيب <sup>اللعن</sup> العيب سير الزم الموكل واللعن فانما الزم الوكيل ولا يزم الموكل ذكر في كتاب الصرف  
 في باب الوكالة ان لا يفرق بين المشتقة كقطع احد المدين وثلاثين فيموت فاش ودون خمس المائة اسره <sup>اجنبي</sup> حتى  
 ان لا ياله قبل تحت تفويض المولى يعني لا يقرب احد من العيب بغيره صحيح فهو فاش وجب العيب ليس كالعيب  
 وذكر في المنتهى ان على قول اجمعيته زرع اذا كان الميسر العيب اي الثمن الذي اشتراه به رضى الوكيل فانه يلزم  
 الامر ونحوه مما قد تمسك الامة <sup>اشترى</sup> رضى ولى الزيادة الوكيل اذا رضى بالعيب واللعن قبل القبض لزوم الامر  
 وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولا يفصل بين العيب واللعن <sup>اشترى</sup> رضى ولى الزيادة الوكيل فانه يلزم  
 ذلك قبل القبض او بعده لانه اذا رضى بالعيب فغير كانه اشتراه مع العلم بالعيب واللعن لا يداوى بذلك الثمن  
 لا يلزم الامر الوكيل بالشرء او العلم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض به العيب رضى به فهو لا يلزم الامر  
 وهو بمنزلة المورضى به الوكيل بعد القبض الموكل اذا ابرأ البائع عن العيب صح بما لا يله ولا يفي للوكيل من الرد الوكيل بالشرء  
 اذا اشترى باللعن ليس يلزم الموكل وان اشترى باللعن فاش يلزم الموكل قال الشيخ الامام المعتمد  
 نحو امر زاده هذا فيما ليس بقيمة معلومة عنه اهل البلد كالعبدة والتوب ونحو ذلك لان قيمته هذه الاشياء لا تعرف لا بتقويم  
 المقومين واما ما رتبة معلومة عنه اهل البلد كالخمر والحم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشرء على ذلك لا يلزم الامر  
 قلت الزيادة او كثرت الوكيل بالشرء اذا اشترى بجارية للموكل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان الرد  
 كان الموكل حاضرا او غائبا <sup>ان</sup> تسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بالموكل وان ادعى البائع في الوجه الاول ان الموكل  
 رضى بالعيب والموكل غائب وطلب بين الوكيل وبين الموكل ليس كذلك فانه ان قام البائع بذمة على ما دعى بطلت ذمته  
 وان اذ الوكيل ان الموكل رضى بالعيب صح اتوا به حتى لا يبقى له حق المخصوصة وان اذ الوكيل ان كان ابرا <sup>البائع</sup> عن العيب

صحت اقراره على نفسه ولا يصح على الآخر الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوص في عيب قبل البيع بخاصم الموكل فان خاصمه وانما  
 البينة على من هذا العيب كان عند الموكل فيقبل بینه لان الرد بالعيب غير قضاء بشرط الا ان لا يتحمل في حق الموكل كان الوكيل  
 اشتراه من المشتري بانه كان ميبا يحدث مثله وان كان قد بالاجتهاد ذكر في بعض روایات المبرور انه يلزم الا بمر  
 وذكر في عامة روایات المبرور والمهرين والوكلاء والماذون يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه اقتد الفقيه وبركة العاني  
 روح لان الرد غير قضاء في حق الموكل بشرط الا ان لا يرد له كان العيب قد جاءه لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان البينة  
 لزوم الموكل انه ما كان العيب او عدينا وان كان القضاء نكول الوكيل فكل ذلك من علمنا قد قال في رد روح ان العيب ما يحدث  
 فهو غير قضاء القاضي باقراره وبمستوى بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق اذا استحق البينة على المشتري باقراره  
 او بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي وان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلكت با  
 على الموكل كما لو رد على الوكيل البينة او بالنكول وان كان عيبا يحدث مثله لزوم الوكيل ولو كسب ان يخاصم الموكل فان قام الوكيل  
 بینه ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل وكذا الرجل اذا اشتري جارية وقضاهما باهها من غير فوجد المشتري  
 ان في بها عيبا فردا على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي وان كان عيبا لا يحدث مثله كان المشتري ان يرد على البائعه  
 بانه كسب القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فزده على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك رد على البائع الاول  
 الا ان البائع الثاني في ارقام البينة على ان هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بینه ويرد على البائع الاول رجل يشتري  
 عبدا وجارية فخرج الجارية من العبد ثم وجد بها عيبا لا يكسب الرد ان النكاح عيب فيما فان اناها قبل المدخول بها كان رد  
 ان يرد بها على العيب الحادث قد زال ولا يقال بالنكاح وان زال فقد بقي المهر والمهر الزاده منفصلة فبینه الرد بالعيب لا بالنكول  
 اختلفت المشايخ في ذلك فالحسن المسمى في شرح لا يحجب المهر بینه العقد انه لا وجب يجب للمولى والمولى لا يستوجب على عبده  
 وينا وقال الشيخ الامام المعروف بنحو ابراهامه روح يجب المهر لم يقطع من ساقه لا ينعى المشتري يكون لان يرد بها كما  
 لو اشتري جارية فولدت ولدان ثم وجد بها عيبا لا يرد فان مات الولد كان لان يرد الجارية رجل يشتري عبدا فوجده بها  
 فانكر البائع ان يكون عبدا فاقام المشتري شاهدين شهدا له انه باعه وبه العيب وشهدا له انه باعه على اقرار البائع بالعيب  
 لا يقبل كما لو ادعى غنياني يرد رجل ان لا يشهد احد الشاهدين فله ان يرد على اقراره في ايدانه فله لا يقبل بینه البينة  
 سأل الاقلاء ومحمد بن الحسين رجل باع جارية ثم انكر بالبائع ما اشتري يرد على المشتري لا يسجل البائع ان يباها فان

فان غرم المشتري على ترك الحصة وبيع البائع من المشتري انه غرم على ترك الحصة وكان للبائع ان يبطل ما لا يتحقق  
البيع رجل يشتري مائة ليرة واعطى لها البيع ثم جاد البائع وقال للمشتري بيع من بازده فقال المشتري وادام لم يصح  
بذه الا فاقه قالوا مودة به المستاذة كان الزدج وكلوا مائة في شربة البيت والوكيل بالشر او ذكر نفس الا انه  
مع ان الوكيل لا يكسب الا فاقه في قولهم فلا يصح بذه الا فاقه ولو كان الوكيل يكسب الا فاقه فلا فاقه لا يصح لفظه الامر في قول اخيه  
ومعه روح فان البائع ليقول للمشتري اني قد ابيع فقال للمشتري لستم الا فاقه عنده ما لم يقبل البائع قلت رجل يبيع من آخر  
ثم يفاعل له المشتري انه انكسب بيع الغريب فاقه فليس يقطع البائع فيضا قبل ان يغيره ولم يكسب شيئا كانت الا فاقه ما رجع  
المشتري من رجل وخرقه جدرهم حلوة وقبض الحظوة وسلم بعض الثمن ثم جاد البائع لم يقبض منه بقية الثمن فقال للمشتري  
انه قام على ثمنه قال فرد البائع عليه بقض من الثمن وانفذ المشتري قالوا لم يكن ذلك فاقه لان الا فاقه بمنزلة البيع فالبائع بالقول لا يكون  
بالايجاب والالتزام بغير التماسي فذلك لا يكون الا بالقبض وتسليم من الجانبين وبهذا قول بعض المشايخ في ما على  
قول العيني قبض احد الطرفين كفي لانقاذ البيع وهو الصحيح وقد ذكرنا في اول الكتاب رجل يشتري حملا وقبضه ثم جاء  
بالحمار بعد اربعة ايام فزده على البائع فلم يقبل البائع فصرح بالحمار فاستخار الحمار اياها ثم امتنع عن رد الثمن وقول الا فاقه كان له  
فذلك لانه لا رد كلام المشتري بطل كلامه فاقه بالاستناد **فصل في الاستحقاق**  
وهو محرم في الحرة رجل يشتري جارية وقبضها باعها من غيره ثم باعها الثاني من ثلث ثم ادعت الجارية انها  
حرة فردا ثلث على بائنه فقبل البائع الثاني ثم انشأ في رد ما على الاول فلم يقبل الاول قالوا لان الجارية ادعت  
الفرق كان الاول ان لا يقبل لان الثمن لو ثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت حرة  
وطلعت انقابت لذلك فهو بمنزلة دعوى الحق لانها لا انعقاد للبيع وتسليم فحقه اقرت بالحق وان لم تكن انعقاد ثم ادعت  
انها حرة لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل لان القول في حرية الاصل قولها فاقه لا يستحق نفسها بما هو حجة على الكل لم يكن  
للبائع الاول ان لا يقبل وقال بعضهم ان ادعت الجارية ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للمشتري ان يرجع على البائع  
لان الحرة لا تمت بقولها وكفى من يشتري جارية كان الاحتياط في ان يترد رجها حتى تحلل له اما الخراج او بملك الصبي  
والصبي انه اذا لم يسبق منها ما يكون قولا بالحق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقبلها  
ذكر في المشتري رجل يشتري جارية وجارية ثم لم يقر بالحق ثم باعها المشتري



من آخر الجارية لم يكن حاضر عند البيع الثاني فقبض المشتري الثاني ثم مات الجارية فامارة المصل فان الثاني  
 قيل قولهم ويرجع بعضهم على بعض بالنسبة فان قال المشتري الاول ان الجارية اوتيت بالرق واذا المشتري الثاني في ذلك  
 وليس المشتري الاول بنسبة على اتوارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول لا يرجع بالثمن على الثاني  
 لانه ادعى اتوار الجارية بالرق رجلا يشتري عبدا وقبضه فربما من اتوا بصدق به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يده  
 او من يده المصدق على كانه المشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولا يشتري بائعه من رجل وسلم  
 واستحق من يده الثاني لا يرجع المشتري الاول بالثمن على بائعه بل يرجع المشتري الثاني عليه في الحقيقة ردت  
 ولو كان المشتري الاول دهب من رجل وسلم ثم باعه للموهر ب له من رجل فاستحق من يده المشتري  
 الثاني لا يرجع المشتري الاول على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني بالثمن على الموهر ب ولو كان المشتري الاول  
 دهب من رجل وسلم ثم باعه للموهر ب له من رجل وسلم فاستحق من يده الثاني كان المشتري الاول ان يرجع بالثمن  
 على بائعه رجلا يشتري رقيقا من رجل وعمل اجرة فربما او لم يفرق ان رجلا من اتوا بصدق به على رجل واستحق بعض  
 ذلك قبل القبض او لم يفرق وقال ابو يوسف رجع نقيب المشتري ان شاء الله الباقي بحسب  
 من الثمن وان شاء ترك البيع لا يشترى واحد ولا يشتري قهره في تراو جرت في ريت  
 او خارجة في فعل او كرى خط او شعيرة في دوايين فاستحق احد هما ان استحق قبل القبض خسر  
 المشتري كانه في الوجه الاول وان استحق بعد القبض لم يرد الباقي بحسب من الثمن  
 ولا يكون له ان يرد الباقي رجلا يشتري غلاما ثم اوجدها من رجل ان الغلام كان  
 له اربعة من سنة فان القاصض بيل من الدعي البينة على الملك فحق المصدا عليه  
 باقراره وان لم يكن ربيته يستعمل المشتري على دعوى الملك لان المدعي خصم المشتري  
 في هذه الدعوى لا يثبت الثمن والاولا لنفسه رجلا يشتري عبدا او غلاما  
 في الثمن وحلف فقال البائع ان ماله الا باليت فربما هو حر وقال  
 المشتري ان اشتريته الا بغيره فربما يبيع لادم المشتري في يده ويحجر  
 المشتري على الثمن الا بغيره فربما ولا يثبت له ان البائع

ان البائع اشترى ثوباً في يمينه وعن يمينه فلا يمكن ان يقبل البيع ولا يقبل العبد النكاح على المشتري الثمن لا  
 اقرب لانها نقضت على ثبوت المشتري والمشتري يمكنه ان يقبل العبد وانما لم يرد الثمن الذي يقرب لانه يمكن ان يرد  
 رجل اشترى من رجل بدينار فاستحق احداهما ان يستحق قبل القبض فخرج المشتري ان شاء الله الباقي فحبس  
 الثمن وان شاء تركه وان استحق بعد القبض فخرج غير مستحق فحبس من الثمن ولا خيار له مستاجر وان لم يرد  
 ما نوت في يده وبقي الكرد فحبس الثمن ثم جاء صاحب الخانوت وزعم ان الكرد له وحال بين المشتري والمبيع قال لا شيء  
 الا ما لم يرد بغيره من الفضل من الخانوت من الاثلاث التي تحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول  
 فيه قول البايع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكرد من الاثلاث عمل المستاجر  
 لكنه ينبغي لو اختلف صاحب الخانوت مع المستاجر في ذلك بالخان على سفل الخانوت فكذا كان الجواب لانه  
 في يد المستاجر وان كان البائع اشترى صاحب الخانوت مع المستاجر في ذلك كما بنا اتصل بالخانوت  
 لاني الخانوت كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الخانوت وانما ثبت بقول من  
 يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينة فان كفل هذه المشتري انسان بالمرء فحق كل موضع لا يرجع المشتري على البائع  
 بالثمن لا يرجع على الكفيل بالمرء لان الكفيل بالمرء انما يقصر عنه الاستحقاق ولم يثبت الاستحقاق لرجل  
 اشترى غلاماً بدينار فاستحقه رجل بالبينة وقبض العبد ثم لم يستحق اجازة المبيع فحلف الروايات فيه  
 في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى رجل اشترى عبداً بدينار فقبضه  
 ثم استحق من احداهما بدينار فانه لا يرد المشتري ولا الخان في الذي استحق نصفه في قول الجعفي  
 والي يرد من رجل اشترى نصف عبداً ثم اشترى رجل آخر نصفه فقبض المشتري الثاني ولم يقبض الاول ثم جاء  
 رجل آخر واستحق به من هذا العبد نصفه فما استحق من النصفين جميعاً وان كان المشتري الاول قبض ولم يقبض  
 الثاني فما استحق من الثاني وان قبضه جميعاً فما استحق فهو منها جميعاً رجل مودع نصفه في رجلين من ذلك  
 فقبض من رجل بهرم ولم يقبض المشتري حتى يباع من آخر فقبض منه بهرم ثم استحق احد النصفين فان البيع الاول  
 جائز والثاني باطل لرجل الى يده وان قبض احداهما من رجل ولم يسلم حتى يباع من آخر كذا وبيع اليه ثم يباع الآخر  
 الباقي من آخر ودفع اليه ثم خسر المشتري الاول ودفع المشتري من جميعاً فانه يافقه كما كان في يد المشتري الثاني

ان اباين بعد بايع الاول كان يملك بيع الكراشي في حيازة غيره في لانه باع ما يملك واذا باع الكراشي من المشتري  
 انما يتحقق بكونه المشتري الاول فياخذ ما كان في يد اناث فاحضر المشتري الاول ولم يحد المشتري الثاني ووجد  
 المشتري الثاني في ثابته ياخذ من اناث في نصف ما في يده لانه لما باع من الثاني كراشا الكراشي مشتري من الاول  
 واذا في جميعا ما في يد اناث يكره في نصفه فان ولدان المشتري الاول ووجد اناث ياخذ جميعا ما في يد اناث  
 وكذا الكراشي كان الكراشي بعد بايع نصف من رجل آخر ووجد ثوب باع نصف من اناث ووقع اليد رجل المشتري  
 من رجل دارا بالثوب درهم ووجد الثمن وقضى الدار فقام مع المشتري البقية ان الدار كانت لا يهاجر كراشا  
 ولا خيرة المشتري فانه يقضي له في نصف الدار فان كذا المشتري كان المشتري باختيار ان يرد نصف  
 الباقي على البايع ويسترد منه كل الثمن كان قد وان شاء اسك ويرجع نصف الثمن والكان المشتري صدق  
 اخاه المعنى في نصف الثمن ويرجع على البايع نصف الثمن رجل المشتري ارضا شربها فاحت  
 الشرب قبل القبض قال محمد بن يحيى المشتري ان شاء واخذ الارض بجميع الثمن ان شاء وترك ذلك السيل فان  
 استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض واحديث فيها باء او غرسا او زرع فاما المشتري ويرجع خصان  
 الشرب والسيل رجل محمد بن يحيى اجملا فقال كل شئ اذا قبضه وحده لا يجوز فيه واذا قبضه مع غيره جاز فانه اذا  
 استحق ذلك الشئ قبل القبض كان المشتري باختيار ان شاء واخذ الباقي بجميع الثمن ان شاء وترك ذلك الشئ اذا  
 قبضه وحده يجوز فيه واذا قبضه مع غيره لا يجوز فانه استحق كان لا حصه من الثمن رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم  
 فباع الرجل مع اخيه بعض هذه الضيعة بضيعة اخرى ثم مات اخوه فادى ورثة الاخ الضيعة المشتراة وما بقي من الضيعة  
 المادولى لانه ان صاحب الضيعة الاول يشتري الضيعة الثانية مع ورثته كان نصفها لورثته فلو ان الضيعة المشتراة  
 تكون بين اخوين فبعضها لهما اشترايا الضيعة الثانية فكانت مشتركة بينهما جميعا ويكون نصيب الميت ميلانا لورثة ويرجع  
 الاخ المعنى في تركه الميت بنصف ثمة بايع الضيعة الاولى لان الاخ والميت اشتري نصف المشتراة لنفسه ونص  
 الثمن بمال اخيه وصار الاخ المعنى بقرعة المقرض له ولا حق لورثة الميت فيما بقي من الضيعة الاولى لانه لم يوجد من صاحب  
 الضيعة الاولى شريك اخيه في شئ من الضيعة الثانية ببعض الضيعة الاولى وبه الا يكون ملكا له لما بقي من الضيعة  
 ولا اقرار بملك الاخ في الضيعة الاولى رجلان اشتريا عبدا فاستحق نصف ثمنه فاشترى من لوان مشتركة

الشتر كذا العبد عيب فان قال احدنا خفيت سلم له بين العبد وبين الشتر الاخر على خياردان شتر رد الربح اليه  
 وان شتر رضى في قياس قول أبي يوسف ومحمد روى في قياس قول الحنفية ليس للاخوان يرد اصله سلم  
 الخيار رجل ادعى على رجل انه باعه دقلا فالتأب هذا العبد بالثمن فاقام البينة فانه يقضى على الخاضر بنصف الثمن  
 فان خسر التأب ان اعاد الاستحقاق البينة يقضى له عليه بنصف الثمن ايضا والا فلا لان احدهما ليس خصم عن الآخر الا  
 الا اذا كان كل واحد من الشترين كفيلا عن صاحبه بامر فخرج يكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر رجل باع عقارا  
 وامراته ودولته او بعض قاربه حاضر ليدل بالبيع ووقع التعايش بينهما وتصرف المشتري في ذلك ما شاء ثم ادعى  
 بعض من كان حاضرا في البيع ان العقار له ولم يكن دليل قال شتر منعه من دفع البيع ودعى المدعى سد الباب ليس  
 وقال شتر تحت البيع يسير دعواه فبني للمفتي ان لا يخرجه في ذلك الختان البائع والمدعى معروفا بالبليس والخصومات  
 الباطلة فبني للمفتي ان يقبى بالقول الاول وان لم يكن كذلك فبني بحجة الدعوى وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى ملك  
 الخصومة في نقله القاضي رجل باع دارا ادعى راغم ادعى انه باعها بعد اذ وقع اختلاف الشتر فيه والاصح انه لا يسير  
 دعواه كالدعوى انه باعه وهو غيره بخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى انه اعتقه ثم باعه فانه يسير دعواه رجل اغير عليه وابه  
 فرفع البعض في يد انسان فذهب به الى السوق ليعبده فجاره رجل ان يشتري ثورا او سمكة ثم انهم النظر فيه فاذا ابر  
 ثوره الذي اغير اليه فادعى انه ملكه لا يسير دعواه لان الاستيلاء اقرضه انه ليس له رجل يشتري عبدا وقبضه وفقد  
 الثمن فاستحق رجل بالبينة ثم حضر البائع واقام البينة ان المستحق كان له بكذا قبل البيع وقضى بالبينة فادعى راغدا  
 ان يافد العبد قال ابو حنيفة ربح كسبيل المشتري على العبد وهذا في غير ظاهر الرواية واما في ظاهر الرواية فبعض الاستحقاق  
 لا يفسخ بين البائع والمشتري والميرج المشتري على البائع بالثمن وقضى القاضي لادوية ايضا على ذلك رجل  
 عنده كره خطه باع من رجل نصف ثم باع النصف الاخر من رجل آخر فلم يقبض احدهما حتى استحق منه مخنوم واحد كان  
 المستحق من البيع الاخر فان ملك نصف باقعي بعد استحقاق المخنوم يكون الخيا المشتريين باعده ان باقعي على حساب  
 ذلك حق الاول في نصف كروقي الثاني في نصف كروقي المخنوم واحد فيضرب كل واحد منهما بما بقى بحصة ولو  
 لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني مخنوما ثم استحق مخنوم فالمشتري الاول والثاني بالخيار فيما بقى فيضرب فيه  
 المشتري الثاني بنصف كروقي المخنومين والاول بنصف كروقي الباقى بينهما على حساب ذلك رجل يشتري

دارد و قبضه نام خارج و رجل و استحق نصفها ثم المشتري ان قام البتة انه اشتراها من المستحق ولم يوقت له ثمن  
وقال محمد بن ربع لا يربح المشتري على البائع بشئ من الثمن فما هو رجل المشتري وادرا ما اخرنا اشترا  
المشتري من المديعي ايضا فان لم يربح على البائع بشئ ولو اقام المشتري البتة انه اشتراها من المديعي  
بعد استحقاق النصف قبلت بنية وكان له ان يربح على البائع نصف الثمن رجل مات وترك ابنين ودارا  
فادعى احد الابنين ان اياها كان يبيع منه والدار من هذا الرجل بالثمن درهم وادعى عليه وكنه لا يدين الاخر  
فان القاضي قضى على المديعي عليه نصف الثمن للمديعي البيع ونصف الدار للمديعي عليه ولا خيار للمديعي في رد الدار وان  
لم يسلم له نصف الدار وليس هناك ولو اشتري دارا فاستحق نصفها فان المشتري تخير لان يهبها اليه  
انقص في نصف الدار بخروج المديعي عليها ليجوز له ان يكون القاضي قضى له بكل الدار رجل يشتري شيئا فاستحق  
من يده وربح المشتري على البائع من الثمن ثم وصل البيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بتسليمه الى البائع  
ولو اشتري شيئا قد اقره له ملك البائع ثم استحق عليه وبيع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوجه من الوجوه  
فان يؤمر بتسليمه الى البائع رجل يشتري عبدا او قبضة فباعه واستحق من يده الثاني فان المشتري الاول لا يربح  
على الثاني قبل ان يربح عليه المشتري الثاني في قول الخليفة ثم وقال ابو يوسف ربح ان يربح قال لا يشتري  
الثاني لو كان ابرأ الاول عن الثمن كان الاول ان يربح على بائعه اذا استحق على المشتري الثاني ولو رجع البائع  
مر يربح كل واحد على بائعه بالثمن قبل ان يربح اليه الآخر ففضل في مسائل الغرر والكفر يربح باطل الزمان  
اما بقية المسألة او قبض يكون للمدين كالدوية والاجارة وذا ملك الدوية او بعين المتاجر ثم جاز رجل واستحق  
او المتاجر ضمن المودع واستاجر يربح على الدائن باضمن وكذا لكل من كان في معاها ربح الا اعاره واليه  
لا يربح على الدائن باضمن لان قبض المستعير كان لنفسه رجل يشتري دارا وقبضها وبي فيها ثم جاز رجل واستحقها  
فان المشتري يربح على البائع بالثمن يسلم البائع الى البائع يربح على البائع بالثمن وبقية البائع يسلم  
وبائع الى البائع فان كان المشتري يبيع بالخص واللاجور والصلح والذهب فانه يربح بقية البائع على البائع يربح  
يسلم الى البائع فان كان المشتري الفسخ في البائع عشرة آلاف درهم ولكن فيها زنا حتى خلق البائع فغير  
وايهدم نصفه ثم استحق الدار لم يكن المشتري ان يربح على البائع الا بقية يربح يسلم البائع الى البائع فان كان

فان كان المشتري انفق في البناء عشرة الاف درهم ثم غلبه الجبس والاجر والبيع ثم استغنى الدار ومن  
ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الاخيرين النفاذ اكثر فانه يرجع على البائع قيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى مكان  
النفق فيه وان استحققت الدار بعد البناء والبائع غارب المستحق انما المشتري يهدم البناء فقال المشتري ان البناء  
قد غرق في البحر غارب قال الحقيقة من لا يفتحت الى قول المشتري بل يوم يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر  
البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه ان كان البناء قائما فليس له المشتري البناء الى ان  
يهدم البائع فانه اخذ النقص وانما اذا هدمه فلا شيء له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبيع  
البعض كان المشتري ان ياتيه البائع بقيمة الباقي من البناء قائما يسلم اليه قيمه البائع الباقي ويكون النقص له وان شاع المشتري  
انقص كله يكون النقص له ولا يسلم البناء وانه اكثر قول الحقيقة والى يوسف في ظاهر الزدانية ردوى محمد بن ابي حنيفة وهو  
قول الحسن ان القاضي حيث من قيم البناء ثم يقول المشتري انقصه واخص النقص فاذما غطرت بالبائع فسلم النقص اليه  
وتبقي لك عليه قيمة البناء وذكر الطحاوي يرجع ان المشتري اذا انقص عليه البناء فسلم النقص الى البائع فانه يرجع على  
البائع بالتمن وقيمة البناء وبما وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالتمن الاول وهذا اقرب الى النظر على المشتري  
واذا ثم باعها من آخر فبقي المشتري الثاني فيها بناء ثم استحققت الدار دون البناء فان النقص عليه ما يشتري الثاني بالتمن  
على بانه وقيمة البناء والبائع الثاني يرجع بالتمن على بانه ولا يرجع بقيمة البناء في قول ابي حنيفة رجوع على هذا المشتري  
جارية وقضاها فيها عاها من غيره فقلت من الثاني ثم استحققت الجارية فان المشتري الثاني يرجع بالتمن على البائع وقيمة البناء  
والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الدار في قول ابي حنيفة رجوع على هذا المشتري عندا وباعه من آخر  
قد اولته الاية ثم وجد المشتري الاخرية عينا قايما كالابيع الزائدة وقد غيب العبد عنه ميب حادث كان لان يرجع على  
بانه مضان العبد ليس للبائع الثاني ان يرجع على البائع الاول بالنقصان في قول ابي حنيفة رجوع ريل المشتري ودارني فيها بناء  
وغاب ثم ان البائع باعها من رجل اخر فنفذ المشتري الثاني بناء الاول فبقي فيها بناء آخر ثم جاز المشتري الاول ودفعها  
فان كان المشتري الثاني يبيها بالمال نفسه فان المشتري الثاني يضمن المشتري الاول ضمان ما انقص من بناء الدار  
النامرة منقبضة بناء الاول ويكون النقص للمشتري الاول الحان قائما وان كان المشتري الثاني استهلك ذلك النقص فبقي  
قيمة النقص ايضا ويدفع المشتري الثاني البناء الذي احده لم يمس الاول ان يند من ذلك لان البناء الحادث لكل الثاني

والنجان انما في بني ابناء والحادث في بعض الاول فان المشتري انما في بعض من اول ما قلنا ولذا قلنا ان ميكال بن ابي اسحق  
وكيس بن ابي اسحق ان يرد لان بنو اسحق في اذ كان في بعض الاول كان ملكا لمشتري الاول فان كان المشتري انما في  
نواحي ذلك اعطاه المشتري الاول قيمة لزيادة ذلك ليطير اجر العمل لان العمل لا يقوم الا بقدره ولم يوجه العقدة لانه  
عين ان مقدم ومن ابي يوسف مع اول المشتري وراي في جهابادهم استحققت الدار ففرض المشتري انما كان المشتري  
ان يربح على ما يدر بالفتيان فيقوم الارضين وغيره يربح بالفتيان وكذا كانت الارض انما في ارضها المشتري ثم  
استحققت ففرض المشتري الشجر كان لان يربح على ما يدر بالفتيان من اجل المشتري لارضها ففرض فيها شجر ففرض الشجر  
ثم استحققت الارض بابل المشتري انما في الشجر فان كان ملكه ففرض الارض بابل المشتري انما في الشجر ففرض الشجر  
مطلوب ما يكون الشجر كذا وان شئت فقله وحيثما كان الشجر ففرض ملكه ففرض الشجر فان لم يكن الشجر ففرض المشتري  
ثم ففرض بابل انما في الشجر فان المشتري يربح على ما يدر بالفتيان ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الارض وان  
اختار استحق ان ينفذ الى المشتري قيمة الشجر ففرض ملكه الشجر واعطاه القيمة ثم ففرض المشتري بابل انما في الشجر  
على ما يدر بالفتيان بالفتيان ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ان يربح على ما يدر بالفتيان ولا يدر في قيمة الارض لانما  
اختار في قيمة الشجر ما كان يستحق هو الذي غرس الشجر وذا كان نزل في حقيقته واني ادرست به وقال الحسن بن القاسم  
ببيت ابي ليقيم ثابت في الارض ثم يقول القاضي لمشتري انما في الشجر ولا يدر في قيمة الشجر بابل انما في الشجر و  
بقية ما به ان لم يستحق الارض في الشجر وذا لم يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الارض ولا يدر في قيمة الشجر  
الشجر كان لان ملكه فان كان المشتري حاضر كان المشتري ان يربح على ما يدر بالفتيان في قيمة الشجر بابل انما في الشجر  
بقيمة الى البائع ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر  
والنجان المشتري زرع في الارض ففرض الشجر من ارضها ففرض الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر  
مع يدر المشتري حتى قيل الزرع والنجان البائع فاما ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر  
ففرض الارض لا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر  
ففرض الارض لا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر ولا يدر في قيمة الشجر  
بما اتفق في كرى النهر وجره سابقا ولا في سبابة جهاباد من القرب وان حمل السبابة من القرب وان حمل السبابة من القرب

او شىء لقيمة فانه يرجع على بائع القيمة ذلك وهو قائم في الارض ثم يوزع الباقي بقوله ذلك رجل ورث جارية من ابيه  
او استوله اثم جاءه شىء يستحقه كان الولد ابا القيمة ثم يرجع المستوله ضمن الجارية وقيمة الولد على من باع من مورثه  
ويختلف المارث بائع المورث في ضمان المورث كما لو وجد بها عبدا كان ذلك نيزدا على بائع المورث والموصى به بالجارية اذا  
استوله الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى به الا بالنعم ولا بقيمة الولد كما لو باعها ببيع وجد بها رجل اشترى  
واربها رجل ودفع المورثه فيها بناء فقال المشتري للبائع اشترت منك المورثه ثم ثبت البناء على الرجوع عليك  
بقيمة البناء بحكم المورث قال البائع لا بل عليك المورثه والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على القيمة البناء كان القول فيه قول البائع  
لانه منكر الرجوع ولو اشترى البائع في البيع ضمان ما اخذه اشترى منه البيع لان المشتري اذا اخذ منها سيرا اذا شابه  
ذلك لا يكون له ان يرجع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والمورثه فاذن رطل على  
ضمان ما اخذه مطلقا فلهذا البيع وان تيقض الضمان فقال اما ضمان ما اخذه اشترى من تبار او غرس او زرع  
او نحو ذلك جاز ويكون ضمان رجل استوله جارية كانت له ثم استحققت فقال المستوله اشترتها من فلان بكذا او صدقة  
فلان وكذا لم يستحق كان القول قول المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم المورث وهم منكر فيكون القول قوله  
ولو انكر البائع ذلك وصدقه استحق كان الولد ابا القيمة ولا يرجع اعداها على البائع شىء رجل اشترى جارية وبعدها  
مورثها من رجل ثم اشترى فلان المورثه فولدت له ولدت ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع وهو  
المورثه ولو باعته لقيمة الولد لانه موزع رجل اشترى دارا وبيع فيها ثم استحق رجل نصفها وبيع المشتري  
بالباقى على البائع كان له ان يرجع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه موزع بالنصف ولو استحق نصف بعينه فالحكم  
انكاره في النصف استحق فانه يرجع المشتري بقيمة البناء وان كان في النصف الذي لم يستحق كان له ان يرد  
الباقى ولا يرجع لى شىء من قيمة البناء رجل اشترى جارية فاذا عاها آخر فاشترى اياها استحققت  
الامه وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فالحكم ذلك لاكثر  
من ستة اشهر من وقت البيع الزانى لا يرجع بقيمة الولد على احد هاجل اشترى جارية من صبي غير ماذون او  
من عبد محجور استوله اثم جاء رجل واستحقها كان الولد ثابت انبى المشتري ويكون رقيقا ولا يكون تبار  
ولد المورثه اعدا علم بائع ما يدخل في البيع من غير ذكره وما يدخل في الباب فصول خمسة الاول الزنا



انما في في الحمام والجاروت والملك في الكرم والخل والرايح في الارض والحق في النقول اما الاول رجل  
 يشتري دارا يدخل فيه الطريق من غير ذكره فان لم يكن له الطريق فاشترى على غلظ ان لها طرقة ذكرنا  
 اقبل من اتي باب العيوب وان باع دارا وقال بحقوقها وبع اقصاها او قال بكل غلظ وكثير فيها او غلظ فيها  
 وخارج منها كان له الطريق وكذا الدار التي كان بها دارا وسلك على دارا او على دارا ولم يذكر الطريق ولم يذكر حقوقها  
 وبع اقصاها لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى دارا فيها سبستان دخل السبستان في البيع صغيرا كان السبستان اكبر  
 فاشترى السبستان خارجا من الدار لا يدخل السبستان في البيع وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان وقال في  
 ابو جعفر كان السبستان من الدار ومضوا الى الدار يدخل في بيع الدار والحقان السبستان اكبر من الدار او دخل  
 الدار لا يدخل في بيع الدار والمسئلة قد مرت في باب البيع في الخروج والدخول رجل باع دارا بكل حق هو لها فيها  
 رجا الا بل فان الرجا وسلك الرجا لا لا يكون لبايع ولا يكون لمشتري لان الرجا وسلك الرجا ليس من حقوق  
 الدار ولو كان خصته بكل حق هو لها فيها رجا ما كان الرجا يكون لمشتري لان ذلك يعد من ذلج الخصية رجل له  
 دار فيها بئر باع بعض البيوت بعضها بغير انقطاع ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار الا اعظم الى المشتري لم يكن لبايع  
 ان يرفع له به باع بعض البيوت بغير انقطاع باب الدار الا اعظم من مرفق البيوت وكذا الوباء بعض البيوت بغير انقطاع  
 وحقوقها ولو باع بياض من منزل بحقوقه وجدوه فاداروا يشتري ان يدخل المنزل ومالك المنزل يبيعه عن الدخول  
 واداروا ففتح الباب الى البيت فان كان البائع من البيت الذي باع طرقا سلموا في المنزل ليس له ان يبيعه عن الدخول في المنزل  
 وان لم يكن طرقا سلموا اختلفت الاشياء فيه قال بعضهم له ان يبيعه عن الدخول وليس له ان يبيعه عن الدخول في اسكن  
 وقال بعضهم ليس له ان يبيعه عن الدخول في المنزل وهو الصحيح لان حصة ذكر الحقوق والمرفق يدخل ابواب الا اعظم ما اذا باع  
 بعض البيوت فبها دخل الطريق في المنزل رجل له دار كان لها في القديم طريق منه ذلك الطريق رجل بها طرقا اخر  
 باعها بحقوقها كان يشتري الطريق ان في دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيه غلظ فيه ما كان له طريق وقت البيع رجل  
 باع دارا احد حدودها سور الجارية يقلل له سور الدرية ولا يدري انه كان له في الاصل ولم يكن السور في وسط الدرية  
 وادخلها فادارها دور كثيرة وذلك في البيع ثلث حدودها على الوجه الصحيح وذكره الرابع دور الجيران التي دراهم السور وقبض  
 القن بسلم الدار الى المشتري فاما البائع وادى فبها فساد البيع بحكمه ودخل السور في البيع فادى المشتري ان السور

ان السور له وعند ان من يشتري سور المدينة قالوا انها فتوى حكم في الحكم لا يجوز ان يبيع لان كل من يبيع السور  
 لا يكون من حيطان الدار وادخاله في البيع يكون حصة البيع والكنان مثل هذا لا قد يكون من حيطان الدار  
 والعقود كان ذلك المشتري لانه في يد داره في الفتوى بان اصاب البيع الى داره اذ اشتهر اذ اشتهر الى الدار  
 وبها قد عرفنا جميعا جاز البيع فيما بينها وبين من يبيع الدار الى رجل يبيع داره ليس فيها بنا وفيها يخرج وبسبب سطرى بالاجر  
 وبغيره كلها مقصود بالبيع يدخل الكل في البيع لا بها واخذ في الحد ودخالت داخله في البيع وان باع داره فيها بسبب عليها  
 كبره وحصل وداره فان باع الدار بغير اقلها يدخل الدار والكل لانها من المرفق وان لم يقل بغير اقلها لا يدخل الدار والكل  
 ويدخل الكبره في البيع على كل حال لانها مركبة بالبيع اشتري دارا واخذت في باب الدار فقال البائع هو قال  
 المشتري لا بل هو في الكنان الباب مركبا مقصودا بالبنا كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او  
 في يد المشتري لان ما كان مركبا يكون من حصة الدار وان لم يكن الباب مركبا وكان مقصودا فان كانت الدار في يد البائع  
 كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري لان الباب اذا لم يكن مركبا يكون بمنزلة السور  
 المخصوص في الدار ولا يكون من حصة الدار يكون القول فيه صاحب الدار رجل يشتري داره فوجد في حديقته دارا هم قال  
 البائع هي التي كانت له ويرد المشتري عليه لانها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي  
 كانت بمنزلة القطة رجل له علو وسفل فقال رجل بيت مركب عليه السفل بكذا اجاز البيع ويكون سطح السفل لصاحب  
 السفل والمشتري حق القمار عليه وكذا الدار انهم قد اوردوا ان المشتري ان يبيع عليه علو وآخر السفل الاول لان السفل باسم  
 ليسى سقطت فكان سطح السفل بقفا السفل ويدخل في بيع الدار استبرق التي تكون على السطح كانت من ابناء وشب  
 لانها مركبة في الدار فدخل في بيع الدار ويدخل السليم في بيع البيت والدار الكنان مركبة لانها من حصة الدار  
 من حصة الدار فان لم تكن مركبة اختلوا فيه فالصحيح انها لا تدخل بمقتضى البيت والدار يدخل في البيع استحسانا  
 القياس ان لا يدخل والملك يدخل قياسا واستحسانا لانه مركب والكنان باب البيت والدار مقصودا لا يدخل القفل  
 في البيع والتميز يدخل في بيع الدار الكنان مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل والاجاز في السطح يدخل في بيع الدار  
 سواء كان من قبض او من لبن لان مركب ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل فيه الطرية كعلو وسفل فقال رجل  
 اشتريت مركب في البيت ولم يرد عليه لا يدخل فيه العلو وكذا الرقال بكل حتى يولد الا ان يكون اشتريت مركب

هذا البيت مع البيت الذي في علوه ولو اشتري دارا يدخل فيه علوه وسقطها وان لم يدخل يحجبها وراعتها وان اشتري  
منزلا ان قال اشتريت مكان هذا المنزل لا يدخل فيه علوه ولو قال اشتريت مكان هذا المنزل بكل حق هو يدخل فيه  
العلوه وان لم يدخل بكل حق هو لا يدخل فيه العلوه لانهما في عرفهم ما في عرفنا العلوه يدخل في البيع من غير ذكر الحقوق في المسائل  
الثلاث لان في عرفنا كل سكن مسكن في خانه صغير او كبير او في اشتري دارا لها غلة معينة سابطا احد جانبيه على الدار والاخر  
على الاخر انما في البيت او على الدار الجار الذي يقابل ان اشتري الدار بكل حق هو يدخل في غلة في البيع وان لم يدخل  
بكل حق هو لا يدخل في غلة في قول الخليفة ربح وقال صاحباه يدخل الغلة في البيع ان كان ممتصها في الدار وان لم يكن ممتصها في  
الدار لا يدخل الغلة في بيع الدار في قولهم الا بذكر الغلة واكتيف اشتري في الدار يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق  
والمرافق دار لها طرفان احدهما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل آخر خارج الدار ان لم يدخل بكل حق هو لا يدخل  
في الطريق الخاص وان قال بكل حق هو يدخل في غير الطريقان الطريق الظاهر لكنه الى الشارع والاخر في الحقوق ولو  
اشتري دارا فيه مطبخ ومخرج ومربط وسراو ولم يذكر الحقوق والمرافق دخل الكل في البيع وان اشتري منزلا لا يدخل  
فيه الربط والمخرج والجراية وان قال بكل حق هو لا يدخل فيه الا شئها وذكر المرافق في هذه المسائل كذكر الحقوق والقرية  
مثل الدار فان كان في القرية او في الدار باب موضوع الخشب او لبن او حصى لا يدخل شئ من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق  
والمرافق فان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق والمرافق فلا يدخل في البيع كما لا يدخل في الشارع الموضوع وكذا لو اشتري  
دارا او قال بكل قليل او كثير هو فيها او منها لا يدخل شئ مما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله هو فيها او منها ما كان ممتصا بها  
وهذه الاشياء غير ممتص بالدار ولو اشتري بيت الرمي بكل حق هو لا يدخل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد ربح في الشرط  
ان لا الحجر الا على الاصل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصول بالارض وقيل الحجر الا على لا يدخل في البيع وروى بن  
محمد فربل انهم نصيب من الطريق قال الخليفة ربح ليس لصاحب البيت ان يبيع ما كان اجتمعا على بيعه هذه المسئلة  
وتسبها متدا من ذلك لان مناس حقا في هذه المسئلة فان الطريق الاعظم او اكثر فيها الزحام كان للناس ان يدخلوا  
بهذه المسئلة التي غير نافذة حتى لعل الزحام ومن العلماء من قال اذا باع واحد من اصحاب البيت نصيب من الطريق الا  
هو غير نافذة يجوز البيع ليس للمشترى ان يمر في هذه الطريق الا ان اشتري دارا كان صاحب في هذه المسئلة رجل اشترى  
دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى مكة غير نافذة وبعثت في هذه المسئلة دار اخرى ليس للمشترى ان يدخل الدار

للدار المسترة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد كان لهذا الواحد ان ينفذ عن ذلك  
 فان في ذلك ما لا يكون ثم ان يجوز ان يزوج من كل بيت واحد من عدة من ذلك فحقه في ذلك ان يزوج من كل بيت واحد  
 الاخر ان ينفذ ولو رضى احد ما الباب القديم ثم وضعه ليس للاخر ان ينفذ رجل يبيع دارا بجميع حقوقها والدارسين  
 سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم في سكة غير نافذة الا ان صاحب الدار قد سد بابا بالقديم فارادوا لشري ان يفتح  
 بابا بالقديم ومنه جيران السكة عن ذلك ذكر محمد ربح في النزاع وقال ان قرا في تلك السكة بابا بالقديم كان له ان يفتح  
 بابا في هذه السكة وان تافى بفتح بابين او اكثر وان يفتح صاحب السكة كل القول قول صاحب السكة مع ايمانهم اذا لم يكن  
 له بيت على ذلك وان يخلو اصداروا من غير ثقب في الطريق وان جعلت واحد من اهل تلك السكة ليس له ان يفتح بابا في  
 السكة وسقط الميمن عن الباقي وان يخل واحد كان له ان يخل في خان يخل في خان كان له ان يخل في الخانات  
 كلها فان يخل الكل غير واحد منهم ليس له ان يفتح بابا بالحق هذا الواحد والخانات السكة واسعة فافترسهم حتى المدهى  
 وجميع الغضا لهم يخل الغضا بهم في ناحية ويجعل لهذا المدهى طريقا في ذلك المجاب دار لو حل فيها ابيات بلب بعض الابيات  
 برافعها ثم اراد البائع ان يفتح لشري عن الدخول من باب الدار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ليس له  
 ذلك كانه باع بعض الابيات برافعها وباب الدار من رافعها وكذا الوقال برافعها من حقوقها لان قبوله من حقوقها دخل  
 الطريق في البيع فاذا دخل الطريق في البيع دخل من بين يديه من طريقه ولو باع بيتا من منزل سجد وده وحقوقه و  
 صاحب المنزل ينفذ من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة قال الشيخ الامام بن  
 صاحب المنزل له طريقا معلوما لم يكن له ان ينفذ من الدخول وان لم يمين كان له ان ينفذ بفتح لشري لبيت الذي  
 اشتراها الى السكة وليس له ان يفتح البيع وتو له بحقوقه نصرت الى حقوق هذا البيت في السكة رجل دفع رافعها  
 على حائط جاره او خسر دابا تحت دار جاره ثم ان جاره باع ملك الدار وطلب لشري رافعها كشيء واستراب  
 قال بعض العلماء لشري ان يخل ما كان بائنه فعمل الا ان يشترط في البيع ترك غيب لشري ان يغير شيئا من ذلك  
 رجل باع دارا ولاخر فيها سبيل ما فرضى صاحب السبيل بيع الدار قالوا الخان له رقية سبيل كان لصاحب السبيل  
 حصته من الثمن والخان لا حرجي الما فقط فلا سقط لصاحب السبيل من الثمن ولا يخل منه اذا رضى بالبيع كمن اوسعه  
 سبكي دار رجل فبعت الدار ورضى الموصى لبايع بطلت وصية ولو لم يبع الدار ولكن قال صاحب السبيل اطلب حتى

في السبل لطلعت النجوم من جري الماء فقط في المكان الذي لا يملكه لان قوله اطلعت حتى لا يترك  
صاحبه من كبرهين وطلعت من في مئة ثلث طاقات من اللبن وراس الطاقات على هذا المبدأ والمشتري في  
صاحب الطاقات وادبه من رجل ثم اراد المشتري ان يفتح الطاقات ويضع مكانها سطح من الخشب قال ابو القاسم  
الكان يقول ان في مثل الاول او آخر مقصود كذا كذا ليس الجواز ان يفتح الطاقات في اكثر من الاول كان وان يفتح  
الان يفتح الجواز على المبدأ مثل ما وضع هو في بيان في الشكل رقيقة غير نافذة لا تقوم بفتح جاريهم بابهم وادبه في كذا  
اخرى في هذه المسكة باذن الجواز فيهم ثم يشتري رجل آخر وادبه في تلك الرقيقة وادبه ان يفتح الجواز الذي  
احدث بابا في هذه الرقيقة من شتر في ذلك الباب قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في المشتري ان يفتح الجواز  
من المرد في هذه الرقيقة وليس له ان يفتح في الباب وادبه من رجلين بل احدهما يفتح الباب من يفتح يفتح من  
في الدار لرجل قال ابو القاسم في لا يجوز البيع لان يشتري كذا مقصود في كذا القصة وكذا لو كان بين المورث ودار  
مستعمل على موت يفتح احدهم في الدار لا يجوز ولو كان بين رجلين مشترية اقسام او عشرة ابواب هو في هذه  
احدهما من ثوب معين نصفها ثمان من رجل جازي في الدار لا يشبه الدار ولو كان فيها ارض وتخل فيها احداهما نصف  
شجرة فيها لا يجوز امرأة لها حصة في المشتري احدى الجوزين في الشجرة الاخرى في مفتوح المستراح وادبه من الشجرة  
الثانية فباعت الشجرة التي فيها المستراح وليس له المشتري فيها ثم باعت به في الشجرة الاخرى التي بالمستراح  
فيها وقد كتبت لكل واحد منها صك قال ابو بكر البخاري في كانت كتبت في الصك الاول انه اشتريها بثلثمائة درهم  
ولم يكتب فيه ذلك المستراح الذي راسه في الجوز الاخرى فالمستراح في هذه الشجرة لم يشترها على حاله لو كان المكتوب في  
الصك الاول دون المستراح الذي راسه في الشجرة الاخرى فالمشتري في الشجرة الاول ان يفتح المستراح من حجرة  
او يد مفتوح والمشتري الثاني بالخيار ان يفتح او يفتح حجرة يحبها من الثمن وان يتركه والكانت ابدا في  
المستراح في ايس رجل بل في كذا من رجل على ان يكون في الطريق في الثمن الباقي وكتب في الصك في طريق  
في قال الشيخ الامام ابو بكر البخاري ان نفس البائعين على انهما شتر طاقا في ان لا يكون في طريق في هذا الثمن  
كان كذا وان كان البائع في طريق كان القول على المشتري وان يفتح رجل اشتري حجرة سطحها سطح باره  
شتر ان يفتح المشتري جاره حتى يتخذ طاقا في يد الجواز قال الامام في ذلك لان الابن لا يجوز على البائعين

في ملكه دارا اذ ان بيع جاره من حدود السطح حتى تحت شجرة قالوا ان كان في صورة يقع بصره في دار الجار كان له ان  
يبيع داره لان يقع بصره في داره لكن بيع عليهم اذ كانوا على السطح لا يمتنع من الصور ولا كما يحضر وهو يتصرف الاخر رجل  
في داره شجرة فحدا بغير اعضاءها ولولا قفاها لم يشتري بغير بصره على حررات الجار قالوا يرفه الجار الى القاضي و  
التحار فيه ان يحضرهم وقت الارزاق في يوم مرة او مرتين حتى يستروا انفسهم برعاية الحقين جميعا فان لم يفعل ذلك  
يرفعه الجار الى القاضي فان راي القاضي ان يتصرف في الصور والارزاق ففعل رجل اربع خصة فيها اعضاء اشجار الجار  
مذلة لكان المشتري ان ياتيه الجار بمقتضى البصيرة من اعضاء اشجاره لان المشتري يتقيد مقام البائع بما كان له  
وكان له ان يفتي المشتري في ذلك الروايات صاحب البصيرة كان لوارثه ان ياتيه الجار بانه الضرر ففرض البصيرة على اعضاء  
رجل استاذان جارا الذي وضع بصره على حائط الجار اذ في حفر سواب تحت داره فاذن له ان ياتيه الجار بانه  
داره وطلب المشتري رفع الحفر وادس سواب كان له ذلك الا انه اشترط في البيع ترك ذلك فتح لا يكون للمشتري ان  
يطلب ذلك رجل له داران في سكة غير فائدة اسكن كل واحدة منها رجلا فبقي احدان كلفت اباها ووضعت خبثه على  
حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها الساكن الاخر حينئذ يابى سباطا الى الدار التي هو فيها لا غير ذلك  
الدار بعينهم ذلك ثم ان الباني طلب من اب الدار ان يبيع منه جزء الدار التي هو فيها فباعه بخمسة مائة ودرهم ثم طلب الساكن  
الذي في من الباني ان يبيع منه الدار التي هو فيها فباعه بثلثمائة ثم اشترى الثاني ان يبيع منه ثلث سباطا  
عنه فحائط كان ذلك لان الباني وان يبيع سباطا بادن صاحب الدار لم يضر ذلك من حقوق الدار فلا يحسن بالبيع  
رجل احدث بناءا لا فائدة على سكة غير فائدة ورضاهما الى اسكنه فجار رجل في غير السكة وادشترى دارا من مائة اسكنه  
ساكن المشتري لمن يود من صاحب الفرة بربع الفرة رجل اشترى ارضا بجاريها ثم اشترى ارضا من داره وان جرى المادي ذلك جرى  
الى ارضه ان اراد ان يجرى فيه الماء من هرة اخرى لا يجوز في ذلك فان اراد ان يجرى من هرة اخرى فله ان يجرى  
قال محمد بن مسلمة في ذلك الجار ان لا يسكنه ذلك به رجل الباعة لان يذابة ولو قد اشرب منه الارض فلا يجوز  
او اطلب المشتري من الباني ان يبيع له سكاك لشتره او الى الباني ذلك لم يجز عليه لانه ليس عليه ان يبيع له سكاك  
سكاك ان يبيع المشتري بال نفسه فحائط طلب من الباني ان يجرى الى الشهد وليشهدهم لا يجزى الباني على ان يجرى وان جاء  
المشتري بشهدا الباني وطلب منه ان يشهدهم فانس الباني عن ذلك فان المشتري يرفع الامر الى القاضي فان اذن

[illegible]

المحقوق والمرافق اوله لم يذكر فيه الا لوان وان لم يذكر ولو كان الخافوت بموافقة ربا خافوت خلقه كما تكون الخافوت سيرة  
 الاسواق يدخل فيه البضاعة وان لم يذكر المرافق لانه دخل ولا يدخل العقل في بيع الخافوت والدور والبروت والكنون  
 والباب مفعلا وذكر المحقوق والمرافق اوله لم يذكر فيه مفعلا انفس استحقاقه كوجب الحداد حاشا منه يدخل كواجب الحداد  
 في البيع وان لم يذكر المرافق وذكر المصانع لا يدخل وان المرافق لان كوجه الحداد كوجه مستعمل في كوجه المصانع لا يكون مركبا ولا مقسما  
 بالبيع كوزن الحداد الذي يتبع فيه لا يدخل وكذلك قدر القصار الذي يطبخ فيه الثوب لا يدخل في البيع لانه ليس بمركب ولا من المحقوق  
 ايضا لان شيئا ما يكون مقسما به ومفعلا به بالسواقين التي تفصل فيه السويق من الحداد ومن النجاس لا يدخل في البيع لانها ليست  
 من جنس البيع ونقصان الحجام لا تدخل في البيع وان ذكر المرافق لانها مفعلة عن الحجام فصل فيما يدخل في  
**بيع الكرم والاراضي وما يدخل رجل يباع ارضا فيها زرع** ولم يذكر المحقوق والمرافق لا يدخل الزرع  
 في البيع من غير شجرة ذكر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا صار الزرع مقنونا فان لم يكن مقنونا يدخل الزرع  
 من غير ذكر قال رانما يعرف قيمة الارض من مبدرة وغير مبدرة فان كانت قيمتها مبدرة اكثر من قيمتها غير مبدرة  
 علم انه صار مقنونا وان كانت قيمتها مبدرة مثل قيمتها غير مبدرة علم انه لم يصير مقنونا فدخل في البيع من غير ذكر كما يدخل اوراق  
 الشجر والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية وذكر محمد بن في النوادر اذ ابيع ارضا مبدرة بكل حق فهو لها لا يدخل الزرع في البيع  
 وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا يذر ارضا ولم يصير قيمة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد بن في النوادر وكذا قال لرباع الاراضي  
 بعد القاء البذر قبل النبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض مطلقا ويدخل في الاجارة  
 والبصرة والرمح والوقت رجل يشتري ارضا فيها اشجار ولم يذكر شجرة دخل الاشجار الشجرة في البيع واختلفوا في غير الشجرة  
 والصحيح انها تدخل ولو لم يزر ارضا فيها اشجار صار تحول في فضل الربيع وبيعها فان كانت تقطع من اصلها تدخل في البيع ويكون  
 المشتري وان كانت تقطع من وجه الارض لا تدخل في البيع من غير شرط رجل يشتري ارضا فيها رطلية او زعفران او  
 خلوات تقطع في كل ثوب سنين او رايحين وقيل ولم يذكر في البيع ما فيها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ما كان  
 على وجه الارض يكون بمنزلة الثمر لا يدخل في البيع غير شرط وما كان من اصولها في الارض يدخل في البيع لان اصولها يكون  
 معها بمنزلة البنا وذكرا كان فيها مقصب ارضين او ثوب ثوب ما هو على الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر واما اصولها  
 في الارض يدخل واختلفوا في حوائج الخلوات قال بعضهم يدخل لانها شجرة والمحتمل انها لا تدخل لانها من الثمر والخلوات



في الارض من غير قطن حيث الارض لا يدخل عليها من القطن واحكامها في اصل القطن وهو السجود والصحيح انه لا يدخل  
والمكان في الارض كرت حيث الارض مطلقا كما كان على غير الارض لا يدخل في البيع المطلق وانما هو انما كان  
منه في الارض والصحيح انه لا يدخل لانه يمتد ستمين فيكون السجود دائما قائما فياخذ مكانا في البيع الامام خمس الاكبر  
والسجود انها تدخل في البيع المطلق من غير ذكره وقال الشيخ الامام المعروف بخلافه انه لا يدخل في البيع على الاجل  
الذي ذكرنا في غير القطن والربيع الارض وقال في بيعها لا يدخل في الربيع والخريف في البيع فظاهر الرواية وعن أبي بصير  
في التبريد على القولين قليل وكثير هو فيها او كلها يدخل في كل ما كان فيها من الربيع والخريف لا يدخل فيه الطرقات والاشجار  
والمكان من ربع تجمدته وما وصفت وقال بكل قليل وكثير هو فيها او كلها لا يدخل في البيع ولو قال بكل قليل  
او كثير هو فيها او كلها او من قوتها لا يدخل فيه الربيع والخريف او يشتري ارضا فيها اشجارا عليها ثمار  
وقال في البيع ثمارا في كل البائع الثمار سقطت خمسة الثمن والتميز المشتري في اخذ الباقي فذكر في البيوع انه  
يخير بين ستة اخذ الباقي بالثمن وان شاء تركه وذكر في بعض الكتب انه لا يخير في قول الجعفي في كذا يشتري  
شاة بعشرة فولدت اثنان فذا البائع وكذا في خمسة فاكمل البائع قال ابو حنيفة في بيعه ثمارا اشاة نخلة وراهم وراهم  
لذو الصبح ان في شاة ثمارا يخير لانه لا قال ثمارا اصاب الثمر بمسا فقوله فاذا اكل البائع فحرق عليه الفقه يخرجه ولو كان  
في الارض ترس فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض باء وكذا الوبايع فبعت الارض بدون الزرع  
وان باء فبعت الزرع من ارضي به دون الارض بخلافه وكذا الوبايع فبعت الارض فبعت الزرع من الارض فبعت الزرع  
الاراض فبعت من رتب الارض فباعت الوبايع فبعت من ارضي به دون الارض بخلافه وكذا الوبايع فبعت الارض فبعت الزرع من الارض فبعت الزرع  
الارض اشجارا فباعت لكل الارض من اشجارها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في القول قول المولى في يشتري  
ياخذ الارض بخمسها من الثمن ان شاء ذكره ولو كان مكان الاشجار باء فبعت المشتري ارضا بخمسها والباقي في الفداء التي  
يسعى فيها الارض ما ذكر في الزاد ان بعض المشتري من الارض ما يقضي به الارض فيكون ذلك شاة من الارض على  
اشترى ارضا الى غيرها فبعت فبعت الارض مستأجرة عليها الاشجار فبعت من الارض في البيع الذي  
كانت المستأجرة وما عليها من الاشجار فبعت المشتري رجل باء ارضا شاة من ارضي به دون الارض بخلافه لان  
يباع الارض فاذا كانت الارض معلومة فباعت البائع لا يمتنع الجواز ولو اشترى فبعت بطلانها في الارض ولم يمتنع من بيعها

[illegible]

انه كما قاله في المتن المشرع جازوا في حق المالك من غير ان يكون له في المتن من جنس مال العبد المالك من المتن من راسهم  
 مال العبد او ان يتراد على الجنس جازوا في حق المالك من غير ان يكون له في المتن من جنس مال العبد وقد جعلت من المتن فان في حق المالك  
 العقب بطل العقد في مال العبد على المشتري سكة فوجد في بطنها لؤلؤة فالحكمت اللؤلؤة في العقد تكون للمشتري  
 وان لم يكن في العقد فالحكمت الباطل وصفاً وسكة رداً للمشتري على البائع ويكون عند البائع بمنزلة الاطلاء  
 يعرفها خولاً ثم يقيد وان المشتري وجده في بطنها لؤلؤة رداً على البائع وان المشتري سكة فوجد في  
 بطنها سكة تكون للمشتري فضل في بيع الثمار والزروع رجل قال لبيوان ينادي رداً ثم يوزن ثم يوزن ثم يوزن  
 وكان ذلك قبل ان يخرج الخبث قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يجوز البيع ويكون البيع على تحريم البطن  
 دون ما يخرج من الخبث فان اخرجت الخبث به ذلك كان الخبث للمشتري لانها غايه له وان كان البيع بشرط  
 اترك لا يجوز البيع فالحكمت البطن مشتركة فباع احدهما فبقيت من البطن لا يجوز ان لا يجوز بيع الغيب من الشجر  
 المشترك فان باع غيبه من البطن لا يجوز ان لا يجوز بيع الغيب من الشجر المشترك فان باع غيبه من البطن  
 وسلم الى المشتري كان غيب البائع للمشتري فيبقى البيع ولو اجاز المشتري ان يبيع به صاحب ورضى به  
 كان له ان يرضى به ذلك لان الانسان لا يجبر على تحمل الضرر بل يشتري الثمار على اذن من الاشجار ان يشتري  
 مجازة كان القطع على المشتري ولو اشتري اوراق زباد بعد ما ظهرت على الشجر ولم يعطها حتى ذهب وقته فاقطع  
 ابو حنيفة ان يشتري الاوراق باعها ما بين موضع القطع لا يكون للمشتري ان يرد البيع بحكمه وان الوقت  
 رجع على القطع الا ان يكون قطع الاعضاء غير بالشجر فحجز البائع ان شاء فبيع البيع وان تناذر رضى بالقطع وان  
 اشترا الاوراق بدون الاعضاء ان اشترا على ان ياتها من ساعة جاز ان اشترا على ان ياتها اشياء  
 فبطلت لا يجوز لانه يردوا فخلط البيع بغير البيع وكذا لو اشترا على ان ياتها على الشجر وان اشترا على ان ياتها  
 شيئاً فان اذنت في اليوم جاز وان لم ياتها حتى مضى اليوم فبطل البيع لان ايجدت بعد البيع بمعنى الساعات لم يكن الاثر  
 منها قبل عقودا ان اراد المشتري ان يحاط في ذلك يعني ان يشتري الشجرة باسماً حتى لو دنت الزيادة بعد  
 البيع كانت الزيادة للمشتري ان يشتري الاوراق او الثمار او كسائر الاشجار مملوكة فترك انما كانت  
 كانت الاجارة باطلاً وتغير عادة كان لان يرضى به ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في يجوز

اوراق الفرساد لا يجوز اداءه في الزيادة وانما يجوز ادائها في النقص عن الزيادة ولا يدخل اوراق الفرساد  
 في بيع الشجرة لانه بمنزلة الثمر وقوائم الخلفات ورجل المشتري يظن من القول ادائها او شيئا نحو ما وفساده لا يجوز  
 كما لا يجوز بيع الصوت والوزن على غير النعم الا ان يخرجها من ساعته والفاصل بين بيع قوائم الخلفات كذا وكذا وانما جاز  
 لمكان التعامل ولا يشترط ان يكون له من ساعته وبيع الكراث جائز وان كان يفسد لمكان التعامل فانما لا يتعامل  
 فيه وهو غير ساقط لانه لا يجوز ادائه او اشتري انزال الكرم وهو حصرم جائز بل البائع ان يامر بقطع الغيب في الحال قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في ان اشتراه مطلقا كان رد ان يامره وان اشتري بشرط ان يترك الى الفسخ  
 فسد البيع وان اشتري انزال الكرم وبعض النزل في بعضه قد فسخ فاما كان البعض من كل فرع فسخا او لمكان  
 بعضه لا انزال ما ومضاه فسخا كما يخرج ولا يجوز ولا يشتري قال لا يجوز في البيع ولو اشتري الخوخ والمشمري  
 قبل الفسخ قال الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع الا ان يكون مضمنا ففسخ فمخيل البعض منها لا يجوز كما قال ابو بكر  
 بن قيس ان يخلط ويضمه يلق ويضمه وهو لا يجوز ويخلط البعض منها البعض ولو باع الزين فان باع بعدا ففسخ جاز البيع  
 فان لم يفسخ لمشتري حتى يخرج يمين آخر ففسخ البيع لا يخلط اليه غير البيع ودعائه المشايخ لم يجوزوا البيع التام  
 بل ان يفسد شيئا من النبي عليه الصلوة والسلام عن بيع التمار قبل ان يبيدها صلواتها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل في جاز بيعها بعد ظهورها فقال له ليس ان النبي عليه الصلوة والسلام يمين عن ذلك فقال ذلك محمول على  
 بيعها قبل خروجها وظهر صلاحها لا تنقض بها في الزمان انما في كذا وكذا محمول في الجاهل والقدوري رجل اشترى  
 التمار من رجل اشترى ففسد بعضها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل التحلية ولا يمكن التميز شيئا ففسد العقد فاما كان ذلك ففسد  
 التحلية لا يفسد ويكون بين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري رجل قال لزيد بعت منك  
 عشرين مثقالا من الكرم كل مثقال كذا قالوا كان قوله كذا ففسدوا عشرين والخبث حلت واحده عشرين ان يجوز البيع في ذلك  
 واحده عندنا في حقيقة البيع وعنده صاحبنا يجوز البيع في الكل وجعلوا له المستطاع فاعاد رجل من عشرة خمسة وقال  
 بعت منك هذه البصرة كل ثمن بدينهم عندنا يحق في يجوز البيع في ثمن واحد وعندهما يجوز في الكل انما ان  
 عند الكرم اجناسا قالوا يمتنع ان لا يجوز البيع في شيء في قولنا يحق في واحد وكان التمر ففسدوا عندنا ما يجوز  
 في الكل كما لو قال بعت منك هذا القليل ففسد كل ثمنه بدينهم عندنا يحق في يجوز البيع اصله وعندهما يجوز

في الكسوف الغرض على قولها فيسرى على الناس ولا انتهى الى رجل بيع في الطبيعة فقال كم عشرة بطيخات من ثمر  
 البطيخ فقال البائع كذا واشترى عشرة بطيخات فغير منها ثم غزل البائع عشرة بطيخات فقبلها المشتري ورضي  
 على ذلك القدر والبطيخ متفاوت جاز اليه استحسانا وكذا الزمان ونها بمنزلة رجل قال لقصاص يسبي من بلد الحكم كذا  
 ثمانية عشرة قطع لسا واحد على ذلك كان والخيال ان شاء اخذه بعد القطع وان شاء لم يأخذه وبذلك لك انهاء ولا حتى  
 الى ثمانية ثمانية وقال كم عشرة منها فقال كذا انهاء باطل كانه متبر السائل في البطيخ والزمان ولا تقابل في القسم والزمين  
 رجل يشتري نخوخ وفيها نخوخ في لافيد اليه وكذا لك الكسبي وفيها على قول من لا يجوز بيع الثمر قبل ان يصر منه  
 كرم من رجلين بلع احدهما نصيبه من زلده وجوزهم لا يجوز كالمولع من الزرع المشترك رجل يشتري سبطا فاراد  
 الصنف وكل ما يخرج منها يكون المشتري يعني ان يشتري اشجار البطيخ فاصولها ببعض الثمن ويساوي الارض  
 بقية الثمن مرة معلومة ولقد تم بيع الاشجار وخرج الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض تكون مشتركة بالاشجار  
 ولا يجوز بيع الا يصح الاجارة يعني ان يشتري الاشجار باصهرها انهاء ولو لم يكن اشجار البطيخ واما الارض يجوز بيع  
 ان ان الباعثة لا تكون لازمة ويكون لغيره يبيع بها كما لا عارة في نصته رجل يبيع العامة الخانات العامة بياضها  
 جاز اليه اذ الم يشترط الترك في الارض والخانات كالمالوكى انهار وغر ذلك لا يجوز لان ذلك ليس بين مال تقوم  
 رجل في ارض خنيس فباع الخنيس خنيس بنت بانياتة بان سقاها لابل عيش جاز اليه كما لو اخذ سكة والعا في الماء  
 ثم باعها هر يقدر على اخذ من غير صيد والخنيس خنيس بنت بانياتة لا يجوز بيعه لانه ليس بمالك هو بلع يجوز لغيره  
 ان يأخذه رجل بلع زرعا وهو يقل فان بلع على ان يقيضه او يرسل وابنه فيه جاز اليه وان باع على ان يترك حتى  
 يترك لا يجوز وكذا المارطة والقول رجل بلع نصيب من الزرع المشترك لا يجوز زمان لم يفسخ اليه حتى ادرك الزرع جاز  
 لزال الا ان كان بلع بالجنح والسقف ولم يفسخ اليه حتى اخبره من اينما جاز فكل من شتر من في ارض رجل يباع  
 احدهما نصيب من شتره او من اجني على ان يترك لا يجوز كالمال في الزرع ولكن العطن من الاكاره صاحب الارض  
 فهو على العطف ان يلع الاكاره نصيب من صاحب الارض جاز ولو لم يباع صاحب الارض نصيب من الاكاره لا يجوز ذكر في القمار  
 رجل يشتري ارضا منها بدينار بمرحها والزرع قبل ختمها المشتري قبل القيقض فزارته بالنصف الى البائع قال لا يجوز  
 لان نه انزله اجارة الارض المشتركة قبل القيقض وقيل نه ليس يصح لان من الزرع بالنصف يكون مال له في المال

في المعاملة حساب الارض يكون مستأجر العاقل ولا يكون مبرأ من الرضى حتى يشتري البعده على رؤس الامور  
 في كل شجرة معينة ثابتة لغير الرضى حتى لو رضى به يلزمه وان باع ما هو مرغوب في الارض كما يجوز  
 في البصل والبصل الزعفران والتمر والنخل والشليم ان باع بعد ما التقى في الارض قبل النبات او بنت الا انه غير معلوم  
 ما يجوز البيع وان باع بعد ما بنت نباتا معلوما لم يجرده تحت الارض يجوز البيع ويكون شتره شيا لم يجرده تحت  
 شجر لا يبطل خياره ما لم يرى الكل ويرضى به وعلى صاحبه لا يترتب خيار الرضى على توبة الكل وعلى الفتوى فان كان ذلك  
 مما يكال او يوزن بعد القلع كما يجوز والقوم والبصل فاذا قلع البائع شيئا من ذلك او قلعه المشتري باذن البائع فيقول  
 المقولع يدخل تحت الكل والوزن تحت المشتري خيار الرضى حتى لو رضى به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان  
 المشتري قلعه غير اذن البائع فان كان المقولع شيئا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان يجرده وبعد القلع لا يجرده  
 والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرضى وان كان المقولع سيرا لا قيمة له لا يترتب ذلك والقلع وعدم  
 القلع سواء وان كان العيب ما يباع بعد القلع عدو كما يفصل قطع البائع مفضية اقطع المشتري باذن البائع لا يلزم  
 ما لم يرى الكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبود ونحو ذلك وان قلع المشتري غير اذن البائع لزمه  
 الكل الا ان يكون ذلك شيئا يسيرا وان خضم البائع والمشتري قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعه لا يبطل  
 على غيري وقال البائع اخاف ان قلعه لا ترضى به فترده فانصرف بذلك قالوا فيقولون ان باعته ولا يفسخ القاع  
 القدر فيها **باب الصرف** الدرهم التي غشها غائب ثمانا صغرا وغشها غشقة كالدراهم التي تردت ديارا  
 يجوز بيع الواحد بالاثنتين منها باعيانها لكن بشرط التقاض في المجلس كافي الصرف وان كان نصفها صغرا ونصفها  
 غشقة لا يجوز فيها التفاضل وان اشترى الغشقة الغشقة بالدراهم التي غشها غائب لا يجوز الا ان يكون الغشقة الغشقة  
 اكثر من الغشقة يكون كافي الدرهم الغشقة ستة فالدرهم تدين للدراهم التي غشها غائب من الاصل ولا تدين منها نصف الغشقة  
 بعد الصحة ونصف الصرف بالانقراض قبل القبض ولا يبطل واذا انفرد الصرف بالانقراض قبل قبض احد البدين هل  
 يدين المقبوض للدراهم او ايمان والآخر انه يدين كاتبعين في الغصب رجلان باع الغشقة بالغشقة كقصة كقصة  
 جاز وان لم يعلم مقدار ديارها وان باعها الدرهم بالدراهم ولا يعرفان وزنها او يعرفان وزنها احد لا يجوز لرجوع المداواة  
 في الفصل الاول دون الثاني فان عرفت الساداة في الفصل الثاني في المجلس جاز وان عرفت بعد المجلس لا يجوز

عليه نامة ديار فضا او فضا لا يقص المقاصد فيها ما لم يتقاصا فاذا تقا صا يصير الدرهم تقصا صا  
من قيمة الدراية بريق لصاحب الدراية على صاحب الدرهم تسون ديارا وكنه كلب رجل لعل رجل نامة  
ديارا وبعده المديون على صاحب من المولى نامة درهم لا يقص المقاصد ما لم يتقاصا فاذا تقا صا يصير الدرهم  
مقدرا نامة درهم وتبقى تسون ديارا رجل لعل رجل درهم تقطر درهم مبرونه كين لان ياخذ  
درهم المديون او المكن درهم المديون احواد لم يكن موبلا وان ظفر يدناير مبرونه في ظاهر الرواية ليس  
ان ياخذ الدراية وكون في كتاب العين والدين ان لان ياخذ ولا يصحح هو الاول والمديون او الرضى الدين  
احود ما عليه لا يحجب الدين على القول كما لو دفع اليه القرض ما عليه وان قبل بانه كمالا عطاءه خلافه ليس  
وكون في بعض الكتب انه اذا عطاءه احواد ما عليه يحجب على القول عند خلافات الزمزم والصحيح هو الاول  
الدين موبلا نقضه قبل حلول الاجل يحجب على القول ان عطاءه المديون اكثر ما عليه ديارا فان كانت الزيادة زيادة  
تجري بين الزمزمين جاز وباري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ادنى الدين اكثر وقال ايضا شرا الانيا وكذا  
من كقول على نامة اذ كانت الزيادة زيادة تجري بين الزمزمين راجعوا على الزمزم في الاية يصير يجري بين الزمزمين  
الدرهم والمديون كشر لا يجوز واختلفوا في ضعف الدرهم قال ابو نصر المبرقي ضعف الدرهم في المائة كشره على  
صاحب فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الزمزمين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبها وان لم يعلم  
بالزيادة عطاءه الزيادة اقل تحمل الزيادة القاضى فان كانت الدرهم المدفوعة كثيرة ادمها ما لا يقصر المديون  
لا يجوز اذا علم الدان والقاضى ويكون نه هبة المشاع فيما تحمل القسمة وان كان المدفوع مما يقصره القسمة وعلم  
الرافع والقاضى جاز ويكون نه هبة المشاع مما لا تحمل القسمة رجل يشتري بالدينار من الزمزم والبدالي سنة  
او ثمانية شيئا وكسرت الفلوس قبل القبض وصارت لا تدرج الا فان في عاتقه البذلة ان في قول محمد بن عمر كسرة  
وعنه ان اذ كانت لا تدرج رواج الا فان في طبعها تكون كسرة وهذا الكسرة في القسمة التي لا تحجب عن غيرها  
ليس الختان فانما قيمة الختان الكسرة ان عطاءه او رخص لا يقصد القصد ولا يحجب الا في ظاهر الرواية واذ انشئ  
بالدرهم الرابطة شيئا ونقد بعض الثمن ثم كسرت منه العقد بقدر ما لم يقصد في قول ابي حنيفة يردون ثمانية عطاءه

صار مبرق اليها كفيف قد رقدت و لا تستري شيئا بالدرهم الكاسدة فان كانت الدرهم بعينها جائزا  
 لا يهايد الكسادة وصارت سلكة فان لم تكن بعينها قال لا يجوز البيع قال المصريح و ينبغي ان يجزأها النكاح  
 بعد الكسادة و انما قد باع بمودون في الذمة و النكاح تباع عدوا فقد باع بعدوى في الذمة عدوا و ما دلو  
 من دون امرأة على الدرهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك فان كانت قيمتها و بعينها  
 يكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمة خمسة كان الثوب و خمسة اخرى وان تزوجها على الدرهم الراجحة  
 فمكنته قال بعضهم عليه مهر مثلها و قال الفقيه ابو جعفر لها قيمة الدرهم من الذهب و الفضة بثل الكسادة و هو الصحيح لان  
 النكاح اذا اوجب المسمى وقت العقد لا يعقب مرجا به المثل كما لو تزوج امرأة على عداد ثوب فملك ذلك قبل ان  
 كان لها قيمة الثوب او العبد و لا يصير الى مهر المثل و لا يستقر من الفلوس الراجحة او العدة الى مكنته قال ابو حنيفة و يجب  
 عليه مثلها كاسدة و لا يفرم قيمتها و قال ابو يوسف و عليه قيمتها يوم القبض و قال محمد و غيره قيمتها في آخر يوم كانت الراجحة  
 و عليه الفسوى و كذلك لو غصب الفلوس الراجحة فمكنته فهو على هذا النكاح و لو استتري شيئا بالدرهم الراجحة و قال بعضها  
 ان مكنته ثم قال لما البيع صحت الا انه كان البيع قائما و كان على ابان و رد مثل تلك الدرهم كاسدة في قول ابو حنيفة و  
 كان الاستقراض انما هو في ثوبين و ثوبين و ثوبين ثم انما الاستقراض في بلد لا يقدر على تلك الدرهم قال ابو يوسف و هو ابو حنيفة و  
 يملكه قدر المساقاة و ابا رابعا و يستوفى كغليل و لا يأخذ قيمتها و قاله اذا اذ القية في بلد يفرق فيه تلك الدرهم كسرها لا توجد  
 فانه لو جله قدر المساقاة و ابا رابعا و انا اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فانه يفرم قيمتها و كذلك لو باع بالدرهم البخاريه شيئا  
 ثم البقي في بلدة اخرى لا توجد فيها تلك الدرهم و لو ان رجلا استقرض الدرهم المكسور على ان يرد صحاحا كان باطلا و  
 كان عليه مثل ما قبض و ذكره الشافعي الا ان يستقرض مطلقا فهو في بلد ذلك في بلد آخر من غير شرط و لا اجل للقرض باطلا  
 سواء كان التاجيل في القرض او بعد اقرضه و لا يجوز القرض الا فيما كان مملوكا فلا يجوز قرض الجوز و الرقيق في قول ابو حنيفة  
 و قال ابو يوسف و محمد و يجوز ذرا و قبل الى و ثلث يجوز عددا و لا يجوز الزيادة و ان اقرض المحنة و لا يجوز  
 فان استقرضها و اكملها باقبل الكيل كان على المستقرض مثلها من الكيل فان خلق في مقدار ايكلا و غيره كان القول باطل  
 المستقرض من ماله و لا يستهلك على الاثان حنيفة في سمنبها كان عليه قيمتها و يجوز استقرض ان قد لا يمدى  
 كما يجوز و البض و استقرض اللحم و انا جائز في قول محمد و كذلك اروي من ابي حنيفة و ما عند محمد و غيره فلا يفتي



ببارع وزاد سحر السهم فيه منه وما أخذوا خنيفة روح فلان القرض يكون حالا غير راجع بل فلا يقضى الى الماتة غلات  
 اسلم قال محمد بن كل الجبال او يوزن او يدحرج زعفران رجل الى رجل جواد فانه من زيرنا او نهجركم استقرضه فري  
 جاز ان انفقها كره ولان من ذلك ومن ابى برصه ان يكره استقرض الخنزيرة والبهرجة وعلى المستقرض منها  
 فان كسدت كان عليه ثمنها رجل يشتري من رجل كرسيا فيسده ثم قال لبايع ارضي فغير خشة اذ قال ارضني هذا القدر  
 واخذ طيرة كذا الذي اشتريته منك ففعل وجب اشترى على القرض اذ القرض على الشراء قال ابو جعفر بن عيسى فابعد  
 اهما جميعا وكذا اردى عن محمد بن رجل ارفقال استقرضت من فلان الفان زيرنا وقال القاهرته واقفقتها وادعى  
 القرض انها كانت جوادا قال ابو يوسف مع القول قول المستقرض في البهرجة والزيرت اذا رجع ولا يصدق اذا  
 رجل قال قيروه استقرض لي من فلان عشرة دراهم من فلان الامور وقبض وقال دفعتم الى الامر محمد بن الامر  
 فان المال يكون على الامر ولا يصدق الامر على الامر وكذا ثبت رجل كتاب مع رسول الى رجل ان ائمت الى كذا او جاد  
 قرضا لك على انفق من الذي اوصل لك اروي ابى سليمان عن ابى يوسف مع انه لم يكن من مال الله حتى يصل اليه  
 ولما رسل رسول الى رجل فقال ائمت الى عشرة دراهم فقال كسبت بها مع رسول كان الامر منا منها لها اذا اقران  
 رسول قبضها الكوكيل باه استقرض من رجل مائة اذا استقرض ان قال الكوكيل للقرض على وجه الرسالة فلي  
 يقول لك ارضني كذا كان القرض للموكل وان لم يقل الكوكيل ذلك استقرض كان القرض على الكوكيل رجل الى يده  
 وذا نير فقال يشهد واني استترت هذه النايير من ابى الضيفر باه درهم وقام قبل ان يرين الدرهم كان  
 باطلا لان الماتة فيسبر قبضه قبل الانسراق كذا اردى عن محمد بن رجل استقرض من رجل مائة فاه المستقرض  
 بالدرهم فقال للمستقرض انها في الماتة فالحق قال محمد بن لاشي على المستقرض رجل استقرض مائة بالبراق  
 فافذه صاحب القرض بك قال ابو يوسف مع عليه قيمته بالبراق يوم ارضه وقال محمد بن عليه قيمته بالبراق يوم حضا  
 وليس عليه ان يرجع مائة الى البراق فافذه طاه رجل على رجل الف درهم فرض فضا على مائة منها الى اهل صح الخط  
 الماتة حادثة الخان المستقرض جاد القرض فالماتة الى الاهل رجل استقرض من رجل مائة في بلدة الطعام فيه خنيس  
 فافقه القرض في بلدة الطعام فيه قال فافذه الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب فيوم المطلوب بان يوثق لتمي مائة  
 طاه اياه في البلد الذي استقرض فيه رجل استقرض مائة ماله على درمته او فصب فافقه في بلدة اخرى الطعام

الطعام فيه اعلى او ارض روى ابى يوسف عن ابى حنيفة ربح النكاح الغيب قائما في يده وورث التسليم اليه النكاح قيمته  
 في الموضعين سواء او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر والنكاح قيمته في هذا البلد اقل ان شاء الله فقيمة مكان الغيب وان شاء  
 اخذ الغيب وان شاء ينظر حتى يسلم اليه في مكان الغيب فان لم يكن الغيب قائما في يده وقيمة في البلدة التي انشأ  
 اقل من قيمته في بلدة الغيب في الغيب من خيارات ثمة ان شاء اخذ مثله منها النكاح شيئا وان شاء اخذ قيمته  
 يوم الغيب ببلدة الغيب ان شاء ينظر لما اخذه ببلدة الغيب والنكاح قيمته في هذا المكان اكثر من الغيب ان شاء اعطى  
 مثله وان شاء اعطى قيمته في بلدة الغيب والنكاح قيمته في الموضعين سواء ولا يخصب منه ان يطالبه بالمثل رجل استقرض  
 شيئا من الفواكه كيلا او زنا فلم يقضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأخيرها الى ان يجنى الحديث الا ان يتردد  
 على القيمة ولا يشبه هذا الفلوس اذا كسدت لان هذا مما لا يوجد بخلاف الفلوس الحاضرة رجل عليه عشرة  
 دراهم من قرض بربيع او غيب ولا على صاحب الشجرة مائة دينار فبأنها الدينار بالرشدة وانقر قايما بالربيع لان الربيع  
 نمت على ما في منه كل واحد منها ومانى حتى كل واحد في يده حكما فلا يبطل بالافتراق الا ترى انها لو تقاضا الدينارين لم يمان  
 جازا والمقتصة بخلاف الجنس لا تكون الامانة وكنة الوكان عليه كحفظ الرجل ثم انه ارض صاحب الفواكه ان يغير  
 ثم بايا الكر بالكر جازا ولا يبطل العقد بالافتراق رجل ارض رجلا كرا من خطه ثم ان استقرض اشترى القرض من القرض  
 به درهم جازا سواء كان القرض قائما في يده المستقرض او لم يكن اما اذا لم يكن قائما فهو قول الكل ان كان قائما فله ذلك  
 في قول اخيفته رحمه ربح وقال ابو يوسف ربح لا يجوز شره لان فيه مالك المقرض بنفس القبض وعند ابى يوسف ربح  
 لا يملكها اتمام قائما فلا يجوز شره ولا يكون شره فسخا للقرض بخلاف ما لو استقرض شيئا بالدينار ثم  
 اشتراه بالدينار فان البيع الثاني يكون فسخا للاصل لان القرض مما لا يتحمل الفسخ لان سبب الملك بالقرض القبض  
 وهو قائم فلا يفسخ القرض اذا اقال المستقرض وجبت القرض في رد الفواكه من وجه وكان ذلك بعد ما استلمها لا يرجع  
 الى المقرض بشئى لكنه يرد منها اذ ارض الجز كيلا جازا لانه كمال مرة بعد اخرى رجل ارض صبيبا او مستورا فاستلمها  
 البسي ربحه لا يضمن في قول اخيفته رحمه وقال ابو يوسف بربيع يضمن وان ارض عبد بجور فاستلمها لا يرد اخذ به  
 قبل التمس عنه ما وندار المودعة سواء رجل عليه الف لرجل فذرع الى الف ذراير فقال اصرها وخذها منك منها فخذها  
 تمسكت الدرهم في يده قبل ان يعبر بركته من مال الف ذراير وكرها وصرها وقبض الدرهم تمسكت الدرهم في يده قبل ان يافت

منها عقد مكت من مال الزمان وان اخذ منها عقد فمضاع كان داخل في ضمانه ولو دفع المطلوب الى الطالب فانه غير خالي منها  
 حتى ياتيها بغيرهم من عقد واخذها بصيرتها فباعتها بالقبض يده اليه راجع بقضائها الى الراهم بالتميز وقا بقضائهم فقاموا  
 انتم ما قبل القبض بطلت الاثارة ويورد العت لان الاثارة بمنزلة اليه فيقبض القبض قبل الاثارة **باب في قبض**  
**المبيع** وما يجوز من القرض قبل القبض وما يجوز البائع اذا غلب بين البيع وبين المشتري بحيث يمكن المشتري ان يقبض  
 بصيرته المشتري فابناء البيع حتى لو كانت قبل ان يقبضه حقيقة ملك يده وكذا لو غلب المشتري بين البائع والنفس ولو قبض  
 المشتري البيع فغير ان البائع قبل عقد الثمن كان البائع ان يسترد فان غلب على المشتري بين الثمن وبين البائع لا يصير  
 البائع قابضاً لم يقبضه حقيقة اجماعاً على انه تحلية في البيع المحال فيكون قبضاً وفي البيع الفاسد رد ايمان والصحيح ان قبض  
 وفي الهبة الفاسد كما ثبت في مشاع الذي يحل القسمة لا تكون قبضاً باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة المجردة ذكر القسمة  
 ايرسث انه لا يصير قابضاً بالتحلية في قول ابى يوسف وذكر الشافعي انه لا يورث من قبضه فابناء ما لم يكرهه خلافاً  
 ولو باع قرا على الفحل وعلى فيه وبين المشتري صار قابضاً ولو ذهب قرا على الفحل وعلى فيه وبين الموهوب له لا يصير  
 قابضاً لانه في معنى المشاع يحل القسمة ولو باع واراد سلمها الى المشتري وفيها طائل متبع مما لم يكن ذلك تسليمها  
 حتى يسلمها فافترق وان اودع المتاع عند المشتري واذن المشتري قبض الدار والمتاع جميعاً صح تسليمه لان الفحل  
 صار في يد المشتري ولو باع ولو لم يستحضرها فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في ظاهر الرواية  
 ان التحلية في الدور والنفار لا تكون قبضاً لانه فونها وذكر في الزاوار اذا قال البائع المشتري سلمتها اليك قال  
 المشتري قبلت والدار ليست تحضرها يصير المشتري قابضاً في قول ابو حنيفة ينع وقال ابو يوسف ومحمد ربح الخانات  
 يقرب منها بحيث يقد على الدخول والاطلاق يصير قابضاً والاطلاق وفي ظاهر الرواية اقبض العرب ولم يذكر في خلافاً ما يروى  
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان زبناً يصير فيه القبض فيتحقق في الحال في مقام التحلية مقام القبض اما اذا كان مبيعاً  
 لا يصير القبض الحقيقي في الحال بل مقام التحلية مقام القبض وكذا كس في الهبة والصدقة ولو باع الدار وسلم  
 المتاع فقبض المتاع ولم يذهب الدار يكون قابضاً قبله اذا دفع اليه متاعاً به الاطلاق اما اذا لم يكن ذلك  
 لم يكن تسليمه لانه لا يقد على الدخول به المتاع فلا يكون قبض المتاع كقبض الدار وان دفع اليه المتاع ولم  
 لم قبل تحلية بيك وبين الدار قابضه لم يكن ذلك قبضاً على المشتري وذكرنا طلبة مصر وحب المشتري

مع البائع الى البيت المشتري فاقعوب الحبيب انسان فان ذلك يكون كمن من مال البائع لا من المشتري لان على  
 البائع ان ياتي به الى منزل المشتري رجل باع من رجل ساقية ملقاة في طريق والمشتري قائم عليها وقل البائع مينة  
 وبينها قائم جركها المشتري من موضعها حتى جاز رجل واحد بها كان للمشتري ان يضمنها فان استحقها رجل كان  
 للمشتري ان يضمن الحرق ولا يضمن المشتري رجل اشتري عبد بالف ولم يضمنه حتى رهنه البائع او اجره او اودعه  
 فحاشا لمنعه البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا من هؤلاء الا ان ضمنهم رجوا على البائع ولو اعاره او وهب  
 عند المستقر والمحبوب لاداء ووجه فاستعمل المودع فوات من ذلك كان المشتري بالخيار ان يضمن  
 البيع وضمن المستقر والمودع والمحبوب لاداء فاشترى البيع لانه ان ضمن هؤلاء ليس للضامن ان يرجع  
 على البائع ولو كان البائع باع من رجل فوات عند المشتري الثاني من عمله ومن غير عمله كان المشتري الاول بالخيار  
 ان يضمن البيع وان يضمن المشتري فم يرجع المشتري الثاني على البائع بالثمن النقص فله الثمن وان  
 لم ينفقه لا يرجع بشيء ولو اشتري عبد فاباير البائع رجلا فله ان كان للمشتري ان يضمن الثمن الا ان القاتل  
 اذا ضمن لا يرجع الى البائع ولو باع شاة ثم امر البائع رجلا فخذ بجها فالحان الذابح يعلم بالبيع للمشتري ان يضمن  
 الذابح ولا يرجع الذابح على الامر ولو ان رجلا له شاة امر رجلا ان يذبح ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم ذبحها الامر  
 كان للمشتري ان يضمن الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الامر وان لم يعلم الامر بالبيع قال ابو حنيفة رجح الخليفة ثمن  
 البيع والمشتري يكون قبضا بشرائط ثلثة احدها ان يقول البائع خلت بيك وبين البيع فاقبضه ويقول المشتري  
 قد قبضت والثاني ان يكون البيع بخبرة المشتري بحيث يصل الى اخذه من غير مله والثالث ان يكون البيع منزلا  
 غير مشغول حتى الغير فالحان شاة على حتى الغير كالحظ في جوارق البائع وما اشبه ذلك فذلك البيع الخلفه واحلف  
 ابو يوسف ومحمد رجح في الخلفه في دار البائع قال ابو يوسف رجح لا يكون تحلية وقال محمد رجح يكون تحلية من ذلك  
 رجل باع خادما فقال البائع خلت بيك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع بخبرتها فيصل الى قبضها فقال المشتري  
 وعها الى الغد والى ان يقبض بملك الفخادم فانها تملك من مال المشتري عند محمد ومن مال البائع في قول ابو يوسف يرجع  
 ولو اشتري غلاما جارية فقال المشتري لفلان قال سمى او ابشر به فخطب على ماله فقبض ولو قال البائع للمشتري  
 بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذه يكون تحلية اذا كان لصيل الى اخذه ولو اشتري شيئا فنفقه بعض الثمن ثم قال

البائع تركها عندك ببقية الثمن او قال تركه وادى قسطه لا يكون ذلك قبضاً بل اشتري ثمانية قطعاً من  
 لادى قبل القبض فهلكت خيرة المشتري ان شاء قبض الباقي بخصه من الثمن وان شاء تركه وادى المشتري حماراً وشعيراً  
 فاكل الحمار اشيعر قبل القبض لان فعل الجماعية انما هيكلت باقتسامه ولو اشتري عشرين قطعاً فاكل احدھا بالآخر  
 قبل القبض خيرة المشتري ان شاء اقله الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وادى المشتري عبداً وطعاماً فاكل العبد الطعام  
 قبل القبض لا يسقط شئ من الثمن لان فعل الادى بغير قبض اشتري قابضاً الهالك لفعل الاول ولو باع عبداً بغير قبض  
 فلم يقبض حتى كمل العبد الرغيف بغير البائع ستره من الثمن لان جناية العبد في يد البائع مجتمعة على البائع خیار البائع  
 قابضاً الثمن لفعل العبد ولو باع حماراً بشعيرة فلم يقبض حتى اكل الحمار اشيعر ففسخ البيع ولا يكون البائع مستوفياً  
 الثمن لان فعل الحمار بغير قبض من قبض اشيعر كالمقبل القبض باقاً سواء يفسخ البيع ولو لم يكن دابة وتغير شعيرة فمذ قبل فاقطعت  
 الدابة اشيعر لغير الثمن مستوفياً شيئا من دية لان عطف الدابة لا يكون على الثمن اما عطف دابة البيع قبل القبض يكون على  
 البائع بغير البائع متلفاً لفعل الدابة اشتري عبداً لم يقبضه ثم ان المشتري قال باع قبل القبض مرة ليعمل له كذا فان  
 البائع بذل كعمل عطية العمل فانه يملك على المشتري كذا امره اشتري ليعمل كذا فعمل المشتري اذا حدث في البيع  
 قبل القبض بغير قابضه وكذا لو ارم البائع به كعمل البائع اذا اشتري خطه وامر البائع بفتحها نظماً فان الثمن يكون للمشتري  
 ويصير المشتري قابضاً ليس رجل اشترى خنجرين وقليلين او شعراعي باب قبض احدھما فملك المقبوض عنه المشتري والاخر  
 عند البائع كان على المشتري حصته ما يملك عنه ولو ملك عند البائع يملك على البائع ولو اشتري بقبض احدھما قابضاً  
 لهما جميعاً ولو احدث المشتري باحدھما قبل القبض بغير المشتري قابضاً لهما جميعاً ولو قبض المشتري باحدھما استمك  
 واحدث به عيباً ثم يملك الاخر عند البائع كان المشتري قابضاً لهما جميعاً ولم يبيع الثمن ولو لم يكن هناك بيع فاستمك  
 اجنبي احدھما كان لهما كل ان يسلم اليه الباقي ويأخذ قيمتهما رجل اشتري دهنًا معاً ووزع اليه الاية وامر البائع ان يوزن  
 فوزن فيه ثم يملك كل كان البائع وزنه بحضرة المشتري فانه يملك على المشتري لان المشتري حار قابضاً بوزن البائع واذا كان  
 ذلك في بيت البائع او ما يوزنه فكل كان البائع وزن الثمن في قرية اشترى فملك يملك على البائع لان الواحدة لا يصلح ان يكون  
 مسلماً وشيئاً اما اذا كان اشتري غائباً وان صح امره اشتري بوزن الميزان في الاية لا يكون حله قابضاً فغيره انما يصير  
 المشتري قابضاً به اذا اشتري دهنًا معاً فكل كان بغيره لا يكون قابضاً كان المشتري حاضر او غائباً لان الميزان

المهرين اذ لم يكن معينا كان المهر المشتري بالوزن معا وفاق ملك البائع فلا يصح ولا يكون وزنه كوزن المشتري حسدا  
 كما لو استقر من آخر خطه ووقع اليه الجوان وامره بان يكيل فيها فانه لا يصير قابضا في الوجهين ولو اشتري من  
 المهر بان مشرة ابطال مهرين بدرهم ووقع القارورة اليه وامره بان يزن فيها المهرين فلما وزن رطلها منها  
 انكسرت القارورة وسال المهرين منها لايعلان بانكسارها فصب البائع الباقي فيها فما وزن قبل الانكسار  
 كان ذلك المهر المشتري ثم اذا وقع قارورة صحيحا فانكسرت وانكسرت منكسرة وهو لا يعلم بذلك وامره بان  
 يصب المهرين فصب والبائع ايضا لا يعلم بانكسار ذلك كله على المشتري وان وقع القارورة الى المهرين وكانت  
 القارورة في يده وامره بان يصب المهرين فيه كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري وذكر في المستحق رجل اشتري  
 سمنا ووقع الى البائع طرانا وامره بان يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فلف كان التلف  
 على البائع ولا شئ على المشتري وانكسرت المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا عيانا حيا يكون المشتري  
 قابضا ليس عليه شئ وذكر في المهر رجل اشتري كرامين صرة وقال للبائع كلك في جوالتي ووقع اليه الجوان فنقل  
 كان المشتري قابضا وكذا قال للبائع اخر في جوالتي هذا وكله لي فيه ولو قال اعزني جوالتي ولم يقل هذا وكله لي فنقل  
 فليس نه البعض من المشتري وذكر القدر في رجل اشترى عاشر يكون قابضا والاعلا وقال محمد رح لا يكون  
 قابضا في الوجهين الا ان ياتخذ الجوان ثم يدهمه الى البائع وامره بان يكيل فيه ولو اشتري دها ووقع القارورة  
 الى المهرين وقال للمهرين اعط القارورة الى منزلي فبعت فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 النخعي قال للمهرين اعط على يد غلامي فنقل فانكسرت القارورة في الطريق فانهما تملك على المشتري ولو قال اعط على يد غلام  
 فبعت فملك في الطريق فانهما لا يكون على البائع لان حصة غلام المشتري يكون كحصة المشتري واما غلام البائع  
 فمخرجه البائع ومن سأل النخعي رجل لمركا في حطيرة فبذل منها واحدة بعثها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري  
 ادخل الحطيرة واقبضها فقلت ليك وبنيها فدخل ليعقبها فاباها فقلت وخرجت من باب الحطيرة وذهبت قال محمد  
 ان سلم الركة الى المشتري في موضع فقدر على اخذها برهن معه وركبته لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض  
 وانكسرت تقدر على ان تملك منه ولا يضبطها البائع فليس قبض ذلك لو كان المشتري يقدر على اخذها برهن ولا يقدر  
 فبرهن وليس معه برهن او كان يقدر على اخذها من مكان معاوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معاوان

فاعلمت ان يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على اخذ ما مضى من دونه او ان يملكه فاعلمت ان يكون  
 المشتري قابضا وان كانت الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون  
 في يد فاعلمت من المشتري بعد اصداره في يد فاعلمت من مال المشتري وان كانت الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون  
 البائع خليفته في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 وان كانت الركة في يد البائع لم يقبل الى يد المشتري فقال البائع خليفته في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان كان المشتري كان يقدر على اخذ ما مضى من دونه او ان يملكه فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 ولو اشتري زرا او دابة والبائع راكبا فقال له المشتري احملي مكفلا فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 ولو كانت الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 المشتري البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 المشتري البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 يكون قابضا والا فلا وان كان المشتري طير الطير في بيت عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 على اخذ الطير في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 الباب غير المشتري او فحق الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 في يده وفي يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 في قول محمد روع وعليه الفتوى ولو اشتري ثوبا وامره البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 بالقبض لكنه ان يديه ويبيع من غير تمام تسليمه والا فلا فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 وامره ان يشرع الفسخ فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 لا غير لان المشتري كان في الخاتم فاذا كان يقدر على نزع الفسخ من غير ضرر صحيح التسليم وان كان لا يقدر على نزع الفسخ الا بضرر  
 لا يثبت على المشتري لان التسليم لم يصح وان لم يملك الخاتم فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع  
 فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع فاعلمت ان يكون له الركة في يد البائع

رجل باع خبثا في بيت لا يكون انحرافها الا بفتح الباب فان البائع يحسب على تسليمه خارج البيت فالحال لا يقدر الا بضر  
كان له ان يقبض البيع رجل اشترى بقرة وقال للبائع سقها الى منزلك حتى اجري خلطك الى منزلك واسوقها الى منزلي  
فماقت البقرة في بيت البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه رجل دفع الى قصاب  
دبها وقال اعطني بهذا الدرهم لمحاوئته وضعتني في الزميل في حانوتك حتى اجيئك يدبعا ففعل القصاب ذلك فاكلت  
الهرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ربح ان لم يمين بربض اللحم كان الهلاك على القصاب وان قال من الجنب او من الذراع  
او غير ذلك يكون الهلاك على المشتري ومنه نظير ما ذكرنا من القدرى رجل اشترى خنطه بعينها ودفع القنطرة الى البائع وقال  
تصعق فيها ففعل صاعا المشتري قاصدا وكذا كانت الخنطه فغير عينها بالخنطه لما اوتمنا ودفع القنطرة الى المسلم اليه وادعه بكلمها بينهما  
لا يصير قاصدا الا ان يكون ربه السلم حاضرا قال روح وكذا لو اشترى ذراعين ثوب ولم يمين الجنب فقطعه البائع ولم يرض  
به المشتري لا يلزم المشتري ولو يمين الجنب فقال من هذا الجنب فقطعه البائع لزم المشتري ولا يكون للمشتري ان يرض  
رجل اشترى عبدا فقتله انسان عمدا قبل القبض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن خير المشتري في قول اخيه ربح  
ان قتله ما مضى اليه كان القصاص له وان قبض اليه كان القصاص للبائع وقد باي ربح ان جاز ما مضى اليه  
كان القصاص للمشتري وان اقتبض اليه ما قصاص ويكون القيمة للبائع ويحمد روح استحسن فقال يجب القيمة في الحالين  
لا يجب القصاص ومنه نظيره ما لو كان القتل خطأ وذكر المسلم في الزنا وعلى هذا الوجه كما قال الشيخ الامام رجل اشترى عبدا  
ولم يقبضه فامر البائع ان يبيع من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه الى المهر بربذ جازت الهبة ويصير المشتري قاصدا وكذا لو امر  
البائع ان يراجه ومن فلان ففعل من فلان ففعل جاز وماذا المستاجر قاصدا للمشتري ولا يصير قاصدا لنفسه ولا لغيره الذي ياحظه  
من المستاجر يجب من الثمن الختان من غيبه وكذا لو اعار البائع العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري او رهب او زمن فاجاز  
المشتري ذلك جاز ويصير قاصدا ولو ان المشتري اعار العبد المشتري قبل القبض او رهبه او تصدق به على رجل او رهبه  
عنده ان رقبته المهرين جاز ولو ابراه او ابراه قبل القبض لا يجوز لكل تصرف يجوز من غير قبض اذا قبل المشتري قبل القبض جاز  
ان المشتري باليمن والهبة يصير مسلطا للمهرين والمهر بربذ القصاص فيصير المشتري قاصدا لقبضه رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه  
ولم يقبض الثمن فقال البائع لا تمسك عليه او دفعه الى فلان فيكون عنده حتى اوفى اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك عنده  
كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يسلك بالثمن لاجل البائع فيكون يده كيد البائع رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه



[illegible]



[illegible]

رجل اشترى جارية بالغ درهم ووقع الى البائع كيسا على ظهره ان فيه الف درهم قد سب به البائع الى منزله فاذا فيه  
دنانير فكلها ليردها الى المشتري فقلت في الطريق لا يضمن البائع شيئا لانه قبض اذن المشتري باليس من جنس  
حقه فكلها ليردها الى المشتري فوقع الى البائع درهم فكلها للبائع فوجدنا بهرجة كان له ان يرد ما على المشتري  
ولا يضمن البائع الصالح والمكسر في سوار الدرهم انواع جياذ وديوت وبنهرجة وسوتة واخلفوا في تفسير  
انه الدرهم قال بعضهم هي التي تصرف في غير دار السلطان والزيوت هي الدرهم المنتوشة واستوتة هي صفرة  
سوتة بالنقصة وقال عابدة المشايخ الجياذ نقصة خالصة تروح في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزيوت ما زلف  
بيت المال وبأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشراؤها بها لكن بين البائع انها زيوت والبنهرجة ما بهرجة التجار  
ولا تروح في التجارات ولها حكم الدرهم في الشراء حتى لو تجوز بها في السلم والصرف يجوز واستوتة فارسي  
متر ستمائة وهو ان يكون الطاق الاعلى نقصة والاسفل كة لك وبها صفر ليس لها حكم الدرهم في الشراء  
حتى لو تجوز بها في الصرف والسلم لا يجوز وانما لا يضمن كاسر البنهرجة لانه لا قيمة لهذه الصنف فلهذا على المشتري  
بنهرشي وكذا الدوق البنهرجة الى ان لا يظن فيفسد ولا يضمن ولو كان شيئا بدرهم جياذ وقبض الدرهم  
دارا ما جلا فامقدا فوجد فيها قليلا بنهرجة واستبدل البنهرجة ثم اراد البائع صرف الكل في حاجته فلم يأخذ ما اصد  
وقالوا كلها بنهرجة قالوا الختان البائع اقر قبض الجياذ واقر قبض حقها وباستيفاء الثمن لا يرده شيئا ولا يسحب  
وعواها انها بنهرجة الا اذا صدق المشتري انها بنهرجة فلهذا عليه ان لم يكن البائع اقر بما قلنا ثم ادعى انها بنهرجة  
سحب وعواها فكلها له ان يرد ولو اشترى شيئا بدرهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فالحات لا تروح في التجارات  
فقد البيع وهو بمنزلة ما لا يشتري شيئا بالفلس الراجة فكدت بكل القبض وقد قبل ذلك والحات الدرهم  
بعد التغير تروح في التجارات الا انه انقضت قيمتها لا قيمة البيع ولم يكن له الا ذلك وعن ابي يوسف في ان يفسد البيع  
في نقصان القيمة ايضا وان التذوق لك الدرهم اليوم كان عليه قيمة لك الدرهم قبل الانقضاء عند محمد ربح وعليه  
الغرض وكذا لو اشترى بالفلس شيئا بكمية ففسد البيع عند اخيئة ربح وان عكس او حقت لا قيمة راكدا  
عرضا بالدرهم وسلم العرض ولم يقبض الدرهم حتى صارت لا تنفع ولا تروح في التجارات فالحات لا تنفع في  
به والبلدة وتنفع في غيرها على قول محمد ربح لا يكون ذلك ولكن غيب التجار البائع ان يشا واذا كان لم يضمن

وان سار اخذ قيمتها في قول المجتهد روح والكفاية لا تنقضي في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدات كان ذلك  
كس واعد الكيل لقياس القدر عند المجتهد روح وعند ما ثبت الخيار والقياس القدر رجل اشترى شيئا بدينار  
فلس ولم يذكر الدقة في القياس لا يجوز البيع ويجوز الاستحسان وعليه القوي ولو اشترى بدينار فلس في  
القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقد بالقياس جهنا وقيل فيه خلاف بين ابى يوسف ومحمد روح القياس  
في قول محمد روح والاستحسان قول ابى يوسف روح واخذوا يقول محمد روح في درهم فلس انه لا يجوز ولو اشترى  
شيئا بدينار في وجهه اثنان لم يذكر شيئا لا الدرهم ولا الفلوس قالوا صحت ذلك الى الدوايق من الفلوس  
وهنا اذا كان اشترى شيئا فبينا اشترى بدينار فلس وعن ابى يوسف روح اذا اشترى دارا عشرة  
ولم يذكر على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى قرا عشرة فبينا عشرة دراهم وان اشترى بطنين عشرة  
فهو عشرة اطنس المستبر في هذا عرف الناس باياد بالدينار كانت المشترون الدنانير وياياد بالدرهم كانت  
العشرة من الدرهم رجل اشترى الف درهم بدينار ودينار لم يسلم كل واحد منها شيئا فلكل واحد منها  
فقد انسخ البلد الخا بما يكونه فهي على دنانير كونه لان الدنانير تختلف باختلاف البلاد ومن حيث الولاية اهل  
الشريعة يذكروا في مشروطهم في الدرهم وزن سبعة دراهم وان يكون وزن عشرة دراهم سبعة  
شاقيل واصل ذلك ان الدرهم كانت تختلف في عهد عمر في بعضها خفاف وزن الواحد منها عشرة دراهم و  
بعضها ثقيل وزن الواحد منها عشرين دراهم وبعضها من الخفاف والنفال يزن الواحد منها اثني عشر دراهم  
وسبب ذلك يقع المخصوصة من الناس في تجارتهم فتأخذ من الصحابة رضى في ذلك فافترقا على ان يوزن  
من كل نوع ثلثة فاخذوا ثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اثني عشر فبلغ ذلك مائة وعشرين دراهم ففرضوا  
درهمها بوزن اربعة عشر دراهم ووزن الدنانير عشرين دراهم وكان وزن درهم سبعة مثاقيل ورجل  
قال النبوة بت مائة درهم الثوب مائة درهم صحاح وكسرة جاز يكون الضمن هذا ونصف ذلك ورجل  
مئة درهم بعضها من الصحاح وبعضها من الكسرة فبينا بين جانبيهما اثرب موصوف في الذمة اني  
لغريب اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجيب في الذمة بمقدار المعاوضة الا سلفا واسلم لانه لا  
من الاجل فان ذكر الثوب اجلا فاقترقا قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهم العقد فبينا في حق العبد سمان في الثوب

في الثوب ويجوز ان يكون العقد الواحد حكم عقدين كما يشترط الوضوء وقيل ان القس باء المال رجل باع ثوبا  
 ثم القية المشتري فقال انك قد غليت علي وتبني باكثر مما يايى وقد كان باع لمبشرين فقال البائع قد تبكت عشرة  
 لمبشرين فهو جائز ومهر خط وكذا ان قال البائع للمشتري قد اخضعت عليك وبتك نصف الثمن فقال المشتري  
 اشتريته لمبشرين جائز يكون زيادة في الثمن وللقية البائع فقال بعد ما قال المشتري بكت ثمانية عشرة فقبل  
 المشتري او قال المشتري اشتريته بكت ثمانية لمبشرين وتراضيا على ذلك يتقاضى البيع الاول ويتعقد الثاني  
 ولا شبهة هذا اذا ذكر الثمن والارض فان ذلك زيادة وحط رجل اشترى شيئا بالف درهم فقال المشتري  
 بعد البيع نويت في ثوبي نقد كذا او قال البائع نويت نقد كذا لا جرم ذلك فهو باطل ولا نقد البلد فان كان نقد  
 فحقا كان ذلك على الغالب وان استوفاه البيع **فصل في الاجل** رجل اشترى متاعا بالثمن  
 درهم الى عشرة اشهر على ان يطيئه الثمن اى نقده كان يرشد كان البيع فاسدا رجل باع شيئا بالف درهم على ان  
 على الثمن ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذكر ذلك ليد  
 البيع كان البائع ان يافذه بالثمن جملة رجل باع عبد بالف درهم على ان يقده وكل اسبوع بعض الثمن حتى يقده  
 خمس مائة سنة مضى الشهر كان فاسدا رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم  
 رضيه في الميزان وينزل المشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد ما بدرهم فوزن المشتري اللحم بوزن  
 فوجد ثلثين استأرا وصدقه القصاب في ذلك قالوا ان كان المشتري من اهل البلد يرجع على القصاب بحصة  
 النقض من الثمن ولا يرجع بحصة النقض من اللحم لان البائع اخذ حصة النقض من الثمن فغير عرض فيرجع عليه بذلك  
 وان كان المشتري من غير اهل البلد وكان القصاب يكره ان يدفع اليه على انه من فان المشتري لا يرجع على القصاب  
 بشيء لان سر البلد لا يظهر حتى انزوا بالبلدة اصطلاح اهلها على سر اللحم والخبز وشدة ذلك فجار رجل غريب الى  
 الخبز فقال اعطني خبزا بدرهم او جاد الى القصاب وقال اعطني لحما بدرهم فاعطاه اكل مما يباع في البلدة والمشتري  
 لا يعلم بذلك ثم علم قالوا يرجع في الخبز بحصة النقض من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد  
 فاذا وجد اقل يرجع بالنقصان لان في قدر النقضان باع خبزا غير معين ولم يوجد القاطي وفي اللحم لا يرجع بشيء  
 لان سر اللحم لا يشيع سر الخبز فلا يظهر حتى انزوا رجل اشترى شيئا بثمن الى السور وذكر

ذكر في الامم ان لا يجوز جلاؤه اذ لم يعلم البائع والمشتري بما بقي الى الشراء فان جلا جازا لم يشتر شيئا  
نحو ان لا يستلزم ان يملك البيع في الحال فان لم يملك حتى مضت السنة قال ابو حنيفة ربح بغير الاصل  
من وقت البيع ولو كان في البيع جلا لم يملك من وقت سقوط الجلاء فانه لا يكون للبائع ان يحبس  
البيع فاستيفاء الثمن في السنة من وقت البيع ولو لم يملك شيئا نفي ان لا يملك من وقت البيع حتى جلا  
لا يبقى الاصل فيجب الثمن على المشتري في قولهم رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالب الطالب فقال لم يملك  
شيئا فقال الطالب ادب واطلعي على شمس عشرة لم يكن ذلك ناجلا وكان ان يافذه ويحبس الثمن في الحال  
رجل قال غيره بعت منك هذا الثوب بثمنه على ان يطيني كل يوم ودرهما وكل يومين فانه يطيني عشرة  
في ستة ايام ودرهما في اليوم الاول وثمنه في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثمنه في اليوم الرابع ودرهما  
في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس اما في الاول يعطيه ودرهما فثالث في الثاني يعطيه ثلثه لانه جعل اليوم  
اجلا لدرهم الواحد فكيف تجب التكرار فكما جاز يوم يتردد درهم فليتردد درهم في اليوم الثاني في تجب في اليوم الثاني  
وورثها بمضي يومين ودرهم في اليوم الثالث فجعل درهم آخر ولم يجعل للدرهمين اجل آخر وفي اليوم الرابع يتردد درهم  
بمضي اليوم الرابع ودرهما بمضي اليوم الخامس يتردد درهم بمضي اليوم الخامس ولم يجعل للدرهمين  
اجل آخر ففي السنة درهم واحد يعطيه في اليوم السادس رجل يبيع عذرا ثوبا في السنة ان ذكر ثوبا جلا  
جاز وان لم يذكر لا يجوز لان الثوب لا يجب في السنة فبعد المداومة الاستلزام لا يفسد الامر جلا وان ذكر ثوبا  
اجلا واكثر قبل القبض لا يفسد العقد لان هذا العقد يفسد من ثبوت الدين للمرجل اذ قال بعت من الاجل اذ قال لا حاجة  
لي في الاجل انما الدين لم يكن ذلك ابطال الاجل ولو قال اطلت الاجل او قال تركت الاجل لم يفسد الدين حاله  
ولو قال بعت هذا الدين للمرجل حاله على هذا قالوا لو قال صاحب الدين لم يتردد بعتي ملكك او قال انا  
حق خريش برون ادم يكون براءتي عليه الدين للمرجل اذ اقتضى الدين قبل حلول الاجل فاستحق المقتضى على التاخير  
او وجب المقتضى برونه فانه كان الدين عليه الى اجله ولو اشتري صاحب الدين للمرجل من مديونه بالدين للمرجل  
شيئا قبضه ثم قال لا يفسد الدين لا يفسد الاجل ولو رجع صاحب الدين بالمشترى عداؤه بعتا وبادا الاجل  
او كان فيه الدين للمرجل كفيلا لا يفسد الاجل في الوجهين صاحب الدين اذ ادب الدين من مديونه بالدين كفيلا

فرد المديون عاود الدين على المديون ولا يرد الكفاية ولا يرد المكفول عن الدين فرد الابراء بطل الابراء  
 في حق الاصيل وانما المشتري في براءة الكفيل ولو اضر الدين عن الاصيل فرد الدين بطل التاخير  
 في حق الاصيل والكفيل جميعا **فيحصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة** رجل اشترى  
 دنانير سبعة درهم ثم باع الدنانير مائة لاجل ان لا يبيع الدنانير لانه لا يبيع الدنانير لانه لا يبيع الدنانير  
 الاول ولو اشترى مائة باع درهم بخار ثم باع درهم بربع مائة درهم كان راس المال نقد بخار او الربع  
 نقد سبعة درهم لان راس المال يبيع بربع درهم في حق المراجعة فيصير البيع الى ذلك اما الربع انه مطلق فيصير الى نقد  
 البطل الذي باع لانه مائة درهم بربع درهم كان راس المال والربع من نقد بخار لانه يبيع بالربع  
 الجواز الحادي عشر مكان الكلي في نقد واحد ولو اشترى قربة درهم جازد نقد الزيتون مكان الجازد ثم باع مائة  
 كان راس المال الجازد لان البيع الاول كان بالجواز ورجل غضب عبدا فابن من يده ونقض القاضي عليه بعتية العبد ثم نادى العبد  
 من الابق كان القاصب ان يبيع مائة مائة على القيمة التي غرم لانه ملك العبد تلك القيمة لكن لا يقال اشتريه بكذا  
 وانما يقول نام على بكذا وان اشترى عبدا بغيره فابن من يده ونقض القاضي عليه بابتع بعتية العبد حكم فساد البيع  
 كمن له ان يبيع مائة مائة على قيمته ويقول على بكذا ولو اشترى دابة او عبدا بغيره فاجره واخذ الاجرة ثم باع  
 مائة على الثمن الذي اشتراه جاز وان لم يبين انه اجره واخذ الاجرة لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن شيء من الثمن  
 الذي اشتراه وقد باع جميع ما اشتراه رجل اشترى دجاجة وقضها فباضت عنده عشرين بقتة او اكثر  
 وبيع البيض بدرهم ثم اراد ان يبيع الدجاجة مائة على الثمن الذي اشتراه قالوا ان كان الثمن على الدجاجة بمقدار  
 الثمن الذي باع به البيض جاز ويحل من البيض عوضا عما افق وان لم ينفق لا يجوز لان البيض من اجزاء الدجاجة بخلاف  
**الباخر فصل في الاقالة والاستحقاق** رجل باع مائة فاشترى اشرا  
 لا يحل للبائع ان يطالب الجارية ما لم يفرم على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بسجود المشتري فان غرم البائع  
 على ترك الخصومة جاز له ان يطالب لان سجود المشتري فسخ في نفسه اذا غرم البائع على ترك الخصومة ثم انفسخ  
 بغيره ففسخها فحل له الوطى وكذا لو باع جارية ثم انكر البيع والمشتري يدعي لا يحل للبائع ان يطالب فان ترك المشتري  
 المدعى وبيع البائع انه ترك الخصومة حل له الوطى وهذا كذا لو اشترى جارية على انه باعها لثلاثة ايام ونقض الجارية



ثم ان المشتري رد على البائع في ايام التجار جارية اخرى وقال هي التي اشتريتها وقبضتها كان القول قول  
 ولا يكون قبض غيرا فان رضى البائع بها حل للبائع ان يطالبه لان المشتري لما رد غير ما اشتري فقد رضى بمثل  
 البائع الثاني بالاول فاذا رضى البائع بذلك تم البيع بينهما بالعاطي وكذا العقباء اذا رد على صاحب الثوب قوله  
 غير فريه ورضي به صاحب الثوب وكذا الاسكان وغيره ما جعل باع شيئا ثم قال للمشتري اطلقني البائع فقال  
 قد اطلقتك لم يكن ذلك اذ في قول اخيه في محرم من ظاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك بليت وحق ميراث  
 مع ان يتم الا قاله يقول المشتري قد اطلقتك بعد ما قال له البائع اطلقني باع من آخر فربما يقال لا المشتري قد اطلقتك  
 البائع في هذا الثوب فاطلقه فمما يقتضيه البائع قبضه قبل ان يفرق ولم يحكم بشيء كان اذ رد رجل المشتري ورفضه بغيره  
 سلمه ورفض الخلفه وسلم بعض الثمن بخلافه بعد ذلك سئل في البائع فقال لا المشتري فام على من قال رد البائع  
 ما قبض ولم يبق شيئا واخذه المشتري تارة لا ينقص البائع فيها ما لم يرد المشتري البائع على البائع رد رجل المشتري كما  
 ورفضه ثم جاء به ايام رد على البائع ردوه وقال لا اقبل ثم استبد بعد ذلك اياما ثم اراد ان يردوه على المشتري ولا يرد  
 الثمن كان له ذلك لانه قال لا اقبل بطل رد المشتري وقاله في دفعه اليه منها باستعمال البائع بعد ذلك لان  
 الاستعمال وان كان على الرضا الا انه لا يجوز ان يرد رجل المشتري من رجل صابرا وطاوعا  
 قبضه بغير عتده وانقص منه باليخاف ثم انها تنازع البائع في البيع ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل  
 النقصان لانه انما استثنى من اجزال البائع رجل يشتري لحما او مكانا شيئا يتعارف اليه الياء فذهب المشتري  
 اليه ليحيى بالثمن فقال كذا روات البائع ان يفسد كان البائع ان يبيع من غيره واستحان والمشتري انما ان المشتري من  
 البائع والثمن لم يمس بملك لان البائع رضى بافسان البيع الاول والمشتري الاول كذا في ظاهر ثم نظر في الثمن ان يفسد  
 اكثر من الثمن الاول كان عليه ان يصدق بالزيادة وان كان النقص فالتقصا يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول  
 رجل يشتري عبدا ثم ادعى انه باع من البائع باطل ما اشتراه قبل فقد الثمن وقد البائع وادعى البائع انه قال البائع كان القول  
 قول المشتري في التجار لا تارة مع غيره ولو كان البائع يدعي انه اشتراه من المشتري باطل فما باع والمشتري يدعي البائع  
 بطلت كل واحد منهما على دعوى صاحبه الا قاله في حق المتعاقدين عنه اخيه في روحه فاعلم بان اكثر من الثمن الاول ارجا  
 وخمس آخر كانت الا قاله بالثمن الاول وبطل ذكر الثمن ان في ولا يصح الا قاله بعد الزيادة الحاد منه بعد القبض ولا

ولا تفسير الاقالة بما دخل قول المير صفح روح الاقالة بيع فان قد جعلها ببيعاً بالكلية المبيع فتقوله وفقاً لكل التفسير بصير  
فسخا وعلى قول محمد روح الاقالة فسخ فان قد جعلها فسخاً بان قاطلاً بعد حدوث الزيادة عند المشتري بصير  
بها الكيل بالمبيع يكاب بالاقالة قبل قبض الثمن في قول اخيه ومحمد روح واما الكيل بالشداء ذكر الشيخ  
الامام ثمس الاثم انفسه وروى الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده انه لا يملك الاقالة واما الكيل بالاجارة فذا نقض  
الاجارة مع المستاجر على استيفاء المنفعة قبل قبض الاجر صح ذلك منها سواء كان الاجر عيناً او ديناً ولو وجب الكيل  
للاجرة المستاجر ادا برأى من ذلك فالتكليف لا يبرئ منه اذ كان ديناً ولم يشترط التحصيل جازية واما ان يكون  
ضاماً للآمر في قول اخيه ومحمد روح كذا في الكيل بالمبيع والتكليف لا يبرئ منه الا بالبيع لا يصح لبراء الكيل وجبه بعد استيفاء  
المنفعة وبعد التحصيل رجل اشترى عبداً بالثمن ودفعت له الثمن ولم يقبض العبد فقال البائع بدينه بالعبد وبهت لك العبد  
والثمن كان ذلك فنفق بالمبيع ولا يصح بيه الثمن رجل اشترى من رجل عبداً بدينه ودفعت له الثمن ان اشترى العبد  
بدينه نصف العبد من رجل ثم قال المبيع في الاثم بعد ذلك جازية الاقالة وكان عليه بالبيع العبدية العبد وكذا الرسم في كل  
مقتضى بدينه واخذ الميراث ثم قال المبيع في الاثم مسائل الاستحقاق رجل اشترى جارية وادعاه من غيره فذاع  
الايدى فادعت هذا المشتري الرابع انها حرة ذاع الرابع على الثالث فقبولها ثالث على الثاني وادى البائع الاول  
ان يقبلها فالتكليف الجارية ادعت الثمن فله ان لا يقبل الجارية قبولها وانكثرت ادعت انها حرة الاصل وقد افادت  
ببطلان تسليم بان بيت وملت الى المشتري وهي كانه غلبت به ايضا ان غلبت بالقبول على كل واحد بمنزلة الاقرار بالرق والاقا  
بالرق ثم ادعت الثمن لا يقبل فوجه الاجابة وان انكرت البيع وتسليم ليس للبائع الاول ان لا يقبلها لانها اذا لم تقبل بالرق فالقوة  
قوتها في الحرية وكان المشتري ان يبرج على البائع بالثمن كما لو ثبت الحرية بالبينة وقال بعضهم اذا ادعت الحرية لم يكن له  
ان يرد على البائع قبولها لكن في ان يترجها احتياطاً حتى يحل له وطئها اما ملك البعدين النكاحات اذ او ملك النكاح  
النكاحات حرة وكذا كل من اشترى جارية فبنيها ان يترجها احتياطاً حتى يحل له وطئها اما ملك البعدين النكاحات اذ او ملك النكاح  
وادعى انه كان له اقل من مائة فله ان يترجها احتياطاً حتى يحل له وطئها اما ملك البعدين النكاحات اذ او ملك النكاح  
لانه اذا ثبت الملك فثبت الثمن باقراره وان لم يكن له بينة على الملك كان له ان يستجف المشتري على دعوى الملك رجل  
اشترى عبداً واختلفا في الثمن وحلف كل واحد منهما بقوله فقال البائع ان بقاءه بالثمن ودفعت له الثمن فقبولها

ان اشترى المتعبد بانه فيقول ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 المشتري تحت في يده وقت عليه عليه فانه لا يقبل عليه فيقول ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 اقر به لانه فيقول ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 على البعض كان لا يخير ان شاء ففعل اليه ويرجع اليه فيقول ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 قبل ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 كما ان لم يشتري في اليوم التالي فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 صاحب الحائز وادعى ان الكروار لم يكن مستأجرا وعال بين ليس وبين المشتري فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 التي تحتها والمستأجر اليها في صانعة وبجارتها لم يكن المشتري ان يرجع على البائع بالثمن ويكره القول في ذلك قول الساجد  
 والكلان كقولهم بانه ان كان على ما على الحائز وكان ذلك في يد المستأجر كان القول فيه ايضا قول الساجد وبجارتها  
 المشتري على البائع بالثمن لعدم استحقاق اليه والكلان ليس بناء على مصلية يد الحائز كان القول فيه قول صاحب الحائز  
 ان لا يكون مصلية يد الحائز فانه لا يكون حادنا كما يكون القول فيه قول الساجد وادعى القول فيه ذلك قول صاحب  
 الحائز صار اليه مستحقا فخرج المشتري بالثمن على البائع رجل اشترى عبدا من رجل بالثمن ورجع اليه فانه لا يقبل عليه فان كان عليه ان  
 نصف احد ما فانه لا يقبل عليه ان يكون ان لم يشتري بحصة من الثمن ولا يخير في العبد الذي استحق نصفه في قول الجعفي  
 مع رجل اشترى انه ففعلها ونقص الثمن ثم استحق رجل بها بالثمن فادعى المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له  
 البائع قد علمت انهم شهدوا وروى بهدرا بالباطل وان الله في. فقال للمشتري انما شهد بهن الله لك وانهم شهدوا  
 بزور لم يطل رجوعه بالثمن على البائع باقاره ذلك الا ان الحائز لم يوصل اليه يرا من المهر فخرج من الوجه ويرى زور  
 على البائع رجل في يده عبده باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر ولم يسلم النصف اليه ثم باع رجل استحق  
 نصف العبد بالثمن كان مستحق من البين جميعا وان كان المشتري الاول قبض البين ولم يقبض الثاني فيعرف الاستحقاق  
 الى الثاني دون الاول فان قبض جميعا كان مستحق منهما جميعا ورجل ثلثة اقترعة حقة باع منها ثقبين من رجل  
 ثم باع منها ثقبين من رجل آخر ثم باع منها ثقبين آخرين كان لهم الاقترعة الثلثة ثم باع رجل استحق من الكل ثقبين  
 فان استحق باخذ الثقبين اثبات ان صاحب اليد حين باع الثقبين الاول باع عليه رابع الثقبين الثاني في رابع

وهو عليه وبيع القفيز الثالث وهو لا يملك رجل يشتري دارا فقبضها ثم جاء رجل ودعى نصفها فقام المشتري بالبينة  
 انه اشتراها من استحق ولم يثبت قال محمد بن علي لا يرجع المشتري على البائع بنصف الثمن انما هذا رجل يشتري  
 دارا من رجل فادعاه آخر واشترى اياها منه ايضا فانه لا يرجع على البائع بالثمن ولو اقام المشتري البينة انه اشتراها  
 منه بعد الاستحقاق فان المشتري يرجع على البائع بنصف ثمن رجل يشتري من رجل عبدا فقبضه ثم ذهب من آخر  
 فاستحق من يد الموهوب له قال ابو يوسف يرجع للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن والصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر  
 في الكتاب خلافا في هذه المسئلة وكذا لو اشتري عبدا فقبضه ثم ذهب لرجل فوهب الموهوب لمن رجل آخر وسلم  
 اليه فاستحق من يد الموهوب له ان في كان للمشتري ان يرجع بالثمن على بائعه ولو ان المشتري ذهب لرجل ثم ان  
 الموهوب له باعه من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع للمشتري  
 ان في على الموهوب له فاذا يرجع حينئذ يرجع المشتري الاول على بائعه رجل استحق من يد هبة شيئا فادعاه  
 شاهدين عدلها للشهود عليه قال ابو يوسف روح اسأل عن الشاهدين فان عدل يرجع القضي عليه بالثمن على بائعه  
 ان لم يولد فانه يقضي على الشهود عليه لانه عدلها ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الاقرار وكذا لو وكل رجلا  
 بالقبضه فزكى الوكيل الشاهدين وبها اظهر فيها اذا وكل بالقبضه واستثنى في التوكيل قديلا للشهود رجل يشتري  
 عبدا فقبضه فاستحقه رجل بالبينة فقبضه ثم ان استحق اجازا لشرا اجازا جازته حتى لا يرجع المشتري على  
 البائع بالثمن وكان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع الاضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا اجاز وصحت  
 اجازته ويصير البائع وكذا في البيع وهذه المسئلة اختلفت فيه الروايات قال الشيخ الامام خمس الائمة الحكوا في روح  
 ظاهر المذهب من اصحابنا البيع لا يبطل بالاستحقاق بل يبقى موقوفا ما لم يرجع القضي عليه بالثمن على بائعه رجلا ان يشتري  
 عبدا فاستحق نفسه كان لهما الخيار فان رضى احدى المشتريين واسقط الخيار سلم له ربع العبد بربع الثمن و  
 للمشتري الآخر ان يرد ربع العبد على بائعه ويرجع بنصف الثمن وهو قول ابو يوسف ومحمد بن علي في قيس  
 قول اخيه روح اذا اسقط احد الخيار لم يكن للاخر ان يرد لان عند اخيه روح من الخيار في العبد لا يرد نصف  
 واحد اشترى من شريك الخيار لا يفرد بالرد وعلى رجل ودعى على رجل ان المدعى باع من المدعى عليه رقبا فادعاه الجانب عبدا  
 بالثمن درهم فحضره العبد وقام البينة فان القاضي يقضي للمدعى على الحاضر نصف الثمن ولا يقضي لكان الحاضر من

من الجانب فان حفر الغائب بعد ذلك ان اباد المولى الميتة تخيرت القاضي الدعي على الحاضر فغلب الثمن الا اذا كان  
كل واحد منهما كائنا بالثمن من صاحبه بامره فيكون القضاة على احدهما تعصا على الآخر وجعل باع عقار او سلم زمام امة  
ولد له او مضى قارية حاضره ولم يعل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا وقت البيع ان العقار له اخلف  
المشتري فيه قال شيخنا معتمد لا يسع دعواه وقال شيخنا قاضي عرواه فيقول المشتري في ذلك الحان في رايه ان  
بنو الدعي وادعى بذلك كان حيا كونه سد الباب التزويروا ان لم يكن له راي في ذلك فيقول المشتري ان  
لان الضمير في اذ بان مال القير وصاحب المال حاضره ولم يعل شيئا لم يكن كونه وبجاءة وبها اذا لم يكن السلطان استثنى  
في تعيد القاضي سلم بنو الدعي رجل باع عقارا ثم ادعى ان باعنا بعد وقت اخلف المشتري فيه والجميع انه  
لا يسع دعواه فتجانب مال المشتري بعد ان ادعى ابنه حريه يسع دعوى المشتري لان الوقت لا يزال للمالك ولا يخرج  
من ان يكون محلا للبيع اما المحل ليس محلا للبيع وثمة لا يملك الحان المشتري دعواه وبها على البايع وللهذا الوجه بين الوقت  
وغير الوقت وبارع الكل مصفقه واحدة فانه يجوز البايع في غير الوقت والجميع بين حرد وعبد واما مصفقه واحدة لا يجوز البايع  
في القس عبد انشترى نفسه من مولا له زمر رجل بالثمن مصفقه واحدة وذكر في المشتري انه يجوز البايع في حصته السيد  
وحصة الشريك باطل ولا يشبه بذلك اذ اشتروا له مع رجل اجنبي فانه يجوز القصد في النكاح **باب في**  
**بيع مال الربوا بعضها ببعض** في اباب ففصلان بفضل في البيع وفصل آخر في الاخر من الربوا والحق  
عنها اما الاول فانه لا يباع المسببه دهي الغالب عليها الصغرى في النظر في واحد بائنين وذكر محمد بن في الكتاب انه يجوز  
بيع الدراهم التي تثنى اصغر وقتها فصفه واحد بائنين وقال شيخنا امام ابو بكر محمد بن الفضل من في عرفنا لا يجوز بيع اربعة  
من النظر في المسببين لانها صارت فمما يحجب الاشياء بنزلة الذهب والفضة ولهذا قلنا بوجوب الزكوة  
في المائتين منها ولا يجوز بيع المحل من العطن فبغير المحل الا متاعا مثل وكذا بيع الثمر المستغرق الذي استخرج من الثمر  
بغير شقوق وكذا بيع الدين المتحول في الثمن ببيع الثمن بالدين عند ابي يوسف من لا يجوز الا بطريق الامور وهو ان  
الثمن له الخالصة اكثر من الثمن في الدين وعند محمد بن اذ اساءوا عندنا يجوز بيع الخبز بالخط والخط بالخبز بيع الدين  
بالخبز والخبز بالدين قال بعضنا انما لا يجوز له ما يدا ولا متفادلا قيل في اتول اخية من كمال في بيع الخط  
بالدين كذا انكر الخطا ورج وقال بعضهم يجوز له ما يدا ومتفادلا وعليه القسري لان الخطه كيلي وكذا الدين والخبز

فوز في الجوز ربع احد هما بالآخر متفاضلا اذ كانا اثنين فان كان احدهما نسبتا الحان الجوز فله الجوز  
اسمها بالحق الحقة والديق فله الجوز نسبة لا يجوز في قول الجحفة روح لانه لا يجوز اسلم في الجوز ونسبة  
روح الجوز وهو رواية عن الجحفة روح لانه لا يجوز اسلم في الجوز والديق بالخير في قول ابى يوسف  
ولا يجوز ربع الحقة بالحقة وزاد ان سارا بالحق الحقة كيلي فلا يجوز ربعها بحسبها الا بشعرا وانما في الكيل فان بين  
وزنا وعلم انها تمانع في الكيل قبل باء الجوز وكذا ربع الدين بالدين وزنا لان الدين كيلي ولله الا يجوز ربع الحقة  
بالدين وزنا ولو كان وزنا جاز هذا اذا باع من قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الحقة قليلا لا يدخل تحت الكيل  
جاز كما لو باع الحقة بالحقنتين وادنى ما يدخل تحت الكيل نصف صاع فان باع صاعا من الحقة الروية نصف  
صاع صيد من الحقة او باع نصف صاع من الحقة باءون نصف صاع منها لا يجوز اذ كان في احد الجانبين مقدرا في  
تحت كيل وان باع باءون نصف صاع من الحقة باءون صاع واحد ما اكثر من الآخر جاز كما لو باع الحقة  
بالحقنتين ولو باع الحقة بالشعير متفاضلا يابى جاز وان كان في اشعيرات الحقة قدرا ما يكون في الشعير  
وكذا الوصية بالحقة لا يجوز الا متساويا ولو كان في كل واحد من الجانبين جات شعيرات لا يدخلونها الحقة من  
جات الشعير مغلوب بالحقة فكان سبها باءون بالبعير متفاضلا لا يجوز لان البعير بصير خلا في الحال انما في  
فيكون بينهما شبهة التماثل في الحال والفرق بين البعير بتمرة الدين مع الحقة ولا باس مبيحة على ظهرها صوف  
بصوف اذ كان الصوف الجوز اكثر مما كان على ظهرها اذ كانت الشاة التي في ضرعها لبن لبن وعن ابي يوسف روح  
انه في اللبن الجوز لا يطرق الا اعتبار هذا الاول وان اشترى شاة لمجها فهو على بوجه ثلثة ان اشترى لحم الشاة  
فدبره مسلوخة واستخرج نحرها واماها ان شاة وادنا جازة الا فلا وان اشترى لحم الشاة فدبره غير مسلوخة  
الحان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدري لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى اللحم في  
حيه القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد روح وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو  
قولها ولو باع تغير من خطه مبلوكة بتغير شكلها او اشترى تغير من الرطبة التي خرجت من سنبها بمنهها دار المبلوكة بالباية  
والرطبة بالباية لو باع تغير من التمر الذي اصاب ما دونه بمنه او الزبيب الذي اصاب ما دونه بمنه جاز ليس في ذلك  
في قول الجحفة روح ولا تغير القفاة الذي يكون بينهما عند الحنات وكذا كعند ابى يوسف روح الا في الحقة الرطبة بالباية

فان ذلك لا يجوز منه كما لا يجوز من الرب بالتمتع وعدم محرم لا يجوز من الرب بالربط ولا يجوز من الرب  
 بالملو ولا الزبي المستغنى عن المستغنى ولا الربية بالايابة ولا الملو بالايابة المانع من اياها  
 في الكيل بعد الجناات المانع بالربط بالربط في غير المستغنى لا يجوز ذلك والمكان احد ما اكثر فقاسنا من الاخر فمناجنا  
 ولا بأس ببيع الناطق بالتمتع فضلا لان يكون ذلك في موضع يباع التمزية فمناجنا لا يجوز اذا كان في سيرة المكان  
 في موضع يباع التمزية كذا جازت النسبة انتم انتب جنس واحد وان تعلق المانع واسماؤه وكذا الرب لا يجوز من  
 البعض البعض الا مشكلا مثل ولا بأس ببيع محرم الطير واحدا باثنين يابيد لانها لا توزن ولا خيرة في سيرة  
 الابل والبقر والغنم والابواب اجناس مختلفة لا يجوز البعض البعض متفاضلا يابيد ولا خيرة في سيرة ولكن الا ليد  
 واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة لا يجوز البعض البعض متفاضلا يابيد ولا خيرة في سيرة واس من جنس اللحم لا يباع  
 باللحم الا مساويا لحم الكفر والقضبان ولها من جنس لا يجوز البيع فيه الا مشكلا مثل صوت الغنم الابيض والاسود جنس واحد  
 ولا يجوز من النزل بالقطن الا مساويا لان اصلها واحد وكلها هاهنا سوزون وان خرجا من الوزن او خرج احد هاهنا  
 الوزن فلا بأس به واحدا باثنين وبيع النزل بالثوب جائز على كل حال فلا بأس بنزل القطن مع الكتان او بالعصرون  
 مع الشمر واحدا باثنين والمكان احد هاهنا نسبة لا يجوز للمكان الوزن ومن محمد ربح ان بيع القطن بالنزل لا يجوز  
 متفاضلا وعنه انه لا يجوز مطلقا ولرباع ليد العصرون الكتان اللبده محال لوقوعه في دو صونا بغير المساواة في الوزن  
 والمكان لا يود ولا يعبر العصرون والشمر وغرها جنسان مختلفان ولا بأس بالسبك واحدا باثنين لانه لا يوزن فالحال  
 جنس شديرون فلا خيرة في الوزن الا مشكلا مثل وكل مضر لا يوزن فيه اللحم قال لا بأس بان يباع طابن بطايقين  
 فيظن في ذلك الى حال اهل البلدة ولا يجوز من الجلب من لبن الغنم بالسمن لان السمين ان في الجلب من السمن اقل

قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يجوز ان كانا كغيره فان باع بالدينق الموازنة قال الشيخ الامام  
ابو بكر محمد بن الفضل فيه روايتان ذكرهما في الزوائد في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز باع حسب القطن القطن فهو كغيره  
اشارة بالحكم ان علم ان الحب اكثر مما في القطن يجوز وان كان لا يدري لا يجوز وكذلك كسب بين الحب والزبيب في قول ابي بزي  
روح ان علم ان الزبيب اكثر من الزبيب الذي يحصل من الحب جاز ولا خلاف على قول اخيه روح يجوز على كل حال انما التباين  
كذلك وكذلك كسب بين العيص والحب وبين الخاس الاحمر والخاس الابيض ان علم ان الاحمر اكثر من الابيض جاز ولا خلاف  
وكذلك كسب بين دهن الجوز والحب جاز وكذلك كسب بين السيف الحلي والخضعة خضعة خضعة وبين المنطقة والمنطقة بالدرهم  
او بالتبر لا يجوز الا ان علم ان المنطقة الحاصلة اكثر وكذا الباع عليه من ذهب فيه جرم لا يمكن ان يخرجه ولا بشره فباعه بذهب  
لا يجوز الا ان يكون الذهب اكثر مما في الحلي من الذهب وروايت اخرى حطت في نسبها بخطة بزيادة لا يجوز عندنا الا ان ليس  
ان المذراة اكثر وكذا بطنها او طينها يطبخ غير مقطوع او بين غير مقطوع لا يجوز على كل حال انهم غرض الزيادة  
من الشجر والحب باع يجوز ما يجوز في ما جاز في قول اخيه روح في كل حال عندنا لا ليس كسبي ولا يوزن في يجوز  
بين احداهما بالآخر متفاضلا والحمد للخالق باع وزنا فيه بالحمد غير الوزن في الوزن بالحمد بالآخر متفاضلا عددا ووزنا جاز  
في قول اخيه روح محمد روح يابيد ولا غير في نسبية عند اخيه روح الخبز ليس يوزن في ولا عدوى وقال محمد روح هو عدل  
وقال ابو يوسف روح هو وزن في الا ان يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيوزن الواحد بالاثنتين والخالق كثير لا يجوز  
ولا يجوز بين الحنطة وغير المقلية لا تعد الا في نسبية وكذلك لا يجوز بين دقيق الحنطة يسير فيها عند اخيه روح لا يماثل  
ولا متفاضلا ولا يجوز بين الحنطة بدقيقها او يسيرها في قولهم باع ثمانين حديد بجدد الخان الا ان ارباع وزنا يقدر  
المداوة في الوزن بالان فلا وكذلك ان كان الاثنا من شحاش وصغرا بعد تصغيره بعد علم **فصل فيما يكون**  
**خرا اعران الربوا رجل في يده** درهم غصبرا فاشترى بها شيئا قال بعضهم ان لم يصف الشراء الى ملك  
الدرهم طبيب واشترى وان اشترى الى ملك الدرهم وقد منها لا يطيب وذكره او عن اخيه  
روح اذا اشترى الرجل بالدرهم المصغرة طعاما وان اشترى اليها وقد غيرها او لم يصف الشراء اليها وقد  
منها لا يفرمه المصدق الا ان يصف الشراء اليها وقد منها وكذلك اذ كان الطحاوي روح رجل طلق ان لا يشترى به  
الدرهم قال لا يخفى الا ان يرفع ملك الدرهم الى البائع اولا ثم يشترى بها الطعام لان الدرهم لا يمتنع المبادلات



واما في الخصومة او انصاف الشراء الى الدراهم المختومة فقد نرى الاول نصف الشراء اليها وقد منها او لم نصف  
 الشراء اليها لكن كان من فيه ان يخطى الثمن من الدراهم المختومة وقد منها لا يطيب له وهذا هو الخط الذي ذكره في  
 الاثر انصاف الشراء اليها وقد منها وذكر في الاصل غصب النافذة شري بها جارية ثم باعها وبيع بزيادة المقتضى  
 بالربح وانه محمول على ما اذا انصاف الشراء اليها وقد منها السلطان اذا اشترى بالدراهم المثلثة وخصى الثمن بما افاد  
 من الناس فلما قال انك وفيه ثم تنازل في خصمتهم ليكون رجوعهم عن الظلم رجل دفع الاضمار الى جانيه وتصرف الحاكم  
 فيه فخرج حل لصاحب المال ان ياخذ من الربح ما لم يعلم ان اكتسبه من الخوام وذكر الوصا والمصاريف فيما رجعت الشري  
 من التاجر شيئا بل يلزم للمساكين ان لا يطلال ام حرم فانه لا يضر ان كان في بلد و زمان كان الغالب هو المحلل في امواتهم  
 ليس على المشتري ان يسل انجلال ام حرم ونحو الحكم على الغناير ان كان الغالب هو الخوام او كان البايع رجلا ليس المحلل  
 الخوام محتاجا لسل ان لا يطلال ام حرام رجل ات وكان كسبه من الخوام شيئا لو رث ان عرف ان كان فله ان يبايعه او عليه  
 وان لم يعرفه فقد توارى رجل اشترى وداره وجد في فيه ودارهم قال في قسمي في منزلة الملقط وقال في قسمي في داره  
 فان لم يقبل البايع في مقبده توارى وداره وجد في فيه ودارهم قال في قسمي في منزلة الملقط وقال في قسمي في داره  
 شري من المديون شيئا تلك العشرة وبعضه من الدين ثلثة عشر الى ستة عشر يقطع الخوام رجل في اموات  
 من رجل ان وصل الى المديون وسلم له عشرة كلف رجل طلب من رجل ودارهم لم يقرضه في داره فوضع المستقرض ما جاز في داره  
 المقرض يقول المقرض بت ملك هذا المائة درهم فشري المقرض ومن الى الدراهم وياخذ المائة ثم يقول المستقرض  
 يعني في المائة وشرى فيه فحصل المستقرض اليه درهم وقرض اليه مائة ووجب المقرض عليه مائة وعشرون دينارا  
 والافاق في داره حوط ان يقول المستقرض المقرض بداره المائة كل مائة عشرة وكان مائة فاذنك ثم يقول المقرض  
 المائة درهم والمستقرض دليل على جواز بيع الدار او المكن الدار شري في البيع او اذا كان المائة المستقرض فاما كان المائة  
 المقرض وليس المستقرض شيئا ويرى ان قرضه عشرة ثلثة عشر الى اهل فان المقرض يبيع من المستقرض مائة ثلثة عشر  
 وسلم السلعة الى المقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من اجني عشرة درهم والسلعة الى الاجني يبيع السلعة من المقرض ثلثة  
 وياخذ العشرة منه ويدفعها الى المستقرض فيسبر الاجني ان الثمن الذي كان عليه المستقرض مقل السلعة الى المقرض عشرة  
 والمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اهل وعلى اخرى ان يبيع المقرض من المستقرض مائة ثلثة عشر الى اهل سلم ويرى

ويدين السلعة الى المستقرض خم مئة المستقرض من الاجنبي ثم ان المستقرض قبل البيع من الاجنبي قبل القبض او  
بعده ثم عييد المستقرض من المقرض عشرة وباخذ عشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلثة عشر  
وتصل السلعة الى المقرض وان صار شتر بالمان باقل مما باع قبل فقه الممن الا ان ذلك جائز لتحلل البيع الثاني وهو  
البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي وعليه اخرى ان بيع المقرض من المستقرض سلعة ثمن موصل ويدين السلعة  
الى المستقرض ثم ان المستقرض مبيعاً من غير مائل مما اشترى ثم ذلك التفسير مبيعاً من المقرض لا ما اشترى لتصل السلعة  
اليه بغير باخذ الثمن ويدين الى المستقرض فيحصل المقرض يحصل الربح المقرض وندوا الحيلة هي الزينة التي  
ذكرها صاحب ربح وقال شيخنا في الزينة في زماننا خير من البيع التي تجرى في اسواقنا وعن ابى يوسف ربح انه قال الزينة جائزة  
ما جرة وقال اجرة المكان للجار من الخوام رجل مستقرض عشرة دراهم ثم اناه وزاد في البضائع الزيادة فليكن تجرى من  
الزينة كذا في الزينة لا باس به والبضائع كثيرة كرههم في الزينة لا يجوز وعليه زيادة وتعلقوا في نصف درهم في مائة  
قال بعضهم هو خير وقال بعضهم هو قليل يجوز ولو ان المستقرض ذهب الزيادة من المقرض لا يصح لانها بجهة المشرع  
فيما يحل القسمة رجل عشرة دراهم صحاح فارد ان مبيعاً بائني عشرة دراهم كسرة لا يجوز لانه رد بان اراد الحيلة  
يستقرض من المستقرض اثني عشرة دراهم كسرة ثم يقسم عشرة دراهم ان المقرض يبرئه عن درهمين فيخرج ذلك  
ولو كان له على رجل عشرة دراهم كسرة الى اجل فلما حل الاجل جاء المدين تسعة صحاح وقال هذه التسعة تلك  
العشرة لا يجوز لانه رد بان اراد الحيلة ياخذ التسعة بالتسعة ويسير عن الدرهم الباقي فان خاف المدين ان لا يبرئه  
عن الدرهم الباقي يدين الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وقلنا او شيئاً يسيراً عوضاً عن الدرهم الباقي جاز  
جاز ذلك ويقتضى الامن رجل دفع الى اخيه درهمين وقال تشتري بهما مائة من تمر فعمل كل يوم ياخذ خمسة اشياء  
قالوا ما ياكله فهو مكره وان دفع الدرهم ولم يشتريه لكن ياخذ منه كل يوم ما يريد لا باس به والبضائع كثيرة وقت الدفعة  
الشراء فلا عسر تلك الزينة فليحفظ ولو قال عند اخذ هذا ما قطعك كان أولى رجل اراد ان يبسط داره  
ست عافاً حيلة فيه ان يبيع منه نصف الدار ثمن معلوم ثم يبرئه من الثمن **فصل فيما يخرج عن الضمان**  
**في البيع الخامس والبيع المكره** المستقرض شره الفاسد اذا جاء بالبيع الى بائع فلم يقبل البائع  
فاعاده المشتري الى منزله تلك لا يضمن وكذا الخاص اذا اراد ان يفسد فلم يقبل المفسد منه فاعاده الى المشتري

فهلک فی غیره الخ کان مشتری وضو بین یدی البائع او المصنوع من علم قبله ثم عد الى منزله فهلک کان ضمانا  
فی المذهب والبائع الفاسد وقال بعضهم الخ کان فساد البیع قویا غیر مختلف فيه فاجاب قیلة کذا ملک والخان مختلفان فی جوابه  
الى البائع فلم یقل البائع فسادا الى منزله ملک لا یرد عن العمان ولا یصحح انه یرد فی الوضو الا اذا وضو بین یدی علم قبله و  
ذهب به الى منزله فهلک فانه یرد ضمانا لانه یخیر صاحبها بمسئله المشتري انه شرأ فاسدا وقضها فقلت قلته و  
من غیره کان علیه ان یرد ان الولد والکب یمنزل الولد ولو کانت الجارية غنمه ووقع ولدها ودر الولد فیمت الجارية اعتبارا لکونه  
عبد ویراد ضمانا شرأ فاسدا وقضه فانه ذوات قیمته من حیث السر فسادا لیسای الخ فایعده من غیره کان علیه لیسای ضمانا  
قیمته يوم القبض ولو تعقب عبدا لیسای الخ فانه ذوات قیمته الى الفی ودرهم ثم اشتراه من المالك فشرأ فاسدا ثم مات  
العبد قالوا ان وصل الى المالك الیه بعدا اشتراه کان علیه الفان لم یصل حتی مات علیه ان لکن لان الزيادة الحاکمة  
کانت امانة ولا تعیر ضمانا الى القبض ولو اشتريه فاسدا ولم یقبضها حتى اعتقها فاجازة فانه قد اعتق علی البائع  
انه اعتق مال البائع فیرد فلی علی اجازة ولو اشتريه عبدا فاسدا ولم یقبضه فام البائع ان یعتقه فاحق البائع قالوا یجوز  
الاعتق علی المشتري لان المشتري یخیر فایضا علی مقتضى البائع ولو ان المشتري هو الذی اعتقه قبل القبض لم یصح اعاقه فانه  
اعتق مالک ملک رجلا بلع فلا یما فاسدا وقضها ثم ابراه البائع من قیمته ثم مات الفلام عند المشتري کان علی المشتري  
قیمته ویراه البائع باطل لانه ابراه قبل الوجوب ولو قال البائع المشتري ابراهک عن الفلام ثم ملک الفلام کان المشتري  
برئانه ضمانا لانه لا ابراه عن الفلام فانه جله امانة فی ید رجلا مشتری عبدا وقضه ولم یقتله الثمن ثم قتله البائع ثم کان البائع  
ابرا مشتری عن الثمن فصح ابراهه حتى لو ملک الفلام عند المشتري کان المشتري برئ من الثمن لان البائع قد ابراهه فمضون  
علی المشتري بالثمن فصح ابراهه البائع امانی البیع الفاسد انما یجیب قیمته علی المشتري عند اهلاكه فلا یصح ابراهه  
قبله ویر نظر الی ان غیره ثبت بدو مشتری مشهور ودرهم ذوبت کک المشرو ففعل المشتري بکک بخور البیع ولا یصح البیعة  
لانه ابراهه عن الثمن قبل الوجوب رجلا مشتری شرک لک من بعض ائمة لا یجوز لانه مشتری مالک ملک البائع وان نقل الى  
بلده کان علیه ان یعتقه بکک الفی ودر رجلا یبیع علی طریق العامة ویشتری مالک بعضهم الخان الطريق واما لا یقتصر الناس فیراه  
لا بأس بشرا منه وقال بعضهم لک ویراه مشتری علی کل حال وقال بعضهم مشتری منه علی کل حال لان الفی ودر علی الطريق  
فیمنه فکروه ودر الزمیر به ان ملک کان ضمانا ویراهه من کل حال وعلی المصیة واما فلی ذکرت رجلا مشتری

رجل اشترى ثوبا مشترا من ابي ساد وبقية مقطعة فمسا ولم يخطه حتى اودع البائع فملك عند مكان على المشتري  
القطعة دون القيمة لانه لا اودع البائع بعد القطع فقد روى على البائع باقيا بعد القطع ويكره بيع الامر من فاسق  
يعلم انه يعصى به لانه اعانة على المعصية مسلم اشترى عبد المجوسي فقال له العبد ان يشتري من مسلم قلت نفسي جاز له  
ان يبيعه من المجوسي لانه يبيع الكافر من كافر والبايع مبيع الزنا من الضار والفقهاء من المجوس لان ذلك ليس  
باعانة على المعصية بل غية اذلال الكافر ويكره ان يبيع الكلب المقتض من الرجل اذا علم انه اشترى ليس حبس جاز  
الى الثاني فليس له من غير طلب من شيئا يتقرب به في البيت كالمخاض ولا شئ من ذلك جاز ان يبيع ذلك من  
وان طلب من جزاء استعاده او سخر ذلك مما اشترى لنفسه عادة لا يبيع لان في الزجر الاول ما دون عادة وفي الفصل الثاني  
حبس يبيع ويشترى وقال انما يبيع ثم قال بعد ذلك لا يباح فالحان حيلن اخبره عن البرع يحتمل البلوغ بالحق سببه  
اشترى مشردا اكثر لا غير محجود بعد ذلك لانه اخبر عن امر محتمل بان من الوقت الذي يبلغ فيه العبيد ويحكم انما عشرة  
فاذا صح اخباره بالبلوغ لا يبيع محجود بعد ذلك وان كان قد نكح في ذلك لا يبيع انما بالبلوغ فيصح محجود حصر  
المسجد اذا صار خلقا جاز ان يبيع ويروى في ثمنه ويشترى به آخر رجل دخل كرم صدقة فاكل منه شيئا وكان  
يلع الكرم وهو لا يشرب قالوا الا نتم عنه موضوع فنبهني ان يستحل من المشتري او يضمن له رجل قيل له اما ان تشرب  
بهذا الشراب او يبيع كرمك فباع ولم يشرب قالوا لا يمكن شربا يحل شره جاز به لانه غير مكره وان كان مشربا  
لا يحل شره لا يجوز البيع لانه مكره قوم اجتمعوا وادخلوا الى رجل يدخل دارا يحب ويشترى الاسرار فاني ان يشترى  
كل اسير قبيته لو كان جدي في ذلك المكان او بقدر ما يتحايان الناس فيه ولا يسامر الاسير في ذلك فانه لو اسامر  
الاسير فامر الاسير ان يشترى به وادى ثمنه من المال الذي كان قد كان ضامنا لا صحاب الاموال ويكون ما وى  
من الثمن دينا على الاسير لانه افرضه ولا يكون مشردا لا صحاب الاموال ولو قال له الاسير اشترى في او كلفني في غيري  
ان يقول اشترى منك حبة لا صحاب الاموال ثم اشترى به ذلك فلا يكون ضامنا ولو كان الاسير عبدا او امة فاشترى  
الامر ونقد الثمن من الاموال التي في يده يكون ضامنا لان العبيد والامراء وعاكس اهل الحرب فاذا اشترى اجم  
كان مشربا عبدا اهل الحرب فيكون مشربا لنفسه فيكون ضامنا رجل اشترى الاسرار من اهل الحرب جاز له ان يبيعهم  
الزبون والمغشوشة والعروض اكثر من قيمة لان شراء الاحرار لا يكون مشردا حقيقة وان كان الاسير عبدا لا يسد

ذلك رجل سنام شمس من جبل غربي المثل غزاة رجل آخر في الثمن لا يزيد شرا وانا افضل ذلك رجل شمس  
 في الزيادة وذلك كرويه من النخس النسي والكان الذي اسنام عطل شمس يا قل من قمية نكاس نسيه ان يري  
 حتى يرب الشسري في الزوا والعام قمية وهرما جرد في ذلك رجل اسنام من كاز قضاضا او ضرب على الاس من  
 ميرت قالوا لاس نسيه وكذا يجوز من وجع الجوسى مناسيم رجل محمد من لا يجوز من وجع الجوسى مناسيم رجل ابن الصبر  
 من نخذه خمر لاس به ذلك الرابع الدبر من نخذه كنية او منة اوت نار ويجوز من مبادوت كذا ويجوز من  
 الاراضى في خابر الرواية من الحقيقة روح وكذا يجوز احياء النساء او من اجتهاد في رواية يجوز من دور كذا ونها  
 الشفة وكذا اجارها في الرسم من نخذه الطعام ليس للامام ان يسير فان سرفاه الخار باكثر مما سرفاهه قال  
 محمد بن الامام ان عمر المحرك على ابي اذ اخاف الهلاك على ابي المصير يقول المحرك ان ابي الناس ويزاوة شيان الناس  
 في شها وتلك على قول الحقيقة روح لا يجبره الامام على ابي هـ محمد بن لاري المحرك وقال القدرى روح فقال محمدا  
 اذ اخاف الامام الهلاك على ابي المصير اخذ الطعام من المحرك ففرقه عليهم فاذا وجدوا رجلا منك وليس ما يجبر الامام ضرورة  
 ومن اضطر الى ابي المصير اخاف الهلاك كان له ان ياتيه بغير رضا عن ابي يرضه روح اذا قدم الا عراب الكوفة وارا  
 ان تباركها كان الامام ان يسير من ذلك فان كان من اهل البلد من الاحكام فله ان يرد عليه علم فضل فيما  
 يضرب به الجبر ان ونجاصته في ذلك رجل شمس دارا او بيتا في مكة وكان ذلك  
 واداء الشسري ان يريه في حال اوقافهم روح الكنان ميلان اذى الجبر ان على الدوام فانه يمين من ذلك قال رجل  
 وانه اشقى استخذه من خارج لا من اخذه الحقيقة روح فانه من ذلك ويجوز من ارض الحياة باذن الامام فان ايا  
 بغير ان الامام رباها لا يجوز عند الحقيقة روح وقال صاحبها يجوز رجل شمسى حجة سطر وسطح جارية مسترمان  
 فاخذ جارية حتى نخذه حلقا به ومن جارية ليس له ذلك لان الانسان لا يجوز على الزنا في مكة ولو اراد الجار ان يمين  
 من الصبر حتى نخذه شرة قالوا الكنان في صبره ووقعه صبره في دار جارية كان له ان يمينه من الصبر حتى نخذه شرة قالوا  
 لا يمين صبره في داره لكن يمين صبره عليهم اذ كانا على اسطح لا يمينه من الصبر ولان جارية تارك في الضرب رجل  
 في دارة شجرة فساد وودع باع اعضائه اذا اراد ان الشسري يطلع على عورات المسلمين قالوا الجبر ان يريه  
 الامر الى القاضي حتى يمينه من ذلك والخار للشسري ان الشسري يخبر الجبر ان وقت الايمان عن اليم مرة او مرتين حتى

حتى يستردوا كبره من جسمي المحقق ومراعاة الخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك ولم يمتنع عن الارتقاء عرينه فيكون  
 الامر الى القاضي ان يبيعه كان ذلك رجل باع شقة ولا اشجار في شقة اخرى اعضانها متدلية  
 في هذه الشقة التي باعها فالمشتري ان يأخذ بتفريق الشقة المسببة عن اقصان اشجاره وكذا الورث الرجل منه  
 وفيها اقصان لوارث آخر كان لان ياتيه صاحب الاقصان يرفع خسر الاقصان عن ملكه رجل وضع جذوعه  
 على حائط جاره باذن الجار فموسر بالماني ودره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري ان يرفع جذوعه  
 ويتردها به كان المشتري ذلك الا ان كان البائع شرفاني لم يبع البناء والجذوع وادسه راب تحت الدار  
 لم لا يكون المشتري ان يطلب برفع ذلك لانه لا شرط ذلك صا كان شرط نفسه ذلك والوارث في هذا المشرقة  
 المشتري الا ان للوارث ان يامر برفع البناء وادسه راب على كل حال ولان رجلا زرع في ارضه ارضه او راقض  
 جاره بذلك فالكائن يخرج ماؤد الى ارض جاره وفيه ارض جاره بذلك كان الجار ان يبيعه عن ذلك ولان رجلا  
 اراد ان يجعل فيه اسطبل ولم يكن في القديم كذلك قالوا ان كان رجلا راب الى حائط الجار ليس الجار ان يبيعه وان كان  
 حوافر الى حائط الجار كان الجار ان يبيعه وكذا الراد ان يجعل في فيه رجا وذلك يربى بناء الجار كان الجار ان يبيعه  
 وكل ما ذكرنا من الجواب في نفس هذه المسائل قول شائع يلحق روحه وانما يخالف قول الحنفية فان عند الحنفية من يفتقر في ملكه  
 لا يمنع عنه وان كان يضر جاره به وقال شائع يلحق اذا اضرقت في ملكه وقصر جاره بذلك فخر بينا وانما كان الجار  
 ان يبيعه وسيا في حنفية هذه المسائل في كتاب التمسك انما قال في باب في بيع غير المالك في الآيات  
 بقول الاول في بيع الوالد على الولد الصغير امرأة اشترت لولده الصغير بما بها على ان لا ترجع على الولد بالحنن  
 جاز استحسانا وتكون الامم مشتري نفسه لانها لا ملك لشراء لولده الصغير ثم يصير به منها لولده الصغير وحده  
 وليس لها ان تمنع الشقة عن ذلك لانه امرأة قالت لزوجه اوفيا ولصغير اشترت ملك واركة به لاني ملكة او قال الاب  
 اشترا جاز لان الاب لا قبل البيع فقد جاز لولده الصغير فخره وكذا في الدار مشتركة بين الاب او ارجى فقات المرأة لها اشترا  
 سكتا به الدار لاني ملكة لا يملكها جاز لان الاب لا جاز لولده او جاز لولده وقد اذن لها اشترا لولده امرأة باع متاع زوجها  
 بعد موته وزعت انها وصية ولزوجها اولاد صغيرا ثم قال المرأة بعد ذلك لم يكن وصية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 بن الفضل روح لا تصدق المرأة على اشترا او يبيعها موقوف الى جوارح الصغار فان صدقوا بعد المعلوم انها كانت وصية

جاء بهما وان كانا بطل اليه ما كان الشترى من ارض الشترى لا يرجع بشرى على المرأة في ارض المرأة  
اليه انها لم تكن رضية فان لم يجرى غير ما في اربابا لم يكن رضية ليس دعوى الصبي او كان ما دونها في التجارة او في الخصومة  
من اذ كان الخصم في كانه في الرضى وتحت ما كان من غير ارض او الفسقة فيمن المرأة في ما على الرواية التي هي في المص  
قيمة العار اليه والى تسليم رجلات ولم يرض الى احدى باع امرأة وارض تركته وكفته في الدار فيكون في الدار  
جاء اليه في حصتها اذ لم يكن على الميت ورجل في مالها لا يهايمت مال نصيبا من ترجع في مال الميت ان كفته كغير المتل  
كان لها ان ترجع لان احدى الورثة اذ كفها الميت بماله كغير المتل فيكون الورثة يرجع في التركة وان كفته بالتركة كغير  
المتل لم ترجع لان احدى الورثة لا يملك ذلك بل بها ان ترجع بمقتضى المتل بماله الا ترجع لان اعتبارها ذلك  
وليس التبرع وكفها المتل هو ما كان على ثياب يخرج العبد من في حوزة امرأة باع مال ولد الصغير في امر القاصي  
ولم يكن رضية اخصر ان ذلك قال نصيبهم لولد ان يطل ذلك وقال بعضهم ليس ان يطل قبل البلوغ رجل باع عمارا  
او ضيق لولد الصغير مثل القيمة او بغيره قالوا كان الاب محمدا وعنه الناس او مستورا جازية ولا يكون لولد ان يطل  
ذلك اليه بعد البلوغ لكنه يطل القتم من والده فان قال الاب ضاع القتم وانفقت عليك وذلك فقد مضى في  
كفها المدة فيقبل قوله وان كان في حاشه لا يجوز فيه ان ان ينقض به اذ اطلع الاب ان يكون اليه خير الصغير لان الاب اذ كان  
محمدا او مستورا كان الظاهر من جازية اليه على وجه المحرمية بخلاف ما اذا كان فاسدا ولان باع الاب غير العار والاحسان  
كذلك الجواب لان الاب اذ كان منفعة افعى جازية به واما ان في رواية يجوز اليه من غير القتم من يوصح على يدي  
عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية لا يجوز به لان يكون خيرا الصغير وذلك بان يبيع الشيء بصفه قيمة وعليه القرض  
او باع الاب مال احد الابنين من الاخر جازية واذا لم يكن كانت العدة عليها واذا اطلع الابن فانه لم يكن بعد ذلك باع  
الاب ماله ان دام حوزة شهر اجازة تصرف الاب عليه به الشهر وان كان محرم خيرا لا يجوز تصرف الاب عليه به الشهر لان  
التصغير يكون بمنزلة الامار وتلك في الفاصل من الطول والتصغير او خيرة روح قدر الطول بالشهر كذا ذكر الشيخ الامام  
المعروف بخلاف زاده وان اطلق روح وهو الصحيح لان الشهر طرل اجل وما دون الشهر تصغير عاجل وعلى ان يرض واما ان  
في رواية قدر الطول بالقرن يوم والى في رواية قدر ما كرسه وكان محمدا او لاقدر الطول بالشهر ثم يرجع ودره  
شبه كانه لا يجوز تصرف الاب عليه به اربعة صغير ولا يسهل على المحرم جازية رجل منهم وان رجع الى دار الاسلام كان

كان الاب والوصي ان يافذه من المشتري بالثمن فان سلم الاب والوصي كانت قيمة قبل من الثمن الذي اشترى المشتري  
 جاز تسليمها في قولهم وان كانت قيمة الثمن الذي اشترى المشتري او اكثر من ذلك فذلك عند الحقيقة والى يوسف ررح  
 هو تسليم نفسه سارا رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او حدا وقد اشترى من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشتر  
 انه اشترى لولده لا يرجع عليه وان لم ينفذ الثمن حتى مات يرضه الثمن من تركته لانه لم يرضه ثمنه بقية الورثة بذلك على  
 انه الورثة ان كان الميت لم يشهد انه اشترى لولده وان اشترى لولده الصغير شيئا ضمن الثمن ثم نفذ الثمن في العباس يرجع  
 على الولد في الاستحسان لا يرجع وان قال حين نفذ الثمن قد لا يرجع على الولد كان لان يرجع على الولد الاب والوصي  
 اذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ررح اذا رضى القاضى نقض البيع غير الصغير كان له نقضه  
 الصبي اذا باع او اشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز ولو طلق او اعتق ثم اجاز به البلوغ لم يجز لانه لا يجيز للطلاق و  
 العتاق حال وقوعه فلم يوقت وبيع واشترى بغير حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة او بغيره يسير فوقف ذلك  
 على اجازته من رضى المباشرة وهو الاب والوصي او القاضى لما اذا كان بغيره فاحش فهو الطلاق والعتاق سواء الاب  
 اذا باع ما له من ولده الصغير لا يصير باعاً لولده نفسه البيع حتى لو ملك المال قبل ان يصير حال تمكن من القبض حقيقة  
 يملك على الولد ولو اشترى الاب مال الصغير لنفسه لا يسر عن الثمن حتى ينصب القاضى وكذا الصغير فافذه الثمن من الاب ثم يرض  
 الوكيل بالرد على الاب رجل باع ما له من ولده الصغير فقال بيت عدي بن ابي العباس درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك  
 الى قول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد قال اشترى لنفسه ولدى الصغير باع درهم جاز ولا يحتاج بعد  
 ذلك الى قول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوصية ان يملك قبلت مروى ذلك عن محمد ررح الاب والوصي اذا باع مال  
 السقيم من ابني ثم بلغ فحق العقد ترجع الى الاب والوصي ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه ببيع الصغير كانت الهبة  
 من قبل الولد على الولد

### فصل في بيع الوصي وشراؤه اذا باع الوصي مال السقيم

من القاضى جاز وان كان هذا القاضى هو الذي جلد وصيا ولذا امر الوصي رجل بان يشتري له شيئا من مال السقيم فاشترى  
 الوصي لو كره لا يجوز ولو اشترى الوصي مال السقيم لنفسه جاز في قول الحقيقة ررح اذا كان خير السقيم تفسير الخيرية في غير العقار  
 ما قال ثمنه الا انه اشترى ررح ان يبيع مال نفسه من السقيم ما يردى خمسة عشرة وللان يشتري لنفسه ما يردى عشرة  
 خميسة عشرة وتفسير الخيرية في العقار عند البعض ان يشتري لنفسه نصف القيمة وان يبيع من السقيم نصف القيمة وصى باع



عقار التميم وحلته التميم في حياها لا يبيع لنفسه قمارا ويجوز البيع بغير التميم التميم اذا انفق التميم على رجل  
استولى على ضائع التميم فاسترده الوصي من المشتري ولم يكن الوصي يتيه على ذلك فخلط ان ياقده المشتري بعد ذلك  
وحيثك بما كان له من اليد قمارا والوصي ان يبيع العقار فخالص المشتري فالتميم فالتميم حياها التميم حياها التميم  
رجل مات وادعى الى رجل ترك مائة دينار في الكتاب انه ينفق تصرف الوصي على الورثة من البيع وادعى ان  
كانت الشركة او ريفقا او عقار او ادان لم يكن هناك دين ولا وصية ولا يحتاج الالارث الى التميم الا ان يخرجه العقار قال  
الشيخ حسن التميمي في رد المحتار في الكتاب من يبيع العقار ذلك جوابا على ما على قول المتأخرين يبيع العقار الوصي  
لا يجوز الا ان يكون غير التميم وذلك بان يبيع المشتري في الشراء ويشتري القيمة او كان خراجها وعلاقتها ونحوها تميز  
على قلة ما او كان على الميت دين لا يفي غير العقار بذلك الدين او كان الميت ووصي بالمرسل كالتف او نحوها او كان الصغير  
حياها التميم لا جعل النسخة فان لم يكن يبيع من ذلك لبيع العقار اذا كانت الورثة عقارا فالتف او كبا رادوهم  
حضور وليس في الشركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع شيئا من الشركة وان كانت الشركة مستمرة بالدين او كانت الميت  
اروصي بوصية من ذلك كان الوصي ان يبيع الشركة لقضاء الدين الا ان يبيع العرض ويخرج العقار فان كانت الحاجة على  
بيع العقار يبيع فان ماتت الورثة فحق قضى الدين وقضى الوصية من امراة وشخص الشركة لا نقضا كان لهم ذلك وان كانت  
الورثة كبارا غلبا وبسبب الميت دين ولا وصية فلو يبيع يبيع غير العقار استحسانا لان غير التميم يبيع عليه التميم والتف وكان  
البيع حفظا او تحصيله او ملكا بجارة الكل فالتف فلو كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غائبا او اده منهم فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب  
من العرض والمثل والرقن لا جعل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول المجتهد  
وعنه صاحب ربح لا يملك وانه ابيع مساقا احد بهانده وانما اذا كان على الميت دين لا يحيط بالشركة فان الوصي  
يملك الميت بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عنه المجتهد ربح يملك وعنه مال يملك وانما اذا كان سنة  
الشركة وصية على مرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما تقدر الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنه ويملك وعنه ما  
لا يملك والراية اذا كانت الورثة كبارا فهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب كبار  
ايضا وعنه ما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذا في وصي وصية ووصي الجد اب الاب ووصي وصية ووصي  
القاضي ووصي وصية بمنزلة وصي الاب الا في حقله من ان القاضي اذا جعل احد اوصيا في فرع كان وصيا في ذلك

ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل اوصيا في نوع كان وصيا في الازل ككلها واذا مات الرجل ولم يرص الى احد  
 كان لابيه واهل الجدين العروس والاشهر الا ان وصى الاب لرباع العروس والعقار فقضاء الدين وتنفيذ الوصية  
 جاز والجد اذ ابا العروس لقسمة الدين بتنفيذ الوصية ذكر المختصان روح انه لا يجوز وصى الاب اذا كان عدلا كافيا  
 لا ينبغي للقاضي ان يزيله وان كان كافيا غير عدل يزيل القاضي وينصب وصيا آخر وان كان عدلا غير عدل لا يزيله لكن يضم اليه  
 كافيا ولو غل فيه يزيله ولو كان عدلا كافيا فغله ذكر الشيخ الامام المحدث بنجره زاده انه يزيله وذكر القدر والعلل  
 انه ليس للقاضي ان يخرج القاضي من الوصاية ولا يخل بمنزله فان ظهرت منجاة او كان غافعا معروفا بالشر او غيره  
 وينصب غيره ولو كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن القصد او ضل منه غيره ولم يذكر انه لو غل فيه يزيله وذكر الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل روح ان الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي ان يزيله الوصي لا يملك اراض مال التيمم والقاضي  
 يملك اختلافا في الاب والوصي ان الاب بمنزلة الوصي والاب والوصي ان يبيع مال التيمم ويورثه والقاضي  
 دين نفسه بمال التيمم لا يجوز له ان يبيع الاب لرباع مال التيمم من نفسه بمثل القيمة جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه  
 الا ان يكون خيرا للتيمم وذكر شمس المائمه اشهر روح ان الاب بمنزلة الوصي ليس له ان يقضي دين نفسه بمال التيمم فتحمل ان يكون  
 في المسئلة واما ان ذكر في التمسك عن محمد روح ليس للوصي ان يستقرض مال التيمم في قول الجعفي روح واما ان ارى انه لا فعل  
 ذلك وله فاعاد بالدين لا بأس به ولو جعل الاب مال ابيه الصغير صا لا اضره نفسه عند من لا يجوز استقرض الاب لا يجوز  
 ذلك فاما الاب او الوصي اذا رهن مال التيمم بين نفسه في القياس لا يجوز وهو قول ابو يوسف روح وذكر ان طغفي ان الاب  
 ان يرهن مال ولده بين نفسه استحسانا وان رهن الاب او الوصي مال التيمم بين نفسه وفيه اكثر من الدين فملك الرهن من  
 المهرتين ذكر في فتاوى دارالاشهر ان الاب يضمن مقدار الدين والوصي يضمن جميع القيمة وذكر شمس المائمه اشهر روح انها  
 يضمنان مائة الرهن وسرى بين الاب والوصي وكذا ذكر المحاكم في المختصر رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين غية الا ان  
 الوصي يسلم بذلك فجات الوصي انه لو قضى الدين يضمنه الارث او يظهر عجزه آخر فضيحة قالوا لو ائتم له في ذلك ان يبيع  
 الوصي شيئا من مال التيمم بخمس الدين من صاحب الدين ويورثه عند صاحب الدين بخمس المائمه فخرج رهن الدين رهن يات  
 او وصى الى رجل بثلث ماله وخطبه ورثته فمعاذ وترك عقارا لا يكون للوصي ان يبيع العقار على الموصل له بالثالث القاص  
 اذ ابا العروس من التيمم او اشترى مال التيمم لنفسه لا يجوز ذلك لان ذلك تضاد مع مقتضاه نفسه باطل فلا يملك البيع

من نفسه كما لا يمكن تزويج اليتيم من نفسه رجلات وعلين يستغرق الشرك بانه الوارث شيئا من الشرك لا يجوز  
بيع على الغرار ولا يتعدا برضاهم احد الوصيين اذا ابلع مال التيم من الوصي الا فلا يجوز في قول اخيه من له من  
احد الوصيين اذا ابلع مال التيم من بعضي لا يجوز ذلك اذا ابلع من الوصي الاخر الوارث لطالب القضاء واليمين اذا  
كانت الشركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كان ملحق الرجوع في الشركة فغير الشركة مشغولة بدينه وان لم يعل ذلك  
القضاء الى القاضي لا يرجع في الشركة كذا ذكر الشيخ الامام المحدث بن خازن في الاما دون والظاهر ان التيم الوصي اذا  
ابلع مال التيم بالنسبة اذا كان التاجل فاختار ان لا يبلع هذا المال بنية الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يختار عليه الجود  
بعد حلول الاجل او يملك الثمن عليه فكذا ذلك وان كان لا يختار عليه الجود ولا يملك الثمن عليه جاز بيع الوصي رجل مستباح مال  
التيم من الوصي بالمت ورجل آخر مستباح بالمت والاول على من الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع من الاول ذلك  
رجل مستباح مال التيم بثمانية واخر مستباح مائة والاول على فان الوصي يواجر من الاول ذلك كاستولى الوقت والوصي  
ان يردع مال التيم ويضيق من ماله الوصي عن حق الميت على رجل فاختار المهرى عليه مقر بالمال او على الحال بنية او كان فان  
قضى بذلك او كان القاضي مسلم بذلك لا يجوز صلح الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صلح الوصي من  
حق يدي الا ان على الميت المختار المهرى ميتة على ورواه او علم الوصي بذلك لو كان القاضي قضى بذلك جاز صلح الوصي  
وان لم يكن كذلك لا يجوز ولو اوصى الى الوصي بال التيم فاختار الثاني على من الاول جاز وان كان لا يجوز ولو طبع بستان  
في مال التيم فاعطاه الوصي شيئا من مال التيم فاختار بقدر على من ان يظلم من غير عطاء فليس لا يجوز ان يعطى وان  
اعطى ضمن وان كان لا يقدر على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطى شيئا للباقي ولو اعطى لا يضمن واقرار  
الوصي على الميت بدين او عين او وصية باطل ولو وصى ان يعطى حصة فظن التيم من مال التيم ولا يضمن عن الوصي  
في ظاهر الرواية وكذا لا يضمن عن الصغير من مال الصغير فان ضحى من مال نفسه يكون تبرعا **فصل في**  
**تصرفات الوكيل** جل. دفع الى غيره بيع او امره بان يكره ويشترى له كذا البير شيئا ساء  
ففي البير في يده فباعه فقبض الثمن ذلك الثمن في الطريق قال القاضي ابو جعفر ان باعني موضع لم يكن هناك فاقضى  
والكان كونه برائفة الامر الى القاضي لم يغفل او كان مكانا من مساكن البير والرد على صاحبه يضمن قيمته رجل دفع الى  
رجل عشرة دراهم ليشترى دوا ساء فانفق الوكيل العشرة ثم اشترى عشرة من غيره فربا الامر قال ابو يوسف ان يكون



الدرهم وجعلها في بردة حمراء نحو الطرين ونزل بها حاشي القاطع فمرت الدراية والدرهم قالوا لصانع  
عليه لانه بائع في حفظ المودعة وجعل في يده قرب فقال الرجل ولكن صاحب الثوب يبيع بمشرة وانما انقص من  
المشرة ثم لم يشبه قالوا ان وقت في تلك المشتري انه انما قال ذلك ليرد بمشرة وليس المشتري الذي يشتري من  
بعض رجل قال فغيره واشترى ياريت فلان لم يقل الماسونهم ولا قال لا حتى ذهب واشترى قالوا ان كان قال ذلك  
اشهد والاني اشترى بها فلان ميني الامر في الامر لانه وجدته ما يدل على فعل الكاذب وان قال اشهد والاني اشترى بها  
لنفسى فهي مشتري لانه وجدته ما يدل على الكرم وان لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترى بها فلان كانت الجارية  
قائمة لم يجدت بها عيب كان مصداقها قالوا كانت الجارية قد كلفت او خدش بها عيب لا يصدق لانه منهم رجل اشترى  
عبد او اشهد انه اشترى فلان وقال بائع اشترى منك هذا العبد فلان فقال البائع جئت وقال فلان قد رخصت  
فمشتري ان يمين من فلان ان يشترى او يصدق عليه فان سلم الى فلان فالمدة بائع على المشتري لانه هو العاقد ولو كان  
تسلية الى فلان لم يزل يبيع مستقبل جري بين المشتري وبين فلان ولو قيل بالشراء اذا اشترى عبدا المملوك فامتنع  
المملوك قبل قبض المكيل فانه عاقد عليه لانه كلف نفسه والبايع ياخذ المكيل بالثمن لانه هو العاقد ولا سبيل له على المكيل  
وكذلك في التبريد والاستيلاء ولو قل المكيل ضمن المكيل فمشتري المكيل فمشتري المكيل فمشتري المكيل فمشتري المكيل  
ان ياخذ الثمن من المكيل رجل ودفع الى رجل مشرين ودهما ليشترى بها فمشتري المكيل فمشتري المكيل فمشتري المكيل  
كان يشترى لنفسه المكيل وان يشتري متبوعا فلان يبايع مشرين لازم الامر لانه خالته الى غير الخانات  
فما دى متبوعا فلان لازم الامر لانه خالته فلان من كل وجه فيكون شرا او لنفسه رجل اشترى في دار الحرب حرا وعبدا بائع  
ودرهم بالحر والحرهما الى دار الاسلام قالوا ليسم الا لث على قيمة العبد وعلى قيمة الحر لو كان عبدا فاما عاقد فقيمة العبد  
العبد بذلك واما عاقد فمخرجه من ذلك وينا على الحر حارسه العبد وقال رجل في دار الحرب اشترى بالف درهم  
فما شتره بالكر من ذلك لكان الاسير المذموم ويكون تبرعا لزيادة نخلات المكيل بالشراء اذا اشترى  
بالكر ما سماه الامر فانه يكون مخافا ولا يستوجب شيئا على الامر لان في غير الاسير هو امر بالشراء او بالشراء  
بالت غير الشراء بالت وزيادة يكون المكيل على فاما امر غير المكيل بالشراء او بالحر فمداوة وتخليص وليس شرا او  
فقيمة وقد رضى الامر بالتخلص بالثمن فوجب عليه الا لث كما لو امر رجلا ليقتل من ودية الفان يقتل من ودية الكثر من الن يرحم

يرجع على الامارات ويكون تبرعاً في الزيادة وكذا القول الاسير لم يشرني بالتمتع فاشترى بانه ديناراً ومخيراً  
 جائز له ان يرجع على الامارات لانه قال خصصى بالملك الى الف درهم والوكيل يشتري بالدينار اذ اشترى بانه  
 ديناراً لم يملك الموكل رجلاً ومنع الى رجل شيئاً يسيراً ويمنع فخره الى زيد بخلاف صاحب المال يطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يشر  
 البائع الى الثمن وقال البائع بعثت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان البائع بالغا فغير  
 ابر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان باعاً باجر فذلك لك في قول المجتهد رحمه الله فالحصاحيه لان الثمن بدل المبيع والمبيع  
 كان مائة عند البائع عند الحقيقة رحمه الله لان مائة الاجير المشترك ايمن فذلك لك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون  
 حجة عليه رجل بعث انما الى مائة يسيراً في غلبها بخيطة من رجل ثم مات البائع وترك داراً فطالب بما وجب من ثمنه اشترى  
 بالثمن فزعم انه قد اشترى الى البائع ثم لم يكن لصاحب الا مقام ان يطالب وارث البائع بالثمن ان البائع قبض الثمن لانه لم يقبض  
 لا يصير حصلاً للوديعة فلا يصير الثمن ديناً في تركه وليس لصاحب الا مقام ان يطالب المشتري بالثمن الا بالمرضى البائع لان البائع  
 كان وكيلاً بالبائع اذا مات فمثل حق قبض الثمن الى وصيه فان لم يكن وصي رحمه الله الى القاضي حتى يخب القاضى له وصياً ولا يكون  
 حق القبض للموكل ولا يغير هذا ما ذكر في الاصل احد المتفاوتين اذا باع شيئاً من المتفاوتة ولم يقبض الثمن حتى مات وادعى الى رجل  
 كان من قبض الثمن الى وصيه لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجل قبض الثمن في حياته كان  
 قبض الثمن الى وكيله لا الى موكله ولا يصح للمشتري على نقد الثمن الا بنية بآية عنده ودائع الناس ورضائهم امره  
 بمبيعها فباعها بثمن سمي وسلم المبيع الى المشتري وعجل الثمن له باب الاموال من قال نفسه يافض الثمن بعد ذلك من المشتري  
 ويكون له فافض المشتري ثمنه او الثمن روى عليه كان بغيره ومن اصحاب الاموال ما جعل لهم من مال نفسه لانه  
 انما اعطاهم بشبهه وان يكون الثمن له فاذا لم يسلم له اشبهه كان له ان يسترد ما كان له ولو على الناس ويكون  
 ليس له وارث معلوم فاذا استلطان ويمنع الميت من غرائه ثم ظهر له وارث كان ديون الميت على غرائه عند الوارث  
 لانه ظهر ان الغراء لم ينفذ الا الى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة فكان عليهم الاداء انما يارجل اشترى شيئاً فقبضه ثم وكل  
 رجلاً على ان ينفذ الثمن الى خمسة عشر يوماً فاذا اكمل البيع فيه لا ينفذ البيع بذلك ويصح اشترى حتى لو لم ينفذ  
 الثمن الى خمسة عشر يوماً كان اكمل البيع البيع بكل رجل وكل رجل بالبيع لو غيره ثم حجب التوكيل قبل المبيع بحضرة من الوكيل  
 كان جوده عز الوكيل الوكيل بالبيع مطلقاً اذا باع بشبهه ولا يخار جازيماً وان فسخ البيع بحكم الخي رجع بذلك صحيح فسخه

الوكيل بالبيع اذا باع بحضرة الموكل كان العهدة على الوكيل يشترط ان لا يشتري ولا يقضي فعلم يجب ان لا يشتري  
 كان يجب ان لا يشتري فان رضى المحل البيع سائر الزم الموكل والمكان فافترقا واما ان يفتى فيمنع الموكل من ان يبيع  
 لا يقطع احد ماله بائنه احدى العيينين لزم الوكيل وذكره شمس الامنة في شرحه في بيعه ما يخل تحت تقديم الموقوفين و  
 الفخس لا يخل وقال الشيخ الامام المرحوم في خبره زاد هذا المذهب صحيح في المالكين الذين معلوم قد اناس كالجهد و  
 والترتب ونحو ذلك واما ما لا يمتنع من عهدة اناس كالفراخ ونحو ذلك الا اذا والوكيل يشترط على ذلك ولا يفتى على  
 الامر قلت الزيادة او كثر لان ما لا يمتنع من عهدة اناس لا يمتنع في عهدة الى تقديم الموقوفين وقال الموكل بعد  
 ما علم بالبيع لا يرضى به فضى الوكيل لا يلزم الامر ويكون الامر ان يزم الوكيل وهو يفتى في الموكل بالبيع به القضي  
 فرضى به ان رضى به الموكل جاز وان لم يرض لزم الوكيل وذكر في المستحق رجل امر بطلاق يشترط له جارية بالف درهم  
 فاشترى بها ولم يقضها حتى وجد بها عيبا كان بها قبل البيع او عهدة بعد البيع فضى المشتري بالبيع وقضوا ان لم يكن  
 العيب استهلك لزم الامر والمكان استهلك كالمعنى ونحو ذلك كان الامر لزم الوكيل في قول ابى يوسف ومحمد  
 وقال ابو حنيفة رضى الله عنه ويزم الامر والمكان مع ذلك البيع بائنه الف درهم وكان فيها عيب سائر رجل دفع الى دنانير  
 عينا لبيعه فمرض الدال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع  
 ضمن الدال فانه ليس له لال ان يترك العين عند غيره ولكن يمرض وياقده العين الا ان يكون تكملة صاحب الدكان فيضحه فتمت  
 انما نسخ حادثة لو كان يمرض في حاله فيضمن الدال ولال باع شيئا واداه الدال لانه لم يشتري البيع على المشتري  
 اور وجبت بقضاء او غير ذلك لا يسترد الدال لانه وان افسخ البيع لانه وان افسخ لا يظهر ان البيع لم يكن بلا بطل على الوكيل  
 بالبيع اذا باع ما يبايى ذهابا بالثمن وحين جاز في قول ابى يوسف ومحمد ذلك وقال محمد بن كيرة ذلك كذا  
 وذكر الشيخ الامام المرحوم في خبره زاد الوكيل بالبيع اذا باع من لا يقبل شهادة له وحط من الثمن قدر ما يتجان فيه الناس  
 ذكر في رواية انه يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز للمحابة في قول ابو حنيفة رضى الله عنه وذكر في البيع انه لا يجوز البيع اصلا امرأة اشترت  
 من رجل شيئا اختلفت فئات المرأة كثر رسول زوجي وكان البيع على درجة الرقاة وليس على الثمن وقال ابانح لابل بيته  
 منك ولى عليك الثمن كان القوط في ذلك قول المرأة والبيته لمبايى ومن جملة البيوع من غير المالك بيع الغنم والى  
 وتقدم في هذا الكتاب واما علم **باب الاستبراء** اذا ملك الرجل جارية

جارية مبيع او هبة او صدقة او منته او صلح عن دم حرام او خلع او كفاية على بارية او اعتراف عبده على جارية او ورث  
 جارية سئل له وطيبها بكم كانت الجارية او غير بكم كلهم من صغير او كبير او امرأة او غنم فان كانت من ذوات الحيض لا يخل  
 له وطيبها حتى يستبرأ بحجته وان كانت ائمة او صغيرة يستبرأ بها شهر واحد وان كانت حائضا لا يطأ حتى تقض حملها  
 بعد القبض فان وضعت حملها قبل القبض فمقبضها كان عليها ان يستبرأ بها بعد ما خرجت من نفاسها وان كانت شابة  
 قد ارتفع حيضها لم يضر او غيره اختلف الروايات فيه ذكرني الاصل عند ابي حنيفة والى يونس رح انه لا يقربها حتى يستبين  
 انها غير حامل ولم يثبت ذلك وفي رواية لا يقربها حتى تستبين وفي رواية ثالثة اشهر وعن محمد رح فيه روايتان في رواية  
 لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وفي رواية شهرين وخمسة ايام قال الشيخ الامام محمد بن الحسن انما كان محمد رح  
 يقول اوله لا يقربها اربعة اشهر وعشرة ايام وعشرة ايام ثم رجع وقال شهرين وخمسة ايام والمشايخ رح اخذوا بهذه الرواية  
 بطل انكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ قال بعضهم بكم لا لا كراهية اجماع المسلمين وقال مائة المشايخ لا يكره لان  
 ظاهر قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم يقتضي اباحة الرطب مطلقا وانما عرت وجوب الاستبراء بالخبر لا بكم لا كراهية  
 في مدة الاستبراء لا يحل الا بعد اذن او ان يشترى جارية ولا يلزم الاستبراء فاحيلة ما ذكرني الكتاب في وجوبها  
 اباي من رجل سبق به ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها زوجهما وسحب للبايع ان يستبرأ بها قبل  
 ان يزوجهما ويشترط ان يكون مطلق الزوج بعد قبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري ان يستبرأ بها  
 اذا قبضها في الصحيح الروايتين عن محمد رح لانه يطلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض يحكم العقد بمنزلة العقد فيصير كانه  
 في هذه الحالة هي ليست في كساح ولا عدة يلزمه الاستبراء وحده اخرى ان يبيعها قبل الزواج ويأخذ الثمن و  
 لما سلم الجارية الى المشتري ثم يزوجهما المشتري من عبده او اجنبى ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج بعد ذلك  
 الا ان في هذا نوع شبهة فان عند ابي يوسف رح واحد الروايتين عن محمد رح انما اشترى ابا حنيفة الاستبراء  
 الا ان الزوج يملكه عند القبض فالزوج بعد الشراء لا يسقط استبراءه وجب بنفس العقد الا ان يخص عند المشتري  
 حبسه قبل المطلق فيجب الاستبراء في قولهم وحده اخرى انه اذا اذن المشتري الجارية تزوجهما المشتري  
 قبل الشراء اذا لم يكن في كساحه ثم سلم اليه المولى ثم يشترى فلا يلزم الاستبراء وانما شرط تسليم الجارية  
 اليه قبل الشراء او كذا يوجد القبض يحكم الشراء بعد ذلك وقال الشيخ الامام الاجل طهير الدين عندئذ بشرط



ان يرد عليها الزرع بها يحكم النكاح قبل اشتراءه وان كان النكاح فيه عند اشتراءه سابقا على اشتراء  
 ضرورية ان كان النكاح لا يجامع كملك العيين فاذا كان فساد النكاح سابقا على اشتراءه لم يكن عند اشتراءه  
 مكتومة ولا ممتدة اما اذا دخل بها قبل اشتراءه فاذا فسد النكاح فليس ممتدة قبل اشتراءه فلا يلزم الاستبراء فاذا لا يشتري  
 جارية واداء من يرد بها قبل القبض وقات انه لو رد بها من عبده او اجنبى وبها لا يطلعهما الزرع فالحيلة له ان يرد  
 على من يكون امرها بيده يطلعهما متى شاء ووجهه على ان لا يطل على الغير لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تنكح الحيلة  
 وانما فيه البطلان من الغير كراهية الاحتمال وفي منع وجوب الزكوة اختلفت على قول ابى يوسف لا يكره وعلى قول محمد ربح  
 يكره وكذا الاحتمال لمنع وجوب الاستبراء على هذه الخلافات والمتأخر في هذين الفصلين اخذ بقول محمد ربح وفي الاحتمال  
 لمنع اشقة اخذ بقول ابى يوسف ربح واما الاحتمال لبطلان من اشقة بعد الثبوت لا يجوز عند الكل وكما يجب التبرع  
 بانبات ملك لم يكن يجب اعادة ملك كان له رجل يباع جارية وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه يجب قبضها  
 او بيعه قبضا او بخيار روية او شرط او ماله كان على البائع ان يستبرأ بها بحقيقة ولا انفع اليه فيها قبل القبض به  
 الاسباب لا يجب الاستبراء ولو يباع جارية وسلمها الى المشتري ثم تعاقب اليه في الحابس كان على البائع ان يستبرأ بها  
 وعن ابى يوسف ربح اذا تعاقب قبل افرق لا يجب ولو رد رجل لولده الصغير جارية كانت له او يباع منه ثم اشترا  
 لنفسه لم يرد الاستبراء ولو يباع متعصا من جارية كانت له وسلم ثم اشترا لولده الاستبراء لانه لا يباع لنفسه حرم عليه  
 وطلبها فاذا اشترى بعد ذلك استحقت على الوصي ان يملكها عليه الاستبراء او وكذا لو اشترى احد اشترى من غيره صاحب  
 من الجارية المشتركة لزم الاستبراء ولو يباع جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم ان المشتري انظر  
 اليه ورد الجارية يجب الاستبراء على من قبل ابى يوسف ربح ولا يجب في قول اخيه ربح ولو يباع جارية بجاناسه  
 او سلمها الى المشتري ثم اشترا قبضا او رضا كان عليه الاستبراء اذا انقضت الرجل جارية وجامعها من غيره وسلم الى  
 المشتري ثم اشترا المتعصب منه بقبضه او رضا ان كان المشتري علم بالنعيب لا يجب الاستبراء على الاكس  
 وطلبها المشتري من الناصب او لم يها وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها نعيب ان يها المشتري  
 لا يجب الاستبراء على المولى وان طلبها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب ولو رد جارية فبها  
 المهر يرد له ثم يرجع الواجب في البتة كان عليه الاستبراء وكذا اذا اسر العبد وجارية له رجل وانحرأ بدار الحرب ثم

ثم اشتري ما منه مسلم او ذى وار خراجها الى دار الاسلام فاخذها المولى بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا  
وكذا لو ارسل العدة جارية واحرزها وار الحرب فاعتقها الغزاة وقسموا الغنيمة فاخذها المولى من الذى وقعت الجارية  
فى سهمه بالقيمة كان عليه الاستبراء وان وجدها فى الغنيمة قبل القسمة ياخذها بغير شئ ويلزمها الاستبراء ولو ابلت  
جارية مسلم الى دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام فبنيته او اشتراها واخذها المولى قال ابو حنيفة ربح لا يجب عليه الاستبراء  
وقال صاحباه ربح يجب هذا الذى ذكرنا اذا اخرجت عن ملك المولى ثم عادت اليه فان لم يخرج من ملكه لكنها خرجت من يده  
ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وصورة ذلك اذا كانت امه مخجرت وردت فى الرق لا يستلزم الاستبراء وكذا اذا  
الجارية اذا ابلت ولم يخرج من دار الاسلام فربحت اليه لا يجب الاستبراء وكذا لو غصب رجل جارية رجل  
ثم استردا من الغاصب وكذا اذا ارهن جارية ثم تم فك الرهن او باع جارية على انه بائنا ثلثة ايام وسلم  
الى المشتري ثم اطلل البيع فى مدة الخفاء لا يلزم الاستبراء وكذا اذا باع العدة بر او ام الولد وسلم  
الى المشتري ثم استردا من المشتري قبل الرق لا يلزم الاستبراء وان استردا بعد ما وطئها المشتري يلزم  
الاستبراء ولو اشترى جارية وقضياها استبراها ثم زوجها رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم الاستبراء  
فى ظاهر الرواية وان اشترى جارية وقضياها زوجها الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الدخول بهانة رؤيتان  
واستحسانا لا يجب الاستبراء على المولى ولو اشترى من عبده الماذون جارية بعد ما حاضت عند العبد فان لم يكن العبد  
مذرونا لا يجب الاستبراء على المولى وان كان فى القياس لا يجب الاستبراء وهو قول ابى يوسف ومحمد ربح وفى الاحتسان  
يجب وهو قول ابو حنيفة ربح وان اشترى الماذون جارية فباعها من المولى قبل ان تحض عنه كان سعة  
المولى ان يستبرأ بها بحقيقة يدو ما كان العبد او لم يكن واذا ارادت جارية الرجل ثم ابلت لا يجب الاستبراء  
على المولى وكذا اذا اخرجت قلو عاباذن المولى ثم حلت من احرامها لا يجب الاستبراء على المولى اذا اشترى  
المكاتب والدة او ابنة فحاضت عنده حقة ثم عجز المكاتب وروى فى الرق كان للمولى ان يطالب البنت والوالدة  
قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب عمة او خالة او بنت اخته او بنت اخيه ثم عجز المكاتب وروى فى الرق لا يحل  
للمولى ان يطالب قبل الاستبراء فحاضت عند المكاتب او لم تحض لان بينهما المولى ملكهن بعد العجز فيلزم الاستبراء  
ولو اشترى المكاتب جارية وحاضت عنده حقة ثم ادى الكفارة وعرض سلمت له الجارية ولا يلزم الاستبراء

وان مجز الحجاب وروى البرق كانت الجارية لمولى ولما زمرها الاستبراء وكوزنت جارية الرجل عنه فاما يجب  
 الاستبراء على المولى وقال زفر ربح يجب ولو اشترى الغنم في جارية فخرانية لا يلزم الاستبراء  
 فان استبراء ثم اسلم الغنم في الجارية لا يجب الاستبراء قياسا واستحسانا وان استبراء قبل الوطئ  
 والحيف في الوطئ لا يجب وروى الاستحسان يجب ولو اشترى الجوسى جارية بموسية فخاصة حفيضة  
 ثم اسلمها مما لا يجب الاستبراء وان اسلم قبل الحيف فهو على القياس والاستحسان رجل اراد ان يزني  
 جارية بعد الوطئ فالا فضل لان يستبرأ بها بحفيضة ثم يزني وكذا اذا اراد ان يبيع جارية فان يزني  
 قبل الاستبراء جاز الكناح ويستحب للزوج ان يطأ حتى تحيض حفيضة قال محمد

من لا يحل للزوج ان يطأ قبل الاستبراء وكذا

اذا زوج البقرة او ام الولد ولوراي امرأة

نزلي ثم تزوجها ان جلت من الزنا لا يطأ

حتى تقع حملها وان لم تحبل يستحب له

ان يطأ حتى تحيض واما مسلم

ثم المجلد ان في من نادى

فاضي خان ويكوه

الان كسبه

برعلى خضر

تم